الدُّرُّ المَصُونُ

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُونِ

تأليف

أَحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء التّاسع

دار القلم

دمشق







سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ يُتْرَكوا﴾: سَدَّ مَسَدَّ مفعولَيْ حَسِب عند الجمهور، ومَسَدَّ أحدِهما عند الأخفش.

قوله: «أَنْ يقولوا» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ «أَنْ يُتْرَكوا»، أبدلَ مصدراً مؤولاً مِنْ مثلِه. الثاني: أنها على إسقاط الخافض وهو الباءُ، أو اللام، أي: بأَنْ يَقولوا، أو لأن يقولوا. قال ابن عطية[1] وأبو البقاء[2]: «وإذا قُدِّرَتِ الباءُ كان حالاً». قال ابن عطية[3]: «والمعنى في الباء واللام مختلفٌ؛ وذلك أنَّه في الباء كما تقول: «تركْتُ زيداً بحالِه»/ وهي في اللام بمعنى مِنْ أجل [٧٠٧/أ] أي: أَحَسِبوا أنَّ إيمانَهم عِلةٌ للترك» انتهى. وهذا تفسيرُ معنى، ولو فَسَّر الإعرابَ لقال: أَحُسْبانُهم التركَ لأجل تلفُّظِهم بالإيمان.

وقال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: فأين الكلامُ الدالُّ على المضمونِ الذي يَقْتضيه الحُسبانُ؟ قلت: هو في قولِه: «أَنْ يُتركوا أَنْ يَقولوا: آمنَّا، وهم

---

(١) المحرر ١٢/٢٠٠.

(٢) الإملاء ٢/١٨١.

(٣) المحرر ١٢/٢٠٠.

(٤) الكشاف ٣/١٩٥.

لا يُفْتنون». وذلك أنَّ تقديرَه: أَحَسِبُوا تَرْكَهم غيرَ مفتونين لقولِهم: آمنَّا، فالتركُ أولُ مفعولَيْ «حَسِب» و«لقولهم آمنَّا» هو الخبر. وأمَّا غيرَ مفتونين فتتمةُ التركِ؛ لأنه من الترك الذي هو بمعنى التصيير، كقوله[1]:

٣٦٣٣ـ فَتَرَكْتُه جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَه

. . . .

ألا ترى أنك قبل المجيءِ بالحُسْبان تَقْدِرُ أَنْ تقولَ: تَرَكَهم غيرَ مفتونين لقولِهم: آمنَّا على [تقدير][2]: حاصل ومستقر قبل اللام. فإنْ قلت: «أَنْ يَقُولوا» هو علةُ تَرْكِهم غيرَ مَفْتونين، فكيف يَصِحُّ أن يقعَ خبرَ مبتدأ؟ قلت: كما تقول: خروجُه لمخافةِ الشرِّ وضَرْبُه للتأديب، وقد كان التأديبُ والمخافةُ في قولِك: خَرَجْتُ مخافةَ الشرِّ وضَرَبْتُه تأديباً تعليلين. وتقول أيضاً: حَسِبْتُ خروجَه لمخافةِ الشَّرِّ، وظَنَنْتُ ضربَه للتأديب، فتجعلهما مفعولين كما جعلتَهما مبتدأ وخبراً».

قال الشيخ[3] بعد هذا كلِّه: «وهو كلامٌ فيه اضطرابٌ؛ ذكر أولاً أنَّ تقديرَه غيرَ مفتونين تتمةٌ، يعني أنه حالٌ لأنه سَبَكَ ذلك مِنْ قولِه «وهم لا يُفْتَنون» وهي جملةٌ حالية، ثم ذكر أَنَّ «يُتْركوا» هنا من التركِ الذي هو تَصْيير. ولا يَصِحُّ؛ لأنَّ مفعولَ«صَيَّر» الثاني لا يَسْتقيمُ أَنْ يكونَ «لقولِهم»؛ إذا يصيرُ التقديرُ: أن يُصَيَّروا

---

(١) البيت لعنترة وعجزه:

ما بين قُلَّةِ رأسِه والمِعْصَمِ

وهو في ديوانه ٢١٠، وشرح القصائد السبع ٣٤٧. والجَزر: جمع جَزَرة وهي الشاة والناقة تُذبح أي صار للسباع جَزَرة أي: لَحماً. وينشنه: يأكلنه. وقلة رأسه: أعلى رأسه. والمعصم: موضع السوار.

(٢) من الكشاف.

(٣) البحر ١٣٩/٧.

لقولِهم وهم لا يُفْتنون، وهذا كلامٌ لا يَصِحُّ. وأمَّا ما مَثَّله به من البيت فإنه يَصِحُّ أن يكون «جَزَرَ السِّباع» مفعولاً ثانياً لـ تَرَكَ بمعنى صَيَّر، بخلاف ما قَدَّر في الآية. وأمَّا تقديرُهُ تَرَكهم غيرَ مفتونين لقولهم [آمَنَّا][1] على تقديرِ حاصل ومستقر قبلَ اللام فلا يَصِحُّ إذا كان تركُهم بمعنى تصييرهم، وكان غيرَ مفتونين حالاً؛ إذ لا يَنْعَقِد مِنْ تَرْكِهم بمعنى تصييرِهم وتَقَوُّلِهم مبتدأً وخبرٌ، لاحتياجِ تَرْكِهم بمعنىٰ تصييرِهم إلى مفعولٍ ثانٍ لأنَّ غيرَ مفتونين عنده حالٌ لا مفعولٌ ثانٍ. وأمَّا قولُه: فإنْ قلت: أَنْ يقولوا إلى آخره فيحتاج إلى فَضْلِ فَهْمٍ: وذلك أنَّ قولَه: «أَنْ يقولوا» هو علةُ تَرْكِهم فليس كذلك؛ لأنه لو كان علةً له لكان به متعلقاً كما يتعلَّقُ بالفعلِ، ولكنه علةٌ للخبرِ المحذوفِ الذي هو مستقر أو كائن، والخبرُ غيرُ المبتدأ، ولو كان «لقولِهم» علةً للترك لكان مِنْ تمامِه فكان يحتاج إلى خبرٍ. وأمَّا قولُه كما تقول: خروجُه لمخافةِ الشرِّ فـ «لمخافة» ليس علةً للخروجِ بل للخبر المحذوف الذي هو مستقرٌّ أو كائن» انتهىٰ.

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخُ كلُّه جوابُه: أنَّ الزمخشريَّ إنما نظر إلى جانب المعنىٰ، وكلامُه عليه صحيحٌ. وأمَّا قولُه: ليس علةً للخروج ونحو ذلك يعني في اللفظ. وأمَّا في المعنىٰ فهو علةٌ له قطعاً، ولولا خَوْفُ الخروج عن المقصود[2].

آ. (٣) **قوله: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الذين صَدَقوا﴾**: العامَّةُ على فتح الياء مضارعَ «عَلِم» المتعديةِ لواحد. كذا قالوا. وفيه إشكالٌ تقدَّمَ غيرَ مرةٍ: وهو أنها إذا تَعَدَّتْ لمفعولٍ كانَتْ بمعنى عَرَفَ. وهذا المعنى لا يجوز إسنادُه إلى الباري تعالىٰ؛ لأنه يَسْتَدعي سَبْقَ جهلٍ؛ ولأنه يتعلَّقُ بالذاتِ فقط دون ما هي عليه من الأحوالِ.

---

(١) من البحر.

(٢) أي: لتابعت الردَّ عليه.

وقرأ[1] عليٌّ وجعفرُ بن محمد بضمِّ الياءِ، مضارعَ أَعْلم. ويحتمل أَنْ يكونَ مِنْ عَلِم بمعنى عَرَفَ، فلمَّا جِيْءَ بهمزةِ النقلِ أَكْسَبَتْها مفعولاً آخرَ فَحُذِفَ. ثُم هذا المفعولُ يُحتمل أَنْ يكونَ هو الأولَ أي: لَيُعْلِمَنَّ اللَّهُ الناسَ الصادقين، وليُعْلِمنَّهم الكاذبين، أي: بشهرةٍ يُعْرَفُ بها هؤلاءِ مِنْ هؤلاء. وأن يكونَ الثاني أي: ليُعْلِمَنَّ هؤلاء منازِلَهم، وهؤلاءِ منازلَهم في الآخرةِ. ويُحتمل أَنْ يكونَ من العلامةِ وهي السِّيمِياء، فلا يتعدَّىٰ إلاَّ لواحدٍ. أي: لنجعلَنَّ لهم علامةً يُعرفون بها. وقرأ الزهريُّ الأولىٰ كالمشهورةِ، والثانيةَ كالشاذة.

آ. (٤) **قوله: ﴿أم حَسِبَ﴾**: «أم» هذه منقطعةٌ فتتقدَّرُ بـ بل والهمزةِ عند الجمهورِ، والإِضرابُ انتقالٌ لا إبطال. وقال ابنُ عطية[2]: «أم» معادِلَةٌ/ للألفِ في قولِه «أَحَسِبَ»، وكأنَّه عَزَّ وجَلَّ قَرَّر الفريقين: قرر المؤمنين على [ظَنِّهم أنَّهم][3] لا يُفْتَنُون، وقَرَّر الكافرين أنهم يَسْبِقُون عقابَ اللَّهِ». [٧٠٧/ب] قال الشيخ[4]: «ليسَتْ معادِلَةً[5]؛ إذ لو كانت كذلك لكانَتْ متصلةً. ولا جائزٌ أَنْ تكونَ متصلةً لفَقْدِ شرطَيْن، أحدهما: أنَّ ما بعدَها ليس مفرداً[6]، ولا ما في قوته[7]. والثاني: أنَّه لم يكن هنا ما يُجابُ به مِنْ أحد شيئين أو أشياء.

وجَوَّز الزمخشريُّ[8] في «حَسِبَ» هذه أَنْ تتعدَّىٰ لاثنين، وجعل «أَنَّ» وما

---

(١) المحتسب ٢/١٥٩، والبحر ٧/١٤٠، والشواذ ١١٤.

(٢) المحرر ٧/٢٠١.

(٣) زيادة من المحرر.

(٤) البحر ٧/١٤٠.

(٥) أي للألف في أحسب.

(٦) نحو: أزيد قائم أم عمرو.

(٧) نحو: أقام زيد أم قعد.

(٨) الكشاف ٣/١٩٦.

في حَيِّزها سادةً مَسَدَّهما كقولـه: «أم حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلوا الجنـةَ»[1]، وأَنْ تتعدَّىٰ لواحدٍ على أنها تَضَمَّنَتْ معنى «قَدَّر». إلَّا أنَّ التضمينَ لا يَنْقاسُ.

قـوله: «سـاء مايَحْكمون»: «ساء» يجـوزُ أَنْ تكونَ بمعنى بِئْس، فتكـونُ «مـا»: إمَّا مـوصولـةً بمعنى الذي، و«يَحْكمـون» صلتُها. وهي فـاعلُ «سـاء». والمخصـوصُ بالـذمِّ محذوفٌ أي: حُكْمُهم. ويجـوز أَنْ تكـونَ «مـا» تمييـزاً، و«يَحْكُمـون» صفتُهـا، والفـاعـلُ مضمـرٌ يُفَسِّـره «مـا»، والمخصـوصُ أيضـاً محذوفٌ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، وهـو قولُ ابنِ كَيْسـان[2]. فعلى هذا يكـونُ التمييزُ محـذوفاً، والمصـدرُ المؤولُ مخصوصٌ بـالـذمِّ أي: سـاءَ حُكْمـاً حكمُهم. وقد تقدَّمَ حكمُ «ما» إذا اتصلَتْ بـ «بِئْسَ» مُشْبعاً في البقرة[3]. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ساء» بمعنى قَبُح، فيجوز في «ما» أَنْ تكونَ مصدريةً، وبمعنى الذي، ونكـرةً موصـوفةً. وجيْءَ بـ «يَحْكمـون» دونَ حُكْمِـه: إمَّـا للتنبيـهِ على أن هـذا دَيْدَنُهم، وإمَّا لوقوعِه مَوْقِعَ الماضي لأجلِ الفاصلة.

آ. (٥) **قوله: ﴿مَنْ كانَ﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ شرطيـةً، وأَنْ تكونَ موصولةً، والفاءُ: لشَبَهِها بالشرطيةِ. والـظاهرُ أنَّ هـذا ليس بجوابٍ؛ لأنَّ أجـلَ اللَّهِ آتٍ لا مَحالةَ من غيرِ تقييدٍ بشرطٍ، بل الجوابُ محذوفٌ أي: فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صالحاً، ولا يُشْرِكْ بعبادةِ ربِّه أحداً، كما قد صَرَّح به[4].

---

(١) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٢/٢٠٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٥٠٧.

(٤) الآية ١١٠ من الكهف: ﴿فَمَنْ كان يَرْجو لقـاءَ ربِّه فَلْيعمـل عملاً صـالحاً ولا يُشْـرِكْ بعبادة ربِّه أحداً﴾.

آ. (٧) **قوله: ﴿والذين آمَنُوا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ، والخبرُ جملةُ القسمِ المحذوفةُ وجوابُها، أي: واللَّهِ لنُكَفِّرَنَّ. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ على الاشتغال أي: ولَيُخَلِّصَنَّ الذين آمنُوا مِنْ سيئاتهم.

قوله: «أحسنَ الذي كانوا يَعْملون» قيل[١]: على حَذْفِ مضافٍ أي: ثوابَ أحسنِ. والمرادُ بـ «أَحْسَن» هنا مجردُ الوصفِ. قيل[٢]: لئلا يَلْزَمَ أَنْ يكونَ جزاؤُهم بالحُسْن مسكوتاً عنه. وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنه من بابِ الأَوْلى إذا جازاهم بالأحسنِ جازاهم بما دُوْنَه فهو من التنبيهِ على الأَدْنى بالأعلى.

آ. (٨) **قوله: ﴿حُسْناً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها، أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي إيصاءً حُسْناً: إمَّا على المبالغةِ، جُعِل نفسَ الحُسْن، وإمَّا على حَذْفِ مضاف أي: ذا حُسْن. الثاني: أنه مفعولٌ به. قال ابنُ عطية[٣]: «وفي ذلك تَجَوُّزٌ. والأصلُ: ووَصَّيْنا الإنسانَ بالحُسْن في فِعْله مع والدَيْه. ونظيرُ هذا قولُ الشاعر[٤]:

---

(١) وهو مذهب ابن عطية في المحرر ١٢/٢٠٣.

(٢) كان ابن عطية قد قدَّر المضاف المحذوف: «ثواب أحسن» فاعترضه أبو حيان بقوله: «وهذا التقدير لا يسوغ لأنه يقتضي أن أولئك يجزون ثواب أحسن أعمالهم وأما ثواب حسنها فمسكوت عنه وهم يجزون ثواب الأحسن والحسن إلَّا إن أخرجْتَ أحسن عن بابها من التفضيل فتكون بمعنى حسن فإنه يسوغ ذلك».

(٣) المحرر ١٢/٢٠٤.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في المحرر ١٢/٢٠٤، وفيه «خافونا» والقرطبي ١٣/٣٢٩ وقدَّر البيت: يوصينا أن نفعل بها خيراً. وقدَّر الآية: ووصينا الإنسان أن يفعل حسناً، فيقدَّر له فعلٌ.

٣٦٣٤ـ عَجِبْتُ مِنْ دَهْماءَ إذ تَشْكُونا
ومِنْ أبي دَهْماءَ إذ يُوْصِيْنا
خيراً بنا كأنَّنا جافُونا

ومثلُه قولُ الحطيئة[١]:

٣٦٣٥ـ وَصَّيْتُ مِنْ بَرَّةَ قلباً حُرَّاً
بالكَلْبِ خيراً والحَماةِ شَرَّاً

وعلى هذا فيكونُ الأصلُ: وصَّيْناه بحُسْنٍ في أَمْرِ والدَيْه ثم جُرَّ الوالدان بالباء فانتصَبَ «حُسْناً»، وكذلك البيتان. والباءُ في الآية والبيتين في هذه الحالةِ للظرفيةِ.

الثالث: أنَّ «بوالديه» هو المفعولُ الثاني، فينتصبُ «حُسْناً» بإضمار فعلٍ أي: يَحْسُن حُسْناً، فيكونُ مصدراً مؤكداً. كذا قيل. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ عاملَ المؤكِّد لا يُحْذَفُ. الرابع: أنَّه مفعولٌ به على التضمينِ أي: أَلْزَمْناه حُسْناً. الخامس: أنَّه على إسقاطِ الخافض أي: بحُسْنٍ. وعبَّر صاحب «التحرير» عن ذلك بالقطع. السادس: أنَّ بعضَ الكوفيين قَدَّره: ووصَّيْنا الإنسانَ أَنْ يَفْعَلَ بوالديه حُسْناً. وفيه حَذْفُ «أنْ» وصلتِها وإبقاءُ معمولِها. ولا يجوزُ عند البصريين. السابع: أنَّ التقديرَ: ووصَّيْناه بإيتاءِ والدَيْه حُسناً. وفيه حَذْفُ المصدرِ، وإبقاءُ معمولِه. ولا يجوزُ. الثامن: أنَّه منصوبٌ انتصابَ «زيداً» في قولِك لِمَنْ رأيتَه مُتَهيِّئاً للضَرْب: زيداً أي: اضرِبْ زيداً. والتقديرُ هنا: أَوْلِهما حُسْناً أو افعلْ بهما حُسْناً. قالهما الزمخشري[٢].

(١) تقدم برقم ٢٥٨٦.

(٢) الكشاف ٣/١٩٧ ـ ١٩٨.

[٧٠٨/أ] وقرأ[1] عيسى والجحدري/ «حَسَناً» بفتحتين، وهما لغتان كالبُخْلِ والبَخَل، وقد تقدَّم ذلك أوائل البقرة[2].

آ. (٧) قوله: ﴿والذين آمنُوا﴾: يجوز فيه الرفعُ على الابتداء، والنصبُ على الاشتغال.

آ. (١٠) قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ﴾: العامَّةُ على ضَمِّ اللامِ لِيُسْنِدَ الفعلَ لضمير جماعةٍ حَمْلاً على معنى «مَنْ» بعد أَنْ حُمِل على لفظِها. ونقل أبو معاذ النحوي أنه قُرِىء[3] «لَيَقُوْلَنَّ» بالفتح جَرْياً على مراعاةِ لفظِها أيضاً. وقراءةُ العامَّةِ أحسنُ لقولِه «إنَّا كُنَّا».

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلْنَحْمِلْ﴾: أمرٌ في معنى الخبر. وقرأ[4] الحسن وعيسى بكسرِ لامِ الأمرِ. وهو لغةُ الحجاز. وقال الزمخشري[5]: «وهذا قولُ صناديدِ قريشٍ كانوا يقولون لمَنْ آمنَ منهم: لا نُبْعَثُ نحن ولا أنتم، فإنْ عَسَى كان ذلك فإنَّا نَتَحَمَّلُ». قال الشيخ[6]: «هو تركيبُ أعجميٌّ مِنْ جهةِ إدخالِ حرفِ الشرطِ على «عسى»، وهي جامدةٌ، واستعمالِها مِنْ غيرِ اسمٍ ولا خبرٍ وإيلائِها كان».

وقرأ العامَّةُ «خطاياكُمْ» جمعَ تكسيرٍ. وداود[7] بن أبي هند «مِنْ

---

(١) القرطبي ١٣/٣٢٩، والبحر ٧/١٤٢.
(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٦٦.
(٣) البحر ٧/١٤٣، والشواذ ١١٤.
(٤) الإتحاف ٢/٣٤٨، البحر ٧/١٤٣.
(٥) الكشاف ٣/١٩٩.
(٦) البحر ٧/١٤٣.
(٧) البحر ٧/١٤٤، والشواذ ١١٤. وفيه داود بن هند، والمحرر ١٢/٢٠٦. وداود =

خَطِيْئاتهم» جمعَ سلامةٍ. وعنه أيضاً «خَطيئتِهم» بالتوحيد، والمرادُ الجنسُ. وهذا شبيهٌ بقراءتَيْ «وأحاطَتْ به خطيئتُه» و «خطيئاته»[1] وعنه أيضاً «خَطَئِهم». قيل: بفتحِ الطاءِ وكسرِ الياءِ. يعني بكسرِ الهمزةِ القريبةِ من الياءِ لأجلِ تسهيلِها بينَ بينَ.

و «مِنْ شيء» هو مفعولٌ بـ «حامِلِين»، و «مِنْ خطاياهم» حالٌ منه، لمَّا تقدَّم عليه انتصبَ حالاً.

آ. (١٤) **قوله: ﴿أَلفَ سَنَةٍ﴾**: منصوبٌ على الظرفِ. «إلَّا خمسين عاماً» منصوبٌ على الاستثناءِ، وفي وقوعِ الاستثناءِ مِنْ أسماءِ العددِ خلافٌ. وللمانعين منه جوابٌ عن هذه الآيةِ. وقد رُوْعِيَتْ هنا نكتةٌ لطيفةٌ: وهو أَنْ غايَرَ بين تمييزَيْ العددَيْن فقال في الأول: «سَنَة» وفي الثاني: «عاماً» لئلا يَثْقُلَ اللفظُ[2]. ثم إنه خَصَّ لفظَ العامِ بالخمسين إيذاناً بأنَّ نبيَّ اللَّهِ صلَّى الله عليه وسلَّم لَمَّا استراح منهم بقيَ في زمنٍ حسنٍ، والعربُ تُعَبِّرُ عن الخِصْبِ بالعام، وعن الجَدْبِ بالسَّنَة.

آ. (١٥) **قوله: ﴿وجَعَلْناها﴾**: أي: العقوبةَ أو الطُّوْفَةَ، ونحو ذَلك.

= ابن أبي هند، طهمان أبو بكر القشيري البصري رأى أنس بن مالك وسعيد ابن المسيب توفي سنة ١٣٩. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٩٢.

(١) الآية ٨١ من البقرة. قرأ نافع بجمع السلامة، وقرأ الجمهور بالإفراد. انظر: الدر المصون ١/٤٥٧.

(٢) قال الزمخشري: «لأن تكرير اللفظ الواحد في الكلام الواحد حقيق بالاجتناب في البلاغة إلَّا إذا وقع ذلك لأجل غرض ينتحيه المتكلم من تفخيم أو تهويل أو تنويه أو نحو ذلك» الكشاف ٣/٢٠٠.

آ. (١٦) **قوله: ﴿وإبراهيمَ﴾**: العامَّةُ على نصبِه عَطفاً على «نوحاً»، أو بإضمار اذْكُرْ، أو عطفاً على هاء «أَنْجَيْناه». والنخعي[١] وأبو جعفر وأبو حنيفةَ «وإبراهيمُ» رفعاً على الابتداءِ، والخبرُ مقدَّرٌ أي: ومن المرسلينَ إبراهيمُ.

قوله: «إذ قالَ» بدلٌ مِنْ «إبراهيمَ» بدلُ اشتمالٍ.

آ. (١٧) **قوله: ﴿وتَخْلُقُوْن﴾**: العامَّةُ بفتحِ التاءِ وسكونِ الخاءِ وسكونِ اللامِ، مضارعَ خَلَقَ، «إفكاً» بكسرِ الهمزةِ وسكون الفاء أي: وَتَخْتَلِقُوْن كذباً أو تَنْحِتُون أصناماً. وعلي[٢] بن أبي طالب وزيدُ بن علي والسُّلمي وقتادةُ بفتح الخاءِ واللامِ مشددةً[٣]، وهو مضارعُ «تَخَلَّقَ» والأصلُ: تَتَخَلَّقُوْن بتاءَيْن، فَحُذِفَت إحداهما كـ تَنَزَّلُ[٤] ونحوِه. ورُوي عن زيد بن علي أيضاً «تُخَلِّقُوْن» بضم التاء وتشديد اللام مضارعَ خَلَّق مضعَّفاً.

وقرأ[٥] ابن الزُّبير وفضيل بن زُرْقان[٦] «أَفِكاً» بفتح الهمزة وكسر الفاء وهو مصدرٌ كالكَذِبِ معنىً ووزناً. وجَوَّز الزمخشري[٧] في الإِفْك بالكسرِ والسكون وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ مخففاً من الأَفِك بالفتح والكسر كالكِذْب واللِّعْب، وأصلُهما الكَذِب واللَّعِب، وأن يكونَ صفةً على فِعْل أي خَلْقاً إفكاً أي:

---

(١) البحر ٧/١٤٥.
(٢) القرطبي ١٣/٣٣٥، والبحر ٧/١٤٥.
(٣) «وَتَخَلَّقُوْن».
(٤) الآية ٤ من سورة القدر.
(٥) القرطبي ١٣/٣٣٥، والبحر ٧/١٤٥.
(٦) لم أقف على ترجمته.
(٧) الكشاف ٣/٢٠١.

ذا إفك. قلتُ: وتقديرُه مضافاً قبلَ إفْك مع جَعْلِه له صفةً غيرُ محتاجٍ إليه، وإنما كان يُحْتاجُ إليه لو جَعَلَه مصدراً.

قوله: «رِزْقاً» يجوزُ أن يكونَ منصوباً على المصدرِ، وناصبُه «لا يَمْلِكون» لأنَّه في معناه. وعلى أصولِ الكوفيين يجوزُ أَنْ يكونَ الأصلُ: لا يملِكُون أن يَرْزُقوكم رِزْقاً، فـ «أَنْ يَرْزُقوكم» هو مفعولُ «يَمْلكون». ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى المَرْزوق، فينتصبَ مفعولاً به.

آ. (١٩) **قوله: ﴿يَرَوْا كيفَ﴾**: قرأ[١] الأخَوان وأبو بكر بالخطاب، على خطابِ إبراهيمَ لقومِه بذلك. والباقون بالغَيْبة ردّاً على الأممِ المكذِّبةِ.

قوله: «كيف يُبْدِىءُ» العامَّةُ على ضَمِّ الياءِ مِنْ أَبْدَأَ. والزبيري[٢] وعيسى وأبو عمرو بخلافٍ عنه «يَبْدَأُ» مضارعَ بدأ. وقد صَرَّح بماضيه هنا حيث قال: «كيف بدأ الخَلْقَ»[٣] وقرأ الزهري: «كيف بَدا» بألفٍ صريحةٍ، وهو تخفيفٌ على غيرِ قياسٍ. وقياسُه بين بينَ، وهو في الشذوذ كقولِه[٤]:

٣٦٣٦ـ .... فَارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

---

(١) السبعة ٤٩٨، والنشر ٢/٣٤٣، والتيسير ١٧٣، والقرطبي ١٣/٣٣٦، والبحر ٧/١٤٦.

(٢) البحر ٧/١٤٦ والزبيري هو الزبير بن عامر بن صالح الزبيري أخذ عن نافع وروى عنه حمزة الأحول انظر: طبقات القراء ١/٢٩٣.

(٣) في الآية ٢٠.

(٤) تقدم برقم ٥٠١.

[٧٠٨/ب] / آ. (٢٠) **قوله: ﴿النَّشْأَةَ﴾**: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو «النَّشاءَةَ» بالمدّ هنا والنجم[٢] والواقعة[٣]. والباقون بالقصرِ مع سكونِ الشين، وهما لغتان كالرَّأْفة والرَّآفة. وانتصابُهما على المصدرِ المحذوفِ الزوائدِ. والأصلُ الإنشاءة. أو على حَذْف العاملِ أي: يُنْشِيء فَيَنْشؤون النشأةَ. وهي مرسومةٌ بالألفِ وهو يُقَوِّيَ قراءةَ المدِّ.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿ولا في السَّماءِ﴾**: على تقديرِ أَنْ يكونوا فيها كقوله: «إنْ اسْتَطَعْتُمْ أن تَنْفُذُوا مِنْ أقطارِ السموات»[٤] أي: على تقديرِ أَنْ يكونوا فيها. وقال ابن زيد والفراء[٥]: «معناه ولا مَنْ في السماءِ أي: يُعْجِزُ إنْ عَصَى» يعني: أنَّ مَنْ في السمواتِ عطفٌ على «أنتم» بتقدير: إنْ يَعْصِ. قال الفراء: «وهذا من غوامضِ العربيةِ». قلت: وهذا على أصلِه حيث يُجَوِّز حَذْفَ الموصولِ الاسميِّ وتَبْقَى صلتُه. وأنشد[٦]:

٣٦٣٧ـ أَمَنْ يَهْجُو رسولَ الله منكُمْ
ويَنْصُرُه ويَمْدَحُه سَواءُ

وأبعدُ مِنْ ذلك مَنْ قدَّر موصولين محذوفين أي: وما أنتم بمعجِزين مَنْ في الأرض مِن الإنسِ والجنِّ ولا مَنْ في السماء من الملائكة، فكيف تُعْجِزُون خالقِها؟ وعلى قولِ الجمهورِ يكونُ المفعولُ محذوفاً أي: وما أنتم بمعجِزين أي: فائِتينَ ما يريدُ اللَّهُ بكم.

---

(١) السبعة ٤٩٨، والنشر ٢/٣٤٣، والبحر ٧/١٤٦، والتيسير ١٧٣.
(٢) الآية ٤٧.
(٣) الآية ٦٢.
(٤) الآية ٣٣ من الرحمن.
(٥) معاني القرآن ٢/٣١٥.
(٦) تقدم برقم ٧٩٠.

وقوله[1] : «ثم يُعيدُه» «ثم اللَّهُ يُنْشِيءُ» مُسْتأنفان، من إخبارِ الله تعالىٰ، فليس الأولُ داخلاً في حَيِّزِ الرؤيةِ، ولا في[2] الثاني في حَيِّزِ النظَر.

آ. (٢٤) **قوله : ﴿فما كان جوابَ قومِه﴾** : العامَّةُ على نصبِه. والحسن[3] وسالمٌ الأفطسُ برفعِه. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا[4].

آ. (٢٥) **قوله : ﴿إنَّ ما اتَّخَذْتُمْ﴾** : في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، وهو المفعولُ الأول. و «أَوْثاناً» مفعولٌ ثانٍ. والخبرُ «مَوَدَّةُ» في قراءةِ مَنْ رفع كما سيأتي. والتقدير: إنَّ الذي اتَّخذتموه أوثاناً مودةُ، أي: ذو مودةٍ، أو جُعِل نفسَ المودةِ، ومحذوفٌ على قراءةِ مَنْ نَصَبَ «مَوَدَّةَ» أي: إنَّ الذي اتخذتموه أوثاناً لأجلِ المودةِ لا يَنْفَعُكم، أو «يكونُ عليكم»، لدلالةِ قولِه: «ثم يومَ القيامةِ يكفُرُ بعضُكم ببعض».

الثاني: أن تُجْعَلَ «ما» كافةً، و «أوثاناً» مفعولٌ به. والاتِّخاذ هنا متعدٍ لواحدٍ، أو لاثنين، والثاني، هو «من دونِ الله» فَمَنْ رفع «مودةُ» كانَتْ خبرَ مبتدأ مضمرٍ. أي: هي مودة، أي: ذاتُ مودة، أو جُعِلت نفسَ المودةِ مبالغةً. والجملةُ حينئذٍ صفةٌ لـ «أَوْثاناً» أو مستأنفةٌ. ومَنْ نصبَ كانَتْ مفعولاً له، أو بإضمار أَعْني.

الثالث: أَنْ تُجْعَلَ «ما» مصدريةً، وحينئذٍ يجوز أن يُقَدَّر مضافاً من الأول أي: إنَّ سببَ اتِّخاذِكم أوثاناً مودةُ، فيمَنْ رفَعَ «مودةُ». ويجوز أَنْ لا يُقَدَّرَ، بل

---

(١) عاد إلى الآية ١٩.

(٢) لعل «في» هذه مقحمة.

(٣) القرطبي ١٣/٣٣٨، والبحر ٧/١٤٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٣٧٣.

يُجْعَلُ نفسُ الاتخاذِ هو المودةَ مبالغةً. وفي قراءةِ مَنْ نَصَبَ يكونُ الخبرُ محذوفاً، على ما مَرَّ في الوجه الأول.

وقرأ[1] ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ والكسائيُّ برفع «مودةُ» غيرَ منونة وجَرِّ «بَيْنِكم». ونافع وابن عامر وأبو بكر بنصب «مودةً» منونةً ونصبِ «بينَكم». وحمزةُ وحفص بنصب «مودةَ» غيرَ منونةٍ وجرِّ «بَيْنِكم». فالرفعُ قد تقدَّم. والنصبُ أيضاً تقدَّم فيه وجهان، ويجوز وجهٌ ثالثٌ، وهو أن تُجْعَلَ مفعولاً ثانياً على المبالغةِ، والإِضافةُ للاتِّساعِ في الظرف كقولِهم[2]:

٣٦٣٨ـ يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

ومَنْ نصبَه فعلى أصلِه. ونُقِل عن عاصمٍ أنه رَفَع «مودةُ» غيرَ منونةٍ ونَصَبَ «بينَكم». وخُرِّجَتْ على إضافة «مودةُ» للظرف، وإنما بُني لإِضافتِه إلى غيرِ متمكنٍ كقراءةِ «لقد تَقَطَّعَ بينَكم»[3] بالفتح إذا جعلنا «بينَكم» فاعلاً.

وأمَّا «في الحياة» ففيه [أوجهٌ] أحدها: أنه هو و «بينَكم» متعلقان بـ «مودَّة» إذا نُوِّنَتْ. وجازَ تعلُّقُهما بعاملٍ واحدٍ لاختلافِهما. الثاني: أَنْ يتعلَّقا بمحذوفٍ على أنهما صفتان لـ «مودَّة». الثالث: أن يتعلَّقَ «بَيْنَكم» بمَوَدَّة. و «في الحياة» صفةٌ لـ «مودة». ولا يجوز العكسُ لئلا يلْزَم إعمالُ المصدرِ الموصوفِ. والفرقُ بينَه وبين الأول أنَّ الأولَ عَمِلَ فيه المصدرُ قبل أَنْ يُوْصَفَ، وهذا عَمِلَ فيه بعد

---

(١) السبعة ٤٩٩، والبحر ٧/١٤٨، والتيسير ١٧٣، والحجة ٥٥٠، والنشر ٢/٣٤٣، والقرطبي ١٣/٣٣٨.

(٢) تقدم برقم ٢٩١٢.

(٣) الآية ٩٤ من الأنعام. وهي قراءة نافع والكسائي وعاصم. انظر: الدر ٥/٤٨.

أَنْ وُصِفَ. على أنَّ ابنَ عطية[1] جَوَّز ذلك هو وغيرُه وكأنهم اتَّسَعوا في الظرف. فهذا وجهٌ رابعٌ.

الخامس: أَنْ يتعلَّقَ «في الحياة» بنفس «بينَكم» لأنه بمعنى الفعل، إذ التقديرُ: اجتماعُكم ووَصْلُكم. السادس: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ نفس «بينَكم». السابع: أن يكونَ «بينَكم» صفةً لـ «مودة». و «في الحياة» حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فيه. الثامن: أَنْ يتعلَّقَ «في الحياة» بـ «اتَّخذتُمْ» على أَنْ تكون «ما» كافةً و «مودة» منصوبةً. قال أبو البقاء[2]: «لئلا يؤدِّي إلى الفصلِ / بين [٧٠٩/أ] الموصولِ وما في الصلة بالخبر».

آ. (٢٨) قوله: ﴿ولُوْطاً﴾: كقولِه: «وإبراهيمَ إذ قال»[3].

قوله: «ما سَبَقكم» يجوز أَنْ تكونَ استئنافيةً جواباً لِمَنْ سأل عن ذلك، وأَنْ تكونَ حاليةً، أي: مُبْتَدِعين لها.

آ. (٣٣) قوله: ﴿ولَمَّا أَنْ جاءَتْ﴾: تقدَّم نظيرُها. إلاَّ أَنَّ هنا زِيْدَتْ «أَنْ» وهو مطردٌ تأكيداً.

قوله: «إنَّا مُنَجُّوك» في الكافِ وما أشبهها مذهبان: مذهبُ سيبويهِ[4]: أنها في محلِّ جرٍ. فعلى هذا في نَصْبِ «وأهلَكَ» وجهان: إضمارُ فعلٍ،

---

(١) المحرر ٢١٤/١٢.

(٢) الإملاء ١٨٢/٢.

(٣) الآية ١٦.

(٤) الكتاب ٨٦/١، قال: «وتقول هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وإن شئت نصبت على المعنى وتُضمر له ناصباً».

أو العطفُ على المحلِّ. ومذهبُ الأخفشِ[1] وهشام أنها في محلِّ نصبٍ، وحُذِفَ التنوينُ والنونُ لشدةِ اتصالِ الضميرِ.

وقد تقدَّمَتْ قراءتا التخفيفِ والتثقيلِ في «لَنُنَجِّيَنَّه» و «مُنَجُّوك» في الحجر[2].

آ. (٣٤) وقُرِىء «مُنْزِلون» مخففاً ومشدداً[3]. وقرأ ابن محيصن[4] «رُجْزاً» بضم الراء. والأعمش[5] وأبو حيوة «يَفْسِقون» بالكسر.

آ. (٣٥) قوله: ﴿تَرَكْنا منها آيةً﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ بعضَها باقٍ وهو آيةٌ باقيةٌ إلى اليوم. الثاني: أنَّ «مِنْ» مزيدةٌ. وإليه نحا الفراء[6] أي: تَرَكْناها آيةً، كقوله[7]:

٣٦٣٩ـ أمْهَرْت مِنْها جُبَّةً وتَيْسا

---

(١) معاني القرآن له ٢/٤٣٦ قال: «لأن الأول كان في معنى التنوين لأنه لم يقع فلذلك انتصب الثاني».

(٢) الآية ٥٩ من الحجر: «إلاَّ آلَ لوط إنَّا لمُنَجُّوهم أجمعين» قرأ الأخوان بالتخفيف في الحجر والعنكبوت وخففا أيضاً الفعل في العنكبوت. وافقهما ابن كثير وأبو بكر على تخفيف «منجوك» والباقي بالتشديد. الدر ٧/١٧٠.

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم بالتشديد والباقون بالتخفيف، انظر: السبعة ٥٠٠.

(٤) البحر ٧/١٥١، والمحرر ١٢/٢١٩.

(٥) البحر ٧/١٥١، والمحرر ١٢/٢١٩.

(٦) لم يشر إلى زيادتها في إعرابه، في هذا الموضع، وانظر مثالاً على زيادة «مِنْ» عند الفراء ٢/٢٥٦.

(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/١٥١.

أي: أَمْهَرْتُها. وهذا يجيءُ على رَأْيِ الأخفش[1].

آ. **(٣٦) قوله: ﴿وإلى مَدْيَنَ﴾**: أي: وأَرْسَلْنَا، أو بَعَثْنا إلى مَدْيَنَ أخاهم. و «شُعَيباً» بدلٌ أو بيانٌ أو بإضمار أعني.

آ. **(٣٨) قوله: ﴿وعاداً وثمودَ﴾**: نصبٌ بأَهْلَكْنا مقدَّراً، أو عطفٌ على مفعولِ «فأَخَذْتُهم»، أو على مفعول «فَتَنَّا»[2] أول السورة وهو قولُ الكسائيِّ وفيه بُعْدٌ كبيرٌ. وتقدَّمَ تنوينُ ثمود وعدمه في هود[3].

وقرأ ابن وثاب[4] «وعادٍ وثمودٍ» بالخفض عَطْفاً على «مَدْيَنَ» عُطِف لمجرَّد الدلالةِ، وإنْ لا يَلْزَمْ أن يكون «شعيباً»[5] مرسَلاً إليهما. وليس كذلك.

قوله: «وقد تَبَيَّنَ لكم» أي: ما حلَّ بهم. وقرأ[6] الأعمش «مساكنُهم» بالرفع على الفاعلية بحذف «مِنْ».

آ. **(٣٩) قوله: ﴿وقارونَ﴾**: عطفٌ على «عاداً وثمودَ» أو على مفعول «فَصَدَّهم» أو بإضمار اذكر.

آ. **(٤٠) قوله: ﴿فكُلّاً﴾**: منصوبٌ بـ «أَخَذْنا». و «بذَنْبه» أي: بسبب أو مصاحباً لذنبه.

---

(١) لم يشر إلى تقدير زيادتها في هذا الموضع. انظر أمثلة على زيادتها عنده: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٢) الآية ٣.

(٣) العامة على منعه للعلمية والتأنيث، والأعمش ويحيى بن وثاب صرفوه ذهبا به مذهب الحيّ. الدر المصون ٦/٣٤٦.

(٤) البحر ٧/١٥٢.

(٥) كذا على حكايته كما ورد في الآية: «وإلى مدينَ أخاهم شُعيباً».

(٦) البحر ٧/١٥٢.

قوله: «مَنْ أَغْرَقْنا» عائدهُ محذوفٌ لأجلِ شِبْهِ الفاصلةِ.

آ. (٤١) **قوله: ﴿العنكبوت﴾**: معروفٌ. ونونُه أصليةٌ، والواوُ والتاءُ مزيدتان، بدليل قولِهم في الجمع: عناكِب، وفي التصغير عُنَيْكِب. ويُذَكَّر ويُؤنث فمن التأنيثِ: قولُه: «اتَّخَذَتْ». ومن التذكير قوله[1]:

٣٦٤٠ـ على هَطَّالِهم منهمْ بيوتٌ
كأنَّ العنكبوتَ هو ابْتَناها

وهذا مُطَّرِدٌ في أسماءِ الأجناس، تُذَكَّر وتؤنَّث.

قوله: «لو كانوا يَعْلَمون» جوابُه محذوفٌ أي: لَمَا اتَّخذوا مَنْ يُضْرَبُ له بهذه الأمثالِ لحقارتِه. ومتعلَّق «يَعْلمون» لا يجوز أَنْ يكونَ مِنْ جنسِ قولِه: «وإنَّ أَوْهَنَ البيوتِ»؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلمُ ذلك، وإنما متعلَّقُه مقدرٌ مِنْ جنسِ ما يدلُّ عليه السياقُ. أي: لو كانوا يعلمونَ أنَّ هذا مثلُهم.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿ما يَدْعُون﴾**: قرأ[2] أبو عمروٍ وعاصم بياء الغيبة، والباقون بالخطاب. و «ما» يجوز فيها أَنْ تكونَ موصولةً منصوبةً بـ «يَعْلَم» أي: يَعْلَم الذين يَدْعُونَهم، ويَعْلَم أحوالهم. و «مِنْ شيء» مصدرٌ. وأَنْ تكونَ استفهاميةً، وحينئذٍ يجوز فيها وجهان: أَنْ تكونَ هي وما عَمل فيها معترضاً بين قوله: «يَعْلَمُ» وبين قولِه: «وهو العزيزُ الحكيم» كأنه قيل: أيَّ شيءٍ يَدْعون مِنْ دونه. والثاني: أن تكونَ معلِّقَةً لـ «يَعْلَم»، فتكونَ في موضع نصبٍ

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣١٧. واللسان عنكب. وهطَّال: جبل بعينه.

(٢) السبعة ٥٠٠، والنشر ٢/٣٤٣، والحجة ٥٥٢، والتيسير ١٧٤، والبحر ٧/١٥٣، والقرطبي ١٣/٣٤٦، والبحر ٧/١٥٣.

بها، وإليه ذهب الفارسي[1]، وأن تكونَ نافيةً و «مِنْ» في «من شيء» مزيدةٌ في المفعول به. كأنه قيل: ما يَدْعُون مِنْ دونِه ما يَسْتَحِقُّ أن يُطلق عليه شيء. والوجهُ فيها حينئذٍ: أَنْ تكونَ الجملةُ معترضةً كالأول مِنْ وجهَيْ الاستفهامية، وأن تكونَ مصدريةً. قال أبو البقاء[2]: «وشيء مصدرٌ». وفي هذا نظرٌ؛ إذ يصير التقدير: ويعلمُ دعاءَكم مِنْ/ شيءٍ من الدعاء. [٧٠٩/ب]

آ. (٤٣) قوله: ﴿نَضْرِبُها﴾: يجوز أَنْ يكونَ خبر «تلك» و «الأمثالُ» نعتٌ أو بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، وأَنْ [تكونَ][3] «الأمثالُ» خبراً و «نَضْرِبُها» حال، وأَنْ تكونَ خبراً ثانياً.

آ. (٤٦) قوله: ﴿إلاَّ الذين ظلموا﴾: استثناءٌ متصلٌ. وفيه معنيان، أحدهما: إلاَّ الظَّلَمَةَ فلا تُجادلوهم البتةَ، بل جادِلوهم بالسيف. والثاني: جادِلوهم بغير التي هي أحسنُ أي: أَغْلِظوا لهم كما أَغْلَظوا عليكم. وقرأ[4] ابن عباس «ألا» حرفُ تنبيهٍ أي: فجادِلوهم.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ كتاب﴾: مفعولُ «تَتْلُو» و «مِنْ» زائدةٌ. و «مِنْ قبلِه» حالٌ مِنْ «كتاب»، أو متعلِّقٌ بنفسِ «تَتْلو».

قوله «إذاً لارتابَ» جوابٌ وجزاءٌ أي: لو تَلَوْتَ كتاباً قبلَ القرآنِ، أو كنتَ مِمَّن يكتبُ لارتابَ المُبْطلون.

آ. (٤٩) قوله: ﴿بل هو آياتٌ﴾: قرأ[5] قتادةُ «آيةٌ» بالتوحيد.

---

(١) الحجة (خ) ٤/١٢٦.
(٢) الإملاء ٢/١٨٣.
(٣) زيادة من ش.
(٤) البحر ٧/١٥٥.
(٥) البحر ٧/١٥٦.

آ. (٥٠) قوله: ﴿آياتٌ﴾: قرأ[1] الأخوان وابن كثير وأبو بكر «آيةٌ» بالإفراد؛ لأنَّ غالِبَ ما جاء في القرآن كذلك. والباقون «آياتٌ» بالجمعِ؛ لأنَّ بعدَه «قل إنَّما الآياتُ» بالجمعِ إجماعاً، والرسمُ محتملٌ له.

آ. (٥١) قوله: ﴿أنَّا أنزَلْنا﴾: فاعل «يَكْفِهم».

آ. (٥٥) قوله: ﴿ويقولُ﴾: قرأ[2] الكوفيون ونافع بياءِ الغَيْبة أي: الله تعالىٰ أو المَلَك. وباقي السبعة بنونِ العظمة لله تعالىٰ، أو لجماعة الملائكةِ.

وأبو البرهسم بالتاءِ من فوقُ أي: جهنم كقوله: «وتقولُ هل مِنْ مزيدٍ»[3]. وعبد الله وابن أبي عبلة «ويُقال» مبنياً للمفعول.

آ. (٥٦) قوله: ﴿فاعْبُدونِ﴾: جعله الزمخشري[4] جوابَ شرطٍ مقدرٍ، وجعل تقديمَ المفعولِ عِوَضاً مِنْ حَذْفِه مع إفادتِه للاختصاصِ. وقد تقدَّم منازعةُ الشيخِ له في نظيره.

آ. (٥٧) قوله: ﴿ثم إلينا تُرْجَعُوْنَ﴾: قرأه[5] بالغيبة أبو بكر،

---

(١) السبعة ٥٠١، والقرطبي ١٣/٣٥٥، والحجة ٥٥٢، والبحر ٧/١٥٦، والتيسير ١٧٤، والنشر ٢/٣٤٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٠١، والقرطبي ١٣/٣٥٧، والحجة ٥٥٣، والنشر ٢/٣٤٣، والبحر ٧/١٥٦، والتيسير ١٧٤.

(٣) الآية ٣٠ من سورة قٓ.

(٤) الكشاف ٣/٢١٠ قال: «المعنى إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة في أرض فأخلصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط وعوَّض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص»، وانظر: البحر ٧/١٥٧.

(٥) السبعة ٥٠٢، والنشر ٢/٣٤٣، والقرطبي ١٣/٣٥٨، والبحر ٧/١٥٧، والتيسير ١٧٤.

وكذا في الروم في قوله: «ثم إليه تُرْجعون»[1] وافقه أبو عمرو في الروم فقط. والباقون بالخطاب فيهما. وقُرِىء[2] «يَرْجِعُون» مبنياً للفاعل.

آ. (٥٨) قوله: ﴿والذين آمنوا﴾: يجوز فيه الوجهان المشهوران: الابتداءُ والاشتغال. والأخَوان قرآ[3] بثاءٍ مثلثةٍ ساكنةٍ بعد النونِ، وياءٍ مفتوحةٍ بعد الواوِ من الثَّواء وهو الإقامةُ. والباقونَ بباءٍ مُوَحَّدة مفتوحةٍ بعد النونِ وهمزةٍ مفتوحةٍ بعد الواوِ مِن المَباءة وهي الإنزالُ. و «غُرَفاً» على القراءةِ الأولى: إمَّا مفعولٌ به على تضمين «أَثْوَىٰ» أنزل، فيتعدَّى لاثنين، لأنَّ ثوىٰ قاصرٌ، وأكسبته الهمزةُ التعدِّيَ لواحدٍ، وإمَّا على تشبيهِ الظرف المختصِّ بالمبهمِ كقوله: «لأَقْعُدَنَّ لهم صِراطَك»[4] وإمَّا على إسقاطِ الخافضِ اتِّساعاً أي: في غُرَف.

وأمَّا في القراءةِ الثانيةِ فمفعولٌ ثانٍ، لأنَّ «بَوَّأ» يتعدَّىٰ لاثنين، قال تعالى: «تُبَوِّىءُ المؤمنين مَقاعِدَ»[5] ويتعدَّىٰ باللامِ قال تعالى: «وإذ بَوَّأْنا لإبراهيم»[6]. وقد قُرِىء «لَنُثَوِّيَنَّهم» بالتشديد مع الثاء المثلثة، عُدِّي بالتضعيف كما عُدِّي بالهمزة. و «تَجْرِي» صفةٌ لـ «غُرَفاً».

آ. (٥٩) قوله: ﴿الذين صَبروا﴾: يجوز فيه الجرُّ والنصبُ والرفعُ كنظائرَ له تقدَّمتْ.

---

(١) الآية ١١ من الروم.

(٢) وهي قراءة المطوعي، انظر: الإتحاف ٢/٣٥٢.

(٣) هذا الخلاف في «لنُبَوِّئَنَّهم» وانظر: في قراءاتها: السبعة ٥٠٢، والتيسير ١٧٤، والحجة ٥٥٤، والقرطبي ١٣/٣٥٩، والبحر ٧/١٥٧، والنشر ٢/٣٤٤.

(٤) الآية ١٦ من الأعراف.

(٥) الآية ١٢١ من آل عمران.

(٦) الآية ٢٦ من الحج.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿وكأيِّن مِنْ دابَّةٍ﴾**: جوَّز أبو البقاء[1] في «كَأَيِّن» وجهين، أحدهما: أنها مبتدأ، و«لا تحملُ» صفتها، و«اللَّهُ يَرْزُقها» خبره، و«مِنْ دابَّةٍ» تبيينٌ. والثاني: أَنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ بإضمار فعل يُفَسِّره «يَرْزُقها» ويُقَدَّرُ بعد «كَأَيِّنْ» يعني لأنَّ لها صدرَ الكلامِ. وفي الثاني نظرٌ؛ لأنَّ مِنْ شرط المفسِّرِ العملَ، وهذا المفسِّر لا يعملُ؛ لأنه لو عَمِلَ لحَلَّ مَحَلَّ الأولِ، لكنه لا يَحُلُّ مَحَلَّه؛ لأنَّ الخبرَ متى كان فعلاً رافعاً لضميرٍ مفردٍ امتنع تقديمُه على المبتدأ، وإذا أَرَدْتَ معرفةَ هذه القاعدة فعليك بسورةِ هود عند قولِه: «ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْروفاً»[2].

آ. (٦٤) **قوله: ﴿الحَيَوان﴾**: قدَّر أبو البقاء[3] وغيرُه قبل المبتدأ مضافاً أي: وإنَّ حياةَ الدارِ الآخرة. وإنما قدَّروا ذلك ليتطابقَ المبتدأ والخبر، والمبالغةُ أحسنُ.

وواوُ «الحيوان» عن ياءٍ عند سيبويه[4] وأتباعِه. وإنما أُبْدِلَتْ واواً شذوذاً، وكذا في «حَيْوَة»[5] عَلَماً. وقال أبو البقاء[6]: «لئلا يلتبسَ بالتثنيةِ» يعني لو قيل: حَيَيان. قال: «ولم تُقْلب ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها لئلا تُحْذَفَ إحدى

---

(١) الإملاء ٢/١٨٤.
(٢) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر ٦/٢٩٢.
(٣) الإملاء ٢/١٨٤.
(٤) الكتاب ٢/٣٩٤ قال: «كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها فأبدلوا ليختلف الحرفان». وانظر المسألة في معجم مفردات الإعلال والإبدال ص ٩٤.
(٥) انظر: الممتع ٥٦٩.
(٦) الإملاء ٢/١٨٤.

الألفين». وغيرُ سيبويه[1] حَمَلَ ذلكَ على ظاهرِهِ، فالحياة عنده لامُها واوٌ. ولا دليلَ لسيبويهِ في «حَيِي» لأنَّ الواو متى انكسرَ ما قبلها قُلِبَتْ ياءً نحو: غُزِي ودُعِي ورَضِيَ.

قوله: «لو كانوا يعلمون»/ أي: لو كانوا يعلمون أنها الحَيَوانُ لَما آثروا [٧١٠/أ] عليها الدنيا.

آ. (٦٥) قوله: ﴿فإذا رَكِبوا﴾ قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: بم اتصلَ قولُه: «فإذا رَكِبُوا في الفُلْك»؟ قلت: بمحذوفٍ دلَّ عليه ما وَصَفَهم به وشَرَحَ مِنْ أمرِهم. معناه: هم على ما وُصِفوا به من الشِرْكِ والعنادِ فإذا ركبوا».

آ. (٦٦) قوله: ﴿لِيَكْفروا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ لامَ كي، وهو الظاهرُ، وأن تكون لامَ أمرٍ.

قوله: «ولِيَتَمَتَّعوا» قرأ[3] أبو عمرو وابن عامر وعاصم وورش بكسرها وهي محتملةٌ للأمرين المتقدمين. والباقون بسكونها. وهي ظاهرةٌ في الأمر. فإنْ كان يُعتقد أن اللامَ الأولى للأمر فقد عطفَ أمراً على مثله، وإن كان يُعتقد أنها للعلةِ، فيكون قد عطف كلاماً على كلام.

وقرأ عبد الله[4] «فتمَتَّعوا فسوف تعلمون» وأبو العالية «فيُمَتَّعوا» بالياء مِنْ تحتُ مبنياً للمفعول.

---

(١) وهو مذهب المازني في المنصف ٢/٢٨٥ فهذا عنده مما جاءت عينه ياء ولامه واواً ولم يستعمل منه فعل. وانظر مناقشة ابن عصفور لهذا المذهب في الممتع ٥٦٩. ومذهب المبرد أن أصله حَيْيان، انظر: التبصرة ٩٢٤.

(٢) الكشاف ٣/٢١٢.

(٣) السبعة ٥٠٢، والنشر ٢/٣٤٤، والبحر ٧/١٥٩، والتيسير ١٧٤، والقرطبي ١٣/٣٦٣، والحجة ٥٥٥.

(٤) القرطبي ١٣/٣٦٣، والبحر ٧/١٥٩.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿أفبالباطل يُؤمنون﴾**: قرأ العامَّةُ «يُؤْمنون» و«يكفرون» بياء الغيبة. والحسن[١] والسلمي بتاء الخطاب فيهما.

آ. (٦٨) **قوله: ﴿أليسَ في جهنمَ﴾**: استفهامُ تقريرٍ كقوله[٢]:

٣٦٤١ـ أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المطايا
وأندىٰ العالمين بطونَ راحِ

آ. (٦٩) **قوله: ﴿والذين جاهدوا﴾**: يجوز فيه ما جاز في قوله: «والذين آمنوا»[٣] أول السورة. وفيه رَدٌّ على ثعْلب: حيث زعم أنَّ جملةَ القسم لا تقع خبراً للمبتدأ[٤].

قوله: «لَمع المحسنين» من إقامة الظاهر مُقامَ المضمرِ إظهاراً لشرفِهم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة العنكبوت]

---

(١) الشواذ ١١٥، والبحر ٧/١٥٩.
(٢) تقدم برقم ٣٣٤.
(٣) الآية ٧.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٢٩.

سـورة الـروم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قـولـه: ﴿في أَدْنَى الأرض﴾: زعم بعضُهـم[١] أنَّ أل عِوَضٌ من الضميرِ، وأنَّ الأصلَ «في أَدْنَىٰ أَرْضِهِم» وهو قولٌ كوفيٌّ. وهـذا على قولِ: إن الهَرَبَ كان مِنْ جهة بلادِهم. وأمَّا مَنْ يقول: إنه من جهةِ بلادِ العَرَبِ فلا يَتَأَتَّىٰ ذلك. وقرأ العـامَّةُ «غُلِبَتْ» مبنياً للمفعول. وعلي[٢] بـن أبـي طـالب وأبو سعيد الخُدْري وابن عمر وأهل الشام ببنائِه للفاعلِ.

قوله: «غَلَبِهم» على القراءةِ الشهيرةِ يكون المصدرُ مضـافاً لمفعـولِه. ثم هذا المفعولُ: إمَّا أَنْ يكونَ مرفوعَ المحلِّ على أن المصدرَ المضافَ إليه مأخوذٌ مِنْ مبنيّ للمفعولِ على خلافٍ في ذلك، وإمَّا منصوبَ المحلِّ على أنَّ المصدرَ مِنْ مبني للفاعل، والفاعلُ محـذوفٌ تقديـره: مِنْ بعد أَنْ غَلَبَهم عـدوُّهم، وهم فارس[٣]. وأمَّا على القراءةِ الثانيةِ فهو مضافٌ لفاعلِه.

---

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ٧/١٦١، والقرطبي ١٤/١، والشواذ ١١٦.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٣١٩: «وذلك أن فارس ظفرت بالـروم فحزن لـذلك المسلمون، وفرح مشركو أهل مكة؛ لأن أهـل فارس يعبـدون الأوثان ولا كتـاب لهم فَأَحَبَّتْهم المشركون لذلك، ومال المسلمون إلى الروم لأنهم ذوو كتاب ونبوة».

قـوله: «سَيَغْلِبـون» خبرُ المبتـدأ. و «من بعدِ غَلَبِهم» متعلقٌ بـه. والعامَّـةُ ـ بـل نقـل بعضُهم[١] الإجمـاعَ ـ على «سَيَغْلِبـون» مبنيـاً للفـاعـل[٢]. فعلى الشهيرةِ واضحٌ أي: مِنْ بعدِ أن غَلَبْتُهُمْ فارسُ سيَغْلِبون فارسَ. وأمَّا على القراءةِ الثانيةِ فأخبرَ أنهم سيَغْلبون ثانيـاً بعد أن غَلَبـوا أولاً. ورُوِي عن ابنِ عمرَ أنـه قرأ ببنائه للمفعول[٣]. وهذا مخالِفٌ لِما وَرَدَ في سبب الآية وما وَرَدَ في الأحاديث. وقـد يُلائم هـذا بعضَ ملاءَمَـةٍ مَنْ قـرأ «غَلَبَتْ» مبنيـاً للفـاعـل. وقـد تقـدَّم أن ابن عمـرَ ممَّن يقرأُ بـذلك. وقـد خَـرَّج النحـاسُ قـراءةَ عبـدِ الله بن عمـرَ على تخريجٍ حَسَنٍ[٤]، وهو أن المعنىٰ: وفارسُ مِنْ بعدِ غَلَبِهم للرومِ سيُغْلَبون. إلَّا أنَّ فيه إضمارَ ما لم يُذْكَرْ، ولا جَرى سببُ ذِكْرِه.

آ. (٤) **قـولـه: ﴿فِي بِضْـعِ﴾**: متعلِّقٌ بمـا قبلَه. وتقـدَّم تفسيـرُ البِضْع[٥] واشتقاقُه في يوسف. وقـال الفراء[٦]: «الأصـلُ في «غَلَبِهم»: غَلَبَتِهم بتاءِ التأنيثِ فَحُـذِفت للإضـافة كـ «وإقـامَ الصلاةِ»[٧]. وغَلَّطه النحـاسُ[٨]: بأنَّ إقامَ الصلاةِ قد يُقال فيها ذلك لاعتلالِها[٩]، وأمَّا هنا فلا ضرورةَ تَدْعو إليه.

---

(١) وهو ابن عطية في المحرر ١٢/ ٢٤٢.

(٢) في البحـر: «قرأ علي وأبـو سعيد الخـدري وابن عباس وابن عمـر ومعـاويـة بن قـرة والحسن «غَلَبَتْ، سيُغْلَبون». انظر: البحر ٧/ ١٦١.

(٣) أي: سيُغلبون.

(٤) لم يردْ هذا التخريج في «إعراب القرآن» له.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/ ٥٠٠.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٣١٩.

(٧) الآية ٧٣ من الأنبياء.

(٨) إعراب القرآن ٢/ ٥٧٨.

(٩) أي: فيكون المصدر قد حُذف منه فجُعِلت التاء عوضاً من المحذوف.

وقرأ[1] ابنُ السَّمَيْفَع وأبو حيوة «غَلْبِهم» بسكونِ اللام، فَتَحْتمـلُ أَنْ تكونَ تخفيفاً شاذاً، وأن تكونَ لغةً في المفتوحِ كالظَّعْن والظَّعَن[2].

قوله: «مِنْ قبلُ ومِنْ بَعْدُ» العامَّةُ على بنائِهما ضمًّاً لقَطْعِهما عن الإضافة. وأراد بها أي: مِنْ قبل الغَلَبِ ومِنْ بعدِه. أو من قَبْلِ كل أمرٍ ومِنْ بعده. وحكى الفراء[3] كَسْرهمـا مِنْ غير تنـوين. وغَلَّطه النحاسُ[4]، وقـال: «إنما يجـوز مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ/ يعني مكسوراً منوناً». قلت: وقد قُـرِىء بذلـك[5]. ووجهُه أنـه [٧١٠/ب] لم يَنْوِ إضافتَهما فأَعْرَبهما كقوله[6]:

٣٦٤٢ـ فَســاغَ لـي الـشَّـرابُ وكـنــتُ قَـبْــلاً
أكــاد أَغَصُّ بــالـمــاءِ الـقَــراحِ

[وقوله:][7]

٣٦٤٣ـ ونـحـنُ قَـتَـلْنـا الأُسْـدَ أُسْـدَ خَـفِـيَّـةٍ
فـمــا شَـرِبُــوا بَعْــداً عـلى لَــذَّةٍ خَمْــرا

---

(١) القرطبي ١٤/٦، والبحر ٧/١٦١.
(٢) ظَعَن يَظْعَنُ ظَعْناً وظعَناً وظُعُوناً: ذهب وسار.
(٣) معـاني القـرآن ٢/٣٢١، قـال: «ولا تنكـرنَّ أن تضيف قبـل وبعـد وأشبـاههمـا وإن لم يظهر» وقد عرض الفراء تأصيلاً واسعاً للإضافة في هذا الباب.
(٤) إعراب القرآن ٢/٥٧٩ وعبارته: «والغلط في هـذا بين لأنه ليس في القرآن: لله الأمر من قبل ومن بعد ذلك فيكون مثل قوله:
بيـن ذراعَـيْ وجبهـةِ الأسـد
على أن هـذا أيضاً ليس بكثيـر في كلام العـرب وإنما يُحمـل كتاب الله على الكثيـر والفصيح».
(٥) قـرأ بالتنـوين أبو السَّمَّـال كما في البحـر ٧/١٦٢. وأمَّـا من غيـر تنـوين فقـد نقلهـا العكبري في الإملاء ٢/١٨٤.
(٦) تقدم برقم ١٢٥.
(٧) تقدم برقم ١٢٦.

وحُكي(1) «مِنْ قبلٍ» بالتنوينِ والجرِّ، «ومِنْ بعدُ» بالبناءِ على الضم.

وقد خَرَّج بعضُهم ما حكاه الفراء على أنه قَدَّر أنَّ المضافَ إليه موجودٌ فتُرِكَ الأولُ بحالِه. وأنشد(2):

٣٦٤٤ـ ....

بين ذراعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

والفرقُ لائحٌ؛ فإنَّ في اللفظ مِثْلَ المحذوفِ، على خلافٍ في تقديرِ البيت أيضاً.

قوله: «ويومَئذٍ» أي: إذ يغلِبُ الرومُ فارسَ. والناصب لـ«يومَ» «يفرحُ».

آ. (٥) وقوله: ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ﴾: مِن التجنيس. وتَقَدَّم آخرَ الكهف.

قوله: «بنَصْرِ الله» الظاهرُ تعلُّقُه بـ«يَفْرَح». وجَوَّز فيه أَنْ يتعلَّقَ بـ«يَنْصُرُ» أبو البقاء(3). وهذا تفكيكٌ للنَّظْمِ.

---

(١) قال الفراء في «معاني القرآن» ٢/٣٢٠: «وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها «لله الأمر مِنْ قبلٍ ومن بعدُ» يخفض «قبل» ويرفع «بعدُ» على ما نوى». وانظر: القرطبي ١٤/٧ حيث نص على تنوين «قبلٍ» بالجر.

(٢) البيت للفرزدق وصدره:

يا مَنْ رَأَى عارِضاً أُسَرُّ به

وهو في ديوانه ٢١٥، والكتاب ٩٢/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والخصائص ٤٠٧/٢، وابن يعيش ٢١/٣، والخزانة ٣٦٩/١. والعارض: السحاب. وذراعا الأسد: كوكبان، وجبهة الأسد: أربعة كواكب فيها عوج.

(٣) الإملاء ١٨٤/٢.

آ. (٦) **قـوله: ﴿وَعْـدَ اللَّهِ﴾**: مصدرٌ مؤكـدٌ ناصبُـه مضمرٌ أي: وَعَـدَهم اللَّهُ ذلـك وَعْـداً. وقـولـه: «لا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْـدَه» مقـرِّرٌ لمعنى هـذا المصدرِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من المصدر، فيكونَ كالمصدرِ المـوصوف فهـو مبيِّنٌ للنوعِ كأنه قيل: وَعَد اللَّهُ وَعْداً غيرَ مُخْلِفٍ.

آ. (٨) **قوله: ﴿في أنفسِهم﴾**: ظـرفٌ للتفكُّر[1]. وليس مفعـولاً للتفكُّر، إذ متعلَّقُه [ما] خَلَق السمواتِ والأرضَ[2].

قوله: «مـا خَلَقَ» «ما» نـافيةٌ. وفي هـذه الجملةِ وجهان، أحـدهما: أنهـا مستأنفةٌ لا تَعَلُّقَ لهـا بما قبلَهـا. والثاني: أنهـا معلِّقَةٌ للتفكُّـرِ، فتكونُ في محـلِّ نصبٍ على إسقـاطِ الخـافضِ. ويَضْعُفُ أَنْ تكـونَ استفهـاميـةً بمعنىٰ النفيِ. وفيها الوجهان المذكوران.

و «بالحقِّ» إمَّا سببيَّةٌ، وإمَّا حاليةٌ.

قوله: «بلقاءِ» متعلقٌ بـ «لَكافـرون». واللامُ لا تَمْنَـعُ مِنْ ذلك لكـونِها في حَيِّزِ «إنَّ».

آ. (٩) **قوله: ﴿أكثرَ مِمَّا﴾**: نعتُ مصدرٍ محذوف أي: عِمارةً أكثرَ مِنْ عِمـارتِهم. وقُـرِىء[3] «وآثـاروا» بـألفٍ بعـد الهمـزة وهي إشبـاعٌ لفتحـة الهمزة[4].

---

(١) أجاز أبو حيان أن يكون «ما خلق الله» متعلقاً بالقول المحذوف. معناه: أو لم يتفكروا فيقولوا هذا القول. ثم أجاز ما ذكره المؤلف. البحر ٧/١٦٣.

(٢) أي: إنَّ «يتفكروا» هنا مُعَلَّقة. ومتعلَّقها جملة «ما خَلَق» و «في أنفسهم» ظرف على سبيل التأكيد لأن الفكر لا يكون إلَّا في النفس. البحر ٧/١٦٣.

(٣) وهي رواية الواقدي، عن سليمان، عن أبي جعفر. انظر: المحتسب ٢/١٦٣، والبحر ٧/١٦٤.

(٤) وهو تخريج ابن جني في المحتسب ٢/١٦٣.

آ. (١٠) قـوله: ﴿عـاقبـةَ الـذين﴾: قـرأ[1] نـافـع وابن كثيـر وأبو عمرو بالرفع. والباقون بالنصب. فالرفعُ على أنها اسمُ كـان، وذُكِّر الفعـلُ لأنَّ التـأنيثَ مجازيٌّ. وفي الخبـرِ حينئذٍ وجهـان، أحـدهمـا: «السُّـوْءَىٰ» أي: الفَعْلَةَ السُّوْءَىٰ أو الخَصْلَةَ السُّوْءىٰ. والثاني: «أَنْ كَذَّبوا» أي: كان آخـرُ أَمْرِهم التكذيبَ. فعلىٰ الأولِ يكونُ في «أَنْ كَذَّبوا» وجهان، أحدُهما: أنه على إسقاطِ الخافض: إمَّا لامِ العلةِ أي: لِأَنْ كَذَّبوا، وإمَّا باءِ السببيةِ أي: بأَنْ كَذَّبوا. فلمَّا حُـذِفَ الحـرفُ جَـرَىٰ القـولان المشهـوران بين الخليـلِ وسيبـويـه في محـلِّ «أَنْ»[2]. والثـاني: أنه بـدلٌ من «السُّـوْءَىٰ» أي: ثم كـان عـاقبتَهم التكـذيبَ، وعلى الثاني يكونُ «السُّوْءَىٰ» مصدراً لـ أساْءُوا، أو يكونُ نعتاً لمفعولٍ محذوفٍ أي: أساْءُوا الفَعْلَةَ السُّوْءَىٰ، والسُّوْءَىٰ تأنيثُ الأَسْوَأ.

وجـوَّز بعضُهم أَنْ يكونَ خبـرُ كـان محـذوفـاً لـلإبهـامِ، والسُّـوْءَىٰ: إمَّـا مصدرٌ، وإمَّا مفعولٌ كما تقدَّم أي: اقْتَرَفوا الخطيئـةَ السُّوْءَىٰ أي: كـان عاقبتُهم الدَّمارَ.

وأمَّـا النصبُ فعلى خبر كـان. وفي الاسم وجهان، أحـدهمـا: السُّـوْءىٰ أي: كـانت الفَعْلَةُ السُّـوْءَىٰ عـاقبـةَ المُسيئين، و«أَنْ كَـذَّبُـوا» على مـا تقـدَّم. والثاني: أن الاسـمَ «أَنْ كَذَّبُوا» والسُّوْءَىٰ على ما تقدَّم أيضاً.

آ. (١٢) قـوله: ﴿يُبْلِسُ﴾: قـرأ العامَّـةُ ببنـائـه للفـاعـلِ، وهـو المعـروفُ يُقـال: أَبْلَسَ الـرجـلُ أي: انقـطعَتْ حُجَّتُه فسكتَ، فهـو قـاصـرٌ

---

(١) السبعة ٥٠٦، والحجة ٥٥٦، والبحر ٧/١٦٤، والنشر ٢/٣٤٤، والقرطبي ١٤/١٠، والتيسير ١٧٤.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل إلى أنه نصب. انظر: الكتاب ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥، والدر المصون ١/٢١١.

لا يتعدَّىٰ. قال العجاج(1):

٣٦٤٥ـ يـا صـاحِ هـل تَعْـرِفُ رَسْماً مُكَـرَّسَـاً
قـال نـعـم أعـرِفُـه وأَبْـلَسـا

وقـرأ(2) السُّلمي «يُبْلَسُ» مبنياً للمفعـول وفيه بُعْـدٌ؛ لأنَّ أَبْلَسَ لا يتعدَّىٰ. وقد خُرِّجَتْ هذه القراءةُ على أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ مصـدرُ الفعلِ، ثم حُـذِفَ المضـافُ وأُقيمَ المضافُ إليـه مُقـامـه؛ إذ الأصـلُ: يُبْلِس إبـلاسَ المجـرمين. ويُبْلِس هو الناصبُ لـ «يومَ تقومُ».

آ. (١٤) و ﴿يومَئذٍ﴾: مضـافُ لجملةٍ، تقديـرُها: يـومئذٍ تقـومُ. وهذا كأنه تأكيدٌ لفظيٌ؛ إذ يصيرُ التقديـر: يُبْلِس المجرمـون يومَ تقـومُ الساعـةُ، يومَ تقومُ الساعة.

آ. (١٥) قـوله: ﴿يُحْبَـرُوْن﴾: أي: يُسَرُّون. والحَبْـرُ والحُبُور: السُّرور. وقيل: هـو مِن التحبير وهـو التحسين. يُقال: هـو حَسَنُ الحِبْر والسِّبـر بكسر الحاء والسين وفتحهـا. وفي الحديث(3): «يَخْـرج من النارِ رجـلٌ ذَهَبَ حِبْرُه وسِبْرُه» فالمفتوح مصدرٌ والمكسورُ اسمٌ.

والرَّوضةُ: الجنَّةُ. قيل: ولا تكونُ روضةً إلاَّ وفيها نبتٌ. وقيل: إلاَّ وفيهـا ماءٌ. وقيل: ما كانَتْ منخفضةً، والمرتفعةُ يقال لهـا تُرْعَـة. وقيل: لا يُقـال لها: رَوْضة/ إلاَّ وهي في مكانٍ غليظ مرتفعٍ. قال الأعشىٰ(4): [٧١١/أ]

---

(١) تقدم برقم ٣٦٢.
(٢) القرطبي ١٤/١٠، والبحر ٧/١٦٥.
(٣) النهاية ٢/٣٣٣. والسبر: حسن الهيئة والجمال وقد تفتح السين.
(٤) ديوانه ٥٧. والحزن: المرتفع من الأرض. ومطر مسبل: غزير الماء.

٣٦٤٦ـ مــا رَوْضَــةٌ مِنْ ريــاض الحَــزْنِ مُعْشِبَــةٌ
خـضـــراءُ جــادَ عليـهــا مُـسْـبِــلٌ هَــطِلُ

وأصل[١] رِياض: رِواض، فقُلِبت الواوُ ياءً على حَدِّ: حَوْض وحِياض.

آ. (١٧) قوله: ﴿حين تُمْسُوْن﴾: تُمْسُون وتُصْبحون تامَّان أي: تَـدْخلون في المساء والصباح، كقولهم: «إذا سَمِعْتَ بسُرىٰ القَيْنِ فاعلَمْ بـأنَّه مُصْبِحٌ»[٢] أي: مُقيم في الصباح. والعـامَّـةُ على إضـافـة الـظرف إلى الفعـل بعده. وقرأ[٣] عكرمةُ «حيناً» بالتنـوين. والجملةُ بعده صفـةٌ له. والعـائدُ حينئـذٍ محذوفٌ أي: تُمْسُوْن فيه كقوله: «واخشَوْا يـوماً لا يَجْـزي والدٌ عن وَلَـده»[٤]. والناصبُ لهذا الظرفِ «سُبْحانَ» لأنه نابَ عن عاملِه.

آ. (١٨) قـوله: ﴿وعَشِيّـاً﴾: عـطفٌ على «حينَ»، ومـا بينهمـا اعتراضٌ. و «في السموات» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفس الحمد أي: إنَّ الحمـدَ يكون في هذين الظرفين.

آ. (١٩) وقد تقدم[٥] خلافُ القُراء في تخفيفِ «الميت» وتثقيلِه وكـذا قوله: «تُخْرَجون» في سورة الأعراف[٦]. و «كذلك» نعتُ مصـدرٍ محذوفٍ أي: ومثلَ ذلك الإخراجِ العجيبِ تُخْرَجون.

---

(١) الضابط في ذلك فِعال جمع لمفـرد عينه واو وقـد سكنت في المفرد أو اعتلت بقلبهـا ألفاً فإنك تقلب الواو ياءً. انظر: الممتع ٤٩٥.

(٢) مجمع الأمثال ١/٤١.

(٣) المحتسب ٢/١٦٣، والقرطبـي ١٤/١٥، والبحر ٧/١٦٦.

(٤) الآية ٣٣ من لقمان.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/١٠٣.

(٦) انظر الدر المصون ٥/٢٨٥.

آ. (٢٠) قوله: ﴿ومِنْ آياتِه أَنْ خَلَقكم﴾: مبتـدأٌ وخبر أي: ومن جملةِ عـلامات تـوحيدِه وأنـه يَبْعَثكُم خَلْقُكم واختراعُكم. و «مِنْ» لابتـداءِ الغاية.

قوله: «ثم إذا أنتم». الترتيبُ والمُهْلة هنا ظـاهران؛ فـإنهم إنما يصيـرون بَشَراً بعد أطوارٍ كثيرةٍ. و «تَنْتشرون» حالٌ. و «إذا» هي الفجائيةُ. إلَّا أنَّ الفجائية أكثرُ ما تقع بعد الفاء لأنها تَقْتضي التعقيبَ. ووجهُ وقوعِها مع «ثُمَّ» بـالنسبة إلى مـا يليقُ بالحـالةِ الخـاصةِ أي: بعـد تلك الأطوارِ التي قَصَّهـا علينا في مـوضعٍ آخرَ مِنْ كونِنا نُطْفَةً ثم علقةً ثم مضغةً ثم عَظْماً مجرداً ثم عَظْماً مَكْسُـوَّاً لحماً فاجأ البشريَّةَ والانتشارَ.

آ. (٢٢) قـولـه: ﴿واختـلافُ ألسنتِكم﴾: أي: لغـاتِكم من عَرَبٍ وعَجَمٍ، مع تنوُّعِ كلٍ مِن الجيلين إلى أنواعٍ شتى لا سيما العجمُ، فـإن لغاتِهم مختلفةٌ، وليس المرادُ بالألسنةِ الجوارحَ.

قـوله: «للعـالمين» قرأ[١] حفصٌ بكسـر الـلام جعله جمـعَ عـالِم ضـدَّ الجاهل. ونحـوُه «وما يَعْقِلُهـا إلَّا العالِمـون»[٢] والباقـون بفتحها؛ لأنهـا آياتٌ لجميع الناس، وإن كـان بعضُهم يَغْفُلُ عنهـا. وقد تقـدَّم أولَ الفاتحـةِ الكلامُ في «العالمين»: هل هو جمعٌ أو اسمُ جمع؟ فعليك باعتبارِه ثَمَّةَ[٣].

آ. (٢٣) قوله: ﴿مَنامُكم بالليـلِ والنهارِ﴾: قيـل: في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ ليكونَ كلُّ واحدٍ مع ما يلائمه. والتقدير: ومِنْ آياتِه منامُكم بالليل

---

(١) السبعة ٥٠٧، والتيسير ١٧٥، والنشر ٢/٣٤٤، والحجة ٥٥٨، والبحر ٧/١٦٧.

(٢) الآية ٤٣ من العنكبوت.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٦.

وابتغاؤكم مِنْ فضلِه بالنهارِ، فحُذِف حرفُ الجرِّ لاتصالِه بـالليل وعَـطْفِه عليـه؛ لأنَّ حرفَ العطفِ قد يقومُ مَقـامَ الجارِّ. والأحسنُ أَنْ يُجْعَـلَ على حالِـه، والنومُ بالنهار ممَّا كانَتِ العربُ تَعُدُّه[1] نعمـةً من الله، ولا سيما في أوقـاتِ القَيْلولة في البلاد الحارَّة.

آ. **(٢٤) قوله: ﴿يُرِيْكُمُ البَرْقَ﴾**: فيه أوجهٌ، أحـدُها: ـ وهـو الـظاهرُ المـوافقُ لإخوانِـه ـ أَنْ يكونَ جملةً من مبتـدأ أو خبـرٍ، إلَّا أنـه حُـذِفَ الحـرفُ المصدريُّ، ولمَّـا حُذِفَ بَـطَلَ عملُه. والأصل: ومِنْ آيـاتِه أَنْ يُـرِيَكم كقوله[2]:

٣٦٤٧ـ ألا أيُّهــذا الــزاجـرِيْ أَحْضُــرُ الــوغَـى
....

الثاني: أنَّ «مِنْ آياتِـه» متعلِّقٌ بـ «يُرِيكم» أو بمحـذوفٍ على أنه حـالٌ من البرق. والتقديرُ: ويُرِيْكم البـرقَ مِنْ آياتـه، فيكون قـد عَطَفَ جملةً فعليـةً على جملةٍ اسمية. الثالث: أنَّ «يُرِيْكُم» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: ومِنْ آياتِه آيةٌ يُريكم بها، أو فيها البرقُ فحُذِفَ الموصوفُ والعائدُ عليه. ومثلُه[3]:

٣٦٤٨ـ ومــا الــدَّهْــرُ إلَّا تــارَتــان فـمِنْــهـمــا
أموتُ ....

أي: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها[4]. الرابع: أنَّ التقـديرَ: ومن آيـاتِه سحـابٌ

(١) الأصل: تعيده والتصحيح من ش.
(٢) تقدم برقم ٥٢١.
(٣) تقدم برقم ١٥٩٠.
(٤) وهو مذهب الزجاج في «معاني القرآن» ٤/١٨٢.

أو شيءٌ يُريكم. فـ «يُريكم» صفةٌ لذلك المقدرِ، وفـاعلُ «يُـريكم» ضميرٌ يعـود عليه بخلافِ الوجهِ قبله؛ فإنَّ الفاعلَ ضميرُ الباري تعالىٰ.

آ. **(٢٥) قوله: ﴿من الأرض﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنـه متعلِّقٌ بـ «دَعاكم» وهذا أظهرُ.

الثاني: أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةً لـ دَعْوة. الثالث: أنـه متعلِّق بمحذوفٍ يَـدُلُّ عليـه «تَخْـرُجـون» أي: خَـرَجْتُمْ من الأرض. ولا جـائـزٌ أَنْ يتعلَّق بـ «تَخْرُجون» لأنَّ ما بعد «إذا» لا يعمَلُ فيما قبلهـا. وللزمخشري[1] هنـا عبارةٌ/ [٧١١/ب] جيدة.

آ. **(٢٧) قـوله: ﴿وهـو أَهْوَنُ عليـه﴾**: في «أَهْوَن» قـولان، أحدهما: أنهـا للتفضيل على بـابِها. وعلى هـذا يُقال: كيف يُتَصَـوَّرُ التفضيلُ، والإِعـادةُ والبُداءة بـالنسبةِ إلى اللَّهِ تعـالى على حـدٍّ سَـواء؟ في ذلـك أجـوبـة، أحدها: أنَّ ذلك بالنسبةِ إلى اعتقاد البشرِ باعتبارِ المشاهَدَة: مِنْ أنَّ إعادةَ الشيءِ أهونُ من اختراعِه لاحتياجِ الابتداءِ إلى إعمالِ فكر غالبـاً، وإن كان هـذا منتفياً عن الباري سبحانَه وتعالى فخوطبوا بحسَبِ ما أَلِفوه.

الثاني: أنَّ الضميرَ في «عليه» ليس عائداً على الله تعالى، إنما يعودُ على الخَلْقِ أي: والعَـوْدُ أهونُ على الخَلْقِ أي أسـرعُ؛ لأن البُداءةَ فيهـا تـدريـجٌ مِنْ طَـوْرٍ إلى طَوْر، إلى أنْ صـار إنسانـاً، والإِعادةُ لا تحتـاجُ إلى هذه التـدريجاتِ فكأنه قيل: وهو أقصرُ عليه وأَيْسَـرُ وأقلُّ انتقالاً.

الثـالث: أنَّ الضميرَ في «عليـه» يعـودُ على المخلوق، بمعنى: والإِعـادةُ أهونُ على المخلوقِ أي إعادتُه شيئاً بعـدما أَنْشـأه، هذا في عُـرْفِ المخلوقين، فكيف يُنْكِرون ذلك في جانب اللَّهِ تعالى؟

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٢٠.

والثـاني: أنَّ «أهـونُ» ليسَتْ للتفضيـل، بـل هي صفـةٌ بمعنىٰ هَيِّن، كقـولهم: اللَّهُ أكبرُ [أي][1]: الكبيـر. والظاهـرُ عَـوْدُ الضميـر في «عليـه» على البـاري تعـالى ليُـوافِقَ الضميـرَ في قـولـه: «ولـه المَثَـلُ الأعلى». قـال الزمخشري[2]: «فإن قلتَ: لِمَ أُخِّرَتِ الصلةُ في قوله «وهو أَهْون عليه» وقُدِّمَتْ في قـولِه «هـو عَلَيَّ هيِّنٌ»؟[3] قلت: هنالـك قُصِدَ الاختصـاصُ، وهو مَحَـزُّه[4] فقيل: هو عليَّ هيِّنٌ وإن كان مُسْتَصْعباً عنـدك أن يُولَـدَ بين هِمٍّ[5] وعاقِر، وأمَّا هنـا فلا معنىٰ لـلاختصاص. كيف والأمـرُ مبنيٌّ على مـا يعقلون من أنَّ الإعـادةَ أسهـلُ من الابتداء؟ فلو قُـدِّمَت الصلة لَتغيَّر المعنىٰ». قـال الشيـخ[6]: «ومبنىٰ كلامِه على أنَّ التقديمَ يُفيد الاختصاصَ وقد تكلَّمْنا معه ولم نُسَلِّمـه»[7]. قلت: الصحيحُ أنه يُفيده، وقد تقدَّم جميعُ ذلك.

قوله: «وله المَثَلُ الأَعْلَىٰ» يجـوز أَنْ يكونَ مـرتبطاً بمـا قبلَه، وهو قـولُه: «وهو أهونُ عليه» أي: قد ضَرَبه لكم مَثَلاً فيما يَسْهُـل وفيما يَصْعُبُ. وإليـه نحا الـزجَّاج[8] أو بمـا بعدَه مِنْ قـولِـه: «ضَـربَ لكم مَثَـلاً مِنْ أنفسِكم»[9] وقيـل: المَثَـلُ: الوصفُ. «وفي السمـوات» يجوز أَنْ يتعلَّق بـالأَعْلىٰ أي: إنه عـلا في

---

(١) زيادة من ش.
(٢) الكشاف ٣/ ٢٢٠.
(٣) الآية ٩ من مريم.
(٤) المَحَز: موضع الحزِّ، والحَزُّ: الاستقصاء والتـأثير يقـال: تكلم فأصـاب المَحَز: أي تكلم فأقنع.
(٥) الهِمُّ: الشيخ الكبير الفاني.
(٦) البحر ٧/ ١٧٠.
(٧) تمام عبارة البحر: «في قوله إياك نعبد».
(٨) معاني القرآن له ٤/ ١٨٤.
(٩) الآية ٢٨.

هـاتين الجهتين، ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنَّه حـالٌ مِن الأعلى، أو مِن المَثَل، أو مِن الضمير في «الأَعْلى» فإنه يعودُ على المَثَل.

قوله: «مِنْ أَنْفُسكم» «مِنْ» لابتداء الغايـة في موضـع الصفةِ لـ مَثَلاً أي: أَخَذَ مثلاً، وانتزعه مِنْ أقربِ شيءٍ منكم هو أنفسكُم.

آ. (٢٨) قــولــه: ﴿هــل لكم مِمَّــا مَلَكَتْ أيمــانُكم مِنْ شركاء﴾: «مِنْ شركاء» مبتدأً، و «مِنْ» مزيدةٌ فيـه لوجـودِ شرطَيْ الـزيادة[1]. وفي خبره وجهان، أحدهما: الجـارُّ الأولُ وهو «لكم» و «مِنْ مـا مَلَكَتْ»: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ علىٰ أنه حالٌ مِنْ «شركاءَ» لأنه في الأصـل نعتُ نكرةٍ، قُـدِّم عليهـا. والعامـلُ فيه العـاملُ في هـذا الجارِّ الـواقع خبـراً. والخبـرُ مقـدرٌ بعـد المبتـدأ، و «في ما رَزَقْنـاكم» متعلِّقٌ بشركـاء. [وما في «ممَّـا» بمعنىٰ النوع][2] تقديرُ ذلك كلِّه: هل شركاءُ فيما رَزَقْناكم كائنون مِن النوع الذي مَلَكَتْـه أَيْمانُكم مستقِرُّون لكم. فكائنـون هو الـوصفُ المتعلِّقُ به «ممَّـا مَلَكَتْ» ولَمَّا تقـدَّم صار حالاً، و «مستقرُّون» هو الخبرُ الذي تعلَّق به «لكم».

والثـاني: أنَّ الخبـرَ «ممَّـا مَلَكَتْ» و «لكم» متعلِّقٌ بمـا تَعَلَّق بـــه الخبـرُ، أو بمحـذوفٍ على أنه حـالٌ مِنْ «شركـاء» أو بنفس «شركـاء» كقولـك: «لك في الدنيا مُحِبٌّ» فـ «لك» متعلقٌ بـ مُحِبّ. و «في الدنيا» هو الخبرُ.

قـوله: «فـأنتم فيه سـواء» هـذه الجملةُ جـوابُ الاستفهـامِ الـذي بمعنى النفي، و «فيه» متعلِّقٌ بـ «سَواء».

قوله: «تَخافونهم» فيه وجهان، أحدهما: أنها خبرٌ ثـانٍ لـ أنتم. تقديـرُه:

---

(١) أن تسبق بنفي أو استفهام، وأن تدخل على نكرة.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ش.

فأنتم مُسْتَوُوْن معهم فيما رَزَقْناكم، خائفوهم كخَوْفِ بعضِكم بعضاً أيها السادة. والمرادُ نَفْيُ الأشياء الثلاثة أعني الشِّرْكةَ والاستواءَ مع العبيد وخوفَهم إياهم. وليس المرادُ ثبوتَ الشركة ونَفْيَ الاستواءِ والخوفِ، كما هو أحدُ الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدِّثَنا» بمعنى: ما تأتينا مُحدِّثاً بل تأتينا ولا تحدثنا، بل المرادُ نفيُ الجميع كما تقدَّم.

وقال أبو البقاء[1]: «فأنتم فيه سَواءٌ» الجملةُ في موضع نصبٍ على جوابِ الاستفهام أي: «هل لكم فَتَسْتَوُوا» انتهى. وفيه نظرٌ؛ كيف جَعَل جملةً اسمية حالَّةً محلَّ جملةٍ فعلية، ويَحْكمُ على موضع الاسمية بالنصب بإضمارِ ناصبٍ؟ هذا ما لا يجوزُ ولو أنه فَسَّر المعنى وقال: إنَّ الفعلَ لو حَلَّ بعدَ الفاءِ لكان منصوباً بإضمار «أن» لكان صحيحاً. ولا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَ أيضاً أنَّ النصبَ على المعنى الذي قَدَّمْتُه مِنْ نَفْيِ الأشياءِ الثلاثة.

والوجه الثاني: أنَّ «تخافونهم» في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير الفاعل/ في «سَواء» أي: فتساوَوْا خائِفاً بعضُكم بعضاً مشاركتَه له في المال. أي: إذا لم تَرْضَوا أن يشارِكَكم عبيدُكم في المال فكيف تُشرِكون بالله مَنْ هو مصنوعٌ له؟ قاله أبو البقاء[2]. [٧١٢/أ]

وقال الرازي[3] معنى حسناً، وهو: «أنَّ بين المَثَلِ والمُمَثَّلِ به مشابهةً ومخالفةً. فالمشابهةُ معلومةٌ، والمخالفةُ مِنْ وجوه: قوله: «مِنْ أنفسكم» أي: مِنْ نَسْلِكم مع حقارةِ الأنفس ونَقْصِها وعَجْزِها، وقاسَ نفسَه عليكم مع جلالتِها وعظمتِها وقُدْرَتِها. قوله: «ممَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكم» أي: عبيدِكم والمِلْكُ طارىء[4]

(١) الإملاء ٢/١٨٦.
(٢) الإملاء ٢/١٨٦.
(٣) البحر ٧/١٧٠.
(٤) الأصل: «طارٍ».

قابلٌ للنقـلِ بالبيـع وللزوالِ بالعِتْقِ، ومملوكُـه تعالى لا خـروجَ له عن المِلْكِ، فإذا لم يَجُزْ أَنْ يُشْـرِكَكم مملوكُكُم، وهو مِثْلُكم إذا تحـرَّرَ مِنْ جميعِ الـوجوهِ، ومثلُكم في الآدميَّـةِ حالـةَ الرِّق فكيف يُشْـرَكُ باللَّهِ تعـالى مملوكُه[1] مِنْ جميـع الوجوهِ، المباينُ له بالكلية؟ وقـوله: «فيمـا رَزَقْنَاكم» يعني أنـه ليس[2] لكم في الحقيقة، إنما هو لله تعالىٰ ومَنْ رَزَقه حقيقةً. فإذا لم يَجُزْ أَنْ يَشْـرَكَكم فيما هـو لكم، من حيث الاسمُ، فكيف يكـون لـه تعـالى شـريـكٌ فيمـا لــه من جهـة الحقيقة؟» انتهى وإنما ذكرْتُ هذا المعنىٰ مَبْسوطاً لأنَّه مبيِّنٌ لِما ذكرته مِنْ وجـوهِ الإعراب.

وقــولـه: «كَخِيْفَتِكم» أي: خِيْفَــةً مثـلَ خِيْفتكم. والعــامَّـةُ على نصب «أنفسَكم» لأنَّ المصدرَ مضافٌ لفاعلِه. وقرأ[3] ابن أبـي عبلة بالرفع على إضافةِ المصدرِ لمفعولِه. واستقبح بعضهُم هذا إذا وُجِد الفاعلُ. وقـال بعضُهم: ليس بقبيحٍ بل يجوزُ إضافتُه إلى كلٍ منهما إذا وُجِدا. وأنشد[4]:

٣٦٤٩ـ أَفْـنَى تِـلادي ومـا جَـمَّـعْـتُ مِـنْ نَـشَـبٍ
قَــرْعُ الــقــواريــزِ أفــواهَ الأبــاريــقِ

بنصب «الأفواه» ورَفْعِها.

قـوله: «كـذلك نُفَصِّـل» أي: مثلَ ذلـك التفصيلِ البيِّنِ نُفَصِّـل. وقرأ[5]

---

(١) البحر: فكيف يشرك الله مملوكه.
(٢) البحر: أن الميسِّر لكم.
(٣) البحر ١٧١/٧.
(٤) تقدم برقم ١٣٦٠.
(٥) البحـر ١٧١/٧، والسبعـة ٥٠٧، وقــال: «عياش عن أبـي عمـرو» ولعله العبـاس ابن الفضل.

أبو عمرو في رواية «يُفَصِّلُ» بياء الغيبة رَدًّا على قوله: «ضَـرَبَ لكم». والباقـون بالتكلم رَدًّا على قوله: «رَزَقْناكم».

آ. (٣٠) **قوله: ﴿حَنيفـاً﴾**: حالٌ مِنْ فـاعل «أَقِمْ» أو مِنْ مفعـولِه أو مِن «الدِّين».

قـوله: «فِـطْرَةَ الله» فيه وجهـان، أحدهمـا: أنه مصـدرٌ مؤكِّـدٌ لمضمـونِ الجملة كقوله: «صِبْغَةَ اللَّهِ»[1] و «صُنْعَ الله»[2]. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمـارِ فِعْل. قال الزمخشري[3]: «أي: الزموا فـطرةَ الله، وإنما أَضْمَـرْتُه عَلَى خـطابِ الجمـاعة لقـولِه: «مُنِيبِّيْن إليـه». وهو حـالٌ من الضمير في «الـزَموا». وقـولُـه: «واتَّقوه، وأقيموا، ولا تكونوا» معطوفٌ على هذا المضمر». ثم قال: «أو عليكم فـطرةَ». ورَدَّه الشيـخُ[4]: «بـأنَّ كلمـةَ الإغـراءِ لا تُضْمَـرُ؛ إذ هي عِـوَضٌ عن الفعلِ، فلو حَذَفْتَها لَزِمَ حَذْفُ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه. وهو إحجافٌ». قلت: هذا رأيُ البصريين. وأمَّا الكسائيُّ وأتباعُه فيُجيزون ذلك.

آ. (٣١) **قوله: ﴿مُنِيْبِين﴾**: حالٌ مِنْ فاعل «الزموا» المضمـرِ كما تقـدَّم، أو مِنْ فاعـل «أَقِمْ» على المعنى؛ لأنَّه ليس يُـرادُ به واحـدٌ بعينِـه، إنمـا المـرادُ الجميعُ. وقيـل: حـالٌ من النـاس إذا أُريـد بهم المؤمنـون. وقـال الزجَّاج[5]: «بعد قوله: وَجْهَكَ» معطوفٌ محذوف تقديره: فأقِمْ وجهَك وأمتك. فالحالُ من الجميع. وجاز حَذْفُ المعطوفِ لدلالةِ «مُنيبين» عليه كما جاز حَذْفُه

---

(١) الآية ١٣٨ من البقرة.
(٢) الآية ٨٨ من النمل.
(٣) الكشاف ٣/٢٢٢.
(٤) البحر ٧/١٧١.
(٥) معاني القرآن ٤/١٨٥.

في قوله: «يا أيُّها النبـيُّ»[1] أي: والنـاسُ لدلالـة «إذا طَلَّقْتم» عليه. كـذا زعم الزجَّاج في «يا أيُّها النبـيُّ». وقيـل: على خبرِ كـان أي: كونـوا مُنِيبين؛ لدلالـة قوله: «ولا تكونوا».

آ. (٣٢) **قوله: ﴿فَرِحُون﴾**: الظاهر أنَّه خبرُ «كلُّ حِزْب» وجَـوَّزَ الـزمخشريُّ[2] أَنْ يـرتفعَ صفـةً لـ «كل» قـال: «ويجـوز أن يكـونَ «من الـذين» منقـطعاً مَمَّـا قبله. ومعناه: من المفـارقين دينَهم كلُّ حـزب فَرِحين بمـا لديهم، ولكنه رَفَع فرحين وصفاً لـ «كل» كقوله[3]:

٣٦٥٠ـ وكـلُّ خـليـلٍ غـيـرُ هـاضـمِ نَـفْسِـه

. . . .

قال الشيخ[4]: «قَدَّر أولاً «فرحين» مجروراً صفةً لـ حِزْب ثم قال: ولكنـه رُفِع على الوصف لـ «كل» لأنك إذا قلتَ: «مِنْ قومِك كـلُّ رجلٍ صـالح» جـاز في «صالح» الخفضُ نعتاً لرجل وهو الأكثر، كقوله[5]:

٣٦٥١ـ جـادَتْ عـليـه كـلُّ عـيـنٍ ثَـرَّةٍ
فَـتَـرَكْـنَ كـلَّ حـديـقـةٍ كـالـدِّرْهـمِ

وجاز الرفعُ نعتاً لـ «كل» كقوله[6]:

(١) الآية ١ من الطلاق.
(٢) الكشاف ٢٢٢/٣.
(٣) تقدم برقم ٥٨٠.
(٤) البحر ١٧٢/٧.
(٥) تقدم برقم ٢٤٨.
(٦) البيت لابن أحمر وهو في الكتاب ٢٧٢/١ واللسان هـوج. ولهت: حَنَّتْ. شبَّه صوت الريح المعصفة الشديدة بصوت الناقة التي حَنَّت إلى ولدها المفقود. والزبر: الإحكام.

٣٦٥٢ـ وَلَهَتْ عليه كلُّ مُعْصِفَةٍ
هَوْجاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ

برفع «هوجاء» صفةً لـ «كل». انتهى. وهو تقريرٌ حسنٌ.

آ. (٣٣) **قوله: ﴿إذا فريقٌ﴾**: هذه «إذا» الفجائيةُ وقعَتْ جوابَ الشرطِ لأنها كالفاء في أنها للتعقيبِ، ولا تقع أولَ/ كلامٍ، وقد تجامِعُها الفاءُ زائدةً[1]. [٧١٢/ب]

آ. (٣٤) **قوله: ﴿لِيَكْفُروا﴾**: يجوز أن تكونَ لامَ كي، وأَنْ تكونَ لامَ الأمرِ، ومعناه التهديدُ نحو: «اعْمَلوا ما شِئْتُمْ»[2].

قوله: «فَتَمَتَّعُوْا» قرأ العامَّة بالخطاب فيه وفي «تَعْلمون». وأبو العاليةِ[3] بالياء فيهما، والأولُ مبنيٌّ للمفعول. وعنه «فَيَتَمَتَّعوا» بياءٍ قبل التاء. وعن عبد الله «فَلْيَتَمَتعوا» بلامِ الأمر.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿سُلْطاناً﴾**: أي: بُرْهاناً وحُجَّة. فإنْ جَعَلْناه حقيقةً كان «يتكلم» مجازاً، وإنْ جَعَلْناه حقيقةً كان «يتكلم» مجازاً، وإنْ جَعَلْناه على حذف مضاف أي: ذا سلطان كان «يتكلَّم» حقيقةً. وقال أبو البقاء[4] هنا: «وقيل: هو جمعُ سَلِيْط كـ رَغِيف ورُغْفان» انتهى. وهذا لا يجوزُ لأنه كان ينبغي أَنْ يُقال: فهم يتكلمون. و «فهو يتكلمُ» جوابُ الاستفهام الذي تضمَّنَتْه «أم» المنقطعةُ.

---

(١) عقد ابن هشام في المغني ٢٢١ فصلاً للحديث عن هذه الفاء وهي ما بين زائدة وعاطفة وسببية.
(٢) الآية ٤٠ من فصلت.
(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٦٣، والبحر ٧/١٧٣، والقرطبي ١٤/٣٣.
(٤) الإملاء ٢/١٨٦.

آ. (٣٩) **قوله**: ﴿لِيَرْبُوَ﴾: العامَّةُ على الياءِ مِنْ تحتُ مفتوحةً، أسند الفعلَ لضمير الرِّبا أي: ليزدادَ. ونافع[1] بتاءٍ مِنْ فوقُ مضمومةً خطاباً للجماعة. فالواوُ على الأول لامُ كلمة، وعلى الثاني كلمةُ ضميرٍ لغائبين[2]. وقد تقدَّمتْ قراءتا «آتيتم» بالمدِّ والقصرِ في البقرة[3].

قوله: «المُضْعِفُوْن» أي: أصحابُ الأضعاف. قال الفراء[4]: «نحو مُسْمِن، ومُعْطِش أي: ذي إبلٍ سمانٍ وإبلٍ عِطاش». وقرأ[5] أُبَيٌّ بفتح العين، جعله اسمَ مفعولٍ.

وقوله: «فأولئك هم» قال الزمخشري[6]: «التفاتٌ حسن، كأنه [قال][7] لملائكتِه: فأولئك الذين يريدون وجهَ اللَّهِ بصدقاتِهم هم المُضْعِفون. والمعنى: هم المُضْعِفُون به؛ لأنه لا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما» انتهى. يعني أنَّ اسم الشرط متى كان غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَوْدُ ضميرٍ من الجواب عليه. وتقدَّم ذلك في البقرة عند قوله: «قل مَنْ كان عَدُوًّاً لجبريل»[8] الآية. ثم قال:

---

(١) «لِتُرْبُوْا» السبعة ٥٠٧، والنشر ٢/٣٤٤، والحجة ٥٥٩، والبحر ٧/١٧٤، والقرطبي ١٤/٣٩، والتيسير ١٧٥.

(٢) قال ابن زنجلة في الحجة: «وفاعل الربا القوم الذين خوطبوا. المعنى: لِتُرْبوا أنتم أي: تعطون العطية لتزدادوا بها أنتم» وحجته أنها كتبت في المصاحف بألف بعد الواو.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٤٧٤، قرأ الجمهور بالمدِّ وقَصَرَ ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٢٥، قال الفراء: «كما تقول العرب أصبحتم مُسْمِنين مُعْطِشين إذا عَطِشَتْ إبلهم أو سَمِنت».

(٥) الشواذ ١١٦، منسوبة لمحمد بن كعب، والبحر ٧/١٧٤.

(٦) الكشاف ٣/٢٢٤.

(٧) من الكشاف.

(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

«ووجهٌ آخرُ: وهو أَنْ يكونَ تقديرُه: فَمُؤْتُوْه فأولئك هم المُضْعَفُـون. والحَذْفُ لِما في الكلامِ مِن الدليلِ عليه. وهذا أسهلُ مَأْخَذاً، والأولُ أَمْلأُ بالفائدة».

آ. (٤٠) **قوله: ﴿اللَّهُ الذي خَلَقَكم﴾**: يجوز في خبر الجلالة وجهان، أظهرهما: أنه الموصولُ بعدها. الثاني: أنه الجملةُ مِنْ قولِه «هـل مِنْ شركائِكم مَنْ يَفْعَلُ» والموصولُ صفةٌ للجلالة. وقَـدَّر الزمخشـري[1] الرابطَ بين المبتدأ والجملةِ الواقعةِ خبراً فقال: «وقولـه: «مِنْ ذلكم» هو الـذي رَبَط الجملةَ بالمبتدأ؛ لأنَّ معناه مِنْ أفعاله». قال الشيخ[2]: «والذي ذكره النحويـون أنَّ اسمَ الإشارةِ يكون رابطاً إذا أُشيرَ بـه إلى المبتدأ، وأمَّـا «ذلك» هنـا فليس إشارةً إلى المبتدأ لكنه شبيهٌ بما أجازه الفراءُ مِن الربطِ بالمعنى، وخالفه الناسُ، وذلك في قوله: «والـذين يُتَوَفَّـون منكم ويَذَرُوْن أزواجـاً يتربَّصْن»[3] قـال[4]: «التقديـر: يتربَّصُ أزواجُهم». فقدر الـرَّبْط بمضافٍ إلى ضميـرِ الذين فحصـل به الـربطُ، كذلك قدَّر الزمخشريُّ «من ذلكم»: «مِنْ أفعالِـه» بمضافٍ إلى الضميـرِ العائـد إلى المبتدأ».

قـوله: «مِنْ شـركائِكم» خبـرٌ مقدمٌ و «مِنْ» للتبعيض. و «مَنْ يَفْعَـلُ» هـو المبتـدأ و «مِنْ ذلكم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنـه حـالٌ مِنْ «شيء» بعـده؛ فـإنَّـه في الأصلِ صفةٌ له. و «مِنْ» الثالثةُ[5] مزيـدةٌ في المفعولِ بـه؛ لأنه في حَيِّـزِ النفي المستفادِ من الاستفهام. والتقدير: ما الذي يَفْعَلُ شيئاً مِنْ ذلكم مِنْ شـركائكم.

---

(١) الكشاف ٣/٢٢٤.

(٢) البحر ٧/١٧٥.

(٣) الآية ٢٣٤ من البقرة.

(٤) قدَّر في معاني القرآن ١/١٥٠: «ومن مات عنها زوجها تربَّصت فترك الأول بـلا خبر وقُصد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعنى».

(٥) في قوله «مِنْ شيء».

وقال الزمخشري[1] : «ومِنْ الأولىٰ والثانيـة[2] كلٌّ واحـدةٍ مستقلةٌ بتأكيـدٍ لتعجيز شركائِهم وتجهيل عَبَدَتهم». قال الشيخ[3] : «ولا أَدْري ما أراد بهذا الكلام؟»

وقرأ[4] الأعمش «تُشْرِكون» خطاباً.

آ. (٤١) **قـولـه : ﴿بِمَـا كَسَبَتْ﴾** : أي بسببِ كَسْبهم. والبـاءُ متعلقةٌ بـ «ظَهَر»، أو بنفس الفساد، وفيه بُعْدٌ.

قـوله: «لِيُـذِيقَهم» اللامُ للعلةِ متعلقـةٌ بـ «ظهر». وقيـل: بمحذوفٍ أي: عاقبهم بذلك لِيُذِيقَهم. وقيل: اللامُ للصيـرورةِ. وقرأ[5] قنبـل «لِنُذِيْقَهم» بنـون العظمة. والباقون بياء الغيبة.

آ. (٤٣) **قـوله : ﴿لا مَـرَدَّ له﴾** : المَـرَدُّ مصـدر رَدَّ. و «مِن الله» يجـوز أن يتعلَّقَ بـ يأتي أو بمحـذوفٍ يـدلُّ عليـه المصـدر أي: لا يَـرُدُّهُ من الله أحـدٌ. ولا يجوز أن يعمـلَ فيه «مَـرَدّ» لأنَّه كـان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ؛ إذ هـو من قبيل المطوَّلات[6].

---

(١) الكشاف ٣/٢٢٤.

(٢) عبارة الكشاف: والثالثة.

(٣) سقط هـذا القـول من مطبـوعـة البحـر. وقـد يكـون عـدمُ فهم أبـي حيـان لعبـارة الزمخشري مَرَدُّه تصحيف أو تحريف وقع في نسخة «الكشاف» التي يقرأ فيها، حيث إن «مِنْ» عنده زائدة للتأكيد في المواضع الثلاثة.

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي أيضاً. انظر: الإتحاف ٢/٣٥٨، والحجـة ٥٥٩، والنشر ٢/٢٨٢، والبحر ٧/١٧٦.

(٥) وهي أيضـاً رواية عن شبـل عن ابن كثيـر. انـظر: السبعـة ٥٠٧، والنشـر ٢/٣٤٥، والبحر ٧/١٧٦، والقرطبـي ١٤/٤١، والحجة ٥٦٠، والتيسير ١٧٥.

(٦) أي الشبيه بالمضاف.

آ. (٤٤) قوله: ﴿فعليه كُفْرُه﴾: و «فلأنْفسِهم يَمْهَدون» تقـديمُ الجـارَّيْنِ يُفيـد الاختصـاصَ بمعنى: أن ضَـرَرَ كفـرِ هـذا ومنفعـةَ عمـلِ هــذا لا يتعدَّاه.

آ. (٤٥) قـولـه: ﴿لِيَجْـزِيَ﴾: في متعلَّقِـه أوجـهٌ، أحـدهــا: «يَمْهدون». والثاني «يَصَّدَّعون»، والثالث محذوف. قال ابن عطية[1]: «تقديـره ذلـك ليجزيَ. وتكـون الإشارةُ إلى مـا تقرر مِنْ قـوله «مَنْ كفـر» و «مَنْ عمل». وجعل الشيخُ[2] قسيمَ قـوله «الـذين آمنوا وعملوا» محـذوفاً لـدلالة قـوله: «إنـه لا يُحِبُّ الكافرين» عليه. هذا إذا عَلَّقْنا اللام بـ «يَصَّدَّعون» أو بذلك المحذوفِ قـال: «تقديـرُه ليجزيَ الـذين آمنـوا وعملوا الصـالحـاتِ مِنْ فَضْلِه والكـافـرين بعَدْلِه».

[٧١٣/أ] آ. (٤٦) قوله: ﴿الرياحَ﴾: قرأ العامَّةُ «الريـاحَ» جمعاً / لأجـلِ مبشِّراتٍ. والأعمش[3] بالإفراد، وأراد الجنسَ لأجلِ «مبشِّرات».

قوله: «ولِيُذِيْقَكم» إمَّا عـطفٌ على معنى «مُبَشِّرات»؛ لأنَّ الحـالَ والصفةَ يُفْهِمـان العلةَ، فكأنَّ التقـديـرَ: ليبشِّـرَ وليـذيقَكم، وإمَّـا أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ، أو[4] وليـذيقَكم أرسلَها، وإمَّـا أَنْ تكون الـواوُ مزيـدةً على رأيٍ، فتتعلَّقَ الـلامُ بـ «أَنْ يُرْسِلَ».

آ. (٤٧) قوله: ﴿وكان حَقّاً﴾: بعضُ الـوَقَفَةِ يقف على «حقـاً» ويَبْتدِىء بما بعـدَه، يجعل اسمَ كـان مضمراً فيهـا و «حقاً» خبـرُها. أي: وكـان

(١) المحرر ١٢/٢٦٧.
(٢) البحر ٧/١٧٧.
(٣) البحر ٧/١٧٨.
(٤) كذا في الأصل لعلها «أي».

الانتقامُ حقاً. قال ابن عطية[1]: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنه لم يَدْرِ قَـدْرَ ما عَـرَضَه في نَـظْمِ الآيـة» يعني الـوقفَ على «حَقّـاً». وجعـل بعضُهم «حَقّـاً» منصـوبـاً على المصدر، واسمُ كان ضميرُ الأمرِ والشأن، و «علينا» خبـرٌ مقدمٌ، و «نَصْـرُ» مبتدأ مؤخرٌ. وبعضُهم جَعَلَ «حقاً» منصوباً على المصدر أيضاً، و «علينا» خبرٌ مقدم، و «نَصْرُ» اسمٌ مؤخر. والصحيحُ أنَّ «نَصْر» اسمها، و «حَقّاً» خبـرُها، و «علينـا» متعلقٌ بـ «حَقاً» أو بمحذوفٍ صفةً له.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنـه تكريـرٌ لـ «مِنْ قبلِ» الأولى على سبيلِ التوكيد. والثاني: أَنْ يكونَ غيـرَ مكررٍ. وذلـك أن يُجعلَ الضميرُ في «قَبْله» للسحاب. وجاز ذلك لأنه اسمُ جنسٍ يجوز تذكيرُه وتـأنيثُه، أو للريـح، فتتعلَّقُ «مِنْ» الثانيـةُ بـ «يُنَزِّل». وقيـل: يجوزُ عَـوْدُ الضمير على «كِسَفا» كذا أطلق أبو البقاء[2]. والشيـخ[3] قَيَّده بقـراءةِ مَنْ سَكَّن السين. وقد تقدَّمَتْ قراءاتُ «كِسَفاً» في «سبحان»[4]. وللناس في هـذا الموضـعِ كلامٌ كثيرٌ رأيتُ ذِكْرَه لتوضيحِ معناه.

وقـد أَبْدىٰ كـلٌّ من الشيخَيْن: الزمخشـريِّ وابنِ عـطيـة فـائـدةَ التـأكيـدِ المـذكور. فقـال ابن عطيـة[5]: «أفادَ الإعـلامَ بسـرعـةِ تَقَلُّب قلوبِ البشـر من الإبـلاسِ إلى الاستبشار؛ وذلـك أن قولَـه «مِنْ قبـلِ أَنْ يُنَـزِّل عليهم» يحتمـلُ الفُسْحَـةَ في الزمـانِ، أي: من قبلِ أَنْ يُنَـزِّل بكثيرٍ كـالأيَّـامِ ونحـوِه فجـاء «مِنْ قبله»، بمعنى أنَّ ذلك متصلٌ بالمطر فهو تأكيدٌ مفيدٌ».

---

(١) المحرر ١٢/٢٦٨.

(٢) الإملاء ٢/١٨٧.

(٣) البحر ٧/١٧٨ وهو مذهب ابن عطية في المحرر ١٢/٢٦٨.

(٤) انظر: المحرر ٧/٤٠٩.

(٥) المحرر ١٢/٢٦٩.

وقال الزمخشري[1]: «ومعنى التوكيد فيه الدلالةُ على أن عَهْدَهم بالمطرِ قد بَعُدَ فاسْتحكم يَأْسُهم وتمادَىٰ إبْلاسُهم، فكان استبشارُهم على قَدْرِ اغتمامهم بذلك». وهو كلامٌ حسنٌ.

إلَّا أنَّ الشيخَ لم يَرْتَضِه منهما فقال[2]: «ما ذكراه من فائدةِ التأكيدِ[3] غيرُ ظاهرٍ، وإنما هو لمجرَّدِ التوكيد ويُفيد رَفْعَ المجازِ فقط». انتهى. ولا أدري عدمُ الظهور لماذا؟ وقال قطرب: «وإنْ كانوا مِنْ قبلِ التنزيل مِنْ قبل المطَر. وقيل: التقديرُ مِنْ قبلِ إنزالِ المطرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْرعوا. ودَلَّ المطرُ على الزرع؛ لأنه يَخْرج بسببِ المطر. ودلَّ على ذلك قولُه «فَرَأَوْه مُصْفَرّاً» يعني الزرعَ. قال الشيخ[4]: «وهذا لا يَسْتقيم؛ لأنَّ «مِنْ قبلِ أَنْ يُنَزِّلَ» متعلِّقٌ بـ «مُبْلِسِيْن» ولا يمكن مِنْ قَبْل الزَّرْع أَنْ يتعلَّقَ بمُبْلِسين؛ لأنَّ حرفَيْ جرّ لا يتعلَّقان بعاملٍ واحدٍ إلَّا بوساطةِ حرفِ العطف أو البدلِ، وليس هنا عطفٌ والبدلُ لا يَجوز؛ إذ إنزالُ الغيثِ ليس هو الزرعَ ولا الزرعُ بعضَه. وقد يُتَخَيَّلُ فيه بدلُ الاشتمالِ بتكلُّفٍ: إمَّا لاشتمالِ الإنزالِ على الزَّرْع، بمعنى: أنَّ الزرعَ يكون ناشِئاً عن الإنزال، فكأن الإنزالَ مُشْتملٌ عليه. وهذا على مذهبِ مَنْ يقول: الأولُ مشتملٌ على الثاني».

وقال المبردُ: «الثاني السحابُ؛ لأنهم لَمَّا رَأَوْا السحابَ كانوا راجين المطرَ» انتهى. يريد مِنْ قبل رؤيةِ السحاب. ويحتاج أيضاً إلى حَرْفِ عطفٍ ليصِحَّ تعلُّقُ الحرفين بـ «مُبْلِسين». وقال الرمَّاني: «من قبلِ الإرسال».

---

(١) الكشاف ٣/٢٢٦.

(٢) البحر ٧/١٧٩.

(٣) أي: في قوله: «من قبله».

(٤) البحر ٧/١٧٩.

والكـرمـاني: «من قَبْلِ الاستبشـارِ؛ لأنـه قَـرَنـه بـالإبـلاس، ولأنـه مَنَّ عليهم بالاستبشار». ويحتاج قولُهما إلى حرفِ العطفِ لِما تقدَّم، وادِّعاءُ حرفِ العطفِ ليس بالسهلِ؛ فإنَّ فيه خلافاً: بعضُهم يَقيسُه، وبعضُهم لا يقيسه. هذا كلُّه في المفردات. أمَّا إذا كان في الجمل فلا خلافَ في اقتياسِه.

آ. (٥٠) قوله: ﴿إلى آثارِ﴾: قرأ[1] ابن عامر والأخَـوان وحفص بالجمع، والباقون بالإفراد. وسلام بكسرِ الهمزة وسكون الثاء، وهي لغةٌ فيه.

وقرأ العامَّةُ «كيف يُحْيـي» بياء الغَيْبة أي: أثر الرحمة فيمَنْ قرأ بالإفـراد، ومَنْ قـرأ بالجمـع فالفعـلُ مسنـدٌ لله تعـالى، وهـو مُحْتَمَـلٌ في الإفـراد أيضـاً. والجحدري[2] وأبو حيوة وابن السَّمَيْفع «تُحْيـي» بتاء التأنيث. وفيها تخريجان، أظهرهما: أنَّ الفاعلَ عائدٌ على الرحمة. والثـاني قالـه أبو الفضـل: عائـدٌ على أثر، وأنَّثَ «أثر» لاكتسابه بالإضافةِ التأنيثَ، كنـظائرَ لـه تقدَّمَتْ[3]. ورُدَّ عليـه: بأن شرطَ ذلك كَوْنُ المضافِ بمعنى المضاف إليه، أو مِنْ سببِه لا أجنبياً، وهذا أجنبـيٌّ. و«كيف يُحْيـي» مُعَلِّقٌ لـ «انـظرْ» فهـو في محـلِّ نصب على / إسقـاطِ [٧١٣/ب] الخافضِ. وقال أبو الفتح: «الجملةُ مِنْ «كيف يُحْيـي» في مـوضعِ نصبٍ على الحال حَمْلاً على المعنى». انتهى وكيف تقع جملةُ الطلب حالاً؟

آ. (٥١) قـوله: ﴿فـرَأَوْه﴾: أي: فَرَأَوْا النبـاتَ، لدلالـة السياق عليه، أو على الأثر؛ لأنَّ الرحمةَ هي الغيث، وأثـرُها هـو النبات. وهـذا ظاهـرٌ على قراءةِ الإفراد، وأمَّا على قراءة الجمـع فيعودُ على المعنى. وقيـل: الضمير

---

(١) السبعة ٥٠٨، والقرطبي ١٤/٤٥، والبحر ٧/١٧٩، والتيسير ١٧٥، والحجة ٥٦١، والنشر ٢/٣٤٥.

(٢) المحتسب ٢/١٦٥، والقرطبي ١٤/٤٥، والبحر ٧/١٧٩.

(٣) كقولهم: «ذهبَتْ أهلُ اليمامة».

للسَّحابِ. وقيل: للريح. وقرأ[1] جناح بن حبيش «مُصْفارًّا» بألفٍ. و «لَظَلُّوا» جوابُ القسمِ الموطَّأ له بـ «لَئِنْ»، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنى كقولِه: «ما تَبِعُوا قِبْلَتَك»[2].

وتقدَّم الكلامُ على نحوِ «فإنَّك لا تُسْمِعُ» إلى آخره في الأنبياء[3] وفي النمل[4]، وكذلك في قراءَتَيْ «ضعف» وما الفرقُ بينهما في الأنفال[5]؟

والضميرُ في «مِنْ بعدِه» يعودُ على الاصفرارِ المدلولِ عليه بالصفة كقولِه[6]:

٣٦٥٣ـ إذا نُهِي السَّفِيهُ جَرَىٰ إليه ....

أي: إلى السَّفَهِ لدلالة «السَّفيه» عليه.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿ما لَبِثُوا﴾**: جوابُ قولِه «يُقْسِم» وهو على المعنى، إذ لو حُكي قولُهم بعينِه لقيل: ما لَبِثْنا. و «كذلك» أي: مِثْلَ ذلك الإِفك كانوا يُؤْفَكون.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿في كتاب الله﴾**: الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بـ «لَبِثْتم» بمعنى فيما وَعَدَ به في كتابه من الحشرِ والبعث. وقال قتادة: على التقديم

---

(١) الشواذ ١١٦، والبحر ٧/ ١٧٩.
(٢) الآية ١٤٥ من البقرة.
(٣) انظر إعرابه للآية ٤٥.
(٤) انظر إعرابه للآية ٨٠.
(٥) قرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد والباقون بضمها. وعن حفص خلاف في الروم. انظر: الدر ٥/ ٦٣٦.
(٦) تقدم برقم ١٣٨٧.

والتأخيرِ، والتقدير: «وقـال الذين أُوْتُـوا العلم في كتابِ الله لقـد لَبِثْتُمْ، و«في» بمعنى الباء أي: العلم بكتاب الله. وصدورُه عن قتادةَ بعيدٌ.

والعـامَّـةُ على سكـون عَيْن «البعث». والحسنُ[1] بفتحهـا. وقُـرِىء بكسرِها. فالمكسورُ اسمٌ، والمفتوحُ مصدرٌ.

قوله: «فهذا يومُ» في الفـاءِ قولان، أظهـرهما: أنهـا عاطفـةٌ هذه الجملةَ على «لَقَدْ لَبِثْتُمْ». وقال الزمخشري[2]: «هي جوابُ شرطٍ مقدرٍ كقوله[3]:

٣٦٥٤ـ ....
.... فقد جِئْنا خُراسانا

كأنه قيل: إنْ صَحَّ ما قُلتم: إنَّ خراسـان أقصىٰ ما يُـراد بكم، وآن لنا أن نَخْلُصَ، وكـذلك إنْ كنتم منكـرينَ للبعث فهـذا يـومُ البعث» ويشيـر إلى البيت المشهور وهو:

قـالـوا: خـراسـانُ أَقْصىٰ مـا يُـراد بنـا
ثـم القُـفـولُ فـقـد جِئْـنـا خُـراسـانـا

قـوله: «لا تَعْلَمُـوْن» أي البعثَ أي: ما يـرادُ بكم، أو لا يُقَدَّرُ لـه مفعولٌ أي: لم يكونوا مِنْ أولي العلم. وهو أبلَغُ.

آ. **(٥٧) قـولـه: ﴿فيـومئذٍ﴾**: أي: إذ يقـعُ ذلك، ويقـولُ الذين أوتوا العلمَ تلك المقالة.

---

(١) المحتسب ٢/١٦٦، والقرطبي ١٤/٤٨، والبحر ٧/١٨٠.
(٢) الكشاف ٣/٢٢٧.
(٣) تقدم برقم ٣٤٧٨.

قوله: «لا يَنْفَعُ» هو الناصبُ لـ «يومئـذٍ» قبله. وقرأ الكـوفيون[1] هنـا وفي غافر[2] بـالياءِ مِنْ تحتُ. وافقهم نـافعٌ على مـا في غافـر، لأن التأنيثَ مجـازيٌّ ولأنه قد فُصِل أيضاً. والباقون بالتأنيث فيهما مراعاةً لِلَّفْظِ.

قـوله: «ولا هم يُسْتَعْتَبـون» قال الـزمخشري[3]: «مِنْ قـولـك: اسْتَعْتَبني فلانٌ فَأَعْتَبْتُه أي: استرضاني فَأَرْضَيْتُـه، وكذلـك إذا كنتَ جانيـاً عليه. وحقيقـةُ أَعْتَبْتَه: أَزَلْتَ عَتْبَه ألا ترىٰ إلى قوله[4]:

٣٦٥٥ـ غَـضِـبَـتْ تـمـيـمُ أَنْ يُـقـتَّـل عـامـرٌ
يـومَ الـنـسـارِ فَـأُعْـتِـبُـوا بـالـصَّـيْـلَمِ

كيف جعلهم غِضـاباً؟ ثم قـال: «فَأُعْتِبـوا» أي: أُزيل غَضَبُهم. والغضب في معنى العَتْبِ. والمعنى: لا يُقال لهم: أَرْضُوا ربَّكم بتوبة وطاعةٍ. ومثلُه قولُه تعالىٰ: «فاليـومَ لا يَخْرُجـون منها ولا هم يُسْتَعْتَبُـون»[5] فإنْ قلتَ: كيف جُعِلوا غيـرَ مُسْتَعْتَبِين في بعضِ الآيـات وغيـرَ مُعْتَبين في بعضهـا، وهـو قـولُـه: «وإنْ يَسْتَعْتِبُوا فما هم من المُعْتَبين»[6]. قلت: أمَّا كونُهم غيـرَ مُسْتَعْتِبين فهذا معنـاه، وأمَّـا كونُهم غيـرَ مُعْتَبين فمعناه: أنهم غيـرُ راضين بما هم فيـه، فشُبِّهَتْ حالُهم بحـالِ قومٍ جُني عليهم فهم عـاتِبون على الجـاني، غيـرُ راضين عنه بمـا هم

---

(١) السبعـة ٥٠٩، والنشـر ٢/٣٤٦، والبحـر ٧/١٨١، والتيسيـر ١٧٦، والقـرطبي ١٤/٤٩، والحجة ٥٦٢.
(٢) الآية ٥٢.
(٣) الكشاف ٣/٢٢٧.
(٤) تقدم برقم ٣١٤٩.
(٥) الآية ٣٥ من الجاثية.
(٦) الآية ٢٤ من فصلت.

فيـه[1]. فإنْ يَسْتَعتبـوا الله أي يَسْألـوه إزالة مـا هم فيـه فمـا هم مِن المجـابين» انتهىٰ.

وقـال ابن عـطيـة[2]: «ويَسْتَعْتِبـون بمعنى يَعْتِبـون كمـا تقـول: يَمْلك ويَسْتملك. والبابُ في استفعل طلبُ الشيءِ، وليس هذا منه؛ لأنَّ المعنى كـان يَفْسُدُ؛ إذ كان المفهـومُ منه: ولا يُـطْلَبُ منهم عُتْبىٰ». قلت: وليس فاسـداً لِما تقدَّم مِنْ قولِ أبـي القاسم.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿ولَئِنْ جِئْتَهم﴾**: إنما وُحِّد هنـا، وجُمع بعـده في قوله: «أنتم» لنكتَةٍ: وهو أنه تعالى أخبر في موضعٍ آخرَ فقال: «ولَئِنْ جئتَهم بكل آية»[3] أي جاءَتْ بها الرسلُ. فقال الكفار: ما أنتم أيها المدَّعون الـرسالـةَ كلُّكم إلاَّ كذا.

آ. (٥٩) **قوله: ﴿كذلك يَطْبَعُ﴾**: أي: مثلَ ذلك الطبعِ يطبعُ.

آ. (٦٠) **قـوله: ﴿ولا يَسْتَخِفَّنَّـكَ﴾**: العامَّـةُ من الاستخفـاف بخـاء معجمـة وفـاء. ويعقـوب[4] وابن أبـي إسحــاق بحـاءٍ مهملةٍ وقــاف من الاستحقـاق. وابن أبـي عبلة ويعقوب بتخفيف نـونِ التوكيـد. والنهي من بـاب قولهم «لا أُرَيَنَّكَ ههنا».

[تمَّت بعونه تعالى سورة الروم]

---

(١) لم يرد قوله: «بما هم فيه» في الكشاف.

(٢) المحرر ١٢/٢٧٢.

(٣) ليس ثمة آية بهذا اللفظ، والآية ١٤٥ من البقرة «ولئن أتيتَ الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك».

(٤) انـظر في قـراءاتهـا: النشـر ٢/٢٤٦، والإتحــاف ٢/٣٦٠، والمحتسب ٢/١٦٦، والبحر ٧/١٨٢.



سـورة لقمـان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿الكتـابِ الحكيمِ﴾**: قيل: فَعيـل بمعنى مُفْعَل وهذا قليلٌ قالوا: أَعْقَدْتُ اللبنَ فهو عَقِيْدٌ أي مُعْقَد، أو بمعنى فـاعِل، أو بمعنى ذي الحِكْمة، أو أصلُه: الحكيم قائلُه، ثم حُذِف/ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه [٧١٤/أ] مُقـامَه، وهـو الضميرُ المجـرورُ، فانقلب مـرفوعـاً، فاستتـر في الصفـةِ. قـالـه الزمخشري[١] وهو حَسَنُ الصناعةِ.

آ. (٣) **قوله: ﴿هدىً ورحمةً﴾**: العامَّةُ على النصبِ على الحال مِنْ «آيـات» والعـامـلُ مـا في اسمِ الإشـارةِ من معنى الفعـل، أو المـدح[٢]. وحمـزة[٣] بالـرفعِ على خبـرِ مبتـدأ مضمـرٍ. وجَـوَّز بعضُهم أَنْ يكـونَ «هـدىً» منصوباً على الحـال حالَ رَفْـع «رحمة». قـال: «ويكون رَفْعُهـا على خبرِ ابتـداءٍ مضمرٍ أي: وهو رحمَةٌ». وفيه بُعْدٌ.

---

(١) الكشاف ٣/٢٢٩.

(٢) قوله: «أو المدح» معطوف على «الحال».

(٣) السبعـة ٥١٢، والحجـة ٥٦٣، والبحـر ٧/١٨٣، والتيسيـر ١٧٦، والقـرطـبي ١٤/٥٠، والنشر ٢/٣٤٦.

آ. (٤) قوله: ﴿الذين يُقيمون﴾: صفةٌ أو بدلٌ أوبيانٌ لِما قبلَه، أو منصوبٌ أو مرفوعٌ على القطعِ. وعلى كل تقديرٍ فهو تفسيرٌ للإِحسان. وسُئِل الأصمعيُّ عن الألمعيِّ. فأنشد[١]:

٣٦٥٦ـ الأَلْمَعِيُّ الذي يَظُنُّ بك الظْـ
ـظَنَّ كأنْ قد رَأى وقد سمعا

يعني أنَّ الألمعيَّ هو الذي إذا ظَنَّ شيئاً كان كمَنْ رآه وسَمِعه.

كذلك المحسنون هم الذين يَفْعلون هذه الطاعاتِ. ومثلُه: وسُئِل بعضُهم عن الهَلُوع فلم يَزِدْ أَنْ تلا «إذا مَسَّه الشرُّ جَزُوْعاً وإذا مَسَّه الخيرُ مَنُوعاً»[٢].

آ. (٦) قوله: ﴿لَهْوَ الحديثِ﴾: من بابِ الإِضافةِ بمعنى «مِنْ» لأنَّ اللهو يكون حديثاً وغيره كبابِ ساجٍ وجُبَّةِ خَزٍّ. وقيل: هو على حذف مضاف أي: يشتري ذواتِ لَهْوِ الحديثِ؛ لأنها نزلتْ في مشتري المغنِّيات. والأولُ أبلغُ.

قوله: «لِيُضِلَّ» قرأ[٣] ابن كثير وأبو عمروٍ «لِيَضِلَّ» بفتح حرفِ المضارعةِ. والباقون بضمِّه، مِنْ أضَلَّ غيرَه، فمفعولُه محذوفٌ. وهو مُسْتَلْزِمٌ للضلالِ؛ لأنَّ مَنْ أضَلَّ فقد ضَلَّ مِنْ غيرِ عكسٍ. وقد تقدَّمَ ذلك في سورة إبراهيم[٤]. قال

---

(١) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٥٣، ومعاهد التنصيص ١٤٥/١، والخصائص ٣٠٦/٣. والبيت من المنسرح.

(٢) الآيتان ٢٠، ٢١ من المعارج، ووردتا في الأصل بالتقديم والتأخير. وهو سهو.

(٣) البحر ١٨٤/٧، والتيسير ١٣٤، والقرطبي ٥٦/١٤، والحجة ٥٦٣، والنشر ٢٢٩/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٣/٧.

الزمخشري[1] هنـا: «فإنْ قلت: القـراءةُ بالـرفعِ بَيِّنَـةٌ؛ لأنَّ النَّضِرَ كـان غرضُـه باشتراءِ اللَّهْوِ أن يَصُدَّ النَاسَ عن الدخولِ في الإِسلام واستماعِ القرآن ويُضِلَّهم عنه فما معنى القراءةِ بالفتح؟ قلت: معنيان، أحدُهما: ليَثْبُتَ على ضلالِه الذي كان عليه ولا يَصْدِفَ عنه، ويَزِيدَ فيه ويَمُدَّه؛ فإن المخذولَ كان شديـدَ الشَّكيمةِ في عداوةِ الدين، وصَدِّ الناسِ عنه. الثاني: أَنْ يُوْضَعَ «لِيَضِلَّ» موضـعَ لِيُضِلَّ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ مَنْ أَضَلَّ كان ضالاًّ لا محالةَ فدَلَّ بالرَّديفِ على المَرْدُوف».

قوله: «بغيـرِ عِلْمٍ» حالٌ أي: يشتـري بغيرِ علمٍ بـأحوالِ التجـارة حيث اشترىٰ ما يَخْسَرُ فيه الدارَيْنِ.

قوله: «وَيَتَّخِـذَها» قـرأ[2] الأخوانَ وحفصٌ بـالنصب عطفـاً على «لِيُضِلَّ» فهو علةٌ كالذي قبلَه. والباقون بالـرفع عـطفاً على «يَشْتـري» فهو صلةٌ. وقيـل: الرفعُ على الاستئنافِ من غير عطفٍ على الصلةِ. والضميرُ المنصوبُ يعود على الآيات المتقدِّمةِ أو السبيلِ؛ لأنـه يُؤَنَّثُ، أو الأحاديثِ الـدال عليها «الحـديث» لأنه اسمُ جنسٍ.

قـوله: «أولئـك لهم» حُمِلَ أولاً على لفظ «مَنْ» فَـأُفْرِدَ، ثم على معنـاهـا فجُمِعَ، ثم على لفظِها فأُفْرِد في قوله: «وإذا تُتْلَىٰ عليه». وله نظائرُ تقدَّمَ التنبيـهُ عليهـا في المائـدة، عند قـولهِ تعـالى: «مَنْ لعنَه اللَّهُ وغَضِبَ عليـه»[3]. وقـال الشيـخ[4]: «ولا نعلم جاءَ في القـرآن مـا حُمِـلَ على اللفظ ثم على المعنى ثم

(١) الكشاف ٣/٢٣٠.

(٢) السبعـة ٥١٢، والنشر ٢/٣٤٦، والبحـر ٧/١٨٤، والتيسير ١٧٦، والحجـة ٥٦٣، والقرطبـي ١٤/٥٧.

(٣) الآية ٦٠ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/٣٢٦.

(٤) البحر ٧/١٨٤.

على اللفظ غيرَ هاتين الآيتين». قلت: وُجِدَ غيرُهما كما قَـدَّمْتُ التنبيهَ عليـه في المائدة.

آ. (٧) **قوله: ﴿كأنْ لم يَسْمَعْها﴾**: حالٌ مِنْ فاعـل «وَلَّى» أو مِنْ ضمير «مُسْتَكْبِراً».

قوله: «كأنَّ في أُذُنَيْهِ وَقْراً» حالٌ ثالثةٌ أو بدلٌ ممَّا قبلها، أو حالٌ مِنْ فـاعل «يَسْمَعْها»، أو تبيينٌ لِما قبلها. وجَوَّز الزمخشريُّ[1] أنْ تكـونَ جملتا[2] التشبيـهِ استئنافيتين.

آ. (٩) **قـوله: ﴿خـالِدين﴾**: هـو حالٌ. وخبـرُ «إنَّ» الجملةُ مِنْ قـولِه: «لهم جَنَّـاتُ». والأحسنُ أَنْ يُجْعَلَ «لهم» هـو الخبرَ وحـده، و«جناتٌ» فاعلٌ بـه. وقرأ[3] زيـدُ بن علي «خالـدون» بالـواو فيجوزُ أَنْ يكـون هو الخبـرَ، والجملة ــ أو الجارُّ وحده ــ حالٌ. ويجوز أَنْ يكونَ «خالدون» خبراً ثانياً لـ إنَّ.

قوله: «وَعْدَ اللَّهِ» مصدرٌ مؤكِّدٌ لنفسِه لأنَّ قـوله: «لهم جنـات» في معنى: وَعَـدَهم اللَّهُ ذلك. و«حَقّـا» مصدرٌ مؤكِّـدٌ لغيـره، أي: لمضمـونِ تلك الجملةِ الأولى، وعـاملُهما مختلِفٌ: فتقـديـرُ الأولِ: وَعَـدَ اللَّهُ ذلـك وَعْـداً، وتقـديـرُ الثاني: أحقُّ ذلك حقاً.

آ. (١٠) **قوله: ﴿بغيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها﴾**: تقدَّم في الرعد[4].

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٣٠.

(٢) وهما: كأنْ لم يسمعْها، كأنَّ في أذنيه وقرا.

(٣) البحر ٧/ ١٨٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٧/ ٨.

آ. (١١) **قوله: ﴿ماذا خَلَقَ﴾**: «ما» استفهامٌ. وقد تقـدَّم تحقيقُ هذا في البقرة[1].

آ. (١٢) ولقمـان قيـل: أعجميٌّ. وهـو الـظاهـر. فمنعُـه للتعـريفِ والعُجْمةِ الشخصية. وقيـل: عربـيٌّ مشتقٌّ مِن اللَّقْمِ وهـو حينئذٍ مـرتجلٌ؛ لأنـه لم يَسْبِقْ له وَضْعٌ في النكرات. ومَنْعُه حينئذٍ للتعريفِ وزيادةِ الألفِ والنون.

آ. (١٣) والعاملُ في «إذ» مضمرٌ. «وهو يَعِظُهُ» جملةٌ حاليـةٌ. «يا بُنيَّ» قـد تقدَّم خـلافُ القرَّاء[2] فيـه. وتقدَّم الكـلامُ أيضاً على «وَصَّيْنـا الإنسان» في العنكبوت[3].

آ. (١٤) **قـوله: ﴿وَهْنـاً عـلى وَهْنٍ﴾**: يجـوزُ أَنْ ينتصِبَ على الحال مِنْ «أُمُّه» أي: ضَعْفاً على ضَعْفٍ، أو مِنْ مفعولِ «حَمَلَتْه» أي: عَلَقَةً ثم نـطفة ثم مُضغـة. وكـلاهمـا جـاء في التفسيـر. وقيـل: منصـوبٌ علىٰ إسقـاطِ الخافض أي: في وَهْنٍ. قاله أبو البقاء[4]. و «على وَهْن» صفةٌ لـ «وَهْناً».

وقرأ[5] الثقفي وأبو عمروٍ في روايةٍ «وَهَنـاً على وهَنٍ» بفتحِ الهـاءِ فيهما. فاحتمل أَنْ يكونا لغتين كالشَّعْر والشَّعَر، واحتمل أنْ يكونَ المفتوحُ مصـدرَ وَهِنَ بالكسر يَـوْهَنُ وَهَناً. وقـرأ[6] الجحدريُّ وقتـادةُ وأبو رَجـاءٍ/ «وفَصْلُه» دونَ ألفٍ أي: وفِطامُه. [٧١٤/ب]

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٩.

(٢) الدر المصون ٦/٣٣٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٨ من العنكبوت.

(٤) الإملاء ٢/١٨٨.

(٥) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧.

(٦) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧، والإتحاف ٢/٣٦٢.

قوله: «أن اشْكُرْ» في «أنْ» وجهان، أحدهما: أنها مفسرة. والثاني: أنها مصدريةٌ في محلِّ نصبٍ بـ «وَصَّيْنا». وهو قولُ الزجَّاج[1].

آ. (١٥) **قوله: ﴿مَعْروفاً﴾**: صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: صِحاباً معروفاً وقيل: الأصلُ: بمعروفٍ.

قوله: «إليَّ» متعلِّقٌ بـ أنابَ. «ثم إليَّ» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه خبرُ «مَرْجِعُكم».

آ. (١٦) **قوله: ﴿إنَّها إنْ تَكُ﴾**: ضميرُ القصةِ. والجملةُ الشرطيةُ مفسِّرةٌ للضميرِ. وتقدَّم أنَّ نافعاً[2] يقرأُ «مِثْقال» بالرفع على أنَّ «كان» تامةٌ وهو فاعلُها. وعلى هذا فيُقال: لِمَ لَحِقَتْ فعلَه تاءُ التأنيث؟ قيل: لإضافته إلى مؤنث، ولأنه بمعنى: زِنَةُ حَبَّة. وجَوَّز الزمخشري[3] في ضمير «إنها» أنْ تكونَ للهِنَةِ من السَّيِّئاتِ أو الإحسان في قراءةِ مَنْ نصب «مِثْقال». وقيل: الضميرُ يعودُ على ما يُفْهَمُ مِنْ سياقِ الكلامِ أي: إنَّ التي سألْتَ عنها إنْ تكُ. وفي التفسير: أنه سأل أباه: أرأيتَ الحبة تقع في مَغاصِ البحر: أيعلُمها اللَّه؟

وقرأ[4] عبد الكريم الجَزَرِيُّ «فَتَكِنَّ» بكسرِ الكاف وتشديد النونِ مفتوحةً أي: فتستقرَّ. وقرأ محمد بن أبي فجة البعلبكي[5] «فَتُكَنَّ» كذلك إلَّا أنه مبنيٌّ

---

(١) معاني القرآن ٤/١٩٥.

(٢) السبعة ٥١٣، والبحر ٧/١٨٧، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ١٤/٦٧، والحجة ٥٦٥، والنشر ٢/٣٢٤.

(٣) الكشاف ٣/٢٣٠.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٧/١٨٧، والقرطبي ١٤/٦٧، والشواذ ١١٧. وعبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني مولى عثمان. روى عن سعيد ابن المسيب توفي ١٢٧. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال ٢/٨٤٨.

(٥) لم أقف على ترجمته.

للمفعول. وقتادة «فَتَكِنُ» بكسرِ الكاف وتخفيفِ النونِ مضارعَ «وَكَنَ» أي: استقرَّ في وَكْنِه ووَكْرِه.

آ. (١٧) قوله: ﴿مِنْ عَزْمِ﴾: عَزْم مصدرٌ. يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ مفعول أي: مِنْ معزوماتِ الأمورِ أو بمعنىٰ عازِم كقوله: «فإذا عَزَمَ الأمرُ»(١) وهو مجازٌ بليغٌ. وزعَم المبرد(٢) أنَّ العينَ تُبْدَلُ حاءً فيقال: حَزْمٌ وعَزْمٌ. والصحيحُ أنهما مادَّتان مختلفتان اتَّفَقتا في المعنىٰ.

آ. (١٨) قوله: ﴿ولا تُصَعِّرْ﴾: قرأ(٣) نافعٌ وأبو عمروٍ والأخَوان «تَصاعَرَ» بألفٍ وتخفيفِ العينِ. والباقون دون ألفٍ وتشديد العين، والرسمُ يَحْتمِلُهما؛ فإنَّ الرسمَ بغيرِ ألفٍ. وهما لغتان: لغةُ الحجازِ التخفيفُ، وتميمٌ التثقيلُ. فمِن التثقيلِ قوله(٤):

٣٦٥٧ـ وكُنَّا إذا الجبارُ صَعَّر خَدَّه
أَقَمْنا له مِنْ مَيْلِه فَيُقَوَّمُ

ويقال أيضاً: تَصَعَّر. قال(٥):

٣٦٥٨ـ ....
أَقَمْنا له مِنْ خَدِّه المُتَصَعِّرِ

---

(١) الآية ٢١ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

(٢) انظر: البحر ١٨٨/٧.

(٣) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٦/٢، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٦٩/١٤، والحجة ٥٦٥، والبحر ١٨٨/٧.

(٤) البيت للمتلمس في ديوانه ٢٤، أو عمرو بن حُنَيّ التغلبي. وهو في المجاز ١٢٧/٢ واللسان صعر، والبحر ١٨٢/٧، والمحرر ١٨/١٣. ورواية الديوان فتقوَّما.

(٥) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في المحرر ١٨/١٣، والبحر ١٨٢/٧، والقرطبي ٦٩/١٤.

وهو من المَيْل؛ وذلك أنَّ المتكبِّر يَميل بخَدِّه تكبُّراً كقوله «ثانيَ عِطْفِهِ»[1]. قال أبو عبيدة[2]: «أصلُه من الصَّعَر، داءٌ يأخُذُ الإبِلَ في أعناقِها فتميلُ وتَلْتوي». وتفسيرُ اليزيديِّ له بأنَه التَّشَدُّقُ في الكلامِ لا يوافِقُ الآية هنا.

آ. (١٩) **قوله: ﴿واقْصِدْ﴾**: هذا قاصِرٌ بمعنى اقتصِدْ واسْلُكْ الطريقةَ الوُسْطى بين ذلك قَواما. وقُرِىء[3] «وأَقْصِدْ» بهمزةِ قطعٍ، مِنْ أَقْصَدَ إذا سَدَّدَ سهمَه للرَّمْيَةِ.

قوله: «مِنْ صَوْتِك» تبعيضيَّةٌ. وعند الأخفش[4] يجوزُ أَنْ تكونَ مزيدةً. ويؤيِّدُه «يَغُضُّون أَصْواتَهم»[5] وقيل: «مِنْ صوتِك» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: شيئاً مِنْ صوتِك، وكانت الجاهليةُ يتمدَّحون برفعِ الصوتِ قال[6]:

٣٦٥٩ـ جَهِيرُ الكلامِ جَهِيرُ العُطاس
جَهِيرُ الرُّواءِ جَهِيرُ النَّعَمْ

قوله: «إنَّ أَنْكَرَ» قيل: «أَنْكَر» مبنيٌّ من مبنيّ للمفعولِ نحو: «أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيَيْن»[7]. وهو مختلَفٌ فيه. ووُحِّد[8] «صوت» لأنه يُرادُ به الجنسُ ولإضافتِه لجمع.

---

(١) الآية ٩ من الحج.
(٢) مجاز القرآن ٢/١٢٧.
(٣) نسبها ابن خالويه في الشواذ ١١٧ إلى الحجازي. وانظر: البحر ٧/١٨٩.
(٤) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. انظر أمثلة على مذهب الأخفش في زيادة «مِنْ» معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.
(٥) الآية ٣ من الحجرات.
(٦) لم أهتد إلى قائله. وهو في القرطبي ١٤/٧٢، والمحرر ١٣/١٩، والبحر ٧/١٨٩.
(٧) مجمع الأمثال ١/٣٧٦ وهي امرأة من بني تيم الله كانت تبيع السمن. والنحي: وعاء السمن.
(٨) انظر: الكشاف ٣/٢٣٤.

آ. (٢٠) قوله: ﴿نِعَمَه﴾: قرأ[1] نافعٌ وأبو عمروٍ وحفص «نِعَمَه» جمعَ نِعْمة مضافاً لهاءِ الضمير، فـ «ظاهرةً» حالٌ منها. والباقون «نِعْمةً» بسكون العين، وتنوينِ تاء التأنيث، اسمَ جنسٍ يُراد به الجمعُ فـ «ظاهرة» نعتٌ لها. وقرأ[2] ابنُ عباس ويحيىٰ بن عمارة «وأَصْبَغَ» بإبدال السينِ صاداً. وهي لغةُ كلبٍ يفعلون ذلك مع الغينِ والخاء والقاف. وتقدَّم نظيرُ هذه الجملِ كلِّها في البقرة[3]، والكلامُ على «أَوَلَوْ»[4] ونحوِه.

آ. (٢٢) وقرأ[5] عليٌّ والسلميُّ «يُسَلِّم» بالتشديد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿والبحر﴾: قرأ أبو عمرو[6] بالنصب، والباقون بالرفع. فالنصبُ من وجهين، أحدُهما: العطفُ على اسمِ «أنَّ». أي: ولو أنَّ البحرَ، و«يَمُدُّه» الخبرُ. والثاني: النصبُ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره «يمدُّه» والواوُ حينئذٍ للحال. والجملةُ حاليةٌ، ولم يُحْتَجْ إلى ضميرٍ رابطٍ بين الحالِ وصاحبِها، للاستغناءِ عنه بالواوِ. والتقديرُ: ولو أنَّ الذي في الأرضِ حَالَ كونِ البحرِ ممدوداً بكذا.

وأمَّا الرفعُ فمِنْ وجهين، أحدُهما: العطفُ على أنَّ وما في حَيِّزها. وقد

---

(١) السبعة ٥١٣، والنشر ٢/٣٤٧، والحجة ٥٦٦، والتيسير ١٧٧، والبحر ٧/١٩٠، والقرطبي ١٤/٧٣.

(٢) المحتسب ٢/١٦٨، والقرطبي ١٤/٧٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٢٢٧.

(٥) الإتحاف ٢/٣٦٣، والقرطبي ١٤/٧٤، والبحر ٧/١٩٠.

(٦) السبعة ٥١٣، والنشر ٢/٣٤٧، والبحر ٧/١٩١، والقرطبي ١٤/٧٧، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٦٦.

[٧١٥/أ] تقدَّم لك في «أنَّ» الواقعةِ/ بعد «لو» مذهبان[١]: مذهبُ سيبويهِ[٢] الرفعُ على الابتداء، ومذهبُ المبردِ[٣] على الفاعليةِ بفعلٍ مقدر، وهما عائدان هنا. فعلى مذهبِ سيبويه يكون تقديرُ العطفِ: ولو البحر. إلاَّ أنَّ الشيخَ[٤] قال: إنه لا يلي «لو» المبتدأُ اسماً صريحاً إلاَّ في ضرورةٍ، كقوله[٥]:

٣٦٦٠ـ لو بغيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ

....

وهذا القولُ يُؤَدِّيْ إلى ذلك. ثم أجابَ بأنه يُغْتَفَرُ في المعطوفِ ما لا يُغْتَفَرُ في المعطوفِ عليه كقولهم: «رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك». وعلى مذهبِ المبرد يكون تقديرُه: ولو ثَبَت البحرُ، وعلى التقديرَيْن يكون «يمدُّه» جملةً حالية من البحر.

والثاني: أنَّ «البحر» مبتدأٌ، و«يَمُدُّه» الخبر، والجملةُ حالية كما تقدَّم في جملةِ الاشتغال، والرابطُ الواو. وقد جَعَله الزمخشريُّ[٦] سؤالاً وجواباً. وأنشد[٧]:

---

(١) انظر: الدر المصون ٤١٨/٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤٦٢/١.

(٣) المقتضب ٧٧/٣، والكامل ١٤٠/٣، وانظر: شرح الأبيات المشكلة للفارسي ٥٨٢.

(٤) البحر ١٩١/٧.

(٥) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٦) الكشاف ٢٣٦/٣.

(٧) البيت لامرىء القيس في معلقته وعجزه:

بمنجَردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ

وهو في ديوانه ١٩. والوكنات: مواضع الطير. والمنجرد: الفرس القصير الشعر. =

٣٦٦١ـ وقد أَغْتَدِيْ والطيرُ في وُكُناتِها
. . . .

و «مِنْ شجَرة» حالٌ: إمَّا من الموصول، أو من الضميرِ المستترِ في الجارِّ الواقعِ صلةً، و «أقلامٌ» خبرُ «أنَّ». قال الشيخُ[1]: «وفيه دليلٌ على مَنْ[2] يَقولُ ـ كالزمخشريِّ ومَنْ يتعصَّب له من العجم ـ على أنَّ خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» لا يكونُ اسماً البتة[3] لا جامداً ولا مشتقاً، بل يتعيَّنُ أَنْ يكونَ فعلاً» قال: «وهو باطِلٌ» وأنشد[4]:

٣٦٦٢ـ ولو أنها عُصْفورَةٌ لَحَسِبْتُها
مُسَوَّمَةً تَدْعو عبيداً وأَزْنَما

وقال[5]:

٣٦٦٣ـ ما أطيبَ العَيْشَ لو أنَّ الفتى حَجَرٌ
تَنْبُو الحوادِثُ عنه وهْو مَلْمُومُ

= والأوابد: الوحش، وهو قيد لها لأنه يسبقها فيمنعها من أن تفوت. والهيكل: الضخم.

(١) البحر ٧/ ١٩٠ ـ ١٩١.
(٢) البحر: «على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله».
(٣) انظر رد ابن الناظم على الزمخشري في شرح الألفية ٢٧٨.
(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٦٦، أو العوام بن شوذب، وأورده في المغني ٣٥٧، والعيني ٤/ ٤٦٧. والمسومة: الخيل المعلمة.
(٥) البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ٢٧٣ والخصائص ١/ ٣١٨، وابن يعيش ١/ ٨٦ والمغني ٣٥٦.

وقال[1]:

٣٦٦٤ـ ولو أنَّ حياً فائتُ الموتِ فاته
أخو الحربِ فوقَ القارحِ العَدَوانِ

قال: «وهو كثيرٌ في كلامِهم». قلت: وقد تقدمَ أولَ هذا الموضوع[2] أنَّ هذه الآيةَ ونحوَها تُبْطِلُ ظاهرَ قولِ المتقدمين في «لو» أنها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ؛ إذ يَلْزَمُ محذورٌ عظيمٌ: وهو أنَّ ما بعدها إذا كان منفيًّا لفظاً فهو مُثْبَتٌ معنىً، وبالعكس. وقولُه: «ما نَفِدَتْ» منفيٌّ لفظاً، فلو كان مثبتاً معنىً فَسَدَ المعنى، فعليك بالالتفاتِ إلى أولِ البقرةِ.

وقرأ[3] عبد الله «وبَحْرٌ» بالتنكير وفيه وجهاه معرَّفاً. وسَوَّغ الابتداءَ بالنكرةِ وقوعُها بعد واوِ الحال، وهو معدودٌ من مسوِّغات الابتداء بالنكرةِ. وأنشدوا[4]:

٣٦٦٥ـ سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاء فَمُذْ بَدا
مُحَيَّاك أخفى ضَوْءُه كلَّ شارِقِ

وبهذا يظهرُ فسادُ قولِ مَنْ قال: إنَّ[5] في هذه القراءةِ يتعيَّنُ القولُ بالعطفِ على «أنَّ»، كأنه تَوَهَّم أنه ليس ثَمَّ مُسَوِّغٌ.

---

(١) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد، وهو في الأصمعيات ١٤٧، الأصمعية ٤٧، والعيني ٤/٤٥٩، وشرح ابن الناظم ٢٧٨. والقارح من الخيل: ما تمت أسنانه وذلك في الخامسة من عمره، والعدوان: الشديد العدو.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٨٢.

(٣) المحتسب ٢/١٦٩، والبحر ٧/١٩١.

(٤) تقدم برقم ١٤٧٣.

(٥) اسم «إن» هنا ضمير الشأن.

وقـرأ[1] عبـد الله وأُبَـيٌّ «تَمُـدُّه» بـالتـأنيثِ لأجـل «سبعـة». والحسن وابن هرمز وابن مصرف «يُمِدُّه» بالياء من تحتُ مضمـومةً وكسـرِ الميم مِنْ أَمَدَّه. وقد تقدَّم اللغتان في آخر الأعراف[2] وأوائل البقرةِ[3].

قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: لِمَ قيل: «مِنْ شجرة» بـالتوحيـد؟ قلت: أُريد تفصيلُ الشجرِ وتَقَصِّيها شجرةً شجرةً حتى لا يَبْقَىٰ من جنس الشجرِ واحدةٌ إلاَّ قد بُرِيَتْ أقلاماً». قال الشيخ[5]: وهو مِنْ وقوعِ المفردِ موقعَ الجمع والنكـرةِ موقعَ المعرفةِ، كقوله: «ما نَنْسَخْ مِنْ آية»[6] قلت: وهذا يَـذْهبُ بالمعنى الـذي أبداه الزمخشري. وقال[7] أيضاً: «فإنْ قلت: «الكلماتُ» جمع قلةٍ، والمـوضعُ موضعُ تكثيرٍ، فهلا قيـل: كَلِم. قلت: معناه أنَّ كلمـاتِه لا تَفي بكَتْبَتِهـا البحارُ، فكيف بكَلِمِه»؟ قلت: يعني أنه من بابِ التثنية بطريق الأَوْلى. وردَّه الشيخُ[8]: بأنَّ جَمْعَ السـلامة[9] متى عُـرِّف بأل غيـرِ العَهْديـة أو أُضيف عَمَّ. قلت للناسِ خـلافٌ في «أل» هل تعُمُّ أو لا؟ وقـد يكونُ الـزمخشريُّ ممَّنْ لا يَـرَىٰ العمـومَ، ولم يَزَلِ الناسُ يسألونَ في بيت حَسَّان رضي الله عنه[10]:

---

(1) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/١٦٩، والبحـر ٧/١٩١، والقـرطبـي ١٤/٧٧، والإتحاف ٢/٣٦٤.

(2) الدر ٥/٥٤٩.

(3) الدر ١/١٤٩.

(4) الكشاف ٣/٢٣٦.

(5) البحر ٧/١٩٢.

(6) الآية ١٠٦ من البقرة.

(7) الكشاف ٣/٢٣٦.

(8) البحر ٧/١٩٢.

(9) وهو هنا كلمات.

(10) تقدم برقم ٢٦٥.

٣٦٦٦ـ لنـا الجَفَنـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْنَ بـالـضُّحـىٰ

. . . .

ويقولون: كيف أتىٰ بجمع القِلَّة في مقام المدح؟ ولِمَ لم يَقُلْ الجِفان؟ وهو تقريرٌ لِما قاله الزمخشريُّ واعترافٌ بأنَّ أل لا تؤثِّر في جمع القلةِ تكثيراً.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿إلاَّ كنَفْسٍ﴾**: خبرُ «ما خَلْقُكم» والتقدير: إلاَّ كخَلْقِ نَفْسٍ واحدةٍ وبَعْثِها. وهنا «إلى أَجَل» وفي الزمر[١] «لأَجَل» لأنَّ المعنيين لائِقان بالحرفَيْن فلا عليك في أيِّهما وقع.

آ. (٢٩) وقرأ أبو عمروٍ[٢] في روايةٍ: «وأنَّ اللَّهَ بما يَعْملون» بياءِ الغَيْبة. والباقون بالتاء خطاباً.

[٧١٥/ب] آ. (٣١) **قوله: ﴿بنعمةِ الله﴾**: يجوز/ أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَجْري» أو بمحذوفٍ على أنها حالٌ: ملتبسةً بنعمةِ اللَّهِ. والأعمش[٣] والأعرج «بنِعْمات» جمعاً. وابنُ أبي عبلة كذلكَ إلاَّ أنه فتح النونَ وكسر العَيْن. وموسى بن الزبير[٤] «الفُلُك» بضمتين.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿خَتَّار﴾**: مثالُ مبالغةٍ مِن الخَتْرِ، وهو أشَدُّ الغَدْرِ. قال الأعشىٰ[٥]:

---

(١) «كلٌّ يجري لأجل مسمى» الزمر، الآية ٥.

(٢) قال في السبعة ٥١٤: «روى عباس عن أبي عمرو بالياء» وانظر: القرطبي ١٤/ ٧٩، والبحر ٧/ ١٩٣.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٣٦٤، والمحتسب ٢/ ١٧٠، والقرطبي ١٤/ ٧٩، والبحر ٧/ ١٩٣.

(٤) المحتسب ٢/ ١٧٠، والبحر ٧/ ١٩٣. وموسى لم أقف على ترجمته.

(٥) ديوانه ١٧٩ برواية «غيرغَدَّار» والقرطبي ١٤/ ٨٠. والأبلق: حصن الممدوح. والفرد: لا نظير له.

٣٦٦٧ـ بــأبـلقِ الـفَــرْدِ مِــنْ تَـيْـمــاءَ مَـنْــزِلُــه
حِـصْــنٌ حَـصـيــنٌ وجــارٌ غـيــرُ خَــتَّــار

وقال عمرو بن معد يكرب[1]:

٣٦٦٨ـ فــإنَّــك لــو رَأَيْــتَ أبــا عُــمَــيْــرٍ
مَــلأْتَ يَــدَيْــكَ مِــنْ غَــدْرٍ وخَــتْــرِ

وقالوا[2]: «إنْ مَدَدْتَ لنا شِبْراً من غَدْر مَدَدْنا لك باعاً مِنْ خَتْر».

آ. (٣٣) **قوله: ﴿ولا مَوْلودٌ﴾**: جوَّزوا فيه وجهين، أحدهما: أنه مبتدأٌ، وما بعدَه الخبرُ. والثاني: أنـه معطوفٌ على «والـدٌ»، وتكون الجملةُ صفةً له. وفيه إشكالٌ: وهو أنه نَفَىٰ عنـه أن يَجْزيَ، ثم وَصَفَـه بأنـه جازٍ. وقـد يُجـاب عنه: بـأنه وإن كـان جازيـاً عنه في الـدنيا فليس جـازياً عنـه يوم القيـامة فالحالان باعتبار زَمَنين.

وقد منع المهدويُّ أَنْ يكونَ مبتدأً قال: «لأنَّ الجملةَ بعـده صفةٌ لـه فيبقى بلا خبرٍ، ولا مُسَـوِّغَ غيرُ الـوصف». وهو سهـوٌ. لأنَّ النكرةَ متى اعتمـدَتْ على نفيٍ ساغ الابتداءُ بها. وهذا مِنْ أشهـرِ مُسَوِّغـاتِه. وقـال الزمخشـري[3]: «فإن قلت: قوله: «ولا مـولودٌ هـو جازٍ عن والـده شيئاً» وارِدٌ على طـريقٍ من التوكيـد لم يَرِدْ عليه ما هو معطوفٌ عليه. قلت: الأمـر كذلـك لأنَّ الجملةَ الاسميَّةَ آكـدُ من الفعلية، وقد انضَمَّ إلى ذلك قولُـه: «هو» وقـوله: «مـولودٌ». قـال: «ومعنى التوكيدِ في لفظِ المولود: أنَّ الواحدَ منهم لـو شَفَعَ للوالـدِ الأَدْنَىٰ الذي وُلِـد منه

---

(١) القرطبي ١٤/٨٠، والبحر ٧/١٨٢، والكشاف ٣/٢٣٨.
(٢) انظر: البحر ٧/١٨٢.
(٣) الكشاف ٣/٢٣٨.

لم تُقْبَلْ منه[1] فضلاً أَنْ يَشْفَعَ لِمَنْ فوقَه مِنْ أجدادِه لأَنَّ «الولَد» يقع على الولدِ وولدِ الولدِ، بخلاف المولودِ فإنه للذي وُلِد منك» قال: «والسببُ في مجيئِه على هذا السَّنَنِ أنَّ الخطابَ للمؤمنين، وعِلِّيَّتُهم[2] قُبِضَ آباؤُهم على الكفر، فأُريد حَسْمُ أطماعِهم وأطماعِ الناسِ فيهم».

والجملةُ مِنْ قولِه: «لا يَجْزِي» صفةٌ لـ «يومٍ»، والعائدُ محذوفٌ أي: فيه، فحُذِف برُمَّتِه أو على التدريج.

وقرأ[3] عكرمة «لا يُجْزَىٰ» مبنياً للمفعول. وأبو السَّمَّال وأبو السِّوار «لا يُجْزِىء» بالهمز، مِنْ أَجْزأ عنه أي: أغنىٰ.

قوله: «شيئاً» منصوبٌ على المصدر وهو من الإعمال؛ لأنَّ «يَجْزي» و«جازٍ» يَطْلبانِه. والعاملُ جازٍ، على ما هو المختارُ للحذفِ من الأول.

قوله: «فلا تَغُرَّنَّكُمْ» العامَّةُ على تشديد النون. وابنُ أبي إسحاق[4] وابنُ أبي عبلة ويعقوبُ بالخفيفة، وسماك بن حرب[5] ويعقوب «الغُرور» بالضمِّ وهو مصدرٌ. والعامَّةُ بالفتح صفةُ مبالغةٍ كشَكُور. وفُسِّر بالشيطان. على أنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ المضمومُ مصدراً واقعاً وصفاً للشيطان.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿ماذا تَكْسِبُ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما»

---

(١) أي شفاعته.

(٢) كذا في الأصل والكشاف. وفي البحر: (١٩٤/٧) «وغالبهم».

(٣) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٧، والبحر ١٩٤/٧.

(٤) البحر ١٩٤/٧.

(٥) المحتسب ١٧٢/٢، والقرطبي ٨١/١٤، والبحر ١٩٤/٧، وسماك بن حرب الذهلي البكري الكوفي، فصيح، عالم بالشعر، وثَّقه الكثيرون. توفي سنة ١٢٣. انظر: تهذيب الكمال ٥٥٠/١.

استفهـاميةً فتُعَلِّقَ الـدِّراية، وأن تكـونَ موصـولةً فتنتصِبَ بهـا، وقد عُـرِفَ حكمُ «ماذا» أولَ الكتابَ[1]، وتكرَّر في غُضُونه.

قوله: «بأيِّ أرضٍ» متعلقٌ بـ «تموتُ» وهـو مُعَلِّقٌ للدِّراية، فهـو في محلِّ نصبٍ. وقـرأ[2] مـوسى الأسـواري «بـأيـةِ أرضٍ» على تـأنيثهـا. وهي لغـة ضعيفـة[3]، كتـأنيث «كـل» حيث قـالـوا: كلتهن، فعلَّق ذلـك. والبـاءُ ظـرفيـةٌ بمعنى: في، أيْ: في أرض نحو: زيد بمكة أي: فيها.

[تمَّت بعونه تعالى سورة لقمان]

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٢٢٩.

(٢) القـرطبي ١٤/ ٨٣، والبحر ٧/ ١٩٤. والأصـل الأهوازي وهـو تحـريف. وتقـدمت ترجمته.

(٣) في ذلك نظر فتأنيث «أي» كثيرٌ في لغة العرب. ومنه قول الكميت:
بـأيِّ كـتـابٍ أم بـأيـة سُـنَّـة



سـورة السجـدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿تنزيلُ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبرُ «ألم» لأنَّ «ألم» يُرادُ به السورةُ وبعضُ القرآنِ. وتنزيلٌ بمعنى مُنَزَّل. والجملةُ مِنْ قوله: «لا ريب فيه» حالٌ من «الكتاب». والعاملُ فيها «تنزيلُ» لأنه مصدرٌ. و «مِنْ رَبٍّ» متعلِّقٌ به أيضاً. ويجوزُ أن يكون حالاً[1] من الضمير في «فيه» لوقوعِه خبراً. والعاملُ فيه الظرفُ أو الاستقرارُ.

الثاني: أَنْ يكونَ «تَنْزِيل» مبتدأً، ولا «ريبَ فيه» خبرُه. و «مِنْ ربِّ العالمين» حالٌ من الضمير في «فيه». ولا يجوزُ حينئذٍ أَنْ يتعلَّقَ بـ تنزيل؛ لأنَّ المصدرَ قد أُخْبِر عنه فلا يَعْمَلُ. ومَنْ يَتَّسِعُ في الجارِّ لا يبالي بذلك.

الثالث: أَنْ يكونَ «تنزيلُ» مبتدأ أيضاً. و «مِنْ رَبٍّ» خبرُه و «لا/ ريبَ» [٧١٦/أ] حالٌ أو معترضٌ. الرابع: أن يكون «لا ريب» و «مِنْ رب العالمين» خبرين[2] لـ «تنزيلُ». الخامس: أن يكون خبرَ مبتدأ مضمرٍ، وكذلك «لا ريبَ»، وكذلك «مِنْ ربّ»، فتكونُ كلّ جملةٍ مستقلةً برأسِها. ويجوزُ أَنْ يكونا حالَيْن من

(١) تكرر قوله: «حالاً» في الأصل.
(٢) الأصل «خبران» وهو سهو.

«تنزيلُ»، وأن يكونَ «مِنْ رب» هو الحالَ، و «لا ريبَ» معترضٌ. وأولُ البقرةِ[1] مُرْشِدٌ لهذا، وإنما أَعَدْتُه تَطْرِيَةً.

وجَوَّز ابنُ عطية[2] أَنْ يكونَ «مِنْ رب العالمين» متعلِّقاً بـ «تنزيل» قال: «على التقديم والتأخير». وردَّه الشيخ[3]: بأنَّا إذا قُلنا: «لا ريبَ فيه» اعتراضٌ لم يكنْ تقديماً وتأخيراً، بل لو تأخَّر لم يكنْ اعتراضاً. وجَوَّز[4] أيضاً أَنْ يكونَ متعلِّقاً بـ «لا ريبَ» أي: لا ريبَ فيه مِنْ جِهةِ ربِّ العالمين، وإنْ وَقَعَ شكٌّ للكفرةِ فذلك لا يُراعَى[5].

آ. **(٣) قوله: ﴿أم يقولون﴾**: هي المنقطعةُ، والإِضرابُ انتقالٌ لا إبطالٌ.

قوله: «بل هو الحقُّ» إضرابٌ ثانٍ. ولو قيل بأنَّه إضرابُ إبطالٍ لنفسِ «افتراه» وحدَه لكان صواباً، وعلى هذا يُقال: كلُّ ما في القرآنِ إضرابٌ فهو انتقالٌ إلَّا هذا، فإنه يجوزُ أَنْ يكونَ إبطالاً؛ لأنه إبطالٌ لقولِهم أي: ليس هو كما قالوا مفترى بل هو الحقُّ. وفي كلامِ الزمخشريِّ[6] ما يُرْشِدُ إلى هذا فإنه قال: «والضميرُ في «فيه» راجعٌ إلى مضمونِ الجملة. كأنه قيل: لا ريبَ في ذلك، أي: في كونِه مِنْ رب العالمين. ويَشْهَدُ لِوجاهَتِه قولُه: «أم يقولون: افتراه»؛ لأنَّ قولَهم «هذا مفترى» إنكارٌ لأَنْ يكونَ مِنْ ربِّ العالمين، وكذلك قوله: «بل

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٧٩.
(٢) المحرر ١٣/ ٢٩.
(٣) البحر ٧/ ١٩٧.
(٤) أي ابن عطية في المحرر ١٣/ ٢٩.
(٥) «تعقَّبه أبو حيان بقوله: «فليس بالجيد لأن نفي الريب عنه مطلقاً هو المقصود، لأن المعنى، لا مدخل للريب فيه...».
(٦) الكشاف ٣/ ٢٤٠.

هو الحقُّ مِنْ ربِّك» وما فيه تقريرٌ أنه من عندِ الله. وهذا أسلوبٌ صحيحٌ مُحْكَمٌ».

قوله: «مِنْ ربِّك» حالٌ من «الحقّ» والعاملُ فيه محذوفٌ على القاعدة، وهو العاملُ في «لِتُنْذِرَ» أيضاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في «لتنذر» غيرَه أي: أنزله لِتنذِرَ.

قوله: «قوماً ما أتاهم» الظاهرُ أنَّ المفعولَ الثاني للإنذار محذوفٌ. و «قوماً» هو الأولُ؛ إذ التقديرُ: لتنذِرَ قوماً العقابَ، و «ما أتاهم» جملةٌ منفيَّةٌ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «قوماً» يريد: الذين في الفترةِ بين عيسى ومحمدٍ عليهما السلام. وجعله الزمخشري[١] كقوله: «لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آباؤهم»[٢] فعلى هذا يكونُ «مِنْ نذير» هو فاعلَ «أتاهم» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه. و «مِنْ قبلِك» صفةً لنذير. ويجوزُ أَنْ تتعلَّقَ «مِنْ قبلك» بـ «أتاهم».

وجَوَّزَ الشيخُ[٣] أَنْ تكونَ «ما» موصولةً في الموضعين، والتقدير: لتنذِرَ قوماً العقابَ الذي أتاهم مِنْ نذيرٍ مِنْ قبلك. و «مِنْ نذير» متعلقٌ بـ «أتاهم» أي: أتاهم على لسانِ نذيرٍ مِنْ قبلِك، وكذلك «لتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آباؤهم» أي: العقابَ الذي أُنْذِرَه آباؤهم. فـ «ما» مفعولةٌ في الموضعين، و «لِتُنْذِرَ» يتعدَّى إلى اثنين. قال تعالى: «فقُلْ أَنْذَرْتُكم صاعِقةً»[٤]. وهذا القولُ جارٍ على ظواهر القرآن. قال تعالى: «وإنْ مِنْ أُمَّةٍ إلَّا خلا فيها نذيرٌ»[٥] «أَنْ تقولوا ما جاءنا مِنْ

(١) الكشاف ٣/٢٤٠.
(٢) الآية ٦ من يس.
(٣) البحر ٧/١٩٧.
(٤) الآية ١٣ من فصلت.
(٥) الآية ٢٤ من فاطر.

بشيرٍ ولا نذيرٍ، فقد جاءَكُمْ بشيرٌ ونذير»[1]. قلت: وهذا الذي قاله ظاهرٌ.

ويظهر أنَّ في الآية الأخرى وجهاً[2] آخرَ: وهو أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً تقديرُه: لتنذِرَ قوماً إنذاراً مثلَ إنذارِ آبائِهم؛ لأنَّ الرسلَ كلَّهم متفقون على كلمة الحق.

آ. (٥) **قوله: ﴿ثم يَعْرُجُ﴾**: العامَّةُ على بنائِه للفاعل. وابنُ أبي عبلة[3] على بنائِه للمفعول. والأصلُ: يُعْرَجُ به، ثم حُذِفَ الجارُّ فارتفع الضميرُ واستتر. وهو شاذٌّ يَصْلُحُ لتوجيهِ مثلِها.

قوله: «مِمَّا تَعُدُّون» العامَّةُ على الخطاب. والحسن[4] والسلميُّ وابنُ وثَّاب والأعمش بالغَيْبة. وهذا الجارُّ صفةٌ لـ «أَلْف» أو لـ «سَنة».

آ. (٦) **قوله: ﴿ذلك عالمُ﴾**: العامَّةُ على رفع «عالمُ» و«العزيز» و«الرحيم» على أَنْ يكونَ «ذلك» مبتدأً، و«عالمُ» خبرَه. و«العزيز الرحيم» خبران أو نعتان، أو العزيز الرحيم مبتدأ وصفتُه، و«الذي أَحْسَنَ» خبرُه، أو «العزيزُ الرحيم» خبرُ مبتدأ مضمرٍ. وقرأ[5] زيد بن علي بجرِّ الثلاثة. وتخريجُها على إشكالها: أن يكونَ «ذلك» إشارةً إلى الأمر المدبَّر، ويكونَ فاعلاً لـ «يَعْرُجُ»، والأوصافُ الثلاثة بدلٌ من الضمير في «إليه». كأنه قيل: ثم يعرُج الأمرُ المدبَّرُ إليه عالمِ الغيب أي: إلى عالم الغيب.

وأبو زيد برفع «عالمُ» وخفض «العزيزِ الرحيمِ» على أن يكونَ «ذلك

---

(١) الآية ١٩ من المائدة.

(٢) الأصل: وجه.

(٣) القرطبي ١٤/٨٨، والبحر ٧/١٩٨.

(٤) الإتحاف ٢/٣٦٦، والقرطبي ١٤/٨٨، والبحر ٧/١٩٩.

(٥) البحر ٧/١٩٩.

عالمُ» مبتدأً وخبراً، والعزيزِ الرحيمِ بدلان من الهاء في «إليه» أيضاً. وتكون الجملةُ بينهما اعتراضاً.

آ. (٧) **قوله: ﴿الذي أَحْسَنَ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً لِما قبله في قراءتَيْ الرفع والخفض، وأن يكونَ خبراً آخرَ، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، وأن يكونَ منصوباً على المدح.

قوله: «خَلَقَه» قرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بسكونِ اللام. والباقون بفتحها. فأمَّا الأُولى ففيها أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ «خَلْقَه» بدلاً مِنْ «كلَّ شيءٍ» بدلَ اشتمالٍ مِنْ «كلَّ شيءٍ»، والضميرُ عائدٌ على كل شيء. وهذا هو المشهورُ المتداوَلُ. الثاني: أنه بدلُ كلٍ مِنْ كل، والضميرُ على هذا عائدٌ على الباري تعالىٰ. ومعنى «أحسن»: / حَسَّن؛ لأنه ما مِنْ شيءٍ خَلَقَه إلَّا وهو [٧١٦/ب] مُرَتَّبٌ على ما تَقْتضيه الحكمةُ، فالمخلوقاتُ كلُّها حسنةٌ. الثالث: أن يكونَ «كلَّ شيءٍ» مفعولاً أول، و «خَلْقَه» مفعولاً ثانياً على أَنْ يُضَمَّن «أحسَنَ» معنى أَعْطى وأَلْهَمَ. قال مجاهد[٢]: «أعطى كلَّ جنسٍ شكله». والمعنىٰ: خَلَقَ كلَّ شيءٍ على شكلِه الذي خصَّه به. الرابع: أن يكون «كلَّ شيء» مفعولاً ثانياً قُدِّم، و «خَلْقَه» مفعولاً أول أُخِّر، على أَنْ يُضَمَّنَ «أَحْسَنَ» معنى أَلْهَمَ وعَرَّف. قال الفراء[٣]: «ألهم كلَّ شيءٍ خَلْقَه فيما يحتاجون إليه فيكونُ أَعْلَمهم ذلك». قلت: وأبو البقاء[٤] ضَمَّن أحسنَ معنى عَرَّف. وأَعْرَبَ على نحوِ ما تقدَّم، إلَّا أنه لا بُدَّ أن يُجْعَلَ الضميرُ لله تعالى، ويُجعلَ الخَلْقُ بمعنى المَخْلوق أي:

---

(١) السبعة ١٥٦، والنشر ٢/٣٤٧، والبحر ٧/١٩٩، والحجة ٥٦٧، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٤/٩٠.
(٢) انظر: البحر ٧/١٩٩.
(٣) معاني القرآن له ٢/٣٣٠، ٣٣١.
(٤) الإملاء ٢/١٨٩.

عَرَّف مخلوقاتِه كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه، فيَؤول المعنىٰ إلى معنى قولِه: «أَعْطى كلَّ شيءٍ خَلْقَه ثم هَدَى»[1].

الخامس: أن تعودَ الهاء [على الله تعالى][2] وأَنْ يكون «خَلْقَه» منصوباً على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمون الجملةِ كقولِه: «صُنْعَ الله»[3]، وهو مذهبُ سيبويه[4] أي: خَلَقَه خَلْقاً. ورُجِّحَ على بدلِ الاشتمال: بأنَّ فيه إضافةَ المصدرِ إلى فاعِله، وهو أكثرُ مِنْ إضافتِه إلى المفعول، وبأنه أبلغُ في الامتنانِ لأنه إذا قال: «أحسنَ كل شيءٍ» كان أبلغَ مِنْ «أَحْسَنَ خَلْقَ كلِّ شيء»؛ لأنه قد يَحْسُنُ الخلقُ ـ وهو المحاولةُ ـ ولا يكون الشيء في نفسِه حَسَناً. وإذا قال: أحسنَ كلَّ شَيْءٍ اقتضىٰ أنَّ كلَّ شيءٍ خَلَقَه حَسَنٌ، بمعنىٰ أنه وَضَعَ كلَّ شيءٍ في موضعِه.

وأمَّا القراءةُ الثانية[5] فـ «خَلَقَ» فيها فعلٌ ماضٍ، والجملةُ صفةٌ للمضافِ أو المضافِ إليه، فتكونُ منصوبةَ المحلِّ أو مجرورتَه.

قوله: «وَبَدَأ» العامَّةُ على الهمزِ. وقرأ[6] الزهريُّ «بدا» بألفٍ خالصةٍ، وهو خارجٌ عن قياسِ تخفيفِها[7]، إذ قياسُه بينَ بينَ. على أن الأخفش[8] حكى

---

(١) الآية ٥٠ من طه.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) الآية ٨٨ من النمل.

(٤) الكتاب ١/ ٩٠ ـ ٩١.

(٥) «أحسن كلَّ شيءٍ خَلَقَه».

(٦) المحتسب ٢/ ١٧٣، والبحر ٧/ ١٩٩.

(٧) قال ابن جني في المحتسب: ومثله بيت الكتاب:

فارْعَيْ فزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

(٨) حكى في معاني القرآن ٣٠٨: أرجَيْت وأخطَيْت وتوضَّيْت.

«قَرَيْتُ» وجوَّز الشيخ[1] أن يكونَ مِنْ لغةِ الأنصار. يقولون في بدأ: «بَدِي» يكسِرون الدالَ وبعدها ياءٌ، كقولِ عبدِ الله بن رواحة الأنصاري[2]:

٣٦٦٩ـ بِسْمِ الإلهِ وبه بَدِيْنا
ولو عَبَدْنا غيرَه شَقِيْنا

قال: «وطيِّىءٌ تقول في بَقِي: بَقَا». قال: «فاحتمل أَنْ تكونَ قراءةُ الزهري من هذه اللغةِ، أصلُه بَدِي، ثم صار بدا». قلت: فتكون القراءةُ مركبةً مِنْ لغتَيْن.

آ. (٩) قوله: ﴿وجَعَلَ لكم﴾: هذا التفاتٌ مِنْ ضميرِ غائبٍ مفردٍ في قوله: «نَسْلَه» إلى آخره، إلى خطاب جماعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿أإذا ضَلَلْنا﴾: تقدَّم اختلافُ القراء في الاستفهامين في سورة الرعد[3]. والعاملُ في «إذا» محذوفٌ تقديرُه: نُبْعَثُ أو نُخْرَجُ، لدلالةِ «خَلْقٍ جديد» عليه. ولا يَعْمَلُ فيه «خَلْق جديد» لأنَّ ما بعد «إنَّ» والاستفهامَ لا يعملُ فيما قبلهما. وجوابُ «إذا» محذوفٌ إذا جعلتَها شرطيةً.

وقرأ العامَّةُ «ضَلَلْنا» بضادٍ معجمةٍ ولامٍ مفتوحةٍ بمعنى: ذَهَبْنا وضِعْنا، مِنْ قولِهم: ضَلَّ اللبنُ في الماء. وقيل: غُيِّبْنا. قال النابغة[4]:

٣٦٧٠ـ فآبَ مُضِلُّوه بعينٍ جَلِيَّةٍ
وغُودِر بالجَوْلانِ حَزْمٌ ونائِلُ

---

(١) البحر ٧/١٩٩.

(٢) ديوانه ١٤٢، والبحر ٧/١٩٩، والدرر ٢/١١٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/١٧.

(٤) ديوانه ١١٩. والبحر ٧/٢٠٠، ومُضِلُّوه هنا: دافِنوه. وجليَّة: واضحة.

والمضارعُ مِنْ هذا: يَضِلُّ بكسر العين وهو كثيرٌ. وقرأ[1] يحيى ابن يعمر وابن محيصن وأبو رجاء بكسرِ اللامِ، وهي لغةُ العالية. والمضارعُ من هذا يَضَلُّ بالفتح. وقرأ عليٌّ وأبو حيوة «ضُلِّلْنا» بضم الضاد وكسر اللام المشددة مِنْ ضَلَّلَه بالتشديد.

وقرأ عليٌّ أيضاً وابن عباس والحسن والأعمش وأبان بن سعيد «صَلَلْنا» بصادٍ مهملةٍ ولامٍ مفتوحة. وعن الحسن أيضاً «صَلِلْنا» بكسرِ الصادِ. وهما لغتان. يقال: صَلَّ اللحمُ يَصِلُّ، ويَصَلُّ بفتح الصادِ وكَسرِها لمجيْءِ الماضي مفتوحَ العين ومكسورَها. ومعنى صَلَّ اللحمُ: أنتنَ وتَغيَّرتْ رائحتُه. ويُقال أيضاً: أَصَلَّ بالألف قال[2]:

٣٦٧١ـ تُلَجْلِجُ مُضْغَةً فيها أَنِيْضٌ
أَصَلَّتْ، فَهْيَ تحتَ الكَشْحِ داءُ

وقال النحاس[3]: «لا نعرفُ في اللغة «صَلِلْنا»[4] ولكن يُقال: صَلَّ اللحمُ، وأصلَّ، وخَمَّ وأَخَمَّ»[5] وقد عَرَفها غيرُ أبي جعفر.

آ. (١١) **قوله: ﴿تُرْجَعُوْنَ﴾**: العامَّةُ على بنائِه للمفعول. وزيد بن علي[6] على بنائِه للفاعل.

---

(١) انظر: في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٦٧، والقرطبي ١٤/٩٢، والمحتسب ٢/١٧٤، والبحر ٧/٢٠٠.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٨٢، واللسان صلل، والبحر ٧/٢٠٠. والأَنْيض: اللحم الذي لم ينضج. وأصلَّت: أنتنَتْ. والكشح: الجنب.

(٣) إعراب القرآن ٢/٦١١.

(٤) وقال: «ولكن يُعرف صَلَلْنا».

(٥) خمَّ: أنتنَ.

(٦) الإتحاف ٢/٣٦٧، ونسبها ليعقوب. والبحر ٧/٢٠٠.

آ. (١٢) قوله: ﴿ولو ترىٰ﴾: في «لو» هذه وجهان، أحدهما: أنها لِما كان سيقع لوقوع غيره. وعَبَّر عنها الزمخشريُّ[١] بامتناعٍ لامتناعٍ. وناقشه الشيخ[٢] في ذلك. وقد تقدَّم في أول البقرة تحقيقُه[٣]. وعلى هذا جوابُها محذوفٌ أي: لَرَأَيْتَ أمراً فظيعاً. الثاني: أنَّها للتمني. قال الزمخشري[٤]: كأنه قيل: وَلَيْتَكَ ترىٰ. وفيها إذا كانت للتمني خلافٌ: هل تقتضي جواباً أم لا؟ وظاهرُ تقديرِ الزمخشري هنا أنه لا جوابَ لها. قال الشيخ[٥]: «والصحيحُ / أنَّ لها جواباً». وأنشدَ قولَ الشاعر[٦]: [٧١٧/أ]

٣٦٧٢ـ فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ
فَيُخْبِرَ بالذَّنائبِ أيُّ زِيْرِ
بيومِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عيناً
وكيف لِقاءُ مَنْ تحتَ القُبورِ

قال الزمخشري[٧]: «و «لو» تجيءُ في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثَني كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني». قال ابن مالك: «إن أراد به الحذفَ أي: وَدِدْتُ لو تأتيني فتحدثَني فصحيحٌ، وإن أراد أنها موضوعةٌ له فليس بصحيح؛ إذ لو كانت موضوعةً له لم يُجْمَعْ بينها وبينه كما لم يُجْمَعْ بين

---

(١) الكشاف ٢٤٢/٣.
(٢) البحر ٢٠٠/٧، قال: «وتسميته «لو» امتناعية ليس بجيد، بل العبارة الصحيحة: لما كان سيقع لوقوع غيره».
(٣) الدر المصون ١٨٢/١.
(٤) الكشاف ٢٤٢/٣.
(٥) البحر ٢٠١/٧. وعبارته «والصحيح أنها إذا أشربت معنى التمني يكون لها جواب كحالها إذا لم تشربه».
(٦) تقدم برقم ٨٠٦.
(٧) شرح المفصل ١١/٩.

«ليت» وأتمنى، ولا «لعلَّ» وأترجَّى، ولا «إلاَّ» وأَسْتَثْني. ويجوز أن يُجْمَعَ بين لو وأتمنى تقول: تمنَّيْتُ لو فعلتُ كذا». وهل المخاطبُ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أو غيرُه؟خلاف. و «إذ» على بابها من المضيِّ لأنَّ «لو» تَصْرِفُ المضارِعَ للمضيِّ. وإنما جيءَ هنا ماضياً لتحقُّقِ وقوعِه نحو: «أتىٰ أَمْرُ الله»[1] وجعله أبو البقاء[2] ممَّا وَقَع فيه «إذ» موقعَ «إذا» ولا حاجةَ إليه.

قوله: «ناكِسُو» العامَّةُ على أنه اسمُ فاعلٍ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً. وزيدُ بن علي[3] «نَكَسُوا» فعلاً ماضياً، «رؤوسَهم»، مفعولٌ به.

قوله: «ربَّنا» على إضمارِ القول وهو حالٌ. أي قائلين ذلك. وقدَّره الزمخشريُّ[4] «يَسْتغيثون بقولهم» وإضمارُ القول أكثرُ.

قوله: «أَبْصَرْنا وسَمِعْنا» يجوزُ أَنْ يكونَ المفعولُ مقدراً أي: أَبْصَرْنا ما كُنَّا نُكَذِّبُ، وسَمِعْنا ما كنا نُنْكِرُ. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ أي: صِرْنا بُصَراءَ سميعين.

قوله: «صالحاً» يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به، وأَنْ يكونَ نعتَ مصدرٍ.

آ. (١٤) **قوله: ﴿لقاءَ يَوْمِكم﴾**: يجوزُ في هذه الآيةِ أوجهٌ، أحدها: أنها مِن التنازعِ؛ لأنَّ «ذُوقوا» يطلبُ «لقاءَ يومِكم» و «نَسِيْتُم» يطلبه أيضاً. أي: ذوقوا عذابَ لقاءِ يومِكم هذا بما نَسِيْتُمْ عذابَ لقاءِ يَوْمِكم هذا، ويكونُ من إعمالِ الثاني عند البصريين، ومن إعمالِ الأول عند الكوفيين، والأولُ أصَحُّ للحَذْفِ من الأول؛ إذ لو أعمل الأولَ لأَضْمَرَ في الثاني. الثاني: أن مفعولَ «ذُوْقوا» محذوفٌ أي: ذُوْقوا العذابَ بسببِ نسيانِكم لقاءَ يومكم.

---

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) الإملاء ٢/١٨٩ وعبارته «يُراد بها المستقبل».

(٣) البحر ٧/٢٠١.

(٤) الكشاف ٣/٢٤٢.

و «هذا» على هذين الإعرابين صفةٌ لـ «يومِكم». الثالث: أن يكونَ مفعولُ «ذوقوا» «هذا» والإشارةُ به إلى العذاب، والباءُ سببيةٌ أيضاً أي: فذوقوا هذا العذابَ بسببِ نِسيانِكم لقاءَ يومكم. وهذا يَنْبُو عنه الظاهرُ.

آ. (١٦) **قوله: ﴿تَتَجافَىٰ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً، وكذلك «يَدْعُون» وإذا جَعَلَ «يَدْعُون» حالاً احْتَمَل أن يكون حَالاً ثانياً، وأن يكونَ حالاً مِن الضمير في «جُنوبُهم» لأنَّ المضافَ جزءٌ. والتجافي: الارتفاعُ، وعَبَّر به عن تَرْكِ النومِ قال ابنُ رَواحة[١]:

٣٦٧٣ـ نبيٌّ يُجافي جَنْبُه عن فراشِه
إذا اسْتَثْقَلَتْ بالمشركين المضاجِعُ

و «خَوْفاً وطَمَعاً»: إمَّا مفعولٌ مِنْ أجلِه، وإمَّا حالان، وإمَّا مصدران لعاملٍ مقدر.

قوله: «أُخْفِيَ» قرأه حمزةُ[٢] «أُخْفِيْ» فعلاً مضارعاً مُسْنداً لضمير المتكلم، فلذلك سَكَنَتْ ياؤُه لأنه مرفوعٌ. وتؤيدها قراءةُ ابنِ مسعود «ما نُخْفي» بنون العظمة. والباقون «أُخْفِيَ» ماضياً مبنياً للمفعول، فمِنْ ثَمَّ فُتحت ياؤُه. وقرأ محمد بن كعب «أَخْفَىٰ» ماضياً مبنياً للفاعل وهو اللَّهُ تعالى، ويؤيِّده قراءةُ الأعمش «ما أَخْفَيْتُ» مسنداً للمتكلم. وقرأ عبد الله[٣] وأبو الدرداء وأبو هريرةَ «مِنْ قُرَّاتِ أَعْيُنٍ» جمعاً بالألف والتاء. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً أي: لا نَعْلَمُ الذي أخفاه اللَّهُ. وفي الحديث: «ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أُذُن سَمِعَت،

---

(١) ديوانه ١٦٢، والمحرر ١٣/٣٦، والقرطبي ١٤/١٠٠.
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٦، والنشر ٢/٣٤٧، والبحر ٧/٢٠٢، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٤/١٠٣، والحجة ٥٦٩، والشواذ ١١٨.
(٣) المحتسب ٢/١٧٤، والإتحاف ٢/٣٦٧، والبحر ٧/٢٠٢، والقرطبي ١٤/١٠٣.

ولا خَطَر على قَلْب بشر». وأَنْ تكونَ استفهاميةً معلَّقَةً لـ «تَعْلَمُ». فإن كانَتْ متعديةً لاثنين سَدَّت مَسَدَّهما، أو لواحدٍ سَدَّتْ مَسَدَّه. و «جزاءً» مفعول له، أو مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى الجملةِ قبلَه. وإذا كانَتْ استفهاميةً فعلى قراءةِ مَنْ قرأ ما بعدها فعلاً ماضياً تكون في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والفعلُ بعدها الخبرُ. وعلى قراءةِ مَنْ قرأه مضارعاً[1] تكونُ مفعولاً مقدَّماً، و «مِنْ قُرَّة» حالٌ مِنْ «ما».

آ. **(١٨) قوله: ﴿لا يَسْتَوُوْن﴾**: مستأنفٌ[2] ورُوِي عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنه كان يعتمد الوقفَ على قوله: «فاسقاً» ثم يَبْتَدىء «لا يَسْتوون».

آ. **(١٩)** وقرأ[3] طلحة «جَنَّةُ المَأْوىٰ» بالإفراد. والعامَّةُ بالجمع. / [٧١٧/ب] وأبو حيوة[4] «نُزْلاً» بضمٍ وسكون. وتقدَّم تحقيقُه في آخر آل عمران[5].

آ. **(٢٠) قوله: ﴿الذي كُنْتُم به﴾**: صفةٌ لـ «عذابَ». وجَوَّز أبو البقاء[6] أَنْ يكونَ صفةً للنار قال: وذُكِّرَ على معنى الجحيم والحريق.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿ثم أَعْرَضَ﴾**: هذه لبُعْدِ ما بين الرتبتَيْن معنىً. وشبَّهها الزمخشريُّ[7] بقوله[8]:

---

(١) الأصل «مضارع» وهو سهو.

(٢) انظر: القطع والائتناف ٥٧١.

(٣) الشواذ ١١٨، والبحر ٧/٢٠٣.

(٤) البحر ٧/٢٠٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٥٤٧.

(٦) الإملاء ٢/١٩٠.

(٧) الكشاف ٢/٢٤٦. قال: «والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل».

(٨) البيت لجعفر بن علبة الحارثي، وهو في الحماسة ٦٤، وسمط اللآلىء ٢/٩٠٥.

٣٦٧٤ـ وما يَكْشِفُ الغَمَّاءَ إلَّا ابنُ حُرَّةٍ
يَرَىٰ غَمَراتِ الموتِ ثم يَزورُها

قال: «استبعدَ أن يزورَ غَمَراتِ الموتِ بعد أَنْ رآها وعَرفها واطَّلع على شدَّتِها».

آ. (٢٣) **قوله: ﴿في مِرْيَةٍ﴾**: قرأ[1] الحسنُ بالضمِّ وهي لغةٌ.

قوله: «مِنْ لقائِه» في الهاءِ أقوالٌ، أحدُها: أنها عائدةٌ على موسىٰ. والمصدرُ مضافٌ لمفعولِه أي: مِنْ لقائِك موسى ليلةَ الإسراء. وامتحن المبردُ الزجَّاج في هذه المسألةِ فأجابه[2] بما ذُكر. الثاني: أنَّ الضميرَ يعودُ على الكتاب. وحينئذٍ يجوزُ أن تكونَ الإضافةُ للفاعلِ أي: من لقاءِ الكتاب لموسىٰ، أو المفعولِ أي: مِنْ لقاءِ موسىٰ الكتاب؛ لأنَّ اللقاءَ تَصِحُّ نسبتُه إلى كلٍ منهما. الثالث: أنه يعودُ على الكتاب، على حَذْفِ مضاف أي: من لقاءِ مثلِ كتابِ موسىٰ. الرابع: أنه عائدٌ على مَلَكَ الموتِ لتقدُّم ذِكْره[3]. الخامس: عَوْدُه على الرجوعِ[4] المفهومِ مِن الرجوع في قوله: «إلى رَبِّكم تُرْجَعُون» أي: لا تَكُ في مِرْيةٍ مِنْ لقاء الرجوع. السادس: أنه يعودُ على ما يُفهَمُ مِنْ سياقِ الكلام ممَّا ابْتُلِي به موسى مِن البلاء والامتحان. قاله الحسن[5] أي: لا بُدَّ أن تَلْقَى ما لَقِيَ موسىٰ من قومه. وهذه أقوالٌ بعيدة ذكرْتُها للتنبيه على ضَعْفها. وأظهرُها: أنَّ الضميرَ: إمَّا لموسى، وإما للكتاب. أي: لا تَرْتَبْ في أنَّ موسى لقي الكتابَ وأُنْزِلَ عليه.

---

(١) البحر ٧/٢٠٥.
(٢) الأصل «فاجه» والتصحيح من ش. وانظر معاني القرآن للزجاج ٤/٢٠٩.
(٣) في الآية ١١. والفاصل بعيد.
(٤) في الآية ١١. والفاصل بعيد.
(٥) انظر: البحر ٧/٢٠٥.

آ. (٢٤) قوله: ﴿لَمَّا [صَبَرَوا]﴾: قرأ[1] الأخوان بكسر اللام وتخفيفِ الميم على أنها لامُ الجرِّ، و «ما» مصدريةٌ. والجارُّ متعلِّقٌ بالجَعْلِ أي: جَعَلْناهم كذلك لصَبْرهم ولإيقانِهم. والباقون بفتحِها وتشديدِ الميم. وهي «لمَّا» التي تَقْتضي جواباً. وتقدم[2] فيها قولا سيبويه والفارسيِّ.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يُبْصِرون﴾: العامَّةُ على الغَيْبة، وابن مسعود[3] على الخطاب التفاتاً.

وقرىء[4] «الجُرْز» بسكون الراء. وقد تقدَّم أولُ الكهف[5].

آ. (٢٩) قوله: ﴿يومَ الفتح﴾: منصوبٌ بـ «لا يَنْفَعُ» و «لا» غيرُ مانعةٍ من ذلك. وقد تقدَّم فيها مذاهبُ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مُنْتَظِرُون﴾: العامَّةُ على كسرِ الظاءِ اسمَ فاعل. والمفعولُ من انتظِرْ، ومِنْ منتظرون، محذوفٌ أي: انتظرْ ما يَحُلُّ بهم، إنهم منتظرون على زَعْمِهم ما يَحُلُّ بك. وقرأ[6] اليمانيُّ[7] «مُنْتَظَرُوْن» اسمَ مفعول.

[تمَّت بعونه تعالى سورة السجدة]

---

(١) السبعة ٥١٦، والبحر ٧/٢٠٥، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٤/١٠٩، والحجة ٥٦٩، والنشر ٢/٣٤٧.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٥٩. وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب (الكتاب ٢/٣١٢) وذهب الفارسي إلى أنها ظرف بمعنى حين والعامل فيها جوابها (الإيضاح العضدي ٣١٩).

(٣) البحر ٧/٢٠٥.

(٤) البحر ٧/٢٠٥.

(٥) لم يشر إلى القراءات في إعرابه للآية ٨. انظر: الدر ٧/٤٤٥.

(٦) المحتسب ٢/١٧٥، والبحر ٧/٢٠٦، والقرطبي ١٤/١١٢.

(٧) وهو ابن السميفع.

سـورة الأحـزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿بما تَعْملون خَبيرا﴾** وبعده بقليلٍ: «بما تَعْملون بصيـرا»[١] قرأهمـا أبو عمـروٍ[٢] بياءِ الغَيْبـة. والبـاقـون بتـاءِ الخـطابِ، وهمـا واضحتان: أمَّا الغَيْبَةُ في الأولِ فلقولِه «الكافرين» و«المنافقين»، وأمَّا الخطابُ فلقـولِه: «يـا أيُّها النبـيُّ» لأنَّ المـرادَ هو وأمتُـه، أو خوطب بـالجمع تعـظيمـاً، كقولِه[٣]:

٣٦٧٥ـ فـإنْ شِئْتِ حَـرَّمْتُ الـنسـاءَ سِـواكُـمُ

. . . .

وجَوَّز الشيخُ[٤] أَنْ يكونَ التفاتاً، يعني عن الغائبين الكافرين والمنافقين. وهـو بعيدٌ. وأمَّـا الغَيْبَةُ في الثـاني فلقـولِـه: «إذ جـاءَتْكم»[٥]. وأمَّـا الخـطابُ فلقولِه: «يا أيُّها الذين آمنوا»[٦].

---

(١) الآية ٩.

(٢) السبعة ٥١٨، ٥١٩، والتيسير ١٧٧، والنشر ٢/٣٤٧، والبحر ٧/٢١٠، والقرطبي ١٤/١١٥، ١٤٤.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٤) البحر ٧/٢١٠ ـ ٢١١.

(٥) الآية ٩.

(٦) الآية ٩.

آ. (٤) **قوله: ﴿اللائي﴾**: قرأ(١) الكوفيون وابن عامر بياءٍ ساكنةٍ بعد همزةٍ مكسورةٍ. وهذا هو الأصلُ في هذه اللفظةِ لأنه جمعُ «التي» معنًى. وأبو عمروٍ والبزيُّ «اللاّيْ» بياءٍ ساكنةٍ وصلاً بعد ألفٍ مَحْضَةٍ في أحدِ وجهَيْهما. ولهما وجهٌ آخرُ سيأتي.

ووجهُ هذه القراءةِ أنهما حَذَفا الياءَ بعد الهمزةِ تخفيفاً، ثم أبدلا الهمزةَ ياءً، وسَكَّناها لصيرورتِها ياءً مكسوراً ما قبلها كياءِ القاضي والغازِي، إلاَّ أنَّ هذا ليس بقياس، وإنما القياسُ جَعْلُ الهمزةِ بينَ بينَ. قال أبو علي(٢): «لا يُقْدَمُ على مثلِ هذا البدلِ إلاَّ أَنْ يُسْمَعَ»(٣). قلت: قال أبو عمروٍ ابن العلاء: «إنها لغةُ قريشٍ التي أُمِر الناسُ أَنْ يَقْرَؤوا بها». وقال بعضهم: لم يُبْدِلوا وإنما كتبوا فعبَّر عنهم القُرَّاءُ بالإبدال. وليس بشيء.

وقال أبو علي وغيره: «إظهارُ أبي عمرو «اللايْ يَئِسْنَ» يدلُّ على أنه يُسَهِّلُ ولم يُبْدِلْ» وهذا غيرُ لازم؛ لأنَّ البدلَ عارضٌ. فلذلك لم يُدْغِمْ. وقرآ ـ هما أيضاً ـ وورشٌ بهمزةٍ مُسَهَّلة بينَ بينَ. وهذا الذي زعم بعضُهم أنه لم يَصِحَّ عنهم غيرُه وهو(٤) تخفيفٌ قياسيٌّ، وإذا وقفوا سكَّنوا الهمزةَ، ومتى سَكَّنوها استحالَ تسهيلُها بينَ بينَ لزوالِ حركتِها/ فتُقْلَبُ ياءً لوقوعِها ساكنةً بعد كسرةٍ، وليس مِنْ مذهبِهم تخفيفُها فتُقَرُّ همزةً. [٧١٨/أ]

وقرأ قنبل وورشٌ بهمزةٍ مكسورةٍ دونَ ياءٍ، حَذَفا الياءَ واجتَزآ عنها

---

(١) السبعة ٥١٨، والنشر ٤٠٤/١، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٧١ والبحر ٢١١/٧.
(٢) الحجة (خ) ١٤٨/٤.
(٣) الحجة (خ) «إلاَّ بسَمْعٍ».
(٤) لعل هذه الواو زائدة.

بالكسرةِ. وهذا الخلافُ بعينِه جارٍ في المجادلة[1] أيضاً والطلاق[2].

قوله: «تُظاهِرون» قرأ[3] عاصمٌ «تُـظاهِرون» بضم التـاء وكسر الهـاءِ بعد ألفٍ، مضارعَ ظاهَرَ. وابنُ عامرٍ «تَظَّاهـرون» بفتح التـاء والهاء وتشـديد الـظاء مضارعَ تَظاهَر. والأصل «تتظاهرون» بتـاءَيْن فأدغم[4]. والأخـوان كذلـك، إلاَّ أنهمـا خَفَّفا الـظاءَ. والأصل أيضـاً بتاءَين، إلاَّ أنهمـا حَذَفـا إحـداهمـا، وهمـا طريقان في تخفيف هذا النحو: إمَّا الإدغامُ، وإمَّـا الحَذْفُ. وقـد تقدَّم تحقيقُـه في نحـو: «يَذَّكَّـرْ»[5] و «تَذَكَّـرون»[6] مثقلاً ومخففـاً. وتقـدَّم نحـوُه في البقـرة أيضاً.

والباقون «تَـظَّهَّرون» بفتـح التاءِ والهـاءِ وتشديـدِ الظاء والهـاء دونَ ألفٍ. والأصـل: تَتَظَهَّـرُوْن بتـاءَيْن فـأدغَم نحـو: «تَـذَكَّـرون». وقـرأ الجميـع[7] في المجادلة كقراءتِهِم هنا في قوله: «يُظاهرون من نسائهم»[8] إلاَّ الأخَوَيْن، فإنَّهما خالَفا أصلهما هنا فقرآ في المجادلـة بتشديـدِ الظاءِ كقـراءةِ ابنِ عامـر. والظِّهـارُ مشتقٌّ من الـظَّهْرِ. وأصلُه أن يقـولَ الرجـلُ لامرأتِـه: «أنتِ علي كـظهـرِ أمي»، وإنما لم يَقْرأ الأخَوان بالتخفيفِ في المجادلة لعـدم المسوِّغِ لـه وهو الحـذفُ؛ لأنَّ الحذفَ إنما كان لاجتماع مِثْلَيْن وهما التاءان، وفي المجادِلة يـاءٌ من تحتُ

---

(١) الأيتان ٢ ـ ٣. انظر: السبعة ٦٢٨.

(٢) ليس في سورة الطلاق آية تتضمن هذا الحرف.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، والبحر ٧/٢١١، والتيسير ١٧٨، الحجة ٥٧٢، والنشر ٢/٣٤٧، والشواذ ١١٨، والإتحاف ٢/٣٧٠.

(٤) أي: قلب التاء ظاء وأدغم الظاء في الظاء.

(٥) الآية ٢٦٩ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٦٠٦.

(٦) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٢٢٣.

(٧) انظر: السبعة ٦٢٨.

(٨) الآية ٣ من المجادلة.

وتاءٌ من فوقُ، فلم يجتمعْ مِثْلان فلا حَذْفَ، فاضْطُرَّ إلى الإدغام. هذا ما قُرِىء به متواتراً.

وقرأ ابنُ وثَّاب «تُـظْهِرُون» بضم التـاء وسكون الـظاء وكسرِ الهـاء مضارعَ أَظْهَرَ. وعنه أيضاً «تَظَهَّرُون» بفتح التاء والظاءِ مخففةً، وتشديدِ الهاء، والأصل: تَتَظَهَّرون، مضارعَ تَظَهَّر مشدداً فحذف إحدى التاءين. وقرأ الحسن «تُـظَهِّرون» بضمِّ التاء وفتح الظاءِ مخففةً وتشديد الهاء مكسورةً مضـارعَ ظَهَّر مشـدداً. وعن أبـي عمروٍ «تَظْهَرُون» بفتحِ التاء والهاء وسكـونِ الظاءِ مضـارعَ «ظهر» مخففـاً. وقرأ أُبَـي ــ وهي في مصحفِه كذلك ــ تَتَـظَهَّرون بتـاءَيْن. فهذه تسـعُ قراءات: أربعٌ متواترةٌ[1]، وخمسٌ شاذةٌ[2]. وأَخْذُ هذه الأفعالِ مِنْ لفظِ الظِّهْر كأَخْذِ لَبَّـى من التَّلْبية، وتأَفَّفَ مِنْ أُفٍّ. وإنما عُدِّي بـ «مِنْ» لأنه ضُمِّن معنى التباعد. كأنـه قيل: يتباعَدُون مِنْ نسائِهم بسببِ الظِّهار كما تقدَّم في تعديةِ الإِيلاء بـ «مِنْ» في البقرة[3].

قوله: «ذلكمْ قولُكم» مبتدأٌ وخبـرٌ أي: دعاؤُكم الأدعيـاءَ أبناءً مجـردُ قولِ لسانٍ مِنْ غيرِ حقيقةٍ. والأَدْعياءُ: جمعُ دَعِيّ بمعنى مَدْعُوّ فَعيل بمعنى مَفْعـول. وأصلُه دَعِيْوٌ فأُدْغم[4] ولكن جَمْعَه على أَدْعِياء غيرُ مَقيس؛ لأنَّ أَفْعِلاء إنما يكونُ جمعـاً لفَعيل المعتـلِّ الـلامِ إذا كـان بمعنى فـاعِـل نحـو: تقِيّ وأَتْقِيـاء، وغَنيّ

---

(١) تُـظاهِرُون (عـاصم)، تَـظَّاهـرون (ابن عـامـر)، تَـظاهَـرون (الأخـوان)، والبـاقـون: تَظَّهَّرون.

(٢) تُظْهِرُون (ابن وثاب)، تَظَهَّرون (ابن وثاب)، تُظَهِّرُون (الحسن)، تَظْهَرُون (أبو عمرو في رواية)، تَتَظَهَّرون (أُبَـيّ).

(٣) «للذين يُؤْلُون مِنْ نسائِهم. . .» البقرة، الآية ٢٢٦.

(٤) اجتمعت اليـاء والواو في كلمـة وسبقت الأولى بالسكـون، فقلبت الواو يـاءً وأدغمت الياء في الياء.

وأغنيـاء، وهذا وإنْ كـان فَعيلاً معتـلَّ اللام إلاَّ أنـه بمعنى مَفْعول، فكـان قياسُ جمعِه على فَعْلَىٰ كقتيل وقَتْلَى وجريح وجَرْحى. ونظيرُ هذا في الشـذوذِ قولُهم: أسير وأُسَراء، والقياس أَسْرَى، وقد سُمِع فيه الأصلُ.

آ. (٥) **قـوله: ﴿هـو أَقْسَطُ﴾**: أي: دعاؤُهم لآبـائهم، فأضمـرَ المصدرَ لدلالةِ فعلِه عليه كقوله: «اعْدِلُوا هو أقربُ»[1].

قوله: «ولكنْ ما تَعَمَّدَتْ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: أنها مجـرورةُ المحلِّ عطفاً على «ما» قبلها المجرورةِ بـ «في»، والتقـديرُ: ولكنَّ الجُنـاحَ فيما تعمَّدت. والثاني: أنها مرفوعةُ المحـلِّ بالابتـداءِ، والخبرُ محـذوفٌ. تقديـرُه: تُؤاخَذُون به، أو عليكم فيه الجُناحُ. ونحوُه.

آ. (٦) **قـوله: ﴿وأَزْواجُـه أمَّهاتُهم﴾**: أي: مثـلُ أمَّهاتهم في الحكمِ. ويجوزُ أن يُتناسىٰ التشبيهُ، ويُجْعلون أمَّهاتِهم مبالغةً.

قوله: «بعضُهم» يجوز فيه وجهان، أحدُهمـا: أَنْ يكونَ بـدلاً من «أُوْلُو». والثاني: أنه مبتدأٌ وما بعده خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ.

قـوله: «في كتـابِ اللَّهِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «أَوْلَىٰ»؛ لأنَّ أَفْعَـلَ التفضيـلِ يعمـلُ في الظرفِ. ويجـوزُ أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنهـا حالٌ من الضميـر في «أَوْلَىٰ» والعاملُ فيها «أَوْلَىٰ» لأنها شبيهةٌ بالظرفِ. / ولا جائزٌ أَنْ يكونَ حـالاً مِنْ «أُوْلُو» للفَصْلِ بالخبرِ، ولأنَّه لا عامِلَ فيها. [٧١٨/ب]

قـوله: «من المؤمنين» يجـوز فيه وجهـان، أحدهمـا: أنهـا «مِنْ» الجـارَّةُ للمفضـولِ كهي في «زيـدٌ أفضــلُ من عمـروٍ» المعنى: وأُولــو الأرحـامِ أَوْلَىٰ بالإرثِ من المؤمنين والمهاجرين الأجانب. والثاني: أنَها للبيـانِ جيْءَ بها بيـاناً

---

(١) الآية ٨ من المائدة.

لأُوْلي الأرحـامِ، فتتعلَّق بمحـذوف أي: أعني. والمعنىٰ: وأُولــو الأرحـام من المؤمنين أَوْلَى بالإرث مِن الأجانب.

قوله: «إلَّا أَنْ تَفْعَلوا» هذا استثناءٌ مِنْ غيرِ الجنس، وهو مستثنًىٰ مِنْ معنى الكـلامِ وفحـواه، إذ التقـديـرُ: أُولــو الأرحـامِ بعضُهم أَوْلَى ببعض في الإرث وغيـرِه، لكن إذا فَعَلْتُمْ مع غيـرِهم مِنْ أوليائِكم خيـراً كـان لكم ذلـك. وعُـدِّي «تَفْعَلوا» بـ «إلى» لتضمُّنِه معنى تَدْخُلوا.

آ. (٧) **قوله: ﴿وإذْ أَخَذْنا﴾**: يجوزُ فيه وجهـان، أحدهمـا: أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذكر. أي: واذْكُـرْ إذ أَخَذْنـا. والثاني: أَنْ يكـونَ معطوفـاً على محـلِّ «في الكتاب» فيعمـلَ فيه «مَسْـطُوْراً» أي: كان هـذا الحكمُ مَسْـطوراً في الكتاب ووقتِ أَخْذِنا.

قوله: «ميثاقاً غليظاً» هو الأولُ، وإنما كُرِّر لزيادةِ صفتِه وإيذاناً بتوكيده.

آ. (٨) **قوله: ﴿لِيَسْـأَل﴾**: فيها وجهـان، أحدُهمـا: أنها لامُ كي أي: أَخَـذْنا ميثـاقَهم لِيَسْأَل المؤمنين عن صـدقهم، والكافـرين عن تكـذيبهم، فاستغنى عن الثاني بذِكْر مُسَبِّبه وهو قـولُه: «وأعـدَّ». والثاني[1]: أنهـا للعاقبـة أي: أَخَـذَ الميثـاقَ على الأنبيـاء ليصيـرَ الأمـرُ إلى كـذا. ومفعــولُ «صِـدقِهم» محــذوفٌ أي: صِـدْقِهم عهــدَهم. ويجــوز أن يكــون «صِــدْقِهم» في معنى «تَصْديقهم»، ومفعولُه محذوفٌ أيضاً أي: عن تصديقِهم الأنبياءَ.

قوله: «وأَعَدَّ» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكـونَ معطوفـاً على ما دَلَّ عليه «لِيَسْأَلَ الصادقين»؛ إذ التقديرُ: فأثاب الصادقين وأَعَدَّ للكافرين. والثاني: أنه معطوفٌ على «أَخَذْنا» لأنَّ المعنى: أنَّ اللَّهَ تعـالىٰ أكَّدَ على الأنبيـاءِ الدعـوةَ

---

(١) انظر: البحر ٧/٢١٣.

إلى دينه لإثابة المؤمنين وأعَدَّ للكافرين. وقيل: إنه قد حَذَفَ من الثاني ما أثبت مقابلَه في الأول، ومن الأولِ ما أثبتَ مقابلَه في الثاني. والتقدير: ليسألَ الصادقينِ عن صِدْقِهم فأثابهم، ويَسْألَ الكافرين عَمَّا أجابوا به رُسُلَهم، وأعَدَّ لهم عذاباً أليماً.

آ. (٩) **قوله: ﴿إذ جاءَتْكُمْ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ «نعمةَ» أي: النعمة الواقعة في ذلك الوقتِ. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذكروا على أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «نعمة» بدلَ اشتمال.

آ. (١٠) **قوله: ﴿إذ جاؤوكم﴾**: بدلٌ من «إذ» الأولى. وقرأ[١] الحسنُ «الجَنود» بفتح الجيم. والعامَّةُ بضمِّها. و «جنوداً» عطفٌ على «ريحاً». و «لم تَرَوْها» صفةٌ لهم. ورُوِي[٢] عن أبي عمرو وأبي بكرة[٣] «لم يَرَوْها» بياءِ الغَيْبة.

قوله: «الحَناجرَ» جمع حَنْجَرة وهي رأسُ الغَلْصَمَة، والغَلْصَمَةُ مُنتهى الحُلْقوم، والحُلْقُوْمُ مَجْرى الطعامِ والشرابِ. وقيل: الحُلْقوم مَجْرىٰ النَّفَس، والمَرِي: مَجْرىٰ الطعام والشراب وهو تحت الحُلْقوم. وقال الراغب[٤]: «رأسُ الغَلْصَمَة من خارج».

---

(١) البحر ٢١٦/٧.

(٢) رواية نصر عن أبيه، عن أبي عمرو. انظر: الشواذ ١١٨، والبحر ٢١٦/٧، والقرطبي ١٤٤/١٤.

(٣) الأصل «بكر» وهو تحريف. والتصحيح من البحر. وأبو بكرة هو نفيع بن الحارث الثقفي صحابي نزل البصرة ومات بها سنة ٥١. انظر: تقريب التهذيب ٥٦٥.

(٤) المفردات ١٣٣.

وقوله: «الظنونا» قرأ[1] نـافع وابنُ عـامر وأبـو بكر بـإثبات ألفٍ بعـد نون «الـظُّنونـا» ولامِ «الرسـول» في قولـه: «وأَطَعْنا الـرسولا»[2] ولام «السَّبيـل» في قـوله: «فَـأَضَلُّونا السَّبيـلا»[3] وَصْـلاً ووَقْفـاً مـوافقـةً للرسمِ؛ لأنهنَّ رُسِمْنَ في المصحف كذلك. وأيضاً فإنَّ هذه الألفَ تُشْبه هاءَ السكتِ لبيانِ الحركة، وهـاءُ السكتِ تَثْبُتُ وقفاً، للحاجة إليها. وقد ثَبَتَتْ وصلاً إجراءً للوصل مُجْرى الوقف كما تقدَّم في البقرة والأنعام. فكذلك هذه الألفُ. وقرأ أبو عمروٍ وحمزةُ بحَذْفِها في الحالَيْن؛ لأنها لا أصلَ لها. وقـولُهم: «أُجْرِيَتْ الفـواصلُ مُجْـرى القوافي» غيرُ مُعْتَدٍّ به؛ لأنَّ القوافي يَلزَمُ الوقفُ عليها غالباً، والفـواصلُ لا يَلْزَمُ ذلـك فيها فـلا تُشَبَّهُ بهـا. والباقـون بإثبـاتِها وَقْفـاً وحَذْفِهـا وَصْلاً إجـراءً للفواصـلِ مُجْرى القوافي في ثبوتِ ألفِ الإطلاق كقولِه[4]:

٣٦٧٦ـ اسْـتـأثَـرَ الـلَّهُ بـالـوفـاءِ وبـالـ
ـعَـدْلِ ووَلَّـى الـمَـلامَـةَ الـرَّجُـلا

وقـولـه[5]:

٣٦٧٧ـ أقِـلِّي الـلومَ عـاذلَ والـعِـتـابـا
وقُـولـي إن أَصَـبْـتُ لـقـد أصـابـا

ولأنها كهاءِ السكت، وهي تَثْبُتُ وقفاً وتُخَفَّفُ وصلاً. قلت: كذا يقولـون

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، ٥٢٠، والبحر ٧/٢١٧، والقرطبي ١٤/١٤٥، والحجة ٥٧٣، والنشر ٢/٣٤٧، والتيسير ١٧٨.

(٢) الآية ٦٦ من الأحزاب.

(٣) الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٤) البيت للأعشى من المنسرح، وهو في ديوانه ٢٣٣.

(٥) البيت لجـريـر، وهـو في ديـوانـه ٦٤، والكتـاب ٢/٢٩٨، والمقتضب ١/٢٤٠، والخصائص ١/١٧١، وابن يعيش ٤/١١٥.

تشبيهاً للفواصلِ بالقوافي، وأنا لا أحب هذه العبارةَ فإنها مُنْكَرَة لفظاً ولا خلافَ في قوله: «وهو يَهْدي السبيل»[1] أنه بغيرِ ألفٍ في الحالين.

قـوله: «هنـالك» منصـوبٌ بـ «ابْتُلِيَ» وقيـل: بـ «تَـظُنُّـون». واسْتَضْعَفَـه ابنُ عطية[2]. وفيـه وجهان، أظهـرهما: أنـه ظرفُ مكـانٍ/ بعيدٍ أي: في ذلـك [٧١٩/أ] المكان الدَّحْضِ[3] وهو الخندقُ. الثاني: أنه ظرفُ زمانٍ، وأنشد بعضُهُم على ذلك[4]:

٣٦٧٨ــ وإذا الأمـورُ تَـعـاظَـمَـتْ وتـشـاكَـلَتْ
فـهـنـاك يَـعْـتَـرفـون أيـن الـمَـفْـزَعُ

قوله: «وزُلْـزِلُوا» قـرأ العامَّـةُ بضمِّ الزاي الأولى وكسـرِ الثانيـة على أصل مـا لـم يُسَمَّ فـاعلُه. ورَوَى غيـرُ واحـدٍ عن أبـي عمـروٍ[5] كَسْـرَ الأولى. وروى الزمخشريُّ[6] عنه إشمامَها كسراً. ووجهُ هذه القراءةِ أَنْ يكونَ أتبعَ الزايَ الأولىٰ للثانيةِ في الكسـرِ، ولـم يَعْتَدَّ بـالساكنِ لكـونه غيـرَ حصينٍ، كقولهم: «مِنْتِن»[7] بكسرِ الميم، والأصل ضمُّها.

قوله: «زِلْزالاً» مصدر مُبَيِّنٌ للنوعِ بالـوصف. والعامَّـةُ على كسر الـزاي.

---

(١) الآية ٤ من الأحزاب.
(٢) المحرر ١٣/٥٥.
(٣) مكان دحض: زَلِق.
(٤) تقدم برقم ١٢٥٢.
(٥) البحر ٧/٢١٧ وهي رواية أحمد بن موسى اللؤلؤي عنه.
(٦) الكشاف ٣/٢٥٤.
(٧) قال سيبويه: «وأما الذين قالوا: مِغِيْرَة ومِعِين فأتبعوا الكسرةَ الكسرةَ كما قالـوا «مِنْتِنٍ» و «أُنْبُؤُك» يريد أُنْبِئُك» الكتاب ٢/٢٥٥.

وعيسى[1] والجحدري فتحاها. وهما لغتان في مصدرِ الفعـل المضعَّفِ إذا جاء على فِعْـلال نحو: زَلْـزال وقَلْقال وصَلْصـال. وقد يُـراد بالمفتـوح اسمُ الفاعـل نحو: صَلْصال بمعنى مُصَلْصِل، وزَلزال بمعنى مُزَلْزِل.

آ. (١٣) **قوله: ﴿يا أهلَ يَثْربَ﴾**: يثرب اسمُ المدينةِ. وامتناعُ صَرْفها إمَّا: للعلميةِ والـوزنِ، أو للعلميَّةِ والتـأنيثِ، وأمَّا «يَتْـرَب» بالتـاء المثناة وفتح الراء فموضعٌ آخرُ قال[2]:

٣٦٧٩ـ . . . .
مــواعــيــدَ عُــرْقــوبٍ أخــاه بيَــتْــرَبِ

قـوله: «لا مُقـامَ لكم» قرأ[3] حفصٌ بضم الميم، ونـافع وابن عـامر بضم ميمِه أيضاً في الدخان في قوله: «إنَّ المتقين في مَقام»[4] ولم يُخْتَلَفْ في الأول أنه بالفتح وهو «ومَقـامٍ كريمٍ»[5] والبـاقون بفتـح الميم في الموضعين. والضمُّ والفتح مفهومان من سورة مريم عند قوله: «خيرٌ مقاما»[6].

---

(١) القرطبي ١٤/١٤٧، والبحر ٧/٢١٧.

(٢) البيت لابن عبيد الأشجعي. وصدره:

وَعَـدْتَ وكـان الخُلْـفُ منـكَ سجيَّـةً

وهـو في الكتـاب ١/١٣٧، والخصـائص ٢/٣٠٧، وابن يعيش ١/١١٣، ومعجم البلدان (يترب) واللسان (ترب) وينسب أيضاً للشمـاخ وليس في ديوانـه. وعرقـوب: رجلٌ يُضرب به المثل في خلف الوعد.

(٣) السبعـة ٥٢٠، والبحـر ٧/٢١٨، والتيسيـر ١٧٨، والقـرطبـي ١٤/١٤٨، والحجـة ٥٧٤، والنشر ٢/٣٤٨.

(٤) الآية ٥١. وانظر: السبعة ٥٩٣.

(٥) الآية ٢٦ من الدخان.

(٦) الآية ٧٣.

قوله: «عَوْرَةٌ» أي: ذاتُ عَوْرة. وقيل: منكشِفةٌ للسارقِ. قال الشاعر[1]:

٣٦٨٠ـ لـه الشَّـدَّةُ الأُوْلـى إذا الـقِـرْنُ أَعْـورا

وقرأ[2] ابن عباس وابن يعمر وقتادة وأبو رجاء وأبـو حيوة وآخـرون «عَوِرة» بكسرِ الواو، وكذلك «وما هي بعَوْرَة» وهي اسمُ فاعلٍ يُقـال: عَوِر المنـزلُ يَعْوَر عَوْراً وعَوْرَة فهو عَوِر وبيوتٌ عَوْرَةٌ. قال ابن جني[3]: «تصحيحُ الواوِ شاذٌّ» يعني حيث تحرَّكَتْ وانفتح مـا قبلها، ولم تُقْلَبْ ألفـاً[4]. وفيه نـظرٌ لأنَّ شرطَ ذاك في الاسم الجـارِي على الفعلِ أَنْ يَعْتَـلَّ فِعْلُه نحو: مَقـام ومَقال. وأمَّـا هذا ففعلُه صحيـحٌ نحوَ: عَـوِر. وإنما صَـحَّ الفعلُ وإنْ كـان فيه مُقْتضى الإعـلال لِمَدْرَكٍ آخرَ: وهو أنه في معنى ما لا يُعَلُّ وهو أَعْوَر، ولذلك لم يُتَعَجَّبْ مِنْ عَوِر وبـابه. وأَعْـوَرَ المنزلُ: بَـدَتْ عَوْرَتُـه، وأَعْوَرَ الفـارسُ: بـدا منـه خَلَلٌ للضـرِب. قـال الشاعر[5]:

٣٦٨١ـ متى تَـلْقَهـم لم تَـلْقَ في الـبيـتِ مُـعْـوِراً
ولاَ الضيفَ مَسْجـوراً ولا الجـارَ مُـرْسَـلاً

آ. (١٤) قـوله: ﴿مِنْ أَقْـطارهـا﴾: الأَقْـطار جمـع قُـطْر بضمّ

---

(١) لم أهتدِ إلى تمامـه وقائله، وهـو في معاني القـرآن للفراء ٢/٣٣٧، واللسـان (عور) وقال: إنه في وصف أسد، والمحرر ١٣/٥٦، والماوردي ٣/٣١١.

(٢) الإتحاف ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٤/١٤٨، والمحتسب ٢/١٧٦، والبحر ٧/٢١٨.

(٣) المحتسب ٢/١٧٦.

(٤) فيقال: عارَة.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبـي ١٤/١٤٨، ورواية شطره الثاني فيه:
ولا الضيـفَ مفجوعـاً ولا الجـارَ مُرْمِـلا
والبحر ٧/٢١٨. ومسجوراً: متروكاً بلا راعٍ.

القاف، وهي الناحيةُ. وفيه لغةٌ: قُتْر وأَقْتار بالتاء. والقُطْر: الجانب أيضاً. ومنه قَطَرْتُه أي: أَلْقَيْتُه على قُطْرِه فتَقَطَّر أي: وقع عليه. قال الشاعر[1]:

٣٦٨٢ـ قـد عَـلِمَـتْ سَـلْمـىٰ وجـاراتُـهـا
مـا قَـطَّر الـفـارسَ إلاَّ أنـا

وفي المَثَل «الانفضاض يقطر الحلب»[2] تفسيرُه: أنَّ القومَ إذا انفَضُّوا أي: فَني زادُهم احتاجوا إلى حَلْبِ الإبلِ. وسُمِّي القَطْرا قَطْراً لسقوطِه.

قوله: «ثم سُئِلوا» قرأ[3] مجاهد «سُوْيِلُوا» بواوٍ ساكنة ثم ياءٍ مكسورةٍ كقُوتلوا. حكى أبو زيد[4] هما يَتَساوَلان بالواو. والحسنُ «سُوْلُوا» بواوٍ ساكنةٍ فقط، فاحتملت وجهين، [أحدهما]: أَنْ يكونَ أصلُها سُئِلوا كالعامَّةِ ثم خُفِّفَتِ الكسرةُ فسَكَنَتْ، كقولِهم في «ضَرِب»[5] بالكسر: ضَرْب بالسكون فَسَكَنت الهمزةُ بعد ضمة فقُلِبت واواً نحو: بُوْس في بُؤْس. والثاني: أن تكونَ مِنْ لغة الواو. ونُقل عن أبي عمرو أنه قرأ «سِيْلُوا» بياءٍ ساكنةٍ بعد كسرةٍ نحو: مِيْلُوا.

قوله: «لأَتَوْها» قرأ[6] نافعٌ وابن كثيرٍ بالقصر[7] بمعنى لَجاؤُوْها

---

(١) تقدم برقم ١٨١.

(٢) نصُّه في مجمع الأمثال ٢/٣٣٨ «النُّفاض يُقَطِّر الجَلَب» وقال: إن النفاض فناء الزاد، والجلب: المجلوب للبيع، فإذا جاء الجَدْب جُلبت الإبل للبيع قطاراً قطاراً مخافة أن تهلك. ويُضرب لمن يؤمر بإصلاح حاله قبل أن يتطرق إليه الفساد.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٢١٩، والشواذ ١١٩، والإتحاف ٢/٣٧٢، والمحتسب ٢/١٧٧.

(٤) انظر: المحتسب ٢/١٧٧.

(٥) رجلٌ ضَرِب: جيد الضَّرْب.

(٦) السبعة ٥٢٠، والتيسير ١٧٨، والحجة ٥٧٤، والبحر ٧/٢١٨، والقرطبي ١٤/١٤٩، والنشر ٢/٣٤٨.

(٧) أي: لأَتَوْها قصيرةً من أتيت.

وغَشِيُوها[1]. والباقون بالمدِّ بمعنى: لأَعْطَوْها. ومفعولُه الثاني محذوفٌ تقديره: لآتَوْها السَّائلين. والمعنى: ولو دَخَلْتَ البيوتَ أو المدينة مِنْ جميع نواحيها، ثم سُئِل أهلُها الفتنةَ لم يمتنعوا من إعطائِها. وقراءةُ المَدِّ تَسْتَلْزِمُ قراءةَ القصرِ من غيرِ عكسٍ بهذا المعنى الخاص.

قوله: «إلاَّ يَسِيراً» أي: إلاَّ تَلَبُّثاً أو إلاَّ زماناً يسيراً. وكذلك قولُه: «إلاَّ قليلاً»[2] أي: إلا تَمَتُّعاً أو إلاَّ زماناً قليلاً.

آ. (١٥) قوله: ﴿لا يُوَلُّون﴾: جوابٌ لقوله «عاهَدوا» لأنَّه في معنىٰ أَقْسَموا. وجاء على حكايةِ اللفظ فجاء بلفظِ الغَيْبة/ ولو جاء على حكايةِ [٧١٩/ب] المعنى لقيل: لا يُوَلِّي. والمفعولُ الأولُ محذوفٌ أي: لا يُوَلُّون العَدُوَّ الأدبارَ. وقال أبو البقاء[3]: «ويُقرأ بتشديد النون وحَذْفِ الواوِ على تأكيدِ جواب القسم». قلت: ولا أظنُّ هذا إلاَّ غلطاً منه، وذلك أنه: إمَّا أَنْ يُقْرأ مع ذلك بـ «لا» النافية أو بلامِ التأكيد. الأولُ لا يجوزُ؛ لأنَّ المضارع المنفيَّ بـ «لا» لا يؤكَّد بالنون إلاَّ ما نَدَر، مِمَّا لا يُقاس عليه. والثاني فاسدُ المعنى.

آ. (١٦) قوله: ﴿إنْ فَرَرْتُمْ﴾: جوابُه محذوفٌ لدلالةِ النفيِ قبلَه عليه، أو متقدِّمٌ عند مَنْ يرى ذلك.

قوله: «وإذَنْ لا تُمَتَّعُوْن» «إذن» جوابٌ وجزاءٌ. ولمَّا وقعَتْ بعد عاطفٍ جاءَتْ على الأكثر، وهو عدمُ إعمالِها، ولم يَشِذَّ هنا ما شَذَّ في الإسراء[4] فلم

---

(١) كذا في الأصل، ولعله: وغَشُوها بإعلاله بالحذف.

(٢) الآية ١٦.

(٣) الإملاء ٢/١٩١.

(٤) الآية ٧٦. قرأ أُبـي بحذف النون. انظر: الدر المصون ٧/٣٩٤.

يُقْرأ بالنصب[١] . والعامَّةُ على الخطاب في «تُمَتَّعون». وقُرِىء بالغَيْبة[٢] .

آ. (١٧) **قوله: ﴿مَنْ ذا الـذي﴾** : قد تقـدَّم في البقرة[٣] . قـال الـزمخشريُّ[٤] : «فـإن قلتَ: كيف جُعِلَتِ الرحمـةُ قرينـةَ السوءِ في العِصْمـة، ولا عِصْمـةَ إلَّا من السوء؟ قلت: معنـاه أو يصيبكم بسـوءٍ إنْ أرادَ بكم رحمـةً، فاختصر الكلامَ وأجري مُجْرىٰ قولِه[٥] :

٣٦٨٣ـ . . . .
مُـتَـقَـلِّداً سَـيْـفـاً ورُمْـحـاً

أو حُمِـلَ الثـاني على الأول، لِمـا في العِصْمـة من معنى المَنْـع». قـال الشيـخ[٦] : «أمَّا الـوجهُ الأولُ ففيـه حَذْفُ جملةٍ لا ضـرورةَ تَدْعـو إلى حَذْفِهـا، والثاني هو الوجهُ، لا سيما إذا قُدِّر مضافٌ محذوفٌ أي: يَمْنَعُكم مِنْ مـراد الله» قلت: وأين الثاني مِن الأول ولو كان معه حَذْفُ جُمَلٍ؟

آ. (١٨) **قوله: ﴿هَلُمَّ﴾** : قـد تقدَّم الكـلامُ فيه آخـرَ الأنعام[٧] . وهو هنا لازمٌ وهنـاك متعدٍّ لنصبِـه مفعولَـه وهو «شُهـداءَكم» بمعنى: أَحْضِروهم

---

(١) بل قُرِئت كما نقل القرطبي ١٤/١٥١، والأخفش في معاني القرآن ٢/٤٤٢، قال: «وهي في بعض القـراءة نصب أعملوهـا كمـا يعملونهـا بغيـر فـاء ولا واو». وانـظر: الكتاب ١/٤١١.

(٢) وهي قراءة يعقوب الحضرمي برواية الساجي. انـظر: القرطبي ١٤/١٥١، والبحـر ٧/٢١٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٨.

(٤) الكشاف ٣/٢٥٥.

(٥) تقدم برقم ١٤٩.

(٦) البحر ٧/٢١٩.

(٧) انظر: الدر المصون ٥/٢١١.

وههنا بمعنى احْضَروا وتعـالَوْا، وكـلامُ الزمخشـريِّ هنا مُؤْذِنٌ بـأنه متعـدٍّ أيضاً، وحُذِفَ مفعولُه فإنه قال: وَهلمُّوا إلينا أي: قَرِّبوا أنفسَكم إلينا قال: وهي صـوتٌ سُمِّي به فعلٌ متعدٌّ مثل: أحضِرْ وقَرِّب. وفي تسميتـه إياه صَـوْتاً نـظرٌ؛ إذ أسماءُ الأصواتِ محصورةٌ ليس هذا منها.

آ. (١٩) قـوله: ﴿أَشِحَّـةً﴾: العامَّـةُ على نصبه. وفيـه وجهان، أحدهما: أنَّه منصوبٌ على الشتم[١]. والثاني: على الحال. وفي العـاملِ فيـه أوجـهٌ، أحدهـا: «ولا يأتـون» قـالـه الـزجـاج[٢]. الثـاني: «هلمَّ إلينـا». قـالـه الـطبري[٣]. الثـالث: يُعَوِّقُـون مضمراً. قـاله الفـراء[٤]. الرابـع: المُعَـوِّقين. الخـامس: «القائلين». وردَّ هـذان الوجهـان الأخيران: بـأنَّ فيهمـا الفصـلَ بين أبعـاضِ الصلة بأجنبـي. وفي الـردِّ نظرٌ؛ لأنَّ الفـاصلَ بين أبعـاضِ الصلةِ مِنْ متعلَّقاتها. وإنما يظهر الردُّ على الوجه الرابعِ لأنه قد عُطِفَ على الموصولِ قبل تمامِ صلتِه فتأمَّلْه فإنه حَسَنٌ. وأمَّا «ولا يأتُون» فمعتـرِضٌ، والمعترضُ لا يمنـعُ من ذلك.

وقـرأ[٥] ابن أبـي عبلة «أَشِحَّةٌ» بـالرفـع على خبرِ ابتـداءٍ مضمرٍ أي: هم أَشِحَّـةٌ. وأشحَّة جَمْـعُ شَحيح، وهـو جمعٌ لا ينقـاس؛ إذ قياسُ فَعِيـل الوصفِ الـذي عينُه ولامُـه مِنْ وادٍ واحدٍ أن يُجْمَـعَ على أفْعِـلاء نحـو: خليـل وأَخِـلَّاء، وظَنين وأَظِنَّـاء وضَنين وأَضِنَّـاء. وقـد سُمِـعَ أشِحَّـاء، وهـو القيـاس. والشُّـحُّ: البخل. وقد تقدَّم في آل عمران[٦].

---

(١) في هذا اللفظ نظر. ولو قال: على الذم لكان أنسب في المقام القرآني.

(٢) معاني القرآن له ٤/٢٢٠.

(٣) تفسير الطبري ٢١/١٤٠.

(٤) معاني القرآن له ٢/٣٣٨.

(٥) البحر ٧/٢٢٠.

(٦) بل في النساء. انظر: الدر المصون ٤/١١١.

قوله: «يَنْظُرون» في محلِّ حالٍ مِنْ مفعول «رَأَيْتَهم» لأن الرؤيةَ بَصَرية.

قوله: «تَدُورُ» إمَّا حالٌ ثانية، وإمَّا حالٌ مِنْ «يَنْظُرون».

قوله: «كالذي يُغْشَىٰ» يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ حالاً مِنْ «أعينُهم» أي: تدورُ أعينُهم حالَ كونِها مُشْبِهَةً عينَ الذي يُغْشَىٰ عليه من الموتِ. الثاني: أنه نعتُ مصدرٍ مقدَّرٍ لقوله «يَنْظُرون» تقديرُه: ينظرون إليك نَظَراً مثلَ نَظَرِ الذي يُغْشى عليه من الموت، ويُؤَيِّدُهُ الآيةُ الأخرى «يَنْظُرونَ إليك نَظَرَ المَغْشِيِّ عليه من الموت»[1]. الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ مقدَّرٍ أيضاً لـ «تدورُ» أي: دَوَراناً[2] مثلَ دَوَرانِ عَيْنِ الذي. وهو على الوجهين مصدرٌ تشبيهيٌّ.

قوله: «سَلَقوكم» يقال: سَلَقَه أي: اجترأ عليه في خِطابه، وخاطبه مُخاطبةً بليغةً. وأصلُه البَسْط ومنه: سَلَقَ امرأتَه أي: بَسَطَها وجامَعَها. قال مسيلمةُ لسجاح لعنهما الله تعالى[3]: / [٧٢٠/أ]

٣٦٨٤ــ ألا هُبِّي إلى المضجَعْ فإنْ شِئْتِ سَلَقْناكِ
وإن شِئْتِ على أربعْ

والسَّليقةُ: الطبيعةُ المتأتِّيَةُ. والسَّلِيقُ: المَطمئنُّ من الأرض. وخطيبٌ مِسْلاق وسَلاَّق. ويقال بالصاد قال الشاعر[4]:

---

(١) الآية ٢٠ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

(٢) الأصل: دوراً.

(٣) البيت في عمدة الحفاظ (سلق) ٢٤٦.

(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٩٣، واللسان (صقل). والثلل: الهلاك، وفيها لغة بكسر الثاء وهي جمع ثلة من الغنم. ومراد وصداء قبائل.

٣٦٨٥ـ فَـصَـلَقْـنـا فـي مُـرادٍ صَـلْقَـةً
وصُـداءٍ أَلْـحَـقَـتْـهُـمْ بـالـثَّـلَلْ

و «أشحـةً» نصب على الحال مِنْ فـاعلِ «سَلَقُـوكم». وابن أبـي عبلة[1] على ما تقدَّم في أختها.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿يَحْسَبُون﴾**: يجوزُ أَنْ يكـونَ مستأنفـاً أي: هم من الخـوفِ بحيث إنهم لا يُصَدِّقُـوْن أن الأحزابَ قـد ذهبـوا عنهم. ويجـوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ أحدِ الضمائر المتقدمةِ إذا صَحَّ المعنىٰ بـذلك، ولـو بَعُدَ العاملُ، كذا قال أبو البقاء[2].

قوله: «بادُوْن» هذه قراءةُ العامَّةِ جمعُ بـادٍ. وهو المُقيمُ بـالباديـةِ. وقرأ[3] عبد الله وابن عباس وطلحة وابن يعمر «بُدَّىٰ» بضم الباءِ وتشديدِ الـدالِ مقصوراً كغـازٍ وغُزَّىٰ، وسـارٍ وسُرَّىٰ. وليس بقيـاسٍ. وإنما قيـاسُه في التكسيـر «بُـداة» كقُضـاة وقاضٍ. ولكنْ حُمِـلَ على الصحيـح كقـولِهم: «ضُـرَّب». ورُوِي عن ابن عباس أيضاً قراءةٌ ثانيةٌ «بَدِيْ» بزنةِ عَدِي، وثالثةٌ «بَدَوْا» فعلًا ماضياً.

قـوله: «يَسْـألون» يجـوز أَنْ يكونَ مستـأنفاً، وأن يكـونَ حـالاً مِنْ فـاعِـل «يَحْسَبُون». والعامَّـةُ على سكونِ السين بعـدها همـزةٌ. ونَقَل ابن عـطية[4] عن أبـي عمـرو وعـاصم بنَقْـلِ حـركـةِ الهمـزةِ إلى السينِ كقـولِـه: «سَـلْ بني إسرائيل»[5]. وهذه ليسَتْ بالمشهورةِ عنهما، ولعلهـا نُقِلَتْ عنهما شـاذَّةً، وإنما

---

(١) البحر ٧/٢٢٠.
(٢) الإملاء ١٩١ ـ ١٩٢.
(٣) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٩، والقرطبي ١٤/١٥٤، والبحر ٧/٢٢١.
(٤) المحرر ١٣/٦٠.
(٥) الآية ٢١١ من البقرة.

هي معروفةٌ بالحَسَنِ والأعمش. وقرأ[1] زيد بن علي والجحدري وقتادة والحسن «يَسَّاءَلُون» بتشديدِ السين والأصلُ: يتساءَلون فأدغم أي: يَسْأَلُ بعضُهم بعضاً.

آ. (٢١) قوله: ﴿أُسْوَةٌ﴾: قرأ[2] عاصم بضمِّ الهمزة حيث وقعَتْ هذه اللفظةُ. والباقون بالكسر. وهما لغتان كالعِدْوَة والعُدْوَة، والقِدوة والقُدْوَة.

والأُسْوة بمعنى الاقتداء. وهي اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدرِ وهو الائْتِساء، فالأُسْوَةُ من الائتساء كالقُدْوة من الاقتداء. وائْتَسَى فلانٌ بفلانٍ أي اقتدى به. و«أسوةٌ» اسمُ «كان». وفي الخبرِ وجهان، أحدهما: هو «لكم» فيجوزُ في الجارِّ الآخرِ وجوهٌ: التعلُّقُ بما يتعلَّقُ به الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «أُسْوَة»، إذ لو تأخَّر لكان صفةً، أو بـ«كان» على مذهبِ مَنْ يراه. والثاني: أنَّ الخبرَ هو «في رسول الله»، و«لكم» على ما تَقَدَّم في «في رسولِ الله»، أو تتعلَّقُ بمحذوفٍ على التبيين أي: أَعْني لكم.

قوله: «لِمَنْ كان يَرْجُو» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من الكافِ في «لكم»، قاله الزمخشري[3]. وقد منعه أبو البقاء[4]. وتابعه الشيخُ[5]. قال أبو البقاء: «وقيل: هو بدلٌ مِنْ ضمير المخاطبِ بإعادةِ الجارِّ. ومَنَعَ منه

---

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٣٧٣، والقرطبي ١٤/١٥٥، والبحر ٧/٢٢١.

(٢) السبعة ٥٢١، والنشر ٢/٢٤٨، والتيسير ١٧٨، والبحر ٧/٢٢٢، والقرطبي ١٤/١٥٥، والحجة ٥٧٥.

(٣) الكشاف ٣/٢٥٦.

(٤) الإملاء ٢/١٩٢.

(٥) البحر ٧/٢٢٢. وانظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.

الأكثرون؛ لأنَّ ضميرَ المخاطبِ لا يُبْدَلُ مِنْه». وقال الشيخُ: «قال الـزمخشريُّ: بـدلٌ من «لكم» كقولـه: «للذين اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمن مِنْهم[1]» قـال: «ولا يجوزُ على مـذهب جمهـورِ البصـريين أن يُبْـدَلَ من ضميـرِ المتكلم ولا من ضميـر المخـاطب[2] بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ، وهمـا لعينٍ واحدةٍ. وأجـاز ذلك الكـوفيون والأخفش. وأنشد[3]:

٣٦٨٦ـ بِكـم قُـرَيْشٍ كُفِيْنـا كـلَّ مُـعْـضِلَةٍ
وأَمَّ نَـهْـجَ الـهُـدىٰ مَـنْ كـان ضِـلِّيـلا

قلت: لا نُسَلِّمُ أنَّ هـذا بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ وهمـا لعينٍ واحدة، بـل بدلُ بعضٍ مِنْ كل باعتبـارِ الواقـع؛ لأنَّ الخطابَ في قـولِه «لكم» أَعَمُّ مِنْ «مَنْ كـان يَـرْجُو اللَّهَ» وغيـرِه، ثم خَصَّصَ ذلك العمـومَ لأنَّ المتأسِّيَ بـه عليه السـلام في الواقعِ إنما هم المؤمنون. ويَـدُلُّك على مـا قلتُه ظـاهرُ تشبيـهِ الزمخشـريِّ هذه الآيةَ بآيةِ الأعراف، وآيةُ الأعرافِ البـدلُ فيها بـدلُ كل مِنْ كـل. ويُجاب: بـأنَّه إنما قَصَد التشبيهَ في مجردِ إعادةِ العاملِ.

والثـاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنـه صفـةٌ لـ «حَسَنـةٌ». الثـالث: أَنْ يتعلَّقَ بنفس «حَسَنة» قالهما أبو البقاء[4]. ومَنَعَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «أُسْوَة» قال: «لأنهـا قد وُصِفَتْ». و «كثيراً» أي: ذِكْراً كثيراً.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿وصَدَقَ اللَّهُ ورسولُه﴾**: مِنْ تكريـرِ الظاهـرِ تعظيماً كقوله[5]:

---

(١) الآية ٧٥ من الأعراف.
(٢) البحر: «من ضمير المخاطب اسم ظاهر في...».
(٣) تقدم برقم ١٥١٧. وانظر: المسألة في الارتشاف ٢/٦٢٢.
(٤) الإملاء ٢/١٩٢.
(٥) تقدم برقم ٤٩٠. وحُرِّف البيت في الأصل بما يضطرب به الوزن العروضي.

٣٦٨٧ـ لا أرىٰ الـمـوتَ يَسْبِقُ الـمـوتَ شـيءٌ

. . . .

ولأنه لو أعادَهما مُضْمَرَيْنِ لجَمَعَ بين اسمِ الباري تعالى واسمِ رسولِه في لفظةٍ واحدةٍ، فكان يُقال: وصدقا، والنبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم قد كَرِه ذلك، / وردَّ على مَنْ قاله حيث قال: «مَنْ يطعِ اللَّهَ ورسولَه فقد رَشَدَ، ومَنْ يَعْصِهما فقد غَوَىٰ»[1]. وقال له: «بِئْسَ خطيبُ القومِ أنت. قل: ومن يَعْصِ اللَّهَ ورسولَه» قصداً إلى تعظيمِ اللَّهِ. وقيل: إنما رَدَّ عليه لأنه وقف على «يَعْصِهما». وعلى الأولِ استشكل بعضُهم قولَه [عليه السلام][2]: «حتى يكونَ اللَّهُ ورسولُه أَحَبَّ إليه مِمَّا سِواهما»[3] فقد جَمَعَ بينهما في ضميرٍ واحدٍ. وأُجيبَ: بأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أعرفُ بقَدْرِ اللَّهِ تعالى مِنَّا فليس لنا أَنْ نقولَ كما يقول. [٧٢٠/ب]

قوله: «وما زادَهُمْ» فاعلُ «زادهم» ضميرُ الوَعْدِ أي: وما زادهم وَعْدُ اللَّهِ أو الصدقُ. وقال مكي[4]: «ضميرُ النظر؛ لأنَّ قولَه: «لَمَّا رأى» بمعنى: لَمَّا نظر». وقال أيضاً: «وقيل: ضمير الرؤية. وإنما ذُكِّر لأن تأنيثها غيرُ حقيقي» ولم يَذْكُرْ غيرَهما. وهذا عجيبٌ منه؛ حيث حَجَّر واسعاً مع الغُنْيَةِ عنه.

وقرأ ابنُ أبي عبلة[5] «وما زادُوهم» بضمير الجمع. ويعود للأحزابِ؛

---

(١) رواه مسلم، برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعة ٢/٥٩٤، وأبو داود كتاب الصلاة ٢٢٩، باب الرجل يخطب على قوس ١/٦٦٠.

(٢) زيادة للتوضيح من ش.

(٣) رواه ابن ماجه، ٣٦ كتاب الفتن باب ٢٣، الصبر على البلاء، ٢/١٣٣٩.

(٤) مشكل الإعراب ٢/١٩٥.

(٥) البحر ٧/٢٢٣.

لأنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أخبرهم أنَّ الأحزابَ تَأْتيهم بعد عشرٍ أو تسعٍ.

آ. **(٢٣) قـوله: ﴿صَـدَقوا﴾**: «صَـدَقَ» يتعدَّىٰ لاثنين لثـانيهمـا بحرفِ الجرِّ، ويجوز حَذْفُه. ومنه المثل: «صَدَقني سِنَّ بَكْـرِهِ»[(١)] أي في سِنّ. والآيةُ يجوزُ أَنْ تكـونَ مِنْ هذا، والأولُ محـذوفٌ أي: صدقـوا الله فيما عـاهدوا اللَّهَ عليه. ويجوز أَنْ يتعدَّىٰ لواحدٍ كقولـك: صَدَقَني زيـدٌ وكَذَبني عمـرو أي: قال لي الصدقَ، وقال لي الكذبَ. ويكون المعاهَدُ عليه مصدوقاً مجازاً. كأنهم قالوا للشيءِ المُعاهَد عليه: لَنُوْفِيَنَّ بك وقد فعلوا. و«ما» بمعنى الذي؛ ولـذلك عاد عليها الضميرُ في عليه. وقال مكي[(٢)]: «ما» في مـوضعِ نصبٍ بـ صَـدَقوا. وهي والفعلُ مصدرٌ تقديرُه: صَدَقوا العهدَ أي: وَفَوْا به»وهذا يَرُدُّه عَوْدُ الضميـرِ. إلَّا أنَّ الأخفشَ وابنَ السراجِ[(٣)] يذهبان إلى اسميةِ «ما» المصدريةِ.

قوله: «قضىٰ نَحْبَه» النَّحْبُ: ما التزمه الإنسانُ، واعتقد الوفاءَ به.

قال[(٤)]:

٣٦٨٨ـ عَـشِيَّـةَ فَـرَّ الـحـارِثـيُّـون بـعـدَمـا
قضى نَحْبَـه في مُلْتَـقَى الـقـومِ هَـوْبَـرُ

---

(١) مجمع الأمثال ١/٣٩٢، جمهـرة الأمثال ١/٥٦٧. البكـر: الفتي من الإبل. وأصله أن رجـلاً ساوم رجـلاً في بَكْر. فقـال: ما سنّـه فقال صـاحبه: بـازل ـ أي في تسع سنيه ـ ثم نفر البكر فسكَّنه صاحبه بلفظة يُسَكن بها الصغار من الإبل فقال المشتري المثلَ.

(٢) مشكل الإعراب ٢/١٩٥.

(٣) الأصول ١/١٦١ ـ ١٦٢، وانظر: المقتضب ٣/٢٠٠، والكتاب ١/٣٦٧، ٤١٠.

(٤) البيت لـذي الرمَّـة وهو في ديـوانه ٢/٦٤٧، والقـرطبـي ١٤/١٦٠، ومجـاز القـرآن ٢/١٣٦، والخزانة ٢/٢٣٢.

وقال آخر[1]:

٣٦٨٩ـ بِـطَخْـفَـةَ جـالَـدْنـا المـلوكَ وخَيْـلُنـا
عَشيَّـةَ بِسْـطامٍ جَـرَيْـنَ عـلى نَـحْـبِ

أي: على أَمْرٍ عظيمٍ؛ ولهـذا يُقال: نَحَبَ فـلانٌ أي: نَذَرَ نَـذْراً التزمـه، ويُعَبَّـر به عن المـوتِ كقولِهم: «قَضَىٰ أجله» لَمَّـا كان المـوتُ لا بُدَّ منـه جُعِـل كالشيءِ الملتَزمِ. والنَّحِيْبُ: البكاءُ معه صَوْتٌ. والنُّحاب: السُّعالُ.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ﴾**: في اللام وجهان، أحدهمـا: أنهـا لامُ العلة. الثـاني: أنهـا لامُ الصيـرورةِ. وفي مـا تتعلَّقُ بـه أوجـهٌ: إمَّـا بـ «صَدَقوا»، وإمَّا بـ «زادهم»، وإما بـ «ما بَدَّلُوا» وعلى هذا قال الزمخشري[2]: «جُعِـل المنافقـون كأنهم قَصَـدوا عاقبـةَ السوءِ، وأرادُوهـا بتبديلهم، كمـا قَصَدَ الصادقون عاقبةَ الصدقِ بوفائِهم؛ لأنَّ كلا الفريقَيْنِ مَسُوْقٌ إلى عاقبتِه من الثوابِ والعقاب، فكأنَّهما اسْتَوَيا في طلبهما والسَّعْيِ لتحصيلِهما».

قوله: «إنْ شـاءَ» جوابُـه مقدَّرٌ. وكـذلك مفعـول «شاء». أي: إنْ شـاءَ تعذيبَهم عَذَّبهم. فإنْ قيل: عـذابُهم مُتَحَتِّمٌ فكيف يَصِحُّ تعليقُـه على المشيئةِ وهو قد شاءَ تعذيبَهم إذا ماتوا على النفاق؟ فأجاب ابنُ عطيـة[3]: بأَنَّ تعـذيبَ المنافقين ثمرةُ إدامتِهم الإقامةَ على النفـاقِ إلى موتِهم، والتـوبةُ مـوازِيَةٌ لتلك الإقـامةِ، وثمـرةُ التوبـةِ تَرْكُهم دونَ عـذاب فهما درجتـان: إقامـةٌ على نفاقٍ، أو توبةٌ منه، وعنهما ثمرتان: تعذيبٌ أو رحمة. فذكر تعالى على جهةِ الإيجـازِ

---

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٨، واللسان والتاج (نحب)، ومجاز القرآن ٢/١٣٥.
(٢) الكشاف ٣/٢٥٧.
(٣) المحرر ١٣/٦٣.

واحـدةً من هاتين، وواحـدةً مِنْ هاتين ودَلَّ مـا ذكر على مـا تَرَكَ ذِكْـرَه. ويَدُلُّ على أنَّ معنىٰ قـولِه: «لِيُعَـذِّب» ليُديمَ على النفـاقِ قولُـه: «إن شاء» ومعـادلتُه بالتوبةِ وحرفِ أو».

قال الشيخ[1]: «وكأنَّ ما ذَكَر يَؤُوْلُ إلى أنَّ التقديرَ: ليُقيمـوا على النفاقِ فيمـوتُوا عليـه إنْ شـاء فيُعَـذِّبَهم، أو يتـوبَ عليهم فيـرحَمَهم. فحـذف سببَ التعذيبِ وأثبت المسبَّب وهو التعذيبُ، وأثبت سببَ الرحمةِ والغفرانِ وحَـذَفَ المُسَبَّبَ وهو الرحمةُ والغُفْران».

آ. **(٢٥) قوله: ﴿بغَيْظِهم﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ سببيةً، وهـو الذي عَبَّر عنه أبو البقاء[2] بالمفعولِ أي: إنها مُعَدِّية. والثاني: أَنْ تكونَ للمصاحبة، فتكونَ حالاً أي/ مُغيظين. [٧٢١/أ]

قوله: «لم ينالُوا خيراً» حالٌ ثانيةٌ أو حالٌ من الحال الأولى فهي متـداخِلَةٌ. ويجوز أَنْ تكونَ حالاً من الضمير المجرور بالإِضافة. وجَوَّز الزمخشـري[3] فيها أَنْ تكـونَ بيانـاً للحالِ الأولى أو مستـأنفـةً. ولا يـظهـر البيـانُ إلاَّ على البـدل، والاستئنافُ بعيد.

آ. **(٢٦) قوله: ﴿وأَنْزَل الذين﴾**: أي وأنزل اللَّهُ. و «من أهلِ الكتـاب» بيانٌ للمـوصولِ فيتعلَّقُ بمحـذوفٍ. ويجـوز أن يكـونَ حـالاً. و «مِنْ صَياصِيْهم» متعلِّقٌ بـ «أَنْزل» و «مِنْ» لابتداءِ الغاية. والصَّياصِي جمـعُ «صِيْصِيَة» وهي الحصـونُ. ويقال لكـل ما يُمتنع به ويُتَحَصَّن: صِيْصِيَـة. ومنه قيـل لقَرْنِ

---

(١) البحر ٧/٢٢٣.

(٢) الإملاء ٢/١٩٢.

(٣) الكشاف ٣/٢٥٧.

الثور ولشوكة الديك: صِيْصِيَة. والصَّياصِي أيضاً: شَوْك الحاكَةِ[1] ويُتَّخَذُ مِنْ حديد قال دُرَيْد بن الصِّمَّة[2]:

٣٦٩٠ـ . . . .

كوَقْعِ الصَّياصِيْ في النسيجِ المُمَدَّدِ

قوله: «فريقاً تَقْتُلون» «فريقاً» منصوبٌ بما بعده. وكذلك «فريقاً»[3] منصوب بما قبله. والجملةُ مبيِّنَةٌ ومقررةٌ لقَذْفِ الله الرعبَ في قلوبهم. والعامَّةُ على الخطابِ في الفعلين. وابن ذكوان[4] في روايةٍ بالغَيْبةِ فيهما. واليمانيُّ بالغَيْبة في الأول فقط. وأبو حيوة[5] «تَأْسُرون» بضم السين.

قوله: «لم تَطَؤُوْها» الجملةُ صفةٌ لـ «أرضاً». والعامَّةُ على همزةٍ مضمومةٍ ثم واوٍ ساكنةٍ مضارعَ وَطِىء. وزيد بن علي[6] «تَطُوْها» بواوٍ بعد طاءٍ مفتوحةٍ. ووجهُها: أنها أَبْدَلَ الهمزةَ ألفاً على غيرِ قياسٍ كقولِه[7]:

---

(١) الحاكَةُ: ج حائك.

(٢) صدره:

فجِئْتُ إليه والرماحُ تَنُوْشُه

وهو في الحماسة ٣٩٧، والأصمعيات ١٠٩.

وصدره فيها:

غداةَ دَعاني والرِّماحُ يَنُشْنَه

والخزانة ٤/٥١٣. وتنوشه: تتناوله فالرماح تتناوله ولها خشخشة ووَقْعٌ كوقع صياصي الحاكَةِ في ثوب يُنْسج.

(٣) الثانية.

(٤) البحر ٧/٢٢٥.

(٥) القرطبي ١٤/١٦٢، والبحر ٧/٢٢٥.

(٦) النشر ١/٣٩٧، والإتحاف ٢/٣٧٤، والبحر ٧/٢٢٥. وهي قراءة أبي جعفر.

(٧) البيت لابن هَرْمة. وعجزه:

=

٣٦٩١ـ إنَّ الأُسـودَ لَتَـهْـدا فـي مَـرابِضِـهـا

. . . .

فلمَّـا أَسْنده للواو التقى سـاكنان فَحُـذِف أولهما نحـو: لم يَرَوْهـا. وهذا أحسنُ مِنْ أَنْ تقول: ثم أجرىٰ الألفَ المبدَلةَ مِنْ الهمزةِ مُجْرَىٰ الألفِ المتأصِّلةِ فَحَـذَفها جـزماً؛ لأنَّ الأحسنَ هنـاك أَنْ لا تُحْذَفَ اعتـداداً بأصلهـا. واستشهد بعضُهم على الحَذْفِ بقولِ زهير(١):

٣٦٩٢ـ جَـرِيْءٍ متى يُـظْلَمْ يعـاقِبْ بـظلمِـه
سَـريعـاً وإن لا يُبْـدَ بـالـظُّلمِ يَـظْلِمِ

آ. (٢٨) قـولـه: ﴿أُمَتِّعْكُنَّ وأُسَـرِّحْكُنَّ﴾: العـامَّـةُ على جَـزْمِهِما. وفيـه وجهان، أحـدهما: أنَّـه مجزومٌ على جـواب الشرط. ومـا بين الشرط وجوابِه معترضٌ، ولا يَضُرُّ دخولُ الفاءِ على جملة الاعتراضِ. ومثلُه في دخول الفاء قولُه(٢):

٣٦٩٣ـ واعـلَمْ فَـعِـلْمُ الـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـه
أَنْ سَـوْفَ يَـأْتـي كـلُّ مـا قُـدِرا

يـريد: واعلَمْ أَنْ سـوفَ يأتي. والثـاني: أنَّ الجوابَ قـولُـه: «فَتَعـالَيْنَ، وأُمَتِّعْكن» جوابٌ لهذا الأمرِ.

= والنـاسُ ليسَ بهادٍ شَرُّهـم أبـداً
وهو في ديوانه ٩٦، واللسان هدأ، والبحر ٧/٢٢٥.

(١) تقدم برقم ٣٥٣. وانظر المسألة في: الدر المصون ١/٢٦٩.

(٢) لم أهتـدِ إلى قـائله. وهـو في المغني ٥٢٠، والعيني ٢/٣١٣، والهمـع ١/١٤٨، والدرر ١/٢٠٧.

وقـرأ[1] زيـد بن علي «أُمْتِعْكُنَّ» بتخفيف التـاء من أَمْتَعَـه. وقــرأ حميـد الخزاز[2] «أُمَتِّعُكُن وأُسَرِّحْكُن» بالرفع فيهما على الاستئنـافِ. و «سَراحـاً» قائمٌ مقامَ التَّسْريحِ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ﴾: العامَّـةُ على «يَأْتِ» بـالياء من تحتُ حَمْـلاً على لفظ «مَنْ». وزيد بن علي[3] والجحـدري ويعقوب بـالتاءِ مِنْ فـوقُ حَمْلاً على معنـاها؛ لأنـه تَرَشَّـح بقولِـه: «منكُنَّ»، و «منكنَّ» حالٌ من فاعل «يَأْتِ». وتقدَّم القراءةُ في «مُبَيِنة» بالنسبة لكسرِ الياء وفتحها في النساء[4].

قوله: «يُضاعَفْ» قرأ[5] أبو عمرو «يُضَعَّفْ» بالياء من تحت وتشديد العين مفتـوحةً على البنـاء للمفعول. «العـذابُ» بالـرفع لقيـامِه مقـامَ الفـاعـل. وقـرأ ابن كثير وابن عامر «نُضَعِّفْ» بنونِ العظمةِ، وتشديد العين مكسورةً، على البناءِ للفاعل. قوله: «العذابَ» بالنصب على المفعـول به. وقـرأ الباقـون «يُضاعَفْ» من المفاعلة مبنياً للمفعول. «العذابُ» بالرفعِ لقيامِـه مَقامَ الفـاعل. وقـد تقدَّم توجيهُ التضعيف والمضاعَفة في سورة البقرة[6] فأغنى عن إعادتِه.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٢٢٧، والشواذ ١١٩، والقرطبي ١٤/١٧٠.

(٢) حميد بن الربيع أبو القاسم السابوري الخزاز. روى عن الكسائي وهو في المكثـرين عنه. وروى عنه محمد بن إسحاق السراج. انظر: طبقات القراء ١/٢٦٥.

(٣) المحتسب ٢/٢٧٩، والبحر ٧/٢٢٧، والقرطبي ١٤/١٧٦.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو بكر بفتـح الياء في جميـع القرآن. والبـاقون بكسـرها اسم فـاعل. انظر: الدر المصون ٣/٦٣١.

(٥) التيسير ١٧٩، والسبعة ٥٢١، والنشر ٢/٢٤٨، والحجة ٥٧٥، والبحر ٧/٢٢٨، والقرطبي ١٤/١٧٦.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٩.

آ. (٣١) قـوله: ﴿وتَعْمَـلْ صالحـاً نُؤْتِهـا﴾: قرأ[1] الأخَوان «ويَعْمَلْ ويُؤْتِ» بالياء مِنْ تحتُ فيهما. والباقون «وتَعْمل» بالتاء من فوق، «نُؤْتِها» بالنون. فأمَّا اليـاءُ في «ويَعْمَلْ» فـلأجل الحَمْـلِ على لفظ «مَنْ» وهو الأصـلُ. والتـاءُ مِنْ فوقُ على معنـاها؛ إذ المـرادُ بهـا مؤنثٌ، وتَـرَشَّـح هـذا بتقـدُّمِ لفظِ المؤنث وهو «مِنْكُنَّ» ومثلُه قولُه[2]:

٣٦٩٤ـ وإنَّ مِـن الـنِّـسْـوان مَـنْ هـي روضـةٌ
. . . .

/ لَمَّا تقدَّم قولُه: «مِن النسوانِ» تَرَجَّح المعنى فَحَمَل عليه. وأمَّا «يُـؤْتِها» [٧٢١/ب] بالياء مِنْ تحتُ فالضمير لله تعالى لتقدُّمِـه في «لله ورسولـه». وبالنـون فهي نونُ العظمة. وفيه انتقالٌ من الغَيْبة إلى التكلُّم.

وقرأ[3] الجحدريُّ ويعقوب وابن عامر في رواية وأبو جعفر وشيبـةُ «تَقْنُتْ» بـالتاءِ مِنْ فـوقُ حَمْلاً على المعنى وكـذلك «وتَعْمَـل». وقال أبـو البقاء[4]: «إنَّ بعضَهم قرأ «ومَنْ تَقْنُتْ» بالتأنيث حَمْلاً على المعنى و «يَعْمَـلْ» بالتـذكير حمـلاً على اللفظ». قـال: «فقال بعض النحـويين: هذا ضعيفٌ؛ لأنَّ التـذكيـرَ أصـلٌ فـلا يُجْعَلُ تَبعـاً للتأنيث. ومـا عَلَّلوه به قـد جاء مثلُه في القـرآن. قـال تعـالى: «خالِصَةٌ لِذُكورِنا ومُحَرَّمٌ على أزواجِنا»[5]».

آ. (٣٢) قوله: ﴿كـأَحَدٍ من النِّسـاء﴾: قال الـزمخشري[6]:

---

(١) السبعة ٥٢١، والنشر ٣٤٨/٢، والبحر ٢٢٨/٧، والتيسير ١٧٩، والحجة ٥٧٦.
(٢) تقدم برقم ٣٣٥٦.
(٣) القرطبي ١٧٦/١٤، والبحر ٢٢٨/٧.
(٤) الإملاء ١٩٢/٢.
(٥) الآية ١٣٩ من الأنعام.
(٦) الكشاف ٢٥٩/٣.

«أَحَد» في الأصل بمعنى وَحَد. وهو الواحد، ثم وُضِع في النفي العام مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ والواحدُ وما وراءَه. والمعنى: لَسْتُنَّ كجماعةٍ واحدةٍ من جماعات النساء أي: إذا تَقَصَّيْتَ جماعةَ النساءِ واحدةً واحدةً لم توجَدْ منهنَّ جماعةٌ واحدة تُساويكُنَّ في الفضل والسابقةِ. ومنه قوله: «والذين آمنوا بالله ورُسُلِه ولم يُفَرِّقوا بين أحدٍ منهم»[1] يريد بين جماعة واحدةٍ منهم تسويةً بين جميعِهم في أنهم على الحقِّ المُبين. قال الشيخ[2]: «أمَّا قولُه «أحد» في الأصل بمعنى وَحَد وهو الواحد فصحيح. وأمَّا قولُه: «وُضِع» إلى قوله: «وما وراءه» فليس بصحيح؛ لأنَّ الذي يُسْتعمل في النفي العامِّ مدلولُه غيرُ مدلولِ واحد؛ لأنَّ واحداً ينطلقُ على كلِّ شيءٍ اتصفَ بالوحدةِ، وأحداً المستعمل في النفي العامِّ مختصٌ بمَنْ يَعْقِل. وذكر النحويون أنَّ مادتَه همزة وحاء ودال، ومادة «أحد» بمعنى واحد[3]: واو وحاء ودال، فقد اختلفا مادةً ومدلولاً. وأمَّا قولُه: لَسْتُنَّ كجماعة واحدة، فقد قُلنا: إن معناه ليسَتْ كلُّ واحدةٍ منكنَّ. فهو حَكَمَ على كلِّ واحدة[4] لا على المجموع من حيث هو مجموعٌ[5]. وأمَّا «ولم يُفَرِّقوا بين أحدٍ منهم»[6] فاحتمل أَنْ يكونَ الذي يُستعمل في النفي العام؛ ولذلك جاء في سِياقِ النفي فعَمَّ. وصلَحَت البَيْنِيَّة للعموم. ويحتمل أَنْ يكونَ «أحد» بمعنى واحد، وحُذِفَ معطوف، أي: بين أحدٍ وأحدٍ.

---

(١) الآية ١٥٢ من النساء.

(٢) البحر ٧/٢٢٩.

(٣) أي أصله.

(٤) البحر: «واحدة واحدة».

(٥) زاد في البحر: «وقلنا إن معنى كأحد كشخص واحد فأبقَيْنا أحداً على موضوعه من التذكير ولم نتأوَّله بجماعة واحدة».

(٦) الآية ١٥٢ من النساء.

كما قال[1]:

٣٦٩٥ـ فمـا كـان بينَ الخيـرِ لـو جـاء سـالمـاً
أبـو حُـجُـرٍ إلاَّ لـيـالٍ قَـلائِـلُ

أي: بين الخير وبيني». انتهى. قلت: أمَّا قولُه فإنهما مختلفان مدلولاً ومادة فَمُسَلَّمٌ. ولكن الزمخشريَّ لم يجعلْ أحداً الذي أصله واحد بمعنى أَحَد المختصِّ بالنفي، ولا يمنع أن أحداً الذي أصلُه واحد أن يقعَ في سياقِ النفيِ. وإنما الفارقُ بينهما: أنَّ الذي همزتُه أصلٌ لا يُستعمل إلاَّ في النفي كأخواته من عَرِيْب[2] وكَتِيْع[3] ووابِر[4] وتامِر[5]. والذي أصله واحد يجوز أن يُستعمل إثباتاً ونفياً. والفرقُ أيضاً بينهما: أنَّ المختصَّ بالنفي جامدٌ، وهذا وصْفٌ. وأيضاً المختصُّ بالنفي مختصٌّ بالعقلاء وهذا لا يختصُّ. وأمَّا معنى النفي فإنه ظاهرٌ على ما قاله الزمخشريُّ من الحكم على المجموعِ، ولكنَّ المعنى على ما قاله الشيخ أوضحُ وإن كان خلافَ الظاهر.

قوله: «إنِ اتَّقَيْتُنَّ» في جوابه وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه أي: إنْ اتَّقَيْتُنَّ اللَّهَ فلَسْتُنَّ كأحدٍ. فالشرط قيدٌ في نفي أنْ يُشَبَّهْنَ بأحدٍ من النساء. الثاني: أنَّ جوابَه قولُه: «فلا تَخْضَعْنَ» والتقوى على بابها. وجَوَّزَ الشيخُ[6] على هذا أن يكونَ اتَّقى بمعنى استقبل أي: استَقْبَلْتُنَّ أحداً

---

(١) تقدم برقم ٧٤٦.
(٢) ما بالدار عَرِيْبٌ أي: أحد.
(٣) ما بالدار كَتِيْع أي: أحد.
(٤) ما بالدار وابِرٌ أي: أحد.
(٥) كذا في الأصل والذي في كتب اللغة «وما بها تُومُرِيٌّ» أي ليس بها أحد. ولم أقف على تامر بالمعنى الذي ذكره السمين.
(٦) البحر ٧/٢٢٩.

فلا تَلِنَّ له القولَ. واتقى بمعنىٰ استقبل معروفٌ في اللغة. وأنشد[1]:

٣٦٩٦ـ سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَه
فتناوَلَتْهُ واتَّقَتْنا باليَدِ

أي: واستقبَلَتْنا باليد. قال: «ويكون هذا المعنىٰ أبلغَ في مدحِهنَّ إذ لم يُعَلِّقْ فضيلتَهنَّ على التقوى ولا على نَهْيِه عن الخضوع بها؛ إذ هنَّ مُتَّقِياتٌ لله تعالى في أنفسهنَّ. والتعليقُ يقتضي ظاهرُه أنهنَّ لَسْنَ متحلِّياتٍ بالتقوى».

قلت: هذا خروجٌ عن الظاهرِ من غير ضرورةٍ. وأمَّا البيتُ فالاتِّقاءُ أيضاً على بابِه/ أي صانَتْ وجهَها بيدِها عنا. [٧٢٢/أ]

قوله: «فَيَطْمَعَ» العامَّةُ على نصبه جواباً للنهي. والأعرج[2] بالجزم فيكسِرُ العينَ لالتقاءِ الساكنين. ورُوي عنه وعن أبي السَّمَّال وابن عمر وابن محيصن بفتح الياء وكسر الميم. وهذا شاذٌّ؛ حيث تَوافَقَ الماضي والمضارعُ في حَرَكةٍ. ورُوي عن الأعرج أيضاً أنه قرأ بضمِّ الياء وكسرِ الميم مِنْ أطمع. وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً عائداً على الخضوعِ المفهومِ من الفعلِ. و«الذي» مفعولُه أي: لا تَخْضَعْنَ فيُطْمِعُ الخضوعُ المريضَ القلبِ. ويحتمل أن يكون «الذي» فاعلاً، ومفعوله محذوف أي: فيُطْمِع المريضُ نفسَه.

قوله: «وَقَرْنَ» قرأ[3] نافع وعاصم بفتح القاف. والباقون بكسرها. فأمَّا

---

(١) تقدم برقم ١١٠.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٧٥، والبحر ٧/٢٣٠، والقرطبي ١٤/١٧٧.

(٣) السبعة ٥٢٢، والنشر ٢/٣٤٨، والبحر ٧/٢٣٠، والتيسير ١٧٩، والقرطبي ١٤/١٧٨، والحجة ٥٧٧.

الفتحُ فمِنْ وجهين، أحدهما: أنه أمرٌ من قَرِرْتُ ـ بكسرِ الراءِ الأولى ـ في المكان أَقَرُّ به بالفتح. فاجتمع راءان في اقْرَرْنَ، فحُذِفت الثانيةُ تخفيفاً ونُقِلَتْ حركةُ الراء الأولىٰ إلىٰ القاف، فحُذِفت همزةُ الوصلِ استغناءً عنها فصار قَرْن. ووزنُه على هذا: فَعْن؛ فإنَّ المحذوفَ هو اللامُ لأنه حَصَلَ به الثقلُ. وقيل: المحذوفُ الراءُ الأولى؛ لأنه لَمَّا نُقِلَتْ حركتُها بقِيَتْ ساكنةً، وبعدها أخرى ساكنةٌ فحُذِفَتِ الأولى لالتقاءِ الساكنين، ووزنُه على هذا: فَلْنَ؛ فإنَّ المحذوفَ هو العين. وقال أبو علي[1]: «أُبْدِلت الراءُ الأولى ياءً ونُقِلَتْ حركتُها إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحُذِفَتْ الياءُ لالتقائِهما». فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في توجيهِ أنها أمرٌ مِنْ قَرِرْت بالمكان.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ مِنْ قارَ يَقارُ كخاف يخافُ إذا اجتمع. ومنه «القارَةُ» لاجتماعِها، فحُذِفت العين لالتقاء الساكنين فقيل: قَرْنَ كخَفْنَ. ووزنُه على هذا أيضاً فَلْن.

إلَّا أنَّ بعضَهم تكلَّم في هذه القراءةِ مِنْ وجهين، أحدهما: قال أبو حاتم: يقال: قَرَرْتُ بالمكان بالفتح أقِرُّ به بالكسر وقَرَّتْ عينُه بالكسر تَقَرُّ بالفتح، فكيف يُقرأ «وَقَرْنَ» بالفتح[2]؟ والجوابُ عن هذا: أنه قد جُمِعَ في كلٍ منهما الفتحُ والكسرُ، حكاه أبو عبيد. وقد تقدَّم ذلك في سورة مريم[3].

الثاني[4]: سَلَّمْنا أنه يُقال: قَرِرْت بالمكان بالكسر أَقَرُّ به بالفتح، وأنَّ

---

(١) الحجة (خ) ٤/١٥٦.

(٢) هذا التفصيل من حكاية أبي عثمان نقلها أبو علي في الحجة (خ) ٤/١٥٨، حيث أثبت لهذا الفعل معنيين مختلفين ولكلٍ ضبطُه عنده: فالمعنى الأول يقال فيه: قَرِرْت به عيناً أقَرُّ. والمعنى الثاني: قَرَرْتُ في المكان فأنا أَقِرُّ فيه وأَمْرُه قِرّي.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٥٨٩.

(٤) أي من كلام المعترضين على قراءة الفتح.

الأمرَ منه اقْرَرْنَ، إلاَّ أنه لا مُسَوِّغَ للحذفِ؛ لأن الفتحةَ خفيفةٌ، ولا يجوز قياسُه على قولِهم «ظَلْتُ» وبابِه؛ لأن هناك شيئَيْن ثقيلين: التضعيفَ والكسرةَ فحَسُنَ الحذفُ، وأمَّا هنا فالتضعيفُ فقط.

والجوابُ: أنَّ المقتضِيَ للحذفِ إنما هو التكرارُ. ويؤيد هذا أنهم لم يَحْذِفوا مع التكرارِ ووجودِ الضمةِ، وإنْ كانت أثقلَ نحو: اغْضُضْنَ أبصارَكنَّ، وكان أَوْلَىٰ بالحذفِ فيُقال: غُضْنَ. لكنَّ السماعَ خلافُه. قال تعالى: «وقُلْ للمؤمناتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أبصارِهِنَّ»[1]. على أن الشيخَ جمالَ الدين بن مالك[2] قال: «إنه يُحْذَفُ في هذا بطريقِ الأَوْلى» أو تقولُ: إنَّ هذه القراءةَ إنما هي مِنْ قارَ يَقارُ بمعنى اجتمع. وهو وجهٌ حسنٌ بريءٌ من التكلُّفِ، فيندفع اعتراضُ أبي حاتمٍ وغيرِه، لولا أنَّ المعنى على الأمرِ بالاستقرارِ لا بالاجتماع.

وأمَّا الكسرُ فمِنْ وجهين أيضاً أحدهما: أنه أمرٌ من قَرَّ بالمكانِ بالفتح في الماضي، والكسرِ في المضارع، وهي اللغةُ الفصيحةُ، ويجيءُ فيه التوجيهاتُ الثلاثةُ المذكورةُ أولاً: إمَّا حَذْفُ الراءِ الثانية أو الأولى، أو إبدالُها ياءً، وحَذْفُها كما قال الفارسيُّ. ولا اعتراض على هذه القراءةِ لمجيئها على مشهورِ اللغة فيندفعُ اعتراضُ أبي حاتم، ولأنَّ الكسرَ ثقيلٌ، فيندفعُ الاعتراضُ الثاني، ومعناها مطابقٌ لِما يُرادُ بها من الثبوتِ والاستقرار.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ مِنْ وَقَرَ يَقِرُ أي: ثبتَ واستقرَّ. ومنه الوَقارُ. وأصلُه اِوْقِرْن فحُذِفت الفاءُ وهي الواوُ، واسْتُغني عن/ همزةِ الوصل فبقي «قِرْن» وهذا كالأمرِ مِنْ وَعَد سواء. ووزنُه على هذا عِلْنَ. وهذه الأوجهُ المذكورةُ إنما يَتَهَدَّى إليها مَنْ مَرِنَ في علمِ التصريف، وإلاَّ ضاق بها ذَرْعاً. [٧٢٢/ب]

---

(١) الآية ٣١ من النور.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية له ٤/٢١٧١.

قـوله: «تَبَـرُّجَ الجاهليـةِ» مصـدرٌ تشبيهيٌّ أي: مثـلَ تبـرُّجٍ. والتبـرُّجُ: الظهورُ مِن البُرْجِ لظهورِه وقد تقـدَّم[1]. وقرأ[2] البـزي «ولا تَّبَرَّجْنَ» بـإدغامِ التـاء في التاء. والبـاقـون بحـذفِ إحـداهمـا. وتقـدَّم تحقيقُـه في البقـرة في «ولا تَّيَمَّموا»[3].

قـولـه: «أهـلَ البيتِ» فيـه أوجــه: النـداء والاختصــاص، إلاَّ أنـه في المخاطب أقلُّ منه في المتكلم. وسُمِعَ «بـك اللَّهَ نرجـو الفضلَ» والأكثـر إنما هو في المتكلم كقولِها[4]:

٣٦٩٧ـ نـحـن بـنـاتِ طـارِقْ
نَـمْـشِـي عـلـى الـنـمـارِقْ

[وقوله][5]:

٣٦٩٨ـ نـحن بـني ضَـبَّـةَ أصحـابُ الـجـمـلْ
الـمـوتُ أَحْلَى عـنـدنـا مـن الـعَـسَـلْ

«نحن العربَ أَقْرَىٰ الناسِ للضيف» «نحن معاشـرَ الأنبياءِ لا نـورث»[6] أو على المدح أي: أمدحُ أهلَ البيتِ.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٦٠ من النور.

(٢) الإتحاف ٢/٣٧٦، والنشر ٢/٢٢٢، ٢٢٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٦٠٠ الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٤) البيت لهنـد بنت عتبة أو هنـد بنت بياضـة وهو في المغني ٥٠٧، والهمـع ١/١٧١، والدرر ١/١٤٧. وطارق هو النجم شبهت به أباها لشرفه وإن كـان البيت للثانيـة فهو أبوها نسباً.

(٥) البيت للحارث الضبي أوعمرو بن يثربـي أو الأعرج المَعْنِيّ، وهو في الكامـل ٦٥، والهمع ١/١٧١، والدرر ١/١٤٦، واللسان بجل، والحماسة ١٦٩.

(٦) حـديث شريـف رواه البخـاري. انـظر: فتـح البـاري كتـاب النفقـات ٣: ٩/٥٠٢، والنسائي قسم الفيء ٧/١٣٦، وأحمد في المسند ١/٤.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿من آيـاتِ الله﴾: بيـانٌ للمـوصـول فيتعلَّقُ بـ أعني. ويجـوز أن يكون حـالاً: إمَّا من المـوصول، وإمَّـا من عائـده المقـدر فيتعلقُ بمحذوفٍ أيضاً.

آ. (٣٥) قوله: ﴿والحافظاتِ﴾: حُذِفَ مفعولُـه لتقدُّم مـا يَدُلُّ عليه. والتقديرُ: والحافظاتِها. وكـذلك «والـذاكراتِ». وحَسَّن الحـذفَ رؤوسُ الفواصِلِ وغَلَّبَ المذكرَ على المؤنثِ في «لهم»[1] ولم يَقُلْ «ولَهُنَّ».

آ. (٣٦) قـوله: ﴿أَنْ يكـونَ﴾: هو اسمُ كـان. والخبـرُ الجـارُّ متقدمٌ. وقوله: «إذا قضى اللَّهُ» يجوزُ أن يكونَ مَحْضَ ظَرْفٍ معمـولُه الاستقـرار الذي تَعَلَّق به الخبرُ أي: وما كان مستقِرّاً لمؤمنٍ ولا مؤمنـةٍ وقتَ قضاءِ اللَّهِ كَـوْنُ خِيَرَةٍ، وأَنْ تكونَ شرطيةً، ويكونُ جوابُها مقدراً مدلولاً عليه بالنفيِ المتقدم.

وقرأ[2] الكوفيون وهشام «يكونَ» بالياءِ من أسفل؛ لأنَّ «الخِيَـرَة» مجازيُّ التأنيثِ، وللفصلِ أيضاً. والباقون بالتاء من فوقُ مـراعاةً للفـظِها. وقـد تقدَّم[3] أنَّ الخِيَرَةَ مصدرُ تَخَيَّر كالطِّيَرَة مِنْ تَـطَيَّر. ونَقَـل عيسى بن سليمان أنـه قُرِىءَ[4] «الخِيْرَة». بسكون الياء. و «مِنْ أمرِهم» حـالٌ من «الخِيَرة» وقيـل: «من» بمعنى في. وجَمَـعَ الضميـر في «أمـرِهم» ومـا بعـده؛ لأنَّ المـرادَ بــالمؤمن والمؤمنـة الجنسُ. وغلَّب المـذكـرَ على المؤنث. وقـال الـزمخشـري[5]: «كـانَ مِنْ حَقِّ

---

(١) في قوله: «أعدَّ الله لهم».

(٢) النشـر ٣٤٨/٢، والسبعـة ٥٢٢، والحجـة ٥٧٨، والقـرطبي ١٨٧/١٤، والتيسيـر ١٧٩، والبحر ٢٣٣/٧.

(٣) انظر إعرابه للآية ٦٨ من القصص.

(٤) وهي قـراءة ابن السميفع. انـظر: القـرطبي ١٨٧/١٤، والبحـر ٢٣٣/٧، والشـواذ ١١٩.

(٥) الكشاف ٢٦٢/٣.

الضميرِ أن يُوَحَّد كما تقـول: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امـرأة، إلاَّ كان مِنْ شـأنه كذا»[1]. قال الشيخ[2]: «وليس بصحيحٍ؛ لأنَّ العطفَ بالواوِ فلا يجوزُ ذلك إلاَّ بتأويلِ الحَذْفِ»[3].

آ. (٣٧) قوله: ﴿أَمْسِكْ عليكَ﴾: نَصَّ بعضُ النَّحْويين على أن «على» في مثلِ هـذا التركيبِ اسمٌ. قـال: «لئـلا يتعـدَّى فعـلُ المضمرِ المتصلِ إلى ضميرِه المتصلِ في غير باب ظنَّ وفي لفظتَيْ: فَقَد وعَدِم. وجعل مِنْ ذلك[4]:

٣٦٩٩ـ هَـوِّنْ عـليـكَ فـإنَّ الأمـورَ
بـكـفِّ الإلـهِ مـقـاديـرُهـا

وكذلك حَكَم على «عَنْ» في قوله[5]:

٣٧٠٠ـ دَعْ عـنـك نَهْبـاً صِيْـحَ فـي حُجُـراتِـهِ
. . . .

وقد تقدَّم لك ذلك[6] مشبعـاً في النحل في قـوله: «ولهم مـا يشتهون»[7]

(١) تتمة النص: «ولكنهما وقعـا تحت النفي فعمَّا كـل مؤمن ومؤمنة فـرجع الضميـر على المعنى لا على اللفظ».

(٢) البحر ٧/٢٣٤.

(٣) قال: «أي: ما جاءني من رجل إلاَّ كان من شأنه كذا».

(٤) تقدم برقم ٨٠.

(٥) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٦) قال أبو حيان: «ولا يجوز أن يكونا حرفين لامتناع فكِّرْ فيك وأعني بـك بل هـذا مما يكون فيه النفس أي: فكر في نفسك وأعني بنفسك». انظر: البحر ٧/٢٣٥.

(٧) الآية ٥٧ من النحل. وانظر: الدر ٧/٢٤٢.

وفي قوله: «وهُزِّي إليكِ بجِذْعِ »[1] «واضمُمْ إليك جناحَك»[2].

قوله: «وتُخْفي» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه معطوفٌ على «أَمْسِكْ» أي: وإذ تجمعُ بين قولك كذا وإخفاءِ كذا، وخشيةِ الناس. قاله الزمخشري[3]. الثاني: أنها واوُ الحالِ أي: تقول كذا في هذه الحالةِ. قاله الزمخشري[4] أيضاً. وفيه نظرٌ من حيث إنه مضارعٌ مثبتٌ فكيف تباشِرُه الواوُ؟ وتخريجُه كتخريجِ «قمتُ وأَصُكُّ عينَه» أعني على إضمارِ مبتدأ. الثالث: أنه مستأنفٌ. قاله الحوفي. وقوله: «واللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاه» قد تقدَّم مثلُه في براءة[5].

قوله: «وَطَراً» مفعولُ «قَضَىٰ». والوَطَرُ: الشَّهْوَةُ والمحبةُ، قاله المبرد. وأنشد[6]:

٣٧٠١ـ وكيف ثَوائي بالمدينةِ بعدَما
قَضَىٰ وَطَراً منها جميلُ بنُ مَعْمَرِ

وقال أبو عبيدة[7]: «الوَطَرُ: الأَرَبُ والحاجةُ». وأنشد للضُّبَيْعِ الفزاري[8]:

٣٧٠٢ـ ودَّعَنا قبلَ أَنْ نُوَدِّعَهْ
لَمَّا قضىٰ مِنْ شبابِنا وَطَراً

---

(١) الآية ٢٥ من مريم.
(٢) الآية ٣٢ من القصص.
(٣) الكشاف ٣/٢٦٣.
(٤) الكشاف ٣/٢٦٣.
(٥) الآية ١٣ من التوبة.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/٢١١.
(٧) مجاز القرآن ٢/١٣٨.
(٨) نسب في نوادر أبي زيد ١٥٩ إلى الربيع بن ضبع الفزاري، وهو في المجاز ٢/١٣٨.

وقـرأ العامَّـةُ «زوَّجْناكهـا». وقرأ[1] عليٌّ وابنـاه الحسنـان رضي الله عنهم وأرضاهم «زَوَّجْتُكَها» بتاءِ المتكلم.

و «لِكَيْـلا» متعلقٌ بـ «زَوَّجْناكهـا» وهي هنـا نـاصبـةٌ فقط لـدخـولِ الجـارِّ عليها. واتصل الضميران بالفعلِ لاختلافِهما رتبةً.

آ. (٣٨) **قـولـه: ﴿سنـةَ الله﴾**: منصوبٌ على المصـدر كـ «صُنْعَ اللَّهِ»[2] / و «وَعْدَ الله»[3] أو اسمٌ وُضِع مَوْضِعَ المصدرِ، أو منصوبٌ بـ جَعَـل. [٧٢٣/أ] أو بالإغراءِ أي: فعليـه سنةَ الله. قـاله ابن عـطية[4]. وردَّه الشيـخ[5] بأنَّ عـاملَ الإغراءِ لا يُحْذَفُ، وبـأنَّ فيه إغـراءَ الغائبِ[6]. ومـا وَرَدَ منه مؤولٌ على نـدورِه نحـو: «عليـه رجـلاً لَيْسَني». قلت: وقـد وَرَدَ قـولُـه عليـه السـلام «وإلاَّ فعليـه بالصوم»[7]، فقيل: هو إغراء. وقيل ليس به، وإنما هو مبتدأٌ وخبرٌ، والباءُ زائدةٌ في المبتدأ. وهو تخريجٌ فاسدُ المعنىٰ؛ لأن الصومَ ليس واجباً على ذلك.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿الذين يُبَلِّغُوْنَ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ تـابعاً للذين خَلَوْا، وأَنْ يكونَ مقطوعاً عنه رفعاً ونصباً على إضمارِ «هم» أو أعني أو أمدحُ.

---

(١) القرطبـي ١٤/١٩٤، والبحر ٧/٢٣٥.

(٢) الآية ٨٨ من النمل.

(٣) الآية ١٢٢ من النسـاء.

(٤) المحرر ١٣/٧٩.

(٥) البحر ٧/٢٣٦.

(٦) لأن تقديره: فعليه سنة الله، بضمير الغيبة.

(٧) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٤/١٤٢، ٣٠ كتاب الصوم، ١٠ باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة. أحمد ١/٥٧.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿ولكنْ رسـولَ اللَّهِ﴾**: العامَّةُ على تخفيف «لكن» ونصبِ رسـول. ونصبُه: إمَّـا على إضمارِ «كـان» لدلالـة «كان» السـابقة عليها أي: ولكن كان، وإمَّا بالعطفِ على «أبا أَحَدٍ».

والأولُ أليقُ لأنَّ «لكن» ليست عاطفةً لأجلِ الواو، فـالأليقُ بها أن تـدخلَ على الجملِ كمثل التي لَيسَتْ بعاطفةٍ.

وقرأ[1] أبو عمروٍ في روايةٍ[2] بتشـديدهـا؛ على أنَّ «رسولَ الله» اسمُهـا، وخبرُها محذوفٌ للدلالةِ أي: ولكن رسولَ الله هو أي: محمـدٌ. وحَذْفُ خبـرها شائعٌ. وأُنْشِد[3]:

٣٧٠٣ـ فـلو كـنـتَ ضَـبِّـيّـاً عَـرَفْـتَ قَـرابـتـي
ولـكـنَّ زَنْـجِـيّـاً عـظـيـمَ الـمَـشـافِـرِ

أي: أنت. وهذا البيت يَرْوُوْنـه أيضاً: ولكنَّ زَنْجيٌّ بـالرفـع شاهـداً على حَذْفِ اسمِها أي: ولكنك.

وقرأ زيد بن علي وابن أبـي عبلة بتخفيفهـا ورفع «رسـولُ» على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: هو. أو بالعكس أي: ولكن هو رسول كقوله[4]:

٣٧٠٤ـ ولَـسْـتُ الـشـاعـرَ الـسَّـفْـسـافَ فـيـهـمْ
ولـكـنْ مِـدْرَهُ الـحـربِ الـعَـوانِ

أي: ولكن أنا مِدْرَهُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٨١، والبحر ٧/٢٣٦، والقرطبي ١٤/١٩٦.
(٢) في رواية عبد الوارث كما في البحر.
(٣) تقدم برقم ٣١٦٥.
(٤) تقدم برقم ٢٥٩٧.

قوله: «وخاتم» قرأ[1] عاصمٌ بفتح التاء، والباقون بكسرِها. فالفتح اسمٌ للآلةِ التي يُخْتَمُ بها كالطابَع والقالَب لما يُطْبَعُ به ويُقْلَبُ فيه، هذا هو المشهور. وذكر أبو البقاء[2] فيه أوجهاً أُخَرَ منها: أنه في معنى المصدرِ قال: «كذا ذُكِرَ في بعض الأعاريب». قلت: وهو غَلَطٌ مَحْضٌ كيف وهو يُحْوِجُ إلى تجوُّزٍ وإضمار؟ ولو حُكِي هذا في «خاتِم» بالكسر لكان أقربَ؛ لأنه قد يجيء المصدرُ على فاعِل وفاعِلة. وسيأتي ذلك قريباً. ومنها: أنه اسمٌ بمعنى آخِر. ومنها: أنه فعلٌ ماضٍ مثل قاتَلَ فيكون «النبيين» مفعولاً به قلت: ويؤيِّد هذا قراءةُ عبد الله «خَتَم النبيين».

والكسرُ على أنه اسمُ فاعلٍ، ويؤيِّده قراءةُ عبد الله المتقدمة. وقال بعضُهم: هو بمعنى المفتوح، يعني بمعنى آخرهم.

آ. **(٤٣) قوله: ﴿وملائكتُه﴾**: إمَّا عطفٌ على فاعل «يُصَلِّي» وأغنى الفصلُ بالجارِّ عن التأكيد بالضمير. وهذا عند مَنْ يرى الاشتراكَ أو القَدْرَ المشتركَ أو المجازَ، لأنَّ صلاةَ الله تعالى غيرُ صلاتِهم، وإمَّا مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ أي: وملائكتُه يُصَلُّون. وهذا عند مَنْ يرى شيئاً ممَّا تقدَّم جائزاً إلَّا أن فيه بحثاً: وهو أنهم نَصُّوا على أنه إذا اختلفَ مَدْلولا الخبرَيْن فلا يجوزُ حَذْفُ أحدِهما لدلالةِ الآخرِ عليه، وإن كان بلفظٍ واحدٍ فلا تقول: «زيد ضاربٌ وعمروٌ» يعني: وعمروٌ ضاربٌ في الأرض أي: مسافرٌ.

آ. **(٤٤) قوله: ﴿تحيَّتُهم﴾**: يجوزُ أن يكونَ مصدراً مضافاً لمفعوله، وأن يكون مضافاً لفاعلِه، ومفعولِه، على معنىً: أنَّ بعضَهم يُحَيِّي

---

(١) السبعة ٥٢٢، والنشر ٢/٣٤٨، والبحر ٧/٢٣٦، والحجة ٥٧٨، والتيسير ١٧٩، والقرطبي ١٤/١٩٦.

(٢) الإملاء ٢/١٩٣.

بعضاً. فيَصِحُّ أَنْ يكونَ الضميرُ للفاعلِ والمفعول باعتبارَيْن، لا أنه يكون فاعلاً ومفعولاً مِنْ وجهٍ واحدٍ كقول مَنْ قال: «وكُنَّا لحُكْمِهم شاهدين»[1] إنه مضافٌ للفاعلِ والمفعولِ.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿شاهداً﴾**: حالٌ مقدرةٌ أو مقارِنةٌ لقُرْبِ الزمان.

آ. (٤٦) **قوله: ﴿بإذنِه﴾**: حالٌ أي: مُلْتَبِساً بتسهيله ولا يريدُ حقيقةَ الإِذنِ لأنه مستفادٌ مِنْ «أَرْسَلْناك».

قوله: «وسِراجاً» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على ما تقدم: إمَّا على التشبيه وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا سِراج. وجَوَّزَ الفراء[2] أَنْ يكونَ الأصلُ: وتالياً سِراجاً. ويعني بالسِّراج القرآنَ. وعلى هذا فيكونُ مِنْ عطفِ الصفات وهي لذاتٍ واحدة: لأنَّ التاليَ هو المُرْسَل. وجَوَّزَ الزمخشريُّ[3] أَنْ يُعْطَفَ على مفعول «أَرْسَلْناك» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ السِّراجَ هو القرآنُ، ولا يُوْصَفُ بالإِرسال بل الإِنزال، إلاَّ أنْ يُقالَ: إنه حُمِلَ على المعنى، كقوله[4]:

٣٧٠٥ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً

. . . .

وأيضاً فيُغْتَفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل.

آ. (٤٨) **قوله: ﴿وَدَعْ أذاهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «أذاهم» مضافاً

---

(١) الآية ٧٨ من الأنبياء.

(٢) لم يرد في كتابه «معاني القرآن». وورد هذا الإعراب عن الفراء في البحر. وأجازه الزمخشري في كشافه ٣/٢٦٦.

(٣) الكشاف ٣/٢٦٦.

(٤) تقدم برقم ١٥٠.

لمفعوله أي: اتْرُكْ أذاكَ لهم أي: عقابَك إياهم، وأن يكـون مضافـاً لفاعِلِه أي: اتركْ ما آذَوْكَ به فلا تؤاخِذْهم حتى تؤمرَ.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿ثم طَلَّقْتُموهُنَّ﴾**: إنْ قيل: ما الفائدةُ بالإِتيان بـ «ثم»، وحُكْمُ مَنْ طُلِّقَتْ على الفورِ بعد العَقْد كذلك؟/ فالجوابُ: أنه جَـرَىٰ على الغـالب. وقال الـزمخشـري[1]: «نَفْيُ التـوهُّم عَمَّن عسىٰ يَتَـوَهَّمُ تفـاوُتَ الحُكْمِ بين أنْ يُـطَلِّقَها قـريبةَ العهـدِ بالنكـاح، وبين أن يَبْعُدَ عهـدُها بـالنكـاح وتراخىٰ بها المدةُ في حيالةِ الزوجِ ثم يُطَلِّقها». قال الشيخ[2] «واستعمل عَسَىٰ صلةً لـ «مَنْ» وهـو لا يجوز». [3] قلتُ: يُخَـرَّجُ قولُـه على مـا خُـرِّجَ عليـه قـولُ الشاعر[4]: [٧٢٣/ب]

٣٧٠٦ـ وإنــي لَـرامٍ نَـظْرَةً قِـبَـلَ الـتـي
لَـعَـلِّي وإنْ شَـطَّتْ نَـواهـا أزورهـا

وهو إضمارُ القول.

قوله: «تَعْتَدُّوْنَها» صفةٌ لـ «عِدَّة» و «تَعْتَدُّونها» تَفْتَعِلُونهـا: إمَّا مِن العَـدَدِ، وإمَّا مِن الاعتدادِ أي: تَحْتَسِبُونها أو تَسْتَـوْفون عَـدَدَها مِنْ قـولِك: عَـدَّ الدراهمَ فاعتدَّهـا. أي: استوفىٰ عَـدَدَها نحـو: كِلْتُه فـاكتالـه، ووَزَنْتُه فـاتَّزَنـه. وقرأ[5]

---

(١) الكشاف ٣/٢٦٧، وبدأ بقوله: «فائدته».

(٢) البحر ٧/٢٣٩.

(٣) لأن الصلة يجب أن تكون خبرية و «عسى» إنشاء.

(٤) البيت للفرزدق وشطره الثاني في الديوان ٦٦١:
لعلـي وإنْ شَـقَّـتْ علـيَّ أنـالُهـا
وهو في الخزانة ٢/٤٨١، والهمع ١/٨٥، والدرر ١/٦٢.

(٥) السبعة ٥٢٢، والبحر ٧/٢٤٠. وهي رواية ابن أبـي بَزَّة عن ابن كثير.

ابن كثير في روايةٍ وأهلُ مكةَ بتخفيف الـدال[1]. وفيها وجهـان، أحدهمـا: أنها من الاعتدادِ، وإنما كَـرِهوا تضعيفَـه فَخَفَّفوه. قـاله الـرازي قال: «ولـو كانَ من الاعتداءِ الذي هو الظلمُ لَضَعُفَ؛ لأنَّ الاعتـداءَ يتعدَّىٰ بـ على». قيـل: ويجوز أَنْ يكونَ من الاعتداء وحَـذَفَ حرفَ الجـرِّ أي: تَعتَدُون عليهـا أي: على العِدَّة مجازاً ثم تَعْتَدُوْنها كقوله[2]:

٣٧٠٧ـ تَـحِنُّ فَـتُبْـدِيْ مـا بـهـا مِـنْ صَـبـابـةٍ
وأُخْـفي الـذي لـولا الأسـى لَقَـضـانـي

أي: لقضىٰ عليَّ. قال الزمخشري[3]: «وقُرِىء «تَعْتَـدُونها» مخففـاً أي: تعتدون فيها. كقوله[4]:

٣٧٠٨ـ ويومٍ شَهِدْناه . . . .
. . . .

البيت. والمرادُ بالاعتـداءِ ما في قـولِه: «ولا تُمْسِكُـوهن ضِراراً لتعتَـدوا» يعني: أنه حَذَفَ الحرفَ كما حَذَفَ في قولِه:

ـ ويـومٍ شَـهِـدْنـاه سُـلَيْـمـى وعـامِـراً
قليـلٍ سـوى الـطَّعْنِ النِّهـالِ نـوافِـلُهْ

وقيل: معنى تَعْتَدُونها أي: تَعْتَدُوْن عليهنَّ فيهـا. وقد أنكـر ابنُ عطيـة[5] القراءةَ عن ابن كثير وقـال: «غَلِطَ ابنُ أبـي بَزَّة عنـه» وليس كما قـال. والثاني:

(١) «تَعْتَدُوْنَها».
(٢) تقدم برقم ١٨٣٥.
(٣) الكشاف ٣/٣٦٧.
(٤) تقدم برقم ٤٣٥.
(٥) المحرر ١٣/٨٣ وعبارته: «وَهْمٌ من أبـي بَزَّة».

أنها من العُدْوان والاعتداء، وقد تقدَّم شَرْحُه، واعتراضُ أبـي الفضـل[1] عليه: بـأنه كـان ينبغي أَنْ يتعَدَّىٰ بـ «على»، وتقـدَّم جوابُـه. وقرأ الحسن «تَعْـدُّونهـا» بسكون العين وتشديدِ الدال، وهو جمعٌ بين ساكنَيْن على غيرِ حَدَّيْهما.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿مِمَّا أفاء﴾**: بيانٌ لِما مَلَكَتْ وليس هذا قَيْداً، بل لو ملكَتْ يمينُه بالشراء كان الحكمُ كذا، وإنما خَرَجَ مَخْرَجَ الغالِب.

قوله: «وامرأةً» العامَّةُ على النصب. وفيه وجهان، أحدهمـا: أنها عـطفٌ على مفعولِ «أَحْلَلْنا» أي: وأَحْلَلْنـا لك امـرأةً موصـوفةً بهـذين الشرطين. قـال أبو البقاء[2]: «وقد رَدَّ هذا قومٌ وقالوا: «أَحْلَلْنا» مـاضٍ و «إنْ وَهَبَتْ» وهو صفـةُ المرأة مستقبلٌ، فأَحْلَلْنا في موضع جوابِه، وجـوابُ الشرط لا يكـونُ ماضيـاً في المعنىٰ» قال: «وهذا ليس بصحيحٍ لأنَّ معنى الإحلالِ ههنا الإعلامُ بـالحِلِّ إذا وقـع الفعلُ على ذلـك كما تقـول: أَبَحْتُ لك أَنْ تُكلِّمَ فـلاناً إنْ سَلَّم عليـك». الثاني: أنه ينتصِبُ بمقدرٍ تقديرُه: ويُحِلُّ لك امرأةً.

قـوله: «إنْ وَهَبَتْ. . . إنْ أرادَ» هـذا من اعتراضِ الشـرط على الشرطِ، والثاني هو قيدٌ في الأولِ، ولذلك نُعْرِبـه حالاً، لأنَّ الحـالَ قيدٌ. ولهـذا اشترط الفقهاءُ أن يتقدَّمَ الثـاني على الأولِ في الوجـود. فلو قال: «إنْ أكلْتِ إنْ ركبْتِ فأنتِ طالقٌ» فلا بُدَّ أنْ يتقدَّم الركوبُ على الأكلِ. وهذا لِتَتَحقَّقَ الحاليةُ والتقييدُ كما ذكرْتُ لك؛ إذ لو لم يتقدَّمْ لخلا جزءٌ من الأكل غيـرُ مقيدٍ بـركوبٍ، فلهـذا اشترطُوا تقدُّمَ الثاني. وقد مضىٰ تحقيقُ هذا، وأنَّه بشرطِ أَنْ لا تكـونَ ثَمَّ قرينـةٌ تمنعُ من تقدُّمِ الثـاني على الأولِ. كقولـك: «إنْ تَزَوَّجْتُـكِ إنْ طَلَّقْتُكِ فعَبْـدي حُرٌّ» لا يُتَصَوَّرُ هنا تقديمُ الطلاق على التزويج.

(١) وهو الرازي.

(٢) الإملاء ٢/١٩٣.

إلاَّ أني قد عَرَضَ لي إشكـالٌ على ما قـاله الفقهـاء بهذه الآيـة: وذلك أن الشرطَ الثاني هنا لا يمكُنُ تقدُّمُه في الوجودِ بالنسبةِ إلى الحكمِ الخـاص بالنبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم، لا أنه لا يمكن عقـلاً. وذلك أن المفسِّـرين فَسَّروا قـولَه تعالى: «إنْ أرادَ» بمعنى قبلَ الهِبَةَ؛ لأنَّ[1] بالقبول منه عليـه السلام يَتِمُّ نكـاحُه وهذا لا يُتَصَوَّرُ تقدُّمه على الهِبة؛ إذ القبولُ متأخرٌ. وأيضاً فإنَّ القصةَ كانَتْ على ما ذَكَرْتُه مِنْ تأخُّر إرادتِه عن هِبَتِها، وهو مذكورٌ في التفسيرِ. والشيخ[2] لَمَّـا جاء إلى ههنـا جعـلَ الشـرطَ الثـاني متقـدِّمـاً على الأول على القـاعـدة العـامـةِ ولـم يَسْتَشْكِلْ شيئاً مِمَّا ذكرته. وقد عَرَضْتُ هذا الإشكالَ على جماعـةٍ من أعيان [٧٢٤/أ] زمانِنا فاعترفوا به، ولم يَظْهر عنه جوابٌ، إلاَّ مـا/ قَدَّمْتُـه مِنْ أنه ثَمَّ قـرينةٌ مـانعةٌ من ذلك كما مَثَّلْتُ لك آنفاً.

وأبو حيوةَ[3] «وامرأةٌ» بالرفع على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: أَحْلَلْناهـا لك أيضاً. وفي قـوله: «إنْ أراد النبـيُّ» التفـاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبـة بلفظِ الظاهر تنبيهاً على أنَّ سببَ ذلك النبوَّةُ، ثم رَجَعَ إلى الخطاب فقال: خـالصةً لك.

وقرأ[4] أُبَـيٌّ والحسنُ وعيسى «أَنْ» بالفتح وفيه وجهـان، أحدهمـا: أنه بدلٌ مِنْ «امرأة» بدلُ اشتمالٍ، قاله أبو البقاء[5]. كأنه قيـل: وأَحْلَلْنا لـك هِبَةَ

---

(١) اسم «أنَّ» هذه ضمير الشأن.
(٢) البحر ٧/٢٤٢ ـ ٢٤٣.
(٣) البحر ٧/٢٤٢.
(٤) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/١٨٢، والإتحـاف ٢/٣٧٦، والبحـر ٧/٢٤٢، والقرطبـي ١٤/٢٠٩.
(٥) الإملاء ٢/١٩٣.

المـرأةِ نفسَهـا لـك. الثـاني: أنَّـه على حَـذْفِ لامِ العلَّة أي: لأَنْ وهبت. وزيدُ بن علي «إذ وَهَبَتْ» وفيه معنىٰ العِلِّيَّة.

قوله: «خالصةً» العامَّةُ على النصبِ. وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّـه منصوبٌ على الحالِ مِنْ فاعـلِ «وَهَبَتْ». أي: حالَ كـونِها خـالصةً لـك دونَ غيرك. الثـاني: أنها حـالٌ من «امـرأةً» لأنهـا وُصِفَتْ فتخصَّصَتْ وهـو بمعنىٰ الأول. وإليـه ذهب الزجَّـاج[1]. الثالث: أنهـا نعتُ مصدرٍ مقـدرٍ أي: هِبةً خـالصةً. فنصبَهـا بـوَهَبَتْ. الـرابـع: أنهـا مصـدرٌ مؤكـدٌ كـ «وَعْـدَ الله»[2]. قـال الزمخشري[3]: «والفاعلُ والفاعلةُ في المصادر غيرُ عزيزَيْن كالخارِج والقاعِـد والكاذِبة والعافِية». يريد بالخارج ما في قولِ الفرزدق[4]:

٣٧٠٩ـ ....

ولا خـارِجـاً مِـنْ فِـيَّ زُوْرُ كَـلامِ

وبالقاعدِ ما في قولهم: «أقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ» وبالكاذبـة ما في قـوله تعالى: «ليس لوَقْعَتِها كاذِبَـة». وقد أنكـر الشيخُ[5] عليـه قولَـه «غير عـزيزَيْن»

---

(١) معاني القرآن ٤/٢٣٣.

(٢) الآية ١٢٢ من النساء.

(٣) الكشاف ٣/٢٦٨.

(٤) صـدره:

علـى حِلْفَـةٍ لا أَشْتِـمُ الدهـرَ مسلمـاً

وهو في ديوانه ٧٦٩، والكتاب ١/١٧٣، والمقتضب ٣/٢٦٩، وابن يعيش ٢/٥٩، والخزانة ١/١٠٨.

قال ابن يعيش: «الشاهد فيه نصب خارجاً لوقوعـه موقـع المصدر المـوضوع مـوضع الفعل والتقدير: لا يخرج خروجاً».

(٥) البحر ٧/٢٤٢..

وقال: «بل هما عزيزان، وما وَرَدَ متـأوَّلٌ». وقُرِىء[1] «خـالِصَةٌ» بـالرفـع. فإنْ كـانَتْ «خالصـةً» حالاً قُـدِّرَ المبتـدأ «هي» أي: المـرأةُ الـواهبـةُ. وإن كـانَتْ مصدراً قُدِّر: فتلك الحالةُ خالصة. وَ «لك» على البيان أي: أعني لـكَ نحو: سَقْياً لك.

قـوله: «لكيـلا» متعلِّقٌ بـ «خـالصـةً» ومـا بينهمـا اعتـراضٌ و «مِنْ دون» متعلِّقٌ بـ «خالصةً» كما تقول: خَلَصَ مِنْ كذا.

آ. (٥١) قـولـه: ﴿ومَنِ ابْتَغَيْتَ﴾: يجـوزُ في «مَنْ» وجهـان. أحدهما: أنها شرطيةٌ في محلِّ نصبٍ بما بعدها.

وقوله: «فلا جُناحَ عليك» جوابُها. والمعنى: مَنْ طَلَبْتَها من النسوةِ اللاتي عَـزَلْتَهُنَّ فليس عليـكَ في ذلـك جُنـاحٌ. الثـاني: أَنْ تكـونَ مبتـدأةً. والعـائـدُ محـذوفٌ. وعلى هذا فيجـوزُ في «مَنْ» أَنْ تكونَ مـوصولـةً، وأنْ تكونَ شـرطيةً و «فلا جُناح عليك» خبرٌ أو جوابٌ أي: والتي ابتَغَيْتَها. ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ ضميرٍ راجـعٍ إلى اسم الشـرط من الجـوابِ أي: في ابتغـائِهـا وطَلَبِهـا. وقيــل: في الكـلامِ حذفُ معـطوفٍ تقديـرُه: ومَنِ ابتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ ومَنْ لم تَعْـزِلْ سـواءٌ لا جُناحَ عليك كما تقول: مَنْ لَقِيَكَ مِمَّن لم يَلْقَك جميعُهم لك شاكـرٌ. تريـد: مَنْ لَقِيَكَ ومَنْ لم يَلْقَكَ. وهذا فيه إلغازٌ.

قوله: «ذلك» أي: التفويضُ إلى مَشيئتِك أقربُ إلى قرَّة أعينِهنَّ.

والعامَّةُ «تَقَرَّ» مبنياً للفاعل مُسْنداً لـ «أَعْيُنُهُنَّ». وابنُ محيصن[2] «تُقِرَّ» مِنْ أَقَـرَّ رباعيـاً. وفـاعلُه ضميـر المخـاطب. «أعينَهُنَّ» نصبٌ على المفعـولِ بـه.

---

(١) البحر ٧/٢٤٢.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٧٧، والقرطبي ١٤/٢١٦، والبحر ٧/٢٤٣.

وقُرِيء «تُقَرَّ» مبنياً للمفعول. «أعينهُنَّ» رفعٌ لقيامِه مَقامَ الفاعل. وقـد تَقَدَّم معنى «قُرَّة العين» في مريم[1].

قوله: «كلُّهن» العامةُ على رفعِه توكيـداً لفاعـلِ «يَرْضَيْن». وأبـو أناس[2] بالنصب توكيداً لمفعولِ «آتيتهُنَّ».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿لا يَحِـلُّ﴾**: قرأ أبـو عمرٍو[3] «تَحِـلُّ» بالتـأنيث اعتباراً باللفظ. والباقون بالياء؛ لأنه جنسٌ وللفصل أيضاً.

قوله: «مِنْ بَعْـدُ» أي: مِنْ بعدِ الـلاتي نَصَصْنا لـك على إحْلالِهِنَّ. وقـد تقدَّم. وقيل: مِنْ بعدِ إباحةِ النساءِ المسلماتِ دونَ الكتابيات.

قوله: «مِنْ أزواجٍ» مفعولٌ به. و «مِنْ» مزيدةٌ فيه لاستغراق الجنس.

قوله: «ولو أعجبكَ» كقولِه: «أَعْطُوا السائـل ولو على فَـرَس»[4] أي: في كل حال، ولو على هذه الحالِ المنافية.

قوله: «إلَّا ما مَلَكَتْ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستثنى من «النساء»، فيجوز فيه وجهان: النصبُ على أصل الاستثناء، والـرفعُ على البـدل. وهو المختـار. الثاني[5]: أنه مستثنىً من أزواج. قاله أبو البقاء[6]. فيجوزُ أَنْ يكونَ في موضعِ

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/٥٩٠.

(٢) المحتسب ٢/١٨٢، والبحـر ٧/٢٤٤. والأصـل أبـو إيـاس. والقـاريء هـو جُـوَيَّـة ابن عـائذ أو ابن عـاتك الأسـدي الكوفي. روى عن عـاصم، وله اختيـار في القراءة روى عنه نعيم بن يحيـى. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/١٩٩.

(٣) السبعـة ٥٢٣، والتيسيـر ١٧٩، والنشـر ٢/٣٤٩، والقـرطبـي ١٤/٢٢١، والحجـة ٥٧٩.

(٤) رواه أبو داود: الزكاة ٢/٣٠٦، ابن حنبل ١/٢٠١.

(٥) الأصل: «والثالث» وهو سهوٌ. والتصحيح من (ش).

(٦) الإملاء ٢/١٩٤.

[٧٢٤/ب] نصبٍ على أصل الاستثناء، وأنْ يكونَ / في موضع جَرّ بـدلاً مِنْ «هنَّ»(١) على اللفظِ، وأن يكونَ في موضع نصبٍ بدلاً مِنْ «هُنَّ» على المحلِّ.

وقال ابن عطية(٢): «إنْ كانَتْ «ما» مصدريـةً فهي في موضـعِ نصبٍ لأنه مِنْ غير الجنس. وليس بجيد؛ لأنه قال بعـد ذلك: والتقـديرُ: إلَّا مِلْك اليمين. ومِلْك بمعنى مَمْلوك». انتهى. وإذا كـان بمعنى مَمْلوك صـار من الجنس، وإذا صار من الجنس لم يكن منقطعاً. على أنه على تقـدير انقـطاعه لا يَتَحَتَّمُ نصبُـه بل يجوزُ عند تميم الرفعُ بدلاً، والنصبُ على الأصلِ كالمتصل، بشرط صحـةِ توجُّهِ العاملِ إليه كما حَقَّقْتُه غيرَ مرة. وهذا يمكنُ توجُّهُ العاملِ إليهِ ولكنَّ اللغةَ المشهـورةَ لغـةُ الحجـازِ: وهـو لـزومُ النصبِ في المنقـطعِ مـطلقـاً كما ذكـره أبو محمدٍ آنفاً.

آ. (٥٣) **قوله: ﴿إلَّا أَنْ يُؤْذَنَ﴾**: فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أنها في موضعِ نصبٍ على الحـالِ تقديـرُه: إلَّا مَصْحوبين بـالإذن. الثاني: أنهـا على إسقاطِ باءِ السببِ تقديرُه: إلَّا بسببِ الإذنِ لكم كقـولِه: فـاخْرُجْ بـه أي بسببه. الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف. قال الزمخشري(٣): «إلَّا أَنْ يُؤْذَنَ: في معنى الظرف تقديره: إلَّا وقتَ أَنْ يُؤْذَنَ لكم. و «غيرَ ناظرين» حالٌ مِنْ «لا تَـدْخُلوا»، وقع الاستثناء على الحالِ والوقتِ معـاً، كأنـه قيل: لا تَـدْخُلوا بيوتَ النبـيِّ إلَّا وقتَ الإذن، ولا تَدْخُلوا إلَّا غير ناظرين إناه».

وردَّ الشيـخُ(٤) الأولَ: بأنَّ النحـاةَ نَصُّوا على أنَّ «أنْ» المصـدريةَ لا تقـعُ

(١) من قوله: «بهنَّ».
(٢) المحرر ١٣/٩٢.
(٣) الكشاف ٣/٢٧٠.
(٤) البحر ٧/٢٤٦.

موقعَ الظرفِ. لا يجوز: «آتيكَ أَنْ يصيحَ الديك» وإن جاز ذلك في المصدرِ الصريح نحو: آتيك صياحَ الديك. ورَدَّ الثاني: بأنه لا يقعُ بعد «إلَّا» في الاستثناء إلَّا المستثنىٰ أو المستثنىٰ منه أو صفتُه. ولا يجوز في ما عدا هذا عند الجمهور. وأجاز ذلك الكسائيُّ والأخفش[1]. وأجازا «ما قام القومُ إلَّا يومَ الجمعة ضاحِكِين».

و «إلى طعامٍ» متعلقٌ بـ «يُؤْذَنَ»؛ لأنه بمعنى: إلَّا أن تُدْعَوا إلى طعام. وقرأ العامةُ «غيرَ ناظرين» بالنصب على الحال كما تقدم، فعند الزمخشري[2] ومَنْ تابعه: العاملُ فيه «يُؤْذَنَ» وعند غيرِهم العاملُ فيه مقدرٌ تقديره: ادْخُلوا غيرَ ناظرين. وقرأ[3] ابن أبي عبلة «غيرِ» بالجرِّ صفةً لـ طعام. واستضعفها الناسُ مِنْ أجل عدمِ بروزِ الضميرِ لجريانِه على غيرِ مَنْ هُو له، فكان مِنْ حَقِّه أَنْ يُقال: غيرَ ناظرين إناه أنتم. وهذا رأيُ البصريين[4]. والكوفيون يُجيزون ذلك إن لم يُلْبَسْ كهذه الآيةِ. وقد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ وفروعُها وما قيل فيها. وهل ذلك مختصٌ بالاسمِ أو يَجْري في الفعل؟ خلافٌ مشهور قَلَّ مَنْ يَضْبِطُه.

وقرأ العامَّةُ «إناه» مفرداً أي: نُضْجَه. يقال: أَنَىٰ الطعامُ إنىً نحو: قَلاه قِلىً. وقرأ[5] الأعمشُ «آناءه» جمعاً على أفْعال فأُبْدِلَتْ الهمزةُ الثانيةُ[6] ألفاً، والياءُ همزةً لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدةٍ، فصار في اللفظ كآناء من قوله: «ومِنْ آناءِ الليل»[7] وإن كان المعنىٰ مختلفاً.

---

(١) في الحال، كما في البحر.

(٢) الكشاف ٣/٢٧٠.

(٣) القرطبي ١٤/٢٢٦، والبحر ٧/٢٤٦.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٥٧.

(٥) البحر ٧/٢٤٦.

(٦) لأن أصله: أأْناي.

(٧) الآية ١٣٠ من طه.

قـوله: «ولا مُسْتَأْنِسِين» يجوز أَنْ يكـونَ منصوبـاً عطفـاً على «غيرَ» أي: لا تَدْخُلوها غيرَ ناظرين[1] ولا مستأنِسين. وقيل: هذا معطوفٌ على حالٍ مقدرة أي: لا تـدخُلوا هـاجمين ولا مستـأنِسين، وأنْ يَكـونَ مجـروراً عـطفـاً [على] «ناظرين» أي: غيرَ ناظرين وغيرَ مُسْتَأْنسين.

قـوله: «لحـديثٍ» يُحتمل أَنْ تكـونَ لامَ العلةِ أي: مستـأنسين لأجـل أَنْ يُحَدِّثَ بعضُكم بعضاً، وأن تكونَ المقوِّيَةَ للعامـل لأنه فـرعٌ أي: ولا مُسْتأنسين حديثَ أهلِ البيت أو غيرِهم[2].

قـوله: «إنَّ ذلكم» أي: إنَّ انتـظارَكم واستئنـاسَكم فـأُشيـر إليهمـا إشـارةَ الواحدِ كقوله: «عَوانٌ بين ذلك»[3]. أي: إنَّ المذكور. وقُـرىء[4] «لا يَسْتَحِي» بياءٍ واحدةٍ، والأخرىٰ محذوفةٌ. واخْتُلِفَ فيها: هل هي الأولى أو الثانية؟ وتقدَّم ذلك في البقرة، وأنها روايةٌ عن ابن كثير[5]. وهي لغةُ تميمٍ. يقولون: اسْتَحى يَسْتَحي، مثل: اسْتَقَى يَسْتقي. وأنشدْتُ عليه هناك ما سُمِع فيه.

قـولـه: «أَنْ تُـؤْذُوا» هي اسمُ كـان. و «لكم» الخبـرُ. و «لا أَنْ تَنْكِحُـوا» عطفٌ على اسم كان. و «أبداً» ظرف.

آ. **(٥٥) [قوله]: ﴿واتَّقِينَ﴾**: عطف على محذوفٍ أي: امْتَثِلْن ما أُمِرْتُنَّ به واتَّقين.

---

(١) الأصل «ناظر» والتصحيح من (ش).

(٢) قال ابن هشام: «وهي المزيدة لتقوية عـامل ضَعُف إما بتأخره، أو بكونه فرعـاً في العمل نحو: «مصدِّقاً لما معهم». انظر: المغني ٢٨٦.

(٣) الآية ٦٨ من البقرة.

(٤) البحر ٧/٢٤٧.

(٥) انـظر: الـدر المصـون ١/٢٢١، الشـواذ ٤. في روايـة شبـل عن ابن كثيـر، وابن محيصن ويعقوب.

آ. (٥٦) قوله: ﴿وملائكتَه﴾: العامَّة على النصبِ نَسَقاً على اسم «إنَّ». و «يُصَلُّون» هل هو خبرٌ عن الله وملائكتِه، أو عن الملائكةِ فقط، وخبرُ الجلالةِ محذوفٌ لتغايُرِ الصَّلاتَيْن؟ خلافٌ تقدَّم قريباً[١]. وقرأ[٢] ابنُ عباس ورُوِيَتْ عن أبي عمروٍ[٣] «وملائكتُه» رفعاً، فيُحتمل أنْ يكونَ عطفاً على محلِّ اسم «إنَّ» عند بعضهم[٤] / وأَنْ يكونَ مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ، وهو [٧٢٥/أ] مذهبُ البصريين. وقد تقدَّم فيه بحثٌ[٥] نحو: «زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو» أي ضاربٌ في الأرض.

آ. (٥٧) قوله: ﴿يُؤْذُوْنَ اللَّهَ﴾: فيه أوجهٌ أي: يقولون فيه ما صورتُه أذىً، وإنْ كان سبحانه وتعالى لا يَلْحَقُه ضررٌ ذلك حيث وصفُوْه بما لا يَليقُ بجلالِه: مِن اتِّخاذِ الأَنْداد، ونسبةِ الولد والزوجة إليه؛ وأَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: أولياءَ الله. وقيل: أتىٰ بالجلالةِ تعظيماً، والمرادُ: يُؤْذُون رسولي كقولِه تعالى: «إنما يُبايِعُوْن الله»[٦].

آ. (٥٨) قوله: ﴿فقدِ احْتَملوا﴾: خبرُ «والذين». ودخلتِ الفاءُ لشِبْهِ الموصولِ بالشرط.

آ. (٥٩) قوله: ﴿يُدْنِيْنَ﴾: كقوله: «قُل لعبادِي... يُقِيموا»[٧] و «مِنْ» للتبعيض.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٤٣.
(٢) القرطبي ١٤/٢٣٢، والبحر ٧/٢٤٨.
(٣) من رواية عبد الوارث كما في البحر.
(٤) انظر المسألة في الارتشاف ٢/١٥٩.
(٥) انظر إعرابه للآية ٤٣.
(٦) الآية ١٠ من الفتح: «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله».
(٧) «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة» الآية ٣١ من إبراهيم.

قـوله: «ذلـك أَدْنَىٰ» أي: إدنـاءُ الجـلابيبِ أقـربُ إلى عِـرْفـانهنَّ فعَـدَمِ أذاهنَّ.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿إلَّا قليلاً﴾**: أي: إلَّا زماناً قليلاً، أو إلَّا جِـواراً قليلاً. وقيل: «قليلاً» نصبٌ على الحال مِنْ فـاعل «يُجـاوِرونك» أي: إلَّا أَقِـلَّاءَ أَذِلَّاء بمعنى: قليلين. وقيـل: «قليلاً» منصـوبٌ على الاستثناء أي: لا يُجـاوِرُكَ إلَّا القليلُ منهم على أذلِّ حالٍ وأقلِّه.

آ. (٦١) **قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾**: حالٌ مِنْ فاعل «يُجاوِرونـك» قالـه ابن عطية [١] والزمخشري[٢] وأبو البقاء[٣]. قال ابن عطية: «لأنه بمعنى يَنْتَفُوْن منهـا ملعونين». وقـال الـزمخشـري[٤]: «دَخَـلَ حـرفُ الاستثنـاء على الحـالِ والظرفِ معاً كما مَرَّ في قوله: «إلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرَ»[٥]. قلت: وقد تقـدَّم بحثُ الشيخِ معـه وهو عـائـدٌ هنـا. وجَـوَّزَ الـزمخشـريُّ أَنْ ينتَصِبَ على الشتمِ. وجَوَّز ابنُ عطيـة[٦] أَنْ يكونَ بـدلاً مِنْ «قليلاً» على أنـه حال كمـا تقدَّم تقـريرُه. ويجـوزُ أَنْ يكـونَ «مَلْعـونين» نعتـاً لـ «قليـلاً» على أنـه منصـوبٌ على الاستثناءِ مِنْ واو «يُجاوِرُوْنَك» كما تقدَّم تقريـرُه. أي: لا يُجاوِرُك منهم أحـدٌ إلَّا قليلاً ملعوناً. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً بـ «أُخِذوا» الذي هو جوابُ الشرطِ. وهذا

---

(١) المحرر ١٣/١٠١.
(٢) الكشاف ٣/٢٧٤.
(٣) الإملاء ٢/١٩٤.
(٤) الكشاف ٣/٢٧٥.
(٥) الآية ٥٣.
(٦) عبارته في المحرر ١٣/١٠١: «ويجوز أن يكون بدلاً من أقِلَّاء الذي قَدَّرناه قبلُ».

عند الكسائيِّ والفراء[1] فإنهما يُجيزان تقديمَ معمولِ الجـواب على أداةِ الشرط نحو: «خيراً إنْ تَأْتِني تُصِبْ».

وقد منع الزمخشريُّ[2] ذلك فقال: «ولا يَصِـحُّ أَنْ ينتصِبَ بـ «أُخِذُوا» لأنَّ ما بعد كلمة الشرطِ لا يَعْمل فيما قبلَها». وهذا منـه مَشْيٌ على الجادَّةِ. وقـوله: «ما بعد كلمةِ الشرط» يشملُ فعلَ الشرطِ والجوابِ. فأمَّا الجوابُ فتقدَّم حكمُه، وأمَّـا الشرطُ فـأجاز الكسـائيُّ أيضاً تقـديمَ معمولِـه على الأداة نحـو: «زيـداً إنْ تَضْـرِبْ أُهِنْكَ». فتلخَّص في المسـألة ثـلاثةُ مـذاهبَ: المَنعُ مـطلقاً، الجـوازُ مطلقاً، التفصيـلُ: يجوز تقـديمُه معمـولاً للجواب، ولا يجـوزُ تقديمُـه معمولاً للشرط، وهو رأيُ الفرَّاء.

قوله: «وقُتِّلوا» العامَّةُ على التشديد. وقُـرِىء[3] بالتخفيف. وهـذه يَرُدُّهـا مجيءُ المصدرِ على التَّفْعيل إلاَّ أَنْ يُقالَ: جاء على غيـرِ صَدْرِه. وقـوله: «سُنَّـةَ اللَّهِ» قد تقدَّم نظيرها[4].

آ. (٦٣) **قوله: ﴿لَعَلَّ الساعـةَ﴾**: الظاهـرُ أنَّ «لعلَّ» تُعَلَّق كمـا يُعَلَّق التمني. و «قريباً» خبرُ كان على حَذْفِ موصوفٍ أي: شيئاً قـريباً. وقيـل: التقديرُ: قيامَ الساعـة، فرُوْعِيَتِ السـاعةُ في تـأنيث «تكون»، ورُوْعي المضـاف

---

(١) مـذهبه في معـاني القرآن ٢/٣٤٩ أنَّ «مَلْعـونين» منصـوبٌ على الشتم وعلى الفعـل أي: لا يجـاورونك فيهـا إلاَّ ملعـونين. والشتمُ على الاستئنـاف. أمَّـا «أُخِـذوا» فهـو استئناف.

(٢) الكشاف ٣/٢٧٥.

(٣) البحر ٧/٢٥١.

(٤) الآية ٣٨ من الأحزاب.

المحذوفُ في تذكير «قريباً». وقيل: قريباً كَثُر استعمالُـه استعمالَ الـظروفِ فهو هنا ظرفٌ في موضعِ الخبر.

آ. (٦٥) **قوله: ﴿فيها﴾**: أي: في السَّعير لأنها مؤنثة، أو لأنه في معنى جهنم. و «لا يَجِدُون» حالٌ ثانية أو مِنْ «خالدين».

آ. (٦٦) **قوله: ﴿يومَ﴾**: معمول لـ «خالدين»، أو لـ «يَجِدون»، أو لـ «نصيراً» أو لـ «اذْكُرْ»، أو لـ «يقولون» بعده. وقرأ العامَّةُ «تُقَلَّبُ» مبنياً للمفعول. «وجوهُهم» رفعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. وقرأ[1] الحسن وعيسى والرؤاسي «تَقَلَّبُ» بفتح التاء أي: تتقلَّب. «وجوهُهم» فاعلٌ به. أبو حيوةَ «نُقَلِّبُ» بالنون أي نحن. «وجوهَهم» بالنصب. وعيسى البصرة «تُقَلِّبُ» بضمِّ التاءِ وكسرِ اللام أي: تُقَلِّبُ السَّعيرُ أو الملائكةُ. «وجوهَهم» بالنصب على المفعول به. «يقولون» حالٌ و «يا لَيْتَنا» مَحْكِيٌّ.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿سادَتَنا﴾**: قرأه[2] ابنُ عامر في آخرين بالجمع بالألف والتاء. والباقون «سادَتنا» على أنه جمعُ تكسير غيرُ مجموعٍ بألفٍ وتاء. ثمَّ «سادة» يجوز أن يكونَ جمعاً لسَيِّد، ولكنْ لا ينقاسُ؛ لأنَّ فَيْعِلاً لا يُجْمع على فَعَلَة، وسادَة فَعَلَة؛ إذ الأصلُ سَوَدَة. ويجوزُ أنْ يكونَ جمعاً لسائدٍ نحو: فاجِر وفَجَرة، وكافِر وكَفَرة وهو أقربُ إلى القياس/ ممَّا قبله، وابنُ عامرٍ جمع هذا ثانياً بالألفِ والتاء، وهو غيرُ مَقيسٍ أيضاً نحو: بيُوتات وجِمالات. [٧٢٥/ب]

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٧٨، والمحتسب ٢/١٨٤، والبحر ٧/٢٥٢، والقرطبي ١٤/٢٤٩.

(٢) السبعة ٥٢٣، والحجة ٥٨٠، والبحر ٧/٢٥٢، والتيسير ١٧٩، والنشر ٢/٣٤٨، والقرطبي ١٤/٢٤٩.

آ. (٦٨) وقرأ «كبيراً» بالباءِ الموحَّدة عاصمٌ[١]. والباقون بالمثلثة، وتقدَّم معناهما في البقرة[٢].

آ. (٦٩) **قوله: ﴿عند الله﴾**: العامَّةُ على «عند» الظرفية المجازية. وابن مسعود[٣] والأعمشُ وأبو حيوةَ «عَبْداً» من العبودية، «لله» جارٌ ومجرورٌ وهي حسنةٌ. قال ابن خالويه[٤]: «صَلَّيْتُ خلفَ ابن شنبوذ في رمضانَ فسمعتُه يقرأ بقراءةِ ابنِ مسعود هذه»[٥]. قلت: وكان ـ رحمه اللَّهُ ـ مُولعاً بنَقْلِ الشاذِّ، وحكايتُه مع ابن مُقْلة[٦] الوزيرِ وابن مجاهدٍ في ذلك مشهورةٌ[٧]. و «ما» في «ممَّا قالُوا»: إمَّا مصدريةٌ، وإمَّا بمعنى الذي.

آ. (٧٢) **وقوله: ﴿إنَّا عَرَضْنَا﴾**: إمَّا حقيقةٌ، وإما تمثيلٌ وتخييلٌ.

وقوله: «فَأَبَيْنَ» أتى بضميرِ هذه كضميرِ الإناث؛ لأنَّ جَمْعَ التكسيرِ غيرَ العاقلِ يجوز فيه ذلك، وإنْ كان مذكراً، وإنما ذكَرْتُه لئلا يُتَوَهَّم أنه قد غَلَّبَ المؤنثَ وهو «السموات» على المذكر وهو «الجبالُ».

---

(١) السبعة ٥٢٣ ـ ٥٢٤، والحجة ٥٨٠، والقرطبي ١٤/٢٥٠، والتيسير ١٧٩، والبحر ٧/٢٥٢، والنشر ٢/٣٤٩.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة ٥٨٠.

(٣) الإتحاف ٢/٣٧٨، والمحتسب ٢/١٨٥، والقرطبي ١٤/٢٥٢، والبحر ٧/٢٥٣.

(٤) الشواذ ١٢٠.

(٥) ورسمها في الشواذ «وكان عبدُ اللَّهِ» ولعله تصحيف.

(٦) محمد بن علي بن الحسين بن مقلة أبو علي وزير شاعر أديب، يُضرب بحسن خطه المثل. تقلَّد الوزارة لثلاثة من الخلفاء ومات في السجن سنة ٣٢٨. انظر: وفيات الأعيان ٢/٦١، والأعلام ٦/٢٧٣.

(٧) حيث اعترف بقراءته للشاذ واستتيب عنه وذلك سنة ٣٢٣، وأمر الوزير بضربه. انظر: طبقات القراء ٢/٥٤ ـ ٥٥.

آ. (٧٣) **قوله: ﴿لِيُعَذِّبَ﴾**: متعلِّقٌ بقولِه «وحَمَلها» فقيـل: هي لامُ الصيرورةِ لأنه لم يَحْملها لذلك. وقيل: لامُ العلةِ على المجـاز؛ لَمَّا كـانت نتيجةُ حَمْلِه ذلك جُعِلَتْ كالعلَّة الباعثةِ. ورَفَعَ الأعمشُ[1] «ويتوبُ» استئنافاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الأحزاب]

---

(١) الإتحاف ٢/٣٧٨، والقرطبي ١٤/٢٥٨، والبحر ٧/٢٥٥.

سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿الذي له﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً، وأنْ يكونَ مقطوعاً نصباً أو رفعاً على المدحِ فيهما. و «ما في السموات» يجوز أن يكونَ فاعلاً بـ «له» وهو الأحسنُ، وأَنْ يكونَ مبتدأ.

قوله: «في الآخرةِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفس الحمد، وأَنْ يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به خبرُه. «وهو الحكيمُ» يجوزُ أَنْ يكونَ معترضاً إذا أَعْرَبْنا «يَعْلَمُ» حالاً مؤكدةً مِنْ ضمير الباري تعالى، ويجوزُ أَنْ يكونَ «يَعْلَمُ» مستأنفاً، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «الخبير».

آ. (٢) **قوله: ﴿وما يَنْزِلُ﴾**: العامَّةُ على «يَنْزِلُ» مفتوحَ الياءِ، مخففَ الزاي مُسنَداً إلى ضميرِ «ما». وعلي[1] رضي الله عنه والسلمي بضمِّها وتشديد الزاي أي الله تعالى.

آ. (٣) **قوله: ﴿بلى﴾**: جوابٌ لقولِهم «لا تأْتينا» وما بعده قسمٌ على ذلك. وقرأ العامَّةُ «لَتَأْتِيَنَّكم» بالتأنيث. وطلق[2] بالياء فقيل: أي: البعثُ.

---

(١) البحر ٧/٢٥٧.

(٢) المحتسب ٢/١٨٦، والبحر ٧/٢٥٧، والقرطبي ١٤/٢٦٠. وفي المحتسب «طليق». ولعله طلق بن حبيب العبري البصري، روى عن أنس بن مالك وسعيد =

وقيل: هي على معنى الساعة، أي: اليوم. قاله الزمخشري[1]. ورَدَّه الشيخ[2] بأنه ضرورةٌ، كقوله[3]:

٣٧١٠ـ ....

ولا أَرْضَ أبْقَلَ إبْقالَها

وليس مثلَه. وقيل: أي الله بمعنى أمْرُه. ويجوز على قياس هذا الوجهِ أَنْ يكونَ «عالمُ» فاعلاً لـ «يَأْتِيَنَّكم» في قراءةِ مَنْ رفعه.

قوله: «عالم» قرأ[4] الأخَوان «عَلاَّم» على صيغة المبالغة وخفضِه نعتاً لـ «رَبِّي» أو بدلاً منه وهو قليلٌ لكونِه مشتقاً. ونافع وابن عامر «عالمُ» بالرفع على هو عالم أو على أنه مبتدأ، وخبره «لا يَعْزُب» أو على أنَّ خبرَه مضمرٌ أي هو. ذكره الحوفي. وفيه بُعْد. والباقون «عالم» بالخفض على ما تقدَّم. وإذا جُعِل نعتاً فلا بُدَّ مِنْ تقدير تعريفِه. وقد تقدَّم أنَّ كلَّ صفةٍ يجوزُ أن تتعرَّفَ بالإضافةِ إلَّا الصفةَ المشبهةَ. وتقدَّمتْ قراءتا «يَعْزُب» في سورةِ يونس[5].

قوله: «ولا أَصْغَرُ» العامَّةُ على رفعِ «أصغر» و«أكبر». وفيه وجهان، أحدُهما: الابتداء، والخبرُ «إلَّا في كتاب». والثاني: النسقُ على «مثقالُ» وعلى

= ابن المسيب، صدوق في الحديث. انظر: مَنْ أسماؤهم طلق في التهذيب ٢/٦٣٢.

(١) الكشاف ٣/٢٧٩.

(٢) البحر ٧/٢٥٧.

(٣) تقدم برقم ٢٨٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٢٦، والنشر ٢/٣٤٩، والحجة ٥٨١، والتيسير ١٨٠، والبحر ٧/٢٥٧، والقرطبي ١٤/٢٦٠.

(٥) قرأ الكسائي في يونس وسبأ بكسر العين، والباقون بضمها. انظر: الدر المصون ٦/٢٢٩.

هـذا فيكونُ «إلاَّ في كتـاب» تأكيـداً للنفيِ في «لا يَعْزُبُ» كـأنه قـال: لكنـه في كتاب مُبين.

وقـرأ[1] قتـادةُ والأعمش، ورُوِيَتْ عن أبـي عمـرو ونـافـع أيضـاً، بفتـح الراءَيْن. وفيهما وجهان، أحدهما: أنها «لا» التبـرئةُ بُني اسمُهـا معها. والخبـرُ قولُه: «إلاَّ في كتـاب». الثاني: النسقُ على «ذَرَّةٍ». وتقـدَّم في يونس أنَّ حمـزةَ قـرأ بفتح راءِ «أصغـر» و «أكبـر» وهنـا وافقَ على الـرفـع. وتقـدَّم البحثُ هنـاك مُشْبَعاً[2]. قـال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: هَلاَّ جـاز عطفُ «ولا أصغـرُ» على «مثقـال»[4]، وعـطف «ولا أكبـرَ» على «ذَرَّة»[5]. قلت: يَـأْبَـىٰ ذلـك حـرفُ الاستثنـاءِ إلاَّ إذا جَعَلْتَ الضميرَ في «عنـه» للغيبِ، وجَعَلْتَ «الغيب» اسمـاً للخَفِيَّـات قبل أنْ تُكتبَ في اللَّوْح؛ لأنَّ إثبـاتَهـا في اللوحِ نـوعٌ من البـروزِ عن الحجاب على معنى: أنه لا يَنْفَصِـلُ عن الغيب شيءٌ ولا يَزِلُّ عنـه/ إلاَّ مَسْطوراً [٧٢٦/أ] في اللوح». قال الشيخ[6]: «ولا يُحتاجُ إلى هذا التأويلِ إذا جَعَلْنا الكتابَ ليس اللوحَ المحفوظ».

وقرأ زيد بن علي[7] بخفض راءَيْ «أصغـر» و «أكبر» وهي مُشْكلةٌ جـداً. وخُـرِّجَتْ على أنهما في نيـة الإضافـة؛ إذ الأصلُ: ولا أصغـرِه ولا أكبـره، ومـا

---

(١) الإتحاف ٢/٣٨١، والقرطبي ١٤/٢٦٠، والبحر ٧/٢٥٨.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٢٣٠.
(٣) الكشاف ٣/٢٧٩ ـ ٢٨٠.
(٤) قال: كأنه قيل: لا يعزب عنه مثقال ذرةٍ وأصغرُ وأكبر.
(٥) قال: بأنه فتح في موضع الجر لامتناع الصرف. كأنـه قيل: لا يعـزب عنه مثقـال ذرة ولا مثقال أصغر من ذلك ولا أكبر.
(٦) البحر ٧/٢٥٨.
(٧) البحر ٧/٢٥٨.

لا ينصرف إذا أُضيفَ انْجَرَّ في موضعِ الجرِّ، ثم حُذِفَ المضافُ إليه ونُوي معناه فَتُرِكَ المضَافُ بحالِه، وله نظائرُ كقولهم[1]:

٣٧١١ـ ....

بيـن ذراعَـيْ وجَـبْـهَـةِ الأسَـدِ

و[قوله:][2]

٣٧١٢ـ يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ....

....

على خلافٍ. وقد يُفَرَّقُ: بأن هناك ما يَدُلُّ على المحذوفِ لفظاً بخلاف هنا. وقد رَدَّ بعضُهم هذا التخريجَ لوجود «مِنْ»؛ لأنَّ أفعلَ متى أُضيف لم يجامِعْ «مِنْ». وأُجيب عن ذلك بوجهين، أحدهما: أنَّ «مِنْ» ليسَتْ متعلقةً بـ أَفْعَل؛ بل بمحذوفٍ على سبيل البيانِ لأنه لَمَّا حُذِفَ المضافُ إليه انبهم المضافُ فتبَيَّن بـ «مِنْ» ومجرورِها أي: أعني من ذلك. والثاني: أنَّه مع تقديرِه للمضافِ إليه نُوي طَرْحُه، فلذلك أُتي بـ «مِنْ». ويدلُّ على ذلك أنه قد وَرَدَ التصريحُ بالإضافةِ مع وجود «مِنْ» قال الشاعر[3]:

---

(١) البيت للفرزدق وصدره:

يـا مَـنْ رأى عـارِضـاً أُسَـرُّ بـه

وهو في ديوانه ٢١٥، والكتاب ١/٩٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وابن يعيش ٣/٢١، والخزانة ١/٣٦٩. والعارض هنا: السحاب. وذراعا الأسد: كوكبان.

(٢) تقدم برقم ٢٥٩.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. وهو في ديوانه ١٧٠، ويُنْسب أيضاً لسعد القرقرة. وهو في المغني ٥٧٧، والعيني ٤/٥٥. والودي: صغار النخل. والسدف: ج. سُدْفة وهي الظلمة. والبيت من المنسرح.

٣٧١٣ـ نحن بغَرْسِ الوَدِي أَعْلَمُنا
مِنَّا بركضِ الجيادِ في السُّدَفِ

وخُرِّجَ على هذين الوجهين: إمَّا التعلُّقِ بمحذوفٍ، وإمَّا نيةِ اطِّراحِ المضاف إليه. قلت: وهذا كما احتاجوا إلى تأويل الجمع بين أل ومِنْ في أفعلَ كقوله[1]:

٣٧١٤ـ ولستُ بالأكثرِ منهم حَصَىً
....

وهذه توجيهاتُ شذوذٍ، لا يُطْلَبُ فيها أكثرُ مِنْ ذلك فَلْيُقْنَعْ بمثله.

آ. (٤) قوله: ﴿لِيَجْزِيَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ لا يَعْزُب. وقال أبو البقاء[2]: «يتعلَّقُ بمعنى لا يَعْزُب، أي يُحْصي ذلك لِيَجزيَ» وهو حسنٌ، أو بقوله: «لَتَأْتِيَنَّكم» أو بالعاملِ في قوله: «إلاَّ في كتاب» أي: إلاَّ استقرَّ ذلك في كتاب مبينٍ لِيَجْزِيَ. وتقدم في الحج قراءتا «مُعاجزين»[3].

آ. (٥) قوله: ﴿أليم﴾: قرأ[4] ابن كثير وحفص هنا، وفي الجاثية، «أليمٌ» بالرفع. والباقون بالخفض. فالرفعُ على أنه نعتٌ لـ «عذاب»

(١) البيت للأعشى وعجزه:
وإنما العزةُ للكاثر
وهو في ديوانه ١٤٣، والخصائص ١/١٨٥، والخزانة ٣/٤٨٩، وشرح التصريح ٢/١٠٤.
(٢) الإملاء ٢/١٩٥.
(٣) انظر إعرابه للآية ٥١ من الحج.
(٤) النشر ٢/٣٤٩، والبحر ٧/٢٥٩، والتيسير ١٨٠، والقرطبي ١٤/٢٦١.

والخفضُ على أنه نعتٌ لـ «رِجْز» إلاَّ أن مكيّاً[1] ضَعَّفَ قراءةَ الرفعِ واستبعدها قال: «لأنَّ الرِّجْزَ هو العذابُ فيصير التقديرُ: عذابٌ أليمٌ مِنْ عذاب، وهذا معنى غيرُ متَمكِّنٍ». قال: «والاختيارُ خفضُ «أليم» لأنه أصَحُّ في التقدير والمعنى؛ إذ تقديرُه: لهم عذاب مِنْ عذاب أليم، أي: هذا الصنفُ مِنْ أصنافِ العذابِ لأنَّ العذابَ بعضُه آلمُ مِنْ بعض». قلت: وقد أُجيبَ عَمَّا قاله مكيٌّ: بأنَّ الرِّجْزَ مُطلق العذاب، فكأنه قيل لهم: هذا الصنفُ من العذابِ من جنسِ العذاب. وكأن أبا البقاءِ[2] لَحَظَ هذا حيث قال: «وبالرفعِ صفةً لـ عذاب، والرِّجْزُ مُطْلَقُ العذابِ».

قوله: «والذين سَعَوْا» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنها مبتدأٌ و «أولئك» وما بعده خبرُه. والثاني: أنه عطفٌ على الذين قبلَه أي: ويَجْزي الذين سَعَوْا، ويكون «أولئك» الذي بعده مستأنفاً، و «أولئك» الذي قبله وما في حَيِّزه معترضاً بين المتعاطفَيْن.

آ. (٦) قوله: ﴿ويَرَى الذين أُوْتُوا العلمَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على «ليَجْزِيَ» قال الزمخشري[3]: «أي: وليعلمَ الذين أُوْتُوا العِلْمَ عند مجيءِ الساعة». قلت: إنما قَيَّده بقولِه: «عند مجيءِ السَّاعةِ» لأنه عَلَّق «ليجزيَ» بقوله: «لتأتينَّكم»؛ فبنى هذا عليه، وهو من أحسنِ ترتيب. والثاني: أنه مستأنَفٌ أخبر عنهم بذلك، و «الذي أُنْزِلَ» هو المفعول الأولُ و «هو» فصلٌ و «الحقَّ» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الرؤيةَ عِلْمية.

---

(١) الكشف ٢/٢٠١.

(٢) الإملاء ٢/١٩٥.

(٣) الكشاف ٣/٢٨٠.

وقـرأ[1] ابن أبـي عبلة «الحقُ» بالـرفع على أنـه خبرُ «هـو». والجملةُ في مـوضعِ المفعـول الثاني وهـو لغةُ تميمٍ، يجعلون مـا هو فصـلٌ مبتـدأً، و «مِنْ رَبِّك» حالٌ على القراءتين.

قوله: «ويَهْدِي» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستأنفٌ . وفي فاعله احتمـالان، أظهرهما: أنه ضميرُ الذي أُنْزِل. والثاني: ضميرُ اسمِ الله ويَقْلَقُ هذا لقولِه إلى صـراط العزيـز؛ إذ لو كـان كذلـك لقيـل: إلى صـراطـه. ويُجـاب: بـأنـه مِنْ الالتفاتِ، ومِنْ إبرازِ المضمر ظاهراً تنبيهاً على وَصْفِه بها بين الصفتين.

الثـاني من الأوجه المتقـدمة: أنـه معطوفٌ/ على مـوضع «الحقَّ» و «أَنْ» [٧٢٦/ب] معه مضمرةٌ تقديره: هو الحقَّ والهداية.

الثـالـث: أنه عـطفٌ على «الحق» عطفُ فعـلٍ على اسم لأنـه في تـأويلِه كقوله تعـالى: «صافَّـاتٍ ويَقْبِضْنَ»[2] أي: وقابضـاتٍ، كما عُـطِفَ الاسمُ على الفعلِ لأن الفعلَ بمعناه.

كقول الشاعر[3]:

٣٧١٥ـ فـأَلْـفَـيْـتُـه يـومـاً يُـبـيـر عـدوَّه
وبـحـرَ عـطاءٍ يـستـخِفُّ الـمعـابـرا

كأنه قيل: ولِيَروْه الحقَّ وهادياً.

الـرابع: أنَّ «ويَهْـدي» حالٌ من «الـذي أُنْزِل»، ولا بُـدَّ من إضمارِ مبتـدأ أي: وهو يَهْدي نحو[4]:

---

(١) البحر ٧/ ٢٥٩، والقرطبي ١٤/ ٢٦٢.
(٢) الآية ١٩ من الملك.
(٣) تقدم برقم ١٢٨٨.
(٤) تقدم برقم ٤١٩.

٣٧١٦ـ ....

نَــجَــوْتُ وأَرْهَــنُــهُــمْ مــالِــكــا

وهو قليلٌ جداً.

آ. (٧) قوله: ﴿إذا مُزِّقْتُمْ﴾: «إذا» منصوبٌ بمقدرٍ أي: تُبْعَثون وتُجْزَوْن وقتَ تمزيقكم لدلالة «إنكم لفي خَلْقٍ جديد» عليه.

ولا يجوز أن يكونَ العاملُ «يُنَبِّئكم»[١] لأن التنبئةَ لم تقعْ ذلك الوقتَ. ولا «خَلْقٍ جديدٍ» لأنَّ ما بعد «إنَّ» لا يعمل فيما قبلها. ومَنْ تَوَسَّعَ في الظرف أجازه. هذا إذا جَعَلْنا «إذا» ظرفاً مَحْضاً. فإنْ جَعَلْناه شرطاً كان جوابُها مقدراً أي: تُبْعَثون، وهو العاملُ في «إذا» عند جمهور النحاة.

وجَوَّز الزجَّاج[٢] والنحاس[٣] أن يكون[٤] معمولاً لـ «مُزِّقْتُمْ». وجعله ابنُ عطية[٥] خطأً وإفساداً للمعنى. قال الشيخ[٦]: «وليس بخطأ ولا إفسادٍ. وقد اخْتُلف في العامل في «إذا» الشرطية، وبَيَّنَّا في «شرح التسهيل» أنَّ الصحيحَ أنَّ العاملَ فيها فعلُ الشرط كأخواتِها من أسماء الشرط». قلت: لكنَّ الجمهورَ على خلافِه. ثم قال الشيخ: «والجملةُ الشرطيةُ يُحتمل أَنْ تكونَ معمولةً لـ «يُنَبِّئُكم» لأنه في معنى: يقول لكم إذا مُزِّقْتُمْ: تُبْعَثُون. ثم أكَّد ذلك بقوله: «إنكم لفي خَلْقٍ جديدٍ». ويُحتمل أن يكون «إنكم لفي خَلْق» مُعلَّقاً لـ «يُنَبِّئكم» سادًّا مَسَدَّ

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٥٧.
(٢) معاني القرآن ٤/٢٤١.
(٣) إعراب القرآن ٢/٦٥٧.
(٤) أي «إذا».
(٥) المحرر ١٣/١١٠.
(٦) البحر ٧/٢٥٩.

المفعولين، ولولا اللام لفُتِحَتْ «إنَّ» وعلى هذا فجملةُ الشرطِ اعتراضٌ. وقد منع قومٌ التعليقَ في «أعلم» وبابِها، والصحيحُ جوازُه. قال[1]:

٣٧١٧ـ حَذارِ فقد نُبِّئْتُ إنكَ لَلَّذيْ
سَتُجْزَىٰ بما تَسْعَىٰ فتسعدَ أو تَشْقَىٰ

وقرأ[2] زيد بن علي بإبدالِ الهمزةِ ياءً[3]. وعنه «يُنْبِئُكم» من أَنْبأ كأكرم.

ومُمَزَّقٌ فيه وجهان، أحدهما: أنه اسمُ مصدرٍ[4]، وهو قياسُ كلِّ ما زاد على الثلاثة أي: يجيءُ مصدرُه وزمانُه ومكانُه على زِنَةِ اسم مفعوله أي: كلَّ تمزيق. والثاني: أنه ظرفُ مكانٍ. قاله الزمخشري[5]، أي: كلَّ مكانِ تمزيقٍ من القبورِ وبطون الوَحْشِ والطير. ومِنْ مجيءِ مُفَعَّل مجيءَ التفعيلِ قوله[6]:

٣٧١٨ـ أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القوافِيْ
فلا عِيَّاً بهنَّ ولا اجْتِلابا

أي: تَسْريحي. والتَّمْزيق: التخريقُ والتقطيع. يُقال: ثوب مُمَزَّق ومَمْزوق. ويُقال: مَزَقه فهو مازِقٌ ومَزِقٌ أيضاً. قال[7]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٢/٤٤٧، وشرح التصريح ١/٢٦٦، والهمع ١/١٥٨، والدرر ١/١٤٠. قال العيني: «عُلقت نبئت التي تقتضي ثلاثة مفاعيل لأجل اللام في قوله للذي».

(٢) البحر ٧/٢٥٩.

(٣) يُنَبِّيكُمْ.

(٤) وهو المصدر الميمي.

(٥) الكشاف ٣/٢٨٠.

(٦) تقدم برقم ١٢٤٠.

(٧) البيت لزيد الخيل. وعجزه:

جِحاشَ الكِرْمِلَيْنِ لها فديدُ =

٣٧١٩ـ أتـانـي أنـهـم مَـزِقُـون عِـرْضِـيْ

. . . .

وقال الممزق العبدي ــ وبه سُمِّي المُمَزَّق[1]:

٣٧٢٠ـ فـإنْ كنتُ مـأكـولاً فـكن خـيـرَ آكـلٍ
وإلَّا فـأدْرِكْـنـي ولَـمَّـا أُمَـزَّقِ

أي: ولما أُبْلَ وأُفْنَ.

و «جديد» عند البصريين بمعنى فاعِل يقال: جَدَّ الشيءُ فهو جادٌّ وجديد، وعند الكوفيين بمعنى مفعول مِنْ جَدَدْتُه أي: قَطَعْتُه.

آ. (٨) **قوله**: ﴿أَفْتَرَى﴾: هذه همـزةُ استفهامٍ. وحُـذِفَتْ لأجلها همـزةُ الوصـل، فلذلك تَثْبُتُ هـذه الهمزةُ وصـلاً وابتداءً. وبهـذه الآيةِ استـدلَّ الجـاحظُ على أنَّ الكلامَ ثـلاثةُ أقسـامٍ: صدقٍ، كـذبٍ، لا صدقٍ ولا كـذبٍ. ووَجْهُ الدلالـةِ منه على القسمِ الثـالث أنَّ قولَـه: «أم به جِنَّـةٌ» لا جائـزٌ أن يكون كذباً لأنـه قسيمُ الكذبِ، وقسيمُ الشَيءِ غيـرُه، ولا جائـزٌ أن يكون صِـدْقاً لأنهم لم يعتقدوه، فثبت قسمٌ ثالث. وقـد أجيب عنه بـأن المعنى: أم لم يَفْتَرِ. ولكن عَبَّر عن هذا بقولهم «أم به جِنَّةٌ» لأن المجنونَ لا افتراءَ له.

والـظاهـرُ في «أم» هــذه متصلةٌ؛ لأنهـا تتقـدَّرُ بـأي الشيئين. ويجـابُ بـأحدِهمـا، كأنـه قيل: أيُّ الشيئين واقـعٌ: افتراؤه الكـذبَ أم كـونُـه مجنـونـاً؟

= وهـو في ديوانـه ٤٢، والدرر ٢/١٣٠، وشـرح التصريـح ٢/٦٨، والعيني ٣/٥٤٥ والخـزانة ٣/٤٥٦. جحـاش: ج جحش، وهو ولـد الحمار. والكـرملين اسم مـاء. والفديد: الصوت.

(١) الأصمعيات ١٦٦، وأمالي الشجري ١/١٣٥، واللسان (أكل)، والعيني ٤/٥٩٠.

ولا يَضُرُّكونُها بعدها جملةٌ؛ لأنَّ الجملةَ بتأويلِ المفردِ كقوله[1]: / [٧٢٧/أ]

٣٧٢١ـ لا أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ
أم جفاني بظهرِ غَيْبٍ لئيمُ

ومثلُه قولُ الآخر[2]:

٣٧٢٢ـ لَعَمْرُك ما أدْري وإنْ كنتُ دارياً
شُعَيْثُ ابن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابنُ منقرِ

«ابن منقر» خبرٌ، لا نعت. كذا أنشده بعضُهم مستشهداً على أنها جملةٌ، وفيه حَذْفُ التنوين مِمَّا قبل «ابن» وليس بصفةٍ. وقد عَرَفْتَ ما أشَرْتُ إليه هنا من سورة التوبة[3].

آ. (٩) قوله: ﴿أَفَلَمْ﴾: فيه الرأيان المشهوران[4]: قدَّره الزمخشري[5]: أعَمُوْا فلم يَرَوْا، وغيرُه يَدَّعِي أن الهمزةَ مقدَّمةٌ على حرفِ العطف.

قوله «من السماء» بيانٌ للموصولِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً فتتعلَّقَ به أيضاً. قيل: وثَمَّ حالٌ محذوفةٌ تقديرُه: أفلم يَرَوْا إلى كذا مقهوراً تحت قدرتِنا أو مُحيطاً بهم. ثم قال: إنْ نَشَأْ.

قوله: «إنْ نَشَأْ» قرأ[6] الأخَوان «يَشَأْ»، يَخْسِفْ، يُسْقِطْ، بالياء في

---

(١) تقدم برقم ٣٣٥٠.
(٢) تقدم برقم ٣٣٥١.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٨.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٢٨.
(٥) الكشاف ٣/٢٨١.
(٦) السبعة ٥٢٧، والحجة ٥٨٣، والنشر ٢/٣٤٩، والبحر ٧/٢٦٠، والقرطبي ١٤/٢٦٤، والتيسير ١٨٠.

الثلاثة. والباقون بنون العظمة فيها، وهما واضحتان. وأدغم[1] الكسائيُّ الفاءَ في الباء، واستضعفها الناسُ من حيث أدغم الأقْوىٰ في الأضعفِ. قال الفارسي[2]: «وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الباءَ أضعفُ في الصوت من الفاءِ فلا تُدْغم فيها، وإنْ كانت الباءُ تُدْغم فيها[3] نحو: «اضربْ فلاناً» كما تُدْغَمُ الباءُ في الميم كقولك: اضربْ مالِكاً، وإن كانت الميمُ لا تُدْغَمُ في الباءَ نحو: «اضمُمْ بكراً»؛ لأنَّ الباءَ انحطَّتْ عن الميم بفَقْد الغُنَّة». وقال الزمخشري[4]: «وليست بالقويةِ»، وهذا لا ينبغي لأنها تواتَرَتْ.

قوله: «يا جِبالُ» مَحْكِيٌّ بقولٍ مُضْمَرٍ. ثم إنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه مصدراً. ويكونُ بدلاً مِنْ «فَضْلاً» على جهةِ تفسيرِه به كأنه قيلَ: آتَيْناه فَضْلاً قولَنا: يا جبالُ، وإنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه فِعْلاً. وحينئذٍ لك وجهان: إنْ شِئْتَ جَعَلْتَه بدلاً مِنْ «آتَيْنا» وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَه مستأنفاً.

قوله: «أَوِّبِيْ» العامَّةُ على فتحِ الهمزةِ وتشديدِ الواوِ، أمراً من التَّأْوِيْب وهو التَّرْجِيْع. وقيل: التسبيحُ بلغةِ الحبشة. والتضعيفُ يحتملُ أَنْ يكونَ للتكثيرِ. واختار الشيخ[5] أَنْ يكونَ للتعدِّي. قال: «لأنهم فَسَّروه بـ رَجِّعي معه التسبيحَ». ولا دليلَ؛ لأنه تفسيرُ معنى[6]. وقرأ[7] ابنُ عباس والحسنُ

---

(١) النشر ٢/١٢، والبحر ٧/٢٦١، والإتحاف ٢/٣٨٢.
(٢) الحجة (خ) ٤/١٦٢.
(٣) أي في الفاء. قال: «وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدر الصوت به إلى الفم حتى اتصلت بمخرج التاء».
(٤) الكشاف ٣/٢٨١.
(٥) البحر ٧/٢٦٢.
(٦) لأن أبا حيان عدَّ آب لازماً بمعنى رجع اللازم، ثم عُدِّي بالتضعيف.
(٧) الإتحاف ٢/٣٨٢، البحر ٧/٢٦٣.

وقتادة وابن أبي إسحاق «أُوْبي» بضمِّ الهمزةِ[1] وسكونِ الواو أمراً مِنْ آب يَؤُوْبُ أي: ارْجِعي معه بالتسبيح.

قوله: «والطيرَ» العامَّةُ على نصبِه وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه عطفٌ على محلِّ «جبالُ» لأنَّه منصوبٌ تقديراً. الثاني: أنه مفعولٌ معه. قاله الزجاج[2]. ورُدَّ عليه: بأنَّ قبلَه لفظةَ «معه» ولا يَقْتَضي العاملُ أكثرَ مِنْ مفعولٍ معه واحدٍ، إلَّا بالبدلِ أو العطفِ لا يُقال: «جاء زيدٌ مع بكرٍ مع عمروٍ»[3]. قلت: وخلافُهم في تقضية حالَيْنِ يَقْتضي مجيئَه هنا. الثالث: أنه عطفٌ على «فَضْلاً» قاله الكسائيُّ. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: آتيناه فضلاً وتسبيحَ الطيرِ. الرابع: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ أي: وسَخَّرْنا له الطيرَ، قاله أبو عمروٍ.

وقرأ[4] السُّلَميُّ والأعرج ويعقوب وأبو نوفل وأبو يحيى وعاصم في رواية «والطيرُ» بالرفع. وفيه أوجهٌ: النسقُ على لفظ قوله: «جبالُ». وأُنْشِد قولُه[5]:

٣٧٢٣ـ ألا يا زيدُ والضَّحاكُ سِيْرا
فقد جاوَزْتُما خَمَرَ الطريقِ

بالوجهين. وفي عَطْفِ المعرَّفِ بأل على المنادىٰ المضموم ثلاثةُ مذاهبَ[6]. الثاني: عطفُه على الضميرِ المستكنِّ في «أَوِّبي». وجاز ذلك

---

(١) مثل: قال يقول قُلْ، وقولي.
(٢) معاني القرآن ٤/٢٤٣.
(٣) وتصحيح المثال بالعطف. وانظر: البحر ٧/٢٦٣.
(٤) الإتحاف ٢/٣٨٢، والقرطبي ١٤/٢٦٦، والبحر ٧/٢٦٣.
(٥) تقدم برقم ٩٤١.
(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٣٠.

للفَصْل بالظرفِ. والثالث: الرفعُ على الابتداءِ، والخبرُ مضمرٌ. أي: والجبالُ كذلك أي: مُؤَوِّبَةٌ.

قوله: «وأَلَنَّا» عطف على «آتَيْنا»، وهو من جملةِ الفَضْلِ.

آ. (١١) **قوله: ﴿أنِ اعْمَلْ﴾**: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مصدريةٌ على حَذْفِ الحرفِ أي: لأن. والثاني قاله الحوفي وغيره أنها مُفَسِّرةٌ. ورُدَّ هذا: بأنَّ شَرْطَها تقدُّمُ ما هو بمعنى القولِ ولم يتقدَّمْ إلاَّ «أَلَنَّا». واعتذر بعضُهم عن هذا: بأنْ قَدَّر ما هو بمعنى القولِ أي: وأَمَرْناه أَنِ اعْمَلْ ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك.

وقُرِىء[1] «صابغاتٍ» لأجلِ الغينِ. وتقدَّم تقريرُه في لقمان عند «وأَسْبَغَ»[2].

آ. (١٢) **قوله: ﴿ولسليمانَ الريحَ﴾**: العامَّةُ على النصبِ بإضمارِ فعلٍ أي: وسَخَّرْنا لسليمانَ. / [٧٢٧/ب] وأبو بكرٍ[3] بالرفعِ على الابتداءِ، والخبرُ في الجارِّ قبلَه أو محذوفٌ. وجَوَّز أبو البقاء[4] أنْ يكونَ فاعلاً، يعني بالجارِّ، وليس بقويٍّ لعدمِ اعتمادِه. وكان قد وافقه في الأنبياء[5] غيرُه.

---

(١) الكشاف ٣/٢٨٢.

(٢) الآية ٢٠ من لقمان.

(٣) السبعة ٥٢٧، والنشر ٢/٣٤٩، والحجة ٥٨٣، والبحر ٧/٢٦٤، والقرطبي ١٤/٢٦٨، والتيسير ١٨٠.

(٤) الإملاء ٢/١٩٦.

(٥) الآية ٨١ «ولسليمانَ الريحَ عاصفةً» حيث لم يَرِدْ في الأنبياء خلافٌ في نصب «الريح».

وقرأ العامَّةُ «الريحَ» بالإفراد. والحسن[1] وأبو حيوةَ وخالد بن إلياس[2] «الرياحَ» جمعاً. وتقدَّم في الأنبياء أنَّ الحسنَ يقرأُ مع ذلك بالنصبِ، وهنا لم يُنْقَلْ له ذلك.

قوله: «غُدُوُّها شَهْرٌ» مبتدأ وخبر. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: غُدُوُّها مَسيرةَ شهرٍ أو مقدارُ غدوِّها شهرٌ. ولو نُصِب لجازَ، إلَّا أنَّه لم يُقْرَأْ به فيما علمْتُ.

وقرأ[3] ابنُ أبي عبلةَ «غَدْوَتُها ورَوْحَتُها» على المَرَّةِ. والجملةُ: إمَّا مستأنفةٌ، وإمَّا في محلِّ الحال.

قوله: «مَنْ يَعْمَلُ» يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء. وخبرُه في الجارِّ قبلَه أي: من الجنِّ مَنْ يعملُ، وأنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مقدرٍ أي: وسَخَّرْنا له مَنْ يعملُ. و«من الجنِّ» يتعلقُ بهذا المقدرِ أو بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ أو بيانٌ. و«بإذن» حالٌ أي: مُيَسَّراً بإذنِ ربِّه. والإِذْنُ: مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. وقُرِىء[4] «ومَنْ يُزِغْ» بضمِّ الياءِ مِنْ أزاغَ، ومفعولُه محذوفٌ أي: ومَنْ يُزِغْ نفسَه أي: يُميلُها. و«مِنْ عذاب»: «مِنْ» لابتداء الغاية أو للتبعيض.

آ. **(١٣) و: ﴿يَعْمَلون له ما يشاءُ﴾**: مُفَسِّرٌ لقوله «مَنْ يعمل». و«مِنْ مَحاريب» بيانٌ لِما يَشاء.

قوله: «كالجوابِ» قرأ[5] ابنُ كثير بإثباتِ ياء «الجوابي» وصلاً ووقفاً.

---

(١) النشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٣٨٣، والبحر ٧/٢٦٤.

(٢) خالد بن إلياس بن صخر المدني روى عن ربيعة وأبان بن صالح ضعيف الحديث. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٥٠.

(٣) البحر ٧/٢٦٤.

(٤) الشواذ ١٢١، والبحر ٧/٢٦٥.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٥١، والحجة ٥٨٤، والسبعة ٥٢٧، والتيسير ١٨٢.

وأبو عمرٍو وورشٌ بإثباتِها وَصْلاً، وحَذْفِها وقفاً. والباقون بحَذْفِها في الحالَيْن. و «كالجواب» صفةٌ لـ «جِفان». والجِفانُ: جمعُ جَفْنَة. والجوابي: جمع جابِيَة كضارِبة وضوارِب. والجابيةُ: الحَوْضُ العظيم سُمِّيَتْ بذلك لأنه يُجْبَىٰ إليها الماءُ. وإسنادُ الفعلِ إليها مَجازٌ؛ لأنه يُجْبَىٰ فيها كما قيل: خابِية لِما يُخَبَّأُ فيها. قال الشاعر(1):

٣٧٢٤ـ بِجِفانٍ تَعْتَري نادِيَنا
مِنْ سَدِيْفٍ حين هاجَ الصِّنَّبِرْ

كالجوابي لاتِني مُتْرَعَةً
لِقِرىٰ الأضيافِ أو للمحتضِرْ

وقال الأعشىٰ(2):

٣٧٢٥ـ نَفَىٰ الذَّمَّ عن آلِ المُحَلَّقِ جَفْنَةٌ
كجابِيَةِ السَّيْحِ العِراقيِّ تَفْهَقُ

وقال الأفوه(3):

٣٧٢٦ـ وقُدُوْرٍ كالرُّبا راسِيَةٍ
وجِفانٍ كالجَوابي مُتْرَعَهْ

---

(1) البيَان لطرفة وهما في ديوانه ٦٦، واللسان (صنبر). وتعتري: تلمُّ به وتأتيه. والسديف: قطع السنام. والصنبر: أشد ما يكون من البرد. لاتني مترعة: لا تزال مملوءة. القرى: القيام بإكرام الضيف. والمحتضر: النازل على المياه، والمحاضر: المياه.

(2) ديوانه ٢٢٥. واللسان (جبي) والسيح: النهر. تفهق: تمتلِىء حتى صارت تتصبب. فهي كأنها حوض الماء يُمِدُّه نهر العراق.

(3) وهو الأفوه الأودي. والبيت في البحر ٧/٢٥٥.

قوله: «شُكْراً» يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ به أي: اعْمَلوا الطاعةَ. سُمِّيَتِ الصلاةُ ونحوُها شكراً لسَدِّها مَسَدَّه. الثاني: أنه مصدرٌ مِنْ معنى اعْمَلوا، كأنه قيل: اشكروا شكراً بعملكم، أو اعملوا عملَ شكرٍ. الثالث: أنه مفعولٌ من أجله. أي: لأجل الشكر. الرابع: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أي: شاكرين. الخامس: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظِه، تقديره: واشكروا شكراً. السادس: أنه صفةٌ لمصدرِ «اعْمَلوا» تقديره: اعْمَلوا عَمَلاً شُكْراً أي: ذا شكر.

قوله: «وقليلٌ» خبرٌ مقدمٌ. و «من عبادِيْ» صفةٌ له و «الشَّكورُ» مبتدأ.

آ. (١٤) **قوله: ﴿تأكُلُ﴾**: إمَّا حالٌ أو مستأنفة. وقرأ[1] «مِنْسَأْتَه»، بهمزةٍ ساكنةٍ ابنُ ذكوان. وبألفٍ مَحْضةٍ نافعٌ وأبو عمرٍو، وبهمزة مفتوحةٍ الباقون.

والمِنْسَأَةُ: العَصا اسمُ آلةٍ مِنْ نَسَأه أي: أخَّرَه كالمِكْسَحَةِ والمِكْنَسَة. وفيها الهمزةُ وهو لغةُ تميم وأُنشِد[2]:

٣٧٢٧ـ أمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ لا أَباكَ ضَرَبْتَه
بِمِنْسَأَةٍ قد جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبُلا

والألفِ وهي لغةُ الحجازِ. وأنشد[3]:

٣٧٢٨ـ إذا دَبَبْتَ على المِنْسَاة مِنْ كِبَرٍ
فقد تباعَدَ عنك اللهوُ والغَزَلُ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٢٧، والقرطبي ١٤/٢٧٩، والبحر ٧/٢٦٧، والتيسير ١٨٠، والحجة ٥٨٤، والنشر ٢/٣٤٩، والمحتسب ٢/١٨٦، والشواذ ١٢١.

(٢) البيت لأبي طالب وهو في اللسان (نسأ) والقرطبي ١٤/٢٧٩، ومجاز القرآن ٢/١٤٥.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في القرطبي ١٤/٢٧٩، ومجاز القرآن ٢/١٤٥.

فأمَّا بالهمزةِ المفتوحةِ فهي الأصلُ؛ لأنَّ الاشتقاقَ يدلُّ ويشهد[1] له، والفتحُ لأَجْلِ بناء مِفْعَلة كمِكْنَسَة. وأمَّا سكونُها ففيه وجهان، أحدهما: أنه أبدلَ الهمزةَ ألفاً، كما أبدلها نافعٌ وأبو عمروٍ. وسيأتي، ثم أبدل هذه الألفَ همزةً على لغةِ مَنْ يقولُ: العَأْلَم والخَأْتَم. وقوله[2]:

٣٧٢٩ـ وخِنْدِفُ هامَةُ هذا العَأْلَمِ

ذكره ابن مالك. وهذا لا أدري ما حمله عليه، كيف يُعْتَقَدُ أنه هَرَبَ مِنْ شيءٍ ثم يعودُ إليه؟ وأيضاً فإنهم نَصُّوا على أنه إذا أبدلَ من الألفِ همزةً: فإن كان لتلك الألفِ أصلٌ حُرِّكَتْ هذه الهمزةُ بحركةِ أصلِ الألفِ. وأنشد أبو الحسن ابن عُصفور على ذلك[3]:

٣٧٣٠ـ وَلَّى نَعامُ بني صفوانَ زَوْزَأَةً

. . . .

[٧٢٨/أ] قال: الأصل زَوْزَاة. وأصلُ هذا: زَوْزَوَة، فلمَّا أُبْدِلَتْ من الألفِ/ همزةً حَرَّكها بحركةِ الواوِ. إذا عَرَفْتَ هذا فكان ينبغي أن تُبْدَلَ هذه الألفُ همزةً مفتوحةً؛ لأنَّها عن أصلٍ متحركٍ، وهو الهمزةُ المفتوحةُ، فتعودُ إلى الأول، وهذا لا يُقالُ. الثاني: أنه سَكَّن الفتحةَ تخفيفاً، والفتحةُ قد سَكَنَتْ في مواضِعَ تقدَّم التنبيهُ عليها وشواهدُها. ويُحَسِّنُه هنا: أنَّ الهمزةَ تُشْبه حروفَ العلةِ، وحرفُ العلةِ تُسْتَثْقَلُ عليه الحركةُ مِنْ حيثُ الجملةُ، وإنْ كان لا تُسْتثقل الفتحةُ

---

(١) الأصل «يشهد» من غير واو العطف، وإثباتها من (ش).

(٢) تقدم برقم ٨٧.

(٣) تقدم برقم ٨٨. وانظر: المقرب لابن عصفور ١٠٧.

لخفَّتِها. وأنْشدوا على تسكينِ همزتها[1]:

٣٧٣١ـ صريعُ خَمْرٍ قام مِنْ وُكَاءَتِهْ
كقَوْمَةِ الشيخ إلى مِنْسَأْتِهْ

وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءةِ، ونَسَبوا راوِيَها إلى الغلط. قالوا: لأنَّ قياسَ تخفيفِها إنما هو تسهيلُها بينَ بينَ، وبه قرأ ابنُ عامرٍ وصاحباه، فظَنَّ الراوي أنهم سَكَّنوا. وضَعَّفها أيضاً بعضُهم: بأنه يَلْزَمُ سكونُ ما قبل تاءِ التأنيثِ، وما قبلها واجبُ الفتحِ إلاَّ الألفَ.

وأمَّا قراءةُ الإِبدالِ فقيل: هي غيرُ قياسيةٍ، يَعْنُون أنها ليسَتْ على قياسِ تَخفيفِها. إلاَّ أنَّ هذا مردودٌ: بأنها لغةُ الحجازِ، ثابتةٌ، فلا يُلْتَفَتُ لمَنْ طَعَن. وقد قال أبو عمرو: ــ وكَفَى به ــ «أنا لا أَهْمِزُها، لأنِّي لا أَعْرِفُ لها اشتقاقاً، فإنْ كانَتْ مما لا يُهْمَزُ فقد أُخْطِىءُ[2]. وإن كانَتْ تُهْمَزُ فقد يجوزُ لي تَرْكُ الهمزِ فيما يُهْمَزُ». وهذا الذي ذكره أبو عمرٍو أحسنُ ما يقالُ في هذا ونظائرِه.

وَقُرِىء «مَنْسَأَتَه» بفتح الميم مع تحقيقِ الهمزةِ، وإبدالِها ألفاً، وحَذْفِها تخفيفاً، و «مِنْسَاءَتَه» بزنة مِفْعَالَتَه كقولهم: مِيْضَأَة[3] ومِيْضاءَة وكلُّها لغاتٌ. وقرأ ابنُ جُبَيْر «مِنْ سَأَتِه» فَصَل «مِنْ» وجَعَلَها حرفَ جَرٍّ، وجَعَل «سأَتِه» مجرورةً بها. والسَّأَةُ والسِّئَةُ هنا العصا. وأصلُها يَدُ القوسِ العليا والسفلى يقال: سَاةُ القوسِ مثلُ شاة، وسِئَتُها، فَسُمِّيَتِ العصا بذلك على وجهِ الاستعارة. والمعنى: تأكلُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٤/٢٧٩ وصدره فيه:
وقائمٍ قد قام من تُكَأْتِهْ
وهو في البحر ٧/٢٦٧.

(٢) في البحر ٧/٢٦٧ «احتطت» وهو أنسب للسياق.

(٣) الميضَأة: الإداوة فيها ماء يُتوضأ به.

مِنْ طَرَفِ عصاه. ووجهُ ذلك كما جاء في التفسير: أنه اتَّكأ على عصا خضراءَ مِنْ خَرُّوب، والعصا الخضراءُ متى اتُّكِيء عليها تَصيرُ كالقوسِ في الاعوجاجِ غالباً. وساة فَعَلة، وسِئَة: فِعلة نحو: قِحَة وَقَحة، والمحذوفُ لامُهما.

وقال ابن جني[1]: «سَمَّى العَصا ساءة لأنها تَسُوء، فهي فَلَة، والعينُ محذوفةٌ» قلت: وهذا يَقْتضي أَنْ تكون القراءة بهمزةٍ ساكنةٍ، والمنقولُ أن هذه القراءةَ بألفٍ صريحة[2] ولأبي الفتح أَنْ يقولَ: أصلُها الهمزُ، ولكن أُبْدِلَتْ.

وقوله: «دابَّةُ الأرضِ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّ الأرضَ هذه المعروفةُ. والمرادُ بدابَّةِ الأرضِ الأَرَضةُ دُوَيْبَّةٌ تأكُل الخَشَبَ. الثاني: أن الأرضَ مصدرٌ لقولك: أَرَضَتِ الدابةُ الخشبةَ تَأْرِضُها أَرْضاً أي: أكلَتْها. فكأنه قيل: دابَّةُ الأكل. يُقال: أَرَضَتِ الدابَّةُ الخشبةَ تَأْرِضها أَرْضاً فأَرِضَتْ بالكسر تَأْرَض هي بالفتح أَرَضاً بالفتح أيضاً نحو: أَكَلَت القوادحُ[3] الأسنانَ تأكلُها أكلاً فأَكِلت هي بالكسر تَأْكَلُ أَكَلاً بالفتح. ونحوُه أيضاً: جَدَعْتُ أنفَه جَدْعاً فجَدِع هو جَدَعاً بفتح عين المصدر. وبفتح الراء قرأ[4] ابن عباس والعباس بن الفضل وهي مقويةُ المصدرية في القراءة المشهورة. وقيل: الأَرَض بالفتح ليس مصدراً بل هو جمع أَرَضَة، وعلى هذا يكونُ من باب إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ لأنَّ الدابَّةَ أعمُّ من الأَرَضة وغيرِها من الدوابِّ.

قوله: «فلمَّا خَرَّ» الظاهر أنَّ فاعلَه ضميرُ سليمان عليه السلام. وقيل:

---

(١) هذا النص لم يرد في «المحتسب» وإنما ورد فيه احتمالان، الأول: أنها مِنْ أَسْأَيْت القوس فالمحذوف من سِئَة هو اللام، والثاني أنها من نسأ. والفاء محذوفة، وليس في المحتسب أن العين محذوفة.

(٢) بل المشهور أن هذه القراءة «سَأَتِه».

(٣) القادحة: السوسة تَدِبُّ في الأسنان والشجر والخشب. ج قوادح.

(٤) الشواذ ١٢١، والقرطبي ١٤/٢٨٠، والبحر ٧/٢٦٦.

عـائدٌ على البـاب لأنَّ الدابَّـةَ أكلَتْه فـوقع. وقيـل: بل أكلَتْ عَتَبَـةَ البابِ، وهي الخـارَّة. ونُقِل ذلـك في التفسير، وينبغي أَنْ لا يَصِـحَّ؛ إذ كان يكـون التـركيبُ خرَّتْ بتاءِ التأنيث. و[1]:

٣٧٣٢ـ . . . .
. . . . أَبْقَل إبْقالَها

ضرورةٌ أو نادرٌ. وتأويلُها بمعنىٰ العُوْد أَنْدَرُ منه.

قوله: «تَبَيَّنَتْ» العامَّةُ على بنـائِه للفـاعلِ مسنـداً للجنِّ. وفيه تـأويلاتٌ، أحـدُها: أنـه على حَـذْفِ مضـافٍ تقـديـرُه: تبيَّن أَمْـرُ الجنِّ أي: ظهـر وبـان. و «تبيَّن» يأتي بمعنى بان لازماً، كقولِه[2]:

٣٧٣٣ـ تَـبَـيَّـنَ لـي أنَّ الـقَـمـاءَةَ ذِلَّـةٌ
وأنَّ أَعِـزَّاءَ الـرجـالِ طِـيـالُـهـا

فلمَّا حُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، وكان ممَّـا يجوز تـأنيثُ فعلِه، أُلْحِقَتْ علامةُ التأنيثِ.

وقوله: «أَنْ لَوْ كانوا» بتأويلِ المصدرِ مـرفوعـاً بدلاً من الجنِّ. والمعنى: ظهر كَوْنُهم لو عَلِموا الغيبَ لَما لَبِثوا في العذاب أي: ظَهَرَ جَهْلُهُمْ. الثـاني: أنَّ «تبيَّن» بمعنى بانَ وظَهَر أيضاً. و «الجنُّ» فاعلٌ. ولا / حاجةَ إلى حَذْفِ مضاف [٧٢٨/ب] و «أَنْ لو كانوا» بدلٌ كمـا تقدَّم تحـريرُه. والمعنى: ظهـر للجن جَهْلُهم للناسِ؛ لأنهم كانوا يُوْهِمُون الناسَ بذلك، كقولك: بان زيـدٌ جهلُه. الثالث: أنَّ «تَبَيَّن» هنا متعدٍّ بمعنى أَدْرك وعَلِم، وحينئـذٍ يكونُ المـرادُ بالجنِّ ضَعَفَتَهم، وبـالضميرِ

(١) تقدم برقم ٢٨٣.

(٢) البيت لأنيف بن زبـان وهـو في المحتسب ١٨٤/١، وأمـالي الشجـري ٥٦/١، وابن يعيش ٤٥/٤، والعيني ٥٨٨/٤، واللسان (طول).

في «كـانوا» كبـارَهُمْ ومَرَدَتَهم، و «أن لـو كانـوا» مفعـولٌ بـه، وذلـك أنَّ المَـرَدَةَ والـرؤساءَ من الجنِّ كـانوا يُـوْهِمون ضعفـاءَهم أنهم يَعْلمون الغيبَ. فلمَّـا خَـرَّ سليمان عليه السلامَ مَيِّتاً، ومكثوا بعده عاماً في العملِ، تبيَّنَتِ السَّفَلَةُ من الجنِّ أنَّ الرؤساءَ منهم لو كانوا يعلمون الغيبَ كما ادَّعَوْا مـا مكثوا في العـذابِ. ومِنْ مجيْءِ «تَبيَّن» متعدِّياً بمعنى أَدْرك قولُه[1]:

٣٧٣٤ــ أفـاطِـمُ إنِّـي مَـيِّـتٌ فَـتَـبَـيَّـنـي
ولا تَـجْـزَعـي كـلُّ الأنـامِ يـمـوتُ

أي: تَبَيَّني ذلك.

وفي كتـاب أبـي جعفر[2] مـا يَقْتضي أنَّ بعضَهم قـرأ «الجنَّ» بـالنصب، وهي واضحةٌ أي: تبيَّنت الإنسُ الجنَ. و «أَنْ لو كانوا» بـدلٌ أيضاً من «الجن». وقرأ[3] ابن عباس ويعقوب «تُبُيِّنَتِ الجنّ» على البناءِ للمفعولِ، وهي مؤيِّدَةٌ لِما نَقَله النحاسُ. وفي الآيةِ قراءاتٌ كثيرةٌ أَضْرَبْتُ عنها لمخالفتِها السَّوادَ.

و«أن» في «أَنْ لو كانوا» الظاهرُ أنها مصـدريةٌ مخففـةٌ من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الشأنِ. و «لو» فاصلةٌ بينهـا وبينَ خبرِهـا الفعليِّ. وقد تقـدَّم تحقيقُ ذلك كقوله: «وأَنْ لو استقاموا»[4] «أَنْ لو نشاء أَصَبْناهم»[5].

وقـال ابن عطيـة[6]: «وذهب سيبويـه[7] إلى أنَّ «أَنْ» لا مـوضـعَ لهـا من

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٧/٢٦٧.
(٢) ليس في «إعراب القرآن» للنحاس. ووردت القراءة في البحر ٧/٢٦٨.
(٣) الإتحاف ٢/٣٨٤، والنشر ٢/٣٥٠، والقرطبي ١٤/٢٧٩، والبحر ٧/٢٦٨.
(٤) الآية ١٦ من الجن.
(٥) الآية ١٠٠ من الأعراف.
(٦) المحرر ١٣/١٢٣.
(٧) الكتاب ١/٤٥٥ ــ ٤٥٦.

الإعرابِ، إنما هي مُؤْذِنَةٌ بجوابِ ما يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ القسمِ من الفعل الذي معناه التحقيقُ واليقينُ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ التي هي: تَحقَّقْتُ وَتَيَقَّنْتُ وعَلِمْتُ ونحوُها تَحُلُّ مَحَلَّ القَسَمِ، فـ «ما لَبِثُوا» جوابُ القسمِ لا جوابُ «لو»، وعلى الأقوالِ الأُوَلِ يكون جوابَها»[1]. قلت: وظاهرُ هذا أنها زائدةٌ لأنهم نَصُّوا على اطِّرادِ زيادتِها قبل «لو» في حَيِّزِ القسمِ[2]. وللناسِ خلافٌ: هل الجوابُ للواوِ أو[3] للقسمِ[4]؟ والذي يَقْتَضيه القياسُ أَنْ يُجابَ أَسْبَقُهما كما في اجتماعِه مع الشرطِ الصريحِ ما لم يتقدَّمْهما ذو خبرٍ، كما تقدَّم بيانُه. وتقدَّم الكلامُ والقراءاتُ في سبأ في سورة النمل[5].

آ. (١٥) قوله: ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾: قرأ[6] حمزةُ وحفصٌ «مَسْكَنِهم» بفتح الكاف مفرداً، والكسائيُّ كذلك، إلاَّ أنه كسرَ الكافَ، والباقون «مَساكِنِهم» جمعاً. فأمَّا الإفرادُ فلِعَدَمِ اللَّبْسِ؛ لأن المرادَ الجمعُ، كقولِه[7]:

٣٧٣٥ـ كُلوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا ... ...

والفتحُ هو القياسُ؛ لأنَّ الفعلَ متى ضُمَّتْ عينُ مضارِعه أو فُتِحَتْ جاء المَفْعَلُ منه زماناً ومكاناً ومصدراً بالفتحِ، والكسرُ مَسْموعٌ على غيرِ قياس. وقال

(١) أي جواب «لو».
(٢) انظر: المغني ٥٠.
(٣) الأصل (و) والتصويب من (ش).
(٤) انظر: المغني ٥٠.
(٥) انظر إعرابه للآية ٢٢.
(٦) السبعة ٥٢٨، والحجة ٥٨٥، والنشر ٢/٣٥٠، والبحر ٧/٢٦٩، والقرطبي ١٤/٢٨٣، والتيسير ١٨٠.
(٧) تقدم برقم ١٥٣.

أبو الحسن[1]: «كسرُ الكافِ لغةٌ فاشيةٌ، وهي لغةُ الناسِ اليومَ، والكسرُ لغةُ الحجازِ». وهي قليلةٌ. وقال الفراء[2]: «هي لغةٌ يمانِيَّةٌ فصيحةٌ». و«مَسْكَنِهِمْ» يُحْتمل أَنْ يرادَ به المكانُ، وأَنْ يُرادَ به المصدرُ أي: السُّكْنى. ورجَّح بعضُهم الثاني قال: لأنَّ المصدرَ يشملُ الكلَّ فليس فيه وَضْعُ مفردٍ مَوْضِعَ جمعٍ بخلافِ الأول؛ فإنَّ فيه وَضْعَ المفرد مَوْضِعَ الجمعِ كما قَرَّرْتُه، لكنَّ سيبويه[3] يَأْباه إلاَّ ضرورةً كقولِه[4]:

٣٧٣٦ـ ....

قد عضَّ أعناقَهم جِلْدُ الجَواميسِ

أي جلود. وأمَّا الجمعُ فهو الظاهرُ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ مَسْكناً[5]. ورُسِمَ في المصاحفِ دونَ ألفٍ بعد الكافِ، فلذلك احتَمَلَ القراءاتِ المذكورةَ.

قوله: «جَنَّتان» فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الرفعُ على البدلِ من «آيةٌ» وأبدلَ مثنًّى مِنْ مفرد؛ لأنَّ هذا المفردَ يَصْدُقُ على هذا المثنى. وتقدَّم في قولِه: «وَجَعَلْنا ابنَ مَرْيَمَ وأمَّه آيةً»[6]. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. وضَعَّفَ ابنُ عطيةَ[7] الأولَ ولم يُبَيِّنْه. ولا يَظْهَرُ ضَعْفُه بل قوتُه، وكأنه توهَّمَ أنهما مختلفان إفراداً وتثنيةً؛ فلذلك ضَعُفَ البدلُ عنده. واللَّهُ أعلمُ. الثالث: ــ وإليه نحا ابن عطية[8] ــ أَنْ يكونَ «جَنَّتان» مبتدأً، وخبرُه «عن يمينٍ وشِمالٍ». وردَّه

(١) لم يرد في «معاني القرآن» له.

(٢) معاني القرآن له ٢/٣٥٧.

(٣) الكتاب ١/١٠٨.

(٤) تقدم برقم ٣٥٥٥.

(٥) الأصل «مسكن» وهو سهو.

(٦) الآية ٥٠ من سورة المؤمنين.

(٧) المحرر ١٣/١٢٥.

(٨) المحرر ١٣/١٢٥.

الشيخُ(1): بأنه ابتداءُ نكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ. واعتذر عنه: بأنَّه قد يُعْتَقَدُ حَذْفُ صفةٍ أي: جنتان لهم، أو جنتان عظيمتان [إنْ](2) صَحَّ ما ذهبَ إليه.

وقرأ ابنُ أبي عبلة(3) «جَنَّتَيْن» بالياءِ نصباً على خبرِ كان، واسمُها «آية».

فإنْ قيل: اسمُ «كان» كالمبتدأ، / ولا مُسَوِّغَ للابتداء به حتى يُجْعَلَ اسم كان. [729/أ]

والجوابُ أنه تخصَّصَ بالحالِ المقدَّمَةِ عليه، وهي صفتُه في الأصل. ألا ترىٰ أنه لو تأخَّر «لسبأ» لكان صفةً لـ «آيةٌ» في هذه القراءةِ.

قوله: «عن يمينٍ» إمَّا صفةٌ لـ «جَنَّتان» أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هما عن يمين.

قوله: «كُلُوا» على إضمارِ القولِ أي: قال الله أو المَلَكُ.

قوله: «بَلْدَةٌ» أي: بَلْدَتُكُمْ بَلْدَةٌ، وربُّكم ربُّ غفورٌ. وقرأ(4) رُوَيْس بنصب «بَلْدَة ورَب» على المدحِ، أو اسكنوا واعبدوا. وجعله أبو البقاء(5) مفعولاً به، والعامِلُ فيه «اشكروا» وفيه نظرٌ؛ إذ يَصيرُ التقدير: اشكروا لربِّكم رَبًّا غفوراً.

آ. (16) **قوله: ﴿سَيْلَ العَرِمِ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه من باب إضافةِ الموصوفِ لصفتِه في الأصلِ، إذ الأصلُ: السَّيْلُ العَرِمُ. والعَرِمُ: الشديدُ. وأصله مِنَ العَرامَةِ، وهي الشَّراسَةُ والصعوبةُ. وعَرِمَ فلانٌ فهو عارِمٌ وعَرِمٌ. وعُرامُ الجيش منه. الثاني: أنه من بابِ حَذْفِ الموصوفِ وإقامة صفتِه

---

(1) البحر 7/270.

(2) زيادة من (ش).

(3) البحر 7/270.

(4) البحر 7/270، والكشاف 3/285.

(5) الإملاء 2/196.

مُقامه. تقديرُه: فأَرْسَلْنا عليهم سَيْلَ المطرِ العَرِمِ أو الجُرذ العرم أي الشديد الكثير. الثالث: أنَّ العَرِمَ اسمٌ للبناءِ الذي يُجْعَلُ سَدّاً. وأُنْشد[١]:

٣٧٣٧ـ مِنْ سبأ الحاضرينَ مأْرِبَ إذْ
يَبْنُون مِنْ دونِ سَيْلِه العَرِما

أي البناء القويُّ. الرابع: أنَّ العَرِمَ اسمٌ للوادي الذي كان فيه الماءُ نفسُه. الخامس: أنه اسمٌ للجُرَذِ وهو الفَأْر. قيل: هو الخُلْدُ[٢]. وإنما أُضيفَ إليه لأنه تَسَبَّبَ عنه إذ يُرْوى في التفسيرِ: أنه قَرَضَ السِّكْرَ إلى أن انفتح عليهم فغرِقوا به. وعلى هذه الأقوال الثلاثةِ تكون الإضافةُ إضافةً صحيحةً مُعَرِّفة نحو: غلام زيد أي: سيل البناء، أو سيل الوادي الفلاني، أو سيلُ الجُرَذِ. وهؤلاء هم الذين ضَرَبَتْ بهم العربُ في المثل للفُرْقةِ فقالوا: «تَفَرَّقوا أَيْدِي سبأ وأيادي سبأ»[٣].

قوله: «بجنَّتَيْهم جَنَّتَيْن» قد تقدَّم في البقرة[٤] أن المجرورَ بالباء هو الخارج[٥]، والمنصوبَ هو الداخلُ؛ ولهذا غَلِط مَنْ قال من الفقهاء: «فلو أبدل ضاداً بظاءٍ[٦] بَطَلَتْ صلاتُه» بل الصواب أَنْ يُقال: ظاءً بضادٍ.

قوله: «أُكُلٍ خَمْطٍ» قرأ[٧] أبو عمرو على إضافة «أُكل» غير المضاف إلى

---

(١) تقدم برقم ٣٥٥٤ وسقط قوله: «مأرب» في الأصل.

(٢) انظر: معاني القرآن ٤/٢٤٨.

(٣) مجمع الأمثال ١/٢٧٥، والمستقصى للزمخشري ٢/٨٨.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٧٩.

(٥) أي المتروك.

(٦) أي في الفاتحة في قوله: ولا الضالين.

(٧) السبعة ٥٢٨، والنشر ٢/٣٥٠، والتيسير ١٨٠، والبحر ٧/٢٧١، والحجة ٥٨٧، والقرطبي ١٤/٢٨٦.

«خَمْط» . والباقون بتنوينه غيرَ مضافٍ وقد تقدم في البقرةِ[1] أنَّ ابنَ عامر وأبا عمرو والكوفيين يضمون كاف «أكل» غير المضاف لضمير المؤنثةِ، وأن نافعاً وابن كثير يُسَكِّنونها بتفصيل هناك تقدَّمَ تحريرُه، فيكونُ القرَّاءُ هنا على ثلاثِ مراتبَ، الأولى: لأبي عمروٍ «أُكُلِ خَمْط» بضم كاف «أُكُلٍ» مضافاً لـ «خَمْطٍ». الثانية: لنافعٍ وابن كثير تسكينُ كافِه وتنوينِه. الثالثة: للباقين ضَمُّ كافِه وتنوينه. فَمَنْ أضافَ جَعَلَ «الأكل» بمعنى الجنى والثمر. والخَمْطُ قيل: شجرُ الأَراك. وقيل: كلُّ شجرٍ ذي شَوْكٍ. وقيل: كلُّ نَبْتٍ أَخَذَ طعماً مِنْ مرارة. وقيل: شجرةٌ لها ثَمَرٌ تشبه الخَشْخاشَ لا يُنْتَفَعُ به.

قوله: «وَأَثْلٍ وشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ» معطوفان على «أُكُل» لا على «خَمْط» لأنَّ الخَمْطَ لا أُكُلَ له. وقال مكي[2]: «لَمَّا لم يَجُزْ أَنْ يكونَ الخمطُ نعتاً للأكل؛ لأنَّ الخَمْطَ اسمُ شجرٍ بعينه، ولا بدلاً لأنه ليس الأولَ ولا بعضَه، وكان الجنى والثمرُ من الشجر، أُضيف على تقدير «مِنْ» كقولِك: هذا ثوبُ خَزٍّ». ومَنْ نَوَّنَ جَعَلَ خَمْطاً وما بعدَه: إمَّا صفةً لأُكُل. قال الزمخشري[3]: «أو وُصِفَ الأُكُلُ بالخَمْط، كأنه قيل: ذواتَيْ أُكُلٍ بَشِعٍ». قال الشيخُ[4]: «والوصفُ بالأسماءِ لا يَطَّرِدُ، وإنْ كان قد جاء منه شيءٌ نحو قولِهم: مررْتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كلِّه». الثاني[5]: البدلُ مِنْ «أُكُل» قال أبو البقاء[6]: «وجعل خَمْطاً أُكُلاً لمجاوَرَتِه إياه وكونِه سبباً له». إلاَّ أنَّ الفارسيَّ[7] رَدَّ كونَه بدلاً. قال: «لأنَّ الخَمْطَ ليس

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٩٣.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٢٠٧.
(٣) الكشاف ٣/٢٨٥.
(٤) البحر ٧/٢٧١.
(٥) الأول في إعراب «خمط» الوصفية وهذا هو الثاني.
(٦) الإملاء ٢/١٩٧.
(٧) الحجة (خ) ٤/١٦٨.

بالأُكُلِ نفسِه». وقد تقدَّمَ جوابُ أبـي البقاء. وأجاب بعضُهم عنه ـ وهو مُنْتَـزَعٌ مِنْ كـلام الزمخشـري(١) ـ أنه على حَـذْفِ مضافٍ تقـديرُه: ذواتَيْ أُكُـلٍ أُكُلِ خَمْطٍ. قال: والمحذوفُ هو الأولُ في الحقيقةِ. قلت: وهو حسنٌ في المعنى. الثالث: أنه عطفُ بيانٍ، وجعله أبـو علي(٢) أحسنَ ما في البـاب. قال: «كـأنَّه بَيَّنَ أنَّ الأُكُلَ هذه الشجرةُ» إلَّا أنَّ عَطْفَ البيانِ لا يُجيزه البصريُّون في النكـرات إنما يَخُصُّونه بالمعارفِ/. [٧٢٩/ب]

قـولـه: «قليـلٍ» نعتٌ لـ «سِـدْر». وقيـل: نعتٌ لـ «أُكـل». وقـال أبو البقاء(٣): «ويجوز أَنْ يكونَ نعتـاً لـ «خَمْطٍ وأَثْلٍ وسِـدْرٍ». وقُرِىء(٤) «وأَثْـلاً وشَيْئـاً» بنصبهما عـطفاً على جَنَّتَيْن. والأَثْـلُ: شجـرُ الـطَّرْفـاءِ، أو مـا يُشْبِهها. والسِّدرَ سِدْران: سِدْرٌ له ثمرةٌ عَفْصَةٌ لا تُؤْكَلُ ولا يُنْتَفَعُ بورقِه في الاغتسـال وهو الضالُّ، وسِدْرٌ له ثمرٌ يُؤْكَلُ وهو النَّبْقُ، ويُغْتَسَل بورقِه. ومراد الآيةِ: الأولُ.

آ. (١٧) **قـوله: ﴿وهـل نُجـازي﴾**: قـرأ(٥) الأخَـوان وحفصٌ «نُجـازي» بنونِ العـظمـة وكسـرِ الـزاي أي: نحن. «إلَّا الكَفـورَ» مفعـولٌ بـه. والباقون بضمِّ الياء وفتح الزاي مبنيًّا للمفعول. «إلَّا الكفورُ» رَفْعٌ على ما لم يُسَمَّ فـاعلُه. ومسلم بن جنـدب «يُجْـزَى» مبنيـاً للمفعـول، «إلَّا الكفـورُ» رَفْـعٌ على ما تقدَّمَ. وقُرِىء «يَجْزِي» مبنيـاً للفاعـلِ وهو اللَّهُ تعـالى، «الكفورَ» نصبـاً على المفعولِ به.

---

(١) الكشاف ٣/٢٨٥.

(٢) الحجة (خ) ٤/١٦٨.

(٣) الإملاء ٢/١٩٧.

(٤) حكاه الفضل بن إبراهيم. انظر: البحر ٧/٢٧١، والشواذ ١٢١.

(٥) انـظر في قراءاتهـا: التيسير ١٨١، والقـرطبـي ١٤/٢٨٨، والحجة ٥٨٧، والسبعـة ٥٢٩، والنشر ٢/٣٥٠، والمحتسب ٢/١٨٩، والبحر ٧/٢٧١.

آ. (١٩) قوله: ﴿رَبَّنا﴾: العامَّةُ بالنصبِ على النداء. وابن[1] كثيرٍ وأبو عمروٍ وهشام «بَعِّدْ» بتشديدِ العَيْنِ فعلَ طلبٍ. والباقون «باعِدْ» طلباً أيضاً من المفاعلة بمعنى الثلاثي. وقرأ[2] ابنُ الحنفيةِ وسفيان بن حسين وابن السَّمَيْفع «بَعُدَ» بضم العين فعلاً ماضياً. والفاعلُ المَسِيْرُ أي: بَعُدَ المَسِيْرُ. و «بَيْنَ» ظرفٌ. وسعيد بن أبي الحسن[3] كذلك إلَّا أنَّه ضَمَّ نونَ «بين» جعله فاعلَ «بَعُدَ»، فأخرجه عن الظرفية كقراءةِ «تَقَطَّع بينكُم»[4] رفعاً. فالمعنى على القراءةِ المتضمِّنةِ للطلبِ يكونُ المعنىٰ: أنهم أَشِرُوا وبَطِرُوا؛ فلذلك طلبوا بُعْدَ الأسفارِ. وعلى القراءة المتضمِّنة للخبرِ الماضي يكونُ شكوى مِنْ بُعْدِ الأسفار التي طلبوها أيضاً.

وقرأ[2] جماعةٌ كثيرةٌ منهم ابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن فائد «ربُّنا» رفعاً على الابتداءِ، «بَعِّدْ» بتشديد العين فعلاً ماضياً خبرُه. وأبو رجاءٍ والحسنُ ويعقوب كذلك إلَّا أنه «باعَدَ» بالألف. والمعنى على هذه القراءة: شكوى بُعْدِ أسفارِهم على قُرْبها ودُنُوِّها تَعَنُّتاً منهم.

وقُرِىء «بُوعِدَ» مبنياً للمفعول. وإذا نَصَبْتَ «بينَ» بعد فعلٍ متعدٍّ مِنْ هذه المادةِ في إحدى هذه القراءاتِ سواءً كان أمراً أم ماضياً فجعله الشيخ[5] منصوباً

---

(١) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والتيسير ١٨١، والبحر ٧/٢٧٢، والقرطبي ١٤/٢٩٠، والنشر ٢/٣٥٠.

(٢) انظر في أوجه هذه القراءات: البحر ٧/٢٧٢، والنشر ٢/٣٥٠، والإتحاف ٢/٣٨٥، والقرطبي ١٤/٢٩١، والمحتسب ٢/١٨٩.

(٣) سعيد بن أبي الحسن الأنصاري أخو الحسن البصري، روى عن عبد الله بن عباس، روى له الجماعة توفي سنة ١٠٨. انظر: التهذيب ١/٤٨٣.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام وهي قراءة أبي عمرو، وأبي بكر، وابن عامر، وحمزة، وابن كثير. انظر: الدر المصون ٥/٤٨.

(٥) البحر ٧/٢٧٣.

على المفعول بـه لا ظـرفاً. قـال: «ألا تـرىٰ إلى قـراءةِ مَنْ رفـع كيف جَعَلَه اسماً»[1]؟ قلت: إقرارُه على ظرفيَّتِه أَوْلَىٰ، ويكون المفعولُ محذوفاً، تقديره: بَعِّدِ السيرَ بينَ أسفارِنا. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ «بَعُدَ» بضم العين «بينَ» بالنصب، فكما تُضْمِرُ هنا الفاعلَ وهو ضميرُ السَّيْرِ كذلك تُبْقي هنا «بينَ» على بابِها، وتَنْوي السيرَ. وكان هذا أَوْلىٰ؛ لأنَّ حَذْفَ المفعولِ كثيرٌ جداً لا نِزاعَ فيه، وإخراجُ الظرفِ غيرِ المتصرِّفِ عن ظرفيتِه فيه نزاعٌ كثيرٌ، وتحقيقُ هذا والاعتذارُ عن رفعِ «بينكم» مذكورٌ في الأنعام[2].

وقرأ العامَّةُ «أَسْفارِنا» جمعاً. وابن يعمر[3] «سَفَرِنا» مفرداً.

آ. (٢٠) قوله: ﴿صَدَّقَ﴾: قرأ[4] الكوفيون «صَدَّق» بتشديد الدال. والباقون بتخفيفها. فأمَّا الأولى فـ «ظنَّه» مفعولٌ به. والمعنىٰ: أنَّ ظنَّ إبليس ذهب إلى شيءٍ فوافق، فصدَّق هو ظنَّه على المجاز والاتساع. ومثلُه: كذَّبْتُ ظني ونفسي وصَدَّقْتُهما، وصَدَّقاني وكَذَّباني. وهو مجازٌ سائغ. أي: ظَنَّ شيئاً فوقع. وأصلُه: مِنْ قولِه: «ولأُغْوِيَنَّهم»[5] و«لأُضِلَّنَّهم»[6] وغيرِ ذلك.

وأمَّا الثانيةُ فانتصب «ظنَّه» على ما تقدَّمَ من المفعول به كقولهم: أَصَبْتُ ظني، وأَخْطَأْت ظني. أو على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: يظنُّ ظنَّه، أو على

---

(١) قال: «فكذلك إذا نصب».
(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٨.
(٣) البحر ٧/٢٧٣، والكشاف ٣/٢٨٦.
(٤) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والبحر ٧/٢٧٣، والنشر ٢/٣٥٠، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٢٩٢، والمحتسب ٢/١٩١.
(٥) من الآية ٣٩ من الحجر.
(٦) من الآية ١١٩ من النساء.

إسقاطِ الخافضِ أي: في ظنه. وزيدُ بن علي والزهريُّ برفعِ «ظَنُّه» ونصب «إبليس» كقول الشاعر[1]:

٣٧٣٨ـ فإنْ يَكُ ظَنِّي صادِقاً وهو صادِقي

. . . .

جعل ظنَّه صادقاً فيما ظَنَّه مجازاً واتساعاً. ورُوي عن أبي عمروٍ[2] برفعِهما وهي واضحةٌ. جعل «ظنَّه» بدلَ اشتمال من إبليس.

والظاهر أنَّ الضميرَ في «عليهم» عائدٌ على أهل سبأ، و «إلاَّ فريقاً» استثناءٌ من فاعل «اتبعوه» و «من المؤمنين» صفةُ «فريقاً». و «مِنْ» للبيان لا للتبعيضِ لئلا يَفْسُدَ/ المعنىٰ؛ إذ يلزمُ أَنْ يكونَ بعضُ مَنْ آمن اتَّبع إبليسَ. [٧٣٠/أ]

آ. (٢١) قوله: ﴿إلاَّ لِنَعْلَمَ﴾: استثناءٌ مفرغٌ مِنَ العللِ العامَّةِ، تقديرُه: ما كان له عليهم استيلاءٌ لشيءٍ من الأشياءِ إلاَّ لهذا، وهو تمييزُ المُحِقِّ من الشاكِّ.

قوله: «منها» متعلقٌ بمحذوفٍ على معنى البيان أي: أعني منها وبسببها. وقيل: «مِنْ» بمعنى في. وقيل: هو حالٌ من «شك». وقوله: «مَنْ يؤمِنُ» يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنَّها استفهاميةٌ فَتَسُدُّ مَسَدَّ مفعولَيْ العِلْم. كذا ذكره أبو البقاء[3] وليس بظاهرٍ؛ لأنَّ المعنىٰ: إلاَّ لِنُمَيِّزَ ونُظْهِرَ للناسِ مَنْ يؤمِنُ مِمَّن لا يُؤْمِنُ فعبَّر عن مقابِلِه بقولِه: «مِمَّن هو منها في شَك»؛ لأنَّه مِنْ نتائجه ولوازِمه. والثاني: أنها موصولةٌ، وهذا هو الظاهرُ على ما تقدَّم تفسيرُه.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وعجزه، وهو في الإملاء ٢/١٩٧.

(٢) من رواية عبد الوارث.

(٣) الإملاء ٢/١٩٧.

آ. (٢٢) قوله: ﴿الذين زَعَمْتُمْ﴾: مفعولُه الأولُ محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ، والثاني أيضاً محذوفٌ، قامَتْ صفتُه مَقامَه. أي: زَعَمْتموهم شركاءَ مِنْ دونِ الله. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ «مِنْ دون» هو المفعولَ الثاني؛ إذ لا يَنْعَقِدُ منه مع ما قبلَه كلامٌ[1]. لو قلتَ: «هم من دونِ الله» أي: مِنْ غيرِ نيةِ موصوفٍ لم يَجُزْ. ولولا قيامُ الوصفِ مَقامَه أيضاً لم يُحْذَفْ؛ لأنَّ حَذْفَه اختصاراً قليلٌ. على أنَّ بعضَهم مَنَعَه.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إلاَّ لِمَنْ أَذِنَ له﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنَّ اللامَ متعلقةٌ بنفسِ الشفاعة. قال أبو البقاء: «كما تقول: شَفَعْتُ له». الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَنْفَعُ»، قاله أبو البقاء[2]. وفيه نظرٌ: وهو أنه يَلْزَمُ أحدُ أمرَيْن: إمَّا زيادةُ اللامِ في المفعولِ في غيرِ مَوْضِعها، وإمَّا حَذْفُ مفعولِ «تنفع» وكلاهما خلافُ الأصلِ. الثالث: أنه استثناءٌ مفرَّغٌ مِنْ مفعولِ الشفاعةِ المقدرِ أي: لا تنفع الشفاعةُ لأحدٍ إلَّا لمَنْ أَذِنَ له.

ثم المستثنى منه المقدرُ يجوزُ أن يكون هو المشفوعَ له، وهو الظاهرُ، والشافعُ ليس مذكوراً إنما دَلَّ عليه الفَحْوى. والتقدير: لا تنفَع الشفاعةُ لأحدٍ من المشفوع لهم إلَّا لمَنْ أذن تعالى للشافعين أَنْ يَشْفعوا فيه. ويجوز أَنْ يكونَ هو الشافِعَ، والمشفوعُ له ليس مذكوراً تقديرُه: لا تنفعُ الشفاعةُ إلَّا لشافعٍ أُذِنَ له أنْ يَشْفَعَ. وعلى هذا فاللامُ في «له» لامُ التبليغِ لا لامُ العلةِ. الرابع: أنه استثناءٌ مفرَّغٌ أيضاً، لكنْ من الأحوال العامة. تقديرُه: لا تنفعُ الشفاعةُ إلَّا كائنةً لمَنْ أَذِنَ له. وقرَّرَه الزمخشري[3] فقال: «تقول: «الشفاعة لزيدٍ» على معنى:

---

(١) الأصل: «كلاماً» وهو سهو.

(٢) الإملاء ٢/١٩٧.

(٣) الكشاف ٣/٢٨٧.

أنه الشافعُ كما تقول: الكَرْمُ لزيدٍ، وعلى معنى أنه المشفوعُ له كما تقول: القيامُ لزيدٍ فاحتمل قولُه: «ولا تنفعُ الشفاعةُ عندَه إلَّا لمَنْ أذِنَ له» أَنْ يكونَ على أحدِ هذين الوجهين أي: لا تنفعُ الشفاعةُ إلَّا كائنةً لمَنْ أَذِن له من الشافعين ومطلقةً له، أو لا تنفع الشفاعة إلَّا كائنةً لمَنْ أَذِن له أي: لشفيعِه، أو هي اللامُ الثانية في قولك: «أُذِنَ لزيدٍ لعمروٍ» أي: لأجله فكأنه قيل: إلَّا لمَنْ وقع الإِذنُ للشفيعِ لأجلِه. وهذا وجهٌ لطيفٌ وهو الوجه». انتهى.

فقولُه: «الكَرْم لزيدٍ» يعني: أنَّها ليسَتْ لامَ العلة بل لامُ الاختصاصِ. وقوله: «القيامُ لزيد» يعني أنها لام العلة كما هي في «القيام لزيد». وقوله: «أُذن لزيدٍ لعمروٍ» يعني: أنَّ الأولى للتبليغ، والثانيةَ لامُ العلَّةِ.

وقرأ[1] الأخَوان وأبو عمروٍ «أُذِنَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مَقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرورُ. والباقون مبنيّاً للفاعل أي: أَذِنَ اللَّهُ وهو المرادُ في القراءة الأخرىٰ. وقد صَرَّح به في قولِه: «إلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ»[2] «إلَّا مَنْ أَذِنَ له الرحمنُ»[3].

قوله: «حتى إذا» هذه غايةٌ لا بُدَّ لَها مِنْ مُغَيًّا. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه قولُه: «فاتَّبَعُوْه»[4] على أَنْ يكونَ الضميرُ في عليهم من قولِه: «صَدَّق عليهم»[5] وفي «قلوبِهم»[6] عائداً على جميع الكفار، ويكون التفزيعُ حالةَ

---

(١) السبعة ٥٢٩، والنشر ٢/٣٥٠، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٢٩٥، والحجة ٥٨٩.

(٢) الآية ٢٦ من النجم.

(٣) الآية ٢٨ من النبأ.

(٤) في الآية ٢٠.

(٥) في الآية ٢٠.

(٦) في الآية ٢٣.

مفـارقةِ الحيـاةِ، أو يُجْعَلُ اتِّبـاعُهم إياه مُسْتصحِباً لهم إلى يوم القيـامة مجـازاً. والجملةُ مِنْ قوله: «قـل ادْعُوا» إلى آخـرها معتـرضةٌ بين الغـايةِ والمُغَيَّـا. ذكره الشيخ[1]. وهو حسنٌ.

والثاني: أنه محذوفٌ. قال ابن عطية[2]: «كأنه قيل: ولا هم شفعاءُ كمـا تحبـون[3] أنتم، بل هم عَبَـدَةٌ أو مُسْلمون[4] أي: منقـادون. حتى إذا فُزِّع عن قلوبِهم» انتهى. وجعل الضميرَ في «قلوبهم» عائداً على الملائكة. وقَـرَّر ذلك، وضَعَّفَ قولَ مَنْ جعله عائداً على الكفار، أو جميـعِ العالم وليس هـذا مَوْضِـعَ تنقيحه.

وقوله: «قالوا: ماذا» هو جوابُ «إذا»، وقوله: «قالوا الحقَّ» جوابٌ لقوله: «مـاذا قال ربُّكم». و«الحقَّ» منصـوبٌ بـ«قـال» مضمـرةً أي: قـالـوا قـال ربُّنـا الحقَّ. أي: القولَ الحقَّ. إلا أنَّ الشيخَ[5] رَدَّ هذا فقال: «فمـا قَدَّره ابنُ عـطية لا يَصِـحُّ[6] لأنَّ ما بعـدَ الغايـةِ/ مخالِفٌ لِمـا قبلَها، هم منقـادون عَبَدَةٌ دائمـاً، لا ينفكُّون عن ذلك لا إذا فُزِّع عن قلوبِهم، ولا إذا لم يُفَزَّعْ». [٧٣٠/ب]

الثـالث: أنه قـولُه: «زَعَمْتُمْ» أي: زعمتم الكفـر إلى غايـةِ التفزيـع ثم تـركْتُمْ ما زعمتم وقلتم قـال الحقَّ. وعلى هذا يكـونُ في الكـلام التفـاتٌ مِنْ خطابٍ في قولِه: «زَعَمْتم» إلى الغَيْبة في قوله: «قلوبهم».

---

(١) البحر ٧/٢٧٧.
(٢) المحرر ١٣/١٣٤.
(٣) المحرر: «تحسبون».
(٤) المحرر: «مستسلمون».
(٥) البحر ٧/٢٧٨.
(٦) البحر: «لا يصح أن يغيا».

الرابع: أنه ما فُهِم مِنْ سياقِ الكلامِ. قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: بأيِّ شيءٍ اتَّصل قولُه: «حتى إذا فُزِّع» ولأيِّ شيء وقعت «حتى» غايةً؟ قلت: بما فُهِم من هذا الكلامِ مِنْ أنَّ ثَمَّ انتظاراً لـلإذْنِ وتوقُّفـاً[2] وتمهُّلاً وفـزَعاً مِن الراجين للشفاعةِ والشفعاءِ هل يُؤْذَنُ لهم، أو لا يُؤْذَن؟ وأنه لا يُـطْلَقُ الإذنُ إلاَّ بَعْد مَلِيٍّ من الزمان وطولٍ من التربُّصِ. ودَلَّ على هذه الحالِ قولُه: [تعالى «رَبُّ السمـواتِ» إلى قولـه: «إلاَّ مَنْ أذن له الـرحمن وقال صـواباً][3] فكـأنـه قيل: يَتَرَبَّصون ويتوقَّفـون مَلِيَّاً فَـزِعينَ وَهِلين، حتى إذا فُزِّعَ عن قلوبِهم أي: كُشِفَ الفَزَعُ عن قلوبِ الشافعين والمشفـوعِ لهم بكلمةٍ يتكلم بهـا ربُّ العزةِ في إطلاقِ الإذن، تباشروا بذلك، وسأل بعضُهم بعضاً: ماذا قال ربُّكم قالوا: الحق. أي: القولَ الحقَّ وهو الإذنُ بالشفاعةِ لِمَنْ ارْتَضَىٰ».

وقرأ ابنُ عامر[4] «فَزَّعَ» مبنيـاً للفاعـل. فـإنْ كـان الضميـرُ في «قلوبهم» للمـلائكةِ فـالفاعـلُ في «فَزَّع» ضميـرُ اسمِ الله تعالى لتقـدُّم ذِكْرِه. وإن كـان للكفارِ فالفاعلُ ضميرُ مُغْوِيْهم. كذا قال الشيخ[5]. والظاهر أنه يعـودُ على الله مطلقاً. وقرأ الباقون مبنيَّاً للمفعول. والقائمُ مقـامَ الفاعـلِ الجارُّ بعـده. وفَعَّل بالتشديد معناها السَّلْبُ[6] هنا نحو: قَرَّدْتُ البعيـرَ أي: أَزَلْتُ قُراده، كـذا هنا أي: أزالَ الفَزَعَ عنها.

---

(١) الكشاف ٣/٢٨٧.

(٢) الكشاف: وتوقعاً.

(٣) لم يظهر في مصورة الأصل أثبتناه من (ش) والكشاف. والآيتان ٣٧ ـ ٣٨ من النبأ.

(٤) انـظر في أوجـه هـذه القـراءات: السبعـة ٥٣٠، والنشـر ٢/٣٥١، والحجـة ٥٨٩، والتيسير ١٨١، والقرطبـي ١٤/٢٩٨، والبحر ٧/٢٧٨، والمحتسب ٢/١٩١.

(٥) البحر ٧/٢٧٨.

(٦) قـال أبـو عبيـدة في المجاز ٢/١٤٧: «مجـازُه نُفِّس الفَـزَعُ عن قلوبهم وطُيِّر عنهـا الفَزَعُ».

وقرأ الحسن «فُزِعَ» مبنياً للمفعول مخففاً كقولك: ذُهِب بزيدٍ. والحسن أيضاً وقتادة ومجاهد «فَرَّغَ» مبنياً للفاعل من الفراغ. وعن الحسن أيضاً تخفيفُ الراء. وعنه أيضاً وعن ابنِ عُمَر وقتادة مشدَدَ[1] الراءِ مبنياً للمفعول.

والفَراغُ: الفَناء والمعنى: حتى إذا أَفْنى اللَّهُ الوَجَلَ أو انتفى بنفسِه، أو نُفِي الوَجَلُ والخوفُ عن قلوبهم فلمَّا بُني للمفعولِ قام الجارُّ مَقامَه. وقرأ ابن مسعود وابن عمر «افْرُنْقِعَ» من الافْرِنْقاع. وهو التفرُّقُ. قال الزمخشري[2]: «والكلمةُ مركبةٌ مِنْ حروف المفارقة مع زيادة العين، كما رُكِّب «اقْمَطَرَّ»من حروفِ القَمْطِ مع زيادة الراء». قال الشيخ[3]: «فإنْ عَنَى أنَّ العينَ من حروفِ الزيادة، وكذا الراء، وهو ظاهرُ كلامِه فليس بصحيحٍ؛ لأنَّ العين والراءَ ليسا مِنْ حروف الزيادةِ. وإنْ عنى أنَّ الكلمة فيها حروفُ ما ذُكِر، وزائداً إلى ذلك العينُ والراءُ، والمادةُ فَرْقَعَ وقَمْطَر[4] فهو صحيحٌ» انتهى. وهذه قراءةٌ مخالِفَةٌ للسَّواد، ومع ذلك هي لفظةٌ غريبةٌ ثقيلةُ اللفظِ، نَصَّ أهلُ البيانِ عليها وَمثَّلوا بها. وحَكَوْا عن عيسى بنِ عمر أنه غُشِيَ عليه ذاتَ يومٍ فاجتمع عليه النَّظَّارَةُ فلمَّا أفاق قال: «أراكم تَكَأْكَأْتُمْ عليَّ تَكَأْكُؤكم على ذي جِنَّةٍ افرَنْقِعوا عني» أي: اجتمعتُمْ عليَّ اجتماعَكم على المجنونِ تَفَرَّقوا عني، فعابَها الناسُ عليه، حيث استعمل مثلَ هذه الألفاظِ الثقيلةِ المستغربةِ.

وقرأ[5] ابن أبي عبلة «الحقُّ» بالرفع على أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: قالوا قولُه الحقُّ.

---

(١) «فُرِّغ».

(٢) الكشاف ٣/٢٨٨.

(٣) البحر ٧/٢٧٨.

(٤) اقمطّر يومنا: اشتدَّ.

(٥) البحر ٧/٢٧٩، والكشاف ٣/٢٨٨.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أو إيَّاكم﴾: عطفٌ على اسم إنَّ. وفي الخبرِ أوجهٌ، أحدها: أنَّ الملفوظَ به الأولُ وحُذِفَ خبرُ الثاني للدلالة عليه. أي: وإنَّا لعَلَىٰ هُدىً أو في ضلال، أو إنكم لعلىٰ هدىً أو في ضلالٍ. والثاني: العكسُ أي: حُذِف الأولُ، والمَلْفوظُ به خبرُ الثاني. وهو خلافٌ مشهورٌ تقدَّم تحقيقُه عند قوله: «فاللَّهُ ورسولُه أحَقُّ أَنْ يُرْضُوه»[1]. وهذان الوجهان لا يَنْبغي أَنْ يُحْمَلا على ظاهرِهما قطعاً؛ لأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يَشُكَّ أنه على هدىً ويقينٍ، وأنَّ الكفارَ على ضلالٍ، وإنما هذا الكلامُ جارٍ على ما يَتَخاطَبُ به العربُ من استعمالِ الإنصاف في محاوراتِهم على سبيل الفَرَضِ والتقدير ويُسَمِّيه أهلُ البيانِ الاستدراجَ وهو: أَنْ يَذْكُرَ لمخاطبِهِ أمراً يُسَلِّمه، وإنْ كان بخلافِ ما يَذْكر حتى يُصْغِيَ إلى ما يُلْقيه إليه، / إذ لو بدأه بما يَكْرَهُ لم يُصْغِ. [٧٣١/أ] ونظيرُه قولُهم: أَخْزَىٰ اللَّهُ الكاذبَ مني ومنك. ومثلُه قولُ الشاعر[2]:

٣٧٣٩ــ فَأَيِّي ما وأَيُّك كان شَرَّاً
فَقِيْدَ إلى المَقامةِ لا يَراها

وقولُ حسان[3]:

٣٧٤٠ــ أَتَهْجُوه ولَسْتَ له بكُفْءٍ
فَشَرُّكُما لخيرِكما الفِداءُ

مع العلم لكلِّ أحدٍ أنه صلَّى الله عليه وسلَّم خيرُ خَلْقِ اللَّهِ كلِّهم.

الثالث: أنه من بابِ اللفِّ والنَّشْرِ. والتقدير: وإنَّا لعلى هُدَىً وإنكم لفي ضلال مبين. ولكن لَفَّ الكلامين وأخرجَهما كذلك لعدمَ اللَّبْسِ، وهذا لا يتأتَّىٰ

(١) الآية ٦٢ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٦/٧٥.
(٢) تقدم برقم ١٨٧٧.
(٣) تقدم برقم ٢٦٦.

إلَّا أَنْ تكونَ «أو» بمعنى الواوِ وهي مسألةُ خلافٍ. ومِنْ مجيءِ «أو» بمعنى الواو قولُه[1]:

٣٧٤١ـ قَوْمٌ إذا سَمِعوا الصَّرِيْخَ رَأَيْتَهُمْ
ما بين مُلْجِم مُهْره أو سافِعِ

وتقدَّم تقريرُ هذا وهذا الذي ذكرْتُه منقولٌ عن أبي عبيدة[2]. الرابع: قال الشيخ[3]: «وأو هنا على موضوعِها لكونِها لأحدِ الشيئَيْن وخبرُ «إنَّا أو إياكم» هو «لعلى هدى أو في ضلالٍ مُبِين» ولا يُحتاج إلى تقديرِ حذفٍ؛ إذ المعنى: أنَّ أَحَدنا لَفي أحدِ هذَيْن كقولِك: زيدٌ أو عمروٌ في القصر أو في المسجدِ لا يُحتاج إلى تقديرِ حَذْفٍ إذ معناه: أحدُ هذَيْن في أحدِ هذين. وقيل: الخبرُ محذوفٌ، ثم ذَكَرَ ما قَدَّمْتُ إلى آخره. وهذا الذي ذكره هو تفسيرُ معنًى لا تفسيرُ إعرابٍ، والناسُ نظروا إلى تفسيرِ الإعراب فاحتاجوا إلى ما ذكرْتُ.

آ. (٢٦) قوله: ﴿الفَتَّاحُ العليمُ﴾: صِفتا مبالغةٍ. وقرأ[4] عيسى بن عمر «الفاتحُ» اسمَ فاعلٍ.

آ. (٢٧) قوله: ﴿أَرُوْني﴾: فيها وجهان، أحدهما: أنها عِلْمية متعديةٌ قبل النَّقْلِ إلى اثنين فلمَّا جِيْءَ بهمزةِ النقلِ تَعَدَّتْ لثلاثةٍ أوَّلُها: ياءُ المتكلم، ثانيها: الموصولُ، ثالثها: «شركاءَ» وعائدُ الموصول محذوفٌ أي: أَلْحَقْتموهم به. الثاني: أنها بَصَرِيَّةٌ متعديةٌ قبل النقل لواحدٍ وبعده لاثنين، أَوَّلُهما ياءُ المتكلم، ثانيهما الموصولُ، و «شركاءَ» نصبٌ على الحالِ مِنْ عائد الموصول أي: بَصِّرُوْني المُلْحقين به حالَ كونِهم شركائي.

---

(١) تقدم برقم ٦٣٥.
(٢) مجاز القرآن ٢/١٤٨.
(٣) البحر ٧/٢٨٠.
(٤) البحر ٧/٢٨٠.

قال ابن عطية[1] في هذا الثاني: «ولا غَناء له» أي لا مَنْفعةَ فيه يعني: أنَّ معناه ضعيفٌ. قال الشيخ[2]: «وقوله: لا غَناء له ليس بجيدٍ، بل في ذلك تبكيْتٌ لهم وتوبيخٌ، ولا يريد حقيقةَ الأمرِ بل المعنى: الذين هم شركائي على زَعْمِكم هم مِمَّنْ إنْ أَرَيْتُموهم افْتَضَحْتُمْ؛ لأنهم خشبٌ وحجرٌ وغيرُ ذلك».

قوله: «بل هو» في هذا الضميرِ قولان، أحدُهما: أنه ضميرٌ عائدٌ على الله تعالى أي: ذلك الذي أَلْحَقْتُمْ به شركاءَ هو اللَّهُ. والعزيز الحكيم صفتان. والثاني: أنه ضميرُ الأمرِ والشأنِ. واللَّهُ مبتدأ، والعزيزُ الحكيمُ خبران. والجملةُ خبر «هو».

آ. (٢٨) **قوله: ﴿كافَّةً﴾**: فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من كاف «أَرْسَلْناك» والمعنىٰ: إلَّا جامعاً للناس في الإبلاغ.

والكافَّةُ بمعنى الجامع، والهاءُ فيه للمبالغة كهي في: عَلَّامة وراوِية. قاله الزجاج[3]. وهذا بناءً منه على أنه اسمُ فاعلٍ مِنْ كَفَّ يَكُفُّ. وقال الشيخ[4]: «أمَّا قولُ الزجَّاج: إن كافَّة بمعنى جامعاً، والهاءُ فيه للمبالغة؛ فإنَّ اللغَةَ لا تُساعِدُه على ذلك؛ لأنَّ كَفَّ ليس معناه محفوظاً بمعنى جَمَعَ» يعني: أن المحفوظَ في معناه مَنَع. يقال: كَفَّ يَكُفُّ أي: مَنَع. والمعنى: إلَّا مانعاً لهم من الكفرِ، وأن يَشُذُّوا مِنْ تَبْليغِك، ومنه الكفُّ لأنها تمنع خروج ما فيه.

الثاني: أنَّ «كافَّة» مصدرٌ جاء على الفاعِلة كالعافِية والعاقِبَة. وعلى هذا فوقوعُها حالاً: إمَّا على المبالغةِ، وإمَّا على حذف مضافٍ أي: ذا كافَّةٍ للناس.

---

(١) المحرر ١٣/١٣٨، وعبارته: «لأن استدعاء رؤية العين في هذا لا غناء له».
(٢) البحر ٧/٢٨٠.
(٣) معاني القرآن له ٤/٢٥٤، ولم يَرِدْ في إعرابه: أنَّ الهاء فيه للمبالغة.
(٤) البحر ٧/٢٨١.

الثالث: أنَّ «كافَّة» صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: إلاَّ إرْسالةً كـافَّةً. قـال الزمخشري[1]: «إلاَّ إرْسالةً عامةً لهم محيطةً بهم؛ لأنها إذا شَمِلَتْهُم فقد كَفَتْهُمْ أَنْ يَخْرُجَ منها أحدٌ منهم». قال الشيخ[2]: «أمَّا كافَّة بمعنى عامَّة، فالمنقولُ عن النحـويين أنها لا تكـونُ إلاَّ حالاً، ولم يُتَصـرَّفْ فيها بغيـر ذلك، فَجَعْلُهـا صفـةً لمصدرٍ محذوفٍ خروجٌ عَمَّا نقلوا، ولا يُحْفَظُ أيضاً استعمالُهـا صفةً لمـوصوفٍ محذوفٍ». / [٧٣١/ب]

الرابع: أنَّ قوله: «كافَّةً» حالٌ من «للناس» أي: للناس كافَّـة. إلاَّ أن هذا قـد رَدَّه الزمخشـريُّ[3] فقال: «ومَن جَعَلَه حـالاً من المجرور متقـدِّماً عليـه فقد أخطأ؛ لأنَّ تَقَدُّمَ حالِ المجرورِ عليـه في الإحالـةِ بمنزلـةِ تقدُّمِ المجـرورِ على الجارِّ. وكم تَرَى مِمَّنْ يَرْتكبُ مثلَ هذا الخطأ، ثم لا يَقْنَعُ به حتى يَضُمَّ إليـه أن يَجْعَـلَ اللامَ بمعنى إلى، لأنـه لا يَسْتوي لـه الخطأُ الأولُ إلاَّ بـالخـطأ الثـاني، فلا بُدَّ له أَنْ يرتكبَ الخطأَيْن معاً». قال الشيخ[4]: «أمَّـا قولـه كذا فهـو مختلَفٌ فيه: ذهب الجمهورُ إلى أنه لا يجوزُ، وذهب أبـو عليّ وابن كَيْسانَ وابن بَـرْهانَ وابن ملكـون[5] إلى جـوازه». قـال: «وهـو الصحيـحُ». قـال: «ومِنْ أمثلةِ أبـي عليّ: «زيـدٌ خيرَ مـا يكونُ خيـرٌ منـك». التقـديـر: زيـدٌ خيـرٌ منـك خيـرَ مـا يكونُ، فجعـل «خيرَ مـا يكون» حـالاً من الكاف في «مِنْـكَ» وقدَّمهـا عليهـا وأنشد[6]:

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٩٠.

(٢) البحر ٧/ ٢٨١.

(٣) الكشاف ٣/ ٢٩٠.

(٤) البحر ٧/ ٢٨١.

(٥) وهو مذهب ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢/ ٧٤٥ ــ ٧٤٦.

(٦) البيت للمعلوط بن بدل القريعي أو سويد بن حذاق الشني، وهو في الحماسة لـرجل من بني قُريع ٥٧٥، والخزانة ١/ ٥٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٦.

٣٧٤٢ـ إذا الـمَـرْءُ أَعْـيَـتْـه الـمـروءةُ نـاشِئـاً
فـمـطلَبُـهـا كَـهْـلاً عـلـيـه شـديـدُ

أي: فمطلَبُها عليه كَهْلاً. وأنشد أيضاً[١]:

٣٧٤٣ـ تَسَلَّيْتُ طُـرَّاً عنكُمُ بَعْـدَ بَيْنِكُمْ
بِـذِكْـراكُمُ حتى كـأَنَّكُمُ عـنـدي

أي: عنكم طُرَّاً. وقد جاء تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرور وعلى ما يتعلق به قال[٢]:

٣٧٤٤ـ مَشْغُـوْفَـةً بـكِ قـد شُغِفْتُ وإنَّما
حَتَمَ الفـراقُ فمـا إلـيـك سـبـيـلُ

أي: قد شُغِفَتْ بك مَشْغوفةً. وقال آخر[٣]:

٣٧٤٥ـ غـافِلاً تَـعْـرِضُ الـمـنـيَّـةُ لـلـمَـرْ
ءِ فـيُـدْعَـى ولات حـيـنَ إبـاءُ

أي: تَعْرِضُ المنيَّةُ للمَرْءِ غافِلاً». قال: «وإذا جازَ تقديمُها على صاحبها[٤] وعلى العاملِ فيه، فتقديمُها على صاحِبِها[٥] وحدَه أجوزُ». قال: «ومِمَّنْ حمله على الحال ابنُ عطيةَ فإنه قال[٦]: «قُدِّمَتْ للاهتمام» والمنقولُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في العيني ٣/١٦٠، وشرح التصريح ١/٣٧٩. وطراً: جميعاً.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في العيني ٣/١٦٢، والأشموني ٢/١٧٧.

(٣) تقدم برقم ١٩٤٤.

(٤) البحر: المجرور.

(٥) البحر: دون العامل.

(٦) المحرر ١٣/٣٤٩.

عن ابن عباس قولُه: إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وتقديره إلى الناس كافة. قال: «وقولُ الزمخشريِّ: لا يَسْتوي له الخطأ الأول إلخ فشَنيعٌ؛ لأنَّ القائلَ بذلك لا يحتاجُ إلى جَعْلِ اللامِ بمعنى إلى لأنَّ أَرْسَلَ يتعدَّى باللام قال تعالى[1]: «وأَرْسلناك للناس رسولاً» و«أرسلَ» ممَّا يتعدَّىٰ باللامِ، وبـ «إلى» أيضاً. وقد جاءتِ اللامُ بمعنى «إلىٰ» و«إلى» بمعناها».

قلت: أمَّا «أَرْسَلْناكَ للناسِ» فلا دَلالةَ فيه؛ لاحتمالِ أَنْ تكونَ اللامُ لامَ العلةِ المجازيَّةِ. وأمَّا كونُها بمعنى «إلى» والعكسُ فالبصريُّون لا يَتَجوَّزُون في الحروف. و«بشيراً ونذيراً» حالان أيضاً.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿لكم مِيْعادُ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ. والميعادُ يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ مضافٌ لظرفِه، والميعادُ يُطْلق على الوعدِ والوعيدِ. وقد تقدَّم أنَّ الوعدَ في الخيرِ، والوعيدَ في الشرِّ غالباً. الثاني: اسمٌ أُقيم مُقامَ المصدرِ. والظاهرُ الأولُ. قال أبو عبيدة[2]: «الوَعْدُ والوعيدُ والميعاد بمعنىً». الثالث: أنه هنا ظرفُ زمانٍ. قال الزمخشري[3]: «الميعادُ ظرفُ الوعدِ، من مكانٍ أو زمانٍ، وهو هنا ظرفُ زمانٍ. والدليلُ عليه قراءةُ مَنْ قرأ «ميعادٌ يومٌ»[4] يعني برفعِهما منوَّنَيْنِ، فأبدل منه اليوم. وأمَّا الإضافةُ فإضافةُ تبيينٍ، كقولك: سَحْقُ ثوبٍ وبعيرُ سانِيَةٍ»[5].

قال الشيخ[6]: «ولا يتعيَّنُ ما قال؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ التقديرُ: لكم ميعادُ

---

(١) الآية ٧٩ من النساء.
(٢) مجاز القرآن ٢/١٤٩.
(٣) الكشاف ٣/٢٩٠.
(٤) البحر ٧/٢٨٢.
(٥) السحق من الثياب: البالي وبعيرُ سانيةٍ: الإبل يُسْتقىٰ عليها الماء.
(٦) البحر ٧/٢٨٢.

ميعادِ يومٍ، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أُعْرِب المضافُ إليه بإعرابه». قلت: الزمخشريُّ لو فَعَلَ مثلَه لسَمَّع به. وجَوَّزَ الزمخشريُّ[1] في الرفع وجهاً آخرَ: وهو الرفعُ على التعظيمِ، يعني على إضمارِ مبتدأ، وهو الذي يُسَمَّىٰ القطعَ. وسيأتي هذا قريباً.

وقرأ[2] ابنُ أبي عبلةَ واليزيديُّ «ميعادٌ يوماً» بتنوين الأولِ، ونصبِ «يوماً» منوَّناً. وفيه وجهان، أحدُهما: أنه منصوبٌ علىٰ الظرفِ. والعاملُ فيه مضافٌ مقدرٌ، تقديرُه: لكم إنجازُ وعدٍ في يومٍ صفتُه كيتَ وكيتَ. الثاني: أن ينتصِبَ بإضمارِ فعلٍ. قال الزمخشريُّ[3]: «وأمَّا نصبُ اليوم فعلىٰ التعظيم بإضمارِ فعلٍ، تقديرُه: أعني يوماً. ويجوز أَنْ يكونَ الرفعُ على هذا، أعني التعظيمَ».

وقرأ عيسىٰ بتنوين الأول، ونصبِ «يوم» مضافاً للجملة بعده. / وفيه [٧٣٢/أ] الوجهانِ المتقدِّمان: النصبُ على التعظيم، أو الظرفُ.

قوله: «لا يَسْتَأْخِرون عنه» يجوزُ في هذه الجملةِ أَنْ تكونَ صفةً لـ «مِيْعاد» إنْ عاد الضميرُ في «عنه» عليه، أو لـ «يوم» إنْ عاد الضميرُ في «عنه» عليه، فيجوزُ أَنْ يُحْكَمَ على موضعِها بالرفع أو الجرِّ. وأمَّا على قراءةِ عيسى فينبغي أَنْ يعودَ الضميرُ في «عنه» على «ميعاد» ليس إلاَّ؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ الظرفَ إذا أُضيفَ إلى جملةٍ لم يَعُدْ منها إليه ضميرٌ إلاَّ في ضرورةٍ كقوله[4]:

---

(١) الكشاف ٣/٢٩٠.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٢٨٢، والكشاف ٣/٢٩٠، والشواذ ١٢٢.

(٣) الكشاف ٣/٢٩٠.

(٤) تقدم برقم ٤٣٧.

٣٧٤٦ـ مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامَ وُلِدْتُ فيه
وعَشْرٌ بعد ذاكَ وحِجَّتانِ

آ. (٣١) قوله: ﴿ولو تَرَىٰ﴾: مفعولُ «ترىٰ» وجوابُ «لو» محذوفان للفهم. أي: لو ترىٰ حالَ الظالمين وقتَ وقوفِهم راجعاً بعضُهم إلى بعض القولَ لرَأَيْتَ حالاً فظيعة وأمراً مُنْكراً. و «يَرْجِعُ» حالٌ مِنْ ضميرِ «مَوْقوفون»، والقولُ منصوبٌ بـ «يَرْجِعُ» لأنه يَتَعَدَّىٰ. قال تعالى: «فإنْ رَجَعَكَ اللَّهُ»[1]. وقولُه: «يقولُ الذين اسْتُضْعِفوا» إلى آخره تفسيرٌ لقولِه: «يَرْجِعُ» فلا مَحَلَّ له. و «أنتم» بعد «لولا» مبتدأٌ على أصَحِّ المذاهبِ[2]. وهذا هو الأفصحُ، أعني وقوعَ ضمائرِ الرفعِ بعد «لولا» خلافاً للمبرد[3]؛ حيث جَعَلَ خلافَ هذا لَحْناً، وأنه لم يَرِدْ إلاَّ في قولِ يزيدَ[4]:

٣٧٤٧ـ وكم مَوْطِنٍ لَوْلاي ....
....

البيت. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا[5]. والأخفشُ جَعَلَ أنه ضميرُ نصبٍ أو جرٍ قامَ مقامَ ضميرِ الرفع. وسيبويهِ[6] جعلَه ضميرَ جَرّ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿بل مَكْرُ الليلِ﴾: يجوز رفعُه مِنْ ثلاثةِ أوجه، أحدها: الفاعليةُ تقديره: بل صَدَّنا مَكْرُكُمْ في هذين الوقتين. الثاني:

---

(١) الآية ٨٣ من التوبة.
(٢) انظر المسألة في الكتاب ١/٣٨٨، وابن يعيش ٣/١١٨، وأمالي الشجري ١/١٨٠، والإنصاف ٦٨٧.
(٣) الكامل ١٠٩٧، والمقتضب ٣/٧٣.
(٤) تقدم برقم ٢٤٧٩. والأصل: «في قول زياد» وهو يزيد بن أم الحكم.
(٥) لم يسبق له ذلك.
(٦) الكتاب ١/٣٨٨.

أَنْ يكونَ مبتدأً خبرُه محذوفٌ، أي: مَكْرُ الليلِ صَدَّنا. الثالث: العكسُ أي: سببُ كفرِنا مَكْرُكم. وإضافةُ المَكْرِ إلى الليلِ والنهار: إمَّا على الإسنادِ المجازيِّ كقولهم: ليلٌ ماكرٌ، فيكونُ مصدراً مضافاً لمرفوعِه، وإمَّا على الاتساعِ في الظرف فجُعِل كالمفعولِ به، فيكونُ مضافاً لمنصوبِه. وهذان أحسنُ مِنْ قول مَنْ قال: إنَّ الإضافةَ بمعنى «في» أي: في الليل؛ لأنَّ ذلك لم يَثْبُتْ في غيرِ مَحَلِّ النِّزاع.

وقرأ العامَّةُ «مَكْرُ» خفيفَ الراءِ ساكنَ الكاف مضافاً لِما بعده. وابن يعمر[1] وقتادةُ بتنوين «مكرٌ» وانتصابِ الليل والنهار ظرفَيْن. وقرأ[2] أيضاً وسعيد بن جبير وأبو رُزَيْن بفتحِ الكافِ وتشديدِ الراءِ مضافاً لِما بعده. أي: كُرورُ الليل والنهار واختلافُهما، مِنْ كَرَّ يَكُرُّ، إذا جاء وذهب. وقرأ ابن جُبير أيضاً وطلحة وراشد القارىء[3] ــ وهو الذي كان يصحِّحُ المصاحفَ أيامَ الحَجَّاج بأمرِه ــ كذلك إلَّا أنه بنصبِ الراء. وفيها أوجهٌ، أظهرُها: ما قاله الزمخشري[4]، وهو الانتصابُ على المصدرِ قال: «بل تَكُرُّون الإغواءَ مَكَرَّاً دائماً لا تَفْتَرُون عنه». الثاني: النصبُ على الظرفِ بإضمارِ فِعْلٍ أي: بل صَدَدْتُمونا مَكَرَّ الليلِ والنهارِ أي: دائماً. الثالث: أنه منصوبٌ بتَأْمُرُوننا، قاله أبو الفَضل الرازي، وهو غلطٌ؛ لأنَّ ما بعد المضافِ لا يَعْمل فيما قبلَه إلَّا في مسألةٍ واحدةٍ: وهي «غير» إذا كانَتْ بمعنى «لا» كقوله[5]:

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٩٣/٢، والبحر ٢٨٣/٧، والقرطبي ٣٠٣/١٤، والشواذ ١٢٢.

(٢) أي ابن يعمر.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) الكشاف ٢٩١/٣.

(٥) تقدم برقم ٨١.

٣٧٤٨ـ إنَّ امْـرَأً خَـصَّـنـي عَـمْـداً مَـوَدَّتَـه
عـلى التَّـنـائي لَعِنـدي غـيـرُ مَكْـفـورِ

وتقريرُ هذا تقدَّمَ أواخرَ الفاتحة(١).

وجـاء قولُـه: «قال الـذين استكبروا» بغيـرِ عـاطفٍ؛ لأنَّـه جـوابٌ لقـولِ الضَّعَفَةِ، فاسْتُؤْنِفَ، بخلافِ قـوله: «وقـال الذين اسْتُضْعِفُـوا» فإنـه لَمَّا لم يكنْ جواباً عُطِف. والضميرُ في «وأَسَرُّوا الندامةَ» للجميع: للأتباع والمتبوعين.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿إلَّا قال مُتْرَفُوْها﴾**: جملةٌ حـاليةٌ مِنْ «قـرية» وإن كانَتْ نكرةً؛ لأنَّها في سياقِ النفي.

قـولـه: «بمـا أُرْسِلْتُمْ» متعلقٌ بخبـر «إنَّ» و«بـه» متعلِّقٌ بـ «أُرْسِلْتُمْ». والتقدير: إنَّا كافرون بالـذي أُرْسِلْتم به، وإنمـا قُدِّم لـلاهتمامِ. وحَسَّنـه تواخي الفواصلِ.

آ. (٣٦) **قـولـه: ﴿ويَقْـدِرُ﴾**: أي: يُضَيِّق بـدليـل مقـابلتِـه لـ «يَبْسُط». وهذا هو الطباقُ البديعيُّ. وقرأ(٢) الأعمش «ويُقَدِّر» بالتشـديد/ في الموضعين. [٧٣٢/ب]

آ. (٣٧) **قوله: ﴿بـالتي تُقَرِّبكم﴾**: صفـةٌ للأمـوالِ والأولادِ؛ لأنَّ جمعَ التكسيرِ غيرَ العاقـلِ يُعامَـلُ معاملةَ المؤنثـةِ الواحـدة. وقال الفـراء(٣) والـزجَّـاج(٤): إنَّـه حـذفَ من الأولِ لـدلالـةِ الثـاني عليـه. قـالا: والتقـديـر

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٧١.

(٢) الإتحاف ٢/٣٨٨، والبحر ٧/٢٨٥.

(٣) معاني القرآن له ٢/٣٦٣.

(٤) معاني القرآن له ٤/٢٥٥.

وما أموالُكم بالتي تُقَرِّبُكم عندنا زُلْفَى، ولا أولادُكم بالتي تُقَرِّبُكم. وهذا لا حاجةَ إليه أيضاً. ونُقِل عن الفراء[1] ما تقدَّمَ: مِنْ أنَّ «التي» صفةٌ للأموالِ والأولادِ معاً. وهو الصحيح. وجعل الزمخشري[2] «التي» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ. قال: «ويجوزُ أَنْ تكون هي[3] التقوى وهي المقرِّبةُ عند الله زُلْفَىٰ وحدها أي: ليسَتْ أموالُكم وأولادُكم بتلك الموصوفةِ[4] عند الله بالتقريبِ». وقال الشيخ[5]: «ولا حاجةَ إلى هذا الموصوفِ» قلت: والحاجةُ إليه بالنسبة إلى المعنى الذي ذكره داعيةٌ.

قوله: «زُلْفَى» مصدرٌ مِنْ معنىٰ الأول؛ إذ التقدير: تُقَرِّبكم قُرْبى. وقرأ[6] الضحَّاك «زُلَفاً» بفتح اللام وتنوين الكلمة على أنها جمعُ زُلْفَى نحو: قُرْبَة وقُرَب. جُمِع المصدرُ لاختلافِ أنواعِه.

قوله: «إلَّا مَنْ آمَنَ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطعٌ فهو منصوبُ المحلِّ. الثاني: أنه في محلِّ جَرّ بدلاً من الضمير في «أموالكم». قاله الزجاج[7]. وغَلَّطه النحاس[8]: بأنه بدلٌ من ضمير المخاطب. قال: «ولو جاز هذا لجازَ «رَأَيْتُك زيداً». وقولُ أبي إسحاقَ هذا هو قولُ الفراءِ»[9]. انتهى.

---

(1) معاني القرآن ٢/٣٦٣.
(2) الكشاف ٣/٢٩٢.
(3) الكشاف: «التي هي».
(4) الكشاف: «الموضوعة للتقريب».
(5) البحر ٧/٢٨٥.
(6) البحر ٧/٢٨٥.
(7) معاني القرآن ٤/٢٥٥.
(8) إعراب القرآن ٢/٦٧٧.
(9) معاني القرآن ٢/٣٦٣ قال: «وإنْ شئْتَ أوقعت عليها التقريب أي: لا تُقَرِّب الأموالُ إلَّا مَنْ كان مُطيعاً».

قال الشيخُ[1]: «ومذهبُ الأخفش والكوفيين[2] أنه يجوزُ البدلُ مِنْ ضميرِ المخاطبةِ والمتكلم؛ إلَّا أنَّ البدلَ في الآيةِ لا يَصِحُّ؛ ألا ترىٰ أنه لا يَصِحُّ تفريغُ الفعلِ الواقعِ صلةً لما بعد «إلَّا» لو قلتَ: «ما زيدٌ بالذي يَضْرِب إلَّا خالداً» لم يَجُزْ. وَتَخَيَّلَ الزجَّاجُ أنَّ الصلةَ ــ وإن كانَتْ مِنْ حيث المعنىٰ منفيَّةً ــ أنه يجوزُ البدلُ، وليس بجائزٍ، إلَّا أَنْ يَصِحَّ التفريغُ له». قلت: ومَنْعُهُ قولَك: «ما زيدٌ بالذي يَضْرِب إلَّا خالداً» فيه نظرٌ، لأنَّ النفيَ إذا كان مُنْسَحِباً على الجملة أُعْطي حُكْمَ ما لو باشَرَ ذلك الشيءَ. ألا ترىٰ أنَّ النفيَ في قولك «ما ظننتُ أحداً يَفْعلُ ذلك إلَّا زيدٌ» سَوَّغَ البدلَ في «زيد» مِنْ ضميرِ «يَفْعَل» وإنْ لم يكنِ النفيُ مُتَسَلِّطاً عليه. قالوا: ولكنه لمَّا كان في حَيِّزِ النفي صَحَّ فيه ذلك، فهذا مثلُه.

والزمخشريُّ أيضاً تَبع الزجَّاجَ والفراءَ في ذلك من حيث المعنىٰ، إلَّا أنَّه لم يَجْعَلْه بدلاً بل منصوباً على أصل الاستثناء، فقال[3]: «إلَّا مَنْ آمنَ استثناءٌ من «كم» في تُقَرِّبُكم. والمعنىٰ: أنَّ الأموالَ لا تُقَرِّبُ أحداً إلَّا المؤمنَ الذي يُنْفقها في سبيلِ الله. والأولاد لا تُقَرِّبُ أحداً إلَّا مَنْ عَلَّمهم الخيرَ، وفَقَّهَهم في الدين، ورَشَّحهم للصلاح». وردَّ عليه الشيخُ[4] بنحوِ ما تقدَّم فقال: «لا يجوزُ: ما زيدٌ بالذي يَخْرُج إلَّا أخوه، وما زيدٌ بالذي يَضْرِب إلَّا عَمْراً»[5]. والجوابُ عنه ما تقدم، وأيضاً فالزمخشريُّ لم يجعَلْه بدلاً بل استثناءً صريحاً، ولا يُشْتَرَطُ في الاستثناء التفريغُ اللفظيُّ بل الإسنادُ المعنويُّ، ألا ترىٰ أنك تقول: «قام

---

(١) البحر ٧/٢٨٦.
(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.
(٣) الكشاف ٣/٢٩٢.
(٤) البحر ٧/٢٨٦.
(٥) قال: «ولا ما زيد بالذي يمر إلَّا ببكر».

القومُ إلَّا زيداً» ولو فَرَّغْتَه لفظاً لامتنع؛ لأنه مُثْبَتٌ. وهذا الذي ذكره الزمخشـريُّ هو الوجهُ الثالثُ في المسألة.

الرابع: أنَّ «مَنْ آمَنَ» في محلِّ رفع على الابتداء. والخبرُ قولُه: «فأولئك لهم جَـزاءُ الضِّعْفِ». وقال الفـراء[1]: «هو في مـوضعٍ رفـعٍ تقديـرُه: مـا هـو المقرَّب إلَّا مَنْ آمن» وهذا لا طائلَ تحته. وعَجِبْتُ من الفَرَّاءِ كيف يقوله؟

وقرأ العامَّةُ: «جزاءُ الضِّعْفِ» مضـافاً على أنـه مصدرٌ مضـافٌ لمفعولِـه، أي: أَنْ يُجـازِيَهم الضِّعْفَ. وقَدَّره الـزمخشريُّ[2] مبنيَّـاً للمفعول أي: يُجْـزَوْن الضِّعْفَ. ورَدَّه الشيخ[3]: بأنَّ الصحيحَ مَنْعُه. وقرأ[4] قتادة برفعِهما على إبدالِ الضِّعْف مِنْ «جـزاء». وعنـه أيضـاً وعن يعقـوبَ بنصبِ «جــزاءً» على الحـال. والعاملُ فيها الاستقرار، وهذه كقولِـه: «فله جزاءً الحسنى»[5] فيمَنْ قـرأ بنصبِ «جزاء» في الكهف.

قوله: «في الغُرُفاتِ» قرأ[6] حمزةُ «الغُـرْفَة» بـالتوحيـد على إرادةِ الجنس ولعدمِ اللَّبْسِ؛ لأنه مَعْلومٌ أنَّ لكلِّ أحدٍ غرفةً تَخُصُّه. وقد أُجْمِعَ على التوحيـدِ في قوله: «يُجْزَوْنَ الغُرْفَةَ»[7] ولأنَّ لفظَ الواحدِ أخفُّ فوُضِعَ مَوْضِعَ الجمعِ مـع

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٦٣.
(٢) الكشاف ٣/٢٩٢.
(٣) البحـر ٧/٢٨٦ قال: «والمصـدر في كونـه يُبنى للمفعـول الـذي لم يُسَمَّ فـاعله فيـه خلاف والصحيح المنع».
(٤) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٣٨٧، والقـرطبي ١٤/٣٠٦، والنشـر ٢/٣٥١، والبحر ٧/٢٨٦.
(٥) الآية ٨٨ من الكهف. وهي قراءة حفص والأخوين، والباقون بالرفع والإضافة. السبعة ٣٩٨.
(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٠، والنشر ٢/٣٥١، والبحر ٧/٢٨٦، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٣٠٦، والشواذ ١٢٢، والإتحاف ٢/٣٨٨.
(٧) الآية ٧٥ من الفرقان.

أَمْنِ اللَّبْسِ. والباقون «الغُرُفات» جمعَ سَلامة. وقد أُجْمِعَ على الجمع في قوله: «لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِن الجنَّةِ غُرَفاً»(١) والرسمُ مُحْتَمِلٌ للقراءتَيْن. وقرأ الحسن(٢) بضمِّ راء «غُرُفات» على الإِتباع. وبعضُهم يَفْتحها. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك أول البقرة(٣). وقرأ ابنُ وثَّاب «الغُرُفَة» بضمِّ الراء والتوحيد.

[٧٣٣/أ] آ. (٣٩) قوله: ﴿وما أَنْفَقْتُمْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ / «ما» موصولةً في محلِّ رَفْعٍ بالابتداء. والخبرُ قولُه: «فهو يُخْلِفُه» ودخلتِ الفاءُ لشَبَهِه بالشرطِ. و «مِنْ شَيْءٍ» بيانٌ، كذا قيلَ. وفيه نظرٌ لإِبهامِ «شيء» فأيُّ تبيينٍ فيه؟ الثاني: أَنْ تكونَ شرطيةً فتكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدَّماً، و «فهو يُخْلِفُه» جوابُ الشرطِ.

قوله: «الرازِقين» إنما جُمِع من حيث الصورةُ؛ لأنَّ الإِنسانَ يرزقُ عيالَه مِنْ رزقِ اللَّهِ، والرازقُ في الحقيقة للكلِّ إنما هو الله تعالى.

آ. (٤٠) قوله: ﴿ويومَ يَحْشُرُهُمْ ثم يقولُ﴾: قد تقدَّم أنه يُقْرأ بالنونِ والياءِ في الأنعام(٤).

قوله: «أهؤلاءِ إيَّاكم كانوا يَعْبُدون» «إيَّاكم» منصوبٌ بخبر كان، قُدِّمَ لأجلِ الفواصلِ والاهتمامِ. واسْتُدِلَّ به على جوازِ تقديم خبر «كان» عليها إذا كان خبرُها جملةً فإنَّ فيه خلافاً: جَوَّزه ابن السَّراج(٥)، ومنعَه غيرُه. وكذلك

---

(١) الآية ٥٨ من العنكبوت.
(٢) قراءة الحسن بإسكان الراء، كما في البحر والإتحاف. وقراءة العامَّة بضم الراء على الإِتباع.
(٣) لم تتقدَّم هذه اللفظة في سورة البقرة.
(٤) انظر: الدر المصون ٥/١٤٨.
(٥) الأصول ١/٨٨ قال: «والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها تقول: «أبوه منطلق كان زيد» تريد كان زيد أبوه منطلق».

اختلفوا في: توسُّطه إذا كان جملةً، قال ابن السَّراج[1]: «القياسُ جوازُه، ولكنْ لم يُسْمَعْ». قلت: قد تقدَّم في قوله: «ما كان يَصنَعُ فرعونُ»[2] ونحوه أنه يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ تقديمِ الخبرِ وأَنْ لا يكون. ووجهُ الدلالةِ هنا: أنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤْذِنُ بتقديمِ العاملِ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في هود عند قولِه: «ألا يَوْمَ يَـأْتيهم ليسَ مَصْروفاً»[3] ومَنْعُ هذه القاعدةِ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿التي كُنْتُمْ بها﴾: صفةُ النـارِ، وفي السجدة[4] وَصْفُ العذاب. قيل: لأنَّ ثَمَّ كانوا مُلْتَبسين بالعذابِ متـردِّدِين فيه فَـوُصِفَ لهم ما لابَسُوه، وهنا لم يُلابِسُوه بَعْدُ؛ لأنه عَقيبُ حَشْرِهم.

آ. (٤٤) قوله: ﴿يَـدْرُسُوْنها﴾: العـامَّةُ على التخفيفِ مضـارعَ درس مخففـاً أي: حَفِظَ. وأبو حيـوةَ[5] «يَدَّرِسُـوْنَها» بفتـح الدال مشـددةً وكسرِ الراء. والأصلُ يَدْتَرِسُوْنها من الادِّراس على الافتعـالِ فأُدْغم. وعنـه أيضاً بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ وشَدِّ الراءِ[6] من التدريس.

قوله: «وما أَرْسَلْنا إليهمْ قبلَكَ» أي: إلى هؤلاء المعاصرين لك لم نُرْسِلْ إليهم نذيراً يُشافِهُهم بالنِّذارةِ غيرَك، فـلا تَعارُضَ بينَـه وبينَ قولِـه: «وإنْ مِنْ أُمَّةٍ

---

(١) الأصول ١/ ٨٩ قال: «وما جاز أن يكون خبراً فـالقياس لا يمنـعُ مِنْ تقديمـه إذ كانت الأخبار تُقَدَّم إلَّا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب».

(٢) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/ ٤٣٩.

(٣) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر ٦/ ٢٩٢.

(٤) «وقيل لهم ذُوْقوا عذابَ النار الذي كنتم به تكذِّبون». الآية ٢٠.

(٥) البحر ٧/ ٢٨٩، والمحتسب ٢/ ٢٩٥.

(٦) «يُدَرِّسونها».

إلاَّ خَلا فيها نذيرٌ»[1] إذِ المرادُ هناك آثارُ النَّذيرِ، ولا شَكَّ أنَّ هذا كان موجوداً، يَذْهَبُ النبيُّ، وتَبْقَى شريعتُه.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿وما بَلغُوا﴾** الظاهرُ أن الضميرَ في «بَلَغُوا» وفي «آتيناهم» للذين مِنْ قبلِهم ليناسِقَ قوله: «فكذَّبوا رُسُلي» بمعنى: أنهم لم يَبْلُغوا في شُكْر النِّعْمَة وجزاءِ المِنَّةِ مِعْشارَ ما آتيناهم من النعمِ والإحسانِ إليهم. وقيل[2]: بل ضميرُ الرفع لقريشٍ والنصبِ للذين مِنْ قبلهم، وهو قولُ ابنِ عباس على معنى أنهم كانوا أكثرَ أموالاً. وقيل: بالعكس على معنى: إنَّا أَعْطَيْنا قريشاً من الآياتِ والبراهينِ ما لم نُعْطِ مَنْ قبلَهم.

واخْتُلِفَ في المِعْشار فقيل: هو بمعنى العُشْرِ، بنى مِفْعال مِنْ لفظِ العُشْر كالمِرْباع، ولا ثالثَ لهما من ألفاظِ العدد لا يقال: مِسْداسَ ولا مِخْماس. وقيل: هو عُشْرُ العُشْرِ. إلاَّ أنَّ ابنَ عطيَّة[3] أنكره وقال: «ليس بشيء». وقال الماوردي[4]: «المِعْشارُ هنا: هو عُشْرُ العُشَيْرِ، والعُشَيْرُ هو عُشْرُ العُشْر، فيكون جزءاً من ألفٍ»[5]. قال: «وهو الأظهرُ؛ لأنَّ المرادَ به المبالغةُ في التقليل».

قوله: «فَكَذَّبوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوف على «كَذَّب الذين مِنْ قبلهم». والثاني: أنه معطوف على «وما بَلَغُوا» وأوضَحهما الزمخشريُّ[6] فقال:

---

(١) الآية ٢٤ من فاطر.

(٢) انظر في هذه الأقوال: المحرر ١٣/١٤٧.

(٣) المحرر ١٣/١٤٨.

(٤) تفسير الماوردي ٣/٣٦٤.

(٥) عبارته: «في المعشار ثلاثة أوجه أحدها: أنه العشر. والثاني: أنه عشر العشر، وهو العشير. والثالث: هو عشير العشير، والعشير عشر العشر، فيكون جزءاً من ألف جزء».

(٦) الكشاف ٣/٢٩٤.

«فإنْ قُلْتَ: ما معنى «فكذَّبُوا رُسُلي» وهو مستغنىً عنه بقوله: «وكَذَّبَ الذين مِنْ قبلهم»؟ قلت: لمَّا كان معنىٰ قولِه: «وكَذَّبَ الذين مِنْ قَبْلِهم»: وفَعَلَ الذين مِنْ قبلِهم التكذيبَ، وأَقْدَمُوا عليه جُعِلَ تكذيبُ الرسلِ مُسَبَّباً عنه. ونظيرُه أَنْ يقولَ القائلُ: أقدمَ فلانٌ على الكفر فَكَفَرَ بمحمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم. ويجوزُ أَنْ يُعْطَفَ على قَولِه: «وما بَلَغوا» كقولك: ما بلغ زيدٌ مِعْشارَ فضل عمروٍ فتَفَضَّلَ عليه».

و «نَكيرِ» مصدرٌ مضافٌ لفاعِله أي: إنكاري. وتقدَّمَ حَذْفُ يائِه وإثباتُها[1].

آ. (٤٦) **قوله: ﴿أَنْ تقومُوا﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنها مجرورةُ المحلِّ بدلاً مِنْ «واحدة» على سبيلِ البيان. قاله الفارسيُّ. الثاني: أنها عطفُ بيانٍ لـ «واحدة»/ قاله الزمخشريُّ[2]. وهو مردودٌ لتخالُفِهما تعريفاً وتنكيراً. وقد [٧٣٣/ب] تقدَّم هذا عند قولِه: «فيه آياتٌ بَيِّناتٌ مقامُ إبراهيم»[3]. الثالث: أنها منصوبةٌ بإضمارِ أعني. الرابع: أنها مرفوعةٌ على خبر ابتداءٍ مضمرٍ أي: هي أَنْ تقومُوا. ومَثْنى وفُرادى: حال. ومضىٰ تحقيقُ القولِ في «مَثْنى» وبابِه في سورة النساء[4]، وتقدَّم القولُ في «فُرادىٰ» في سورةِ الأنعام[5].

قوله: «ثم تتفكَّروا» عَطْفٌ على «أَنْ تَقُوموا» أي: قيامِكم ثم تَفَكُّرِكم.

---

(١) قرأ «نكيري» وصلاً ورش، و «نكيري» وصلاً ووقفاً يعقوب. انظر: الإتحاف ٣٨٨/٢، والتيسير ١٨٢، والنشر ٣٥١/٢.

(٢) الكشاف ٢٩٤/٣.

(٣) الآية ٩٧ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣١٧/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٦٢/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٤/٥.

والـوقفُ عند أبـي حـاتم[1] على هذه الآيـة، ثم يَبْتَدِىءُ «مـا بصاحِبِكم». وفي «ما» هذه قولان، أحدُهما: أنها نافيةٌ. والثاني: أنها استفهاميةٌ، لكن لا يُراد به حقيقـةُ الاستفهـامِ، فيعـودُ إلى النفي. وإذا كـانت نـافيـةً فهـل هي مُعَلِّقَـةٌ، أو مستـأنفةٌ، أو جـوابُ القسمِ الذي تضمَّنـه معنى «تَتَفكَّروا» لأنـه فعـلُ تحقيقٍ كتبيُّن وبابِه؟ ثلاثةُ أوجه. نقل الثالثَ ابنُ عطية[2]، وربما نَسَبه لسيبويه[3]. وإذا كانَتْ استفهاميةً جاز فيها الوجهان الأوَّلان، دونَ الثالث. و «مِنْ جِنَّـةٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً بالجارِّ لاعتمادِه، وأَنْ يكونَ مبتدأً. ويجوز في «ما» إذا كـانَتْ نافيـةً أَنْ تكونَ الحجازيَّةَ، أو التميميَّةَ.

آ. (٤٧) **قوله: ﴿مـا سَأَلْتُكم﴾**: في «مـا» وجهان، أحـدُهما: أنَّها شرطيةٌ فتكونُ مفعولاً مقدماً، و «فهو لكم» جوابُها. الثاني: أنها موصولَةٌ في محـلِّ رفع بـالابتداءِ، والعـائدُ محـذوفٌ أي: سَأَلْتُكمـوه. والخبر «فهـو لكم». ودخلَتِ [الفـاءُ][4] لِشَبَهِ المـوصولِ بـالشرط. والمعنى يحتمـل أنَّه لم يَسْـأَلْهم أجراً البتةَ، كقولك: «إنْ أَعْطَيْتَني شيئاً فَخُـذْه» مع عِلْمِـك أنه لم يُعْـطِك شيئاً. ويُؤَيِّدُه «إنْ أَجْرِيَ إلاَّ على اللَّهِ» ويُحْتمل أنه سألهم شيئاً نَفْعُه عائدٌ عليهم، وهو المرادُ بقوله: «إلاَّ المودَّةَ في القُرْبَـىٰ»[5].

آ. (٤٨) **قـوله: ﴿يَقْـذِفُ بـالحقِّ﴾**: يجـوزُ أَنْ يكـونَ مفعـولُـه محـذوفاً؛ لأنَّ القَـذْفَ في الأصلِ الـرَّمْيُ. وعَبَّر بـه هنا عن الإلقـاءِ أي: يُلْقي

---

(١) انظر: القطع والائتناف للنحاس ٥٨٥.
(٢) المحرر ١٣/١٤٨.
(٣) الكتاب ١/٤١٩، ٢/١٤٧، حيث إن أفعال التحقيق عند سيبويه تُنَزَّل منزلة القسم. قال: «يَعْلَمُ الله لأفعلنَّه هو بمعنى والله لأفعلَنَّ».
(٤) زيادة من (ش).
(٥) «قل لا أسألكم عليه أجراً إلاَّ المودةَ في القربـى» الآية ٢٣ من الشورى.

الـوحيَ إلى أنبيائِـه بـالحقِّ. أي: بسبب الحق، أو مُلْتَبِسـاً بـالحقِّ. ويجـوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: يَقْذِفُ الباطِلَ بالحقِّ أي: يَدْفَعُه ويَطْرَحُه به، كقوله: «بل نَقْذِفُ بالحقِّ على الباطل»[1]. ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ زائدةً، أي: يُلقي الحقَّ كقولـه: «ولا تُلْقُوا بأَيْديكم»[2]، أو يُضَمَّنُ «يقْذِفُ» معنى يَقْضي ويَحْكُمُ.

قوله: «عَلاَّمُ الغيوبِ» العامَّةُ على رفعه. وفيه أوجـهٌ، أظهرُهـا: أنه خبـرٌ ثانٍ لـ «إنَّ»، أو خبرُ مبتدأ مُضْمرٍ، أو بـدلٌ من الضمير في «يَقْـذِفُ»، أو نعتٌ له على رأي الكسائي[3]؛ لأنه يُجيز نعتَ الضميرِ الغائبِ، وقد صَرَّح به هنا. وقال الـزمخشـريُّ[4]: «رَفْـعُ[5] على محـلِّ «إنَّ» واسمِهـا، أوعلى المستكنِّ في «يَقْذِفُ»». قلتُ: يعني بقولِه: «محمولٌ على مَحَلِّ إنَّ واسمِها» يعني به النعتَ، إلاَّ أنَّ ذلـك ليس مـذهبَ البصـريين، لم يَعْتبِـروا المحـلَّ إلاَّ في العـطفِ بالحرف[6] بشروطٍ عند بعضِهم. ويريدُ بالحَمْل على الضميـر في «يَقْذِفُ» أنَّـه بـدلٌ منـه، لاَ أنـه نعتٌ لـه؛ لأنَّ ذلـك انفـرد بـه الكسـائيُّ[7]. وزيــد بن علي وعيسى بن عمر وابن أبـي إسحاق بالنصب نعتاً لاسم «إنَّ» أو بـدلاً منه على قلةِ الإبدالِ بالمشتق أو منصوبٌ على المدح.

---

(١) الآية ١٨ من الأنبياء.

(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٥٩٥.

(٤) الكشاف: ٣/٢٩٥.

(٥) الكشاف: رفع محمول على.

(٦) انظر: المساعد لابن عقيل ١/٣٣٥.

(٧) انـظر: القرطبـي ١٤/٣١٣، والبحـر ٧/٢٩٢، والشواذ ١٢٢، والمحـرر ١٣/١٤٩.

وقرىء[1] «الغيوبِ» بالحركاتِ الثلاثِ في الغين. فالكسرُ والضمُّ تقدَّما في «بيوت»[2] وبابِه، وأمَّا الفتحُ فصيغةُ مبالغةٍ كالشَّكور والصَّبور، وهو الشيءُ الغائبُ الخفيُّ جداً.

آ. (٤٩) **قوله**: ﴿وما يُبْدِىءُ﴾: يجوز في «ما» أَنْ يكونَ نفياً، وأَنْ يكونَ استفهاماً، ولكنْ يَؤُول معناه إلى النفي، ولا مفعولَ لـ «يُبْدِىءُ» ولا لـ «يُعِيْد»؛ إذ المرادُ: لا يُوْقِع هذين الفعلَيْن، كقوله[3]:

٣٧٤٩ـ أَقْفَرَ مِنْ أهلِه عبيدُ
أصبحَ لا يُبْدِيْ ولا يُعيدُ

وقيل: مفعولُه محذوفٌ أي: ما يُبْدِىءُ لأهلِه خيراً ولا يُعيدُه، وهو تقديرُ الحسنِ.

آ. (٥٠) **قوله**: ﴿إنْ ضَلَلْتُ﴾: العامَّةُ على فتحِ لامه في الماضي وكسرِها في المضارع، ولكنْ يُنْقَلُ إلى الساكِن قبلها[4]، والحسن[5] وابنُ وثَّاب بالعكس، وهي لغةُ تميمٍ، وتقدَّم ذلك[6].

---

(١) الضم هو قراءة العامة، والكسر قراءة حمزة وأبي بكر، ولم أقف على نسبة الفتح. انظر: البحر ٧/٢٩٢، والقرطبي ١٤/٣١٣، والإتحاف ٢/٣٨٨، والنشر ٢/٢٢٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٣٠٥.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٤٥، والبحر ٧/٢٩٢، واللسان (قفر). قال في اللسان (قفر). وأقفر فلان من أهله: إذا انفرد عنهم وبقي وحده.

(٤) انظر: البحر ٧/٢٩٢.

(٥) لأنَّ أصل يَضِلُّ: يَضْلِلُ حيث أريد إدغام المثلين، فنقلت كسرة اللام إلى الضاد فسكنت ثم أدغمت اللام في اللام.

(٦) الشواذ ١٢٢، والبحر ٧/٢٩٢، والقرطبي ١٤/٣١٣.

قوله: «فبما يُوْحِي» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: بسببِ إيحاءِ ربي إليَّ، وأَنْ تكونَ موصولةً أي: بسبب الذي يُوْحِيه، فعائدُه محذوفٌ.

آ. (٥١) قوله: ﴿فلا فَوْتَ﴾: العامَّةُ على بنائِه/ على الفتح، [٧٣٤/أ] و «أُخِذوا» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول معطوفاً على «فَزِعُوا». وقيل: على معنى فلا فَوْتَ أي: فلم يَفُوْتُوا وأُخِذوا.

وقرأ[١] عبد الرحمن مَوْلى بني هاشم وطلحة[٢] «فلا فَوْتٌ» و «أَخْذٌ» مرفوعين منوَّنَيْنِ، وأُبَيٌّ بفتح «فَوْت» ورَفْع «أَخْذ». فرَفْعُ «فَوْت» على الابتداء أو على اسمِ «لا» اللَّيْسِيَّةِ. ومَنْ رَفَعَ «وأَخْذٌ» رَفَعَه بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ أي: وأَخْذٌ هناك، أو على خبر ابتداءٍ مضمرٍ أي: وحالُهم أَخْذٌ، ويكونُ مِنْ عَطْفِ الجملِ، عَطَفَ مثبتةً على منفيةٍ.

آ. (٥٢) والضميرُ في «آمنَّا به» لله تعالى، أو للرسول، أو للقرآن، أو للعذاب، أو للبعث.

قوله: «التَّناوُشُ» مبتدأ، و «أنَّىٰ» خبرُه أي: كيف لهم التناوشُ. و «لهم» حالٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» رافعاً للتناوش لاعتمادِه على الاستفهامِ، تقديرُه: كيف استقرَّ لهم التناوش؟ وفيه بُعْدٌ. والتناؤُش مهموزٌ في قراءة[٣] الأخوَيْن وأبي عمرو وأبي بكر، وبالواوِ في قراءةِ غيرِهم، فيُحتمل أن تكونا مادتين مستقلَّتين مع اتِّحاد معناهما. وقيل: الهمزةُ عن الواو لانضمامِها كوُجوه وأُجُوه،

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٩٦، والبحر ٧/٢٩٣، والشواذ ١٢٢.

(٢) ابن مصرف.

(٣) السبعة ٥٣٠، والنشر ٢/٣٥١، والبحر ٧/٢٩٣، والتيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٣١٦، والحجة ٥٩١.

ووُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ. وإليه ذهب جماعةٌ كثيرةٌ كالزَّجّاج[1] والزمخشري[2] وابن عطية[3] والحوفي وأبي البقاء[4]. قال الزجّاج: «كلُّ واوٍ مضمومةٍ ضمةً لازمةً فأنت فيها بالخِيار» وتابعه الباقون[5] قريباً مِنْ عبارِته. وردَّ الشيخ[6] هذا الإطلاقَ وقيَّده: بأنَّه لا بُدَّ[7] أَنْ تكونَ الواوُ غيرَ مُدْغَمٍ فيها تحرُّزاً من التعوُّذ، وأَنْ تكونَ غيرَ مُصَحَّحةٍ في الفعلِ، فإنها متى صَحَّت في الفعل لم تُبْدَلْ همزةً نحو: تَرَهْوَكَ[8] تَرَهْوُكاً، وتعاوَنَ تعاوُناً. وبهذا القيدِ الأخير يَبْطُلُ قولُهم؛ لأنها صَحَّتْ في تَناوَشَ يتناوَشُ، ومتى سُلِّم له هذان القيدان أو الأخِيرُ منهما ثَبَتَ رَدُّه[9].

والتناوُش: الرُّجوع. وأُنْشِدَ[10]:

٣٧٥٠ـ تَمَنَّى أَنْ تَؤُوْبَ إليَّ مَيٌّ
وليس إلى تناوُشِها سبيلُ

---

(١) معاني القرآن له ٤/٢٥٩. وعبارة ابن عصفور في الممتع ٣٣٢: «فإن كانت الواو مكسورةً أو مضمومة، أولاً، جاز أن تبدل منها همزة».
(٢) الكشاف ٣/٢٩٦.
(٣) المحرر ١٣/١٥١.
(٤) الإملاء ٢/١٩٩.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٥ وعبارته: «وهي مِنْ نشت» لانضمام الواو يعني التناوش مثل قوله: «وإذا الرسلُ أُقِّتَتْ».
(٦) البحر ٧/٢٩٤.
(٧) قال: «لا يجوز ذلك في المتوسطة إذا كانت غير مدغمة فيها».
(٨) ترهوك: الرجل يموج في مشيته.
(٩) فعلى مذهب المذكورين يكون أصل الهمزة الواو وهم لا يقرون هذا القيد، وعلى مذهب أبي حيان هما مادتان: ن و ش، ن أ ش.
(١٠) لم أهتد إلى قائله وهو في الزاهر ١/٣٤٦، والقرطبي ١٤/٣١٦، والبحر ٧/٢٩٣، والماوردي ٣/٣٦٦. وصاحب هذا المعنى ابن الأنباري في زاهره.

أي: إلى رجوعِها. وقيل: هو التناوُلُ يقال: ناشَ كذا أي: تناولَه. ومنه: تناوَشَ القومُ بالسِّلاح كقوله(١):

٣٧٥١ـ ظَلَّتْ سُيوفُ بني أَبيه تَنُوْشُه
لِلهِ أرحامٌ هناك تُشَقَّقُ

وقال آخر(٢):

٣٧٥٢ـ فَهْيَ تَنُوْشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلا
نَوْشاً به تَقْطَعُ أجوازَ الفَلا

وفَرَّق بعضُهم بين المهموزِ وغيرِه، فجعله بالهمزِ بمعنى التأخُّر. قال الفراء(٣): «مِنْ نَأَشْتُ أي: تَأَخَّرْتُ»(٤). وأنشد(٥):

٣٧٥٣ـ تَمَنَّى نَئِيْشاً أَنْ يكونُ مُطاعِناً
وقد حَدَثَتْ بعد الأمورِ أمورُ

---

(١) البيت لقُتَيْلَةَ أخت النضر بن الحارث، وهو في اللسان نوش.

(٢) البيت لأبي النجم أو لغَيْلان بن حُرَيْث، وهو في المنصف ١/١٢٤، واللسان نوش، وابن يعيش ٤/٨٩، والمزهر ١/٣٤٥. والضمير في «فهي» للإبل. قال في اللسان: «يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق. وذلك النوش الذي تناله هو الذي يُعينها على قطع الفلوات. والأجواز: ج جَوْز وهو الوسط، فهي تتناول ماء الحوض من فوق».

(٣) معاني القرآن ٢/٣٦٥.

(٤) لم يرد هذا التفسير في معانيه وعبارته: «يجعلونه من الشيء البطيء مِنْ ناشت من النئيش».

(٥) البيت لنهشل بن حري، وهو في الفراء ٢/٣٦٥، والزاهر ١/٣٤٥، واللسان (نأش). والرواية المشهورة: أن يكون أطاعني. وقبل البيت:
فلمَّا رأى ما غَبَّ أمري وأمره ... وناءَتْ بأعجاز الأمورِ صدورُ

وقال آخر[1]:

٣٧٥٤ـ قَعَدْتَ زماناً عن طِلابك للعُلا
وجِئْتَ نَئيشاً بعد ما فاتَكَ الخبرُ

وقال الفراء[2]: «أيضاً هما متقاربان. يعني الهمزَ وتَرْكَه مثل: ذِمْتُ الرجلَ، وذَأَمْتُه أي: عِبْتُه» وانتاش انتِياشاً كَتَناوَش تناوُشاً. قال[3]:

٣٧٥٥ـ باتَتْ تَنُوْشُ العَنَقَ انْتِياشاً

وهذا مصدرٌ على غيرِ الصدرِ. و «مِنْ مكانٍ» متعلِّقٌ بالتَّناوش.

آ. (٥٣) **قوله: ﴿وقد كفروا﴾**: جملةٌ حالية، و «مِنْ قبلُ» أي من قبل زوال العذاب. ويجوز أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً. والأولُ أظهرُ.

قوله: «ويَقْذِفُون» يجوز فيها الاستئناف، والحال. وفيه بُعْدٌ عكسَ الأولِ لدخول الواو على مضارعٍ مثبتٍ[4]. والضمير في «به» كما تقدَّم فيه بعد «آمنَّا»[5]. وقرأ[6] أبو حيوة ومجاهد ومحبوب عن أبي عمرو و «يُقْذَفون» مبنياً للمفعول أي: يُرْجمون بما يَسُوْءُهم مِنْ جَرَّاءِ أعمالِهم من حيث لا يَحْتسبون.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الفراء ٢/٣٦٥، واللسان (نوش)، والقرطبي ١٤/٣١٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٦٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (نوش)، والقرطبي ١٤/٣١٦، والعنق: ضرب من السير.

(٤) من باب قَوْلِه:

نَجَوْتَ وأَرْهَنُهم مالكا

(٥) انظر الأوجه في صدر إعرابه لقوله: «وقالوا آمنَّا به» في الآية قبلها.

(٦) المحتسب ٢/١٩٧، والقرطبي ١٤/٣١٧، والبحر ٧/٢٩٤.

آ. (٥٤) **قوله: ﴿وحِيْلَ﴾**: قد تقدَّمَ فيه الإشمامُ والكسر أولَ البقرة[١] والقائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ أي: وحِيْلَ هو أي الحَوْلُ. ولا تُقَدِّره مصدراً مؤكَّداً بل مختصاً[٢] حتى يَصِحَّ قيامُه. وجَعَلَ الحوفيُّ القائمَ مقامَ الفاعلِ «بينهم» واعْتُرِض عليه: بأنه كان ينبغي أن يُرْفَعَ. وأُجيب عنه بأنَّه إنما بُني على الفتح لإضافتِه إلى غير متمكنٍ. وردَّه الشيخُ[٣]: بأنه لا يُبْنى المضافُ إلى غيرِ متمكنٍ مطلقاً، فلا يجوز: «قام غلامَك» ولا «مررتُ بغلامَك» بالفتح. قلت وقد تقدَّم في قولِه: «لقد تَقَطَّع بَيْنَكم»[٤] ما يُغْنِيْنا عن إعادتِه هنا/. ثم قال الشيخ[٥]: «وما يقولُ قائلُ ذلك في قولِ الشاعر[٦]: [٧٣٤/ب]

٣٧٥٦ـ ....

وقد حِيْلَ بين العَيْرِ والنَّزَوانِ

فإنه نصب «بين» مضافةً إلى مُعْربٍ[٧]. وخُرِّجَ أيضاً على ذلك قولُ الآخر[٨]:

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٣٤.

(٢) لأنَّ المصدر الذي يجوز قيامه مقام الفاعل يكون مختصاً أي مفيداً بالوصف.

(٣) البحر ٧/٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٤٨.

(٥) البحر ٧/٢٩٥.

(٦) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد. وصدره:

أَهُمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه

وهو في المنصف ٣/٦٠، واللسان نزا، والأصمعيات ١٤٦. والعير: حمار الوحش. والنزوان: وثوبه على أنثاه.

(٧) قال: وإنما يخرج ما ورد من نحو هذا على أن القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر الدال عليه «وحيل» هو أي: الحول.

(٨) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٤/٥٠٦، وشرح التصريح ١/٢٨٩.

٣٧٥٧ـ وقـالَـتْ متى يُبْخَـلْ عليـك ويُعْـتَـلَلْ
يَـسُـؤْكَ وإن يُـكـشَـفْ غـرامُـك تَـدْرَبِ

أي: يُعْتَلَلْ هو أي الاعتلال».

قوله: «مِنْ قبلُ» متعلِّقٌ بـ «فُعِل» أو «بأشياعهم» أي: الذين شايَعوهم قبلَ ذلك الحينِ.

قـوله: «مُـريب» قد تقـدَّم أنه اسمُ فـاعـلٍ مِنْ أراب أي: أتى بـالـرَّيْب، أو دخـل فيه، وأَرَبْتُـه أي: أوقعتَه في الـرَّيْبَة. ونسبـةُ الإرابةِ إلى الشـكِّ مجازٌ. وقـال الزمخشـري[١] هنا: «إلاَّ أنَّ ههنـا فُرَيْقـاً: وهو أنَّ المُـريبَ من المتعـدِّي منقولٌ مِمَّن يَصِحُّ أَنْ يكونَ مُريباً، من الأعيان، إلى المعنى، ومن اللازمِ منقولَ من صاحبِ الشكِّ إلى الشَّكِّ، كما تقول: شعرٌ شاعرٌ» وهي عبارةٌ حسنةٌ مفيدةٌ. وأين هـذا مِنْ قولِ بعضِهم[٢]: «ويجـوز أَنْ يكونَ أَرْدَفَـه على الشَّكِّ، ليتنـاسَقَ آخرُ الآية بـالتي قبلَها مِنْ مكـانٍ قريب». وقـولُ ابنِ عطيـة[٣]: «المُريبُ أَقْـوى مـا يكون من الشـكِّ وأشدُّه». وقـد تقـدَّم تحقيقُ الـرَّيْب أولَ البقـرةِ[٤] وتشنيـعُ الراغب[٥] على مَنْ يُفَسِّره بالشَّك.

[تمَّت بعونه تعالى سورة سبأ]

---

(١) الكشاف ٣/٢٩٧.
(٢) وهو أبو حيان في البحر ٧/٢٩٥.
(٣) المحرر ١٣/١٥٢.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٨٥.
(٥) المفردات ٢٠٥، ٢٦٥.

سورة فاطر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿فاطِرِ السموات﴾: إنْ جَعَلْتَ إضافتَه مَحْضَةً كان نعتاً لله، وإنْ جَعَلْتَها غيرَ محضةٍ كان بدلاً. وهو قليلٌ من حيث إنه مشتقٌّ. وهذه قراءةُ العامَّةِ: «فاطر» اسمَ فاعلٍ. والزهريُّ[1] والضحَّاك «فَطَر» فعلاً ماضياً. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ أي: الذي فَطَر، كذا قَدَّره أبو الفضل[2]. ولا يَليق بمذهب البصريين؛ لأنَّ حَذْفَ الموصولِ الاسميِّ لا يجوزُ. وقد تقدَّمَ هذا الخلافُ مُسْتَوْفَى في البقرة. الثاني: أنه حال على إضمار «قد» قاله أبو الفضل أيضاً. الثالث: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو فَطَر. وقد حكى الزمخشري[3] قراءةً تؤيِّد ما ذَهَبَ إليه الرازيُّ فقال: «وقُرِىءَ الذي فَطَر وجعل» فصَرَّح بالموصولِ.

قوله: «جاعل» العامَّةُ أيضاً على جَرِّه نعتاً أو بدلاً. والحسن[4] بالرفعِ

(١) المحتسب ٢/١٩٨، والبحر ٧/٢٩٧، والقرطبي ١٤/٣١٩.
(٢) وهو أبو الفضل الرازي. انظر: البحر ٧/٢٩٧.
(٣) الكشاف ٣/٢٩٧.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٩٨، والبحر ٧/٢٩٧، والقرطبي ١٤/٣١٩، والشواذ ١٢٣.

والإضافةِ، وروي عن أبي عمرٍو[1] كذلك، إلاَّ أنَّه لم يُنَوِّنْ، ونَصَبَ «الملائكة»، وذلك على حَذْفِ التنوينِ لالتقاء الساكنين، كقولِه[2]:

٣٧٥٨ـ ....

ولا ذاكرَ اللَّهَ إلاَّ قليلاً

وابن يعمر وخليد بن مشيط «جَعَلَ» فعلاً ماضياً بعد قراءة «فاطر» بالجر، وهذه كقراءةِ «فالقُ الإصباحِ، وجَعَلَ الليل»[3]. والحسن[4] وحميد «رُسْلاً» بسكونِ السين، وهي لغةُ تميم. وجاعل يجوز أَنْ يكونَ بمعنى مُصَيِّر أو بمعنى خالق. فعلى الأول يجري الخلاف: هل نَصْبُ الثاني باسم الفاعل، أو بإضمار فعلٍ، هذا إن اعْتُقِد أنَّ جاعلاً غيرُ ماضٍ، أمَّا إذا كان ماضياً تَعَيَّن أن يَنتصبَ بإضمار فعلٍ. وقد حُقِّق ذلك في الأنعام. وعلى الثاني ينتصِبُ على الحالِ. و «مَثْنى وثُلاثَ ورُباع» صفةٌ لـ «أجنحة». و «أُوْلي» صفة لـ «رُسُلاً». وقد تقدَّم تحقيقُ الكلامِ في «مَثْنى» وأختيها في سورة النساء[5] مستوفى. قال الشيخ[6]: «وقيل: «أُوْلي أجنحة» معترضٌ و «مَثْنَى» حالٌ، والعاملُ فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه «رسلاً» أي: يُرْسَلون مَثْنى وثلاثَ ورباع» وهذا لا يُسَمَّى اعتراضاً لوجهين، أحدهما: أنَّ «أُولي» صفةٌ لـ «رُسُلاً»، والصفةُ لا يُقال فيها معترضةٌ. والثاني: أنها ليسَتْ حالاً من «رُسُلاً» بل من محذوفٍ فكيف يكون ما قبلَه معترضاً؟ ولو

---

(١) من رواية عبد الوارث.

(٢) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٣) الآية ٩٦ من الأنعام. وانظر: الدر ٥/٥٨.

(٤) البحر ٧/٢٩٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٥٦٢.

(٦) البحر ٧/٢٩٨.

جعله حالاً من الضمير في «رسلاً» لأنه مشتقٌّ لَسَهُـلَ ذلك بعضَ شيءٍ، ويكـون الاعتراضُ بالصفةِ مَجازاً، مِنْ حيث إنه فاضلٌ في السورة.

قوله: «يزيدُ» مستأنَفٌ. وما «يَشـاء» هو المفعـولُ الثاني للزيـادة، والأولُ لم يُقْصَدْ، فهو محذوفٌ اقتصاراً، لأنَّ ذِكْرَ قولِه: «في الخَلْق» يُغْني عنه.

آ. (٢) **قـوله: ﴿مِنْ رحمـةٍ﴾**: تبيينٌ أو حـالٌ مِنْ اسمِ الشـرطِ، ولا يكـون صفةً لـ «مـا»؛ لأنَّ اسمَ الشـرط لا يُـوْصَفُ. قـال الـزمخشـري[1]: «وتنكيـرُ الرحمـة للإشـاعةِ والإبهـامِ، كأنـه قيل: أيَّ[2] رحمـةٍ كانت سمـاويةً أو أرضيَّةً». قالَ الشيخ[3]: «والعمومُ مفهومٌ من اسمِ الشرطِ و «مِنْ رحمـة» بيانٌ لذلك العامِّ من أي صنف هو، وهو مِمَّا اجْتُزِئَ فيه بالنكرة المفـردة عن الجمعِ المعرَّفِ المطابِقِ في العمومِ لاسمِ الشرطِ، وتقـديرُه: مِنَ الـرَّحَمات. و «من» في موضع الحال». انتهى.

قوله: «وما يُمْسِكْ» يجوز أَنْ يكونَ على عمومه، أي: أيَّ شيءٍ أَمْسَكـه، مِنْ رحمةٍ أو غيرِها. فعلى هذا التذكيرُ في قوله: / «له» ظاهـرٌ؛ لأنه عـائدٌ على [٧٣٥/أ] مـا يُمْسِك. ويجـوزُ أَنْ يكونَ قـد حُذِفَ المبيَّن من الثـاني لـدلالـةِ الأولِ عليه تقديرُه: وما يُمْسِكْ مِنْ رحمةٍ. فعلى هذا التذكيرُ في قولِه: «لـه» على لفظِ «ما» وفي قولِه أولاً «فلا مُمْسِكَ لها» التأنيثُ فيه حُمِل على معنى «ما»، لأنَّ المرادَ به الـرحمةُ فحُمِـل أولاً على المعنى، وفي الثـاني على اللفظِ. والفتـحُ والإمسـاكُ استعارةٌ حسنةٌ.

---

(١) الكشاف ٣/٢٩٨.

(٢) الكشاف: من أية.

(٣) البحر ٧/٢٩٩.

آ. (٣) قـولـه: ﴿هـل مِنْ خالقٍ غـيرُ الله﴾: قـرأ[1] الأخَـوان «غيـرِ» بالجـر نعتاً لـ «خـالقٍ» على اللفظِ. و «مِنْ خالق» مبتـدأٌ مُزادٌ فيـه «مِنْ». وفي خبـرِه قولان، أحـدُهما: هـو الجملةُ مِنْ قولـه: «يَرْزُقُكم». والثـاني: أنـه محذوفٌ تقديرُه: لكم ونحوُه، وفي «يَرْزُقكم» على هذا وجهـان، أحدهمـا: أنَّه صفـةٌ أيضاً لـ «خـالق» فيجوزُ أن يُحْكَمَ على مـوضعِه بـالجـرِّ اعتبـاراً بـاللفظ، وبالرفعِ اعتباراً بالموضع. والثاني: أنه مستأنفٌ.

وقرأ الباقون بالرفع. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه خبرُ المبتدأ. والثاني: أنـه صفةٌ لـ «خـالق» على الموضـعِ. والخبرُ: إمَّـا محذوفٌ، وإمَّـا «يَرْزُقُكم». والثـالث: أنه مـرفوعٌ بـاسم الفاعـل على جهةِ الفـاعليةِ؛ لأنَّ اسمَ الفـاعلِ قـد اعْتَمَدَ على أداةِ الاستفهام. إلاَّ أنَّ الشيخَ[2] تَوَقَّفَ في مثـلِ هذا؛ من حيث إنَّ اسم الفاعل وإن اعتمدَ، إلَّا أنه لم تُحْفَظْ فيه زيادةُ «مِنْ»[3] قـال: «فيُحتاج مثلُه إلى سَماعٍ» ولا يَظهرُ التوقُّف؛ فإنَّ شروط الزيادةِ والعملِ موجـودةٌ. وعلى هذا الوجهِ فـ «يَرْزُقُكم»: إمَّا صفةٌ أو مستأنَفٌ. وجَعَل الشيخُ[4] استئنافَه أَوْلَى قـال: «لانتفـاءِ صِدْقِ «خـالق» على «غير الله» بخـلافِ كونِـه صفةً فـإنَّ الصفةَ تُقَيِّـد، فيكون ثَمَّ خالقٌ غيرُ اللَّهِ لكنه ليس برازق».

وقرأ الفضل بن إبراهيم النَّحْوِيُّ[5] «غيرَ» بالنصبِ على الاستثناء. والخبر

(١) انـظر في قراءات «غير»: السبعة ٥٣٤، والتيسيـر ١٨٢، والنشـر ٢/٣٥١، والحجـة ٥٩٢، والقرطبـي ١٤/٣٢٢، والبحر ٧/٣٠٠، والشواذ ١٢٣.

(٢) البحر ٧/٣٠٠.

(٣) نحو: هل مِنْ قائم الزيـدون. وقال: «والـظاهر أنـه لا يجوز. ألا تـرى أنه إذا جـرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، خلافه إذا أدخلت عليه مِنْ».

(٤) البحر ٧/٣٠٠، والقرطبـي ١٤/٣٢٣.

(٥) الفضـل بن إبـراهيم النحـوي الكـوفي، روى القـراءة عن الكسـائي، وروى عنـه عبيد الله بن محمد الأملي. انظر: طبقات القراء ٢/٨.

«يَرْزُقكم» أو محذوفٌ و «يَـرْزُقكم» مستأنفٌ، أو صفـةٌ. وقولـه: «لا إله إلاَّ هـو» مستأنفٌ.

آ. (٥) **قـولـه: ﴿الغَـرور﴾**: العامَّـةُ بالفتـح، وهو صفـةُ مبالغـةٍ كالصَّبورِ والشَّكورِ. وأبو السَّمَّال وأبو حيوةَ بضمِّها: إمَّا جمع غارّ كقاعِـد وقُعود، وإمَّا مصدرٌ كالجُلوس.

آ. (٧) **قـولـه: ﴿الـذين كفروا﴾**: يجـوزُ رَفْعُه ونصبُـه وجَـرُّه. فرفعُه مِنْ وجهين، أقواهما: أَنْ يكونَ مبتدأً. والجملةُ بعـده خبرُه. والأحسنُ أَنْ يكونَ «لهم» هو الخبرَ، و «عذابٌ» فاعلَه. الثاني: أنـه بدلٌ مِنْ واوِ «ليكـونوا». ونصبُـه مِنْ أوجـهٍ: البـدلِ مِنْ «حـزبَـه»، أو النعتِ لـه، وإضمــارِ فعـلِ «أَذُمُّ» ونحوِه.

وجـرُّه مِنْ وجهَين: النعتِ أو البدليـةِ من «أصحابِ». وأحسنُ الـوجـوهِ: الأولُ لمطابقةِ التقسيم. واللامُ في «ليكونوا»: إمَّا للعلَّةِ على المجازِ، مِنْ إقامـةِ المُسَبَّبِ مُقام السببِ، وإمَّا للصيروة[1].

آ. (٨) **قوله: ﴿أفَمَنْ﴾**: موصولٌ مبتدأٌ. وما بعدَه صلتُه، والخبـرُ محذوفٌ. فقدَّره الكسائيُّ «تَذْهَبْ نَفْسُك عليهم حَسَراتٍ» لـدلالةِ «فـلا تَذْهَبْ» عليه. وقَدَّره الزجَّاجُ[2] وأضلَّه اللَّهُ كمَنْ هداه. وقَدَّره غيرُهما[3]: كمن لم يُزَيَّن

(١) قال ابن عطية في المحرر ١٣/١٥٧: «للصيـرورة لأنه لم يَـدْعُهم إلى السعير، إنمـا اتفق أن صار أمرهم عن دعائه إلى ذلك».

(٢) تقـديره في «معـاني القرآن» ٤/٢٦٤: «أفمَنْ زُيِّن لـه سـوءُ عملِه فـأضلَّه اللَّهُ ذهبت نفسُك عليه حسرةً».

(٣) وهو تقدير أبـي حيان ٧/٣٠٠.

له، وهو أحسنُ لموافقتِه لفظاً ومعنىً. ونظيرُه: «أفمَنْ كان على بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّه»[1]، «أفمَنْ يَعْلَمُ أنَّما أُنْزِل إليك مِنْ ربِّك الحقُّ كمَنْ هو أعْمىٰ»[2].

والعامَّةُ على «زُيِّن» مبنياً للمفعولِ «سوءُ» رُفِعَ به. وعبيد بن عمير[3] «زَيَّنَ» مبنياً للفاعلِ وهو اللَّهُ تعالىٰ، «سُوْءَ» نُصِبَ به. وعنه[4] «أَسْوَأُ» بصيغةِ التفضيلِ منصوباً. وطلحة[5] «أمَنْ» بغيرِ فاءٍ.

قال أبو الفضل[6]: «الهمزةُ للاستخبارِ بمعنى العامَّةِ، للتقرير. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ حرفِ النداء، فَحَذَفَ التمامَ كما حَذَفَ مِن المشهورِ الجوابَ. يعني أنه يجوزُ في هذه القراءةِ أَنْ تكونَ الهمزةُ للنداء، وحُذِف التمامُ، أي: ما نُوْدي لأَجْلِه، كأنه قيل: يا مَنْ زُيِّن له سوءُ عملِه ارْجِعْ إلى الله وتُبْ إليه. وقوله: «كما حُذِفَ الجوابُ» يعني به خبرَ المبتدأ الذي تقدَّم تقريرُه.

قوله: «فلا تَذْهَبْ» العامَّة على فتح التاءِ والهاءِ مُسْنَداً لـ «نفسُك» مِنْ بابِ «لا أُرَيَنَّك ههنا» أي: لا تَتَعاطَ أسبابَ ذلك. وقرأ[7] أبو جعفر وقتادة والأشهبُ بضمِّ التاء وكسرِ الهاء مُسْنداً لضميرِ المخاطب «نَفْسَك» مفعولٌ به.

[٧٣٥/ب] قوله: «حَسَراتٍ»/ فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ مِنْ أجلِه أي: لأجلِ الحَسَرات. والثاني: أنه في موضعِ الحالِ على المبالغةِ، كأنَّ كلَّها

---

(١) الآية ١٧ من هود. وأقحم بعدها في الأصل «كمن هو أعمى».
(٢) الآية ١٩ من الرعد.
(٣) البحر ٧/٣٠١.
(٤) البحر ٧/٣٠١.
(٥) البحر ٧/٣٠١.
(٦) انظر: البحر ٧/٣٠١.
(٧) الإتحاف ٢/٣٩٢، والبحر ٧/٣٠١، والنشر ٢/٣٥١، والقرطبي ١٤/٣٢٥.

صارَتْ حَسَراتٍ لفَرْطِ التحسُّرِ، كما قال[1]:

٣٧٥٩ـ مَشَقَ الـهَـواجِـرُ لَحْـمَهُـنَّ مـع السُّـرىٰ
حـتـى ذَهَـبْـنَ كَـلاكِـلاً وصُـدورا

يـريد: رَجَعْنَ كَـلاكِـلاً وصـدوراً، أي: لم تَبْقَ إلَّا كـلاكلُهـا وصـدورهـا كقوله[2]:

٣٧٦٠ـ فـعـلىٰ إثْـرِهِـمْ تَـسَـاقَطُ نَـفْـسـي
حَـسَـراتٍ وذِكْـرُهُـمْ لـي سَـقـامُ

وكَوْنُ كلاكِل وصدور حالاً قولُ سيبـويه[3]، وجَعَلهمـا المبردُ[4] تمييـزَيْنِ منقولَيْنِ من الفاعلية.

آ. (٩) **قوله: ﴿فتُثِير﴾**: عَطْفٌ على «أَرْسَـلَ»؛ لأنَّ أَرْسَلَ بمعنىٰ المستقبـل، فلذلك عَـطَفَ عليه، وأتىٰ بـأَرْسَلَ لتحقُّقِ وقـوعِه و«تُثيـر» لتصـوُّرِ الحالِ واستحضارِ الصورة البديعةِ كقوله: «أَنْزَل من السماءِ ماءً فتُصْبِـحُ الأرضُ مُخْضَرَّة»[5] كقول تأبَّط شرَّاً[6]:

---

(١) البيت لجـرير وهـو في ديـوانـه ٢٩٠، والكتـاب ٨١/١، والعيني ١٤٤/٣. ومَشَق: أَذْهَبَ. والكلاكل: أعلى الصدر. يصف رواحلَ أهزلها طول السير في الهـواجر مـع الليل.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٣٠١/٧، والكشاف ٣٠١/٣.

(٣) الكتاب ٨١/١، قال الأستاذ هارون في الحاشية على الكتاب (١٦٢/١): «وشاهـده نصب كلاكلاً وصدوراً على الحال في حَدِّ عبارة سيبويه وهو إنما يريد التمييز، وكثيراً ما يعبر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام».

(٤) لم يرد في المقتضب.

(٥) الآية ٦٣ من الحج.

(٦) الكشـاف ٣٠١/٣، والبحـر ٣٠٢/٧. والسهب: الفضـاء، والصحيفـة: الكتـاب، وصحصحان: مُسْتوٍ. والجران: مقدَّم العنق.

٣٧٦١ـ ألا مَنْ مُبْلِغٌ فِتْيانَ فَهْمٍ
بما لاقَيْتُ عند رَحا بِطانِ
بأنِّي قد لَقِيْتُ الغُوْلَ تَهْوِيْ
بسَهْبٍ كالصحيفةِ صَحْصَحانِ
فقلت لها: كِلانا نِضْوُ أرضٍ
أخو سَفَرٍ فَخَلِّي لي مكانِي
فشَدَّتْ شَدَّةً نحوي فأهْوَتْ
لها كَفِّي بمَصْقولٍ يَمانِ
فأَضْرِبُها بلا دَهْشٍ فَخَرَّتْ
صَريعاً لليدَيْن وللجِرانِ

حيث قال: فَأَضْرِبُها ليصَوِّرَ لقومِه حالَه وشجاعتَه وجرأتَه.

وقوله: «فَسُقْناه» و«أَحْيَيْنا» مَعْدولاً بهما عن لفظِ الغيبة إلى ما هو أَدْخَلُ في الاختصاصِ وأَدَلُّ عليه.

قوله: «كذلك النُّشورُ» مبتدأٌ، وخبرُه مقدَّمٌ عليه، والإِشارةُ إلى إحياءِ الأرضِ بالمطرِ، والتشبيهُ واضحٌ بليغٌ.

آ. (١٠) **قوله: ﴿مَنْ كان يُرِيد﴾**: شرطٌ جوابُه مقدرٌ، ويختلف تقديرُه باختلافِ التفسير[١] في قوله: «مَنْ كان يريد العزَّةَ» فقال مجاهد: «معناه مَنْ كان يريد العزَّةَ بعبادةِ الأوثان، فيكونُ تقديرُه: فَلْيَطْلبها»[٢]. وقال قتادة: «مَنْ كان يريد العزَّة وطريقه[٣] القويم ويحب نَيْلَها على وجهِها، فيكون تقديره

---

(١) انظر: البحر ٧/٣٠٣.

(٢) في «البحر» عن مجاهد: فهو مغلوب.

(٣) في «البحر»: وطريقها.

على هـذا: فليطلبهـا». وقال الفـراء[1]: «من كـان يـريـد عِلمَ العـزة، فيكـون التقدير: فلينْسُبْ ذلك إلى الله تعالى». وقيل: مَنْ كان يريد العزة التي لا تَعْقُبها ذِلَّةٌ، فيكونُ التقديرُ: فهو لا يَنالُها. ودَلَّ على هذه الأجـوبةِ قـولُه: «فَلِلَّهِ العِـزَّةُ» وإنما قيل: إن الجوابَ محذوفٌ، وليس هو هذه الجملةَ لوجهين، أحدهما: أنَّ العـزَّةَ لله مطلقـاً، مِنْ غيرِ تـرتُّبِها على شـرطِ إرادةِ أحدٍ. الثـاني: أنَّه لا بُـدَّ في الجواب مِنْ ضميرٍ يعـودُ على اسم الشرط، إذا كـان غيرَ ظـرف، ولم يُوْجَـدْ هنا ضميرٌ. و «جميعاً» حالٌ، والعاملُ فيها الاستقرارُ.

قوله: «إليه يَصْعَدُ»العامَّةُ على بنـائِه للفـاعل مِنْ «صَعِـد» ثلاثيـاً، «الكَلِمُ الطيِّبُ» برفعِهما فاعِلاً ونعتاً. وعلي[2] وابن مسعود «يُصْعِدُ» مِنْ أَصْعَدَ، «الكلمَ الطيبَ» منصوبان على المفعولِ والنعت. وقُرِىء «يُصْعَدُ» مبنيَّاً للمفعول. وقال ابنُ عطية[3]: «قرأ الضحَّاك «يُصْعد» بضم الياء» لكنه لم يُبَيِّن كونَه مبنيَّاً للفاعلِ أو للمفعول.

قوله: «والعملُ الصالحُ» العامَّةُ على الرفعِ. وفيه وجهان، أحدهمـا: أنه معطوفٌ على «الكلمُ الطيبُ» فيكون صاعداً أيضاً. و «يَرْفَعُه» على هذا استئنافُ إخبارٍ من اللَّهِ تعالى بأنه يرفعُهما، وإنَّمـا وُحِّد الضميـرُ، وإنْ كان المـرادُ الكَلِمَ والعمـلَ ذهابـاً بالضميـرِ مَذْهَبَ اسمِ الإشـارة، كقولـه[4]: «عَوانٌ بين ذلـك». وقيـل: لاشتـراكِهمـا في صفـةٍ واحـدةٍ، وهي الصعـودُ. والثـاني: أنـه مبتـدأٌ،

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٦٧.

(٢) البحر ٧/٣٠٣، والقرطبي ١٤/٣٣٠، والشواذ ١٢٣. وقراءة علي وابن مسعود هذه ضبطها في البحر على البناء للمفعـول، وضبطهـا ابن خالـويه في الشـواذ على البناء للفاعل.

(٣) المحرر ١٣/١٥٨.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

و «يرفَعُه» الخبرُ، ولكن اختلفوا في فاعل «يَرْفَعُه» على ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أنه ضميرُ اللَّهِ تعالىٰ أي: والعملُ الصالحُ يرفعه اللَّهُ إليه. والثاني: أنه ضميرُ العملِ الصالحِ. وضميرُ النصبِ على هذا فيه وجهان، أحدُهما: أنه يعودُ على صاحب العمل، أي: يَرْفَعُ صاحبَه. والثاني: أنه ضميرُ الكلمِ الطيبِ أي: العمل الصالح يرفع الكلمَ الطيبَ. ونُقِل عن ابن عباس. إلَّا أنَّ ابنَ عطية[1] منع هذا عن ابن عباس، وقال: «لا يَصِحُّ؛ لأنَّ مَذْهَبَ أهلِ السنَّة أنَّ الكلمَ الطيبَ مقبولٌ، وإنْ كان صاحبُه عاصياً». والثالث: أنَّ ضميرَ الرفعِ للكَلِمِ، والنصبِ للعملِ، أي: الكَلِمُ يَرْفَعُ العملَ.

وقرأ[2] ابن أبي عبلة وعيسى بنصبِ «العمل الصالح» على الاشتغالِ، والضميرُ المرفوعُ للكلم أو للَّهِ تعالى، والمنصوبُ للعملِ.

قوله: «يَمْكُرون السَّيِّئاتِ» يمكرون أصلُه قاصِرٌ فعلىٰ هذا ينتصِبُ «السيِّئاتِ» على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أي: المَكَراتِ/ السيئاتِ، أو نعتٍ لمضافٍ إلى المصدرِ أي: أصناف المكَراتِ السيئاتِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «يَمْكُرون» مضمَّناً معنى يَكْسِبُون، فينتصِبُ «السيئاتِ» مفعولاً به. [٧٣٦/أ]

قوله: «هو يَبُوْرُ» «هو» مبتدأٌ و «يبورُ» خبرُه. والجملةُ خبرُ قولِه: «ومَكْرُ أولئك». وجَوَّزَ الحوفيُّ وأبو البقاء[3] أَنْ يكونَ «هو» فَصْلاً بين المبتدأ وخبرِه. وهذا مردودٌ: بأنَّ الفَصْلَ لا يقعُ قبل الخبرِ إذا كان فعلاً، إلَّا أن الجرجاني

---

(١) المحرر ١٣/١٥٩.

(٢) القرطبي ١٤/٣٣١، والبحر ٧/٣٠٤.

(٣) الإملاء ٢/١٩٩.

جَوَّز ذلك. وجَـوَّز أبو البقـاء[1] أيضاً أَنْ يكـونَ «هو» تـأكيداً. وهـذا مَرْدودٌ بـأنَّ المضمرَ لا يُؤَكِّدُ الظاهرَ.

آ. (١١) قـوله: ﴿مِنْ أُنْثى﴾: «مِنْ» مـزيدةٌ في «أُنْثى» وكـذلك في «مِنْ مُعَمَّر» إلَّا أنَّ الأولَ فاعلٌ، وهذا مفعولٌ قام مَقـامَه و «إلَّا بعِلْمِـه» حالٌ. أي: إلَّا ملتبسةً بعلمه.

قوله: «مِنْ عُمُرِه» في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنـه يعودُ على مُعَمَّرٍ آخرَ؛ لأنَّ المرادَ بقوله: «مِنْ مُعَمَّر» الجنسُ فهو يعودُ عليه لفـظاً، لا معنى، لأنه بعـدَ أَنْ فَـرَضَ كـونَـه معمَّـراً، استحـال أَنْ يَنْقُصَ مِنْ عمـرِه نفسِـه، كقـول الشاعر[2]:

٣٧٦٢ـ وكـلُّ أنـاسٍ قـارَبُـوا قَيْـدَ فَحْـلِهـم
ونـحـن خَـلَعْـنـا قـيـدَه فـهـو سـارِبُ

ومنـه «عندي درهمٌ ونصفُـه» أي: ونصفُ درهمٍ آخرَ. الثـاني: أنه يعـودُ على «مُعَمَّر» لفظاً. ومعنى ذلـك: أنه إذا مضى مِنْ عُمُـره حَوْلٌ أُحْصِيَ وكُتِبَ، ثم حَـوْلٌ آخرُ كـذلـك، فهـذا هـو النَّقْصُ. وإليـه ذهب ابنُ عبـاس وابن جبيـر وأبو مالك[3]. ومنه قولُ الشاعرِ[4]:

---

(١) الإملاء ٢/١٩٩.

(٢) تقدم برقم ١٦٣. والشاهد هنا الضمير في «قيدَه» فهو يعـود على قيد فحـلٍ آخر لأن الفحل الأول مقيَّدٌ، أما فحلنا فهو متروك.

(٣) سعد بن طارق الأشجعي الكوفي، صدوق، روى عن أبيه وأنس بن مالك وروى عنه الثـوري وأبو عـوانة وحفص بن غيـاث. صالـح الحديث. انـظر: سير أعـلام النبلاء ١٨٤/٦.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٧/٣٠٤.

٣٧٦٣ـ حـيـاتُـك أَنْـفـاسٌ تُـعَـدُّ فـكـلَّمـا
مـضىٰ نَـفَسٌ منـكَ انْـتَقَـصْتَ بـه جُـزْءا

وقـرأ[١] يعقوبُ وسـلام ـ وتُرْوى عن أبـي عمـروٍ[٢] ـ «ولا يَنْقُصُ» مبنياً للفاعلِ. وقرأ[٣] الحسن «مِنْ عُمْره» بسكون الميم.

آ. (١٢) قوله: ﴿سائِغٌ شَرابُه﴾: يجوزُ أَنْ يكونا مبتـدأً وخبراً. والجملةُ خبرٌ ثانٍ، وأَنْ يكـونَ «سائـغٌ» خبراً، وشـرابُه فـاعلاً بـه، لأنه اعتمـد. وقـرأ[٤] عيسى ـ وتُرْوى عن أبـي عمـروٍ وعاصمٍ ـ «سَيِّـغٌ» مثلُ سَيِّـد ومَيِّت. وعن عيسى بتخفيف يائِه، كما يُخَفَّف هَيْن ومَيْت.

وقـرأ[٥] طلحةُ وأبـو نهيك «مَلِحٌ» بفتـح الميمِ وكسرِ الـلام. فقيـل: هـو مقصـورٌ مِنْ مالِـح، ومالِـحٌ لُغَيَّةٌ شـاذةٌ. وقيل: «مَلِحٌ» بـالفتحِ والكسـرِ لغةٌ في «مِلْحٌ» بالكسرِ والسكون.

آ. (١٣) قـوله: ﴿ذلكمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾: «ذلكمْ» مبتـدأٌ و «اللَّهُ» خبرُه، و «ربُّكم» خبرٌ ثانٍ أو نعتٌ لله. وقال الـزمخشري[٦]: «ويجـوز في حكم الإعرابِ إيقاعُ اسمِ الله صفةً لاسمِ الإشارةِ، أو عـطفَ بيانٍ، و «رَبُّكم» خبـرٌ،

---

(١) الإتحاف ٢/٣٩٢، والنشر ٢/٣٥٢، والبحر ٧/٣٠٤.
(٢) من رواية عبد الوارث وهارون.
(٣) السبعة ٥٣٤ منسوبةً إلى عبيد وعبـد الوهـاب عن أبـي عمرو، الإتحـاف ٢/٣٩٢، والقرطبي ١٤/٣٣٤، والبحر ٧/٣٠٤.
(٤) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٤/٣٣٤، والبحر ٧/٣٠٥، والمحتسب ٢/١٩٨.
(٥) المحتسب ٢/١٩٩، والقرطبي ١٤/٣٣٤، والبحر ٧/٣٠٥.
(٦) الكشاف ٣/٣٠٤.

لولا أنَّ المعنَى يَأْباه». وردَّه الشيخُ[1]: بأنَّ اللَّهَ عَلَمٌ لا جنس فلا يُوْصَفُ به[2]. وردُّ قولِه: «إن المعنى يَـأْباه» قـال: «لأنه يكـونُ قد أَخْبـر عن المشارِ إليـه بتلك الصفاتِ والأفعالِ أنَّه مالِكُكُمْ ومُصْلِحُكم».

قـوله: «والـذين تَدْعُـوْن» العامَّـةُ على الخـطاب في «تَـدْعُـون» لقـولـه: «ربُّكم». وعيسى[3] وسلام ويعقوب ـ وتُرْوى عن أبـي عمرٍو ـ بياءِ الغَيْبة: إمَّا على الالتفاتِ، وإمَّا على الانتقال إلى الإخبارِ. والفرقُ بينهما: أنه في الالتفاتِ يكون المرادُ بالضميرَيْن واحداً بخلافِ الثـاني؛ فإنهمـا غَيْران. و «مـا يَمْلِكون» هو خبرُ الموصولِ. و «مِنْ قِطْمير» مفعولٌ به، و «مِنْ» فيه مزيدةٌ.

والقِطْميرُ: المشهورُ فيه أنَّه لُفافَةُ النَّواةِ. وهو مَثَلٌ في القِلَّة، كقوله[4]:

٣٧٦٤ـ وأبـوكَ يَـخْـصِـفُ نَـعْـلَه مُـتَـوَرِّكـاً
مـا يَـمْـلك الـمِـسْـكـينُ مِـنْ قِـطْـمـيـرِ

وقيل: هو القُمْعُ. وقيل: مـا بين القُمْعِ والنَّـواةِ. وقد تقـدَّم أنَّ في النَّواةِ أربعـةَ أشيـاءَ يُضْـرَبُ بهـا المَثَـلُ في القِلَّة: الفَتِيـلُ، وهـو مـا في شِقِّ النَّـواةِ، والقِطْميرُ: وهو اللُّفافَـةُ، والنَّقِيْرُ، وهـو ما في ظهـرها، والثُّفْـروقُ، وهو مـا بين القُمْعِ والنَّواة.

آ. (١٤) **قوله: ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾**: مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه.

آ. (١٨) **قوله: ﴿وازِرَةٌ﴾**: أي: نفسٌ وازِرَةٌ، فحذف الموصوفَ للعِلْم [به]. ومعنى تَزِرُ: تَحْمِلُ أي: لا تحملُ نَفْسٌ حامِلَةٌ حِمْلَ نفسٍ أخرى.

---

(١) البحر ٣٠٥/٧.

(٢) ثم قال: «وليس اسمَ جنس كالرجل فَتُتَخَيَّـلُ فيه الصفةُ».

(٣) النشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٥٠/٧، والمحتسب ٤٠٣/٨.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٣٠٥/٧.

قوله: «وإن تَدْعُ مُثقَلَةٌ» أي: نفسٌ مُثْقَلَةٌ بالذنوب نفساً إلى حِمْلِها. فحذف المفعولَ به للعِلْم به. والعامَّةُ «لا يُحْمَلُ» مبنياً للمفعولِ و «شيءٌ» قائمٌ مَقامَ فاعلِه. وأبو السَّمَّال[1] وطلحة ـ وتُرْوىٰ عن الكسائي ـ بفتح التاءِ مِنْ فوقُ وكسرِ الميم. أَسْنَدَ الفعلَ إلى ضميرِ النفسِ المحذوفةِ التي جعلها مفعولةً لـ «تَدْعُ» أي: لا تَحْمِلِ تلك النفسُ المدعوَّةُ. «شيئاً» مفعولٌ بـ «لا تَحْمِل».

قوله: «ولو كان ذا قُرْبَىٰ» [أي:] ولو كان المَدْعُوُّ ذا قُرْبىٰ. وقيل: التقديرُ: ولو كان الداعِي ذا قُرْبىٰ. والمعنيان حسنان. وقُرِىء[2] «ذو» بالرفع، على أنها التامَّةُ أي: ولو حَضَرَ/ ذو قُرْبىٰ نحو: «قد كان مِنْ مطر»، «وإنْ كان ذو عُسْرة»[3]. قال الزمخشري[4]: «ونَظْمُ الكلامِ أحسن مُلاءَمةً للناقصةِ؛ لأنَّ المعنى: على أنَّ المُثْقَلَةَ إذا دَعَتْ أحداً إلى حِمْلِها لا يُحْمَلُ منه شيءٌ، ولو كان مَدْعُوُّها ذا قُرْبى، وهو مُلْتَئِمٌ. ولو قلت: ولو وُجِد ذو قُرْبى لخَرج عن التئامِه». قال الشيخ[5]: «وهو مُلْتَئِمٌ على المعنى الذي ذكَرْناه». قلت: والذي قاله هو «أي: ولو حَضَرَ إذ ذاك ذُو قربى» ثم قال: «وتفسيرُ الزمخشريِّ «كان» ـ وهو مبنيٌّ للفاعل «يُوْجَدُ» وهو مبنيٌّ للمفعول ـ تفسيرُ معنى، والذي يفسِّر النحويُّ به «كان» التامَّةَ هو حَدَث وحَضَر ووقَع».

[٧٣٦/ب]

قوله: بالغَيْب» حالٌ من الفاعل أي: يَخْشَوْنه غائبين عنه، أو من المفعول أي: غائباً عنهم.

قوله: «ومَنْ تَزَكَّىٰ» قرأ العامَّةُ «تَزَكَّى» تَفَعَّل، «فإنما يَتَزَكَّىٰ» يتفعَّل. وعن

---

(١) البحر ٣٠٧/٧.

(٢) البحر ٣٠٨/٧، والكشاف ٣٠٥/٣.

(٣) الآية ٢٨٠ من البقرة.

(٤) الكشاف ٣٠٥/٣.

(٥) البحر ٣٠٨/٧.

أبـي عمروٍ[1] «ومَـنْ يَزَّكّىٰ» «فإنما يَزَّكّىٰ» والأصلُ فيهمـا: يتَزَكّى فـأُدْغِمَتْ التاءُ في الزاي كما أُدْغِمت في الذال نحو: «يذَّكَّرون» في «يتـذكّرون» وابنُ مَسْعـود وطلحة «ومَنْ ازَّكّى» والأصلُ: تَـزَكّىٰ فَأُدْغِمَ بـاجتلابِ همـزةِ الوصـلِ، «فإنمـا يَزَّكّىٰ» أصلُه يَتَزَكّى فأُدْغِمَ، كأبـي عمروٍ في غيرِ المشهورِ عنه.

آ. (١٩) **قوله: ﴿وما يَسْتَوي الأعمىٰ والبصـيرُ﴾**: استوىٰ من الأفعال التي لا يُكْتَفَى فيها بواحدٍ لو قلت: «استوىٰ زيدٌ» لم يَصِحَّ، فمِنْ ثَمَّ لَزِمَ العطفُ على الفاعلِ أو تعدُّده.

آ. (٢٠) و«لا» في قـوله: «ولا الـظلماتُ» إلى آخـره مكـررةٌ لتـأكيـدِ النفيِ. وقال ابنُ عطية[2]: «دخولُ «لا» إنما هو على نيـةِ التَّكْرارِ، كـأنه قـال: ولا الظلماتُ والنورُ، ولا النورُ والظلماتُ، فاسْتُغْني بذِكْرِ الأوائل عن الثـواني، ودَلَّ مذكورُ الكلامِ على مَتْروكِه». قال الشيخ[3]: «وهذا غير مُحْتاجٍ إليه؛ لأنه إذا نُفِي اسْتواؤُهما أولاً فأيُّ فائدةٍ في نَفْي اسْتوائِهما ثانياً» وهو كلامٌ حَسَنٌ إلَّا أنَّ الشيـخَ هنا قـال: «فدخـولُ «لا» في النفيِ لتأكيـدِ معناه، كقـوله: «ولا تَسْتـوي الحسنةُ ولا السَّيئةُ»[4]. قلت: وللناسِ في هذه الآيةِ قولان، أحدهما: ما ذُكِر. الثاني: أنها غيرُ مؤكِّدة؛ إذ يُراد بالحسنةِ الجنسُ، وكذلـك «السيئة» فكـلُّ واحدٍ منهما متفاوتٌ في جنسِـه؛ لأنَّ الحسناتِ درجـاتٌ متفاوتـةٌ، وكذلـك السَّيئاتُ، وسيأتي لك تحقيقُ هذا إنْ شاء اللَّهُ تعالى. فعلى هذا يمكنُ أَنْ يُقالَ بهذا هنـا: وهو أنَّ المرادَ نَفْيُ استواءِ الظلمـاتِ ونَفْيُ استواءِ جنسِ النـورِ، إلَّا أنَّ هذا غيـرُ

---

(١) البحر من رواية العباس عنه.
(٢) المحرر ١٣/١٦٧.
(٣) البحر ٧/٣٠٨.
(٤) الآية ٣٤ من فصلت.

مُرادٍ هنا في الـظاهر، إذ المـرادُ مقابَلَةُ هـذه الأجناسِ بعضِهـا ببعضٍ لا مقابلةُ بعضِ أفرادِ كلِّ جنسٍ على حِدَتِه. ويُرَجِّح هذا الظاهرَ التصريحُ بهذا في قـوله أولاً: «ومـا يَسْتوي الأعمىٰ والبصيـرُ» حيث لم يُكرِّرْهـا. وهـذا من المـواضـعِ الحسنةِ المفيدة.

والحَرُوْرُ: شدةُ حَرِّ الشمس. وقال الزمخشري[1]: «الحَرورُ السَّمُوم، إلَّا أنَّ السَّمـومَ بالنهـارِ، والحَرورَ فيـه وفي الليل». قلت: وهـذا مذهبُ الفـراءِ[2] وغيرِه. وقيل: السَّمومُ بالنهار، والحَرورُ بـالليل خـاصةً، نقله ابنُ عـطية[3] عَن رؤبةَ. وقال: «ليس بصحيحٍ، بل الصحيحُ ما قـاله الفـراءُ». وهذا عجيبٌ منـه كيف يَـرُدُّ على أصحابِ اللسـانِ بقولِ مَنْ يـأخذُ عنهم؟ وقـرأ[4] الكسـائي في روايةِ زاذانَ[5] عنه «وما تَسْتَوي الأحياءُ» بالتأنيث على معنى الجماعة.

وهـذه الأشيـاءُ جِيْءَ بهـا على سبيـلِ الاستعـارةِ والتمثيـلِ، فـالأعمىٰ والبصيـرُ، الكـافـرُ والمؤمنُ، والـظلمـاتُ والنـورُ، الكفـرُ والإيمـان، والـظلُّ والحَـرورُ، الحقُّ والباطـلُ، والأحياء والأمـواتُ، لِمَنْ دَخَل في الإسـلامِ ولِمَنْ لم يَدْخل فيه. وجاء ترتيب هذه المنفيَّاتِ على أحسنِ الوجـوهِ، فإنـه تعالى لَمَّـا ضَرَبَ الأعمىٰ والبصيرَ مَثَلَيْن للكافرِ والمؤمنِ عَقَّبَه بما كلٌّ منها فيه، فالكـافرُ في ظلمـةٍ، والمؤمنُ في نورٍ؛ لأنَّ البصيـرَ وإن كان حـديدَ النـظرِ لا بُدَّ لـه مِنْ ضوءٍ

---

(١) الكشاف ٣/٣٠٦.

(٢) عبارة الفراء في «معاني القرآن» ٢/٣٦٩: «والحرور: النار».

(٣) المحرر ١٣/١٦٧.

(٤) الشواذ ١٢٣، البحر ٧/٣٠٨.

(٥) أبو عمرو الكندي المولى، الكوفي البزاز، الضرير وُلد في حياة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وروى عن عمر وعلي، وعنه عطاء بن السائب، ثقة صادق. تـوفي سنة ٨٢. انظر: سير الأعلام ٤/٢٨٠.

يُبْصِرُ به، وقَدَّم الأعمى لأنَّ البصيرَ فاصلةٌ فَحَسُنَ تأخيره، ولمَّا تقدَّم الأعمى في الذكر ناسَبَ تقديمَ ما هو فيه، فلذلك قُدِّمَتِ الظلمةُ على النور، ولأنَّ النورَ فاصلةٌ، ثم ذَكَر ما لكلٍّ منهما فللمؤمنِ الظلُّ وللكافرِ الحَرورُ، وأخَّر الحرورَ لأجلِ الفاصلةِ كما تقدَّم.

وقولي «لأجلِ الفاصلةِ» هنا وفي غيرِه من الأماكنِ أحسنُ مِنْ قولِ بَعْضِهم لأجلِ السَّجْع؛ لأنَّ القرآن يُنَزَّه عن ذلكِ. وقد منع الجمهورُ/ أَنْ يُقال [٧٣٧/أ] في القرآن سَجْعٌ، وإنما كرَّر الفعلَ في قوله: «ومايَسْتوي الأحياءُ» مبالغةً في ذلك؛ لأنَّ المنافاةَ بين الحياةِ والموتِ أتمُّ من المنافاةِ المتقدمةِ، وقدَّم الإحياءَ لشرفِ الحياةِ ولم يُعِدْ «لا» تأكيداً في قوله: «الأعمى والبصير» وكرَّرها في غيره؛ لأنَّ منافاةَ ما بعدَه أتمُّ، فإن الشخصَ الواحدَ قد يكونُ بصيراً ثم يصيرُ أَعْمى، فلا منافاةَ إلاَّ من حيث الوصفُ بخلافِ الظلِّ والحرورِ، والظلماتِ والنور، فإنها متنافيةٌ أبداً، لا يَجْتمع اثنان منها في محلّ، فالمنافاةُ بين الظلِّ والحرورِ وبين الظلمةِ والنورِ دائمةٌ.

فإنْ قيل: الحياةُ والموتُ بمنزلةِ العمىٰ والبصرِ، فإنَّ الجسمَ قد يكون مُتَّصفاً بالحياةِ ثم يتصفُ بالموت. فالجواب: أنَّ المنافاةَ بينهما أتمُّ من المنافاةِ بين الأعمىٰ والبصيرِ؛ لأنَّ الأعمى والبصيرَ يشتركان في إدراكات كثيرةٍ، ولا كذلكَ الحيُّ والميت، فالمنافاةُ بينهما أتمُّ، وأفردَ الأعمىٰ والبصيرَ لأنَّه قابلَ الجنسَ بالجنسِ، إذ قد يُوْجد في أفراد العُمْيان ما يُساوي بعضَ أفرادِ البُصَراءِ كأعمى ذكي له بصيرةٌ يُساوي بصيراً بليداً، فالتفاوتُ بين الجنسين مقطوعٌ به لا بين الأفراد.

وجَمَعَ الظلماتِ لأنها عبارةٌ عن الكفرِ والضلالِ، وطرقُهما كثيرةٌ متشعبةٌ، ووحَّد النورَ لأنه عبارةٌ عن التوحيدِ وهو واحدٌ، فالتفاوتُ بين كلِّ فردٍ مِنْ أفرادِ الظلمة، وبين هذا الفردِ الواحد. والمعنى: الظلماتُ كلُّها لا تجدُ فيها

مـا يساوي هـذا الواحـدَ كذا قيـل. وعندي أنـه ينبغي أَنْ يُقال: إن هـذا الجمعَ لا يُساوي هذا الواحدَ فيُعْلَمُ انتفاءُ مساواةِ فردٍ منه لهـذا الواحـدِ بطريقِ الأَوْلى، وإنما جَمَعَ الأحياءَ والأمواتَ لأنَّ التفاوتَ بينهما أكثرُ؛ إذ ما من ميتٍ يُساوي في الإدراك حيّـاً، فـذكَـرَ أنَّ الأحيـاءَ لا يُسـاوون الأمـوات سـواءً قـابَلْتَ الجنسَ بالجنسِ، أم الفردَ بالفرد.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿بالحق﴾**: يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه حالٌ من الفـاعلِ أي: أَرْسلنـاك مُحِقِّين، أو من المفعولِ أي: مُحِقّـا، أو نعتٌ لمصـدرٍ محـذوفٍ أي: إرسـالاً مُلْتَبِسـاً بـالحق، أو متعلقٌ بـ بشيـر ونـذيـر. قـال الـزمخشري[١]: «على: بشيـراً بالـوعـدِ الحقِّ، ونـذيـراً بـالـوعيـد الحق» قـال الشيخ[٢]: «ولا يمكن أَنْ يتعلَّقَ «بالحق» هذا بـ «بشير ونذير» معاً، بل ينبغي أَنْ يُتَأَوَّل كلامُه على أنه أراد أنَّ ثَمَّ محذوفاً. والتقدير: بشيراً بالوعد الحق، ونـذيراً بالوعيد الحق». قلت: وقد صرَّحَ الرجلُ بهذا.

قوله: «إلاَّ خَـلا فيها نـذيرٌ» خبـر «مِنْ أمةٍ»، وحَـذَفَ مِنْ هذا مـا أثبته في الأول؛ إذ التقديرُ: إلاَّ خَلا فيها نذيرٌ وبشير.

آ. (٢٧) **قـوله: ﴿فَـأَخْـرَجْنـا﴾**: هـذا التفـاتٌ من الغَيْبَـةِ إلى التكلم. وإنما كان ذلـك لأنَّ المِنَّةَ بـالإخراج أبلغُ من إنـزال الماءِ. و«مختلفـاً» نعتٌ لـ «ثمرات»، و«ألوانُها» فاعلٌ به، ولولا ذلك لأنَّث «مختلفـاً»، ولكنه لـمَّـا أُسْند إلى جمعِ تكسيرٍ غيرِ عاقلٍ جـاز تذكيـرُه، ولو أُنِّثَ فقيـل: مختلفة، كمـا تقول: اختلفَتْ ألوانُها لجازَ، وبه قرأ[٣] زيد بن علي.

---

(١) الكشاف ٣/٣٠٦.

(٢) البحر ٧/٣١٠.

(٣) البحر ٧/٣١١.

قوله: «ومِن الجبالِ جُدَدٌ» العـامَّةُ على ضمِّ الجيمِ وفتـح الدالِ، جمعَ «جُـدَّة» وهي الطريقـةُ. قال ابن بحـر[1]: «قِطَعٌ، مِنْ قـولـك: جَـدَدْت الشيءَ قَطَعْتُه». وقال أبو الفضل: «هي ما تخالَفَ من الطرائق لونُ ما يليها، ومنه جُـدَّة الحِمارِ للخَطِّ الذي في ظهرِه. وقرأ[2] الزهري «جُدُد» بضم الجيم والدال جمع جَدِيْدة، يقال: جديدة وجُدُد وجَدائد. قال أبو ذُؤيب[3]:

٣٧٦٥ـ ....

جَـوْنُ الـسَّـراةِ لـه جَـدائـدُ أربـعُ

نحو: سفينة وسُفُن وسفائِن. وقال أبو الفضل: «جمـع جديـد بمعنى آثار جديدة واضحة الألوان». وعنـه[4] أيضاً جَـدَد بفتحهما. وقـد رَدَّ أبو حـاتمٍ هذه القراءةَ من حيثُ الأثرُ والمعنى، وقـد صَحَّحهما غيـرُه. وقال: الجَـدَدُ: الطريق الـواضـح البيِّن، إلاَّ أنـه وضـع المفـرَد مـوضـعَ الجمـعِ؛ إذ المـرادُ الـطرائقُ والخطوطُ.

قوله: «مختلِفٌ ألوانُها» «مختلف» صفةٌ لـ «جُدَد» أيضاً. و «ألوانُها» فاعلٌ به كما تقدَّم في نظيره. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ «مختلفٌ» خبـراً مقدمـاً، و «ألوانُهـا» مبتـدأٌ مؤخرٌ، والجملةُ صفـةٌ؛ إذ كان يجبُ أَنْ يُقـال: مختلفةٌ لتحمُّلِهـا ضميـرَ

---

(١) انظر: البحر ٧/٣١١.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٩٩، والقرطبي ١٤/٣٤٢، والبحر ٧/٣١١.

(٣) صدره:

والـدهـرُ لا يَبْقـى عـلى حَـدَثانِـه

وهـو في ديـوان الهـذليين ٤، والكشـاف ٣/٣٠٧، وجمهـرة أشعـار العــرب ٦٨٦. والجون: الأسود. والسراة: الظهر. والجدائـد هنا: الأتن القليلة اللبن، أو الخـطوط على ظهر حمار الوحش.

(٤) أي عن الزهري.

[٧٣٧/ب] المبتدأ. وقوله: / «ألوانُها» يحتمل معنيين، أحدهما: أنَّ البياضَ والحمرةَ يتفاوتان بالشدة والضعفِ فرُبَّ أبيضَ أشدُّ من أبيضَ، وأحمرَ أشدُّ مِنْ أحمرَ، فنفسُ البياضِ مختلفٌ، وكذلك الحمرةُ، فلذلك جَمَع «ألوانها» فيكونُ من باب المُشَكَّل. الثاني: أن الجُدَدَ كلَّها على لونين: بياضٍ وحُمْرَةٍ، فالبياضُ والحُمْرَةُ وإنْ كانا لونَيْن إلاَّ أنهما جُمِعا باعتبارِ مَحالِّهما.

وقوله: «وغَرابيبُ سُوْدٌ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «حمرٌ» عَطْفَ ذي لون على ذي لون. الثاني: أنه معطوفٌ على «بِيضٌ». الثالث: أنه معطوفٌ على «جُددٌ». قال الزمخشري[١]: «معطوف على «بيض» أو على «جُدَد»، كأنه قيل: ومن الجبالِ مخططٌ ذو جُدَد، ومنها ما هو على لونٍ واحد» ثم قال: «ولا بُدَّ من تقديرِ حذفِ المضافِ في قوله: «ومن الجبالِ جُدَدٌ» بمعنى: ومن الجبالِ ذو جُدَدٍ بيضٍ وحمرٍ وسُوْدٍ، حتى يَؤُول إلى قولِك: ومن الجبالِ مختلفٌ ألوانها، كما قال: «ثمراتٍ مختلفاً ألوانُها». ولم يذكُرْ بعد «غرابيب سود» «مختلفٌ ألوانُها» كما ذكر ذلك بعد بيض وحُمْر؛ لأنَّ الغِرْبيبَ هو المبالِغُ في السوادِ، فصار لوناً واحداً غيرَ متفاوتٍ بخلافِ ما تقدَّم».

وغرابيب: جمعُ غِرْبيب وهو الأسودُ المتناهِي في السوادِ فهو تابعٌ للأسودِ كقانٍ وناصعٍ وناضِرٍ ويَقَق، فمِنْ ثَمَّ زعَم بعضُهم أنه في نيةِ التأخير، ومِنْ مذهبِ هؤلاءِ يجوز تقديمُ الصفةِ على موصوفِها، وأنشدوا[٢]:

٣٧٦٦ـ والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطير . . . .

. . . .

---

(١) الكشاف ٣/٣٠٧.

(٢) تقدم برقم ٢٨٦٥.

يريد: والمؤمنِ الطيرَ العائذات، وقولَ الآخر[1]:

٣٧٦٧ـ وبالطويلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدَراً

يريد: وبالعمر الطويل. والبصريُّون لا يَرَوْن ذلك[2] ويُخَرِّجُون هذا وأمثالَه على أنَّ الثاني بدلٌ من الأول فـ سود والطير والعمر أبدالٌ مِمَّا قبلها. وخَرَّجه الزمخشريُّ[3] وغيرُه على أنه حَذَفَ الموصوفَ وقامَتْ صفتُه مقامَه، وأن المذكورَ بعد الوصفِ دالٌّ على الموصوفِ. قال الزمخشري[4]: «الغِرْبيبُ: تأكيدٌ للأَسْوَدِ، ومِنْ حَقِّ التوكيدِ أَنْ يَتْبَعَ المؤكِّد كقولك: أصفَرُ فاقِعٌ وأبيضُ يَقَقٌ. ووجهه: أَنْ يُضْمَرَ المؤكَّدُ قبلَه، فيكون الذي بعده تفسيراً لِما أُضْمِر كقوله:

والمؤمِنِ العائذاتِ الطيرِ ....

وإنما يُفْعَلُ ذلك لزيادةِ التوكيدِ حيث يدلُّ على المعنى الواحد من طريقَيْ الإظهار والإضمار» يعني فيكونُ الأصلُ: وسودٌ غرابيبُ سودٌ، والمؤمنُ الطيرَ العائذاتِ الطيرَ. قال الشيخ[5]: «وهذا لا يَصِحُّ إلَّا على مذهب مَنْ يُجَوِّز حَذْفَ المؤكَّد. ومن النحويين مَنْ مَنَعَه وهو اختيارُ ابنِ مالك»[6]. قلت: ليس هذا هو التوكيدَ المختلفَ في حَذْفِ مؤكَّدِه؛ لأنَّ هذا من باب الصفة والموصوف.

---

(١) تقدم برقم ٤٠٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١.

(٣) الكشاف ٣٠٧/٣.

(٤) الكشاف ٣٠٧/٣.

(٥) البحر ٣١١/٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣.

ومعنى تسميةِ الزمخشريِّ لها تأكيداً من حيث إنها لا تفيد معنىً زائداً، إنما تفيدُ المبالغةَ والتوكيدَ في ذلك اللونِ، والنَّحْويون قد سَمَّوا الوصفَ إذا لم يُفِدْ غيرَ الأولِ تأكيداً فقالوا: وقد يجيْءُ لمجرِد التوكيد نحو: نعجةٌ واحدةٌ، وإلهين اثنين، والتوكيدُ المختلفُ في حَذْف مؤكَّده، وإنما هو من باب التوكيدِ الصناعي، ومذهب سيبويه[1] جوازُه، أجاز «مررت بأخويك أنفسُهما» بالنصب أو الرفع، على تقدير: أَعْنيهما أنفسَهما، أو هما أنفسُهما فأين هذا من ذاك؟ إلاَّ أنه يُشْكِلُ على الزمخشري هذا المذكورُ بعد «غَرابيب» ونحوِه بالنسبة إلى أنه جعله مُفَسِّراً لذلك المحذوفِ، وهذا إنما عُهِد في الجملِ، لا في المفرداتِ، إلاَّ في باب البدل وعَطف البيانِ فبأيِّ شيءٍ يُسَمِّيه؟ والأَوْلَى فيه أن يُسَمَّى توكيداً لفظياً؛ إذ الأصلُ: سود غرابيب سود.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿مختلفٌ ألوانُه﴾**: مختلفٌ نعتٌ لمنعوتٍ محذوف هو مبتدأ، والجارُّ قبلَه خبرُه، أي: من الناس صِنْفٌ أو نوعٌ مختلفٌ؛ وكذلك عملُ اسمِ الفاعلِ كقولِ الشاعر[2]:

٣٧٦٨ـ كناطِحٍ صَخْرَةً يوماً لِيَفْلِقَها ....

وقرأ[3] ابن السَّميفع «ألوانُها» وهو ظاهرٌ. وقرأ[4] الزهري «والدوابُ» خفيفةَ الباءِ فِراراً مِنْ التقاء الساكنين، كما حُرِّك أولُهما في «الضألِّين»[5] و «جَأنّ»[6].

---

(١) الكتاب ١/٢٤٧.
(٢) تقدم برقم ٣٠.
(٣) البحر ٧/٣١١.
(٤) المحتسب ٢/٢٠٠، والبحر ٧/٣١٢، والقرطبي ١٤/٣٤٢.
(٥) الآية ٧ من الفاتحة وهي قراءة أيوب السختياني. انظر: البحر ١/٣٠.
(٦) الآية ٣٩ من الرحمن، وهي قراءة الحسن. انظر: البحر ٨/١٩٥.

قوله: «كذلك» فيه وجهان، أظهرهما: أنـه متعلِّقٌ بما قبله أي: مختلفٌ اختلافاً مثلَ الاختلافِ في الثمرات والجُدَدِ. والوقفُ على «كذلـك». والثاني: أنـه متعلِّقٌ بما بعـده، والمعنى: مثلَ ذلـك/ المطرِ والاعتبـارِ في مخلوقات الله [٧٣٨/أ] تعـالى واختلافِ ألـوانِها يَخْشى اللَّهَ العلمـاءُ. وإلى هذا نحـا ابن عطيـة[1] وهو فاسدٌ من حيث إنَّ ما بعد «إنَّما» مانِعٌ من العمل فيمـا قبلها، وقـد نَصَّ أبو عُمـر الداني[2] على أنَّ الوقفَ على «كذلك» تامٌّ، ولم يَحْكِ فيه خِلافاً.

قوله: «إنما يَخْشىٰ اللَّهَ» العامَّةُ علىٰ نصب الجلالة ورفع «العلمـاءُ» وهي واضحـةٌ. وقرأ[3] عمـرُ بن عبد العـزيز وأبـو حنيفـةَ فيمـا نقـل الـزمخشـريُّ[4] وأبـو حيوةَ ــ فيمـا نَقَـلَ الهـذليُّ[5] في كـامله ــ بـالعكس، وتُؤُوِّلت على معنى التعظيم، أي: إنما يُعَظِّمُ اللَّهُ مِنْ عبادِه العلماءَ. وهذه القراءة شبيهةٌ بقراءة «وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّه»[6] برفع «إبراهيم» ونصب «رَبَّه» وقد تقدَّمَتْ.

آ. **(٢٩) قوله: ﴿إنَّ الـذين يَتْلُون﴾**: في خبر «إنَّ» وجهـان، أحدهما: الجملةُ مِنْ قولِه «يَـرْجُون» أي: إنَّ التـالِين يَرْجُـون و «لن تبورَ» صفـةُ «تجـارةً» و «لِيُوَفِّيَهُمْ» متعلقٌ بـ «يَـرْجُـوْن» أو بـ «تَبُـور» أو بمحـذوفٍ أي: فعلوا ذلك ليوفِّيهم، وعلى الـوجهين الأوَّلَيْن يجوزُ أَنْ تكـونَ لام العاقبـة. الثاني: أن الخبـرَ «إنه غفـور شكورٌ» جـوَّزه الزمخشـري[7] على حَذْفِ العـائدِ أي: غفـورٌ لهم. وعلى هذا فـ «يَرْجُون» حالٌ مِنْ «أنْفَقُوا» أي: أَنْفَقوا ذلك راجين.

---

(١) المحرر ١٣/١٧٢.
(٢) المكتفى له ٤٦٩ ــ ٤٧٠.
(٣) البحر ٧/٣١٢، والقرطبي ١٤/٣٤٤.
(٤) الكشاف ٣/٣٠٨.
(٥) نسبت في الكامل له (خ) إلى أبـي حنيفة. انظر: الكامل ورقة ٢٣١.
(٦) الآية ١٢٤ من البقرة، وهي قراءة ابن عباس. انظر: الدر المصون ٢/٩٨.
(٧) الكشاف ٣/٣٠٨.

آ. (٣١) **قوله: ﴿من الكتاب﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ «مِنْ» للبيان، وأن تكـونَ للجنسِ، وأَنْ تكونَ للتبعيضِ، و«هـو» فصلٌ أو مبتـدأٌ و«مُصَدِّقـاً» حالٌ مؤكدة.

آ. (٣٢) **قـولـه: ﴿الكتـابَ الـذين اصْـطَفَيْنـا﴾**: مفعـولا «أَوْرَثْنا». و«الكتابَ» هو الثاني قُدِّمَ لشَرفِه، إذ لا لَبْسَ.

قوله: «من عبادِنا» يجـوزُ أَنْ تكونَ للبيـانِ على معنى: أنَّ المصطَفَيْن هم عبـادُنـا، وأن تكـونَ للتبعيضِ، أي: إن المصـطفَيْن بعضُ عبـادِنـا لا كلُّهم. وقرأ[1] أبو عمران الجوني ويعقوبُ وأبو عمروٍ[2] في روايةٍ «سَبَّاق» مثالَ مبالغةٍ.

آ. (٣٣) **قـولـه: ﴿جنـاتُ عَـدْنٍ﴾**: يجـوزُ أَنْ يكـونَ مبتـدأً، والجملةُ بعـدهـا الخبرُ، وأن يكـونَ بـدلاً مِن «الفضـلُ» قـالـه الـزمخشـري[3] وابنُ عـطية[4]. إلاَّ أنَّ الـزمخشريَّ اعتـرض وأجـاب فقـال: «فـإن قلتَ: كيف جَعَلْتَ قوله: «جنات عدنٍ» بدلاً من «الفضل» الذي هو السَّبْقُ بالخيرات المشارُ إليه بـ«ذلك»؟ قلت: لَمَّا كان السببَ في نيل الثواب نُزِّل منزلـةَ المُسَبَّب، كأنـه هو الثواب، فَأَبْدَل عنه «جناتُ عدن».

وقرأ[5] رزين والزهري «جَنَّةُ» مفرداً. والجحدري «جنـاتِ» بالنصب على

---

(١) البحر ٧/٣١٣، الشواذ ١٢٤، وأبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب البصري أخذ عن أنس بن مالك، وأخذ عنه شعبة، ثقة. توفي سنة ١٢٣. انظر: سير الأعلام ٥/٢٥٥.

(٢) في رواية القزاز كما في الكامل للهذلي ٢٣١ (خ).

(٣) الكشاف ٣/٣٠٩.

(٤) المحرر ١٣/١٧٦.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٣١٤، والقرطبي ١٤/٣٥٠.

الاشتغـال، وهي تؤيِّدُ رَفْعَهـا بالابتـداء. وجوَّز أبـو البقاء[1] أن يكـونَ «جناتُ» بالرفع خبراً ثانياً لاسم الإشارة، وأن يكون خبرَ مبتدأ محـذوفٍ. وتقدَّمت قـراءةُ «يَدْخُلونها» مبنياً للفاعل أو المفعول وباقي الآية في الحج[2].

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿الحَـزَنَ﴾: العـامَّـةُ بفتحتَيْن. وجنـاح[3] ابن حبيش بضم وسكون. وتقدَّم معنى ذلك أولَ القصص[4].

آ. (٣٥) قوله: ﴿دار المُقامَةِ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «أَحَلَّنـا» ولا يكونُ ظرفاً لأنه مختصٌ فلو كان ظرفاً لتعـدَّىٰ إليه الفعـلُ بـ في. والمُقامـةُ: الإقامـة. «من فضلِه» متعلقٌ بـ «أحَلَّنا» و «مِنْ»: إمَّا للعلةِ، وإمَّا لابتداءِ الغاية.

قوله: «لا يَمَسُّنا» حالٌ مِنْ مفعـولِ «أَحَلَّنا» الأول أو الثـاني؛ لأن الجملةَ مشتملةٌ على ضميـرِ كـل منهمـا، وإن كـان الحـالُ من الأول أظهـرَ. والنَّصَبُ: التعبُ والمشقةُ. واللُّغوبُ: الفتورُ الناشِيءُ عنه، وعلى هذا فيقال[5]: إذا انتفى السببُ نُفِي المُسَبَّب يقال: «لم آكُلْ» فيُعلَمُ انتفاءُ الشِّبع، فـلا حاجـةَ إلى قولِـه ثانياً: «فلم أشبَـعْ» بخلاف العكسِ، ألا تـرى أنه يجـوز: لم أشبع ولـم آكـل، والآيـة الكريمـة على ما قـررتُ مِن نفي السبب ثم نفي المسبب فأي فـائـدة في ذلك؟ وقد أجيب بأنه بيَّن مخالفةَ الجنة لدار الدنيا؛ فـإنَّ أماكنَهـا على قسمين: مـوضعٍ تَمَسُّ فيـه المشاق كـالبراري، ومـوضـعٍ يَمَسُّ فيـه الإعيـاءُ كـالبيـوتِ والمنـازل التي فيها الأسفـارُ. فَقيـل: لا يَمَسُّنـا فيهـا نَصَبٌ لأنهـا ليست مَـظانَّ

---

(١) الإملاء ٢/٢٠٠.
(٢) ليس في الحج مثل هذه الآية.
(٣) البحر ٧/٣١٤، والكشاف ٣/٣١٠.
(٤) انظر إعرابه للآية ٨ من القصص.
(٥) انظر: البحر ٧/٣١٥.

المتاعبِ كدارِ الدنيا، ولا يَمَسُّنا فيها لُغوبٌ أي: ولا نَخْرُج منها إلى مواضعَ نَتْعَبُ ونَرْجِعُ إليها فيمسُّنا فيها الإعياء. وهذا الجوابُ ليس بذلك، والذي يقال: إن النَّصَب هو تعبُ البدنِ واللُّغوبُ تعبُ النفسِ. وقيل: اللغوبُ الوَجَعُ وعلى هذين فلا يَرِدُ السؤالُ المتقدِّمُ.

وقرأ[1] عليٌّ والسُّلميُّ بفتح لام «لَغُوْب» وفيه أوجه، أحدها: أنَّه مصدرٌ على فَعُوْل كالقَبول. / والثاني: أنه اسمٌ لِما يُلْغَبُ به كالفَطور والسَّحور. قاله الفراء[2]. الثالث: أنه صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ أي: لا يَمَسُّنا لُغوبٌ لَغوبٌ نحو: شعرٌ شاعرٌ ومَوْتٌ مائتٌ. وقيل: صفةٌ لشيءٍ غيرِ مصدرٍ أي: أمرٌ لَغوبٌ. [٧٣٨/ب]

آ. (٣٦) **قوله: ﴿فيموتوا﴾**: العامَّةُ على نصبِه بحذفِ النونِ جواباً للنفي. وهو على أحدِ معنيَيْ نَصْبِ «ما تأتينا فتحدِّثَنا»، أي: ما يكون منك إتيانٌ فلا حديثٌ، انتفى السببُ وهو الإتيانُ، فانتفى مُسَبَّبُه وهو الحديثُ. والمعنى الثاني: إثباتُ الإتيانِ ونفيُ الحديثِ أي: ما تأتينا محدِّثاً بل تأتينا غيرَ مُحَدِّثٍ. وهذا لا يجوزُ في الآيةِ البتةَ.

وقرأ[3] عيسى والحسن «فيموتون» بإثباتِ النونِ. قال ابنُ عطية[4]: «هي ضعيفةٌ». قلت: وقد وَجَّهها المازنيُّ على العطفِ على «لا يُقْضَى عليهم» فلا يموتون. وهو أحدُ الوجهين في معنى الرفعِ في قولك: «ما تأتينا فتحدِّثَنا» أي: انتفاءُ الأمرَيْن معاً، كقوله: «ولا يُؤْذَنُ لهم فيَعْتذرون»[5]، أي:

---

(١) الشواذ ١٢٤، والبحر ٣١٥/٧.

(٢) معاني القرآن له ٢/ ٣٧٠.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٠١، والقرطبي ٣٥٢/١٤، والبحر ٣١٦/٧.

(٤) المحرر ١٧٨/١٣.

(٥) الآية ٣٦ من المرسلات.

فلا يعتذرون. و «عليهم» قائمٌ مقامَ الفـاعلِ، وكـذلك «عنهم» بعـد «يُخَفَّفُ». ويجـوزُ أَنْ يكونَ القـائمُ «من عذابهـا» و «عنهم» منصـوبُ المحـلِّ. ويجـوز أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً عند الأخفش[1]، فتَعَيَّن لقيامِه مَقامَ الفاعلِ لأنه هـو المفعولُ به.

وقـرأ[2] أبو عمـرٍو في رواية «ولا يُخَفَّفْ» بسكـون الفاء، شبَّـه المنفصل بـ «عَضْد» كقوله[3]:

٣٧٦٩ـ فـاليـومَ أشْـرَبْ غيـرَ مُسْتَـحْقِـبٍ

. . . .

قوله: «كذلك» إمَّا مرفوعُ المحل أي: الأمـرُ كذلـك، وإمَّا منصـوبُه أي: مثلَ ذلك الجزاءِ نَجْزي. وقرأ[4] أبو عمرٍو «يُجْزَىٰ» مبنيَّاً للمفعول، «كـلٌّ» رفعٌ به. والباقون «نَجْزي» بنونِ العظمة مبنيَّاً للفاعل، «كلَّ» مفعول به.

آ. (٣٧) **قوله**: ﴿رَبَّنـا﴾: على إضمارِ القـولِ، وذلك القـولُ إنْ شئْتَ قـدَّرْتَه فعـلاً مُفَسِّراً لـ «يَصْـطَرِخـون» أي: يقـولـون في صُـراخِهم: ربَّنـا أَخْـرِجْنا، وإنْ شِئْتَ قـدَّرْتَه حـالاً مِنْ فاعـلِ «يَصْـطَرخـون» أي: قـائلين ربَّنـا. ويَصْطَرخون: يَفْتَعِلون مِن الصُّراخ وهو شدَّةُ رَفْعِ الصـوتِ فأُبْدِلت التاءُ صـاداً لوقوعِها قبلَ الطاء.

قوله: «صالحاً غيرَ الذي كُنَّا نعملُ» يجوزُ أَنْ يكونا بمعنىٰ مصدرٍ محذوفٍ

---

(١) انظر أمثلة على: مِنْ الزائدة عند الأخفش حيث لا يشتـرط دخولهـا على نكرة: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٢) من رواية عبد الوارث. انظر: البحر ٧/٣١٦.

(٣) تقدم برقم ٤٧٠. أي شبَّه القارىء المنفصل بالمتصل فخفف.

(٤) السبعة ٥٣٥، والبحر ٧/٣١٦، والتيسير ١٨٢، والحجة ٥٩٣، والنشر ٢/٣٥٢.

أي: عملاً صالحاً غيرَ الذي كنا نعمـلُ، وأَنْ يكونـا بمعنىٰ مفعولٍ بـه محذوفٍ أي: نعمل شيئاً صالحاً غيرَ الذي كنَّا نعملُ، وأَنْ يكونَ «صالحاً» نعتاً لمصـدرٍ، و «غيرَ الذي كنا نعملُ» هو المفعولُ به. وقال الزمخشري[1]: «فـإنْ قلتَ: فهَلَّا اكْتُفي بـ «صـالحاً» كمـا اكْتُفِي به في قـولـه: «فـارْجِعْنـا نعمـلْ صـالحـاً»[2]، وما فائدةُ زيادةِ «غير الذي كنَّا نعمل» على أنه يُوْهِمُ[3] أنهم يعملون صالحاً آخرَ غيرَ الصالحِ الذي عملوه؟ قلت: فـائدتُـه زيادةُ التحسُّـر على ما عَمِلوه من غيـرِ الصالح مـع الاعترافِ بـه. وأمَّا الـوهمُ فزائـلٌ بظهـورِ حالهم في الكفـرِ وظهورِ المعاصي، ولأنَّهم كانوا يَحْسَبُون أنهم على سيرةٍ صالحـةٍ، كما قـال تعالىٰ[4]: «وهم يَحْسَبُون أنهم يُحْسِنون صُنْعاً» فقالوا: أَخْرِجْنا نعمَلْ صالحاً غيرَ الذي كُنَّـا نَحْسَبُه صالحاً فنعملُه».

قوله: «ما يَتَذكَّر» جوَّزوا في «ما» هذه، وجهين، أحـدهما: ــ ولم يَحْـكِ الشيخُ غيرَه ــ أنها مصدريةٌ ظرفية قال: أي مدةَ تَذَكُّرٍ. وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ الضميرَ في «فيه» يمنعُ مِنْ ذلك لعَوْدِهِ على «ما»، ولم يَقُلْ بـاسميَّةِ «مـا» المصدريـةِ إلَّا الأخفشُ وابنُ السَّـراج[5]. الثاني: أنهـا نكرةٌ مـوصوفـةٌ أي تعمُّراً يتـذكر فيـه، أو زمـانـاً يتـذكَّر فيـه. وقرأ[6] الأعمشُ «مـا يَذَّكَّـرُ» بـالإدغـام «مَنِ اذَّكَّـر». قـال الشيخُ[7]: «بالإدغامِ واجتلابِ همـزةِ الوصـلِ ملفوظـاً بها في الـدَّرْج». وهذا

---

(١) الكشاف ٣/٣١٠.
(٢) الآية ١٢ من السجدة.
(٣) الكشاف: «يُؤْذِن».
(٤) الآية ١٠٤ من الكهف.
(٥) انظر: الأصول ١/١٦١.
(٦) البحر ٧/٣١٦، والكشاف ٣/٣١١.
(٧) البحر ٧/٣١٦.

غريبٌ حيث أُثْبِتَتْ همزةُ الوصلِ مع الاستغناءِ عنها، إلَّا أَنْ يكونَ حافَظَ على سكون «مَنْ» وبيانِ ما بعدها.

قوله: «وجاءَكم» عطفٌ على «أولم نُعَمِّرْكم» لأنَّه في معنى: قد عَمَّرْناكم، كقولِه: «ألم نُرَبِّكَ» ثم قال: «ولَبِثْتَ»[1]، «ألم نَشْرَحْ لك» ثم قال: «ووَضَعْنا»[2] إذ هما في معنىٰ: رَبَّيْناك، وشَرَحْنا.

قوله: «مِنْ نصير» يجوزُ أَنْ يكون فاعِلاً بالجارِّ لاعتمادِه، وأَنْ يكونَ مبتدأً مُخْبَراً عنه بالجارِّ قبلَه. وقُرِىء[3] «النُّذُرُ» جمعاً.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿عالِمُ غيبِ﴾**: العامَّةُ على الإضافةِ تخفيفاً. وجناح بن حبيش[4] بتنوين «عالمٌ» ونصب «غَيْبَ».

آ. (٤٠) **قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾**: فيها/ وجهان، أحدهما: أنها ألفُ [٧٣٩/أ] استفهامٍ على بابِها، ولم تتضمَّنْ هذه الكلمةُ معنى أَخْبِروني، بل هو استفهامٌ حقيقيٌّ. وقوله: «أَرُوْني» أمرُ تَعْجيزٍ. والثاني: أنَّ الاستفهامَ غيرُ مُرادٍ، وأنها ضُمِّنَتْ معنى أَخْبِروني. فعلى هذا تتعدَّىٰ لاثنين، أحدُهما: «شركاءَكم»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قولِه: «ماذا خَلَقوا». و «أَرُوْني» يُحتمل أَنْ تكونَ جملةً اعتراضيةً. الثاني: أَنْ تكونَ المسألةُ مِنْ بابِ الإعمالِ، فإنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلبُ «ماذا خَلَقوا» مفعولاً ثانياً، و «أَرُوْني» أيضاً يطلبُه مُعَلِّقاً له، وتكونُ المسألةُ مِنْ بابِ إعمالِ الثاني على مختار البصريين، و «أَروني» هنا بَصَرِيَّةٌ تعدَّتْ للثاني بهمزةِ النقلِ، والبَصَرِيةُ قبل النقلِ تُعَلَّقُ بالاستفهامِ

---

(١) الآية ١٨ من الشعراء.

(٢) الآية ١ ـ ٢ من الانشراح.

(٣) البحر ٣١٦/٧.

(٤) البحر ٣١٦/٧.

كقولِهم: «أما ترى أيُّ بَرْقٍ ههنا»؟ وقد تقدَّم الكلامُ على «أَرَأَيْتُمْ» هذه في الأنعامِ مشبعاً[1]. وقال ابنُ عطية[2] هنا: «إنَّ أرأيتُم يَتَنَزَّلُ عند سيبويه[3] مَنْزِلةَ أَخْبروني؛ ولذلك لا يَحْتاج إلى مَفْعولين». وهو غَلَطٌ بل يَحْتاجُ كما تقدَّم تقريرُه. وجَعَلَ الزمخشريُّ[4] الجملةَ مِنْ قولِه: «أَرُوْني» بدلاً مِنْ قولِه «أَرَأَيْتُمْ» قال: «لأنَّ معنى أَرَأَيْتُمْ أَخْبروني»[5]. وردَّه الشيخ[6]: بأنَّ البدلَ مِمَّا دَخَلَتْ عليه أداةُ الاستفهامِ يَلْزَم إعادتُها في البدلِ[7] ولم تُعَدْ هنا. وأيضاً فإبدالُ جملةٍ مِنْ جملةٍ لم يُعْهَدْ في لسانِهم.

قلت: والجوابُ عن الأولِ: أنَّ الاستفهامَ فيه غيرُ مرادٍ قطعاً فلم تُعَدْ أداتُه لعدمِ إرادتِه. وأمَّا قولُه: «لم يُوْجَد في لسانِهم» فقد وُجِدَ. ومنه[8]:

٣٧٧٠ـ متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا . . . .

. . . .

البيت. [وقولُه:][9]

---

(١) الآية ٤٠. وانظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٢) المحرر ١٣/١٨٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٢٢.

(٤) الكشاف ٣/٣١١.

(٥) ثم قال: «وكأنه قال: أخبروني عن هؤلاء الشركاء وعما استحقوا به الإلهية والشركة، أروني أي جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقه دون الله...».

(٦) البحر ٧/٣١٧.

(٧) عبارة البحر أوضح: «إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل» ويعني بها نحو «كم مالك أعشرون أم ثلاثون، مَنْ رأيت أزيداً أم عمراً»؟

(٨) تقدم برقم ١٧٣.

(٩) تقدم برقم ١٧٢.

٣٧٧١ـ إنَّ عـلـيَّ الـلَّهَ أن تُـبـايِـعـا
تُؤْخَذَ كَرْهاً . . . .

البيت. وقد نَصَّ النَّحْوِيون: على أنَّه متى كـانت الجملةُ في معنى الأولِ ومُبَيِّنةً لها أُبْدِلَتْ منها[(١)].

قـوله: «فهُمْ على بَيِّنَـةٍ» الضميرُ في «آتَيْنـاهم» و«فهم» الأحسنُ أَنْ يعـودَ على الشركاء لتتناسَقَ الضمائرُ. وقيل: يعودُ على المشركين، فيكونُ التفاتـاً مِنْ خطابٍ إلى غَيْبة.

وقـرأ[(٢)] أبو عمـرٍو وحمزةُ وابن كثيـر وحفصٌ «بَيِّنَةٍ» بـالإفراد. والبـاقـون «بَيِّناتٍ» بالجمع. و«إنْ» في «إنْ يَعِدُ» نافيةٌ.

آ. (٤١) **قوله: ﴿أَنْ تَزُوْلا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً من أجله. أي: كـراهةَ أَنْ تـزُولا. وقيل: لئـلا تَزُولا. ويجـوزُ أَنْ يكونَ مفعـولاً ثانيـاً على إسقاطِ الخافِضِ أي: يمنَعُهما مِنْ أَنْ تَزُوْلا. كذا قَدَّره أبـو إسحاق[(٣)]. ويجـوزُ أَنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ أي: يمنعُ زوالَهما.

قـوله: «إنْ أَمْسَكَهمـا» جوابُ القسمِ المـوطَّأ لـه بلام القسمِ، وجـوابُ الشرطِ محذوفٌ يدلُّ عليه جوابُ القسمِ، ولذلك كانَ فعل الشرط ماضياً. وقولُ الزمخشري[(٤)]: إنه يَسُدُّ مَسَدَّ الجوابَيْن، يعني أنه دالٌّ على جوابِ الشرطِ. قال الشيخ[(٥)]: «وإنْ أُخِذ كلامُه على ظاهرِه لم يَصِحَّ؛ لأنه لو سَدَّ مَسَدَّهما لكـان له

---

(١) انظر: المغني ٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(٢) السبعـة ٥٣٥، والتيسيـر ١٨٢، والقـرطبـي ١٤/٣٥٦، والحجـة ٥٩٤، والنشـر ٢/٣٥٢، والبحر ٧/٣١٨.

(٣) معاني القرآن له ٤/٢٧٣.

(٤) الكشاف ٣/٣١٢.

(٥) البحر ٧/٣١٨.

موضعٌ من الإعرابِ، من حيث إنه سَدَّ مَسَدَّ جـوابِ الشرط، ولا مـوضعَ لـه من حيث إنـه سَـدَّ مَسَـدَّ جـوابِ القسم، والشيءُ الـواحـدُ لا يكـونُ معمـولاً غيـرَ معمولٍ».

و «مِنْ أحدٍ» «مِنْ» مزيدةٌ لتأكيدِ الاستغراق. و «مِنْ بعـدِه»: «مِنْ» لابتداءِ الغاية.

آ. **(٤٢) قـوله: ﴿لَيَكُـونُنَّ﴾**: جوابٌ للقسمِ المقـدَّرِ. والكلامُ فيه كما تقدَّم وقوله: «لَئِنْ جاءَهم» حكـايةٌ لمعنى كـلامِهم لا للفظِه، إذ لـو كان كذلك لكان التركيبُ: لَئِنْ جاءَنا لنَكونُنَّ.

قـولـه: «من إحْـدىٰ الأُمم» أي: من الأمَّـةِ التي يُقـال فيهـا: هي إحـدى الأمم، تفضيلاً لها. كقولِهم: هو أحدُ الأَحَدَيْن. قال[1]:

٣٧٧٢ـ حـتـى اسـتـثـارُوا بـيَ إحـدىٰ الإحَـدِ
لَـيْـثـاً هِـزَبْـراً ذا سـلاحٍ مُـعْـتَـدِيْ

قوله: «ما زادَهم» جوابُ «لَمَّا». وفيه دليـلٌ على أنها حـرفٌ[2] لا ظرفٌ؛ إذ لا يعملُ ما بعد «ما» النـافيةِ فيمـا قبلها. وتقـدَّمَتْ له نـظائرُ. وإسنـادُ الزيـادةِ للنذير مجازٌ؛ لأنه سببٌ في ذلك، كقولِه: «فزادَتْهم رِجْساً إلى رِجْسهم»[3].

آ. **(٤٣) قوله: ﴿استكبـاراً﴾**: يجوزُ أَنْ يكـونَ مفعولاً لـه أي: لأجل الاستكبارِ، وأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «نُفوراً»، وأنْ يكونَ حالاً أي: حالَ كونِهم مُسْتكبرين. قاله الأخفش[4].

---

(١) تقدم برقم ١١٢٨.

(٢) تقدم أن سيبويه يرى أنها حرف وجوب لوجـوب، والفارسي يـرى أنها ظـرف. انظر: الكتاب ٢/٣١٢، والإيضاح للفارسي ٣١٩، والدر المصون ١/١٥٩.

(٣) الآية ١٢٥ من التوبة.

(٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «المعاني».

قوله: «ومَكْرَ السَّيِّىءِ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على «استكباراً». والثاني: أنه عطفٌ على «نُفوراً» وهذا مِنْ إضافة الموصوفِ إلى صفتِه في الأصلِ؛ إذ الأصلُ: والمكرَ السَّيِّىء. والبصريون يُؤَوِّلونه على حَذْفِ موصوفٍ/ أي: العمل السَّيِّىء. [٧٣٩/ب]

وقرأ العامَّةُ بخفضِ همزةِ «السَّيِّىء»، وحمزةُ[1] والأعمش بسكونِها وَصْلاً. وقد تَجَرَّأَتِ النحاةُ[2] وغيرُهم على هذه القراءةِ ونسبوها لِلَّحْنِ، ونَزَّهوا الأعمشَ عَنْ أَنْ يكونَ قرأ بها. قالوا: وإنما وَقَفَ مُسَكِّناً، فظُنَّ أنه واصَلَ فغُلِط عليه. وقد احتجَّ لها قومٌ آخرون: بأنه إجراءٌ للوَصْلِ مُجْرَىٰ الوقفِ، أو أَجْرىٰ المنفصلَ مُجْرى المتصلِ. وحَسَّنه كونُ الكسرةِ على حَرْفٍ ثقيل بعد ياءٍ مشددةٍ مكسورةٍ. وقد تقدَّم أنَّ أبا عمروٍ يَقْرأ «إلى بارِئْكم»[3] بسكونِ الهمزةِ. فهذا أَوْلَىٰ لزيادةِ الثقلِ ههنا. وقد تقدَّمَ هناك أمثلةٌ وشواهدُ فعليك باعتبارِها. ورُوِيَ[4] عن ابنِ كثير «ومَكْرَ السَّأْيِ» بهمزةٍ ساكنةٍ بعد السينِ ثم ياءٍ مكسورةٍ. وخُرِّجَتْ على أنها مقلوبةٌ من السَّيْءِ، والسَّيْءُ مخففٌ من السَّيِّىء كالمَيْت من المَيِّت قال الحماسي[5]:

٣٧٧٣ـ ولا يَجْزُوْنَ مِنْ حَسَنٍ بسَيْءٍ
ولا يَجْزُون مِنْ غِلَظٍ بلِيْنِ

---

(١) السبعة ٥٣٥، والنشر ٣٥٢/٢، والتيسير ١٨٢ ـ ١٨٣، والقرطبي ٣٥٨/١٤، والحجة ٥٩٤، والبحر ٣١٩/٧.
(٢) كالزجَّاج في معانيه ٢٧٥/٤ حيث لحَّنها، وقصر مثلها على الشعر اضطراراً.
(٣) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٣٦١/١.
(٤) الشواذ ١٢٤، والبحر ٣٢٠/٧.
(٥) البيت لأبي الغُول الطُّهوي وهو في الحماسة ٦٢/١، والخزانة ١٠٦/٣.

وقد كَثُر في قراءتِه القلبُ نحـو «ضِئاء»[1] و «تَـأْيَسوا»[2] و «لا يَـأْيَسُ»[3] كما تقدم تحقيقُه.

وقرأ[4] عبد الله: «ومَكْراً سَيِّئاً» بالتنكيرِ، وهـو موافِقٌ لمـا قبلَه. وقُرِىء[5] «ولا يُحيق» بضمِّ اليـاء، «المكْرَ السَّيِّـىءَ» بـالنصب على أنَّ الفاعـلَ ضميرُ الله تعالى أي: لا يُحيط اللَّهُ المكرَ السيِّـىءَ إلَّا بأهله.

قـوله: «سُنَّـةَ الأَوَّلِيْن» مصـدرٌ مضـافٌ لمفعـولِـه، و «سنـةِ الله» مضـافٌ لفاعلِه؛ لأنَّه تعالى سَنَّها بهم، فصَحَّتْ إضافتُها إلى الفاعلِ والمفعولِ.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿وكانوا أشَـدَّ﴾**: جملةٌ في موضـع نصبٍ على الحال. ونظيـرتُها في الـروم[6] «كانـوا» بلا واوٍ على أنهـا مستأنفـةٌ فالمَقْصَـدان مختلفان.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿ما تَرَك عـلى ظهرهـا﴾**: تقدَّم نـظيرُهـا في النحـل[7] إلَّا أنَّ هناك لم يَجْـرِ للأرض ذِكْـرٌ، بل عـاد الضميرُ على مـا فُهِم من السِّياق وهنا قد صَرَّح بها في قوله: «في السموات ولا في الأرض». وهنـا «على ظهرها» استعارةً مِنْ ظَهْرِ الدابَّةِ دَلالـةً على التمكُّنِ والتقلُّب عليها. والمَقـامُ هنا يناسِبُ ذلك لأنَّه حَثٌّ على السَّيْرِ للنظر والاعتبار.

[تمَّت بعونه تعالى سورة فاطر]

---

(١) الآية ٥ من يونس. وانظر: الدر ٦/١٥١.

(٢) الآية ٨٧ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٥٣٧.

(٣) الآية ٨٧ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٥٣٧.

(٤) المحتسب ٢/٢٠٢، والقرطبي ١٤/٣٥٩، والبحر ٧/٣٢٠.

(٥) البحر ٧/٣٢٠.

(٦) الآية ٩.

(٧) «ولو يُؤاخِذُ اللَّهُ الناسَ بظلمهم ما تَرَك عليها مِنْ دابة» الآية ٦١ من النحل.

سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ العامَّةُ «يَسِيْنْ» بسكونِ النونِ. وأظهر[1] النونَ عند الواوِ بعدَها ابنُ كثير وأبو عمرٍو وحمزةُ وحفصٌ وقالونُ وورشٌ بخلافٍ عنه، وكذلك النونُ مِنْ «نون والقلم»[2] وأدغمهما الباقون. فَمَنْ أَدْغَمَ فللخِفَّةِ، ولأنَّه لَمَّا وَصَلَ والتقى متقاربان مِنْ كلمتين أوَّلُهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ. ومَنْ أظهرَ فللمبالغةِ في تفكيكِ هذه الحروفِ بعضِها من بعض لأنه بنيَّةِ الوَقْفِ، وهذا أَجْرىٰ على القياسِ في الحروفِ المقَطَّعَةِ ولذلك التقىٰ فيها الساكنان وَصْلاً، ونَقَل إليها حركةَ همزةِ الوصلِ على رَأْيٍ نحو: «ألف لام ميم[3] الله» كما تقدَّم تقريرُه.

وأمال الياءَ مِنْ «يس» الأخَوان وأبو بكر لأنها اسمٌ من الأسماءِ كما تقدَّم تقريرُه أولَ البقرةِ. قال الفارسيُّ[4]: «وإذا أمالوا[5] «يا» وهي حرفُ نداءٍ فلأَنْ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٨، والقرطبي ١٥/٣، والحجة ٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والنشر ٢/١٧ ـ ١٨، والمحتسب ٢/٢٠٣، والبحر ٧/٣٢٣.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) الآية ١ من آل عمران.

(٤) الحجة (خ) ٤/١٨٢.

(٥) عبارته في الحجة: «فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمال من الحروف من أجلِ الياء فأَنْ يُميلوا الاسم الذي هو «يا» من يس أجدرُ».

يُميلوا «يا» مِنْ يس أجدرُ».

وقرأ عيسى وابنُ أبي إسحاق بفتح النون: إمَّا على البناءِ على الفتح تخفيفاً كأَيْن وكيفَ، وإمَّا على أنَّه مفعولٌ بـ «اتْلُ»، وإمَّا على أنَّه مجرورٌ بحرفِ القسمِ. وهو على الوجهَيْن غيرُ منصرفٍ للعلَميَّةِ والتأنيث. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً على إسقاطِ حرفِ القسمِ، كقولِه(١):

٣٧٧٤ــ . . . .

فذاك أمانةَ اللَّهِ الثَّريدُ

وقرأ الكلبي بضم النون. فقيل: على أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذه يس، ومُنِعَتْ من الصرفِ لِما تقدَّم. وقيل: بل هي حركةُ بناءٍ كـ حيث فيجوز أَنْ يكونَ خبراً كما تقدَّم، وأَنْ يكونَ مُقْسَماً بها نحو: «عَهْدُ اللَّهِ لأفعلَنَّ». وقيل: لأنها منادىً فبُنِيَتْ على الضم؛ ولهذا فَسَّرها الكلبيُّ القارىءُ لها بـ «يا إنسانُ» قال: «وهي لغةُ طيِّىء». قال الزمخشري(٢): «إنْ صَحَّ معناه فوجهُه أن يكونَ أصلُه يا أُنَيْسِيْنُ فَكَثُر النداءُ به على ألسنتِهم، حتى اقتصروا على شَطْرِه، كما قالوا في القسم: مُ الله في «ايْمُنُ اللَّهِ» ». قال الشيخ(٣): «والذي نُقِل عن العرب في تصغير إنْسان: أُنَيْسِيان بياءٍ بعدها ألفٌ فدَلَّ على / أنَّ أصلَه [٧٤٠/أ] إنْسِيان(٤)؛ لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، ولا نعلمُ أنَّهم قالوا في تصغيره: أُنَيْسِين. وعلى تقدير أنه يُصَغَّر كذلك فلا يجوزُ ذلك، إلاَّ أَنْ يُبنى

(١) تقدم برقم ٩٣.
(٢) الكشاف ٣/٣١٣.
(٣) البحر ٧/٣٢٣.
(٤) هذا مذهب الفراء كما في «معاني القرآن» ٢/٢٦٩ فاشتقه من النسيان، وكثر في كلامهم فحذفوا منه اللام وردوا إليه الياء في التصغير فقالوا: أُنَيْسِيان. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٣.

على الضمِّ؛ لأنه منادىً مُقْبَلٌ عليه[1] ومع ذلك فلا يجوزُ لأنه تحقيرٌ، ويمتنعُ ذلك في حَقِّ النبوة». قلت: أمَّا الاعتراضُ الأخيرُ فصحيحٌ نصُّوا على أنَّ التصغيرَ لا يَدْخُلُ في الأسماءِ المعظمةِ شَرْعاً. ولذلك يُحْكى أنَّ ابنَ قتيبةَ لمَّا قال في المُهَيْمن: إنَّه مصغرٌ مِنْ مُؤْمِن[2]، والأصل مُؤَيْمِن، فأُبْدِلَتِ الهمزةُ هاءً. قيل له: هذا يقرُبُ من الكفرِ فليتَّقِ اللَّهَ قائلُه. وقد تقدَّمَتْ هذه الحكايةُ في المائدةِ مطوَّلةً وما قيل فيها. وقد تقدَّم للزمخشريِّ في طه ما يَقْرُبُ من هذا البحثِ، وتقدَّم للشيخِ معه كلامٌ.

وقرأ ابنُ أبي إسحاق أيضاً وأبو السَّمَّال «يَسنِ» بكسرِ النونِ، وذلك على أصلِ التقاءِ الساكنين. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ حركةَ إعرابٍ.

آ. (٢) **قوله: ﴿والقرآنِ﴾**: إمَّا قسمٌ مستأنفٌ، إنْ لم يُجْعَلْ ما تقدَّم قَسَماً، وإمَّا عَطْفٌ على ما قبلَه إنْ كانَ مُقْسَماً به. وقد تقدَّم كلامٌ عن الخليل[3] في ذلك أولَ آياتِ البقرةِ فعليكَ باعتبارِه هنا، فإنَّه حَسَنٌ جداً. وتقدَّم الكلامُ على «الحكيم»[4].

آ. (٣) **قوله: ﴿إنَّك﴾**: جوابُ القسمِ و«على صِراط» يجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بالمرسَلين. تقول: أَرْسَلْتُ عليه كذا. قال تعالى: «وأَرْسَلَ عليهم طَيْراً»[5]، وأنْ يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «لَمِنَ المُرْسَلين» لوقوعِه خبراً، وأنْ يكونَ حالاً من المرسلين، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً لـ «إنَّك».

---

(١) أي نكرة مقصودة.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٢٨٨.
(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٨٠.
(٤) انظر: الدر ١/ ٢٦٧.
(٥) الآية ٣ من الفيل.

آ. (٥) قوله: ﴿تَنْزِيْلَ﴾: قرأ[1] نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالرفع على أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو تنزيل. ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ إذا جَعَلْتَ يس اسماً للسورة أي: هذه السورة المسمَّاة بـ يس تنزيلٌ، أو هذه الأحرفُ المقطعةُ تنزيلٌ. والجملةُ القسميةُ على هذا اعتراضٌ. والباقون بالنصبِ على المصدرِ، أو على المدح. وهو في المعنى كالرفع على خبر ابتداءٍ مضمر. وتنزيل مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. وقيل: هو بمعنى مُنْزَل. وقرأ أبو حيوة واليزيديُّ وأبو جعفر وشيبة «تنزيلِ» بالجرِّ على النعتِ للقرآنِ أو البدلِ منه.

آ. (٦) قوله: ﴿لِتُنْذِرَ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ تنزيل أو بمعنى المرسلين، يعني بإضمارِ فِعْل يَدُلُّ عليه هذا اللفظُ أي: أَرْسَلْناك لتنذِرَ.

قوله: «ما أُنْذِر آباؤُهُمْ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» هذه بمعنى الذي، وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً. والعائدُ على الوجهين مقدَّرٌ أي: ما أُنْذِرَه آباؤهم فتكونُ «ما» وصلتُها أو وَصْفُها في محلِّ نصب مفعولاً ثانياً لقولِه: «لِتُنْذِرَ» كقولِه: «إنَّا أَنْذَرْناكم عذاباً»[2] والتقدير: لتنذرَ قوماً الذي أُنْذِرَه آباؤهم مِن العذابِ، أو لتنذرَ قوماً عذاباً أُنْذِرَه آباؤهم. ويجوز أَنْ تكونَ مصدريةً أي: إنذارَ آبائهم أي: مثلَه. ويجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً، وتكونُ الجملةُ المنفيةُ صفةً لـ «قوماً» أي: قوماً غيرَ مُنْذَرٍ آباؤهم. ويجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً أي: قوماً أُنْذِر آباؤهم، والجملةُ المثبتةُ أيضاً صفةٌ لـ «قوماً» قاله أبو البقاء[3] وهو مُنافٍ للوجهِ الذي قبلَه.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٩، والنشر ٢/٣٥٣، والقرطبي ١٥/٦، والحجة ٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والبحر ٧/٣٢٣.

(٢) الآية ٤٠ من النبأ.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٢.

آ. (٨) قوله: ﴿فهي إلى الأَذْقَانِ﴾: في هذا الضميرِ وجهان، أحدهما: ـ وهو المشهورُ ـ أنه عائدٌ على الأَغْلال، لأنها هي المُحَدَّثُ عنها، ومعنى هذا الترتيبِ بالفاءِ: أن الغِلَّ لغِلَظِه وعَرْضِه يَصِلُ إلى الذَّقَنِ لأنه يَلْبَسُ العُنُقَ جميعَه. الثاني: أن الضميرَ يعودُ على الأَيدي؛ لأنَّ الغِلَّ لا يكونُ إلاَّ في العُنُقِ واليدين، ولذلك سُمِّي جامِعَةً. ودَلَّ على الأيدي هذه الملازَمَةُ المفهومةُ من هذه الآلةِ أعني الغِلَّ. وإليه ذهب الطبري[1]. إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ[2] قال: «جعل الإِقْماحَ نتيجةَ قولِه: «فهي إلى الأذقان» ولو كان[3] للأيدي لم يكن معنى التَّسَبُّبِ في الإقماحِ ظاهراً. على أنَّ هذا الإِضمارَ فيه ضَرْبٌ من التعسُّفِ وتَرْكِ الظاهر». / [٧٤٠/ب]

وللناس في هذا الكلامِ قولان، أحدهما: أنَّ جَعْلَ الأغلالِ حقيقةٌ. والثاني: أنه استعارةٌ. وعلى كلٍّ من القولين جماعةٌ من الصحابةِ والتابعين. وقال الزمخشري[4]: «مَثَّل تصميمَهم على الكفر، وأنه لا سبيلَ إلى ارْعوائِهم بأنْ جَعَلَهم كالمَغْلُوْلِين المُقْمَحِيْن في أنهم لا يَلْتَفِتون إلى الحق ولا يَعْطِفون أعناقَهم نحوَه، ولا يُطَأْطِئُون رؤوسَهم له وكالحاصلين بين سَدَّيْن لا يُبْصِرون ما قُدَّامَهم وما خَلْفَهم في أَنْ لا تأمُّلَ لهم ولا تَبَصُّرَ، وأنهم مُتَعامُوْن عن آياتِ الله». وقال غيره[5]: «هذه استعارةٌ لمَنْعِ اللَّهِ إياهم مِن الإِيمانِ وحَوْلِه بينَهم وبينه». قال ابن عطية[6]: «وهذا أَرْجَحُ الأقوالِ؛ لأنه تعالى لَمَّا ذَكَرَ أنهم

---

(١) تفسير الطبري ٢٢/ ١٥٠ ـ ١٥١.
(٢) الكشاف ٣/ ٣١٦.
(٣) أي الضمير.
(٤) الكشاف ٣/ ٣١٥.
(٥) انظر: البحر ٧/ ٣٢٤.
(٦) المحرر ١٣/ ١٨٩ في تعليقه على القول السابق.

لا يُؤْمِنون لِما[1] سَبَقَ لهم في الأَزَلِ عَقَّبَ ذلك بأنْ جَعَلَ لهم من المَنْعِ وإحاطةِ الشقاوةِ ما حالُهم معه حالُ المَغْلُوْلين» انتهى. وتقدَّم تفسيرُ الأذقان[2].

قوله: «فهم مُقْمَحُوْن» هذه الفاءُ لأحسنِ ترتيبٍ؛ لأنه لَمَّا وَصَلَتِ الأغلالُ إلى الأَذْقان لِعَرْضِها لَزِم عن ذلك ارتفاعُ رؤوسِهم إلى فوقُ، أو لَمَّا جُمِعَتْ الأيدي إلى الأَذْقان وصارت تحتَها لَزِم مِنْ ذلك رَفْعُها إلى فوقُ، فترتفعُ رؤوسُهم. والإِقْماح: رَفْعُ الرأسِ إلى فوقُ كالإِقناع، وهو مِنْ قَمَحَ البعيرُ رَأْسَه إذا رفَعها بعد الشُّرْبِ: إمَّا لبرودةِ الماءِ وإمَّا لكراهةِ طَعْمِه قُموحاً وقِماحاً بكسرِ القافِ وضمِّها. وأَقْمَحْتُه أنا إقماحاً والجمع قِماح وأنشد[3]:

٣٧٧٥ـ ونحن على جوانِبِها قُعودٌ
نَغُضُّ الطَّرْفَ كالإِبِلِ القِماحِ

يصفُ نفسَه وجماعةً كانوا في سفينة فأصابهم المَيْدُ. قالَ الزجاج[4]: «قيل للكانونَيْنِ شَهْرا قِماح؛ لأنَّ الإِبِلَ إذا وَرَدَتِ الماءَ رَفَعَتْ رؤوسَها لشدَّةِ البردِ»[5]. وأنشد أبو زيد للهذلي[6]:

٣٧٧٦ـ فَتَىً ما ابنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوْنا
وحُبَّ السزادُ في شَهْرَيْ قُماحِ

---

(١) المحرر: بما.

(٢) انظر: الدر المصون ٧/٤٢٨.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في اللسان (قمح)، ومجاز القرآن ٢/١٥٧، والقرطبي ١٥/٨، وتفسير الماوردي ٣/٣٨٤.

(٤) معاني القرآن ٤/٢٧٩.

(٥) الزجاج: «برده».

(٦) البيت لمالك بن خالد الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٣/٥، واللسان (قمح).

كذا رَواه بضمِّ القافِ، وابن السكيت بكسرِها. وهما لغتان في المصدرِ كما تقدَّمَ. وقال الليث: القُموح: رَفْعُ البعيرِ رَأْسَه إذا شَرِبَ الماءَ الكريهَ ثم يعودُ. وقال أبو عبيدة[1]: «إذا رَفَعَ رأسَه عن الحوض، ولم يشرَبْ» والمشهورُ أنه رَفْعُ الرأسِ إلى السماء كما تقدَّمَ تحريرُه. وقال الحسن[2]: «القامِحُ: الطامِحُ ببصرِه إلى مَوْضِعِ قَدَمِه» وهذا يَنْبُو عنه اللفظُ والمعنىٰ. وزاد بعضُهم مَع رَفْعِ الرأس غَضَّ البصرِ مُسْتَدِلاً بالبيتِ المتقدم:

....

نَغُضُّ الطَّرْفَ كالإِبِلِ القِماحِ

وزاد مجاهدٌ مع ذلك وَضْعَ اليدِ على الفم. وسأل الناسُ أميرَ المؤمنين علياً كرَّم اللَّهُ وجهَه عن هذه الآيةِ فجعل يديه تحت لِحْيَيْه ورَفَعَ رأسَه ولعَمْري إنَّ هذه الكيفيةَ تُرَجِّح قولَ الطبريِّ في عَوْدِ «فهي» على الأيدي.

آ. (٩) **قوله: ﴿وجَعَلْنا مِنْ بينِ أيديهم سَدًّا﴾**: تقدَّم خلافُ القُرَّاء في فتح السين وضمِّها والفرقُ بينهما، مستوفى في آخر الكهف[3].

قوله: «فأَغْشَيْناهم» العامَّةُ على الغين المعجمة أي: غَطَّيْنا أبصارَهم فهو على حَذْفِ مضافٍ. وابن عباس[4] وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن يعمر وأبو رجاء في آخرين بالعين المهملة، وهو ضَعْفُ البصرِ. يُقال: عَشِي بَصَرُه وأَعْشَيْتُه أنا، وقوله تعالىٰ هذا يحتمل الحقيقةَ والاستعارةَ كما تقدَّم.

---

(١) عبارته في مجاز القرآن ٢/١٥٧: «يجذب الذَّقَن حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه».

(٢) انظر: البحر ٧/٣٢٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٥٤٤.

(٤) المحتسب ٢/٢٠٤، والبحر ٧/٣٢٥، والقرطبي ١٥/١٠.

آ. (١٠) وقوله: ﴿وسواءٌ عليهم﴾: تقدَّم تحريرُه أولَ البقرةِ[١].

آ. (١٢) قوله: ﴿ونكتُبُ﴾: العامَّةُ على بنائِه للفاعل، فيكونُ «ما قَدَّموا» مفعولاً به، و«آثارهم» عطفٌ عليه. وزر[٢] ومسروق مبنياً للمفعول، و«آثارُهم» بالرفعِ، عطفٌ على «ما قَدَّموا» لقيامِه مَقامَ الفاعل.

قوله: «وكلَّ شيءٍ أَحْصَيْناه» العامَّةُ على نصبِه على الاشتغالِ. وأبو السَّمَّال[٣] قرأه مرفوعاً بالابتداءِ. والأرجحُ قراءةُ العامَّةِ لعطفِ جملةِ الاشتغالِ على جملةٍ فعلية. وقد تقدَّم الكلامُ على نحو «واضْرِبْ لهم مَثَلاً» في البقرة[٤]، والنحل[٥].

آ. (١٣) و: ﴿إذ جاءها﴾: بدلُ اشتمالٍ تقدَّم نظيرُه[٦]. و«إذْ أَرْسَلْنا» بدلٌ من «إذ» الأولى.

[٧٤١/أ] آ. (١٤) قوله: ﴿فَعَزَّزْنا﴾: قرأ[٧]/ أبو بكر بتخفيفِ الزاي

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٠٥.

(٢) البحر ٧/٣٢٥. وزر بن حبيش الأسدي الكوفي عرض على عبد الله بن مسعود وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وعرض عليه عاصم. توفي سنة ٨٢. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٤.

(٣) البحر ٧/٣٢٥.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.

(٥) ورد ضرب المثل في النحل، آية ٧٤، ولكن المؤلف لم يشر إليها.

(٦) انظر: الدر المصون ٧/٥٧٦.

(٧) السبعة ٥٣٩، والنشر ٢/٣٥٣، والقرطبي ١٥/١٤، والحجة ٥٩٧، والبحر ٧/٣٢٦، والتيسير ١٨٣.

بمعنى غَلَّبْنا، ومنه قولُه: «وعَزَّني في الخِطاب»[1]. ومنه قولُهم: «مَنْ عَزَّ بَزَّ»[2] أي صار له بَزٌّ. والباقون بالتشديد بمعنى قَوَّيْنا. يقال: عزَّز المطرُ الأرضَ أي: قَوَّاها ولبَّدها. ويُقال لتلك الأرضِ: العَزازُ، وكذا كلُّ أرضٍ صُلْبةٍ. وتَعَزَّزَ لحمُ الناقةِ أي: صَلُبَ وقَوِيَ. وعلى كلتا القراءتَيْن المفعولُ محذوفٌ أي: فَقَوَّيناهما بثالثٍ أو فَغَلَّبْناهما بثالث.

وقرأ[3] عبد الله «بالثالث» بألف ولام.

قوله: «إنَّا إليكم مُرْسَلون» جَرَّد خبرَ «إنَّ» هذه من لام التوكيد، وأَدْخَلها في خبر الثانيةِ[4]، لأنَّهم في الأولى استعملوا مجرَّدَ الإنكارِ فقابَلَتْهم الرسُلُ بتوكيدٍ واحدٍ وهو الإتيانُ بـ «إنَّ»، وفي الثانيةِ بالمبالغة في الإنكار فقابَلَتْهم بزيادة التوكيدِ فأَتَوْا بـ إنَّ وباللام.

قال أهل البيان: الأخبارُ ثلاثةُ أقسامٍ: ابتدائيٌّ وطلبيٌّ وإنكاريٌّ، فالأولُ يُقال لمن لم يتردَّدْ في نسبةِ أحدِ الطرفين إلى الآخر نحو: زيد عارفٌ، والثاني لِمَنْ هو متردِّدٌ في ذلك، طالِبٌ له منكِرٌ له بعضَ إنكارٍ، فيقال له: إنَّ زيداً عارفٌ، والثالثُ لِمَنْ يبالِغُ في إنكارِه، فيُقال له: إنَّ زيداً لعارِفٌ. ومِنْ أحسن ما يُحْكى أن رجلاً جاء إلى أبي العباس الكِنْدِيِّ فقال: إني أجدُ في كلامِ العربِ حَشْواً قال: وما ذاك؟ قال: يقولون: زيدٌ قائمٌ، وإنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّ زيداً لَقائمٌ. فقال: «كلا بل المعاني مختلفةٌ، فزيد[5] قائمٌ إخبارٌ بقيامِه، وإنَّ زيداً

---

(١) الآية ٢٣ من ص.

(٢) مجمع الأمثال ٢/٣٠٧، جمهرة الأمثال ٢/٢٢٦.

(٣) البحر ٧/٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٤) في الآية ١٦.

(٥) في الأصل فعبد الله وهو سهو، والتصحيح من (ش).

قائمٌ جوابٌ لسؤالِ سائلٍ، وإنَّ زيداً لَقائمٌ جوابٌ عن إنكارِ مُنْكِرٍ». قلت: هذا هو الكنديُّ الذي سُئل أن يعارِضَ القرآنَ ففتح المصحفَ فرأى سورةَ المائدةِ فكعَّ[1] عن ذلك. والحكايةُ ذكرتُها أولَ المائدة.

وقال الشيخ[2]: «وجاء أولاً «مُرْسَلون» بغير لام؛ لأنه ابتداءُ إخبارٍ فلا يَحْتاجُ إلى توكيدٍ، وبعد المحاورة «لَمُرْسَلون» بلامِ التوكيد؛ لأنه جوابٌ عن إنكار» وهذا قصورٌ عن فَهْم ما قاله أهلُ البيان، فإنه جَعَلَ المقام الثاني وهو الطلبيُّ مكانَ المقامِ الأولِ، وهو الابتدائيُّ.

آ. (١٩) **قوله: ﴿طائِرُكم﴾**: العامَّةُ على «طائر» اسمَ فاعل أي: ما طارَ لكم من الخيرِ والشرِّ فعبَّر عن الحَظِّ والنصيب. وقرأ[3] الحسن ـ فيما رَوَىٰ عنه الزمخشري[4] ـ «اطَّيُّرُكم» مصدرُ اطَّيَّر الذي أصلُه تطَيَّر فلمَّا أُرِيْدَ إدغامُه أُبْدِلَتِ التاءُ طاءً، وسُكِّنَتْ واجْتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ فصار اطَّيَّرَ فيكون مصدره اطَّيُّراً. ولَمَّا ذكر الشيخ[5] هذا لم يَرُدَّ عليه، وكان هو في بعضِ ما رَدَّ به على ابن مالك في «شرح التسهيل» في باب المصادر قال: «إن مصدرَ تَطَيَّر وتدارَأ إذا أدغما وصارا اطَّيَّرَ وادَّارأ لا يجيءُ مصدرُهما عليهما بل على أصلهما فيقال: اطَّيَّر تَطَيُّراً، وادَّارأ تدارُؤاً، ولكنَّ هذه القراءةَ تَرُدُّه إنْ صَحَّتْ وهو بعيدٌ. وقد رَوَىٰ غيرُه عنه[6] «طَيْرُكم» بياء ساكنة وَيغْلِبُ على الظنِّ أنَّها هذه، وإنما تَصَحَّفَتْ على الرائي فحَسِبها مصدراً، وظنَّ أنَّ ألف «قالوا» همزةُ وَصْلٍ.

---

(١) كَعَّ: ضَعُف وجَبُنَ.

(٢) البحر ٣٢٧/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٩٨/٢، والقرطبي ١٦/١٥ ـ ١٧، والبحر ٣٢٧/٧.

(٤) الكشاف ٣١٨/٣.

(٥) البحر ٣٢٧/٧.

(٦) أي عن الحسن كما في الإتحاف.

قوله: «أإنْ ذُكِّرْتُمْ» قرأ[1] السبعةُ بهمزةِ استفهام بعدها «إنْ» الشرطيةُ، وهم على ما عَرَفْتَ مِنْ أصولِهم: من التسهيل والتحقيق وإدخالِ ألفٍ بين الهمزتين وعدمِه في سورةِ البقرة[2]. واختلف سيبويهِ[3] ويونسُ إذ اجتمع استفهامٌ وشرطٌ أيُّهما يُجابُ؟ فذهبَ سيبويهِ إلى إجابةِ الاستفهام، ويونسُ إلى إجابة الشرطِ، فالتقديرُ عند سيبويهِ: «أإن ذُكِّرْتُمْ تتطيَّرون» وعند يونسَ «تطيَّرُوا» مجزوماً، فالجوابُ للشرطِ على القولين محذوفٌ. وقد تقدَّم هذا في سورة الأنبياء[4].

وقرأ أبو جعفر وطلحة وزرٌّ بهمزتين مفتوحتين إلَّا أن زرًّا لم يُسَهِّلَ الثانيةَ كقوله[5]:

٣٧٧٧ـ أإنْ كُنْتَ داودَ بنَ أحوىٰ مُرَجَّلاً
فلستَ براعٍ لابنِ عَمِّك مَحْرَما

ورُوي عن أبي عمروٍ وزرٌّ أيضاً كذلك، إلَّا أنهما فَصَلا بألفٍ بين الهمزتين. وقرأ الماجشون بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحة. وتخريجُ هذه القراءاتِ الثلاثِ على حَذْفِ لامِ العلةِ أي: أَلَئِنْ ذُكِّرْتم تطيَّرْتُمْ، فـ تَطَيَّرْتُمْ هو المعلولُ، وأنْ ذُكِّرتم علتُه، والاستفهامُ منسَحِبٌ عليهما في قراءةِ الاستفهامِ وفي غيرِها يكونُ إخباراً بذلك.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ١/٣٦٩، والقرطبي ١٥/١٦، والبحر ٧/٣٢٧، والمحتسب ٢/١٠٥، والإتحاف ٢/٣٩٨.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١١٠.

(٣) التحقيق في المسألة يوجب عكس ما ذكره المؤلف، فمذهب سيبويه إجابة الشرط. انظر: الكتاب ١/٤٤٤، والدر المصون الورقة ٦٢٩ ب.

(٤) انظر: الورقة ٦٢٩ ب.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/٣٢٧، والمحرر ١٣/١٩٤ وسقطت الألف من «داود» من الأصل فيضطرب الوزن.

وقرأ الحسن بهمزةٍ واحدةٍ مكسورة وهي شرطٌ من غير استفهامٍ، وجوابُه محذوفٌ أيضاً.

[٧٤١/ب] وقرأ الأعمشُ والهمدانيُّ[١] «أَيْنَ» بصيغةِ الظرفِ. وهي «أين»/ الشرطيةُ، وجوابُها محذوفٌ عند جمهور البصريين أي: أين ذُكرتم فطائرُكم معكم، أو صَحِبَكم طائرُكم، لدلالةِ ما تقدَّم مِنْ قولِه «طائرُكُمْ معكم» ومَنْ يُجَوِّزُ تقديمَ الجوابِ لا يَحْتاج إلى حَذْفٍ.

وقرأ[٢] الحسن وأبو جعفر وأبو رجاء والأصمعيُّ عن نافع «ذُكِرْتُمْ» بتخفيفِ الكاف.

آ. **(٢١) قوله: ﴿مَنْ لا يَسْأَلُكم أجراً﴾**: بدلٌ من «المرسلين» بإعادة العامل، إلَّا أنَّ الشيخَ[٣] قال: «النحاةُ لا يقولون ذلك إلَّا إذا كان العاملُ حرف جر[٤]، وإلَّا فلا يُسَمُّونه بدلاً بل تابعاً» وكأنه يريد التوكيدَ اللفظيَّ بالنسبة إلى العامل.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿وما لِيَ لا أعبدُ﴾**: أصلُ الكلامِ: «ومالكم لا تعبدون» ولكنه صَرَفَ الكلامَ عنهم، ليكون الكلامُ أسرعَ قبولاً ولذلك جاء قولُه «وإليه تُرْجَعون» دون «وإليه أرجعُ».

---

(١) عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي أخذ عن الأعمش وطلحة وتلا عليه الكسائي، ثقة توفي سنة ١٥٦. سير الأعلام ٧/١٩٩.

(٢) الإتحاف ٢/٣٩٨، والبحر ٧/٣٢٨، والقرطبي ١٥/١٧، والمحتسب ٢/٢٠٥، والنشر ٢/٣٥٣.

(٣) البحر ٧/٣٢٨.

(٤) نحو قوله تعالى: «لَجَعَلْنا لِمَنْ يكفرُ بالرحمنِ لبيوتهم».

آ. (٢٣) قوله: ﴿أأتخذُ﴾: مبنيٌّ على كلامِه الأول، وهذه الطريقةُ أحسنُ من ادِّعاءِ الالتفاتِ.

قوله: «مِنْ دونِه» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «أتخذُ» على أنها متعديةٌ لواحدٍ وهو «آلهةً»، ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «آلهةً»، وأنْ يكونَ مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على أنها المتعديةُ لاثنين.

قوله: «إنْ يُرِدْنِيْ» شَرْطٌ، جوابُه «لا تُغْنِ عني»، والجملةُ الشرطيةُ في محلِّ نصبِ صفةً لـ آلهةً. وفتح طلحة السلماني[١] ـ وقيل[٢]: طلحةُ ابنُ مصرِّفٍ ـ ياءَ المتكلم. قال الزمخشري[٣]: «وقُرِىء «إنْ يُرِدْني الرحمنُ بضُرٍّ» بمعنى: إنْ يُوْردني ضَرَّاء، أي يجعله مَوْرِداً للضُرِّ». قال الشيخُ[٤]: «وهذا ـ واللَّهُ أعلم ـ رأى في كتب القراءات بفتح الياءِ فتوهَّمَ أنها ياءُ المضارعة فجعل الفعلَ متعدِّياً بالياء المعدِّية كالهمزةِ، فلذلك أَدْخَلَ همزةَ التعديةِ فنصَبَ به اثنين، والذي في كتبِ القراءات الشواذ أنها ياءُ الإِضافةِ المحذوفةُ خَطَّاً ونطقاً لالتقاء الساكنين». قلت: وهذا رجلٌ ثقةٌ قد نَقَل هذه القراءةَ فتُقْبل منه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فاسْمعونِ﴾: العامَّةُ على كسر النون، وهي نونُ الوقايةِ حُذِفَتْ بعدها ياءُ الإِضافةِ مُجْتَزَأً عنها بكسرةِ النونِ، وهي اللغةُ العاليةُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٥٦، والإتحاف ٢/٣٩٩، والبحر ٧/٣٢٩، والشواذ ١٢٥، والمحرر ١٣/١٩٦.

(٢) في البحر طلحة السمان، وكذا في المحرر، وفي الشواذ طلحة بن مصرف. وقال في البحر: ورويت عن نافع وعاصم وأبي عمرو. ونسب في الإتحاف فتحها وصلاً إلى أبي جعفر. ولعله طلحة بن سليمان السمان الذي تقدمت ترجمته.

(٣) الكشاف ٣/٣١٩.

(٤) البحر ٧/٣٢٩.

وقرأ[1] عصمة عن عاصمٍ بفتحِها، وليسَتْ هذه إلَّا غَلَطاً على عاصم، إذ لا وجهَ. وقد وقع لابنِ عطيةَ وهمٌ فاحشٌ في ذلك فقال[2]: «وقرأ الجمهورُ «فاسمعونَ» بفتح النون، قال أبو حاتم: هذا خطأٌ، فلا يجوزُ لأنه أمْرٌ: فإمَّا حَذْفُ النون، وإمَّا كَسْرُها على جهةِ الياءِ» يعني ياءَ المتكلم، وقد يكونُ قولُه «الجمهور» سَبْقَ قَلَمٍ منه أو من النُّسَّاخِ وكأنَّ الأصلَ: «وقرأ غيرُ الجمهور» فسقط لفظةُ «غير». وقال ابن عطية[3]: «حُذِفَ من الكلام ما تواتَرَتِ الأخبارُ والرواياتُ به وهو أنهم قَتَلوه فقيل له عند مَوْتِه: ادْخُلِ الجنةَ».

آ. (٢٧) **قوله: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي﴾**: يجوز في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: المصدريةُ أي: يعلمون بغُفْرانِ ربي. والثاني: أنها بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: بالذي غَفَرَه لي ربي. واسْتُضعِفَ هذا: من حيثُ إنه يَبْقَى معناه أنه تمنى أَنْ يعلمَ قومُه بذنوبِه المغفورةِ. وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى على تَمَنِّي عِلْمِهم بغفرانِ رَبِّه ذنوبَه. والثالث: أنها استفهاميةٌ، وإليه ذهب الفراء[4]. ورَدَّه الكسائيُّ: بأنه كان ينبغي حَذْفُ ألفِها لكونِها مجرورةً وهو رَدٌّ صحيحٌ. وقال الزمخشري[5]: «الأجودُ طَرْحُ الألفِ»[6]

---

(١) البحر ٧/ ٣٢٩: «فاسمعونَ».

(٢) نص المحرر ١٣/ ١٩٦: «وقرأ الجمهور بكسر النون على نية الياء بعدها. وروى أبو بكر عن عاصم فاسمعون بفتح النون...».

(٣) المحرر ١٣/ ١٩٦.

(٤) معاني القرآن له ٢/ ٣٧٤ ثم قال: «وقد أتمَّها الشاعر وهي استفهام فقال:

إنَّا قتلنا بقتلانا سراتَكُمُ ... أهلَ اللواء ففيما يكثُرُ القيلُ

(٥) الكشاف ٣/ ٣٢٠.

(٦) ثم قال: «وإن كان إثباتها جائزاً».

والمشهورُ مِنْ مذهبِ البصريين وجوبُ حَذْفِ ألِفِها كقوله[1]:

٣٧٧٨ـ عَلامَ تقولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتقي
إذا أنا لم أَطْعَنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

إلَّا في ضرورةٍ، كقولِ الآخر[2]:

٣٧٧٩ـ على ما قام يَشْتِمُني لَئِيمٌ
كخِنْزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

وقُرِىء[3] «من المُكَرَّمين» بتشديدِ الراء.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿وما كُنَّا مُنْزِلِين﴾**: في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها نافيةٌ كالتي قبلَها فتكون الجملةُ الثانيةُ جاريةً مَجْرىٰ التأكيد للأولى. والثاني: أنها مزيدةٌ. قال أبو البقاء[4]: «أي: وقد كنَّا مُنْزِلين». وهذا لا يجوزُ البتةَ لفسادِه لفظاً ومعنىً. الثالث: أنها اسمٌ معطوفٌ على «جند». قال ابن عطية[5]: «أي: مِنْ جندٍ ومن الذي كنَّا مُنْزلين». ورَدَّه الشيخُ[6]: بأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ. وهذا التقديرُ يُؤدِّي إلى زيادتِها في الموجَبِ جارَّةً لمعرفةٍ، ومذهبُ البصريين ــ غيرَ الأخفشِ ــ أن يكونَ الكلامُ غيرَ موجَبٍ، وأَنْ يكونَ المجرورُ

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في المغني ١٩١، والعيني ٢/٤٣٦، والهمع ١/١٥٧، والدرر ١/١٣٩.
(٢) تقدم برقم ٦١٦.
(٣) القرطبي ١٥/٢٠، والبحر ٧/٣٣٠.
(٤) الإملاء ٢/٢٠٢.
(٥) المحرر ١٣/١٩٧.
(٦) البحر ٧/٣٣٢.

[٧٤٢/أ] نكرةً[١]. قلت: فالذي يَنْبغي عند مَنْ يقولُ بذلك أَنْ يُقَدِّرَهـا/ بنكرةٍ أي: ومِنْ عذابٍ كنا مُنْزِليه. والجملةُ بعدها صفةٌ لها. وأمَّا قولُه: إنَّ هذا التقديرَ يؤدِّي إلى زيادتها في الموجَبِ فليس بصحيحٍ البتةَ. وتَعَجَّبْتُ كيف يُلْزِمُ ذلك[٢]؟

آ. **(٢٩) قوله: ﴿إنْ كانَتْ إلاَّ صيحةً﴾**: العامَّةُ على النصبِ على أنَّ «كان» ناقصةٌ. واسمُها ضميرُ الأَخْذَةِ، لدلالةِ السياقِ عليها. و «صيحةً» خبرُها. وقرأ[٣] أبو جعفر وشيبةُ ومعاذٌ القارىءُ برفعِها، على أنها التامةُ أي: وقع وحَدَثَ وكان ينبغي أَنْ لا تَلْحق تاءُ التأنيث للفصلِ بـ «إلاَّ» بل الواجبُ في غير نُدورٍ واضطرارٍ حَذْفُ التاءِ نحو: «ما قام إلاَّ هند» وقد شَذَّ الحسنُ وجماعةٌ فقرؤوا «لاتُرَىٰ إلاَّ مساكنُهم»[٤] كما سأُبيِّنه في موضعه إن شاء الله وقال الشاعر[٥]:

٣٧٨٠ـ ....

وما بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجراشِعُ

وقال آخر[٦]:

---

(١) ثم قال: «لا يجوز: ما ضربت من رجلٍ ولا زيدٍ، ولا من زيد، وهو قدر المعطوف بالذي، وهو معرفة، فلا يعطف على النكرة المجرورة بـ من الزائدة».

(٢) لأن ابن عطية نفسه قدَّر هذه المعرفة ولم يقدر المعطوف بنكرة، كما صنع السمين، فاعتراض أبي حيان له وجه.

(٣) الإتحاف ٢/٣٩٩، والنشر ٢/٣٥٣، والبحر ٧/٣٣٢، والقرطبي ١٥/٢١، والمحتسب ٢/٢٠٦.

(٤) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: القرطبي ١٦/٢٠٦، والمحتسب ٢/٢٦٥.

(٥) تقدم برقم ٣٤٣٣.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٢/٤٧١، وشرح التصريح ١/٢٧٩، والهمع ٢/١٧١، والدرر ٢/٢٢٦.

٣٧٨١- ما بَرِئَتْ مِنْ رِيْبَةٍ وذَمٍّ
في حَرْبِنا إلاَّ بناتُ العَمِّ

آ. (٣٠) قوله: ﴿يا حَسْرَةً﴾: العامَّةُ على نصبِها. وفيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبةٌ على المصدرِ، والمنادىٰ محذوفٌ تقديره: يا هؤلاء تَحَسَّروا حسرةً. والثاني: أنها منونةٌ لأنها منادىٰ منكورٌ[1] فنُصِبت على أصلها كقوله[2]:

٣٧٨٢- أيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ
نداماي مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيا

ومعنى النداءِ هنا على المجازِ، كأنه قيل: هذا أوانُكِ فاحْضُرِي. وقرأ[3] قتادةُ وأُبَيٌّ في أحدِ وجهَيْه «يا حَسْرَةٌ» بالضم، جعلها مُقْبِلاً عليها، وأُبَيٌّ أيضاً وابن عباس وعلي بن الحسين «يا حَسْرَةَ العبادِ» بالإِضافة. فيجوزُ أَنْ تكونَ الحَسْرةُ مصدراً مضافاً لفاعلِه أي: يتحسَّرون على غيرهم لِما يَرَوْنَ مِنْ عذابهم، وأَنْ يكونَ مضافاً لمفعوله أي: يَتَحَسَّر عليهم غيرُهم. وقرأ أبو الزِّناد[4] وابن هرمز. وابن جندب «يا حَسْرَهْ» بالهاءِ المبدلةِ مِنْ تاءِ التأنيث وَصْلاً، وكأنَّهم أَجْرَوْا الوصلَ مُجْرى الوقفِ وله نظائرُ مَرَّتْ. وقال صاحب

---

(١) وهو النكرة غير المقصودة.

(٢) تقدم برقم ٣٥٢.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٠٠، والقرطبي ١٥/٢٤، والبحر ٧/٣٣٤، والمحتسب ٢/٢٠٧، والشواذ ١٢٥.

(٤) عبد الله بن ذكوان الحافظ أبو عبد الرحمن القرشي المدني حدَّث عن أنس ابن مالك، وحدَّث عنه ابنه عبد الرحمن، وثَّقه أحمد وابن معين. توفي سنة ١٣٠. انظر: سير الأعلام ٥/٤٤٥.

«اللوامح»[1]: «وقفوا بالهاء مبالغةً في التحسُّر، لِما في الهـاءِ من التَّأَهُّـه بمعنى التأوُّه، ثم وصلوا على تلك الحال». وقرأ ابن عباس أيضاً «يا حَسْرَةَ» بفتح التـاء من غير تنوين. ووجْهُها أنَّ الأصل: يا حَسْرتا فاجْتُـزِىء بالفتحـة عن الألف كما اجتُزِىءَ بالكسرةِ عن الياء. ومنه[2]:

٣٧٨٣ـ ولَسْـتُ بـراجـعٍ مـا فـاتَ مِـنِّـي
بَـلَهْـفَ ولا بـلَيْـتَ ولا لـو آنـي

أي: بلهفا بمعنى لَهْفي.

وقُـرىء «يا حَسْـرتا» بـالألف كالتي في الـزمـر[3]، وهي شـاهـدةٌ لقـراءةِ ابنِ عباس، وتكون التـاءُ لله تعالى، وذلـك على سبيل المجـاز دلالةً علىٰ فَـرْطِ هذه الحَسْرةِ. وإلاَّ فاللَّهُ تعالىٰ لا يُوْصَفُ بذلك.

قوله: «ما يَأْتِيْهم» هذه الجملةُ لا مَحَلَّ لهـا؛ لأنَّها مُفَسِّـرةٌ لسبب الحسرةِ عليهم.

قوله: «إلاَّ كانوا» جملةٌ حاليةٌ مِنْ مفعولٍ «يَأْتيهم».

آ. **(٣١) قوله: ﴿كم أَهلكنـا﴾**: «كم» هنا خبـريةٌ فهي مفعـولٌ بـ «أَهْلكنـا» تقديـرُه: كثيراً من القـرونِ أهلَكْنـا. وهي معلَّقَـةٌ لـ «يَـرَوْا» ذهـابـاً بالخبريَّة مذهبَ الاستفهاميةِ. وقيل: بل «يَرَوْا» عِلْمية، و «كم» استفهـاميةٌ كمـا سيأتي بيانُه.

و «أنهم إليـه لا يَرْجِعـون» فيه أوجـهٌ، أحـدُهـا: أنـه بـدلٌ مِنْ «كم» قـال

---

(١) انظر: البحر ٧/٣٣٢.
(٢) تقدم برقم ٤٦٨.
(٣) الآية ٥٦ «يا حسرتا على ما فرَّطْتُ».

ابن عطية[1]: «وكم هنا خبريةٌ، و «أنهم» بدلٌ منها، والرؤيةُ بَصَرية». قال الشيخ[2]: «وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنها إذا كانَتْ خبريةً كانَتْ في موضعِ نصبٍ بـ «أهلَكْنا». ولا يَسُوغُ فيها إلاَّ ذلك. وإذا كانت كذلك امتنع أن يكون «أنَّهم» بدلاً منها؛ لأنَّ البدلَ على نيةِ تكرار العاملِ. ولو سُلِّطت أَهْلكنا على «أنهم» لم يَصِحَّ؛ ألا ترىٰ أنك لو قلتَ: أهلَكْنا انتفاءَ رجوعِهم، أو أَهْلكنا كونَهم لا يَرْجعون، لم يكن كلاماً. لكنَّ ابنَ عطية تَوَهَّمَ أنَّ «يَرَوْا» مفعولُه «كم» فتوَهَّم أنَّ قوله: «أنهم إليهم لا يرجعون» بدلٌ منه؛ لأنه يُسَوِّغُ أَنْ يُسَلَّط عليه فتقول: ألم يَرَوْا أنهم إليهم لا يَرْجعون. وهذا وأمثالُه دليلٌ على ضَعْفِه في عِلْم العربية». قلت: وهذا الإنحاءُ تحاملٌ عليه؛ لأنه لقائلٍ أَنْ يقول: «كم» قد جعلها خبريةً، والخبريةُ يجوز أَنْ تكونَ معمولةً لـ ما قبلها عند قومٍ، فيقولون: «ملكتُ كم عبدٍ» فلم يَلْزَمْ الصدرَ، فيجوزُ أَنْ يكونَ بنىٰ هذا التوجيهَ على هذه اللغةِ وجعل «كم» منصوبةً بـ «يَرَوْا» و «أنهم» بدلٌ منها، وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذٍ.

الثاني: أنَّ «أنَّهم» بدلٌ من الجملةِ قبلَه. قال الزجاج[3]: «هو بدلٌ من الجملة، والمعنىٰ: ألم يَرَوْا أن القرونَ التي أهلكناها أنهم لا يَرْجِعون؛ لأنَّ عَدَمَ الرجوعِ والهلاكَ بمعنى». قال الشيخ[4]: «وليس بشيءٍ؛ لأنه ليس بدلاً صناعياً، وإنما فَسَّر المعنىٰ ولم يَلْحَظ صناعةَ النحو». قلت: بل هو بدلٌ صناعي؛ لأنَّ الجملةَ في قوة المفرد؛ إذ هي سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولِ «يَرَوْا» فإنها معلَّقَةٌ لها كما تقدَّم.

---

(١) المحرر ١٣/١٩٨.

(٢) البحر ٧/٣٣٣.

(٣) معاني القرآن ٤/٢٨٥ وعبارته «إذا جعلت كم خبراً فالإبهام قائم فيها...».

(٤) البحر ٧/٣٣٣.

[٧٤٢/ب] الثالث: قال الزمخشري[1]: «ألم يَرَوْا» ألم يعلموا، وهو مُعَلَّق/ عن العمل في «كم» لأنَّ «كم» لا يعملُ فيها عاملٌ قبلها ـ كانَتْ للاستفهام أو للخبرِ ـ لأنَّ أصلَها الاستفهامُ، إلَّا أنَّ معناها نافِذٌ في الجملةِ كما نفذ في قولك: «ألم يَرَوْا إنَّ زيداً لمنطلقٌ» وإنْ لم يعملْ في لفظِه، وأنهم إليهم لا يَرْجِعون: بدلٌ مِنْ «كم أهلَكْنا» على المعنى لا على اللفظِ تقديرُه: ألم يَرَوْا كثرةَ إهلاكِنا القرونَ مِنْ قَبْلهم كونَهم غيرَ راجعين إليهم».

قال الشيخ[2]: «قولُه لأنَّ «كم» لا يعملُ فيها ما قبلَها كانت للاستفهام أو للخبرِ ليس على إطلاقِه؛ لأنَّ العاملَ إذا كان حرفَ جر أو اسماً مضافاً جاز أَنْ يعملَ فيها نحو: «على كم جِذْعٍ بيتُك؟ وابنَ كم رئيسٍ صحبتَ؟ وعلى كم فقيرٍ تصدَّقتُ أرجو الثواب؟ وابنُ كم شهيدٍ في سبيل الله أحسنت إليه؟».
وقوله: «أو للخبر»[3] والخبرية فيها لغتان: الفصيحةُ كما ذكر لا يتقدَّمُها عاملٌ إلَّا ما ذَكَرْنا من الجارِّ، واللغةُ الأخرى حكاها الأخفش يقولون: «ملكتُ كم غلامٍ» أي: ملكتُ كثيراً من الغِلْمان. فكما يجوزُ تقدُّم العاملِ على كثيراً كذلك يجوزُ على «كم» لأنها بمعناها. وقوله: «لأنها أصلها الاستفهامُ، والخبريةُ ليس أصلُها الاستفهامَ» بل كلٌّ واحدةٍ أصلٌ بنفسِها، ولكنهما لفظان مشتركان بين الاستفهام والخبر. وقوله: «لأنَّ معناها نافذٌ في الجملة» يعني معنى «يَرَوا» نافذٌ في الجملة؛ لأنَّه جعلَها مُعَلَّقة وشرحَ «يَرَوْا» بـ يعلموا.

وقوله: «كما نفذ في قولك: ألم يَرَوْا إنَّ زيداً لمنطلقٌ» يعني[4] أنه لو كان معمولاً من حيث اللفظُ لامتنع دخولُ اللامِ ولَفُتِحَتْ «إنَّ» فإنَّ «إنَّ» التي في

---

(١) الكشاف ٣/٣٢١.
(٢) البحر ٧/٣٣٣.
(٣) الأصل: «والخبرية» والتصحيح من البحر.
(٤) قال: «فإن زيداً لمنطلق معمول من حيث المعنى لـ يروا ولو كان. . .».

خبرها اللامُ من الأدوات المعلِّقة لأفعال القلوبِ. وقوله: «إنهم إليهم» إلى آخره كلامُه لا يَصِحُّ أن يكون بدلاً لا على اللفظِ ولا على المعنى. أمَّا على اللفظِ فإنه زعم أنَّ «يَرَوْا» معلَّقَةٌ فتكون «كم» استفهاميةً فهي معمولةٌ لـ «أهلكنا»، و «أهلكنا» لا يَتَسَلَّط على «أنهم إليهم لا يرجعون». وقد تقدَّم لنا ذلك. وأمَّا على المعنى فلا يَصِحُّ أيضاً لأنه قال: تقديره: أي على المعنى ألم يَرَوْا كثرةَ إهلاكنا القرونَ مِنْ قَبْلهم كونَهم غيرَ راجعين إليهم، فكونُهم غيرَ راجعين ليس كثرةَ الإهلاكِ، فلا يكون بدلَ بعضٍ من كلٍ، ولا يكون بدل اشتمالٍ؛ لأنَّ بدلَ الاشتمال يَصِحُّ أن يضافَ إلى ما أُبْدِل منه، وكذلك بدلُ بعضٍ من كلٍ. وهذا لا يَصِحُّ هنا. لا تقول: ألم يَرَوْا انتفاءَ رجوعِ كثرةِ إهلاكِنا القرونَ مِنْ قبلهم، وفي بدلِ الاشتمال نحو: «أعْجَبَتْني الجاريةُ مَلاحتُها، وسُرِقَ زيدٌ ثوبُه» يصحُّ: «أعجبتني ملاحَةُ الجاريةِ، وسُرِق ثوبُ زيد».

الرابع: أَنْ يكونَ «أنهم» بدلاً مِنْ موضع «كم أهلَكْنا»، والتقدير: ألم يَرَوْا أنهم إليهم. قاله أبو البقاء[1]. ورَدَّه الشيخ[2]: بأنَّ «كم أهلَكْنا»، ليس بمعمولٍ لـ «يَرَوْا». قلت: قد تقدَّم أنها معمولةٌ لها على معنى أنها مُعَلِّقَةٌ لها.

الخامس: ـ وهو قولُ الفراء[3] ـ أن يكون «يَرَوْا» عاملاً في الجملتين من غير إبدالٍ، ولم يُبَيِّنْ كيفيةَ العملِ. وقوله «الجملتين» تجوُّزٌ؛ لأنَّ «أنهم» ليس بجملةٍ لتأويلِه بالمفرد إلَّا أنه مشتملٌ على مُسْنَدٍ ومسند إليه.

السادس: أنَّ «أنهم» معمولٌ لفعل محذوفٍ[4] دَلَّ عليه السياقُ والمعنى،

(١) الإملاء ٢/٢٠٣.

(٢) البحر ٧/٣٣٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٧٦.

(٤) وهو مذهب أبي حيان في البحر ٧/٣٣٤.

تقديره: قَضَيْنا وحَكَمْنا أنهم لا يَرْجعون. ويَدُلُّ على صحةِ هذا قراءةُ[1] ابنِ عباس والحسن «إنهم» بكسر الهمزةِ على الاستئناف، والاستئنافُ قَطْعٌ لهذه الجملةِ مِمَّا قبلها فهو مُقَوٍّ لأَنْ تكونَ معمولةً لفعلٍ محذوفٍ يقتضي انقطاعَها عَمَّا قبلَها. والضميرُ في «أنهم» عائدٌ على معنى «كم» وفي «إليهم» عائدٌ على ما عاد عليه واو «يَرَوْا». وقيل: بل الأولُ عائدٌ على ما عاد عليه واو «يَرَوْا». والثاني عائدٌ على المُهْلَكين.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وإنْ كلٌّ لَمَّا جميعٌ﴾: قد تقدم في هود[2] تشديدُ «لَمَّا» وتخفيفُها وما قيل في ذلك. وقال الفخر الرازي[3] في مناسبة وقوعِ «لَمَّا» المشدَّدةِ موقعَ إلاَّ: «إنَّ «لَمَّا» كأنها حرفا نفي، وهما لم و ما، فتأكَّد النفيُ، و «إلاَّ» كأنَّها حرفا نفي: إنْ ولا فاستعمل أحدُهما مكانَ الآخر». انتهى. وهذا يجوزُ أَنْ يكونَ أَخذه من قول الفراءِ[4] في «إلاَّ» في الاستثناء: إنها مركبةٌ من إنْ ولا. إلاَّ أنَّ الفراءَ جَعَلَ «إنْ» مخففةً من الثقيلة، وجعلها نافيةً، وهو قولٌ ركيكٌ رَدَّه عليه النحويون. وقال الفراء[5] أيضاً: إن «لَمَّا» هذه أصلُها: لَمِمَّا[6] فخُفِّفَ بالحذفِ. وهذا كلُّه قد تقدَّم موضَّحاً. وقوله: «كلٌّ» مبتدأ و «جميعٌ» خبرُه. و «مُحْضَرون» خبرٌ ثانٍ لا يختلف ذلك سواءً شَدَّدْتَ «لَمَّا» أم خفَّفْتها. لا يُقال: إنَّ جميعاً تأكيد لا خبرٌ، لأنَّ جميعاً هنا فَعيل بمعنى/ [٧٤٣/أ]

(١) الإتحاف ٢/٤٠٠، والبحر ٧/٣٣٤، والقرطبي ١٥/٢٤.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٦.
(٣) تفسير الفخر ٢٦/٦٥.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٧٧.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٧.
(٦) عبارته: «فإن شئت أَرَدْتَ: وإنْ كلّ لَمِنْ ما جميع، ثم حُذفت إحدى الميمات لكثرتهن».

مَفْعول أي: مجموعون فـ «كل» تـدلُّ على الإحاطـةِ والشمول، و «جميـع» تَدُلُّ على الاجتمـاع فمعناهـا حُمِل على لفـظها في قـوله: «جميـعٌ منتصِرٌ»[1] وقـدَّمَ «جميع» في الموضعين لأجلِ الفواصـلِ، و «لَدَيْنـا» متعلِّقٌ بـ «مُحْضَرون» فَمَنْ شَـدَّدَ فـ «لَمَّا» بمعنَىٰ «إلاَّ» وَ «إنْ» نـافيةٌ كمـا تقـدَّمَ، ومَنْ خَفَّفَ فـإنْ مخففـةٌ، واللامُ فارقةٌ و «ما» مزيدةٌ. هذا قولُ البصريين، والكوفيون يقولـون: «إنْ» نافيـةٌ، واللامُ بعنىٰ «إلاَّ» كما تقدَّم غيرَ مرةٍ.

آ. **(٣٣) قوله: ﴿وآيـةٌ﴾**: خبرٌ مقـدمٌ و «لهم» صفتُها أو متعلِّقَةٌ بـ «آية» لأنها بمعنىٰ علامة. و «الأرضُ» مبتدأ. وتقدَّم تخفيف الميتة وتشديـدُها في أول آل عمـران[2]. ومنع الشيخُ[3] أَنْ تكونَ «لهم» صفـةً لـ «آية» ولم يُبَيِّن وجهَـه ولا وَجَّهَ لـه. وأعرب أبـو البقاء[4] «آيـة» مبتدأً و «لهم» الخبـرُ و «الأرضُ الميتةُ» مبتدأٌ وصفتُه، و «أَحْيَيناها» خبرُه. والجملةُ مفسِّرَةٌ لـ «آية» وبهـذا بدأ ثم قال: وقيل: فذكر الوجهَ الذي بدأْتُ به. وكذلـك حكى مكي[5] أعني أَنْ يكونَ «آية» ابتداءً، و «لهم» الخبر. وجَوَّز مكي أيضاً أن تكونَ «آية» مبتدأً و «الأرضُ» خبرُه. وهذا ينبغي أَنْ لا يجـوزَ؛ لأنه لا تُعْـزَلُ المعرفـةُ من الابتداءِ بهـا، ويُبْتَدَأ بالنكرة إلاَّ في مواضعَ للضرورةِ.

قوله: «أَحْيَيْناها» قد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «الأرض»، ويجوزُ أيضاً أَنْ يكـونَ حالاً من «الأرض» إذا جَعَلْنـاها مبتـدأً، و «آيـة» خبـرٌ مقـدمٌ. وجَـوَّزَ

---

(١) الآية ٤٤ من القمر.

(٢) انظر: الدر ١٠٣/٣.

(٣) ثم عَلَّقها بآية. والبحر ٣٣٤/٧.

(٤) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٥) المشكل له ٢٢٦/٢.

الزمخشريُّ[1] في «أَحْيَيْناها» وفي «نَسْلَخُ»[2] أَنْ يكونا صفتين للأرض والليل، وإن كانا مُعَرَّفين بأل لأنه تعريفُ بأل الجنسيةِ، فهما في قوةِ النكرة قال: كقوله[3]:

٣٧٨٤ـ ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني

. . . .

لأنه لم يَقْصِدْ لئيماً بعينه.

وردَّه الشيخُ[4]: بأنَّ فيه هَدْماً للقواعد: مِنْ أنه لا تُنْعَتُ المعرفةُ بنكرةٍ. قال: وقد تبعه على ذلك ابنُ مالك[5]. ثم خَرَّج الشيخُ الجملَ على الحال أي: الأرضُ مُحْياةً والليلُ مُنْسَلِخاً منه النهارُ، واللئيمُ شاتماً لي. قلت: وقد اعتبر النحاةُ ذلك في مواضع، فاعتبروا معنى المعرَّفِ بأل الجنسيةِ دونَ لفظِه فوصفوه بالنكرة الصريحةِ نحو: «بالرجلِ خيرٍ منك» على أحد الأوجه، وقوله: «إلاَّ الذين» بعد: «إن الإنسان»[6] وقوله: «أو الطفلِ الذين لم يظهروا»[7] و«أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيض». كلُ هذا رُوعي فيه المعنىٰ دونَ اللفظ، وإن اختلف نوعُ المراعاةِ. ويجوز أن يكون «أحييناها» استئنافاً بَيَّن به كونَها آية.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿وفَجَّرْنا﴾**: العامَّةُ على التشديد تكثيراً لأنَّ

---

(١) الكشاف ٣/٣٢١.
(٢) في الآية ٣٧.
(٣) تقدم برقم ٦٩٧.
(٤) البحر ٧/٣٣٤.
(٥) انظر: المساعد ٢/٤٠٦.
(٦) الآية ١ ـ ٢ ـ ٣ من العصر.
(٧) الآية ٣١ من النور.

[فَجَّر][1] مخففةً متعدٍّ. وقرأ[2] جناح بن حبيش بالتخفيف. والمفعولُ محذوفٌ على كلتا القراءتين أي: ينبوعاً كما في آية سبحان[3].

آ. (٣٥) **قوله: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾**: قيل: الضميرُ عائدٌ على النخيل؛ لأنه أقربُ مذكورٍ، وكان مِنْ حَقِّ الضميرِ أَنْ يُثَنَّى على هذا لتقدُّم شيئين: وهما الأعنابُ والنخيلُ، إلَّا أنه اكتفى بذِكْرِ أحدِهما. وقيل: يعود على جنات، وعاد بلفظ المفرد ذَهاباً بالضميرِ مَذْهَبَ اسم الإشارةِ وهو كقولُ رُؤْبة[4]:

٣٧٨٥ـ فيها خُطوطٌ من سَوادٍ وبَلَقْ
كأنَّه في الجلدِ تَوْليعُ البَهَقْ

فقيل له[5]. فقال: أَرَدْتُ: كأنَّ ذاك وَيْلَكَ. وقيل: عائد على الماءِ المدلول عليه بـ عيون. وقيل: بل عاد عليه لأنه مقدَّرٌ أي: من العيون. ويجوزُ أَنْ يعودَ على العيون. ويُعتذر عن إفراده بما تَقَدَّم في عَوْده على جنات. ويجوزُ أَنْ يعودَ على الأعناب والنخيل معاً، ويُعتذر عنه بما تقدَّم أيضاً. وقال الزمخشري[6]: «وأصلُه: مِنْ ثمرنا، لقوله: «وفَجَّرْنا» و «جَعَلْنا» فنقل الكلامَ من التكلُّم إلى الغَيْبة على طريقة الالتفات، والمعنى: ليأكلوا مِمَّا خلقَه اللَّهُ مِن الثمر». قلت: فعلى هذا يكون الضميرُ عائداً على الله تعالى، ولذلك فَسَّر معناه

---

(١) زيادة من (ش).
(٢) البحر ٣٣٥/٧.
(٣) «لن نُؤْمن لك حتى تَفْجُرَ لنا من الأرض يَنْبوعاً» الآية ٩٠ من الإسراء وهي سورة سبحان.
(٤) تقدم برقم ٥٣٩.
(٥) فقيل له: كيف قلت: «كأنه» مع تقدُّم خطوط؟
(٦) الكشاف ٣٢٢/٣.

بما ذكر. وقد تقدَّم قراءاتٌ في هذه اللفظةِ في سورةِ الأنعام[1] وما قيل فيها بحمد الله تعالى.

قوله: «وما عَمِلَتْه أَيْدِيهم» في «ما» هذه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنها موصولةٌ أي: ومن الذي عَمِلَتْه أيديهم من الغرس والمعالجة. وفيه تَجَوُّزٌ على هذا. والثاني: أنها نافيةٌ أي: لم يعملوه هم، بل الفاعلُ له هو اللَّهُ تعالى.

وقرأ[2] الأخَوان وأبو بكر بحذف الهاء والباقون «وما عَمِلَتْه» بإثباتِها. فإنْ كانَتْ «ما» موصولةً فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر حُذِف العائدُ كما حُذِف في قولِه: «أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولاً»[3] بالإجماع. وعلى قراءةِ غيرِهم جيْءَ به على الأصل. وإن كانَتْ نافيةً فعلى قراءةِ الأخوين وأبي بكر لا ضميرَ مقدرٌ، ولكن المفعولَ محذوفٌ أي: ما عَمِلَتْ أيديهم شيئاً مِنْ ذلك، وعلى قراءةِ غيرِهم الضميرُ يعودُ على «ثَمَرِه» وهي مرسومةٌ بالهاء في غيرِ مصاحفِ الكوفةِ، وبحذفِها فيما عداها. / والأخَوان وأبو بكرٍ وافقوا مصاحفهم، والباقون ـ غير حَفْص ـ وافقوها أيضاً، وجعفر خالَفَ مصحفَه، وهذا يَدُلُّ على أنَّ القراءةَ متلقَّاةٌ مِنْ أفواهِ الرجال، فيكون عاصمٌ قد أقرأها لأبي بكرٍ بالهاء ولحفصٍ بدونها[4]. [٧٤٣/ب]

الثالث: أنها نكرةٌ موصوفةٌ، والكلامُ فيها كالذي في الموصولة. والرابع:

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/٨٠.

(٢) السبعة ٥٤٠، والنشر ٢/٣٥٣، والتيسير ١٨٤، والحجة ٥٩٨، والبحر ٧/٣٣٥، والقرطبي ١٥/٢٥، والبحر ٧/٣٣٥.

(٣) الآية ٤١ من الفرقان.

(٤) كذا في الأصل، والصواب بالعكس، حيث قرأ أبو بكر بالحذف، وحفص بإثباتها كما تقدم.

أنها مصدريةٌ أي: ومِنْ عَمَلِ أيديهم. والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ به، فيعودُ المعنى إلى معنى الموصولة أو الموصوفة.

آ. **(٣٧) قوله: ﴿وآيةٌ لهم الليلُ﴾**: كقوله و «آيةٌ لهم الأرضُ»[1]. و «نَسْلَخُ» استعارةٌ بديعةٌ شبَّه انكشافَ ظلمةِ الليلِ بكَشْط الجِلْد عن الشاة. وقوله: «مُظْلِمون» أي: داخلون في الظلام كقوله: «مُصْبِحين»[2].

آ. **(٣٨) قوله: ﴿لِمُسْتَقَرٍّ﴾**: قيل: في الكلامِ حَذْفُ مضافٍ تقديره: تجري لجَرْيِ مستقرٍ لها. وعلى هذا فاللامُ للعلةِ أي: لأجل جَرْيِ مستقرٍ لها. والصحيحُ أنَّه لا حَذْفَ، وأنَّ اللامَ بمعنى إلى. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ بعضهم «إلى مُسْتقر»[3]. وقرأ عبد الله وابن عباس وعكرمة وزين العابدين وابنه الباقر والصادق بن الباقر «لا مُستقرَّ» بـ لا النافيةِ للجنسِ وبناءِ «مستقرَّ» على الفتح، و «لها» الخبر. وابن أبي عبلة «لا مُسْتقرٌّ» بـ لا العاملةِ عملَ ليس، فـ مُسْتَقَرٌّ اسمها، و «لها» في محلِّ نصبٍ خبرُها كقوله[4]:

٣٧٨٦ـ تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا
ولا وَزَرٌ مِمَّا قضى اللَّهُ واقيا

والمرادُ بذلك أنها لا تستقرُّ في الدنيا بل هي دائمةُ الجريانِ، وذلك إشارةً إلى جَرْيِها المذكور.

---

(١) الآية ٣٣ من يس.

(٢) الآية ٦٦ من الحجر.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٣٣٦، والمحتسب ٢/٢١٢، والقرطبي ١٥/٢٨.

(٤) تقدم برقم ٣٩٥.

آ. (٣٩) قـولـه: ﴿والقمـرَ قَدَّرْنـاه﴾: قرأ[١] نـافع وابن كثيـر وأبو عمرٍو برفعِه، والباقون بنصبِه. فالرفعُ على الابتداء، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ على الاشتغـالِ، والوجهـان مُسْتويـانِ لتقدُّمِ جملةٍ ذاتِ وجهين، وهي قـولـه: «والشمسُ تجري» فإنْ راعَيْتَ صدرَها رَفَعْتَ لتعـطِفَ جملةً اسميةً على مثلِهـا، وإنْ راعَيْتَ عَجْـزَها نَصَبْتَ لتعـطِفَ فعليةً على مثلِهـا. وبهذه الآيـةِ يَبْطُلُ قـولُ الأخفشِ: إنه لا يجوزُ النصبُ في الاسم إلَّا إذا كان في جملةِ الاشتغالِ ضميرٌ يعود على الاسمِ الذي تضمَّنَتْه جملةٌ ذاتُ وجهين. قال: لأنَّ المعـطوفَ على الخبرِ خبرٌ فلا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يعودُ على المبتدأ فيجوزُ: «زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه في داره»، ولـو لم يَقُلْ «في داره» لم يَجُـز. ووجهُ الـردِّ مِنْ هذه الآيـة أنَّ أربعـةً من السبعةِ نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضميرٌ يعودُ على الشمس. وقد أُجْمـع على النصب في قـولِه تعـالى: «والسماءَ رَفَعهـا» بعد قـولـه: «والنجمُ والشجـرُ يَسْجدان»[٢].

قوله: «منازلَ» فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أنه مفعـولٌ ثانٍ؛ لأنَّ «قَـدَّرنا» بمعنى صَيَّـرْنا. الثـاني: أنه حـالٌ، ولا بُدَّ مِنْ حَـذْفِ مضافٍ قبـل «منـازل» تقـديـرُه: ذا منـازلَ. الثالث: أنـه ظرفٌ أي: قَـدَّرْنا مسيـرَه في منازلَ، وتقـدَّم نحـوُه أولَ يونس[٣].

قوله: «كالعُرْجُـون» العامَّـةُ على ضَمِّ العينِ والجيم. وفي وزنِه وجهـان، أحـدهما: أنـه فُعْلُول فنونُـه أصليةٌ، وهـذا هو المـرجَّـحُ. والثـاني: وهـو قـولُ

(١) السبعـة ٥٤٠، والنشر ٢/٣٥٣، والحجـة ٥٩٩، والبحر ٧/٣٣٦، والحجـة ٥٩٩، والقرطبي ١٥/٢٩.
(٢) الآية ٧ من الرحمن.
(٣) الآية ٥ من يونس: «وقَدَّره منازل».

الزجَّاج[1] أنَّ نونَه مزيدةٌ، ووزنُـه فُعْلُوْن، مشتقاً من الانعـراجِ وهو الانعـطافُ، وقـرأ[2] سليمـان التيمي بكسـر العين وفتـح الجيم، وهمـا لغتـان كـالبُـزيُـوْن والبِزْيون[3]. والعُـرْجُوْن: عُـوْد العِذْقِ مـا بين الشَّماريـخ إلى مَنْبِته من النخلةِ. وهو تشبيهٌ بديعٌ، شبَّه به القمرَ في ثلاثة أشياء: دقتِه واستقواسِه واصفرارِه.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿سابقُ النهارِ﴾**: قـرأ[4] عمارة بنصب «النهـارَ» حَذَفَ التنوين لالتقاءِ الساكنين. قال المبرد[5]: «سمعته يقرؤُها فقلت: ما هذا؟ فقال: أَرَدْتُ «سابقٌ» بالتنوين فخفَّفْتُ».

آ. (٤١) **قوله: ﴿أنَّا حَمَلْنا﴾**: مبتدأ، و«آيةٌ» خبـرٌ مقدمٌ. وجَـوَّز أبو البقاء[6] أَنْ يكونَ «أنَّا حَمَلْنا» خبرَ مبتدأ محذوفٍ بناءً منه على أنَّ «آيـة لهم» مبتدأٌ وخبرٌ، كلامٌ مستقلٌ بنفسِه، كما تقـدَّم في نظيـرِه. والظاهـرُ أنَّ الضميرين في «لهم» و«ذريتهم» لشيءٍ واحـدٍ. ويُراد بـالذريَّـة آباؤهم المحمـولـون[7] في سفينة نوح عليه السلام أو يكون الضميران مختلفَيْن أي: ذرية القرون الماضية. ووجـهُ الامتنانِ عليهم: أنَّهم في ذلـك مثلُ الـذرِّية من حيث إنهم يَنْتفعـون بهـا كانتفاعِ أولئك.

---

(١) معاني القرآن ٢٨٨/٤، وتصحفت في المطبوعة: «فعلول».

(٢) القرطبي ٣١/١٥، والبحر ٣٣٧/٧، والشواذ ١٢٥.

(٣) البزيون: السندس.

(٤) القـرطبي ٣٣/١٥، والبحـر ٣٣٨/٧، وهـو عمـارة بن عقيـل بن بـلال بن جـريـر الخطفى.

(٥) انظر: البحر ٣٣٨/٧.

(٦) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٧) الأصل «المحمولين» وهو سهو.

آ. (٤٢) قوله: ﴿ما يَرْكبون﴾: هذا يَحْتمل أَنْ يكونَ من جنسِ الفلك إنْ أريد بالفَلَكِ سفينةُ نوحٍ عليه السلام خاصةً، وأن يكونَ مِنْ جنسٍ آخرَ كالإِبلِ ونحوِها، ولهذا سَمَّتْها سُفُنَ البرِّ. وقد تقدَّم اشتقاقُ الذرِّيَّة في البقرة[1] واختلافُ القُرَّاءِ فيها في الأعراف[2].

قوله: «مِنْ مِثْله» أي: من مثلِ الفلك. وقيل: من مثل ما ذكرِ من خَلْقِ الأزواجِ.

آ. (٤٣) وقرأ[3] الحسن «نُغَرِّقْهُمْ» بتشديد الراء.

[٧٤٤/أ] قوله: «فلا صَرِيْخَ»/ فَعيل بمعنى فاعِل أي: فلا مستغيثَ. وقيل: بمعنى مُفْعِل أي: فلا مغيثَ. وهذا هو الأليقُ بالآية. وقال الزمخشري[4]: «فلا إغاثَةَ» جعله مصدراً مِنْ أَصْرخ. قال الشيخ[5]: «ويَحْتاج إلى نَقْلِ أنَّ صَريخاً يكون مصدراً بمعنى إصْراخ». والعامَّةُ على فتح «صريخ». وحكى أبو البقاء[6] أنه قُرِىء بالرفع والتنوين. قال: «ووجهُه على ما في قوله: «فلا خَوْفٌ عليهم»[7]».

آ. (٤٤) قوله: ﴿إلَّا رحمةً﴾: منصوبٌ على المفعولِ له وهو استثناءٌ مفرغٌ. وقيل: استثناءٌ منقطعٌ. وقيل: على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ وعلى إسقاط الخافضِ. أي: إلَّا برحمةٍ. والفاءُ في قوله: «فلا صريخَ» رابطةٌ لهذه

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/١٠٠.
(٢) انظر: الدر المصون ٥/٥١١.
(٣) الإتحاف ٢/٤٠١، والبحر ٧/٣٣٩.
(٤) الكشاف ٣/٣٢٤.
(٥) البحر ٧/٣٣٩.
(٦) الإملاء ٢/٢٠٣.
(٧) الآية ٣٨ من البقرة.

الجملةِ بمـا قبلهـا. فـالضميـرُ في «لهم» عـائـدٌ على «المُغْـرَقين». وجـوَّز ابن عطية[1] هذا ووجهاً آخرَ، وجعله أحسنَ منه: وهو أَنْ يكونَ استئنـافَ إخبارٍ عن المسافرين في البحر ناجين كانوا أو مُغْـرَقين، هم بهذه الحـالةِ لا نجـاةَ لهم إلاَّ بـرحمةِ اللَّهِ، وليس قـولُه: «فـلا صَريـخَ لهم» مربـوطاً بـالمغرقين. انتهى. وليس جَعْلُه هذا الأحسنَ بالحسنِ لئلا تخرجَ الفـاءُ عن موضـوعِها والكـلامُ عن التئامِه.

آ. (٤٥) قـوله: ﴿وإذا قيـل لهم﴾: جـوابُهـا محـذوفٌ. أي: أعرضوا.

آ. (٤٦) قـوله: ﴿إلاَّ كـانـوا﴾: في محـلِّ حـالٍ. وقـد تقـدَّم نظيرُه[2].

آ. (٤٧) قـولـه: ﴿مَنْ لـو يشـاءُ اللَّهُ أطعمَـه﴾: مفعـولُ «أنـطعمُ» و «أطعمه» جـوابُ «لو». وجـاء على أحد الجـائزين، وهـو تجرُّدُه من اللامِ. والأفصحُ أنْ يكونَ بلامٍ نحو «لو نشاء لَجَعَلْناه حُطاماً»[3].

آ. (٤٩) قـوله: ﴿يَخِصِّمُـوْن﴾: قـرأ[4] حمـزةُ بسكـون الخـاء وتخفيف الصادِ مِنْ خَصِم يَخْصَمُ. والمعنى: يَخْصَمُ بعضُهم بعضاً، فالمفعولُ محـذوفٌ. وأبو عمـرٍو وقالـون بإخفـاءِ[5] فتحةِ الخـاء وتشديـدِ الصاد. ونـافـعٌ

---

(١) المحرر ١٣/٢٠٣.

(٢) «وما يأتيهم من رسول إلاَّ كانوا به يستهزئون» الآية من الحجر.

(٣) الآية ٦٥ من الواقعة.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤١، والحجة ٦٠٠، والنشر ٢/٣٥٤، والبحر ٧/٣٤٠، والتيسير ١٨٤، والقرطبي ١٥/٣٨.

(٥) أي باختلاس فتحتها.

وابن كثير وهشام كذلك، إلاَّ أنَّهم بإخلاصِ فتحةِ الخاءِ. والباقون بكسرِ الخاء وتشديدِ الصادِ. والأصلُ في القراءاتِ الثلاثِ: يَخْتَصِمون فأُدْغِمت التاءُ في الصاد، فنافعٌ وابن كثير وهشام نَقَلوا فتحَها إلى الساكنِ قبلَها نَقْلاً كاملاً، وأبو عمرو وقالون اختلسا حركتَها تنبيهاً على أنَّ الخاءَ أصلُها السكونُ، والباقون حَذَفُوا حركتَها، فالتقى ساكنان لذلك، فكسروا أوَّلَهما، فهذه أربعُ قراءاتٍ، قُرِيء بها في المشهور.

ورُوِي عن أبي عمرٍو وقالون سكونُ الخاءِ وتشديدُ الصادِ. والنحاةُ يَسْتَشْكِلونها للجمعِ بَيْن ساكنين على غير حَدِّيْهما. وقرأ جماعةٌ «يِخِصِّمُون» بكسرِ الياءِ والخاءِ وتشديد الصاد وكسروا الياءَ إتباعاً[1]. وقرأ أُبَيٌّ «يَخْتَصِمُون» على الأصل. قال الشيخُ[2]: «ورُوِي عنهما ـ أي عن أبي عمرٍو وقالون ـ بسكونِ الخاء وتخفيفِ الصاد مِنْ خَصِم».

قلت: هذه هي قراءةُ حمزةَ ولم يَحْكِها هو عنه وهذا يُشْبِهُ قولَه: «يَخْطَفُ أبصارَهم»[3] في البقرةِ، و«لا يَهِدِّي»[4] في يونس.

آ. (٥٠) وقرأ[5] ابن محيصن «يُرْجَعُون» مبنياً للمفعول.

آ. (٥١) والأعرج[6] «في الصُّوَر» بفتح الواو.

وقُرِيء[7] «من الأَجْدافِ» وهي لغةٌ في «الأَجْداث» يُقال: جَدَث وجَدَف

(١) وهي رواية عن أبي بكر كما في الإتحاف ٢/٤٠٢.
(٢) البحر ٧/٣٤٠ ـ ٣٤١.
(٣) الآية ٢٠ من البقرة.
(٤) الآية ٣٥ من يونس.
(٥) الإتحاف ٢/٤٠٢، والبحر ٧/٣٤١.
(٦) المحتسب ٢/٢١٢، والقرطبي ١٥/٤٠، والبحر ٧/٣٤١.
(٧) القرطبي ١٥/٤٠، والبحر ٧/٣٤١.

كـ ثُمّ وفُمّ، وثُوم وفُوم[1]. وقرأ[2] ابن أبي إسحاق وأبو عمرٍو في روايةٍ «يَنْسُلون» بضم السين. يُقال: نَسَل الثعلبُ يَنْسِل وينسُل أي: أسْرع في عَدْوِه.

آ. (٥٢) قوله: ﴿يا وَيْلَنا﴾: العامَّةُ على الإضافةِ إلى ضمير المتكلمين دون تأنيثٍ. وهو «وَيْل» مضافٌ لِما بعده. ونقل أبو البقاء[3] عن الكوفيين أنَّ «وَيْ» كلمةٌ برأسِها. و «لنا» جارٌّ ومجرور». انتهى. ولا معنى لهذا إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ: هو أَنْ يكونَ يا عجبُ لنا؛ لأنَّ وي تُفَسَّرُ بمعنى اعجب منا. وابن أبي ليلى[4]: «يا وَيْلتنا» بتاء التأنيث، وعنه أيضاً «يا وَيْلتا» بإبدال الياءِ ألفاً. وتأويلُ هذه أنَّ كلَّ واحدٍ منهم يقول: يا ويلتي.

والعامَّةُ على فتح ميم «مَنْ و «بَعَثَنا» فعلاً ماضياً خبراً لـ «مَنْ» الاستفهامية قبلَه. وابن عباس[5] والضحاك، وأبو نهيك بكسر الميم على أنها حرفُ جر. و «بَعْثِنا» مصدرٌ مجرور بـ مِنْ. فـ «مِنْ» الأولى تتعلَّق بالوَيْل، والثانيةُ تتعلَّقُ بالبعث.

والمَرْقَدُ يجوز أَنْ يكونَ مصدراً أي: مِنْ رُقادِنا، وأن يكونَ مكاناً، وهو مفردٌ أُقيم مُقامَ الجمعِ. والأولُ أحسنُ؛ إذ المصدرُ يُفْرَدُ مطلقاً.

قوله: «هذا ما وَعَدَ» في «هذا» وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأٌ وما بعده/ [٧٤٤/ب] خبرُه. ويكونُ الوقفُ تاماً على قوله «مِنْ مَرْقَدِنا». وهذه الجملةُ حينئذٍ فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ: إمَّا من قولِ اللَّهِ تعالى، أو مِنْ قولِ

(١) انظر: الممتع ٤١٤.
(٢) البحر ٧/٣٤١.
(٣) الإملاء ٢/٢٠٤.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٣، والبحر ٧/٣٤١، والقرطبي ١٥/٤١.
(٥) المحتسب ٢/٢١٣، والقرطبي ١٥/٤١، والبحر ٧/٣٤١.

الملائكةِ. والثاني: أنها من كلام الكفارِ فتكون في محلِّ نصب بالقول. والثاني من الوجهين الأولين: «هذا» صفةٌ لـ «مَرْقَدِنا» و «ما وَعَد» منقطعٌ عَمَّا قبله.

ثم في «ما» وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: الذي وَعَدَه الرحمنُ وصَدَقَ فيه المرسلون حَقٌّ عليكم. وإليه ذهب الزجَّاج[1] والزمخشري[2]. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذا وَعْدُ الرحمن. وقد تقدَّم لك أولَ الكهف[3]: أنَّ حَفْصاً يقف على «مَرْقَدِنا» وَقْفةً لطيفةً دونَ قَطْعِ نَفَسٍ لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ اسمَ الإشارةِ تابعٌ لـ «مَرْقَدِنا». وهذان الوجهان يُقَوِّيان ذلك المعنى المذكور الذي تَعَمَّد الوقفَ لأجلِه. و «ما» يَصِحُّ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً كما تقدَّم تقريرُه. ومفعولا الوعدِ والصدقِ محذوفان أي: وَعَدَناه الرحمن وصَدَقَناه المرسلون. والأصل: صَدَقَنا فيه. ويجوز حَذْفُ الخافض وقد تقدَّم لك نحو «صَدَقني سِنَّ بَكْرِهِ»[4] أي في سِنِّه. وتقدَّم قراءتا «صيحة واحدة» نصباً ورفعاً[5].

آ. (٥٤) قوله: ﴿فاليومَ﴾: منصوبٌ بـ «لا تُظْلَمُ». و «شيئاً»: إمَّا مفعولٌ ثانٍ، وإمَّا مصدرٌ.

آ. (٥٥) قوله: ﴿في شُغُلٍ﴾: يجوز أَنْ يكونَ خبراً لـ «إنَّ» و «فاكهون» خبرٌ ثانٍ، وأنْ يكون «فاكهون» هو الخبر، و «في شُغُلٍ» متعلِّقٌ به

---

(١) معاني القرآن ٤/٢٩١.

(٢) الكشاف ٣/٣٢٦.

(٣) حيث وقف في الكهف على قوله: «ولم يجعل له عوجاً». وأشار المؤلف في الكهف إلى مواضع وقفات حفص. انظر: الدر ٧/٤٣٥.

(٤) مجمع الأمثال ١/٣٩٢، جمهرة الأمثال ١/٥٦٧.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢٩ من يس.

وأَنْ يكـونَ حـالاً. وقـرأ[1] الكـوفيـون وابنُ عـامـر بضمتين. والبـاقـون بضمـةٍ وسكونٍ، وهما لغتان للحجازيين، قالهالفـراء. ومجاهـد وأبو السَّمَّـال بفتحتين. ويزيد النحوي وابن هُبَيْرَة بفتحةٍ وسكونٍ وهما لغتان أيضاً.

والعامَّةُ على رفع «فاكِهون» على ما تقدَّم. والأعمش[2] وطلحة «فاكهين» نصباً على الحال، والجارُّ الخبرُ. والعامَّةُ أيضاً على «فاكهين» بـالألف بمعنى: أصحـاب فاكهـة، كـ لابنٍ وتـامـرٍ ولاحمٍ، والحسَنُ[3] وأبـو جعفـر وأبـو حيـوةَ وأبو رجاءٍ وشيبةُ وقتادةُ ومجاهدٌ «فَكِهون» بغيرِ ألفٍ بمعنى: طَرِبُوْن فَرِحون، من الفُكـاهةِ بـالضم. وقيل: الفـاكهُ والفَكِـهُ بمعنىٰ المتلذِّذُ المتنعِّمُ؛ لأنَّ كـلًّا من الفـاكهةِ والفُكـاهةِ مِمَّـا يُتَلَذَّذُ به ويُتَنَعَّمُ. وقُـرىء «فَكِهِيْن» بالقَصْـرِ واليـاء على مـا تَقَدَّمَ. و «فَكُهُـوْن» بالقصـرِ وضـمِّ الكافِ. يُقـال: رجلٌ فَكِـهٌ وفَكُهٌ كـرَجُـلٍ نَدِس[4] ونَدُسٍ، وحَذِر وحَذُر.

آ. (٥٦) قوله: ﴿هم وأَزْواجُهُمْ﴾: يجـوزُ في «هم» أَنْ يكونَ مؤكِّـداً للضميرِ المستكِنِّ في «فـاكهون»، و «أزواجُهم» عَـطْفٌ على المستكنِّ. ويجـوز أَنْ يكـونَ تـأكيـداً للضميـرِ المستكنِّ في «شُغُـل» إذا جَعَلْنـاه خبـراً. و «أزواجُهم» عَطْفٌ عليه أيضاً. كذا ذكره الشيخ[5]. وفيه نظرٌ من حيث الفَصْـلُ بين المُؤَكِّد والمؤكَّد بخبر «إنَّ». ونظيـرُه أن تقولَ: «إن زيـداً في الدار قـائمٌ هو

---

(١) السبعـة ٥٤١، والبحـر ٣٤٢/٧، والتيسيـر ١٨٤، والقـرطبـي ٤٤/١٥، والحجـة ٦٠١، والنشر ٢١٦/٢.

(٢) القرطبي ٤٤/١٥، والبحر ٣٤٢/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٣٥٤/٢، والإتحاف ٤٠٢/٢، والقرطبي ٤٤/١٥، والبحر ٣٤٢/٧.

(٤) رجل ندس: يخالط الناس دون أن يثقل عليهم.

(٥) البحر ٣٤٢/٧.

وعمروٌ» على أَنْ يُجْعَلَ «هو» تأكيداً للضمير في قولك «في الدار». وعلى هذين الوجهين يكون قولُه «متكِئون» خبراً آخر لـ «إنَّ»، و «في [ظلال]»[1] متعلِّقٌ به أو حالٌ. و «على الأرائِك» متعلقٌ به. ويجوزُ أَنْ يكون «هم» مبتدأً و «متكئون» خبرَه، والجارَّانِ على ما تقدَّمَ. وجَوَّزَ أبو البقاءِ[2] أَنْ يكونَ «في ظلالٍ» هو الخبرَ. قال: «وعلى الأرائِكِ مستأنفٌ» وهي عبارةٌ مُوْهِمَةٌ غيرَ الصوابِ. ويريد بذلك: أنَّ «متكئون» خبرُ مبتدأ مضمرٍ و «على الأرائك» متعلقٌ به، فهذا وجهُ استئنافِه، لا أنه خبرٌ مقدمٌ، و «متكئون» مبتدأٌ مؤخرٌ إذ لا معنىٰ له. وقرأ[3] عبد الله «متكئين» نصباً على الحال.

وقرأ[4] الأخوان «في ظُلَلٍ» بضم الظاءِ والقصرِ، وهو جمع ظُلَّة نحو: غُرْفَة وغُرَف، وحُلَّة[5] وحُلَل. وهي عبارةٌ عن الفُرُشِ والسُّتُور. والباقون بكسرِ الظاءِ والألفِ، جمعَ ظُلَّة أيضاً، كحُلَّة وحِلال[6]، وبُرْمة[7] وبِرام، أو جمعَ فِعْلة بالكسر، إذ يُقال: ظُلَّة وظِلَّة بالضمِّ والكسرِ فهو كلِقْحة[8] ولِقاح، إلاَّ أنَّ فِعالاً لا ينقاس فيها، أو جمعَ فِعْل نحو: ذِئْب وذِئاب، ورِيْح ورِياح.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿ما يَدَّعُوْن﴾**: في «ما» هذه ثلاثةُ أوجه: موصولةٌ اسميةٌ، نكرةٌ موصوفةٌ، والعائد على هذين محذوفٌ، مصدريةٌ. / [٧٤٥/أ]

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) الإملاء ٢/٢٠٤.

(٣) البحر ٧/٣٤٢.

(٤) السبعة ٥٤٢، والحجة ٦٠١، والبحر ٧/٣٤٢، والتيسير ١٨٤، والقرطبي ١٥/٤٤، والنشر ٢/٣٥٥.

(٥) الحُلَّة: الثوب الجديد غليظاً أو رقيقاً.

(٦) الجمع الثاني لـ حُلَّة.

(٧) البُرْمة: القِدْر من الحجارة.

(٨) اللقحة: الناقة الحلوب.

ويَـدَّعُـون مضـارعُ ادَّعَى افْتَعَـلَ مِنْ دعـا يَـدْعـو. وأُشْـرِبَ معنى التمني. قـال أبـو عبيدة[1]: «العـربُ تقـول: ادَّعِ عَلَيَّ مـا شِئْتَ أي تَمَنَّ»، وفـلانٌ في خيـرِ ما يَدَّعي، أي: ما يتمنى. وقال الزجاج[2]: «هو من الدعـاء أي: ما يَـدَّعُوْنـه، أهـلُ الجنة يـأتيهم، مِنْ دَعَوْتُ غـلامي». وقيل: افْتَعَـل بمعنى تفـاعَـلَ. أي: ما يتداعَوْنه كقولهم: ارتَمَوْا وترامَوْا بمعنىً. و «ما» مبتدأةٌ. وفي خبرها وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنَّه الجارُّ قبلَها. والثـاني: أنه «سـلامٌ». أي: مُسَلَّمٌ خالِصٌ أو ذو سلامةٍ.

آ. (٥٨) قـولـه: ﴿سَـلامٌ﴾: العـامَّـةُ على رفعِـه. وفيـه أوجـهٌ، أحـدها: مـا تقدَّم مِنْ كـونِه خبـرَ «ما يَـدَّعون». الثـاني: أنه بـدلٌ منهـا، قـالـه الـزمخشري[3]. قـال الشيخ[4]: «وإذا كـان بدلاً كـان «ما يَـدَّعُون» خصـوصاً، والظاهر أنَّـه عمومٌ في كـلِّ ما يَـدَّعُونـه. وإذا كان عمـوماً لم يكن[5] بدلاً منه». الثالث: أنه صفةٌ لـ «ما»، وهذا إذا جَعَلْتَها نكرةً موصوفةً. أمَّا إذا جَعَلْتَها بمعنى الذي أو مصدريةً تَعَذَّر ذلك لتخالُفِهما تعريفـاً وتنكيراً. الـرابع: أنـه خبرُ مبتـدأ مضمرٍ، أي: هو سلامٌ. الخامس: أنه مبتدأٌ خبرُه الناصبُ لـ «قَـوْلاً» أي: سلامٌ يُقال لهم قولاً. وقيل: تقديرُه: سلامٌ عليكم. السادس: أنه مبتـدأٌ، وخبرُه «مِنْ رَبٍ». و «قـولاً» مصدرٌ مؤكـدٌ لمضمونِ الجملةِ، وهـو مـع عـامِلِه معتـرضٌ بين المبتدأ والخبر.

---

(١) مجاز القرآن ٢/١٦٤.

(٢) معاني القرآن ٤/٢٩٢.

(٣) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٤) البحر ٧/٣٤٣.

(٥) أي: سلام.

وأُبَيٌّ[1] وعبد الله وعيسى «سَلاماً» بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ. قال الزمخشري[2]: «أي: لهمْ مُرادُهُمْ خالصاً». والثاني: أنه مصدرٌ يُسَلِّمون سلاماً: إمَّا من التحيةِ، وإمَّا من السَّلامة. و«قَوْلًا» إمَّا: مصدرٌ مؤكِّدٌ، وإمَّا منصوبٌ على الاختصاصِ. قال الزمخشري[3]: «وهو الأَوْجَهُ». و«مِنْ رَبٍّ» إمَّا صفةٌ لـ«قَوْلًا»، وإمَّا خبرُ «سَلامٌ» كما تقدَّم. وقرأ القَرَظِيُّ «سِلْمٌ» بالكسرِ والسكونِ. وتقدَّم الفرقُ بينهما في البقرة[4].

آ. (٥٩) **قوله: ﴿وامْتازُوْا﴾**: على إضمارِ قولٍ مقابلٍ لِما قيلَ للمؤمنين أي: ويُقال للمجرمين: امتازُوْا أي: انعَزِلُوا، مِنْ مازه يَمِيزه.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿أَعْهَدْ﴾**: العامَّةُ على فتحِ الهمزةِ على الأصلِ في حرفِ المضارعة. وطلحة والهذيل بن شرحَبيل[5] الكوفي بكسرِها. وقد تقدَّم أنَّ ذلك لغةٌ في حرفِ المضارعةِ بشروطٍ ذُكِرت في الفاتحة[6] وثَمَّ حكايةٌ. وقرأ[7] ابنُ وثَّاب «أَحَّدْ» بحاءٍ مشددةَ. قال الزمخشري[8]: «وهي لغة تميمٍ، ومنه «دَحَّا مَحَّا» أي: دَعْها معها، فقُلِبَتْ الهاءُ حاءً ثم العينُ حاءً، حين أُريد الإدغامُ. والأحسنُ أَنْ يُقال: إنَّ العينَ أُبْدِلَتْ حاءً. وهي لغةُ هُذَيلٍ، فلمَّا

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٤، ٢١٥، والبحر ٧/٣٤٣، والقرطبي ١٥/٤٥، ٤٦.

(٢) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٣) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٥٨.

(٥) البحر ٧/٣٤٣ ولم أقف على ترجمة الهذيل.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

(٧) الشواذ ١٢٥، والبحر ٧/٣٤٣.

(٨) الكشاف ٣/٣٢٧.

أُدْغِم قُلب الثاني للأول، وهو عكسُ بابِ الإدغامِ. وقد مضىٰ تحقيقُه آخرَ آلِ عمران. وقال ابن خالويه[1]: «وابن وثاب والهذيل «أَلَمْ إِعْهَدْ» بكسر الميم والهمزة وفتح الهاء، وهي على لغةِ مَنْ كسرَ أولَ المضارعِ سوى الياءِ. ورُوي عن ابنِ وثَّاب «اعْهِد» بكسرِ الهاءِ. يُقال: عَهِد وعَهَد» انتهى. يعني بكسر الميم والهمزة أنَّ الأصلَ في هذه القراءةِ أَنْ يكونَ كسرَ حَرْفَ المضارعةِ ثم نَقَلَ حركتَه إلى الميمِ فكُسِرَتْ، لا أنَّ الكسرَ موجودٌ في الميمِ وفي الهمزةِ لفظاً، إذ يَلْزَمُ من ذلك قَطْعُ همزةِ الوصلِ وتحريكُ الميمِ مِنْ غيرِ سبب. وأمَّا كَسْرُ الهاءِ فلِما ذُكِرَ من أنه سُمِعَ في الماضي «عَهَدَ» بفتحها. وقولُه: «سوى الياء» وكذا قال الزمخشريُّ[2] هو المشهورُ. وقد نُقِل عن بعضِ كَلْبٍ أنهم يَكْسِرون الياءَ فيقولون: يِعْلَمُ.

وقال الزمخشري[3] فيه: «وقد جَوَّزَ الزجَّاجُ[4] أن يكون من باب: نَعِمَ يَنْعِمُ، وضَرَب يَضْرِب» يعني أنَّ تخريجَه على أحدِ وجهين: إمَّا الشذوذِ فيما اتَّحذ فيه فَعِل يَفْعِلُ بالكسر فيهما، كنَعِمَ يَنْعِمُ وحَسِب يَحْسِبُ وبَئِسَ يَبْئِسُ، وهي ألفاظٌ عَدَدْتُها في البقرة[5]، وإمَّا أنه سُمِعَ في ماضيه الفتحُ كضَرَبَ، كما حكاه ابنُ خالَوَيْه. وحكى الزمخشري[6] أنه قُرِىء «أَحْهَدْ» بإبدالِ العينِ حاءً، وقد تقدَّم أنها لغةُ هُذَيْلٍ، وهذه تُقَوِّي أنَّ أصلَ «أَحَّد»: أَحْهَد فأُدْغِمَ كما تقدَّم.

---

(١) عبارته في مختصر الشواذ ١٢٥ «ألم إعهد يحيى بن وثاب».
(٢) الكشاف ٣/٣٢٧.
(٣) الكشاف ٣/٣٢٧.
(٤) معاني القرآن ٤/٢٩٢.
(٥) انظر: الدر ٢/٦١٩.
(٦) الكشاف ٣/٣٢٧.

آ. (٦٢) **قوله: ﴿جِبِلًّا﴾**: قرأ[١] نافعٌ وعاصمٌ بكسر الجيم والباء وتشديد اللام. وأبو عمرٍو وابن عامرٍ بضمةٍ وسكونٍ. والباقون بضمتين، واللامُ مخففةٌ في كلتيهما. وابنُ أبي إسحاق والزهري وابن هرمز بضمتين وتشديد اللام. والأعمش/ بكسرتين وتخفيفِ اللام. والأشهب العقيلي واليماني [٧٤٥/ب] وحمادُ بن سلمة بكسرةٍ وسكون. وهذه لغاتٌ في هذه اللفظةِ. وقد تقدَّم معناها آخرَ الشعراء[٢]. وقُرِيء «جِبَلًا» بكسر الجيم وفتح الباء، جمع جِبْلَة كفِطَر جمع فِطْرَة. وقرأ أمير المؤمنين عليٌّ «جِيْلًا» بالياء، مِنْ أسفلَ ثنتان، وهي واضحةٌ.

وقرأ العامة: «أفلَمْ تكونوا» خطاباً لبني آدم. وطلحة[٣] وعيسى بياءِ الغَيْبة. والضمير للجِبِلّ. ومِنْ حَقِّهما أن يَقْرآ «التي كانوا يُوْعَدون»[٤] لولا أَنْ يَعْتَذِرا بالالتفاتِ.

آ. (٦٥) **قوله: ﴿اليومَ نَخْتِمُ﴾**: «اليومَ» ظرفٌ لِما بعدَه. وقُرِيء[٥] «يُخْتَمُ» مبنياً للمفعول، والجارُّ بعدَه قائمٌ مقام فاعِله.

وقُرِيء[٦] «تَتكلَّمُ» بتاءَيْن مِنْ فوقُ. وقُرِيء «ولْتَتَكَلَّمْ ولْتَشْهَدْ» بلامِ الأمرِ. وقرأ طلحةُ «ولِتُكَلِّمَنا ولِتَشهدَ» بلامِ كي ناصبةً للفعل، ومتعلَّقُها محذوفٌ أي: للتكلُّمِ وللشهادةِ خَتَمْنا. و«بما كانوا» أي: بالذي كانوا أو بكونِهم كاسِبين.

---

(١) انظر في قراءاتها السبعة ٥٤٢، والنشر ٢/٣٥٥، والبحر ٧/٣٤٤، والتيسير ١٨٤، والحجة ٦٠٢، والقرطبي ١٥/٤٧، والمحتسب ٢/٢١٦، والشواذ ١٢٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٨٤ من الشعراء.

(٣) البحر ٧/٣٤٤.

(٤) في الآية التالية.

(٥) البحر ٧/٣٤٤.

(٦) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٦، والبحر ٧/٣٤٤.

آ. (٦٦) قوله: ﴿فاسْتَبَقُوا﴾: عطفٌ على «لَطَمَسْنا» وهذا على سبيل الفَرَضِ والتقديرِ. وقرأ عيسى[1] «فاسْتَبِقوا» أمراً، وهو على إضمارِ القول أي: فيُقال لهم: اسْتَبِقوا. و«الصِّراطَ» ظرفُ مكانٍ مختصٍ عند الجمهور؛ فلذلك تأوَّلوا وصولَ الفعل إليه: إمَّا بأنَّه مفعولٌ به مجازاً، جعله مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، وتَضَمَّنَ «اسْتَبَقُوا» معنى بادَرُوا، وإمَّا على حَذفِ الجارِّ أي: إلى الصِّراط. وقال الزمخشري[2]: «منصوب على الظرف، وهو ماشٍ على قولِ ابن الطَّراوة؛ فإن الصراط والطريق ونحوَهما ليسَتْ عنده مختصَّةً. إلَّا أنَّ سيبويهِ: على أن قوله[3]:

٣٧٨٧ـ لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ
فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

ضرورةٌ[4] لنصبه الطريقَ».

آ. (٦٧) وقرأ[5] أبو بكر «مَكاناتِهم» جمعاً. وتَقَدَّم في الأنعام[6]. والعامَّةُ على «مُضِيّاً» بضم الميم، وهو مصدرٌ على فُعُوْل. أصلُه مُضُوْي[7] فأُدْغِمَ وكُسِرَ ما قبل الياءِ لتصِحَّ نحو: لُقِيّا.

---

(١) البحر ٧/٣٢٨.
(٢) الكشاف ٣/٣٢٨.
(٣) تقدم برقم ٢١٥٣.
(٤) الكتاب ١/١٥ ـ ١٦ وحكم بشذوذه.
(٥) السبعة ٥٤٢، والتيسير ١٠٧، والقرطبي ١٥/٥٠، والحجة ٦٠٢، والنشر ٢/٢٦٣، ٣٥٥، والبحر ٧/٣٤٤.
(٦) انظر: الدر المصون ٥/١٥٨.
(٧) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فأصبحت مُضُيًّا ثم كسر ما قبل الضاد لتصحَّ الياء.

وقرأ[1] أبو حيوةَ ـ ورُوِيَتْ عن الكسائيِّ ـ بكسر الميم إتباعاً لحركة العين نحو «عِتِيًّا»[2] و «صِلِيّاً»[3] وقُرىء بفتحها[4]. وهو من المصادر التي وَرَدَتْ على فَعيل كالرَّسِيم[5] والذَّمِيْل[6].

آ. (٦٨) قوله: ﴿نُنَكِّسْه﴾: قرأ[7] عاصمٌ وحمزةُ بضم النون الأولى وفتحِ الثانيةِ وكسرِ الكافِ مشددةً مِنْ نَكَّسَه مبالغةً. والباقون بفتح الأولى وتسكين الثانيةِ وضمِّ الكافِ خفيفةً، مِنْ نَكَسَه، وهي محتملةٌ للمبالغة وعَدَمِها. وقد تقدَّمَ في الأنعام[8] أنَّ نافعاً وابنَ ذكوان قرآ «تَعْقِلون» بالخطابِ والباقون بالغيبة.

آ. (٦٩) قوله: ﴿إنْ هو﴾: أي: إنِ القرآن. دَلَّ عليه السِّياقُ أو إنِ العِلْمُ إلَّا ذكرٌ، يَدُلُّ عليه: «وما عَلَّمْناه» والضمير في «له» للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقيل: للقرآن.

آ. (٧٠) قوله: ﴿لِيُنْذِرَ﴾: قرأ[9] نافع وابن عامر هنا، في

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٣٤٤، والقرطبي ١٥/٥٠.

(٢) الآية ٨ من مريم.

(٣) الآية ٧٠ من مريم.

(٤) أي فتح الميم.

(٥) ضَرْب من عَدْوِ الناقة.

(٦) ضرب من عَدْوِها.

(٧) السبعة ٥٤٣، والنشر ٢/٣٥٥، والبحر ٧/٣٤٥، والتيسير ١٨٥، والقرطبي ١٥/٥١، والحجة ٦٠٣.

(٨) وكذلك حفص انظر: الدر المصون ٤/٦٠١.

(٩) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٢/٣٥٥، والحجة ٦٠٣، والتيسير ١٨٥، والقرطبي ١٥/٥٥، والبحر ٧/٣٤٦، والإتحاف ٢/٤٠٤، والآية ١٢ من الأحقاف، وانظر: السبعة ٥٩٦.

الأحقاف «لتنذرَ» خطاباً. والباقون بالغيبة بخلاف عن البزي في الأحقاف: والغيبة تحتمل أن يكون الضمير فيها للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم. وأن تكونَ للقرآن. وقرأ الجحدري واليماني «لِيُنْذَرَ» مبنياً للمفعول. وأبو السَّمَّال واليمانيُّ أيضاً «لِيَنْذَرَ» بفتحِ الياءِ والذال، مِنْ نَذِر بكسر الدال أي: عَلِمَ، فتكون «مَنْ» فاعلاً.

آ. (٧٢) قوله: ﴿رَكوبُهم﴾: أي: مَرْكوبهم كالحَلُوب والحَصُور بمعنى المَفْعول وهو لا ينقاسُ. وقرأ[1] أُبيٌّ وعائشة «رَكوبَتُهم» بالتاء. وقد عَدَّ بعضُهم دخولَ التاءِ على هذه الزِّنَةِ شاذًّا، وجعلهما الزمخشري[2]: في قولِ بعضِهم جمعاً يعني اسمَ جمع، وإلاَّ فلم يَرِدْ في أبنيةِ التكسير هذه الزِّنَةُ. وقد عَدَّ ابنُ مالك[3] أيضاً أبنيةَ أسماءِ الجموع، فلم يذكُرْ فيها فَعُولة. والحسن وأبو البرهسم والأعمش «رُكوبُهم» بضم الراء، ولا بدَّ من حذف مضاف: إمَّا من الأولِ، أي: فمِنْ منافعها رُكوبُهم، وإمَّا من الثاني، أي: ذو ركوبِهم. قال ابن خالويه[4]: «العربُ تقول: ناقةٌ رَكُوبٌ ورَكُوبَةٌ، وحَلُوب وحَلُوبَة، ورَكْباةٌ حَلْباةٌ، ورَكَبُوتٌ حَلَبُوت، ورَكَبى حَلَبى، ورَكَبُوتا حَلَبُوتا [ورَكْبانَةٌ حَلْبانَة][5]» وأنشد[6]:

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٦، والقرطبي ١٥/٥٦، والبحر ٧/٣٤٧، والإتحاف ٢/٤٠٤.

(٢) الكشاف ٣/٣٣٠.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٥.

(٤) الشواذ له ١٢٦.

(٥) ما بين معقوفين لم يرد في نص الشواذ.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الشواذ ١٢٦، واللسان (صوف). والصوف للغنم والوبر للإبل وقد يقال: الصوف للواحدة. وفي اللسان: أي أنها تباع فيشترى بها غنم وإبل، أو شبَّه رَجْعَ يَدَيْها بقوسِ مَنْ يخلط الوبر والصوف. وزفوف: النعامة.

٣٧٨٨ـ رَكْبـانَـةٍ حَـلْبَـانَـةٍ زَفُـوْفِ
تَـخْـلِطُ بـيـنَ وَبَـرٍ مـوصُـوْفِ

والمَشـارِبُ: جمـع مَشْـرَب بـالفتـح مصـدراً أو مكـانـاً. والضميـر في «لا يَسْتَطيعون» إمَّا للآلهةِ، وإمَّا لعابديها. وكذلك/ الضمائرُ بعده. وتقدَّم قراءةُ «يَحْزُن» و «يُحزن»[1]. وقرأ[2] زيد بن علي «ونسي خالقَه» بزنةِ اسمِ الفاعل. [٧٤٦/أ]

آ. (٧٨) قـوله: ﴿وهي رَميمٌ﴾: قيـل: بمعنى فاعِـل. وقيـل: بمعنى مَفْعـول، فعلى الأولِ عَـدَمُ التـاءِ غيـرُ مَقيس. وقـال الـزمخشـري[3]: «الرَّميمُ اسمٌ لما بَلِيَ من العِظام غيرُ صفةٍ كالرُّمَّةِ والرُّفاتِ فلا يُقال: لِمَ لَمْ يُؤَنَّثْ وقد وقع خبراً لمؤنث؟ ولا هو فعيل بمعنىٰ فاعِل أو مفعول».

آ. (٨٠) قـوله: ﴿الأخضر﴾: هـذه قـراءةُ العـامَّـةُ. وقُـرِىء[4] «الخضراء» اعتباراً بالمعنى. وقد تقدَّم أنه يجـوزُ تذكيـرُ اسمِ الجنسِ وتأنيثـه. قال تعالى: «نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ»[5] و «نَخْلٍ خاوِية»[6] وقد تقـدَّم أنَّ بني تميمٍ ونجداً يُذَكِّرونه، والحجازَ يؤنِّثونه إلاَّ ألفاظاً اسْتُثْنِيَتْ.

آ. (٨١) قوله: ﴿بقادِرٍ﴾: هذه قراءةُ العامَّـةِ، دخلتِ الباءُ زائـدةً على اسم الفـاعلِ. والجحـدريُّ[7] وابن أبـي إسحاق والأعـرج «يَقْـدِرُ» فعـلاً

(١) في الآية ٧٦ وهي قراءة نافع. انظر: النشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ٢/٤٠٥.
(٢) في الآية ٧٨. انظر: البحر ٧/٣٤٨.
(٣) الكشاف ٣/٣٣١.
(٤) البحر ٧/٣٤٨.
(٥) الآية ٢٠ من القمر.
(٦) الآية ٧ من الحاقة.
(٧) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٨، والقرطبي ١٥/٦٠، والنشر ٢/٣٥٥.

مضــارعــاً. والضميــرُ في «مِثْلهم» قيــل: عــائــدٌ على النــاسِ؛ لأنهم هم المخـاطبـونَ. وقيــل: على السمـواتِ والأرض لتضمُّنِهم مَنْ يَعْقِــلُ. و«بَلَىٰ» جـوابٌ لـ «ليس» وإنْ دَخَل عليهـا الاستفهامُ المصيِّـرُ لها إيجـاباً. والعـامَّة على «الخَلَّاق» صيغةَ مبالغةٍ. والجحدري[1] والحسن ومالك بن دينار «الخالق» اسمَ فاعِلٍ. وتقدَّم الخلافُ[2] في «فَيَكون» نصباً ورفعاً وتوجيهُ ذلك في البقرة.

آ. (٨٣) وقرأ[3] طلحة والأعمش «مَلَكَة» بزنةِ شجرَة. وقُرِىء «مَمْلَكَةُ» بزنة مَفْعَلة وقُرِىء «ملك»[4]. والمَلَكُوْتُ أبلغُ الجميع. والعامَّةُ على «تُرْجَعون» مبنياً للمفعول وزيدُ بن علي[5] مبنيٌّ للفاعلِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة يٰس]

---

(١) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والقرطبي ١٥/٦٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٨٨.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والمحتسب ٢/٢١٧، والقرطبي ١٥/٦٠.

(٤) وردت بدون ضبط.

(٥) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والنشر ٢/٢٠٨.



سورة والصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والصَّافَّاتِ صَفَّاً﴾: قرأ[١] أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء من الصافاتِ، والزَّاجراتِ والتاليات، في صاد «صَفًّا» وزاي «زَجْراً» وذال «ذِكْراً»، وكذلك فَعَلا في «الذَّارياتِ ذَرْواً»[٢] وفي «فالمُلْقِيات ذِكْراً»[٣] وفي «العادياتِ ضَبْحاً»[٤] بخلافٍ عن خلَّاد في الأخيرين. وأبو عمروٍ جارٍ على أصلِه في إدغام المتقاربَيْن كما هو المعروفُ مِنْ أصلِه. وحمزةُ خارجٌ عن أصلِه، والفرقُ بين مَذْهَبَيْهما أنَّ أبا عمروٍ يُجيز الرَّوْمَ، وحمزةَ لا يُجيزه. وهذا كما اتفقا في إدغام «بَيَّت طائفةٌ» في سورة النساء[٥]، وإن كان ليس من أصلِ حمزةَ إدغامُ مثلِه. وقرأ الباقون بإظهار جميعِ ذلك.

ومفعولُ «الصَّافَّات» و «الزَّاجراتِ» غيرُ مرادٍ؛ إذ المعنى: الفاعلات لذلك. وأعرب أبو البقاء[٦] «صَفًّا» مَفْعولاً به على أنه قد يَقَعُ على المصفوفِ.

---

(١) السبعة ٥٤٦، والنشر ١/٣٠٠، والتيسير ١٨٥، والقرطبي ١٥/٦١، والبحر ٧/٣٥٢.

(٢) الآية ١ من الذاريات.

(٣) الآية ٥ من المرسلات.

(٤) الآية ١ من العاديات.

(٥) الآية ٨١ من النساء.

(٦) الإملاء ٢/٢٠٥.

قلت: وهذا ضعيفٌ. وقيل: هو مرادٌ. والمعنى: والصافاتِ أنفسَها وهم الملائكةُ أو المجاهدون أو المُصَلُّون، أو الصافَّاتِ أجنحتَها وهي الطيرُ، كقوله: «والطيرُ صافَّاتٍ»[1]، والزاجراتِ السحابَ أو العُصاةَ إنْ أُريد بهم العلماءُ. والزَّجْرُ: الدَّفْعُ بقوةٍ وهو قوةُ التصويتِ. وأنشد[2]:

٣٧٨٩ـ زَجْرَ أَبي عُرْوَةَ السِّباعَ إذا
أَشْفَقَ أَنْ يَخْتَلِطْنَ بالغَنَمِ

وزَجَرْتُ الإبِلَ والغنمَ: إذا فَزِعَتْ مِنْ صوتِك. وأمَّا «والتالياتِ» فيجوز أَنْ يكونَ «ذِكْراً» مفعولَه. والمرادُ بالذِّكْر: القرآنُ وغيرُه مِنْ تسبيحٍ وتحميدٍ. ويجوز أَنْ يكونَ «ذِكْراً» مصدراً أيضاً مِنْ معنى التاليات. وهذا أوفقُ لِما قبلَه. قال الزمخشري[3]: «الفاءُ في «فالزَّجراتِ» «فالتالياتِ»: إمَّا أَنْ تدلَّ على ترتُّبِ معانيها في الوجودِ كقوله[4]:

٣٧٩٠أـ يا لَهْفَ زَيَّابةَ للحارثِ الصَّا
بحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

كأنه قال: الذي صَبَحَ فغَنِمَ فآبَ، وإمَّا على ترتُّبهما في التفاوتِ من بعضِ الوجوه، كقوله: خُذِ الأفضلَ فالأكملَ، واعملِ الأحسنَ فالأجملَ، وإمَّا على ترتُّبِ موصوفاتِها في ذلك كقولك: «رَحِمَ اللَّهُ المُحَلِّقين فالمقصِّرين» فأمَّا هنا فإنْ وحَّدْتَ الموصوفَ كانت للدلالةِ على ترتُّبِ الصفات في التفاضُل. فإذا كان الموحَّدُ الملائكةَ فيكون الفضلُ للصفِّ ثم للزَّجْرِ ثم للتلاوةِ، وإمَّا على

---

(١) الآية ٤١ من النور.

(٢) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ١٥٨، والبحر ٧/ ٣٥٠. والكشاف ٣/ ٣٣٨.

(٣) الكشاف ٣/ ٣٣٤.

(٤) تقدم برقم ١٢٢.

العكس. وإنْ ثَلَّثْتَ الموصوفَ فترتَّبَ في الفضل، فتكون الصافَّاتُ ذواتَ فضلٍ، والزاجراتُ أفضلَ، والتالياتُ أَبْهَرَ فضلاً، أو على العكس» يعني بالعكس في الموضعين أنك ترتقي من أفضلَ إلى فاضلٍ إلى مَفْضولٍ، أو يُبْدَأُ بالأدنىٰ ثم بالفاضل ثم بالأفضل.

والواوُ في هذه للقسمِ، والجوابُ/ قولُه: «إنَّ إلٰهكم لواحِدٌ». وقد [٧٤٦/ب] عَرَفْتَ الكلامَ في الواوِ الثانيةِ والثالثةِ: هل هي للقسمِ أو للعطف؟

آ. (٥) قوله: ﴿ربُّ السمواتِ﴾: يجوز أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكون بدلاً مِنْ «لَواحدٌ»، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمر. وجَمْعُ المشارقِ والمغارِبِ باعتبارِ جميع السنة، فإنَّ للشمسِ ثلاثَمئةٍ وستين مشرقاً، وثلاثمئة وستين مَغْرِباً. وأمَّا قولُه: «المَشْرِقَيْن والمغربين»[1] فباعتبار الصيف والشتاء.

آ. (٦) قوله: ﴿بزينةٍ الكواكبِ﴾: قرأ[2] أبو بكر بتنوين «زينة» ونصب «الكواكب» وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ الزينةُ مصدراً، وفاعلُه محذوفٌ، تقديره: بأنْ زَيَّنَ اللَّهُ الكواكبَ، في كونِها مضيئةً حَسَنةً في أنفسها. والثاني: أنَّ الزينةَ اسمٌ لِما يُزان به كاللِّيْقَةِ[3]: اسمٌ لِما تُلاقُ به الدَّواةُ، فتكون «الكواكبُ» على هذا منصوبةً بإضمارِ «أَعْني»، أو تكون بدلاً مِنْ سماء الدنيا بدلَ اشتمالٍ أي: كواكبها، أو من محل «بزينة».

وحمزةُ وحفصٌ كذلك، إلَّا أنهما خَفَضا الكواكب على أنْ يُرادَ بزينة: ما يُزان به، والكواكب بدلٌ أو بيانٌ للزينة.

---

(١) الآية ١٧ من الرحمن «ربُّ المشرقين وربُّ المغربَيْن».
(٢) السبعة ٥٤٧، والنشر ٢/٣٥٦، والقرطبي ١٥/٦٥، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٤، والبحر ٧/٣٥٢.
(٣) لاقت الدَّواةُ لَيْقاً: لصق المداد بصوفها.

والباقون بإضافةِ «زينة» إلى «الكواكب». وهي تحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تكونَ إضافةَ أعمَّ إلى أخصَّ فتكونَ للبيان نحو: ثوبُ خَزّ. الثاني: أنها مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه أي: بأن زَيَّنَتِ الكواكبُ السماءَ بضوئِها. والثالث: أنه مضافٌ لمفعولِه أي: بأَنْ زَيَّنها اللَّهُ بأَنْ جَعَلها مشرِقةً مضيئةً في نفسِها.

وقرأ ابن عباس وابن مسعود بتنوينها، ورفعِ الكواكب. فإنْ جَعَلْتَها مصدراً ارتفع «الكواكب» به، وإنْ جَعَلْتَها اسماً لِما يُزان به فعلى هذا ترتفع «الكواكبُ» بإضمار مبتدأ أي: هي الكواكبُ، وهي في قوة البدلِ. ومنع الفراءُ[1] إعمالَ المصدرِ المنوَّن. وزعمَ أنه لم يُسْمَعْ. وهو غلَطٌ لقولِه تعالى: «أو إطعامٌ في يومٍ»[2] كما سيأتي إن شاء الله.

آ. (٧) **قوله: ﴿وحِفْظاً﴾**: منصوبٌ على المصدر بإضمارِ فعلٍ أي: حَفِظْناها حِفْظاً، وإمَّا على المفعولِ مِنْ أجله على زيادة الواوِ. والعاملُ فيه «زيَّنَّا»، أو على أَنْ يكونَ العاملُ مقدراً أي: لحِفْظِها زَيَّنَّاها، أو على الحَمْلِ على المعنى المتقدم أي: إنَّا خَلَقْنا السماءَ الدنيا زينةً وحِفظاً. و «من كلِّ» متعلقٌ بـ «حِفْظاً» إنْ لم يكنْ مصدراً مؤكِّداً، وبالمحذوفِ إنْ جُعِل مصدراً مؤكداً. ويجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ «حِفْظاً».

آ. (٨) **قوله: ﴿لا يَسَّمَّعون﴾**: قرأ[3] الأخَوان وحفصٌ بتشديد

---

(١) هذا المنع هو المنقول عنه في الارتشاف ٣/١٧٦ ولكنه قال في معاني القرآن ٢/٣٨٢: «ولو نصبت «الكواكب» إذا نونت في الزينة كان وجهاً صواباً تريد: بتزيينا الكواكبَ. ولو رفعت الكواكب تريد: زيَّناها بتزيينها الكواكبُ تجعل الكواكب هي التي زيَّنت السماء».

(٢) «أو إطعامٌ في يوم ذي مَسْغَبة يتيماً» الآية ١٤ من البلد.

(٣) السبعة ٥٤٧، والحجة ٦٠٥، والنشر ٢/٣٥٦، والبحر ٧/٣٥٣، والقرطبي ١٥/٦٥، والتيسير ١٨٦.

السين والميم. والأصل: يَتَسَمَّعون فأدغم[1]. والباقون بالتخفيف فيهما[2]. واختار أبو عبيد الأُوْلى وقال: «لوكان مخففاً لم يتعدَّ بـ «إلى»». وأُجيب عنه: بأنَّ معنى الكلامِ: لا يُصْغُون إلى الملأ. وقال مكي[3]: «لأنه جرىٰ مَجْرىٰ مُطاوِعِه وهو يتَسَمَّعُون، فكما كان تَسَمَّع يتعدَّىٰ بـ «إلى» تَعَدَّى سَمِع بـ «إلى» وفَعِلْتُ وافتعلْتُ في التعدِّي سواءٌ، فَتَسَمَّع مطاوع سمعَ، واستمع أيضاً مطاوع سَمِع فتعدَّىٰ سَمِعَ تعدِّيَ مطاوِعِه».

وهذه الجملةُ منقطعةٌ عَمَّا قبلها، ولا يجوزُ فيها أَنْ تكونَ صفةً لشيطان على المعنى؛ إذ يصير التقدير: مِنْ كلِّ شيطانٍ ماردٍ غيرِ سامعٍ أو مستمعٍ. وهو فاسدٌ. ولا يجوزُ أيضاً أَنْ تكونَ جواباً لسؤال سائلٍ: لِمَ تُحْفَظُ من الشياطين؟ إذ يَفْسُد معنى ذلك. وقال بعضهم: أصلُ الكلامِ: لئلا يَسْمَعوا، فَحُذِفت اللامُ، وأَنْ، فارتفع الفعلُ. وفيه تَعَسُّفٌ. وقد وَهِم أبو البقاء[4] فجوَّزَ أَنْ تكون صفةً، وأَنْ تكونَ حالاً، وأَنْ تكونَ مستأنفةً، فالأولان ظاهرا الفسادِ، والثالثُ إن عنى به الاستئنافَ البيانيَّ فهو فاسدٌ أيضاً، وإنْ أرادَ الانقطاعَ على ما قَدَّمْتُه فهو صحيحٌ.

آ. (٩) **قوله: ﴿دُحُورا﴾**: العامَّةُ على ضم الدال. وفيه أوجهٌ، المفعولُ له، أي: لأجلِ الطَّرْد. الثاني: أنه مصدرٌ لـ «يُقْذَفُون» أي: يُدْحَرون دُحوراً أو يُقْذَفون قَذْفاً. فالتجوُّزُ: إمَّا في الأول، وإمَّا في الثاني. الثالث: أنه مصدرٌ لمقدرٍ أي: يُدْحَرون دُحوراً. الرابع: أنه في موضع الحال أي ذَوي

---

(١) أي أبدلت التاء سيناً وادغمت السين في السين.

(٢) لا يَسْمَعُون.

(٣) المشكل له ٢/٢٣٤.

(٤) الإملاء ٢/٢٠٥.

دُحورٍ أو مَدْحورين. وقيل: هو جمعُ داحِر نحو: قاعِد وقُعود. فيكون حالاً بنفسه من غيرِ تأويلٍ. ورُوِي عن أبي عمرٍو[1] أنه قرأ «ويَقْذِفُون» مبنياً لفاعل.

وقرأ[2] علي والسلمي وابن أبي عبلة «دَحورا» بفتح الدال، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ، أي: قذفاً دَحُورا، وهو كالصَّبور والشَّكور. والثاني: أنه مصدرٌ كالقَبول والوَلوع. وقد تقدَّم أنه محصورٌ في أَلْفاظ.

آ. (١٠) قوله: ﴿إلاَّ مَنْ خَطِفَ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مرفوعُ/ المحلِّ بدلاً مِنْ ضميرِ «لا يَسَّمَّعون» وهو أحسنُ؛ لأنه غيرُ موجَب. [٧٤٧/أ] والثاني: أنه منصوبٌ على أصلِ الاستثناء. والمعنى: أنَّ الشياطينَ لا يَسمعون الملائكةَ إلاَّ مَنْ خَطِف. قلت: ويجوز أنْ تكون «مَنْ» شرطيةً، وجوابُها «فَأَتْبَعَه»، أو موصولةً وخبرُها «فَأَتْبَعَه» وهو استثناءٌ منقطعٌ. وقد نَصُّوا على أنَّ مثلَ هذه الجملةِ تكونُ استثناءً منقطعاً كقوله: «لستَ عليهم بمسَيْطِرٍ. إلاَّ مَنْ تَوَلَّى»[3]. والخَطْفَةُ مصدرٌ معرفٌ بأل الجنسية أو العهدية.

وقرأ العامَّةُ «خَطِفَ» بفتح الخاء وكسرِ الطاءِ مخففةً. وقتادة[4] والحسن بكسرهما[5] وتشديد الطاء، وهي لغةُ تميمِ بنِ مُرّ وبكرِ بن وائل. وعنهما أيضاً وعن عيسى بفتح الخاء وكسر الطاء مشددةً. وعن الحسن أيضاً خَطِفَ كالعامَّة. وأصل القراءَتَيْن: اخْتَطَفَ، فلمَّا أُريد الإدغامُ سَكَنت التاءُ وقبلها الخاءُ ساكنةً،

---

(١) من رواية محبوب كما في البحر ٣٥٣/٧.

(٢) القرطبي ٦٥/١٥، والمحتسب ٢١٩/٢، والبحر ٣٥٣/٧.

(٣) الآية ٢٢ من الغاشية.

(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٢٧، والإتحاف ٤٠٨/٢، والبحر ٣٥٣/٧.

(٥) أي بكسر الخاء والطاء.

فكُسِرت الخاءُ لالتقاءِ الساكنين، ثم كُسِرت الطاءُ إتْباعاً لحركةِ الخاء. وهذه واضحةٌ. وأمَّا الثانية[1] فمُشْكِلَةٌ جداً؛ لأنَّ كَسْرَ الطاء إنما كان لكسرِ الخاء وهو مفقودٌ. وقد وُجِّه على التوهُّم. وذلك أنهم لَمَّا أرادوا الإدغام نقلوا حركة التاء إلى الخاء ففُتِحَتْ وهم يتوهَّمون أنها مكسورةٌ لالتقاءِ الساكنين كما تقدَّم تقريرُه، فأتبعوا الطاءَ لحركةِ الخاءِ المتوهَّمة. وإذا كانوا قد فَعَلوا ذلك في مقتضياتِ الإعرابِ فلأَنْ يَفْعلوه في غيرِه أَوْلَىٰ. وبالجملة فهو تعليلُ شذوذٍ.

وقرأ ابن عباس «خِطِفَ» بكسر الخاء والطاء خفيفةً، وهو إتْباعٌ كقولِهم: نِعِمَ بكسر النون والعين. وقُرِىء[2] «فاتَّبَعَه» بالتشديد.

آ. (١١) قوله: ﴿أَمَّن خَلَقْنا﴾: العامَّةُ على تشديدِ الميم، الأصلُ: أم مَنْ وهي أم المتصلةُ، عُطِفَتْ «مَنْ» على «هم». وقرأ[3] الأعمش بتخفيفها، وهو استفهامٌ ثانٍ. فالهمزةُ للاستفهام أيضاً و «مَنْ» مبتدأ، وخبره محذوفٌ أي: ألذين خَلَقْناهم أشدُّ؟ فهما جملتان مستقلتان وغَلَّبَ مَنْ يَعْقل على غيره فلذلك أتىٰ بـ «مَنْ». ولازِبٌ ولازِمٌ بمعنىً. وقد قُرِىء[4] «لازم».

آ. (١٢) قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾: قرأ[5] الأخَوان بضمِّ التاء، والباقون بفتحها. فالفتحُ ظاهرٌ. وهو ضميرُ الرسولِ أو كلِّ مَنْ يَصِحُّ منه ذلك. وأمَّا الضمُّ فعلىٰ صَرْفِه للمخاطب أي: قُلْ يا محمدُ بل عَجِبْتُ أنا، أو على

---

(١) خَطِّفَ.

(٢) البحر ٧/٣٥٣، والكشاف ٣/٣٣٦.

(٣) البحر ٧/٣٥٤.

(٤) الكشاف ٣/٣٣٧.

(٥) السبعة ٥٤٧، والنشر ٢/٣٥٦، والقرطبي ١٥/٦٩، والتيسير ١٨٦، والبحر ٧/٣٥٤.

إسنادِه للباري تعالى على ما يَليقُ به، وقد تقدَّم تحريرُ هذا في البقرة، وما وَرَدَ منه في الكتاب والسنَّة. وعن شُرَيْحٍ [(١)] أنه أنكرها، وقال: «إنَّ الله لا يَعْجَبُ» فبلغَتْ إبراهيمَ النخعي فقال: «إن شريحاً كان مُعْجَباً برأيه، قرأها مَنْ هو أعلمُ منه» يعني عبد الله بن مسعود.

قوله: «ويَسْخَرون» يجوزُ أَنْ يكونَ استئنافاً وهو الأظهرُ، وأن يكونَ حالاً. وقرأ[(٢)] جناح بن حبيش «ذُكِروا» مخففاً.

آ. (١٧) **قوله: ﴿أَوَآباؤنا﴾**: قرأ[(٣)] ابن عامر وقالون بسكونِ الواوِ على أنَّها «أو» العاطفةُ المقتضيةُ للشكِّ. والباقون بفتحِها على أنها همزةُ استفهامٍ دخلَتْ على واوِ العطفِ. وهذا الخلافُ جارٍ أيضاً في الواقعة[(٤)]. وقد تقدَّم مثلُ هذا في الأعراف في قولِه: «أو أَمِنَ أهلُ القُرى»[(٥)] فمَنْ فتح الواوَ جاز[(٦)] «في آباؤنا» وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ معطوفاً على مَحَلِّ «إنَّ» واسمِها. والثاني: أَنْ يكونَ معطوفاً على الضميرِ المستترِ في «لَمَبْعوثون» واستغنى بالفصلِ بهمزةِ الاستفهامِ. ومَنْ سَكَّنها تعيَّن فيه الأولُ دون الثاني على قولِ الجمهور لعَدَمِ الفاصل.

---

(١) شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي مقرىء الشام وصاحب قراءة شاذة، ثقة روى عن الكسائي. توفي في صفر سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٥.
(٢) في الآية ١٣. البحر ٧/٣٥٥.
(٣) النشر ٢/٣٥٧، والحجة ٦٠٨، والتيسير ١٨٦، والقرطبي ١٥/٧١، والبحر ٧/٣٥٥.
(٤) الآية ٤٨.
(٥) الآية ٩٧.
(٦) أي: جاز عنده.

وقد أوضح هذا الزمخشريُّ[1] حيث قال: «آباؤنا» معطوفٌ على محل «إنَّ» واسمِها، أو على الضميرِ في «مَبْعوثون». والذي جَوَّز العطفَ عليه الفصلُ بهمزةِ الاستفهام». قال الشيخُ[2]: أمَّا قولُه: «معطوفٌ على محلِّ إنَّ واسمها» فمذهبُ سيبويه[3] خلافُه؛ فإنَّ قولَك «إن زيداً قائمٌ وعمروٌ» «عمرٌو» فيه مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ. وأمَّا قولُه: «أو على الضميرِ في «مبعوثون» إلى آخره فلا يجوزُ[4] أيضاً لأنَّ همزةَ الاستفهامِ لا تدخلُ إلَّا على الجملِ لا على المفرد؛ لأنه إذا عُطِف/ على المفردِ كان الفعلُ عاملاً في المفرد بوساطة حرفِ العطفِ، وهمزةُ الاستفهام لا يَعْمَلُ ما قبلها فيما بعدها. فقوله: «أو آباؤنا» مبتدأٌ محذوفُ الخَبرِ، تقديرُه: أو آباؤنا مبعوثون، يَدُلُّ عليه ما قبله. فإذا قلتَ: «أقام زيدٌ أو عمرٌو» فعمرٌو مبتدأ محذوفُ الخبر لِما ذكرنا». [٧٤٧/ب]

قلت: أمَّا الردُّ الأولُ فلا يَلْزَمُ؛ لأنه لا يلتزمُ مذهبَ سيبويه. وأمَّا الثاني فإنَّ الهمزةَ مؤكِّدة للأولى فهي داخلةٌ في الحقيقةِ على الجملةِ، إلَّا أنه فَصَلَ بين الهمزتين بـ «إنَّ» واسمها وخبرها. يَدُلُّ على هذا ما قاله هو في سورةِ الواقعة، فإنه قال[5]: «دَخَلَتْ همزَةُ الاستفهامِ على حَرْفِ العطفِ. فإنْ قلت: كيف حَسُنَ العطفُ على المضمر في «لَمبعوثون» من غيرِ تأكيدٍ بـ «نحن»؟ قلتُ: حَسُنَ للفاصلِ الذي هو الهمزةُ كما حَسُنَ في قوله: «ما أشرَكْنا ولا آباؤنا»[6] لفَصْلِ المؤكِّدة للنفي». انتهى. فلم يَذْكُرْ هنا غيرَ هذا الوجهِ،

---

(١) الكشاف ٣/٣٣٧.
(٢) البحر ٧/٣٥٥.
(٣) الكتاب ١/٢٨٥.
(٤) أي: عطفه على الضمير.
(٥) الكشاف ٤/٥٥.
(٦) الآية ١٤٨ من الأنعام.

وتشبيهَه بقوله: لفَصْلِ المؤكِّدةِ للنفي، لأنَّ «لا» مؤكدةٌ للنفي المتقدِّم بـ «ما». إلَّا أنَّ هذا مُشْكِلٌ: بأنَّ الحرفَ إذا كُرِّر للتوكيد لم يُعَدْ في الأمر العام إلَّا بإعادة ما اتصل به أولاً أو بضميرِه. وقد مضى القولُ فيه. وتحصَّل في رفع «آباؤنا» ثلاثةُ أوجهٍ: العطفُ على محلِّ «إن» واسمِها، العطفُ على الضمير المستكنِّ في «لَمبعوثون»، الرفعُ على الابتداء، والخبرُ مضمرٌ. والعامل في «إذا» محذوفٌ أي: أَنُبْعَثُ إذا مِتْنا. هذا إذا جَعَلْتَها ظرفاً غيرَ متضمنٍ لمعنى الشرطِ. فإنْ جَعَلْتَها شرطيةً كان جوابُها عاملاً فيها أي: أإذا مِتْنا بُعِثْنا أو حُشِرْنا.

وقُرِيء «إذا» دونَ استفهامٍ. وقد مضى القولُ فيه في الرعد[1].

آ. (١٨) **قوله: ﴿وأنتم داخِرُون﴾**: جملةٌ حاليةٌ. العاملُ فيها الجملةُ القائمةُ مَقامَها «نعم» أي: تُبْعَثون وأنتم صاغرون أذلَّاءُ. قال الشيخ[2]: «وقرأ ابنُ وثاب[3] «نَعِمْ» بكسر العين. قلت: وقد تقدم في الأعراف[4] أنَّ الكسائيَّ قرأها كذلك حيث وقعَتْ، وكلامُه هنا مُوْهِمٌ أنَّ ابنَ وثَّاب منفردٌ بها.

آ. (١٩) **قوله: ﴿فإنما هي﴾**: قال الزمخشري[5]: «فإنما هي جوابُ شرطٍ مقدرٍ تقديرُه: إذا كان ذلك فما هي إلَّا زَجْرَةٌ واحدةٌ». قال الشيخ[6]: «وكثيراً ما تُضْمَرُ جملةُ الشرطِ قبل فاءٍ إذا ساغ تقديرُه، ولا ضرورةَ

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/ ١٧.

(٢) البحر ٧/ ٣٥٥.

(٣) التيسير ١١٠، والنشر ٢/ ٣٥٧، والبحر ٧/ ٣٥٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٣٢٦.

(٥) الكشاف ٣/ ٣٣٨.

(٦) البحر ٧/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

تَدْعُوْ إلى ذلك، ولا يُحْذَف الشرطُ ويبقى جوابُه، إلاَّ إذا انجزم الفعلُ في الذي يُطْلَقُ عليه أنه جوابٌ للأمرِ والنهي وما ذُكِر معهما. أمَّا ابتداءً فلا يجوزُ حَذْفُه».

قوله: «هي» ضميرُ البعثةِ المدلولِ عليها بالسِّياق لَمَّا كانَتْ بعثتُهم ناشئةً عن الزَّجْرَةِ جُعِلَتْ إياها مجازاً. وقال الزمخشري[1]: «هي مبهمةٌ يُوَضِّحها خبرُها». قال الشيخ[2]: «وكثيراً ما يقول هو وابنُ مالك: إن الضميرَ يُفَسِّره خبرُه».

آ. (٢٠) ووقف أبو حاتمٍ على «وَيْلَنا» وجعل ما بعده من قول الباري تعالى. وبعضُهم جَعَلَ «هذا يومُ الدين» مِنْ كلامِ الكفرة فيقف عليه. وقوله: «هذا يومُ الفَصْل» مِنْ قولِ الباري تعالى. وقيل: الجميعُ مِنْ كلامهم، وعلى هذا فيكونُ قولُه «تُكَذِّبون»: إمَّا التفاتاً من التكلم إلى الخطاب، وإمَّا مخاطبةُ بعضِهم لبعض.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وأَزْواجَهم﴾: العامَّةُ على نصبِه، وفيه وجهان، أحدهما: العطفُ على الموصول. والثاني: أنه مفعولٌ معه. قال أبو البقاء[3]: «وهو في المعنى أقوى». قلت: إنما قال في المعنى لأنَّه في الصناعةِ ضعيفٌ؛ لأنه أمكن العطفُ فلا يُعْدَلُ عنه. وقرأ[4] عيسى بن سليمان الحجازي بالرفعِ عَطْفاً على ضمير «ظَلموا» وهو ضعيفٌ لعدمِ العاملِ. وقوله: «وما كانوا يَعْبُدون» لا يجوزُ فيه هذا لأنه لا يُنْسَبُ إليهم ظلمٌ، إنْ لم يُرَدْ بهم الشياطينُ: وإن أُريد بهم ذلك جاز فيه الرفعُ أيضاً على ما تقدَّم.

---

(١) الكشاف ٣/٣٣٨.

(٢) البحر ٧/٣٥٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٤) البحر ٧/٣٥٦.

آ. (٢٤) قوله: ﴿إنَّهم مَسْؤُوْلون﴾: العامَّةُ على الكسر على الاستئناف المفيدِ للعلة. وقُرِىء[1] بفتحها على حَذْفِ لامِ العلةِ أي: قِفُوهم لأجل سؤالِ اللَّهِ إياهم.

آ. (٢٥) قوله: ﴿ما لكم﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منقطعاً عَمَّا قبله والمسؤولُ عنه غيرُ مذكورٍ، ولذلك قَدَّره بعضُهم: عن أعمالهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ هو المسؤولَ عنه في المعنى، فيكونَ معلَّقاً للسؤال. و «لا تَناصَرون» جملةٌ حاليةٌ. العاملُ فيها الاستقرارُ في «لكم». وقيل: بل هي على حَذْفِ حرفِ الجرِّ، و «أنْ» الناصبةِ، فلمَّا حُذِفَتْ «أن» ارتفع الفعلُ. والأصل: في أنْ لا، وتقدَّمَتْ قراءةُ البزي[2] «لا تَّناصرون» بتشديد التاء. وقُرِىء[3] «تَتَناصرون» على الأصلِ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿عن اليمين﴾: حالٌ من فاعل «تَأْتُوننا». واليمينُ: إمَّا الجارحَةُ عَبَّر بها عن القوةِ، وإمَّا الحَلْفُ؛ لأنَّ المتعاقِدَيْن بالحَلْفِ يَمْسَح كلٌّ منهما يمينَ الآخرِ، فالتقديرُ على الأول: تأتوننا أقوياءَ، وعلى الثاني مُقْسِمينَ حالفين. / [٧٤٨/أ]

آ. (٣١) قوله: ﴿إنَّا لَذائِقون﴾: الظاهر أنه مِنْ إخبارِ الكَفَرةِ المتبوعين أو الجنِّ بأنَّهم ذائِقون العذابَ. ولا عدُولَ في هذا الكلامِ. وقال الزمخشري[4]: «فَلَزِمَنا قولُ ربِّنا إنَّا لَذائقون. يعني وعيدَ اللَّهِ بأنَّا لذائقون

---

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر انظر: القرطبي ١٥/٧٣.
(٢) النشر ٢/٢٣٣ ــ ٢٣٤، والبحر ٧/٣٥٧، والقرطبي ١٥/٧٤.
(٣) البحر ٧/٣٥٧، والكشاف ٣/٣٣٨.
(٤) الكشاف ٣/٣٣٩.

لِعذابِه لا مَحالةَ[1]. ولو حكى الوعيدَ كما هو لقال: إنَّكم لذائقونَ، ولكنه عَدَلَ به إلى لفظِ المتكلم؛ لأنهم متكلِّمون بذلك عن أنفسِهم. ونحوُه قولُ القائلِ[2]:

٣٧٩٠ب ـ لقد عَلِمَتْ هوازِنُ قَلَّ مالي

....

ولو حكى قولَها لقال: قَلَّ مالُك. ومنه قولُ المُحَلِّفِ للحالِف: احْلِفْ «لأَخْرُجَنَّ» و «لَتَخْرُجَنَّ» الهمزةُ لحكايةِ الحالفِ، والتاءُ لإقبالِ المحلِّف[3] على المحلَّف».

آ. (٣٣) قوله: ﴿يومئذٍ﴾: أي: يومَ إذ يَسْألوا[4] ويُراجِعوا الكلامَ فيما بينهم.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وصدَّق المُرْسَلين﴾: أي: صَدَّقهم محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقرأ[5] عبد الله «صَدَقَ» خفيفةَ الدالِ. «المُرْسلون» فاعلاً به أي: صَدَقوا فيما جاؤوا به مِنْ بشارتهم به عليه السلام.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَذائِقو العذاب﴾: العامة على حذْفِ النونِ

---

(١) قال: «لعلمه بحالنا واستحقاقنا بها العقوبة».

(٢) في الحماسة ١/٣٧٥ ليزيد بن الجهم:

تسائِلُني هوازِنُ: أين مالي ... وهل لي غيرَ ما أَتْلَفْتُ مالُ

ولم أهتدِ إلى رواية الزمخشري التي حكاها السمين.

(٣) الكشاف: المحالف.

(٤) كذا في الأصل على حذف النون.

(٥) الإتحاف ٢/٤١١. والبحر ٧/٣٥٨.

والجرُّ. وقرأ بعضُهم[1] بإثباتِها، والنصبِ، وهو الأصلُ. وقرأ أبان بن تغلب عن عاصم وأبو السَّمَّال في روايةٍ بحذف النون والنصبِ، أَجْرىٰ النون مُجْرىٰ التنوين في حَذْفِها لالتقاء الساكنين كقولِه: «أحدُ اللَّهُ الصمد»[2] [وقولِه][3]:

٣٧٩١ـ . . . .

ولا ذاكـرَ الـلَّهَ إلاَّ قـليـلا

وقال أبو البقاء[4]: «وقُرِىء شاذّاً بالنصب، وهو سهوٌ من قارئه لأنَّ اسمَ الفاعلِ تُحْذَفُ منه النونُ ويُنْصَبُ إذا كان فيه الألفُ واللامُ». قلت: وليس بسَهْوٍ لِما ذكَرْتُه لك. وقرأ أبو السَّمَّال أيضاً «لَذائِقٌ» بالإفراد والتنوين، «العذابَ» نصباً. تخريجُه على حَذْفِ اسمٍ جمعٍ هذه صفتُه، أي: إنكم لَفريقٌ أو لجمعٌ ذائِقٌ؛ ليتطابقَ الاسمُ والخبرُ في الجمعيَّةِ.

آ. **(٣٩) وقوله: ﴿إلاَّ ما كنتم﴾**: أي: إلاَّ جزاءَ ما كنتم.

آ. **(٤٠) قوله: ﴿إلاَّ عبادَ الله﴾**: استثناءٌ منقطعٌ.

آ. **(٤١) وقوله: ﴿أولئك﴾**: إلى آخره بيانٌ لحالِهم.

آ. **(٤٢) قوله: ﴿فواكهُ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «رزق»، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: ذلك الرزقُ فواكهُ.

وقرأ العامَّةُ «مُكْرَمُوْن» خفيفةَ الراء. وابن مُقْسَم[5] بتشديدِها.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٣٥٨/٧، والكشاف ٣٣٩/٣، والشواذ ١٢٧.
(٢) الآيتان ١ ـ ٢ من سورة الإخلاص. وروى هارون عن أبي عمرو «أحدُ اللَّهُ» لا ينون وإن وصل. انظر: السبعة ٧٠١.
(٣) تقدم برقم ١٧٥١.
(٤) الإملاء ٢٠٦/٢.
(٥) البحر ٣٥٩/٧.

آ. (٤٤) وقوله: ﴿على سُرُرٍ﴾: العامَّةُ على ضمِّ الراءِ. وأبو السَّمَّال[1] بفتحها، وهي لغةُ بعضِ كلبٍ وتميمٍ: يفتحون عينَ فُعُل إذا كان اسماً مضاعَفاً. وأمَّا الصفةُ نحو «ذُلُل» ففيها خلافٌ: الصحيحُ أنه لا يجوزُ؛ لأنَّ السَّماعَ وَرَدَ في الجوامد دونَ الصفات.

قوله: «في جنات»[2] يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «مُكْرَمون»، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأنْ يكونَ حالاً، وكذلك «على سُرُرٍ». و «متقابلين» حالٌ. ويجوزُ أَنْ يتعلَّق «على سرر» بمتقابلين، و «يُطاف» صفةٌ لـ «مُكْرَمُون»، أو حالٌ من الضمير في «متقابلين»، أو من الضميرِ في أحدِ الجارَّيْن إذا جعلناه حالاً.

والكأسُ من الزُّجاج ما دام فيها خمرٌ أو نبيذٌ وإلاَّ فهي قَدَحٌ. وقد تُطْلق الكأسُ على الخمرِ نفسِها، وهو مجازٌ سائغٌ. وأُنْشِدَ[3]:

٣٧٩٢ـ وكأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ
وأخرى تَداوَيْتُ منها بها

و «من مَعين» صفةٌ لـ «كأس» وتقدَّم الكلامُ على «مَعين»[4].

آ. (٤٦) قوله: ﴿بيضاءَ﴾: صفةٌ لـ «كَأْس». وقال الشيخ[5]: «صفةٌ لـ كأس أو للخمرِ». قلت: لم تُذْكَرِ الخمرُ، اللَّهم إلاَّ أَنْ يَعْنيَ بالمَعين الخمرَ وهو بعيدٌ جداً.

---

(١) البحر ٧/٣٥٩.
(٢) عاد إلى الآية ٤٣.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٧/٣٥٩.
(٤) انظر إعرابه للآية ٥٠ من سورة المؤمنين.
(٥) البحر ٧/٣٥٩.

وقرأ[1] عبد الله «صفراءَ» وهي مخالِفَةٌ للسَّواد، إلاَّ أنه قد جاء وَصْفُها بهذا اللونِ. وأنشد لبعض المُوَلَّدين[2]:

٣٧٩٣ـ صَفْراءُ لا تَنْزِلُ الأحزانُ ساحتَها
لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْه سَرَّاءُ

و «لَذَّةٍ» صفةٌ أيضاً. وُصِفَتْ بالمصدرِ مبالغةً أو على حَذْفِ المضاف أي: ذات لذةٍ، أو على تأنيثِ لَذّ بمعنى لذيذ فيكون وصفاً على فَعْل كصَعْبٍ. يُقال: لَذَّ الشيءُ يَلَذُّ لَذّاً فهو لَذيذ ولَذٌّ. وأنشد[3]:

٣٧٩٤ـ بحديثِها اللَّذِّ الذي لو كَلَّمَتْ
أُسْدَ الفَلاةِ به أَتَيْنَ سِراعا

وقال آخر[4]:

٣٧٩٥ـ ولَذٍّ كطَعْمِ الصَّرْخَدِيِّ تَرَكْتُه
بأَرضِ العِدا مِنْ خَشْيَةِ الحَدَثانِ

واللذيذُ: كلُّ شيءٍ مُسْتَطابٍ. وأُنْشِد[5]:

---

(١) الشواذ ١٢٩، والبحر ٧/٣٥٩.

(٢) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه (الصولي) ٧٤.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/٣٥٠، والمحرر ١٣/٢٣١.

(٤) البيت للراعي وليس في ديوانه. وروايته في اللسان (لذذ) على ما ذكره المؤلف، وعلى رواية ثانية:
ولَذٍّ كطعم الصرخديِّ دفعتُه ... عشيةَ خَمْسِ القوم والعينُ عاشِقَهْ
وهو في البحر ٧/٣٥٠، والكشاف من شواهده ٤/٥٥٧، والمراد به في البيت النوم. وصرخد: موضع نسب إليه الشراب.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/٣٥٠.

٣٧٩٦ـ تَلَذُّ لِطَعْمِه وتَخالُ فيه
إذا نَبَّهْتَها بعدَ المَنامِ

و «للشاربين» صفةٌ لـ «لَذَّةٍ».

آ. (٤٧) و: ﴿ولا فيها غَوْلٌ﴾: صفةٌ أيضاً. وبَطَل عَمَلُ «لا» وتكرَّرت لتقدُّمِ خبرِها. وقد تقدَّم أولَ البقرةِ فائدةُ تقديمِ مثلِ هذا الخبرِ وردُّ الشيخِ له والبحثُ معه، فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «يُنْزَفُون» قرأ[1] الأخَوان «يُنْزِفون» هنا وفي الواقعة[2] بضمِّ الياءِ وكسرِ الزاي. وافقهما عاصمٌ على ما في الواقعة فقط. والباقون بضم الياءِ وفتحِ الزاي. وابنُ أبي إسحاق بالفتح والكسر. وطلحةُ بالفتح والضمِّ. فالقراءةُ الأولى مِنْ أَنْزَفَ الرجلُ إذا ذهب عقلُه من السُّكْرِ فهو نَزِيْفٌ ومَنْزُوْف. وكان قياسُه مُنْزَف كـ مُكْرَم. ونَزَفَ الرجلُ الخمرةَ فأَنْزَف هو، ثلاثيُّه متعدٍ، ورباعيُّه بالهمزةِ قاصرٌ، وهو نحو: كَبَبْتُه فأكَبَّ وقَشَعَتِ الريحُ السَّحابَ فأَقْشَع/ أي: دخلا في الكَبِّ والقَشْع. وقال الأسودُ[3]: [٧٤٨/ب]

٣٧٩٧ـ لَعَمْري لَئِنْ أَنْزَفْتُمُ أو صَحَوْتُمُ
لَبِئْسَ النَّدامىٰ أنتمُ آلَ أَبْجَرا

ويقال: أَنْزَفَ أيضاً أي: نَفِدَ شرابُه. وأمَّا الثانيةُ فمِنْ نُزِف الرجلُ ثلاثياً

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٧، والنشر ٢/٣٥٧، والبحر ٧/٣٦٠، والقرطبي ١٥/٧٩، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٨.

(٢) الآية ١٩.

(٣) البيت لأبجر بن جابر العجلي وهو في مجاز القرآن ٢/١٦٩، والصحاح واللسان (نزف)، والبحر ٧/٣٥٠، والمحرر ١٣/٢٣٣، والكشاف ٣/٣٤٠، والقرطبي ١٥/٧٩ منسوباً إلى الحطيئة وليس في ديوانه.

مبنياً للمفعول بمعنى: سَكِر وذَهَبَ عَقْلُه أيضاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه القراءةُ مِنْ أَنْزِف أيضاً بالمعنى المتقدِّم. وقيل: هو مِنْ قولِهم: نَزَفْتُ الرَّكِيَّةَ أي: نَزَحْتُ ماءَها. والمعنىٰ: أنهم لا تَذْهَبُ خمورُهم بل هي باقيةٌ أبداً. وضَمَّنَ «يُنْزَفُوْن» معنى يَصُدُّون عنها بسبب النزيف. وأمّا القراءتان الأخيرتان فيقال: نَزِف الرجلُ ونَزُف بالكسر والضم بمعنى: ذَهَبَ عَقْلُه بالسُّكْر.

والغَوْلُ: كلُّ ما اغتالك أي: أَهْلَكك. ومنه الغُوْلُ بالضم: شيءٌ تَوَهَّمَتْه العربُ. ولها فيه أشعارٌ كالعَنْقاءِ يُقال: غالني كذا. ومنه الغِيْلَة في القَتْل والرَّضاع قال[1]:

٣٧٩٨ـ مَضَىٰ أَوَّلُونا ناعِمِيْنَ بعيشِهِمْ
جميعاً وغالَتْني بمكةَ غُوْلُ

وقال آخر[2]:

٣٧٩٩ـ وما زالَتِ الخَمْرُ تَغْتالُنا
وتَذْهَبُ بالأولِ الأولِ

فالغَوْل اسمٌ عامٌ لجميع الأَذىٰ.

آ. (٤٨) و: ﴿قاصِراتُ الطَّرْفِ﴾: يجوز أَنْ يكونَ من باب الصفةِ المشبهةِ أي: قاصراتٌ أطرافُهنَّ كمُنْطَلِق اللسانِ، وأَنْ يكونَ من باب اسم الفاعل على أصلِه. فعلى الأولِ المضافُ إليه مرفوعُ المحلِّ، وعلى

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/ ٣٥٠، والمحرر ٣/ ٢٣٢.

(٢) البيت لمطيع بن إياس وهو في مجاز القرآن ٢/ ١٦٩ برواية: «وما زالتِ الكأسُ»، واللسان (غول)، والبحر ٧/ ٣٥٠، والمحرر ١٣/ ٢٣٢.

الثاني منصوبُه أي: قَصُرَتْ أطرافُهُنَّ على أزواجِهِنَّ وهو مدحٌ عظيمٌ. قال امرؤ القيس(١):

٣٨٠٠ـ من القاصِراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ
مِن الذَّرِّ فوق الإِتْبِ منها لأَثَّرا

والعِيْنُ: جمع عَيْناء وهي الواسعةُ العينِ. والذَّكَرُ أَعْيَنُ، والبَيْضُ جمعُ بَيْضَة وهو معروفٌ. والمرادُ به هنا بَيْضُ النَّعام. والمَكْنون المصُون مِنْ كَنَنْتُه أي: جَعَلْتُه في كِنّ. والعربُ تُشَبِّه المرأةَ بها في لَوْنِها، وهو بياضٌ مُشْرَبٌ بعضَ صُفْرَةٍ. والعربُ تُحبُّه. قال امرؤ القيس(٢):

٣٨٠١ـ وبَيْضَةِ خِدْرٍ لا يُرام خِباؤُها
تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بها غيرَ مُعْجَلِ
كبِكْرِ مُقاناةِ البَياضِ بصُفْرَةٍ
غَذاها نَمِيْرُ الماءِ غيرَ المُحَلَّلِ

وقال ذو الرمة(٣):

٣٨٠٢ـ بيضاءُ في بَرَحٍ صَفْراءُ في غَنَجٍ
كأنها فِضَّةٌ قد مَسَّها ذَهَبُ

وقال بعضُهم: إنما شُبِّهَتِ المرأةُ بها في أجزائِها، فإنَّ البيضةَ من أيِّ جهةٍ أتيتَها كانَتْ في رأي(٤) العينِ مُشْبِهةً للأخرى وهو في غاية المدح. وقد

(١) تقدم برقم ١٥٨٥.
(٢) تقدم الثاني برقم ٢٠١٨، والأول في ديوانه ١٣ والبيتان من معلقته.
(٣) تقدم برقم ١٦١٥.
(٤) الأصل: «الرأي».

لَحَظ هذا بعضُ الشعراءِ حيث قال(1):

٣٨٠٣ـ تناسَبَتِ الأعضاءُ فيها فلا تَرَىٰ
بهنَّ اختلافاً بل أَتَيْنَ على قَدْرِ

ويُجْمع البَيْضُ على بُيُوْض قال(2):

٣٨٠٤ـ بتَيْهاءَ قفرٍ والمَطِيُّ كأنَّها
قطا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخاً بُيوضُها

آ. (٥٠) **قوله: ﴿يتَساءَلون﴾**: حالٌ من فاعل «أَقْبَلَ» و«أقبل» معطوفٌ على «يُطاف» أي: يَشْربون فيتحدثون. وكذا حالُ الشَّرْبِ حيث يَجْلسون كما قال(3):

٣٨٠٥ـ وما بَقِيَتْ من اللَّذَّاتِ إلَّا
محادثة الكِرامِ على المُدامِ

وأتىٰ بقوله: «فأقْبَلَ» ماضياً لتحقُّقِ وقوعِه كقولِه: «ونادَىٰ أصحابُ الجنةِ»(4)«ونادَىٰ أصحابُ النار»(5).

آ. (٥٢) **قوله: ﴿لَمِنَ المُصَدِّقين﴾**: العامَّةُ على تخفيفِ الصادِ من التصديق أي: لَمِنَ المُصَدِّقين بلقاءِ الله. وقُرِىء(6) بتشديدِها من الصَّدَقة.

---

(1) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/ ٣٦٠.

(2) تقدم برقم ٣٦٤.

(3) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/ ٣٦٠، والكشاف ٣/ ٣٤٠.

(4) الآية ٤٤ من الأعراف.

(5) الآية ٥٠ من الأعراف.

(6) وهي رواية علي عن سليم، عن حمزة. انظر: القرطبي ١٥/ ٨٢، والبحر ٧/ ٣٦٠، ومعاني الأخفش ٢/ ٤٥١.

آ. (٥٤) وقرأ العامَّةُ «مُطَّلِعُوْنَ» بتشديد الطاءِ مفتوحةً وبفتح النونِ. «فاطَّلَع» ماضياً مبنياً للفاعل، افْتَعَلَ من الطُّلوع.

وقرأ[١] ابنُ عباس في آخرين ـ ويُرْوَىٰ عن أبي عمروٍ[٢] ـ بسكونِ الطاءِ وفتح النون «فأُطْلِعَ» بقطعِ همزةٍ مضمومةٍ وكسرِ اللامِ ماضياً مبنياً للمفعول. و «مُطْلِعُوْنَ» على هذه القراءةِ يحتمل أَنْ يكونَ قاصراً أي: مُقْبِلون مِنْ قولِك: أَطْلَعَ علينا فلانٌ أي: أَقْبَلَ، وأَنْ يكونَ متعدياً، ومفعولُه محذوفٌ أي: أصحابَكم.

وقرأ أبو البرهسم وعَمَّار بن أبي عمار[٣] «مُطْلِعُوْنِ» خفيفةَ الطاء مكسورةَ النونِ، «فَأُطْلِعَ» مبنياً للمفعول. وقد رَدَّ الناسُ ـ أبو حاتم وغيرُه ـ هذه القراءةَ من حيث الجمعُ بين النونِ وضميرِ المتكلم؛ إذ كان قياسُها مُطْلِعِيَّ، والأصل: مُطْلِعُوْي، فأُبْدِل وأُدْغِمَ نحو: جاء مُسْلِمِيَّ العاقلون، وقوله عليه السلام «أوَ مُخْرِجِيَّ هم»[٤]. وقد وَجَّهها ابنُ جني[٥] على أنَّه أُجْرِيَ فيها اسمُ الفاعل مُجْرىٰ المضارع، يعني في إثباتِ النونِ فيه مع الضميرِ[٦]. وأَنْشَدَ الطبريُّ[٧] على ذلك[٨]:

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والبحر ٣٦١/٧، والقرطبي ٨٢/١٥، والمحتسب ٢١٩/٢.

(٢) من رواية حسين الجعفي عنه.

(٣) عمار بن أبي عمار مولى هاشم. روى عن جابر بن عبد الله والحسن بن علي وسعد وأبي سعيد الخدري. وروى عنه حماد وشعبة وعطاء. مات في ولاية خالد القسري. انظر: المزي ٩٩٦/٢.

(٤) رواه البخاري. انظر: فتح الباري، كتاب بدء الوحي، باب ٣، ٢٢/١.

(٥) المحتسب ٢٢٠/٢.

(٦) قال: «فيُجْرىٰ مُطْلِعُونِ مُجرى يُطْلِعُوْن».

(٧) تفسير الطبري ٦١/٢٣.

(٨) تقدم برقم ٧١٠.

٣٨٠٦ـ وما أَدْرِي وظَنِّي كلَّ ظنٍّ
أَمُسْلِمُنِي إلى قومي شُراحِ

[٧٤٩/أ] / وإليه نحا الزمخشريُّ[١] قال: «أو شَبَّه اسمَ الفاعلِ في ذلك بالمضارعِ لتآخي[٢] بينهما كأنَّه قال: «يُطْلِعُونِ». وهو ضعيفٌ لا يقع إلا في شِعْرٍ. وذكر فيه توجيهاً آخر فقال: «أراد مُطْلِعونَ إياي فوضع المتصلَ موضعَ المنفصلِ، كقوله[٣]:

٣٨٠٧ـ هم الفاعلونَ الخيرَ والآمِرُوْنَه
....

ورَدَّه الشيخ[٤]: بأنَّ هذا ليس مِنْ مواضِع المنفصلِ حتى يَدَّعِيَ أن المتصلَ وَقَعَ موقِعَه. لا يجوز: «هندُ زيدٌ ضاربٌ إياها، ولا زيدٌ ضارِبٌ إياي» قلت: إنما لم يَجُزْ ما ذَكَرَ؛ لأنه إذا قُدِرَ على المتصلِ لم يُعْدَلْ إلى المنفصلِ. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أنه يُقْدَرُ على المتصلِ حالةَ ثبوتِ النونِ والتنوينِ قبل الضميرِ، بل يصيرُ الموضعُ موضعَ الضميرِ المنفصلِ؛ فيَصِحُّ ما قاله الزمخشريُّ. وللنحاةِ في اسمِ الفاعلِ المنونِ قبل ياءِ المتكلمِ نحوَ البيتِ المتقدمِ، وقولِ الآخر[٥]:

٣٨٠٨ـ فهَلْ فتىً مِنْ سَراةِ القَوْمِ يَحْمِلُني
وليس حامِلَني إلَّا ابنُ حَمَّالِ

---

(١) الكشاف ٣/٣٤١.
(٢) الكشاف: «لتآخٍ بينهما».
(٣) تقدم برقم ٧١١.
(٤) البحر ٧/٣٦١.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ١٢٩، والخزانة ٢/١٨٥.

وقول الآخر[1]:

٣٨٠٩ـ وليس بمُعْيِيْنِيْ وفي الناسِ مُمْتِعٌ
صَديقٌ إذا أعْيا عليَّ صديقُ

قولان، أحدُهما: أنَّه تنوينٌ، وأنه شَذَّ تنوينُه مع الضميرِ، وإنْ قلنا: إن الضمير بعده في محلِّ نصبٍ. والثاني: أنه ليس تنويناً، وإنما هو نونُ وقايةٍ. واستدلَّ ابنُ مالكٍ[2] على هذا بقوله:

وليس بمُعْيِيْني ....
....

وبقوله أيضاً[3]:

٣٨١٠ـ وليس المُوافِيني لِيُرْفَدَ خائباً
فإنَّ له أَضْعافَ ما كان أمَّلا

ووَجْهُ الدلالةِ من الأول: أنَّه لو كان تنويناً لكان ينبغي أن يحذفَ الياءَ قبلَه؛ لأنه منقوصٌ منونٌ، والمنقوص المنونُ تُحذف ياؤه رفعاً وجَرّاً لالتقاء الساكِنَيْن. ووجهُها من الثاني: أنَّ الألفَ واللامَ لا تُجامِعُ النونَ والذي يُرَجِّح

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٨، والأشموني ١/١٢٦. وانظر: شواهد التوضيح ١١٨.
(٢) شواهد التوضيح له ١١٨.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٩، والدرر ١/٤٣، والهمع ١/٦٥، والعيني ١/٣٨٧، والأشموني ١/١٢٦، وقد انتقل بصر المؤلف إلى البيت السابق، فأعاد كتابته بعد أن كتب «وليس المُوافيني» وقد أَثْبَتْنا تتمة البيت من المظانّ المذكورة.

القولَ الأولَ ثبوتُ النونِ في قوله: «والآمِرُوْنَه»[1] وفي قوله[2]:

٣٨١١ـ ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَه
جميعاً وأَيْدي المُعْتَفِيْنَ رواهِقُهْ

فإنَّ النونَ قائمةٌ مقامَ التنوينِ تثنيةً وجمعاً على حَدِّها. وقال أبو البقاء[3]: «ويُقْرأ بكسرِ النونِ، وهو بعيدٌ جداً؛ لأنَّ النونَ إنْ كانت للوقايةِ فلا تَلْحَقُ الأسماءَ، وإنْ كانَتْ نونَ الجمعِ فلا تَثْبُتُ في الإِضافةِ». قلت: وهذا الترديدُ صحيحٌ لولا ما تقدَّم من الجوابِ عنه مع تَكَلُّفٍ فيه، وخروجٍ عن القواعد، ولولا خَوْفُ السَّآمةِ لاسْتَقْصَيْتُ مذاهبَ النحاةِ في هذه المسألة.

وقُرِىء «مُطَّلِعُوْنَ» بالتشديد كالعامَّة، «فأَطَّلِعَ» مضارعاً منصوباً بإضمار «أَنْ» على جوابِ الاستفهامِ. وقُرِىء «مُطْلِعونَ» بالتخفيف «فَأَطْلَعَ» مخففاً ماضياً ومخففاً مضارعاً منصوباً على ما تقدَّم. يُقال: طَلَع علينا فلانٌ وأَطْلع، كأكْرم، واطَّلَعَ بالتشديد بمعنىً واحد.

وأمَّا قراءةُ مَنْ بنى الفعلَ للمفعولِ[4] في القائمِ مقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مصدرُ الفعلِ أي: أُطْلِعَ الإِطلاعُ. الثاني: الجارُّ المقدرُ. الثالث ـ وهو الصحيح ـ أنه ضميرُ القائلِ لأصحابِه ما قاله؛ لأنه يُقال: طَلَعَ زيدٌ وأَطْلعه غيرُه، فالهمزَةُ فيه للتعدية. وأمَّا الوجهان الأوَّلان فذهب إليهما أبو الفضل الرازيُّ في «لوامحه» فقال: «طَلَعَ واطَّلع إذا بدا وظَهَر، وأَطْلَع إطلاعاً إذا جاء وأَقْبَلَ. ومعنى ذلك: هل أنتم مُقْبلون فأُقْبل. وإنما أُقيم المصدرُ

---

(١) تقدم برقم ٧١١ وقبل قليل.
(٢) تقدم برقم ١٠٧٥.
(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.
(٤) «فأُطْلِعَ».

فيه مُقام الفاعلِ بتقدير: فأُطْلِعَ الإطلاعُ، أو بتقدير حرفِ الجر المحذوف أي: أُطْلِعَ به؛ لأن أَطْلَعَ لازم كما أنَّ أَقْبَلَ كذلك».

وقد رَدَّ الشيخُ[1] عليه هذين الوجهين فقال: «قد ذَكَرْنا أنَّ أَطْلَعَ بالهمزةِ مُعَدَّىً مِنْ طَلَعَ اللازمِ. وأمَّا قولُه: «أو حرف الجرِّ المحذوف أي: أُطْلِع به» فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لا يجوزُ حَذْفُه لأنه نائبٌ عنه، فكما أنَّ الفاعلَ لا يجوزُ حَذْفُه دونَ عامِله فكذلك هذا. لو قلت: «زيدٌ ممرورٌ أو مغضوبٌ» تريد: به أو عليه لم يَجُزْ». قلت: أبو الفضل لا يَدَّعِي أنَّ النائبَ عن الفاعل محذوفٌ، وإنما قال: بتقدير حرفِ الجرِّ المحذوفِ. ومعنى ذلك: أنه لَمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتِّساعاً انقلبَ الضميرُ مرفوعاً فاستتر في الفعلِ، كما يُدَّعى ذلك في حَذْفِ عائد الموصولِ المجرورِ عند عَدَمِ شروطِ الحذفِ/ [٧٤٩/ب] ويُسَمَّىٰ الحذفَ على التدريج.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿فَرَآه﴾**: عطفٌ على «فاطَّلَعَ». وسواءُ الجحيمِ وَسَطُها. وأحسنُ ما قيل فيه ما قاله ابنُ عباس: سُمِّي بذلك لاستواءِ المسافةِ منه إلى الجوانبِ. وعن عيسى بن عمر أنه قال لأبي عبيدةَ: «كنت أكْتُبُ حتى ينقطعَ سَوائي».

آ. (٥٦) **قوله: ﴿تاللَّهِ﴾**: قَسَمٌ فيه [معنى][2] تعجُّبٍ، و «إنْ» مخففةٌ أو نافيةٌ، واللام فارقةٌ أو بمعنى «إلاَّ»، وعلى التقديرين فهي جوابُ القسمِ أعني إنْ وما في حَيِّزها.

---

(١) البحر ٣٦١/٧.

(٢) زيادة من (ش).

آ. (٥٨) قوله: ﴿بميِّتين﴾: قرأ[١] زيد بن علي «بمائِتين» وهما مثلُ: ضيِّق وضائق. وقد تقدَّم[٢].

وقوله: «أفما» فيه الخلافُ المشهورُ: فقدَّره الزمخشري[٣]: أنحن مُخَلَّدون مُنَعَّمون فما نحن بميِّتين. وغيرُه يجعلُ الهمزةَ متقدمةً على الفاءِ.

آ. (٥٩) قوله: ﴿إلَّا مَوْتَتَنا﴾: منصوبٌ على المصدر. والعاملُ فيه الوصفُ قبلَه، ويكون استثناءً مفرَّغاً. وقيل: هو استثناءٌ منقطعٌ، أي: لكنْ الموتةُ الأولى كانت لنا في الدنيا. وهذا قريبٌ في المعنى مِنْ قوله تعالى: «لا يَذُوْقُوْنَ فيها الموتَ إلَّا الموتةَ الأولى»[٤] وفيها بَحْثٌ حَسَنٌ وهناك إنْ شاء اللَّهُ يأتي تحقيقُه.

آ. (٦٠) وقوله: ﴿إنَّ هذا لَهُوَ﴾: إلى قوله: «العامِلون» يحتملُ أنْ يكونَ مِنْ كلامِ القائلِ، وأَنْ يكونَ مِنْ كلامِ الباري تعالى.

آ. (٦٢) قوله: ﴿نُزُلاً﴾: تمييزٌ لـ «خَيْرٌ»، والخيريَّةُ بالنسبة إلى ما اختاره الكفارُ على غيرِه. والزَّقُّوم: شجرةٌ مَسْمومة يَخْرج لها لبنٌ، متى مَسَّ جسمَ أحدٍ تَوَرَّم فماتَ. والتَزَقُّمُ البَلْعُ بشِدة وجُهْدٍ للأشياءِ الكريهة. وقولُ أبي جهلٍ ــ وهو من العرب العَرْباء ــ: «لا نعرفُ الزَّقُّومَ إلَّا التمرَ بالزُّبْدِ» من العِناد والكذب البَحْتِ.

آ. (٦٥) قوله: ﴿رؤوسُ الشياطين﴾: فيه وجهان، أحدهما:

---

(١) البحر ٣٦٢/٧، والقرطبي ٨٤/١٥.
(٢) انظر: الدر المصون ١٠٤/٥.
(٣) الكشاف ٣٤١/٣.
(٤) الآية ٥٦ من الدخان.

أنه حقيقةٌ، وأنَّ رؤوسَ الشياطينِ شجرٌ بعينِه بناحيةِ اليمن يُسَمَّى «الأسْتَن» وقد ذكره النابغةُ[1]:

٣٨١٢ـ تَحِيْدُ عن أَسْتَنٍ سُوْدٍ أسافِلُها
مثلَ الإماءِ الغوادي تَحْمِلِ الحُزَمَا

وهو شجرٌ مُرٌّ منكَرُ الصورةِ، سَمَّتْه العربُ بذلك تشبيهاً برؤوس الشياطين في القُبْح ثم صار أصلاً يُشَبَّه به. وقيل: الشياطين صِنْفٌ من الحَيَّاتِ، ولهنَّ أعْراف. قال[2]:

٣٨١٣ـ عُجَيِّزٌ تَحْلِفُ حينَ أَحْلِفُ
كمثلِ شيطان الحَماطِ أَعْرَفُ

وقيل: وهو شجرٌ يقال له الصَّوْمُ، ومنه قولُ ساعدةَ بن جُؤَيَّة[3]:

٣٨١٤ـ مُوَكَّلٌ بشُدُوْفِ الصَّوْم يَرْقُبها
من المَغارِبِ مَخْطوفُ الحَشَا زَرِمُ

فعلى هذا قد خُوْطِبَ العربُ بما تَعْرِفُه، وهذه الشجرةُ موجودةٌ فالكلامُ حقيقةٌ.

---

(١) ديوانه ١١١، تحيد: تنفر. يقول: فهذه الناقة تنفر عنه. وشبَّه الشجر بإماء يحملن الحُزَمَ.

(٢) البيت ورد في اللسان (حمط) برواية عَنْجَرِدٌ بدل عجِّيز. وهو في البحر ٣٦٣/٧، ومعاني «الفراء ٣٨٧/٢». والعرب تقول لجنس من الحيات شيطان الحماط وهو شجر تألفه الحيات. والعنجرد: المرأة الخبيثة.

(٣) ديوان الهذليين ١٩٤/١، واللسان (صوم)، والبحر ٣٦٣/٧. والشدوف: الشخوص. والصوم: شجر يشبه الناس. والمغارب: كل مكان يُتوارى فيه. أَزْرَمَه: أن يقطع عليه البول قبل أن يتمه.

والثاني: أنَّه من بابِ التَّخْييل والتمثيل. وذلك أنَّ كلَّ ما يُسْتَنْكَرُ ويُسْتَقْبَحُ في الطِّباعِ والصورةِ يُشَبَّه بما يتخيَّله الوهمُ، وإن لم يَرَه. والشياطين وإن كانوا موجودين غيرَ مَرْئِيِّين للعرب، إلاَّ أنه خاطبهم بما أَلِفوه من الاستعارات التخييلية، كقوله[1]:

٣٨١٥- ....

ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأَنْيابِ أغْوالِ

ولم يَرَ أنيابَها، بل ليسَتْ موجودة البتةَ.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿لَشَوْباً﴾**: العامَّةُ على فتح الشين، وهو مصدرٌ على أصلِه. وقيل: يُرادُ به اسمُ المفعولِ، ويَدُلُّ له قراءةُ[2] شيبانَ النحويِّ «لَشُوباً» بالضمِّ. قال الزجاج[3]: «المفتوحُ مصدرٌ والمضمومُ اسمٌ بمعنى المَشُوْب» كالنَّقض بمعنى المنقوض. وعَطَفَ بـ «ثُمَّ» لأحدِ معنيين: إمَّا لأنه يُؤَخِّر ما يظنُّونه يَرْوِيْهم مِنْ عَطَشِهم زيادةً في عذابهم، فلذلك أتى بـ «ثم» المقتضيةِ للتراخي، وإمَّا لأنَّ العادة تقضي بتراخي الشُّرْبِ عن الأكلِ، فعَمِل على ذلك المِنْوالِ. وأمَّا مَلْءُ البطنِ فيَعْقُبُ الأكلَ، فلذلك عَطَفَ على ما قبلَه بالفاءِ و «مِنْ حميمٍ» صفةٌ لـ «شَوْباً». والشَّوْبُ: الخَلْطُ والمَزْجُ ومنه: شابَ اللبنَ يَشُوبُه أي: خَلَطه ومَزَجَه.

---

(١) البيت لامرىء القيس، وصدره:

أيقتلُني والمَشْرَفيُّ مُضاجِعي

وهو في ديوانه ٣٣، ومعاني الزجاج ٣٠٧/٤، والمشرفي: سيف، والمسنونة: السهام.

(٢) المحتسب ٢٢٠/٢، والبحر ٣٦٣/٧، وشيبان بن معاوية أبو معاوية النحوي روى عن عاصم، وروى عنه عبد الرحمن بن أبي حماد. توفي سنة ١٦٤. انظر: طبقات القراء ٣٢٩/١.

(٣) معاني القرآن له ٣٠٧/٤.

آ. (٧٤) قوله: ﴿إلَّا عبادَ الله﴾: / استثناءٌ مِن المُنْذَرين استثناءً [٧٥٠/أ] منقطعاً لأنه وعيدٌ، وهم لم يَدْخُلوا في هذا الوعيدِ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿فَلَنِعْمَ﴾: جوابٌ لقَسَمٍ مقدَّرٍ أي: فواللَّهِ. ومثلُه قوله[١]:

٣٨١٦ـ لَعَمْري لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُما

. . . .

والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ أي: نحن.

آ. (٧٩) قوله: ﴿سَلَامٌ على نُوْحٍ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه مُفَسِّرٌ لـ «تَرَكْنا». والثاني: أنه مُفَسِّرٌ لمفعولِه أي: تَرَكْنا عليه ثناءً وهو هذا الكلامُ. وقيل: ثَمَّ قولٌ مقدَّرٌ أي: فقُلْنا سلامٌ. وقيل: ضَمَّن معنى تَرَكْنا معنى قلنا. وقيل: سَلَّط «تَرَكْنا» على ما بعده. قال الزمخشري[٢]: «وتركنا عليه في الآخِرين هذه الكلمةَ وهي: «سلامٌ على نُوح»، بمعنى: يُسَلِّمون عليه تسليماً، ويَدْعُوْن له، وهو من الكلام المحكيِّ كقولك: قرأْتُ سورةَ أَنْزَلْناها» وهذا الذي قالهُ قولُ الكوفيين: جعلوا الجملةَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً بـ «تَرَكْنا»، لا أنه ضُمِّنَ معنى القول بل هو على معناه بخلافِ الوجهِ قبلَه، وهو أيضاً مِنْ أقوالِهم. وقرأ[٣] عبد الله «سَلاماً» وهو مفعولٌ به بـ «تَرَكْنا»

---

(١) البيت لزهير وعجزه:

على كل حال مِنْ سَحِيْلٍ ومُبْرَمِ

وهو في ديوانه ١٤ من معلقته، والهمع ٢/٤٢، والدرر ٢/٤٧. والسحيل: الخيط الواحد، والمبرم: الخيطان يُفْتَلان ثم يصيران خيطاً واحداً.

(٢) الكشاف ٢/٣٤٣.

(٣) القرطبي ١٥/٩٠، والبحر ٧/٣٦٤.

و «كذلك»[1] نعتُ مصدرٍ، أو حالٌ مِنْ ضميرِه كما تقدَّم تحريرُه غيرَ مرَّة[2].

آ. (٨٣) قوله: ﴿وإنَّ مِنْ شِيْعَتِه﴾: الضميرُ فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه يعودُ على نوح أي: مِمَّن كان يُشايِعُه أي: يتابِعُه على دينِه والتصلُّبِ في أمر الله. والثاني: أنه يعودُ على محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم. والشِّيْعَةُ قد تُطْلَق على المتقدمِ كقوله[3]:

٣٨١٧ـ وما لِيَ إلاَّ آلَ أحمدَ شِيْعَةٌ
وما لِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

فجعلَ آلَ أحمدَ ـ وهم متقدِّمون عليه وهو تابعٌ لهم ـ شِيعةً له قاله الفراء[4]. والمعروفُ أن الشِّيْعَةَ تكون في المتأخِّر.

آ. (٨٤) قوله: ﴿إذ جاء﴾: في العاملِ فيه وجهان، أحدهما: اذكُرْ مقدَّراً، وهو المتعارَفُ. والثاني: قال الزمخشري[5]: «ما في الشِّيْعَةِ مِنْ معنى المشايَعَة يعني: وإنَّ مِمَّنْ شايَعَه على دينِه وتقواه حين جاء رَبَّه». قال الشيخ[6]: «لا يجوز؛ لأنَّ فيه الفَصْلَ بين العاملِ والمعمولِ بأجنبي وهو «لإبْراهيمَ» لأنه أجنبيٌّ مِنْ شِيْعته، ومِنْ «إذ». وزاد المنعَ أَنْ قَدَّره «مِمَّنْ شايَعَه حين جاء لإبراهيم» [لأنه قَدَّرَ مِمَّنْ شايَعَه، فجعل العاملَ قبلَه صلةً لموصول

(١) في الآية ٨٠.
(٢) انظر: الدر المصون ١/١٤١.
(٣) تقدم برقم ١٨٧٤.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٨٨.
(٥) الكشاف ٣/٣٤٤.
(٦) البحر ٧/٣٦٥.

وفَصَلَ بينه وبين «إذ» بأجنبي وهو لإبراهيم][1] وأيضاً فلامُ الابتداءِ تمنعُ أَنْ يعملَ ما قبلَها فيما بعدها. لو قلت: «إن ضارباً لقادمٌ علينا زيداً» تقديره: إنَّ ضارباً زيداً لقادِمٌ[2] علينا لم يَجُزْ».

آ. (٨٥) قوله: ﴿إذ قال﴾: بدلٌ مِنْ «إذ» الأولى أو ظرفٌ لـ «سليم» أي: سَلِمَ عليه في وقتِ قولِه كَيْتَ وكَيْتَ، أو ظرفٌ لـ «جاء» ذكره أبو البقاء[3]، وليس بواضحٍ. وتقدَّم نظيرُ ما بعده.

آ. (٨٦) قوله: ﴿أَئِفْكاً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ من أجله أي: أتُريدون آلهةً دونَ اللَّهِ إفكاً، فـ «آلهةً» مفعولٌ به و «دونَ» ظرفٌ لـ «تُرِيْدون»، وقُدِّمَتْ معمولاتُ الفعلِ اهتماماً بها، وحَسَّنه كونُ العاملِ رأسَ فاصلةٍ، وقَدَّمَ المفعولَ مِنْ أجله على المفعول به اهتماماً به لأنه مُكافِحٌ لهم بأنَّهم على إفْكٍ وباطِلٍ. وبهذا الوجهِ بدأ الزمخشري[4]. الثاني: أَنْ يكونَ مفعولاً به بـ «تُريدون»، ويكون «آلهةً» بدلاً منه جعلها نفسَ الإفكِ مبالغةً فأبْدَلها منه وفَسَّره بها، ولم يَذْكر ابنُ عَطية[5] غيرَه. الثالث: أنَّه حالٌ مِنْ فاعل «تُريدون» أي: أتُريدون آلهةً آفِكين أو ذوي إفْك. وإليه نحا الزمخشري[6]. قال الشيخ[7]: «وجَعْلُ المصدرِ حالاً لا يَطَّرِدُ إلاَّ مع «أمَّا» نحو: أمَّا عِلْماً فعالِمٌ».

---

(١) ما بين معقوفين سقط من البحر.

(٢) في الأصل: «قادم» والتصويب من البحر

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٤) الكشاف ٣/٣٤٤.

(٥) المحرر ١٣/٢٤٢.

(٦) الكشاف ٣/٣٤٤.

(٧) البحر ٧/٣٦٥.

آ. (٩١) قوله: ﴿فراغ﴾: أي: مال في خُفْيَةٍ. وأصلُه مِنْ رَوَغان الثعلبِ، وهو تَرَدُّدُه وعَدَمُ ثبوتِه بمكانٍ.

آ. (٩٣) و«ضَرْباً» مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أي: فراغ عليهم ضارِباً أو مصدرٌ لفعلٍ، ذلك الفعلُ/ حالٌ تقديرُه: فراغَ يَضْرِب ضَرْباً، أو ضَمَّن «راغ» معنى يَضْرِبُ، وهو بعيدٌ. و«باليمينِ» متعلِّقٌ بـ«ضَرْباً» إن لم نجعَلْه مؤكِّداً وإلَّا فبعامِلِه. واليمينُ: يجوزُ أن يُرادَ بها إحدى اليدين وهو الظاهرُ، وأنْ يُرادَ بها القوةُ، فالباءُ على هذا للحالِ أي: مُلْتبساً بالقوةِ، وأَنْ يُراد بها الحَلْفُ وفاءً بقولِه: «وتاللَّهِ لأَكيدَنَّ»[١]. والباءُ على هذا للسببِ. وعَدَّى «راغ» الثاني بـ«على» لَمَّا كان مع الضَّرْبِ المُسْتَوْلي عليهم مِنْ فَوْقِهم إلى أسفلِهم بخلافِ الأولِ فإنه مع توبيخٍ لهم، وأتى بضميرِ العقلاء في قولِه «عليهم» جَرْياً على ظنِّ عَبَدَتها أنها كالعقلاءِ. [٧٥٠/ب]

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَزِفُّون﴾: حالٌ مِنْ فاعلِ «أَقْبَلوا»، و«إليه» يجوزُ تَعَلُّقُه بما قبلَه أو بما بعده. وقرأ[٢] حمزةُ «يُزِفُّون» بضم الياء مِنْ أَزَفَّ وله معنيان، أحدهما: أنَّه مِنْ أَزَفَّ يُزِفُّ أي: دخل في الزَّفيفِ وهو الإِسراعُ، أو زِفافِ العَروسِ وهو المَشْيُ على هيئتِه؛ لأنَّ القومَ كانوا في طمأنينةٍ مِنْ أَمْرِهم، كذا قيل هذا الثاني وليس بشيءٍ؛ إذ المعنى: أنهم لَمَّا سمعوا بذلك بادروا مُسْرِعين، فالهمزة على هذا ليسَتْ للتعديةِ. والثاني: أنه مِنْ أَزَفَّ بعيرَه أي: حَمَله على الزَّفِيْفِ وهو الإِسراعُ أو على الزِّفافِ، وقد تقدَّم ما فيه. وباقي السبعةِ بفتحِ الياءِ مِنْ زَفَّ الظليمُ يَزِفُّ أي: عَدا بسُرْعة. وأصلُ الزَّفيفِ للنَّعام.

---

(١) الآية ٥٧ من الأنبياء.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والنشر ٢/٣٥٧، والقرطبي ١٥/٩٥، والتيسير ١٨٦، والبحر ٧/٣٦٦، والمحتسب ٢/٢٢١.

وقرأ مجاهد وعبد الله بن يزيد والضحاك وابن أبي عبلة «يَزِفُون» مِنْ وَزَفَ يَزِفُ أي: أَسْرَعَ. إلاَّ أنَّ الكسائيَّ والفراء[1] قالا: لا نعرفُها بمعنى زَفَّ، وقد عَرَفَها غيرُهما. قال مجاهد ـ وهو بعضُ مَنْ قرأ بها ـ: «الوزيف: النَّسَلان».

وقُرِىء «يُزَفُّون» مبنيّاً للمفعول و «يَزْفُوْن» كـ يَرْمُون مِنْ زَفاه بمعنى حَداه، كأنَّ بعضَهم يَزْفو بعضاً لتسارُعِهم إليه. وبين قوله: «فأَقْبَلُوا» وقوله: «فراغ عليهم» جُمَلٌ محذوفةٌ يَدُلُّ عليها الفَحْوَىٰ أي: فبلغَهم الخبرُ فرَجَعوا مِنْ عيدِهم، ونحو هذا.

آ. (٩٦) قوله: ﴿وما تَعْملون﴾: في «ما» هذه أربعةُ أوجه، أجودُها: أنها بمعنى الذي أي: وخَلَق الذي تَصْنَعونه، فالعملُ هنا التصويرُ والنحتُ نحو: عَمِل الصائغُ السِّوارَ أي: صاغه. ويُرَجِّح كونَها بمعنى الذي تَقَدُّمُ ما قبلَها فإنَّها بمعنى الذي أي: أتعبُدُوْنَ الذي تَنْحِتُون، واللَّهُ خلقكم وخَلَقَ ذلك الذي تَعْملونه بالنَّحْتِ.

والثاني: أنها مصدريةٌ أي: خَلَقَكم وأعمالَكم. وجعلها الأشعريَّةُ دليلاً على خَلْقِ أفعال العباد لله تعالى، وهو الحقُّ. إلاَّ أنَّ دليلَ ذلك مِنْ هنا غيرُ قويّ لِما تقدَّم مِنْ ظهورِ كَوْنِها بمعنى الذي. وقال مكي[2]: «يجبُ أَنْ تكونَ «ما» والفعلُ مصدراً جيْءَ به لِيُفيدَ أنَّ اللَّهَ خالقُ الأشياءِ كلِّها». وقال أيضاً: «وهذا أَلْيَقُ لقولِه تعالى: «من شرِّ ما خَلَقَ»[3] أجمع القراءُ على الإِضافةِ، فدَلَّ على أنه خالقُ الشَّرِّ. وقد فارق عمرو بن عبيد الناسَ فقرأ «مِنْ شرٍّ»[4] بالتنوين لِيُثْبِتَ

(١) معاني القرآن ٢/٣٨٩.
(٢) المشكل له ٢/٢٣٩.
(٣) الآية ٢ من الفلق.
(٤) البحر ٨/٥٣٠.

مع الله تعالى خالقاً». وقد استفرضَ الزمخشري[1] هذه المقالةَ هنا بكونها مصدريةً، وشَنَّع على قائلِها.

والثالث: أنها استفهاميةٌ، وهو استفهامُ توبيخٍ وتحقيرٍ لشأنِها أي: وأيَّ شيءٍ تَعْملونَ؟ والرابع: أنَّها نافيةٌ أي: إنَّ العملَ في الحقيقة ليس لكم فأنتم لا تعملون شيئاً. والجملةُ مِنْ قوله: «والله خَلَقكم» حالٌ ومعناها حينئذٍ: أتعبدون الأصنام على حالةٍ تُنافي ذلك، وهي أنَّ اللَّهَ خالِقُكم وخالِقُهم جميعاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (١٠٢) **قوله: ﴿فلمَّا بَلَغَ معه﴾**: «معه» متعلِّقٌ بمحذوفٍ على سبيل البيان كأنَّ قائلاً قال: مع مَنْ بلغ السَّعْيَ؟ فقيل: مع أبيه. ولا يجوزُ تعلُّقُه بـ «بَلَغَ» لأنَّه يَقْتضي بلوغَهما معاً حَدَّ السَّعْيِ. ولا يجوز تعلُّقُه بالسَّعْيِ؛ لأنَّ صلةَ المصدرِ لا تتقدَّمُ عليه فتعيَّن ما تقدَّم. قال معناه الزمخشريُّ[2]. ومَنْ يَتَّسِعْ في الظرفِ يُجَوِّزْ تَعَلُّقَه بالسَّعْي.

قوله: «ماذا ترى» يجوزُ أَنْ تكونَ «ماذا» مركبةً مغلَّباً فيها الاستفهامُ فتكونَ منصوبةً بـ «تَرَى»، وهي وما بعدها في محلِّ نصب بـ «انْظُر» لأنها مُعَلِّقةٌ له، وأنْ تكونَ «ما» استفهاميةً، و «ذا» موصولةً، فتكون مبتدأً وخبراً، والجملةُ معلِّقَةٌ أيضاً، وأنْ تكونَ «ماذا» بمعنى الذي فتكونَ معمولاً لـ «انْظُرْ». وقرأ[3] الأخَوان «تُري» بالضم والكسر. والمفعولان محذوفان، أي: تُريني إياه مِنْ صبرك واحتمالك.

---

(١) الكشاف ٣/٣٤٦.

(٢) الكشاف ٣/٣٤٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والبحر ٧/٣٧٠، والقرطبي ١٥/١٠٣، والنشر ٢/٣٥٧، والتيسير ١٨٦، المحتسب ٢/٢٢٢.

وباقي السبعة/ «تَرَىٰ» بفتحتين مِن الرأي. وقرأ الأعمش والضحَّاك [٧٥١/أ] «تُرَى» بالضمِّ والفتح بمعنى: ما يُخَيَّلُ إليك ويَسْنَحُ بخاطرك؟

وقوله: «ما تُؤْمَرُ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بمعنى الذي، والعائدُ مقدرٌ أي: تُؤْمَرُه، والأصلُ: تُؤْمَرُ به، ولكنَّ حَذْفَ الجارِّ مُطَّرِدٌ، فلم يُحْذَفْ العائدُ إلَّا وهو منصوبُ المحلِّ، فليس حَذْفُه هنا كحذفِه في قولك: «جاء الذي مَرَرْتُ». وأَنْ تكونَ مصدريةً. قال الزمخشري[1]: «أو أَمْرَك، على إضافةِ المصدرِ للمفعول وتسميةِ المأمورِ به أمراً» يعني بقوله المفعول أي: الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، إلَّا أنَّ في تقدير المصدرِ بفعل مبنيٍّ للمفعولِ خلافاً مَشْهوراً.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿فلمَّا أَسْلَمَا﴾: في جوابِها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه محذوفٌ، أي: نادَتْه الملائكةُ، أو ظهرَ صَبْرُهما أو أَجْزَلْنا لهما أَجْرَهما. وقدَّره بعضُهم: بعد الرؤيا أي: كان ما كان مِمَّا يَنْطِقُ به الحالُ والوصفُ ممَّا لا يُدْرَكُ كُنْهُه. ونقل ابن عطية[2] أنَّ التقديرَ: فلمَّا أَسْلَما أَسْلَما وَتلَّه، قال: كقوله[3]:

٣٨١٨ـ فلمَّا أَجَزْنا ساحةَ الحَيِّ ....

....

أي: فلمَّا أَجَزْنا أَجَزْنا وانتحىٰ، ويُعْزَىٰ هذا لسيبويه[4] وشيخِه الخليلِ. وفيه نظرٌ: من حيثُ اتِّحادُ الفعلَيْنِ الجارِيَيْنِ مَجْرى الشرط والجواب. إلَّا أَنْ

---

(١) الكشاف ٣/٣٤٨.
(٢) المحرر ١٣/٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٣) تقدم برقم ٤٥٠.
(٤) لم أقف على نص في «الكتاب» يفيد ذلك.

يُقال: جَعَلَ التغايُرَ في الآية بالعطفِ على الفعل، وفي البيت يعمل الثاني في «ساحة» وبالعطف عليه أيضاً. والظاهر أنَّ مثلَ هذا لا يكفي في التغاير.

الثاني: أنه «وتَلَّه للجبين» والواوُ زائدةٌ وهو قولُ الكوفيين[١] والأخفشِ[٢]. والثالث: أنه «وناديناه» والواوُ زائدةٌ أيضاً.

وقرأ[٣] علي وعبد الله وابن عباس «سَلَّما». وقُرِىء «اسْتَسْلَما».

و «تَلَّه» أي: صَرَعَه وأسقطه على شِقِّه. وقيل: هو الرميُ بقوةٍ، وأصله: مِنْ رَمَى به على التلِّ وهو المكانُ المرتفعُ، أو من التليل وهو العنُقُ أي: رماه على عُنُقِه، ثم قيل لكل إسقاطٍ، وإن لم يكنْ على تَلّ ولا على عُنُق. والمِتَلُّ: الرُّمْحُ الذي يُتَلُّ به[٤]. والجبينُ: ما اكْتَنَفَ الجبهةَ مِنْ هنا، ومِنْ هنا وشَذَّ جمعُه على أَجْبُن. وقياسُه في القلَّةِ أَجْبِنَة كأَرْغِفَة، وفي الكثرة: جُبُن وجُبْنان كرَغيف ورُغْفان ورُغُف.

آ. (١١٢) **قوله: ﴿نبيّاً من الصالحين﴾**: نصبٌ على الحالِ، وهي حال مقدرة. قال الشيخ[٥]: «إن كان الذَّبيحُ إسحاقَ فيظهر كونُها حالاً مقدرةً، وإنْ كان إسماعيلُ هو الذبيحَ، وكانت هذه البشارةُ بِشارةً بولادة إسحاقَ، فقد جَعَل الزمخشريُّ[٦] ذلك مَحَلَّ سؤالٍ قال: «فإنْ قلتَ: فرقٌ بين

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٥٦.

(٢) لم يشر الأخفش إلى زيادة الواو في هذا الموضع في كتابه «معاني القرآن». وانظر أمثلة على ذلك في كتابه ١٢٥، ٤٥٧.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤١٣، والمحتسب ٢/٢٢٢، والقرطبي ١٥/١٠٤، والبحر ٧/٣٧٠.

(٤) يتل به: أي يُصرع به.

(٥) البحر ٧/٣٧٢.

(٦) الكشاف ٣/٣٥١.

هذا وبين قولِه: «فادْخُلوها خالدين»[1]: وذلك أنَّ المَدْخولَ موجودٌ مع وجودِ الدخول، والخلودُ غيرُ موجودٍ معهما فقدِّرت: مُقَدَّرين الخلودَ فكان مستقيماً، وليس كذلك المبشَّرُ به، فإنه معدومٌ وقتَ وجودِ البشارةِ، وعَدَمُ المبشَّرِ به أوجَبَ عدمَ حالِه؛ لأن الحالَ حِلْيَةٌ لا تقومُ إلاَّ بالمُحَلَّى، وهذا المبشَّرُ به الذي هو إسحاقُ حين وُجد لم تُوْجَدْ النبوَّةُ أيضاً بوجودِه بل تراخَتْ عنه مدةً طويلةً، فكيف يُجْعل «نبيَّاً» حالاً مقدرةً، والحالُ صفةٌ للفاعلِ والمفعولِ[2] عند وجودِ الفعلِ منه أو به؟ فالخلودُ وإنْ لم يكنْ صفتَهم عند دخولِ الجنة فتَقدُّرُها صفتَهم؛ لأنَّ المعنى: مقدِّرين الخلودَ وليس كذلك النبوةُ، فإنَّه لا سبيلَ إلى أَنْ تكونَ موجودةً أو مقدرةً وقتَ وجودِ البشارة بإسحاقَ لعدم إسحاق؟ قلت: هذا سؤالٌ دقيقُ المَسْلَكِ. والذي يَحِلُّ الإشكالَ: أنه لا بُدَّ مِنْ تقديرِ مُضافٍ محذوف وذلك قولُه: وبَشَّرْناه بوجودِ إسحاقَ نبياً أي: بأَنْ يُوْجِد مَقْدرةً نبوَّته، فالعاملُ في الحال الوجودُ/ لا فعلُ البشارة وبذلك يَرْجِعُ نظيرَ قولِه تعالى: [٧٥١/ب] «فادْخُلوها خالدين»[3]. انتهى. وهو كلامٌ حَسَنٌ.

قوله: «من الصالحين» يجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ «نَبِيَّاً»، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «نبيَّاً» فتكونَ حالاً متداخلةً. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثانية. قال الزمخشري[4]: «وُرُوْدُها على سبيلِ الثناءِ والتقريظ؛ لأنَّ كلَّ نبيّ لا بُدَّ أَنْ يكونَ من الصالحين».

آ. (١١٦) **قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهم﴾**: الضميرُ عائدٌ على موسى

---

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) الكشاف: أو المفعول.

(٣) الآية ٧٣ من الزمر.

(٤) الكشاف ٣/٣٥١.

وهارونَ وقومِهما. وقيل: عائدٌ على الاثنين بلفظِ الجمع تعظيماً كقولِه[1]:

٣٨١٩ـ فإنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النساءَ سِواكُمُ

. . . .

«يا أيُّها النبيُّ إذا طَلَّقْتُمُ»[2].

قوله: «فكانوا هم» يجوز في «هم» أَنْ يكون تأكيداً، وأن يكونَ بدلاً، وأَنْ يكونَ فَصْلاً. وهو الأظهرُ.

آ. (١٢٣) **قوله: ﴿وإنَّ إلياسَ﴾**: العامَّةُ على همزةٍ مكسورةٍ، همزةِ قطع. وابنُ ذكوان[3] بوَصْلِها، ولم يَنْقُلْها عنه الشيخُ[4] بل نقلها عن جماعةٍ[5] غيرِه. ووجهُ القراءتَيْن أنه اسمٌ[6] أعجميٌّ تلاعَبَتْ به العربُ فقطعَتْ همزتَه تارةً، ووَصَلَتْها أخرى وقالوا فيه: إلْياسين كجِبْرائين. وقيل: تحتمل قراءةُ الوصلِ أَنْ يكون اسمُه ياسين[7] ثم دَخَلَتْ عليه أل المعرِّفةُ، كما دَخَلَتْ على لَيَسَع وقد تقدَّم[8]. وإلياس هذا قيل: هو ابنُ إلْياسين المذكورِ بعدُ[9]، مِنْ وَلَدِ

---

(١) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٢) الآية ١ من الطلاق.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والنشر ٢/٣٥٩ ـ ٣٦٠، والحجة ٦٠٩، والتيسير ١٨٧، والبحر ٧/٣٧٣، والمحتسب ٢/٢٢٣.

(٤) عبارة أبي حيان: «وابن عامر بوصل الألف فاحتمل أن يكون وصل همزة القطع واحتمل أن يكون اسمه ياسا ودخلت عليه أل» انظر: البحر ٧/٣٧٣.

(٥) عكرمة والحسن بخلافٍ عنهما والأعرج وأبو رجاء وابن عامر وابن محيصن.

(٦) الأصل «اسمي».

(٧) كذا في الأصل لعلها ياسا.

(٨) الآية ٨٦ من الأنعام.

(٩) الآية ١٣٠.

هارونَ أخي موسىٰ. وقيل: بل إلياس إدريسُ. ويَدُلُّ له قراءةُ عبد الله والأعمش وابن وثاب «وإنَّ إدْرِيس». وقُرِىء «إدْراس»كإبْرَاهيمَ. وإبراهام. وفي مصحف أُبَيٍّ وقراءتِه: قوله: «وإن إيْلِيسَ» بهمزة مكسورة ثم ياءٍ ساكنةٍ بنقطتين مِنْ تحتُ ثم لامٍ مكسورةٍ، ثم ياءٍ بنقطتين مِنْ تحتُ ساكنةً، ثم سينٍ مفتوحةٍ.

آ. (١٢٤) **قوله: ﴿إذ قال﴾**: ظرفٌ لقولِه «لمن المرسلين».

آ. (١٢٥) **قوله: ﴿بَعْلًا﴾**: القرَّاءُ على تنوينه منصوباً، وهو الرَّبُّ بلغة اليمن[1]. سمع ابنُ عباس رجلاً منهم يَنْشُدُ ضالةً فقال آخر: أنا بَعْلُها فقال: اللَّهُ أكبرُ، وتلا الآيةَ. وقيل: هو عَلَمٌ لصنم بعينه، وله قصةٌ في التفسير. وقيل: هو عَلَمٌ لامرأةٍ بعينها أَتَتْهم بضلال فاتَّبعوها، كذا جاء في التفسير. وتأيَّد صاحبُ هذه المقالة بقراءةِ مَنْ قرأ[2] «بَعْلاءَ» بزنة حَمْراء.

قوله: «وتَذَرُوْنَ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار مبتدأ، وأَنْ يكونَ عطفاً على «تَدْعُون» فيكونَ داخلاً في حَيِّز الإنكار.

آ. (١٢٦) **قوله: ﴿اللَّهَ ربَّكم وربَّ﴾**: قرأ[3] الأخَوان وحفص بنصْبِ الثلاثةِ مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ: النصبِ على المدحِ أو البدلِ أو البيانِ إنْ قلنا: إنَّ إضافةَ أَفْعَلَ إضافةٌ مَحْضَةٌ. والباقون بالرفع: إمَّا على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هو اللَّهُ، أو على أنَّ الجلالةَ مبتدأٌ وما بعدَه الخبرُ. رُوِيَ عن

---

(١) انظر: لغات القبائل ٢٣٧.

(٢) البحر ٧/٣٧٣.

(٣) السبعة ٥٤٩، والنشر ٢/٣٦٠، والتيسير ١٨٧، والقرطبي ١٥/١١٧، والبحر ٧/٣٧٣، والحجة ٦١٠.

حمزةَ[1] أنَّه كان إذا وَصَلَ نَصَبَ، وإذا وَقَفَ رَفَع. وهو حسنٌ جداً، وفيه جَمْعٌ بين الرِّوايتَيْن.

آ. (١٢٨) قوله: ﴿إلَّا عبادَ اللَّهِ﴾: استثناءٌ متصلٌ مِنْ فاعلِ «فكذَّبوه» وفيه دلالةٌ على أنَّ في قومِه مَنْ لم يُكَذِّبْه، فلذلك اسْتُثْنُوا. ولا يجوزُ أَنْ يكونوا مُسْتَثْنَيْن مِنْ ضميرِ «لَمُحْضَرون» لأنه يَلْزَمُ أَنْ يكونوا مُنْدَرجين فيمَنْ كَذَّبَ، لكنهم لم يُحْضَروا لكونِهم عبادَ اللَّهِ المُخْلِصين. وهو بَيِّنُ الفسادِ. لا يُقال: هو مستثنىً منه استثناءً منقطعاً؛ لأنه يَصيرُ المعنى: لكنَّ عبادَ اللَّهِ المخلصين من غير هؤلاء لم يُحْضَروا. ولا حاجةَ إلى هذا بوجهٍ، إذ به يَفْسُدُ نَظْمُ الكلامِ.

آ. (١٣٠) قوله: ﴿على إلْياسِينَ﴾: قرأ[2] نافعٌ وابن عامر «على آلِ ياسينَ» بإضافةِ «آل» بمعنى أهل إلى «ياسينَ». والباقون بكسرِ الهمزةِ وسكونِ اللامِ موصولةً بـ «ياسين» كأنه جَمَعَ «إلياس» جَمْعَ سلامةٍ. فأمَّا الأُولى: فإنَّه أراد بالآلِ إلياسَ وَلَدَ ياسين كما تقدَّم وأصحابَه. وقيل: المرادُ بياسين هذا إلياسُ المتقدمُ، فيكونُ له اسمان. وآلُه: رَهْطُه وقومُه المؤمنون. وقيل: المرادُ بياسينَ محمدُ بن عبد الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ[3] فقيل: هي جمعُ إلياس المتقدمِ. وجُمِعَ باعتبارِ أصحابِه كالمَهالبةِ والأَشاعثةِ في المُهَلَّبِ وبنيه، والأشعثِ وقومِه، وهو في الأصلِ جمعُ المنسوبين إلى إلياس، والأصلُ إلياسيّ كأشعَريّ. ثم اسْتُثْقِل

---

(١) البحر ٧/٣٧٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٩، والنشر ٢/٣٦٠، والحجة ٦١٠، والتيسير ١٨٧، والقرطبي ١٥/١١٨، والبحر ٧/٣٧٣، والمحتسب ٢/٢٢٣.

(٣) إلْ ياسينَ.

تضعيفهما فحُذِفَتْ إحدى ياءَي النسَب/ فلمَّا جُمِعَ جَمْعَ سَلامةٍ التقى ساكنان: [٧٥٢/أ] إحدى الياءَيْن وياءُ الجمعِ، فحُذِفَتْ أولاهما لالتقاءِ السَّاكنين، فصار إلياسين كما ترىٰ. ومثلُه: الأَشْعَرُون والخُبَيْبُون. قال[١]:

٣٨٢٠ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ

وقد تقدَّم طَرَفٌ من هذا آخر الشعراء[٢] عند «الأَعْجَمِيْن». إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[٣] قد رَدَّ هذا: بأنَّه لو كان على ما ذُكِر لَوَجَب تعريفُه بأل فكان يُقال: على الإلياسين. قلت: لأنه متى جُمِعَ العَلَمُ جَمْعَ سَلامةٍ أو ثُنِّي لَزِمَتْه الألفُ واللامُ؛ لأنه تَزُوْلُ عَلَميَّتُه فيقال: الزيدان، الزيدون، الزينبات ولا يُلْتَفَتُ إلى قولهم: جُمادَيان وعَمايتان عَلَمَيْ شهرَيْن وجبلَيْن لندورِهما.

وقرأ الحسن وأبو رجاء «على إلياسينَ» بوصلِ الهمزةِ على أنه جَمْعُ إلياس وقومِه المنسوبين إليه بالطريق المذكورة. وهذه واضحةٌ لوجودِ أل المعرفةِ فيه كالزيدِيْن. وقرأ عبد الله «على إدْراسين» لأنَّه قرأ في الأول «وإنَّ إدْرِيَس»[٤]. وقرأ أُبَيٌّ «على إيليسِيْنَ»لأنه قرأ في الأول «وإنَّ إيليسَ» كما حَرَّرْتُه عنه. وهاتان تَدُلَّان على أن إلياسينَ جَمْعُ إلياس.

آ. (١٣٧) **قوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾**: حالٌ. وهو مِنْ أَصْبح التامَّة بمعنىٰ داخلين في الصباح. ومنه «إذا سَمِعْتَ بسُرىٰ القَيْنِ فاعلَمْ أنه مُصْبِح»[٥]

---

(١) تقدم برقم ٥٢٦.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩٨.

(٣) الكشاف ٣٥٢/٣.

(٤) في الآية ١٢٣.

(٥) مجمع الأمثال ٤١/١، والمستقصى ١٢٤/١.

أي: مُقيم في الصباح. وقد تقدَّم ذلك في سورة الروم[1].

آ. (١٣٨) **قوله: ﴿وبالليل﴾**: عطفٌ على الحالِ قبلها أي: ومُلْتبسِيْنَ بالليل.

آ. (١٤٠) **قوله: ﴿إذ أبَقَ﴾**: ظرفٌ للمرسَلين، أي: هو من المرسلين حتى في هذه الحالة. وأَبَقَ أي: هَرَبَ. يُقال: أَبَقَ العبدُ يَأْبِقُ إباقا فهو آبِقٌ، والجمع أُبَّاق كضُرَّابٍ. وفيه لغةٌ ثانية: أَبِقَ بالكسر يَأْبَق بالفتح. ويَأْبِقُ الرجل يُشَبَّه به في الاستتار. وقولُ الشاعر[2]:

٣٨٢١ـ ....

قد أُحْكِمَتْ حَكَماتِ القِدِّ والأَبَقا

قيل: هو القِنَّبُ.

آ. (١٤١) **قوله: ﴿فساهَمَ﴾**: أي: فغالَبَهم في المساهمة، وهي الاقتراعُ. وأصلُه أَنْ يَخْرُجَ السَّهْمُ على مَنْ غلب.

آ. (١٤٢) **قوله: ﴿وهو مُلِيْمٌ﴾**: حالٌ. والمليمُ: الذي أتى بما يُلامُ عليه. قال[3]:

٣٨٢٢ـ وكم مِنْ مُليْمٍ لم يُصَبْ بمَلامَةٍ

ومُتَّبَعٍ بالذَّنْبِ ليس له ذَنْبُ

---

(١) الآية ١٧. وانظر إعرابه للآية ٦٦ من الحجر.

(٢) البيت لزهير وصدره:

القائدَ الخيلِ مَنْكوباً دوابِرُها

وهو في ديوانه ٤٩، واللسان أبق، وعمدة الحفاظ ٥. ومنكوباً دوابرها: أكلتها الأرض.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في البحر ٣٦٨/٧، والمحرر ٢٥٦/١٣.

يقال: ألام فلانٌ أي: فَعَلَ ما يُلامُ عليه. وقُرِىء[1] «مَليم» بفتح الميم مِنْ لامَ يَلُوْمُ، وهي شاذَّةٌ جداً إذ كان قياسها «مَلُوْم» لأنَّها مِنْ ذوات الواوِ كمَقُول ومَصُون. قيل: ولكنْ أُخِذَتْ من لِيْم على كذا مبنياً للمفعول. ومثلُه في ذلك: شُبْتُ الشيءَ فهو مَشِيْب، ودُعِيَ فهو مَدْعِيّ، والقياسُ: مَشُوْب ومَدْعُوّ[2]، لأنَّهما مِنْ يَشُوْبُ ويَدْعُو.

آ. (١٤٤) قوله: ﴿فِي بَطْنِهِ﴾: الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بـ «لَبِثَ» وقيل: حالٌ أي: مستقراً.

آ. (١٤٥) قوله: ﴿بِالعَرَاءِ﴾: أي: في العَراء نحو: زيد بمكة. والعَراءُ: الأرضُ الواسعةُ التي لا نباتَ بها ولا مَعْلَمَ، اشتقاقاً من العُري وهو عَدَمُ السُّتْرَةِ، سُمِّيَتِ الأرضُ الجَرْداء لعدم اسْتِتارها بشيء. والعُرا بالقصر: الناحيةُ. ومنه اعتراه أي: قَصَدَ عُراه. وأما الممدودُ فهو ـ كما تقدَّم ـ الأرضُ الفَيْحاء. قال[3]:

٣٨٢٣ـ ورَفَعْتُ رِجْلاً لا أخافُ عِثارَها ... ونَبَذْتُ بالمَتْنِ العَراء ثيابي

آ. (١٤٦) قوله: ﴿مِنْ يَقْطِينٍ﴾: هو يَفْعيل مِنْ قَطَنَ بالمكانِ إذا أقام فيه لا يَبْرَح[4]. قيل: واليَقْطِيْنُ: كلُّ ما لم يكُنْ له ساقٌ مِنْ عُوْدٍ كالقِثَّاء

---

(١) البحر ٧/٣٧٥، والكشاف ٣/٣٥٣.

(٢) لأن عينه واو في مَشُوب، ولامه واو في مَدْعُوّ.

(٣) البيت لرجل من خُزاعة. وهو في مجاز القرآن ٢/١٧٥، واللسان (عرا)، والبحر ٧/٣٦٨، والقرطبي ١٥/١٢٩.

(٤) يقطُن قُطوناً.

والقَرْعِ والبِطِّيخ. وفي قوله: «شجرةً» ما يَرُدُّ قولَ بعضِهم إن الشجرةَ في كلامهم ما كان لها ساقٌ مِنْ عُوْدٍ، بل الصحيحُ أنها أَعَمُّ. ولذلك بُيِّنَتْ بقوله: «مِنْ يَقْطِين». وأمَّا قولُه: «والنجمُ والشَّجر»[1] فلا دليلَ فيه لأنه استعمالُ اللفظِ العامِّ في أحدِ مَدْلولاته. وقيل: بل أَنْبَتَ اللَّهُ اليَقْطِيْنَ الخاصَّ على ساقٍ معجزةً له فجاء على أصلِه/ ولو بَنَيْتَ من الوَعْد مثلَ: يَقْطين لقلت: يَوْعِيْد لا يُقال: تُحذف الواوُ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرٍ كـ «يَعِدُ» مضارعَ وَعَد؛ لأنَّ شَرْطَ تلك الياءِ أَنْ تكونَ للمضارعةِ. وهذه مِمَّا يَمْتَحِنُ بها أهلُ التصريفِ بعضَهم بعضاً. [٧٥٢/ب]

آ. (١٤٧) **قوله: ﴿أو يَزِيْدون﴾**: في «أو» هذه سبعةُ أوجهٍ قد تقدَّمَتْ بتحقيقِها ودلائلها في أولِ البقرةِ عند قوله «أو كصَيِّبٍ»[2] فعليكَ بالالتفاتِ إليها ثَمَّةَ: فالشَّكُّ بالنسبةِ إلى المخاطبين، أي: إن الرائي يَشُكُّ عند رؤيتِهم، والإِبهامُ بالنسبةِ إلى أن الله تعالى أَبْهَمَ أَمْرَهم، والإِباحةُ أي: إن الناظرَ إليهم يُباح له أن يَحْزِرَهم بهذا القَدْر، أو بهذا القَدْرِ، وكذلك التخييرُ أي: هو مُخَيَّرٌ بين أَنْ يَحْزِرَهم كذا أو كذا، والإِضرابُ ومعنى الواوِ واضحان.

آ. (١٤٩) **قوله: ﴿فاسْتَفْتِهِم﴾**: قال الزمخشريُّ[3]: «معطوفٌ على مثلِه[4] في أولِ السورة، وإنْ تباعَدَتْ». قال الشيخ[5]: «وإذا كانوا قد عَدُّوا الفصلَ بجملةٍ نحو: «كُلْ لحماً واضْرِبْ زيداً وخبزاً» من أقبحِ التركيبِ، فكيف بجملٍ كثيرةٍ وقِصَصٍ متباينةٍ؟» قلت: ولقائلٍ أن يقول: إنَّ الفَصْلَ

---

(١) الآية ٦ من الرحمن.

(٢) الآية ١٩ من البقرة، وانظر: الدر المصون ١/ ١٦٧.

(٣) الكشاف ٣/٣٥٤.

(٤) الآية ١١.

(٥) البحر ٧/٣٧٦.

ـ وإنْ كَثُرَ بين الجملِ المتعاطفةِ ـ مغتفرٌ. وأمَّا المثالُ الذي ذكره فمِنْ قبيلِ المفرداتِ. ألا ترى كيف عطف «خبزاً» على لَحْماً؟

آ. (١٥٠) قوله: ﴿وهم شاهدون﴾: جملةٌ حاليةٌ من الملائكة. والرابطُ: الواوُ، وهي هنا واجبةٌ لَعدم رابطٍ غيرِها.

آ. (١٥٢) والعامَّةُ على «وَلَدَ اللَّهُ» فعلاً ماضياً مسنداً للجلالةِ أي: أتىٰ بالولد، تعالى اللَّهُ عَمَّا يقولون عَلُوّاً كبيراً. وقُرِىء[1] «وَلَدُ اللَّهِ» بإضافة الولد إليه أي: يقولون: الملائكةُ وَلَدُه. فحُذِف المبتدأُ للعِلْمِ به، وأُبْقِيَ خبرُه. والوَلَدُ: فَعَل بمعنى مَفْعُول كالقَبَض؛ فلذلك يقع خبراً عن المفردِ والمثنى والمجموع تذكيراً وتأنيثاً. تقول: هذي وَلَدي، وهم وَلَدي.

آ. (١٥٣) قوله: ﴿أَصْطَفَىٰ﴾: العامَّةُ على فتحِ الهمزة على أنها همزةُ استفهامٍ بمعنى الإنكارِ والتقريعِ، وقد حُذِفَ معها همزةُ الوَصْلِ استغناءً عنها.

وقرأ[2] نافعٌ في روايةٍ وأبو جعفر وشيبةُ والأعمش بهمزةِ وَصْلٍ تَثْبُتُ ابتداءً وتَسْقُطُ دَرْجاً. وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّه على نيةِ الاستفهامِ، وإنما حُذِفَ للعِلْمِ به. ومنه قولُ عُمَرَ بن أبي ربيعة[3]:

٣٨٢٤ـ ثم قالُوا: تُحِبُّها قلتُ بَهْراً
عددَ الرَّمْلِ والحَصَىٰ والترابِ

---

(١) البحر ٧/٣٧٦.

(٢) من رواية ابن جمَّاز وإسماعيل عنه. انظر: السبعة ٥٤٩، والنشر ٢/٣٦٠، والقرطبي ١٥/١٣٤، والبحر ٧/٣٧٧، والحجة ٦١٢.

(٣) ديوانه ٤٢٣، والكتاب ١/١٥٧، والخصائص ٢/٢٨١، والدرر ١/١٦٢، وبهراً: كثيراً.

أي: أتُحبها. والثاني: أن هذه الجملةَ بَدَلٌ من الجملة المحكيَّةِ بالقول، وهي «وَلَدَ اللَّهُ» أي: يقولون كذا، ويقولون: اصطفى هذا الجنسَ على هذا الجنس. قال الزمخشري[1]: «وقد قرأ بها حمزةُ والأعمشُ. وهذه القراءة وإنْ كان هذا مَحْمَلَها فهي ضعيفةٌ. والذي أَضْعَفَها أنَّ الإنكارَ قد اكتنف هذه الجملةَ مِنْ جانبَيْها، وذلك قولُه: «وإنهم لَكاذبون»، «ما لكم كيف تحكمون» فَمَنْ جَعَلَها للإثباتِ فقد أَوْقَعها دخِيلةً بين نَسِيبَيْنِ». قال الشيخ[2]: «وليسَتْ دخيلةً بين نَسِيْبَيْن؛ لأنَّ لها مناسَبةً ظاهرةً مع قولِهم: «وَلَدَ اللَّهُ». وأمَّا قولُه: «وإنهم لَكاذبون» فهي جملةُ اعتراضٍ بين مقالتَيْ الكفرة جاءَتْ للتنديدِ[3] والتأكيدِ في كَوْنِ مقالتِهم تلك هي مِنْ إفْكِهم».

ونَقَلَ أبو البقاء[4] أنه قُرِئ «آصْطفى» بالمدِّ. قال: «وهو بعيدٌ جداً».

آ. (١٥٤) قوله: ﴿ما لكم كيف تَحْكُمون﴾: جملتان استفهاميتان ليس لإحداهما تَعَلُّقٌ بالأُخْرى من حيث الإعرابُ، استفهم أولاً عَمَّا استقرَّ لهم وثَبَتَ، استفهامَ إنكار، وثانياً استفهامَ تعجيب مِنْ حُكْمِهم بهذا الحكم الجائرِ، وهو أنهم نَسَبوا أَخَسَّ الجنسَيْن وما يَتَطَيَّرون منه، ويَتوارى أحدُهم مِنْ قومِه عند بِشارَتِه به، إلى ربِّهم، وأحسنَ[5] الجنسيْنِ إليهم.

آ. (١٦٠) قوله: ﴿إلاَّ عبادَ اللَّهِ﴾: مُسْتثنى منقطعٌ. والمستثنى منه: إمَّا فاعلُ «جَعَلُوا» أي: جعلوا بينه وبين الجِنَّةِ نَسَباً إلاَّ

(١) الكشاف ٣/٣٥٤.

(٢) البحر ٧/٣٧٧.

(٣) البحر: للتشديد.

(٤) الإملاء ٢/١١٢.

(٥) أي: نسبوا أحسن.

عبادَ الله. الثاني: أنه فاعُل «يَصِفُوْن» أي: لكن عباد/ الله يَصِفُونـه بما يَليق بـه [٧٥٣/أ] تعالى. الثالث: أنه ضمير «مُحْضَرون» أي: لكنَّ عبادَ الله نـاجُوْن. وعلى هـذا فتكون جملةُ التسبيحِ معترضةً. وظاهرُ كلامِ أبي البقاء أنه يجوزُ أَنْ يكـونَ استثناءً متصلاً لأنـه قال[١]: «مستثنى مِنْ «جَعَلُوا» أو «مُحْضَرون». ويجوزُ أَنْ يكونَ منفصلاً» فظاهرُ هـذه العبارةِ أنَّ الوجهين الأوَّلين هـو فيهمـا متصلٌ لا منفصِلٌ. وليس ببعيدٍ كأنه قيل: وجَعَل النـاسَ. ثم استثنى منهم هؤلاء وكلَّ مَنْ لم يجعل بين الله تعالى وبينَ الجِنَّةِ نَسَباً فهو عند الله مُخْلصٌ من الشِّرْك.

آ. (١٦١) قوله: ﴿وما تَعْبُدون﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوفٌ على اسم «إنَّ». و«ما»[٢] نافيةٌ، و«أنتم» اسمُها أو مبتدأٌ، و«أنتم» فيه تغليبُ المخاطبِ على الغائبِ؛ إذ الأصلُ: فإنكمُ ومعبودَكم ما أنتم وهو، فغُلِّب الخطابُ. و«عليه» متعلقٌ بقولـه: «بفاتِنين». والضميرُ عائدٌ على «ما تعبدون» بتقديرِ حَذْفِ مضافٍ وضُمِّنَ فاتنين معنى حاملين بالفتنة والتقدير: فإنكم وآلهتكم، ما أنتم وهم حامِلِين على عبادته إلاَّ الذين سَبَقَ في عِلْمه أنه من أهل صَلْيِ الجحيم. فَمَنْ مفعولٌ بـ«فاتِنين» والاستثناءُ مفرغٌ. والثاني: أنه مفعولٌ معه، وعلى هذا فيَحْسُنُ السكوتُ على «تعبدون» كما يَحْسُن في قولك: «إنَّ كلَّ رجلٍ وضَيْعَتَه»، وحكى الكسائيُّ أن كلَّ ثوبٍ وثمنَه[٣] والمعنى: أنكم مع معبودِيْكم مُقْتَرنون. كما يُقَدَّر ذلك في «كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه مقترنان». وقولُه: «ما أنتم عليه بفاتِنين» مستأنفٌ أي: ما أنتم على ما تعبدون بفاتنين، أو بحاملين على الفتنة، إلاَّ مَنْ هو صالٍ منكم. قالها الزمخشريُّ[٤]. إلاَّ أنَّ

---

(١) الإملاء ٢/٢٠٨.

(٢) في قوله تعالى: «ما أنتم».

(٣) رُسمت الواو «لو» وفي «الارتشاف»: «كل ثوب وقيمته». الارتشاف ٢/٣٢.

(٤) الكشاف ٣/٣٥٥، والوجهان هما: العطف والمعية.

أبا البقاء[1] ضَعَّفَ الثاني، وكذا الشيخُ[2] تابعاً له في تضعيفِه بعَدَم تَبادُرِهِ إلى الفهم.

قلت: الظاهرُ أنه معطوفٌ، واستئنافُ «ما أنتم عليه بفاتنين» غيرُ واضحٍ، والحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ. وجَوَّزَ الزمخشريُّ[3] أَنْ يعودَ الضمير في «عليه» على اللَّهِ تعالى قال: «فإنْ قلتَ: كيف يَفْتِنُونهم على الله؟ قلت: يُفْسِدونهم عليه بإغوائهم، مِنْ قولِك: فتن فلانٌ على فلانٍ امرأتَه، كما تقول: أَفْسَدها عليه وخَبَّبها عليه».

آ. **(١٦٣)** و «مَنْ هو» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً أو موصوفةً.

وقرأ العامَّةُ «صالِ الجحيم» بكسرِ اللامِ؛ لأنه منقوصٌ مضافٌ حُذِفَتْ لامُه لالتقاءِ الساكنين، وحُمِلَ على لفظ «مَنْ» فأَفْرَدَ كما أَفْرد هو. وقرأ[4] الحسنُ وابن أبي عبلة بضمِّ اللامِ مع واوٍ بعدَها، فيما نقله الهذلي[5] عنهما، وابن عطية[6] عن الحسن. وقرآ بضمِّها مع عَدَمِ واوٍ فيما نقل ابنُ خالويه[7] عنهما وعن الحسن فقط، فيما نقله الزمخشريُّ[8] وأبو الفضل[9]. فأمَّا مع الواو

---

(١) الإملاء ٢/٢٠٨، قال: «ويضعف أن يكون بمعنى مع إذ لا فعلَ هنا».
(٢) البحر ٧/٣٧٨.
(٣) الكشاف ٣/٣٥٥.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٢٨، والبحر ٧/٣٧٩، والقرطبي ١٥/١٣٦، والنشر ٢/١٨٣.
(٥) الكامل له (خ) ٢٣٣.
(٦) المحرر ١٣/٢٦١، وعبارته «بضم اللام».
(٧) الشواذ له ١٢٨.
(٨) الكشاف ٣/٣٥٦.
(٩) وهو الرازي صاحب اللوامح.

فإنَّه جَمْعُ سَلامةٍ بالواو والنون، ويكون قد حُمِلَ على لفظ «مَنْ» أولاً فأفردَ في قوله «هو»، وعلى معناها ثانياً فجُمِعَ في قوله: «صالُو» وحُذِفَتْ النونُ للإضافة. وممَّا حُمِل فيه علىٰ اللفظ والمعنى في جملةٍ واحدةٍ وهي صلةٌ للموصولِ قوله تعالى: «إلَّا مَنْ كان هُوْداً أو نصارى»[1] فأفرد في «كان» وجُمِعَ في هوداً. ومثله قولُه[2]:

٣٨٢٥ـ ....

وأَيْـقَظَ مَـنْ كـان مِـنْـكُـمْ نِـيـامـا

وأمَّا مع عَدَمِ الواو فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ جمعاً أيضاً، وإنما حُذِفَتْ الواوُ خطاً كما حُذِفَتْ لفظاً. وكثيراً ما يَفْعلون هذا: يُسْقِطون في الخطِّ ما يَسْقط في اللفظِ. ومنه «يَقْض الحقَّ»[3] في قراءةِ مَنْ قرأ بالضاد المعجمة، ورُسِمَ بغير ياءٍ، وكذلك «واخْشَوْنِ، اليومَ»[4]. ويُحْتمل أَنْ يكونَ مفرداً، وحقُّه على هذا كسرُ اللامِ فقط لأنه عينُ منقوصٍ، وعينُ المنقوصِ مكسورةٌ أبداً وحُذِفَتِ اللامُ وهي الياءُ لالتقاءِ الساكنين نحو: هذا قاضِ البلد.

وقد ذكروا فيه[5] توجيهَيْن، أحدهما: أنه مقلوبٌ؛ إذا الأصلُ: صالي ثم صايل، قَدَّموا اللامَ إلى موضع العينِ، فوقعَ الإعرابُ على العين، ثم حُذِفَتْ لامُ الكلمة بعد/ القلب فصار اللفظ كما ترىٰ، ووزنُه على هذا فاعُ فيُقال على [٧٥٣/ب] هذا: جاء صالٌ، ورأيتُ صالاً، ومررت بصالٍ، فيصيرُ في اللفظِ كقولك: هذا

---

(١) الآية ١١١ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٦٧٨.

(٣) الآية ٥٧ من الأنعام، وهي قراءة الكسائي وحمزة وابن عامر وأبي عمرو. الدر ٤/٦٥٧.

(٤) الآية ٣ من المائدة.

(٥) في «صالُ».

بابٌ ورأيتُ باباً، ومررتُ ببابٍ. ونظيرُه في مجردِ القلبِ: شاكٍ[1] ولاثٍ[2] في شائك ولائث، ولكنْ شائِك ولائِث قبل القلب صحيحان، فصارا به معتلَّيْن منقوصَيْنِ بخلافِ «صال» فإنَّه قبلَ القلبِ معتلٌّ منقوصٌ فصار به صحيحاً. والثاني: أنَّ اللامَ حُذِفَتْ استثقالاً مِنْ غيرِ قَلْبٍ. وهذا عندي أسهلُ ممَّا قبلَه وقد رَأَيْناهم يتناسَوْن اللامَ المحذوفةَ، ويجعلون الإعرابَ على العين. وقد قُرِئَ «وله الجوارُ»[3] برفع الراءِ، «وجَنَى الجنتَيْن دانٌ»[4] برفعِ النونِ تشبيهاً بـ جناح وجانّ. وقالوا: ما بالَيْت به بالة والأصل بالِية كعافِيَة. وقد تقدَّمَ طَرَفٌ مِنْ هذا عند قولِه تعالى: «ومِنْ فوقِهم غَواشٌ»[5] فيمَنْ قرأه برفع الشين.

آ. (١٦٤) قوله: ﴿وما مِنَّا إلَّا له مَقامٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ «منَّا» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مبتدأ، والخبرُ الجملةُ مِنْ قوله: «إلَّا له مقامٌ مَعْلومٌ» تقديرُه: ما أحدٌ منا إلَّا له مقامٌ، وحَذْفُ المبتدأ مع «مِنْ» جيدٌ فصيحٌ. والثاني: أنَّ المبتدأ محذوفٌ أيضاً، و«إلَّا له مقامٌ» صفتُه حُذِفَ موصوفُها، والخبرُ على هذا هو الجارُّ المتقدمُ. والتقدير: وما منَّا أحدٌ إلَّا له مقامٌ. قال الزمخشري[6]: حَذَفَ الموصوفَ، وأقامَ الصفةَ مُقامَه كقولِه[7]:

٣٨٢٦ـ أنا ابنُ جَلا وطَلَّاعُ الثَّنايا
....

(١) الشائك: ذو الشوكة ثم صار شايك ثم شاكي. وقد يقال شاكٌ. انظر: اللسان شوك.

(٢) نبات لائث: ما قد التبس بعضه على بعض يقولون: لائث ولاثٍ على القلب كما سبق. انظر: اللسان لوث.

(٣) الآية ٢٤ من الرحمن، وهي قراءة الحسن. الإتحاف ٢/٥١٠.

(٤) الآية ٥٤ من الرحمن، ولم أقف على القراءة المذكورة.

(٥) الآية ٤١ من الأعراف وهي قراءة أبي رجاء. الشواذ ٤٣. وانظر: الدر ٥/٣٢٢.

(٦) الكشاف ٣/٣٥٦.

(٧) تقدَّم برقم ٢٥٣٨.

[وقوله][1]:

٣٨٢٧ـ تَـرْمـي بكـفَّيْ كـان مِـنْ أَرْمىٰ الـبَـشَـرْ

ورَدَّه الشيخُ[2] فقال: «ليس هـذا مِنْ حَذْفِ المـوصوفِ وإقـامـةِ الصفـةِ مُقـامَه؛ لأنَّ المحـذوفَ مبتدأٌ، و «إلاَّ لـه مقامٌ» خَبَـرُه؛ ولأنه لا ينعقِـدُ كلامٌ مِنْ قوله: «وما منَّا أحدٌ»، وقوله: «إلاَّ له مقامٌ» مَحَطُّ الفائدةِ، وإنْ تُخُيِّل أن «إلاَّ لـه مقامٌ معلومٌ» في موضعِ الصفةِ فقد نَصُّوا على أنَّ «إلاَّ» لا تكـونُ صفةً إذا حُـذِف موصوفُها، وأنها فارقتْ «غير» إذا كانتْ صفةً في ذلك لتمكّنِ «غير» في الوصف وَعَدَمِ[3] تمكُّنِ «إلاَّ» فيه، وجَعَل ذلك كقولِه: «أنا ابنُ جَلا» أي: أنا ابنُ رجلٍ جَلا، و «بكفَّيْ كان» أي: رجـلٍ كان، وقـد عَدَّه النَّحْـويون مِنْ أقبحِ الضَّرائِـر [حيث حَذَفَ الموصوفَ والصفةُ جملةٌ لم تتقدَّمْها «مِنْ» بخلافِ قولِـه «مِنَّا ظَعَنَ ومنَّا أقام» يريدون: مِنَّا فريقٌ ظَعَن، ومنَّا فريقٌ أقـام][4] وقد تقـدَّم نحوٌ من هـذا في النسـاء عند قـوله: «وإنْ مِنْ أهـلِ الكتاب إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بـه»[5]. وهذا الكـلامُ وما بعده ظاهرُه أنه من كلامِ المـلائكةِ. وقيـل: مِنْ كلامِ رسـول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم. ومفعول «الصـافُّون» و «المُسَبِّحـون» يجـوزُ أنْ يكـونَ مُـراداً أي: الصـافُّون أقـدامَنا أو أجنحتَنـا، والمسبِّحون اللَّـهَ تعـالى وأنْ لا يُـرادَ البتةَ أي: نحن مِنْ أهلِ هذا الفعلِ.

---

(١) تقدم برقم ٢١٠٩.

(٢) البحر ٣٧٩/٧.

(٣) البحر: وقلة تمكن.

(٤) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٥) الآية ١٥٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ١٤٨/٤.

آ. (١٧٢) قوله: ﴿إنَّهم لَهُمُ المنصورون﴾: تفسيرٌ للكلمة فيجوز أن لا يكونَ لها محلٌ من الإعراب، ويجوزُ أَنْ تكونَ خبرَ مبتدأ مضمر أو منصوبةً بإضمارِ فعل أي: هي أنَّهم لهم المنصورون، أو أعني بالكلمة هذا اللفظَ، ويكون ذلك على سبيلِ الحكايةِ؛ لأنَّك لو صَرَّحْتَ بالفعل قبلَها حاكياً للجملة بعده كان صحيحاً، كأنَّك قلت: عَنَيْتُ هذا اللفظ كما تقول: «كتبتُ زيدٌ قائمٌ» و «إنَّ زيداً لَقائمٌ». وقرأ[1] الضحَّاك «كلماتنا» جمعاً.

آ. (١٧٧) قوله: ﴿نَزَلَ بساحتهم﴾: العامَّةُ على «نَزَلَ» مبنياً للفاعلِ، وعبد الله[2] ببنائه للمفعولِ، والجارُّ قائمٌ مقامَ فاعِله. والسَّاحةُ: الفِناءُ الخالي مِن الأبنية، وجَمْعُها سُوْحٌ فألفُها عن واوٍ، فتُصَغَّرُ على سُوَيْحَة. قال الشاعر[3]:

٣٨٢٨ـ فكان سِيَّانِ أَنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً
أو يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّت السُّوحُ

[٧٥٤/أ] وبهذا يتبيَّنُ/ ضَعْفُ قولِ الراغب[4]: إنها مِنْ ذواتِ الياءِ؛ حيث عَدَّها في مادة «سيح» ثم قال: «السَّاحة: المكانُ الواسعُ. ومنه ساحةُ الدار. والسَّائحُ: الماءُ الجاري في الساحة. وساحَ فلانٌ في الأرضِ: مَرَّ مَرَّ السَّائح،

---

(١) في الآية ١٧١. انظر: البحر ٧/٣٨٠.
(٢) المحتسب ٢/٢٢٩، والبحر ٧/٣٨٠.
(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/١٩٧، والخصائص ١/٣٤٨، وابن يعيش ٢/٨٦، والخزانة ٢/٣٤٢. والسوح: جمع ساحة يصف سنة ذات جدب فرعي الغنم وتركه سواء.
(٤) لم ينص على أنها يائية ومنهجه الجمع بين ذوات الياء وذوات الواو تحت حرف واحد، وذكر بعدها «سود» وبدأ المادة بقوله ساح. المفردات ٢٤٦.

ورجلٌ سائحٌ وسَيَّاح» انتهى. ويُحتمل أَنْ يكونَ لهـا مادتـان[1]، لكنْ كان ينبغي أن يذكرَ: ما هي الأشهرُ، أو يذكرَهما معاً. وحُذِفَ مفعولُ «أبْصـر» الثاني: إمَّـا اختصاراً لدلالةِ الأولِ عليه، وإمَّا اقتصاراً. والمخصـوصُ بالـذمِّ محذوفٌ أي: صباحُهم.

آ. (١٨٠) قـولـه: ﴿رَبِّ العِـزَّةِ﴾: أُضيف الـربُّ إلى العــزَّةِ لاختصاصه بها، كأنه قيل: ذو العزَّة كما تقول: صاحبُ صِدْقٍ لاختصاصِه به. وقيل: المرادُ العـزَّةُ المخلوقةُ الكـائنةُ بين خَلْقِـه. ويترتَّبُ على القـولين مسألـةُ اليمين. فعلى الأول ينعقـدُ بها اليمينُ؛ لأنهـا صفةٌ من صفـاتِـه تعـالى بخـلاف الثاني، فإنه لا ينعقدُ بها اليمينُ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الصافات]

---

(١) عقد لها في اللسان مادتين: «سوح» ومنها الساحة وتصغيرها سُوَيْحة، و«سَيَح» ومنه السَّيْح: الماء الظاهر الجاري وقد ساح يسيح سَيْحاً، وساح في الأرض يسيح سِياحة أي ذهب. ومن هنا فثمةَ مادتان واوية ويائية.



ســورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ[١] العامَّةُ بسكونِ الدالِ مِنْ «صادْ» كسائرِ حروف التهجِّي في أوائلِ السُّوَر. وقد مرَّ ما فيه. وقرأ أُبَيٌّ والحسنُ وابنُ أبي إسحاق وابنُ أبي عبلة وأبو السَّمَّال بكسرِ الدال مِنْ غير تنوينٍ. وفيها وجهان، أحدُهما: أنه كَسْرٌ لالتقاءِ الساكنين[٢]، وهذا أقربُ. والثاني: أنه أمرٌ من المصاداة وهي المعارَضَةُ[٣] ومنه صَوْتُ الصَّدىٰ لمعارضتِه لصوتِك وذلك في الأماكن الصلبةِ الخاليةِ والمعنى: عارِضِ القرآنَ بعملك، فاعمَلْ بأوامرِه وانتهِ عن نواهيه. قاله الحسن. وعنه أيضاً: أنه مِنْ صادَيْتُ أي: حادَثْتُ. والمعنى: حادِثِ الناسَ بالقرآن.

وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك، إلَّا أنه نَوَّنَه وذلك على أنَّه مجرورٌ بحرفِ قَسَمٍ مقدرٍ، حُذِفَ وبقي عَمَلُه كقولِهم: «اللَّهِ لأفعلَنَّ» بالجرِّ. إلَّا أنَّ الجرَّ يَقِلُّ في غيرِ الجلالة، وإنما صَرَفه ذهاباً به إلى معنى الكتاب والتنزيل. وعن الحسنِ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤١٨، والبحر ٧/٣٨٣، والقرطبي ١٥/١٤٣، والمحتسب ٢/٢٣٠، والنشر ١/٤١٤.

(٢) الألف والصاد.

(٣) وهو مذهب الزجاج في معانيه ٤/٣١٩، قال: «مِنْ قولك: صادىٰ يُصادِي إذا قابل على معنى: صادِ القرآنَ بعملك».

أيضاً وابن السَّمَيْفَعِ وهارون الأعور صادُ بالضمِّ من غيرِ تنوينٍ، على أنه اسمٌ للسورةِ، وهو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذه صاد. ومُنِعَ من الصرف للعَلَميَّة والتأنيث، وكذلك قرأ ابن السَّمَيْفَع وهارون: قاف[1] ونون[2] بالضمِّ على ما تقدَّمَ.

وقرأ عيسى وأبو عمروٍ في روايةِ محبوب «صادَ» بالفتح مِنْ غير تنوينٍ. وهي تحتمل ثلاثةَ أوجهٍ. البناءَ على الفتح تخفيفاً كـ أين وكيف، والجرَّ بحرفِ القسم المقدرِ، وإنما مُنع من الصرف للعلميَّةِ والتأنيثِ كما تقدَّم، والنصبَ بإضمارِ فِعْل أو على حذفِ حَرْفِ القَسم نحوَ قولِه[3]:

٣٨٢٩ـ ....

فـذاكَ أمـانـةَ الـلَّهِ الـثـريـدُ

وامتنعَتْ من الصرف لِما تقدَّم، وكذلك قرآ: «قاف» و«نون» بالفتح فيهما، وهما كما تقدَّم، ولم أحفَظْ التنوينَ مع الفتح والضم.

قوله: «والقرآنِ» قد تقدَّم مثلُه في «يس[4] والقرآنِ»، وجوابُ القسم فيه أقوالٌ كثيرةٌ، أحدها: أنه قولُه: «إنَّ ذلك لَحَقٌّ»[5]، قاله الزجاج[6] والكوفيون غيرَ الفراءِ. قال الفراء[7]: «لا نجده مستقيماً لتأخيره جداً عن قولِه: «والقرآن». الثاني: أنه قولُه: «كم أهلَكْنا» والأصلُ: لكم أهلَكْنا، فحذف اللامَ كما حَذَفها

---

(١) الآية ١ مِنْ ق.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) تقدم برقم ٩٣.

(٤) الآية ١ ـ ٢ من يس.

(٥) في الآية ٦٤.

(٦) معاني القرآن له ٤/٣١٩.

(٧) معاني القرآن له ٢/٣٩٧.

في قولِه: «قد أَفْلَح مَنْ زكَّاها»[1] بعد قولِه: «والشمس » لَمَّا طال الكلام. قاله ثعلبٌ والفراء[2]. الثالث: أنه قولُه: «إنْ كلٌّ إلاَّ كَذَّبَ الرسُلَ»[3] قاله الأخفش[4]. الرابع: أنه قولُه: «صاد»؛ لأنَّ المعنى: والقرآنِ لقد صدق محمدٌ. قاله الفراء[5] وثعلب أيضاً. وهذا بناءً منهما على جوازِ تقديمِ جوابِ القسم، وأنَّ هذا الحرفَ مُقْتَطَعٌ مِنْ جملةٍ هو دالٌّ عليها. وكلاهما ضعيفٌ. الخامس: أنه محذوفٌ. واختلفوا في تقديره، فقال الحوفي: / تقديرُه: لقد جاءَكم الحقُّ، ونحوُه. وقَدَّره ابن عطية[6]: ما الأمرُ كما يَزْعمون. والزمخشري[7]: إنه لَمُعْجِزٌ. والشيخ[8]: إنَّك لمن المُرْسَلين. قال: «لأنه نظيرُ «يَس والقرآنِ الحكيم، إنك لمن المرسلين»[9] وللزمخشري[10] هنا عبارةٌ بشعةٌ جداً. وهي: «فإنْ قلتَ: قولُه: ص والقرآنِ ذي الذكر بل الذين كفروا في عِزَّةٍ وشِقاقٍ كلامٌ ظاهرُه متنافٍ[11] غيرُ منتظِمٍ .فما وجهُ انتظامِه؟ قلت: فيه وجهان، أَنْ يكونَ قد ذكر اسمَ هذا الحرفِ من حروفِ المعجمِ على سبيلِ التحدِّي والتنبيه على الإعجازِ كما مَرَّ في أول الكتاب، ثم أتبعه القسمَ محذوفَ الجواب

[754/ب]

---

(1) الآية ٩ من الشمس.

(2) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(3) الآية ١٤.

(4) معاني القرآن له ٢/٤٥٣.

(5) معاني القرآن له ٢/٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(6) المحرر ١٤/٧.

(7) الكشاف ٣/٣٥٩.

(8) البحر ٧/٣٨٣.

(9) الآية ١، ٢ من يس.

(10) الكشاف ٣/٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(11) المطبوعة: متنافر.

لدلالةِ التحدِّي عليه، كأنه قال: والقرآنِ ذي الذِّكْرِ إنـه لَكلامٌ مُعْجِـزٌ. والثاني: أَنْ يكونَ «صاد» خبرَ مبتدأ محذوفٍ على أنها اسمٌ للسورةِ كأنه قال: هذه صاد. يعني هذه السورةَ التي أعْجَـزَتِ العربَ والقـرآنِ ذي الذِّكْـر، كما تقـول: «هذا حاتِمٌ واللَّهِ» تريد: هو المشهورُ بالسَّخاءِ واللَّهِ، وكذلك إذا أقسمَ بها كـأنَّه قـال: أَقْسَمْتُ بصاد والقرآنِ ذي الذِّكْر إنه لَمُعْجِزٌ. ثم قال: بل الـذين كفروا في عِـزَّةٍ واستكبارٍ عنِ الإذعانِ لـذلك والاعتـرافِ[1]، وشِقاقٍ لله ورسـوله، وإذا جَعَلْتَهـا مُقْسَماً بها، وعَطَفْتَ عليها «والقرآنِ ذي الذِّكْرِ» جازَ لك أَنْ تريدَ بالقرآنِ التنزيلَ كلَّه، وأَنْ تـريدَ السـورةَ بعينِهـا. ومعنـاه: أُقْسِمُ بـالسـورةِ الشـريفـة: والقـرآنِ ذي الذِّكْر كمـا تقولُ: مَـرَرْتُ بالـرجلِ الكـريم وبالنَّسْمَـةِ المباركـة، ولا تريـد بالنَّسْمَةِ غيرَ الرجلِ».

آ. (٢) **قوله: ﴿بل الذين كفـروا﴾**: إضْرابُ انتقـالٍ من قصةٍ إلى أخرى. وقرأ[2] الكسائيُّ في روايةِ سَوْرة وحماد بن الـزبرقـان[3] وأبو جعفـر والجحدري «في غِرَّةٍ» بالغَيْن معجمةً والراءِ. وقد رُوي أن حماداً الراويـة قرأهـا كذلك تصحيفاً، فلمَّا رُدَّتْ عليه قال: «ما ظَنَنْتُ أنَّ الكافرين في عِزَّة» وهو وهمٌ منه؛ لأن العِزَّةَ المُشارَ إليها حَمِيَّـةُ الجاهليـة. والتنكيرُ في «عـزَّة وشِقاق» دلالـةً على شِدَّتِهما وتَفاقُمِهما.

آ. (٣) **قوله: ﴿كم أهلَكْنـا﴾**: «كم» مفعولُ «أهلَكْنـا»، و «مِنْ قَرْنٍ» تمييزٌ، و «مِنْ قبلِهم» لابتداء الغاية.

---

(١) الكشاف: «والاعتراف بالحق».

(٢) البحر ٧/٣٨٣، والكشاف ٣/٣٥٩.

(٣) لم أقف عليه.

قـوله: «ولات حين» هـذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحـال مِنْ فاعـل «نادَوْا» أي: استغاثوا، والحالُ أنه لا مَهْرَبَ ولا مَنْجى.

وقرأ العامَّةُ «لاتَ» بفتح التـاء و«حينَ» بالنصبِ، وفيهـا أوجهٌ، أحـدها: ـ وهو مذهبُ سيبويه[1] ـ أنَّ «لا» نافيةٌ بمعنىٰ ليس، والتاءُ مزيدةٌ فيها كزيادتِها في رُبَّ وثَمَّ، ولا تعمـلُ إلاَّ في الأزمان خـاصةً نحـو: لاتَ حينَ، ولات أوان، كقوله[2]:

٣٨٣٠ـ طَـلَبُـوا صُـلْحَـنـا ولاتَ أوانٍ
فَـأَجَـبْـنـا أنْ لـيسَ حـيـنَ بـقـاءِ

وقول الآخر[3]:

٣٨٣١ـ نَـدِمَ الـبُـغـاةُ ولاتَ سـاعـةَ مَـنْـدَمٍ
والـبَـغْـيُ مَـرْتَـعُ مُـبْـتَـغِـيْـه وخيـمُ

والأكثرُ حينئذٍ حَـذْفُ مرفـوعِها تقـديرُه: ولات الحينُ حينَ منـاصٍ. وقد يُحْذَفُ المنصوبُ ويبقىٰ المرفوعُ. وقد قرأ هنا بذلك بعضُهم[4] كقوله[5]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٨، ٣٨٩.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، وهو في الخصائص ٢/٣٧٧، والإنصاف ١٠٩، وابن يعيش ٩/ ٣٢، والخزانة ٢/١٥١، والعيني ٢/١٥٧، والهمع ١/١٢٦، والدرر ١/٩٩.

(٣) البيت لمحمد بن عيسى التيمي أو مهلهل بن مالك الكناني، وهو في شرح الكافية الشافية ١/٤٤٣، والخزانة ٢/١٤٧، والعيني ٢/١٤٦، والهمع ١/١٢٦، والدرر ١/٩٩.

(٤) وهو أبو السمَّال. وانظر في قراءات «ولات حين»: القرطبي ١٥/١٤٨، والبحر ٧/٣٨٣، والشواذ ١٢٩.

(٥) تقدم برقم ٨٨٠.

٣٨٣٢ـ مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها
فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

أي: لا براحُ لي. ولا تعملُ في غيرِ الأحيان على المشهور، وقد تُمُسِّك بإعمالها في غير الأحيان بقولِه(1):

٣٨٣٣ـ حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ
وبدا الذي كانَتْ نَوارُ أجَنَّتِ

فإنَّ «هَنَّا» مِنْ ظروفِ الأمكنةِ. وفيه شذوذٌ مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ، أحدها: عَمَلُها في اسمِ الإشارةِ وهو معرفةٌ ولا تعملُ إلاَّ في النكراتِ. الثاني: كونُه لا يَتَصَرَّفُ. الثالث: كونُه غيرَ زمانٍ. وقد رَدَّ بعضُهم هذا بأنَّ «هَنَّا» قد خرجَتْ عن المكانية واسْتُعْمِلت في الزمان، كقولِه تعالىٰ: «هنالِكَ ابْتُلِيَ المؤمنون»(2) وقولِ الشاعر(3):

٣٨٣٤ـ ....
فهناك يَعْتَرفون أين المَفْزَعُ

كما تقدم في سورة الأحزاب(4)، إلاَّ أنَّ الشذوذَيْن الآخرَيْن باقيان. وتأوَّل بعضُهم البيتَ أيضاً بتأويلٍ آخرَ: وهو أَنَّ «لاتَ» هنا مهملةٌ لا عملَ لها و«هَنَّا» ظرفٌ خبرٌ مقدمٌ/ و«حَنَّتِ» مبتدأ بتأويلِ حَذْفِ «أنْ» المصدرية تقديرُه: أنْ [٧٥٥/أ] حَنَّتْ نحو «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَراه»(5). وفي هذا تكلُّفٌ وبُعْدٌ. إلاَّ أنَّ فيه الاستراحةَ من الشذوذاتِ المذكورات أو الشذوذَيْن.

(1) تقدم برقم ١٢٥٣.
(2) الآية ١١ من الأحزاب.
(3) تقدم برقم ١٢٥٢.
(4) انظر إعرابه للآية ١١ من الأحزاب.
(5) مجمع الأمثال ١/١٢٩. وقد ذكر هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٤٤٥.

وفي الوقفِ عليها مذهبان: المشهورُ عند العربِ وجماهيرِ القراءِ السبعةِ بالتاءِ المجبورةِ إتْباعاً لمرسومِ الخطِّ الشريفِ. والكسائيُّ[1] وحدَه من السبعةِ بالهاء. والأولُ مذهبُ الخليلِ وسيبويه[2] والزجاج[3] والفراء[4] وابن كَيْسان، والثاني مذهبُ المبرد. وأغرب أبو عبيد[5] فقال: الوقفُ على «لا» والتاءُ متصلةً بـ «حين» فيقولون: قُمْتُ تحينَ قمتَ، وتحينَ كان كذا فعلتُ كذا. وقال: «رأيتها في الإمام كذا: «ولا تحين» متصلة. وأنْشَدَ على ذلك أيضاً قولَ الشاعر[6]:

٣٨٣٥ـ العاطفونَ تحينَ ما مِنْ عاطِفٍ
والمُطْعِمون زمانَ لا من مُطْعِمِ

والمصاحفُ إنما هي «ولاتَ حين». وحَمَلَ العامَّةُ ما رآه على أنه ممَّا شَذَّ عن قياسِ الخَطِّ كنظائرَ له مَرَّتْ لك.

وأمَّا البيتُ فقيل: إنَّه شاذٌّ لا يُلْتَفَتُ إليه. وقيل: إنه إذا حُذِفَ الحينُ المضافُ إلى الجملة التي فيها «لات» جاز أَنْ تُحْذَفَ «لا» وحدها ويُسْتَغْنى عنها بالتاء. والأصل: العاطفونَ حين لات حينَ لا مِنْ عاطفٍ، فحذف «حين» الأول و «لا» وحدَها، كما أنه قد صَرَّح بإضافة «حين» إليها في قول الآخر[7]:

(١) النشر ٢/٣٢، والإتحاف ٢/٤١٨، والبحر ٧/٣٨٤.
(٢) لم أقف لسيبويه على نص يفيد ذلك.
(٣) معاني القرآن للزجاج ٤/٣٢٠.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨.
(٥) هذا النقل ورد في المغني ٣٣٥ عن أبي عبيدة.
(٦) تقدم برقم ٣٨٣.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وعجزه:

ولكنْ قبلها اجْتَنبُوا أذاتي

وهو في الهمع ١/١٢٢، والدرر ١/٩٩، والخزانة ٢/١٤٨.

٣٨٣٦ـ وذلــك حــيــنَ لاتَ أوانَ حِــلْمٍ

. . . .

ذكر هذا الوجهَ ابنُ مـالك، وهـو متعسِّفٌ جداً. وقـد تُقَدَّرُ إضـافةُ «حين» إليها مِنْ غيرِ حَذْفٍ لها كقولِه(١):

٣٨٣٧ـ تَــذَكَّــرَ حُــبَّ لــيــلى لاتَ حــيــنَــا

. . . .

أي: حين لاتَ حين. وأيضاً فكيف يصنع أبو عبيدٍ بقوله(٢):

٣٨٣٨ـ . . . .

. . . . ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ

[وقوله](٣):

٣٨٣٩ـ . . . . لات أوانَ . . . .

. . . .

فإنه قد وُجِدت التاءُ مع «لا» دون «حين»؟

الوجه الثاني من الأوجه السـابقة: أنهـا عاملةٌ عمـلَ «إنَّ» يعني أنها نـافيةٌ

---

(١) عجـزه:

وأَضْحىٰ الشيبُ قد قَطَعَ القَرينا

وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٧، واللسـان (لات)، والخزانـة ٢/١٤٨، ولا يعرف قائله.

(٢) تمامـه:

فَـلَتَعْـرِفَـنَّ خـلائِقـاً مَـشْمـولـةً ولَتَنْدَمَنَّ . . . .

ولم أهتدِ إلى قائله، وهو في أضداد الأنباري ١٦٨، ومعاني الفراء ٢/٣٩٧.

(٣) تقدم برقم ٣٨٣٦.

للجنسِ فيكون «حينَ مناص» اسمَها، وخبرُها مقدر تقديرُه: ولات حينَ مناصٍ لهم، كقولك: لا غلامَ سفرٍ لك، واسمها معربٌ لكونه مضافاً.

الثالث: أنَّ بعدها فعلاً[1] مقدراً ناصباً لـ «حين مَناص» بعدها أي: لات أَرىٰ حينَ مَناصٍ لهم بمعنى: لستُ أرى ذلك ومثلُه: «لا مَرْحباً بهم» ولا أهلاً ولا سهلاً أي: لا أَتَوْا مَرْحباً، ولا لَقُوا أهلاً، ولا وَطِئوا سهلاً. وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش[2] وهما ضعيفان. وليس إضمارُ الفعلِ هنا نظيرَ إضماره في قوله[3]:

٣٨٤٠ـ ألا رَجُلاً جَزاه اللَّهُ خيراً

. . . .

لضرورةِ أنَّ اسمَها المفردَ النكرةَ مبنيٌّ على الفتح، فلمَّا رأينا هذا معرباً قدَّرْنا له فعلاً خلافاً للزجاج، فإنه يُجَوِّزُ تنوينَه في الضرورة، ويدَّعي أن فتحتَه للإعراب، وإنما حُذِف التنوينُ للتخفيفِ ويَسْتَدِلُّ بالبيتِ المذكور وتقدَّم تحقيقُ هذا[4].

الرابع: أن «لات» هذه ليسَتْ هي «لا» مُزاداً فيها تاءُ التأنيث، وإنما هي: «ليس» فأُبْدلت السينُ تاءً، وقد أُبْدِلت منها في مواضعَ قالوا[5]: النات

(١) الأصل: «فعل مقدر ناصب» وهو سهوٌ.
(٢) لم يُشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».
(٣) تقدم برقم ٩٥.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٨٢.
(٥) انظر: الممتع ٣٨٩. ونسب صاحب الجنى الداني ٤٨٥ القول إلى ابن أبي الربيع.

يريدون: الناس. ومنه: «سِتٌّ» وأصله سِدْس. قال[1]:

٣٨٤١- يـا قـاتـلَ الـلّهُ بـنـي الـسَّـعْـلاتِ
عـمـرَو بـنَ يـرْبُـوعٍ شـرارَ الـنـاتِ
لَيْـسوا بـأخـيـارٍ ولا أكْـيـاتِ

وقُرِىء شاذاً «قُلْ أعوذُ بربِّ الناتِ»[2] إلى آخره. يريد: شرارَ الناسِ ولا أكياسٍ، فأبْدل. ولَمَّا أبدل السينَ تاءً خاف من التباسها بحرفِ التمني فقلب الياءَ ألفاً فبقيَتْ «لات» وهو من الاكتفاء بحرف العلةِ؛ لأنَّ حرف العلة لا يُبْدل ألفاً إلَّا بشروطٍ منها: أن يتحرَّكَ، وأَنْ ينفتحَ ما قبله، فيكون «حينَ مناص» خبرَها، والاسمُ محذوفٌ على ما تقدَّم، والعملُ هنا بحقِّ الأصالةِ لا الفرعيةِ.

وقرأ[3] عيسى بن عمر «ولاتِ حينِ مناص» بكسر التاء وجرِّ «حين» وهي قراءةٌ/ مُشْكلةٌ جداً. زعم الفراء[4] أنَّ «لات» يُجَرُّ بها، وأنشد[5]: [٧٥٥/ب]

٣٨٤٢- ....
ولَـتَـنْـدَمَـنَّ ولاتَ سـاعـةِ مَـنْـدَمِ

وأنشد غيرُه[6]:

٣٨٤٣- طـلـبـوا صـلـحَـنـا ولاتَ أوانٍ
....

(١) تقدم برقم ١٠٦٥.
(٢) الآية ١ من الناس. انظر: الشواذ ١٨٣.
(٣) القرطبي ١٥/١٤٨، والبحر ٧/٣٨٣.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٧.
(٥) تقدم برقم ٣٨٣٧.
(٦) تقدم برقم ٣٨٣٠.

البيت. وقال الزمخشري[1]: «ومثلُه قول أبي زبيد الطائي: طلبوا صلحنا. البيت. قال: فإنْ قلتَ ما وجهُ الجرِّ في «أوان»؟ قلت: شُبِّه بـ «إذ» في قوله[2]:

٣٨٤٤ـ ....

..... وأنـتَ إذٍ صحيـحُ

في أنه زمانٌ قُطِع منه المضافُ إليه وعُوِّض منه التنوينُ لأن الأصلَ: ولات أوان صلح. فإن قلتَ: فما تقولُ في «حينَ مناصٍ» والمضافُ إليه قائمٌ؟ قلت: نَزَّل قَطْعَ المضافِ إليه مِنْ «مناص» ـ لأنَّ أصلَه: حين مناصِهم ـ منزلةَ قَطْعِه مِنْ «حين» لاتحاد[3] المضاف والمضاف إليه، وجَعَل تنوينَه عوضاً من المضافِ[4] المحذوفِ، ثم بَنى الحين لكونِه مضافاً إلى غير متمكن». انتهى.

وخرَّجه الشيخُ[5] على إضمار «مِنْ» والأصل: ولات مِنْ حين مناص، فحُذِفت «مِنْ» وبقي عملُها نحو قولِهم: على كم جِذْعٍ بَنَيْتَ بيتك؟ أي: مِنْ جذع في أصحِّ القولَيْن. وفيه قولٌ آخر: أنَّ الجرَّ بالإضافة، ومثله قوله[6]:

٣٨٤٥ـ ألا رَجُلٍ جزاه اللَّهُ خَيْراً

....

أنشدوه بجرِّ «رَجُل» أي: ألا مِنْ رجل.

---

(١) الكشاف ٣/٣٥٩.

(٢) تقدم برقم ٣٢٧.

(٣) قوله: «لاتحاد» غير واضح في الأصل، وفي الكشاف «لاتخاذ» وهو تصحيف.

(٤) الكشاف: الضمير.

(٥) البحر ٧/٣٨٤ بعد أن حكم على كلام الزمخشري السابق بالتمحل.

(٦) تقدم برقم ٩٥.

قلت: وقد يتأيَّد بظهورِها في قوله[1]:

٣٨٤٦ـ . . . .

وقــالَ: ألا لا مِـنْ سـبيــلٍ إلـى هــنـدِ

قـال[2]: «ويكـونُ مـوضـعُ «مِنْ حين منـاصٍ» رفعـاً على أنـه اسم لات بمعنى ليس، كمـا تقولُ: ليس من رجـلٍ قائمـاً، والخبرُ محـذوفٌ، وعلى هذا قولُ سيبويه. وعلى[3] أنه مبتـدأٌ والخبرُ محـذوفٌ على قولِ الأخفشِ. وخَـرَّج الأخفشُ[4] «ولاتَ أَوانٍ» على حَذْفِ مضافٍ، يعني: أنه حُذِفَ المضـافُ وبقي المضافُ إليه مجروراً على ما كان. والأصلُ: ولات حينُ أوانٍ.

وقد رَدَّ هذا الوجهَ مكيٌّ[5]: بأنه كـان ينبغي أَنْ يقومَ المضـافُ إليه مَقـامَه في الإِعراب فيُرفعَ. قلت: قد جاء بقاءُ المضافِ إليه على جَـرِّه. وهو قسمـان: قليلٌ وكثيرٌ. فالكثيرُ أَنْ يكونَ في اللفظ مِثْلُ المضاف نحو[6]:

٣٨٤٧ـ أكــلَّ امــرِئٍ تَــحْــسَــبــيــن امــرَأً
ونــارٍ تَــوَقَّــدُ بــالــليــلِ نــارا

أي: وكلَّ نارٍ. والقليلُ أَنْ لا يكونَ كقراءة مَنْ قرأ «والله يريدُ الآخـرةِ»[7]

---

(١) تقدم برقم ٩٤.

(٢) أي أبو حيان في تخريج قراءة «ولات حينِ» في البحر ٧/٣٨٤.

(٣) البحر: أو على.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٥) المشكل له ٢/٢٤٨.

(٦) تقدم برقم ٢٤٤٣، وقد تحقق شرط النحاة: وهو العطف على مماثل المحذوف وهو «كل».

(٧) الآيـة ٦٧ من الأنفـال وهي قـراءة سليمـان بن جمـاز. انـظر: البحـر ٤/٥١٨، والمحتسب ١/٢٨١.

بجر «الآخرةِ» فليكنْ هذا منه. على أنَّ المبردَ رواه بالرفعِ[1] على إقامتِه مُقامَ المضافِ.

وقال الزجَّاج[2]: «الأصل: ولات أواننا، فحُذِفَ المضافُ إليه فوجَبَ أَنْ لا يُعْرَبَ، وكسرُه لالتقاءِ الساكنين». قال الشيخ[3]: «هذا هو الوجهُ الذي قرَّره الزمخشريُّ، أَخَذَه من أبي إسحاقَ» قلت: يعني الوجهَ الأولَ، وهو قولُه: ولاتَ أوان صلحٍ. هذا ما يتعلَّقُ بجرِّ «حين».

وأمَّا كسرُ تاءِ «لات» فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين كـ جَيْرِ، إلَّا أنه لا تُعْرف تاءُ تأنيثٍ إلَّا مفتوحةً.

وقرأ عيسى أيضاً بكسرِ التاءِ فقط، ونصبِ «حين» كالعامَّةِ. وقرأ أيضاً «ولات حينُ» بالرفعِ، «مناصَ» بالفتح. وهذه قراءةٌ مشكلةٌ جداً لا تَبْعُدُ عن الغلطِ مِنْ راويها عن عيسى فإنه بمكانةٍ مِنْ العلمِ المانعِ له من مثلِ هذه القراءةِ. وقد خَرَّجها أبو الفضلِ الرازيُّ في «لوامحه» على التقديمِ والتأخيرِ، وأنَّ «حين» أُجْرِي مُجْرى قبل وبعد في بنائِه على الضمِّ عند قَطْعِه عن الإضافة بجامعِ ما بينه وبينهما مِن الظرفيةِ الزمانيةِ. و «مَناصَ» اسمُها مبنيٌّ على الفتح فُصِل بينَه وبينها بـ «حين» المقطوعِ عن الإضافة. / والأصلُ: ولاتَ مناص حين كذا، ثم حُذِفَ المضافُ إليه «حين»، وبُني على الضم وقَدِّم فاصلاً بين «لات» واسمِها. قال: «وقد يجوزُ أَنْ يكونَ لذلك معنىً لا أَعْرِفُه». وقد رُوِي في تاءِ «لاتَ» الفتحُ والكسرُ والضمُّ. [٧٥٦/أ]

(١) كما نقل عنه الزجاج في المعاني ٤/٣٢٠، ولم يرد البيت في مقتضب المبرد.
(٢) معاني القرآن ٤/٣٢٠ ـ ٣٢١.
(٣) البحر ٧/٣٨٤.

وقوله: «فنادَوْا» لا مفعولَ له؛ لأنَّ القصدَ: فَعَلوا النداءَ، مِنْ غيرِ قصدِ منادىً. وقال الكلبيُّ: «كانوا إذا قاتلوا فاضْطُرُّوا نادى بعضُهم لبعض: مناص أي: عليكم بالفرارِ، فلَمَّا أتاهم العذابُ قالوا: مناص». فقال اللَّهُ تعالى لهم: ولات حينَ مناصٍ». قال القشيريُّ: «فعلى هذا يكونُ التقديرُ: فنادَوْا مناص، فحُذِف لدلالةِ ما بعده عليه». قلت: فيكون قد حَذَفَ المنادى وهو بعضاً وما ينادُوْن به، وهو مناص، أي: نادَوْا بعضَهم بهذا اللفظِ. وقال الجرجانيُّ: «أي: فنادَوْا حين لا مناص أي: ساعةَ لا مَنْجَى ولا فَوْتَ، فلمَّا قَدَّم «لا» وأَخَّر «حين» اقتضى ذلك الواوَ كما تقتضي الحالُ إذا جُعِل ابتداءً وخبراً مثلَ ما تقول: «جاء زيدٌ راكباً» ثم تقول: جاء وهو راكبٌ. فـ «حين» ظرفٌ لقولِه «فنادَوْا». قال الشيخ[1]: «وكونُ أصلِ هذه الجملةِ فنادَوْا: حين لا مناص، وأنَّ «حين» ظرفٌ لقولِه: «فنادَوْا» دعوى أعجميةٌ في نَظْمٍ[2] القرآن، والمعنى على نظمِه في غايةِ الوضوح». قلت: الجرجانيُّ لا يَعْني أنَّ حين ظرفٌ لـ «نادَوْا» في التركيبِ الذي عليه القرآن الآن، إنما يعني بذلك في أصلِ المعنى والتركيب، كما شَبَّه ذلك بقولِك «جاء زيدٌ راكباً» ثم بـ «جاء زيدٌ وهو راكبٌ» فـ «راكباً» في التركيبِ الأولِ حالٌ، وفي الثاني خبرُ مبتدأ، كذلك «حين» كان في الأصل ظرفاً للنداء، ثم صار خبرَ «لات» أو اسمَها على حسبِ الخلافِ المتقدِّم.

والمناصُ: مَفْعَلٌ مِنْ ناص يَنُوص أي: هَرَبَ فهو مصدرٌ يقال: نَاصه يَنُوصه إذا فاته فهذا متعدٍّ، وناصَ يَنُوص أي: تأخَّر. ومنه ناص عن قِرْنِه أي:

---

(١) البحر ٧/٣٨٤.

(٢) البحر: «مخالفة لنظم».

تأخُّر عنه جُبْناً. قاله الفراء[1]، وأنشد قولَ امرىء القيس[2]:

٣٨٤٨ـ أمِنْ ذِكْرِ سَلْمى أنْ نَأَتْكَ تَنُوْصُ
فتَقْصُرُ عنها خِقْبةً وتَبُوْصُ

قال أبو جعفر النحاس[3]: «ناصَ يَنُوص أي: تقدَّم فيكون من الأضداد». واستناص طلب المَناص. قال حارثة بن زيد[4]:

٣٨٤٩ـ غَمْرُ الجِراءِ إذا قَصَرْتُ عِنانَه
بيديْ اسْتَناصَ ورام جَرْيَ المِسْحَلِ

ويقال: ناص إلى كذا ينوص نَوْصاً أي: التجأ إليه.

آ. (٤) **قوله: ﴿أن جاءكم﴾**: أي: مِنْ أَنْ، وفيها الخلافُ المشهورُ[5].

وقوله: «وقال الكافرون» من بابِ وَضْعِ الظاهرِ مَوْضعَ المضمر شهادةً عليهم بهذا الوَصْفِ القبيح.

آ. (٥) **قوله: ﴿عُجاب﴾**: مبالغةً في «عجيب» كقولهم: رجل طُوال وأَمْرٌ سُراع هما أبلغُ مِنْ: طويل وسريع. وعلي[6] والسلمي وعيسى

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٢) تقدم برقم ٣١٩.

(٣) إعراب القرآن ٢/٧٨٠ ـ ٧٨١.

(٤) اللسان (نوص)، والكشاف ٣/٣٥٩ يصف فرساً. غمر الجراء: كثير الجري: والمسحل: حمار الوحش.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٢١٢.

(٦) الشواذ ١٢٩، والمحتسب ٢/٢٣٠، والبحر ٧/٣٨٥، والقرطبي ١٥/١٤٩.

وابن مقسم «عُجَّاب» بتشديد الجيم، وهي أبلغُ مِمَّا قبلَها فهي مثلُ رجل كريم وكُرام بالتخفيف، وكُرَّام بالتشديد. قال مقاتل: «وعُجاب ـ يعني بالتخفيفِ ـ لغةُ أزد شنوءة». وهذه القراءةُ أعني بالتشديدِ كقوله: «ومَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً»[1] هو أبلغُ مِنْ كُبار، وكُبار أبلغُ مِنْ كبير.

وقوله: «أجَعَلَ» أي: أصيَّرها إلهاً واحداً في قولِه وزَعْمه.

آ. (٦) **قوله: ﴿أَن امْشُوا﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ «أَنْ» مصدريةً أي: انطلقوا بقولِهم: أن امْشُوا وأَنْ تكونَ مفسِّرةً: إمَّا لـ انطلق لأنه ضُمِّنَ معنى القول. قال الزمخشريُّ[2]: «لأنَّ المنطلقين عن مجلس التقاوُلِ / لا بُدَّ لهم أَنْ يتكلموا ويتفاوضوا فيما جَرَىٰ لهم». انتهى. وقيل: بل هي مفسِّرةٌ لجملةٍ محذوفةٍ في محلِّ حالٍ تقديرُه: وانطلقوا يتحاورون أن امْشُوا. ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً معمولةً لهذا المقدرِ. وقيل: الانطلاقُ هنا الاندفاعُ في القولِ والكلامِ نحو: انطلق لسانُه، فأَنْ مفسرةٌ له من غير تضمينٍ ولا حَذْفٍ. والمَشْيُ: الظاهر أنه هو المتعارَفُ. وقيل: بل هو دعاءٌ بكثرة الماشيةِ، وهذا فاسِدٌ لفظاً ومعنى. أمَّا اللفظُ فلأنَّه إنما يقال من هذا المعنى «أَمْشَىٰ الرجلُ» إذا كَثُرَتْ ماشيَتُه بالألفِ أي: صار ذا ماشيةٍ، فكان ينبغي على هذا أَنْ يقرأَ «أَمْشُوا» بقطع الهمزةِ مفتوحةً. وأمَّا المعنى فليس مراداً البتةَ، وأيُّ معنى على ذلك!!

[٧٥٦/ب]

إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[3] ذكر وجهاً صحيحاً من حيث الصناعةُ وأقربُ معنىً مِمَّا تقدَّم، فقال: «ويجوزُ أنَّهم قالوا: امشُوا أي: اكثروا واجتمعوا، مِنْ مَشَتِ المرأةُ: إذا كَثُرَتْ وِلادتها، ومنه الماشيةُ للتفاؤل». انتهى. وإذا وُقِفَ على «أَنْ»

---

(١) الآية ٢٢ من نوح.
(٢) الكشاف ٣/ ٣٦٠.
(٣) الكشاف ٣/ ٣٦٠.

وابْتُدِيء بما بعدَها فلْيُبْتَدَأْ بكسرِ الهمزةِ لا بضمِّها لأنَّ الثالثَ مكسورٌ تقديراً إذ الأصل: امْشِيُوا ثم أُعِلَّ بالحَذْفِ[1]. وهذا كما يُبْتدأ بضم الهمزةِ في قولك «اغْزِي يا امرأةُ». وإنْ كانت الزايُ مكسورةً لأنَّها مضمومةٌ في الأصل إذ الأصل: اغْزُوِي كاخْرُجي فأُعِلَّ بالحذفِ.

آ. (٧) قوله: ﴿في المِلَّةِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «سَمِعْنا» أي: لم نسمَعْ في المِلَّةِ الآخرة بهذا الذي جئتَ به. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ هذا أي: ما سمعنا بهذا كائناً في المِلَّةِ الآخرةِ. أي: لم نسمَعْ من الكُهَّانِ ولا مِنْ أهلِ الكتبِ أنه يَحْدُثُ توحيدُ اللَّهِ في المِلَّةِ الآخرة، وهذا مِنْ فَرْط كَذِبِهم.

آ. (٨) قوله: ﴿أأنْزِل[2] عليه الذِّكْرُ﴾: قد تقدَّم حكمُ هاتَيْن الهمزتين في أوائل آل عمران[3]، وأنَّ الواردَ منه في القرآن ثلاثةُ أماكنَ. والإِضراباتُ في هذه الآيةِ واضحةٌ و «أم» منقطعةٌ.

آ. (١٠) قوله: ﴿فَلْيَرْتَقُوا﴾: قال أبو البقاء[4]: «هذا كلامٌ محمولٌ على المعنى أي: إنْ زعموا ذلك فَلْيَرْتَقُوا»، فجعلها جواباً لشرطٍ مقدرٍ، وكثيراً ما يَفْعَلُ الزمخشريُّ[5] ذلك.

---

(١) استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم التقى ساكنان فحذفت الياء لأنها حرف مبنى ثم ضمت الشين لمناسبة واو الجماعة.

(٢) الأصل أألقي وهو سهو.

(٣) انظر: الدر ٣/٦٣.

(٤) الإملاء ٢/٢٠٩.

(٥) انظر مثالاً على ذلك في: «الكشاف» ١/٢٨٤، ويسمونها فاءً فصيحة.

آ. (١١) قـولـه: ﴿جُنْدٌ﴾: يجوزُ فيـه وجهان، أحـدُهمـا: وهـو الظاهرُ أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هم جُنْدٌ. و «ما» فيها وجهان، أحـدهما: أنهـا مزيدةٌ. والثاني: أنَّها صفةٌ لـ «جُنْدٌ» على سبيلِ التعظيم للهُزْءِ بهم أو للتحقير، فإنَّ «ما» الصفة تُستعمل لهذين المعنيين. ومثلُه قولُ امرىءِ القيس[1]:

٣٨٥٠ـ ....

وحَـديـثٌ مـا عـلى قِـصَـرِهْ

وقد تقدَّم هـذا في أوائلِ البقـرة[2]. و «هنالـك» يجوز فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنْ يكـونَ خبر الجنـد و «ما» مـزيدةٌ و «مَهْـزُوم» نعتٌ لـ «جُنْـد» ذكـره مكيٌّ[3]. الثـاني: أنْ يكـون صفـةً لـ «جنـد». والثـالـث: أنْ يكـونَ منصـوبـاً بمهزوم. ومَهْزوم يجوزُ فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنـه خبرٌ ثـانٍ لذلـك المبتدأ المقدرِ. والثاني: أنه صفةٌ لـ «جُنْد» إلاَّ أنَّ الأحسنَ على هذا الوجهِ أنْ لا يُجْعَلَ «هنالك» صفةً بل متعلقاً به، لئلا يَلْزَمَ تقدُّم الوصفِ غيرِ الصريح على الصَّريح. و «هنالك» مشارٌ به إلى موضعِ التقاوُلِ والمجاوزةِ بالكلمات السـابقة وهـو مكةُ أي: سيُهزمون بمكةَ وهو إخبارٌ بالمغيَّبِ. وقيل: مُشـارٌ به إلى نُصرةِ الأصنـامِ. وقيل: إلى حَفْرِ الخنـدقِ يعني: إلى مكانِ ذلـك. الثاني من الـوجهين الأولين: أَنْ يكـونَ «جندٌ» مبتـدأ و «ما» مـزيدةٌ. و «هنـالك» نعتٌ و «مهـزومٌ» خبرُه قـالـه أبـو البقاء[4]. قـال الشيخ[5]: «وفيـه بُعْـدٌ لتفلُّتِـه[6] عن الكـلامِ الـذي قبلَه».

---

(١) تقدم برقم ٣٠٤.
(٢) انظر: الدر ٢/٢٢٣.
(٣) المشكل ٢/٢٤٨.
(٤) الإملاء ٢/٢٠٩.
(٥) البحر ٧/٣٨٦.
(٦) البحر: لفصله.

قلت: وهذا الوجهُ المنقولُ عن أبـي البقاءِ سبقه إليه مكي[1].

قوله: «من الأحـزاب» يجوزُ أَنْ يكـونَ صفةً لـ «جُنـد»، وأنْ يكونَ صفـةً لـ «مهـزومٌ». وجَوَّزَ أبـو البقاء[2] أَنْ يكـونَ متعلقاً بـه. وفيـه بُعْـدٌ؛ لأنَّ المـرادَ بالأحزاب هم المهزومون.

آ. (١٢) **قوله: ﴿ذو الأَوْتاد﴾**: هذه استعـارةٌ بليغةٌ: حيث شبَّـه المُلْكَ ببيت الشَّعْـر، وبيتُ الشَّعْرِ لا يَثْبتُ إلَّا بـالأوتـادِ والأطنـاب، كمـا قـال الأفوه[3]:

٣٨٥١ـ والـبـيـتُ لا يُـبْـتَـنـىٰ إلَّا عـلى عـمـدٍ
ولا عـمـادَ إذا لـم تُـرْسَ أوتـادُ

فاسْتعير لثباتِ العزِّ والمُلْكِ واستقرار الأمر، كقول الأسود[4]:

٣٨٥٢ـ . . . .
فـي ظـلِّ مُـلْكٍ ثـابـتِ الأَوْتـاد

/ والأَوْتـادُ: جمعُ وَتِـد. وفيه لغـاتٌ: وَتِدٌ بفتـح الواو وكسـرِ التـاءِ وهي الفصحىٰ، ووَتَد بفتحتين، ووَدّ بإدغام التاء في الدال قال[5]: [٧٥٧/أ]

---

(١) عبارته في المشكل ٢٤٨/٢ «جند ما هنالك مهزوم ابتداء وخبر وهنـالك ظـرف ملغىٰ وما زائدة ويجوز أن يكون هنالك الخبر ومهزوم نعت لـ جند».

(٢) الإملاء ٢٠٩/٢.

(٣) الكشاف ٣٦٢/٣، والبحر ٣٨٦/٧، وفي شرح شواهد الكشاف ٣٨٥/٤ أنه للراقدة الأودي.

(٤) تقدم برقم ٢٢٤٩.

(٥) البيت لامـرىء القيس وهو في ديـوانـه ١٤٤، واللسـان (شكـر). أشجـذت: أقلعت وسكنت. وتشتكر: يكثر مطرها. فـوتد الخبـاء يبدو عنـد سكون المـطر ويستتر عنـد المطر.

٣٨٥٣ـ تُخْرِجُ الوَدَّ إذا ما أَشْجَذَتْ
وتُوارِيْه إذا ما تَشْتَكِرْ

و «وَتٌّ» بإبدالِ الدالِ تاءً ثم إدغام التاء فيها. وهذا شاذٌّ لأنَّ الأصلَ إبدالُ الأولِ للثاني لا العكسُ. وقد تقدَّم نحوٌ من هذا في آل عمران عند قوله تعالى: «فمَنْ زُحْزِحَ عن النار»[1]. ويُقال: وَتِدٌ واتِدٌ أي: قويٌّ ثابت، وهو مِثْلُ مجازِ قولهم: شُغْل شاغِلٌ. وأنشد الأصمعي[2]:

٣٨٥٤أـ لاقَتْ على الماءِ جُذَيْلًا واتِداً
ولم يَكُنْ يُخْلِفُها المَواعِدا

وقيل: الأوتادُ هنا حقيقةٌ لا استعارةٌ. ففي التفسير: أنه كان له أوتادٌ يَرْبط عليها الناسَ يُعَذِّبُهم بذلك. وتقدم الخلافُ في الأَيْكة في سورة الشعراء[3].

آ. (١٣) قوله: ﴿أولئك الأحزابُ﴾: يجوزُ أَنْ تكون مستأنفةً لا محلَّ لها، وأنْ تكونَ خبراً. والمبتدأ قال أبو البقاء[4]: «من قوله: و «عادٌ» وأَنْ يكونَ من «ثمود»، وأَنْ يكونَ مِنْ قولِه: «وقومُ لوط». قلت: الظاهرُ عطفُ «عادٌ» وما بعدَه على «قومُ نوحٍ» واستئنافُ الجملةِ بعدَه. وكان يَسُوْغُ على ما قالَه أبو البقاءِ أَنْ يكونَ المبتدأُ وحدَه «وأصحابُ الأَيْكَة».

آ. (١٤) قوله: ﴿إنْ كلٌّ﴾: «إنْ» نافيةٌ ولا عملَ لها هنا البتةَ ولو

---

(١) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٣ في إعراب الآية ١٨٥ من آل عمران.
(٢) البيت لأبي محمد الفقعسي، وهو في اللسان (وتد)، والبحر ٣٨١/٧. والجذيل: تصغير جِذْل وهو الراعي المصلح. والضمير في «لاقت» للإبل.
(٣) انظر إعرابه للآية ١٧٦ من الشعراء.
(٤) الإملاء ٢٠٩/٢.

على لغةِ مَنْ قال[1]:

٣٨٥٤ب ــ إن هــو مُــسْــتَــوْلِــيــاً عــلى أحــدٍ

. . . .

وعلى قـراءة «إنِ الـذين تَـدْعُـوْنَ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ عبـاداً»[2] لانتقـاض النفي بـ «إلاَّ» فإنَّ انتقاضَه مع الأصلِ ،وهي «ما» ، مُبْطِلٌ فكيف بفَرْعِهـا[3]؟ وقد تقـدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للقَسم.

آ. (١٥) قوله: ﴿ما لها مِنْ فَواقٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «لها» رافعاً لـ «مِنْ فَواق» بالفاعليةِ لاعتمـادِه على النفي، وأَنْ يكونَ جملةً مِنْ مبتـدأ وخبرٍ، وعلى التقـديـرَيْن فـالجملةُ المنفيَّةُ في محـلِّ نصبٍ صفـةً لـ «صَيْحـةً» و «مِنْ» مزيدةً. وقرأ[4] الأخَوان «فُواق» بضمِّ الفاءِ، والباقون بفتحها. فقيل: [همـا][5] لغتان بمعنىً واحدٍ، وهما الزمانُ الذي بين حَلْبَتَيْ الحـالبِ ورَضْعَتَيْ الراضِـع، والمعنى: ما لها مِنْ تَـوَقُّفٍ قَدْرَ فُـواقِ ناقـةٍ. وفي الحديث: «العِيـادَةُ قَدْرَ فُـواقِ نـاقـة»[6] وهـذا في المعنى كقـولـه تعـالى: «فـإذا جـاء أجَلُهم لا يَسْتَـأْخِـرون ساعةً»[7]. وقـال ابن عباس: مـا لها مِنْ رجـوعٍ. مِنْ أفاق المـريضُ: إذا رَجَعَ إلى صحته. وإفاقةُ الناقةِ ساعةَ يَرْجِـعُ اللبنُ إلى ضَرْعِهـا. يقال: أفـاقَتِ الناقـةُ

---

(١) تقدم برقم ٥٦١.

(٢) الآية ١٩٤ من الأعراف وهي قراءة سعيد بن جبير. الدر ٥/٥٣٩.

(٣) وهي إنْ.

(٤) السبعـة ٥٥٢، والحجـة ٦١٣، والبحـر ٧/٣٨٩، والتيسيـر ١٨٧، والقـرطبي ١٥/١٥٦، والنشر ٢/٣٦١.

(٥) زيادة مِنْ (ش).

(٦) انظر: النهاية ٣/٤٧٩.

(٧) الآية ٣٤ من الأعراف.

تُفِيْقُ إفـاقَةً رَجَعَتْ واجتمعَتْ الفِيْقَـةُ في ضَرْعِهـا. والفِيْقَةُ: اللبنُ الـذي يَجْتمع بين الحَلْبَتين ويُجْمع على أفْواق. وأمّا أفاوِيْقُ فجمعُ الجمع. ويُقال: ناقة مُفِيْقٌ ومُفِيْقَةٌ. وقيل: فَواق بالفتـح: الإفاقـة والاستراحـة كالجـواب من أجاب. قـاله مُؤرِّج السدوسيُّ والفراء[1]. ومن المفسِّرين ابن زيد والسـدِّي. وأمَّا المضمـومُ فـاسمٌ لا مصـدرٌ. والمشهـورُ أنهمـا بمعنىً واحـدٍ كقَصـاصِ [الشَّعْـر][2] وقُصاصِه[3] وحَمام المكُّوك وحُمامِه[4].

آ. (١٦) قـوله: ﴿قِـطَّنا﴾: أي: نصيبَنـا وحَظَّنـا. وأصلُه مِنْ قَطَّ الشيءَ أي: قطعَه. ومنه قَطُّ القلمَ. والمعنى: قَطْعـه مِنْ[5] ما وَعَـدْتَنا بـه ولهذا يُطْلق على الصحيفةِ والصَّكِّ قِطٌّ لأنهما قطعتان تَقْطعان. ويقـال للجائـزة: أيضاً قِطٌّ لأنَّها قطعة من العَطِيَّةِ. قال الأعشى[6]:

٣٨٥٥ـ ولا الـمَـلِكُ الـنـعـمـانُ يـومَ لَـقِـيْـتَـه
بـغِـبْـطَـتِـه يُـعْـطي الـقُـطوطَ ويَـأْفِـقُ

وأكثرُ استعمالِه في الكتابِ. قال أمية[7]:

٣٨٥٦ـ قَـومٌ لـهمْ سـاحَـةُ أرضُ الـعـراقِ ومـا
يُـجْـبَـى إلـيـهـمْ بـهـا والـقِطُّ والـقَـلَمُ

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٠٠.

(٢) زيادة من ش.

(٣) بالحركات الثلاث: نهاية منبته على الرأس.

(٤) لم أقف على هذه اللفظة.

(٥) تكررت «من» في الأصل.

(٦) ديوانه ٢١٩، بـرواية «بـأمَّتِـه»، واللسـان قـطط، والقـرطبـي ١٥/١٥٧، وأفَقَ في العطاء: أعطى بعضاً أكثر من بعض.

(٧) ديوانه ٤٦٦، واللسان قطط، والقرطبي ١٥/١٥٧، والبحر ٧/٣٨٧.

ويُجمع على قُطوط كما تقدَّم، وعلى قِطَطَة نحو: قِرْد وقِرَدَة وقُـرود. وفي القِلَّة على أَقِطَّة وأَقْطاط / كقَدَح وأَقْدِحة وأَقْداح، إلَّا أن أَفْعِلة في فِعْل شاذ. [٧٥٧/ب]

آ. (١٧) قـولـه: ﴿داودَ﴾: بـدل أو عـطف بيـانٍ، أو منصـوبٌ بإضمارِ أعني. و «ذا الأيْدِ» نعتٌ له. والأَيْدُ: القوةُ. يقال: رجلٌ أَيْدٌ وأَيادٌ.

آ. (١٨) قـوله: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾: جملةٌ حـاليةٌ من «الجبـال». وأتىٰ بهـا فِعْلاً مضـارعاً دونَ اسمِ فـاعـلٍ فلم يَقُـلْ مُسَبِّحـات، دلالـةً على التجـدُّدِ والحدوثِ شيئاً بعد شيء، كقولِ الأعشىٰ[1]:

٣٨٥٧ـ لـعَمْـري لَـقَـدْ لاحَتْ عيـونٌ كثيـرةٌ
إلـى ضـوءِ نـارٍ في يَـفَـاعٍ تُـحَـرَّقُ

أي: تُحَرَّقُ شيئاً فشيئاً. ولو قال: مُحَرَّقة لم يَدُلَّ على هذا المعنىٰ.

آ. (١٩) قـوله: ﴿والـطيرَ مَحْشورَةً﴾: العـامَّةُ على نَصْبِهمـا، عَطَفَ مفعولاً على مفعول وحالاً على حال[2]، كقولِـك: ضربْتُ زُيـداً مكتوفـاً وعمراً مُطْلَقاً. وأتى بالحـالِ اسماً لأنـه لم يَقْصِدْ أن الفعـلَ وقع شيئـاً فشيئاً لأنَّ حَشْـرَهـا دُفْعَـةً واحـدةً أَدَلُّ على القـدرة، والحـاشـرُ اللَّهُ تعـالى. وقـرأ[3] ابن أبـي عبلة والجحدريُّ برفعِهما جعلاهما جملةً مستقلة مِنْ مبتدأ وخبر.

قوله: «كُلٌّ له» أي: كلٌّ من الجبالِ والطيرِ لـداودَ. أي: لأجلِ تسبيحِـه مُسَبِّح، فوضَع «أوَّاب» موضعَ مُسَبِّح. وقيـل: الضمير للبـاري تعالىٰ، والمـرادُ كلٌّ مِنْ داودَ[4] والجبالِ والطيرِ مُسَبِّح ورَجَّاع لله تعالى.

---

(١) ديوانه ٢٢٣، والبقاع: الأرض المرتفعة.
(٢) المفعولان: الجبال والطير، والحالان: يُسَبِّحن ومحشورة.
(٣) البحر ٣٩٠/٧، والقرطبي ١٦١/١٥.
(٤) سقطت الألف من «داود» في الأصل.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وشَدَدْنا﴾: العامَّةُ على تخفيفِ «شَدَدْنا» أي: قَوَّيْنا كقوله: «سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بأخيك»[١]. وابنُ أبي عبلة[٢] والحسن «شَدَّدْنا» بالتشديد وهي مبالَغَةٌ لقراءةِ العامَّةِ.

آ. (٢١) قوله: ﴿نَبَأُ الخَصْمِ﴾: قد تقدَّم أنَّ الخَصْمَ في الأصل مصدرٌ فلذلك يَصْلُحُ للمفردِ والمذكرِ وضِدَّيْهما، وقد يطابِقُ. ومنه: «لا تَخَفْ خَصْمان»[٣] و«هذان خَصْمان»[٤]. والمرادُ بالخَصْمِ هنا جمعٌ بدليلِ قوله: «إذ تَسَوَّرُوا» وقوله: «إذ دَخَلُوا». قال الزَمخشريُّ[٥]: «وهو يقعُ للواحدِ والجمعِ كالضَّيْفِ. قال تعالى: «حديثُ ضَيْفِ إبراهيمَ المُكْرَمين»[٦] لأنه مصدرٌ في أصله يُقال: خَصَمه يَخْصِمُه خَصْماً كما تقول: ضافه ضَيْفاً. فإنْ قلتَ: هذا جمعٌ وقولُه: «خصمان» تثنيةٌ فكيف استقامَ ذلك؟ قلت: معنى خصمان: فريقان خَصْمان. والدليلُ عليه قراءةُ مَنْ قرأ «[خصمان][٧] بَغَى بعضُهم على بعض»[٨] ونحوُه قوله تعالى: «هذان خَصْمان اختصموا». فإنْ قلتَ: فما تصنعُ بقوله: «إنَّ هذا أخي» وهو دليلٌ على الاثنين؟ قلت: هذا قولُ البعضِ المراد به[٩]: «بعضُنا على بعض». فإنْ قلت: فقد جاء في الرواية: أنه

(١) الآية ٣٥ من القصص.
(٢) البحر ٧/٣٩٠، والمحرر ١٤/١٧.
(٣) الآية ٢٢ من ص.
(٤) الآية ١٩ من الحج.
(٥) الكشاف ٣/٣٦٧.
(٦) الآية ٢٤ من الذاريات.
(٧) زيادة من «الكشاف».
(٨) البحر ٧/٣٩١.
(٩) الكشاف: «المراد بقوله».

بُعِثَ إليه مَلَكان. قلت: معناه أن التحاكمَ بين مَلَكَيْن، ولا يمنعُ ذلك أَنْ يَصْحَبَهما آخرون. فإن قلت[1]: كيف سَمَّاهم جميعاً خَصْماً في قوله: «نَبَأُ الخَصْمِ» و «خَصْمان»؟ قلتُ: لَمَّا كان صَحِبَ كلَّ واحدٍ من المتحاكمَيْن في صورةِ الخَصْمِ صَحَّت التسميةُ به».

قوله: «إذ تَسَوَّروا» في العامل في «إذ» أوجهٌ، أحدها: أنه معمولٌ للنبأ إذا لم يُرِدْ به القصة. وإليه ذهبَ ابنُ عطيةَ[2] وأبو البقاء[3] ومكي[4]. أي: هل أتاك الخبرُ الواقعُ في وقتِ تَسَوُّرِهم المحرابَ؟ وقد رَدَّ بعضُهم هذا: بأنَّ النبأ الواقعَ في ذلك الوقتِ لا يَصِحُّ إتيانُه رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وإنْ أريد بالنبأ القصةُ لم يكن ناصباً. قاله الشيخ[5]. الثاني: أنَّ العاملَ فيه «أتاك» ورُدَّ بما رُدَّ به الأولُ. وقد صَرَّحَ الزمخشريُّ[6] بالردِّ على هذين الوجهين، فقال: «فإنْ قلتَ بم انتصبَ «إذ»؟ قلت: لا يَخْلو إمَّا أَنْ ينتصِبَ بـ «أتاك» أو بالنبأ أو بمحذوفٍ. فلا يَسُوغ انتصابُه بـ «أتاك» لأنَّ إتْيانَ النبأ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم لا يقعُ إلاَّ في عهدِه لا في عهدِ دوادَ، ولا بالنبأ؛ لأنَّ النبأ واقِعٌ في عهدِ داودَ فلا يَصِحُّ إتيانُه رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم. وإن أَرَدْتَ بالنبأ القصةَ في نفسِها لم يكنْ ناصباً، فبقي أَنْ يكونَ منصوباً بمحذوف، وتقديره: وهل أتاك نبأُ تحاكُمِ الخَصْمِ إذ، فاختار أن يكونَ معمولاً لمحذوفٍ. الرابع: أَنْ ينتصِبَ بالخصْم لِما فيه من معنى الفعلِ.

---

(١) الكشاف: «فإذا كان التحاكم بين اثنين كيف...».

(٢) المحرر ١٤/١٩.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٩.

(٤) المشكل ٢/٢٤٩.

(٥) البحر ٧/٣٩١.

(٦) الكشاف ٣/٣٦٨.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿إذ دَخَلوا﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدل مِنْ «إذ» الأولى. الثاني: أنَّه منصوبٌ بـ «تَسَوَّرُوا» ومعنى تَسَوَّروا: عَلَوْا/ أعلى [٧٥٨/أ] السُّورِ، وهو الحائطُ، غيرُ مهموزٍ كقولك: تَسَنَّم البعيرَ أي: بَلَغَ سَنامَه. والضميرُ في «تَسَوَّروا» و «دخلوا» راجعٌ على الخصم لأنه جمعٌ في المعنى على ما تقدَّم، أو على أنَّه مثنى، والمثنى جمعٌ في المعنى، وقد مضى الخلافُ في هذا محققاً.

قوله: «خَصْمان» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: نحن خَصْمان؛ ولذلك جاء بقولِه: «بَعْضُنا». ومَنْ قرأ «بعضهم» بالغَيْبة يُجَوِّز أن يُقَدِّرَه كذلك، ويكون قد راعى لفظَ «خَصْمان»، ويُجَوِّزُ أنْ يُقَدِّرَ هم خصمان ليتطابَقَ. ورُوِي عن الكسائي[١] «خِصْمان» بكسر الخاء. وقد تقدَّم أنه قرأها كذلك في الحج[٢].

قوله: «بَغَى بَعْضُنا» جملةٌ يجوزُ أنْ تكون مُفَسِّرَةً لحالِهم، وأن تكونَ خبراً ثانياً.

قوله: «ولا تُشْطِطْ» العامَّةُ على ضَمِّ التاء وسكونِ الشينِ وكسرِ[٣] الطاءِ الأولى مِنْ أشْطَطَ يُشْطِطُ إشْطاطاً إذا تجاوز الحقَّ. قال أبو عبيدة[٤]: «شَطَطْتُ في الحُكْمِ؛ وأَشْطَطْتُ فيه، إذا جُرْتُ» فهو ممَّا اتفق فيه فَعَلَ وأَفْعَل، وإنما فَكَّه على أحدِ الجائزَيْن كقولِه: «مَنْ يَرْتَدِدْ»[٥] وقد تقدَّم تحقيقُه. وقرأ[٦] الحسن

---

(١) البحر ٣٩٢/٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩.

(٣) الأصل «وضم» وهو سهو.

(٤) لم يرد هذا النص في المجاز.

(٥) الآية ٥٤ من المائدة قرأ ابن عامر ونافع بدالين والباقون بالتضعيف. الدر المصون ٣٠٦/٤.

(٦) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٢٠/٢، والبحر ٣٩٢/٧، والمحتسب ٢٣١/٢.

وأبـو رجاء وابنُ أبـي عبلة «تَشْـطُط» بفتح التـاءِ وضَمِّ الطاء مِنْ شَطَّ بمعنى أشَطَّ كما تقدَّم. وقرأ قتادة «تُشِطَّ» مِنْ أشطَّ رباعياً، إلَّا أنـه أدغم وهو أحـد الجائـزَيْن كقراءة مَنْ قرأ «مَنْ يَـرْتَدَّ منكم»، وعنـه أيضاً «تُشَـطِّطْ» بفتح الشين وكسـرِ الطاءِ مُشَـدَّدةً شَطَّطَ يُشَـطِّطُ. والتثقيلُ فيـه للتكثيرِ. وقـرأ زر بن حبيش «تُشـاطِطْ» من المفاعلة.

آ. (٢٣) قوله: ﴿تِسْعٌ وتِسْعُون﴾: العـامَّةُ على كسـر التاءِ، وهي اللغةُ الفاشيةُ. وزيد بن علي[١] والحسن بفتحهـا فيهما، وهي لُغَيَّـةٌ. وقرأ العامَّةُ «نَعْجـة» بفتح النـون، والحسن[٢] وابن هرمـز بكسرهـا. قيل: وهي لغـةٌ لبعضِ بني تميمٍ. وكَثُرَ في كلامِهم الكنايةُ بها عن المرأةِ قال ابنُ عَوْنٍ[٣]:

٣٨٥٨ـ أنـا أبُـوهُـنَّ ثـلاثٌ هُـنَّـهْ
رابِعَـةٌ في البيتِ صُغْـراهُـنَّـهْ
ونَعْجـتي خَـمْـسـاً تُـوَفِّيْهِـنَّـهْ

وقال آخر[٤]:

٣٨٥٩ـ هـمـا نَـعْـجَـتـان مِـنْ نِـعـاجِ تَـبـالَـةٍ
لَـدىٰ جُـؤْذُرَيْنِ أو كـبـعضِ دُمَـىٰ هَـكِـرْ

(١) الإتحاف ٢/٤٢٠، والمحتسب ٢/٢٣١، والبحر ٧/٣٩٢، والقرطبي ١٥/١٧٢.
(٢) البحر ٧/٣٩٢، والمحتسب ٢/٢٣٢.
(٣) والقرطبي ١٥/١٧٢، والبحر ٧/٣٨٨.
(٤) البيت لامـرىء القيس وهـو في ديـوانـه ١١٠، والبحـر ٧/٣٨٨، واللسـان (هكـر). وتبالة: موضع، وهكر: مدينـة باليمن، والـدمى: التصاوير، والجؤذر: ولد البقـرة. أي: إن الفتـاتين قصرتـا أنفسهمـا على من يحبهمـا كمـا قُصِـرت النعجتـان على ولديهما.

وقوله: «وعَزَّني» أي: غَلَبني. قال الشاعر[1]:

٣٨٦٠ـ قَطاةٌ عَزَّها شَرَكٌ فباتَتْ
تُجاذِبُهُ وقد عَلِقَ الجَناحُ

يقال: عَزَّهُ يَعُزُّه بضمِّ العينِ وتقدَّم تحقيقُه في سورة يس[2]. وقرأ[3] طلحة وأبو حيوة «وعَزَني» بالتخفيف. قال ابن جني[4]: «حَذْف الزاي الواحدةِ تخفيفاً. كما قال[5]:

٣٨٦١ـ ....
أَحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوْسُ

يريد: أَحْسَسْنَ»، فحذف. وتُرْوَى هذه قراءةً عن عاصم. وقرأ عبد الله والحسن وأبو وائل[6] ومسروق والضحاك «وعازَّني» بألفٍ مع تشديد الزاي، أي: غالبني.

آ. (٢٤) قوله: ﴿بسؤالِ نَعْجَتِك﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، والفاعلُ محذوفٌ أي: بأَنْ سَأَلك نعجَتك، وضُمِّنَ السؤالُ معنى الإضافةِ والانضمامِ أي: بإضافةِ نعجتِك على سبيل السؤال، ولذلك عُدِّي بـ إلى.

---

(١) البيت لنصيب في حماسيته ٥٢١، ٢/٦٨، والكامل ٣/٣٧ ويرجح المبرد أنها للمجنون وهو في ديوانه المجموع ٩٠.
(٢) الآية ١٤ من يس.
(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٣٢، والبحر ٧/٣٩٢.
(٤) المحتسب ٢/٢٣٢.
(٥) تقدم برقم ١٣٠٧.
(٦) شقيق بن سلمة الكوفي الأسدي، أدرك زمن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يره. عرض على عبد الله بن مسعود وروى عن الأعمش. توفي سنة ٨٢. طبقات القراء ١/٣٢٨.

قوله: «لَيَبْغي» العامَّةُ على سكونِ الياءِ وهو مضارعٌ مرفوعٌ في محلِّ الخبرِ لـ «إنَّ» وقُرِىء «لَيَبْغيَ» بفتح ياءَيْه. ووُجِّهَتْ: بأن الأصلَ: لَيَبْغِيَنْ بنونِ التوكيد الخفيفة والفعل جواب قسم مقدر، والقسم المقدر وجوابه خبر إنَّ تقديره: وإن كثيراً من الخلطاء والله ليبغين، فحُذِفَت كما حُذِفَ في قوله[1]:

٣٨٦٢ـ اضْرِبَ عَنْكَ الهمومَ طارِقَها

. . . .

وقُرِىء «ألم نَشْرَحَ»[2] بالفتح وقوله[3]:

٣٨٦٣ـ مِنْ يومِ لم يُقْدَرَ أو يومَ قُدِرْ

بفتح الراء. وقُرِىءَ[4] «لَيَبْغِ» بحَذْف الياء. قال الزمخشري[5]: «اكتفى منها بالكسرة» وقال الشيخ[6]: «كقوله[7]:

٣٨٦٤ـ محمدُ تَفِدْ نفسَك كلُّ نَفْسٍ

. . . .

---

(١) عجزه:

ضَرْبَك بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفرسِ

وهو لطرفة في ديوانه ١٦٥، والنوادر ١٣، والخصائص ١/١٢٦، والمحتسب ٢/٣٦٧، والهمع ٢/٧٩، والدرر ٢/١٠٣، وابن يعيش ٩/٤٤. وقونس الفرس: ما بين أذنيه أو مقدمه.

(٢) الانشراح ١. وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظر: المحتسب ٢/٣٦٦.

(٣) البيت للحارث بن المنذر الجرمي أو علي بن أبي طالب. وهو في النوادر ١٣، والمحتسب ٢/٣٦٦، والخصائص ٣/٩٤، والعيني ٤/٤٤٧، وقبله:

مِنْ أيِّ يومَيَّ من الموتِ أفِرّ

(٤) البحر ٧/٣٩٣.

(٥) الكشاف ٣/٣٧١.

(٦) البحر ٧/٣٩٣.

(٧) تقدم برقم ٢٢٨٩.

يـريد «تَفْـدِي» على أحدِ القـولين» يعني: أنـه حـذفَ اليـاءَ اكتفـاءً عنهـا بالكسرةِ. والقول الثاني: أنه مجزومٌ بلامِ الأمرِ المقدرةِ. وقد تقـدَّم هذا[1] في سورة إبراهيم عليه السلام، إلاَّ أنَّه لا يتأتَّىٰ هنا لأنَّ اللامَ مفتوحةٌ.

قـوله: «إلاَّ الـذين آمنوا» استثنـاءٌ متصـلٌ مِنْ قـولِـه: «بعضهم» وقـولـه: «وقليلٌ» خبرٌ مقدمٌ و «ما» مزيدةٌ للتعظيم. و «هم» مبتدأ.

قوله: «فَتَنَّاه» بالتخفيفِ. وإسنادُه إلى ضميرِ المتكلمِ المعظِّم نفسَه قراءةُ العـامَّةِ. وعمـرُ بن الخطاب والحسن وأبـو رجـاء «فَتَّنَّـاه» بتشـديـد/ التـاء وهي مبالغةٌ. وقرأ[2] الضحاك «أفتنَّاه» يُقال: فَتَنَه وأَفْتَنَه أي: حَمَله على الفتنـةِ. ومنه قولُه[3]:

[٧٥٨/ب]

٣٨٦٥ـ لَئِـنْ فَـتَـنَـتْـنِـيْ لَـهْـيَ بـالأَمْسِ أَفْـتَـنَـتْ ....

وقرأ قتادةُ وأبو عمروٍ[4] في روايةٍ «فَتَناه» بـالتخفيـف. و «فتَّناه» بـالتشديـد والألفُ ضميرُ الخصمين. و «راكِعاً» حالٌ مقدرةٌ، قـاله أبـو البقاء[5]. وفيـه نظرٌ لظهورِ المقارنة.

آ. (٢٥) **قـوله: ﴿ذلـك﴾**: الظاهـرُ أنَّه مفعـولُ «غَفَرْنـا». وجَوَّز أبو البقاءِ[6] أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ ذلك وأيُّ حاجةٍ إلى هكذا؟

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/١٠٤.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٠، والإتحـاف ٢/٤٢١، والمحتسب ٢/٢٣٢، والبحر ٧/٣٩٣، والقرطبي ١٥/١٧٩.

(٣) تقدم برقم ٢٤٩٤.

(٤) قال في السبعة ٥٥٣: «في رواية علي بن نصر والخفَّاف عنه».

(٥) الإملاء ٢/٢١٠.

(٦) الإملاء ٢/٢١٠.

آ. (٢٦) قوله: ﴿فيُضِلَّكَ﴾: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ في جوابِ النهي. والثاني: أنه عطفٌ على «لا تَتَّبِعْ» فهو مجزومٌ، وإنما فُتِحَتْ اللامُ لالتقاء الساكنين، وهو نهيٌ عن كل واحدٍ على حِدَتِه، والأولُ فيه النهيُ عن الجمع بينهما. وقد يَتَرَجَّح الثاني لهذا المعنى. وقد تقدَّم تقريرُ ذلك في البقرة في قوله: «وتَكْتُموا الحقَّ»[1]. وفاعل «فَيُضِلَّك» يجوزُ أَنْ يكونَ «الهوى» ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميرَ المصدرِ المفهوم من الفعل أي: فيُضِلَّك اتِّباعُ الهوىٰ. والعامَّةُ على فتح «يَضِلُّون»، وقرأ[2] ابنُ عباس والحسن وأبو حيوة «يُضِلُّون» بالضمِّ أي: يُضِلُّون الناسَ، وهي مُسْتَلْزِمَةٌ للقراءةِ الأولى، فإنه لا يُضِلُّ غيرَه إلاَّ ضالٌّ بخلافِ العكسِ.

قوله: «بما نَسُوا» «ما» مصدريَّةٌ. والجارُّ يتعلَّقُ بالاستقرار الذي تضمنَّه «لهم». و «لهم عذابٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً خبراً لـ «إنَّ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ وحدَه الجارَّ. و «عذابٌ» فاعلٌ به وهو الأحسنُ لقُرْبِه من المفرد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿باطِلاً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً مِنْ ضميرِه أي: خَلْقاً باطلاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «خَلَقْنا» أي: مُبْطِلين أو ذوي باطلٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً مِنْ أجلِه. أي: للباطل وهو العَبَثُ. و «أم»[3] في الموضعَيْن منقطعةٌ وقد عَرَفْتَ ما فيها.

آ. (٢٩) قوله: ﴿كتابٌ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هذا كتابٌ و «أَنْزَلْناه» صفةٌ و «مبارَكٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أو خبرٌ ثانٍ، ولا يجوزُ أَنْ

---

(١) الآية ٤٢ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٩٥.

(٣) في الآية ٢٨.

يكـونَ نعتاً ثـانياً، لأنَّـه لا يتقدَّمُ عنـد الجمهورِ غيـرُ الصريـحِ على الصريـحِ. ومَنْ[1] يرى ذلك استدلَّ بظاهِرها، وقد تقدَّم هذا محرَّراً في المائدة.

و «لِيَدَّبَّروا» متعلقٌ بـ «أَنْزَلْناه». وقُرِىء[2] «مبارَكاً» على الحالِ الـلازمةِ؛ لأنَّ البـركةَ لا تفـارِقُه. وقـرأ[3] علي رضي الله عنه «لِيَتَـدَبَّروا» وهي أصـلُ قراءةِ العامَّةِ فأُدْغِمَتْ التاءُ في الدالِ. وأبو جعفـر ـ ورُوِيَتْ عن عاصم والكسـائي ـ «لِتَـدَبَّروا» بتـاءِ الخطابِ وتخفيفِ الـدالِ. وأصلُهـا لِتَتـدَبَّـروا بتـاءَيْن فحُـذِفَتْ إحداهما. وفيها الخلافُ المشهورُ: هل هي الأُوْلى أو الثانية؟

آ. (٣٠) قوله: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾: مخصوصُهـا محذوفٌ أي: نِعْمَ العبـدُ سليمانُ. وقيـل: داودُ. والأولُ أظهرُ لأنـه هـو المَسُـوْقُ للحـديثِ عنـه. وقُرِىء بكسرِ العين، وهي الأصلُ كقولِه[4]:

٣٨٦٦ــ . . . .
نَـعِمَ الـسَّـاعُـونَ فـي الـقَـومِ الـشُّـطُرْ

آ. (٣١) قوله: ﴿إذْ عُرِضَ﴾: في ناصبه أوجهٌ، أحـدها: نِعْم، وهو أضعفُها لأنه لا يَتَقَيَّدُ مَدْحُه بـوقتٍ، ولعدمِ تَصَـرُّفِ نِعْمَ. والثاني: «أوَّاب» وفيـه تقييدُ وَصْفِـه بـذلـك بهـذا الـوقت. والثـالث: اذكـرْ مقـدراً وهـو أَسْلَمُهـا و «الصَّافِناتُ» جمعُ صافِنٍ. وفيه خلافٌ بين أهلِ اللغةِ. فقـال الزجَّـاجُ[5]: هو

---

(١) «مَنْ» هنا موصولية.
(٢) البحر ٧/٣٩٥.
(٣) انـظر في قراءاتهـا: السبعـة ٥٥٣، والنشـر ٢/٣٦١، والإتحـاف ٢/٤٢١، والبحـر ٧/٣٩٦.
(٤) تقدم برقم ٢٨٥٣.
(٥) معاني القرآن ٤/٣٣٠.

الذي يقفُ على إحدى يدَيْه ويَقِفُ على طَرَفِ سُنْبُكه، وقد يفعل ذلك بإحدىٰ رجلَيْه. قال[1]: «وهي علامةُ الفَراهةِ فيه، وأنشد[2]:

٣٨٦٧ـ أَلِفَ الصُّفُوْنَ فما يَزال كأنَّه
مِمَّا يقومُ على الثلاثِ كَسِيْرا

وقيل: هو الذي يَجْمَعُ يديه ويُسَوِّيهما. وأمَّا الذي يقفُ على سُنْبُكِه فاسمُه المُخِيْم قاله أبو عبيد[3]. وقيل: هو القائمُ مطلقاً، أي: سواءٌ كان من الخيل أم مِنْ غيرها قاله القُتبيُّ[4]، واستدلَّ بالحديث وهو قوله عليه السلام[5]: «مَنْ سَرَّه أَنْ يقومَ الناسُ له صُفُوناً فَلْيتبوَّأْ مقعدَه من النار» أي: يُديمون له القيام. وحكاه قطرب أيضاً. وقيل: هو القيامُ مطلقاً سواءٌ وقفتَ على طَرَف سُنْبك أم لا. قال الفراء[6]: «على هذا رأيْتُ أشعارَ العرب». انتهى وقال النابغة[7]: / [٧٥٩/أ]

٣٨٦٨ـ لنا قُبَّةٌ مَضْروبة بفِنائها
عِتاقُ المَهارىٰ والجِياد الصَّوافِنُ

والجِيادُ: إمَّا من الجَوْدَةِ يقال: جاد الفَرَسُ يجودُ جَوْدة وجُوْدة بالفتح

---

(١) لم يرد هذا الحكم في «معاني القرآن».
(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في معاني القرآن للزجاج ٤/٣٣٠، واللسان (صفن) والقرطبي ١٥/١٩٣. وقال في اللسان «مما يقوم: أراد من الجنس الذي يقوم على الثلاث».
(٣) لعله أبو عبيدة في المجاز ٢/١٨٢.
(٤) تفسير غريب القرآن ٣٧٩.
(٥) انظر: النهاية ٣/٣٩.
(٦) معاني القرآن ٢/٤٠٥.
(٧) ليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٥/١٩٣، والبحر ٧/٣٨٨.

والضم فهو جَوادٌ للذكر والأنثىٰ، والجمع: جِيادٌ وأَجْواد وأجاويد وقيل: جمع لـ جَوْد بالفتح كثَوْب وثِياب. وقيل: جمع جَيِّد. وإما من الجِيْد وهو العُنُق والمعنى: طويلة الأجياد، وهو دالٌّ على فَراهتِها.

آ. **(٣٢) قوله: ﴿حُبَّ الخيرِ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: هو مفعولُ «أَحْبَبْت» لأنه بمعنىٰ آثَرْتُ، و«عَنْ» على هذا بمعنى على، أي: على ذِكْر ربي؛ لأنه يُرْوَىٰ في التفسيرِ ـ واللَّهُ أعلم ـ أنه عَرَضَ الخيلَ حتى شَغَلَتْه عن صلاة العصرِ أولَ الوقتِ حتى غَرَبَتِ الشمسُ. وقال الشيخ[1]: «وكأنه منقولٌ عن الفراء[2] أنه ضَمَّن أَحْبَبْتُ معنى آثَرْتُ حتى نصبَ «حُبَّ الخير» مفعولاً به. وفيه نظرٌ؛ لأنه متعدٍّ بنفسه، وإنما يَحتاج إلى التضمين إنْ لو[3] لم يكنْ متعدِّياً. الثاني: أنَّ «حُبَّ» مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد. والناصبُ له «أَحببتُ». الثالث: أنه مصدرٌ تشبيهيٌّ أي: حُباً مثلَ حُبِّ الخير. الرابع: أنه قيل: ضُمِّن معنى أَنَبْتُ، فلذلك تَعَدَّىٰ بـ «عن». الخامس: أنَّ «أَحْبَبْتُ» بمعنى لَزِمْتُ. السادس: أنَّ «أَحْبَبْتُ» مِنْ أَحَبَّ البعيرُ إذا سَقَطَ وبَرَك من الإِعْياء. والمعنى: قَعَدْتُ عن ذِكْر ربي، فيكون «حُبَّ الخيرِ» على هذا مفعولاً مِنْ أجله.

قوله: «حتى تَوارَتْ» في الفاعل وجهان، أحدهما: هو «الصافنات» والمعنىٰ: حتى دخلَتْ اصْطَبْلاتِها فتوارَتْ وغابَتْ. والثاني: أنه للشمس أُضْمِرَتْ لدلالة السِّياق عليها. وقيل: لدلالةِ العَشِيِّ عليها فإنها تشعر بها. وقيل: يدل عليها الإِشراق في قصة داود. وما أبعده.

وقوله: «ذِكْرِ ربي» يجوز أَنْ يكونَ مضافاً للمفعول أي: عن أَنْ أذكر

---

(١) البحر ٧/٣٩٦.

(٢) معاني القرآن ٢/٤٠٥.

(٣) «لو» هنا مقحمة.

ربـي، وأَنْ يكونَ مضافـاً للفاعـل أي: عَنْ أَنْ ذَكرني ربـي. وضميـرُ المفعولِ في «رُدُّوها» للصافِنات. وقيل: للشمس، وهو غريبٌ جداً.

آ. (٣٣) قـوله: ﴿مَسْحـاً﴾: منصوبٌ بفعـلٍ مقدر، وهـو خبـر «طَفِق» أي: فَطَفِق يَمْسَح مَسْحاً؛ لأنَّ خبرَ هذه الأفعالِ لا يكونُ إلَّا مضارعاً في الأمر العام. وقال أبو البقاء[1] وبه بَدأ: «مصدرٌ في موضعِ الحالِ». وهذا ليس بشيء لأنَّ «طَفِقَ» لا بُدَّ لها مِنْ خبر.

وقرأ[2] زيد بن علي: «مِساحاً» بزنةِ قِتـال. والباءُ في «بـالسُّوْق» مـزيدةٌ، مِثْلُهـا في قولـه: «وامْسَحُوا بـرؤوسِكم»[3]. وحكى سيبويـه[4] «مَسَحْتُ رأسَـه وبرأسِه» بمعنىً واحدٍ. ويجوز أن تكونَ للإِلصـاق كما تقـدَّم تقريـرُه[5]. وتقدَّم هَمْزُ السُّؤْق[6] وعدمُه في النمل. وجعل الفارسي[7] الهمـزَ ضعيفاً. وليس كمـا قال؛ لِما تقدَّم من الأدلة. وقرأ[8] زيد بن عليّ «بالساق» مفـرداً اكتفاءً بـالواحـدِ لعَدمِ اللَّبْسِ كقوله[9]:

٣٨٦٩- ....

.... وأمَّا جِلْدُها فصَلِيْبُ

---

(١) الإملاء ٢/٢١٠.

(٢) البحر ٧/٣٩٧.

(٣) الآية ٦ من المائدة.

(٤) الذي في سيبويه ١/٣٧ «خَشَّنْت بصدره وصدرَ زيد» بمعنى أوغرت.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٢٠٩.

(٦) انظر: الورقة ٦٩٦ أ.

(٧) الحجة (خ) ٤/١٠٠.

(٨) البحر ٧/٣٩٧.

(٩) تقدم برقم ١٥٤.

وقوله[1]:

٣٨٧٠ـ كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا
. . . .

وقوله[2]:

٣٨٧١ـ . . . .
في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شَجِيْنا

وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: بمَ اتَّصلَ قولُه: «رُدُّوها عليَّ»؟ قلت: بمحذوفٍ تقديرُه قال: «رُدُّوها» فأضمر، وأضمر ما هو جوابٌ له. كأنَّ قائلاً قال: فماذا قال سليمان؟ لأنه موضعُ مُقتَضٍ للسؤالِ اقتضاءً ظاهراً». قال الشيخ[4]: «وهذا لا يُحتاجُ إليه؛ لأنَّ هذه الجملةَ مُنْدرِجَةٌ تحت حكايةِ القولِ وهو: «فقال إني أَحْبَبْتُ».

آ. **(٣٤) قوله: ﴿جَسَداً﴾**: فيه وجهان: أظهرُهما: أنه مفعولٌ به لأَلْقَيْنا. وفي التفسيرِ: أنه شِقُّ وَلَدٍ. والثاني: أنه حالٌ وصاحبُها: إمَّا سليمانُ؛ لأنه يُرْوى أنه مَرِضَ حتى صار كالجسد الذي لا رُوْحَ فيه، وإمَّا وَلَدُه. قالهما أبو البقاء[5]: ولكنْ جسدٌ جامدٌ، فلا بُدَّ مِنْ تأويلِه بمشتقٍّ، أي: ضعيفاً أو فارغاً.

---

(١) تقدم برقم ١٥٣.
(٢) تقدم برقم ١٥٥.
(٣) الكشاف ٣/٣٧٤.
(٤) البحر ٧/٣٩٧.
(٥) الإملاء ٢/٢١٠.

آ. (٣٦) قـولـه: ﴿تجـري﴾: يجـوزُ أَنْ تكـونَ مُفَسِّـرةً لقـولـه: «سَخَّرْنا»، وأَنْ تكونَ حالاً من الريح. والعامَّةُ على توحيد الريح، والمعنى على الجمع. وقرأ[1] الحسن وأبو رجاء وأبو جعفر وقتادة «الرياح» و «رُخاءً» حـالٌ مِنْ فـاعل «تَجْـري». والرُّخـاءُ: الليِّنَةُ مشتقـةٌ من الرَّخـاوة. ومعنىٰ ذلك الـطواعيـةُ لأمْرِه.

قوله: «حيث» ظـرفٌ لـ «تَجْري» أو لـ «سَخَّـرْنا». و «أصـاب»: أراد بلغةِ حِمْيـر[2]. وقيل: بلغـة هَجَر. وعن [رجلين مِنْ أهـل اللغـة][3] أنهمـا خـرجـا يَقْصِدان رؤبة ليسألاه عن هذا الحرف. فقال لهما: أين تُصيبان؟ فعَرفاها وقالا: هذه بُغْيَتُنا. وأنشد الثعلبي على ذلك[4]:

٣٨٧٢ـ أصـابَ الـجـوابَ فـلـمْ يَـسْـتَـطِـعْ
فـأخْـطا الـجـوابَ لـدى الـمِـفْـصَـلِ

/ أي: أراد الجـوابَ. ويُقال: «أَصـاب اللَّهُ بك خيـراً» أي: أراده بك. [٧٥٩/ب]
وقيـل: الهمزةُ في «أصـاب» للتعديـةِ مِنْ صابَ يَصُـوْبُ أي: نَـزَلَ، والمفعـولُ محـذوفٌ أي: أصـاب جنـودَه أي: حيث وجَّههم وجعلهم يصُـوْبـون صَـوْبَ المطرِ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿والشيـاطينَ﴾: نَسَقٌ على «الـريحَ». و «كـلَّ بنَّـاءٍ» بدلٌ من «الشيـاطين»، وأتى بصيغةِ المبـالغةِ لأنَّـه في مَعْـرِضِ الامتنـانِ.

---

(١) الإتحاف ٢/٤٢١، والنشر ٢/٢٢٣، والبحر ٧/٣٩٨.
(٢) في «لغات القبائل» ص ٢٤٢ لأبي عبيد أنها لغة عمان.
(٣) مـا بين معقوفين من ش، وفي الأصـل بياض. والقصـة في البحر ٧/٣٩٨ بـالصيغة التي أوردها السمين.
(٤) لم أهتـدِ إلى قـائله وهـو في المحـرر ١٤/٣٥، والبحـر ٧/٣٩٨، والقـرطبي ١٥/٢٠٥.

و «آخرين» عطفٌ على «كلٍّ» فهو داخِلٌ في حكمِ البدلِ. وتقدَّم شَرْحُ «مُقَرَّنين في الأصفاد» في آخرِ سورة إبراهيم[1].

آ. (٣٩) **قوله: ﴿بغيرِ حِسابٍ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلقٌ بـ «عَطاؤُنا» أي: أَعْطيناك بغيرِ حِسابٍ ولا تقديرٍ، وهو دلالةٌ على كثرةِ الإعطاء. الثاني: أنه حالٌ مِنْ «عَطاؤنا» أي: في حال كونِه غيرَ محاسَبٍ عليه لأنه جَمٌّ كثيرٌ يَعْسُر على الحُسَّاب ضَبْطُه. الثالث: أنه متعلقٌ بـ «امْنُنْ» أو «أمسِكْ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعلهما أي غيرَ محاسَب عليه.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿وحُسْنَ مآبٍ﴾**: العامَّةُ على نصبِه نسقاً على اسم «إنَّ» وهو «لَزُلْفَىٰ». وقرأ[2] الحسن وابن أبي عبلة برَفعِه على الابتداءِ، وخبرُه مُضْمَرٌ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه ويَقِفان على «لَزُلْفَىٰ» ويَبْتَدِئان بـ «حُسْنُ مآب» أي: وحُسْنُ مآب له أيضاً.

آ. (٤١) **قوله: ﴿أيُّوبَ﴾**: كقولِه: «عبدَنا داودَ»[3] ففيه ثلاثةُ الأوجهِ. و «إذْ نادَىٰ» بَدَلٌ منه بدلُ اشتمال. وقوله: «أني» جاء به على حكايةِ كلامِه الذي ناداه بسببه ولو لم يَحْكِه لقال: إنَّه مَسَّه لأنه غائبٌ. وقرأ العامَّةُ بفتح الهمزةِ على أنه هو المنادَىٰ بهذا اللفظِ. وعيسى بن عمر[4] بكسرِها على إضمارِ القولِ أو على إجراءِ النداءِ مُجْراه.

(١) الآية ٤٩.
(٢) البحر ٧/٣٩٩.
(٣) الآية ١٧ من ص.
(٤) البحر ٧/٤٠٠، والقرطبي ١٥/٢٠٧، والمحرر ١٤/٣٧.

قوله: «بِنُصْبٍ» قرأ العامَّةُ بالضم والسكون. فقيل: هو جمعُ «نَصَبٍ» بفتحتين نحو: وَثَن ووُثْن، وأَسَدٍ وأُسْدٍ. وقيل: هي لغةٌ في النَّصَبَ نحوُ: رُشْد ورَشَد، وحُزْن وحَزَن، وعُدْم وعَدَم. وأبو جعفر[1] وشيبة وحفص ونافع في روايةٍ بضمتين وهو تثقيلُ نُصْب بضمة وسكون، قاله الزمخشري[2]. وفيه بُعْدٌ لِما عَرَفْتَ أنَّ مقتضىٰ اللغةِ تخفيفُ فُعُل كعُنُق لا تثقيل فُعْل كقُفْل، وفيه خلافٌ. وقد تقدَّم[3] في العُسْر واليُسْر في البقرة. وقرأ أبو حيوة ويعقوبُ وحفصٌ في روايةٍ بفتحٍ وسكونٍ، وكلُّها بمعنىً واحدٍ: وهو التعبُ والمَشقةُ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿رحمةً﴾: و«ذكرىٰ» مفعولٌ من أجله أي: وهَبْناهم له لأَجْلِ رحمتِنا إيَّاه وليتذكَّرَ بحالِهِ أولو الألباب.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ضِغْثاً﴾: الضِّغْثُ: الحُزْمَةُ الصغيرةُ من الحشيشِ والقُضْبان. وقيل: الحُزْمَةُ الكبيرةُ من القُضْبان. وفي المثل[4]: «ضِغْثٌ على إبَّالَة» والإِبَّالَةُ: الحُزْمَةُ من الحطبِ. قال الشاعر[5]:

٣٨٧٣ـ وأثقلَ مني نَهْدَةً قد رَبَطْتُها
وأَلْقَيْتُ ضِغْثاً مِن خَلَىً مُتَطيِّبِ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٢١، والنشر ٢/٣٦١، والقرطبي ١٥/٢٠٧، والبحر ٧/٤٠٠.

(٢) الكشاف ٣/٣٧٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٢٨٥.

(٤) مجمع الأمثال: ١/٤١٩.

(٥) البيت لَعَوْف بن الخَرِع، وهو في مجاز القرآن ٢/١٨٥، والمحرر ١٤/٣٩. والنهد: الضخم القوي. والخلاء: الرطب من الحشيش.

وأصلُ المادة يَدُلُّ [على][1] جَمْعِ المختلطاتِ. وقد تقدَّم هـذا في سورة يوسف في «أضغاثُ أَحْلام»[2].

قوله: «ولا تَحْنَثْ» الحِنْثُ: الإثْمُ. ويُطْلَقُ على فِعْلِ ما حُلِفَ على تَرْكِه أو تَرْكِ ما حُلِفَ على فِعْله لأنَّهما سِيَّان فيه غالباً.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿عبادَنا﴾**: قرأ[3] ابنُ كثير «عَبْدَنا» بالتوحيد. والباقون «عبادَنا» بالجمع والرسمُ يحتملهما. فأمَّا قراءةُ ابنِ كثير فـ «إبراهيمَ» بدلٌ أو بيانٌ، أو بإضمار أَعْني، وما بعدَه عطفٌ على نفس «عبدَنا» لا على إبراهيم؛ إذْ يَلْزَمُ إبدالُ جمع مِنْ مفردٍ. ولقائلٍ أنْ يقولَ: لمَّا كان المرادُ بعبدنا الجنسَ جاز إبدالُ الجمعِ منه. وهذا كقراءةِ ابنِ عباس «وإله أبيك إبراهيم»[4] في البقرة في أحدِ القولين وقد تقدَّم. وأمَّا قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ لأنَّها موافقةٌ للأولِ في الجمع.

قوله: «الأَيْدي» العامَّةُ على ثبوتِ الياءِ، وهو جَمْعُ يدٍ: إمَّا الجارِحَةِ، وكنَى بذلك/ عن الأعمالِ؛ لأنَّ أكثرَ الأعمالِ إنما تُزاوَلُ باليدِ. وقيل: المرادُ بالأيدي جمعُ «يَدٍ» المراد بها النعمةُ. وقرأ[5] عبد الله والحسن وعيسى والأعمش «الأَيْد» بغيرِ ياء فقيل: هي الأُوْلى وإنَّما حُذِفَتِ الياءُ اجتزاءً عنها بالكسرة ولأنَّ أل تعاقِبُ التنوينَ، والياءُ تُحْذَفُ مع التنوين، فأُجْرِيَتْ مع أل [٧٦٠/أ]

---

(١) زيادة من ش.

(٢) الآية ٤٤ من يوسف وانظر: الدر المصون ٦/٥٠٦.

(٣) السبعة ٥٥٤، والتيسير ١٨٨، والبحر ٧/٤٠١، والحجة ٦١٣، والنشر ٢/٣٦١، والقرطبي ١٥/٢١٧.

(٤) الآية ١٣٣، من البقرة. وانظر: الدر ٢/١٣٠.

(٥) الإتحاف ٢/٤٢٢، والبحر ٧/٤٠٢، والقرطبي ١٥/٢١٧، والمحتسب ٢/٢٣٣.

إجراءَها معه. وهذا ضعيفٌ جداً. وقيل: الأَيْد: القوةُ. إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[1] قال: «وتَفْسيرُه بالأَيْد من التأييد قَلِقٌ غيرُ متمكنٍ» انتهى. وكأنَّه إنما قَلِقَ عنده لعطفِ الأبصارِ عليه، فهو مناسبٌ للأيدي لا للأَيْد من التأييد. وقد يقال: إنه لا يُراد حقيقةُ الجوارح؛ إذ كلُّ أحدٍ كذلك، إنما المراد الكناية عن العمل الصالحِ والتفكُّرِ ببصيرتِه فلم يَقْلَقْ حينئذٍ؛ إذ لم يُرِدْ حقيقةَ الإبصارِ. وكأنه قيل: أُولي القوةِ والتفكُّر بالبصيرةِ. وقد نحا الزمخشري[2] إلى شيءٍ مِنْ هذا قبلَ ذلك.

آ. (٤٦) قوله: ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى﴾: قرأ[3] نافعٌ وهشام «بخالصةِ ذكرَى» بالإضافة. وفيها أوجه، أحدُها: أَنْ يكونَ أضافَ «خالصة» إلى «ذكرَىٰ» للبيانِ؛ لأنَّ الخالصةَ تكونُ ذكرىٰ وغيرَ ذكْرى كما في قوله: «بشهابِ قَبَسٍ»[4] لأنَّ الشهابَ يكونُ قَبَساً وغيرَه. الثاني: أنَّ «خالصةً» مصدرٌ بمعنى إخلاص، فيكون مصدراً مضافاً لمفعولِه، والفاعلُ محذوفٌ أي: بأَنْ أَخْلَصوا ذكرى الدار وتناسَوْا عندها ذِكْرَ الدنيا. وقد جاء المصدرُ على فاعِلة كالعافِية، أو يكونُ المعنى: بأَنْ أَخْلَصْنا نحن لهم ذكرى الدار. الثالث: أنها مصدرٌ أيضاً بمعنىٰ الخلوص، فتكونُ مضافةً لفاعِلها أي: بأَنْ خَلَصَتْ لهم ذِكْرَىٰ الدار.

وقرأ الباقون بالتنوينِ وعَدَمِ الإضافة. وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها مصدرٌ بمعنى الإخْلاص فيكون «ذكرى» منصوباً به، وأنْ يكونَ بمعنى الخُلوص فيكون

---

(١) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٢) الكشاف ٣/٣٧٧.

(٣) السبعة ٥٥٤، والتيسير ١٨٨، والبحر ٧/٤٠٢، والحجة ٦١٣، والنشر ٢/٣٦١، والقرطبي ١٥/٢١٨.

(٤) الآية ٧ من النمل. وهي قراءة غير الكوفيين. انظر: السبعة ٤٧٨.

«ذكرى» مرفوعاً به كما تقدَّم ذلك، والمصدرُ يعملُ منوَّناً كما يَعْمَلُ مضافاً، أو يكونُ «خالصة» اسمَ فاعلٍ على بابِه، و «ذكرى» بَدَلٌ أو بيانٌ لها، أو منصوبٌ بإضمارِ أَعْني، أو مرفوع على إضمار مبتدأ. و «الدار» يجوز أن يكونَ مفعولاً به بذكرى، وأن يكونَ ظرفاً: إمَّا على الاتِّساعِ، وإمَّا على إسقاط الخافض، ذكرهما أبو البقاء[1]. وخالصة إذا كانَتْ صفةً فهي صفةٌ لمحذوفٍ أي: بسببِ خَصْلَةٍ خَالصةٍ.

آ. (٤٨) والأَخْيار جمعُ خَيِّر، أو خَيْر بالتثقيلِ والتخفيف كأموات جمع مَيِّت أو مَيْت.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿هذا ذِكْرٌ﴾**: جملةٌ جيْءَ بها إيذاناً بأنَّ القصةَ قد تَمَّتْ وأَخَذَ في أخرى، وهذا كما فَعَل الجاحظ في كتبِه يقول: «فهذا بابٌ» ثم يَشْرَعُ في آخرَ. ويَدُلُّ على ذلك: أنه لمَّا أراد أَنْ يُعَقِّبَ بذِكْر أهل النارِ ذَكَرَ أهلَ الجنة. قال تعالى: «هذا وإنَّ للطاغين»[2].

آ. (٥٠) **قوله: ﴿جناتِ عَدْنٍ﴾**: العامةُ على نصب «جنات» بدلاً من «حُسْنَ مَآب» سواءٌ كانَتْ جنات عدنٍ معرفةً أم نكرةً؛ لأنَّ المعرفةَ تُبْدَلُ من النكرة وبالعَكْس. ويجوزُ أن تكونَ عطفَ بيان إنْ كانَتْ نكرةً ولا يجوزُ ذلك فيها إنْ كانَتْ معرفةً. وقد جَوَّز الزمخشريُّ[3] ذلك بعد حُكْمِه واستدلالِه على أنها معرفةٌ، وهذا كما تقدَّم له في مواضِعَ يُجِيْزُ عطفَ البيان، وإنْ تَخالَفا تعريفاً وتنكيراً وقد تقدَّم هذا عند قولِه تعالى[4]: فيه آياتٌ بَيِّناتٌ مَقامُ إبراهيمَ» ويجوزُ

---

(١) الإملاء ٢/٢١١.

(٢) الآية ٥٥.

(٣) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٩٧ من آل عمران.

أَنْ تَنْتَصِبَ «جناتِ عَدْنٍ» بإضمارِ فِعْلٍ. و «مُفَتَّحةً» حالٌ مِنْ «جنات عدن» أو نعتٌ لها إن كانَتْ نكرةً. وقال الزمخشري[1]: «حالٌ. والعاملُ فيها ما في «للمتقين» مِنْ معنى الفعلِ» انتهى. وقد عَلَّلَ أبو البقاءِ[2] بعلةٍ في قوله/: [٧٦٠/ب] «مُتَّكئين» تقتضي مَنْعَ «مُفَتَّحة» أَنْ تكونَ حالاً، وإنْ كانَتْ العلةُ غيرَ صحيحةٍ. وقال[3]: «ولا يجوزُ[4] أَنْ يكونَ «متكئين» حالاً مِنْ «للمتقين» لأنه قد أخبر عنهم قبلَ الحال» وهذه العلةُ موجودةٌ في جَعْل «مُفَتَّحةً» حالاً من «للمتقين» كما ذكره الزمخشري[5]. إلاَّ أنَّ هذه العلةَ ليسَتْ صحيحةً وهو نظيرُ قولِك: «إن لهندٍ مالاً قائمةً». وأيضاً في عبارتِه تجَوُّزٌ: فإنَّ «للمتقين» لم يُخْبِرْ عنهم صناعةً إنما أخبر عنهم معنىً، وإلاَّ فقد أخبر عن «حُسْن مآب» بأنَّه لهم. وجعل الحوفيُّ العاملَ مقدراً أي: يَدْخلونها مفتحةً.

قوله: «الأبواب» في ارتفاعِها وجهان، أحدهما: ـ وهو المشهورُ عند الناسِ ـ أنَّها مُرْتفعةٌ باسمِ المفعول كقوله: «وفُتِحَتْ أبوابُها»[6]. واعْتُرِضَ على هذا بأن «مُفتَحةً»: إمَّا حالٌ، وإمَّا نعتٌ لـ «جنات»، وعلى التقديرَيْن فلا رابطَ وأُجيب بوجهين، أحدهما: قولُ البصريين: وهو أنَّ ثَمَّ ضميراً مقدراً تقديرُه: الأبوابُ منها. والثاني: أنَّ أل قامَتْ مقامَ الضمير؛ إذِ الأصلُ: أبوابُها. وهو قول الكوفيين[7] وتقدَّم تحقيقُ هذا. والوجهان جاريان في قوله: «فإنَّ

---

(١) الكشاف ٣/٣٧٨.
(٢) الإملاء ٢/٢١١.
(٣) الإملاء ٢/٢١١.
(٤) في المطبوعة: «ويجوز» وهو تحريف.
(٥) الكشاف ٣/٣٧٨.
(٦) الآية ٧٣ من الزمر.
(٧) انظر: المغني ٧٧.

الجنةَ هي المأوَىٰ»[1]. الثاني: أنها مرتفعةٌ على البدلِ من الضميرِ في «مُفَتَّحَةً» العائدِ على «جنات» وهو قـولُ الفارسيِّ، لمَّـا رأىٰ خُلُوَّها من الـرابطِ لفظاً ادَّعَىٰ ذلك. واعْتُرِض على هذا: بأنَّ هـذا مِنْ بدلِ البعض أو الاشتمـالِ، وكلاهمـا لا بُدَّ فيهما مِنْ ضميرٍ فيُضْطَرُّ إلى تقديره كما تقدَّم. ورَجَّـح بعضُهم الأولَ: بأنَّ فيه إضماراً واحداً، وفي هذا إضمـاران وتَبعه الـزمخشريُّ[2] فقـال: «والأبواب بدلٌ مِن الضمير في «مُفَتَّحَةً» أي: مفتحةً هي الأبواب كقولك: ضربَ زيـدٌ اليدَ والـرِّجْلَ، وهـو مِنْ بَـدَلِ الاشتمـال» فقـولـه: «بـدلُ الاشتمـال» إنمـا يعني بـه الأبواب، لأنَّ الأبوابَ قد يُقال: إنهـا ليسَتْ بعضَ الجنات، و «أمَّـا ضَرَبَ زيـدٌ اليدَ والرِّجْلَ» فهو بعضٌ مِنْ كل ليسَ إلاَّ.

وقرأ[3] زيد بن علي وأبـو حيوةَ «جنـاتُ عَدْنٍ مفتحـةٌ» برفعهمـا: إمَّا على أنهما جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ، وإمَّا على أنَّ كلَّ واحدةٍ خبرُ مبتدأ مضمـرٍ أي: هي جناتٌ، هي مفتحةٌ.

آ. (٥١) **قـولـه: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾**: حـالٌ مِنْ «لهم» العـامـلُ فيهـا «مفتحةً». وقيل: العاملُ «تُوْعَدون» تأخَّر عنهـا، وقد تقـدَّمَ مَنْعُ أبـي البقـاء أنها حـال مِنْ «للمتقين» وما فيـه. و «يَدْعُـون» يجوزُ أَنْ يكـونَ مستأنفـاً، وأَنْ يكـونَ حالاً: إمَّا مِنْ ضمير «مُتَّكئين» وإمَّا حالاً ثانية.

آ. (٥٣) **قوله: ﴿تُـوْعَدُون﴾**: قـرأ[4] ابن كثير وأبـو عمرو هنـا

---

(١) الآية ٣٩ من النازعات.

(٢) الكشاف ٢/٣٧٨.

(٣) البحر ٧/٤٠٥، والكشاف ٣/٣٧٨.

(٤) السبعـة ٥٥٥، والنشر ٢/٣٦١، والتيسيـر ١٨٨، والبحر ٧/٤٠٥، والحجـة ٦١٤، والقرطبـي ١٥/٢٢٠.

«يُوْعَدون» بالغَيْبة. وفي ق[1] ابنُ كثيرٍ وحدَه. والباقون بالخطاب فيهما ووجهُ الغَيْبةِ هنا وفي ق تَقَدُّمُ ذِكْرِ المتقين. ووجْهُ الخطابِ الالتفاتُ إليهم والإقبالُ عليهم.

آ. (٥٤) قوله: ﴿ما له مِنْ نَفادٍ﴾: «مِنْ نَفادٍ»: إمَّا مبتدأً وإمَّا فاعلٌ، و «مِنْ» مزيدةٌ. والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «رزقنا» أي: غيرَ فانٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً.

آ. (٥٥) قوله: ﴿هذا وإنَّ للطَّاغين﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «هذا» مبتدأ والخبرُ مقدَّرٌ، فقدَّره الزمخشري[2]: «هذا كما ذُكِر». وقَدَّره أبو علي: «هذا للمؤمنين». ويجوزُ أَنْ يكونَ خبر مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ هذا.

آ. (٥٦) قوله: ﴿جهنَمَ﴾: يجوزُ أن تكون بدلاً مِنْ «شرَّ مآبٍ» أو منصوبةً بإضمار فعلٍ. وقياسُ قولِ الزمخشري[3] في «جناتِ عدن» أن تكون عطفَ بيانٍ، وأن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغالِ أي: يَصْلَوْن جهنَّمَ يَصْلَوْنَها. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: هي.

آ. (٥٧) قوله: ﴿هذا فَلْيَذُوْقُوه﴾: في «هذا» أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ مبتدأً، وخبرُه «حميمٌ وغَسَّاقٌ». وقد تقدَّم أنَّ اسم الإشارة يُكْتَفَى بواحدِه في المثنى كقوله[4]: «عَوانٌ بين ذلك»، أو يكون المعنى: هذا جامِعٌ بين الوصفَيْن، ويكون قولُه: «فَلْيَذُوْقوه» جملةً اعتراضيةً. الثاني: أَنْ يكونَ «هذا» منصوباً بمقدَّرٍ على الاشتغال أي: لِيَذُوقوا هذا.

---

(١) «هذا ما توعدون لكل أوَّابٍ حفيظ» من الآية ٢٢. وانظر: السبعة ٥٥٥.

(٢) الكشاف ٣/٣٧٩.

(٣) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

وشبَّهه الزمخشريُّ[1] بقوله تعالى[2]: «وإيَّاي فارهبونِ»، يعني على الاشتغال. والكلامُ على مثلِ هذه الفائدةِ قد تقدَّم[3]. و«حميمٌ» على هذا خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أو مبتدأٌ وخبره مضمرٌ أي: منه حميمٌ ومنه غَسَّاقٌ كقوله[4]:

٣٨٧٤- حتى إذا ما أضاءَ البرقُ في غَلَسٍ
وغُودِرَ البَقْلُ مَلْوِيٌّ ومَحْصُوْدُ

أي: منه مَلْوِيٌّ ومنه مَحْصود. الثالث: أَنْ يكونَ «هذا» مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ أي: هذا كما ذُكِر، أو هذا للطاغين. الرابع: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ هذا، ثم استأنف أمراً فقال: فَلْيذوقوه. الخامس: أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه «فَلْيذوقوه» وهو رأيُ الأخفشِ[5]. ومنه[6]:

٣٨٧٥- وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ
....

[٧٦١/أ] وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في المائدة عند «والسَّارقُ والسارقة»[7]/ وقرأ[8]

---

(١) الكشاف ٣/٣٧٩.
(٢) الآية ٤٠ من البقرة.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٣١٤.
(٤) تقدم برقم ١١٨٩.
(٥) لم يُشر الأخفش في معانيه إلى هذه الآية، ولكن التحقيق في مذهبه أنه في مثل هذا يقدر الخبر مضمراً: ومِمَّا نَقُصُّ عليكم، وتقدير الشعر عنده: هؤلاء خولان، وقولهم: «الهلال، فانظر إليه» يقدره هذا الهلال وليست جملة الخبر عنده خبراً. هكذا بنصه في المعاني ٨٠.
(٦) تقدم برقم ١٧٢٥.
(٧) الآية ٣٨. وانظر: الدر المصون ٤/٢٥٧.
(٨) السبعة ٥٥٥، والحجة ٦١٥، والتيسر ١٨٨، والنشر ٢/٣٦١، والبحر ٧/٤٠٦، والقرطبي ١٥/٥٢١.

الأَخَـوان وحفصٌ «غَسَّاقٌ» بتشـديد السينِ هنـا وفي عمَّ يتسـاءَلْـون[1]، وخَفَّفـه الباقون فيهما. فأمَّا المثقلُ فهو صفةٌ كالجَبَّار والضَّـرّاب مثالَ مبـالغةٍ، وذلـك أنَّ فَعَّالاً في الصفاتِ أغلبُ منـه في الأسماء. ومِنْ ورودِه في الأسمـاء: الكَلَّاء[2] والجَبَّان[3] والفَيَّاد لذَكَرِ البُـوْم، والعَقَّارُ[4] والخَـطَّارُ[5] وأمَّا المخففُ فهـو اسمٌ لا صفـةٌ؛ لأنَّ فَعَالاً بـالتخفيفِ في الأسمـاءِ كـالعَـذاب والنَّكـال أغلبُ منـه في الصفـاتِ، على أن منهم مَنْ جَعَله صفةً بمعنىٰ ذي كـذا أي: ذي غَسَقٍ. وقـال أبـو البقـاء[6]: «أو يكـون فعَّـال بمعنى فـاعِـل». قلت: وهـذا غيـرُ مَعْـروفٍ. والغَسَقُ: السَّيَـلانُ. يقال: غَسَقَتْ عينُـه أي: سـالَتْ. وفي التفسيـر: أنـه مـاءٌ يَسيل مِنْ صَدِيدِهم. وقيل: غَسَق أي امتـلأ. ومنه: غَسَقَتْ عينُـه أي: امتلأت بالدمع ومنه الغاسقُ للقمرِ لامتلائِه وكمالِه. وقيـل: الغَسَّاق مـا قَتَل ببـردِه. ومنه قيل لليلِ: غاسِق؛ لأنه أبردُ من النهار. وقيل: الغَسَق شدَّةُ الـظُّلْمة، ومنـه قيل لليـل: «غاسِق». ويقـال للقمر: غـاسِقٌ إذا كُسِفَ لاسْوِداده، ونُقِـل القولان في تفسير قوله تعالى: «ومن شَرِّ غاسِقٍ»[7].

آ. **(٥٨) قوله: ﴿وآخرُ﴾**: قرأ[8] أبو عمروٍ بضمِّ الهمزةِ على أنه

---

(١) الآية ٢٥ من النبأ.

(٢) الكَلَّاء: مرفأ السفن.

(٣) الجَبَّان: الصحراء.

(٤) العَقَّار: أصل الدواء.

(٥) الخطَّار: المِقْلاع.

(٦) الإملاء ٢/٢١٢.

(٧) الآية ٣ من الفلق.

(٨) السبعة ٥٥٥، والنشر ٢/٣٦١، والحجة ٦١٥، والقرطبي ١٥/٢٢٢، والبحر ٧/٤٠٦، والتيسير ١٨٨.

جمع[1]. وارتفاعُه من أوجهٍ، أحدها: أنه مبتدأٌ، و «من شَكْلِه» خبرُه، و «أزواجٌ» فاعلٌ به. الثاني: أنْ يكونَ مبتدأ أيضاً، و «مِنْ شكلِه» خبرٌ مقدَّمٌ، و «أزواجٌ» مبتدأٌ والجملةُ خبرُه، وعلى هذين فيقال: كيف يَصِحُّ مِنْ غيرِ ضميرٍ يعودُ على أُخَر، فإن الضميرَ في «شكله» يعودُ على ما تقدَّم أي: مِنْ شكلِ المَذُوق؟ والجوابُ: أن الضميرَ عائدٌ على المبتدأ، وإنما أُفْرِد وذُكِّر لأنَّ المعنى: مِنْ شكلِ ما ذَكَرْنا. ذكر هذا التأويلَ أبو البقاءِ[2]. وقد منع مكي[3] ذلك لأجل الخُلُوِّ من الضمير، وجوابُه ما ذكرته لك. الثالث: أن يكون «مِنْ شكله» نعتاً لـ أُخَر، وأزواج خبر المبتدأ أي: وأُخر من شكل المذوق أزواج. الرابع: أن يكون «من شكله» نعتاً أيضاً، وأزواجٌ فاعل به، والضميرُ عائدٌ على أُخَر بالتأويل المتقدم، وعلى هذا فيرتفعُ «أُخَرُ» على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: ولهم أنواعٌ أُخَرُ، استقرَّ مِنْ شكلها أزواجٌ. الخامس: أنْ يكونَ الخبر مقدراً كما تقدَّم أي: ولهم أُخَرُ، ومِنْ شكلِه وأزواج صفتان لـ أُخَر.

وقرأ العامَّةُ «مِنْ شَكْلِه» بفتح الشين، وقرأ[4] مجاهد بكسرِها، وهما لغتان بمعنى المِثْل والضرب. تقولُ: هذا على شَكْلِه أي: مِثْله وضَرْبه. وأما الشِّكْلُ بمعنى الغُنْج فبالكسر لا غير، قاله الزمخشري[5].

وقرأ الباقون «وآخَرُ» بفتح الهمزة وبعدها ألفٌ بصيغةِ أَفْعَل التفضيل، والإعرابُ فيه كما تقدَّم. والضمير في أحدِ الأوجه يعودُ عليه مِنْ غيرِ تأويل لأنه مفردٌ. إلاَّ أنَّ في أحد الأوجه يَلْزَمُ الإخبارُ عن المفردِ بالجمع أو وَصْفُ المفردِ

---

(١) «وأُخَرُ».
(٢) الإملاء ٢/٢١٢.
(٣) المشكل ٢/٢٥٣.
(٤) البحر ٧/٤٠٦.
(٥) الكشاف ٣/٣٧٩.

بـالجمع؛ لأنَّ مِنْ جملة الأوجـهِ المتقدمـةِ أنْ يكـونَ «أزواج» خبـراً عن «آخـر» أو نعتـاً له كمـا تقدَّم. وعنـه جوابـان، أحـدُهمـا: أن التقـديـرَ: وعـذابٌ آخـرُ أو مَذُوْقٌ، وهو ضُروب ودرجاتٌ فكـان في قوةِ الجمـع. أو يُجْعَلُ كـلُّ جزءٍ من ذلك الآخرِ مثلَ الكلِّ، وسمَّاه باسمِـه وهو شـائعٌ كثيـرٌ نحو: غليظ الحـواجب، وشـابَتْ مفارِقُـه. على أنَّ لقائـلٍ أنْ يقـولَ: إنَّ أزواجـاً صفـةٌ لثـلاثـةِ الأشيـاءِ المتقدِّمة، أعني الحميم والغَسَّاق وآخرُ مِنْ شكلِه فيُلْغى السؤالُ.

آ. **(٥٩) قوله: ﴿مُقْتَحِمٌ﴾**: مفعولُه محذوفٌ أي: مقتحِمٌ النارَ. والاقتحـام: الدخـولُ في الشيء بشدَّة، والقُحْمَـةُ: الشدةُ. وقـال الراغب[1]: «الاقتحام توسُّطُ شِدَّةٍ مُخيفةٍ. ومنه قَحَمَ الفرسُ فارسَه أي: توغَّل بـه ما يُخـافُ منه/. والمقاحيم: الذين يَتَقَحَّمون في الأمر الذي يُتَجَنَّب». [٧٦١/ب]

قوله: «معكم» يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً ثانياً لـ فَوْج، وأَنْ يكـونَ حالاً منـه لأنه قـد وُصِفَ، وأَنْ يكـونَ حـالاً من الضميـر المستتـر في «مُقْتَحِـم». قـال أبو البقاء[2]: «ولا يجـوزُ أَنْ يكونَ ظـرفاً لفسـادِ المعنى»، ولم أَدْرِ مِنْ أيِّ أوجهٍ يَفْسُدُ، والحاليةُ والصفةُ في المعنى كالظرفية؟

وقوله: «هذا فَوْجٌ» إلى قوله: «النـار» يجوز أَنْ يكـونَ مِنْ كلامِ الـرؤساء بعضِهم لبعضٍ، وأَنْ يكونَ مِنْ كلامِ الخَزَنَةِ، ويجوز أَنْ يكونَ «هـذا فَوْجٌ» مِنْ كلامِ الملائكة، والباقي من كلام الرؤساء، وكان القياسُ على هذا أَنْ يُقال: بل هم لا مَرْحباً بهم لأنهم لا يقـولون للمـلائكة ذلـك، إلَّا أنهم عَدَلُـوا عن خطاب الملائكةِ إلى خطابِ أعدائِهم تَشَفِّياً منهم.

---

(١) المفردات ٣٩٤.

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

قوله: «لا مَرْحَباً» في «مَرْحباً» وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولٌ بفعل مقدرٍ أي: لا أتَيْتُمْ مَرْحباً أو لا سَمِعتم مرحباً. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ. قاله أبو البقاء[1] أي: لا رَحِبَتْكم دارُكم مَرْحباً بَلْ ضَيِّقاً. ثم في الجملةِ المنفيةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سِيْقَتْ للدعاءِ عليهم، وقوله: «بهم» بيانٌ للمدعُوِّ عليه. والثاني: أنها حاليةٌ. وقد يُعْتَرَضُ عليه: بأنه دعاءٌ، والدعاءُ طلبٌ والطلبُ لا يَقَعُ حالاً. والجوابُ أنه علىٰ إضمارِ القولِ أي: مَقُولاً لهم لا مَرْحباً.

آ. (٦١) قوله: ﴿مَنْ قَدَّمَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً، و «فَزِدْه» جوابَها، وأنْ تكونَ استفهاميَّة، و «قَدَّم» خبرُها. أي: أيُّ شخصٍ قَدَّم لنا هذا، ثم استأنفوا دُعاءً بقولِهم «فَزِدْه»، وأنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وحينئذٍ يجوزُ فيها وجهان: الرفعُ بالابتداء، والخبر «فَزِدْه» والفاءُ زائدةٌ تَشْبيهاً له بالشرطِ. والثاني: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ علىٰ الاشتغالِ، والكلامُ في مثلِ هذه الفاءِ قد تقدَّم، وهذا الوجهُ يجوزُ عند بعضِهم حالَ كونِها شرطيةً أو استفهاميةً أعني الاشتغالَ، إلَّا أنَّه لا يُقَدَّرُ الفعلُ إلَّا بعدها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ و «ضِعْفاً» نعتٌ لعذاب أي: مضاعَفاً.

قوله: «في النارِ» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «زِدْه»، أو نعتاً لـ «عذاب»، أو حالاً منه لتخصيصِه، أو حالاً من المفعول «زِدْه».

آ. (٦٣) قوله: ﴿أَتَّخَذْناهم﴾: قرأ[2] الأخوان وأبو عمروٍ بوَصْلِ

---

(١) الإملاء ٢/٢١٢.

(٢) السبعة ٥٥٦، والنشر ٢/٣٦١، والبحر ٧/٤٠٧، والتيسير ١٨٨، والقرطبي ١٥/٢٢٥، والحجة ٦١٦.

الهمزةِ، وهي تحتملُ وجهين، أحدهما، أَنْ يكونَ خبراً مَحْضاً، وتكون الجملةُ في محلٍّ نصبٍ صفةً ثانيةً لـ «رِجالًا» كما وقع «كنا نَعُدُّهم» صفةً، وأَنْ يكونَ المرادُ الاستفهامَ وحُذِفَتْ أداتُه لدلالةِ أم عليه كقوله[1]:

٣٨٧٦ـ تَرُوْحُ من الحيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ
وماذا عليك بأَنْ تَنْتَظِرْ

فـ أم متصلةٌ على هذا، وعلى الأول منقطعة بمعنى بل والهمزة لأنها لم تتقدَّمْها همزةُ استفهامٍ ولا تسويةٍ. والباقون بهمزةِ استفهامٍ سَقَطَتْ لأجلِها همزةُ الوصلِ. والظاهر أنه لا محلَّ للجملةِ حينئذٍ لأنها طلبيةٌ. وجَوَّز بعضُهم فيها أَنْ تكونَ صفةً لكنْ على إضمارِ القولِ أي: رجالًا مَقُولًا فيهم: أتخذناهم كقوله[2]:

٣٨٧٧ـ جاؤُوْا بمَذْقٍ هل رَأَيْتَ الذئبَ قَطْ

إلَّا أنَّ الصفةَ في الحقيقةِ ذلك القولُ المضمرُ. وقد تقدَّم الخلافُ في «سِخْرِيًّا» في «قد أفلح المؤمنون»[3]. والمشهورُ أن المكسورَ في الهُزْء كقولِ الشاعر[4]:

٣٧٧٨ـ إني أتاني لِسانٌ لا أُسَرُّ بها
مِنْ عَلْوَ لا كَذِبٌ فيها ولا سِخْرُ

وتقدَّم معنى لَحاقِ الياءِ المشددَّةِ في ذلك. وأم مع الخبرِ منقطعةٌ فقط كما

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٥٤.
(٢) تقدم برقم ٢٤٠١.
(٣) انظر إعرابه للآية ١١٠.
(٤) البيت لأعشى باهلة، وهو في اللسان (سخر) وفيه روايتان سُخْرُ وسَخَرُ، والبحر ٤٠٧/٧، والمحرر ٤٧/١٤.

تقدَّم، ومع الاستفهام يجوزُ أَنْ تكونَ متصلةً، وأن تكونَ منقطعةً كقولِك: «أزيدٌ عندك أم عندك عمروٌ»، ويجوزُ أنْ يكونَ «أم زاغَتْ» متصلاً بقوله: «ما لنا» لأنه استفهامٌ، إلاَّ أنه يَتَعَيَّنُ انقطاعُها لعَدَمِ الهمزةِ، ويكون ما بينهما معترضاً على قراءةِ «أتَّخَذْناهم» بالاستفهام إنْ لم نجعَلْه صفةً على إضمارِ القولِ كما تقدَّمَ.

آ. (٦٤) **قوله: ﴿تخاصُمُ﴾**: العامَّةُ على رَفْعِ «تَخاصُمُ» مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها: أنَّه بدلٌ مِنْ «لَحَقٌّ». الثاني: أنه عطفُ بيانٍ. الثالث: أنه بدلٌ مِنْ «ذلك» على الموضعِ، حكاه مكي[1]، وهذا يُوافِقُ قولَ بعض الكوفيين. الرابع: أنه خبرٌ ثانٍ لـ «إنَّ». الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو تخاصُمُ. السادس: أنه مرفوعٌ بقوله «لَحَقٌّ». إلاَّ أنَّ أبا البقاء قال[2]: «ولو قيل: هو مرفوعٌ بـ «حَقٌّ» لكان بعيداً لأنه يَصيرُ جملةً/ ولا ضميرَ فيها يعود على اسم «إن». وهذا ردٌّ صحيحٌ. وقد يُجابُ عنه: بأنَّ الضميرَ مقدرٌ أي: لحقٌّ تخاصُمُ أهلِ النارِ فيه كقوله[3]: «ولَمَنْ صَبَر وغَفَر إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور» أي: منه. وقرأ[4] ابن محيصن بتنوين «تخاصمٌ» ورفع «أهلُ» فَرَفْعُ «تخاصُمٌ» على ما تقدَّم. وأمَّا رَفْعُ «أهلُ» فعلى الفاعلية بالمصدرِ المنونِ كقولك: «يُعْجبني تخاصمٌ الزيدون» أي: أنْ تخاصَموا. وهذا قولُ البصريين وبعضِ الكوفيين خلا الفراءَ[5]. [٧٦٢/أ]

---

(١) المشكل ٢/٢٥٥.

(٢) الإملاء ٢/٢١٣.

(٣) الآية ٤٣ من الشورى.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٠٧، والتقريب للصفراوي ٢/٥٧٨، والمحرر ١٤/٤٨.

(٥) أي: إن الفراء يمنع إعمال المصدر المنون. وهذا المنع هو الذي نقله عنه في الارتشاف ٣/١٧٦. بيد أن الفراء في معاني القرآن ٢/٣٨٢ يثبت إعمال المصدر المنون.

وقرأ ابنُ أبـي عبلة «تخاصُمَ» بالنصب مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها: أنه صفةٌ لـ «ذلك» على اللفظِ. قال الزمخشري[1]: «لأنَّ أسماءَ الإشارة تُوْصَفُ بأسماءِ الأجناس». وهذا فيه نظرٌ؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ أسماء الإشارة لا تُوْصَفُ إلَّا بما فيه أل نحـو: «يا هـذا الرجـلُ»، ولا يجوز «يـا هذا غـلامَ الرجـل» فهذا أبعدُ، ولأن الصحيحَ أنَّ الواقع بعـد اسمِ الإشارة المقـارِنِ لـ أل إنْ كان مشتقـاً كان صفةً، وإلَّا كان بدَلاً و «تخاصُم» ليس مشتقاً. الثـاني: أنه بـدلٌ من ذلك. الثالث: أنه عطفُ بيانٍ. الرابع: على إضمارِ «أعني». وقال أبـو الفضل: «ولـو نُصِبَ «تخاصم» على أنَّه بـدلٌ من «ذلك» لجـاز» انتهى. وكأنـه لم يَطَّلِعْ عليهـا قراءةً. وقرأ ابن السَّمَيْفع «تخاصَمَ» فعـلاً ماضيـاً «أهل» فـاعلٌ بـه. وهي جملةٌ استئنافيةٌ.

آ. (٦٥) **قـولـه: ﴿الـواحدُ القَهَّـارُ﴾**: إلى آخرهـا صفاتٌ للَّهِ تعالى. ويجوزُ أَنْ يكونَ «ربُّ السمواتِ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، وفيه معنى المدح.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿هو نبأٌ﴾**: «هو» يعودُ على القرآن وما فيـه من القَصصِ والأخبارِ. وقيل: على «تخاصُمُ أهلِ النار». وقيل: على مـا تقدَّمَ مِنْ أخبارِه عليه السلام: بأنَّه نذيرٌ مبينٌ، وبأنَّ اللَّهَ إلـهٌ واحدٌ متصفٌ بتلك الصفـاتِ الحسنى.

آ. (٦٨) **قوله: ﴿وأنتم عنـه مُعْرِضُـون﴾**: صفةٌ لـ «نَبَـأ» أو مستأنفةٌ.

آ. (٦٩) **قوله: ﴿بالملأ﴾**: متعلِّقٌ بقوله: «مِنْ عِلْم» وضُمِّن معنى الإحاطة، فلذلك تَعَدَّىٰ بالباء، وتقدَّم تحقيقُه.

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٨٠.

وقوله: «إذ يَخْتَصِمُون» فيه وجهان، أحدهما: هو منصوبٌ بالمصدرِ أيضاً. والثاني: بمضافٍ مقدر أي: بكلامِ الملأ الأَعْلَىٰ إذ، قاله الزمخشري[1]. والضمير في «يَخْتَصِمُون» للمَلأ الأعلى. هذا هو الظاهرُ. وقيل: لقريش أي: يختصمون في الملأ الأعلىٰ. فبعضُهم يقول: بناتُ الله وبعضهم يقولُ غيرَ ذلك. فالتقدير: إذ يختصمون فيهم.

آ. (٧٠) **قوله: ﴿إلَّا أنما أنا﴾**: العامَّةُ على فتح الهمزة «أنما». وفيها وجهان، أحدهما: أنها مع ما في حَيِّزها في محلِّ رفع لقيامِها مقامَ الفاعلِ أي: ما يُوْحَىٰ إليَّ إلَّا الإنذارُ، أو إلَّا كَوْني نذيراً مبيناً. والثاني: أنها في محلِّ نصب أو جرٍ بعد إسقاطِ لامِ العلةِ. والقائم مقامَ الفاعلِ على هذا الجارُّ والمجرورُ أي: ما يُوْحىٰ إليَّ إلَّا للإنذارِ أو لكَوْني نذيراً. ويجوز أَنْ يكونَ القائمُ مقامَ الفاعلِ على هذا ضميرَ ما يَدُلُّ عليه السِّياقُ أي: ما يُوْحى إليَّ ذلك الشيءُ إلَّا للإنذار.

وقرأ[2] أبو جعفر بالكسر، وهي القائمةُ مقامَ الفاعلِ على سبيلِ الحكايةِ، كأنه قيل: ما يُوْحى إليَّ إلَّا هذه الجملةُ المتضمنةُ لهذا الإخبارِ. وقال الزمخشري[3]: «على الحكاية أي: إلَّا هذا القولُ وهو أنْ أقولَ لكم: إنما أنا نذيرٌ مبين ولا أدَّعي شيئاً آخرَ». قال الشيخ[4]: «وفي تخريجه تعارُضٌ لأنه قال: إلَّا هذا القولُ، فظاهرُه الجملةُ التي هي: «إنما أنا نذير مبين». ثم قال: وهو أَنْ أقولَ لكم إني نذيرٌ فالمقامُ مقامُ الفاعلِ هو أَنْ أقولَ لكم، وإنِّي[5] وما

(١) الكشاف ٣/٣٨١.
(٢) النشر ٢/٣٦٢.
(٣) الكشاف ٣/٣٨١.
(٤) البحر ٧/٤٠٩.
(٥) البحر: «وإنَّ وما بعده».

بعده في موضع نصبٍ، وعلى قوله: «إلَّا هذا القولُ» يكون في موضع رفع فتعارضا». قلت: ولا تعارُضَ البتةَ؛ لأنَّه تفسيرُ معنىً في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعرابٍ، فلا تعارُضَ.

آ. (٧١) **قوله: ﴿إذ قال﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «إذ» الأولى وأَنْ يكونَ منصوباً بـ اذْكُرْ مقدَّراً، قال الأولَ الزمخشري[1] وأطلق، وذكر أبو البقاءِ[2] الثاني وأطلقَ. وأمَّا الشيخُ[3] ففصَّل فقال: «بدلٌ مِنْ «إذ يَخْتصمون» هذا إذا كانَتِ الخصومَةُ في شأنِ مَنْ يَسْتَخْلِفُ في الأرض، وعلى غيرِه من الأقوال يكون منصوباً بـ اذكرْ». انتهى قلت: وتلك الأقوالُ: أنَّ التخاصُمَ: إمَّا بين الملأ الأعلى أو بين قُرَيْشٍ وفي ماذا كان المخاصمة، خلافٌ يطول/ الكتابُ بذِكْرِه. [٧٦٢/ب]

قوله: «مِنْ طينٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «بَشَراً»، وأَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «خالِقٌ».

آ. (٧٣) **قوله: ﴿كلُّهم أجمعون﴾**: تأكيدان. وقال الزمخشري[4]: «كل» للإحاطةِ و«أجمعون» للاجتماع، فأفادا معاً أنهم سَجَدوا عن آخِرهم، ما بقي منهم مَلَكٌ إلاَّ سَجَدَ، وأنهم سجدوا جميعاً في وقتٍ واحدٍ غيرَ متفرقين». قلت: قد تقدَّم الكلامُ معه في ذلك في سورة الحجر.[5]

---

(١) الكشاف ٣٨١/٣.
(٢) الإملاء ٢١٣/٢.
(٣) البحر ٤٠٩/٧.
(٤) الكشاف ٣٨٢/٣.
(٥) انظر: الدر المصون ٢٩٨/١، ١٥٨/٧.

آ. (٧٥) قوله: ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾: قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ يَرَىٰ أنَّ «لا» في «أن لا تَسْجُدَ» في السورةِ الأخرى[١] زائدةٌ؛ حيث سقطَتْ هنا والقصةُ واحدةٌ. وقوله: «لما خَلَقْتُ» قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ يرىٰ جوازَ وقوع «ما» على العاقل؛ لأنَّ المرادَ به آدمُ. وقيل: لا دليلَ فيه؛ لأنه كان فَخَّاراً غيرَ جسمٍ حَسَّاسٍ فأشير إليه في تلك الحال. وقيل: «ما» مصدريةٌ والمصدرُ غيرُ مُرادٍ، فيكون واقعاً موقعَ المفعولِ به أي: لمخلوقي.

وقرأ[٢] الجحدري «لَمَّا» بتشديدِ الميمِ وفتحِ اللامِ، وهي «لَمَّا» الظرفيةُ عند الفارِسيِّ[٣]، وحرفُ وجوبٍ لوجوبٍ عند سيبويه[٤]. والمسجود له على هذا غيرُ مذكورٍ أي: ما مَنَعَكَ من السجود لَمَّا خلقْتُ أي: حين خَلَقْتُ لِمَنْ أَمَرْتُك بالسجود له. وقُرِىء[٥] «بيَدَيِّ» بكسرِ الياءِ كقراءةِ حمزةَ «بمُصْرِخِيِّ»[٦] وقد تقدَّم ما فيها. وقُرِىء «بيدي» بالإِفرادِ.

قوله: «أَسْتَكْبَرْت» قرأ العامَّةُ بهمزةِ الاستفهام وهو استفهامُ توبيخٍ وإنكارٍ. و«أم» متصلةٌ هنا. هذا قولُ جمهورِ النحويين. ونقل ابنُ عطيةَ[٧] عن بعضِ النحويين أنها لا تكونُ معادِلَةً للألفِ مع اختلافِ الفعلَيْن، وإنما تكونُ معادِلةً إذا دَخَلَتا على فِعْلٍ واحد كقولك: أقامَ زيدٌ أم عمروٌ، وأزيدٌ قام أم عمروٌ؟ وإذا اختلف الفعلان كهذه الآيةِ فليسَتْ معادِلةً. وهذا الذي حكاه عن

---

(١) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك أن لا تسجد».
(٢) البحر ٧/٤١٠، والمحرر ١٤/٥١.
(٣) الإيضاح العضدي ٣١٩.
(٤) الكتاب ٢/٣١٢ وعبارته «للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره».
(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤١٠، والكشاف ٣/٣٨٣، والمحرر ١٤/٥٢.
(٦) الآية ٢٢ من إبراهيم، وانظر: الدر ٧/٨٨.
(٧) المحرر ١٤/٥٢.

بعض النحويين مَذْهَبٌ فاسِدٌ، بـل جمهورُ النحـاةِ على خلافِـه قال سيبـويه[1]: «وتقول: «أضَرَبْتَ زيداً أمْ قَتَلْتَه؟» فالبَدْءُ هنـا بالفعـل أحسنُ؛ لأنك إنمـا تَسْأل عن أحدِهما لا تدري أيهما كان؟ ولا تَسْأَلُ عن موضعِ أحدِهما كأنك قلت: أيُّ ذلك كان» انتهى. فعادل بها الألفَ مع اختلافِ الفعلين.

وقرأ[2] جماعةٌ ـ منهم ابنُ كثير[3]، وليسَتْ مشهـورةً عنه ـ «استكبَـرْتَ» بألف الوصلِ، فاحتملَتْ وجهين، أحدهما: أنْ يكونَ الاستفهامُ مُراداً يَدُلُّ عليه «أم» كقولِه[4]:

٣٨٧٩ـ .... بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

وقول الآخر[5]:

٣٨٨٠ـ تَرُوْحُ من الحَيِّ أم تَبْتَكِرْ ....

فتتفق القراءتان في المعنى، واحتمل أَنْ يكونَ خبراً مَحْضاً، وعلى هذا فأم منقطعةٌ لعدمِ شَرْطِها.

آ. (٧٧) **قوله**: ﴿منها﴾: أي: من الجنةِ أو من الخِلْقة؛ لأنه كان حسناً فَرَجَعَ قبيحاً ونُوْرانياً فعاد مظلماً. وقيل: من السموات. وقال هنا:

---

(١) الكتاب ١/٤٨٣.
(٢) السبعة ٥٥٦، والقرطبي ١٥/٢٢٨، والبحر ٧/٤١٠، والإتحاف ٢/٤٢٤.
(٣) وهي رواية الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير.
(٤) تقدم برقم ٣٤١.
(٥) تقدم برقم ٣٨٧٥.

«لَعْنتي» وفي غيرها[1] «اللعنةَ»، وهما وإنْ كانا في اللفظ عاماً وخاصاً، إلَّا أنهما من حيث المعنى عامَّان بطريق اللازم؛ لأنَّ مَنْ كانت عليه لعنة الله كانَتْ عليه [لعنة][2] كلِّ أحدٍ لا محالةَ. وقال تعالى: «أولئك عليهم لَعْنَةُ اللَّهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين»[3]. وباقي الجمل تقدَّم نظيرُه.

آ. (٨٤) قوله: ﴿فالحقُّ والحقَّ﴾: قرأهما العامَّةُ منصوبَيْن. وفي نصب الأول أوجهٌ، أحدُها: أنه مُقْسَمٌ به حُذِفَ منه حرفُ القسمِ فانتصَبَ كقولِه[4]:

٣٨٨١ــ ....

فذاكَ أمانةَ اللَّهِ الثَّرِيْدُ

آ. (٨٥) وقوله: ﴿لأَمْلأَنَّ﴾: جوابُ القسم. قال أبو البقاء[5]: «إلَّا أنَّ سيبويهِ يَدْفَعُه لأنه لا يُجَوِّزُ حَذْف حرفِ القسمِ إلَّا مع اسم الله، ويكون قولُه: «والحقَّ أقولُ» معترضاً بين القسم وجوابِه». قال الزمخشري[6]: «كأنه قيل: ولا أقولُ إلَّا الحقَّ» يعني أن تقديمَه المفعولَ أفاد الحصرَ. والمرادُ بالحق: إمَّا الباري تعالى كقوله: «ويَعْلَمُونَ أنَّ اللَّهَ هو الحقُّ المبين»[7] وإمَّا نقيضُ الباطل. والثاني: أنه منصوبٌ على الإغراءِ أي: الزموا الحقَّ. والثالث:

(١) «وإنَّ عليك اللعنةَ» الآية ٣٥ من الحجر.
(٢) زيادة من ش.
(٣) الآية ١٦١ من البقرة.
(٤) تقدم برقم ٩٣.
(٥) الإملاء ٢/٢١٣.
(٦) الكشاف ٣/٣٨٤.
(٧) الآية ٢٥ من النور.

أنه مصدرٌ مؤكِّـدٌ لمضمونِ قـولِه: «لأمْـلأنَّ». قال الفـراء[1]: / «هو على معنى [٧٦٣/أ] قولك: حقاً لا شكَّ[2]، ووجودُ الألفِ واللام وطَرْحُهما سواءٌ أي: لأملأن جهنَّم حقاً» انتهى. وهذا لا يَتَمَشَّىٰ على قـولِ البصريين؛ فـإنَّ شَرْطَ نَصْبِ المصـدرِ المؤكِّد لمضمونِ الجملة أَنْ يكونَ بعد جملةٍ ابتدائية خبـراها معـرفتان جـامدان جموداً مَحْضاً[3].

وجَـوَّز ابنُ العِلْج أَنْ يكـونَ الخبـرُ نكـرةً. وأيضـاً فـإنَّ المصـدرَ المؤكِّـدَ لا يجوزُ تقديمُه على الجملةِ المؤكِّدِ هو لمضمونِها. وهذا قد تقدَّم. وأمَّـا الثاني فمنصوبٌ بـ «أقولُ» بعدَه. والجملةُ معترضةٌ كما تقدَّم. وجَوَّزَ الزمخشري[4] أَنْ يكونَ منصوباً على التكرير، بمعنى أنَّ الأول والثاني كليهما منصوبـان بـ أقولُ. وسيأتي إيضاحُ ذلك في عبارتِه.

وقرأ[5] عاصم وحمزةُ برفعِ الأولِ ونصبِ الثاني. فَرَفْعُ الأولِ من أوجهٍ، أحدها: أنه مبتدأ، وخبرُه مضمرٌ تقديرُه: فالحقُّ مني، أو فالحقُّ أنا. الثاني: أنه مبتدأ، خبرُه «لأمـلأنَّ» قالـه ابن عطيـة[6]. قال: «لأنَّ المعنى: أنْ أَمْـلأَ». قال الشيـخ[7]: «وهـذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ لأمـلأنَّ جـوابُ قسمٍ. ويجب أَنْ يكـونَ جملةً فلا تتقدَّرُ بمفردٍ. وأيضاً ليس مصدراً مقدراً بحرفٍ مصدري والفعـل حتى

---

(١) معاني القرآن ٢/٤١٣.

(٢) مطبوعة الفراء: لآتينك.

(٣) كقول الشاعر:

أنـا ابنُ دارَة مَعْـروفـاً بهـا نَسَبي   وهـل بـدارَة يـا لَلْنـاسِ مِنْ عـارِ

(٤) الكشاف ٣/٣٨٤.

(٥) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٥٧، والحجـة ٦١٨، والنشـر ٢/٣٦٢، والقـرطبي ١٥/٢٢٩، والبحر ٧/٤١١، والتيسير ١٨٨، والشواذ ١٣٠.

(٦) المحرر ١٤/٥٥.

(٧) البحر ٧/٤١١.

يَنْحَلَّ إليهما، ولكنه لَمَّا صَحَّ له إسنادُ ما قَدَّرَ إلى المبتدأ حَكَمَ أنه خبرٌ عنه» قلت: وتأويلُ ابنِ عطيةَ صحيحٌ من حيث المعنى لا من حيث الصناعةُ.

الثالث: أنه مبتدأٌ، خبرُه مضمرٌ تقديرُه: فالحقُّ قَسَمي، و «لأملأنَّ» جوابُ القسم كقوله: «لَعَمْرُكَ إنهم لفي سَكْرتِهم يَعْمهون»[1] ولكنَّ حَذْفَ الخبرِ هنا ليسَ بواجبٍ، لأنه ليس نصاً في اليمين بخلافِ لَعَمْرك. ومثلُه قولُ امرىء القيس[2]:

٣٨٨٢ـ فقلت يمينُ اللَّهِ أبْرَحُ قاعداً
ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وأمَّا نصبُ الثاني فبالفعل بعدَه. وقرأ ابنُ عباس ومجاهد والأعمش برفعهما. فرفْعُ الأولِ على ما تقدَّم، ورفعُ الثاني بالابتداءِ، وخبرُه الجملةُ بعده، والعائد محذوفٌ كقولِه تعالى في قراءةِ ابنِ عامر: «وكلٌ وعدَ اللَّهُ الحسنىٰ»[3] وقول أبي النجم[4]:

٣٨٨٣ـ قد أصبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي
عليَّ ذَنباً كلُّه لم أَصْنَعِ

ويجوز أَنْ يرتفعَ على التكريرِ عند الزمخشري وسيأتي. وقرأ الحسنُ وعيسىٰ بجرِّهما. وتخريجُها: على أنَّ الأولَ مجرورٌ بواوِ القسم مقدرةً أي: فوالحقِ والحقِ عطفٌ عليه كقولِك: واللَّهِ واللَّهِ لأقومَنَّ، و «أقول» اعتراضٌ بين القسم وجوابِه. ويجوز أَنْ يكونَ مجروراً على الحكايةِ. وهو منصوبُ المحل

---

(١) الآية ٧٢ من الحجر.

(٢) تقدم برقم ٨٤٢.

(٣) الآية ١٠ من الحديد، وانظر: السبعة ٦٢٥.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.

بـ «أقولُ» بعده. قال الزمخشري[1]: «ومجرورَيْن ـ أي وقُرئا مجرورَيْن ـ على أنَّ الأولَ مُقْسَمٌ بـه قد أُضْمِـرَ حرفُ قَسَمِـه كقولـك: «اللَّهِ لأفعَلَنَّ» والحقَّ أقول أي: ولا أقول إلَّا الحقَّ على حكايةِ لفظ المقسم به، ومعناه التوكيدُ والتشديدُ. وهذا الوجهُ جائزٌ في المرفوعِ والمنصوبِ أيضاً، وهو وجـهٌ حسنٌ دقيق» انتهىٰ. يعني أنه أعملَ القولَ في قولـه: «والحق» على سبيلِ الحكـايةِ فيكـونُ منصوبـاً بـ «أقول» سواءً نُصِب أو رُفِعَ أو جُرَّ، كأنه قيل: وأقولُ هذا اللفظَ المتقدمَ مُقَيَّـداً بما لُفِظ به أولاً.

قوله: «أجمعين» فيه وجهان، أظهـرهما: أنـه توكيـدٌ للضمير في «منـك» و «لمَنْ» عطفٌ في قوله: «ومِمَّنْ تَبِعك» وجيْء بأجمعين دونَ «كل»، وقـد تقدَّم أن الأكثـرَ خلافُـهُ. وجوَزَّ الـزمخشريُّ[2] أنْ يكـونَ تأكيـداً للضميـر في «منهم» خاصةً فقدَّر «لأَمْلأَنَّ جهنم من الشياطين وممَّنْ تبعهم مِنْ جميع الناس لا تفاوتَ في ذلك بين ناسٍ وناسٍ».

آ. (٨٦) قـولـه: ﴿عليـه﴾: متعلقٌ بـ «أسْألكم» لا بـالأَجْر؛ لأنـه مصدرٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً منـه. والضمير: إمَّـا للقرآن، وإمَّـا للوحي، وإمَّا للدعاء إلى الله. و «لتعلمُنَّ» جواب قَسمٍ مقدرٍ معناه: ولَتَعْرِفُنَّ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة ص]

---

(١) الكشاف ٣/٣٨٤.

(٢) الكشاف ٣/٣٨٤.



/ سـورة الزمـر [٧٦٣/ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿تَنْزِيلُ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هذا تنزيلُ. وقال الشيخ[1]: «وأقولُ إنه خبرٌ، والمبتدأ «هو» ليعودَ على قوله: «إنْ هو إلاَّ ذِكْرٌ للعالمين»[2] كأنه قيل: وهذا الذِّكرُ ما هو؟ فقيل: هو تنزيلُ الكتابِ». الثاني: أنه مبتدأ، والجارُّ بعده خبرُه أي: تنزيلُ الكتابِ كائنٌ من اللَّهِ. وإليه ذهب الزجاج[3] والفراء[4].

قوله: «مِن اللَّهِ» يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مرفوعُ المحلِّ خبراً لتنزيل، كما تقدَّم تقريرُه. الثاني: أنه خبرٌ بعد خبرٍ إذا جَعَلْنا «تنزيلُ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ كقولك: «هذا زيدٌ من أهل العراق». الثالث: أنَّه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذا تنزيلٌ، هذا من الله. الرابع: أنَّه متعلِّقٌ بنفسِ «تَنْزيل» إذا جَعَلْناه خبرَ مبتدأ مضمرٍ. الخامس: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «تنزيل» عَمِل فيه اسمُ الإشارةِ المقدرُ، قاله الزمخشري[5]. قال الشيخ[6]: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً

(١) البحر ٧/٤١٤.
(٢) الآية ٨٧ من ص.
(٣) معاني القرآن ٤/٣٤٣. وجوَّز كذلك: «هذا تنزيل».
(٤) معاني القرآن ٢/٤١٤. وجوَّز كذلك: «هذا تنزيل».
(٥) الكشاف ٣/٣٨٥.
(٦) البحر ٧/٤١٤.

عَمِلَ فيها معنى الإشارةِ؛ لأنَّ معانيَ الأفعالِ لا تعمل إذا كان ما هي فيه محذوفاً؛ ولذلك رَدُّوا على أبي العباس[1] قولَه في بيت الفرزدق[2]:

٣٨٨٤ــ . . . .
وإذ ما مِثْلَهمْ بَشَرُ

إن «مثلهم» منصوبٌ بالخبرِ المحذوف وهو مقدرٌ: وإذ ما[3] في الوجود في حالِ مماثلتِهم بَشَرٌ. السادس: أنه حالٌ من «الكتاب» قاله أبو البقاء[4]. وجاز مجيءُ الحالِ من المضاف إليه لكونِه مفعولاً للمضافِ؛ فإنَّ المضافَ مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه. والعامَّةُ على رَفْع «تَنْزيلُ» على ما تقدَّم. وقرأ[5] زيد ابن علي وعيسى وابن أبي عبلة بنصبِه بإضمارِ فِعْلٍ تقديرُه: الزَمْ أو اقْرَأْ ونحوهما.

آ. (٢) **قوله: ﴿بالحقِّ﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالإنزال أي: بسبب الحق، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الفاعل أو المفعول وهو الكتاب، أي: مُلْتبسين بالحق أو ملتبساً بالحقِّ. وفي قوله: «إنَّا أَنْزَلْنا الكتابَ» تكريرُ تعظيمٍ بسبب إبرازِه في جملةٍ أخرى مضافاً إنزالُه إلى المعظِّم نفسَه.

قوله: «مُخْلِصاً» حالٌ مِنْ فاعل «اعبد»، و«الدين» منصوبٌ باسمِ الفاعلِ. والفاءُ في «فاعبُدِ» للربطِ، كقولك: «أَحْسَنَ إليك فلانٌ فاشْكُرْه». والعامَّةُ على نصبِ «الدينَ» كما تقدَّم. ورَفَعَه[6] ابنُ أبي عبلة. وفيه وجهان،

---

(١) انظر: المقتضب ٤/١٩١ قال: «ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائماً رجل».
(٢) تقدم برقم ١٦٦٥.
(٣) البحر: «وإن ما».
(٤) الإملاء ٢/٢١٤.
(٥) القرطبي ١٥/٢٣٢، والبحر ٧/٤١٤، والمحرر ١٤/٥٧.
(٦) البحر ٧/٤١٤.

أحدُهما: أنَّـه مرفـوعٌ بالفـاعليةِ رافعُـه «مُخْلِصاً»، وعلى هـذا فلا بُـدَّ مِنْ تجوُّزٍ وإضمارٍ. أمَّا التجوزُ فإسنادُ الإخلاصِ للدين وهو لصاحبِه في الحقيقة. ونظيرُه قـولُهم: شعرٌ شـاعرٌ. وأمَّـا الإضمارُ فهـو إضمارٌ عـائـدٌ على ذي الحـالِ أي: مُخْلِصـاً له الـدينَ منك، هـذا رَأْيُ البصريين في مثـل هذا. وأمَّـا الكوفيـون[1] فيجـوزُ أَنْ يكـونَ عنـدهم أل عـوضـاً مِن الضميـرِ أي: مُخْلِصـاً دينَـك. قـال الزمخشري[2]: «وحَقٌّ لمَنْ رَفَعه أَنْ يَقرأ «مُخْلَصـاً» بفتحِ الـلامِ لقولِـه تعالىٰ: «وأَخْلصوا دينَهم لله»[3] حتى يطابقَ قولَه: «أَلا للَّهِ الدينُ الخالصُ»، والخـالِصُ والمُخْلَص واحـدٌ إلاَّ أَنْ يصفَ الـدينَ بصفـةِ صـاحبِـه على الإسنـادِ المجـازيِّ كقولِهم: شعرٌ شـاعرٌ. والثـاني: أَنْ يَتِمَّ الكلامُ على «مُخْلِصـاً» وهو حـالٌ مِنْ فـاعلِ «فـاعبـدْ» و«لـه الـدينُ» مبتـدأٌ وخبـرٌ، وهـذا قـولُ الفـراء[4]. وقـد رَدَّه الزمخشري[5]، وقال: «فقد جاء بإعرابٍ رَجَع به الكلامُ إلى قولِك: «لله الدينُ» «ألا لله الدينُ الخالص» قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ لا يظهـرُ فيه رَدٌّ على هذا الإعرابِ.

آ. **(٣) قوله: ﴿والذين اتَّخذوا﴾**: يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكـونَ «الـدينُ» مبتـدأً، وخبـرُه قـولٌ مضمـرٌ حُـذِف وبقي معمـولُـه وهـو قـولُـه «ما نَعْبُدهم». والتقديرُ: يقولون مـا نعبدهم. الثـاني: أن يكونَ الخبـرُ قولَـه: «إنَّ اللَّهَ يَحْكم»/ ويكـونُ ذلـك القـولُ المضمرُ في محـلِّ نصبٍ على الحـال أي: [٧٦٤/أ]

---

(١) انظر: المغني ٧٧.

(٢) الكشاف ٣/٣٨٦.

(٣) الآية ١٤٦ من النساء.

(٤) معاني القرآن ٢/٤١٤ قال: «ولو رفعت الدين بـ «له» وجَعَلْتَ الإخلاصَ مكتفياً غيـر واقع كأنك قلت: اعبد الله مطيعاً فله الدين».

(٥) الكشاف ٣/٣٨٦.

والـذين اتَّخذوا قـائلين كـذا، إنَّ اللَّهَ يحكمُ بينهم. الثـالث: أَنْ يكـونَ القـولُ المضمـرُ بدلاً من الصلةِ التي هي «اتَّخـذوا». والتقديـرُ: والذين اتخـذوا قالـوا مـا نعبدُهم، والخبـرُ أيضاً: «إن اللَّهَ يَحْكُمُ بينهم» و«الـذين» في هذه الأقـوالِ عبارةٌ عن المشركين المتَّخِذين غيرَهم أولياءَ. الرابـع: أن يكونَ «الـذين» عبارةً عن الملائكةِ وما عُبِد من دونِ اللَّهِ كعُزَيْرٍ واللاتِ والعُزَّىٰ، ويكونُ فاعلُ «اتَّخَذَ» عائداً على المشركين. ومفعولُ الاتخاذِ الأولُ محذوفٌ، وهو عائدُ الموصـولِ، والمفعولُ الثاني هو «أولياءَ». والتقديرُ: والذين اتَّخذهم المشـركون أوليـاءَ. ثم لك في خبرِ هذا المبتدأ وجهـان، أحدهمـا: القولُ المضمـرُ، التقديـر: والذين اتَّخذهم المشركون أَوْلِياءَ يقول فيهم المشركـون: ما نعبـدهم إلاَّ. والثاني: أنَّ الخبرَ هي الجملةُ مِنْ قولِه: «إنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بينهم».

وقُرِىء[1] «ما نُعْبُدُهم» بضمِّ النونِ إتباعاً للباءِ، ولا يُعْتَدُّ بالساكن.

قـوله: «زُلْفَى» مصـدرٌ مؤكِّدٌ على غيـرِ الصدرِ، ولكنـه مُـلاقٍ لعـاملِه في المعنىٰ، والتقدير: لَيُـزْلِفُونـا زُلْفى، أو لِيُقَرِّبـونا قُـربـىٰ. وجَوَّز أبـو البقاء[2] أَنْ تكونَ حالاً مؤكدة.

قـولـه: «كـاذِبٌ كفَّـارٌ» قـرأ[3] الحسنُ والأعـرجُ ـ ويُـرْوَىٰ عن أنسٍ ـ «كذَّابٌ كَفَّارٌ»، وزيد بن علي «كَذُوْبٌ كفورٌ».

آ. (٥) **قـولـه: ﴿يُكَـوِّرُ الليـل﴾**: في هـذه الجملةِ وجهـان، أظهرُهما: أنَّها مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. الثاني: أنها حالٌ، قاله أبو البقاء[4].

---

(١) البحر ٧/٤١٥.
(٢) الإملاء ٢/٢١٤.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤١٥، والمحرر ١٤/٦٠.
(٤) الإملاء ٢/٢١٤.

وفيه ضعفٌ؛ من حيث إن تكويرَ أحدِهما على الآخر، إنما كان بَعْدَ خَلْقِ السمواتِ والأرضِ، إلاَّ أَنْ يُقال: هي حالٌ مقدرةٌ، وهو خلافُ الأصلِ.

والتكويرُ: اللفُّ واللَّيُّ. يقال: كارَ العِمامةَ على رأسه وكَوَّرها. ومعنى تكويرِ الليلِ على النهارِ وتكويرِ النهارِ على الليل على هذا المعنى: أنَّ الليلَ والنهارَ خِلْفَةٌ يذهب هذا ويَغْشى مكانَه هذا، وإذا غَشِيَ مكانه فكأنما لَفَّ عليه وأَلْبَسَه كما يُلَفُّ اللباسُ على اللابِسِ، أو أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُغَيِّب الآخر إذا طرأ عليه، فشُبِّه في تَغْييبه إياه بشيءٍ ظاهرٍ لَفَّ عليه ما غَيَّبه عن مطامحِ الأبصار، أو أنَّ هذا يَكُرُّ على هذا كُروراً متتابِعاً، فَشُبِّه ذلك بتتابع أكوارِ العِمامة بعضِها على بعضٍ. قاله الزمخشريُّ[1]، وهو أوفقُ للاشتقاقِ من أشياءَ قد ذُكِرَتْ. وقال الراغب[2]: «كَوْرُ الشيءِ إدارتُه وضَمُّ بعضِه إلى بعضٍ ككَوْر العِمامةِ. وقوله: «يُكَوِّرُ الليلَ على النهارِ»[3] إشارةٌ إلى جَرَيانِ الشمسِ في مطالعها وانتقاصِ الليل والنهار وازديادِهما، وكَوَّره إذا أَلْقاه مجتمعاً. واكتار الفرسُ: إذا رَدَّ ذَنَبَه في عَدْوِه. وكُوَّارَةُ النَّحْلِ معروفةٌ. والكُوْر: الرَّحْلُ. وقيل: لكل مِصْرٍ «كُوْرَة»، وهي البُقْعَةُ التي يَجْتمع فيها قُرىً ومَحالٌّ».

آ. (٦) **قوله: ﴿ثم جَعَل مِنْها﴾**: في «ثم» هذه أوجهٌ، أحدها: أنها على بابها من الترتيب بمُهْلة، وذلك أنه يُرْوى أنه تعالى أخرجَنا من ظهرِ آدمَ كالذَّرِّ ثم خَلَق حواءَ بعد ذلك بزمانٍ. الثاني: أنها على بابها أيضاً ولكنْ لمَدْركٍ آخرَ: وهو أن يُعْطَفَ بها ما بعدها على ما فُهِم من الصفة في قوله: «واحدة» إذ التقدير: من نفسٍ وَحَدَتْ أي انفرَدَتْ ثم جَعَلَ منها زَوْجَها. الثالث: أنَّها

---

(١) الكشاف ٢/٣٨٧.

(٢) المفردات ٤٤٣.

(٣) المفردات: أدار.

للترتيب في الأخبار لا في الزمان الوجوديِّ كأنه قيل: كان مِنْ أمرها قبلَ ذلك أن جعل منها زوجَها. الرابع: أنها للترتيبِ في الأحوالِ والرُّتَبِ. قال الزمخشري(1): «فإنْ قلت: وما وجهُ قولِه: «ثم جعل منها زوجها» وما يُعطيه من التراخي؟ قلت: هما آيتان من جملةِ الآياتِ التي عَدَّدها دالاًّ على وحدانيَّتِه وقُدْرَتِه بتشعيب هذا الخلقِ الفائتِ للحَصْرِ من نفسِ آدمَ عليه السلام وخَلْقِ حواء من قُصَيْراه(2)، إلاَّ أن إحداهما جعلها اللَّهُ عادةً مستمرةً، والأخرى لم تَجْرِ بها العادةُ ولم تُخْلَقْ أنثى غيرُ حواءَ من قُصيرى رجلٍ، فكانَتْ أدخلَ في كَوْنها آيةً وأَجْلَبَ لعَجَبِ السامعِ، فعطفَها بـ «ثم» على الآيةِ الأولى للدلالةِ على مباينَتِها فضلاً ومزيةً، وتراخيها عنها فيما يرجِعُ إلى زيادةِ كونِها آيةً فهي من التراخي في الحالِ والمنزلةِ لا من التراخي في الوجودِ.

قوله: «وأَنْزَلَ لكم من الأنعامِ» عطف على «خَلَقَكم»، والإنزالُ يَحتمل الحقيقةَ. يُرْوى أنه خَلَقها في الجنةِ ثم أَنْزَلها، ويُحتملُ المجازُ، وله وجهان، أحدهما: أنها لم تَعِشْ إلاَّ بالنبات والماء، والنباتُ إنما يعيش بالماء، والماءُ يَنْزِلُ من السحاب أطلق الإنزالَ / عليها وهو في الحقيقةِ يُطْلَقُ على سببِ السببِ كقولِه(3): [٧٦٤/ب]

٣٨٨٥ـ أَسْنِمَةُ الآبالِ في رَبابَهْ

وقوله(4):

٣٨٨٦ـ صار الشريدُ في رُؤوسِ العِيْدانْ

---

(1) الكشاف ٣/٣٨٨.

(2) القصيرى: أصل العنق. وأعلى الأضلاع وأسفلها.

(3) تقدم برقم ٢١٧٩.

(4) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/٤١٦.

وقـولـه[1]:

٣٨٨٧ـ إذا نَـزَل الـسـمـاءُ بـأرضِ قَـوْمٍ
رَعَـيْـنـاه وإنْ كـانـوا غِـضـابـا

والثاني: أنَّ قضاياه وأحكامَه مُنَزَّلَـةٌ من السماءِ من حيث كَتْبُهـا في اللوحِ المحفوظِ، وهو أيضاً سبَبٌ في إيجادِها.

قوله: «يَخْلُقكم» هذه الجملةُ استئنافيةٌ، ولا حاجةَ إلى جَعْلِها خبـرَ مبتدأ مضمرٍ، بل اسْتُؤْنفت للإخبـار بجملةٍ فعلية. وقـد تقدَّم خـلافُ القراءِ في كسـرِ الهمزةِ وفتحِها وكذا الميمُ[2].

قـوله: «خَلْقـاً» مصدرٌ لـ «يَخْلُق» و «مِن بعـد خَلْقٍ» صفةٌ لـه، فهو لبيـانِ النـوعِ من حيث إنه لَمَّـا وُصِفَ زاد معنـاه على معنى عـامِله. ويجـوز أن يتعلَّقَ «مِنْ بعد خَلْقٍ» بالفعل قبلَه، فيكون «خَلْقاً» لمجرد التوكيد.

قـوله: «ظُلُمـات» متعلقٌ بخَلْق الـذي قبله، ولا يجـوز تعلُّقـه بـ «خَلْقـاً» المنصوبِ؛ لأنه مصدرٌ مؤكِّد، وإن كان أبو البقاء[3] جَوَّزه، ثم مَنَعَـه بما ذكـرْتُ فـإنه قـال: «و «في» متعلِّقٌ به أي بـ «خَلْقـاً» أو بخلق الثـاني؛ لأنَّ الأولَ مؤكِّـدٌ فلا يعملُ» ولا يجوزُ تعلُّقُه بالفعلِ قبله؛ لأنه قد تعلَّقَ بـه حرفٌ مثلُه، ولا يتعلَّق حرفان متحـدان لفظاً ومعنىً إلَّا بـالبدليـةِ أو العطفِ. فـإنْ جَعَلْتَ «في ظلمات» بدلاً مِنْ «في بطونِ أمَّهاتِكم» بدلَ اشتمالٍ؛ لأن البطونَ مشتملةٌ عليهـا، وتكونُ بدلاً بإعـادة العامـلِ، جاز ذلـك، أعني تعلُّقَ الجارَّيْن بـ «يَخْلُقكم». ولا يَضُـرُّ الفصلُ بين البدلِ والمبدلِ منه بالمصدرِ لأنه مِنْ تتمةِ العاملِ فليس بأجنبـي.

---

(١) تقدم برقم ١٨٦٨.

(٢) في قوله: «أمَّهاتكم» وانظر في خلاف القراء: القرطبي ١٠/١٥١.

(٣) الإملاء ٢/٢١٤.

قوله: «ذلكم اللَّهُ ربُّكم» يجوزُ أَنْ يكونَ «الله» خبـراً لـ «ذلكم» و «ربُّكم» نعتٌ للَّهِ أو بدلٌ منه. ويجوز أَنْ يكونَ «الله» بدلاً مِنْ «ذلكم» و «ربُّكم» خبرُه.

قوله: «له المُلْكُ» يجوز أَنْ يكـونَ مستأنفـاً، ويجوزُ أَنْ يكـونَ خبراً بعـد خبر، وأَنْ يكونَ «الله» بـدلاً مِنْ «ذلكم» و «ربُّكم» نعتٌ لله أو بدلٌ منـه، والخبرُ الجملةُ مِنْ «له الملكُ». ويجوزُ أَنْ يكون الخبرُ نفسَ الـجـارِّ والمجرور وحـدَه و «المُلْكُ» فاعلٌ به، فهو من بابِ الإخبارِ بالمفرد.

قوله: «لا إلَه إلاَّ هو» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأَنْ يكونَ خبراً بعد خبرٍ.

آ. (٧) **قوله: ﴿يَرْضَهُ لكم﴾**: قـرأ[١] «يَرْضَهُـوْ» بالصلة ـ وهي الأصلُ مِنْ غيرِ خلافٍ ـ ابنُ كثيرٍ والكسـائيُّ وابنُ ذكوان. وهي قـراءةٌ واضحةٌ. وقـرأ «يَرْضَـهُ» بضم الهاءِ مِنْ غيـرِ صلةٍ بلا خـلافٍ نافـعٌ وعاصمٌ وحمـزةُ. وقرأ «يَرْضَهْ» بإسكانها وَصْلاً مِنْ غيرِ خلافٍ السوسيُّ عن أبـي عمروٍ. وقرأ بالوجهين ـ أعني الإسكـانَ والصلةَ ـ الدُّوْريُّ عن أبـي عمـروٍ، وقرأ بـالـوجهين ـ أعني الإسكانَ والتحريـكَ مِنْ غيرِ صلة ـ هشـامٌ عن ابنِ عامـرٍ، فهذه خمسُ مـراتبَ للقُرَّاءِ، وقد عَرَفْتَ توجيـهَ الإسكانِ والقصـرِ والإشباع ممَّـا تقدَّم في أوائـلِ هذا المـوضـوع[٢]، ومـا أَنْشَـدْتُـه عليـه وأسْنَـدْتُـه لغـةً إلى قـائله. ولا يُلْتَفَتُ إلى أبـي حـاتمٍ في تَغْليطِه راويَ السكـونِ، فـإنهـا لغـةٌ ثـابتـةٌ عن بني عُقَيْـل وبني كلاب.

آ. (٨) **قـولـه: ﴿مُنيبـاً﴾**: حالٌ مِن فـاعل «دَعَـا» و «إليـه» متعلق بـ «مُنيباً» أي راجِعاً إليه.

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٦٠، والبحـر ٧/٤١٧، والتيسيـر ١٨٩، والقـرطبي ١٥/٢٣٧، والحجة ٦١٩، والنشر ١/٣٠٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٥٦٣، و٣/٢٦١.

قوله: «خَوَّله» يُقال: خَوَّلَه نِعْمَةً أي: أعطاها إياه ابتداءً مِنْ غيرِ مُقْتَضٍ. ولا يُسْتَعْمَلُ في الجزاءِ بل في ابتداءِ العَطِيَّةِ. قال زهير[1]:

٣٨٨٨ـ هنالِك إنْ يُسْتَخْـوَلُوا المـالَ يُخْوِلُـوْا
....

ويُرْوَىٰ «يُسْتَخْبَلُوا المالَ يُخْبِلوا». وقال أبو النجم[2]:

٣٨٨٩ـ أَعْـطَىٰ فـلم يُبْـخَـلْ ولـم يُـبَـخَّـلِ
كُـومُ الـذُّرَىٰ مِـنْ خَـوَلِ الـمُـخَـوَّلِ

وحقيقةُ «خَوَّل» مِنْ أحدِ معنيين: إمَّا مِنْ قولِهم: «هو خائلُ مالٍ» إذا كان متعهِّداً له حَسَنَ القيام عليه، وإمَّا مِنْ خال يَخُول إذا اختال وافتخر، ومنه قولُه[3]: «إنَّ الغنيَّ طويلُ الذيلِ مَيَّاسُ»، وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادةِ مُسْتوفىً في الأنعام[4].

قوله: «منه» يجوز أَنْ يكونَ متعلقاً بـ «خَوَّل»، وأنْ يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «نِعْمة».

قوله: «ما كان يَدْعُو» يجوزُ في «ما» هذه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، مُراداً بها الضُّرُّ أي: نسي الضرَّ الذي يَدْعو إلى كَشْفِه. الثاني: أنها بمعنىٰ الذي/ مُراداً بها الباري تعالىٰ أي: نَسِي اللَّهَ الذي كان [٧٦٥/أ] يَتضرَّعُ إليه. وهذا عند مَنْ يُجيزُ «ما» على أُوْلي العلمِ. الثالث: أَنْ تكونَ «ما»

---

(١) تقدم برقم ١٢٥١.

(٢) تقدم برقم ١٩٨٨.

(٣) نسبه في البحر ٤١٨/٧ للعرب، وورد في الكشاف ٣٨٩/٣. وهو مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٣٤/١، وجمهرة الأمثال ١١/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٤٦/٥.

مصدريةً أي: نَسِي كونَه داعياً. الرابع: أن تكونَ «ما» نافيةً، وعلى هذا فالكلامُ تامٌّ على قولِه: «نَسِيَ» ثم استأنَفَ إخباراً بجملةٍ منفيةٍ، والتقدير: نَسِيَ ما كان فيه. لم يكنْ دعاءُ هذا الكافرِ خالصاً لله تعالى. و«من قبلُ» أي: من قبلِ الضررِ، على القول الأخير، وأمَّا على الأقوالِ قبلَه فالتقديرُ: مِنْ قبل تخويلِ النِّعمة.

قوله: «لِيُضِلَّ» قرأ[1] ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ «لِيَضِلَّ» بفتح الياء أي: ليفعلَ الضلالَ بنفسه. والباقون بضمِّها أي: لم يقنع بضلالِه في نفسِه حتى يَحْمِلَ غيرَه عليه، فمفعولُه محذوفٌ وله نظائرُ تقدَّمَتْ. واللامُ يجوز أن تكونَ للعلةِ، وأن تكونَ للعاقبة.

آ. (٩) **قوله: ﴿أَمَّنْ هو قانِتٌ﴾**: قرأ[2] الحَرميَّان: نافعٌ وابنُ كثير بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. فأمَّا الأُولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على «مَنْ» بمعنى الذي، والاستفهامُ للتقريرِ، ومقابلُه محذوفٌ، تقديرُه: أمَنْ هو قانتٌ كمَنْ جعل للَّهِ تعالى أنداداً، أو أَمَنْ هو قانِتٌ كغيرِه، أو التقدير: أهذا القانِتُ خيرٌ أم الكافرُ المخاطبُ بقوله: «قل تَمَتَّعْ بكفرِك قليلاً» ويَدُلُّ عليه قولُه: «قُلْ هل يَسْتوي الذين يعلمون والذين لا يَعْلَمون» فحذفَ خبرَ المبتدأ أو ما يعادِلُ المُسْتَفْهَم عنه. والتقديران الأوَّلان أَوْلىٰ لقلةِ الحَذْفِ. ومن حَذْفِ المعادِلِ للدلالةِ قولُ الشاعر[3]:

٣٨٩٠ـ دَعاني إليها القلبُ إنِّي لأَمْرِها
سميعٌ فما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها

---

(١) التيسير ١٣٤، والحجة ٦١٩، والبحر ٧/٤١٨، والنشر ٢/٢٩٩.

(٢) السبعة ٥٦١، والنشر ٢/٣٦٢، والبحر ٧/٤١٨، والتيسير ١٨٩، والقرطبي ١٥/٢٣٨، والحجة ٦٢٠.

(٣) تقدم برقم ٧٣٤.

يريد: أم غَيٌّ. والثاني: أَنْ تكونَ الهمزةُ للنداءِ، و«مَنْ» منـادىٰ، ويكون المنادىٰ هو النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وهو المأمورُ بقـولِه: «قـل هل يَسْتـوي الذين يَعْلمون» كأنه قال: يا مَنْ هو قانِتٌ قل كَيْتَ وكَيْتَ، كقولِ الآخرِ[1]:

٣٨٩١ــ أزيــدُ أخــا وَرْقــاءَ إنْ كـنــتَ ثـائـراً

. . . .

وفيه بُعْدٌ، ولم يَقَعْ في القرآن نداءٌ بغير يـا حتى يُحْمَلَ هذا عليه. وقـد ضَعَّفَ الشيخُ[2] هذا الوجهَ بأنه أيضاً أجنبـيٌّ مِمَّا قبله وممَّـا بعده. قلت: قـد تقدَّمَ أنه ليس أجنبياً ممَّا بعدَه؛ إذ المنادَىٰ هـو المأمـورُ بالقـولِ. وقد ضَعَّفَـه الفارسي[3] أيضاً بقريبٍ مِنْ هذا. وقد تَجَرَّأ على قارىءِ هذه القراءةِ أبو حـاتم والأخفش[4].

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فهي «أم» داخلةً على «مَنْ» الموصولةِ أيضاً فـأُدْغِمَتْ الميمُ. وفي «أم» حينئـذٍ قولان، أحـدهما: أنهـا متصلةٌ، ومعـادِلُهـا محـذوفٌ تقـديرُه: آلكـافرُ خيـرٌ أم الذي هـو قانِتٌ. وهـذا معنى قـولِ الأخفشِ. قـال الشيـخ[5]: «ويحتـاج حَـذْفُ المعـادِلِ إذا كـان أولَ إلى سَمـاعٍ». وقيــل:

---

(١) عجـزه:

فقـد عَرَضَـتْ أَحْنـاءُ حَـقٍّ فخاصِـمِ

ولا يُعرف قائله وهـو في الكتاب ١/٣٠٣، والمسـاعد ٢/٤٨١، وابن يعيش ٢/٤، واللسـان (حنا). وورقـاء: حَيٌّ من قيس. والثـائـر: طـالب الثـأر. وأحنـاء الأمـور: أطرافها. أي: إن كنت طالباً لثأرك فقد تيسَّر لك فاطلبه.

(٢) البحر ٧/٤١٨.

(٣) الحجة (خ) ٤/٢٣٠.

(٤) لم يرد في كتابه «المعاني».

(٥) البحر ٧/٤١٨.

تقديرُه: أمَّنْ يَعْصي أمَّن هو مطيعٌ فيستويان. وحُذِفَ الخبرُ لدلالةِ قولِه: «هل يَسْتوي الذين يعلمون». والثاني: أنَّها منقطعةٌ فتتقدَّرُ بـ بـل والهمزةِ أي: بـل أمَّن هو قانِتٌ كغيرِه أو كالكافر المقولِ له: تمتَّعْ بكفرِك. وقـال أبو جعفـر[1]: «هي بمعنى بل، و«مَنْ» بمعنى الذي تقديرُه: بل الذي هو قانتٌ أفضـلُ مِمَّنْ ذُكِـرَ قبله». وانتُقِدَ عليـه هذا التقـديرُ: من حيث إنَّ مَنْ تَقَـدَّم ليس له فضيلةٌ البتةَ حتى يكونَ هذا أفضلَ منه. والذي ينبغي أَنْ يُقَدَّرَ: «بل الـذي هو قـانِتٌ مِنْ أصحاب الجنة»؛ لـدلالة مـا لقسيمِه عليـه مِنْ قولِـه: «إنَّك من أصحـابِ النـار». و«آنـاءَ» منصـوبٌ على الـظرفِ. وقـد تقـدَّم اشتقـاقُه والكـلامُ في مفردِه[2].

قوله: «ساجِداً وقائماً» حالان. وفي صاحبهما وجهان، الـظاهر منهمـا: أنه الضميرُ المستترُ في «قانِتٌ». والثاني: أنه الضميرُ المرفوعُ بـ «يَحْذَرُ» قُدِّما على عـامِلهما. والعـامَّةُ على نصبِهمـا. وقرأ[3] الضحـاك برفعهمـا على أحد وجهين: إمَّا النعتِ لـ «قَانِتٌ»، وإمَّا أنهما خبرٌ بعد خبر.

[٧٦٥/ب] قوله: «يَحْذَر» يجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «قانتٌ» وأن يكـونَ/ حالاً من الضمير في «ساجداً وقائماً»، وأَنْ يكونَ مستأنفـاً جوابـاً لسؤالٍ مقدرٍ كأنه قيل: ما شأنُه يَقْنُتُ آناءَ الليل ويُتْعِبُ نفسَه ويَكُدُّها؟ فقيل: يَحْذَرُ الآخرَةَ ويَرْجو رحمةَ ربِّه، أي: عذابَ الآخرةِ. وقُـرِىء[4] «إنما يَـذَّكَّرُ أُولـو» بإدغـامِ التاءِ في الذَّال.

---

(١) إعراب القرآن ٢/٨١٢.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٣٥٦.
(٣) البحر ٧/٤١٩.
(٤) البحر ٧/٤١٩.

آ. (١٠) **قوله: ﴿في هـذه الدنيـا﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـالفعـل قبله؛ وحُذِفَت صفةُ «حسنةٌ»، إذ المعنى: حسنة عظيمة؛ لأنه لا يُوْعَـدُ مَنْ عمل حسنةً في الدنيا، حسنةً مطلقاً بل مقيَّدةً بالعِظَم، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حـالٌ مِنْ حسنة كـانَتْ صفةً لهـا، فلمَّا تَقَـدَّمَتْ بقيَتْ حـالاً. و «بغيـرِ حسـابٍ» حالٌ: إمَّا مِنْ «أَجْرَهم»، وإمَّا من «الصابرون» أي: غيـرَ محاسَبٍ عليـه، أو غيرَ محاسَبين.

آ. (١٢) **قـولـه: ﴿وأُمِـرْتُ لِأَنْ أكـونَ﴾**: في هــذه الـلامِ وجهان، أحدهما: أنها للتعليلِ تقديـره: وأُمِرْتُ بمـا أُمِرْتُ بـه لأَنْ أكونَ. قـال الـزمخشري[1]: «فـإن قلتَ: كيف عَطَفَ «أُمِـرْت» على «أُمِرت» وهمـا واحدٌ؟ قلت: ليسـا بواحـدٍ لاختلافِ جهتيهمـا: وذلك أنَّ الأمـرَ بالإخـلاصِ وتكليفَـه شيءٌ، والأمـرَ به ليُحْـرِز[2] به قَصَبَ السَّبْقِ في الـدين شيءٌ آخـرُ. وإذا اختلفَ وجها الشيء وصفتاه يُنَزَّل بذلك مَنْزِلَةَ شيئين مختلفين». والثاني: أن تكـونَ اللامُ مزيدةً في «أَنْ». قال الزمخشـري[3]: «ولك أن تَجْعَـلَ اللامَ مـزِيدَةً، مَثَلُهـا في قولك: «أَرَدْتُ لأَنْ أفعـلَ» ولا تُزاد إلَّا مـع «أَنْ» خاصـةً دونَ الاسـمِ الصريـح، كأنها زِيْدَتْ عوضاً من تَرْكِ الأصـل إلى ما يقـومُ مَقامَـه، كما عُـوِّض السينُ في «اسطاع» عوضاً من تَرْكِ الأصل الذي هو أَطْوَعَ. والدليلُ على هذا الوجهِ مجيئُه بغيرِ لامٍ في قولـه: «وأُمِرْتُ أَنْ أكـون من المسلمين»[4] «وأُمِرْتُ أَنْ أكـونَ من المؤمنين»[5] «أُمِرْتُ أَنْ أكونَ أولَ مَنْ أَسْلَمَ»[6] انتهى.

---

(١) الكشاف ٣/٣٩١.

(٢) الكشاف: ليحرز القائم به.

(٣) الكشاف ٣/٣٩٢.

(٤) الآية ٧٢ من يونس.

(٥) الآية ١٠٤ من يونس.

(٦) الآية ١٤ من الأنعام.

قوله: «ولا تُزاد إلا مع أنْ» فيـه نظرٌ، من حيث إنهـا تُزاد بـاطِّرادٍ إذا كـان المعمولُ متقدماً[1]، أو كان العامل فرعاً[2]. وبغيـر اطِّرادٍ في غيـرِ الموضعين، ولم يَذْكُرْ أحـدٌ من النحويين هـذا التفصيلَ[3]. وقـوله: «كمـا عُوِّض السينُ في اسْطاع» هذا على أحـد القولين. والقـول الآخـر أنَّـه استطاع[4] فحُـذِفَتْ تـاءُ الاستفعال. وقوله: «والدليلُ عليه مجيئُه بغير لام» قد يُقال: إنَّ أصلَه بـاللامِ، وإنما حُذِفَتْ لأنَّ حَـرْفَ الجرِّ يَـطَّرِدُ حَذْفُـه مع «أنْ» و«أنَّ»، ويكـون المأمـورُ به محذوفاً تقديرُه: وأُمِرْت أن أعبدَ لأَنْ أكونَ.

آ. (١٤) قوله: ﴿قـل اللَّهَ أعْبُدُ﴾: قُـدِّمَتِ الجلالـةُ عند قـومٍ لإِفادةِ الاختصاصِ. قال الزمخشريُّ[5]: «ولدلالتِه على ذلك قَدَّمَ المعبودَ على فِعْلِ العبادةِ هنا، وأَخَّره في الأول، فالكلامُ أولاً واقعٌ في الفعل نفسِه وإيجادِه، وثانياً فيمن يفعلُ الفعلَ مِنْ أجلِه، فلذلك رَتَّبَ عَليه قولَه: «فاعبدوا ما شِئْتُمْ مِنْ دونه» ».

آ. (١٦) قـوله: ﴿لهـم مِنْ فـوقِهم ظُلَلٌ﴾: يجـوزُ أَنْ يكـونَ الخبرُ أحدَ الجارَّيْنِ المتقدِّمَيْنِ، وإن كان الظاهرُ جَعْلَ الأولِ هو الخبرَ، ويكون «مِنْ فـوقِهم» إمَّا حـالاً مِنْ «ظُلَل» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وإمَّـا متعلقاً بمـا تعلَّق بـه الخبـرُ، و «مِن النار» صفـةُ لـ «ظُلَل». وقولـه: «ومِنْ تَحْتِهم ظُلَل» كمـا تقـدَّم، وسَمَّاها ظلالاً بالنسبة لمَنْ تَحْتهم.

---

(١) نحو: «للذين هم لربهم يَرْهبون».

(٢) نحو: «فَعَّال لما يريد».

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٨٧.

(٤) قـال الـزجـاج في معـاني القـرآن ٣١٢/٣: «ولكن التـاء والـطاء من مخـرجٍ واحـد فحُذِفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ».

(٥) الكشاف ٣٩٢/٣.

آ. (١٧) قوله: ﴿أن يَعْبُدُوها﴾: الضميرُ عائدٌ على الطاغوتِ لأنها تُؤَنَّث، وقد تقدَّم القولُ عليها مستوفىً في البقرة[1]. و «أَنْ يعبدوها» في محلِّ نصبٍ على البدل من الطاغوت بدلِ اشتمالٍ، كأنه قيل: اجْتَنِبُوا عبادةَ الطاغوتِ. والموصولُ مبتدأٌ. والجملةُ مِنْ «لهم البشرىٰ» الخبرُ. وقيل: «لهم» هو الخبرُ بنفسِه، و «البُشْرىٰ» فاعلٌ به وهذا أَوْلَىٰ لأنه مِنْ بابِ الإخبار بالمفرداتِ. وقوله: «فَبَشِّرْ عبادي» من إيقاع الظاهرِ مَوْقِعَ المضمرِ أي: فَبَشِّرْهُمْ أي: أولئك المجتَنبين، وإنما فُعِلَ ذلك تصريحاً بالوصفِ المذكور.

آ. (١٨) قوله: ﴿الذين يَسْتَمِعون﴾: الظاهرُ أنه نعتٌ لعبادي، أو بدلٌ منه، أو بيانٌ له. وقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأً. وقوله: «أولئك الذين» إلخ خبرُه. وعلى هذا فالوقفُ علىٰ قولِه: «عبادي» والابتداءُ بما بعدَه.

آ. (١٩) قوله: ﴿أفَمَنْ حَقَّ﴾: في «مَنْ» هذه وجهان، أظهرهما: أنها موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. وخبرُه محذوفٌ، فقدَّره أبو البقاء[2] «كمَنْ نجا». وقَدَّره الزمخشري[3]: «فأنت تُخَلِّصُه» قال: «حُذِفَ لدلالةِ «أفأنت تُنْقِذُ» عليه. وقَدَّره غيرُه «تتأسَّفُ عليه». وقدَّره آخرون «يَتَخَلَّص منه» أي: من العذاب/ وقدَّر الزمخشريُّ[4] على عادته جملةً بين الهمزة [٧٦٦/أ] والفاء. تقديرُه: أأنت مالِكُ أَمْرِهم، فَمَنْ حَقَّ عليه كلمةُ العذاب. وأمَّا غيرُه فيدَّعي أن الأصلَ تقديمُ الفاءِ وإنما أُخِّرَتْ لِما تستحقُّه الهمزةُ من التصديرِ. وقد

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٧.
(٢) الإملاء ٢/٢١٤.
(٣) الكشاف ٣/٣٩٣.
(٤) الكشاف ٣/٣٩٣.

تقـدَّمَ تحقيق هـذين القـولين غيـرَ مـرةٍ. والثـاني: أَنْ تكـون «مَنْ» شـرطيـةً، وجوابُها: أفأنت. فالفاء فاءُ الجوابِ دَخَلَتْ على جملةِ الجزاءِ، وأُعيدتِ الهمزةُ لتوكيد معنى الإنكار، وأوقع الظاهرَ وهـو «مَنْ في النار» مـوقعَ المضمـرِ، إذ كان الأصـلُ: أفأنت تُنْقِـذُه. وإنما وَقَـعَ موقعَـه شهادة عليـه بذلـك. وإلى هذا نحـا الحوفيُّ والزمخشري[1]. قال الحوفي: «وجيْءَ بألف الاستفهام لَمَّا طَال الكلامُ توكيداً، ولولا طولُه لم يَجُزْ الإتيانُ بها؛ لأنه لا يَصْلُحُ في العربيـةِ أَنْ يأتيَ بـألف الاستفهـام في الاسمِ وألفِ أخرى في الجـزاء. ومعنى الكلام: أفـأنت تُنْقِذُه». وعلى القول بكونِها شرطيةً يترتَّبُ على قولِ الزمخشري وقولِ الجمهور مسألةٌ: وهو أنَّه على قولِ الجمهورِ يكونُ قد اجتمع شرطٌ واستفهامٌ. وفيه حينئذٍ خلافٌ بين سيبويه[2] ويونسَ: هل الجملةُ الأخيرةُ جواب الاستفهـام وهو قـولُ يونسَ، أو جوابٌ للشرط، وهـو قولُ سيبـويه؟ وأمَّـا على قَوْلِ الـزمخشريِّ فلم يَجْتمـع شرطٌ واستفهامٌ؛ إذ أداةُ الاستفهامِ عندَه داخلةٌ على جملةٍ محذوفةٍ عُطِفَتْ عليها جملةُ الشرط، ولم يَدْخُـلْ على جملةِ الشرطِ. وقـوله: «أفـأنت تُنْقِذُ» استفهـامُ توقيفٍ وقُدِّم فيها الضميرُ إشعـاراً بأنـك لست قادراً على إنقـاذِه إنَّما القـادرُ عليه اللَّهُ وحدَه.

آ. (٢٠) **قـوله: ﴿لكنِ الـذين اتَّقَوْا﴾**: استـدراكٌ بين شيئين نقيضَيْن أو ضِدَّيْن، وهما المؤمنون والكافرون.

وقوله: «وَعْدَ اللَّهِ» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ، فهـو منصوبٌ بـواجبِ الإضمار.

---

(١) الكشاف ٣/٣٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٤٤.

آ. (٢١) قـوله: ﴿ثم يَجْعَلُه﴾: العـامَّةُ على رَفْـعِ الفعلِ نَسَقـاً على ما قبلَه. وقرأ[١] أبو بشر «ثم يَجْعَلَه» منصوباً. قال الشيخ[٢]: «قال صاحب الكامل[٣]: «وهو ضعيفٌ» انتهى. يعني بصاحب الكامل «الهذليَّ» ولم يُبَيِّنْ هو ولا صاحبُ الكامل وَجْهَ ضَعْفِه ولا تخريجَه. فأمَّا ضعفُه فواضحٌ حيث لم يتقدَّم ما يَقْتَضي نصبَه في الـظاهر. وأمَّـا تخريجُـه فقد ذكـر أبو البقـاء[٤] فيه وجهين، أحدُهما: أَنْ ينتصِبَ بإضمار «أن» ويكونَ معطوفاً على قولِـه: «أنَّ اللَّهَ أنزلَ من السماءِ ماءً» في أولِ الآيةِ، والتقديـر: ألم تَرَ إنـزالَ اللَّهِ ثم جَعْلَه. والثاني: أَنْ يكونَ منصوباً بتقديـر تَرَىٰ أي: ثم تَـرَىٰ جَعْلَه حُطامـاً، يعني أنه يُنْصَبُ بـ «أنْ» مضمرةً، وتكونُ «أنْ» وما في حَيِّزِها مفعولاً بـه بفعلٍ مقـدرٍ وهو «تَـرَىٰ» لدلالـة «ألم تَرَ» عليه.

آ. (٢٢) قـولـه: ﴿أفَمَنْ شَـرَحَ اللَّهُ﴾: «أفَمَنْ يَتَّقِي»[٥] كمـا تقدَّم في «أفمَنْ حَقَّ»[٦]. والتقديرُ: أفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صـدرَه للإسـلامِ كمَنْ قسا قلبُه، أو كالقاسي المُعْرِضِ، لدلالةِ «فوَيْلٌ للقاسيةِ قُلوبهم» عليه. وكذا التقديرُ

---

(١) البحر ٧/٤٢٢. وقد ترجم ابن الجزري لرجلين بهذه الكنية، الأول أبو بشـر القطان حمد بن وزير، أخذ عن يعقوب ولم يـذكر وفـاته. والثـاني هارون بـن حـاتم الكوفي البزاز، روى عن أبـي بكر، وروى عنه الحلواني، وقد ضعَّفـوه. وتوفي سنـة ٢٤٩. انظر في الأول: الطبقات ١/٢٦٥ وفي الثاني: الطبقات ٢/٣٤٦.

(٢) البحر ٧/٤٢٢.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) الإملاء ٢/٢١٤ ـ ٢١٥.

(٥) في الآية ٢٤.

(٦) في الآية ١٩.

في: أَفَمَنْ يَتَّقِي أي: كمن أَمِنَ العذابَ، وهو تقديرُ الزمخشريِّ[1]، أو كالمُنْعَمِيْنَ في الجنةِ، وهو تقديرُ ابنِ عطية[2].

آ. (٢٣) قوله: ﴿كتاباً﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه بدلٌ مِنْ «أحسنَ الحديث». والثاني: أنه حالٌ منه. قال الشيخ[3] ـ لَمَّا نقله عن الزمخشري[4] ـ: «وكأنَّه بناءً على أنَّ «أَحْسَن الحديث» معرفةٌ لإِضافتِه إلى معرفةٍ، وأفعلُ التفضيلِ إذا أُضيف إلى معرفةٍ فيه خلافٌ. فقيل: إضافتُه مَحْضَةٌ. وقيل: غيرُ محضة». قلت: وعلى تقديرِ كونِه نكرةً يَحْسُنُ أيضاً أَنْ يكونَ حالاً؛ لأنَّ النكرةَ متى أُضيفَتْ ساغ مجيءُ الحالِ منها بلا خلافٍ. والصحيحُ أنَّ إضافةَ أَفْعَلَ محضةٌ. و «مُتَشابِهاً» نعتٌ لـ «كتاب» وهو المُسَوِّغُ لمجيءِ الجامدِ حالاً، أو لأنَّه في قوةِ مكتوب.

وقرأ العامَّةُ «مثانيَ» بفتح الياء صفةً ثانيةً أو حالاً أخرى أو تمييزاً منقولاً من الفاعلية أي متشابهاً[5] مثانيه وإلى هذا ذهب الزمخشري[6]. وقرأ هشام[7] عن ابن عامر وأبو بِشْرٍ بسكونها، وفيها وجهان، أحدُهما: أنه مِنْ تسكِينِ حرفِ العلةِ استثقالاً للحركةِ عليه كقراءة[8] «تُطْعِمُوْن أهالِيْكم». [وقوله][9]:

٣٨٩٢ـ كأنَّ أَيْدِيْهِنَّ ....

(١) الكشاف ٣/٣٩٦.

(٢) المحرر ١٤/٧٨.

(٣) البحر ٧/٤٢٣.

(٤) الكشاف ٣/٣٩٤.

(٥) الكشاف: متشابهة.

(٦) الكشاف ٣/٣٩٥.

(٧) البحر ٧/٤٢٣، ونسبها في الكامل (خ) ٢٣٤ إلى أبي بشر فحسب.

(٨) الآية ٨٩ من المائدة وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر ٤/٤٠٧.

(٩) تقدم برقم ١٨٠٨.

ونحوِهما. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو مثاني، كذا ذكره الشيخ[1]. وفيه نظرٌ مِنْ حيث إنه كان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ وتُحْذَفَ ياؤُه لالتقاءِ الساكنين فيقال: مثانٍ، كما تقول: هؤلاء جوارٍ. وقد يُقال: إنه وُقِفَ عليه. ثم أُجْرِيَ الوصلُ مُجْرى/ الوقفِ لكنْ يُعْتَرَضُ عليه: بأنَّ الوَقْفَ على المنقوصِ [٧٦٦/ب] المنونِ بحَذْفِ الياءِ نحو: هذا قاضٍ، وإثباتُها لغةٌ قليلةٌ. ويمكن الجوابُ عنه: بأنَّه قد قُرِيء بذلك في المتواترِ نحو: «مِنْ والي»[2] و «باقي»[3] و «هادي»[4] في قراءة ابن كثير.

قوله: «تَقْشَعِرُّ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «كتاب»، وأَنْ تكونَ حالاً منه لاختصاصِه بالصفةِ، وأَنْ تكونَ مستأنفةً. واقشعرَّ جِلْدُه إذا تقبَّضَ وتَجَمَّعَ من الخوف، وقَفَّ شعرُه. والمصدرُ الاقشعرارُ والقُشَعْرِيرة أيضاً. ووزن اقْشَعَرَّ افْعَلَلَّ. ووزنُ القُشَعْرِيرة: فُعَلِّيْلَة.

و «مَثانيَ» جمعُ مَثْنى؛ لأنَّ فيه تثنيةَ القصصِ والمواعظِ، أو جمعُ مُثْنى مَفْعَل مِنْ التثنية بمعنىٰ التكرير. وإنما وُصِفَ «كتاب» وهو مفردٌ بمثاني، وهو جمعٌ؛ لأنَّ الكتابَ مشتملٌ على سورٍ وآياتٍ، أو هو من باب: بُرْمَةٌ أعشارٌ وثَوْبٌ أخلاقٌ. كذا قال الزمخشري[5]: وقيل: ثَمَّ موصوفٌ محذوفٌ أي: فصولاً مثانيَ حُذِفَ للدلالةِ عليه.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿قُرْآناً عربيّاً﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ منصوباً على المدح؛ لأنه لَمَّا كان نكرةً امتنع إتباعُه للقرآن. الثاني: أَنْ

---

(١) البحر ٧/٤٢٣.

(٢) الآية ٩٦ من النحل: «وما عند الله باقي». وانظر: النشر ٢/١٣٧.

(٣) الآية ١١ من الرعد: «وما لهم من دونه مِنْ ولي». وانظر: السبعة ٣٦٠.

(٤) الآية ٧ من الرعد: «ولكل قومٍ هادي». وانظر: السبعة ٣٦٠.

(٥) الكشاف ٣/٣٩٥.

ينتصِبَ بـ «يتذكَّرون» أي: يتذكَّرون قرآناً. الثالث: أن ينتصبَ على الحال مِن القرآن على أنَّها حالٌ مؤكِّدةٌ، وتُسَمَّى حالاً موطئة لأنَّ الحالَ في الحقيقةِ «عربياً» و«قرآناً» توطئةٌ له نحو: «جاء زيدٌ رجلاً صالحاً».

قوله: «غيرَ ذي عِوَج» نعتٌ لـ «قرآناً» أو حالٌ أخرى. قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: فهلاَّ قيل: مستقيماً أو غيرَ مُعْوَج. قلت: فيه فائدتان، إحداهما: نفيُ أَنْ يكونَ فيه عِوَجٌ قط كما قال: «ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً»[2]. والثاني: أنَّ العِوَجَ يختصُّ بالمعاني دونَ الأعيان. وقيل: المرادُ بالعِوَجِ الشكُّ واللَّبْسُ». وأنشد[3]:

٣٨٩٣ـ وقد أتاكَ يقينٌ غيرُ ذي عِوَجٍ
من الإلهِ وقولٌ غيرُ مَكْذوبِ

آ. (٢٩) قوله: ﴿فيه شركاءُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ هذا جملةً مِنْ مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نصب صفةً لرجل، ويجوزُ أَنْ يكونَ الوصفُ الجارَّ وحدَه، و«شركاءُ» فاعلٌ به، وهو أَوْلَى لقُرْبه من المفردِ و«مُتَشاكِسُوْن» صفةٌ لشركاء. والتشاكُسُ: التخالُفُ. وأصلُه سوءُ الخُلُقِ وعُسْرُه، وهو سببُ التخالُفِ والتشاجُر. ويقال: التَّشاكس والتشاخُسُ بالخاء موضع الكاف. وقد تقدَّم الكلامُ[4] على نصب المثل وما بعده الواقعين بعد «ضَرَب». وقال الكسائي: انتصَبَ «رجلاً» على إسقاط الجارِّ أي: لرجل أو في رجل.

وقوله: «فيه» أي: في رِقِّه. وقال أبو البقاء[5] كلاماً لا يُشْبه أَنْ يَصْدُرَ مِنْ

---

(١) الكشاف ٣/٣٩٦.
(٢) الآية ١ من الكهف.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٣/٣٩٦، والبحر ٧/٤٢٤.
(٤) انظر: الدر ١/٢٢٣.
(٥) الإملاء ٢/٢١٥.

مثله، بل ولا أَقَلَّ منه. قال: «وفيه شركاءُ الجملةُ صفةُ لـ «رجـل» و «في» متعلقٌ بمتشاكسون. وفيه دلالةٌ على جوازِ تقديم خبرِ المبتدأ عليه» انتهى. أمَّا هـذا فلا أشُكُّ أنه سهوٌ؛ لأنه من حيث جَعَلَه جملةً كيف يقول بعد ذلك: إن «فيه» متعلقٌ بـ «متشاكسون»؟ وقد يقال: أراد مِنْ حيث المعنى، وهـو بعيدٌ جـداً. ثم قولـه: «وفيه دلالةٌ» إلى آخره يناقضه أيضاً. وليست المسـألةُ غـريبةً حتى يقـولَ: «وفيه دلالة». وكأنه أراد: فيه دلالةٌ على تقديم معمـولِ الخبر على المبتـدأ، بناءً منـه على أنَّ «فيه» يتعلق بـ «مُتشاكسون» ولكنه فاسدٌ، والفاسدُ لا يُرام صَلاحُه.

قوله: «سَلَماً لرَجُلٍ» قرأ[1] ابن كثير وأبو عمرٍو «سالمـاً» بالألفِ وكسـرِ اللام. والباقون «سَلَماً» بفتـح السين واللام. وابن جبيـر بكسرِ السينِ وسكـونِ الـلام. فالقـراءةُ الأولى اسمُ فاعـلٍ مِنْ سَلِمَ له كـذا فهو سـالمٌ. والقـراءتـان الأُخْرَيان سَلَماً وسِلْماً فهما مَصْدران وُصِف بهما على سبيل المبالغةِ، أو على حَذْفِ مضافٍ ما، أو على وقوعِهما موقـعَ اسمِ الفاعـل فتعودُ كـالقراءةِ الأولى. وقُـرِىء «ورجلٌ سـالِمٌ» برفعِهمـا. وفيه وجهـان، أحدُهمـا: أَنْ يكونَ مبتـدأً، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: وهناك رجلٌ سالمٌ لرجلٍ، كذا قَدَّره الزمخشـري[2]. الثاني: أنه مبتدأٌ و «سالمٌ» خبرُه. وجاز الابتداءُ بالنكرةِ؛ لأنه موضعُ تفصيلٍ، كقولِ امرىءِ القيس[3]:

٣٨٩٤ـ إذا مـا بكىٰ مِنْ خَلْفِهـا انصـرَفَتْ لـه
بِـشِـقٍّ وشِـقٌّ عـنـدنـا لـم يُـحَـوَّلِ

وقولهم: الناسُ رجلان رجلٌ أكرمْتُ، ورجلٌ أَهَنْتُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢١، والتيسير ١٨٩، والقرطبي ٢٥٣/١٥.

(٢) الكشاف ٣٩٧/٣.

(٣) تقدم برقم ٢٢٢.

قوله: «مَثَلًا» منصوبٌ على التمييزِ المنقولِ من الفاعليةِ إذ الأصلُ: هل يَسْتَوي مَثَلُهما. وأُفْرِد التمييزُ لأنه مقتصرٌ عليه أولاً في قوله: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا». وقُرِىءَ[1] «مِثْلَيْن» فطابَقَ حالَيْ الرجلين. وقال الزمخشري[2] ـ فيمَنْ قرأ مِثْلين ـ : «إنَّ الضميرَ في «يَسْتَويان» للمِثْلين؛ لأنَّ التقديرَ: مِثْلَ رجلٍ، ومثلَ رجلٍ. والمعنى: هل يَسْتويان فيما يَرْجِعُ إلى الوصفيَّة كما تقول: كفَى بهما رجلين».

قال الشيخ[3]: «والظاهرُ أنه يعود الضميرُ في «يَسْتَوِيان» على «رَجُلَيْن». وأمَّا إذا جَعَلْتَه/ عائداً إلى المِثْلَيْنِ اللذيْن ذَكَرَ أنَّ التقديرَ: مِثْلَ رجلٍ ومِثْلَ رجلٍ؛ فإنَّ التمييزَ يكون إذ ذاك قد فُهِمَ من المميَّز الذي هو الضميرُ؛ إذ يصيرُ التقدير: هل يَسْتوي المِثْلان مِثْلين». قلت: هذا لا يَضُرُّ؛ إذ التقديرُ: هل يَسْتوي المِثْلان مِثْلَيْن في الوصفيةِ فالمِثْلان الأوَّلان مَعْهودان، والثانيان جنسان مُبْهمان كما تقول: كَفَى بهما رجلَيْن؛ فإنَّ الضميرَ في «بهما» عائدٌ على ما يُراد بالرجلين فلا فَرْقَ بين المسألتين. فما كان جواباً عن «كفَى بهما رجلين» يكونُ جواباً له. [٧٦٧/أ]

آ. (٣٠) قوله: ﴿إنَّك مَيِّتٌ وإنَّهم مَيِّتُون﴾: العامَّةُ على «مَيِّت ومَيِّتون». وقرأ[4] ابنُ محيصن وابنُ أبي عبلة واليماني «مائِتٌ ومائتون»، وهي صفةٌ مُشْعِرَةٌ بحدوثِها دون «مَيِّت». وقد تقدَّمَ أنَّه لا خلافَ بين القرَّاءِ في تثقيلِ مثلِ هذا. «ثم إنكم» تغليباً للمخاطبِ، وإنْ كان واحداً في قوله: «إنَّك» على الغائبين في «وإنَّهم».

---

(١) البحر ٧/٤٢٥.

(٢) الكشاف ٣/٣٩٧.

(٣) البحر ٧/٤٢٥.

(٤) الإتحاف ٢/٤٢٩، والبحر ٧/٤٢٥، والقرطبي ١٥/٢٥٤.

آ. (٣٣) **قوله: ﴿والذي جاءَ﴾**: بالصدق لَفْظُه مفردٌ، ومعناه جمعٌ لأنه أُريد به الجنسُ. وقيل: لأنه قُصِدَ به الجزاءُ، وما كان كذلك كَثُرَ فيه وقوعُ «الذي» موقع «الذين»، ولذلك رُوْعي معناه فجُمِع في قولِه: «أولئك هم المتَّقون» كما رُوْعِيَ معنىٰ «مَنْ» في قولِه: «للكافرين»؛ فإنَّ الكافرين ظاهرٌ واقعٌ موقعَ المُضْمرِ؛ إذ الأصلُ: مثوىً لهم. وقيل: بل الأصلُ: والذين جاء بالصدق، فحُذِفَتِ النونُ تخفيفاً، كقولِه: «وخُضْتم كالذي خاضُوا»[1]. وهذا وهمٌ؛ إذ لو قُصِد ذلك لجاء بعده ضميرُ الجمع، فكان يُقال: والذي جاؤوا، كقوله: «كالذي خاضُوا». ويَدُلُّ عليه أنَّ نونَ التثنيةِ إذا حُذِفَتْ عاد الضميرُ مَثْنىٰ، كقولِه[2]:

٣٨٩٥ـ أَبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا
قَتَلا الملوكَ وفَكَّكا الأَغْلالا

ولجاءَ كقوله[3]:

٣٨٩٦ـ وإنَّ الذيْ حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ
هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

وقرأ[4] عبدُ الله «والذي جاؤوا بالصدق وصَدَّقوا به» وقد تقدَّم تحقيقُ مثلِ هذه الآيةِ في أوائلِ البقرة وغيرها. وقيل: «الذي» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ

---

(١) الآية ٦٩ من التوبة.
(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه (السكري) ١٠٨، والكتاب ١/٩٥، المقتضب ٤/١٤٦، وأمالي الشجري ٢/٣٠٦، وابن يعيش ٣/١٥٤. والبيت في هجاء جرير. وعَمَّاه عمرو ومرة.
(٣) تقدم برقم ٧٦.
(٤) القرطبي ١٥/٢٥٦، والبحر ٧/٤٢٨.

بمعنى الجمعِ، تقديرُه: والفريق أو الفوج ولذلك قال: «أولئك هم المتَّقون». وقيل: المرادُ بالذي واحدٌ بعينِه وهو محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم، ولكن لَمَّا كان المرادُ هو وأتباعُه اعْتُبِر ذلك فجُمِعَ، فقال: «أولئك هم» كقوله: «ولقد آتَيْنا موسى الكتابَ لعلهم يهتدون»[1]. قاله الزمخشري[2] وعبارتُه: «هو رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أراد به إياه ومَنْ تبعه، كما أراد بموسى إياه وقومَه». وناقشه الشيخ[3] في إيقاعِ الضميرِ المنفصلِ موقعَ المتصلِ قال: «وإصلاحُه أَنْ يقولَ: أراده به كما أراده بموسى وقومِه». قلت: ولا مناقَشَةَ؛ لأنَّه مع تقديم «به» و«بموسى» لغرضٍ من الأغراض استحالَ اتصالُ الضميرِ، وهذا كما تقدَّم لك بحثٌ في قوله تعالى: «ولقد وَصَّيْنا الذين أُوْتُوا الكتابَ مِنْ قَبْلِكم وإياكم»[4]، وقوله: «يُخْرِجُوْن الرسولَ وإياكم»[5]: وهو أنَّ بعضَ الناسِ زَعَمَ أنه يجوزُ الانفصالُ مع القدرةِ على الاتصال، وتقدَّم الجوابُ بقريبٍ مِمَّا ذكَرْتُه هنا، وبَيَّنْتُ حكمةَ التقديمِ ثمةَ. وقولُ الزمخشريِّ: «إن الضميرَ في «لعلهم يَهْتدون» لموسى وقومِه» فيه نظرٌ، بل الظاهرُ خصوصُ الضميرِ بقومِه دونَه؛ لأنهم هم المطلوبُ منهم الهدايةُ. وأمَّا موسى عليه السلام فمهتدٍ ثابتٌ على الهداية. وقال الزمخشري[6] أيضاً: «ويجوز أن يريدَ: والفوج أو الفريق الذي جاء بالصدقِ وصَدَّق به، وهم: الرسولُ الذي جاء بالصدقِ وصحابتُه الذين صَدَّقوا به». قال الشيخ[7]: «وفيه توزيعُ الصلةِ، والفوجُ هو الموصولُ، فهو

---

(١) الآية ٤٩ من المؤمنون.
(٢) الكشاف ٣/٣٩٨.
(٣) البحر ٧/٤٢٨.
(٤) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر ٤/١١١.
(٥) الآية ١ من الممتحنة.
(٦) الكشاف ٣/٣٩٨.
(٧) البحر ٧/٤٢٨.

كقولِك: جاء الفريقُ الذي شَرُفَ وشَرُفَ، والأظهرُ عَدَمُ التوزيعِ بل المعطوفُ على الصلةِ صلةٌ لِمَنْ له الصلة الأولى».

وقرأ[1] أبو صالح [2] وعكرمة بن سليمان[3] / ومحمد بن جُحادة[4] [٧٦٧/ب] مخففاً بمعنى صَدَقَ فيه، ولم يُغَيِّرْه. وقُرِىء «وصُدِّق به» مشدَّداً مبنياً للمفعول.

آ. **(٣٥) قوله: ﴿لِيُكَفِّرَ﴾**: في تعلُّقها وَجْهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: يَسَّرَ لهم ذلك لِيُكَفِّرَ. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ المحسنين، كأنه قيل: الذين أحسنوا لِيُكَفِّرَ أي: لأجلِ التكفير.

قوله: «أَسْوَأَ الذي» الظاهرُ أنه أَفْعَلُ تفضيل، وبه قرأ العامَّةُ. وقيل: ليسَتْ للتفضيل بل بمعنى سَيِّىءَ الذي عمِلوا كقولِهم: «الأَشَجُّ والناقص أعدلُ بني مروان» أي: عادلاهم. ويَدُلُّ على هذا قراءةُ[5] ابنِ كثير في رواية «أَسْواءَ» بألفٍ بين الواوِ والهمزةِ بزنَةِ أَحْمال جمعَ سُوء، وكذا قرأ في حم السجدة.

آ. **(٣٦) قوله: ﴿بكافٍ عَبْدَه﴾**: العامَّةُ على توحيدِ «عبدَه». والأخَوان[6] «عبادَه» جمعاً وهم الأنبياءُ وأتباعُهم. وقُرِىء «بكافي عبادِه»

---

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٢، والمحتسب ٢/٢٣٧، والقرطبي ١٥/٢٥٦، والبحر ٧/٤٢٨.

(٢) محمد بن عمير أبو صالح الهمذاني الكوفي. مقرىء عارف بحرف حمزة. بقي إلى حدود ٣١٠. انظر: طبقات القراء ٢/٢٢٢.

(٣) عكرمة بن سليمان بن كثير المكي. عرض على شبل وعرض عليه البزي. بقي إلى قبيل المئتين. طبقات القراء ١/٥١٥.

(٤) محمد بن جُحادة الكوفي إمام ثقة حدَّث عن أنس بن مالك توفي ١٣١. انظر: سير أعلام النبلاء ٦/١٧٤.

(٥) نسبها في الشواذ ١٣٢ إلى البزي عن ابن كثير. وانظر: البحر ٧/٤٢٩.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٢، والنشر ٢/٣٦٢، والحجة ٦٢٢، والقرطبي ١٥/٢٥٧، والتيسير ١٨٩، والبحر ٧/٤٢٩.

بالإضافة. و «يُكافي» مضارعُ كافى، «عبادَه» نُصِب على المفعول به. ثم المفاعلةُ هنا تحتملُ أَنْ تكونَ بمعنى فَعَل نحو: نُجازي بمعنى نَجْزي، وبُنِيَ على لفظةِ المُفاعلةِ لِما تقدَّم مِنْ أنَّ بناءَ المفاعلةِ يُشْعِ بالمبالغةِ؛ لأنه للمغالبة. ويُحتمل أَنْ يكونَ أصلُه يُكافِئ بالهمز، من المكافأة بمعنى يَجْزِيْهم، فخفَّف الهمزةِ.

قوله: «ويُخَوِّفُونَك» يجوزُ أَنْ يكون حالاً؛ إذ المعنى: أليس كافيَك حالَ تَخْويفِهم إياك بكذا، ويَعْلَمُه[1]. كأنَّ المعنى: أنَّه كافيه في كلِّ حالٍ حتى في هذه الحال. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أفَرَأَيْتُمْ ما تَدْعُوْن﴾: هي المتعديةُ لاثنين، أوَّلُهما «ما تَدْعُوْن» وثانيهما الجملةُ الاستفهاميةُ. والعائدُ على المفعول منها قولُه: «هُنَّ» وإنما أَنَّثه تحقيراً لِما يَدْعُون مِنْ دونِه، ولأنهم كانوا يُسَمُّونها بأسماءِ الإناث: اللات ومَناة والعُزَّى. وقد تقدَّم تحقيقُ هذه مستوفىً في مواضعَ.

قوله: «هل هُنَّ كاشفاتُ ضُرِّه» قرأ[2] أبو عمرو «كاشفاتٌ مُمْسِكاتٌ» بالتنوين ونصبِ «ضُرَّه» و «رحمتَه»، وهو الأصلُ في اسم الفاعل. والباقون بالإضافةِ وهو تخفيفٌ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿والتي لم تَمُتْ﴾: عطفٌ على الأنفس أي: يَتَوفَّى الأنفسَ حين تموتُ، ويَتَوفَّى أيضاً الأنفسَ التي لم تَمُتْ في مَنامِها. ففي

---

(١) أسقط ناسخ (ش) لفظة «ويعلمه».

(٢) السبعة ٥٦٢، والحجة ٦٢٣، والبحر ٧/٤٣٠، والتيسير ١٩٠، والنشر ٢/٣٦٣، والقرطبي ١٥/٢٥٩.

منامِها ظرفٌ لـ «يَتَوَفَّى». وقرأ[1] الأخَوان «قُضِيَ» مبنياً للمفعول، «الموتُ» رفعاً لقيامِه مَقامَ الفاعلِ.

آ. (٤٣) وقوله: ﴿أم اتَّخَذُوا﴾: «أم» منقطعةٌ فتتقدَّرُ بـ بل والهمزةِ. وتقدَّم الكلامُ[2] على نحوِ «أَوَلَوْ» وكيف هذا التركيبُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وإذا ذُكِرَ الذين﴾: قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: ما العاملُ في «إذا ذُكِرَ»؟ قلت: العاملُ في «إذا» الفجائية، تقديرُه: وقتَ ذِكْرِ الذين مِنْ دونِه فاجَؤوا وقتَ الاستبشار». قال الشيخُ[4]: «أمَّا قولُ الزمخشريِّ فلا أَعْلَمُه مِنْ قولِ مَنْ ينتمي للنحوِ، وهو أنَّ الظَّرْفَيْنِ معمولان لفاجؤوا[5] ثم «إذا» الأولى تَنْتَصِبُ على الظرفيةِ، والثانيةُ على المفعول به». وقال الحوفي: «إذا هم يَسْتَبْشرون «إذا» مضافةٌ إلى الابتداءِ والخبر، و«إذا» مكررةٌ للتوكيد، وحُذف ما تُضاف إليه. والتقدير: إذا كانَ ذلك هم يَسْتبشِرون فيكون هم يستبشرون هو العاملَ في «إذا»، المعنى: إذا كان كذلك استبشروا». قال الشيخ[6]: «وهذا يَبْعُدُ جداً عن الصواب، إذا[7] جعل «إذا» مضافةً إلى الابتداء والخبر»، ثم قال: «وإذا مكررةٌ للتوكيد وحُذِف ما تضاف إليه» إلى آخرِ كلامه فإذا كانَتْ «إذا» حُذِف ما تُضاف إليه، فكيف تكون مضافةً إلى الابتداء

---

(١) السبعة ٥٦٢، والنشر ٢/٣٦٣، والبحر ٧/٤٣١، والتيسير ١٩٠، والقرطبي ١٥/٢٦٣، والحجة ٦٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٣٢٨.

(٣) الكشاف ٣/٤٠١.

(٤) البحر ٧/٤٣١.

(٥) البحر: لعامل واحد.

(٦) البحر ٧/٤٣١.

(٧) البحر: «إذ» ولعلها أنسب للسياق.

والخبرِ الذي هو هم يَسْتَبْشِرون؟ وهذا كلُّه أَوْجبه عَدَمُ الإتقانِ لعلمِ النحوِ والتحذُّقِ[1] فيه» انتهى. وفي هذه العبارةِ تحامُلٌ على أهلِ العلمِ المرجوعِ إليهم فيه.

واختار الشيخُ أَنْ يكونَ العاملُ في «إذا» الشرطيةِ الفعلَ بعدها لا جوابَها، وأنها ليسَتْ مضافةً لِما بعدها، وإنْ كان قولَ الأكثرين، وجَعَل «إذا» الفجائية معمولةً لِما بعدها سواءً كانت زماناً أم مكاناً. أمَّا إذا قيل: إنها حرفٌ فلا تحتاجُ إلى عاملٍ وهي رابِطةٌ لجملةِ الجزاءِ بالشرطِ كالفاء.

والاشمِئْزازُ: النُّفورُ والتقبُّضُ. وقال أبو زيد: هو الذُّعْرُ. اشْمَأَزَّ فلانٌ: إذا ذُعِرَ، ووزنه افْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ. قال الشاعر[2]:

٣٨٩٧ـ إذا عَضَّ الثِّقافُ بها اشْمَأَزَّتْ وولَّتْه عَشَوْزَنَةً زَبُونا

آ. (٤٨) قوله: ﴿سَيِّئاتُ ما كسَبُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أي: سَيِّئاتُ كَسْبِهم أو بمعنى الذي: سَيِّئات أعمالهم التي كَسَبوها.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إنما أُوْتِيْتُهُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مهيِّئةً زائدةً على «إنَّ» نحو: إنما قام زيد، وأَنْ تكونَ موصولةً، والضميرُ عائدٌ عليها مِنْ «أُوْتِيْتُه» أي: إنَّ الذي أُوْتِيْتُه على عِلْمٍ مني أو على عِلْمٍ من الله فيَّ، أي: أستحقُّ / ذلك. [٧٦٨/أ]

(١) البحر: والتحدث.

(٢) البيت لعمرو بن كلثوم يصف قناة صلبة. وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٤، وفي اللسان «عشزن»، وجمهرة أشعار العرب ٤٠٣/١، والثقاف: خشبة صلبة تصلح بها الرماح. وزبنته: إذا دفعته ومنه سميت الزبانية لأنهم يدفعون أهل النار. والعشوزن: الصلب الشديد الغليظ.

قوله: «بل هي» الضميرُ للنعمةِ. ذكَّرهـا أولاً في قولـه: «إنما أوتيتُـه لأنها بمعنىٰ الإنعامِ، وأنَّث هنا اعتباراً بلفظِها. وقيل: بل الحالةُ أو الإتيانةُ.

آ. (٥) قوله: ﴿قد قالها﴾: أي: قال القولةَ المَذْكورةَ. وقُرِىءَ[1] «قد قاله» أي: هذا القـولَ أو الكلامَ. وإنمـا عُطِفَتْ هـذه الجملةُ، وهي قولـه: «فإذا مَسَّ الإنسانَ» بالفاء والتي في أول السـورة[2] بالـواو؛ لأن هذه مُسَبَّبَـةٌ عن قوله: «وإذا ذُكِـر» أي: يَشْمَئِزُّون مِنْ ذِكْـرِ اللَّهِ ويَسْتَبْشِرون بـذِكْرِ آلهتِهم، فـإذا مَسَّ أحـدَهم بخـلاف الأولى حيث لا تَسَبُّبَ فيهـا، فجيء بـالـواوِ التي لمـطلقِ العـطفِ، وعلى هذا فمـا [بين] السببِ والمُسَبَّبِ جملٌ اعتـراضيةٌ، قـال معنـاه الـزمخشـريُّ[3]. واستبعـده الشيـخُ[4] من حيث إنَّ أبـا عليٍّ يمنـع الاعتـراضَ بجملتينِ فكيف بهذه الجملِ الكثيرةِ؟ ثم قال: «والذي يَظْهـر في الرَّبْطِ أنـه لَمَّا قال: «ولو أنَّ للذين ظلمـوا»[5] الآية كـان ذلك إشعـاراً بما يَنـالُ الظالمين. مِنْ شدَّةِ العذاب، وأنه يَظْهر لهم يومَ القيامة من العـذاب، أَتْبع ذلـك بما يَـدُلُّ على ظُلمِه وبَغْيه، إذ كان إذا مَسَّه ضُرٌّ دعا اللَّهَ، فإذا أَحْسَن إليه لم يَنْسُبْ ذلك إليه».

قوله: «فما أَغْنىٰ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» نافيةً أو استفهـاميةً مؤولـةً بالنفيِ، وإذا احْتَجْنا إلى تأويلِها بالنفيِ فَلْنَجْعَلْها نافيةً استراحةً من المجاز.

آ. (٥٣) قوله: ﴿قُلْ يا عبادِي﴾: قيل في هـذه الآيةِ من أنـواع المعاني والبيانِ أشياءُ حسنةٌ، منها: إقبالُه عليهم ونداؤهم، ومنها: إضافتُهم إليه

(١) الكشاف ٣/٤٠٣.

(٢) الآية ٨.

(٣) الكشاف ٣/٤٠٢.

(٤) البحر ٧/٤٣٣.

(٥) في الآية ٤٧.

إضافةَ تشريفٍ، ومنها: الالتفاتُ من التكلم إلى الغَيْبةِ في قوله: «مِنْ رحمة الله»، ومنها: إضافةُ الرحمةِ لأجلِ أسمائِه الحُسْنى، ومنها: إعادةُ الظاهرِ بلفظِه في قولِه: «إنَّ اللَّهَ»، ومنها: إبرازُ الجملةِ مِنْ قولِه: «إنه هو الغفورُ الرحيمُ» مؤكَّدةً بـ «إنَّ»، وبالفصلِ، وبإعادة الصفتين اللتين تضمَّنَتْهما الآيةُ السابقةُ.

آ. (٥٦) قوله: ﴿أَنْ تقولَ﴾: مفعولٌ مِنْ أجلِه، فقدَّره الزمخشري[1] كراهةَ أَنْ تقول، وابنُ عطية[2]: أَنِيْبوا مِنْ أَجْلِ أَنْ تقولَ. وأبو البقاء[3] والحوفي: أَنْذَرْناكم مخافةَ أَنْ تقولَ. ولا حاجةَ إلى إضمارِ هذا العاملِ مع وجودِ «أَنيبوا» وإنما نَكَّر نفساً لأنه أراد التكثيرَ، كقولِ الأعشى[4]:

٣٨٩٨ـ ورُبَّ بَقيعٍ لو هَتَفْتُ بجَوِّه
أتاني كريمٌ يَنْفُضُ الرأسَ مُغْضَبا

يريد: أتاني كرام كثيرون لا كريمٌ فَذٌّ؛ لمنافاتِه المعنى المقصودَ. ويجوزُ أَنْ يريد: نفساً متميِّزةً من بينِ الأنفسِ باللَّجاجِ الشديدِ في الكفرِ أو بالعذابِ العظيمِ.

قوله: «يا حَسْرتا» العامَّةُ على الألفِ بدلاً مِنْ ياءِ الإِضافةِ. وعن ابن كثير[5] «يا حَسْرَتاهْ» بهاءِ السكت وَقْفاً، وأبو جعفر «يا حَسْرَتي» على

(١) الكشاف ٣/٤٠٤.
(٢) المحرر ١٤/٩٦.
(٣) الإملاء ٢/٢١٥.
(٤) الديوان ١١٥.
(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٣١، والمحتسب ٢/٢٣٧، والنشر ٢/٣٦٣، والبحر ٧/٤٣٥.

الأصل. وعنه أيضاً «يا حَسْرتاي» بالألفِ والياء. وفيها وجهان، أحدُهما: الجمعُ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه. والثاني: أنه تثنيةُ «حَسْرَة» مضافةً لياءِ المتكلمِ. واعْتُرِضَ على هذا: بأنه كان ينبغي أَنْ يُقالَ: يا حَسْرتَيَّ بإدغامِ ياءِ النَّصْبِ في ياءِ الإضافةِ. وأُجيب: بأنه يجوزُ أَنْ يكونَ راعىٰ لغة الحارِث ابن كعبٍ وغيرِهم نحو: «رأيتُ الزيدان». وقيل: الألفُ بدلٌ من الياءِ والياءُ بعدها مزيدةٌ. وقيل: الألفُ مزيدةٌ بين المتضايفَيْنِ، وكلاهما ضعيفٌ.

قوله: «على ما فَرَّطْتُ» «ما» مصدريةٌ أي: على تَفْرِيطي. وثَمَّ مضافٌ أي: في جَنْبِ طاعةِ الله. وقيل: «في جَنْبِ الله» المرادُ به الأمرُ والجهةُ. يقال: هو في جَنْبِ فلانٍ وجانبِه، أي: جهته وناحيته. قال الراجز[1]:

٣٨٩٩ـ النـاسُ جَـنْـبٌ والأمـيـرُ جَـنْـبُ

وقال آخر[2]:

٣٩٠٠ـ أفي جَنْبِ بَكْرٍ قَطَّعَتْني مَلامةً
لَعَمْري لقد طالَتْ مَلامَتُها بيا

ثم اتُّسِع فيه فقيل: فَرَّط في جَنْبِه أي في حَقِّه. قال[3]:

٣٩٠١ـ أَمَا تَتَّقِيْنَ اللَّهَ في جَنْبِ عاشِقٍ
لـه كَـبِـدٌ حَـرَّىٰ عـلـيـكِ تَـقَـطَّعُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في معاني القرآن للأخفش ٢٣٧، واللسان (جنب)، والمحرر ٩٧/١٤.

(٢) البيت لكعب بن زهير. وليس في ديوانه، وهو في اللسان (ثني)، لأنه رواه «ثِنَىٰ» بدلاً من «بيا»، والمحرر ٩٧/١٤.

(٣) البيت لسابق البربري. وهو في الكشاف ٤٠٤/٣، والقرطبي ٢٧١/١٥ منسوباً لكثيِّر وليس في ديوانه، والبحر ٤٣٥/٧.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿فأكونَ﴾**: في نصبه وجهان، أحدهما: عَطْفُه على «كرَّة» فإنها مصدرٌ، فعُطِفَ مصدرٌ مؤولٌ على مصدرٍ مُصَرَّح به كقولها[1]:

٣٩٠٢ـ لَلُبْسُ عَباءةٍ وَتَقَرَّ عَيْني
أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

وقول الآخر[2]:

٣٩٠٣ـ فما لَكَ منها غيرُ ذكرىٰ وحَسْرةٍ
وتَسْأَلَ عن رُكْبانِها أينَ يَمَّموا

[٧٦٨/ب] والثاني: أنه منصوبٌ/ على جوابِ التمني المفهوم مِنْ قولِه: «لو أنَّ لي كَرَّةً». والفرقُ بين الوجهين: أن الأولَ يكونُ فيه الكونُ مُتَمَنَّى، ويجوزُ أَنْ تُضْمَرَ «أَنْ» وأَنْ تظهرَ، والثاني يكون فيه الكونُ مترتباً على حصولِ المُتَمَنَّىٰ لا مُتمنىٰ ويجب أَنْ تُضْمَرَ «أَنْ».

آ. (٥٩) **قوله: ﴿بلىٰ﴾**: حرفُ جوابٍ وفيما وقعَتْ جواباً له وجهان، أحدُهما: هو نَفْيٌ مقدرٌ. قال ابنُ عطية[3]: «وحَقُّ بلىٰ أَنْ تجيْءَ بعد نفيٍ عليه تقريرٌ، كأنَّ النفسَ قالَتْ: لم يَتَّسِعْ لي النظرُ ولم يَتَبَيَّنْ لي الأمرُ». قال الشيخ[4]: «ليس حَقُّها النفيَ المقررَ، بل حَقُّها النفيُ، ثم حُمِلَ التقريرُ عليه، ولذلك أجاب بعضُ العربِ النفيَ المقررَ بـ نعم دونَ بَلىٰ، وكذا وقع في

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٣، والبحر ٧/٤٣٦، والقرطبي ١٤/٢٧٢، والمحرر ١٤/٩٨.
(٣) المحرر ١٤/٩٨. والاقتباس بالمعنى.
(٤) البحر ٧/٤٣٦.

عبارةِ سيبويـه[1] نفسه». والثـاني: أنَّ التمنيَ المذكـورَ وجوابَـه متضمنان لنَفْيِ الهدايةِ، كأنه قـال: لم أهتدِ، فَـرَدَّ الله عليه ذلـك. قال الـزمخشري[2]: «فـإنْ قلتَ: هَـلاَّ قُرِنَ الجـوابُ بما هـو جوابٌ لـه، وهو قـولُه: «لـو أنَّ اللَّهَ هَـداني» ولم يَفْصِـلْ بينهما. قلت: لأنـه لا يَخْلو: إمَّا أَنْ يُقَـدَّم على إحـدى[3] القـرائنِ الثلاثِ فيُفَرَّقَ بينهنَّ، وإمَّا أن تُؤَخَّرَ القرينةُ الوسـطى. فلم يَحْسُنِ الأولُ لِما فيـه من تَبْتير النَّظْم بالجمع بين القرائنِ، وأمَّا الثاني فلِما فيه من نَقْضِ الترتيبِ وهـو التحسُّر على التفريط في الطاعةِ ثم التعلُّلُ بفَقْدِ الهدايةِ ثم تمنِّي الرَّجْعَـة، فكان الصواب ما جـاءَ عليه: وهـو أنَّه حكى أقـوالَ النفسِ على ترتيبهـا ونَظْمِهـا، ثم أجاب مِنْ بينِها عَمَّا اقتضى الجوابَ».

وقرأ العَامَّةُ «جاءَتْـكَ» بفتح الكـاف فكذَّبْتَ واستكبـرتَ، وكنتَ، بفتح التـاءِ خطابـاً للكافـر دونَ النفس. وقـرأ الجحـدريُّ[4] وأبـو حيـوةَ وابن يعمـر والشـافعيُّ عن ابن كثير، ورَوَتْهـا أمُّ سَلَمَـةَ عن النبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم، وبها قرأ أبـو بكر وابنتُـه عائشـةُ رضي الله عنهما، بكسـرِ الكاف والتـاءِ خطابـاً للنفسِ. والحسن[5] والأعـرج والأعمش «جَأَتْـكَ» بوزنِ «جَفَتْـك» بهمزةٍ دون ألفٍ. فتحتمل أَنْ تَكونَ قَصْراً كقراءةِ قُنْبـل «أَنْ رَأَه استَغْنىٰ»[6] وأَنْ يكونَ في الكلمـةِ قَلْبٌ: بأَنْ قُـدِّمَتِ اللامُ على العين، فـالتقى ساكنـان فحُـذِفَتِ الألفُ لالتقائِهما، نحو: رَمَتْ وغَزَتْ.

---

(١) عبـارتـه في الكتـاب ٢/٣١٢: «إذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبت بـ: نعم فـإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى».
(٢) الكشاف ٣/٤٠٥.
(٣) الكشاف: «أخرى» وهي أحسن.
(٤) البحر ٧/٤٣٦، والقرطبي ١٥/٢٧٣.
(٥) الإتحاف ٢/٤٣١، والبحر ٧/٤٣٦.
(٦) الآية ٧ من العلق. وانظر: السبعة ٦٩٢.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وجوهُهمْ مُسْوَدَّة﴾: العامَّةُ على رفعِهما، وهي جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ. وفي محلِّها وجهان، أحدهما: النصبُ على الحالِ من الموصولاتِ؛ لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ، وكذا أَعْرَبَها الزمخشريُّ[1]. ومِنْ مذهبِه أنه لا يجوزُ إسقاطُ الواوِ مِنْ مثلِها إلاَّ شاذًّا، تابعاً في ذلك الفراءَ فهذا رجوعٌ منه عن ذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبِ مفعولاً ثانياً؛ لأنَّ الرؤيةَ قلبيةٌ. وهو بعيدٌ لأن تَعَلُّقَ الرؤيةِ البصريةِ بالأجسام وألوانِها أظهرُ مِنْ تعلُّقِ القلبيةِ بهما. وقُرِىء[2] «وجوهَهم مُسْوَدَّةً» بنصبِهما، على أنَّ «وجوهَهم» بدلُ بعضٍ مِنْ كل، و «مُسْوَدَّةً» على ما تقدَّم من النصبِ على الحال أو على المفعولِ الثاني. وقال أبو البقاء[3]: «ولو قُرِىء «وجوهَهم» بالنصب لكانَ على بدلِ الاشتمالِ». قلت: قد قُرِىء به والحمدُ لله، ولكنْ ليس كما قال على بدلِ الاشتمال، بل على بدلِ البعضِ، وكأنه سَبْقُ لسانٍ أو طغيانُ قَلَم. وقرأ[4] أُبَيٌّ «أُجوهُهم» بقلبِ الواوِ همزةً، وهو فصيحٌ نحو: «أُقِّتَتْ»[5] وبابِه.

آ. (٦١) قوله: ﴿بمفازَتِهم﴾: قرأ[6] الأخَوان وأبو بكرٍ «بمفازاتِهم» جمعاً لَمَّا اختلفَتْ أنواعُ المصدرِ جُمِعَ. والباقون بالإِفرادِ على الأصلِ. وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: بدواعي مَفازتِهم أو بأسبابِها. والمَفازَةُ: المَنْجاة. وقيل: لا حاجةَ لذلك؛ إذ المرادُ بالمَفازةِ الفلاحُ.

---

(١) الكشاف ٣/٤٠٦.

(٢) البحر ٧/٤٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٦.

(٣) الإملاء ٢/٥١٢.

(٤) الشواذ ١٣١، والبحر ٧/٤٣٧.

(٥) الآية ١١ من المرسلات.

(٦) السبعة ٥٦٣، والحجة ٦٢٤، والتيسير ١٩٠، والقرطبي ١٥/٢٧٤، والنشر ٢/٣٦٣، والبحر ٧/٤٣٧.

قـوله: «لا يَمَسُّهم السُّوْءُ» يجوزُ أَنْ تكـونَ هذه الجملةُ مفسِّـرةً لمفازَتهم كأنَّه قيل: وما مفازَتُهم؟ فقيل: لا يَمَسُّهم السوءُ فلا مَحَلَّ لها. ويجـوزُ أَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الذين اتَّقَوا.

آ. (٦٣) **قوله: ﴿له مَقاليدُ﴾**: جملةٌ مستأنفةٌ. والمَقاليد: جمعُ مِقْلاد أو مِقْليد، أو لا واحدَ له مِنْ لفـظِه كأَسـاطير وأخـواتِه ويُقـال أيضاً: إقْليـد وأَقاليد، وهي المفاتيح والكلمةُ فارسيةٌ مُعَرَّبَةٌ. وفي هذا الكلامِ استعارةٌ بـديعة نحو قولـك: بيدِ فـلانٍ مِفْتاحُ هـذا الأمرِ، وليس ثَمَّ مِفْتـاح، وإنما هـو عبارةٌ عن شِدَّةِ تمكُّنِهِ من ذلك الشيءِ. / [٧٦٩/أ]

قوله: «والذين كفروا بآياتِ اللَّهِ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنَّهـا معطوفةٌ على قوله: «ويُنَجِّي اللَّهُ الذين اتَّقَوا»(١) أي: يُنَجِّي المتقين بمَفازَتِهم، والكـافرون هم الخـاسرون. واعتُـرِضَ بينهما بـأنَّه خـالِقُ الأشياءِ كلِّهـا ومُهَيْمِنٌ عليها، قاله الزمخشري(٢). واعترض عليه فخر الـدين الرازي(٣): بـأنَّه عَـطْفُ اسميةٍ على فعليةٍ، وهو لا يجوزُ، وهذا الاعتراضُ مُعْتَرَضٌ [عليه] إذ لا مانعَ من ذلك. الثاني: أنها معطوفةٌ على قوله: «له مقاليدُ السمـوات»؛ وذلك أنـه تعالى لَمَّا وَصَفَ نفسَه بأنَّه خـالقُ كلِّ شيءٍ في السمـوات والأرضِ، ومفاتيحُـه بيده، قال: والذين كفروا أَنْ يكونَ الأمرُ كذلك أولئك هم الخاسرون.

آ. (٦٤) **قـوله: ﴿أفغـيرَ اللَّهِ تَأْمُـرونِّي أعبدُ﴾**: فيـه ثـلاثـةُ أوجهٍ، أحدُها: ــ وهو الظاهرُ ــ أنَّ «غير» منصوبٌ بـ «أَعْبُدُ». و «أعبدُ» معمولٌ لـ «تَأْمرونِّي» على إضمارِ «أنْ» المصدريةِ، فلَمَّا حُذِفَت بَطَل عملُهـا وهو أحـدُ

---

(١) الآية ٦١.

(٢) الكشاف ٣/٤٠٧.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٢/٢٧.

الوجهين. والأصل: أفتأمرونِّي بأَنْ أعبدَ غيـرَ اللَّه، ثم قُدِّم مفعـولُ «أعبدُ» على «تَأْمُرونِّي» العـاملِ في عـامِله. وقد ضَعَّف بعضُهم هـذا: بأنـه يَلْزَمُ منه تقـديمُ معمولِ الصلةِ على الموصـول؛ وذلك أنَّ «غيـرَ» منصوبٌ بـ «أعبـدُ»، و «أعبدُ» صلةٌ لـ «أنْ» وهـو لا يجوزُ. وهـذا الردُّ ليس بشيءٍ؛ لأنَّ المـوصولَ لمَّـا حُذِفَ لم يُـراعَ حُكْمُـه فيمـا ذُكِـرَ، بـل إنمـا يـراعَىٰ معنـاه لتصحيـح الكـلامِ. قـال أبو البقاء[1]: «لـو حَكَمْنا بـذلك لأَفْضَىٰ إلى حَـذْفِ الموصـولِ وإبقاءِ صلتِـه، وذلك لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ. وهذا الذي ذكره فيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ هذا مختصٌّ بـ «أنْ» دونَ سائرِ المـوصولات، وهـو أنها تُحْـذَفُ وتَبْقى صلتُها، وهـو منقاسٌ عند البصريين في مواضعَ تُحْذَفُ ويَبْقى عملُهـا، وفي غيرِهـا إذا حُذِفَتْ لا يبقى عملُها إلاَّ في ضرورةٍ، أو قليلٍ، ويُنْشَدُ بالوجهين[2]:

٣٩٠٤ـ ألا أيُّهــذا الــزاجــريْ أحضــرَ الــوغـىٰ
وأنْ أشـهــدَ اللذاتِ هــل أنــتَ مُـخْـلِدي

ويَـدُلُّ على إرادة «أنْ» في الأصل قـراءةُ بعضِهـم[3] «أعبدَ» بنصب الفعـل اعتداداً بأَنْ. الثـاني: أنَّ «غيرَ» منصـوبٌ بـ «تأمـرونِّي» و «أعبد» بـدلٌ منه بـدلُ اشتمـالٍ، و «أنْ» مضمرةٌ معـه أيضاً. والتقـديرُ: أفغيـرَ اللَّهِ تأمـرونِّي عبـادتَـه. والمعنى: أفتأمرونِّي بعبادة غيرِ الله. الثالث: أنَّها منصوبةٌ بفعـلٍ مقدرٍ تقـديرُه: أفتُلْزِموني غيرَ الله أي: عبادةَ غيرِ الله. وقدَّره الزمخشري[4]: تُعَبِّدُوني وتقـولون لي: اعْبُدْه. والأصل: تَأْمُرونني أن أعبدَ، فَحَذَفَ «أنْ» ورَفَـع الفعلَ. ألا تـرى

---

(١) الإملاء ٢/٢١٦.
(٢) تقدم برقم ٥٢١.
(٣) الشواذ ١٣١، والبحر ٧/٤٣٩.
(٤) الكشاف ٣/٤٠٧.

أنك تقول: أفغيرَ اللَّهِ تقولون لي اعبده، وأفغيرَ اللَّهِ تقولون لي: اعبد، فكـذلك أفغيرَ الله تقولون لي أن أعبده، وأفغيرَ الله تأمروني أَنْ أعبدَ. والدليلُ على صحةِ هذا الوجهِ قراءةُ مَنْ قرأ «أعبدَ» بالنصبِ.

وأمَّا «أعبد» ففيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه مع «أَنْ» المضمرةِ في محلِّ نصبٍ على البدلِ مِنْ «غير» وقد تقدَّم. الثاني: أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحال. الثالث: أنه لا محلَّ له البتَةَ.

قوله: «تَأْمُرُوْنِّي» بإدغامِ نونِ الرفعِ في نونِ الوقايةِ وفتح الياءِ ابنُ كثير[1]، وأَرْسلها الباقون. وقرأ[2] نافع «تَأْمرونيَ» بنون خفيفة وفتح الياء. وابنُ عامر «تأْمرونني» بالفَكِّ وسكونِ الياء. وقد تقدَّم[3] في سورة الأنعام والحجر وغيرِهما: أنه متى اجتمع نونُ الرفعِ مع نونِ الوقاية جاز ثلاثةُ أوجهٍ، وتقدَّم تحقيقُ الخلافِ في أيتِهما المحذوفةِ؟

آ. (٦٥) **قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾**: الظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ هي القائمةُ مَقامَ الفاعلِ لأنها هي المُوْحاةُ. وأصولُ البصريين تأبى ذلك، ويُقَدِّرون أنَّ القائمَ مقامَه ضميرُ المصدرِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلاً عندهم، والقائمُ هنا مقامَ الفاعل الجارُّ والمجرورُ وهو «إليك». وقرىء[4] «لَيُحْبِطَنَّ» أي اللَّهُ. و «لَنُحْبِطَنَّ» بنونِ العظمةِ[5]. و «عَمَلَكَ» مفعولٌ به على القراءتين.

---

(١) السبعة ٥٦٣، والنشر ٣٦٣/٢، والتيسير ١٩١، والبحر ٤٣٩/٧.

(٢) انظر: السبعة ٥٦٣، والتيسير ١٩٠، والحجة ٦٢٥، والقرطبي ٢٧٦/١٥، والبحر ٤٣٩/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١٥/٥.

(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣١، والبحر ٤٣٩/٧، والكشاف ٤٠٧/٣.

(٥) وهي قراءة زيد عن يعقوب كما في التقريب للصفراوي ص ٥٨٤.

آ. (٦٦) قوله: ﴿بل اللَّهَ فاعبُدْ﴾: الجلالةُ منصوبةٌ بـ «اعبُدْ».

[٧٦٩/ب] وتقدَّم الكلامُ في مثل هذه الفاء/ في البقرة[1]. وجعَلَه الزمخشري[2] جوابَ شرطٍ مقدرٍ أي: إنْ كنتَ عاقلاً فاعبدِ اللَّهَ فحَذَفَ الشرطَ وجَعَلَ تقديمَ المفعولِ عِوَضاً منه. ورَدَّ الشيخُ[3] عليه: بأنه يجوزُ أَنْ يجيءَ: «زيدٌ فعَمْراً اضرِبْ» فلو كان التقديمُ عِوَضاً لجمع[4] بين العِوَضِ والمُعَوَّض منه. وقرأ[5] عيسى «بل اللَّهُ» رفعاً على الابتداءِ، والعائدُ محذوفٌ أي: فاعْبُدْه.

آ. (٦٧) وقرأ الحسن وأبو حيوة وعيسى[6] «قَدَّروا» بتشديد الدال، «حَقَّ قَدَره» بفتح الدال. وافقهم الأعمشُ على فتح الدالِ مِنْ «قَدَره»[7].

قوله: «والأرضُ جميعاً قَبْضَتُه» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال أي: ما عَظَّموه حَقَّ تعظيمِه والحالُ أنه موصوفٌ بهذه القدرةِ الباهرةِ، كقوله: «كيف تَكْفرون باللَّهِ وكنتم أمواتاً»[8]؟ و «جميعاً» حالٌ وهي دالَّةٌ على أن المرادَ بالأرض الأَرَضُون، ولأنَّ الموضِعَ موضِعُ تَفْخيمٍ، ولِعَطْفِ الجمعِ عليها. والعاملُ في هذه الحالِ ما دَلَّ عليه قَبْضَتُه. ولا يجوز أَنْ يعملَ فيها «قبضَتُه» سواءً جَعَلْته مصدراً ـ لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ عليه معمُوله ـ أم مراداً به المقدارُ.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٣١٤.

(٢) الكشاف ٣/٤٠٧.

(٣) البحر ٧/٤٣٩، وبدأ بقوله: «ولا يكون تقدُّمُ المفعول عوضاً من الشرط لجواز...».

(٤) البحر: «لم يجز الجمع بينهما».

(٥) البحر ٧/٤٣٩.

(٦) البحر ٧/٤٣٩.

(٧) الإتحاف ٢/٤٣٢، والبحر ٧/٤٤٠.

(٨) الآية ٢٨ من البقرة.

قال الزمخشري[1]: «ومع القصدِ إلى الجمع ـ يعني في الأرض ـ وأنَّه أُريد به الجمعُ وتأكيده بالجميعِ أتبعَ الجمعَ مؤكِّدَه قبل مجيْءِ الخبرِ ليُعْلَمَ أولَ الأمرِ أنَّ الخبرَ الذي يَرِدُ لا يقعُ عن أرضٍ واحدة ولكن عن الأراضي كلِّها». وقال أبو البقاء[2]: «وجميعاً حالٌ من الأرض، والتقدير: إذا كانَتْ مجتمعةً قبضَتُه أي: مقبوضه، فالعامل في «إذا» المصدرُ، لأنه بمعنى المفعولِ. وقال أبو علي في «الحجة»: التقدير: ذاتُ قبضَتِه. وقد رُدَّ عليه: بأنَّ المضافَ إليه لا يَعْمَلُ فيما قبلَه، وهذا لا يَصِحُّ لأنه الآن غيرُ مضافٍ إليه، وبعد حَذْفِ المضافِ لا يَبْقى حكمُه» انتهى. وهو كلامٌ فيه إشكالٌ؛ إذ لا حاجةَ إلى تقديرِ العاملِ في «إذا» التي لم يُلْفَظْ بها.

وقوله: «قَبْضَتُه» إنْ قَدَّرْنا مُضافاً كما قال الفارسي أي: ذاتُ قبضَتِه لم يكن فيه وقوعُ المصدرِ مَوْقِعَ مفعولٍ، وإنْ لم يُقَدَّرْ ذلك احتمل أَنْ يكونَ المصدرُ واقعاً موقعَه، وحينئذٍ يُقال: كيف أُنِّثَ المصدرَ الواقعَ موقعَ مفعولٍ وهو غيرُ جائزٍ؟ لا يُقال: «حُلَّة نَسْجة اليمن» بل نَسْجُ اليمن أي: منسوجته. والجواب: أن الممتنعَ دخولُ التاءِ الدالةِ على التحديد، وهذه لمجرد التأنيثِ. كذا أُجيب، وليس بذاك، فإن المعنى على التحديدِ لأنه أَبْلَغُ في القدرة. واحتمل أَنْ يكونَ أُريد بالمصدر مِقْدارُ ذلك.

والقَبْضَةُ بالفتحِ: المرَّةُ، وبالضم اسمٌ للمقبوضِ كالغَرْفة والغُرْفَة. والعامَّةُ على رفعِ «قَبْضَتُه»، والحسنُ[3] بنصبها. وخَرَّجها ابنُ خالويه[4] وجماعةٌ على النصبِ على الظرفيةِ، أي: في قبضته. وقد رُدَّ هذا: بأنها ظرفٌ

---

(١) الكشاف ٣/٤٠٩.

(٢) الإملاء ٢/٢١٦.

(٣) الإتحاف ٢/٤٣٢، والبحر ٧/٤٤٠.

(٤) لم يرد هذا التخريج في «الشواذ».

مختصٌّ فلا بُدَّ مِنْ وجود «في» وهذا هو رأيُ البصريين. وأمَّا الكوفيون فهو جائزٌ عندهم؛ إذ يُجيزون: «زيد دارَك» بالنصب أي: في دارك. وقال الزمخشري[1]: «جعلها ظرفاً تشبيهاً للمؤقت بالمبهم» فوافق الكوفيين. والعامَّةُ على رَفْعِ «مَطْوياتٌ» خبراً، و«بيمينه» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ«مَطْوِيَّات». الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «مَطْوِيَّات». الثالث: أنه خبرٌ ثانٍ، وعيسى[2] والجحدري نصباها حالاً. واستدلَّ بها الأخفشُ على جوازِ تقدُّم الحالِ إذا كان العاملُ فيها حرفَ جَرّ نحو: «زيدٌ قائماً في الدار». وهذه لا حُجَّةَ فيها لإمكان تَخْريجِها على وجهين، أحدهما ـ وهو الأظهرُ ـ أَنْ تكونَ «السموات» نَسَقاً على «الأرض»، ويكون قد أَخْبر عن الأَرَضين والسمواتِ بأنَّ الجميعَ قبضَتُه، وتكون «مَطْوِيَّاتٍ» حالاً من «السموات» كما كان «جميعاً» حالاً من «الأرض»، و«بيمينه» متعلقٌ بمطويَّات. والثاني: أن يكون «مطويَّات» منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، و«بيمينه» الخبرُ، و«مَطْوِيَّات» وعاملُه جملةٌ معترضةٌ، وهو ضعيفٌ.

آ. (٦٨) قوله: ﴿في الصُّوْرِ﴾: العامَّةُ على سكونِ الواوِ، وزيد بن علي[3] وقتادة بفتحها جمعَ «صُوْرة». وهذه تَرُدُّ/ قولَ[4] ابنِ عطية أنَّ الصُّوْرَ هنا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ القَرْنَ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ جمعَ صُورَة. وقرِيءَ[5] «فَصُعِقَ» مبنياً للمفعولِ، وهو مأخوذٌ مِنْ قولهم: صَعَقَتْهم الصاعقةُ. يُقال: صَعَقَه اللَّهُ فصَعِقَ. [٧٧٠/أ]

---

(١) الكشاف ٣/٤٠٩.
(٢) البحر ٧/٤٤٠.
(٣) الإتحاف ٢/٤٣٢، والبحر ٧/٤٤١.
(٤) المحرر ١٤/١٠٤.
(٥) البحر ٧/٤٤١.

«إلاَّ مَنْ شاءَ اللَّهُ» متصلٌ والمستثنىٰ: إمَّا جبريلُ وميكائيلُ وإسْرافيلُ، وإمَّا رِضوانُ والحُوْرُ والزَّبانية، وإمَّا الباري تعالى قاله الحسن. وفيه نظرٌ من حيث قولُه: «مَنْ في السموات ومَنْ في الأرض» فإنه تعالىٰ لا يَتَحَيَّزُ. فعلىٰ هذا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ منقطعاً[1].

قوله: «ثم نُفِخَ فيه أُخْرىٰ» يجوزُ أَنْ تكونَ «أخْرىٰ» هي القائمةَ مقامَ الفاعلِ، وهي في الأصلِ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُفِخَ فيه نَفْخَةٌ أخرىٰ، ويؤيِّدُه التصريحُ بذلك في قولِه «فإذا نُفِخَ في الصُّوْرِ نَفْخَةٌ واحدةٌ»[2] فصرَّحَ بإقامة المصدرِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ القائمُ مقامَه الجارَّ، و «أخرىٰ» منصوبةٌ على ما تقدَّم[3].

قوله: «فإذا هم قيامٌ» العامَّة على رفع «قيام» خبراً. وزيد بن علي[4] نصبَه حالاً وفيه حينئذٍ أوجهٌ، أحدهما: أنَّ الخبرَ «يَنْظرون» وهو العاملُ في هذه الحالِ أي: فإذا هم يَنْظُرون قياماً. والثاني: أنَّ العاملَ في الحالِ ما عَمِلَ في «إذا» الفجائيةِ إذا كانت ظرفاً. فإن كانت مكانيةً ــ كما قال سيبويه[5] ــ فالتقدير: فبالحَضْرة هم قياماً. وإنْ كانت زمانيةً كقول الرُّمَّانيِّ ففي ذلك الزمانِ هم قياماً، أي: وجودهم. وإنما احتيج إلى تقديرِ مضافٍ في هذا الوجهِ لأنَّه

---

(١) قال في شرح الطحاوية ٢٣١: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر»، ثم ساق كثيراً من النصوص.

(٢) الآية ١٣ من الحاقة.

(٣) أي نائب مفعول مطلق.

(٤) الكشاف ٤٠٩/٣.

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٣١١/٢: «تكون «إذا» للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم» وهذا ليس فيه تصريح بأنها ظرف والذي ذهب إلى أنها ظرف مكان هو المبرد في المقتضب ٥٧/٢.

لا يُخْبَرُ بالزمانِ عن الجُثَثِ. الثالث: أن الخبرَ محذوفٌ هو العاملُ في الحال أي: فإذا هم مبعوثون، أو مجموعون قياماً. وإذا جَعَلْنا الفجائيةَ حَرْفاً ـ كقول بعضِهم ـ فالعاملُ في الحالِ: إمَّا «يَنْظُرون»، وإمَّا الخبرُ المقدرُ كما تقدَّم تحقيقُهما.

آ. (٦٩) **قوله: ﴿وأَشْرَقَتْ﴾**: العامَّةُ على بنائِه للفاعل. وابن عباس[١] وأبو الجوزاء وعبيد بن عمير[٢] على بنائه للمفعول، وهو منقولٌ بالهمزة، مِنْ شَرَقَتْ إذا طَلَعَتْ، وليس مِنْ أشرقَتْ بمعنى أضاءَتْ لأنَّ ذاك لازمٌ. وجعله ابنُ عطية[٣] مثل: رَجَعَ ورَجَعْتُه، ووَقَفَ ووقَفْته، يعني فيكون أَشْرَق لازماً ومتعدياً.

آ. (٧١) **قوله: ﴿زُمَراً﴾**: حالٌ. وزُمَر جمع زُمْرَة، وهي الجماعاتُ في تفرقةٍ بعضُها في إثْر بعضٍ وتَزَمَّروا: تجمَّعُوا قال[٤]:

٣٩٠٥ــ حتى احْزَأَلَّتْ زُمَرٌ بعد زُمَرْ

هذا قولُ أبي عبيدة[٥] والأخفش[٦]. وقال الراغب[٧]: «الزُّمْرَة الجماعةُ القليلةُ، ومنه شاةٌ زَمِرة أي: قليلة الشَّعْر، ورجلٌ زَمِرٌ أي: قليلُ المروءةِ. وزَمَرَتِ النَّعامةُ تَزْمِرُ زَماراً، ومنه اشتقَّ الزَّمْرُ والزَّمَّارة كناية عن الفاجرة».

---

(١) القرطبي ١٥/٢٨٢، والمحتسب ٢/٢٣٩، والبحر ٧/٤٤١، والمحرر ١٤/١٠٥.

(٢) الأصل «عمرو» والتصحيح من المظانّ.

(٣) المحرر ١٤/١٠٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٧/٤٢٧، والقرطبي ١٥/٢٨٣. واحزأل: ارتفع في السير والأرض.

(٥) مجاز القرآن ٢/١٩١.

(٦) لم يشر إلى معناها في كتابه معاني القرآن.

(٧) المفردات ٢١٥.

قوله: «حتى إذا» تقدَّمَ الكلامُ[1] في حتى الـداخلةِ على «إذا» غيرَ مـرةٍ. وجـوابُ «إذا» قولـه: «فُتِحت» وتقدَّم خـلافُ القراء في التشـديد والتخفيف في سورة الأنعام[2]. وقـرأ ابن هرمـز[3] «ألم تَأْتِكم» بتـاء التأنيث لتـأنيث الجمع. و «منكم» صفـةٌ لـ «رسـل» أو متعلِّق بـالإتيـان، و «يَتْلون» صفـةٌ أخـرى، و «خالدين» في الموضعَيْن حالٌ مقدرةٌ.

آ. (٧٣) **قـولـه: ﴿وفُتِحَتْ﴾**: في جـواب «إذا» ثـلاثـةُ أوجـهٍ، أحـدها: قـوله: «وفُتحت» والـواو زائدةٌ، وهـو رأيُ الكـوفيين[4] والأخفش[5]، وإنما جيْءَ هنا بالواوِ دونَ التي قبلها؛ لأنَّ أبوابَ السجون مغلقةٌ إلى أَنْ يَجيْئَها صاحب الجريمة فتُفتَحَ له ثم تُغْلَقَ عليه فنـاسَبَ ذلك عَـدَمَ الواوِ فيهـا، بخلافِ أبوابِ السرورِ والفرحِ فإنَّهـا تُفْتَحُ انتـظاراً لمَنْ يَدْخُلُها. والثاني: أن الجـوابَ قولُه: «وقال لهم خَزَنتها» على زيادةِ الـواوِ أيضاً أي: حتى إذا جـاؤُوها قـال لهم خَزَنَتُها. الثالث: أنَّ الجوابَ محذوفٌ، قال الزمخشري[6]: وحَقُّه أَنْ يُقَدَّرَ بعـد «خـالدين». انتهى يعني لأنـه يجيْء بعـد متعلِّقـاتِ الشـرطِ ومـا عُـطِف عليـه، والتقـدير: اطمـأنُّوا. وقـدَّره المبرد: «سُعِـدُوا». وعلى هذين الـوجهين فتكـونُ الجملةُ مِنْ قولِه: و «فُتِحَتْ» في محلِّ نصب على الحال. وسَمَّىٰ بعضُهم هـذه

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.

(٣) الشواذ ١٣٢، والبحر ٧/٤٤٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٤٥٦.

(٥) رأيه في «معاني القرآن» زيادة الواو، ولكنه قـدَّر الجواب «قـال لهم» المعاني ٤٥٧، ثم استحسن الإضمار.

(٦) الكشاف ٣/٤١١.

[٧٧٠/ب] الواوَ واوَ الثمانيـة(١). قال: لأنَّ أبـوابَ الجنة/ ثمـانيةٌ، وكـذا قالـوا في قولـه: «وثـامِنُهم كَلْبُهم»(٢) وقيل: تقـديرُه حتى إذا جـاؤوها جـاؤوها وفُتِحَتْ أبـوابُها، يعني أنَّ الجوابَ بلفظِ الشرطِ ولكنه بزيادةِ تقييده بالحالِ فلذلك صَحَّ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿نَتَبَـوَّأُ﴾: جملةٌ حاليـةٌ، و «حيثُ» مفعولٌ بـه. ويجوز أن تكونَ ظرفاً على بابِها، وهو الظاهرُ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿حافِّيْنَ﴾: جمعُ حافّ، وهو المُحْدِقُ بالشيءِ، مِنْ حَفَفْتُ بالشيءِ إذا أَحَطْتُ به قال(٣):

٣٩٠٦ـ يَـحُـفُّـه جـانـبـا نِـيْـقٍ وتُـتْـبِـعُـهُ
مثـلَ الـزُّجـاجـةِ لم تُكْحَـلْ من الـرَّمَـدِ

وهو مأخوذٌ من الحِفاف وهو الجانبُ. قال الشاعر(٤):

٣٩٠٧ـ لـه لَـحَـظاتٌ عـن حِـفـافي سَـرِيْـرِه
إذا كـرَّهـا فـيـهـا عـقـابٌ ونـائـل

وقال الفراء(٥) وتبعه الزمخشري(٦): «لا واحدَ لـ حافِّين» وكأنهما رَأَيا أنَّ

---

(١) أثبتها الحريري وابن خالويه والثعلبي. انظر: المغني ٤٠١، والجنى ١٥٩، الواو المزيدة للعلائي ١٤٢، وبدائع الفوائد ٣/٥١ ـ ٥٥.
(٢) الآية ٢٢ من الكهف.
(٣) تقدم برقم ٣١٥٨.
(٤) البيت لإبراهيم بن هَرْمة وهو في المحرر ١٤/١٠٨، والبحر ٧/٤٢٧.
(٥) لم يرد في معاني القرآن.
(٦) لم يرد في «الكشاف».

الواحدَ لا يكون حافًّا؛ إذِ الحُفُوْفُ هو الإحداقُ بالشيء والإحاطةُ به، وهذا لا يتحقّق إلاّ في جمعٍ.

قوله: «مِنْ حَوْلِ» في «مِنْ» وجهان أحدُهما ـ وهو قولُ الأخفش[1] ـ أنها مزيدةٌ. والثاني: أنها للابتداءِ، والضميرُ في «بينهم» إمَّا للملائكةِ، وإمَّا للعبادِ، و «يُسَبِّحون» حالٌ من الضمير في «حافِّين».

[تمَّت بعونه تعالى سورة الزمر]

(١) معاني القرآن له ٤٥٨، قال: «فـ «مِنْ» أدخلت ههنا توكيداً نحو قولك ما جاءني من أحد».



سـورة الطَّـوْل[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله**: ﴿حَم﴾: كقوله: «ألم»[2] وبـابه. وقـرأ[3] الأخَوان وأبو بكر وابن ذكوان بإمالة حاء في السورِ السبعِ إمالةً محضةً وورش وأبـو عمرو بالإمالة بينَ بينَ، والباقون بالفتح. والعامَّـةُ على سكونِ الميم كسـائرِ الحـروفِ المقطعة. وقرأ الزهري برفعِ الميم على أنَّها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أو مبتدأٌ والخبـرُ ما بعدها. وابن أبـي إسحاق وعيسىٰ بفتحِها، وهي تحتملُ وجهين، أحـدهما: أنهـا منصوبـةٌ بفعـلٍ مقـدرٍ أي: اقـرأ حم، وإنمـا مُنِعَتْ من الصـرف للعلميَّـةِ والتـأنيثِ، أو للعلميَّةِ وشبـهِ العُجمة. وذلـك أنه ليس في الأوزان العـربيـةِ وزنُ فاعيل بخلافِ الأعجمية، نحو: قابيل وهابيل. والثاني: أنها حركـةُ بناءٍ تخفيفـاً كـ أينَ وكيف. وفي احتمال هذين الوجهين قولُ الكميت[4]:

٣٩٠٨ـ وَجَـدْنـا لـكـم فـي آلِ حَـمَ آيـةً
تَـأَوَّلَـهـا مـنـا تـقـيٌّ ومُـعْـرِبُ

---

(١) وهي سورة غافر.

(٢) الآية ١ من البقرة.

(٣) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٥٦٦، والنشـر ٢/٧٠، والقرطبـي ١٥/٢٩٠، والحجـة ٦٢٦، والبحر ٧/٤٤٦.

(٤) الهاشميات ٣٦، والكتاب ٢/٣٠، والمقتضب ١/٢٣٨، واللسان عرب.

وقول شريح بن أوفى[1]:

٣٩٠٩ـ يُذَكِّرُني حمَ والرُّمْحُ شاجِرٌ
فهلا تلا حمَ قبلَ التقدُّمِ

وقرأ أبو السَّمَّال بكسرِها، وهل يجوزُ أَنْ تُجْمَعَ «حم» على حواميم، نَقَل ابنُ الجوزي[2] عن شيخِه الجواليقي أنه خطأٌ، بل الصوابُ أَنْ يقولَ: قَرَأْتُ آلَ حم. وفي الحديث عن ابن مسعود عنه عليه السلام: «إذا وَقَعْتَ في آلِ حم وَقَعْتَ في رَوْضاتٍ»[3] وقال الكميت[4]:

٣٩١٠ـ وَجَدْنا لكم في آلِ حم...
....

البيت. ومنهم مَنْ جَوَّزَه. ورُوِيَ في ذلك أحاديثُ منها: «الحواميم ديباجُ القرآن»[5] ومنها: «مَنْ أرادَ أَنْ يرتَعَ في رياضٍ مُوْنَقَةٍ من الجنة فليقرأْ الحواميم»[6] ومنها: «مَثَلُ الحواميم في القرآن مَثَلُ الحَبِرات في الثياب» فإنْ صَحَّتْ هذه الأحاديثُ فهي الفَيْصَلُ في ذلك.

---

(١) المقتضب ١/٢٣٨، والخصائص ٢/١٨١، واللسان (حمم).
(٢) انظر تفسير ابن الجوزي «زاد المسير» ٧/٢٠٥. والجواليقي موهوب بن أحمد، له المعرَّب، توفي ببغداد سنة ٥٤٠. انظر: إنباه الرواة ٣/٣٣٥.
(٣) نسبه ابن كثير في تفسيره ٤/٦٩ إلى ابن مسعود، وكذلك السيوطي في الدر المنثور ٥/٣٤٤ ولم يرفعاه.
(٤) تقدم برقم ٣٩٠٨.
(٥) نسبه ابن كثير في تفسيره ٤/٦٩ إلى ابن مسعود وكذلك السيوطي في الدر ٥/٣٤٤ ولم يرفعاه.
(٦) قال في الدر ٥/٣٤٤ أخرجه ابن الضريس عن إسحاق بن عبد الله عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

آ. (٢) قوله: ﴿تنزيلُ﴾: إمَّا خبرٌ لـ «حَم» إنْ كانت مبتدأً، وإمَّا خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، وإمَّا مبتدأٌ. وخبرُه الجارُّ بعدَه.

آ. (٣) قوله: ﴿غافِرِ الذَّنْبِ وقابلِ التَّوْبِ شديدِ العقابِ﴾ في هذه الأوصافِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها كلَّها صفاتٌ للجلالة كالعزيز العليم. وإنما جازَ وَصْفُ المعرفةِ بهذه وإنْ كانَتْ إضافتُها لفظيةً؛ لأنه يجوزُ أَنْ تُجْعَلَ إضافتُها معنويةً فتتعرَّفَ بالإضافةِ. نَصَّ سيبويه[١] على أنَّ كلَّ ما إضافتُه غيرُ مَحْضةٍ جاز أن يُجْعَلَ مَحْضةً[٢]، وتُوصفَ به المعارفُ، إلَّا الصفةَ المشبهةَ، ولم يَسْتَثْنِ غيرُه شيئاً وهم الكوفيون[٣]. يقولون في نحو: «حَسَنُ الوجهِ» إنه يجوزُ أن تصيرَ إضافتُه محضةً. وعلى هذا فقولُه: «شديد العقابِ» من بابِ الصفةِ المشبهةِ فكيف أجزْتَ جَعْلَه صفةً للمعرفة وهو لا يَتَعَرَّفُ بالإضافة؟

والجواب: إمَّا بالتزامِ مَذْهَبِ الكوفيين: وهو أنَّ الصفةَ المشبهةَ يجوزُ أَنْ تَتَمَحَّضَ إضافتُها أيضاً، فتكونَ معرفةً، وإمَّا بأنَّ شديداً بمعنىً / مُشَدِّد كـ أَذِيْن [٧٧١/أ] بمعنى مُؤَذِّن فتتمحَّضُ إضافته.

الثاني: أَنْ يكونَ الكلُّ أبدالاً لأنَّ إضافتَها غيرُ محضةٍ، قاله الزمخشري[٤]. إلَّا أنَّ الإبدال بالمشتقِّ قليلٌ جداً، إلَّا أن يُهْجَرَ فيها جانبُ الوصفية.

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٠٣، ٢١١، ٢١٣ قال: «وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، إلَّا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة».

(٢) إذا أضيف إلى معرفة.

(٣) في الأسلوب لين. لعل الأنسب: وأما الكوفيون.

(٤) الكشاف ٣/٤١٣.

الثالث: أَنْ يكونَ «غافر» و «قابل» نعتَيْن و «شديد» بـدلاً، لِما تقـدَّم: مِنْ أنَّ الصفةَ المشبهةَ لا تتعرَّفُ بالإضافة، قـاله الـزجَّاج[1]. إلاَّ أنَّ الـزمخشريَّ[2] قال: «جَعْلُ الزجَّاجِ «شديد العقاب» وحدَه بـدلاً من الصفاتِ، فيـه نُبُوٌّ ظـاهرٌ، والوجهُ أن يُقال: لَمَّا صُودِفَ بين هذه المعـارفِ هذه النكـرةُ الواحـدةُ فقد آذنَتْ بـأنَّ كلَّها أبـدالٌ غيرُ أوصـافٍ. ومثالُ ذلـك قصيدةٌ جـاءت تفاعيلُهـا كلُهـا على مستفعلن فهي محكـومٌ عليها أنهـا من الرَجَـز، وإنْ وقع فيهـا جـزءٌ واحـدٌ على مَتَفاعلن كانت من الكامِلِ». وقد ناقشـه الشيخ فقـال[3]: «ولا نُبُوَّ في ذلـك لأنَّ الجَرْيَ على القواعِدِ التي قد استقـرَّتْ وصَحَّتْ هو الأصـلُ وقولـه: «فقد آذنَتْ بأنَّ كلَّها أبدالٌ» تركيبٌ غيرُ عربـيٍ ؛ لأنه جَعَلَ «فقـد آذنَتْ» جوابَ لَمَّـا، وليس من كلامهم «لَمَّا قـام زيدٌ فقـد قام عمـروٌ». وقولُـه: بأنَّ كلَّهـا أبدْالٌ فيـه تكريـرٌ للأبدالِ. أمَّا بَدَلُ البَداءِ عند مَنْ أثبتَه فقد تكـرَّرَتْ فيه الأبـدالُ. وأمَّا بـدلُ كلٍ مِنْ كل وبعضٍ مِنْ كل وبدلُ اشتمالٍ فلا نصَّ عن أحد من النحويين أَعْرِفُـه في جـوازِ التكرارِ فيهـا أو مَنْعِه. إلاَّ أنَّ في كـلامِ بعضِ أصحابِنـا مـا يَـدُلُّ على أنَّ البدلَ لا يُكَرَّرُ، وذلك في قول الشاعر[4]:

٣٩١١ـ فـإلـىٰ ابـنِ أُمِّ أُنـاسٍ أَرْحَـلُ نـاقـتـي ... عـمْـروٍ فـتُـبْـلِغُ حـاجـتـي أو تُـزْحِـفُ

مَـلِكٍ إذا نَـزَلَ الـوفـودُ بـبـابِـه ... عَـرَفُـوا مـوارِدَ مُـزْبِـدٍ لا يُـنْـزَفُ

---

(١) معاني القرآن له ٤/٣٦٦.

(٢) الكشاف ٣/٤١٢ ـ ٤١٣.

(٣) البحر ٧/٤٤٨.

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم. وهو في ديوانـه ١٥٥، والكتاب ١/٢٢٢، واللسـان زحف، والهمع ٢/١٢٧. وأم أناس جـدَّة للممدوح الملك عمـرو بـن هند وتـزحف من الإزحاف وهو الإعياء والكلال. والمزبد: البحر يعلوه الزبد. وينزف ينفد ماؤه.

قال: «فـ «مَلِكٍ» بدلٌ مِنْ «عمرو» بدلُ نكرةٍ مِنْ معرفـة قال: «فـإنْ قلتَ: لِمَ لا يكونُ بدلاً من «ابن أمِّ أناسٍ ؟» قلت: لأنَّه أبدلَ منه عَمْـراً، فلا يجـوزُ أَنْ يُبْدَلَ منه مرة أخرى لأنَّه قد طُرِحَ» انتهى[1].

قال الشيخ: «فَدَلَّ هذا على أنَّ البدلَ لا يتكَرَّرُ ويَتَّحـد المبدلُ منـه، ودَلَّ على أنَّ البدلَ من البدلِ جائزٌ». قلت: وقد تقدَّم لـه هذا البحثُ آخـرَ الفاتحـةِ عند قوله: «غيرِ المغضوب عليهم»[2] فعليك بمراجعته قال[3]: «وقولُه تفاعيلُهـا هو جمعُ تِفْعال أو تَفْعُول أو تُفْعُول أو تَفْعيل وليس شيءٌ منهـا معدوداً من أجـزاء العَـروض فإنَّ أجـزاءَه منحصـرةٌ ليس فيهـا شيٌ من هـذه الأوزانِ، فصـوابُـه أَنْ يقولَ: جاءت أجزاؤُها كلُّها على مُستفعلن».

وقال الزمخشري[4] أيضاً: «ولقائل أَنْ يقـولَ: هي صفاتٌ وإنمـا حُذِفت الألفُ والـلامُ مِنْ «شديـد» ليزاوجَ مـا قبلَه وما بعـدَه لفظاً فقـد غَيَّـروا كثيـراً مِنْ كلامِهم عن قوانينِه لأجلِ الازدواجِ، فقالوا: «مـا يعرف سحـادليه مِنْ عبـادليه» فَثَنَّوْا ما هو وِتْرٌ لأجلِ ما هو شَفْعٌ. على أن الخليـلَ قال في قـولهم: «ما يَحْسُنُ بـالرجـلِ مثلِك أَنْ يَفْعل ذلـك» و «ما يَحْسُن بـالرجـلِ خيرٍ منـك» إنه على نيـةِ الألفِ واللامِ، كما كان «الجَمَّاء الغفير»[5] على نيةِ طرحِ الألفِ واللامِ. ومما سهَّل ذلك الأمنُ من اللَّبْسِ وجَهالَةُ الموصوفِ». قـال الشيخُ[6]: «ولا ضـرورةَ

---

(١) أي: انتهى الذي نقل منه الشيخ بلفظ «بعض أصحابنا».

(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر المصون ١/٧١.

(٣) البحر ٧/٤٤٨.

(٤) الكشاف ٣/٤١٣.

(٥) من قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير» لأن الحال نكرة. وهـو مثل عـربي انظر: مجمـع الأمثال ٢/٢٧١.

(٦) البحر ٧/٤٤٨.

إلى[1] حَذْفِ أل مِنْ «شديد العقاب» وتشبيهُه بنادرٍ مُغَيِّرٍ وهو تثنيةُ الوِتْر لأجلِ الشَّفْعِ، فيُنَزَّه كتابُ اللَّهِ عن ذلك». قلت: أمَّا الازدواجُ ـ وهو المشاكلة ـ من حيث هو فإنه واقعٌ في القرآن، مضى لك منه مواضعُ.

وقال الزمخشري[2] أيضاً: «ويجوزُ أَنْ يقالَ: قد تُعُمِّد تنكيرُه وإبهامُه للدلالةِ على فَرْطِ الشِّدَّةِ وعلى ما لا شيءَ أَدْهَىٰ منه وأَمَرُّ لزيادةِ الإنذار. ويجوز أَنْ يُقالَ: هذه النكتةُ هي الداعيةُ إلى اختيار البدلِ على الوصفِ، إذا سُلِكَتْ طريقةُ الإبدالِ» انتهى. وقال مكي[3]: «يجوزُ في «غافر» و«قابل» البدلُ على أنهما نكرتان لاستقبالِهما، والوصفُ على أنهما معرفتان لمُضِيِّهما».

وقال فخر الدين الرازي[4]: «لا نِزاعَ في جَعْل غافر وقابِل صفةً، وإنما كانا كذلك لأنهما يُفيدان معنى الدَّوامِ والاستمرارِ، فكذلك «شديدُ العقابِ» يُفيدُ ذلك؛ لأنَّ صفاتِه مُنَزَّهةٌ عن الحدوث والتجدُّدِ فمعناه كونُه بحيث شديدٌ عقابُه. وهذا المعنى حاصلٌ أبداً لا يُوْصَف/ بأنَّه حَصَلَ بعد أَنْ لم يكنْ». [٧٧١/ب]

قال الشيخ[5]: «وهذا كلامُ مَنْ لم يَقِفْ على علمِ النحوِ ولا نظرَ فيه ويَلْزَمُه أَنْ يكونَ «حكيمٍ عليمٍ»[6] و«مليكٍ مُقْتَدِرٍ»[7] معارفَ لتنزيهِ صفاتِه عن الحُدوثِ والتجدُّدِ، ولأنها صفاتٌ لم تَحْصُلْ بعد أَنْ لم تكنْ، ويكونُ تعريفُ صفاتِه بأل وتنكيرُها سواءً، وهذا لا يقولُه مُبْتدِئ في علم النحو، بَلْهَ أَنْ يُصَنِّفَ فيه ويُقْدِمَ على تفسيرِ كتابِ اللَّهِ تعالى» انتهى.

---

(١) البحر: إلى اعتقاد.

(٢) الكشاف ٣/٤١٣.

(٣) لم أجد هذا القول لمكي في المشكل والكشف.

(٤) تفسير الفخر الرازي ٢٧/٢٨.

(٥) البحر ٧/٤٤٨.

(٦) الآية ٦ من النمل من قوله: «من لدن حكيم عليم».

(٧) الآية ٥٥ من القمر من قوله: «عندَ مليكٍ مُقتدر».

وقـد سُرِدَتْ هـذه الصفاتُ كلُّهـا مِنْ غير عـاطفٍ إلاَّ «قابِـل التـوب» قـال بعضهم[1]: «وإنما عُطِفَ لاجتمـاعِهما وتـلازُمِهما وعَـدَمِ انفكاكِ أحـدِهما عن الآخر، وقَطَعَ «شديدٍ» عنهما فلم يُعْطَفْ لانفرادِه». قال الشيـخ[1]: «وفيه نَـزْعَةٌ اعتزاليَّةٌ. ومَذْهَبُ أهلِ السنة جوازُ الغفـران للعاصي وإن لم يَتُبْ إلاَّ الشـركَ». قلت: وما أبعده عن نزعةِ الاعتزال. ثم أقول: التـلازمُ لازمٌ مِنْ جهةِ أنـه تعالى متى قَبِل التوبة فقد غَفَرَ الذنب وهو كافٍ في التلازم.

وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ما بالُ الواوِ في قولِه: «وقابلِ التَّوْبِ؟» قلت: فيها نُكْتةٌ جليلةٌ: وهي إفادةُ الجمعِ للمذنب التائبِ بين رحمتين: بين أَنْ يَقْبَلَ توبتَه فيكتبَها طاعةً من الطاعات وأنْ يجعلَها مَحَّاءةً للذنـوب كمَنْ لم يُذْنِبْ كأنه قال: جامع المغفرةِ والقَبول» انتهى.

وبعد هذا الكلام الأنيق وإبرازِ هذه المعاني الحسنةِ. قال الشيخ[3]: «وما أكثرَ تبجُّجَ[4] هذا الرجلِ وشَقْشَقَتَه والذي أفاد أن الواوَ للجمعِ، وهـذا معروفٌ من ظاهرِ عَلِمِ النحوِ». قلت: وقد أنشدني بَعضُهم[5]:

٣٩١٢ـ وكـم مِـنْ عـائـبٍ قَـوْلاً صـحـيـحـاً
وآفَـتُـه مـن الـفَـهْـمِ الـسَّـقـيـمِ

وقال آخر[6]:

---

(١) نسب أبو حيان هذا القول في البحر ٤٤٩/٧ إلى صاحب «الغنيان».

(٢) الكشاف ٤١٣/٣.

(٣) البحر ٤٤٩/٧.

(٤) البحر: تلمح.

(٥) البيت للمتنبي وهو في ديوانه ٣٥٧/٢، والمحتسب ١٩/٢.

(٦) من قصيدة البوصيري المشهورة بالبردة. وهي في ديوانه (تحقيق محمد سيد كيلاني) ص ٢٤٥.

٣٩١٣ـ قَـد تُنْكِـرُ العينُ ضَـوءَ الشمسِ مِنْ رَمَـدٍ
ويُـنكِـرُ الـفَمُ طَـعْـمَ الـمـاءِ مِـنْ سَـقَـمِ

والتَّـوْبُ: يُحتمل أَنْ يكـونَ اسماً مفـرداً مُراداً بـه الجنسُ كالـذَّنْبِ، وأَنْ يكونَ جمعاً لتَوْبة كتَمْرٍ وتَمْرَة. و «ذي الطَّوْلِ» نعتٌ أو بدلٌ كما تقدَّمَ. والطَّوْلُ: سَعَةُ الفَضْلِ.

و «لا إلـهَ إلَّا هو» يجـوزُ أَنْ يكونَ مستـأنفاً، وأَنْ يكـونَ حالاً، وهي حـالٌ لازمةٌ، وقال أبو البقاء[1]: «يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً»، وعلى هذا ظاهرُه فاسدٌ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ صفةً للمعارفِ. ويمكنُ أَنْ يريـدَ أنه صفـةٌ لـ «شديـد العقاب» لأنَّه لم يتعرَّفْ عنده بالإِضـافةِ. والقـولُ في «إليه المصيـرُ» كالقـولِ في الجملةِ قبله، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الجملةِ قبلَه.

آ. (٤) وقرأ العامَّةُ «فلا يَغْرُرْكَ» بالفكِّ، وهي لغةُ الحجازِ. وزيد ابن علي[2] وعبيد بن عُمَيْر «فلا يَغُرَّكَ» بالإِدغامِ مفتوحَ الراءِ، وهي لغةُ تميمٍ.

آ. (٥) وقـرأ[3] عبد الله «بـرَسـولهـا» أعـاد الضميـرَ على لفظ «أُمَّـة». والجمهـورُ على معناهـا، وفي قولـه: «ليَأْخُـذوه» عبـارةٌ عن المُسَبَّبِ بـالسبب؛ وذلك أنَّ القَتْلَ مُسَبَّبٌ عن الأَخْذِ، ومنه قيل للأسير: «أَخِيْذ». وقال[4]:

٣٩١٤ـ فـإمَّـا تَـأْخُـذُونـي تَـقْـتُـلونـي
فـكَـمْ مِـنْ آخِـذٍ يَـهْـوَىٰ خُـلودي

---

(١) الإملاء ٢/٢١٧.
(٢) البحر ٧/٤٤٩.
(٣) البحر ٧/٤٤٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/٥.
(٤) تقدم برقم ٨٦٧.

وقوله: «عِقابِ» فيه اجتزاءٌ بالكسرةِ عن ياء المتكلم وصلاً، ووقفاً، لأنَّها رأسُ فاصلةٍ.

آ. (٦) **قـوله: ﴿وكـذلك﴾**: تحتمـل الكافُ أَنْ تكـونَ مرفـوعةَ المحلِّ على خبرِ مبتدأ مضمرٍ أي: والأمرُ كذلك، ثم أخبر بأنه حَقَّتْ كلمـةُ اللَّهِ عليهم بالعذاب، وأَنْ تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: مثلَ ذلك الـوجوبِ مِنْ عقابِهم وَجَبَ على الكفرةِ.

وقـوله: «أنهم أصحـابُ» يجوزُ أَنْ يكـونَ على حَذْفِ حـرفِ الجـرِّ أي: لأنَّهم، فَحَذَفَ، فيجري في محلِّها القولان[1]. ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ بدلاً مِنْ «كلمةُ». وقد تقدَّم خلافُهم في إفراد «كلمة» وجَمْعِها[2].

آ. (٧) **قوله: ﴿الذين يَحْمِلون﴾**: مبتدأٌ «ويُسَبِّحون» خبرُه.

والعـامَّـةُ على فتـح عين «العَـرْش». وابن عبـاس[3] في آخـرين بضمهـا فقيل: يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ جمعاً لـ «عَرْش» كـ سُقْف في سَقْف.

وقوله: «ومَنْ حَوْلَه» يَحْتمـل أَنْ يكونَ مـرفوعَ المحـلِّ عطفاً على «الذين يَحْملون» أَخْبـر عن الفريقين بـأنهم يُسَبِّحون، وهـذا هـو الـظاهـرُ، وأَنْ يكـونَ منصوبَ المحلِّ عَطْفاً على العرش، يعني أنَّهم يَحْملون أيضاً الملائكةَ الحـافِّين بالعرشِ. وليس بظاهرٍ.

قوله: «رَبَّنا»/ معمولٌ لقولٍ مضمرٍ تقديرُه: يقولون ربَّنا. والقولُ المضمرُ [٧٧٢/أ]

---

(١) يرى سيبويه أن المحلَّ هـو الجرُّ، ويـرى الخليل النصب، انـظر: الكتاب ١/٤٦٤، والدر المصون ١/٢١١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/١٢٤.

(٣) القرطبي ١٥/٢٩٤، والبحر ٧/٤٥١.

في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «يَسْتَغْفِرون» أو خبرٌ بعد خبرٍ، و «رحمةً وعِلْماً» تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، أي: وسِع كلَّ شيءٍ رحمتُك وعِلْمُك.

آ. (٨) **قوله: ﴿جناتِ عَدْنٍ التي وَعَدْتَهم﴾**: قد تقدَّمَ نظيرُها في مريم[١]. والعامَّةُ على «جناتِ» جمعاً، والأعمش[٢] وزيد بن علي «جنة» بالإفراد.

قوله: «ومَنْ صَلَحَ» في محلِّ نصبٍ: إمَّا عطفاً على مفعولِ «أدْخِلْهُمْ»، وإمَّا على مفعولِ «وَعَدْتَهم». وقال الفراء[٣] والزجاج[٤]: «نصبُه مِنْ مكانَيْنِ: إنْ شئتَ على الضميرِ في «أَدْخِلْهم»، وإنْ شِئْتَ على الضميرِ في وَعَدْتَهم».

والعامَّةُ على فتحِ لامِ «صَلَح» يقال: صَلُح فهو صالحٌ. وابنُ أبي عبلة[٥] بضمِّها يُقال: صَلُح فهو صَليح. والعامَّةُ على «ذُرِّيَّاتهم» جمعاً. وعيسى[٦] «وذُرِّيَّتهم» إفراداً.

آ. (٩) **قوله: ﴿يومَئذٍ﴾**: التنوينُ عِوَضٌ مِنْ جملةٍ محذوفةٍ، ولكنْ ليس في الكلامِ جملةٌ مُصَرَّحٌ بها، عُوِّض منها هذا التنوينُ، بخلافِ قوله: «وأنتم حينئذٍ تَنْظرون»[٧] أي: حينَ إذْ بَلَغَتِ الحلقومَ، لتقدُّمِها في اللفظِ، فلا بُدَّ مِنْ تقديرِ جملةٍ، يكون هذا عوضاً منها تقديرُه: يوم إذْ يُؤَاخَذُ بها.

---

(١) «جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب». الآية ٦١ من مريم.

(٢) البحر ٧/٤٥٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/٥.

(٣) معاني القرآن له ٣/٥.

(٤) معاني القرآن له ٤/٣٦٨.

(٥) البحر ٧/٤٥٢.

(٦) البحر ٧/٤٥٢.

(٧) الآية ٨٤ من الواقعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إذ تُدْعَوْن﴾: منصوبٌ بمقدرٍ، يَدُلُّ عليه هذا الظاهرُ، تقديرُه: مَقْتِكم إذ تُدْعَوْن. وقَدَّره بعضُهم: اذكُروا إذْ تُدْعَوْن. وجَوَّز الزمخشريُّ[١] أَنْ يكونَ منصوباً بالمَقْتِ الأول. ورَدَّ عليه الشيخُ[٢]: بأنَّه يَلْزَمُ منه الفَصْلُ بين المصدرِ ومعمولِه بأجنبيّ وهو الخبرُ[٣]. وقال: «هذا مِنْ ظواهرِ علمِ النحوِ التي لا تكاد تَخْفَى على المبتَدِىء فضْلاً عَمَّنْ يُدْعَى من العجم أنه شيخُ العربِ والعَجَم». قلت: مثلُ هذا لا يَخْفى على أبي القاسم، وإنما أراد أنه دالٌّ على ناصبِه، وعلى تقديرِ ذلك فهو مذهبٌ كوفيٌّ قال به، أو لأنَّ الظرفَ يُتَّسَعُ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيره. وأيُّ غُموضٍ في هذا حتى يُنْحِي عليه هذا الإِنحاءَ؟ ولله القائلُ[٤]:

٣٩١٥ـ حَسَدُوا الفتى إذ لم يَنالُوا سَعْيَه
فالقومُ أعداءٌ له وخُصومُ
كضَرائرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها
كَذِباً وزُوْراً إنه لَدَمِيْمُ

وهذا الردُّ سبقه إليه أبو البقاء[٥]، فقال: «ولا يجوزُ أن يَعْمَلَ فيه «مَقْتُ الله» لأنه مصدرٌ أُخْبِرَ عنه، وهو قولُه: «أكبرُ»». فمِنْ ثَمَّ أَخَذه الشيخُ. ولا يجوزُ أَنْ ينتصِبَ بالمَقْتِ الثاني؛ لأنهم لم يَمْقُتوا أنفسَهم وَقْتَ دعائِهم إلى الإِيمان، إنما مَقَتُوها يومَ القيامةِ. والظاهرُ أنَّ مَقْتَ اللَّهِ واقعٌ في الدنيا. وجَوَّزَ

---

(١) الكشاف ٣/٤١٧.
(٢) البحر ٧/٤٥٢.
(٣) قال: «ولا يجوز أن يخبر عنه إلّا بعد استيفائه صلته وقد أخبر عنه بقوله: «أكبر»».
(٤) البيتان لأبي الأسود الدؤلي. وهما في ديوانه ١٢٩، والأشموني ٢/٢١٨، والهمع ٢/٣٢، والدرر ٢/٣٢، واللسان (دمم)، والخزانة ٣/٦١٨.
(٥) الإملاء ٢/٢١٧.

الحسنُ أَنْ يكون في الآخرة. وضَعَّفه الشيخُ[1]: بأنه «يَبْقى «إذْ تُدْعَوْن» مُفْلَتاً من الكلامِ؛ لكونِه ليس له عاملٌ مقدمٌ ولا ما يُفَسِّر عاملاً. فإذا كان المَقْتُ في الدنيا أَمْكَنَ أَنْ يُضْمَرَ له عاملٌ تقديرُه: مَقْتِكم». قلت: وهذا التجرُّؤُ على مثلِ الحسنِ يُهَوِّنُ عليك تَجَرُّؤَه على الزمخشريِّ ونحوِهِ.

واللامُ في «لَمَقْتُ» لامُ ابتداءٍ أو قسمٍ. ومفعولُه محذوفٌ أي: لمقتُ اللَّهِ إياكم أو أنفسَكم، فهو مصدرٌ مضافٌ لفاعِلِه كالثاني. ولا يجوزُ أَنْ تكون المسألةُ من بابِ التنازعِ في «أنفسَكم» بين المقتَيْن لئلا يَلزمَ الفصلُ بالخبرِ بين المَقْتِ الأول ومعمولِه على تقديرِ إعمالِه، لكنْ قد اختلف النحاةُ في مسألةٍ: وهي التنازعُ في فِعْلَيْ التعجب، فَمَنْ مَنَعَ اعتَلَّ بما ذكرْتُه؛ لأنه لا يُفْصَلُ بين فعلِ التعجبِ ومعمولِه. ومَنْ جَوَّزَ قال: يُلتزم إعمالُ الثاني؛ حتى لا يَلْزَمَ الفَصْلُ، فليكُنْ هذا منه. والحقُّ عدمُ الجوازِ فإنَّه على خلافِ قاعدةِ التنازع.

آ. (١٢) **قوله: ﴿وَحْدَه﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ، وجاز كونُه معرفة لفظاً لكونِه في قوةِ النكرةِ كأنه قيل: منفرداً. والثاني: ــ وهو قولُ يونس ــ أنه منصوبٌ على الظرفِ، والتقدير: دُعِي على حِيالِه، وهو مصدرٌ محذوفُ الزوائدِ والأصلُ: أَوْحَدْتُه إيحاداً.

آ. (١٥) **قوله: ﴿رفيعُ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ مبتدأً والخبرُ «ذو العرشِ»، و«يُلْقي الروحَ»/ [٧٧٢/ب] يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ حالاً، ويجوزُ أَنْ تكونَ الثلاثةُ أخباراً لمبتدأ محذوفٍ. ويجوزُ أَنْ تكونَ الثلاثةُ أخباراً لقولِه: «هو الذي يُرِيكم آياتِه». قال الزمخشري[2]: «ثلاثةُ أخبارٍ يجوزُ

(١) البحر ٧/٤٥٢.
(٢) الكشاف ٣/٤١٩.

أَنْ تكونَ مترتبةً على قولِه: «هو الـذي يُريكم آيـاتِه»، أو أخبـارَ مبتدأ محـذوفٍ وهي مختلفـةٌ تعـريفـاً وتنكيـراً». قلت: أمَّـا الأولُ ففيـه طـولُ الفَصْـلِ وتعـدُّدُ الأخبارِ، وليسَتْ في معنى خبرٍ واحدٍ. وأمَّا الثاني ففيه تَعـدُّدُ الأخبارِ وليسَتْ في معنى خبـرٍ واحدٍ، وهي مسـألةُ خـلافٍ. ولا يجوزُ أَنْ يكـونَ «ذو العرش» صفـةً لـ «رفيعُ الدرجاتِ» إنْ جَعَلْناه صفـةً مشبهةً، أمَّـا إذا جَعَلْناه مثـالَ مبالغـةٍ، أي: يرفع درجاتِ المؤمنين، فيجوزُ ذلك على أَنْ تُجْعَلَ إضافتُه مَحْضَةً، وكذلك عند مَنْ يُجَوِّزُ تمحُّضَ إضافةِ الصفةِ المشبهة أيضاً، وقد تقدَّمَ.

وقُـرِىء[1] «رفيعَ» بـالنصبِ على المـدحِ، و «مِنْ أَمْـرِه» متعلِّقٌ بـ «يُلْقِي» و «مِنْ» لابتـداءِ الغايـةِ. ويجوزُ أَنْ يكـونَ متعلِّقـاً بمحـذوفٍ على أنـه حـالٌ من «الروح».

قوله: «لِيُنْذِرَ» العامَّةُ على بنائِه للفاعـل، ونصبِ اليوم. والفـاعلُ هـو اللَّهُ تعـالى أو الروح أو مَنْ يشـاء أو الـرسـول. ونَصْبُ اليـوم: إمَّـا على الـظرفيَّـةِ. والمُنْذَرُ به محذوفٌ تقديرُه: لِيُنْذِرَ بالعذابِ يـومَ التَّلاق، وإمَّـا على المفعول بـه اتِّساعاً في الظرفِ.

وقرأ[2] أُبَـيٌّ وجماعةٌ كذلك، إلَّا أنه رَفَع اليوم على الفـاعليَّةِ مجـازاً أي: لِيُنْذِرِ الناسَ العذابَ يومُ التلاق. وقرأ الحسن واليمانيُّ «لِتُنْذِرَ» بـالتاءِ من فـوقُ. وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الفـاعلَ ضميـرُ المخاطبِ، وهـو الرسـولُ صلَّى الله عليـه وسلَّم. والثاني: أنَّ الفـاعلَ ضميـرُ الروحِ فـإنَّها مؤنثـةٌ على رَأْيٍ. وقـرأ اليمانيُّ أيضاً «لِيُنْذَرَ» مبنياً للمفعول، «يومُ» بالرفـعِ، وهي تُؤَيِّـدُ نصبَه في قـراءةِ الجمهورِ على المفعولِ به اتِّساعاً.

---

(١) البحر ٧/٤٥٤.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٥٥، القرطبي ١٥/٣٠٠، الإتحاف ٢/٤٣٥.

وأثبت ياءَ «التلاقي» وَصْلاً ووَقْفاً ابن كثير[1] وأَثْبَتها في الوقف دونَ الوصل ـ مِنْ غير خِلافٍ ـ ورشٌ، وحَذَفها الباقون وَصْلاً ووقفاً، إلاَّ قالونَ فإنه رُوِيَ عنه وجهان: وجهٌ كورش، ووجهٌ كالباقين، وكذلك هذا الخلافُ بعينِه جارٍ في «يوم التناد»[2]. وقد تقدَّم توجيهُ هذَيْن الوجهَيْن في الرعد في قولِه: «الكبيرُ المتعال»[3].

آ. (١٦) قوله: ﴿يومَ هم بارزون﴾: في «يوم» أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «يوم التلاق» بدلُ كل مِنْ كل. الثاني: أَنْ ينتصِبَ بالتلاق أي: يقع التلاقي في يومِ بُروزِهم. الثالث: أنْ ينتصِبَ بقولِه: «لا يَخْفَى على اللَّهِ»، ذكره ابنُ عطيةَ[4]، وهذا على أحدِ الأقوالِ الثلاثةِ في «لا»: هل يعملُ ما بعدَها فيما قبلها؟ ثالثها: التفصيلُ بين أَنْ تقعَ جوابَ قسمٍ فيمتنعَ، أو لا فيجوزَ. فيجوزُ هذا على قولين من هذه الأقوالِ. الرابع: أن ينتصِبَ بإضمار «اذكُرْ». و «يومَ» ظرفُ مستقبلٌ كـ «إذا». وسيبويه[5] لا يرى إضافةَ الظرفِ المستقبلِ إلى الجمل الاسمية، والأخفشُ يراه، ولذلك قدَّر سيبويه في قولِه: «إذا السَّماءُ انشقَّتْ»[6] ونحوِه فعلاً قبل الاسم، والأخفشُ لم يُقَدِّرْه، وعلى هذا فظاهرُ الآيةِ مع الأخفش. ويُجاب عن سيبويه: بأنَّ «هم» ليس مبتدأً بل مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّره اسمُ الفاعل أي: يومَ برزوا، ويكون «بارِزون»

---

(١) انظر في أوجه وصلها ووقفها: السبعة ٥٦٨، التيسير ١٩٢، الحجة ٦٢٨، النشر ٢/٣٦٦، البحر ٧/٤٥٥.

(٢) الآية ٣٢ من غافر.

(٣) الآية ٩ من الرعد وانظر: الدر ٧/٢٣.

(٤) المحرر ١٤/١٢٣.

(٥) انظر: الكتاب ١/٥٤، والهمع ١/٢٠٦.

(٦) الآية ١ من الانشقاق.

خبرَ مبتدأ مضمر فلمَّا حُذِف الفعلُ انفصل الضميرُ فبقي كما ترىٰ، وهذا كما قالوا في قوله[1]:

٣٩١٦ـ لو بغيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ
كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعتصاري

في أنَّ «حَلْقي» مرفوعُ فعلٍ يُفَسِّره «شَرِقٌ» لأنَّ «لو» لا يَليها إلَّا الأفعالُ[2]، وكذا قولُه[3]:

٣٩١٧ـ ....
فهلَّا نَفْسُ لَيْلىٰ شَفيعُها

لأنَّ «هَلَّا» لا يَليها إلَّا الأفعالُ، فالمُفَسَّرُ في هذه المواضعِ أسماءٌ مُسْبَقَةٌ، وهو نظيرُ «أنا زيداً ضاربُه» من حيث التفسيرُ. وحركةُ «يومَ هم» حركةُ إعرابٍ على المشهورِ. ومنهم مَنْ جَوَّزَ بناءَ الظرفِ، وإنْ أضيف إلى فعلٍ مضارعٍ أو جملةٍ اسميةٍ، وهم الكوفيون[4]. وقد وَهِم/ بعضُهم فحتَّم بناءَ الظرفِ [٧٧٣/أ] المضافِ للجملِ الاسمية. وقد عَرَفْتَ ممَّا تقدَّمَ أنه لا يُبْنَى عند البصريين إلَّا ما أُضيف إلى فعلٍ ماضٍ، كقوله[5]:

٣٩١٨ـ على حينَ عاتَبْتَ المشيبَ على الصِّبا
....

---

(١) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٢) قال سيبويه: «لو بمنزلة إنْ» لا يكون بعدها إلَّا الأفعال فإنْ سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر». الكتاب ١/١٣٦.

(٣) تقدم برقم ٧٠٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٥٢٢.

(٥) تقدم برقم ١١٧٢.

البيت. وقد تقدَّم هذا مستوفىً في آخره المائدة[1]. وكتبوا «يومَ هم» هنا وفي الذاريات[2] منفصلاً، وهو الأصلُ.

قوله: «لا يَخْفَىٰ» يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأَنْ تكونَ حالاً من ضميرِ «بارِزون» وأَنْ تكونَ خبراً ثانياً.

آ. (١٧) **قوله: ﴿اليومَ﴾**: ظرفٌ لقولِه «لِمَن المُلْكُ»، و[يجوز] أَنْ يكونَ ظرفاً للجارِّ بعده؛ لأنَّ التقدير: المُلْكُ لله، فهو خبرُ مبتدأ مضمرٍ، واليومَ معمولٌ لـ «تُجْزَىٰ»، و «اليومَ» الأخير[3] خبرُ «لا ظلمَ».

آ. (١٨) **قوله: ﴿يومَ الآزِفَةِ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به اتِّساعاً، وأَنْ يكونَ ظرفاً، والمفعولُ محذوفٌ. والآزِفَةُ: القريبةُ، مِنْ أَزِفَ الشيءُ، أي: قَرُبَ. قال النابغةُ[4]:

٣٩١٩ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا
لَمَّا تَزَلْ برِحالِنا وكأَنْ قَدِ

وقال كعبُ بن زهير[5]:

٣٩٢٠ـ بانَ الشبابُ وهذا الشيبُ قد أَزِفا
ولا أرَىٰ لشبابٍ بائنٍ خلفا

وقال الراغب[6]: «أَزِفَ وأَفِدَ يتقارَبان، لكنَّ «أَزِفَ» يقال اعتباراً بضيقِ

(١) انظر: الدر المصون ٤/٥٢٠.
(٢) الآية ١٣ ﴿يوم هم على النار يُفْتنون﴾.
(٣) في قوله: «لا ظلم اليوم».
(٤) تقدم برقم ٥٢٧.
(٥) ديوانه ٧٠.
(٦) المفردات ١٧.

وقتِها. ويقال: أزِفَ الشُّخـوصُ. والأَزَفُ: ضيقُ الوقت»، قلت: فجَعَـلَ بينهما فَرْقاً، ويُرْوَىٰ بيتُ النابغة: أَفِدَ التـرحُّلُ. والآزِفَـةُ: صفةٌ لمحـذوفٍ، فيجوز أَنْ يكونَ التقديرُ: الساعة الآزِفَةُ أو الطامَّةُ الآزِفة.

قوله: «إذ القلوبُ» بدَلٌ من يومِ الآزِفـةِ، أو مِنْ «هم» في «أَنْذِرْهُمْ» بـدلُ اشتمالٍ.

قـوله: «كـاظِمين» نصبٌ على الحالِ. واختلفـوا في صاحبهـا والعامـلِ فيها. وقال الحـوفي: «القلوبُ» مبتدأ. و «لـدىٰ الحناجِـر» خبرُه، و «كـاظمين» حـالٌ من الضميرِ المستكنِّ فيـه». قلت: ولا بُـدَّ مِنْ جـوابٍ عن جمـعِ القلوبِ جمعَ مَنْ يَعْقِل: وهو أنْ يكونَ لَمَّا أَسْند إليهم مـا يُسْنَدُ للعقـلاءِ جُمِعَتْ جَمْعَه، كقولِه: «رَأَيْتُهم لي ساجدين»[1]، «فظلَّتْ أعناقُهم لهـا خاضِعين»[2]. الثـاني: أنها حالٌ من «القلوب». وفيه السؤالُ والجوابُ المتقدِّمان. الثالث: أنه حالٌ من أصحـاب القلوب. قال الـزمخشري[3]: «هـو حـالٌ مِنْ أصحـاب القلوب على المعنى؛ إذ المعنىٰ: إذْ قلوبُهم لدىٰ الحناجر كاظمين عليها». قلت: فكأنـه في قوةِ أنْ جَعَلَ أل عِوَضاً من الضميـر في حناجـرهم: الرابـع: أَنْ يكونَ حـالاً مِنْ «هم» في «أَنْذِرْهم»، وتكونُ حالاً مقدرةً؛ لأنهم وقتَ الإنذارِ غيرُ كاظمين.

وقـال ابن عطيـة[4]: «كاظِمين حـالٌ ممَّـا أُبْـدِلَ منـه «إذ القلوب» أو ممَّـا تُضاف القلوبُ إليه؛ إذ المرادُ: إذ قلوبُ الناس لدىٰ حناجـرِهم، وهذا كقـولِه: «تَشْخَصُ فيه الأبصارُ مُهْطِعين»[5] أراد: تَشْخَصُ فيه أبصـارُهم». قلت: ظاهـرُ قولِه أنه حالٌ ممَّا أُبْدِل منه.

---

(١) الآية ٤ من يوسف.

(٢) الآية ٤ من الشعراء.

(٣) الكشاف ٣/ ٤٢٠.

(٤) المحرر ١٤/ ١٢٥.

(٥) الآية ٤٢ من إبراهيم.

قـوله: «إذ القلوبُ» مُشْكِـلٌ؛ لأنه أُبْـدِل مِنْ قـولـه: «يـومَ الآزِفَـة» وهـذا لا يَصِحُّ البتةَ، وإنما يريد بذلك على الوجه الثاني: وهو أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «هم» في «أَنْذِرْهُمْ» بدلَ اشتمالٍ، وحينئذ يَصِحُّ. وقد تقدَّم الكلامُ على الكَـظْمِ[1]، والحناجر[2]، في آل عمران والأحزاب.

قوله: «ولا شَفيعٍ يُطاعُ» «يُطاعُ» يجوزُ أَنْ يُحْكَمَ على موضعِه بالجرِّ نعتاً على اللفظِ، وبـالرفـعِ نعتاً على المحـلِّ؛ لأنـه معـطوفٌ على المجـرور بمِنْ المزيدةِ.

وقوله: «ولا شفيعٍ يُطاعُ» مِنْ باب[3]:

٣٩٢١ـ عَـلى لاحِـبٍ لا يُـهْـتَـدىٰ بـمَـنـارِه ....

أي: لا شفيعَ فلا طاعةَ، أو ثَمَّ شفيعٌ ولكن لا يُطاعُ.

آ. (١٩) **قـولـه: ﴿يَعْلَمُ﴾**: فيـه أربعةُ أوجـهٍ، أحـدُهـا: ـ وهـو الـظاهر ـ أنـه خبرٌ آخرُ عن «هو» في قـوله: «هـو الـذي يُـريكم آيـاتِـه». قـال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: بِمَ اتَّصلَ قـولُه: «يَعْلَمُ خـائنةَ الأعين»؟ قلت: هـو خبرٌ من أخبارِ «هو» في قولِه: «هو الذي يُريكم» مثل: «يُلْقي الرُّوْحَ مِنْ أَمْرِه»[5] ولكنْ «يُلْقي الروحَ» قد عُلِّلَ بقولِه: «لِيُنْذِرَ» ثم استطرد لذِكْرِ أحوالِ يومِ التَّلاقِ إلى قوله: «ولا شَفيع يُطاعُ» فبَعُدَ لذلك عن أخواته».

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٣٩٥.
(٢) انظر: إعرابه للآية ١٠ من الأحزاب.
(٣) تقدم برقم ١٠٨٨.
(٤) الكشاف ٣/٤٢١.
(٥) الآية ١٥.

الثاني: أنه مُتَّصِلٌ بقولِه: «وأَنْذِرْهم» لَمَّا أُمِرَ بإنذاره يوم الآزفة وما يَعْرِضُ فيه مِنْ شدَّة الغمِّ والكَرْبِ، وأنَّ الظالمَ لا يجدُ مَنْ يَحْميه، ولا شفيعَ له، ذَكَر اطِّلاعَه على جميع ما يَصْدُر مِنَ الخلقِ سِرّاً وجَهْراً. وعلى هذا فهذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها في قوة التعليلِ للأمرِ بالإنذار.

الثالث: أنها متصلةٌ بقولِه «سريعُ الحِساب»[1].

الرابع: أنها متصلة بقولِه: «لا يَخْفَى على الله منهم شيءٌ»[2]. وعلى هذين الوجهين فيُحْتمل أَنْ تكونَ جاريةً مَجْرَىٰ العلةِ، وأنْ تكونَ في محلٍّ نصبٍ على الحال.

وخائنةُ الأَعْيُن فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ كالعافيةِ، أي: يَعْلَمُ خيانةَ الأعينِ. / والثاني: أنها صفةٌ على بابِها، وهو مِنْ بابِ إضافةِ الصفةِ [٧٧٣/ب] للموصوفِ، والأصلُ: الأعين الخائنة، كقوله[3]:

٣٩٢٢ـ . . . .
وإن سَقَيْتِ كِرامَ الناسِ فاسْقِينا

وقد رَدَّه الزمخشريُّ[4] وقال: «لا يَحْسُنُ أَنْ يُراد: الخائنة من الأعين؛ لأنَّ قولَه: «وما تُخْفي الصدورُ» لا يُساعِدُ عليه» يعني أنه لا يناسِبُ أن يقابلَ المعنى إلَّا بالمعنىٰ. وفيه نظرٌ؛ إذ لقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ «ما» في «وما

---

(١) في الآية ١٧.
(٢) في الآية ١٦.
(٣) البيت لبشامة بن حزن النهشلي وصدره:
إنَّا مُحَيُّوكِ يا سلمى فحَيِّينا
وهو في الحماسة ١/٧٧، والعيني ٣/٣٧٠.
(٤) الكشاف ٣/٤٢١.

تُخْفي الصدور» مصدريةً حتى يَلْزَمَ ما ذكره، بل يجـوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الـذي، وهو عبارةٌ عن نفس ذلك الشيءِ المَخْفِيِّ، فيكونُ قد قابَـلَ الاسمَ غيرَ المصـدرِ بمثلِهِ.

آ. (٢٠) **قـولـه: ﴿والـذين يَدْعُـون﴾**: قـرأ[1] نـافـع وهشـام «تَدْعُون» بالخطاب للمشركين، والباقون بالغَيْبة إخباراً عنهم بذلك.

آ. (٢١) **قوله: ﴿فيَنْظُروا﴾**: يجوز أَنْ يكونَ منصوباً في جواب الاستفهام، وأَنْ يكونَ مجزوماً نَسَقاً على ما قبله كقولِه[2]:

٣٩٢٣ـ ألـم تَـسْـأَلْ فـتُـخْـبِـرْكَ الـرُّسـومُ

. . . .

رواه بعضُهم بالجزمِ والنصب.

قوله: «منهم قوةً» قرأ ابنُ عامرٍ[3] «منكم» على سبيلِ الالتفاتِ، والباقون بضميرِ الغَيْبة جَرْياً على ما سَبَقَ من الضمائرِ الغائبةِ.

قوله: «وآثاراً» عطفٌ على «قوةً»، وهو في قوة قولِه: «يَنْحِتون من الجبالِ بيوتاً آمنين»[4]، وجعله الزمخشريُّ[5] منصوباً بمقدر قال: «أو أراد: وأكثـرَ آثاراً كقولِه[6]:

---

(١) السبعة ٥٦٨، الحجة ٦٢٨، النشر ٢/٣٦٤، التيسير ١٩٢، البحر ٧/٤٥٧، القرطبي ١٥/٣٠٣.

(٢) تقدم برقم ٨٩.

(٣) السبعة ٥٦٩، الحجة ٦٢٩، البحر ٧/٤٥٧، النشر ٢/٣٦٥، التيسير ١٩١.

(٤) الآية ٨٢ من الحجر.

(٥) الكشاف ٣/٤٢٢.

(٦) تقدم برقم ١٤٩.

٣٩٢٤ـ .... قد غدا
مُـتَـقَـلِّداً سَـيْـفـاً ورُمْـحـا

يعني: ومُعْتَقِلاً رمحاً. ولا حاجةَ إلى هذا مع الاستغناء عنه.

آ. (٢٦) قوله: ﴿أو أَنْ﴾: قرأ الكوفيون[1] «أو أَنْ» بأو التي للإبهام والباقون بواو النسق على تَسَلُّط الحرفِ على التبديل وظهور الفساد معاً. وقرأ[2] نافعٌ وأبو عمروٍ وحفصٌ «يُظْهِرَ» بضم الياءِ وكسرِ الهاء مِنْ أَظْهر، وفاعلُه ضميرُ موسىٰ عليه السلام، «الفسادَ» نصباً على المفعول به. والباقون بفتح الياء والهاء مِنْ ظهر، «الفسادُ» رفعاً بالفاعلية وزيدُ بن علي «يُظْهَرَ» مبنياً للمفعول، «الفسادُ» مرفوعٌ لقيامِه مقامَ الفاعل. ومجاهد «يَظَّهَّرَ» بتشديد الظاء والهاء، وأصلها يَتَظَهَّر مِنْ تَظَهَّر بتشديد الهاء فأدغم التاء في الظاء. و «الفسادُ» رفعٌ على الفاعلية. وفتح ابن كثير[3] ياءَ «ذَروني أقتلْ موسى» وسَكَّنها الباقون.

آ. (٢٧) قوله: ﴿عُذْتُ﴾: أدغم[4] أبو عمروٍ والأخوان، وأظهروا الذال مع التاء، والباقون بالإظهار فقط. و «لا يُؤْمِنُ» صفةٌ لمتكبِّر.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مِنْ آلِ فرعونَ﴾: يُحتمل أَنْ يكونَ متعلِّقاً بـ «يَكْتُمُ» بعده أي: يكتمه مِنْ آلِ فرعون. والثاني: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةً لرجل. وجاء هنا على أحسنِ ترتيبٍ: حيث قَدَّمَ المفردَ، ثم

---

(١) السبعة ٥٦٩، البحر ٧/٤٦٠، التيسير ١٩١، القرطبي ١٥/٣٠٥، الحجة ٦٢٩، النشر ٢/٣٦٥.
(٢) انظر في قراءاتها السبعة ٥٦٩، البحر ٧/٤٦٠، التيسير ١٩١، القرطبي ١٥/٣٠٥، الحجة ٦٣٠، النشر ٢/٣٦٥.
(٣) النشر ٢/٣٦٦، التيسير ١٩٢، السبعة ٥٧٣.
(٤) السبعة ٥٧٠، النشر ٢/١٦، الإتحاف ٢/٤٣٧.

ما يَقْرُبُ منه وهو حرفُ الجرِّ، ثم الجملةَ. وقد تقدم إيضاحُ هذه المسألةِ في المائدةِ وغيرِها. ويترتَّبُ على الوجهين: هل كان هذا الرجلُ مِنْ قرابَةِ فرعونَ؟ فعلى الأولِ لا دليلَ فيه، وعلى الثاني فيه دليلٌ. وقد رَدَّ بعضُهم الأولَ: بأنه لا يُقال: كَتَمْتُ مِنْ فلانٍ كذا، إنما يقال: كَتَمْتُ فلاناً كذا، فيتعدَّى لاثنين بنفسِه. قال تعالى: ﴿ولا يَكْتمون اللَّهَ حديثاً﴾[1]. وقال الشاعر[2]:

٣٩٢٥ـ كَتَمْتُكَ هَمَّاً بالجَمومَيْنِ ساهِراً
وهَمَّيْن هَمَّاً مُسْتَكِنَّاً وظاهِراً
أحاديثَ نَفْسٍ تشتكي ما يَرِيبُها
ووِرْدَ هُمومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصادِرا

أي: كتمتُك أحاديثَ نفسٍ وهَمَّيْن، فقدَّم المعطوفَ على المعطوفِ عليه، ومحلُّه الشعرُ.

قوله: «أَنْ يقولَ ربي» أي: كراهةَ أَنْ يقولَ أو لأَنْ يقولَ. والعامَّةُ على ضَمِّ عين «رَجُل» وهي الفصحى. والأعمش[3] وعبد الوارث[4] على تسكينها، وهي لغةُ تميمٍ ونجد. وقال الزمخشري[5]: «ولك أَنْ تُقَدِّرَ مضافاً محذوفاً أي: وقت أَنْ يقولَ. والمعنى: أتقتلونه ساعةَ سَمِعْتم منه هذا القولَ من غير رَوِيَّةٍ ولا فِكْرٍ». وهذا الذي أجازه رَدَّه الشيخ[6]: بأنَّ تقديرَ هذا الوقتِ لا يجوزُ إلاَّ مع

---

(١) الآية ٤٢ من النساء.
(٢) البيتان للنابغة، وهما في ديوانه ١٣٠، واللسان (كتم) والجمومان: موضع بالبحرين.
(٣) البحر ٧/٤٦٠، السبعة ٥٧٠.
(٤) عن أبي عمرو.
(٥) الكشاف ٣/٤٢٤.
(٦) البحر ٧/٤٦٠.

المصدرِ المُصَرَّحِ به تقول: جِئْتُكَ صياحَ الدِّيْكِ أي: وقتَ صِياحِه، ولو قلت: أجيْئُك أنْ صاحَ الديكُ، أو أنْ يصيحَ، لم يَصِحَّ. نصَّ عليه النحويون.

قوله: «وقد جاءَكم» جملةٌ حالية يجوز أنْ تكونَ من المفعول[1]. فإنْ قيلَ: هو نكرةٌ. / فالجوابُ: أنه في حيِّزِ الاستفهام وكلُّ ما سَوَّغ الابتداءَ بالنكرةِ [٧٧٤/أ] سَوَّغ انتصابَ الحال عنها. ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل.

قوله: «بعضُ الذيَ يعِدُكم» «بعض» على بابِها، وإنما قال ذلك ليهضِمَ موسى عليه السلام بعضَ حقه في ظاهرِ الكلام، فيُرِيَهم أنه ليس بكلامِ مَنْ أعطاه حقه وافياً فَضْلاً أنْ يتعصَّبَ له، قاله الزمخشري[2]. وهذا أَحسنُ مِنْ قولِ غيرِه: إنَّها بمعنى كل، وأنشدوا قولَ لبيد[3]:

٣٩٢٦ـ تَرَّاكُ أَمْكنةٍ إذا لم يَرْضَها
أو يَرْتَبِطْ بعضُ النفوسِ حِمامُها

وأنشدوا قولَ عمرو بن شُيَيْم[4]:

٣٩٢٧ـ قد يُدْرِكُ المتأنِّي بعضَ حاجتِه
وقد يكونُ مع المستعجِلِ الزَّلَلُ

وقول الآخر[5]:

٣٩٢٨ـ إنَّ الأمورَ إذا الأحداثُ دَبَّرها
دون الشيوخِ ترىٰ في بعضِها خَلَلا

---

(١) وهو «رجلًا».
(٢) الكشاف ٤٢٥/٣.
(٣) تقدم برقم ١٣٠٤.
(٤) تقدم برقم ٨٩٢ وهو القطامي والمشهور أن اسمه عُمَير.
(٥) تقدم برقم ١٣٠٦.

ولا أدري كيف فَهِموا الكلَّ من البيتين الأخيرين؟ وأمَّا الأولُ ففيه بعضُ دليلٍ ؛ لأنَّ الموتَ يأتي على الكلِّ. ولَمَّا حكى هذا الزمخشريُّ عن أبي عبيدة[1]، وأنشد عنه بيتَ لبيدٍ قال[2]: «إن صَحَّتِ الروايةُ عنه فقد حَقَّ فيه قولُ المازني في مسألة العَلْقى[3]: «كان أَجْفَى مِنْ أن يفقهَ ما أقولُ له». قلتُ: ومسألةُ المازني[4] معه أنَّ أبا عبيدةَ قال للمازني: «ما أكذبَ النحويين!! يقولون: هاءُ التأنيثِ لا تدخل على ألفِ التأنيثِ وأن الألفَ في «عَلْقَى» مُلْحقة[5]. قال: فقلت له: وما أنكرْتَ من ذلك؟ فقال: سَمِعْتُ رؤبةَ يُنْشِد[6]:

٣٩٢٩ـ يَنْحَطُّ في عَلْقَىٰ وفي مُكُوْرِ

فلم يُنَوِّنْها. فقلتُ: ما واحدُ عَلْقى؟ قال: عَلْقاةُ. قال المازني: فامتنعْتُ ولم أُفَسِّرْ له لأنه كان أَغْلظَ مِنْ أَنْ يفهمَ مثلَ هذا» قلت: وإنما استغلظَه المازنيُّ؛ لأنَّ الألفَ التي للإِلحاق تَدْخُل عليها تاءُ التأنيثِ دالةً على الوَحْدة فيقال: أَرْطى[7] وأَرْطاة، وإنما الممتنعُ دخولُها على ألفِ التأنيثِ نحو: دَعْوىٰ وصَرْعىٰ. وأمَّا عدمُ تنوين «عَلْقَى» فلأنَّه سَمَّى بها شيئاً بعينِه

---

(١) مجاز القرآن ٢/٢٠٥.

(٢) الكشاف ٣/٤٢٥.

(٣) العلقى: ضرب من الشجر.

(٤) انظر: مجالس العلماء ٥١، وإنباه الرواة ١/٢٥٣.

(٥) المجالس: وليست للتأنيث.

(٦) ليس في ديوانه وهو في المجالس ٥١، واللسان مكر.

(٧) الأَرْطى: ضرب من الشجر.

[وألفُ الإلحاقِ المقصورةُ حالَ العلميَّة تَجْري مَجْرىٰ تاءِ التأنيث فيمتنعُ الاسمُ الذي هي فيه، كما تمتنعُ فاطمة. وتَنْصَرِفُ قائمة][1].

آ. (٢٩) قوله: ﴿ظَاهِرِين﴾: حالٌ من الضميرِ في «لكم»، والعاملُ فيها وفي «اليومَ» ما تَعَلَّقَ به «لكم».

قوله: «ما أُرِيْكُمْ» هي مِنْ رؤيةِ الاعتقادِ، فتتعدَّىٰ لمفعولَيْن، ثانيهما «إلاَّ ما أَرىٰ».

قوله: «الرَّشادِ» العامَّةُ على تخفيفِ الشينِ مصدرَ رشَدَ يَرْشُدُ. وقرأ معاذ بن جبل[2] بتشديدِها، وخَرَّجها أبو الفتح[3] وغيرُه على أنه صفةُ مبالغةٍ نحو: ضَرَب فهو ضرَّاب، وقد قال[4] النحاس: «هو لحنٌ، وتَوَهَّمه من الرباعي» يعني أَرْشد. ورُدَّ على النحاس قولُه: بأنه يُحْتمل أَنْ يكونَ مِنْ رَشَدَ الثلاثي، وهو الظاهرُ. وقد جاء فَعَّال أيضاً مِنْ أَفْعَل وإنْ كان لا يَنْقاسُ. قالوا: أَدْرَك فهو دَرَّاك وأَجْبَرَ فهو جَبَّار، وأَقْصَر فهو قَصَّار، وأَسْأَر فهو سَأَّر، ويَدُلُّ على أنه صفةُ مبالغةٍ أنَّ معاذاً كان يُفَسِّرها بسبيل الله.

قال ابنُ عطية[5]: «ويَبْعُدُ عندي على معاذ ـ رضي الله عنه ـ وهل كان فرعونُ يَدَّعي إلاَّ الإلهيَّة؟ ويَقْلَقُ بناءُ اللفظِ على هذا التركيبِ»[6]. قلت: يعني

---

(١) ما بين معقوفين مخروم أثبتناه مِنْ ش.

(٢) البحر ٧/٤٦٢، والمحتسب ٢/٢٤١.

(٣) المحتسب ٢/٢٤١.

(٤) أورد النحاس في إعراب القرآن ٣/١٢ هذه القراءة عن معاذ، ولم يُشر إلى تَلْحينها هنا.

(٥) المحرر ١٤/١٣٥.

(٦) المحرر: التأويل.

ابنُ عطية أنه كيف يقول فرعونُ ذلك، فيُقِرُّ بأنَّ ثَمَّ مَنْ يهدي إلى الـرشادِ غيرُه، مـع أنـه يَـدَّعي أنـه إلٰـهٌ؟ وهـذا الـذي عَـزاه ابنُ عــطيـة[1] والــزمخشـري[2] وابن جُبارة[3] صاحب «الكامل» إلى معاذ بن جبل من القراءة المذكورة ليس في «الرشاد» الذي هو في كلامِ فرعونَ كما توهَّموا، وإنما هو في «الـرشاد» الثـاني الذي مِنْ قول المؤمنِ بعد ذلك. ويَدُلُّ على ذلك ما قاله أبو الفضـل الرازي في كتابه «اللوامـح»: «معاذ بن جبـل «سبيل الـرشاد»، الحـرف الثاني بـالتشديـد، وكذلك الحسنُ، وهو سبيلُ اللَّهِ تعالى الذي أوضحه لعبادِه، كذلك فسَّره معاذ، وهو منقولٌ مِنْ مُرْشِد كـدَرَّاك مِنْ مُدْرِك وجَبَّـار مِنْ مُجْبر، وقَصَّـار مِنْ مُقْصِر عن الأمر، ولها نظائرُ معدودةٌ. فأمَّا «قَصَّار الثـوب» مِنْ[4] قَصَر الثـوبَ قِصارةً» فعلى هذا يزولُ إشكالُ ابنِ عطية المتقدمُ، وتتضح القراءةُ والتفسيرُ.

وقال أبو البقاء[5]: «وهو الذي يَكْثُر منه الإرشادُ أو الـرُّشْدُ» يعني يُحْتمـل أنه مِنْ أرشدَ الرباعيِّ أو رَشَد الثلاثي. والأَوْلَى أَنْ يكـونَ من الثلاثيِّ لِمـا عَرَفْتَ أنه يَنْقاسُ دونَ الأول.

آ. **(٣١) قوله: ﴿مثلَ دَأْبِ﴾**: «مثل» يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً، وأَنْ يكون عطفَ بيانٍ.

[٧٧٤/ب] آ. **(٣٢) قوله: ﴿يومَ التَّناد﴾**: قد تقدَّم الخـلافُ[6]/ في يائِـه:

---

(١) المحرر ١٤/١٣٥.

(٢) الكشاف ٣/٤٢٥ وذكره من غيرِ عَزْوٍ.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤ وعزاه إلى الحسن.

(٤) الأفصح: فمِنْ.

(٥) الإملاء ٢/٢١٨.

(٦) انظر إعرابه للآية ١٥.

كيف تُحذف وتُثْبت[1]؟ وهو مصدرُ «تَنادَى» نحو: تقاتَلَ تقاتُلاً. والأصلُ: تَنادُياً بضم الدالِ ولكنهم كسروها لتصِحَّ الياءُ. وقرأت[2] طائفةٌ بسكون الدالِ إجراءً للوصل مُجْرى الوقفِ. وتنادَىٰ القومُ أي: نادىٰ بعضُهم بعضاً. قال[3]:

٣٩٣٠ـ تنادَوْا فقالوا أَرْدَتِ الخيلُ فارساً
فقُلْنا: عُبَيْدُ الله ذلكُمُ الرَّدِي

وقال آخر[4]:

٣٩٣١ـ تنادَوْا بالرحيلِ غَداً
وفي تَرْحالِهم نَفْسي

وقرأ[5] ابن عباس والضحاك والكلبي وأبو صالح وابن مقسم والزعفراني في آخرين بتشديدِها، مصدرُ «تَنادَّ» مِنْ نَدَّ البعيرُ إذا هَرَبَ ونَفَرَ، وهو في معنىٰ قولِه تعالى: «يوم يَفِرُّ المرءُ مِنْ أخيه»[6] الآية. وفي الحديث: «إن للناسِ جَوْلَةً ينِدُّون، يظنُّون أنهم يَجِدُون مهرباً». وقال أمية بن أبي الصلت[7]:

٣٩٣٢ـ وبَثَّ الخَلْقَ فيها إذ دَحاها
فهُمْ سُكَّانُها حتى التنادي

---

(١) انظر في قراءاتها: التيسير ١٩٢، والقرطبي ٣١٢/١٥، والنشر ٣٦٦/٢، والبحر ٤٥٥/٧.

(٢) وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو.

(٣) تقدم برقم ٣٢٨٣.

(٤) لم أقف عليه. وهو من مجزوء الوافر.

(٥) المحتسب ٢٤٣/٢، والبحر ٤٦٤/٧، والقرطبي ٣١١/١٥.

(٦) الآية ٣٤ من عبس.

(٧) ديوانه ٣٨٣، وتفسير الماوردي ٤٨٧/٣، والقرطبي ٣١٠/٣، والبيت شاهد على «التنادِ» بالتخفيف.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يومَ تُوَلُّون﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «يوم التَّناد»، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ أعني. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ عطفَ بيان لأنه نكرةٌ، وما قبله معرفةٌ. وقد تقدَّم لك في قوله: «فيه آياتٌ بَيِّناتٌ مَقامُ إبراهيم»[1] أنَّ الزمخشريَّ[2] جعله بياناً مع تخالُفِهما تعريفاً وتنكيراً، وهو عكسُ ما نحن فيه، فإن الذي نحن فيه الثاني نكرةٌ، والأولُ معرفةٌ.

قوله: «ما لكم مِن الله مِنْ عاصم» يجوزُ في «مِنْ عاصِمٍ» أَنْ يكونَ فاعلاً بالجارِّ لاعتمادِه على النفي، وأَنْ يكون مبتدأ، و «مِنْ» مزيدةٌ على كلا التقديرَيْن. و «من الله» متعلقٌ بـ «عاصِم».

آ. (٣٤) قوله: ﴿حتى إذا﴾: غايةٌ لقولِه: «فما زِلْتُمْ». وقُرِىء[3] «أَلَنْ يَبْعَثَ الله» بإدخالِ همزةِ التقرير، يُقرِّر بعضُهم بعضاً.

قوله: «كذلك» أي: الأمر كذلك. «ويُضِلُّ الله» مستأنفٌ أو نعتُ مصدرٍ أي: مثلَ إضلالِ اللَّهِ إياكم ـ حين لم يَقْبَلوا مِنْ يوسفَ عليه السلام ـ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هو مُسْرِفٌ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿الذين يُجادِلون﴾: يجوز فيه عشرةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ قولِه: «مَنْ هو مُسْرِفٌ» وإنما جُمِع اعتباراً بمعنى «مَنْ». الثاني: أَنْ يكونَ بياناً له. الثالث: أَنْ يكونَ صفةً له. وجُمِع على معنى «مَنْ» أيضاً. الرابع: أَنْ ينتصِبَ بإضمار أعني. الخامس: أَنْ يرتفعَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هم الذين. السادس: أَنْ يرتفعَ مبتدأً، خبرُه «يَطْبَعُ اللَّهُ». و «كذلك» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أيضاً، أي: الأمرُ كذلك. والعائدُ من الجملةِ وهي «يَطْبَعُ» على

---

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.
(٢) الكشاف ١/٤٠٧. وانظر: الدر المصون ٣/٣١٩.
(٣) البحر ٧/٤٦٤.

المبتـدأ محذوفٌ، أي: على كـلِّ قلبِ متكبِّرٍ منهم. السـابع: أنْ يكـونَ مبتدأً، والخبر «كَبُرَ مَقْتاً»، ولكنْ لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضاف ليعودَ الضميرُ مِنْ «كَبُـرَ» عليه. والتقديرُ: حالُ الذين يُجادلون كَبُـرَ مَقتاً ويكـون «مَقْتاً» تمييـزاً، وهو مَنْقـولٌ مِنَ الفاعليةِ إذ التقديرُ: كَبُرَ مَقْتُ حالِهم أي: حـالِ المجادلين. الثـامن: أَنْ يكونَ «الذين» مبتدأً أيضاً، ولكن لا يُقَدَّرُ حَذْفُ مضافٍ، ويكـونُ فاعـلُ «كَبُرَ» ضميـراً عائداً على جـدالِهم المفهومِ من قـوله: «مـا يُجادِلُ». والتقـدير: كَبُـرَ جِدالُهم مَقْتاً. و «مَقْتاً» على ما تقدَّمَ أي: كَبُرَ مَقْتُ جدالِهم. التاسع: أَنْ يكونَ «الذين» مبتدأً أيضاً، والخبرُ «بغير سُلطان أتاهم». قاله الزمخشري[1]: وردَّه الشيخ[2]: بـأنَّ فيه تفكيـكَ الكـلامِ بعضِـه من بعضٍ؛ لأنَّ الـظاهـرَ تعلُّقُ «بغيـر سُلْطان» بـ «يُجـادلـون»، ولا يُتَعَقَّـلُ جَعْلُه خبـراً لـ الـذين لأنـه جـارٌّ ومجـرورٌ، فيصيـرُ التقـديرُ: الـذين يُجـادلـون كـائنـون أو مستقـرون بغيـرِ سلطان، أي: في غيـر سلطان؛ لأنَّ البـاءَ إذ ذاك ظرفيـةٌ خبرٌ عن الجُثَث. العـاشـر: أنـه مبتـدأٌ وخبـرُه محذوفٌ أي: مُعانِدون ونحوه، قاله أبو البقاء[3].

قوله: «كَبُرَ مَقْتاً» يُحْتمل أَنْ يُرادَ به التعجبُ والاستعظامُ، وأَنْ يُرادَ به الذمُّ كبِئْس؛ وذلـك أنـه يجـوزُ أَنْ يُبْنَىٰ فَعُـل بضمِّ العَيْن مِمَّـا يجـوزُ التعجُّبُ منـه، ويَجْري مَجْرى نِعْم وبئس في جميعِ الأحكامِ. وفي فاعلِه ستةُ أوجـهٍ، الأول: أنه ضميرٌ عائدٌ على حالِ المضافِ إلى الذين، كما تقدَّم تقريرُه. / الثاني: أنه ضميرٌ يعودُ على جدالِهم المفهومِ مِنْ «يُجادلون» كما تقدَّم أيضـاً. الثالث: أنـه الكافُ في «كذلك». قال الزمخشري[4]: «وفاعلُ «كَبُـرَ» قولُـه: «كذلـك» أي: [٧٧٥/أ]

(١) الكشاف ٤٢٧/٣.
(٢) البحر ٤٦٤/٧.
(٣) الإملاء ٢١٨/٢ ــ ٢١٩.
(٤) الكشاف ٤٢٧/٢.

كَبُرَ مَقْتاً مثلُ ذلك الجدالِ، ويَطْبع اللَّهُ كلامٌ مستأنفٌ» وردَّه الشيخُ[1]: بأنَّ فيه تَفْكيكاً للكلامِ وارتكابَ مذهبٍ ليس بصحيحٍ. أمَّا التفكيكُ فلأنَّ ما جاء في القرآن مِنْ «كذلك نَطْبَعُ» أو «يَطْبع» إنما جاء مربوطاً بعضُه ببعض فكذلك هذا، وأمَّا ارتكابُ مذهبٍ غيرِ صحيح فإنه جَعَل الكافَ اسماً ولا تكونُ اسماً إلاَّ في ضرورةٍ، خلافاً للأخفش[2].

الرابع: أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، نقله الزمخشري. قال[3]: «ومَنْ قال: كَبُرَ مَقْتاً عند الله جِدالُهم، فقد حَذَفَ الفاعلَ، والفاعلُ لا يَصِحُّ حَذْفُه». قلت: القائلُ بذلك الحوفيُّ، لكنه لا يريدُ بذلك تفسيرَ الإعراب، إنما يريدُ به تفسيرَ المعنى، وهو معنى ما قَدَّمْتُه مِنْ أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على جدالِهم المفهومِ مِنْ فعلِه، فصَرَّح الحوفيُّ بالأصلِ، وهو الاسمُ الظاهرُ، ومرادُه ضميرٌ يعودُ عليه.

الخامس: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على ما بعدَه، وهو التمييزُ نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ»، و«بئس غلاماً عمروٌ». السادس: أنه ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» مِنْ قوله: «مَنْ هو مُسْرِفٌ». وأعاد الضميرَ مِنْ «كَبُرَ» مفرداً اعتباراً بلفظِها، وحينئذٍ يكونُ قد راعَى لفظَ «مَنْ» أولاً في «مَنْ هو مُسْرِفٌ كَذَّاب»، ثم معناها ثانياً في قوله: «الذين يُجادلون» إلى آخره، ثم لفظَها ثالثاً في قوله: «كَبُر». وهذا كلُّه إذا أَعْرَبْتَ «الذين» تابعاً لِمَنْ هو مُسْرِفٌ نعتاً أو بياناً أو بدلاً.

وقد عَرَفْتَ أن الجملةَ مِنْ قوله: «كَبُرَ مَقْتاً» فيها وجهان، أحدهما: الرفعُ إذا جَعلْناها خبراً لمبتدأ. والثاني: أنها لا محلَّ لها إذا لم تجْعَلْها خبراً. بل هي

---

(1) البحر ٧/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(2) انظر: المغني ٢٣٩.

(3) الكشاف ٢/ ٤٢٧.

جملةٌ استِئْنافية. وقوله: «عندَ الله» متعلقٌ بـ «كَبُرَ»، وكذلك قد تقدَّم أنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، وأنْ يكونَ فاعلاً وهما ضعيفان. والثالث ـ وهو الصحيحُ ـ أنه معمولٌ لـ «يَطْبَعُ» أي: مثلَ ذلك الطَّبْعِ يطبعُ اللَّهُ. و «يطبعُ اللَّهُ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه مستأنفٌ. والثاني: أنه خبرٌ للموصولِ، كما تقدَّم تقريرُ ذلك كلِّه.

قوله: «قَلْبِ متكبِّرٍ» قرأ[١] أبو عمروٍ وابن ذكوان بتنوين «قلب»، وَصَفا القلبَ بالتكبُّر والجَبَروتِ؛ لأنهما ناشئان منه، وإنْ كان المرادُ الجملةَ، كما وُصِف بالإِثمِ في قوله: «فإنه آثمٌ قلبُه»[٢]. والباقون بإضافة «قلب» إلى ما بعدَه أي: على كلِّ قَلْبِ شخصٍ متكبِّرٍ. وقد قَدَّر الزمخشريُّ[٣] مضافاً في القراءةِ الأولى أي: على كلِّ ذي قلب متكبر، تجعلُ الصفةَ لصاحبِ القلب. قال الشيخ[٤]: «ولا ضرورةَ تَدْعو إلى اعتقادِ الحذفِ». قلت: بل ثَمَّ ضرورةٌ إلى ذلك وهو توافُقُ القراءتَيْن، فإنه يَصيرُ الموصوفُ في القراءتَيْن واحداً، وهو صاحبُ القلب، بخلافِ عَدَم التقديرِ، فإنه يَصيرُ الموصوفُ في إحداهما القلبَ وفي الأخرى صاحبَه.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿أسبابَ السمواتِ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه تابعٌ للأسبابِ قبله بدلاً أو عطفَ بيان. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار أَعْني، والأولُ أَوْلَى؛ إذ الأصلُ عدمُ الإِضمارِ.

---

(١) السبعة ٥٧٠، والحجة ٦٣٠، والبحر ٧/٤٦٥، والتيسير ١٩١، والقرطبي ١٥/٣١٤، والنشر ٢/٣٦٥.

(٢) الآية ٢٨٣ من البقرة.

(٣) الكشاف ٣/٤٢٧.

(٤) البحر ٧/٤٦٥.

قوله: «فَـأَطَّلِعَ» العامَّـةُ على رفعِه عَـطْفاً على «أَبْلُغُ» فهـو داخِلٌ في حَيِّـزِ الترجِّي. وقرأ[1] حفصٌ في آخرين بنصبِه. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه جوابُ الأمرِ في قولِـه: «ابْنِ لِي» فنُصِبَ بأَنْ مضمـرةً بعد الفـاءِ في جوابِـه على قاعـدة البصريين كقولِه[2]:

٣٩٣٣ـ يـا نـاقُ سِـيْـري عَـنَـقـاً فَسِـيـحـا
إلـى سـليـمـانَ فَـنَـسْـتـريـحـا/ [٧٧٥/ب]

وهـذا أَوْفَقُ لمذهب البصـريين. الثاني: أنـه منصوبٌ. قـال الشيخ[3]: «عَطْفاً على التوهُّمِ لأنَّ خبر «لعلَّ» كثيراً جاء مَقْرونـاً بـ «أن»، كثيراً في النـظْمِ وقليـلاً في النثر. فمَنْ نَصَبَ تَـوَهَّم أنَّ الفعلَ المـرفوعَ الـواقـعَ خبـراً منصـوبٌ بـ «أنْ»، والعطفُ على التوهُّمِ كثيـرٌ، وإنْ كان لا ينقـاسُ» انتهى. الثالث: أن يَنْتَصِبَ على جوابِ الترجِّي في «لعلَّ»، وهو مذهبٌ كوفي[4] استشهد أصحابُـه بهذه القراءةِ وبقراءة عاصم[5] «وما يُدْريك لعله يَزَّكَّى أو يَذَّكَّرُ فتنفعَـه»[6] بنصب «فتنفعَـه» جوابـاً لقولِـه: «لعلَّه». وإلى هذا نحـا الزمخشـري قال[7]: «تشبيهـاً للترجِّي بالتمني» والبصريُّون يأبَوْن ذلـك، ويُخَرِّجُـون القراءتَيْنِ على مـا تقدَّم.

---

(١) السبعـة ٥٧٠، والحجـة ٦٣١، والنشـر ٢/٣٦٥، والقـرطبي ٣١٥/١٥، والبحـر ٤٦٥/٧، والتيسير ١٩١.
(٢) البيت لأبـي النجم. وهـو في ديـوانـه ٨٢، والكتـاب ٤٢١/١، والمقتضب ١٤/٢، وابن يعيش ٢٦/٧، والهمع ١٨٢/١، والدرر ١٥٨/١. والعَنَقُ: ضرب من السير.
(٣) البحر ٤٦٦/٧.
(٤) انظر: الارتشاف ٤١١/٢.
(٥) الأصل: «نافع» وهو سهو.
(٦) الأيتان ٣ ـ ٤ من عبس. وانظر: السبعة ٦٧٢.
(٧) الكشاف ٤٢٨/٣.

وفي سورة عبس يجوز أن [يكون][1] جواباً للاستفهام في قولِه: «وما يُدْرِيك» فإنه مترتبٌ عليه معنىً. وقال ابن عطية[2] وابن جُبارة[3] الهُذلي: «على جواب التمني» وفيه نظرٌ؛ إذ ليس في اللفظِ تَمَنٍّ، إنَّما فيه تَرَجٍّ. وقد فَرَّقَ الناسُ بين التمني والترجِّي: بأنَّ الترجِّيَ لا يكونُ إلَّا في الممكنِ عكسَ التمني، فإنه يكونُ فيه وفي المستحيلِ كقولِه[4]:

٣٩٣٤ـ لَيْتَ الشبابَ هو الرَّجيعُ على الفتى
والشَّيْبُ كان هو البَدِيءُ الأولُ

وقُرِىء[5] «زَيَّنَ لفرعونَ» مبنياً للفاعلِ وهو الشيطانُ. وتقدَّم الخلافُ في «وصُدَّ عن السبيلِ» في الرعد[6] فمَنْ بناه للفاعلِ حَذَفَ المفعولَ أي: صَدَّ قومَه عن السبيلِ. وابنُ وثَّاب[7] «وصِدَّ» بكسرِ الصادِ، كأنه نَقَل حركةَ الدالِ الأولى إلى فاءِ الكلمة بعد توهُّمِ سَلْبِ حركتِها. وقد تقدَّم ذلك في نحو «رِدَّ» وأنه يجوزُ فيه ثلاثُ اللغاتِ الجائزةِ في قيل وبِيع. وابن أبي إسحاق وعبد الرحمن بن أبي بكرة «وصَدٌّ» بفتح الصادِ ورفع الدالِ منونةً جعله مصدراً منسوقاً على «سوءُ عملِه» أي: زُيِّن له الشيطانُ سوءَ العملِ والصدَّ. والتَّباب: الخَسارُ. وقد تقدَّم ذلك في قوله: «غيرَ تَتْبيب»[8]. وتقدَّم الخِلافُ أيضاً في

---

(١) زيادة من (ش) وسقطت سهواً من الأصل.
(٢) المحرر ١٤/١٤٠.
(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.
(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.
(٥) البحر ٧/٤٦٦.
(٦) انظر: الدر ٧/٥٧.
(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٧١، والنشر ٢/٢٩٨، والبحر ٧/٤٦٦، والحجة ٦٣٢، والتيسير ١٣٣، والقرطبي ١٥/٣١٥.
(٨) الآية ١٠١ من هود «وما زادوهم غيرَ تتبيب». وانظر: الدر المصون ٦/٣٨٥.

قوله: «يَدْخلون الجنةَ»[1] في سورة النساء.

آ. (٤١) **قوله: ﴿ويا قومِ﴾**: قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ولِمَ جاء بالواوِ في النداء الثالثِ دونَ الثاني؟ قلت: لأنَّ الثاني داخلٌ في كلامٍ هو بيانٌ للمُجْمَلِ وتفسيرٌ له، فأُعْطِي الداخلُ عليه حكمَه في امتناعِ دخولِ الواو. وأما الثالثُ فداخِلٌ على كلامٍ ليس بتلك المَثابةِ».

قوله: «وتَدْعونني إلى النار» هذه الجملةُ مستأنفةٌ أخبر عنهم بذلك بعد استفهامِه عن دعاءِ نفسِه. ويجوز أن يكونَ التقديرُ: وما لكم تَدْعُونني إلى النارِ، وهو الظاهرُ. ويَضْعُفُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً أي: ما لكم أدعوكم إلى النجاةِ حالَ دعائِكم إياي إلى النار؟

آ. (٤٢) **قوله: ﴿تَدْعُونني﴾**: هذه الجملةُ بدلٌ مِنْ «تَدْعونني» الأولى على جهةِ البيان لها، وأتى في قولِه «تَدْعُونني» بجملةٍ فعليةٍ ليدُلَّ على أنَّ دعوتَهم باطلةٌ لا ثبوتَ لها، وفي قوله: «وأنا أَدْعوكم» بجملة اسميةٍ ليدُلَّ على ثبوتِ دعوتِه وتقويتِها.

وقد تقدَّم الخلافُ في «لا جرم»[3]. وقال الزمخشري[4] هنا: «ورُوي عن العرب «لا جُرْمَ أنه يفعل كذا» بضم الجيم وسكونِ الراء بمعنى لا بُدَّ[5]، وفُعْل وفَعَل أخوان كرُشْد ورَشَد وعُدْم وعَدَم».

---

(١) الواردة في الآية ٤٠ من هذه السورة. وانظر: الدر المصون ٤/٩٧ في إعرابه للنساء.

(٢) الكشاف ٣/٤٢٩.

(٣) الواردة في الآية ٤٣ وانظر: الدر المصون ٦/٣٠٣.

(٤) الكشاف ٣/٤٢٩.

(٥) الكشاف: «بزنة بُدّ».

آ. (٤٤) قوله: ﴿وأُفَوِّضُ﴾: هذه مستأنفةٌ. وجَوَّز أبو البقـاء[1] أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعل «أقول».

آ. (٤٦) قـولـه: ﴿النـارُ﴾: الجمهورُ على رفعِها. وفيـه ثـلاثـة أوجه، أحدُها: أنه بـدلٌ مِنْ «سوءُ العـذاب». الثاني: أنهـا خبرُ مبتـدأ محذوفٍ أي: هـو أي سوءُ العـذابِ النارُ؛ لأنـه جوابٌ لسؤالٍ مقـدرٍ و «يُعْرَضُـون» على هـذين الوجهين: يجـوز أَنْ يكون حـالاً من «النـار» ويجـوز أن يكـونَ حـالاً من «آل فرعون». الثالث: أنه مبتدأٌ، وخبرُه «يُعْرَضون». وقُرِىء[2] «النارَ» منصوباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بفعـلٍ مضمرٍ يُفَسِّره «يُعْرَضـون» من حيث المعنى أي: يَصْلَوْن النارَ يُعْرَضـون عليها، كقـوله: «والـظالمين أعدَّ لهم»[3]. والثـاني: أَنْ ينتصبَ على الاختصـاص. قـالـه الـزمخشـري[4]، فعلى الأولِ لا مَحَلَّ لـ «يُعْرَضُون» لكونه مفسِّراً، وعلى الثاني هو حالٌ كما تقدَّمَ.

قوله: «ويومَ تقومُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهـرها: أنـه معمولٌ لقـولٍ مضمرٍ، وذلـك القولُ المضمـرُ محكيٌّ به الجملةُ الأمـريَّةُ من قـوله «أدخِلوا» والتقـديـر: ويُقال له/ يومَ تقومُ الساعةُ: أدْخِلوا. الثـاني: أنه منصـوبٌ بأَدخِلوا أي: أدْخِلوا يومَ تقومُ. وعلى هذين الوجهين فالوقفُ تـامٌّ على قولـه «وعَشِيًّا». والثـالث: أنه معطوفٌ على الظرفَيْن قبلَه، فيكـونُ معمولاً لـ «يُعْـرَضُون». فـالوقفُ على هـذا على قولِه «الساعة» و «أَدْخِلوا» معمولٌ لقولٍ مضمـرٍ أي: يُقال لهم كـذا وكذا. [٧٧٦/أ]

(١) الإملاء ٢/٢١٩.
(٢) القرطبي ١٥/٣١٨، البحر ٧/٤٦٨.
(٣) الآية ٣١ من الإنسان.
(٤) الكشاف ٣/٤٣٠.

وقرأ الكسائي[1] وحمزة ونافع وحفص «أَدْخِلُوا» بقطع الهمزةِ أمراً مِنْ أَدْخَلَ، فآلَ فرعون مفعولٌ أولُ، و «أشدَّ العذاب» مفعولٌ ثانٍ. والباقون «ادْخُلوا» بهمزةِ وصل مِنْ دَخَلَ يَدْخُلُ. فآلَ فرعونَ منادىً حُذِف حرفُ النداءِ منه، و «أشدَّ» منصوبٌ به: إمَّا ظرفاً، وإمَّا مفعولاً به، أي: ادخلوا يا آل فرعونَ في أشدِّ العذاب.

آ. (٤٧) **قوله: ﴿وإذْ يَتحاجُّون﴾**: في العامل في «إذ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «غُدُوّاً» فيكونُ معمولاً لـ «يُعْرَضون» أي: يُعْرَضُونَ على النار في هذه الأوقاتِ كلِّها، قاله أبو البقاء[2]. والثاني: أنه معطوفٌ على قوله «إذ القلوبُ لدى الحَناجِرِ»[3] قاله الطبري[4]. وفيه نظرٌ لبُعْدِ ما بينهما، ولأنَّ الظاهرَ عَوْدُ الضميرِ مِنْ «يَتَحاجُّون» على آل فرعون. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ «اذْكُرْ» وهو واضحٌ.

قوله: «تَبَعاً» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه اسمُ جمعٍ لتابعٍ، ونحوه[5]: خادِم وخَدَم، وغائِب، وغَيَب، وأَديم[6] وأَدَم. والثاني: أنه مصدرٌ واقع موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: تابِعين. والثالث: أنه مصدرٌ أيضاً، ولكنْ على حَذْفِ مضاف أي: ذوي تَبَع.

قوله: «نصيباً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ ينتصبَ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه

---

(١) السبعة ٥٧٢، والنشر ٢/٣٦٥، والتيسير ١٩٢، والقرطبي ١٥/٣٢٠، والبحر ٧/٤٦٨.
(٢) الإملاء ٢/٢١٩.
(٣) في الآية ١٨.
(٤) تفسير الطبري ٢٤/٧٣.
(٥) انظر: الارتشاف ١/٢١٩، والمساعد ٣/٤٧٤.
(٦) الأديم: الجلد.

قـولُه «مُغْنُـون» تقـديـرُه[1] : هـل أنتم دافِعـون عنـا نصيبـاً. الثـاني : أَنْ يُضمَّنَ «مُغْنون» معنىٰ حامِلين. الثالث: أَنْ ينتصبَ على المصدرِ. قـال أبو البقـاء[2] : «كما كان «شيءٌ» كذلك، ألا ترىٰ إلى قولِه «لن تُغْني عنهم أموالُهم ولا أولادُهم مِن الله شيئاً»[3] فـ «شيْئاً» في موضعِ غَناء، فكذلك«نصيباً». و «من النـار» صفةٌ لـ «نَصيباً».

آ. (٤٨) قوله : ﴿إنَّا كلٌّ﴾ : العامَّةُ على رفع «كلّ»، ورفعُـه على الابتداء و «فيها» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ»، وهذا كقولِه في آل عمران: «قُلْ إنَّ الأمـرَ كلَّه لله» في قراءة أبـي عمـروٍ[4] . وقـرأ[5] ابن السَّمَيْفـع وعيسى بن عمـر بـالنصب وفيـه ثـلاثـة أوجـهٍ، أحـدُهـا: أَنْ يكـونَ تـأكيـداً لاسم «إنَّ». قال الزمخشري[6] : «تـوكيدٌ لاسم إنَّ، وهـو معرفـةٌ. والتنوينٌ عـوضٌ من المضافِ إليـه، يريـد: إنَّا كلَّنـا فيها» انتهى. يعني فيكـون «فيها» هـو الخبر. وإلى كـونِه تـأكيـداً ذهب ابنُ عـطيـة[7] أيضاً. وقـد رَدَّ ابن مـالـكٍ هـذا المـذهبَ فقال في «تسهيله»[8] : «ولا يُستغنىٰ بنية إضافتِه خلافـاً للزمخشري» : قلت: وليس هـذا مذهباً للزمخشري وحدَه بل هو منقول عن الكوفيين[9] أيضاً. الثاني : أَنْ تكـونَ

(١) الأصل: تقدير.
(٢) الإملاء ٢/٢١٩.
(٣) الآية ١١٦ من آل عمران.
(٤) الآية ١٥٤ من آل عمران وانظر: الدر المصون ٣/٤٤٩.
(٥) القرطبي ١٥/٣٢١، والبحر ٧/٤٦٩.
(٦) الكشاف ٣/٤٣٠.
(٧) المحرر ١٤/١٤٥.
(٨) التسهيل ١٦٤.
(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٠.

منصوبةً على الحال، قال ابن مالك[1]: «والقولُ المَرْضِيُّ عندي أنَّ «كلًّا» في القراءة المذكورة منصوبةٌ على الحال من الضمير المرفوع في «فيها»، و «فيها» هو العاملُ وقد قُدِّمَتْ عليه مع عَدَمِ تصرُّفه، كما قُدِّمَتْ في قراءةِ مَنْ قرأ: «والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه»[2]. وكقولِ النابغة[3]:

٣٩٣٥ـ رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحقِبِيْ أَدْراعِهم
فيهمْ ورَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذار

وقول بعض الطائيين[4]:

٣٩٣٦ـ دعا فأَجَبْنَا وَهْو بادِيَ ذِلَّةٍ
لديكمْ وكان النصرُ غيرَ بعيدِ

يعني بنصب «باديَ» وهذا هو مذهبُ الأخفش[5]، إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[6] مَنَعَ مِنْ ذلك قال: «فإنْ قلتَ: هل يجوزُ أَنْ يكونَ «كلًّا» حالاً قد عَمِل فيه «فيها»؟ قلت: لا؛ لأنَّ الظرفَ لا يعملُ في الحال متقدمةً كما يعملُ في الظرفِ متقدِّماً. تقول: كلَّ يوم لك ثوبٌ. ولا تقول: قائماً في الدار زيد». قال الشيخ[7]: «وهذا الذي منعه أجازه الأخفشُ إذا توسَّطَتِ الحالُ نحو: «زيدٌ قائماً

---

(١) بحث ابن مالك في «شرح عمدة الحافظ» ٥٥٦ المسألة بعبارة قريبة مما ينقل عنه السمين هنا.

(٢) الآية ٦٧ من الزمر وهي قراءة عيسى والجحدري، انظر: البحر ٤٤٠/٧، والدر المصون ٤٢٨/٦.

(٣) تقدم برقم ٢٧٣٢.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٦٩/٧.

(٥) انظر: الارتشاف ٣٥٥/٣.

(٦) الكشاف ٤٣١/٣.

(٧) البحر ٤٦٩/٧.

في الدار» و «زيدٌ قائماً عندك»، والمثالُ الذي ذكره ليس مطابقاً لِما في الآية؛ لأنَّ الآيةَ تَقَدَّمَ فيها المسندُ إليه الحكمُ وهو اسمُ إنَّ، وتوسَّطَتِ الحالُ إذا قلنا إنها حالٌ، وتأخَّرالعاملُ فيها. وأمَّا تمثيلُه بقوله: ولا تقولُ: «قائماً في الدار زيد»، فقد تأخَّر فيه المسندُ والمسندُ إليه. وقد ذكر بعضُهم أنَّ المنعَ في ذلك إجْماعٌ من النحاة».

قلت: الزمخشريُّ مَنْعُه صحيحٌ لأنه ماشٍ على مذهبِ الجمهور، وأمَّا تمثيلُه بما ذَكَر فلا يَضُرُّه لأنه في محلِّ المَنْعِ، فعدمُ تجويزِه صحيحٌ.

الثالث أنَّ «كلاًّ» بدلٌ مِنْ «نا» في «إنَّا»، لأنَّ «كلاًّ» قد وَلِيَتْ العوامِلَ/ [٧٧٦/ب] فكأنه قيل: إنَّ كلاًّ فيها. وإذا كانوا قد تأوَّلوا قولَه[1]:

٢٩٣٧ـ .... حَوْلاً أَكْتعاً

[وقوله:][2].

٢٩٣٨ـ .... وحَوْلاً أَجْمعا

على البدلِ مع عدم تصرُّفِ أكتع وأَجْمع فلأَنْ يجوزَ ذلك في «كل» أَوْلَى

---

(١) تمامه:

يا ليتني كنتُ صبياً مُرْضَعا تَحْملني الذَّلْفاءُ حولاً أكتعا

ولا يُعرف قائل الأبيات. وهي في الخزانة ٢/٣٥٧، والعيني ٤/٩٣، واللسان (كتع)، والهمع ٢/١٢٣، والدرر ٢/١٥٦.

(٢) تمامه:

أَوْفَتْ به حَوْلاً وحولاً أَجْمَعا

ولم أهتد إلى قائله. وهو في الهمع ٢/١٢٤، والدرر ٢/١٥٨.

وأَحْـرىٰ. وأيضاً فـإنَّ المشهورَ تعـريفُ «كـل» حـالَ قَـطْعها. حُكي في الكثير الفاشي: «مررتُ بكلٍ قائماً وببعض جالساً»، وعزاه بعضُهم لسيبـويه. وتنكيـرُ «كل» ونصبها حالاً في غايةِ الشذوذ نحـو: «مررت بهم كـلًّا» أي: جميعاً. فـإن قيـل: فيه بـدلُ الكـل من الكـل في ضميـر الحـاضـر، وهـو لا يجـوز. أجيبَ بوجهين، أحدهما: أن الكوفيين[1] والأخفشَ يَرَوْن ذلك، وأنشدوا قولَه[2]:

٣٩٣٩ـ أنـا سيـفُ الـعـشـيـرةِ فـاعْـرِفـونـي
حُـمَـيْـداً قـد تَـذَرَّيْـتُ الـسَّـنـامـا

فحُميداً بدل من يـاء «اعرِفـوني»، وقد تـأوَّله البصـريون على نصبـه على الاختصاص. والثاني: أن هذا الذي نحن فيه ليس محلَّ الخلافِ لأنه دالٌّ على الإحـاطة والشمـول. وقـد قـالـوا: إنـه متى كـان البـدل دالًّا علىٰ ذلـك جـاز، وأنشدوا[3]:

٣٩٤٠ـ فـمـا بَـرِحَتْ أقـدامنـا في مكـانِنـا
ثـلاثـتِنـا حتـى أُزِيْـرُوا الـمـنَـائـيـا

ومثلُه قولُه تعالى: «تكون لنا عِيْداً لأوَّلِنا وآخِرِنـا»[4]، قالـوا«ثلاثتنـا» بدلٌ من «نا» في «مكاننا» لدلالتِها على الإحاطـة، وكذلـك «لأوَّلنا وآخِـرنا» بـدلٌ من «نا» في «لنا»، فلأَنْ يجوزَ ذلك في «كل» التي هي أصلٌ في الشمولِ والإحـاطة بـطريق الأَوْلَى. هذا كـلامُ الشيخِ[5] في الـوجه الثـالث وفيه نـظرٌ؛ لأنَّ المبـردَ

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.
(٢) تقدم برقم ١٨٥١.
(٣) تقدم برقم ١٥١٦.
(٤) الآية ١١٤ من المائدة.
(٥) البحر ٧/٤٦٩ ـ ٤٧٠.

ومكيًّا[1] نَصَّاً على أن البدلَ في هذه الآيـةِ لا يجوزُ، فكيف يُـدَّعَىٰ أنه لا خِـلافَ في البدلِ والحالةُ هذه؟ لا يُقـال: إنَّ في الآية قـولاً رابعاً: وهـو أنَّ «كلًّا» نعتٌ لاسم «إنَّ» وقد صَرَّح الكسائيُّ والفراء[2] بذلك فقالا: هو نعتٌ لاسمِ «إنَّ» لأنَّ الكوفيين يُطْلقـون اسمَ النعتِ على التأكيـدِ، ولا يريـدون حقيقةَ النعتِ. وممن نَصَّ على ما قلتُه من التـأويلِ المـذكورِ مكيٌّ رحمـه الله تعالى، ولأنَّ الكسـائيَّ إنما جَوَّز نعتَ ضميرِ الغائبِ فقط دونَ المتكلمِ والمخاطبِ.

آ. (٤٩) قـولـه: ﴿يـوماً من العـذاب﴾: في «يومـاً» وجهان، أحدهما: أنـه ظرفٌ لـ «يُخَفِّفْ». ومفعـولُ «يُخَفِّفْ» محذوفٌ أي: يُخفِّف عنـا شيئاً من العذاب في يوم. ويجوز على رأي الأخفش أن تكون «مِنْ» مزيـدةً[3]، فيكون «العذاب» هـو المفعولَ، أي: يُخَفف عنـا في يوم العـذاب. الثاني: أَنْ يكـونَ مفعولاً بـه، واليوم لا يُخَفَّف، وإنمـا يُخَفَّفُ مظروفُـه فالتقـديـرُ: يُخَفِّف عذابَ يومٍ. وهو قَلِقٌ لقولِه «من العذاب»، والقـولُ بأنَّـه صفةٌ مؤكِّـدةٌ كالحـالِ أقلقُ منـه. والـظاهـرُ أنَّ «مِن العـذاب» هــو المفعــولُ لـ «يُخَفِّف»، و «مِنْ» تبعيضيَّـةٌ، و «يومـاً» ظـرفٌ. سـألـوا أَنْ يخففَ عنهم بعضَ العـذابِ لا كلَّه في يومٍ ما، لا في كلِّ يومٍ ولا في يومٍ معين.

آ. (٥١) قوله: ﴿ويومَ يقومُ الأشهادُ﴾: قرأ الجمهـور «يقوم» بالياء مِنْ أسفـلَ. وأبو عَمْـرٍو[4] في روايةِ المنقـريِّ عنه وابنُ هـرمز وإسمـاعيل بالتاء مِنْ فوقُ لتأنيثِ الجماعةِ. والأشهادُ يجوزُ أَنْ يكونَ جمعَ شهيـد كـ شَريف

---

(١) المشكل ٢/٢٦٧.
(٢) معاني القرآن ٣/١٠.
(٣) حيث لا يشترط دخولها على نكرة.
(٤) القرطبي ١٥/٣٢٣، والبحر ٧/٤٧٠.

وأَشْراف، وهو مطابِقٌ لقولِه: «فكيف إذا جِئْنا مِنْ كلِّ أمةٍ بشَهيد»[1] وأَنْ يكونَ جمعَ شاهِد كـ صاحِب وأصحاب، وهو مطابِقٌ لقولِه: «إنَّا أَرْسَلْناك شاهِداً»[2].

آ. **(٢٥) قوله: ﴿يومَ﴾**: بدلٌ مِنْ «يوم» قبلَه أو بيانٌ له، أو نُصِب بإضمار أَعْني. وقد تقدَّم الخلافُ في قولِه «يَنْفَع الظالمين» بالتاء والياء آخر الروم[3].

آ. **(٥٤) قوله: ﴿هدىً وذِكْرى﴾**: فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مفعولٌ مِنْ أجلهما أي: لأجلِ الهدى والذِّكْر. والثاني: أنهما مصدران في موضعِ الحالِ.

آ. **(٥٥) قوله: ﴿لِذَنْبِكَ﴾**: قيل: المصدرُ مضافٌ للمفعولِ أي: لذنب أمَّتِك في حَقِّك. والظاهرُ أنَّ اللَّهَ يقولُ ما أرادَ، وإنْ لم يَجُزْ لنا نحن أَنْ نُضيفَ إليه صلَّى الله عليه وسلَّم ذنباً.

آ. **(٥٧) قوله: ﴿لَخَلْقُ السمواتِ والأرض أكبرُ مِنْ خَلْقِ الناسِ﴾**: المصدران مُضافان لمَفْعولِهما. والفاعلُ محذوفٌ وهو اللَّهُ تعالى. ويجوزُ أَنْ يكونَ الثاني مضافاً للفاعلِ أي: أكبرُ ممَّا يَخْلُقُه الناسُ أي: يَصْنَعونه. ويجوزُ أَنْ يكونا مصدرَيْن واقعَيْن موقعَ المخلوقِ أي: مَخلوقُهما أكبرُ مِنْ مَخْلوقهم أي: جُرْمُها أكبرُ مِنْ جُرْمِهم.

آ. **(٥٨) قوله: ﴿ولا المُسيْءُ﴾**: «لا» زائدةٌ للتوكيدِ لأنه لَمَّا طالَ الكلامُ بالصلة بَعُدَ قَسِيْمُ المؤمنين، فأعاد معه «لا» توكيداً. وإنما قَدَّم

---

(١) الآية ٤١ من النساء.

(٢) الآية ٤٥ من الأحزاب.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٥٧ من الروم.

المؤمنين لمجاوَرَتهم/ قولَه «والبصير»، واعلَمْ أنَّ التقابلَ يجيْءُ على ثلاثِ [٧٧٧/أ] طرقٍ، أحدُها: أَنْ يجاوِرَ المناسبُ ما يناسِبُه كهذه الآيةِ. والثانية: أَنْ يتأخَّرَ المتقابِلان كقولِه تعالى: «مَثَلُ الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسَميع»[١]. والثالثة: أن يُقَدِّمَ مقابلَ الأولِ، ويُؤَخِّرَ مقابلَ الآخرِ، كقولِه تعالى: «وما يَسْتوي الأعمى والبصيرُ ولا الظلماتُ ولا النور»[٢] وكلُّ ذلك تَفَنُّنٌ في البلاغة. وقَدَّم الأعمىٰ في نَفْيِ التساوي لمجيئِه بعد صفةِ الذم في قولِه «ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون».

قوله: «تَتَذَكَّرون» قرأ الكوفيون بتاء الخطاب، والباقون[٣] بياءِ الغَيْبة. فالخطابُ على الالتفاتِ للمذكورَيْن بعد الإخبار عنهم، والغيبةُ نظراً لقولِه: «إنَّ الذين يُجادِلون»[٤] وهم الذين التفتَ إليهم في قراءةِ الخطاب.

آ. (٦٢) **قوله: ﴿خالِقُ كلِّ شيءٍ﴾**: العامَّةُ على الرفعِ، وزيد بن علي[٥] نصبَه، قال الزمخشري[٦]: «على الاختصاص». وقرأ طلحة بيَاءِ الغيبة[٧].

آ. (٦٣) **قوله: ﴿كذلك يُؤْفَكُ﴾**: أي: مثلَ ذلك الإفك.

---

(١) الآية ٢٤ من هود.
(٢) الآية ١٩ من فاطر.
(٣) السبعة ٥٧٢، والتيسير ١٩٢، والنشر ٣٦٥/٢، والحجة ٦٣٥، القرطبي ٣٢٥/١٥، والبحر ٤٧٢/٧.
(٤) في الآية ٥٦.
(٥) البحر ٤٧٣/٧.
(٦) الكشاف ٤٣٤/٣.
(٧) في قوله يؤفكون، انظر: البحر ٤٧٣/٧.

آ. (٦٤) قـولـه: ﴿فـأحسنَ صُـوَرَكم﴾: قـرأ[١] أبـو رزين والأعمش: «صِـوَرَكم» بكسر الصـاد فِراراً من الضمـة قبل الـواوِ، وقرأَتْ فـرقةٌ بضم الصادِ وسكونِ الواو وجَعَلَتْه اسمَ جنسٍ لصورةٍ كبُسْرٍ وبُسْرَة.

آ. (٧٠) قوله: ﴿الذين كَذَّبـوا﴾: يجوز فيـه أوجهٌ: أَنْ يكـونَ بدلاً من الموصول قبلَه، أو بياناً له، أو نعتاً، أو خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أو منصـوباً على الـذمِّ. وعلى هذه الأوجـهِ فقولُـه «فسوف يعلمـونَ» جملةٌ مستـأنفـةٌ سِيقَتْ للتهـديدِ. ويجـوزُ أَنْ يكونَ مبتـدأً، والخبرُ الجملةُ مِنْ قـولِه «فسـوف يَعْلَمـون» ودخولُ الفاءِ فيه واضحٌ.

آ. (٧١) قوله: ﴿إذ الأغـلالُ﴾: جَوَّزوا في «إذ» هـذه أَنْ تكونَ بمعنى «إذا» لأنَّ العاملَ فيها محقَّقُ الاستقبالِ، وهو «فسوف يَعْلمـون»، قالـوا: وكمـا تقع «إذا» مـوقعَ «إذ» في قـوله تعـالى: «وإذا رَأَوْا تجـارةً أو لَهْـواً انفَضُّـوا إليها»[٢] كذلك تقع «إذ» مَوْقِعَها، وقـد مضى نحوٌ من هـذا في البقرة عنـد قولـه «ولـو يَرَىٰ الـذين ظلموا إذ يَـرَوْنَ العذابَ»[٣]. قـالوا: والـذي حَسَّن هـذا تَيَقُّنَ وقوعَ الفعلِ فأُخْرِجَ في صورةِ الماضي. قلت: ولا حاجةَ إلى إخـراجِ «إذ» عن موضوعِها، بل هي باقيةٌ على دلالتِهاعلى المضيِّ، وهي منصوبةٌ بقولِـه «فسوفَ يَعْلَمون» نَصْبَ المفعولِ به أي: فسوف يعلمونَ يومَ القيـامة وَقْتَ الأغـلالِ في أعناقِهم أي: وقتَ سببِ الأغلالِ، وهي المعاصي التي كانوا يَفْعَلونها في الدنيا كأنَّه قيل: سيعرفون وقتَ معاصيهم التي تجعل الأغلالَ في أعناقِهم. وهو وجـهٌ واضحٌ، غايةُ ما فيه التصرُّف في «إذ» بجَعْلِها مفعولاً بهـا، ولا يَضُرُّ ذلـك؛ فإنَّ

---

(١) الإتحاف ٢/٤٣٩، والقرطبي ١٥/٣٢٨، والبحر ٧/٤٧٣.

(٢) الآية ١١ من الجمعة.

(٣) الآية ١٦٥ من البقرة.

المُعْربين غالِبُ أوقاتِهم يقولون: منصوبٌ بـ اذْكُرْ مقدراً ولا يكون حينئذٍ إلاَّ مفعولاً به لاستحالةِ عملِ المستقبل في الزمنِ الماضي. وجَوَّزوا أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذْكُرْ مقدَّراً أي: اذكُرْ لهم وقتَ الأغلالِ ليخافوا ويَنْزَجِروا. فهذه ثلاثةُ أوجهٍ، خيرُها أوسطُها.

قوله: «والسَّلاسِلُ» العامَّةُ على رَفْعِها. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه معطوفٌ على الأغلال، وأخبر عن النوعَيْن بالجارِّ، فالجارُّ في نية التأخير. والتقديرُ: إذ الأغلالُ والسَّلاسلُ في أعناقِهم. الثاني: أنه مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ لدلالةِ خبرِ الأولِ عليه. الثالث: أنه مبتدأٌ أيضاً، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه «يُسْحَبُون». ولا بُدَّ مِنْ ذِكْرٍ يعودُ عليه منها. والتقديرُ: والسَّلاسل يُسْحَبُون بها حُذِفَ لقوةِ الدلالةِ عليه. فَيُسْحَبُون مرفوعُ المحلِّ على هذا الوجهِ. وأمَّا في الوجهَيْن المتقدِّمين فيجوز فيه النصبُ على الحالِ من الضمير المَنْويِّ في الجارِّ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً.

وقرأ[1] ابن مسعود وابنُ عباس وزيد بن علي وابن وثاب والمسيبي في اختيارِه «والسلاسلَ» نَصْباً «يَسْحَبون» بفتح الياءِ مبنياً للفاعلِ، فيكون «السلاسلَ» مفعولاً مقدماً، ويكونُ قد عَطَفَ جملةً فعليةً على جملةٍ اسميةٍ. قال ابن عباس في معنى/ هذه القراءة: «إذ كانوا يَجُرُّوْنها، فهو أشدُّ عليهم يُكَلَّفون ذلك، ولا يُطيقونه». وقرأ ابنُ عباس وجماعةٌ «والسلاسلِ» بالجرِّ، «يُسْحَبون» مبنياً للمفعولِ. وفيها ثلاثةُ تأويلاتٍ، أحدُها: الحَمْلُ على المعنى تقديرُه: إذ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسلِ، فلمَّا كان معنى الكلام ذلك حُمِل عليه في العطف. قال الزمخشري[2]: «ووجهُه أنه لو قيل: إذ أعناقُهم [٧٧٧/ب]

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٧٥، والمحتسب ٢/٢٤٤، والقرطبي ١٥/٣٣٢.
(٢) الكشاف ٣/٤٣٦.

في الأغلال، مكانَ قوله: «إذ الأغلالُ في أعناقهم» لكان صحيحاً مستقيماً، فلمَّا كانتا عبارتين مُعْتَقِبتين[1] حَمَلَ قولَه: «والسلاسل» على العبارةِ الأخرى.
ونظيرُه[2]:

٣٩٤١ـ مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحين عشيرةً
ولا ناعِبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرابُها

كأنه قيل: بمُصْلحين» وقُرِىء «بالسلاسِل». وقال ابن عطية[3]: «تقديرُه: إذ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسِل، فعُطِفَ على المرادِ من الكلام لا على ترتيبِ اللفظِ، إذ ترتيبُه فيه قَلْبٌ وهو على حَدِّ قولِ العرب «أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي». وفي مصحف أُبَيّ «وفي السلاسل يُسْحَبون». قال الشيخ[4] بعد قولِ ابنِ عطيةَ والزمخشريِّ المتقدِّم: «ويُسَمَّى هذا العطفَ على التوهُّم، إلَّا أنَّ تَوَهُّمَ إدخالِ حرفِ الجرِّ على «مُصْلِحين» أقربُ مِنْ تغييرِ تركيب الجملةِ بأَسْرِها، والقراءةُ مِنْ تغييرِ تركيبِ الجملةِ السابقة بأَسْرِها. ونظيرُ ذلك قولُه[5]:

٣٩٤٢ـ أجِدَّكَ لن تَرَىٰ بثُعَيْلِباتٍ
ولا بَيْداءَ ناجيةً ذَمُولا
ولا متدارِكٍ والليلُ طَفْلٌ
ببعضِ نواشِغِ الوادي حُمُولا

(١) الكشاف: «متعقبتين».
(٢) تقدم برقم ١٣٥٣.
(٣) المحرر ١٤/١٥٥.
(٤) البحر ٧/٤٧٥.
(٥) تقدم برقم ١٠٤٥.

التقدير: لستَ براءٍ ولا متداركٍ. وهذا الذي قالاه سَبَقهما إليه الفراء[1] فإنه قال: «مَنْ جَرَّ السلاسل حَمَله على المعنىٰ، إذ المعنىٰ: أعناقُهم في الأغلال والسلاسل».

الوجه الثاني: أنه عطفٌ على «الحميم»، فقدَّم على المعطوف عليه، وسيأتي تقريرُ هذا. الثالث: أن الجرَّ على تقدير إضمار الخافِضِ، ويؤيِّدُه قراءةُ أُبيّ «وفي السلاسل» وقرأه غيرُه «وبالسلاسل» وإلى هذا نحا الزجَّاج[2]. إلَّا أنَّ ابنَ الأنباري رَدَّه وقال: «لو قلتَ: «زيد في الدارِ» لم يَحْسُنْ أَنْ تُضْمَر «في» فتقول: «زيدٌ الدارِ» ثم ذكر تأويلَ الفراء. وخَرَّج القراءةَ عليه ثم قال: كما تقول: «خاصَمَ عبدُ الله زيداً العاقلَيْن» بنصب «العاقلين» ورفعِه؛ لأنَّ أحدَهما إذا خاصمه صاحبه، فقد خاصمه الآخرُ. وهذه المسألةُ ليسَتْ جاريةً على أصول البصريين، ونَصُّوا على مَنْعها، وإنما قال بها من الكوفيين ابنُ سعدان. وقال مكيٌّ[3]: «وقد قُرِىءَ والسلاسلِ، بالخفضِ على العطف على «الأَعْناق» وهو غَلَطٌ؛ لأنه يَصير: الأغلال في الأعناق وفي السلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل». قلت: وقوله على العطفِ على «الأعناقِ» ممنوعٌ بل خَفْضُه على ما تقدَّم. وقال أيضاً: «وقيل: هو معطوفٌ على «الحميم» وهو أيضاً لا يجوزُ؛ لأنَّ المعطوفَ المخفوضَ لا يتقدَّم على المعطوفِ عليه، لو قلت: «مررتُ وزيدٍ بعمروٍ» لم يَجُزْ، وفي المرفوع يجوزُ نحو: «قام وزيدٌ عمرو» ويَبْعُد في المنصوب، لا يَحْسُنُ: «رأيتُ وزيداً عمراً» ولم يُجِزْه في المخفوض أحدٌ».

قلت: وظاهرُ كلامِه أنه يجوزُ في المرفوع بعيدٌ، وقد نصُّوا أنه لا يجوزُ

---

(١) معاني القرآن ٣/١١.

(٢) معاني القرآن ٤/٣٧٨.

(٣) المشكل ٢/٢٦٨.

إلَّا ضرورةً بثلاثة شروطٍ: أن لا يقعَ حرفُ العطفِ صدراً، وأَنْ يكونَ العاملُ متصرفاً، وأَنْ لا يكونَ المعطوفُ عليه مجروراً، وأنشدوا[1]:

٣٩٤٣ـ . . . .
عليكِ ورحمةُ اللَّهِ السَّلامُ

إلى غيرِ ذلك من الشواهدِ، مع تَنْصيصِهم على أنه مختصٌ بالضرورة.

والسِّلْسِلَةُ معروفةٌ. قال الراغب[2]: «وتَسَلْسَلَ الشيءُ: اضطرَبَ كأنه تُصُوِّرَ منه تَسَلُّلٌ متردِّدٌ، فتَرَدُّدُ لفظِه تنبيهٌ على تردُّد معناه. وماءٌ سَلسَلٌ متردد في مقرِّه». والسَّحْبُ: الجرّ بعنفٍ، والسَّحابُ من ذلك؛ لأنَّ الريحَ تجرُّه، أو لأنه يجرُّ الماءَ. وسَجَرْتُ[3] التنُّورَ أي: ملأتُه ناراً وهَيَّجْتُها. ومنه البحر المَسْجُور أي: المملوء. وقيل: المضطرِمُ ناراً. قال الشاعر[4]:

٣٩٤٤ـ إذا شاءَ طالعَ مَسْجُورَةً
تَرَىٰ حَوْلَها النَّبْعَ والشَّوْحَطا

فمعنىٰ قولِه تعالى هنا: «ثُم في النارِ يُسْجَرون» أي: يُوْقَدُ لهم، كقوله: «وَقودُها الناسُ»[5] والسَّجِيْرُ: الخليلُ الذي يُسْجَرُ في مودَّةِ خليلِه، كقولهم: فلان يحترق في مودةِ فلان.

---

(١) تقدم برقم ١٨٥٤.
(٢) المفردات ٢٣٧.
(٣) في الآية ٧٢.
(٤) البيت للنمر بن تولب، وهو في ديوانه ٣٨٠، والمجاز ٢/ ٢٣٠، والقرطبي ١٥/ ٣٣٣، والمفردات ٢٢٤. والبيت في وصف وعل. النبع: شجر جبلي.
(٥) الآية ٢٤ من البقرة.

آ. (٧٥) قوله: ﴿تَفْـرَحون﴾، «تَمْـرَحون» مِنْ بـاب التجنيس المحرَّفِ، وهو أن يقعَ الفرقُ بين اللفظَيْنِ بحرفٍ.

آ. (٧٦) قوله: ﴿فبِئْسَ مَثْـوَىٰ المتكـبِّرين﴾: المخصـوصُ محذوفٌ أي: جهنم، أو مثواكم، ولم يَقُلْ فبِئْسَ مَدْخَـلُ؛ لأنَّ الدخـولَ لا يَدوم وإنما يَدُوْمُ الثَّواءُ؛ فلذلك خَصَّه بالذمِّ، وإنْ كان الدخولُ أيضاً مَذْموماً.

آ. (٧٧) قوله: ﴿فإمَّا نُرِيَنَّك﴾: قـال الزمخشـري[١]: «أصلُه: فإنْ نَرَكَ و «ما» مزيدةٌ لتأكيدِ معنى الشرطِ، ولـذلك أُلْحِقَتِ النـونُ بالفعـل. ألا تراك لا تقول: إنْ تُكْرِمَنّي أُكْرِمْك، ولكنْ إمَّا تُكْرِمَنّي أكرمْك». قال الشيـخ[٢]: «وما ذكره مِنْ تلازُمِ النونِ، و «ما» الزائدة ليس مذهبَ سيبويه، إنما هو مـذهبُ المبردِ والزجَّاجِ، ونصَّ سيبويـه على التخيير[٣]». / قلت: وهـذه القواعـدُ وإنْ [٧٧٨/أ] تقدَّمَتْ مُسْتَوْفاةً، إلَّا أنِّي أذكُرها لذِكْرِهم إياها، وفي ذلك تنبيهٌ أيضاً وتذكيرٌ بمـا تقدَّم.

قوله: «فإلينا يُرْجَعُون» ليس جـواباً للشـرطِ الأولِ، بل جـواباً لِمـا عُطِفَ عليه، وجوابُ الأولِ محذوفٌ. قال الزمخشري[٤]: «فـإلينا يُـرْجَعُون» متعلِّق بقولِه: «نَتَوَفَّيَنَّك» وجوابُ «نُرِيَنَّـك» محذوفٌ تقـديرُه: فـإنْ نُرِيَنَّـك بعضَ الذي نَعِدُهم مِنَ العذابِ وهو القَتْلُ[٥] يومَ بدرٍ فذاك، وإنْ نَتَوَفَّيَنَّكَ قبلَ يومِ بَدْرٍ فإلينا

(١) الكشاف ٣/٤٣٧.
(٢) البحر ٧/٤٧٧.
(٣) أي: إن شئت أتيت بـ «مـا» دون النـون، وإن شئت أتيت بـالنـون دون مـا. وانـظر: الكتاب ٢/١٥٢.
(٤) الكشاف ٣/٤٣٨.
(٥) الكشاف: والأسر.

يُرْجَعُون فننتقمُ منهم أشدَّ الانتقامَ». قلت: قد تقدَّمَ مثلُ هذا في سورةِ يونس[1] وبحثُ الشيخِ معه فَلْيُلْتَفَتْ إليه. وقال الشيخ[2]: «وقال بعضُهم: جوابُ «فإمَّـا نُرِيَنَّك» محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه أي: فَتَقَرُّ عَيْنك. ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ «فإلينا يُـرْجَعُون» جـواباً للمعـطوفِ عليه والمعـطوفِ، لأنَّ تركيبَ «فـإمَّا نُـرِيَنَّكَ بعضَ الذين نَعِدُهم في حياتك فإلينا يُرْجَعون» ليس بظاهرٍ، وهو يَصِحُّ أَنْ يكونَ جوابَ «أو نَتَوَفَّيَنَّك» أي: فإلينا يُرْجَعُون فننتقمُ منهم ونُعَذِّبُهم لكونِهم لم يَتَّبِعوك. نظيـرُ هذه الآيةِ قولُه تعـالى: «فإمَّـا نَذْهَبَنَّ بـك فإنَّـا منهم مُنْتقِمون، أو نُـرِيَنَّك الـذي وَعَدْناهم فإنَّا عليهم مُقْتَـدِرون»[3] إلاَّ أنه هنـا صَرَّح بجـوابِ الشرطَيْن». قلت: وهذا بعينِه هو قولُ الزمخشريِّ.

وقـرأ[4] السُّلميُّ ويعقوبُ «يَـرْجِعون» بفتـح يـاءِ الغَيْبَـةِ مبنيـاً للفـاعـلِ. وابنُ مصرف ويعقوب أيضاً بفتح تاءِ الخطابِ.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿منهمْ مَنْ قَصَصْنا﴾**: يجوزُ أَنْ يكـونَ «منهم» صفةً لـ «رُسُلاً»، فيكون «مَنْ قَصَصْنا» فاعِلاً به لاعتمادِه، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبـراً مقـدماً، و «مَنْ» مبتـدأٌ مؤخر. ثم في الجملة وجهـان: الوصفُ لـ «رُسُـلاً» وهو الظاهرُ والاستئنافُ.

آ. (٧٩) **قـوله: ﴿مِنْهـا، ومِنْهـا﴾**[5]: «مِنْ» الأولى يجـوزُ أَنْ تكونَ للتبعيضِ، إذ ليس كلُّها تُرْكَبُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ لابتداءِ الغـايةِ إذ المـرادُ

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/٢١١.

(٢) البحر ٧/٤٧٧.

(٣) الآية ٤٢ من الزخرف.

(٤) الإتحاف ٢/٤٣٩، والنشر ٢/٢٠٨، والبحر ٧/٤٧٧.

(٥) «لتركبوا منها، ومنها تأكلون».

بـالأنعامِ شيءٌ خـاصٌّ، وهي الإبل. قـال الزجَّـاج[1]: «لأنه لم يُعْهَـدْ للركوبِ غيرُها». وأمَّا الثانيةُ فكالأولى. وقـال ابنُ عطيـة[2]: «هي لبيانِ الجنسِ» قـال: «لأنَّ الخيلَ منها ولا تُؤْكَلُ».

آ. (٨٠) **قوله: ﴿وعلى الفُلْكِ﴾**: اخْتِير لفظُ «على» هنـا على لفظِ «في» كقولِه: «قُلْنا احْمِلْ فيها»[3] لمناسبةِ قولِـه: «وعليها»، كـذا أجابُـوا. ويـظهر أنَّ «في» هنـاك أليقُ؛ لأنَّ سفينةَ نـوحٍ عليه السـلام على ما يقـالُ كانَتْ مُطْبِقَةً عليهم، وهي محيطةٌ بهم كالوعاءِ. وأمَّـا غيرُهـا فالاستعـلاءُ فيه واضحٌ؛ لأنَّ الناسَ على ظهرِها.

آ. (٨١) **قوله: ﴿فأيَّ آياتِ اللَّهِ﴾**: منصوبٌ بـ «تُنْكِرون» وقُدِّمَ وجـوباً؛ لأنَّ لـه صَدْرَ الكـلامِ. قال مكي[4]: «ولـو كان مـع الفعلِ هـاءٌ لكان الاختيارُ الرفعَ في «أي» بخلافِ ألفِ الاستفهـامِ تَدْخُـلُ على الاسمِ، وبعدهـا فعلٌ واقعٌ على ضميرِ الاسمِ، فالاختيارُ النصبُ نحو قولِك: أزيداً ضَرَبْتُه، هذا مـذهبُ سيبويـهِ[5] فرَّقَ بين الألفِ وبين أيّ» قلت: يعني أنَّـك إذا قلتَ: «أيُّهم ضربْتَه» كان الاختيارُ الرفعَ لأنه لا يُحْوِج إلى إضمارٍ، مع أنَّ الاستفهـامَ موجـودٌ في «أزيداً ضربْتُه» يُختار النصبُ لأجلِ الاستفهامِ فكان مُقْتضاه اختيـارَ النصبِ أيضــاً، فيمــا إذا كــان الاستفهــامُ بنفس الاســمِ. والفــرقُ عَسِــرٌ. وقــال

---

(١) عبارته في معاني القرآن ٤/٣٧٨: «الأنعام ههنا الإبل».
(٢) عبارة المطبوعة من المحـرر ١٤/١٥٨: «منها الثـانية لبيـان الجنس لأن الجمع منهـا يؤكل» ولعلها محرفة.
(٣) الآية ٤٠ من هود.
(٤) المشكل ٢/٢٦٨.
(٥) انظر: الكتاب ١/٥٢.

الزمخشري[١]: «فأيَّ آياتِ جاءتْ على اللغةِ المستفيضةِ. وقولك: «فأيةَ آياتِ اللَّهِ» قليلٌ؛ لأنَّ التفرقةَ بين المذكرِ والمؤنثِ في الأسماءِ غيرِ الصفاتِ نحو: حِمار وحِمارة غريبٌ، وهو في «أيّ» أغربُ لإبهامِه». قال الشيخ[٢]: «ومِنْ قِلَّةِ تأنيثِ «أيّ» قولُه[٣]:

٣٩٤٥ـ بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سُنَّةٍ
ترى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحْسَبُ

قوله: «وهو في أيّ أغربُ» إنْ عنىٰ «أيًّا» على الإطلاق فليس بصحيحٍ، لأنَّ المستفيضَ في النداء أَنْ يُؤَنَّثَ في نداء المؤنث كقوله تعالى: «يا أيتها النفسُ المطمئنةُ»[٤] ولا نعلَمُ أحداً ذكر تَذْكيرها فيه، فيقولُ: يا أيُّها المرأة، إلاَّ صاحبَ «البديع في النحو»[٥]، وإنْ عنى غيرَ المناداةِ فكلامُه صحيحٌ يَقِلُّ تأنيثها في الاستفهامِ وموصولةً وشرطيةً»[٦]. قلت: وأمَّا إذا وقعَتْ صفةً لنكرةٍ وحالاً لمعرفةٍ، فالذي ينبغي أَنْ يجوزَ الوجهان كالموصولةِ، ويكون التأنيثُ أقلَّ نحو: «مررتُ بامرأةٍ أيةِ امرأة» و«جاءَتْ هندٌ أيةَ امرأةٍ»، وكان ينبغي للشيخِ أن ينبِّهَ على هذين الفرعَيْنِ.

آ. (٨٢) قوله: ﴿فما أغْنَىٰ عنهم﴾: يجوزُ في ما أَنْ تكونَ نافيةً، واستفهاميةً بمعنى النفي، ولا حاجةَ إليه.

---

(١) الكشاف ٣/٤٣٩.
(٢) البحر ٧/٤٧٨.
(٣) تقدم برقم ٧٢٤.
(٤) الآية ٢٧ من الفجر.
(٥) كتاب البديع في النحو للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦، وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١. انظر: كشف الظنون ١/٢٣٦.
(٦) سقط قوله: «وشرطية» في مطبوعة البحر.

قوله: «ما كانوا» يجوزُ أَنْ تكـونَ «ما» مصـدريةً، ويجـوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، فلا عـائدَ على الأولِ، وعلى الثـاني هو محـذوفٌ أي: يَكْسِبونـه، وهي فاعلٌ بـ «أَغْنَىٰ» على التقديرَيْن.

آ. (٨٣) قـولـه: ﴿بما عنـدَهم مِنَ العِلْمِ﴾: فيـه أوجـهٌ، أحـدُها: أنـه تهكُّمٌ بهم. والمعنى: ليس عندهم علمٌ. الثـاني: أنَّ ذلـك جـاء على زَعْمِهم أنَّ عندهم عِلْماً يَنْتَفعون به. الثالث: أنَّ «مِنْ» بمعنى بَدَل أي: بما عندهم من الدنيا بدلَ العلمِ. وعلى هذه الأوجه فالضميران للكفارِ. الرابـع: / [٧٧٨/ب] أَنْ يكونَ الضَميران للرسل أي: فَرِحَ الرسُل بمـا عندهم من العلم. الخـامس: أنَّ الأولَ للكفارِ، والثاني للرسل، ومعناه: فَـرِحَ الكفارُ فَـرَحَ ضَحِكٍ واستهـزاءٍ بما عند الرسُلِ مِن العلمِ، إذ لم يَأْخُذوه بقَبولٍ ويمتثِلوا أوامرَ الوحيِ ونواهيه. وقال الزمخشري[1]: «ومنها ـ أي من الوجوه ـ أَنْ يُـوْضَعَ قـولُه: «فـرِحوا بمـا عنـدَهم من العلم» مبالغـةً في نَفْيِ فَرَحِهم بـالوحيِ المـوجِبِ لأَقْصىٰ الفـرحِ والمَسَرَّةِ مع تهكُّمٍ بفَرْطِ خُلُوِّهم من العلم وجَهْلِهم». قال الشيخ[2]: «ولا يُعَبَّرُ بالجملةِ الظاهرِ كونُها مُثْبَتةً عن الجملةِ المنفيـةِ، إلَّا في قليلٍ من الكـلام نحو: «شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»[3]، على خلافٍ فيه، ولما آلَ أمـرُه إلى الإثباتِ[4] المحصـورِ جـازَ. وأمَّا في الآيـةِ فينبغي أَنْ لا يُحْمَـلَ على القليـلِ؛ لأن في ذلـك تَخْليـطاً لمعاني الجملِ المتباينةِ.

آ. (٨٥) قـوله: ﴿فلم يَـكُ يَنْفَعُهم إيمـانُهم﴾: يجـوزُ رفـعُ

---

(١) الكشاف ٣/٤٣٩.

(٢) البحر ٧/٤٧٩.

(٣) مثل عربي مجمع الأمثال ١/٣٧٠، والمستقصى ٢/١٣٠.

(٤) البحر: «الإيتاء».

«إيمانُهم» اسماً لـ «كان»، و «يَنْفَعُهم» جملةٌ خبراً مقدماً، ويجوزُ أَنْ يرتفـعَ بأنـه فاعلُ «يَنْفَعُهم»، وفي «كان» ضمير الشأن. وقد تقدَّم لك هذا مُحَقَّقاً عند قولـه: «ما كان يَصْنَعُ فرعونُ»[1] وأنه لا يكونُ من بابِ التنازع فعليك بـالالتفاتِ إليـه، ودَخل حرفُ النفي على الكونِ لا على النفيِ؛ لأنه بمعنىً لا يَصِـحُّ ولا ينبغي، كقوله: «ما كان للَّهِ أَنْ يَتَّخذَ مِنْ وَلَدٍ»[2].

قوله: «سُنَّةَ اللَّهِ» يجوزُ انتصابُها على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ، يعني: أنَّ الذي فَعَلَ اللَّهُ بهم سُنَّةٌ سابقةٌ من الله. ويجوزُ انتصابُها على التحـذيرِ أي: احـذروا سنةَ اللَّهِ في المكـذِّبين التي قد خَلَتْ في عبـادِه. و «هنالـك» في الأصل مكان. قيل: واسْتُعير هنا للزمانِ، ولا حاجةَ له، فالمكانيَّةُ فيه ظاهرةٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الطَّوْل]

---

(١) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٤٣٩.

(٢) الآية ٣٥ من مريم.

سورة حم السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «حم» على القولِ بأنها اسمٌ للسورةِ، أو خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هذا تنزيلٌ أو مبتدأً، وخبرُه «كتابٌ فُصِّلَتْ».

آ. (٣) **قوله: ﴿كتابٌ﴾**: قد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لـ «تَنْزيل» ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «تَنْزيل»، وأَنْ يكونَ فاعلاً بالمصدرِ، وهو «تنزيلٌ» أي: نَزَلَ كتابٌ، قاله أبو البقاء[1]، و «فُصِّلَتْ آياتُه» صفةٌ لكتاب.

قوله: «قُرْآناً» في نصبِه ستةُ أوجهٍ، أحدُها: هو حالٌ بنفسِه و «عربيَّاً» صفتُه، أو هو حالٌ موطِّئَةٌ، والحالُ في الحقيقةِ «عربيًّا»، وهي حالٌ غيرُ منتقلةٍ. وصاحبُ الحال: إمَّا «كتابٌ» لوَصْفِه بـ «فُصِّلَتْ»، وإمَّا «آياته»، أو منصوبٌ على المصدرِ أي: تقرؤه قرآناً، أو على الاختصاصِ والمدحِ، أو مفعولٌ ثانٍ لـ فُصِّلَتْ، أو منصوبٌ بتقديرِ فعلٍ أي: فَصَّلْناه قرآناً.

قوله: «لقومٍ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يتعلَّقَ بـ فُصِّلَتْ أي: فُصِّلَتْ لهؤلاءِ وبُيِّنَتْ لهم؛ لأنهم هم المنتفعون بها، وإنْ كانَتْ مُفَصَّلةً في نفسِها

(١) الإملاء ٢/ ٢٢٠.

لجميعِ الناسِ. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «قُرآناً» أي: كائناً لهؤلاءِ خاصةً لِما تقدَّم في المعنى. الثالث: أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَنْزِيلٌ» وهذا إذا لم يُجْعَلْ «من الرحمنِ» صفةً له؛ لأنَّك إنْ جَعَلْتَ «من الرحمن» صفةً له فقد أَعْمَلْتَ المصدرَ الموصوفَ، وإذا لم يكن «كتابٌ» خبراً عنه ولا بَدَلاً منه؛ لئلا يَلْزَمَ الإِخبارُ عن الموصولِ أو البدلِ منه قبلَ تمامِ صلتِه. ومَنْ يَتَّسِعْ في الظرف وعديلِه لم يُبالِ بشيءٍ من ذلك. وأمَّا إذا جَعَلْتَ «من الرحمن» متعلِّقاً به و «كتاب» فاعلاً به فلا يَضُرُّ ذلك؛ لأنه مِنْ تتمَّاته وليس بأجنبيّ، وهذا الموضعُ ممَّا يُظْهِرُ حُسْنَ علمِ الإِعرابِ، ويُدَرِّبُك في كثيرٍ من أبوابِه.

آ. (٤) **قوله: ﴿بَشِيراً وَنَذِيراً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونا نعتَيْن لـ «قُرْآناً»، وأَنْ يكونا حالَيْنِ: إمَّا مِنْ «كتاب»، وإمَّا مِنْ «آياته»، وإمَّا من الضميرِ المَنْوِيِّ في «قُرْآناً». وقرأ[1] زيد بن علي برفعهما على النعتِ لـ «كتاب» أو على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هو بشيرٌ ونذيرٌ.

آ. (٥) **قوله: ﴿فِي أَكِنَّةٍ﴾**: قال الزمخشري[2]: «فإنْ قُلْتَ: هَلَّا قيل: على قلوبِنا أكنَّةٌ كما قيل: وفي آذاننا وَقْرٌ، ليكونَ الكلامُ على نَمَطٍ واحد. قلت: هو على نَمَطٍ واحدٍ؛ لأنَّه لا فَرْقَ في المعنى بين قولِك: قلوبُنا في أكنَّةٍ، وعلى قلوبِنا أكنَّةٌ، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وجَعَلْنا على قلوبِهم أكنَّةً﴾[3]، ولو قيل: جَعَلْنا قلوبَهم في أكنَّةٍ لم يختلفِ المعنى، وترى المطابيعَ منهم لا يَرَوْن[4] الطباقَ والملاحظةَ إلَّا في المعاني». قال الشيخ[5]: «و «في» هنا

(١) القرطبي ١٥/٣٣٨، البحر ٧/٤٨٣.
(٢) الكشاف ٣/٤٤٢.
(٣) الآية ٢٥ من الأنعام.
(٤) الكشاف: «لا يراعون».
(٥) البحر ٧/٤٨٤.

أَبْلَغُ مِنْ «على» لأنَّهم قَصَدوا الإفراطَ في عَدَمِ القبول بحُصول قلوبِهم في أكنَّةٍ احتَوَتْ عليها احتواءَ الظرفِ على المظروفِ، فلا يمكنُ أَنْ يَصِلَ إليها شيءٌ، كما تقول: «المالُ في الكيس» بخلافِ قولِك: «على المالِ كيسٌ»، فإنَّه لا يَدُلُّ على الحصر وعدمِ الوصولِ دلالةَ الوعاءِ، وأمَّا «وجعلنا» فهو من إخبار اللَّهِ تعالى فلا يَحْتاجُ إلى مبالغةٍ». وتقدَّمَ تفسيرُ الأَكنَّة والوقر[1]. / [٧٧٩/أ]

وقرأ طلحة[2] بكسر الواوِ وتقدَّمَ الفرقُ بينهما.

قوله: «ممَّا تَدْعُوْنا» مِنْ في «ممَّا» وفي «ومِنْ بَيْنِنا» لابتداءِ الغايةِ فالمعنى: أنَّ الحجابَ ابتدأ مِنَّا وابتدأ منك، فالمسافةُ المتوسطةُ لجهتِنا وجهتِك مُسْتوعبةٌ لا فراغَ فيها، فلو لم تَأْت «مِنْ» لكان المعنى: أنَّ حجاباً حاصلٌ وسطَ الجهتين، والمقصودُ المبالغَةُ بالتبايُنِ المُفْرِط، فلذلك جيْءَ بـ «مِنْ» قاله الزمخشري[3]. وقال أبو البقاءِ[4]: «هو محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ المعنى: في أكنَّةٍ محجوبةٍ عن سماعِ ما تَدْعُوْنا إليه، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لـ «أكنَّة»؛ لأنَّ الأكنَّةَ الأغشيةُ، وليسَتِ الأغشيةُ ممَّا يُدْعَوْنَ[5] إليه».

آ. (٦) **قوله: ﴿قل﴾**: قرأ[6] ابنُ وَثَّاب والأعمش «قال» فعلاً ماضياً خبراً عن الرسولِ. والرسمُ يَحْتَملهما، وقد تقدَّم مثلُ هذا في الأنبياءِ وآخرِ المؤمنين. وقرأ[7] الأعمشُ والنخعيُّ «يُوْحِي» بكسر الحاء أي: اللَّهُ تعالى.

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/٥٧٦.
(٢) البحر ٧/٤٨٣.
(٣) الكشاف ٣/٤٤٢.
(٤) الإملاء ٢/٢٢٠.
(٥) الإملاء: تَدْعونا.
(٦) الإتحاف ٢/٤٤١، البحر ٧/٤٨٤.
(٧) الإتحاف ٢/٤٤١، البحر ٧/٤٨٤.

قوله: «فاسْتَقِيموا إليه» عُدِّيَ بـ «إلى» لتضمُّنِه معنى تَوَجَّهوا، والمعنىٰ: وَجِّهوا استقامتَكم إليه.

آ. (٨) **قوله: ﴿غيرُ مَمْنُونٍ﴾**: قيل: غيرُ منقوص، وأنشدوا لـذي الإِصبع العدواني[1]:

٣٩٤٦ـ إنـي لَعَمْـرُكَ مـا بـابي بـذي غَـلَقٍ
عـلى الصـديـقِ ولا خَيْـري بـمَمْنُـوْنِ

وقيل: مقطوعٌ، مِنْ مَنَنْتُ الحَبْلَ أي: قطعْتُه، وأنشدوا[2]:

٣٩٤٧ـ فَضْـلَ الجـوادِ على الخيـلِ البِطاءِ فـلا
يُـعْـطِي بـذلـك مَـمْـنُـوْنـاً ولا نَـزِقـا

وقيل: غيرُ ممنونٍ، مِن المَنِّ؛ لأنَّ عطاءَ اللَّهِ تعالىٰ لا يَمُنُّ به، إنما يَمُنُّ المخلوقُ.

آ. (٩) **قوله: ﴿وتَجْعلون﴾**: عطفٌ على «لَتَكْفُرون» فهو داخلٌ في حَيِّزِ الاستفهام.

آ. (١٠) **قوله: ﴿وجَعَلَ﴾**: مستأنف. ولا يجوز عَطْفُه على صلةِ الموصولِ للفصلِ بينهما بأجنبيّ، وهو قولُه: «وتَجْعلون» فإنه معطوفٌ على «لَتَكْفرون» كما تقدَّم.

قوله: «في أربعةِ أيامٍ» تقديرُه: في تمامِ أربعةِ أيام باليـومَيْن المتقدِّمين.

---

(١) المفضليات ١٦٠، والقرطبي ١٥/٣٤١، والبحر ٧/٤٨٥.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٤٩، والقرطبي ١٥/٣٤١، والبحر ٧/٤٨٥. أي: فضله على الرجال كفضل الجواد على الخيل البطاء.

وقال الزجاج[1]: «في تتمةِ أربعةِ أيام» يريدُ بالتتمَّةِ اليومينِ. وقال الزمخشري[2]: «في أربعة أيام فَذْلَكَةٌ لمدةِ خَلْقِ اللَّهِ الأرضَ وما فيها، كأنه قال: كلُّ ذلك في أربعةِ أيامٍ كاملةٍ مستويةٍ بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ». قلت: وهذا كقولِك: بَنَيْتُ بيتي في يومٍ، وأكْمَلْتُه في يومَيْن، أي: بالأول. وقال أبو البقاء[3]: «أي: في تمامِ أربعةِ أيامٍ، ولولا هذا التقديرُ لكانَتِ الأيامُ ثمانيةً، يومان في الأول، وهو قوله: «خَلَقَ الأرضَ في يومين»، ويومان في الآخِر[4]، وهو قوله: «فقضاهُنَّ سبعَ سموات في يومَيْن» [وأربعة في الوسط، وهو قولُه «في أربعةِ أيام»][5].

قوله: «سواءً» العامَّةُ على النصبِ، وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: استوَتْ استواءً، قاله مكي[6] وأبو البقاء[7]. والثاني: أنه حالٌ مِنْ «ها» في «أقواتها» أو مِنْ «ها» في «فيها» العائدةِ على الأرض أو من الأرض، قاله أبو البقاء[8].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنىٰ: إنما هو وصفُ الأيامِ بأنها سواءٌ، لا وصفُ الأرضِ بذلك، وعلى هذا جاء التفسيرُ. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ «سَواءٍ» بالجرِّ صفةً للمضافِ أو المضافِ إليه. وقال السدي وقتادة: سواءً معناه: سواءً لمن

---

(١) معاني القرآن ٤/٣٨١.
(٢) الكشاف ٣/٤٤٤.
(٣) الإملاء ٢/٢٢١.
(٤) الإملاء: «الآخرة».
(٥) ما بين معقوفين لم يردْ في «الإملاء».
(٦) المشكل ٢/٢٧٠.
(٧) الإملاء ٢/٢٢١.
(٨) الإملاء ٢/٢٢١.

سألَ عن الأمرِ واستفهم عن حقيقةِ وقوعِه، وأرادَ العِبْرَةَ فيه، فإنه يَجِدُه كما قال تعالى، إلاَّ أنَّ ابنَ زيدٍ وجماعةً قالوا شيئاً يَقْرُبُ من المعنىٰ الذي ذكره أبو البقاء[1]، فإنهم قالوا: معناه مُسْتَوٍ مُهَيَّأً أمرُ هذه المخلوقاتِ ونَفْعُها للمحتاجين إليها من البشر، فعبَّر بالسائلين عن الطالبين.

وقرأ[2] زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب وعمرو بن عبيد «سَواءٍ» بالخفض على ما تقدَّم، وأبو جعفرٍ بالرفع، وفيه وجهان، أحدهما: أنه على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هي سواءٌ لا تَزيد ولا تنقصُ. وقال مكي[3]: «هو مرفوعٌ بالابتداء»، وخبرُه «للسائلين». وفيه نظرٌ: من حيث الابتداءُ بنكرةٍ من غيرِ مُسَوِّغٍ، ثم قال: «بمعنى مُسْتوياتٍ، لمن سأل فقال: في كم خُلِقَتْ؟ وقيل: للسَّائلين لجميع الخَلْقِ لأنهم يَسْألون الرزقَ وغيرَه مِنْ عند اللَّهِ تعالىٰ».

قوله: «للسَّائلين» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه متعلِّقٌ بـ «سواء» بمعنى: مُسْتويات للسائلين. الثاني: أنه متعلِّقٌ بـ «قَدَّر» أي: قَدَّر فيها أقواتَها لأجلِ الطالبين لها المحتاجين المُقتاتين. الثالث: أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ كأنه قيل: هذا الحَصْرُ لأجلِ مَنْ سأل: في كم خُلِقَتِ الأرضُ وما فيها؟

آ. (١١) والدُّخان: ما ارتفع مِنْ لَهَبِ النار، ويُسْتعار لِما يُرى مِنْ بخارِ الأرضِ عند جَذْبِها. وقياسُ جَمْعِه في القلةِ: أَدْخِنة، وفي الكثرة: دِخْنان نحو

---

(١) الإملاء ٢/٢٢١، وعبارته: «مصدر ويكون في موضع الحال من الضمير في أقواتها أو فيها أو من الأرض».

(٢) الإتحاف ٢/٤٤٢، النشر ٢/٣٦٦، القرطبي ١٥/٣٤٣، البحر ٧/٤٨٦.

(٣) المشكل ٢/٢٧٠.

غُراب وأَغْرِبة وغِربان، وشذُّوا في جَمْعِه على دواخِن. قيل: هو جمعُ داخِنة تقديراً على سبيلِ الإسناد المجازيِّ. ومثله: عُثان وعَواثِن[1].

قوله: «وهي دُخانٌ» من باب التشبيهِ الصُّوري؛ لأن صورتَها صورةُ الدخان في رأي العَيْنِ.

قوله: «أَتَيْنا» قرأ العامَّةُ «ائْتِيا» أمراً من الإتْيان، «قالتا أَتَيْنا» منه أيضاً. وقرأ[2] ابنُ عباس وابنُ جبير ومجاهدٌ: «آتِيا قالتا آتَيْنا» بالمدِّ فيهما. وفيه وجهان، أحدُهما: أنه من المُؤَاتاة، وهي الموافَقَةُ أي: ليوافِقْ كلٌّ منكما الأخرىٰ لِما يليقُ بها، وإليه ذهب الرازي[3] والزمخشري[4]. فوزنُ «آتِيا» فاعِلا كقاتِلا، و«آتَيْنا» وزنُه فاعَلْنا كقاتَلْنا. / والثاني: أنَّه من الإيْتاء بمعنى الإعطاء، [٧٧٩/ب] فوزنُ آتِيا أَفْعِلا كأَكْرِما، ووزن آتَيْنا أَفْعَلْنا كأَكْرَمْنا. فعلىٰ الأول يكونُ قد حَذَفَ مفعولاً، وعلى الثاني يكونُ قد حَذَفَ مفعولَيْن إذ التقدير: أَعْطِيا الطاعةَ مِنْ أنفسكما مَنْ أَمَرَكما. قالتا: أَعْطَيْناه الطاعة.

وقد مَنَع أبو الفضل الرازيُّ الوجهَ الثاني. فقال: «آتَيْنا» بالمَدِّ على فاعَلْنا من المُؤاتاة، بمعنىٰ سارَعْنا، على حَذْفِ المفعولِ به، ولا تكونُ من الإيتاء الذي هو الإعطاءُ لبُعْدِ حَذْفِ مفعولَيْه». قلت: وهذا هو الذي مَنَعَ الزمخشريَّ أَنْ يَجْعَلَه من الإيتاء.

قوله «طَوْعاً أو كَرْهاً» مصدران في موضعِ الحال أي: طائِعتين

(١) العُثان: الدُّخان والغبار.

(٢) المحتسب ٢/٢٤٥، البحر ٧/٤٨٧، القرطبي ١٥/٣٤٤.

(٣) وهو أبو الفضل صاحب «اللوامح».

(٤) الكشاف ٣/٤٤٦.

أو مُكْرَهَتَيْن. وقرأ[1] الأعمشُ «كُرْهاً» بالضم. وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك في النساء[2].

قوله: «قالتا» أي: قالَتِ السماء والأرض. وقال ابنُ عطية[3]: «أراد الفرقتَيْن المذكورتَيْن. جَعَلَ السمواتِ سماءً، والأرضين أرضاً، وهو نحوُ قولِ الشاعر[4]:

٣٩٤٨ـ ألم يُحْزِنْكَ أنَّ حبالَ قومي
وقومِك قد تبايَنَتا انْقِطاعا

عَبَّر عنهما بـ «تَبَاينتا». قال الشيخ[5]: «وليس كما ذَكَر؛ لأنه لم يتقدَّمْ إلَّا ذِكْرُ الأرضِ مفردةً والسماءِ مفردةً، فلذلك حَسُن التعبيرُ بالتثنيةِ. وأمَّا البيتُ فكأنه قال: حَبْلَيْ قومي وقومِك، وأنَّثَ في «تبايَنَتا» على المعنى لأنه عنى بالحبالِ المودَّة».

قوله: «طائِعِين» في مجيئِه مجيءَ جَمْعِ المذكرين العقلاءِ وجهان، أحدهما: أنَّ المرادَ: أَتيا بمَنْ فيهما من العقلاء وغيرِهم، فلذلك غَلَّب العقلاءَ على غيرِهم، وهو رَأْيُ الكسائيِّ. والثاني: أنه لمَّا عامَلهما معاملةَ العقلاء في الإِخبارِ عنهما والأمرِ لهما جُمِعا كجَمْعِهم، كقولِه: «رأيتُهم لي ساجدين»[6] وهل هذه المحاوَرَةُ حقيقةٌ أو مجازٌ؟ وإذا كانت مجازاً فهل هو تمثيلٌ أو تخييلٌ؟ خلافٌ.

---

(١) البحر ٧/٤٨٧.
(٢) انظر: الدر ٣/٦٢٧.
(٣) المحرر ١٤/١٦٨.
(٤) تقدم برقم ٣٣٣٧.
(٥) البحر ٧/٤٨٧، ونَقْلُ السمين بالمعنى.
(٦) الآية ٤ من يوسف.

آ. (١٢) **قوله: ﴿سبعَ﴾**: في نصبه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «قَضاهُنَّ»؛ لأنه ضُمِّن معنىٰ صَيَّرهُنَّ بقضائِه سبعَ سمواتٍ.

والثاني: أنَّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ مفعولِ «قَضاهُنَّ» أي: قضاهُنَّ معدودةً، و«قضىٰ» بمعنىٰ صَنَع، كقولِ أبي ذؤيب[1]:

٣٩٤٩ــ وعليهما مَسْرُوْدتان قَضاهما
داوُدُ أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ

أي: صَنَعهما. الثالث: أنه تمييزٌ. قال الزمخشري[2]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميراً مبهماً مُفَسَّراً بسبعِ سموات [على التمييز»][3] يعني بقوله «مبهماً» أنَّه لا يعودُ على السماء لا من حيث اللفظُ ولا مِنْ حيث المعنى، بخلاف كونِه حالاً أو مفعولاً ثانياً. الرابع: أنه بدلٌ مِنْ «هُنَّ» في «فقَضاهُنَّ» قاله مكي[4]. وقال أيضاً: «السَّماء تذكَّرُ وتؤنَّثُ. وعلى التأنيثِ جاء القرآن، ولو جاء على التذكير لقيل: سبعة سموات». وقد تقدَّم تحقيقُ تذكيرِه وتأنيثِه في أوائل البقرة[5].

قوله: «وحِفْظاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وحَفِظْناها بالثواقب من الكواكِبِ حِفْظاً. والثاني: أنه مَفْعولٌ مِنْ أجله على المعنى، فإنَّ التقديرَ: خلقنا الكواكبَ زينةً وحِفْظاً. قال الشيخ[6]: «وهو تكلُّفٌ وعُدولٌ عن السَّهْلِ البيِّنِ».

---

(١) تقدم برقم ٦٩٣.
(٢) الكشاف ٣/٤٤٦.
(٣) لم يرد في «الكشاف» قوله: «على التمييز».
(٤) المشكل ٢/٢٧٠.
(٥) انظر: الدر المصون ١/١٦٩.
(٦) البحر ٧/٤٨٨.

آ. (١٣) **قوله: ﴿فإنْ أعْرَضوا﴾**: التفاتٌ مِنْ خطابِهم بقولِه: «قل أئِنَّكم» إلى الغَيْبة لفِعْلِهم الإعراضَ أعرضَ عن خطابِهم، وهو تناسُبٌ حَسَنٌ. وقرأ الجمهورُ «صاعقةً مثلَ صاعقةِ» بالألفِ فيهما. وابن الزبير[1] والنخعي والسلمي وابن محيصن «صَعْقَةً مثلَ صَعْقة» بحَذْفِها وسكونِ العين. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك في أوائلِ البقرة[2]. يقال: صَعَقَتْه الصاعقةُ فصَعِقَ، وهذا مما جاء فيه فَعَلْتُه ـ بالفتح ـ ففَعِل بالكسر، ومثله جَدَعْتُه فَجَدِعَ. والصَّعْقَةُ المَرَّة.

آ. (١٤) **قوله: ﴿إذ جاءَتْهم﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه ظرفٌ لـ «أَنْذَرْتُكم» نحو: لَقِيْتُك إذ كان كذا. الثاني: أنه منصوبٌ بصاعقةٍ لأنَّها بمعنى العذاب أي: أنذرتُكم العذابَ الواقعَ في وقتِ مجيْءِ رسُلِهم. الثالث: أنه صفةٌ لـ «صاعِقَة» الأولى. الرابع: أنه حالٌ من «صاعقة» الثانية، قالهما أبو البقاء[3] وفيهما نظرٌ؛ إذ الظاهرُ أنَّ الصَّاعقةَ جثةٌ وهي قطعةُ نارٍ تَنْزِلُ من السماء فتحرقُ، كما تقدَّمَ في تفسيرِها أولَ هذا التصنيفِ[4]؛ فلا يقعُ الزمانُ صفةً لها ولا حالاً عنها، وتأويلُها بمعنى العذابِ إخراجٌ لها عن مدلولِها مِنْ غيرِ ضرورةٍ، وإنما جعلَها وَصْفاً للأولى لأنها نكرةٌ، وحالاً مِن الثانية لأنها معرفةٌ لإضافتها إلى عَلَم، ولو جعلها حالاً من الأولى؛ لأنها تخَصَّصَتْ بالإضافةِ لجاز/ فتعودُ الوجوهُ خمسةً. [٧٨٠/أ]

قوله: «مِنْ بينِ أيديهم ومِنْ خَلْفِهم» الظاهرُ أنَّ الضميرَيْن عائدان على

---

(١) البحر ٧/٤٨٩.
(٢) انظر: الدر١/١٧٢.
(٣) الإملاء ٢/٢٢١.
(٤) انظر: الدر ١/١٧٢.

عادٍ وثمود. وقيل[1]: الضميرُ في «خَلْفِهم» يعودُ على الرسلِ. واسْتُبْعِد هذا من حيث المعنى؛ إذ يصير التقديرُ: جاءتهم الرسلُ مِنْ خَلْفِ الرسلِ، أي: مِنْ خَلْفِ أنفسِهم. وقد يُجاب عنه: بأنَّه مِنْ باب «دِرْهمٌ ونصفُه» أي: ومن خَلْفِ رسُلٍ آخرين.

قوله: «أَنْ لا تَعْبُدوا» يجوزُ في «أَنْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تكونَ المخففةَ من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الشأن محذوفٌ، والجملةُ النَّهْيِيةُ بعدها خبرٌ، كذا أعربه الشيخُ[2]. وفيه نظرٌ مِنْ وجهين، أحدهما: أنَّ المخففةَ لا تقع بعد فِعْل إلاَّ مِنْ أفعال اليقين. الثاني: أنَّ الخبرَ في بابِ «إنَّ» وأخواتِها لا يكون طلباً[3]، فإنْ وَرَدَ منه شيءٌ أُوِّلَ ولذلك تأوَّلوا [قولَ الشاعرِ:][4]

٣٩٥٠ـ إنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ
لا تَحْسَبُوا ليلَهم عن ليلِكم ناما

وقول الآخر[5]:

٣٩٥١ـ ولو أصابَتْ لقالَتْ وَهْيَ صادِقةٌ
إنَّ الرِّياضَةَ لا تُنْصِبْكَ للشَّيْبِ

على إضمارِ القولِ. الثاني: أنها الناصبةُ للمضارعِ، والجملةُ النَّهْيِيةُ بعدها صلتُها وُصِلَتْ بالنهي كما تُوْصَلُ بالأمر في «كَتبتُ إليه بأَنْ قُمْ»، وقد مَرَّ في وَصْلِها بالأمرِ إشكالٌ يأتي مثلُه في النهي. الثالث: أَنْ تكونَ مفسِّرَةً

(١) وهو مذهب الطبري. انظر: تفسيره ٢٤/١٠١.
(٢) البحر ٧/٤٨٩.
(٣) الشيخ أبو حيان لم يعربها خبراً بل منصوبة على نزع الخافض، أي: بأنه لا تعبدوا.
(٤) تقدم برقم ١٠٢١.
(٥) تقدم برقم ٢٥٦٠.

لمجيئهم لأنه يتضمَّنُ قولاً، و«لا» في هذه الأوجهِ كلِّها ناهيةٌ، ويجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً على الوجهِ الثاني، ويكون الفعلُ منصوباً بـ «أنْ» بعد «لا» النافيةِ، فإنَّ «لا» النافيةَ لا تمنعُ العاملَ أَنْ يعملَ فيما بعدها نحو: «جئتُ بلا زيدٍ»، ولم يذكرْ الحوفي غيرَه.

قوله: «لو شاءَ» قدَّر الزمخشريُّ[1] مفعولَ «شاء»: لو شاءَ إرسالَ الرسلِ لأَنْزَلَ ملائكةً. قال الشيخ[2]: «تَتَبَّعْتُ القرآنَ وكلامَ العربِ فلم أَجِدْ حَذْفَ مفعولِ «شاء» الواقع بعد «لو» إلَّا مِنْ جنسِ جوابِها نحو: «ولو شاء الله لجَمَعهم على الهدى»[3] أي: لو شاءَ جَمْعَهم على الهدى لجَمَعهم عليه، «لو نَشاء لَجَعَلْناه حُطاماً»[4] «لو نَشاءُ جَعَلْناه أُجاجاً»[5] «ولو شاء ربُّك لآمَنَ»[6] «ولو شاء ربُّك ما فعلوه»[7] «لو شاءُ اللَّهُ ما عَبَدْنا مِنْ دونِه»[8]. وقال الشاعر[9]:

٣٩٥٢ـ فلو شاءَ ربِّي كنتُ قيسَ بنَ خالدٍ
ولو شاءَ ربي كنتُ قيسَ بنَ مَرْثَدِ

وقال الراجز[10]:

---

(١) الكشاف ٣/٤٤٨.
(٢) البحر ٧/٤٩٠.
(٣) الآية ٣٥ من الأنعام.
(٤) الآية ٦٥ من الواقعة.
(٥) الآية ٧٠ من الواقعة.
(٦) الآية ٩٩ من يونس.
(٧) الآية ١١٢ من الأنعام.
(٨) الآية ٣٥ من النحل.
(٩) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٧/٤٩٠.
(١٠) تقدم برقم ٢١٤.

٣٩٥٣ـ والـلذِ لـو شـاءَ لـكـنْـتُ صَـخْـراً
أو جَـبَـلاً أشـمَّ مُـشْـمَـخِـرًا

قـال: «فعلَى ما تقـرَّر لا يكونُ المحـذوفُ ما قـدَّره الزمخشـريُّ، وإنما التقديرُ: لو شاء ربُّنا إنزالَ ملائكةٍ بالرسالةِ منه إلى الإنسِ لأَنْزَلهم بهـا إليهم، وهذا أَبْلَغُ في الامتناع من إرسالِ البشرِ، إذ عَلَّقوا ذلك بإنزال الملائكة، وهـو لم يَشَـأْ ذلك فكيف يشـاء ذلك في البشـر؟» قلت: وتقديـرُ أبـي القاسم أوقَـعُ معنىً وأخلصُ من إيقاع الظاهرِ موقعَ المضمرِ؛ إذ يَصيرُ التقديرُ: لو شاءَ إنزالَ ملائكةٍ لأنزلَ ملائكةً.

قوله: «بما أُرْسِلْتُم به» هـذا خطابٌ لهـودٍ وصالـحٍ وغيرِهم مِن الأنبيـاءِ عليهم السـلام، وغَلَّب المخاطبَ على الغـائبِ نحو: «أنت وزيـدٌ تقومـان». و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي وعائـدُها بـه، وأَنْ تكونَ مصـدريةً أي: بإرسالِكم، فعلى هذا يكون «به» [يعودُ][1] على ذلك المصدرِ المؤولِ، ويكون من بابِ التأكيد كأنه قيل: كافرون بإرسالِكم به.

آ. (١٦) **قوله: ﴿صَرْصَراً﴾**: الصَّرْصَرُ: الريحُ الشديدة فقيـل: هي البـاردةُ مِن الصِّرِّ، وهـو البردُ. وقيـل: هي الشديـدةُ السَّمـومِ. وقيـل هي المُصَوِّتَةُ، مِنْ صَرَّ البابُ أي: سُمِع صريرُه. والصَّرَّة: الصَّيْحَةُ. ومنه: «فأقبَلَتِ امرأتُه في صَرَّة»[2]. قال ابن قتيبة[3]: «صَرْصَر: يجوزُ أَنْ يكـونَ من الصِّرِّ وهـو البردُ، وأَنْ يكونَ مِنْ صَرَّ البابُ، وأَنْ تكـونَ من الصَّرَّة، وهي الصيحـةُ، ومنه:

(١) زيادة من ش.
(٢) الآية ٢٩ من الذاريات.
(٣) لم يزد في كتابه تفسير الغريب ص ٣٨٧ على قوله: «الصرصر: الشديدة».

«فأَقْبَلَت امرأتُه في صَرَّة». وقال الراغب[1]: «صَرْصَر لفظة من الصِّرِّ، وذلك يرجِعُ إلى الشَّدِّ لِما في البرودة من التعقُّدِ».

قوله: «نَحِساتٍ» قرأ[2] الكوفيون وابن عامر بكسرِ الحاءِ، والباقون بسكونها. فأمَّا الكسرُ فهو صفةٌ على فَعِل، وفعلُه فَعِل بكسرِ العين أيضاً كفِعْلِهِ[3] يقال: نَحِس فهو نَحِسٌ كفَرِح فهو فَرِحٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ. وأمال[4] [٧٨٠/ب] الليث/ عن الكسائي ألفَه لأجل الكسرةِ، ولكنه غيرُ مشهورٍ عنه، حتى نسبه الدانيُّ للوَهْم.

وأمَّا قراءةُ الإسكانِ فتحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ مخففاً مِنْ فَعِل في القراءةِ المتقدمةِ، وفيه توافُقُ القراءتين. والثاني: أنَّه مصدرٌ وُصِفَ به كرجلٍ عَدْلٍ. إلاَّ أنَّ هذا يُضْعِفُه الجمعُ فإنَّ الفصيحَ في المصدرِ الموصوفِ أَنْ يُوَحَّدَ، وكأنَّ المُسَوِّغَ للجمع اختلافُ أنواعِه في الأصل. والثالث: أنه صفةٌ مستقلةٌ على فَعْل بسكونِ العينِ. ولكن أهلَ التصريفِ لم يذكروا في الصفةِ الجائيةِ مِنْ فَعِلَ بكسرِ العين، إلاَّ أوزاناً محصورةً ليس فيها فَعْل بالسكونِ فذكروا: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وحَوِرَ فهو أحورُ، وشَبِعَ فهو شبعانُ، وسَلِمَ فهو سالمٌ، وبَلِي فهو بالٍ.

وفي معنى «نَحِسات» قولان، أحدهما: أنها مِن الشُّؤْم[5]. قال السُّدِّي:

---

(١) المفردات ٢٧٩.

(٢) السبعة ٥٧٦، والنشر ٢/٣٦٦، والحجة ٦٣٥، والبحر ٧/٤٩٠، والقرطبي ١٥/٣٤٨.

(٣) قوله: «كفعله» لعله مقحم.

(٤) الأصل «وأما» بسقوط اللام سهواً. وقال في الإتحاف ٢/٤٤٢: «ولا حاجة إلى حكاية إمالة فتحة السين من نحسات عن أبي الحارث كما فعل الشاطبي رحمه الله تبعاً لأصله فإنه لو صَحَّ لم يكنْ من طرقهما ولا من طرقنا».

(٥) وهو مذهب أبي عبيدة في «المجاز» ٢/١٩٧.

أي: مشائيم مِن النَّحْسِ المعروف. والثاني: أنها شديدةُ البردِ. وأنشدوا على المعنى الأول قولَ الشاعرِ[1]:

٣٩٥٤ـ يَوْمَيْنِ غَيْمَيْنِ ويوماً شَمْسا
نَجْمَيْنِ سَعْدَيْنِ ونجماً نَحْسا

وعلى المعنى الثاني قولَ الآخرِ[2]:

٣٩٥٥ـ كأنَّ سُلافَةً عُرِضَتْ لِنَحْسٍ
يُحِيْلُ شَفيفُها الماءَ الزُّلالا

ومنه[3]:

٣٩٥٦ـ قد أَغْتدي قبلَ طُلوعِ الشمسِ
للصيدِ في يومٍ قليلِ النَّحْسِ

وقيل: يُريدُ به في هذا البيت الغبارَ أي: قليلِ الغبار، وقد قيل بذلك في الآيةِ أنها ذاتُ غُبارٍ. و «نَحِسات» نعتٌ لأيَّام، والجمعُ بالألفِ والتاءِ مُطَّرِدٌ في صفةِ ما لا يَعْقِلُ كأيامٍ معدوداتٍ. وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة[4].

و «لِنُذِيْقَهُمْ» متعلِّقٌ بـ «أَرْسَلْنا». وقُرِىء[5] «لِتُذِيقَهم» بالتاءِ مِنْ فوقُ.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت لابن أحمر، وهو في اللسان (نحس)، والمحرر ١٤/١٧٢، وفي اللسان: «فسَّره الأصمعي فقال: «لنحسٍ: أي وُضعت في ريح فبرَدَت». وشفيفها: بَرْدُها ومعنى يحيل: يَصُبُّ. يقول: بردها يصب الماء في الحلق ولولا بردها لم يشرب الماء.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في القرطبي ١٥/٣٤٨، والماوردي ٣/٥٠٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٤٣.

(٥) البحر ٧/٤٩١.

وفي الضمير قولان، أحدهما: أنه الريحُ أي: لتذيقَهم الريحُ أو الأيَّامُ على سبيل المجاز. وعذابُ الخِزْيِ من إضافةِ الموصوفِ لصفتِه، ولذلك قال: «ولَعذابُ الآخرةِ أَخْزَىٰ» فإنه يَقْتضِي المشاركةَ وزيادةً. وإسنادُ الخِزْيِ إلى العذابِ مجازٌ لأنه سَبَبُه.

آ. (١٧) قوله: ﴿وأمَّا ثمودُ﴾: الجمهورُ على رَفْعِه ممنوعَ الصرفِ. والأعمشُ[١] وابنُ وثَّاب مصروفاً، وكذلك كلُّ ما في القرآن إلَّا قولَه: «وآتَيْنا ثمودَ الناقةَ»[٢] قالوا: لأنَّ الرسم ثمود بغير ألفٍ. وقرأ ابنُ عباس وابنُ أبي إسحاق والأعمش في روايةٍ، وعاصمٌ في رواية «ثمود» منصوباً مصروفاً. والحسن وابنُ هرمز وعاصمٌ أيضاً منصوباً غيرَ منصرفٍ. فأمَّا الصرفُ وعَدَمُه فقد تقدَّمَ توجيهُهُما في هود. وأمَّا الرفعُ فعلى الابتداء، والجملةُ بعده الخبرُ، وهو مُتَعَيِّنٌ عند الجمهورِ؛ لأنَّ «أمَّا» لا يليها إلَّا المبتدأُ فلا يجوزُ فيما بعدها الاشتغالُ إلَّا في قليلٍ كهذه القراءةِ، وإذا قَدَّرْتَ الفعلَ الناصبَ فقدِّرْه بعد الاسمِ المنصوبِ أي: وأمَّا ثمودَ هَدَيْناهم فهَدَيْناهم قالوا: لأنها لا يَليها الأفعالُ.

آ. (١٩) قوله: ﴿ويومَ يُحْشَرُ﴾: العاملُ في هذا الظرفِ فيه وجهان، أحدُهما: محذوفٌ دَلَّ عليه ما بعدَه مِنْ قولِه: «فهم يُوْزَعُون» تقديره: يُسَاقُ الناسُ يومَ يُحْشَر. وقَدَّرَه أبو البقاء[٣]: يُمْنَعون يومَ الحَشْرِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ اذْكُرْ أي: اذكُرْ يومَ. وقرأ[٤] نافع «نَحْشُرُ» بنونِ العظمة وضمِّ الشين.

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٤٢، والبحر ٧/٤٩١، والقرطبي ١٥/٣٤٩.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٣) الإملاء ٢/٢٢١.

(٤) السبعة ٥٧٦، والنشر ٢/٣٦٦، والقرطبي ١٥/٣٥٠، والحجة ٦٣٥، والتيسير ١٩٣، والبحر ٧/٤٩٢.

«أعداءَ» نصباً أي: نَحْشُر نحن. والباقون بياءِ الغَيْبة مضمومةً، والشينُ مفتوحةً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، و «أعداءُ» رفعاً لقيامِه مقامَ الفاعلِ. وكَسَر الأعرجُ[1] شين «نَحْشِر» و «حتى» غايةٌ لـ «يُحْشَر».

آ. (٢٢) قوله: ﴿أن يَشْهَدَ﴾: يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدها: مِنْ أَنْ يَشْهدَ. الثاني: خيفةَ أن يَشْهد. الثالث: لأَجْلِ أَنْ يَشْهد، وكلاهما بمعنى المفعول له. الرابع: عن أَنْ تَشْهَدَ أي: ما كنتم تَمْتَنِعون، ولا يُمْكِنُكم الاختفاءُ عن أعضائِكم والاستتارُ عنها. الخامس: أنه ضُمِّن معنى الظنِّ وفيه بُعْدٌ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿وذلكم ظَنُّكم﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّ «ظنُّكم» خبرُه، و «الذي ظَنَنْتُمْ» نعتُه، و «أَرْدَاكم» حالٌ و «قد» معه مقدرةٌ على رَأْيِ الجمهورِ خلافاً للأخفشِ. ومَنْعُ مكيٍّ[2] الحاليةَ للخلوِّ مِنْ «قد» ممنوعٌ لِما ذكرْتُه. الثاني: أَنْ يكونَ «ظنُّكم» بدلاً والموصولُ خبرُه. و «أَرْدَاكم» حالٌ أيضاً. الثالث: أَنْ يكونَ الموصولُ خبراً ثانياً. الرابع: أَنْ يكونَ «ظَنُّكم» بدلاً أو بياناً، والموصول هو الخبر، و «أَرْداكم» خبرٌ ثانٍ. الخامس: أن يكون «ظَنُّكم» والموصولُ والجملةُ مِنْ «أَرْداكم» أخباراً. إلاَّ أنَّ الشيخَ[3] رَدَّ على الزمخشري[4] قولَه: «وظنُّكم وأَرْدَاكم خبران». قال: «لأنَّ قوله: «وذلكم» إشارةٌ إلى ظَنِّهم السابقِ فيصير التقديرُ: وظَنُّكم بربكم أنه لا يعلم ظنُّكم بربكم، فاسْتُفيد من الخبر ما اسْتُفيد من المبتدأ وهو لا يجوزُ، وهذا نظيرُ

(١) البحر ٧/٤٩٢.
(٢) المشكل ٢/٢٧٢.
(٣) البحر ٧/٤٩٣.
(٤) الكشاف ٣/٤٥١.

[٧٨١/أ] ما منعه النحاةُ مِنْ قولك: «سَيِّدُ الجارية مالِكُها». / وقد منع ابنُ عطية(١) كونَ «أَرْداكم» حالاً لعدمِ وجودِ «قد» وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿يَسْتَعْتِبُوا﴾**: العامَّةُ على فَتْحِ الياءِ وكسرِ التاءِ الثانيةِ مبنيَّاً للفاعلِ. «فما هم مِن المُعْتَبِيْن» بفتح التاء اسمَ مفعول(٢)، ومعناه: وإنْ طَلبوا العُتْبىٰ وهي الرِّضا فما هم مِمَّنْ يُعْطاها. وقيل: المعنىٰ: وإنْ طَلَبوا زوالَ ما يُعْتَبُون فيه فما هم من المُجابين إلى إزالةِ العَتَبِ.

وأصلُ العَتَبِ: المكانُ النائي بنازِلَةٍ، ومنه قيل لأُسْكُفَّةِ الباب والمِرْقاة: عَتَبة، ويُعَبَّر بالعَتَبِ عن الغِلْظَة التي يَجدها الإنسانُ في صدرِه على صاحبِه. وعَتَبْتُ فلاناً: أبرزْتُ له الغِلْظةَ. وأَعْتَبْتُه: أَزَلْتُ عُتْباه كأَشْكَيْتُه. وقيل: حَمَلْتُه على العَتَب.

وقرأ(٣) الحسن وعمرو بن عبيد «وإن يُسْتَعْتَبوا» مبنيَّاً للمفعولِ. «فما هم مِن المُعْتِبين» اسمَ فاعلٍ بمعنى: إنْ يُطْلَبْ منهم أن يُرْضُوا فما هم فاعِلون ذلك، لأنهم فارَقوا دارَ التكليف. وقيل معناه: إنْ يُطْلَبْ ما لا يُعْتَبُون عليه فما هم مِمَّنْ يُزيل العُتْبىٰ. وقال أبو ذُؤَيْب(٤):

٣٩٥٧ـ أَمِنَ المَنُونِ ورَيْبِه تَتَوَجَّعُ
والدهرُ ليسَ بمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

آ. (٢٥) **قوله: ﴿وقَيَّضْنا﴾**: أصلُ التَّقْييضِ التيسيرُ والتهيئَةُ. قَيَّضْتُه له لكذا: هَيَّأْتُه ويَسَّرْتُه. وهذان ثوبان قَيْضان أي: كلٌّ منهما مكافِئٌ

---

(١) المحرر ١٤/١٧٨.
(٢) الأصل: «بكسر التاء اسم فاعل» وهو سهو.
(٣) المحتسب ٢/٢٤٥، والقرطبي ١٥/٣٥٤، والبحر ٧/٤٩٤.
(٤) ديوان الهذليين ١، وجمهرة أشعار العرب ٢/٦٨٣. المنون: المنية أو الدهر.

للآخَر في الثمن. والمقايَضَةُ: المعاوَضَةُ. وقوله: «نُقَيِّضْ لـه شيطانـاً»[1] أي: نُسَهِّـلْ ليَسْتوليَ عليـه استيلاءَ القَيْضِ على البَيْض. والقَيْضُ في الأصـلِ: قِشْرُ البيضِ الأعلىٰ.

قـوله: «في أُمَمٍ» في محـلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميـر في «عليهم» والمعنى: كائنين في جملةِ أمم، وهذا كقوله[2]:

٣٩٥٨ـ إنْ تَـكُ عَـنْ أَحْسَـنِ الصَّـنيـعـةِ مَـأْ
فُـوْكـاً فـفـي آخَـريـن قـد أُفِـكُـوا

أي: في جملة قومٍ آخرين. وقيل: إن «في» بمعنىٰ مع.

آ. (٢٦) قـولـه: ﴿والْغَـوْا﴾: العـامَّـةُ على فتـحِ الغين. وهي تحتمـلُ وجهين، أحدُهمـا: أَنْ يكون مِنْ لَغِي بـالكسـر يَلْغَىٰ. وفيهـا معنيـان، أحدُهما: مِنْ لَغِيَ إذا تكلَّم باللَّغْوِ، وهو ما لا فـائدةَ فيـه. والثاني: أنـه مِنْ لَغِي بكذا، أي: رَمىٰ به فتكونُ «في» بمعنى الباء أي: ارْمُوا به وانبِـذُوه. والثاني من الـوجهين الأوَّلين: أَنْ تكـونَ مِنْ لَغـا بـالفتـح يَلْغَى بـالفتـحِ أيضـاً، حكـاه الأخفش[3]، وكان قياسُـه الضمُّ كغزا يَغْـزو، ولكنه فُتِـحَ لأجلِ حَـرْفِ الحلقِ. وقرأ[4] قتادة وأبو حيوة وأبو السَّمَّالِ والزعفراني وابن أبـي إسحـاق وعيسى بضم

---

(١) الآية ٣٦ من الزخرف.

(٢) البيت لعروة بن أُذينة وهو في ديوانه ٣٤٣، والمحتسب ١٦١/٢، واللسان والصحاح (أفك) وهو من المنسرح. يقول: إن لم تُوَفَّقْ للإحسان فأنت في قومٍ قد صُـرِفوا من ذلك أيضاً.

(٣) في مطبوعة معاني القـرآن للأخفش ٤٦٦ «لَغِي يَلْغَىٰ». وقـال: «وهي قبيحة قليلة». وأورد في اللسان: لَغِيَ وَلَغا.

(٤) المحتسب ٢٤٥/٢، والقرطبي ٣٥٦/١٥، والبحر ٤٩٤/٧.

الغين، مِنْ لَغا بالفتح يَلْغُو كدَعا يَدْعُو. وفي الحديث[1]: «فقد لَغَوْتَ»، وهذا موافِقٌ لقراءةِ غيرِ الجمهور.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿ذلك﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ و «جزاءُ» خبره. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ ذلك و «جزاءُ أعداءِ اللَّهِ النارُ» جملةٌ مستقلةٌ مبيِّنَةٌ للجملةِ قبلَها.

قوله: «النارُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها بدلٌ مِنْ «جزاء»، وفيه نظرٌ؛ إذ البدلُ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدلِ منه، فيصيرُ التقديرُ: ذلك النار. الثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ. الثالث: أنها مبتدأٌ، و «لهم فيها دارُ الخلدِ» الخبر. و «دارُ» يجوز ارتفاعُها بالفاعليَّة أو الابتداءِ.

وقوله: «فيها دارُ الخُلْدِ» يقتضي أَنْ تكونَ «دارُ الخلد» غيرَ النارِ، وليس الأمرُ كذلك، بل النارُ هي نفسُ دارِ الخُلْدِ. وأُجيب عن ذلك: بأنَّه قد يُجْعَلُ الشيءُ ظَرْفاً لنفسِه باعتبارِ متعلَّقِه على سبيلِ المبالغةِ، كأنَّ ذلك المتعلَّقَ صار مستقَراً له، وهو أبلغُ مِنْ نسبةِ المتعلَّقِ إليه على سبيلِ الإخبارِ به عنه، ومثلُه قولُه[2]:

٣٩٥٩ـ ....

وفي اللَّهِ إنْ لم يُنْصِفُوا حَكَمٌ عَدْلُ

وقوله تعالى: «لقد كانَ لكم في رسولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حسنةٌ»[3]، والرسولُ

---

(١) رواه البخاري. انظر: الفتح ٢/٤٨٠، ١١ كتاب الجمعة، ٣٦ باب الإنصات يوم الجمعة، وأحمد ٢/٢٤٤.

(٢) البيت لأبي الخطَّار الكلبي، وصدره: أفاءَتْ بنو مروانَ أمسِ دماءَنا. وهو في الخصائص ٢/٤٧٥، والمحتسب ١/٤٢، وحماسة الشجري ٤.

(٣) الآية ٢١ من الأحزاب.

عليه السلام هو نفسُ الأُسْوةِ. كذا أجابوا. وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ ـ وهو معنىً صحيحٌ منقولٌ ـ أنَّ في النار داراً تُسَمَّى دارَ الخلدِ، والنارُ مُحيطةٌ بها.

قوله: «جَزاءً» في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، وهو مصدرٌ مؤكدٌ أي: يُجْزَوْن جزاءً. الثاني: أَنْ يكونَ منصوباً بالمصدرِ الذي قبلَه، وهو «جزاءُ أعداءِ اللَّهِ»، والمصدرُ يُنْصَبُ بمثلِه كقوله/ : «فإنَّ جهنمَ جزاؤُكم جزاءً»(1). الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، و «بما» متعلِّقٌ بـ «جَزاء» الثاني، إنْ لم يكنْ مؤكِّداً، وبالأول إن كان، و «بآياتِنا» متعلِّقٌ بـ «يَجْحَدون». [781/ب]

آ. (29) وتقدَّم الخلافُ في «أَرِنا»(2) وفي نونِ «اللذَيْنِ». قال الخليل: «إذا قلتَ: أَرِني ثوبَك بالكسرِ فمعناه بَصِّرْنِيْه، وبالسكون أَعْطِنيه». وقال الزمخشري(3): «أي: بما كانوا يَلْغَوْن»، فذكر الجحودَ؛ لأنه سببُ اللغْوِ انتهى. يعني أنه مِنْ بابِ إقامةِ السببِ مُقامَ المُسَبَّبِ وهو مجازٌ سائغٌ.

آ. (30) قوله: ﴿ثم استقاموا﴾: ثم لتراخي الرتبة في الفضيلة.

قوله: ﴿أَنْ لا تَخافُوا﴾: يجوزُ في «أَنْ» أن تكونَ المخففةَ، أو المفسِّرةَ، أو الناصبةَ. و «لا» ناهيةٌ على الوجهين الأوَّلين، ونافيةٌ على الثالث. وقد تقدَّم ما في ذلك من الإشكالِ، والتقديرُ: بأَنْ لا تَخافوا أي: بانتفاءِ الخَوْفِ. وقال أبو البقاء(4): «التقديرُ بأَنْ لا تَخافوا، أو قائلين: أن

---

(1) الآية 63 من الإسراء.

(2) انظر: الدر المصون 2/116، 3/621.

(3) الكشاف 3/452.

(4) الإملاء 2/222.

لا تخافوا، فعلى الأولِ هو حالٌ أي: نَزَلوا[1] بقولِهم: لا تخافـوا، وعلى الثاني الحالُ محذوفةٌ». قلت: يعني أنَّ الباءَ المقـدرةَ حاليـةٌ، فالحـالُ غيرُ محـذوفةٍ، وعلى الثاني الحالُ هو القولُ المقـدَّر. وفيه تسـامحٌ، وإلاَّ فـالحالُ محـذوفةٌ في الموضعَيْن، وكما قام المقولُ مَقامَ الحالِ كذلك قام الجارُّ مَقامَها.

وقرأ[2] عبدُ الله «لا تَخـافوا» بـإسقاط «أنْ»، وذلـك على إضمارِ القـول أي: يقولون: لا تَخافوا.

آ. **(٣٢) قوله: ﴿نُزُلًا﴾**: فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أنه منصـوبٌ على الحالِ من الموصولِ، أو من عائدِه. والمراد بالنُّزُلِ الرزقُ المُعَدُّ للنازِل، كأنه قيل: ولكم فيها الـذي تَدَّعُـونه حـال كونِـه مُعَدًّا. الثـاني: أنَّه حـالٌ مِنْ فاعـل «تَـدَّعُوْن»، أو من الضمـير في «لكم» على أَنْ يكونَ «نُـزُلًا» جمعَ نـازِلٍ كصابِـر وصُبُر، وشارِف وشُرُف. الثالث: أنه مصدرٌ مؤكِّـدٌ. وفيه نـظرٌ؛ لأنَّ مصدرَ نَـزَل النزولُ لا النُّزُل. وقيل: هو مصدرُ أَنْزَل.

قوله: «مِنْ غَفُـورٍ» يجوزُ تعلُّقـه بمحذوفٍ على أنـه صفةٌ لـ «نُـزُلًا»، وأَنْ يتعلَّقَ بتَدَّعون، أي: تَطْلبونه مِنْ جهةِ غفورٍ رحيمٍ، وأَنْ يتعلَّقَ بما تعلَّقَ الظرفُ في «لكم» من الاستقـرارِ أي: استقـرَّ لكم مِـنْ جهـةِ غـفـورٍ رحيـم. قـال أبو البقاء[3]: «فيكونُ حالاً مِنْ «ما»». قلت: وهذا البناءُ منه ليس بواضحٍ، بل هو متعلِّقٌ بالاستقرارِ فَضْلةً كسائرِ الفضلاتِ، وليس حالاً مِنْ «ما».

آ. **(٣٣) قـوله: ﴿وقـالَ إنني﴾**: العـامَّـةُ على «إنني» بنـونين، وابن أبـي عبلةَ[4] وابنُ نوح بنونٍ واحدةٍ.

---

(١) الإملاء: تتنزَّل.

(٢) البحر ٧/٤٩٦، ومعاني القرآن ٣/١٨.

(٣) الإملاء ٢/٢٢٢.

(٤) البحر ٧/٤٩٧.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿ولا السَّيِّئـةُ﴾: في «لا» هـذه وجهـان، أحدهما، أنها زائدةٌ للتوكيدِ، كقـوله: «ولا الـظِّلُّ ولا الحَرورُ»[1] وكقـوله: «ولا المُسيءُ»[2]؛ لأنَّ «استوى» لا يكتفي بواحدٍ. والثاني: أنها مؤسِّسَةٌ غيرُ مؤكِّدةٍ، إذ المرادُ بالحسنةِ والسَّيئةِ الجنسُ أي: لا تَسْتوي الحسناتُ في أنفسِها، فإنها متفاوتةٌ ولا تستوي السيئاتُ أيضاً فرُبَّ واحدةٍ أعظمُ مِنْ أخرى، وهو مأخوذٌ من كلامِ الزمخشري[3]. وقال الشيخُ[4]: «فإنْ أَخَذْتَ الحسنةَ والسيئةَ جنساً لم تكنْ زيادتُها كزيادتِها في الوجهِ الذي قبلَ هذا»[5]. قلت: فقد جعَلَها في المعنى الثاني زائدةً. وفيه نظرٌ لِما تَقَدَّم.

قوله: «كأنَّه وليٌّ» في هـذه الجملةِ التشبيهيةِ وجهـان، أحدُهمـا: أنَّها في محـلِّ نصبٍ على الحال، والمـوصـولُ مبتـدأٌ، و«إذا» التي للمفـاجـأةِ خبـرُه. والعـاملُ في هـذا الظرفِ من الاستقـرارِ هو العـامـلُ في هـذه الحـالِ، ومَحَطُّ الفائدةِ في هذا الكلامِ هي الحالُ، والتقدير: فبالحضرة المُعادي مُشْبِهاً القريبَ الشَّفـوقَ. والثاني: أن المـوصـولَ مبتـدأٌ أيضـاً، والجملةُ بعـده خبـرُه، و«إذا» معمولةٌ لمعنى التشبيه، والظرفُ يتقدَّمُ على عامِله المعنويِّ. هذا إن قيـل: إنها ظرفٌ، وإن قيل: إنها حرف فلا عاملَ.

آ. (٣٥) قـوله: ﴿ومـا يُلَقَّاهـا﴾: العـامَّةُ على «يُلَقَّاهـا» من

---

(١) الآية ٢١ من فاطر.

(٢) الآية ٥٨ من غافر.

(٣) الكشاف ٣/٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٤) البحر ٧/٤٩٨.

(٥) وقـال: «إذ يصيـر المعنى: ولا تستـوي الحسنـات إذ هي متفـاوتـات في أنفسهـا ولا السيئات لتفاوتها أيضاً».

التَلْقِيَـةِ. وابنُ كثيرٍ[1] في روايـةٍ وطلحـة بن مصـرف «يُـلاقـاهـا» مِن المـلاقـاةِ والضميرُ للخَصْلَة، أو الكلمةِ أو الجنةِ أو لشهادةِ[2] التوحيدِ.

آ. (٣٧) قـولـه: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾: في هـذا الضميـرِ ثـلاثـةُ أوجـهٍ، [٧٨٢/أ] أحدها: / أنه يعودُ على الأربعةِ المتعاطفةِ. وفي مجيءِ الضميرِ كضميـرِ الإناثِ ـ كمـا قـال الـزمخشـري[3] ـ هـو أنَّ جَمْـعَ مـا لا يَعْقِـلُ حكمُـه حكمُ الأنثى أو الإنـاث نحو: «الأقـلامُ بَرَيْتُهـا وبَـرَيْتُهنَّ». ونـاقشـه الشيـخ[4] من حيث إنـه لم يُفَـرِّقْ بين جمعِ القلةِ والكثـرةِ في ذلـك؛ لأنَّ الأفصـحَ في جمـعِ القلةِ أَنْ يُعامَلَ معاملةَ الإناثِ[5]، وفي جمع الكثرةِ أَنْ يُعامَلَ معاملةَ الأنثىٰ فالأفْصـحُ أَنْ يُقال: الأجذاعُ كَسَـرْتُهُنَّ، والجذوعُ كَسَـرْتُها. والـذي تقدَّمَ في هـذه الآيةِ ليس بجمعِ قلةٍ أعني بلفظٍ واحدٍ، ولكنه ذكر أربعـةً متعاطفـةً فتنزَّلَتْ منـزلَة الجمـعِ المعبَّـرِ به عنهـا بلفظٍ واحد. قلت: والـزمخشري ليس في مقـام بيـانِ الفصيـح والأفصح، بل في مقامِ كيفيةِ مجيء الضميرِ ضميرَ إناث بعد تقـدُّم ثلاثـةِ أشياءَ مـذكَّراتٍ وواحـدٍ مؤنثٍ، فالقـاعدةُ تغليبُ المـذكرِ على المؤنـثِ، أو لمَّـا قال: «ومِنْ آياته» كُنَّ في معنى الآياتِ فقيل: خلقهنَّ، ذكره الزمخشـريُّ[6] أيضاً أنـه يعـود على لفظ الآياتِ. الثـالـث: أنـه يعـودُ على الشمس والقمـر؛ لأنَّ الاثنين جمعٌ، والجمعُ مؤنثٌ، ولقولهم: شموس وأقمار.

---

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٣، والبحر ٤٩٨/٧.

(٢) الأصل: الشهادة.

(٣) الكشاف ٤٥٤/٣.

(٤) البحر ٤٩٨/٧.

(٥) الـذي في البحر: «جمـع القلة من ذلك الأفصح أن يكون كضميـر الواحـدة تقول: الأجذاع انكسرت على الأفصح».

(٦) الكشاف ٤٥٤/٣.

آ. (٤١) قوله: ﴿إنَّ الذين كفروا﴾: في خبرها ستةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مذكورٌ وهو قولُه: «أولئك ينادَوْن». وقد سُئِل[1] بلال بن أبي بردة عن ذلك في مَحْكِيَّتِه فقال: لا أجدُ لها نفاذاً. فقال له أبو عمرو بن العلاء: إنَّه منك لقَريبٌ، أولئك ينادَوْن[2]. وقد اسْتُبْعِدَ هذا من وجهَيْن، أحدُهما: كثرةُ الفواصلِ. والثاني: تقدُّمُ مَنْ تَصِحُّ الإشارةُ إليه بقوله: «أولئك»، وهو قولُه: «والذين لا يؤمنون»، واسمُ الإشارةِ يعودُ على أقربِ مذكورٍ.

والثاني: أنه محذوفٌ لفَهْمِ المعنىٰ وقُدِّر: مُعَذَّبون، أو مُهْلَكون، أو معانِدون. وقال الكسائي: «سَدَّ مَسَدَّه ما تقدَّم من الكلامِ قبلَ «إنَّ» وهو قولُه: «أفَمَنْ يُلْقَى في النار». قلت: يعني في الدلالةِ عليه والتقديرُ: يُخَلَّدون في النارِ. وسأل عيسى بن عمر عمرَو بن عبيدٍ عن ذلك فقال: معناه في التفسير: إنَّ الذين كفروا بالذكْرِ لَمَّا جاءهم كفروا به. فقدَّر الخبرَ مِنْ جنسِ الصلةِ. وفيه نظرٌ؛ من حيث اتحادُ الخبرِ والمخبرِ عنه في المعنى من غيرِ زيادةِ فائدةٍ نحو: «سيدُ الجاريةِ مالكُها».

الثالث: أنَّ «الذين» الثانيةَ بدلٌ مِنْ «إنَّ الذين» الأولى[3]، والمحكومُ به على البدلِ محكومٌ به على المبدلِ منه فيلزَمُ أَنْ يكونَ الخبرُ «لا يَخفَوْن علينا». وهو منتزَعٌ من كلامِ الزمخشري[4].

الرابع: أنَّ الخبرَ قولُه: «لا يَأْتيه الباطلُ» والعائدُ محذوفٌ تقديره: لا يأتيه الباطلُ منهم نحو: السَّمْنُ مَنَوان بدرهم أي: مَنَوان منه. أو تكون أل عوضاً من

---

(١) انظر: البحر ٧/ ٥٠٠.

(٢) في الآية ٤٤.

(٣) في قوله: «إن الذين يلحدون».

(٤) الكشاف ٣/ ٤٥٥.

الضميرِ في رأيِ الكوفيين[١] تقديرُه: إنَّ الذين كفروا بالذِّكر لا يأتيه باطلُهم.

الخامسُ: أنَّ الخبرَ قولُه: «ما يُقال لك»، والعائدُ محذوفٌ أيضاً تقديـرُه: إنَّ الذين كفروا بالذكرِ ما يُقال لك في شَأنِهم إلَّا ما قـد قيل للرسلِ مِنْ قبلِك. وهذان الوجهان ذهب إليهما الشيخُ[٢].

السادس: ذهب إليه بعضُ الكوفيين أنه قولُه: «وإنـه لكتابٌ عـزيزٌ» وهـذا غيرُ متعقَّلٍ.

والجملةُ مِنْ قـوله: «وإنَّـه لكتابٌ» حـاليـةٌ، و «لا يَـأْتيـه البـاطـلُ» صفـةٌ لـ «كتـاب». و «تنـزيـلٌ» خبـرُ مبتـدأ محـذوفٍ، أو صفـةٌ لـ «كتـابٌ» على أنَّ «لا يأتيه» معترِضٌ أو صفةٌ كما تقدَّم على رأيِ مَنْ يجوِّزُ تقديمَ غيـرِ الصريـح من الصفـاتِ على الصـريـح. وتقـدَّم تحقيقُـه في المـائـدة. و «مِنْ حكيمٍ» صفـةٌ لـ «تَنْزيلٌ» أو متعلقٌ به. و «الباطلُ» اسمُ فاعلٍ. وقيل: مصدرٌ كالعافية والعاقبة.

آ. (٤٣) **قـوله: ﴿إنَّ ربَّـك لَذو مغفـرةٍ﴾**: قيل: هـو مُفَسِّر للمقولِ كأنه قيل: قيل للرسل: إنَّ ربَّك لَذو/. وقيل: هو مستأنفٌ. [٧٨٢/ب]

آ. (٤٤) **قوله: ﴿أأعْجَمِيٌّ﴾**: قـرأ[٣] الأخوان وأبـو بكر بتحقيقِ الهمزة، وهشام بإسقاطِ الأولى. والباقون بتسهيلِ الثانية بينَ بينَ. وأمَّا المدُّ فقد عُـرِف حكمُه مِنْ قـولِه: «أأنـذَرْتَهم»[٤] في أولِ هذا المـوضوع. فمَنْ استَفْهم

---

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ٧/٥٠٠ ـ ٥٠١.

(٣) في الإتحاف: أنَّ حَفْصاً قرأ بتسهيل الثانية مع القصر، وفي السبعة أنه قـرأ ممدودة، وانظر: الإتحاف ٤٤٤، والسبعة ٥٧٧، والتيسير ١٩٣، والنشر ١/٣٦٦، والقرطبي ١٥/٣٦٨، والحجة ٦٣٧، والبحر ٧/٥٠٢.

(٤) انظر: الدر ١/١١٠.

قال: معناه أكتابٌ أَعجميٌّ ورسولٌ عربيٌّ. وقيل: ومُرْسَلٌ إليه عَربيٌّ. وقيل: معناه أَبَعْضُهُ أعجميٌّ وبعضُه عربيٌّ. ومَنْ لم يُثْبِتْ همزةَ استفهامٍ فيُحتمل أنه حَذَفها لفظاً وأرادها معنىً. وفيه توافُقُ القراءتين. إلَّا أنَّ ذلك لا يجوز عند الجمهور، إلَّا إنْ كان في الكلام «أم» نحو[1]:

٣٩٦٠ـ . . . .

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

فإنْ لم تكنْ «أم» لم يَجُزْ إلَّا عند الأخفش. وتقدَّم ما فيه[2]، ويحتمل أَنْ يكونَ جعله خبراً مَحْضاً ويكونُ معناه: هَلَّا فُصِّلَتْ آياتُه فكان بعضُها أعجمياً تفهمُه العجمُ، وبعضُها عربياً يفهمُه العربُ.

والأعجميُّ مَنْ لا يُفْصِحُ، وإن كان مِنَ العرب، وهو منسوبٌ إلى صفته كأحمرِيّ ودَوَّارِيّ، فالياءُ فيه للمبالغةِ في الوصفِ وليس النسبُ منه حقيقياً. وقال الرازيُّ في لوامحه[3]: «فهو كياء كُرْسِيّ وبُخْتِيّ». وفَرَّق الشيخُ[4] بينهما فقال: «وليسَتْ كياءِ كُرْسِيّ فإن كرسيّ وبُخْتِيّ بُنِيَتِ الكلمةُ عليها بخلافِ ياء «أعجميّ» فإنهم يقولون: رجل أَعْجم وأَعْجميّ»[5].

وقرأ[6] عمرو بن ميمون «أَعَجَمِيٌّ» بفتح العين وهو منسوبٌ إلى العجم،

---

(١) تقدم برقم ٣٤١.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٢٥٨.

(٣) مذهبه في اللوامح كما في البحر ٧/٥٠٢: «والياء للنسب على الحقيقة، وإذا سكنت العين فهو الذي لا يفصح والياء فيه بلفظ النسب دون معناه».

(٤) البحر ٧/٥٠٢.

(٥) ثم قال: «فالياء للنسبة الدالة على المبالغة في الصفة نحو أحمريّ ودَوَّاريّ مبالغة في أحمر ودَوَّار».

(٦) الشواذ ١٣٣، والبحر ٧/٥٠٢.

والياءُ فيه للنسَبِ حقيقةً يُقال: رجل أعجميٌّ وإنْ كان فصيحاً. وقد تقدَّم الكلامُ في الفرقِ بينهما في سورةِ الشعراء[1].

وفي رفع «أَعْجميّ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مبتدأٌ، والخبرُ محذوف تقديرُه: أعجميٌّ وعربيٌّ يَسْتويان. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوف أي: هو، أي: القرآن أعجميٌّ والمرسلُ به عربيٌّ. والثالث: أنه فاعلُ فعلٍ مضمرٍ أي: أَيَسْتوي أعجميٌّ وعربيٌّ. وهذا ضعيفٌ؛ إذ لا يُحذف الفعلُ إلَّا في مواضعَ بَيَّنْتُها غيرَ مرةٍ.

قوله: «والذين لا يُؤمنون» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ مبتدأً، و «في آذانِهم» خبرُه و «وَقْرٌ» فاعلٌ، أو «في آذانهم» خبرٌ مقدم «ووقرٌ» مبتدأٌ مؤخر، والجملةُ خبرُ الأول. الثاني: أنَّ وَقْراً خبرُ مبتدأ مضمرٍ. والجملةُ خبرُ الأولِ والتقديرُ: والذين لا يُؤْمنون هو وَقْرٌ في آذانهم لَمَّا أَخْبر عنه بأنه هدىً لأولئك، أخبر عنه أنه وَقْرٌ في آذان هؤلاءِ وَعَمىً عليهم. قال معناه الزمخشري[2]. ولا حاجةَ إلى الإِضمار مع تمام الكلامِ بدونه. الثالث: أن يكونَ «الذين لا يؤمنون» عطفاً على «الذين آمنوا»، و «وَقْرٌ» عطفٌ على «هدىً» وهذا من بابِ العطفِ على معمولَيْ عامِلَيْنِ. وفيه مذاهبُ تقدَّم تحريرُها.

قوله: «عَمَىً» العامَّةُ على فتحِ الميم المنونةِ وهو مصدرٌ لـ عَمِي يَعْمَى نحو: صَدِي يَصْدَى صَدَىً[3]، وهَوِي يَهْوَى هَوَىً. وقرأ ابن عباس[4] وابن عمر وابن الزبير وجماعة «عَمٍ» بكسرِها منونةً اسماً منقوصاً وُصِفَ بذلك

(١) انظر إعرابه للآية ١٩٨ من الشعراء.
(٢) الكشاف ٣/٤٥٦.
(٣) صدي: عطش.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٥٠٢، والقرطبي ١٥/٣٦٩.

مجازاً. وقرأ عمرو بن دينار ورُوِيت عن ابن عباس «عَمِيَ» بكسر الميم وفتح الياء فعلاً ماضياً. وفي الضمير وجهان أظهرُهما: أنه للقرآن. والثاني: أنه للوَقْر والمعنى يأباه، و «في آذانهم» ـ إنْ لم تجعَلْه خبراً ـ متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه؛ لأنه صفةٌ في الأصلِ ولا يتعلَّقُ به، لأنَّه مصدرٌ، فلا يتقدَّم معمولُه عليه وقوله: «وهو عليهم عَمَىً» كذلك في قراءة العامَّةِ، وأمَّا في القراءتين المتقدمتين فتتعلَّق «على» بما بعده؛ إذ ليس بمصدرٍ.

آ. (٤٦) **قوله: ﴿فلنفسِه﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بفعلٍ مقدر أي: فلنفسِه عملُه، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: فالعملُ الصالحُ لنفسِه. وقوله «فعليها» مثلُه. / [٧٨٣/أ و ب]

آ. (٤٧) **قوله[1]: ﴿وما تَخْرُجُ مِنْ ثمراتٍ﴾**: «ما» هذه يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً وهو الظاهرُ، وأَنْ تكونَ موصولةً، جَوَّز ذلك أبو البقاء[2]، ولم يُبَيِّنْ وجهَه. وبيانُه أنها تكونُ مجرورةَ المحلِّ عطفاً على الساعة أي: عِلْمُ الساعةِ وعِلْمُ التي تخرج، و «مِنْ ثمرات» على هذا حالٌ، أو تكون «مِنْ» للبيان. و «مِنْ» الثانيةُ لابتداء الغاية. وأما «ما»[3] الثانيةُ فنافيةٌ فقط. قال أبو البقاء[4]: «لأنَّه عَطَفَ عليها «ولا تَضَعُ»، ثم نقض النفيَ بـ «إلَّا»، ولو كانَتْ بمعنى الذي معطوفةً على «الساعة» لم يَجُز ذلك».

وقرأ نافع وابن عامر[5] «ثمرات» ويُقَوِّيه أنها رُسِمَتْ بالتاءِ الممطوطة.

---

(١) هذه الورقة من صفحة واحدة.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٣) في قوله: وما تحمل.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٥) وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٥٧٧، والحجة ٦٣٧، والتيسير ١٩٤، والبحر ٧/٥٠٤، والنشر ٢/٣٦٧، والقرطبي ١٥/٣٧١.

والباقون «ثمرة» بالإفرادِ والمرادُ بها الجنسُ. فإنْ كانَتْ «ما» نافيةً كانَت «مِنْ» مزيدةً في الفاعلِ، وإنْ كانَتْ موصولةً كانت للبيانِ كما تقدَّم.

والأَكْمام: جمع كِمّ بكسرِ الكاف، كذا ضبطه الزمخشري[1]، وهو ما يُغَطِّي الثمرةَ كجُفِّ الطَّلْعِ. وقال الراغب[2]: «الكمُّ[3] ما يُغَطِّي اليدَ من القميصِ، وما يغطي[4] الثمرة، وجمعُه أكْمام فهذا يدلُّ على أنه مضموم الكاف، إذ جعله مشتركاً بين كُمِّ القميصِ وكمِّ الثمرةِ. ولا خلافَ في كُمِّ القميصِ أنه بالضم، فيجوزُ أَنْ يكونَ في وعاءِ الثمرةِ لغتان، دون كُمِّ القميصِ، جمعاً بين قولَيْهما. وأمَّا أَكِمَّة فواحدُه كِمام[5] كأَزِمَّة وزِمام. وفتح[6] ابن كثير ياءَ «شُركائيَ».

قوله: «ما مِنَّا مِنْ شهيدٍ» هذه الجملةُ المنفيةُ معلِّقَةٌ لـ «آذنَّاك» لأنها بمعنى أَعْلَمْناك قال[7]:

٣٩٦١ـ آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسماءُ
رُبَّ ثاوٍ يَمَلُّ منه الثَّواءُ

وتقدَّم لنا خلافٌ في تعليقِ أعلم. . .[8]، والصحيحُ وقوعُه سماعاً من العربِ. وجَوَّز أبو حاتمٍ أَنْ يوقف على «آذنَّاك» وعلى «ظَنُّوا» ويُبتدأَ بالنفي

---

(١) الكشاف ٣/٤٥٦.
(٢) المفردات ٤٤١.
(٣) ضبطها بالضم في المطبوعة.
(٤) ضبطها بالكسر في المطبوعة فقال: «والكِمُّ».
(٥) الكِمام: ما يُكم به فم البعير.
(٦) السبعة ٥٧٨، والنشر ٢/٣٦٧، والتيسير ١٩٤.
(٧) تقدم برقم ١١١٤.
(٨) لفظة لم أتبينها، رسمها في ش «للغاية».

بعدَهما على سبيلِ الاستئناف. و «مِنَّا» خبرٌ مقدمٌ. و «مِنْ شهيد» مبتدأٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «مِنْ شهيد» فاعلاً بالجارِّ قبلَه لاعتمادِه على النفي.

آ. (٤٨) **قوله: ﴿ما لهم مِنْ مَحيصٍ﴾**: كقوله: «ما مِنَّا مِنْ شهيدٍ» من غيرِ فرقٍ.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿مِنْ دُعاءِ الخيرِ﴾**: مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه، وفاعلُه محذوفٌ أي هو. وقرأ[١] عبد الله «مِنْ دعاءٍ بالخير».

آ. (٥٠) **قوله: ﴿لَيَقولَنَّ هذا لي﴾**: جوابُ القسمِ لسَبْقِهِ الشرطَ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ، كما عُرِف تقريرُه. وقال أبو البقاء[٢]: «ليقولَنَّ» جوابُ الشرطِ، والفاءُ محذوفةٌ». قلت: وهذا لا يجوزُ إلَّا في شعرٍ كقوله[٣]:

٣٩٦٢ـ مَنْ يَفْعلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها

....

حتى إنَّ المبردَ[٤] يمنعُه في الشعر. ويُرْوي البيت: «فالرحمن يشكرُه».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ عليها مراراً[٥]. ومفعولُها الأولُ هنا محذوفٌ تقديرُه: أرأيتم أنفسَكم، والثاني: هو الجملةُ الاستفهامية.

---

(١) البحر ٧/٥٠٤.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

(٤) مذهبه في المقتضب ٢/٧٢ على تقدير الفاء وقال: «فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح»، وقال في ٢/٦٩: «فكأنك قدَّرته وأنت تريد الفاء».

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٥.

والآفاق جمع أُفُق وهو الناحيةُ. قال الشاعر[1]:

٣٩٦٣ـ لو نالَ حيٌّ مِن الدنيا بمنزلةٍ
أُفْقَ السماءِ لنالَتْ كفُّه الأُفُقا

وهو كأَعْناق في عُنُق، أُبْدِلَتْ همزتُه ألفاً. ونقل الراغب[2] أنه يقال: أَفَق بفتح الهمزةِ والفاءِ، فيكون كـ جَبَل وأَجْبال. وآفَقَ فلانٌ أي: ذهب في الآفاقِ. والآفِقُ: الذي بلغ نهايةَ الكرم تشبيهاً في ذلك بالذاهبِ في الآفاقِ. والنسَبُ إلى الأُفُقِ أَفَقيٌّ بفتحهما قلت: ويُحتمل أنه نسبه إلى المفتوح[3] واسْتَغنوا بذلك عن النسبة إلى المضمومِ. وله نظائر.

قوله: «أو لم يَكْفِ بربِّك» فيه وجهان، أحدهما: أن الباءَ مزيدةٌ في الفاعلِ، وهذا هو الراجحُ. والمفعولُ محذوفٌ أي: أو لم يَكْفِكَ ربُّكَ. وفي قوله: «أنه على كل شيءٍ شَهيد» وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ مِنْ «بربك» فيكون مرفوعَ المحلِّ مجرورَ اللفظِ كمتبوعِه. والثاني: أنَّ الأصلَ بأنَّه، ثم حَذَفَ الجارَّ فجرىٰ الخلافُ[4]. الثاني من الوجهين الأولين: أَنْ يكون «بربك» هو المفعولَ، وأنه وما بعده هو الفاعلُ أي: أو لم يكْفِ ربُّك شهادتَه. وقُرِىء[5] «إنَّه على كلٍّ» بالكسر، وهو على إضمارِ القولِ، أو على الاستئناف.

آ. (٥٤) وقرأ[6] أبو عبد الرحمن والحسن «في مُرْيَة» بضم الميم، وقد تقدم[7] أنَّها لغةٌ في المكسورةِ الميم. والله أعلم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة فصلت]

---

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٥٥، والبحر ٤٨١/٧.
(٢) المفردات ١٩ وضبطها في المطبوعة أُفْقٌ وأُفُقٌ.
(٣) وهي اللغة التي نقلها السمين عن الراغب.
(٤) انظر: الدر المصون ٢١٢/١.
(٥) البحر ٥٠٦/٧.
(٦) الكشاف ٤٥٨/٣.
(٧) انظر: الدر المصون ٣٠١/٦.

سورة الشورى / [٧٨٤/أ و ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) **قوله: ﴿كذلك يُوْحي﴾**: القُراء على «يُوْحي» بالياء مِنْ أسفلَ مبنياً للفاعلِ، وهو اللَّهُ تعالى. «والعزيزُ الحكيمُ» نعتان. والكافُ منصوبةُ المحلِّ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ، أو حالاً مِنْ ضميرِه أي: يوحي إيحاءً مثلَ ذلك الإِيحاءِ. وقرأ[1] ابنُ كثير ـ وتُروى عن أبي عمروٍ ـ «يُوْحَىٰ» بفتحِ الحاءِ مبنياً للمفعول. وفي القائمِ مَقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: ضميرٌ مستترٌ يعود على «كذلك» لأنه مبتدأ، والتقدير: مثلُ ذلك الإِيحاءِ يُوْحَىٰ هو إليك. فمثلُ ذلك مبتدأ، ويُوْحَىٰ هو إليك خبرُه. الثاني: أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ «إليك»، والكافُ منصوبُ المحلِّ على الوجهَيْن المتقدِّمَيْن. الثالث: أنَّ القائمَ [مَقامَه][2] الجملةُ مِنْ قولِه: «اللَّهُ العزيزُ» أي: يُوْحَى إليك هذا اللفظُ. وأصولُ البَصْريين لا تساعِدُ عليه؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقامَه[3].

وقرأ أبو حيوةَ والأعمشُ وأبانُ «نُوْحي» بالنون، وهي موافقةٌ للعامَّةِ. ويُحتمل أَنْ تكونَ الجملةُ مِنْ قولِه: «اللَّهُ العزيزُ» منصوبةَ المحلِّ مفعولةً

---

(١) انظر في قراءاتها: التيسير ١٩٤، والقرطبي ٣/١٦، والحجة ٦٣٩، والسبعة ٥٨٠، والنشر ٣٦٧/٢، والبحر ٥٠٨/٧.

(٢) قوله: «مقامه» مخروم في الأصل أثبتناه من ش.

(٣) انظر المسألة في: مغني اللبيب ٥٥٩.

بـ «نُوْحي» أي: نُوحي إليك هذا اللفظَ. إلاَّ أنَّ فيه حكايةَ الجملِ بغيرِ القولِ الصريحِ. و «نُوْحي» على اختلافِ قراءاتِه يجوزُ أَنْ يكونَ على بابه من الحالِ أو الاستقبالِ، فيتعلَّقَ قولُه: «وإلى الذين مِنْ قَبْلِك» بمحذوفٍ لتعذُّرِ ذلك، تقديرُه: وأوحَىٰ إلى الذين، وأَنْ يكونَ بمعنى الماضي. وجيْءَ به على صورةِ المضارعِ لغَرَضٍ وهو تصويرُ الحالِ.

قوله: «اللَّهُ العزيزُ» يجوزُ أَنْ يرتَفِعَ بالفاعليةِ في قراءةِ العامَّةِ، وأَنْ يرتفعَ بفعلٍ مضمرٍ في قراءةِ ابنِ كثير، كأنه قيل: مَنْ يُوْحيه؟ فقيل: اللَّهُ، كـ «يُسَبَّح له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ»[1]، وقوله[2]:

٣٩٦٤ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ ....

....

وقد مرَّ[3]، وأَنْ يرتفعَ بالابتداءِ، وما بعدَه خبرُه، والجملةُ قائمةٌ مَقامَ الفاعلِ على ما مَرَّ، وأَنْ يكون «العزيزُ الحكيمُ» خبرَيْن أو نعتَيْن. والجملةُ مِنْ قولِه: «له ما في السموات» خبرٌ أولُ أو ثانٍ على حَسَبِ ما تقدَّم في «العزيزُ الحكيمُ».

وجوَّز أبو البقاءِ[4] أَنْ يكونَ «العزيز» مبتدأً و «الحكيمُ» خبرَه، أو نعتَه، و «له ما في السموات» خبرَه. وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ تَبَعيَّتُهما للجلالة. وأنت إذا قلتَ: «جاء زيدٌ العاقلُ الفاضلُ» لا تجعلُ العاقل مرفوعاً على الابتداء.

---

(١) الآية ٣٦ من النور. وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.
(٢) تقدم برقم ١٢٠١.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٧٢.
(٤) الإملاء ٢/٢٢٣.

آ. (٥) قوله: ﴿تكادُ السمواتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾: قد مَرَّ في مريم[1] الخلافُ والكلامُ فيه مُشْبَعاً. إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[2] زاد هنا: «ورِوِيَ عن يونسَ عن أبي عمروٍ قراءةٌ غريبةٌ «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءَيْن مع النونِ، ونظيرُهما حرفٌ نادرٌ رُوِي في نوادر ابنِ الأعرابي: «الإبلُ تَتَشَمَّمْن»[3]. قال الشيخ[4]: «والظاهرُ أنَّ هذا وهمٌ منه؛ لأنَّ ابن خالويه قال في «شاذِّ القراءاتِ»[5] ما نَصُّه: «تَنْفَطِرْنَ» بالتاء والنون، يونس عن أبي عمروٍ» قال ابنُ خالَوَيْه: «وهذا حرفُ نادرٌ لأنَّ العربَ لا تجمعُ بين علامَتَيْ التأنيثِ. لا يقال: النساءُ تَقُمْنَ، ولكن يَقُمْنَ، «والوالداتُ يُرْضِعْنَ»[6] ولا يقال: تُرْضِعْنَ. وقد كان أبو عُمَرَ الزاهدُ رَوَى في نوادرِ ابن الأعرابي: «الإبلُ تَتشمَّمْن»[7] فأنكَرْناه، فقد قَوَّاه الآن هذا». قال الشيخ[8]: «فإنْ كانَتْ نُسَخُ الزمخشريِّ متفقةً على قولِه: «بتاءَيْن مع النون» فهو وهمٌ، وإنْ كان في بعضها «بتاءٍ مع النونِ» كان موافقاً لقولِ ابن خالَوَيْهِ، وكان «بتاءَيْن» تحريفاً من النَّساخ. وكذلك كَتْبُهُم «تَتَفَطَّرْن» و«تَتَشَمَّمْنَ» بتاءَيْن» انتهى.

قلت: كيف يَسْتقيم أَنْ يكونَ كَتْبُهم تَتَشَمَّمْن بتاءَيْن وهماً؟ وذلك لأنَّ ابنَ خالَوَيْهِ أورَدَه في مَعْرِضِ النُّدْرَةِ والإنكارِ، حتى تَقَوَّى عنده بهذه القراءةِ، وإنما يكون نادراً مُنْكَراً بتاءَيْن فإنه حينئذٍ يكونُ مضارِعاً مُسْنَداً لضميرِ الإبلِ، فكان مِنْ حَقِّه أَنْ يكونَ حرفُ مضارَعَتِه ياءً منقوطةً مِنْ أسفلَ نحو: «النساءُ

---

(١) الآية ٩٠ من مريم. وانظر: الدر المصون ٦٤٦/٧.
(٢) الكشاف ٤٥٩/٣.
(٣) الكشاف: «تشممن» وهو تحريف.
(٤) البحر ٥٠٨/٧.
(٥) الشواذ ١٣٤.
(٦) الآية ٢٣٣ من البقرة.
(٧) ابن خالويه: تَسْمَنُّ.
(٨) البحر ٥٠٨/٧.

يَقُمْنَ» فكان يَنْبغي أَنْ يقال: الإبلُ يَتَشَمَّمْنَ بالياء مِنْ تحتُ ثم بالتاءِ مِنْ فوقُ، فلمَّا جاء بتاءَيْن كلاهما مِنْ فوقُ ظهرَ ندورُه وإنكارُه. ولو كان على ما قال الشيخُ: إنَّ كَتْبَهم بتاءَيْن وهمٌ[1]، بل كان ينبغي كَتْبُه بتاءٍ واحدةٍ لَما كان فيه شذوذٌ/ ولا إنكارٌ؛ لأنه نظيرُ «النسوةُ قد خَرَجْنَ» فإنَّه ماضٍ مسندٌ لضميرِ الإناثِ، وكذا لو كُتِب بياءٍ مِنْ تحتُ وتاءٍ مِنْ فوقُ لم يكنْ فيه شذوذٌ ولا إنكارٌ، وإنما يجيْءُ الشذوذُ والإنكارُ إذا كان بتاءَيْنِ منقوطتَيْن مِنْ فوقُ، ثم إنَّه سواءٌ قُرِيءَ «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءَيْن أو بتاءٍ ونونٍ فإنه نادرٌ كما ذَكَرَ ابنُ خالوَيْه، وهذه القراءةُ لم يُقْرَأ بها في نظيرتِها في سورةِ مريم[2]. [٧٨٥/أ]

قوله: «مِنْ فَوْقِهِنَّ» في هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه عائدٌ على السموات أي: يَبْتَدِيءُ انفطارُهُنَّ مِنْ هذه الجهةِ فـ«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ متعلقةً بما قبلَها. الثاني: أنه [عائد] على الأرضين لتقدُّم ذِكْرِ الأرضِ قبلَ ذلك. الثالث: أنه يعودُ على فِرَقِ الكفَّارِ والجماعاتِ المُلْحِدين، قاله الأخفش الصغير، وأنكره مكي[3]، وقال: «لا يجوزُ ذلك في الذكور مِنْ بني آدَم». وهذا لا يُلْزِمُ الأخفشَ فإنَّه قال: على الفِرَقِ والجماعات، فراعى ذلك المعنى.

آ. (٧) **قوله: ﴿قرآناً عربيًّا﴾**: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولُ «أَوْحَيْنا»، والكافُ للمصدرِ نعتاً أو حالاً. والثاني: أنَّه حالٌ من الكافِ، والكافُ هي المفعولُ لـ«أَوْحَيْنا» أي: أَوْحَيْنا مثلَ ذلك الإيحاءِ، وهو قرآنٌ عربيٌّ. وإليه نحا الزمخشريُّ[4]، وكونُ الكافِ اسماً في النَّثْرِ مذهبُ الأخفش[5].

---

(١) الأصل: «وهماً» وهو سهو.

(٢) الآية ٩٠.

(٣) لم يذكره في إعراب المشكل، وفي تفسير المشكل.

(٤) الكشاف ٣/٤٦١.

(٥) انظر: المغني ٢٣٩.

قوله: «ومَنْ حَوْلَها» عطفٌ على «أهل» المقدرِ قبل «أمَّ القرى» أي: لِتُنْذِرَ أهلَ أمِّ القرى ومَنْ حَوْلَها. والمفعولُ الثاني محذوفٌ أي: العذابَ. وقُرِىءَ[1] «لِيُنْذِرَ» بالياءِ مِنْ تحتُ أي: القرآن. وقولُه: «وتُنْذِرَ يومَ الجَمْعِ» هو المفعولُ الثاني. والأولُ محذوفٌ أي: وتُنْذِرَ الناسَ عذابَ يومِ الجمعِ، فحذفَ المفعولَ الأولَ من الإنذار الثاني، كما حَذَفَ المفعولَ الثاني مِنْ الإنذار الأولِ.

قوله: «لا رَيْبَ فيه» إخبارٌ فهو مستأنَفٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «يومَ الجمع»، وجعلَه الزمخشريُّ[2] اعتراضاً وهو غيرُ ظاهرٍ صناعةً؛ إذ لم يَقَعْ بين متلازِمَيْنِ.

قوله: «فَرِيقٌ» العامَّةُ على رَفْعِه بأحدِ وجهَيْنِ: إمَّا الابتداءِ، وخبرُه الجارُّ بعدَه. وساغ هذا في النكرةِ لأنَّه مَقامُ تفصيلٍ كقولِه[3]:

٣٩٦٥ـ ....
فـثـوبٌ لَـبِـسْـتُ وثَـوْبٌ أَجُـرّْ

ويجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ مقدراً، تقديرُه: منهم فريقٌ. وساغ الابتداءُ بالنكرةِ لشيئَيْنِ: تقديمِ خبرِها جارًّا ومجروراً، ووَصْفِها بالجارِّ بعدَها. والثاني: أنه خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هم، أي: المجموعون دَلَّ على ذلك قولُه: «يومَ الجَمْعِ».

وقرأ[4] زيدُ بن علي «فريقاً، وفريقاً» نصباً على الحال مِنْ جملةٍ محذوفةٍ

---

(١) الكشاف ٣/٤٦١.

(٢) الكشاف ٣/٤٦١.

(٣) تقدم برقم ١٦٧٨.

(٤) القرطبي ١٦/٦، والبحر ٧/٥٠٩.

أي: افترقوا أي: المجموعون. وقال مكي[1]: «وأجاز الكسائيُّ والفراءُ[2] النصبَ في الكلام في «فريقاً» على معنى: تُنْذِرُ فريقاً في الجنة وفريقاً في السَّعير يومَ الجمع». قلت: قد تقدَّم أنَّ زيدَ بن علي قرأ بذلك، فكأنَّه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءةٌ؛ بل ظاهِرُ نَقْلِه عن هذَيْن الإمامَيْن أنهما لَم يَطَّلعا عليها، وجَعَل «فريقاً» مفعولاً أولَ لـ «تُنْذِرَ» و «يومَ الجَمْعِ» مفعولاً ثانياً. وفي ظاهِرِه إشكالٌ: وهو أنَّ الإنذارَ لا يقعُ للفريقَيْنِ، وهما في الجنة، وفي السَّعير، إنَّما يكونُ الإنذارُ قبل استقرارِهما فيهما. ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنه: بأنَّ المرادَ مَنْ هو مِنْ أهلِ الجنة ومِنْ أهلِ السَّعير، وإنْ لم يكنْ حاصلاً[3] فيهما وقتَ الإنذارِ، و «في الجنة» صفةٌ لـ «فَريقاً» أو متعلِّقٌ بذلك المحذوفِ.

آ. (٩) **قوله: ﴿أم اتَّخَذوا﴾**: هذه «أم» المنقطعةُ تتقَدَّر بـ بل التي للانتقالِ وبهمزةِ الإنكارِ، أو بالهمزةِ فقط، أو بـ بل فقط.

قوله: «فاللَّهُ هو الوليُّ». الفاءُ عاطفةٌ ما بعدَها على ما قبلَها. وجعلها الزمخشريُّ[4] جوابَ شرطٍ مقدرٍ. كأنَّه قيل: إنْ أرادوا أولياءَ بحقٍ فاللَّهُ هو الوليُّ.

آ. (١١) **قوله: ﴿فاطرُ﴾**: العامَّةُ على رفعِه خبراً لـ «ذلكم» أو نعتاً لـ «ربِّي» على تَمَحُّضِ إضافتِه. و «عليه توكَّلْتُ» معترضٌ على هذا، أو مبتدأ، وخبرُه «جَعَلَ لكم» أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو. وزيد بن علي[5]:

---

(١) مشكل الإعراب ٢/٢٧٦.
(٢) قال الفراء في معانيه ٣/٢٢: «ولو كان فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير كان صواباً. والرفعُ أجود في العربية».
(٣) ش: «حالاً».
(٤) الكشاف ٣/٤٦١.
(٥) القرطبي ١٦/٧، والبحر ٧/٥٠٩.

«فاطِرٍ» بالجرِّ نعتاً للجلالةِ في قوله: «إلى اللَّهِ»، وما بينهما اعتراضٌ أو بدلاً مِن الهاء في «عليه» أو «إليه».

وقال مكيٌّ[1]: «وأجاز الكسائيُّ النصبَ على النداء». وقال غيرُه: على المدح. ويجوزُ في الكلامِ الخفضُ على البدلِ من الهاءِ في «عليه». قلت: قد قرأ بالخفضِ زيدُ بن علي. وأمَّا نصبُه فلم أحفَظْه قراءةً.

قوله: «يَذْرَؤُكُمْ فيه» يجوزُ أَنْ تكونَ «في» على بابِها. والمعنى: يُكَثِّرُكُمْ في هذا التدبيرِ، وهو أنْ جَعَلَ للناسِ والأنعامِ أزواجاً حتى كان بين ذُكورِهم وإناثِهم التوالُدُ. والضميرُ في «يَذْرَؤُكم» للمخاطبين والأنعامِ. وغَلَّب العُقلاءَ على غيرِهم الغُيَّبِ. قال الزمخشري[2]: «وهي / من الأحكامِ ذاتِ العلَّتَيْن». [٧٨٥/ب] قال الشيخ[3]: «وهو اصطلاحٌ غريبٌ، ويعني: أنَّ الخطابَ يُغَلَّبُ على الغَيْبة إذا اجتمعا»[4]. ثم قال الزمخشريُّ: «فإنْ قلت: ما معنى يَذْرَؤُكم في هذا التدبيرِ؟ وهلا قيل يَذْرَؤُكم به. قلت: جُعِل هذا التدبيرُ كالمَنْبَع والمَعدِنِ للبَثِّ والتكثيرِ. ألا تَراك تقول: للحَيَوان في خلق الأزواج تكثير، كما قال تعالى: «ولكم في القِصاص حَياةٌ»[5]. والثاني[6]: أنها للسببية كالباء أي: يُكَثِّرُكم بسببِه. والضميرُ يعودُ للجَعْلِ أو للمخلوقِ».

قوله: «ليس كمثلِه شيءٌ» في هذه الآيةِ أوجهٌ، أحدُها ـ وهو المشهورُ

---

(١) المشكل ٢/٢٧٦.

(٢) الكشاف ٣/٤٦٢.

(٣) البحر ٧/٥١٠.

(٤) «فتقول: أنت وزيد يقومان، والعاقل يغلب على غير العاقل إذا اجتمعا فتقول: الحيوان وغيرهم يسبحون خالقهم». اهـ. أبو حيان.

(٥) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٦) الأول: أنَّ «في» على بابها.

عنـد المُعْرِبين ـ أنَّ الكـافَ زائدةٌ في خبـرِ ليس، و «شيءٌ» اسمُها. والتقـدير: ليس شيءٌ مثلَه. قالوا: ولولا ادِّعاءُ زيادتِها لَلَزِمَ أَنْ يكونَ له مِثْـلٌ، وهو مُحـالٌ؛ إذ يَصيرُ التقديرُ على أصالةِ الكاف[1]: ليس مثلَ مثلِه شيءٌ، فنفى المماثلةَ عن مثلِه، فثبَتَ أنَّ له مثْلاً، لا مثلَ لذلك المَثَلِ، وهذا مُحالٌ تَعالى اللَّه عن ذلك.

وقـال أبو البقـاء[2]: «ولـو لم تكنْ زائـدةً لأَفْضَىٰ ذلـك إلى المُحـال[3]؛ إذ كان يكونُ المعنى: أنَّ له مِثْلاً وليس لمثلِه مِثْـلٌ. وفي ذلك تنـاقضٌ؛ لأنَّه إذا كان له مِثْلٌ فلِمِثْله مِثْلٌ وهو هو، مع أنَّ إثباتَ المِثْـلِ لله تعالى مُحـالٌ». قلت: وهذه طريقةٌ غريبةٌ في تقريرِ الزيادةِ، وهي طريقةٌ حسنةٌ فيها حُسْنُ صناعةٍ.

والثاني: أنَّ مِثْلاً هي الزائدةُ كـزيادتِهـا في قولـه تعالى: «بمثـلِ ما آمنْتُم به»[4]. قال الطبري[5]: «كما زِيْدَتِ الكافُ في قوله[6]:

٣٩٦٦ـ وصَـالـيـاتٍ كَـكَـمـا يُـؤَثْـفَـيْـنْ

وقولِ الآخر[7]:

٣٩٦٧ـ فـصُـيِّـروا مِـثْـلَ كـعَـصْـفٍ مَـأْكُـوْلْ

---

(١) قوله: «الكاف» غير واضح في الأصل، أثبتناه من ش.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٤.

(٣) في مطبوعة الإملاء «الحال» وهو تحريف.

(٤) الآية ١٣٧ من البقرة.

(٥) تفسير الطبري ٢٥/١٣.

(٦) البيت لخطام المجاشعي. وهـو في الكتـاب ١/١٣، والخصـائص ٢/٣٦٨، وابن يعيش ٨/٤٢، ومجالس ثعلب ٣٩، ورصف المباني ١٩٦. والصـاليـات: الأثـافي وهي الحجارة تحت القدر. ككما يؤثفين: مثل ما نُصِبْن لم يزلن.

(٧) تقدم برقم ٢١٠.

وهذا ليس بجيدٍ؛ لأنَّ زيادةَ الأسماءِ ليسَتْ بجائزةٍ. وأيضاً يصيرُ التقديرُ ليس كـ هو شيءٌ[1]، ودخولُ الكافِ على الضمائرِ لا يجوزُ إلّا في شعرٍ[2].

الثالث: أنَّ العربَ تقولُ «مثلُكَ لا يَفْعَلُ كذا» يعْنُون المخاطبَ نفسَه؛ لأنَّهم يُريدون المبالغةَ في نَفْيِ الوصفِ عن المخاطب، فينفونَها في اللفظِ عن مثلِه، فَيَثْبُتُ انتفاؤُها عنه بدليلِها. ومنه قول الشاعر[3]:

٣٩٦٨ـ على مِثْلِ ليلى يَقْتُلُ المرءُ نَفْسَه
وإنْ باتَ مِنْ ليلى على اليأس طاويا

وقال أوس بن حجر[4]:

٣٩٦٩ـ ليس كمثلِ الفتى زُهَيْرٍ
خَلْقٌ يُوازِيه في الفضائلِ

وقال آخر[5]:

٣٩٧٠ـ سَعْدُ بنُ زيدٍ إذا أبصرْتَ فضلَهُمُ
فما كمِثْلِهِمُ في الناسِ مِنْ أَحَدِ

قال ابن قتيبة[6]: «العرب تُقيم المِثْلَ مُقامَ النفسِ فتقول: مثلي لا يُقال

---

(١) لأنه بزيادة «مثل» يبقى الضمير المتصل فيتحول إلى منفصل.

(٢) كقول رؤبة أو العجاج: (الكتاب ٢/٣٩٢).
فلا ترى بَعْلاً ولا حَلائِلا ... كَه ولا كَهُنَّ إلّا حاظِلا
وقد يقال: إن الممنوعَ مباشرةُ الكاف للضمير.

(٣) البيت للمجنون وهو في ديوانه ٢٩٦.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٧/٥١٠.

(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٣/٥١٣، والبحر ٧/٥١٠.

(٦) تفسير غريب القرآن ٣٩١.

له هذا، أي: أنا لا يُقال لي». قيل: و[نظيرُ][1] نسبةُ المِثْل إلى مَنْ لا مِثْل له قولُك: فلانٌ يدُه مبسوطةٌ تريد أنه جَوادٌ، ولا نَظَرَ في الحقيقة إلى اليد، حتى تقولُ ذلك لمَنْ لا يَدَ له كقولِه تعالىٰ: «بل يَداه مَبْسوطتان»[2].

الرابع: أَنْ يُرادَ بالمِثْلِ الصفةُ، وذلك أنَّ المِثْلَ بمعنى المَثَلَ والمَثَلُ الصفةُ، كقولِه تعالى: «مَثَلُ الجنة»[3] فيكونُ المعنى: ليس مِثْلُ صفتِه تعالى شيءٌ من الصفات التي لغيرِه، وهو مَحْمَلٌ سهلٌ.

آ. (١٣) **قوله: ﴿أَنْ أَقيموا﴾**: يجوز فيها أوجهٌ، أحدُها: أَنْ تكونَ مصدريةً في محلِّ رفعٍ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: هو أَنْ أقيموا أي: الدينُ المشروعُ توحيدُ الله تعالى. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ بدلاً من الموصولِ كأنَّه قيل: شَرَعَ لكم توحيدَ الله تعالىٰ. الثالث: أنَّها في محلِّ جرٍّ بدلاً من الدين. الرابع: أنَّها في محلِّ جَرٍّ أيضاً بدلاً من الهاء. الخامس: أَنْ تكونَ مُفَسِّرةً؛ لأنها قد تقدَّمها ما هو بمعنى القول.

آ. (١٤) **قوله: ﴿أُوْرِثُوا﴾**: قرأ[4] زيد بن علي «وُرِّثوا» بالتشديد [مِنْ] وُرِّثَ مبنياً للمفعول.

آ. (١٥) **قوله: ﴿فلذلك فادْعُ﴾**: في اللامِ وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ بمعنى إلى. والثاني: أنها للعلةِ أي: لأجلِ التفرُّقِ والاختلافِ ادْعُ للدِّين القيِّمِ.

---

(١) زيادة من البحر حيث ينقل عنه السمين. البحر ٧/٥١٠.

(٢) أليس من الأنسب أن نقول: له يدٌ تليق به سبحانه. كما أثبت ذلك لذاته سبحانه. والآية ٦٤ من المائدة.

(٣) الآية ٣٥ من الرعد.

(٤) البحر ٧/٥١٣، والكشاف ٣/٤٦٤.

قوله: «وأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ» يجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: وأُمِرْت بذلك لأَعْدِلَ. وقيل: وأُمرت أَنْ أَعْدِلَ، فاللامُ مزيدةٌ. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّك بعد زيادةِ اللام تحتاج إلى تقديرِ حرفِ جر أي: بأَنْ أَعْدِلَ.

آ. (١٦) قوله: ﴿والذين يُحاجُّون﴾: مبتدأٌ و«حُجَّتُهم» مبتدأٌ ثانٍ، و«داحِضَةٌ» خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبرٌ عن الأول. وأعربَ مكيٌّ[١] «حُجَّتُهم» بدلاً/ من الموصول بدلَ اشتمال. والهاءُ في «له» تعودُ على الله [٧٨٦/أ] أو على الرسول عليه السلام أي: مِنْ بعدِ ما استجاب الناسُ لله تعالى، أو مِنْ بعدِما استجاب اللَّهُ لرسولِه حين دعا على قومِه.

آ. (١٧) قوله: ﴿لعلَّ الساعةَ قريبٌ﴾: إنما ذَكَّر «قَريب» وإنْ كان صفةً لمؤنث لأنَّ الساعةَ في معنىٰ الوقتِ، أو البعثِ، أو على معنى النَّسب أي: ذاتُ قُرْب، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: مجيء الساعةِ. وقيل: للفرق: بينها وبين قرابةِ النسَبِ. وقيل: لأنَّ تأنيثها مجازيٌّ، نقله مكي[٢]، وليس بشيءٍ؛ إذ لا يجوز: الشمسُ طالعٌ ولا القِدْرُ فائرٌ. وجملةُ الترجِّي أو الإشفاقِ مُعَلِّقَةٌ للدرايةِ. وتقدَّم مثلُه آخرَ الأنبياء[٣].

آ. (٢٠) قوله: ﴿نَزِدْ له في حَرْثِه﴾: قد تَقَدَّم أنَّ كَوْنَ الشرطِ ماضياً والجزاءِ مضارعاً مجزوماً لا يختَصُّ مجيْئُه بـ «كان» خلافاً لأبي الحكم[٤] مصنِّفِ «كتابِ الإعراب» فإنَّه قال: «لا يجوز ذلك إلاَّ مع «كان» إلاَّ في ضرورةِ

---

(١) المشكل ٢/٢٧٦.

(٢) المشكل ٢/٢٧٧.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١١.

(٤) أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٤. وكتابه «الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب». انظر: كشف الظنون ١/١٢٥.

شعرٍ». وأطلق النَّحْويون جوازَ ذلك، وأنشدوا بيتَ الفرزدق[1]:

٣٩٧١ـ دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدِرُوا
عليك يَشْفُوا صدوراً ذاتَ تَوْغيرِ

وقولَه أيضاً[2]:

٣٩٧٢ـ تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَني لا تَخُونني
نكنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ

وقرأ[3] ابن مقسم والزعفراني ومحبوب «يَزِدْ» و «يُؤْتِه» بالياء مِنْ تحتُ أي: الله تعالى. وقرأ[4] سلام «نُؤْتِهُ» بضمِّ هاءِ الكناية وهو الأصلُ، وهي لغةُ الحجاز. وتقدَّمَ خلافُ القُرَّاءِ في ذلك.

آ. (٢١) **قوله: ﴿شَرَعُوا لهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ المرفوعُ عائداً على الشركاء، والمجرورُ على الكفار. ويجوز العكسُ؛ لأنَّهم جَعَلوا لهم أنْصِباءَ.

قوله: «وإنَّ الظالمين» العامَّةُ بالكسر على الاستئناف. ومسلم[5] ابن جندب والأعرج بفتحِها عطفاً على «كلمةُ»، وفَصَلَ بين المتعاطفَيْن بجوابِ «لولا» تقديرُه: ولولا كلمةٌ واستقرارُ الظالمين في العذاب لقُضِيَ، وهو نظيرُ: «ولولا كلمةٌ سَبَقَتْ مِنْ ربِّك لكان لِزاماً وأَجَلٌ مُسَمَّى»[6].

---

(١) تقدم برقم ١٢٣٢.
(٢) تقدم برقم ١٢٣٣.
(٣) البحر ٧/٥١٤.
(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٤٩، والنشر ١/٣٠٥ ـ ٣٠٦، والمحتسب ٢/٢٤٩، والبحر ٧/٥١٤.
(٥) القرطبي ١٦/٢٠، والمحتسب ٢/٢٥٠، والبحر ٧/٥١٥.
(٦) الآية ١٢٩ من طه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وهو واقع بهم﴾: أي: والإشفاقُ أو والعذاب. و«روضاتُ الجنَّات»: قال الشيخ[1]: «واللغةُ الكثيرةُ تسكينُ الواوِ، ولغةُ هُذَيْلٍ فَتْحُ الواو، إجراءً لها مُجْرى الصحيح نحو: جَفَنات، ولم يقرأ أحدٌ فيما عَلِمْناه بلغتِهم». قلت: إن عَنَى لم يَقْرأ أحدٌ بلغتهم في هذا البابِ من حيث هو هو فليس كذلك؛ لأني قد قَدَّمْتُ لك في سورة النور أنَّ الأعمشَ قرأ «ثلاث عَوَرَات»[2] بفتحِ الواو. وإنْ عنى أنَّه لم يُقْرأ في «رَوْضات» بخصوصِها ـ وليس بظاهرِ عبارته ـ فيُحْتمل ذلك.

قوله: «عندَ رَبِّهم» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «يَشاؤُون» قاله الحوفي، أو للاستقرارِ العاملِ في «لهم» قاله الزمخشريُّ[3]، والعِنْدِيَّةُ مجازٌ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ عبادَه﴾: كقوله: «كالذي خاضُوا»[4] وقد تقدَّم تحقيقُه، وتقدَّمَتِ القراءاتُ في «يُبَشِّر»[5]. وقرأ[6] مجاهد وحميد بن قيس «يُبْشِرُ» بضمِّ الياءِ وسكونِ الباءِ وكسرِ الشينِ مِنْ أَبْشَر منقولاً مِنْ بَشِر بالكسر، لا مِنْ بَشَر بالفتح، لأنه متعدٍّ. والتشديدُ في «بَشَّر» للتكثيرِ لا للتعديةِ؛ لأنه متعدٍّ بدونها. ونقل الشيخ[7] قراءةَ «يَبْشُرُ» بفتح الياء وضم الشين عن حمزةَ والكسائي من السبعة، ولم يذكرْ غيرَهما من السبعةِ، وقد وافَقَهما على ذلك ابن كثير وأبو عمرو. و «ذلك» مبتدأٌ والموصولُ بعده خبرُه،

---

(١) البحر ٧/٥١٥.
(٢) الآية ٥٨.
(٣) الكشاف ٣/٤٦٦.
(٤) الآية ٦٩ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٦/٨٣.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/١٥٢.
(٦) المحتسب ٢/٢٥١، والقرطبي ١٦/٢١، والبحر ٧/٥١٥.
(٧) البحر ٧/٥١٥.

وعائدُه محذوفٌ على التدريجِ المذكورِ في قولِه: «كالذي خاضوا»[1] أي: يُبَشِّرُ به، ثم يُبَشِّره على الاتِّساع. وأمَّا على رأي يونسَ[2] فلا تحتاجُ إلى عائدٍ لأنها عنده مصدريَّةٌ، وهو قول الفراء[3] أيضاً. أي: ذلك تبشيرُ اللَّهِ عبادَه. و «ذلك» إشارةٌ إلى ما أَعَدَّه الله لهم من الكرامة.

وقال الزمخشري[4]: «أو ذلك التبشيرَ الذي يُبَشِّره اللَّهُ عبادَه». قال الشيخ[5]: «وليس بظاهرٍ؛ إذ لم يتقدَّمْ في هذه السورةِ لفظُ البُشْرىٰ، ولا ما يَدُلُّ عليها مِنْ بَشَّر أو شبهِه».

قوله: «إلَّا المودَّةَ» فيها قولان، أحدهما: أنَّها استثناءٌ منقطعٌ؛ إذ ليسَتْ من جنسِ الأَجْرِ. والثاني: أنه متصلٌ أي: لا أسألُكم عليه أجراً إلَّا هذا. وهو أَنْ تَوَدُّوا أهلَ قرابتي ولم يكنْ هذا أجراً في الحقيقةِ؛ لأنَّ قرابتَه قرابتُهم فكانت صلتُهم لازمةً لهم في المروءةِ، قاله الزمخشري[6]. وقال أيضاً[7]: «فإنْ قلت: هلَّا قيل: إلَّا مودةَ القُرْبَىٰ، أو إلَّا المودةَ للقُرْبى. قلت: جُعِلوا مكاناً للمودَّةِ ومَقَرًّا لها كقولِك: لي في آل فلان مَوَدَّة[8]، وليست «في» صلةً للمودةِ كاللامِ إذا قلتَ: إلَّا المودةَ للقربى، إنما هي متعلقةٌ بمحذوفٍ تَعَلُّقَ الظَرفِ به في قولك: «المالُ في الكيس»، وتقديرُه: إلَّا المودةَ ثابتةً في القُرْبَى ومتمكنةً

(١) انظر: الدر ٦/٨٣.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٨٤.
(٣) انظر: معاني القرآن ١/٤٤٦.
(٤) الكشاف ٣/٤٦٦.
(٥) البحر ٧/٥١٥ ـ ٥١٦.
(٦) الكشاف ٣/٤٦٦.
(٧) الكشاف ٣/٤٦٦.
(٨) «ولي فيهم هوى وحب شديد، تريد: أحبهم وهم مكان حبي ومحله». اهـ.

فيها». قلت: وأحسنُ ما سَمِعْتُ في معنى هذه الآيةِ حكايةُ الشعبيِّ قال: أَكْثَرَ النـاسُ علينـا في هـذه الآيـةِ فكتَبْنـا إلى ابن عبـاس نسـألُـه عنهـا. فكتب: أنَّ رسـولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم كـان أوسطَ الناسِ في قـريش، ليس بـطنٌ مِنْ بطونهم إلَّا قد وَلَدَه، فقال الله تعـالى: قل لا أسـأَلُكم عليه أَجْـراً إلَّا أن تَوَدُّوني في قَرابتي منكم فارْعَوْا ما بيني وبينكم فصَدِّقوني.

وقـال أبو البقـاء[1]: «وقيل: متصـلٌ أي/ : لا أسألكم شيئـاً إلَّا المودةَ». [٧٨٦/ب] قلت: وفي تأويلِه متصلاً بما ذَكَر، نظرٌ لمجيئه بـ «شيء» الذي هو عامٌّ، وما مِنْ استثناءٍ منقطع إلَّا ويمكن تأويلُه بما ذَكَر، ألا ترىٰ إلى قولك: «مـا جاءني أحـدٌ إلَّا حمارٌ» أنه يَصِـحُّ: ما جـاءني شيءٌ إلَّا حماراً. وقـرأ[2] زيد بن علي «مَـوَدَّة» دون ألفٍ ولام.

قوله: «نَزِدْ له فيها حُسْناً» العامَّةُ على «نَزِدْ» بالنـون للعظمـة. وزيد[3] ابن علي وعبدُ الوارث عن أبـي عمروٍ «يَزِدْ» بالياءِ مِنْ تحتُ أي: يَـزِدِ اللَّهُ. والعامَّـةُ على «حُسْنـاً» بـالتنـوين مصـدراً على فُعْـل نحـو: شُكْـر. وهـو مفعـولٌ بـه. وعبدُ الوارث[4] عن أبـي عمرو «حُسْنى» بألفِ التأنيث على وزنِ بُشْرَىٰ ورُجْعَى وهو مفعولٌ به أيضاً. ويجوز أَنْ يكونَ صفـةً كـ فُضْلَى، فيكونَ وصفـاً لمحذوف أي خَصْلَةً حسنى.

آ. (٢٤) قـوله: ﴿وَيَمْـحُ اللَّهُ الباطِـلَ﴾: هـذا مستـأنَفٌ غيـرُ داخلٍ في جزاءِ الشرطِ، لأنه تعـالى يمحو البـاطلَ مـطلقاً، وسَقَـطت الواوُ منه

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٤.

(٢) البحر ٧/٥١٦.

(٣) البحر ٧/٥١٦.

(٤) البحر ٧/٥١٦.

لفظاً لالتقاءِ الساكنين في الدَّرْج، وخَطَّاً حَمْلاً للخط على اللفظِ كما كتبوا «سَنَدْعُ الزَّبانية»[1] عليه ولكن ينبغي أنْ لا يجوزَ الوقفُ على هذا؛ لأنه إنْ وَقَفَ عليه بالأصلِ، وهو الواوُ، خالَفْنا خطَّ المصحفِ، وإنْ وَقَفْنا بغيرها موافَقَةً للرسمِ خالَفْنا الأصلَ، وقد مَرَّ لك بحثُ مثلِ هذا. وقد مَنَعَ مكي الوقفَ على نحوِ «ومَنْ تَقِ السيئات»[2] وبابِه.

قوله: «ما تَفْعَلُون» قرأ الأخوَان وحفص «تَفْعلون» بالتاءِ مِنْ فوقُ[3] نظراً إلى قولِه: «عن عبادِه». والباقون بالخطاب إقبالاً على الناسِ عامَّة.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿ويَسْتجيبُ الذين آمنوا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ فاعلاً أي: يُجيبون ربَّهم إذا دعاهُمْ كقولِه: «استجيبوا للَّهِ وللرسولِ إذا دعاكم»[4]. واستجابَ كأَجاب. ومنه[5]:

٣٩٧٣ـ وداعٍ دَعا يا مَنْ يُجيب إلى النَّدى ... فلم يَسْتَجِبْه عند ذاكَ مُجيبُ

ويجوزُ أَنْ تكونَ السينُ للطلب على بابِها بمعنى: ويُسْتَدْعَى المؤمنون للإجابة عن ربِّهم بالأعمالِ الصالحة. ويجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ مفعولاً به، والفاعلُ مضمرٌ يعودُ على الله بمعنى: ويُجيب اللَّهُ الذين آمنوا أي: دعاهم. وقيل: ثَمَّ لامُ مقدرةٌ أي: ويَسْتجيب الله للذين آمنوا فَحَذَفها للعِلْم بها.

---

(١) الآية ١٨ من العلق.

(٢) الآية ٩ من غافر.

(٣) الأصل من تحت، وهو سهو، والتصحيح من المظان. وانظر: الإتحاف ٢/٤٥٠، والسبعة ٥٨٠، والنشر ٢/٣٦٧، والتيسير ١٩٥، والقرطبي ١٦/٢٦، والبحر ٧/٥١٧.

(٤) الآية ٢٤ من الأنفال.

(٥) تقدم برقم ٢١٥.

آ . (٢٨) **قوله : ﴿مِنْ بعد ما قَنَطُوا﴾** : «ما» مصـدريَّةٌ أي : مِنْ قُنوطهم. والعامَّةُ على فتح النـون. وقرأ[1] يحيـى بن وثـاب والأعمش بكسرِهـا وهي لغةٌ، وعليها قُرِىء «يَقْنَطُ»[2] «لا تَقْنَطوا»[3] بفتحِ النونِ في المتـواتر. ولم يُقْرَأ بالكسر في الماضي إلَّا شاذاً.

آ . (٢٩) **قوله : ﴿ومـا بَثَّ﴾** : يجوزُ أَنْ تكـونَ مجرورةَ المحـلِّ عطفاً على «السمواتِ» أو مرفوعتَه عـطفاً على «خَلْقُ» على حَـذْفِ مضافٍ أي : وخَلْقُ ما بَثَّ، قاله الشيخ[4]. وفيه نظر؛ لأنَّه يَؤُول إلى جَرِّه بالإِضافةِ[5] لـ خَلْق المقدَّرِ، فلا يُعْدَلُ عنه.

قوله : «فيهما» أي : السموات والأرض. والسماءُ لا ذَوات فيها فقيل : هو مثلُ قولِه : «نَسِيا حُوْتَهما»[6] ، «يَخْـرُجُ منهما اللؤلؤُ والمَـرْجانُ»[7] . وقيـل : بل خَلَقَ في السمـاء مَنْ يَدِبُّ. وقيـل : مِن الملائكـةِ مَنْ يمشي مع طَيَـرانه. وقـال الفارسي : «هو على حَـذْفِ مضافٍ أي : ومـا بَثَّ في أحدِهمـا» وهذا إلغـازٌ في الكلام.

قـولـه : «إذا يَشـاء» «إذا» منصـوبـةٌ بـ «جَمْعِهم» لا بـ «قـديـرٌ». قـال أبـو

---

(١) الإتحاف ٢/٤٥٠، والبحر ٧/٥١٨، والقرطبي ١٦/٢٨.
(٢) الآية ٥٦ من الحجر. قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر النون، والباقون بالفتح. السبعة ٣٦٧.
(٣) الآية ٥٣ من الزمر.
(٤) البحر ٧/٥١٨.
(٥) بـل في اعتراضـه نظر؛ لأن المضـاف إليه نـاب مَنابَ المضـافِ المحـذوف نحـو: «واسأل القريةَ» بالنصب.
(٦) الآية ٦١ من الكهف. قال في فتح القدير ٣/٢٩٨. «قيل: الذي نسي إنما هـو فتى موسىٰ لأنه وكل أمر الحوت إليه».
(٧) الآية ٢٢ من الرحمٰن. ويخرج من المالح. انظر: فتح القدير ٥/١٣٤.

البقاء[1] : «لأنَّ ذلك يُؤَدِّي إلى أَنْ يَصيرَ المعنى : وهو على جَمْعِهم قديرٌ إذا يشاء، فتتعلَّقُ القدرةُ بالمشيئةِ وهو مُحالٌ» . قلت: ولا أَدْري ما وجهُ كونه مُحالاً على مذهبِ أهلِ السُّنة؟ فإنْ كان يقولُ بقولِ المعتزلةِ: وهو أنَّ القدرةَ تتعلَّق بما لم يَشَأ الله يمشي كلامُه، ولكنه مذهبٌ رديْءٌ لا يجوزُ اعتقادُه، ونقول: يجوزُ تعلُّقُ الظرفِ به أيضاً.

آ. (٣٠) **قوله : ﴿فبِما﴾** : قرأ[2] نافعٌ وابنُ عامر «بما» دونَ فاءٍ. والباقون «فبما» بإثباتِها. فـ «ما» في القراءةِ الأولى الظاهرُ أنَّها موصولةٌ بمعنى الذي، والخبر الجارُّ مِنْ قولِه: «بما كَسَبَتْ». وقال قومٌ منهم أبو البقاء[3]: إنَّها شرطيةٌ حُذِفَتْ منها الفاءُ. قال أبو البقاء: «كقوله تعالى: «فإنْ أَطَعْتموهم إنكم لمشركون»[4]. وقولِ الشاعر[5]:

٣٩٧٤ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرها

. . . .

وهذا ليس مذهبَ الجمهورِ، إنما قال به الأخفشُ وبعضُ البغداديين. وأما الآية فـ «إنَّكم لَمُشْرِكون» ليس جواباً للشرط، إنما هو جوابٌ لقَسمٍ مقدرٍ حُذِفَتْ لامُه الموطِّئَةُ قبل أداةِ الشرطِ.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فالظاهرُ أنها فيها شرطيةٌ، ولا يُلْتَفَتُ لقولِ أبي

(١) الإملاء ٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) السبعة ٥٨١، والنشر ٢/ ٣٦٧، والبحر ٧/ ٥١٨، والقرطبي ١٦/ ٣٠، والتيسير ١٩٥.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٢٥.

(٤) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٥) تقدم برقم ١٤٠.

البقاء[1] : «إنَّه ضعيفٌ». ويجوزُ أَنْ تكونَ الموصولةَ، والفاءُ داخلةٌ في الخبر تشبيهاً للموصولِ بالشرط، بشروطٍ ذكَرْتُها مُسْتوفاةً في هذا الموضوعِ بحمدِ الله تعالى. وقد وافق نافعٌ وابنُ عامرٍ مصاحفَهما؛ فإنَّ الفاءَ ساقطةٌ من مصاحفِ المدينةِ والشامِ، وكذلك الباقون فإنها ثابتةٌ في مصاحفِ مكةَ والعراقِ.

آ. (٣٢) قوله: ﴿الجَوارِي﴾ : أي: السفنُ الجوارِي. فإن قلت: الصفةُ متى لم تكن خاصَّةً بموصوفِها امتنع حَذْفُ الموصوفِ. لا تقولُ: مررتُ بماشٍ؛ لأنَّ المَشْيَ عامٌّ. وتقول: مررتُ بمهندسٍ وكاتبٍ، والجَرْيُ ليس من الصفاتِ الخاصةِ فما وجهُ ذلك؟ فالجوابُ: / أنَّ قولَه: «في البحر» [٧٨٧/أ] قرينةٌ دالَّةٌ على الموصوفِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه صفةً غالبةً كالأَبْطَح والأَبْرَق، فَوَلِيَتِ العواملَ دونَ موصوفِها.

و «في البحر» متعلقٌ بـ «الجوَاري» إذا لم يَجْرِ مَجْرى الجوامدِ. فإنْ جَرَىٰ مَجْراه كان حالاً منه، وكذا قولُه: «كالأَعْلام» هو حالٌ أي: مُشْبهةً بالأعلام ـ وهي الجبالُ ـ كقول الخنساء[2] :

٣٩٧٥ـ وإنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُداةُ بِه
كأنَّه عَلَمٌ في رأسِه نارُ

وسُمِع: هذه الجَوارُ، وركبْتُ الجوارَ، وفي الجوارِ، بالإعراب على الراءِ تناسياً للمحذوفِ. وقد تقدَّم هذا في قولِه: «ومِنْ فوقِهم غَواشٍ»[3] في الأعراف.

---

(١) أبو البقاء في إملائه ٢/٢٢٥ ضَعَّف أن تكون «ما» بمعنى الذي على قراءة نافع «بما»، وحديث السمين هنا على قراءة الجمهور.

(٢) ديوان الخنساء ٤٩.

(٣) الآية ٤١ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٥/٣٢٢.

آ. (٣٣) قوله: ﴿فيظْلَلْنَ﴾: العامَّةُ على فتحِ اللامِ التي هي عينٌ، وهو القياسُ؛ لأنَّ الماضيَ بكسرِها، تقول: ظَلِلْتُ قائماً. وقرأ[1] قتادةُ بكَسْرِها، وهو شاذٌّ نحو: حَسِب يَحْسِب وأخواتِه وقد تقدَّمَتْ. . .[2] وقال الزمخشري[3]: «مِنْ ظَلَّ يَظَلُّ ويَظِلُّ، نحو: ضَلَّ يَضَلُّ ويَضِلُّ». قال الشيخ[4]: «وليس كما ذَكر؛ لأنَّ يَضَلُّ بفتح العين مِنْ ضَلِلْتُ بكسرِها في الماضي، ويَضِلُّ بالكسر مِنْ ضَلَلْتُ بالفتحِ وكلاهما مَقيسٌ» يعني أنَّ كلًّا منهما له أصلٌ يَرْجِعُ إليه بخلافِ «ظَلَّ» فإنَّ ماضيَه مكسورُ العينِ فقط.

والنون اسمُها، «ورَواكدَ» خبرُها. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ظَلَّ» هنا بمعنى صار؛ لأنَّ المعنى ليس على وقتِ الظُّلول وهو النهارُ فقط، وهو نظيرُ: «أين باتَتْ يدُه» من هذه الحيثيَّةِ. والرُّكودُ: الثبوتُ والاستقرارُ قال[5]:

٣٩٧٦ـ وقد رَكَدَتْ وسطَ السماءِ نجومُها
رُكوداً بوادِي الرَّبْرَبِ المتفرِّقِ

آ. (٣٤) قوله: ﴿أو يُوْبِقْهُنَّ﴾: عطفٌ على «يُسْكِنْ» قال الزمخشري[6]: «لأنَّ المعنى: إنْ يَشَأْ يُسْكِن فيركَدْن. أو يَعْصِفْها فيَغْرَقْنَ بعَصْفِها».

قال الشيخ[7]: «ولا يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ التقديرُ: أو يَعْصِفْها فيَغْرَقْنَ؛ لأنَّ

---

(١) القرطبي ١٦/٣٣، والبحر ٧/٥٢٠، والمحتسب ٢/٢٥٢.
(٢) خرم في الأصل بمقدار كلمة.
(٣) الكشاف ٣/٤٧١.
(٤) البحر ٧/٥٢٠.
(٥) تقدم برقم ٢١١٢.
(٦) الكشاف ٣/٤٧١.
(٧) البحر ٧/٥٢١.

إهْلاكَ السفنِ لا يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ بعَصْفِ الريحِ، بل قد يُهْلِكُها بقَلْعِ لوحٍ أو خَسْفٍ». قلت: والزمخشريُّ لم يذكُرْ أنَّ ذلك مُتَعَيِّنٌ، وإنما ذَكَرَ شيئاً مناسباً؛ لأنَّ قولَه: «يُسْكِنِ الريحَ» يقابِلُه «يعْصِفْها» فهو في غايةِ الحُسْنِ والطِّباقِ.

قوله: «ويَعْفُ» العامَّةُ على الجزمِ عطفاً على جزاءِ الشرط. واستشكلَه القُشَيْرِيُّ قال: «لأنَّ المعنَى: إن يَشَأ يُسْكِنِ الريحَ فتبقى تلك السفنُ رواكدَ، أو يُهْلِكْها بذنوبِ أهلها فلا يَحْسُنُ عَطْفُ «ويَعْفُ» على هذا؛ لأنَّ المعنى يَصير: إنْ يَشَأْ يَعْفُ، وليس المعنى [على] ذلك بل المعنى: الإخبارُ عن العفوِ مِنْ غير شرطِ المشيئةِ، فهو عطفٌ على المجزومِ من حيث اللفظُ لا من حيث المعنىٰ. وقد قرأ قومٌ «ويَعْفُو» بالرفع وهي جيدةٌ في المعنىٰ». قال الشيخ[1]: «وما قاله ليس بجيدٍ إذ لم يَفْهَمْ مدلولَ التركيبِ والمعنى، إلَّا أنَّه تعالى إنْ يَشَأْ أهلك ناساً وأَنْجَىٰ ناساً على طريقِ العَفْوِ عنهم».

وقرأ[2] الأعمش «ويَعْفُوْ» بالواوِ. وهي تحتملُ أَنْ يكونَ كالمجزومِ، وثَبَتَتِ الواوُ في الجزمِ كثبوتِ الياء في «مَنْ يَتَّقي ويَصْبِرْ»[3]. ويُحتمل أَنْ يكونَ الفعلُ مرفوعاً، أخبر تعالى أنَّه يَعْفو عن كثيرٍ من السيئات. وقرأ بعضُ أهلِ المدينة بالنصب، بإضمارِ «أَنْ» بعد الواوِ كنَصْبِه في قولِ النابغة[4]:

٣٩٧٧ـ فإنْ يَهْلَكْ أبو قابوسَ يَهْلَكْ
ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرَامُ

---

(١) البحر ٧/٥٢١.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٦/٣٣، والبحر ٧/٥٢٠.

(٣) الآية ٩٠ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٥٥٢.

(٤) تقدم برقم ٧٢٨.

ونأخذْ بعدَه بذِنابِ عَيْشٍ
أجَبَّ الظهرِ ليس له سَنامُ

بنصبِ «ونَأْخُذ» ورفعِه وجَزْمِه. وهذا كما قُرِىء بالأوجه الثلاثة بعد الفاءِ في قولِه تعالى: «فيَغْفِرُ لمَنْ يَشاء»(١) وقد تقدَّم تقريرُه آخرَ البقرةِ، ويكونُ قد عَطَفَ هذا المصدرَ المؤولَ مِنْ «أَنْ» المضمرةِ والفعلِ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ من الفعلِ قبلَه. تقديرُه: أو يقع إيباقٌ وعَفْوٌ عن كثيرٍ. فقراءةُ النصبِ كقراءة الجزم في المعنى، إلَّا أنَّ في هذه عَطْفَ مصدرٍ مؤولٍ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ، وفي تَيْكَ عطفَ فعلٍ على مثلِه.

آ. (٣٥) قوله: ﴿ويَعْلَمَ الذين يُجادلون﴾: قرأ(٢) نافعٌ وابنُ عامر برفعِه. والباقون بنصبِه. وقُرِىء بجزمِه أيضاً. فأمَّا الرفعُ فهو واضحٌ جداً، وهو يحتملُ وجهين: الاستئنافَ بجملةٍ فعليةٍ، والاستئنافَ بجملةٍ اسميةٍ، فتُقَدَّرُ قبل الفعل مبتدأً أي: وهو يعلمُ الذين، فالذين على الأول فاعلٌ، وعلى الثاني مفعولٌ. فأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها أوجهُ، أحدُها: قال الزجَّاج(٣): «على الصَّرْف». قال: «ومعنى الصرفِ صَرْفُ العطف عن اللفظ إلى العطفِ على المعنى». قال: «وذلك أنَّه لَمَّا لم يَحْسُنْ عطفُ «ويعلَمْ» مجزوماً على ما قبلَه إذ يكونُ المعنى: إنْ يَشَأْ/ يَعْلَمْ، عُدِل إلى العطف على مصدرِ الفعلِ الذي قبلَه. ولا يتأتَّى ذلك إلَّا بإضمار «أنْ» ليكونَ مع الفعلِ في تأويلِ اسم». [٧٨٧/ب]

---

(١) الآية ٢٨٤ من البقرة.

(٢) انظر في قراءاته: السبعة ٥٨١، والحجة ٦٤٣، والبحر ٥٢١/٧، والتيسير ١٩٥، والنشر ٣٦٧/٢، والقرطبي ٣٤/١٦.

(٣) لم يَرِدْ هذا النص في كتابه «معاني القرآن». لدى إعرابه لهذه الآية. ومصطلح الصرف ورد في «معاني القرآن»، للفراء لدى إعرابه لهذه الآية ٢٤/٣.

الثاني: قولُ الكوفيين[1] أنه منصوبٌ بواوِ الصرف. يَعْنُون أنَّ الواوَ نفسَها هي الناصبةُ لا بإضمارِ «أنْ»، وتقدَّم معنى الصرف.

الثالث: قال الفارسيُّ[2] ـ ونقله الزمخشري[3] عن الزجاج[4] ـ إن النصب على إضمار «أنْ»؛ لأنَّ قبلها جزاءً تقول: «ما تصنعْ أصنعْ وأكرمَك» وإنْ شِئْتَ: وأكرمُك، على وأنا أكرِمُك، وإنْ شِئْتَ «وأكرمْك» جزْماً. قال الزمخشري[5]: «وفيه نظرٌ؛ لِما أَوْرَدَه سيبويه[6] في كتابه» قال: «واعلَمْ أنَّ النصبَ بالواوِ والفاء في قوله: «إنْ تَأْتِني آتِك وأعطيَك» ضعيفٌ، وهو نحوُ مِنْ قولِه[7]:

٣٩٧٨ـ . . . . وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتريحا

فهذا لا يجوزُ[8]، لأنه ليس بحَدِّ الكلامِ ولا وجهِه، إلَّا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجبٍ أنَّه يفعلُ، إلَّا أَنْ يكونَ من الأولِ فِعْلٌ، فلمَّا ضارَعَ الذي لا يُوْجِبُهُ كالاستفهام ونحوِهِ أجازوا فيه هذا على ضَعْفِه». قال الزمخشري: «ولا يجوزُ أَنْ تُحْمَلَ القراءةُ المستفيضةُ على وجهٍ[9] ليس بحَدِّ

(١) انظر: المسألتين ٧٥، ٧٦ في الإنصاف.
(٢) الحجة (خ) ٤/ ٢٦٠.
(٣) الكشاف ٣/٤٧٢.
(٤) معاني القرآن له ٤/٣٩٩.
(٥) الكشاف ٣/٤٧٢.
(٦) الكتاب ١/٤٤٨.
(٧) تقدم برقم ٦٩٨.
(٨) الكشاف والكتاب: «يجوز» وهو أقرب للسياق أي: يجوز على ضعف.
(٩) الكشاف: «على وجه ضعيف».

الكلامِ ولا وجهِه، ولو كانَتْ من هذا البابِ لَما أَخْلَىٰ سيبويـه منها كتـابَه، وقـد ذَكَرَ نظائرَها مِن الآياتِ المُشْكِلة».

الـرابع: أَنْ ينتصِبَ عـطفاً على تعليـلٍ محـذوفٍ تقـديـرُه: لينتقمَ منهم ويعلمَ الذين، ونحوُه في العطفِ على التعليلِ المحذوفِ غيرُ عزيزٍ في القرآن. ومنــه: «ولِنَجْعَلَه آيــةً للنــاس»[1] وخَلَق اللَّهُ الـسمــواتِ والأرضَ بـــالـحقِّ، ولِتُجْزَىٰ»[2] قاله الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «ويَبْعُدُ تقـديرُه: لِيَنْتَقِمَ منهم؛ لأنـه تَرَتَّبَ على الشـرطِ إهلاكُ قـومٍ ونجاةُ قـومٍ فلا يَحْسُنُ لينتَقِمَ منهم. وأمَّـا الآيتـان فيمكنُ أَنْ تكونَ الـلامُ متعلقةً بفعـلٍ محـذوفٍ تقـديـرُه: ولنجعلَه آيـةً للناسِ فَعَلْنا ذلك، ولِتُجْزَىٰ كـلُّ نفسٍ فَعَلْنا ذلـك، وهو ـ كثيـراً ـ يُقَدِّرُ هـذا الفعـل مع هـذه الـلامِ إذا لم يكنْ فعـلٌ يتعلَّقُ بـه». قلت: بـل يَحْسُنُ تقـديـرُ «لينتقمَ» لأنَّه يعودُ في المعنى على إهلاكِ قومٍ المترتبِ على الشرط.

وأمَّـا الجزمُ فقـال الزمخشـري[5]: «فإنْ قلتَ: كيف يَصِـحُّ المعنى على جزم «ويعلَمْ»؟ قلت: كأنه قيل: إنْ يَشَـأْ يَجْمَعْ بين ثـلاثةِ أمـور: إهلاكِ قـومٍ، ونجـاةِ قـومٍ، وتحـذيـرِ آخـرين». وإذا قُـرِيءَ بـالجـزم فتُكْسَـرُ الميمُ لالتقـاءِ الساكنين.

قوله: «ما لهم مِنْ مَحِيْصٍ» في محلِّ نصبٍ لسَدِّها مَسَدَّ مفعولَيْ العِلْم.

آ. **(٣٦) قـولـه: ﴿فـما أُوْتِيْتُمْ﴾**: «ما» شـرطيةٌ. وهي في محـلِّ

(١) الآية ٢١ من مريم.
(٢) الآية ٢٢ من الجاثية.
(٣) الكشاف ٣/٤٧٢.
(٤) البحر ٧/٥٢١.
(٥) الكشاف ٣/٤٧٢.

نصبٍ مفعولاً ثانياً لـ «أُوْتِيتم» والأولُ هو ضميرُ المخاطبين قامَ مقامَ الفاعلِ ، وإنما قَدَّم الثاني لأنَّ له صَدْرَ الكلامِ .

قوله : «مِنْ شَيْءٍ» بيانٌ لـ «ما» الشرطيةِ لِما فيها من الإِبْهام .

قوله : «فمتاعُ» الفاءُ جوابُ الشرطِ ، و «متاعُ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي : فهو متاعٍ . قوله : «وما عند الله» «ما» موصولةٌ مبتدأةٌ ، و «خيرٌ» خبرها ، و «للذين» متعلِّقٌ بـ «أَبْقَى» .

آ . **(٣٧) قوله : ﴿والذين يَجْتَنِبون﴾** : نَسَقٌ على «الذين» الأولى . وقال أبو البقاء[١] : «الذين يَجْتَنبون في موضعِ جرّ بدلاً[٢] مِنْ «للذين آمنوا» . ويجوزُ أَنْ يكونَ في موضع نصبٍ بإضمار أعني ، أو في موضع رفعٍ على تقدير : هم» . وهذا وهمٌ منه في التلاوةِ كأنه اعتقد أنَّ القرآن «وعلى ربهم يتوكَّلون ، الذين يَجْتنبون» فبنىٰ عليه ثلاثةَ الأوجهِ بناءً فاسداً .

قوله : «كبائرَ» قرأ[٣] الأخوان هنا وفي النجم[٤] «كبيرَ الإِثم» بالإِفرادِ . والباقون «كبائرَ» بالجمع في السورتَيْن . والمفردُ هنا في معنى الجمع ، والرسمُ يحتمل القراءتَيْن .

قوله : «وإذا ما غَضِبُوا» هذه «إذا» منصوبةٌ بـ «يَغْفِرون» ، و «يَغْفِرُون» خبرٌ لـ «هم» ، والجملةُ بأَسْرِها عطفٌ على الصلة ، وهي «يَجْتَنِبون» والتقدير :

---

(١) الإملاء ٢ / ٢٢٥ .

(٢) في المطبوعة : «والذين معطوف على للذين» . وقد تكون نسخة السمين من الإملاء غير ما في المطبوعة .

(٣) السبعة ٥٨١ ، والنشر ٢ / ٣٦٧ ، والتيسير ١٩٥ ، والبحر ٧ / ٥٢٢ ، والحجة ٦٤٣ ، والقرطبي ١٦ / ٣٥ .

(٤) الآية ٣٢ من النجم . وانظر : السبعة ٦١٥ .

والذين يَجْتَنِبون وهم يَغْفِرون، عَطَفَ اسمية على فعليةٍ. ويجوزُ أَنْ يكون «هم» توكيداً للفاعل في قوله: «غَضِبوا»، وعلى هذا فيَغْفِرون جوابُ الشرطِ. وقال أبو البقاء[1]: «هم مبتدأٌ ويَغْفِرون الخبرُ، والجملةُ جوابُ إذا» وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه لو كان جواباً لـ «إذا» لاقترن بالفاء. تقول: «إذا جاء زيدٌ فعمروٌ منطلق» ولا يجوز: «عمروٌ ينطلق»[2] وقيل: «هم» مرفوع بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره «يَغْفِرون» بعده، ولَمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ ولم يَسْتَبْعِدْه الشيخُ[3]. وقال: «ينبغي أَنْ يجوزَ ذلك في مذهبِ سيبويه[4]؛ لأنه أجازَه في الأداةِ الجازمةِ، تقول: «إنْ يَنْطَلِقْ، زيدٌ يَنْطَلق» تقديرُه: ينطلِقْ زيدٌ ينطلِقْ. فـ «ينطلقْ» واقعٌ جواباً، ومع ذلك فَسَّر الفعلَ فكذلك هذا، وأيضاً فذلك/ جائزٌ [٧٨٨/أ] في فعلِ الشرطِ بعدَها نحو: «إذا السماءُ انْشَقَّتْ»[5] فليَجُزْ في جوابِها أيضاً».

آ. (٣٩) **قوله: ﴿هم يَنْتَصِرون﴾**: كقوله: «وإذا ما غَضِبوا هم يَغْفرون» سواءً ويجيْء فيه ما تقدَّم. إلَّا أنَّه يزيدُ هنا أنه يجوزُ أَنْ يكونَ «هم» توكيداً للضميرِ المنصوبِ في «أصابَهم» أكَّد بالضميرِ المرفوعِ وليس فيه إلَّا الفصلُ بين المؤكَّدِ والمؤكِّد بالفاعلِ. والظاهر أنَّه غيرُ ممنوعٍ.

آ. (٤١) **قوله: ﴿ولَمَنِ انتَصَرَ﴾**: هذه لامُ الابتداءِ. وجعلها الحوفي وابنُ عطيَّة[6] للقسم. وليس بجيدٍ إذا جَعَلْنا «مَنْ» شرطيةً كما سيأتي؛ لأنه كان ينبغي أَنْ يُجابَ السابِقُ، وهنا لم يُجَبْ إلَّا الشرطُ. و «مَنْ» يجوزُ أَنْ

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٥.

(٢) في الأصل «لينطلق» ولا وجه للام.

(٣) البحر ٧/٥٢٢.

(٤) الكتاب ١/٤٥٨.

(٥) الآية ١ من الانشقاق.

(٦) عبارته في مطبوعة المحرر ١٤/٢٣٠: «لام التقاء القسم».

تكونَ شرطيـةً، وهو الـظاهرُ، والفـاءُ في «فأولئـك» جواب الشـرطِ، وأَنْ تكونَ موصولةً، ودَخَلَتِ الفاءُ لِما عَرَفْتَ مِنْ شَبَهِ الموصولِ بالشرطِ. و «ظُلْمِه» مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ. وأيَّدها الـزمخشريُّ[1] بقـراءةِ مَنْ قرأ[2] «بعـدما ظُلِمَ» مبنيـاً للمفعول.

آ. **(٤٣) قوله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾**: الكلامُ في اللام بَيِّنٌ كما تقـدَّم. فـإنْ جَعَلْتَها شـرطيةً فـ «إنَّ» جـوابُ القسـمِ المقـدَّر، وحُـذِفَ جـوابُ الشـرطِ للدلالةِ عليه. وإنْ كانَتْ موصولةً كان «إنَّ ذلك» هو الخبرُ. وجَوَّز الحوفي وغيرُه أن تكونَ «مَنْ» شرطيةً، وأنَّ ذلك جوابُها على حَذْفِ الفاء على حَـدِّ حَذْفِهـا في البيت المشهور[3]:

٣٩٧٩ـ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ ....

....

وفي الـرابط قولان، أحـدُهما: هـو اسمُ الإشـارةِ إذا أُريـد بـه المبتـدأ، ويكـون حينئذٍ على حَـذْفِ مضافٍ، تقـديره: إنَّ ذلـك لَمِنْ ذوي عَـزْمِ الأمـور والثـاني: أنه ضميـرٌ محذوفٌ تقـديرُه: لمِنْ عَـزْمِ الأمورِ منـه، أو له. وقـولُـه: «ولَمَنْ صَبَـرَ» عـطفٌ على قـولِـه: «ولَمَنِ انتصَـرَ». والجملةُ مِنْ قـولِـه: «إنمـا السبيلُ» اعتراضٌ.

آ. **(٤٥) قـوله: ﴿يُعْـرَضُـونَ﴾**: حـالٌ لأنَّ الـرؤيـةَ بصـريـةٌ. «خاشعين» حالٌ. والضميـرُ مِنْ عليها يعـودُ على النار لـدلالةِ «العـذاب» عليها.

---

(١) الكشاف ٣/٤٧٣.

(٢) الكشاف ٣/٤٧٣.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

وقرأ[١] طلحةُ «من الذِّل» بكسر الذال. وقد تقدَّم الفرقُ بين الذُّل والذِّل[٢]. و «من الذُّل» يتعلَّقُ بـ «خاشعين» أي: من أَجْل. وقيل: هو متعلقٌ بـ «يَنْظُرون». وقوله: «مِنْ طَرْفٍ» يجوزُ في «مِنْ» أَنْ تكونَ لابتداءِ الغاية، وأَنْ تكونَ تبعيضيَّةً، وأن تكونَ بمعنى الباء، وبكلٍ قد قيل. والطرفُ قيل: يُراد به العُضْوُ. وقيل: يُراد به المصدرُ. يقال: طَرِفَتْ عَيْنُه تَطْرَفُ طَرْفاً أي: يَنْظُرون نَظَراً خَفِيًّا.

آ. (٤٦) قوله: ﴿يَنْصُرُونهم﴾: صفةٌ لـ «أَوْلِياء» فيجوزُ أَنْ يُحْكَمَ على موضعِها بالجرِّ اعتباراً بلفظِ مَوْصوفِها، وبالرفعِ اعتباراً بمحَلِّه فإنه اسمٌ لـ «كان».

قوله: «مِنْ سبيلٍ» إمَّا فاعلٌ[٣]، وإمَّا مبتدأٌ.

قوله[٤]: «وقال الذين آمنوا» يجوزُ أَنْ يَبْقَى على حقيقتِه، ويكون «يومَ القيامة» معمولاً لـ «خَسِروا». ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى: يقول، فيكون «يومَ القيامةِ» معمولاً له.

آ. (٤٧) قوله: ﴿من الله﴾: يجوزُ تعلُّقُه بـ «يأتي» أي: يأتي من الله يومٌ لا مَرَدَّ له، وأَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه لا مَرَدَّ له أي: لا يَرُدُّ ذلك اليومَ ممَّا حكم اللَّهُ به فيه. وجَوَّز الزمخشري[٥] أَنْ يتعلَّقَ بـ «لا مَرَدَّ». وردَّه الشيخُ[٦]: بأنه يكونُ مُطَوَّلاً فكان ينبغي أَنْ يُعْرَبَ فينصبَ منوَّناً.

---

(١) البحر ٧/٥٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٧/٣٤٣.

(٣) فاعل لاستقر المقدر في الجار.

(٤) عاد إلى الآية ٤٥.

(٥) الكشاف ٣/٤٧٤.

(٦) البحر ٧/٥٢٥. والمطول الشبيه بالمضاف.

آ. (٤٨) قوله: ﴿فإنَّ الإنسانَ﴾: مِنْ وقوعِ الظاهرِ مَوْقِعَ المضمرِ أي: فإنَّه كفورٌ. وقَدَّر أبو البقاء[1] ضميراً محذوفاً فقال: «فإنَّ الإنسانَ منهم».

آ. (٥٠) قوله: ﴿ذُكْراناً وإناثاً﴾: حالٌ، وهي حالٌ لازمةٌ، وسَوَّغ مجيْئَها كذلك: أنَّها بعدما يجوزُ أَنْ يكونَ الأمرُ على خلافه؛ لأنَّ معنى «يُزَوِّجُهم» يَقْرِنُهم. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: لِمَ قَدَّم الإناثَ أولاً على الذكورِ مع تقديمِهم عليهنَّ، ثم رَجَعَ فقدَّمَهم؟ ولِمَ عَرَّف الذكورَ بعدما نَكَّر الإناثَ؟ قلت: لأنه ذكر البلاءَ في آخر الآية الأولى، وكفرانَ الإنسان بنسيانِه الرحمةَ السابقةَ، ثم عَقَّبَ بذِكْر مُلْكِه ومشيئتِه وذكرَ قسمةَ الأولادِ فقدَّم الإناثَ؛ لأنَّ سياق الكلامِ أنه فاعلٌ ما يشاءُ لا ما يشاؤه الإنسانُ، فكان ذِكْرُ الإناثِ التي مِنْ جملة ما لا يَشاؤه[3] الإنسانُ أهمَّ، والأهمُّ واجبُ التقديمِ، ولِيَليَ الجنسَ الذي كانت العربُ تَعُدُّه بلاءً، ذكر البلاء، وأخَّر الذكورَ، فلمَّا أَخَّرهم تدارَك تأخيرَهم وهم أَحِقَّاءُ بالتقديم بتعريفِهم؛ لأنَّ تعريفَهم فيه تَنْويهٌ وتشهيرٌ، كأنه قال: ويَهَبُ لمَنْ يشاءُ الفرسانَ الأعلامَ المذكورين الذين لا يَخْفَوْن عليكم، ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسَيْن حقَّه من التقديمِ والتأخيرِ، وعَرَّفَ أنَّ تقديمَهن لم يكُنْ لتقدُّمِهنَّ ولكنْ لمقتضٍ آخر، فقال: ذُكْراناً وإناثاً، كما قال: «إنَّا خَلَقْناكم مِنْ ذَكَرٍ وأنثى»[4] «فجعل منه الزوجَيْن الذكرَ والأنثى»[5].

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٢) الكشاف ٣/٤٧٥.

(٣) الكشاف: «ما يشاؤه».

(٤) الآية ١٣ من الحجرات.

(٥) الآية ٣٩ من القيامة.

[٧٨٨/ب] آ. (٥١) قوله: / ﴿أَنْ يُكَلِّمَه اللَّهُ﴾: «أَنْ» ومنصوبُها اسمُ كان وليس «خبرَ» «ما». وقال أبو البقاء[١]: «أَنْ والفعلُ في موضع رفعٍ على الابتداءِ وما قبلَه الخبرُ، أو فاعلٌ بالجارِّ لاعتمادِه على حرفِ النفي» وكأنه [وَهِمَ في التلاوةِ، فزعَم أنَّ القرآنَ: وما لبشَرٍ أَنْ يُكَلِّمه][٢] مع أنَّه يمكنُ الجوابُ عنه بتكلُّفٍ. و «إلَّا وَحْياً» يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً أي: إلَّا كلامَ وَحْيٍ. وقال أبو البقاء[٣]: «استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنَّ الوَحْيَ ليس من جنس الكلام»[٤] وفيه نظرٌ لأنَّ ظاهرَه أنه مُفَرَّغٌ، والمفرَّغُ لا يُوْصَفُ بذلك. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً في موضعِ الحال.

قوله: «أو يُرْسِلَ» قرأ[٥] نافعٌ «يُرْسِلُ» برفع اللامِ، وكذلك «فيوحِيْ» فسَكَنَتْ ياؤُه. والباقون بنصبهما. فأمَّا القراءةُ الأولى ففيها ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنَّه رفعٌ على إضمارِ مبتدأ أي: أو هو يُرْسِلُ. الثاني: أنه عطفٌ على «وَحْياً» على أنَّه حالٌ؛ لأنَّ وَحْياً في تقديرِ الحال أيضاً، فكأنه قال: إلَّا مُوْحِياً أو مرسِلاً. الثالث: أَنْ يُعْطَفَ على ما يتعلَّقُ به «من وراء»، إذ تقديرُه: أو يُسْمِعُ مِنْ وراءِ حجاب، و «وَحْياً» في موضعِ الحال، عُطِف عليه ذلك المقدَّرُ المعطوفُ عليه «أَوْ يُرْسِلُ». والتقدير: إلَّا مُوْحِياً أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حجابٍ، أومُرْسِلاً.

وأمَّا الثانيةُ[٦] ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يُعْطَفَ على المضمرِ الذي

---

(١) الإملاء ٢/٢٢٦.
(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).
(٣) الإملاء ٢/٢٢٦.
(٤) الإملاء: ليس بتكليم.
(٥) السبعة ٥٨٢، والنشر ٢/٣٦٨، والحجة ٦٤٤، والبحر ٧/٥٢٧، والتيسير ١٩٥، والقرطبي ١٦/٥٣.
(٦) بنصب: يرسل ويوحي.

يتعلَّقُ به «مِنْ وراءِ حِجاب» إذ تقديرُه: أو يُكَلِّمه مِنْ وراءِ حجابٍ. وهـذا الفعلُ المقـدَّر معطوفٌ على «وَحْيـاً» والمعنى: إلاَّ بوَحْيٍ أو إسمـاعٍ مِنْ وراءِ حجاب أو إرسـالِ رسولٍ. ولا يجـوزُ أَنْ يُعطَفَ على «يكلِّمَـه» لفسـادِ المعنى. قلت: إذ يَصيرُ التقديرُ: وما كان لبشَرٍ أن يُرْسِلَ اللَّهُ رسولاً، فَيَفْسُدُ لَفْـظاً ومعنى. وقال مكي[1]: «لأنَّه يَلْزَمُ منه نَفْيُ الرسلِ ونفيُ المُرْسَلِ إليهم».

الثاني: أَنْ يُنْصَبَ بـ «أَنْ» مضمرةً، وتكونَ هي وما نَصَبَتْـه معطوفَيْن على «وَحْيـاً» و «وَحْيـاً» حـالٌ، فيكـونَ هنـا أيضـاً [حـالاً: والتقـديـر: إلاَّ مُـوْحِيـاً أو مُرْسِلاً][2]. وقال الزمخشـري[3]: «وَحْياً وأَنْ يُـرْسِلَ مصـدران واقعان مـوقعَ الحال؛ لأنَّ أَنْ يُرْسِلَ في معنى إرسالاً. و «مِنْ وراءِ حِجابٍ» ظرفٌ واقـعٌ موقـعَ الحالِ أيضاً، كقوله: «وعلى جُنُـوبِهم»[4]. والتقديـر: وما صَـحَّ أَنْ يُكَلِّم أحداً إلاَّ مُوْحِياً أو مُسْمِعـاً مِنْ وراءِ حجاب أو مُـرْسِلاً». وقـد رَدَّ عليه الشيـخُ[5]: بأنَّ وقوعَ المصدرِ موقعَ الحالِ غيرُ منقاس، وإنما قاسَ منه المبردُ[6] ما كـان نوعـاً للفعلِ فيجوزُ: «أتيتُه رَكْضاً» ويمنعُ «أَتَيْتُه بكـاءً» أي: باكيـاً. وبأنَّ «أَنْ يُـرْسِلَ» لا يقـعُ حـالاً لنصِّ سيبـويـه[7] على أنَّ «أَنْ» والفعـلَ لا يَقَـعُ حــالاً، وإن كـان المصـدرُ الصريـحُ يقع حـالاً تقولُ: «جـاء زيـد ضَحِكـاً»، ولا يجـوز «جـاء أَنْ يضحكَ».

---

(١) إعراب المشكل ٢/٢٧٩.

(٢) ما بين معقوفين مخروم من الأصل أثبتناه من ش.

(٣) الكشاف ٣/٤٧٥.

(٤) الآية ١٩١ من آل عمران.

(٥) البحر ٧/٥٢٧.

(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٣٤، ٢٦٩، ٤/٣١٢.

(٧) الكتاب ١/١٩٥.

الثالث: أنَّه عطفٌ على معنى «وَحْياً» فإنَّه مصدرٌ مقدَّرٌ بـ «أنْ» والفعلِ. والتقديرُ: إلَّا بأَنْ يوحيَ إليه أو بأَنْ يُرْسِلَ، ذكره مكي[1] وأبو البقاء[2].

وقوله: «أو مِنْ وراءِ حجابٍ» العامَّةُ على الإفراد. وابنُ أبي عبلةَ[3] «حُجُبٍ» جمعاً. وهذا الجارُّ يتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديرُه: أو يُكَلِّمَه مِنْ وراء حجاب. وقد تقدَّم أن هذا الفعلَ معطوفٌ على معنى وَحْياً أي: إلَّا أَنْ يوحيَ أو يكلِّمَه. قال أبو البقاء[4]: «ولا يجوزُ أَنْ تتعلَّق «مِنْ» بـ «يُكَلِّمَه» الموجودةِ في اللفظِ؛ لأنَّ ما قبل الاستثناءِ[5] لا يعملُ فيما بعد إلَّا»، ثم قال: «وقيل: «مِنْ» متعلِّقةٌ بـ «يُكلِّمه» لأنه ظرفٌ، والظرفُ يُتَّسَعُ فيه».

آ. (٥٢) **قوله: ﴿ما كنتَ تَدْرِي ما الكتابُ﴾**: «ما» الأولى نافيةٌ، والثانيةُ استفهاميةٌ. والجملةُ الاستفهاميةُ معلِّقةٌ للدِّراية فهي في محلِّ نصبٍ لسَدِّها مَسَدَّ مفعولَيْنِ. والجملةُ المنفيةُ بأَسْرِها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الكافِ في «إليك». قوله: «جَعَلْناه» الضميرُ يعودُ: إمَّا لـ «رُوْحاً» وإمَّا لـ «الكتاب» وإمَّا لهما؛ لأنَّهما مَقْصَدٌ واحدٌ فهو كقولِه: «واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أَنْ يُرْضُوه»[6].

وقرأ[7] ابن حوشب «لَتُهْدَىٰ» مبنياً للمفعول. وابن السَّمَيْفَع «لَتُهْدِي» بضم التاء وكسر الدال مِنْ أَهْدَى.

---

(١) إعراب المشكل ٢/٢٧٩.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٣) البحر ٧/٥٢٧.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٥) الإملاء: «المنقطع».

(٦) الآية ٦٢ من التوبة.

(٧) انظر: القرطبي ١٦/٦٠، والبحر ٧/٥٢٨، وفيهما حوشب وليس ابن حوشب. أما =

قوله: «نَهْدِي» يجوز أَنْ يكونَ مُسْتأنفاً، وأن يكونَ مفعولاً مكرَّراً للجَعْل، وأَنْ يكونَ صفةً لـ «نُوْراً».

آ. **(٥٣) قـوله: ﴿صراطِ اللَّهِ﴾**: بـدلٌ مِنْ «صـراطٍ» قبلَه بـدلُ كلٍ مِنْ كلٍ، معرفةٍ مِنْ نكرة. والله أعلم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الشورى]

= ابن حوشب فهو شهر بن حوشب وتقدمت ترجمته، وأما حـوشب بن عقيل الجـرمي، فهو أبو دحية البصري روى عن الحسن البصري. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٤٥.



سورة الزخرف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿والكتابِ﴾: إنْ جَعَلْتَ «حم» قَسَماً كانت الواوُ عاطفةً وإنْ لم[1]، كانت الواو للقسم، وقد تقدَّم تحريرُ هذا.

آ. (٣) قوله: ﴿إنَّا جَعَلْناه﴾: جوابُ القَسَم، وهذا عندهم من البلاغةِ: وهو كونُ القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه مِنْ وادٍ واحد. كقول أبي تمام[2]:

٣٩٨٠ـ وثَنَايَاكِ إنَّها إغْرِيضُ

. . . .

إنْ أُرِيد بالكتابِ القرآنُ، وإنْ أُريد به جنسُ الكتبِ المنزَّلةِ غيرِ القرآنِ لم يكنْ مِنْ ذلك. والضميرُ في «جَعَلْناه» على الأولِ يعودُ على الكتاب. وعلى الثاني للقرآنِ، وإنْ لم يُصَرَّحْ بذِكْرِه. والجَعْلُ هنا تصييرٌ. ولا يُلْتَفَتُ لخطأ الزمخشريِّ[3] في تجويزه أَنْ يكونَ بمعنى: خَلَقْناه.

---

(١) أي: وإن لم تجعل «حم» قسماً.

(٢) ديوانه بشرح التبريزي ٢/٢٨٧ وعجزه:

ولآلٍ تُومٌ وبرقٌ وميضُ

الإغريض: الطلع أو البرد. التوم: مفردها تُؤْمة والجمع تُؤَم وهي اللؤلؤة العظيمة، شبَّه بياض ثناياها ببياضه وأقسم بثناياها.

(٣) الكشاف ٣/٤٧٧.

آ. (٤) **قوله: ﴿في أُمِّ الكتاب لدينا﴾**: يتعلَّقان بما بعدهما. ولا تَمْنَعُ اللامُ من ذلك. ويجوز أَنْ يكونا حالَيْنِ ممَّا بعدهما لأَنهما كانا وصفَيْن له في الأصل فيتعلَّقان بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ [يكون][1] «لدينا» متعلِّقاً بما تعلَّق به الجارُّ قبله إذا جَعَلْناه حالاً مِنْ «لَعَلِيٌّ»، وأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ فيه، وكذا يجوزُ في الجارِّ أَنْ يتعلَّقَ بما تَعَلَّق/ به الظرفُ، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ ضميرِه عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديمَها على العاملِ المعنويِّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ الظرفُ بدلاً من الجارِّ قبلَه، وأَنْ يكونا حالَيْنِ من «الكتاب» أو من «أُمِّ»، ذَكَرَ هذه الأوجهَ الثلاثةَ أبو البقاء[2]. وقال: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ واحدٌ من الظرفين خبراً؛ لأنَّ الخبرَ لَزِمَ أَنْ يكونَ «عَليٌّ» من أجلِ اللامِ». قلت: وهذا يَمْنَعُ أَنْ تقولَ: إن زيداً كاتبٌ لَشاعرٌ؛ لأنه مَنَع أَنْ يكونَ غيرُ المقترِن بها خبراً. [٧٨٩/أ]

آ. (٥) **قوله: ﴿صَفْحاً﴾**: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه مصدرٌ في معنى يَضْرِب؛ لأنه يُقال: ضَرَبَ عن كذا وأَضْرَبَ عنه، بمعنى أعرض عنه، وصَرَف وجهَه عنه. قال[3]:

٣٩٨١ـ اضْرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقَها
ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَسَ الفرسِ

والتقديرُ: أَفَنَصْفَحُ عنكم الذِّكْرَ أي: أَفَنُزِيْلُ القرآنَ عنكم إزالةً، يُنْكِرُ عليهم ذلك. الثاني: أنَّه منصوبٌ على الحالِ من الفاعلِ أي: صافِحِين. الثالث: أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ، فيكونَ عاملُه

---

(١) من (ش).
(٢) الإملاء ٢/٢٢٦.
(٣) تقدم برقم ٣٨٦٢.

محذوفاً، نحو: «صُنْعَ اللَّهِ»[1] قاله ابنُ عطية[2]. الرابع: أن يكونَ مفعولاً من أجله. الخامس: أَنْ يكونَ منصوباً على الظرف. قال الزمخشري[3]: «وصَفْحاً على وجهَيْن: إمَّا مصدرٍ مِنْ صَفَح عنه إذا أَعْرَضَ عنه، منتصبٍ على أنَّه مفعولٌ له على معنىٰ: أَفَنَعْزِلُ عنكم إنْزالَ القرآنِ وإلزامَ الحجةِ به إعراضاً عنكم. وإمَّا بمعنى الجانبِ مِنْ قولِهم: نَظَرَ إليه بصَفْحِ وَجْهِه. وصَفْحُ وَجْهِه بمعنى: أَفَنُنَحِّيه عنكم جانباً، فينتصبُ على الظرف نحو: ضَعْه جانباً وامْشِ جانباً. وتَعْضُدُه قراءةُ «صُفْحاً» بالضم». قلت: يشيرُ إلى قراءةِ[4] حسان ابن عبد الرحمن الضبعي وسميط بن عمير[5] وشبيل بن عزرة[6] قَرَؤوا «صُفْحاً» بضم الصاد. وفيها احتمالان، أحدهما: ما ذكره مِنْ كونِه لغةً في المفتوحِ ويكونُ ظرفاً. وظاهرُ عبارةِ أبي البقاء[7] أنَّه يجوزُ فيه جميعُ ما جاز في المفتوح؛ لأنه جَعَله لغةً فيه كالسُّد والسَّد. والثاني: أنه جمعُ صَفُوح نحو: صَبور وصُبُر، فينتصبُ حالاً مِنْ فاعل نَضْرِب. وقَدَّر الزمخشري[8] على عادته فِعْلاً بين الهمزةِ والفاءِ أي: أَنُهمِلُكم[9] فَنَضْرِب. وقد عَرَفْتَ ما فيه غيرَ مرةٍ.

---

(١) الآية ٨٨ من النمل.

(٢) المحرر ١٤/٢٤١.

(٣) الكشاف ٣/٤٧٨.

(٤) الشواذ ١٣٤، والبحر ٨/٦.

(٥) سميط بن عمير السدوسي أبو عبد الله البصري روى عن عمران بن حصين، وروى عنه سليمان التيمي. ثقة ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٤/٢٤٠.

(٦) شبيل بن عزرة الضبعي أبو عمرو البصري روى عن شهر بن حوشب، وروى عنه شعبة، ثقة، من أئمة العربية، خطيب وشاعر. ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٤/٣١٠.

(٧) الإملاء ٢/٢٢٦ ــ ٢٢٧.

(٨) الكشاف ٣/٤٧٨.

(٩) الكشاف: أفننحِّي.

قوله: «أنْ كُنتم» قرأ[1] نافعٌ والأخَوان بالكسر على أنها شرطيةٌ، وإسرافُهم كان متحققاً، و «إنْ» إنما تدخلُ على غير المتحقِّق، أو المتحقِّقِ المبهم الزمانِ. وأجاب الزمخشريُّ[2]: «أنَّه من الشرط الذي يَصْدُرُ عن المُدِلِّ بصحةِ الأمرِ والتحقيق لثبوتِه، كقول الأجير: «إنْ كنتُ عَمِلْتُ لك عملاً فَوَفِّني حقي» وهو عالمٌ بذلك، ولكنه يُخَيِّلُ في كلامِه أنَّ تفريطَك في إيصالِ حقي فِعْلُ مَنْ له شكٌّ في استحقاقِه إياه تجهيلاً له». وقيل: المعنى على المجازاةِ والمعنى: أفنضرِبُ عنكم الذِّكر صَفْحاً متى أَسْرَفتم أي: إنكم غيرُ متروكين من الإنذار متى كنتم قوماً مُسْرفين. وهذا أراد أبو البقاء[3] بقوله: «وقُرِىء إنْ بكسرِها على الشرط، وما تقدَّم يدلُّ على الجواب». والباقون بالفتحِ على العلَّة أي: لأِنْ كنتم، كقول الشاعر[4]:

٣٩٨٢ـ أَتَجْزَعُ أنْ بانَ الخليطُ المُوَدَّعُ

. . . .

ومثله[5]:

٣٩٨٣ـ أَتَجْزَعُ أنْ أُذْنا قتيبةَ حُزَّتا

. . . .

(١) السبعة ٥٨٤، والنشر ٢/٣٦٨، والبحر ٨/٦، والقرطبي ١٦/٦٢، والحجة ٦٤٤.

(٢) الكشاف ٣/٤٧٨.

(٣) الإملاء ٢/٢٢٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

وحبلُ الصَّفا مِنْ عَزَّةَ المتقطِّعُ

وهو في معاني القرآن للفراء ٣/٢٨. ولم أجده في ديوان كثير.

(٥) تقدم برقم ١٦٩١.

يُرْوَى بالكسر والفتح، وقد تقدَّم نحوٌ من هذا أول المائدة[1]، وقرأ[2] زيد بن علي «إذ» بذالٍ عوضَ النونِ، وفيها معنى العلَّة.

آ. (٦) قوله: ﴿وكم أَرْسَلْنا﴾: «كم» خبريةٌ مفعولٌ مقدم. و«من نبيّ» تمييزٌ. و«في الأوَّلين» يتعلَّقُ بالإرسالِ أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ نبي.

آ. (٨) قوله: ﴿بَطْشاً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ لـ «أشدَّ». والثاني: أنه حالٌ مِن الفاعل أي: أهلكناهم باطِشين.

آ. (٩) قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ العزيزُ﴾: كرَّرَ الفعلَ للتوكيد؛ إذ لو جاء «العزيزُ» بغير «خَلَقَهُنَّ» لكان كافياً، كقولِك مَنْ قام؟ فيقال: زيد. وفيها دليلٌ على أنَّ الجلالةَ الكريمةَ مِنْ قوله: «ولَئِن سَأَلْتهم مَنْ خلقهم؟ ليقولُنَّ اللَّهُ»[3] مرفوعةٌ بالفاعلية لا بالابتداء للتصريح بالفعل في نظيرتِها. وهذا الجوابُ مطابقٌ للسؤالِ من حيث المعنىٰ، إذ لو جاء على اللفظِ لجيْءَ/ فيه [٧٨٩/ب] بجملةٍ ابتدائيةٍ كالسؤال.

آ. (١١) قوله: ﴿بَلْدَةً مَيْتاً﴾: قرأه العامَّةُ مخفَّفاً. وعيسى[4] وأبو جعفر مثقلاً. وقد تقدَّم الكلامُ فيه في آل عمران[5]. وتقدَّم في الأعراف[6] الخلافُ في تُخْرَجُون وتَخْرُجُون.

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/١٩٢.

(٢) البحر ٨/٦.

(٣) الآية ٨٧ من الزخرف.

(٤) الإتحاف ٢/٤٥٤، والمحتسب ٢/٢٥٣، والنشر ٢/٢٢٤، والبحر ٨/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/١٠٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٥/٢٨٥.

آ. (١٢) **قوله: ﴿ما تَرْكبون﴾**: «ما» موصولةٌ. وعائدُها محذوفٌ أي: ما تَرْكَبونه. و «ركب» بالنسبة إلى الفُلْك يتعدَّى بحرف الجر «فإذا رَكبوا في الفلك»[1] وفي غيرِه بنفسه قال: «لتركبوها»[2] فغلَّبَ هنا المتعديَ بنفسه على المتعدي بواسِطة فلذلك حَذَفَ العائدَ.

آ. (١٣) **قوله: ﴿لِتَسْتَوُوْا﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ هذه لامَ العلة وهو الظاهرُ، وأن تكونَ للصيرورة، فتُعَلَّقَ في كليهما بـ «جَعَل». وجَوَّز ابنُ عطيةَ[3] أَنْ تكونَ للأمر، وفيه بُعْدٌ لقلَّة دخولها على أمر المخاطب. قُرِىء شاذاً «فَلْتَفْرحوا»[4] وفي الحديث: «لِتَأْخُذوا مصافَّكم»[5] وقال[6]:

٣٩٨٤ـ لِتَقُمْ أنت يا بنَ خيرِ قُرَيْشٍ ... فَتُقَضَّىٰ حوائجُ المُسْلمينا

نصَّ النحويون على قِلَّتها، ما عدا أبا القاسِم الزجاجيَّ فإنه جَعَلها لغةً جيدة[7].

قوله: «على ظُهورِه» الضميرُ يعودُ على لفظِ «ما تَرْكَبون»، فَجَمَعَ الظهورَ باعتبارِ معناها، وأفرد الضميرَ باعتبار لفظِها.

---

(١) الآية ٦٥ من العنكبوت.
(٢) الآية ٨ من النحل.
(٣) المحرر ١٤/٢٤٤.
(٤) الآية ٥٨ من يونس وهي قراءة ابن عامر في رواية شاذة عنه وآخرين. انظر: الدر المصون ٦/٢٢٥.
(٥) راجع تخريج الحديث في الدر ٦/٢٢٥.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٥٢٥، والخزانة ٣/٦٣٠، والمغني ٣٠٠.
(٧) قال في اللامات ٨٨ «وربما أُدخلت اللام» ولم أجده هنا نص على كونها لغة جيدة.

قوله: «لـه مُقْرِنين» «لـه» متعلق بـ «مُقْرِنين» قُدِّمَ للفواصل. والمُقْرِنُ: المُطيق للشيء الضابطُ له، مِنْ أَقْرنه أي: أطاقه. والقَرَن الحَبْلُ. قال ابن هَرْمة[1]:

٣٩٨٥ـ وأَقْرَنْتُ ما حَمَّلْتِني ولَقَلَّما
يُطاق احتمالُ الصَّدِّ يا دعدُ والهَجْرِ

وقال عمرو بن معد يكرب[2]:

٣٩٨٦ـ لقد عَلِمَ القبائلُ ما عُقَيْلٌ
لنا في النائباتِ بمُقْرِنينا

وحقيقة أَقْرَنَه: وجده قَرينَه، لأنَّ الصعب لا يكون قرينَةَ الضعيفِ. قال[3]:

٣٩٨٧ـ وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعيسِ

وقُرِىء «مُقْتَرنين»[4] بالتاء قبل الراء.

آ. (١٥) **قوله: ﴿جُزْءاً﴾**: مفعولٌ أولُ للجَعْل، والجَعْلُ تصييرٌ قوليٌّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى: سَمَّوا واعتقدوا. وأغربُ ما قيل هنا أنَّ الجُزْء الأنثى، وأنشَدوا[5]:

---

(١) البحر ٨/٧.
(٢) البحر ٨/٧، وتفسير الماوردي ٣/٥٢٩.
(٣) تقدم برقم ٤٧٦.
(٤) البحر ٨/٧.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٨، والمحرر ١٤/٢٤٦، واللسان (جزأ)، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٤٠٧، وقال: «ولا أدري البيت قديم أم مصنوع».

٣٩٨٨ـ إنْ أَجْـزَأَتْ حُـرَّةٌ يـومـاً فـلا عَـجَـبٌ
قـد تُجْـزِىءُ الحُـرَّةُ المِـذْكـارُ أحيـانـاً

وقال آخر[١]:

٣٩٨٩ـ زُوِّجْـتُهـا مِـنْ بنـات الأَوْسِ مُـجْـزِئَـةً
. . . .

قال الزمخشري[٢]: «وأثرُ الصنعةِ فيهما ظاهرٌ».

آ. (١٦) **قوله: ﴿وأَصْفاكم﴾**: يجوزُ أَنْ يكـون داخلاً في حَيِّـزِ الإِنكار معطوفاً على اتَّخذ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: أم اتَّخذ في هذه الحالـةِ و «قد» مقدرةٌ عند الجمهور. وقد تقدَّم نظيرُ[٣]:

آ. (١٧) **قَوْلِه: ﴿وإذا بُشِّر أحـدُهم﴾**. وقرىء[٤] هنـا «وجهُه مُسْوَدٌّ» برفع «مُسْوَدٌّ» على أنها جملةٌ في موضعِ خبرِ «ظَلَّ». واسمُ «ظَلَّ» ضميـرُ الشأن.

آ. (١٨) **قـولـه: ﴿أوَ مَنْ يُنَشَّـأُ﴾**: يجـوزُ في «مَنْ» وجهـان، أحدهما: أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً بفعلٍ مقدر أي: أو يجعلون مَنْ يُنَشَّأُ في الحِلْيـة. والثاني: أنـه مبتدأ وخبـرُه محـذوفٌ، تقـديـره: أو من يُنَشَّـأ جزءٌ

---

(١) عجزه:

للعَوْسَجِ اللَّـدْنِ في أبيـاتهـا زَجَـلُ

وهـو في اللسان (جزأ)، والبحر ٨/٨. قـال في اللسان: يعني امرأة غزَّالـة بمغازلَ سُوِّيَتْ من شجر العوسج.

(٢) الكشاف ٣/٤٨١.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من النحل.

(٤) القرطبي ١٦/٧٠، والكشاف ٣/٤٨٢.

أو ولدٌ؛ إذ جعلوه لله جزءاً. وقرأ العامَّةُ «يَنْشَأ» بفتح الياء وسكون النون مِنْ نَشَأَ في كذا يَنْشأ فيه. والأخوان[1] وحفص بضم الياء وفتحِ النون وتشديدِ الشينِ مبنياً للمفعولِ أي: يُرَبَّى. وقرأ الجحدريُّ كذلك[2]، إلَّا أنَّه خَفَّف الشينَ، أَخَذَه مِنْ أنشأه. والحسن «يُناشَأُ» كـ يُقاتَل مبنياً للمفعول. والمفاعَلَةُ تأتي بمعنى الإفعال كالمُعالاة بمعنى الإعلاء.

قوله: «وهو في الخِصام غيرُ مُبين» الجملةُ حال. و «في الخصام» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه ما بعده. تقديره: وهو لا يَبين في الخصام. ويجوز أَنْ يتعلَّق بـ «مُبين» وجاز للمضافِ إليه أن يعملَ فيما قبل المضافِ؛ لأن «غيرَ» بمعنى «لا». وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في آخر الفاتحة[3] وما أنشدْتُه عليه وما في المسألةِ من الخلاف.

آ. (١٩) قوله: ﴿عبادُ الرحمن﴾: قرأ[4] نافع وابن كثير وابن عامر «عند الرحمن» ظرفاً. والباقون «عبادَ» جمع عَبْد، والرسمُ يحتملهما. وقرأ الأعمش كذلك إلَّا أنه نصبَ «عبادَ» على إضمارِ فعلٍ: الذين هم خُلِقوا عباداً ونحوه. وقرأ عبدُ الله وكذلك هي في مصحفه «الملائكةَ عبادَ الرحمن». وأُبَيٌّ وعبد الرحمن/ بالإفراد. و «إناثاً» هو المفعولُ الثاني للجَعْلِ بمعنى الاعتقادِ [٧٩٠/أ] أو التصيير القولي. وقرأ[5] زيدُ بنُ علي «أُنُثا» جمعَ الجمع.

---

(١) انظر في قراءاته: السبعة ٥٨٤، والنشر ٢/٣٦٨، والحجة ٦٤٦، والتيسير ١٩٦، والبحر ٨/٨، والقرطبي ١٦/٧١.

(٢) يُنْشَأ.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٧١.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٥، والنشر ٢/٣٦٨، والحجة ٦٤٧، والبحر ٨/١٠، والقرطبي ١٦/٧٢، والتيسير ١٩٦، والإتحاف ٢/٤٥٤.

(٥) البحر ٨/١٠.

قوله: «أَشَهِدُوا»قرأ[1] نافعٌ بهمزةٍ مفتوحة، ثم بأخرى مضمومةٍ مُسَهلةٍ بينها وبين الواو وسكونِ الشينِ. وقرأ قالون بالمدِّ يعني بإدخال ألفٍ بين الهمزتين والقصرِ، يعني بعدمِ الألف. والباقون بفتح الشين بعد همزة واحدة. فنافع أدخل همزةَ التوبيخ على أُشْهِدوا [فعلاً][2] رباعياً مبنيًّا للمفعول، فسَهَّلَ همزتَه الثانيةَ، وأدخل ألفاً بينهما كراهةً لاجتماعهما، وتارة لم يُدْخِلْها، اكتفاءً بتسهيلِ الثانية، وهي أوجهُ. والباقون أدخلوا همزةَ الإِنكار على «شهدوا» ثلاثياً، والشهادةُ هنا الحضورُ. ولم يَنْقُلِ الشيخُ[3] عن نافع تسهيلَ الثانيةِ بل نَقَله عن علي بن أبي طالب.

وقرأ الزهريُّ «أُشْهِدُوا» رباعياً مبنياً للمفعول. وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ حَذَفَ الهمزةَ لدلالةِ القراءةِ الأخرى، كما تقدَّم في قراءةِ «أعجميٌّ»[4]. والثاني: أَنْ تكونَ الجملةُ خبريةً وقعَتْ صفةً لـ «إناثاً» أي: أجعلوهم إناثاً مَشْهوداً خَلْقُهم كذلك؟

قوله: «سَتُكْتَبُ شهادتُهم» قرأ العامَّةُ «سَتُكْتَبُ» بالتاءِ مِنْ فوقُ مبنياً للمفعول، «شهادتُهم» بالرفع لقيامه مَقامَ الفاعل. وقرأ[5] الحسن «شهاداتُهم» بالجمع، والزهري: «سَيَكتب» بالياء مِنْ تحت وهو في الباقي كالعامَّة. وابن عباس وزيد بن علي وأبو جعفر وأبو حيوةَ «سنكتبُ» بالنون للعظمة، «شهادتَهم» بالنصب مفعولاً به.

---

(1) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٦٨، والقرطبي ١٦/٧٣، والبحر ٨/١٠، والتيسير ١٩٦، والسبعة ٥٨٥، والحجة ٦٤٧.

(2) زيادة من (ش).

(3) بل نقله عنه في البحر ٨/١٠.

(4) انظر إعرابه للآية ٤٤ من فصلت.

(5) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٦/٧٣، والإتحاف ٢/٤٥٥، والبحر ٨/١٠.

آ. (٢٢) قوله: ﴿على أُمَّة﴾: العامَّةُ على ضم الهمزة، بمعنى الطريقة والدين. قال قيس بن الخطيم[١]:

٣٩٩٠ـ كُنَّا على أمةِ آبائِنا ويَقْتدي بالأولِ الآخِرُ

أي: على طريقتهم. وقال آخر[٢]:

٣٩٩١ـ وهل يَسْتوي ذو أُمَّةٍ وكَفورُ
. . . .

أي: ذو دين. وقرأ[٣] مجاهد وقتادة وعمر بن عبد العزيز بالكسر قال الجوهري[٤]: «هي الطريقةُ الحسنةُ لغةٌ في أُمَّة بالضم». وابن عباس بالفتح، وهي المَرَّةُ من الأَمّ، والمرادُ بها القصدُ والحال.

آ. (٢٤) قوله: ﴿قال﴾: قرأ[٥] ابن عامر وحفصٌ «قال» ماضياً مكان «قل» أمراً أي: قال النذير، أو الرسول وهو النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. والأمر في «قل» يجوز أَنْ يكونَ للنذير أو للرسول وهو الظاهر. وقرأ[٦] أبو جعفر وشيبة «جِئْناكم» بنون المتكلمين.

آ. (٢٦) قوله: ﴿بَراءٌ﴾: العامَّةُ على فتحِ الباءِ وألفٍ وهمزةٍ بعد

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٨/١١، وتفسير الماوردي ٣/٥٣١.
(٢) لم أهتد إلى تمامه، وهو في اللسان (أمم)، والبحر ٨/١١.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١١، والقرطبي ١٦/٧٤، والشواذ ١٣٥.
(٤) انظر: الصحاح (أمم) ٥/١٨٦٤ وعبارته «لغة في الأُمة وهي الطريقة والدين».
(٥) السبعة ٥٨٥، والتيسير ١٩٦، والبحر ٨/١١، والقرطبي ١٦/٧٥، والنشر ٢/٣٦٩.
(٦) النشر ٢/٣٦٩، والإتحاف ٢/٤٥٥، والبحر ٨/١١، والقرطبي ١٦/٧٥.

الراء. وهو مصدرٌ في الأصل وقع موقعَ الصفةِ وهي بَرِيْء، وبها قرأ[1] الأعمش ولا يُثَنَّى «براء» ولا يُجْمع ولا يُؤَنث كالمصادر في الغالب. والزعفراني وابن المنادي[2] عن نافع بضم الباء بزنة طُوال وكُرام. يقال: طَويل وطُوال وبَريء وبُراء. وقرأ[3] الأعمش «إنِّي» بنونٍ واحدة.

آ. (٢٧) قوله: ﴿إلَّا الذي فَطَرني﴾: فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطع؛ لأنَّهم كانوا عبدةَ أصنامٍ فقط. والثاني: أنه متصلٌ؛ لأنه رُوِيَ أنهم كانوا يُشْرِكون مع الباري غيرَه.

الثالث: أَنْ يكونَ مجروراً بدلاً مِنْ «ما» الموصولة في قوله: «ممَّا تعبدُون» قاله الزمخشريُّ[4]. وردَّه الشيخ[5]: بأنه لا يجوزُ إلَّا في نفيٍ أو شبهه قال: «وغَرَّه كونُ براء في معنى النفي، ولا ينفعه ذلك لأنه موجَبٌ». قلت: قد تأوَّل النحاةُ ذلك في مواضعَ من القرآن كقولِه تعالى: «ويأبى اللَّهُ إلا أن يُتِمَّ»[6] «وإنَّها لكبيرةٌ إلَّا على الخاشِعين»[7] والاستثناء المفرغُ لا يكونُ في إيجاب، ولكن لَمَّا كان «يأبى» بمعنى: لا يفعلُ، وإنها لكبيرة بمعنى: لا تَسْهُلُ ولا تَخِفُّ ساغ ذلك، فهذا مثلُه.

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٥٥، والبحر ٨/١١، والكشاف ٣/٤٨٤.

(٢) لعله أحمد بن جعفر أبو الحسين البغدادي، حافظ ثقة، قرأ على اليزيدي. توفي سنة ٣٣٦. انظر: طبقات القراء ١/٤٤.

(٣) الإتحاف ٢/٤٤٥، والبحر ٨/١١.

(٤) الكشاف ٣/٤٨٤.

(٥) البحر ٨/١٢.

(٦) الآية ٣٢ من التوبة.

(٧) الآية ٤٥ من البقرة.

الرابع: أَنْ تكونَ «إلاَّ» صفةً بمعنى «غير» على أن تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً[1]، قاله الزمخشريُّ[2] قال الشيخ[3]: «وإنما أخرجها في هذا الوجهِ عن كونِها موصولةً؛ لأنَّه يرى أنَّ «إلاَّ» بمعنى «غير» لا يُوْصَفُ بها إلاَّ النكرة» وفيها خلافٌ. فعلى هذا يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» موصولةً و «إلاَّ» بمعنى «غير» صفةً لها.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿وجَعَلَها﴾**: الضميرُ المرفوعُ لإبراهيمَ عليه السلام ــ وهو الظاهرُ ــ أو لله. والمنصوبُ لكلمة التوحيد المفهومةِ مِنْ قولِه: «إنني بَراءٌ» إلى آخره، أو لأنَّها بمنزلةِ الكلمة، فعاد الضمير على ذلك اللفظِ لأجل المَعْنِيِّ به.

وقُرِىء[4] «في عَقْبِه» بسكون القافِ. وقُرِىء «في عاقِبِه» أي: وارِثه. وحميد بن قيس[5] «كِلْمة» بكسر الكاف وسكون اللام.

آ. (٢٩) والجمهورُ على «مَتَّعْتُ» بتاء المتكلم. وقتادةُ[6]/ والأعمشُ [٧٩٠/ب] بفتحِها للمخاطبِ، خاطبَ إبراهيمُ أو محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم ربَّه تعالى بذلك. وبها قرأ نافعٌ في روايةِ يعقوبَ. والأعمشُ أيضاً[7] «بل مَتَّعْنا» بنون العظمة.

---

(١) تقديره: إنني براء من آلهة تعبدونها غير الذي فطرني، فهو نظير قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ الله لفَسَدتا». اهـ الكشاف.

(٢) الكشاف ٣/ ٤٨٤.

(٣) البحر ٨/ ١٢.

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٨/ ١٢، والكشاف ٣/ ٤٨٥.

(٥) انظر في قراءاته: البحر ٨/ ١٢، والشواذ ١٣٥.

(٦) القرطبي ١٦/ ٨٢، والبحر ٨/ ١٢.

(٧) أي في قراءة ثانية له.

آ. (٣١) قوله: ﴿من القريَتَيْنِ﴾: فيه حَذْفُ مضافٍ فقدَّره بعضُهم: من رَجُلَيْ القريَتَيْن. وقيل: من إحدى القريَتَيْن. والرجلان: الوليد ابن المغيرة وكان بمكة، وعروة بن مسعود الثقفي، وكان بالطائف. وقيل: كان يتردَّدُ بين القريتين فنُسب إلى كلتيهما. وقُرِىء[1] «رَجْل» بسكون العين وهي تميمةٌ.

وقد مضى الكلامُ[2] في «سُخْرِيًّا» في المؤمنين. وقرأ[3] بالكسر هنا عمرو بن ميمون وابن محيصن وأبو رجاء وابن أبي ليلى والوليد بن مسلم وخلائق، بمعنى المشهورة، وهو الاستخدام. ويَبْعُدُ قولُ بعضِهم: إنه استهزاء الغني بالفقير.

آ. (٣٣) قوله: ﴿لِبيوتهم﴾: بدلُ اشتمالٍ بإعادةِ العاملِ. واللامان للاختصاص. وقال ابنُ عطية[4]: الأُوْلى للمِلْك، والثانية للتخصيص. وردَّه الشيخ[5]: بأنَّ الثاني بدلٌ فيُشترط أنْ يكونَ الحرفُ متحدَ المعنى لا مختلفَه. وقال الزمخشري[6]: «ويجوزُ أَنْ يكونا بمنزلة اللامَيْن في قولك: «وَهَبْتُ له ثوباً لقيمصِه». قال الشيخ[7]: «ولا أدري ما أراد بقولِه هذا»؟ قلت:

---

(١) القرطبي ١٦/٨٣، والبحر ٨/١٣.

(٢) انظر إعرابه للآية ١١٠ من سورة المؤمنين.

(٣) الإتحاف ٢/٤٥٦، والقرطبي ١٦/٨٣، والبحر ٨/١٣، وعمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله الكوفي، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، روى عن أبي هريرة وعائشة توفي سنة ٧٥. انظر: تهذيب الكمال ٢/١٠٥٢.
والوليد بن مسلم أبو بشر البصري، روى عن جندب بن عبد الله وروى عنه يونس ابن عبيد، ثقة. تهذيب الكمال ٣/١٤٧٤.

(٤) المحرر ١٤/٢٥٥.

(٥) البحر ٨/١٥.

(٦) الكشاف ٣/٤٨٧.

(٧) البحر ٨/١٥.

أراد بـذلـك أن الـلامَيْن للعلة أي: كـانت الهِبَـةُ لأجلك لأجـلِ قميصِـك، فـ «لقميصك» بدلُ اشتمالٍ بإعادة العاملِ بعينه، وقد نُقِلَ أنَّ قـولَه: «وَوَهَبْنـا له إسحاق»[1] أنها للعلة.

قـوله: «سُقُفـا» قرأ[2] ابن كثيـر وأبو عمـرو بفتـح السين وسكـون القـاف بـالإفراد على إرادةِ الجنسِ. والبـاقون بضمتين على الجمـعِ كـرُهُن في جمـع رَهْن. وفي «رُهُن» تـأويلٌ لا يمكنُ هنـا: وهو أَنْ يكـونَ جَمْعَ[3] «رِهـان» جَمْعَ رَهْن؛ لأنه لم يُسْمَعْ سِقاف جمع سَقْف. وعن الفراء[4] أنه جمع سقيفة فيكـون كصحيفة وصُحُف. وقُرِىء «سَقَفـاً» بفتحتين لغةٌ في سَقْف، وسُقـوفاً بـزنة فَلْس وفُلوس. وأبو رجاء بضمة وسكون.

و «مِنْ فِضَّة» يجوز أن يتعلَّق بالجعل، وأن يتعلق بمحذوف صفة لسُقُف. وقـرأ العامَّـة «معارِجَ» جمـع مَعْـرَج وهـو السُّلَّم. وطلحـة[5] «معـاريـج» جمـع مِعْراج، وهذا كمفاتِح لمَفْتَح، ومفاتيح لمفتاح.

آ. (٣٤) **قـوله: ﴿وسُرُراً﴾**: جمـع سَريـر. والعـامَّـةُ على ضم الـراء. وقُـرِىء[6] بفتحهـا وهي لغـةٌ بعض تميم وكلب. وقـد تقـدَّم أنَّ فعيـلاً المضعَّفَ تفتحُ عينُه إذا كان اسماً أو صفةً نحو: ثوب جَديـد وثياب جُـدَد، وفيه كلامٌ للنحاة. وهل قولـه: «مِنْ فضة» شـاملٌ للمعـارج والأبواب والسُّـرُر؟ فقال

---

(١) الآية ٨٤ من الأنعام.

(٢) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٨٥، والنشـر ٢/٣٧٠، والحجـة ٦٤٩، والقـرطبـي ١٦/٨٥، والبحر ٨/١٥، والتيسير ١٩٦.

(٣) لعلها مقحمة.

(٤) معاني القرآن ٣/٣٢.

(٥) القرطبـي ١٦/٨٥، والبحر ٨/١٥.

(٦) البحر ٨/١٥.

الزمخشري[1]: نعم، كأنه يرى تشريكَ المعطوف مع المعطوف عليه في قيودِه. و «عليها يَتَّكئون» و «عليها يَظْهَرون» صفتان لِما قَبْلَهما.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وزُخْرُفا﴾: يجوز أَنْ يكونَ منصوباً بـ جَعَلَ أي: وجَعَلْنا لهم زخرفا. وجوَّز الزمخشري[2] أن ينتصبَ عطفاً على محلِّ «مِنْ فضة» كأنه قيل: سُقُفاً من فضةٍ وذَهَبٍ أي: بعضُها كذا، وبعضها كذا.

وقد تقدَّم الخلافُ في «لَمَّا» تخفيفاً وتشديداً في سورة هود[3]، وقرأ[4] أبو رجاء وأبو حيوةَ «لِما» بكسر اللام على أنها لامُ العلةِ دَخَلَتْ على «ما» الموصولة وحُذِفَ عائدُها، وإنْ لم تَطُل الصلةُ. والأصل: الذي هو متاعُ كقولِه: «تماماً على الذي أحسنُ»[5] برفع النون. و «إنْ» هي المخففةُ من الثقيلة، و «كل» مبتدأ، والجارُّ بعده خبرُه أي: وإن كل ما تقدَّم ذِكْرُه كائن للذي هو متاعُ الحياة، وكان الوجهُ أن تدخُلَ اللامُ الفارقة لعدم إعمالِها، إلَّا أنَّها لما دَلَّ الدليلُ على الإثباتِ جاز حَذْفُها كما حَذَفها الشاعرُ في قوله[6]:

٣٩٩٢ــ أنا ابنُ أباةِ الضَّيْم مِنْ آلِ مالكٍ
وإنْ مالكٌ كانَتْ كرامَ المعادنِ

آ. (٣٦) قوله: ﴿ومَنْ يَعْشُ﴾: العامَّة على ضم الشين مِن عشا يعشو أي: يتعامى ويتجاهل. وقتادة[7] ويحيى بن سلام «يَعْشَ» بفتحها

---

(١) الكشاف ٣/٤٨٧.

(٢) الكشاف ٣/٤٨٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٦، والقرطبي ١٦/٨٧، والبحر ٨/١٥، والمحتسب ٢/٢٥٥.

(٥) الآية ١٥٤ من الأنعام، وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر: الدر المصون ٥/٢٢٨.

(٦) تقدم برقم ٣٥١١.

(٧) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١٦، والقرطبي ١٦/٨٨.

بمعنى يَعْمَ. وزيد بن علي «يَعْشو» بإثبات الواو. قال الزمخشري[1]: «على أنّ «مَنْ» موصولة وحَقُّ هذا أن يقرأ نقيضُ بالرفع». قال الشيخ[2]: «ولا تتعيَّنُ موصوليتُها بل تُخَرَّج على وجهين: إمَّا تقديرِ حذفِ حركةِ حرفِ العِلة، وقد حكاها الأخفش لغةً، وتقدَّم منه في سورةِ يوسفَ[3] شواهدُ، وإمَّا على أنه جزمٌ بـ «مَنْ» الموصولة تشبيهاً لها بـ «مَنْ» الشرطيةِ». قال: «وإذا كانوا قد جَزَموا بـ «الذي»، وليس بشرطٍ قط فأَوْلَىٰ بما اسْتُعْمِلَ شرطاً وغيرَ شرطٍ. وأنشد[4]:

٣٩٩٣ـ ولا تَحْفِرَنْ بِئْراً تُريد أخاً بها
فإنَّك فيها أنت مِنْ دونِه تَقَعْ
كذاكَ الذي يَبْغي على الناسِ ظالماً
يُصِبْه على رَغْمٍ عواقبُ ما صَنَعْ

/ قال: «وهو مذهبُ الكوفيين، وله وَجْهٌ من القياسِ: وهو أنَّ «الذي» [٧٩١/أ] أَشْبَهَتْ اسمَ الشرطِ في دخولِ الفاءِ في خبرِها، فتُشْبِهُ اسمَ الشرطِ في الجزم أيضاً. إلَّا أنَّ دخولَ الفاءِ منقاسٌ بشرطِه، وهذا لا ينقاسُ».

ويقال: عَشا يَعْشُو، وعَشِي يَعْشَىٰ. فبعضُهم جعلهما بمعنىً، وبعضُهم فَرَّقَ: بأنَّ عَشِيَ يَعْشَىٰ إذا حَصَلَتْ الآفَةُ من بَصَرِه، وأصلُه الواوُ وإنما قُلِبَتْ ياءً لانكسارِ ما قبلها كرضِيَ يَرْضَىٰ وعَشَا يَعْشُو أي: تفاعَل[5] ذلك. ونَظَرَ نَظَرَ

---

(١) الكشاف ٤٨٨/٣.

(٢) البحر ١٦/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٤) البيتان لسابق البربري، وهما في أمالي الزجاجي ١٨٥، والبحر ١٦/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٤.

(٥) أي: نظر كالذي به آفة ولا آفة به. انظر: البحر ٤/٨.

العَشِي[1] ولا آفَةَ ببصرِه، كما قالوا: عَرَجَ لِمَنْ به آفةُ العَرَجِ، وعَرُجَ[2] لمَنْ تعارَجَ، ومَشَى مِشْيَةَ العُرْجان. قال الشاعر[3]:

٣٩٩٤ـ أَعْشُو إذا ما جارتي بَرَزَتْ
حتى يُوارِيْ جارتي الخِدْرُ

أي: أنظرُ نَظَرَ العَشِي. وقال آخر[4]:

٣٩٩٥ـ متى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه
تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوْقِدِ

أي: تَنْظُرُ نَظَرَ العَشِي لضَعْفِ بصرِه مِنْ كثرةِ الوَقودِ. وفرَّق بعضُهم: بأنَّ عَشَوْتُ إلى النارِ إذا اسْتَدْلَلْتَ عليها بنظرٍ ضعيفٍ وقيل: وقال الفراء[5]: «عَشا يَعْشَى يُعْرِض، وعَشِي يَعْشَى عَمِيَ». إلَّا أنَّ ابن قتيبة[6] قال: «لم نَرَ أحداً حكى عَشَوْتُ عن الشيء: أَعْرَضْتُ عنه، وإنما يقال: تعاشَيْتُ عن كذا إذا تغافَلْتَ عنه وتعامَيْتَ».

وقرأ العامَّةُ «نُقَيِّضْ» بنونِ العظمةِ. وعلي بن أبي طالب[7] والأعمش ويعقوبُ والسلميُّ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في روايةٍ عنهما «يُقَيِّضْ» بالياء من تحت

---

(١) العَشِي: الصفة من هذه الآفة، كما في اللسان قال: «وهو عَشٍ وأعشَى».
(٢) ضبط هذا الفعل في اللسان بضم الراء وكسرها.
(٣) البيت لحاتم، وهو في ديوانه ٥٤ برواية «أُغضي» والبحر ٥٤/٨.
(٤) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٢٤٩، والكتاب ٤٤٥/١، والمقتضب ٦٥/٢، وأمالي الشجري ٦٦/٢، والعيني ٤٣٩/٤.
(٥) في معاني القرآن ٣٢/٣ «يَعْشو بمعنى يُعْرِض، ويَعْشَى يَعْمى».
(٦) تفسير غريب القرآن ص ٣٩٨.
(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٦/٢، والنشر ٣٦٩/٢، والبحر ١٦/٨، والقرطبي ٩٠/١٦.

أي: يُقَيِّض الرحمنُ. و «شيطاناً» نصبٌ في القراءتين. وابن عباس «يُقَيَّضْ» مبنياً للمفعول، «شيطانٌ» بالرفع، قائمٌ مقامَ الفاعلِ.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿وإنَّهم ليَصُدُّوْنَهم﴾**: الظاهرُ أنَّ ضميرَيْ النصبِ عائدان على «مَنْ» مِنْ حيث معناها، راعىٰ لفظَها أولاً فأفردَ في «له» و «له»، ثم راعىٰ معناها، فجَمع في قوله: «وإنَّهم ليَصُدُّوْنَهم». والضميرُ المرفوعُ على الشيطان؛ لأنَّ المرادَ به الجنسُ، ولأنَّ كلَّ كافرٍ معه قَرِيْنٌ. وقال ابن عطية[١]: «إنَّ الضميرَ الأولَ للشياطين، والثاني للكفار. التقدير: وإنَّ الشياطين ليَصُدُّوْنَ الكفارَ العابثين».

آ. (٣٨) **قوله: ﴿إذا جاءَنا﴾**: قرأ[٢] أبو عمروٍ والأخوان وحفصٌ «جاءنا» بإسنادِ الفعلِ إلى ضميرٍ مفردٍ يعودُ على لفظ «مَنْ» وهو العاشي، وحينئذٍ يكونُ هذا ممَّا حُمِل فيه على اللفظ، ثم على المعنى، ثم على اللفظ، فإنَّه حُمِلَ أولاً على لفظِها في قوله: «نُقَيِّضْ له» «فهو له»، ثم جُمِع على معناها في قوله: «وإنَّهم ليَصُدُّونهم» و «يَحْسَبون أنهم»، ثم رَجَعَ إلى لفظِها في قوله: «جاءنا»، والباقون «جاءانا» مُسْنداً إلى ضميرِ تثنيةٍ، وهما العاشي وقَرينُه.

قوله: «بُعْدَ المَشْرِقَيْنِ» قيل: أراد المشرقَ والمغربَ، فغلَّبَ كالعُمَرَيْن[٣] والقَمَرَيْن[٤]. وقيل: أراد بمَشْرِقَيْ الشمسِ مَشْرِقَها في أقصرِ يومٍ ومَشْرِقَها في أطولِ يومٍ. وقيل: بُعْدَ المَشْرِقَيْن من المَغْرِبَيْن.

---

(١) المحرر ٢٥٨/١٤.

(٢) السبعة ٥٨٦، والحجة ٦٥٠، والتيسير ١٩٦، والقرطبي ٩٠/١٦، والنشر ٣٦٩/٢، والبحر ١٦/٨.

(٣) العمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٤) القمران: الشمس والقمر.

قوله: «فبِئْسَ القَرينُ» مخصوصُه محذوفٌ أي: أنت.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿ولن يَنْفَعَكم﴾**: في فاعلِه قولان، أحدهما: أنه ملفوظٌ به، وهو «أنَّكم» وما في حَيِّزها. التقدير: ولن يَنْفَعَكم اشتراكُكم في العذاب بالتأسِّي، كما يَنْفَعُ الاشتراكُ في مصائب الدنيا فيتأسَّى المُصاب بمثلِه. ومنه قولُ الخنساء[1]:

٣٩٩٦ـ ولولا كَثْرَةُ الباكِيْنَ حَوْلي
على إخوانِهم لَقَتَلْتُ نَفْسي
وما يَبْكُون مثلَ أخي ولكنْ
أُعَزِّي النفسَ عنه بالتأسِّي

والثاني: أنَّه مضمرٌ. فقدَّره بعضُهم ضميرَ التمنِّي المدلولَ عليه بقوله: «يا لَيْتَ بيني»[2] أي: لن يَنْفعكم تَمَنِّيكم البُعْدَ. وبعضُهم: لن ينفعَكم اجتماعُكم. وبعضُهم: ظُلْمُكم وجَحْدُكم. وعبارةُ مَنْ عَبَّر بأنَّ الفاعلَ محذوفٌ مقصودُه الإضمارُ المذكورُ لا الحذفُ؛ إذ الفاعلُ لا يُحْذَفُ إلَّا في مواضعَ ليس هذا منها، وعلى هذا الوجهِ يكونُ قوله: «أنَّكم» تعليلاً[3] أي: لأنَّكم، فحذفَ الخافضَ فجرى في مَحَلِّها الخلافُ: أهو نصبٌ أم جرٌّ[4]؟ ويؤيِّد إضمارَ الفاعلِ، لا أنَّه هو «أنَّكم»، قراءةُ «إنكم» بالكسرِ فإنَّه/ استئنافٌ مفيدٌ للتعليلِ. [٧٩١/ب]

قوله: «إذْ ظَلَمْتُمْ» قد استشكل المُعْرِبون هذه الآيةَ. ووجهُه: أنَّ قولَه

---

(١) ديوان الخنساء ص ٨٤.
(٢) رسمها في الأصل موصولة: يا لَيْتَبيْني.
(٣) الأصل «تعليل» وهو سهو.
(٤) انظر: الدر المصون ١/ ٢١١ ــ ٢١٢.

«اليومَ» ظرفٌ حاليٌّ، و «إذ» ظرفٌ ماضٍ، و «يَنْفَعَكم» مستقبلٌ؛ لاقترانِه بـ «لن» التي لنفي المستقبلِ. والظاهرُ أنه عاملٌ في الظرفَيْن، وكيف يعملُ الحدثُ المستقبلُ الذي لم يقَعْ بعدُ في ظرفٍ حاضرٍ أو ماضٍ؟ هذا ما لا يجوزُ. فأُجيب عن إعماله في الظرفِ الحاليِّ على سبيلِ قُرْبِه منه؛ لأنَّ الحالَ قريبٌ من الاستقبالِ فيجوز في ذلك. قال تعالى: «فمَنْ يَسْتمعِ الآن»[1] وقال الشاعر[2]:

٣٩٩٧ـ ....

سَأَسْعَى الآنَ إذ بَلَغَتْ أَناها

وهو إقناعيٌّ، وإلاَّ فالمستقبلُ يَسْتحيلُ وقوعُه في الحالِ عقلاً. وأمَّا قولُه: «إذ» ففيها للناسِ أوجهٌ كثيرةٌ. قال ابن جني: «راجَعْتُ أبا عليّ فيها مِراراً فآخرُ ما حَصَّلْت منه: أنَّ الدنيا والآخرةَ متصلتان، وهما سواءٌ في حُكْم اللَّهِ تعالى وعِلْمِه، فـ «إذ» بدلٌ من «اليوم» حتى كأنَّه مستقبلٌ أو كأنَّ اليومَ ماضٍ. وإلى هذا نحا الزمخشريُّ قال[3]: «وإذْ بدلٌ من اليوم» وحَمَلَه الزمخشريُّ على معنى: إذْ تبيَّن وصَحَّ ظُلْمُكم، ولم يَبْقَ لأحدٍ ولا لكم شبهةٌ في أنَّكم كنتم ظالمين. ونظيرُه[4]:

---

(١) الآية ٩ من الجن.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في رصف المباني ص ٣٩٦، والجني الداني ص ٥٩، وحاشية الدسوقي ١/١٤٩، وصدره:

فإنِّي لَسْتُ خاذِلَكم ولكنْ ....

وصدرُه في رصف المباني:

فلم أَنْكُلْ ولم أجْبُنْ ولكنْ ....

(٣) الكشاف ٣/٤٨٩.

(٤) البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي. وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦١، والمغني ص ٤٠، وحاشية الأمير عليه ١/٢٥، وعجزه: =

٣٩٩٨ـ إذا ما انْتَسَبْنا لم تَلِدْني لئيمةٌ

. . . .

أي: تَبَيَّن أني وَلَدُ كريمةٍ». وقال الشيخ[١]: «ولا يجوزُ البدلُ ما دامت «إذ» على موضوعِها من المُضِيِّ، فإنْ جُعِلَتْ لمطلقِ الزمانِ جاز». قلت: لم يُعْهَدْ في «إذ» أنها تكونُ لمطلقِ الزمان، بل هي موضوعةٌ لزمانٍ خاصٍ بالماضي كأَمْسِ. الثاني: أنَّ في الكلام حَذْفَ مضافٍ تقديرُه: بعد إذ ظَلَمْتُمْ. الثالث: أنها للتعليلِ. وحينئذٍ تكونُ حرفاً للتعليلِ كاللام. الرابعُ: أنَّ العاملَ في «إذ» هو ذلك الفاعلُ المقدَّرُ لا ضميرُه. والتقدير: ولن ينفعَكم ظلمُكم أو جَحْدُكم إذ ظَلَمْتم. الخامس: أنَّ العاملَ في «إذ» ما دَلَّ عليه المعنى. كأنه قال: ولكن لن ينفعَكم اجتماعُكم إذ ظَلَمْتُمْ. قاله الحوفي، ثم قال: «وفاعلُ «يَنْفَعَكم» الاشتراكُ» انتهى. فظاهرُ هذا متناقضٌ؛ لأنَّه جَعَلَ الفاعلَ أولاً اجتماعَكم، ثم جعلَه آخِراً الاشتراكَ. ومنع أَنْ تكونَ «إذ» بدلاً مِن اليوم لتغايُرِهما في الدلالة. وفي كتاب أبي البقاء[٢] «وقيل: إذْ بمعنى «أَنْ» أي: أَنْ ظَلَمْتُم». ولم يُقَيِّدْها بكونِها أن[٣] بالفتح أو الكسر، ولكن قال الشيخ[٤]: «وقيل: إذ للتعليلِ حرفاً بمعنى «أَنْ» يعني بالفتح؛ وكأنَّه أراد ما ذكره أبو البقاءِ، إلَّا أنَّ تَسْمِيتَه «أنْ» للتعليل مجازٌ، فإنها على حَذْفِ حرفِ العلةِ أي: لأَنْ، فلمصاحبتِها لها، والاستغناءِ بها عنها سَمَّاها

= ولم تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بها بُدَّا

فالجزاء للمستقبل والولادة قد مضت.

(١) البحر ٨/١٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.

(٣) في المطبوعة: بالفتح.

(٤) البحر ٨/١٧.

باسمِها. ولا ينبغي أَنْ يُعْتَقَدَ أنَّها في كتابِ أبي البقاء بالكسرِ على الشرطية؛ لأنَّ معناه بعيدٌ.

وقُرِىء[1] «إنكم» بالكسرِ على الاستئناف المفيدِ للعلةِ. وحينئذٍ يكونُ الفاعلُ مضمراً على أحدِ التقادير المذكورة.

آ. (٤١) **قوله: ﴿فإمَّا نَذْهَبَنَّ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ عليه قريباً.

آ. (٤٢) وقُرِىء[2] «نُرِيَنْكَ»: بالنونِ الخفيفة. والعامَّةُ على «أُوْحِي»[3] مبنيًّا للمفعولِ مفتوحَ الياء، وبعضُ قُرَّاء الشام[4] سَكَّنها تخفيفاً. والضحاك «أَوْحَىٰ» مبنياً للفاعل وهو اللَّهُ تعالى.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿مَنْ أَرْسَلْنا﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنَّ «مَنْ» موصولة، وهي مفعولةٌ للسؤالِ. كأنه قيل: واسأل الذي أرْسَلْناه مِنْ قَبْلِك عَمَّا أُرْسِلوا به، فإنَّهم لم يُرْسَلوا إلاَّ بالتوحيد. الثاني: أنَّه على حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ على أنه المسؤولُ عنه. والمسؤولُ الذي هو المفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقديرُه: واسْأَلْنا عن مَنْ أَرْسَلْناه. الثالث: أنَّ «مَنْ» استفهاميةٌ مرفوعةٌ بالابتداء، و «أَرْسَلَ» خبرُه. والجملةُ مُعَلِّقَةٌ للسؤالِ، فتكونُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ، وهذا ليس بظاهرٍ، بل الظاهرُ أنَّ المُعَلِّقَ للسؤال إنما هو الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قولِه «أَجَعَلْنا».

---

(١) وهي رواية عن ابن عامر. انظر: السبعة ٥٨٦، والبحر ٨/١٧، والقرطبي ١٦/٩١.

(٢) وهي قراءة رُوَيْس. انظر: الإتحاف ٢/٤٥٧، والبحر ٨/١٨، والنشر ٢/٢٤٦.

(٣) في الآية ٤٣.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١٨.

آ. (٤٧) قوله: ﴿إذا هم منها يَضْحَكون﴾: قال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: كيف جازَ أَنْ تُجاب «لَمَّا» بـ «إذا» المفاجأة؟ قلت: لأنَّ فِعْلَ المفاجأةِ معها مقدَّرٌ، وهو عاملُ النصبِ في مَحَلِّها، كأنه قيل: فلمَّا جاءهم بآياتنا فاجَؤُوا وقتَ ضَحِكهم». قال الشيخ[٢]: «ولا نعلَمُ نحوَ ما ذهب إلى ما ذَهَب إليه مِنْ أنَّ «إذا» الفجائيةَ تكونُ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ تقديره: فاجأ، بل المذاهبُ ثلاثةٌ[٣]: إمَّا حرفٌ فلا تحتاجُ إلى عاملٍ، أو ظرفُ مكانٍ، أو ظرفُ زمانٍ. فإنْ ذُكِرَ بعد الاسمِ الواقعِ بعدها خبرٌ كانت منصوبةً على الظرفِ، والعاملُ فيها ذلك الخبرُ نحوَ: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ» تقديره: خرجتُ ففي المكان الذي خَرَجْتُ فيه زيدٌ قائمٌ، أو ففي الوقتِ الذي خَرَجْتُ فيه زيدٌ قائمٌ، وإنْ لم يُذْكَرْ بعد الاسمِ خبرٌ، أو/ ذُكِرَ اسمٌ منصوبٌ على الحالِ: فإنْ [٧٩٢/أ] كان الاسمُ جثةً وقُلنا: إنها ظرفُ مكانٍ كان الأمرُ واضحاً نحو: خرجْتُ فإذا الأسدُ أي: فبالحضرةِ الأسدُ، أو فإذا الأسدُ رابضاً. وإنْ قلنا: إنها ظرفُ زمانٍ كان على حذفِ مضافٍ لئلا يُخْبَرَ بالزمانِ عن الجثةِ نحو: «خَرَجْتُ فإذا الأسدُ» أي: ففي الزمانِ حضورُ الأسدِ، وإن كان الاسمُ حَدَثاً جازَ أن يكونَ مكاناً أو زماناً. ولا حاجةَ إلى تقديرِ مضافٍ نحو: «خرجْتُ فإذا القتالُ» إنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ فبالحضرة القتالُ، أو ففي الزمانِ القتالُ». وفيه تلخيصٌ وزيادةٌ كبيرةٌ في الأمثلةِ رأيْتُ تَرْكَها مُخِلًّا.

آ. (٤٨) قوله: ﴿إلَّا هي أكبرُ﴾: جملةٌ واقعةٌ صفةً لقوله: «مِنْ آية» فيُحْكَمُ على موضِعها بالجَرِّ اعتباراً باللفظِ، وبالنصبِ اعتباراً بالمحلِّ،

---

(١) الكشاف ٣/٤٩٠، ٤٩١.

(٢) البحر ٨/٢٠.

(٣) انظر في «إذا» الفجائية: مغني اللبيب ١٢٠، ورصف المباني ٦١، والجنى الداني ٣٧٤.

وفي معنى قولِه: «أكبرُ مِنْ أختِها» أوجهٌ، أحدها: ـ قاله ابنُ عطية[1] ـ وهو أنهم يَسْتَعْظِمون الآيةَ التي تأتي، لجِدَّةِ أَمْرِها وحُدوثِه؛ لأنهم أَنِسُوا بتلك الآيةِ السابقةِ فيَعْظُم أَمْرُ الثانيةِ ويَكْبرُ، وهذا كما قال[2]:

٣٩٩٩ـ على أنَّها تَعْفُو الكُلُوم، وإنَّما
نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضي

الثاني: ما ذكرَه بعضُهم: مِنْ أنَّ المعنىٰ: إلَّا هي أكبرُ من أختها السابقةِ، فحذَفَ الصفةَ للعِلْمِ بها. الثالث: قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: هو كلامٌ متناقضٌ؛ لأنَّ معناه: ما مِنْ آيةٍ من التسعِ إلَّا وهي أكبرُ مِنْ كلِّ واحدةٍ منها، فتكونُ كلُّ واحدةٍ منها فاضلةً ومفضولةً في حالةٍ واحدة. قلت: الغرضُ بهذا الكلامِ وَصْفُهُنَّ بالكبرِ لا يَكَدْنَ يتفاوَتْنَ فيه، وكذلك العادةُ في الأشياء التي تتقارَبُ في الفضلِ التقاربَ اليسيرَ، تختلفُ آراءُ الناس في تفضيلِها، فبعضُهم يفضِّل هذا، وبعضُهم يفضِّل هذا، وربما اختلفَتْ آراءُ الواحدِ فيها، كقول الحماسيِّ[4]:

---

(١) المحرر ١٤/٢٦٤.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ٢/١٥٨، والخصائص ٢/١٧٠، وابن يعيش ٣/١١٧، والخزانة ٢/٤٥٨. وتعفو: تذهب وتبرأ. والكلوم: الجروح أي: أننا نحزن على الأقرب، ومَنْ مضى على رزئه زمن نسيناه ولو عظم خطبه.

(٣) الكشاف ٣/٤٩١.

(٤) البيت للعرندس أحد بني أبي بكر بن كلاب، وهو في الحماسة ٢/٢٦٨ برواية «يَسْري».

٤٠٠٠ـ مَنْ تَلْقَ منهم تَقُلْ لاقَيْتُ سَيِّدَهُمْ
مثلَ النجومِ التي يَهْدِي بها السَّاري

وقالت الأنمارية في الجُمْلة من أبنائها: ثَكِلْتُهُمْ إنْ كنتُ أعلمُ أيُّهم أفضلُ، هم كالحَلْقَةِ المُفْرَغَةِ لا يُدْرى أين طرفاها» انتهى كلامُه. وأولُه فظيعٌ جداً كأن العباراتِ ضاقَتْ عليه حتى قال ما قال، وإنْ كان جوابُه حَسَناً فسؤالُه فظيعٌ. وقد تقدَّم الخلافُ في «يا أَيُّها الساحرُ» في النور[1].

آ. (٥٠) وقرأ[2] أبو حيوةَ «يَنْكِثُوْن» بكسرِ الكافِ. وهي لغةٌ.

آ. (٥١) قوله: ﴿وهذه الأنهارُ﴾: يجوزُ في «وهذه» وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ مبتدأةً، والواوُ للحالِ. والأنهارُ صفةٌ لاسمِ الإشارةِ، أو عطفُ بيانٍ. و«تجري» الخبرُ. والجملةُ حالٌ مِنْ ياء «لي». والثاني: أنَّ «هذه» معطوفةٌ على «مُلْك مِصْرَ»، و«تَجْري» على هذا حالٌ أي: أليس مُلْكُ مِصْرَ وهذه الأنهارُ جاريةً أي: الشيئان.

قوله: «تُبْصِرونَ» العامَّةُ على الخطابِ لِمَنْ ناداه. وقرأ[3] عيسى بكسر النون أي: تُبْصِروني. وفي قراءةِ العامَّةِ المفعولُ محذوفٌ أي: تُبْصِرون مُلْكي وعَظَمتي. وقرأ فهد بن الصقر[4] «يُبْصِرون» بياء الغَيْبة: إمَّا على الالتفاتِ من الخطاب إلى الغَيْبة، وإمَّا رَدًّا على قوم موسى.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢١ من النور.
(٢) البحر ٨/٢٢.
(٣) البحر ٨/٢٢، والشواذ ١٣٥.
(٤) فهد بن الصقر، روى القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي وهو من جلة أصحابه وأيوب بن المتوكل، وروى عنه ابن أخته إبراهيم. طبقات القراء ٢/١٣.

آ . (٥٢) **قوله : ﴿أم أنا خيرٌ﴾** : في «أم» أقوالٌ، أحدها: أنها منقطعةٌ، فتتقدَّرُ بـ بل التي لإضرابِ الانتقال، وبالهمزة التي للإنكار. والثاني : أنها بمعنى بل فقط، كقوله[١] :

٤٠٠١ـ بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحَىٰ
وصورتِها أم أنتِ في العينِ أَمْلَحُ

أي : بل أنتِ. الثالث: أنها منقطعةٌ لفظاً، متصلةٌ معنىً. قال أبو البقاء[٢] : «أمْ هنا منقطعةٌ في اللفظ لوقوع الجملةِ بعدَها في اللفظ، وهي في المعنىٰ متصلةٌ معادِلةٌ؛ إذ المعنى : أنا خيرٌ منه أم لا، وأيُّنا خيرٌ»[٣] وهذه عبارةٌ غريبةٌ : أن تكونَ منقطعةً لفظاً، متصلةً معنى، وذلك أنهما معنيان مختلفان؛ فإن الانقطاعَ يَقْتضي إضراباً: إمَّا إبطالاً، وإمَّا انتقالاً. الرابع: أنها متصلةٌ، والمعادِلُ محذوفٌ تقديره: أم تُبْصِرون. وهذا لا يجوزُ إلاَّ إذا كانت «لا» بعد أم نحو: أتقومُ أم لا؟ أي: أم لا تقوم. وأزيدٌ عندك أم لا؟ أي: أم لا هو عندك. أمَّا حَذْفُه دون «لا» فلا يجوزُ، وقد جاء حَذْفُ «أم» مع المعادِلِ وهو قليلٌ جداً. قال الشاعر[٤] :

٤٠٠٢ـ دعاني إليها القلبُ إني لأَمْرِها
سميعٌ فلا أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها

أي : أم غَيٌّ. وكان الشيخ[٥] قد نقل عن سيبويه[٦] أنَّ هذه هي «أم»

---

(١) تقدم برقم ٢٢٦.
(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.
(٣) الإملاء : «أو أينا».
(٤) تقدم برقم ٧٣٤.
(٥) البحر ٨/٢٢ ـ ٢٣.
(٦) الكتاب ١/٤٨٤. قال: «كان فرعون قال: أفلا تُبصرون أم أنتم بصراء».

المعادِلَةُ أي: أم تُبْصِرُون الأمرَ الذي هو حقيقٌ أَنْ يُبْصَرَ عنده، وهو أنَّه خيرٌ مِنْ موسى. قال: «وهذا القولُ بدأ به الزمخشريُّ[1] فقال: «أم/ هذه متصلةٌ لأنَّ [٧٩٢/ب] المعنى: أفلا تُبْصِرون أم تُبْصرون، إلاَّ أنه وَضَعَ قولَه: «أنا خيرٌ» موضعَ «تُبْصِرون»؛ لأنهم إذا قالوا: أنت خيرٌ، فهم عنده بُصَراءُ، وهذا من إنزالِ السببِ منزلةَ المسبب». قال الشيخ[2]: «وهذا متكلَّفٌ جداً؛ إذ المعادِلُ إنما يكونُ مقابلاً للسابقِ. فإن كان المعادِلُ جملةً فعليةً كان السابقُ جملةً فعليةً أو جملةً اسميةً يتقدَّر منها فعليةٌ، كقوله: «أَدَعَوْتُموهم أم أنتم صامتون»[3] لأنَّ معناه: أم صَمَتُّم، وهنا لا تتقدَّرُ منها جملةٌ فعليةٌ؛ لأنَّ قولَه: «أم أنا خير» ليس مقابلاً لقوله: «أفلا تُبْصِرون». وإن كان السابقُ اسماً كان المعادِلُ اسماً، أو جملةً فعليةً يتقدَّر منها اسمٌ نحو قولِه[4]:

٤٠٠٣ـ أمُخْدَجُ اليدَيْنِ أم أَتَمَّتِ

فـ «أتمَّت» معادِلٌ للاسم، فالتقديرُ: أم مُتِمًّا»[5] قلت: وهذا الذي رَدَّه على الزمخشريِّ رَدٌّ على سيبويه؛ لأنه هو السابقُ به، وكذا قولُه أيضاً: إنه لا يُحْذَفُ المعادِلُ بعد «أم» إلاَّ وبعدها «لا» فيه نظرٌ؛ من حيث تجويزُ سيبويه حَذْفَ المعادِلِ دون «لا» فهو رَدٌّ على سيبويهِ أيضاً.

---

(١) الكشاف ٣/٤٩٢.

(٢) البحر ٨/٢٢.

(٣) الآية ١٩٣ من الأعراف.

(٤) البيت لجحدر وقبله:

إذا الكُماةُ بالكُماةِ التفَّتِ

وهو في الارتشاف ٢/٦٥٣، وابن يعيش ٤/٩٦. والمخدج: الولد يولد ناقصاً وإن تمت أيام حمله. والكماة: جمع كمي وهو الفارسُ التام السلاح وهو الشجاع.

(٥) لعل الأنسب: متمٌّ.

[قوله: «ولا يَكادُ يُبين» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ معطوفةً على الصلةِ، وأَنْ تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً][1]. والعامَّة على «يُبين» مِنْ أبان، والباقر[2] «يَبين» بفتحِها مِنْ بان أي: ظهر.

آ. (٥٣) قوله: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾: قرأ[3] حفص «أَسْوِرَة» كأَحْمِرَة. والباقون «أساوِرَة». فأَسْوِرَة جمع سِوار كحِمار وأَحْمِرَة، وهو جمعُ قلةٍ، وأساوِرَة جمعُ إسْوار بمعنى سِوار. يقال: سِوارُ المرأة وإسْوارُها، والأصل: أساوير بالياء، فَعُوِّضَ من حرف المدِّ تاءُ التأنيثِ كزَنادقة. وقيل: بل هي جمعُ أَسْوِرة فهي جمعُ الجمعِ. وقرأ أُبَيٌّ والأعمش ـ ويُرْوى عن أبي عمرو ـ «أساوِر» دونَ تاءٍ. ورُوِي عن أُبَيّ أيضاً وعبد الله أساْوِير. وقرأ[4] الضحاك «أَلْقَى» مبنياً للفاعلِ أي الله. و «وأساوِرة» نصباً على المفعولية. و «مِنْ ذَهَبٍ» صفةٌ لـ أَساورة. ويجوزُ أَنْ تكون «مِنْ» الداخلةَ على التمييز.

آ. (٥٥) قوله: ﴿آسَفُونا﴾: منقولٌ بهمزةِ التعديةِ مِنْ أَسِفَ بمعنى غَضِبَ، والمعنى: أَغْضَبونا بمخالَفَتِهم أمرَنا. وفي التفسيرِ: أحزنوا أولياءَنا يعني السَّحَرةَ.

آ. (٥٦) قوله: ﴿سَلَفاً﴾: قرأ[5] الأَخَوان بضمتين، والباقون

---

(١) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في المصورة عن الأصل.
(٢) البحر ٨/٢٣.
(٣) انظر في قراءاته: التيسير ١٩٧، والبحر ٨/٢٣، والقرطبي ١٦/١٠٠، والنشر ٢/٣٦٩، والحجة ٦٥١، والسبعة ٥٨٧، والشواذ ١٣٧.
(٤) البحر ٨/٢٣.
(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٧، والنشر ٢/٣٦٩، والقرطبي ١٦/١١٢، والحجة ٦٥١، والتيسير ١٩٧، والبحر ٨/٢٣، والتسير ١٩٧.

بفتحتين. فأمَّا الأُولى فتحتمل ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أنها جمعُ سَليف كرَغيف ورُغُف. وسمع القاسمُ بنُ مَعَن من العرب: «مضى سَليفٌ من الناس». والسَّليفُ من الناس كالفريقِ منهم. والثاني: أنها جمعُ سالِف كصابِر وصُبُر. والثالث: أنها جمعُ سَلَف كأَسَد وأُسُد. والثانية[1] تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ جمعاً لسالِف كحارس وحَرَس، وخادِم وخَدَم. وهذا في الحقيقة اسمُ جمعٍ لا جمعُ تكسيرٍ؛ إذ ليس في أبنيةِ التكسير صيغةُ فَعَل. والثاني: أنه مصدرٌ يُطْلق على الجماعة تقول: سَلَفَ الرجلُ يَسْلُفُ سَلَفاً أي: تقدَّم. وسلَفُ الرجلِ آباؤه المتقدِّمون، والجمع أَسْلافٌ وسُلاف. وقال طفيل[2]:

٤٠٠٤ــ مَضَوْا سَلَفاً قَصْدُ السَّبيلِ عليهمُ
صُروفُ المنايا بالرجالِ تَقَلَّبُ

وقرأ عليٌّ كَرَّم اللَّهُ وجهَه ومجاهد «سُلَفاً» بضم السين وفتح اللام. وفيها وجهان، أشهرُهما: أنه جمعُ سُلْفَة كغُرْفَة وغُرَف، والسُّلْفَةُ الأمة. وقيل: الأصل «سُلُفاً» بضمتين، وإنما أَبْدل من الضمة فتحةً.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿مَثَلاً﴾**: إمَّا مفعولٌ ثانٍ إنْ كانت بمعنى صَيَّر، وإلاَّ حالاً.

قوله: «يَصِدُّون» قرأ[3] نافع وابن عامر والكسائي «يَصُدُّون» بضمِ الصادِ. والباقون بكسرِها. فقيل: هما بمعنىً واحدٍ، وهو الصحيحُ، واللفظُ يُقال: صَدَّ يَصِدُّ ويَصُدُّ كعَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ، ويَعْرُشُ ويَعْرِشُ. وقيل: الضمُّ

---

(١) أي: سَلَفاً.

(٢) طفيل الغنوي يرثي قومه. والبيت في اللسان (سلف).

(٣) السبعة ٥٨٧، والبحر ٨/٢٥، والقرطبي ١٦/١٠٣، والحجة ٦٥٢، والنشر ٢/٣٦٩، والتيسير ١٩٧.

مِن الصُّدود، وهو الإعراضُ. وقد أنكر ابنُ عباسٍ الضمَّ، وقد رُوِي له عن علي رضي الله عنهما ـ والله أعلم ـ قبل بلوغِه تواتُرَه.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وقالوا أآلهتُنا خيرٌ﴾: قرأ[1] أهلُ الكوفة[2] بتحقيق الهمزةِ الثانيةِ، والباقون بتسهيلِها بينَ بينَ، ولم يُدْخِلْ أحدٌ مِنْ القرَّاء الذين مِنْ قاعدتِهم الفصلُ بين الهمزتين بألفٍ، ألفاً، كراهةً لتوالي أربعةِ مُتشابهات، وأَبْدل الجميعُ الهمزةَ الثالثة[3] ألفاً. ولا بُدَّ/ مِنْ زيادةِ بيان: وذلك [٧٩٣/أ] أن «آلِهة» جمعُ إلٰه كعِماد وأَعْمِدَة، فالأصلُ أَأْلِهَة بهمزتين: الأولى زائدةٌ، والثانيةُ فاء الكلمة وقعتِ الثانيةُ ساكنةً بعد مفتوحةٍ وَجَبَ قلْبُها ألفاً كأَمِنَ وبابِه، ثم دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ على الكلمةِ، فالتقى همزتان في اللفظ: الأولى للاستفهامِ والثانيةُ همزةُ أَفْعِلة. والكوفيون[4] لم يَعْتَدُّوا باجتماعِهما فأبْقَوْهما على حالِهما. وغيرُهم استثقَل فخفَّفَ الثانيةَ بالتسهيلِ بينَ بينَ، والثالثةُ بألفٍ محضةٍ لم تُغَيَّرْ البتةَ. وأكثرُ أهلِ العصرِ يُقْرُوْنَ هذا الحرفَ بهمزةٍ واحدة بعدها ألفٌ على لفظِ الخبرِ ولم يقرأ به أحدٌ من السبعة فيما قرأْتُ به، إلَّا أنَّه رُوِي أنَّ وَرْشاً قرأ كذلك في روايةِ أبي الأزهر[5]، وهي تحتملُ الاستفهامَ كالعامَّةِ، وإنما حَذَفَ أداةَ الاستفهامِ لدلالة «أم» عليها وهو كثيرٌ. وتَحْتملُ أنَّه قرأه خبراً مَحْضاً وحينئذٍ تكون «أم» منقطعةً فتُقَدَّرُ بـ بل والهمزة.

---

(١) السبعة ٥٨٧، والبحر ٨/٢٥، والقرطبي ١٦/١٠٤، والحجة ٦٥٣، والنشر ١/٣٦٤ ـ ٣٦٥، والتيسير ١٩٧.

(٢) وهم عاصم وحمزة والكسائي.

(٣) وهي همزة أأْلِهة الثانية.

(٤) أي من القراء عندما قرؤوا أآلهة بالتحقيق.

(٥) عبد الصمد بن عبد الرحمن أبو الأزهر العتقي، أخذ عن ورش وروى عنه بكر الدمياطي توفي سنة ٢٣١. طبقات القراء ١/٣٨٩.

وأمَّا الجماعةُ فهي عندهم متصلةٌ. فقوله: «أم هو» على قراءةِ العامة عطفٌ على «آلهتنا» وهو من عطفِ المفرداتِ. التقدير: أآلهتُنا أم هو خيرٌ أي: أيُّهما خيرٌ. وعلى قراءةِ ورشٍ يكونُ «هو» مبتدأً، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: بل أهو خيرٌ، وليست «أم» حينئذٍ عاطفةً.

قوله: «جَدَلاً» مفعولٌ مِنْ أجله أي: لأجلِ الجدلِ والمِراءِ لا لإِظهارِ الحقِّ. وقيل: هو مصدرٌ في موضعِ الحال أي: إلَّا مُجادِلين.

وقرأ ابنُ مقسم «جِدالاً» والوجهان جاريان فيه. والظاهر أنَّ «هو» لعيسى كغيره من الضمائر. وقيل: هو للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿لَجَعَلْنا منكم ملائكةً﴾**: في «مِنْ» هذه أقوالٌ، أحدها: أنها بمعنى بَدَل أي: لَجَعَلْنا بَدَلكم. ومنه أيضاً «أَرَضِيْتُمْ بالحياةِ الدنيا من الآخرة»[1] أي بَدَلَها. وأنشد[2]:

٤٠٠٥ـ أخَذُوا المَخاضَ من الفَصيلِ غُلُبَّةً
ظُلْماً ويُكْتَبُ للأميرِ إفالا

وقال آخر[3]:

٤٠٠٦ـ جاريَةٌ لم تأكُلِ المُرَقَّقا
ولم تَذُقْ من البُقولِ الفُسْتقا

والثاني: ـ وهو المشهورُ ـ أنها تبعيضِيَّةٌ. وتأويلُ الآية عندهم: لَوَلَّدْنا منكم يا رجالُ ملائكةً في الأرض يَخْلُفونكم كما يَخْلُفكم أولادُكم، كما وَلَّدْنا

---

(١) الآية ٣٨ من التوبة.
(٢) تقدم برقم ١١٨٣.
(٣) تقدم برقم ١١٨٢.

عيسى مِنْ أنثى دونَ ذكرٍ، ذكره الزمخشري[1]. والثالث: أنها تبعيضيَّةٌ. قال أبو البقاء[2]: «وقيل: المعنى: لَحَوَّلْنا بعضَكم ملائكةً». وقال ابن عطية[3]: «لَجَعَلْنا بَدَلاً مِنْكم».

آ. (٦١) **قوله: ﴿وإنه لعِلْمٌ﴾**: المشهورُ أنَّ الضميرَ لعيسى، يعني نزولَه آخر الزمان. وقيل الضميرُ للقرآن أي: فيه عِلْمُ الساعةِ وأهوالُها، أو هو علامةٌ على قُرْبها. وفيه «اقترب للناس حسابُهم»[4] «اقتربَتِ الساعةُ»[5]. وقيل: للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم. ومنه «بُعِثْتُ أنا والساعةُ كهاتَيْن»[6].

والعامَّةُ على «عِلْم» مصدراً، جُعِل عِلْماً مبالغةً لَمَّا كان به يَحْصُلُ العِلْمُ، أو لَمَّا كان شَرْطاً يُعْلَم به ذلك أُطْلِق عليه عِلْم. وابن عباس[7] وأبو هُرَيْرَة وأبو مالكِ الغِفاري[8] وزيد بن علي «لَعَلَمٌ» بفتح الفاءِ والعينِ أي: لَشَرْطٌ وعَلامةٌ، وقرأ أبو نضرة[9] وعكرمةُ كذلك، إلَّا أنهما عَرَّفا باللام، فقرآ «للعَلَمُ» أي: لَلْعلامَةُ المعروفةُ.

---

(١) الكشاف ٣/٤٩٤.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.

(٣) المحرر ١٤/٢٧٠.

(٤) الآية ١ من الأنبياء.

(٥) الآية ١ من القمر.

(٦) رواه البخاري. انظر: الفتح ١١/٣٤٧، ٣٩ باب قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ٨١ كتاب الرقاق.

(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٥٨، والقرطبي ١٦/١٠٥، والبحر ٨/٢٦.

(٨) غزوان أبو مالك الغفاري الكوفي. روى عن البراء بن عازب وعبد الله بن عباس، وعنه إسماعيل بن سميع، ثقة، وروى له أبو داود وغيره. انظر: تهذيب الكمال ٢/١٨٩.

(٩) المنذر بن مالك العبدي البصري أدرك طلحة بن عبيد الله، وروى عن ابن عباس. وعنه حميد الطويل. ثقة. توفي سنة ١٠٨. انظر: تهذيب الكمال ٣/١٣٧٣.

آ. (٦٧) قـوله: ﴿الأَخِـلَّاءُ يومئـذٍ﴾: مبتدأ، وخبـرُه «عَدُوٌّ». والتنوين في «يومئذٍ» عِوَضٌ عن جملة تقديرُه: يـومَ إذْ تَأْتيهم السـاعةُ. والعـامل في «يَوْمئذ» لفظُ «عَدُوٌّ» أي: عداوتُهم في ذلك اليوم.

آ. (٦٨) قـوله: ﴿يـا عبـادِيْ﴾: قـرأ[1] أبـو بكـرٍ عن عـاصم «يا عبادِيَ، لا خَـوْفٌ» بفتح اليـاء. والأخوانَ وابن كثيـر وحفصٌ بحَذْفِهـا وصلاً ووقفاً. والباقون بإثباتها سـاكنةً. وقـرأ العامَّـةُ «لا خوفٌ» بـالرفـع والتنوينِ: إمَّـا مبتـدأً، وإمَّا اسمـاً لهـا، وهـو قليـلٌ. وابن محيصن[2] دونَ تنـوينٍ على حَـذْفِ مضـافٍ وانتظارِه: لا خَـوفُ شيءٍ[3]. والحسنُ وابن أبـي إسحاق بـالفتـح على «لا» التبرئةِ، وهي عندهم أَبْلَغُ.

آ. (٦٩) قـولـه: ﴿الـــذين آمنـوا﴾: يجـوزُ أَنْ يكـونَ نعتـاً لـ «عبادي» أو بدلاً منه، أو عطف بيانٍ له، أو مقطوعاً منصوباً أو مرفوعاً.

آ. (٧١) قوله: ﴿يُطافُ﴾: قبلَه محذوفٌ أي: يَـدْخُلونُ يُطاف. والصِّحـافُ: جمـعُ صَحْفَـة كجَفْنَـة وجِفـان. قـال الجـوهـري[4]: «الصَّحْفَـةُ كالقَصْعَةِ. وقال الكسائيُّ: أعـظمُ القِصاعِ الجَفْنـةُ، ثم القَصْعَةُ تُشْبِـع العَشَرة، ثم الصَّحْفَــةُ تُشْبِـعُ الخمســةَ، ثم المِئْكَلَة تُشْبِـعُ/ الـرجلين والثـلاثــة»[5]. [٧٩٣/ب] والصَّحيفـة: الكتـابُ، والجمـعُ: صُحُف وصَحَـائف. وأمـال[6] الكسـائيُّ في

(١) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٥٨٨، والحجـة ٦٥٣، والتيسير ١٩٧، والبحـر ٢٦/٨، والقرطبـي ١١١/١٦.
(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٩/٢، والبحر ٢٦/٨.
(٣) وتقدير «لا» نافية لغير الجنس.
(٤) الصحاح (صحف) ١٣٨٤/٤.
(٥) «ثم الصحيفة تشبع الرجل». اهـ.
(٦) البحر ٢٦/٨.

روايةٍ[1] «بِصحاف». والأكْواب جمعٌ. فقيل: هو كالإبْريق إلَّا أنه لا عُرْوَةَ له. وقيل: إلَّا أنه لا خُرْطومَ له. وقيل: إلَّا أنه لا عُرْوَةَ له ولا خُرْطومَ معاً. قال الجواليقي[2]: «ليتمكَّنَ الشاربُ مِنْ أين شاءَ، فإنَّ العُرْوَةَ تمنعُ من ذلك».

وقال عَدِيّ[3]:

٤٠٠٧ـ مُتَّكِئاً تَصْفِقُ أبْوابُه
يَسْعَى عليه العبدُ بالكُوبِ

والتقدير: وأكواب مِنْ ذَهَب أو لم يُرِدْ تَقْييدَها.

قوله: «ما تَشْتَهيه الأنفسُ» قرأ[4] نافعٌ وابن عامرٍ وحفصٌ «تَشْتهيه» بإثباتِ العائدِ على الموصول كقوله: «الذي يتخبَّطُه الشيطانُ»[5] والباقون بحَذْفِه كقوله: «أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولاً»[6] وهذه القراءةُ شبيهةٌ بقوله: «وما عَمِلَتْه أَيْديهم»[7] وتقدَّم ذلك في يس،

وهذه الهاءُ في هذه السورةِ رُسِمَتْ في مصاحفِ المدينةِ والشام، وحُذِفَتْ مِنْ غيرِها. وقد وقع لأبي عبد الله الفاسيِّ[8] شارحِ القصيدِ وَهَمٌ فسَبَقَ قلمُه فكتب: «والهاءُ منه محذوفةٌ في مصاحفِ المدينةِ والشامِ ثابتةٌ في

---

(١) في رواية أبي الحارث.

(٢) انظر: البحر ٨/٤.

(٣) ديوانه ٦٧، والبحر ٨/٤، واللسان (كوب)، والقرطبي ١٦/١١٤.

(٤) السبعة ٥٨٨، والنشر ٢/٣٧٠، والحجة ٦٥٤، والبحر ٨/٢٦، والتيسير ١٩٧.

(٥) الآية ٢٧٥ من البقرة.

(٦) الآية ٤١ من الفرقان.

(٧) الآية ٣٥ من يس.

(٨) شرح الشاطبية للفاسي (خ) ٣/١٦٤.

غيرِهما». أراد أن يكتبَ «ثابتةً في مصاحف المدينة والشام محذوفةً من غيرِهما» فعكَسَ. وفي مصحفِ عبد الله[1] «تَشْتهيه الأنفسُ وتَلَذُّه الأعينُ» بالهاء فيهما.

آ. **(٧٣) قوله: ﴿منها تَأْكُلون﴾**: «مِنْ» تبعيضيةٌ أو ابتدائيةٌ، وقُدِّم الجارُّ لأجلِ الفاصلةِ.

آ. **(٧٥) قوله: ﴿لا يُفَتَّرُ عنهم﴾**: جملةٌ حاليةٌ، وكذلك «وهُمْ فيه مُبْلِسُوْن»: وقرأ[2] عبد الله «وهُمْ فيها» أي: في النار لدلالةِ العذاب عليها.

آ. **(٧٦) قوله: ﴿ولكنْ كانوا هم الظالمين﴾**: العامَّةُ على الياء خبراً لـ «كان»، و«هم» إمَّا فَصْلٌ وإمَّا توكيدٌ. وقرأ[3] عبد الله وأبو زيدٍ النحويان «الظالمون» على أنَّ «هو» مبتدأٌ، و«الظالمون» خبرُه. والجملةُ خبر كان، وهي لغةُ تميم. قال أبو زيد: «سَمِعْتُهم يَقْرؤون «تَجِدُوْه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً»[4] بالرفع. وقال قيس بن ذُرَيح[5]:

٤٠٠٨ـ تَحِنُّ إلى ليلى وأنت تَرَكْتَها
وكنتَ عليها بالمَلا أنتَ أقدرُ

برفع «أقدرُ» و«أنت» فصلٌ أو توكيدٌ. قال سيبويه[6]: «بَلَغَنا أنَّ رؤبةَ كان يقولُ: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك» يعني بالرفع.

---

(١) البحر ٨/٢٦.
(٢) البحر ٨/٢٧.
(٣) الشواذ ١٣٦، والقرطبي ١٦/١١٥، ٨/٢٧. ولعل الأول عبد الله ابن أبي إسحاق، والثاني أبو زيد الأنصاري.
(٤) الآية ٢٠ من المزمّل وهي قراءة أبي السمال وابن السميفع. انظر: البحر ٨/٣٦٧.
(٥) تقدم برقم ١٨٥٧.
(٦) الكتاب ١/٣٩٥.

آ. (٧٧) قوله: ﴿يا مالِكُ﴾: العامَّةُ مِنْ غير ترخيمٍ. وعلي[١] بن أبي طالب وعبدُ الله وابنُ وثَّاب والأعمش «يا مالِ» مرخماً على لغة مَنْ ينتظر. وأبو السِّوار الغَنَويُّ «يا مالُ» مبنياً على الضم على لغةِ مَنْ لا يَنْوي.

آ. (٧٩) قوله: ﴿أم أَبْرَموا﴾: أم منقطعةٌ. والإبرام: الإتقانُ، وأصلُه في الفَتْلِ. يقال: أَبْرَمَ الحَبْلَ أي: أتقن فَتْلَه، وهو الفَتْلُ الثاني، والأولُ يُقال له: سَحِيل. قال زهير[٢]:

٤٠٠٩ـ لَعَمْري لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُما
على كلِّ حالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

آ. (٨١) قوله: ﴿إنْ كان للرَّحْمن﴾: قيل: هي شرطيةٌ على بابِها. واخْتُلِفَ في تأويلِه فقيل: إنْ صَحَّ ذلك فأنا أولُ مَنْ يَعْبُده لكنه لم يَصِحَّ البتةَ بالدليلِ القاطعِ، وذلك أنَّه عَلَّق العبادةَ بكَيْنونةِ الولدِ، وهي مُحالٌ في نفسِها، فكان المُعَلَّقُ بها مُحالاً مثلَها، فهو في صورةِ إثباتِ الكينونةِ والعبادةِ، وفي معنى نَفْيِهما على أَبْلغِ الوجوهِ وأَقْواها، ذكره الزمخشريُّ[٣]. وقيل: إنْ كان له ولدٌ في زَعْمِكم. وقيل: العابدين بمعنى: الآنفين. مِنْ عَبِدَ يَعْبَدُ إذا اشْتَدَّ أَنَفَةً فهو عَبِدٌ وعابِدٌ. ويؤيِّدُه قراءةُ السُّلَميِّ[٤] واليماني «العَبِدين» دون ألفٍ. وحكى الخليل قراءةً غريبةً وهي «العَبْدِيْن» بسكون الباءِ، وهي تخفيفُ قراءةِ

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١١٦، والبحر ٨/٢٨.
(٢) تقدم برقم ٣٨١٦.
(٣) الكشاف ٣/٤٩٧.
(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٧، والمحتسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١٢٠، والبحر ٨/٢٨.

السُّلَمي فأصلها الكسرُ. قال ابنُ عرفة: «يقال: عَبِدَ بالكسر يَعْبَد بالفتح فهو عَبِد، وقلَّما يقال: عابِد، والقرآن لا يجيْءُ على القليلِ ولا الشاذِّ». قلتُ: يعني فتخريج مَنْ قال: إنَّ العابدين بمعنى الآنفين لا يَصِحُّ، ثم قال[1] كقول مجاهد[2]. وقال الفرزدق[3]:

٤٠١٠ـ أولئك آبائي فجِئْني بمِثْلِهم
وأَعْبَدُ أنْ أَهْجُوْ كُلَيْباً بدارِمِ

أي: آنَفُ. وقال آخر[4]:

٤٠١١ـ متى ما يَشَأْ ذو الوُدِّ يَصْرِمْ خليلَه
ويَعْبَدْ عليه لا مَحالةَ ظالما

وقال أبو عبيدة[5]: «معناه الجاحِدين». يقال: عَبَدَني حَقِّي أي: جَحَدنيه. وقال أبو حاتم: «العَبِدُ بكسر الباءِ: الشديدُ الغَضَبِ»، وهو معنى حسنٌ أي: إنْ كان له ولدٌ على زَعْمِكم فأنا أولُ مَنْ يَغْضَبُ لذلك.

وقيل: «إنْ» نافيةٌ أي: ما كان، ثم أَخْبَرَ بقولِه: «فأنا أولُ العابِدين»

---

(١) أي قال ابن عرفة.
(٢) قول مجاهد ذكره في البحر ٨/٢٨، وهو تفسيره الآية: «إن كان لله ولدٌ في زَعْمكم».
(٣) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٨/٢٨، واللسان (عبد) وصدره فيه:
أولئك قومٌ إنْ هَجَوْني هَجَوْتُهم ....
وتفسير غريب القرآن ٤٠١، ومجاز القرآن ٢/٢٠٦.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٢٩، والمحرر ١٤/٢٧٨.
(٥) مجاز القرآن ٢/٢٠٧.

وتكـونُ الفاءُ سببيـةً. ومنع مكي[1] أَنْ تكـونَ نافيـةً قال: «لأنـه يُوْهِمُ أنَّـك إنما نَفَيْتَ عن الله الولدَ فيما مضى دونَ ما هو آتٍ، وهذا مُحالٌ».

وقـد رَدَّ الناسُ على مكيّ، وقـالوا: كـان قد تَـدُلُّ على الـدوامِ كقـولـه: «وكان الله غفوراً رحيمـاً»[2] إلى ما لا يُحْصَىٰ، والصحيـحُ من مذاهـبِ النحـاةِ: أنها لا تدُلُّ على الانقـطاعِ، والقائـلُ بذلـك يقولُ: مـا لم يكنْ قرينـةٌ كالآيـاتِ المذكورة. وتقدَّمَ الخلافُ في قراءَتَيْ: وَلَد ووُلْد في مريم[3].

آ. (٨٣) **قوله: ﴿يُلاقُوا﴾**: العامَّةُ من المُلاقاةِ. وابنُ محيصن[4] ـ وتُرْوى عن أبـي عمروٍ ـ «يَلْقَوا» مِنْ لَقِيَ.

آ. (٨٤) **قوله: ﴿وهو الذي في السـماءِ إلهٌ﴾**: «في السمـاء» متعلِّقٌ بـ «إلـه» لأنه بمعنى معبـودٌ أي: معبـودٌ في السمـاء ومعبـودٌ في الأرض، وحينئذٍ فيقال: الصلة لا تكونُ إلاَّ جملةً أو ما في تقديرِهـا وهو الـظرفُ وعديلُه، ولا شيءَ منهـا هنا. والجـوابُ: أنَّ المبتدأَ حُـذِفَ لدلالـة المعنىٰ عليه، وذلـك المحذوفُ هو العائدُ تقديرُه: وهو الذي هو في السماءِ إلهٌ، وهو في الأرض إلهٌ، وإنمـا/حُذِف لـطولِ الصلةِ بالمعمـولِ فإنَّ الجـارَّ متعلِّقٌ بـ إله. ومثلُه «مـا أنـا بالذي قائلٌ لك سوءاً»[5]. [٧٩٤/أ]

وقال الشيخ[6]: «وحَسَّنه طولُه بالعطفِ عليه، كما حَسَّنَ في قولِهم: قائل

---

(١) مذهبه في مشكل إعراب القرآن ٢/٢٨٤ أنها نافية بمعنى ما. وقد نقل أبو حيـان عن مكي في البحر ٨/٢٩ ما أثبته السمين هنا وردَّ عليه.

(٢) الآية ٩٦ من النساء.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٦٣٥.

(٤) البحر ٨/٢٩، والقرطبـي ١٦/١٢١، والنشر ٢/٣٧٠.

(٥) انظر: الكتاب ١/٢٧٠، ٣٩٩.

(٦) البحر ٨/٢٩.

[لك][1] شيئاً طولُه بالمعمولِ». قلت: حصولُه في الآيةِ وفيما حكاه سواءٌ؛ فإن الصلةَ طالَتْ بالمعمولِ في كلَيْهما، والعطفُ أمرٌ زائدٌ على ذلك فهو زيادةٌ في تحسين الحَذْفِ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الجارُّ خبراً مقدماً، و«إله» مبتدأً مؤخرٌ لئلا تَعْرَىٰ الجملةُ مِنْ رابطٍ، إذ يصيرُ نظيرَ «جاء الذي في الدار زيد». فإن جَعَلْتَ الجارَّ صلةً وفيه ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ وجَعَلْتَ «إله» بدلاً منه. قال أبو البقاء[2]: «جاز على ضَعْفٍ؛ لأن الغَرَض الكليَّ إثباتُ الإلهيةِ لا كونُه في السماء والأرض، فكان يَفْسُدُ أيضاً من وجهٍ آخرَ وهو قولُه: «وفي الأرض إلهٌ» لأنه معطوفٌ على ما قبلَه، وإذا لم تُقَدِّرْ ما ذكرْنا صار منقطعاً عنه وكان المعنى: أنَّ في الأرض إلهاً» انتهى. وقال الشيخ[3]: «ويجوزُ أَنْ تكونَ الصلةُ الجارَّ والمجرورَ، والمعنى: أنه فيهما بالوهِيَّتِه وربُوبِيَّتِه، إذ يَستحيل حَمْلُه على الاستقرار».

وقرأ[4] عمرُ وعلي وعبد الله في جماعة «وهو الذي في السماء الله» ضُمِّن العَلَمُ أيضاً معنى المشتقِّ، فيتعلَّقُ به الجارُّ. ومثله «هو حاتمٌ في طَيِّىء» أي: الجوادُ فيهم. ومثلُه: فرعون العذاب.

آ. **(٨٥) قوله: ﴿وإليه تُرْجَعُون﴾**: الأخَوان[5] وابن كثير بالياء مِنْ تحتُ، والباقون بالتاء مِنْ فوقُ، وهو في كلَيْهما مبني للمفعول. وقُرِىء بالخطاب مبنياً للفاعل.

---

(١) من البحر.
(٢) الإملاء ٢/٢٢٩.
(٣) البحر ٨/٢٩.
(٤) القرطبي ١٦/١٢١، والبحر ٨/٢٩.
(٥) السبعة ٥٨٩، والنشر ٢/٣٧٠، والحجة ٦٥٥، والتيسير ١٩٧، والبحر ٨/٢٩، والقرطبي ١٦/١٢١.

وقرأ العامَّةُ أيضاً «يَدْعُوْنَ» بياء الغَيْبة والضميرُ للموصول. والسلمي[1] وابنُ وثابٍ بتاء الخطاب، والأسود بن يزيد[2] بتشديد الدال[3]، ونُقِل عنه القراءةُ مع ذلك بالتاء والياء.

آ. (٨٦) **قوله: ﴿إلَّا مَنْ شهِدَ بالحقِّ﴾**: فيه قولان، أحدهما: أنه متصلٌ والمعنى: إلَّا مَنْ شهد بالحقِّ كعُزَيْرٍ والملائكةِ، فإنهم يملكون الشفاعةَ بتمليك اللَّهِ إياهم لها. وقيل: هو منقطعٌ بمعنى: أنَّ هؤلاءِ لا يَشْفَعُون إلَّا فيمَنْ شَهِد بالحقِّ، أي: لكن مَنْ شَهِدَ بالحق يَشْفَعُ فيه هؤلاء، كذا قَدَّروه. وهذا التقديرُ يجوزُ فيه أَنْ يكونَ الاستثناءُ متصلاً على حَذْفِ المفعولِ، تقديرُه: ولا يملكون الذين يَدْعُون مِنْ دونه الشفاعةَ في أحدٍ إلَّا فيمَنْ شَهِدَ.

آ. (٨٧) وقرأ العامَّة «فأنَّىٰ يُؤْفَكون» بالغَيْبة. ورُوي[4] عن أبي عمروٍ بالخطاب.

آ. (٨٨) **قوله: ﴿وقيلِه﴾**: قرأ[5] حمزةُ وعاصمٌ بالجرِّ. والباقون بالنصب. فأمَّا الجرُّ فعلى وجهَيْن، أحدهما: أنَّه عطفٌ على «الساعة» أي: عنده عِلْمُ قيلِه، أي: قولِ محمدٍ أو عيسى عليهما السلام. والقَوْلُ والقالُ والقِيْلُ بمعنى واحد جاءَتْ المصادرُ على هذه الأوزانِ. والثاني: أنَّ الواوَ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٢٩، والشواذ ١٣٦.

(٢) الأسود بن يزيد النخعي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن بلال بن رباح وحذيفة وسلمان، وروى عنه إبراهيم النخعي، ثقة توفي سنة ٧٥. انظر: التهذيب ١/١١٢.

(٣) «يَدَّعون».

(٤) من رواية عبد الوارث عنه. انظر: البحر ٨/٣٠.

(٥) انظر في قراءات «وقيله»: السبعة ٥٨٩، والنشر ٢/٣٧٠، والبحر ٨/٣٠، والقرطبي ١٦/١٢٣، والحجة ٦٥٥، والمحتسب ٢/٣٥٨، والتيسير ١٩٧.

للقَسم. والجوابُ: إمَّا محذوفٌ تقديرُه: لتُنْصَرُنَّ أو لأَفْعَلَنَّ بهم ما أريد، وإمَّا مذكورٌ وهو قولُه: «إن هؤلاءِ قومٌ لا يُؤْمِنون» ذكره الزمخشريُّ[1].

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها ثمانيةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه منصوبٌ على محلِّ «الساعة». كأنَّه قيل: إنه يَعْلَمُ الساعةَ ويعْلَمُ قِيْله كذا. الثاني: أنَّه معطوفٌ على «سِرَّهم ونجواهم» أي: لا نعلم سِرَّهم ونجواهم ولا نعلمُ قِيْلَه. الثالث: عطفٌ على مفعولِ «يكتُبون» المحذوفِ أي: يكتبون ذلك ويكتبون قيلَه كذا أيضاً. الرابع: أنَّه معطوفٌ على مفعولِ «يعلمون» المحذوفِ أي: يَعْلمون ذلك ويعلمون قيلَه. الخامس: أنه مصدرٌ أي: قالَ قيلَه. السادس: أنْ ينتصِبَ بإضمارِ فعلٍ أي: اللَّهُ يعلمُ قيلَ رسولِه وهو محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. السابع: أنْ ينتصِبَ على محلِّ «بالحق» أي: شَهِدَ بالحقِّ وبِقيْلِه. الثامن: أنْ ينتصِبَ على حَذْفِ حرفِ القسمِ كقوله[2]:

٤٠١٢ـ .... فذاك أمانةَ اللَّهِ الثَّريدُ

وقرأ الأعرجُ وأبو قلابةَ ومجاهدٌ والحسنُ بالرفع، وفيه أوجه [أحدها:] الرفعُ عطفاً على «علمُ الساعةِ» بتقديرِ مضافٍ أي: وعنده عِلْمُ قِيْلِه، ثم حُذِفَ وأُقيم هذا مُقامَه. الثاني: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ، والجملةُ مِنْ قولِه: «يا رب» إلى آخره هي الخبر. الثالث: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ تقديرِه: وقيلُه كيتَ وكيتَ مَسْموعٌ أو مُتَقَبَّلٌ. الرابع: أنه مبتدأ وأصلُه القسمُ كقولِهم: «ايمُنُ الله» و «لَعَمْرُ الله» فيكونُ خبرُه محذوفاً. والجوابُ كما تقدَّم، ذَكَرَه الزمخشري[3] أيضاً.

---

(١) الكشاف ٣/٤٩٨.

(٢) تقدم برقم ٩٣.

(٣) الكشاف ٣/٤٩٨.

واختار القراءةَ بالنصب جماعةٌ. قال النحاس[1]: «القراءةُ البَيِّنَـةُ بالنصب من جهتَيْن، إحداهما: أنَّ التفرقةَ بين المنصوبِ وما عُطِفَ عليه مُغْتَفَرَةٌ بخلافِها بين المخفوضِ وما عُطِفَ عليه. والثانيةُ تفسيـرُ أهلِ التـأويل بمعنى النصب». قلت: وكأنَّه يُريدُ ما قال أبو عبيدة[2] قال: «إنما هي في التفسيرِ: أم يَحْسَبون أنَّا لا نَسْمع سِرَّهم ونجواهم ولا نسمعُ قِيْلَه يا رب. ولم يَرْتَضِ الـزمخشريُّ[3] من الأوجهِ المتقدمةِ شيئاً، وإنما اختار أَنْ تكونَ قَسَماً في القراءاتِ الثلاثِ، وتقـدَّم تحقيقُها.

وقرأ[4] أبو قلابة «يا رَبَّ» بفتح الباءِ على قَلْب الياء ألفاً ثم حَذَفَها مُجْتَزِئـاً عنها بالفتحة كقوله[5]:

٤٠١٣ـ ....

بلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ....

والأخفشُ يَطَّرِدُها.

آ. (٨٩) قوله: ﴿فسوف يَعْلَمون﴾: قـرأ[6] نافـعٌ وابنُ عامـر «تَعْلمون» بالخطاب التفاتاً، والباقون بالغَيْبة نظراً لِما تقدَّم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الزخرف]

---

(١) إعراب القرآن ٣/١٠٤.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٠٧.

(٣) الكشاف ٣/٤٩٨.

(٤) القرطبي ١٦/١٢٤، والبحر ٨/٣٠.

(٥) تقدم برقم ٤٦٨.

(٦) السبعة ٥٨٩، والبحر ٨/٣٠، والتيسير ١٩٧، والقرطبي ١٦/١٢٥، والحجة ٦٥٦.



سـورة الدخـان / [٧٩٤/ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّـا أَنْزَلْنـاه﴾: يجوزُ أن يكـونَ جوابَ القسمِ، وأَنْ يكونَ اعتراضاً، والجوابُ قولُه: «إِنَّا كُنَّا مُنْـذِرين»، واختاره ابنُ عـطية[١]. وقيل: «إنَّا كُنَّا» مستأنفٌ، أو جوابٌ ثانٍ مِنْ غيرِ عاطِفٍ.

آ. (٤) قـوله: ﴿فيهـا يُفْرَقُ﴾: يجـوزُ أَنْ تكونَ مُسْتَـأْنَفَـةً، وأَنْ تكونَ صفةً لـ «ليلة» وما بينهما اعتـراضٌ. قال الـزمخشري[٢]: «فـإنْ قلتَ: إنَّا كُنَّـا مُنْـذِرين، فيهـا يُفْـرَقُ، مـا مـوقـعُ هـاتين الجملتين؟ قلت: همـا جملتـان مستـأنفتان مَلْفـوفتان، فَسَّـر بهما جـوابَ القسمِ الذي هـو «أَنْزَلْنـاه» كأنـه قيل: أَنْـزَلْناه؛ لأنَّ مِنْ شَـأْنِنـا الإنـذارَ والتحـذيـرَ، وكـان إنـزالُنـا إيـاه في هـذه الليلةِ خصوصاً؛ لأنَّ إنزالَ القرآنِ مِنَ الأمورِ الحكيمةِ، وهذه الليلةُ يُفْرَقُ فيها كلُّ أمـرٍ حكيم». قلت: وهذا مِنْ محاسِنِ هذا الرجلِ.

وقرأ[٣] الحسن والأعرج والأعمش «يَفْرُقُ» بفتح اليـاء وضمِّ الراءِ، «كـلَّ» بالنصب أي: يَفْرُقُ اللَّهُ كـلَّ أَمْرٍ. وزيـد بن علي «نَفْرِقُ» بنـونِ العظمـةِ، «كلَّ»

---

(١) المحرر ٢٨٣/١٤.

(٢) الكشاف ٥٠٠/٣.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٣/٨، والقرطبي ١٢٨/١٦، والشواذ ١٣٧.

بالنصبِ، كذا نقله الزمخشريُّ[1]، ونَقَلَ عنه الأهوازي «يَفْرِق» بفتح الياء وكسرِ الراء، «كلَّ» بالنصب، «حكيمٌ» بالرفع على أنه فاعل «يَفْرِق»، وعن الحسن والأعمش أيضاً «يُفَرَّقُ» كالعامَّةِ، إلَّا أنه بالتشديد.

آ. (٥) **قوله: ﴿أمراً﴾**: فيه اثنا عشر[2] وجهاً، أحدُها: أَنْ ينتصِبَ حالاً مِنْ فاعل «أَنْزَلْناه». الثاني: أنه حالٌ مِنْ مفعولِه أي: أنزلناه آمِرِيْن، أو مَأْموراً به. الثالث: أَنْ يكونَ مفعولاً له، وناصبُه: إمَّا «أَنْزَلْناه» وإمَّا «مُنْذِرين» وإمَّا «يُفْرَقُ». الرابع: أنه مصدرٌ مِنْ معنى يُفْرَق أي: فَرْقاً. الخامس[3]: أنه مصدرٌ لـ «أَمَرْنا» محذوفاً. السادس: أَنْ يكونَ «يُفْرَقُ» بمعنى يَأْمُر. والفرقُ بين هذا وما تقدَّم: أنَّك رَدَدْتَ في هذا بالعاملِ إلى المصدرِ وفيما تقدَّم بالعكس. السابع: أنَّه حالٌ مِنْ «كُلُّ». الثامن: أنه حالٌ مِنْ «أَمْرٍ» وجاز ذلك لأنه وُصِفَ. إلَّا أنَّ فيه شيئين: مجيءَ الحالِ من المضاف إليه في غيرِ المواضع المذكورة. والثاني: أنها مؤكدةٌ. التاسع: أنه مصدرٌ لـ «أَنْزَل» أي: إنَّا أَنْزَلْناه إنزالاً، قاله الأخفش[4]. العاشر: أنَّه مصدرٌ، لكن بتأويل العاملِ فيه إلى معناه أي: أَمَرْنا به أَمْراً بسببِ الإنزال، كما قالوا ذلك في وَجْهي فيها يُفْرَقُ فَرْقاً أو يَنْزِل إنزالاً. الحادي عشر: أنه منصوبٌ على الاختصاص، قاله الزمخشري[5]، ولا يَعْني بذلك الاختصاصَ الاصطلاحيَّ فإنه لا يكون نكرةً. الثاني عشر: أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «حكيم». الثالث عشر: أَنْ ينتصِبَ

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٠٠.

(٢) بل عدد ثلاثة عشر وجهاً.

(٣) كرر المصنف لفظة الرابع، والتصحيح من (ش).

(٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «معاني القرآن».

(٥) الكشاف ٣/ ٥٠٠، وعبارته «أعني بهذا الأمر أمراً حاصلاً من عندنا كائناً مِنْ لدنَّا».

مفعولاً به بـ «مُنْذِرين» كقوله: «لِيُنْذِرَ بَأْساً شديداً»[1] ويكونُ المفعولُ الأول محذوفاً أي: مُنْذِرين الناسَ أمراً. والحاصلُ أنَّ انتصابَه يَرْجِعُ إلى أربعة أشياء: المفعولِ به، والمفعولِ له، والمصدريةِ، والحاليةِ، وإنما التكثيرُ بحَسبِ المحالِّ، وقد عَرَفْتَها بما قَدَّمْتُه لك.

وقرأ[2] زيد بن علي «أَمْرٌ» بالرفع. قال الزمخشري[3]: «وهي تُقَوِّي النصبَ على الاختصاصِ».

قوله: «مِنْ عِنْدِنا» يجوز أَنْ يتعلَّق بـ «يُفْرَقُ» أي: مِنْ جهتِنا، وهي لابتداءِ الغاية مجازاً. ويجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ أَمْراً.

قوله: «إنَّا كُنَّا مُرْسِلين» جوابٌ ثالثٌ أو مستأنفٌ، أو بدلٌ من قوله: «إنَّا كُنَّا مُنْذِرين».

آ. (٦) **قوله: ﴿رَحْمَةً﴾**: فيها خمسةُ أوجهٍ [أحدها]: المفعولُ له. والعاملُ فيه: إمَّا «أَنْزَلْناه» وإمَّا «أَمْراً» وإمَّا «يُفْرَقُ» وإمَّا «مُنْذِرين». الثاني: مصدرٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: رَحِمْنا رَحْمَةً. الثالث: مفعولٌ بـ مُرْسِلين. الرابع: حالٌ من ضمير «مُرْسِلين» أي: ذوي رحمة. الخامس: أنها بدلٌ مِنْ «أَمْراً» فيجيءُ فيها ما تقدَّم، وتكثرُ الأوجهُ فيها حينئذٍ.

و «مِنْ رَبِّك» يتعلَّقُ بـرَحْمة، أو بمحذوفٍ على أنها صفةٌ. وفي «مِنْ ربِّك» التفاتٌ من التكلُّم إلى الغَيْبة، ولو جَرَىٰ على مِنْوالِ ما تقدَّمَ لقال: رحمةً منا.

---

(١) الآية ٢ من الكهف.

(٢) القرطبي ١٦/١٢٩، والكشاف ٣/٥٠١.

(٣) الكشاف ٣/٥٠١.

آ. (٧) قوله: ﴿رَبِّ السمواتِ﴾: قرأ[1] الكوفيون بخفض «رَبّ»، والباقون برفعِه. فالجرُّ على البدلِ، أو البيانِ، أو النعتِ. والرفعُ على إضمارِ مبتدأ، أو على أنَّه مبتدأٌ، خبرُه «لا إلهَ إلَّا هو».

آ. (٨) قوله: ﴿ربُّكم وربُّ آبائِكم﴾: العامَّةُ على الرفع بدلاً أو بياناً أو نعتاً لـ «ربُّ السموات» فيمَنْ رَفَعه، أو على أنَّه مبتدأٌ، والخبرُ «لا إلهَ إلَّا هو» أو خبرٌ بعد خبرٍ لقوله: «إنه هو السميعُ» أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ عند الجميعِ، أعني قُرَّاءَ الجرِّ والرفع[2]، أو فاعلٌ لقولِه: «يُميت». وفي «يُحْيي» ضميرٌ يَرْجِعُ إلى ما قبلَه أي: يُحْيي هو، أي: ربُّ السموات ويميتُ هو، فأوقَعَ الظاهرَ مَوْقِعَ المضمرِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ «يُحيي ويُميت» من التنازع. ويجوزُ أَنْ يُنْسَبَ الرفعُ إلى الأولِ أو الثاني نحو: يَقُوم ويَقْعد زيد، وهذا عَنَى أبو البقاء[3] بقولِه: «أو على شريطةِ التفسير».

[٧٩٥/أ] وقرأ[4] ابنُ محيصن وابنُ أبي إسحاق وأبو حيوة والحسن بالجرِّ/ على البدلِ أو البيانِ أو النعتِ لـ «رب السموات»، وهذا يُوْجِبُ أَنْ يكونوا يَقْرؤون «رَبِّ السموات» بالجرِّ. والأنطاكي[5] بالنصب على المدحِ.

---

(١) السبعة ٥٩٢، والبحر ٨/٣٣، والنشر ٢/٣٧١، والحجة ٦٥٦، والقرطبي ١٦/١٢٩.
(٢) كرَّر في الأصل ما قاله قبلُ «أو خبر بعد خبر لقوله: إنَّه هو السميع».
(٣) الإملاء ٢/٢٣٠.
(٤) والكسائي في رواية الحجازي. انظر: الشواذ ١٣٧، والإتحاف ٢/٤٦٢، والبحر ٨/٣٣.
(٥) وهو أحمد بن جبير، من أئمة القراء، أخذ من الكسائي واليزيدي وشعبة، ثقة ضابط. توفي سنة ٢٥٨. انظر: طبقات القراء ١/٤٢.

آ. (١٠) قوله: ﴿يومَ تَأْتي﴾: منصوبٌ بـ «ارْتَقِبْ» على الظرفِ. والمفعولُ محذوفٌ أي: ارتقِبْ وَعْدَ الله في ذلك اليومِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ هو المفعولَ المرتقبَ.

آ. (١١) قوله: ﴿يَغْشَىٰ الناسَ﴾: صفةٌ ثانيةٌ أي: بدُخان مُبين غاشٍ.

قوله: «هذا عَذابٌ» في محلِّ نصبٍ بالقول. وذلك القولُ حالٌ أي: قائلين ذلك، ويجوزُ أَنْ لا يكونَ معمولاً لقولٍ البتةَ، بل هو مجرَّدُ إخبارٍ.

آ. (١٣) قوله: ﴿أنَّىٰ لهم الذِّكْرَىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «أنَّىٰ» خبراً لـ«ذِكْرىٰ» و «لهم» تبيينٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «أنَّى» منصوباً على الظرفِ بالاستقرار في «لهم»، فإن «لهم» وَقَعَ خبراً لـ «ذِكْرىٰ».

قوله: «وقد جاءَهم» حال مِنْ «لهم». وقرأ[1] زيد بن علي «مُعَلِّم» بكسر اللام.

آ. (١٥) قوله: ﴿قليلاً﴾: نعتٌ لزمانٍ أو لمصدرٍ محذوف، أي: كَشْفاً قليلاً أو زماناً قليلاً.

آ. (١٦) قوله: ﴿يوم نَبْطِشُ﴾ قيل: هو بدلٌ مِنْ «يَومَ تأتي». وقيل: منصوبٌ بإضمارِ اذْكُر. وقيل: بـ مُنْتَقِمون. وقيل: بما دَلَّ عليه «مُنْتَقِمون» وهو يَنْتقم. ورُدَّ هذا: بأنَّ ما بعد «إنَّ»[2] لا يَعْمل فيما قبلها، وبأنه لا يُفَسِّر إلَّا ما يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ.

---

(١) من الآية ١٤. ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى زر بن حبيش. البحر ٣٤/٨.

(٢) في قوله: «إنَّا منتقمون».

قوله: «نَبْطِش» العامَّةُ على فتح النونِ وكسرِ الطاء أي: نَبْطِش بهم. وقرأ[1] الحسن وأبو جعفر بضم الطاء، وهي لغةٌ في مضارع بَطَشَ. والحسن وأبو رجاء وطلحة بضمِّ النونِ وكسرِ الطاءِ، وهو منقولٌ مِنْ بَطَشَ أي: تَبْطِشُ بهم الملائكةُ. والبَطْشَةُ على هذا يجوز أن تكونَ منصوبةً بـ نُبْطِشُ على حَذْفِ الزائد نحو: «أَنْبَتَكم من الأرض نَباتاً»[2] وأَنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدر أي: تَبْطِشُ الملائكةُ بهم فيَبْطِشُون البطشةَ.

آ. (١٧) **قوله: ﴿ولقد فَتَنَّا﴾**: قُرِىء[3] «فَتَّنَّا» بالتشديدِ على المبالغة أو التكثيرِ لكثرةِ متعلَّقِه. و «جاءهم رسولٌ» يحتمل الاستئنافَ والحالَ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿أَنْ أَدُّوا﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ المفسِّرَةَ؛ لتقدُّمِ ما هو بمعنى القول، وأَنْ تكونَ المخفَّفَةَ، وأَنْ تكونَ الناصبةَ للمضارع، وهي تُوْصَلُ بالأمر. وفي جَعْلِها مخففةً إشكالٌ تَقَدَّم: وهو أنَّ الخبرَ في هذا الباب لا يقع طلباً، وعلى جَعْلِها مصدريَّةً تكون على حَذْفِ الجرِّ أي: جاءهم بأَنْ أَدُّوا. و «عبادَ الله» يُحتمل أَنْ يكونَ مفعولاً به. وفي التفسير: أنَّه طلبَ منهم أَنْ يُؤَدُّوا إليه بني إسرائيل، ويَدُلُّ عليه «فأَرْسِلْ معي بني إسرائيل»، وأَنْ يكونَ منادىً، والمفعولُ محذوفٌ أي: أَعْطوني الطاعةَ يا عبادَ الله.

آ. (١٩) **قوله: ﴿وأَنْ لا تَعْلُوا﴾**: عطفٌ على «أَنْ» الأولى. والعامَّةُ على كسرِ الهمزةِ مِنْ قوله: «إنِّي آتِيْكم» على الاستئنافِ. وقُرِىء[4] بالفتح على تقديرِ اللامِ أي: وأَنْ لا تَعْلُوا لأنِّي آتِيْكم.

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٦٣، والنشر ٢/٢٧٤، والبحر ٨/٣٥.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) البحر ٨/٣٥.

(٤) البحر ٨/٣٥.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَنْ تَرْجُمُوْن﴾: أي: مِنْ أَنْ تَرْجُمون.

وقوله: «إنِّي عُذْتُ» مستأنفٌ. وأدغم الذالَ في التاء أبو عمرٍو[١] والأخَوان. وقد مَضَىٰ توجيهُه في طه عند قوله: «فَنَبَذْتُها»[٢].

آ. (٢٢) قوله: ﴿أنَّ هؤلاء﴾: العامَّةُ على الفتحِ بإضمارِ حرفِ الجرِّ أي: دعاه بأنَّ هؤلاء. وابنُ أبي إسحاق[٣] وعيسى والحسن بالكسرِ على إضمارِ القول عند البَصْرِيين، وعلى إجراءِ «دَعا» مُجْرىٰ القول عند الكوفيين.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَسْرِ بعبادي﴾: قد تقدَّم قراءتا الوصل والقطع[٤]. وقال الزمخشري[٥]: «وفيه وجهان: إضمارُ القولِ بعد الفاء: فقال أَسْرِ بعبادي، وجوابُ شرطٍ مقدرٍ، كأنَّه قال: إن كان الأمرُ ـ كما تقول ـ فَأَسْرِ بعبادي». قال الشيخ[٦]: «وكثيراً ما يَدَّعي حَذْفَ الشرطِ[٧] ولا يجوزُ إلَّا لدليلٍ واضحٍ كأَنْ يتقدَّمَه الأمرُ أو ما أشبهه».

آ. (٢٤) قوله: ﴿ رَهْواً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً ثانياً على أنَّ «تَرَكَ» بمعنىٰ صَيَّر، وأَنْ يكونَ حالاً على أنَّها ليسَتْ بمعناها. والرَّهْوُ قيل:

---

(١) النشر ٢/١٦، والقرطبي ١٦/١٣٥، والبحر ٨/٣٥، والإتحاف ٢/٤٦٣.
(٢) الآية ٩٦ من طه.
(٣) البحر ٨/٣٥.
(٤) انظر: الدر المصون ٦/٣٦٤.
(٥) الكشاف ٣/٥٠٣.
(٦) البحر ٨/٣٥.
(٧) وإبقاء جوابه.

السكونُ، فالمعنى : اتْرُكْه ساكناً. يقال: رَهَا يَرْهُو رَهْواً. ومنه جاءَتِ الخيلُ رَهْواً. قال النابغة[1]:

٤٠١٤ـ والخيلَ تَمْزَعُ رَهْواً في أَعِنَّتِها
كالطيرِ تَنْجُوْ مِنَ الشُّؤْبوب ذي البَرَدِ

ورَهَا يَرْهُو في سيرِه. أي: تَرَفَّقَ. قال القطامي[2]:

٤٠١٥ـ يَمْشِيْنَ رَهْواً فلا الأَعْجازُ خاذِلَةٌ
ولا الصدورُ على الأعجازِ تَتَّكِلُ

عن أبي عبيدةَ[3]: رَهْواً: أي اتركْه مُنْفَتحاً فُرَجاً على ما تركْتَه.

وفي التفسير: أنَّه لَمَّا انْفَلَق البحرُ لموسىٰ وطَلَعَ منه خاف أن يتبعَه فرعونُ فأراد أَنْ يَضْرِبَه ليعودَ حتى لا يَلحقوه. فأَمَرَ أَنْ يتركَه فُرَجاً. وأصلُه مِنْ قولِهم: / [٧٩٥/ب] رَها الرجلُ يَرْهُو رَهْواً فتح ما بينَ رِجْلَيْه، والرَّهْوُ والرَّهْوَةُ: المكانُ المرتفعُ والمنخفضُ يَجْتمع فيه فهو من الأضداد. والرَّهْوَةُ[4] المرأةُ الواسعةُ الهَنِ. والرَّهْوُ: طائر يقال هو الكُرْكِيّ. وقد تقدَّم الكلامُ في الشعراء[5] على نظير «كم تركوا من جنات».

---

(١) ديوانه ١٨ ورواية صدره فيه:

والخيلَ تَنْزِعُ غَرْباً في أعِنَّتها

ونصب الخيل عطفاً على ما قبلها. وتمزَع مَزْعاً: تُسرع. والشؤبوب: السحابة العظيمة القطر.

(٢) اللسان (رها)، والبحر ٨/٣١.

(٣) لم يرد في «المجاز».

(٤) أثبتها في (اللسان) بحذف التاء: «وامرأةٌ رَهْوٌ».

(٥) انظر إعرابه للآية ٧ من الشعراء.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿ومَقامٍ﴾**: العامَّةُ على فتح الميم وهو اسم مكان القيام. وابن هرمز[1] وقتادة وابن السَّمَيْفع ونافعٌ في روايةِ خارجة بضمِّها اسمُ مكانٍ مِنْ أقام.

آ. (٢٧) والنَّعْمَةُ بالفتح: نَضارةُ العيشِ ولَذاذَتُه. والجمهور على جَرِّها. ونَصَبَها أبو رجاءٍ[2] عَطْفاً على «كم» أي: تركوا كثيراً مِنْ كذا، وتركوا نَعْمةً.

قوله: «فاكِهين» العامَّةُ على الألف أي: طَيِّبي الأنفسِ أو أصحابُ فاكهة كـ لابنٍ وتامِرٍ. وقيل: فاكهين لاهين. وقرأ[3] الحسن وأبو رجاء «فَكِهين» أي: مُسْتَخِفِّين مُسْتهزئين. قال الجوهري[4]: «يُقال: فَكِهَ الرجلُ بالكسرِ فهو فَكِهٌ إذا كان مَزَّاحاً والفَكِهُ أيضاً: الأشِرُ».

آ. (٢٨) **قوله: ﴿كذلك﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ الكافُ مرفوعةَ المحلِّ خبراً لمبتدأ مضمر أي: الأمرُ كذلك، وإليه نحا الزجَّاج[5]. ويجوزُ أَنْ تكون منصوبةَ المحلِّ، فقَدَّرها الحوفيُّ: أَهْلكنا إهْلاكاً وانتقَمْنا انتقاماً كذلك. وقال الكلبيُّ: «كذلك أَفْعَلُ بمَنْ عَصاني». وقيل: تقديرُه: يَفْعل فِعْلاً كذلك. وقال أبو البقاء[6]: «تَرْكاً كذلك» فجعله نعتاً للتركِ المحذوفِ. وعلى هذه الأوجهِ كلِّها يُوْقَفُ على «كذلك» ويُبْتدأ «وأَوْرَثْناها». وقال الزمخشري[7]:

---

(١) البحر ٨/٣٦.

(٢) البحر ٨/٣٦.

(٣) النشر ٢/٣٥٤، والإتحاف ٢/٤٦٣، والقرطبي ١٦/١٣٩، والبحر ٨/٣٦.

(٤) الصحاح (فكه) ٦/٢٢٤٣.

(٥) معاني القرآن ٤/٤٢٦.

(٦) الإملاء ٢/٢٣٠.

(٧) الكشاف ٣/٥٠٣.

«الكافُ منصوبةٌ على معنى: مثلَ ذلك الإخراجِ أَخْرَجْناهم منها وأَوْرَثْناها قوماً آخرين ليسوا منهم»، فعلى هذا يكون «وأَوْرَثْناها» معطوفاً على تلك الجملةِ الناصبةِ للكاف، فلا يجوزُ الوقفُ على «كذلك» حينئذٍ.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿فما بَكَتْ عليهم السماءُ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ استعارةً كقولِ الفرزدق[١]:

٤٠١٦ـ الشمسُ طالِعَةٌ ليسَتْ بكاسِفَةٍ
تَبْكي عليكَ نجومَ الليلِ والقمرا

وقال جرير[٢]:

٤٠١٧ـ لَمَّا أتى خبرُ الزُّبَيْرِ تواضَعَتْ
سُوْرُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

وقال النابغة[٣]:

٤٠١٨ـ بكى حارِثُ الجَوْلانِ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ
وحَوْرانُ منه خاشِعٌ مُتَضائِلُ

آ. (٣١) **قوله: ﴿مِنْ فرعونَ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه بدلٌ من العذاب: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ عذابِ فرعونَ، وإمَّا على المبالغةِ جعلَه نفسَ العذابِ فأبدله منه. والثاني: أنه حالٌ من العذابِ تقديرُه: صادراً مِنْ فرعونَ.

---

(١) البيت لجرير وليس للفرزدق، وهو في ديوانه ٧٣٦، وشرح شواهد الشافية ٢٦، واللسان كسف والصحاح كسف. و«تبكي» هنا للمغالبة فإن الشمس غلبت النجوم بكثرة البكاء. وفي البيت أقوال كثيرة انظرها في: شرح شواهد الشافية ٢٦.

(٢) تقدم برقم ٥٥٢.

(٣) ديوانه ١٢٠.

وقرأ(١) عبد الله «مِنْ عذابِ المُهين» وهي مِنْ إضافةِ الموصوفِ لصفتِه؛ إذ الأصلُ: العذابُ المُهين، كالقراءةِ المشهورةِ.

وقرأ(٢) ابن عباس «مَنْ فرعونُ» بفتح ميم «مَنْ» ورفع «فرعونُ» على الابتداءِ والخبرِ، وهو استفهامُ تحقيرٍ كقولِك: مَنْ أنتَ وزيداً. ثم بَيَّنَ حالَه بالجملة بعدُ في قوله: «إنه كان عالِياً من المُسْرفين».

آ. (٣٢) **قوله: ﴿على عِلْمٍ على العالَمين﴾**: «على» الأولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ لأنَّها حالٌ من الفاعلِ في «اخْتَرْناهم». والثانيةُ متعلقةٌ بـ «اخْتَرْناهم». وفي عبارة الشيخ(٣): أنَّه لَمَّا اختلفَ مدلولُها جاز تعلُّقُهما بـ «اخْتَرْنا». وأنشد الشيخُ نظيرَ ذلك(٤):

٤٠١٩ـ ويَوْماً على ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ
عليَّ وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ

ثم قال: «فـ «على عِلْم» حالٌ: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول. و «على ظَهْر» حالٌ من الفاعل في «تَعَذَّرَتْ». والعاملُ في الحال هو العاملُ في صاحبِها». وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قولَه أولاً: «ولذلك تَعَلَّقا بفعلٍ واحدٍ لَمَّا اختلف المدلولُ» ينافي جَعْلَ الأولى حالاً؛ لأنَّها لم تتعلَّقْ به. وقولُه: «والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحبِها» لا يَنْفَعُ في ذلك.

---

(١) البحر ٨/٣٧، وتفسير الفخر للرازي ٢٧/٢٤٨.
(٢) البحر ٨/٣٧، والكشاف ٣/٥٠٤.
(٣) البحر ٨/٣٨.
(٤) البيت لامرىء القيس من معلقته، في ديوانه ١٢. الكثيب: رمل مرتفع. تعذَّرت تَصَعَّبت. لم تحلل: لم تَسْتَثْن من يمينها.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿والذين مِنْ قَبْلِهم﴾**: يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ معطوفاً على «قومُ تُبَّع». الثاني: أَنْ يكونَ مبتدأً، وخبرُه ما بعده مِنْ «أَهْلَكْناهم»، وأمَّا على الأول فـ «أَهْلَكْناهم»: إمَّا مستأنفٌ، وإمَّا حالٌ من الضمير الذي اسْتَكَنَّ في الصلة. الثالث: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره «أَهْلَكْناهم». ولا مَحَلَّ لـ أَهْلكنا» حينئذٍ.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿لاعِبين﴾**: حال. وقرأ[1] عمرو بن عبيد «وما بينَهُنَّ» لأنَّ السمواتِ والأرضَ جمعٌ. والعامَّةُ «بينَهما» باعتبار النوعَيْن.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿إلَّا بالحقِّ﴾**: حالٌ: إمَّا من الفاعلِ، وهو الظاهرُ، وإمَّا من المفعولِ أي: إلَّا مُحِقِّين أو مُلْتَبِسين / بالحق. [٧٩٦/أ]

آ. (٤٠) **قوله: ﴿إنَّ يَوْمَ الفَصْلِ مِيْقاتُهم﴾**: العامَّةُ على رَفْعِ «مِيقاتُهم» خبراً لـ «إنَّ». وقُرِىء[2] بنصبِه على أنه اسمُ «إنَّ» و «يومَ الفصلِ» خبرُه. و «أَجْمعين» تأكيدٌ للضميرِ المجرور.

آ. (٤١) **قوله: ﴿يومَ لا يُغْني﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «يومَ الفصل» أو بياناً عند مَنْ لا يَشْتَرِط المطابقةَ تعريفاً وتنكيراً، وأَنْ يكونَ منصوباً بإضمار أَعْني، وأَنْ يكونَ صفةً لـ «مِيقاتُهم» ولكنه بُنِي. قاله أبو البقاء[3]. وهذا لا يتأتَّى عند البَصْريين[4] لإضافتِه إلى مُعْرَبٍ. وقد تقدَّمَ آخرَ المائدة[5]، وأَنْ

---

(١) البحر ٨/٣٩.
(٢) وهي قراءة عبيد بن عمير. انظر: الكشاف ٣/٥٠٥، والبحر ٨/٣٩.
(٣) الإملاء ٢/٢٣١.
(٤) انظر: الارتشاف ٢/٥٥٢.
(٥) انظر: الدر المصون ٤/٥٢٠.

يَنْتَصِبَ بفعلٍ يَدُلُّ عليه «يومَ الفَصْلِ» أي: يَفْصِلُ بينهم يومَ لا يُغْني. ولا يجوزُ أَنْ ينتصِبَ بالفصلِ نفسِه لِما يَلْزَمُ مِنَ الفَصْلِ بينهما بأجنبيٍّ وهو «ميقاتُهم»، و «الفَصْل» مصدر لا يجوز فيه ذلك. وقال أبو البقاء[1]: «لأنَّه قد أُخْبر عنه»، وفيه تَجَوُّزٌ فإنَّ الإِخبارَ عَمَّا أُضِيْفَ إلى الفَصْلِ لاغي الفَصْلِ.

قوله: «ولا هم» جُمِع الضميرُ عائداً به على «مَوْلَىٰ»، وإنْ كان مفرداً لأنه قَصَدَ معناه فجُمِعَ، وهو نكرةٌ في سِياق النفيِ فَعَمَّ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إلاَّ مَنْ رَحِمَ اللهُ﴾ يجوزُ فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: ـ وهو قولُ الكسائيِّ ـ أنه منقطِعٌ. الثاني: أنه متصِلٌ تقديرُه: لا يُغْني قريبٌ عن قريبٍ إلاَّ المؤمنين فإنَّهم يُؤْذَنُ لهم في الشفاعةِ فَيَشْفَعُون في بعضِهم. الثالث: أَنْ يكونَ مرفوعاً على البدليةِ مِنْ «مَوْلَىٰ» الأول، ويكونُ «يُغْني» بمعنىٰ يَنْفَعُ، قاله الحوفي. الرابع: أنه مرفوعُ المحلِّ أيضاً على البدلِ مِنْ واو «يُنْصَرُون» أي: لا يمنعُ من العذابِ إلاَّ مَنْ رحمه الله.

آ. (٤٥) قوله: ﴿كالمُهْلِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو كالمُهْلِ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «طعام الأثيم». قال أبو البقاء[2]: «لأنَّه لا عاملَ إذ ذاك»[3]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، والعاملُ فيه معنى التشبيه، كقولك: زيدٌ أخوك شجاعاً.

والأَثيم[4] صفةُ مبالَغَةٍ. ويقال: الأَثُوم كالصَّبورِ والشَّكور. والمُهْل: قيل دُرْدِيُّ الزيت. وقيل عَكَر القَطِران. وقيل: ما أُذِيْبَ مِنْ ذَهَبٍ أو فضة. وقيل:

(١) الإملاء ٢/٢٣١.
(٢) الإملاء ٢/٢٣١.
(٣) قوله: «إذ ذاك» غير واضح في الأصل.
(٤) عاد إلى الآية ٤٤.

مـا أُذِيْبَ منهما ومِنْ كـلِّ ما في معنـاهما من المُنْطبعات كـالحـديـدِ والنحـاس والرَّصاص. والمَهْلُ بالفتح: التُّؤَدَةُ والرِّفْقُ. ومنه «فَمَهِّلِ الكافرين»[1]. وقرأ[2] الحسن «كالمَهْل» بفتح الميم فقط، وهي لغةٌ في المُهْلِ بالضم.

قوله: «يَغْلي» قرأ[3] ابن كثير وحفصٌ بـالياءِ مِنْ تحتُ. والفـاعلُ ضميـرٌ يعـود على طعام. وجَـوَّز أبو البقـاء[4] أَنْ يعودَ على الـزَّقُّوم. وقيـل: يعود على المُهْلِ نفسِه، و «يَغْلي» حالٌ من الضميرِ المستتـرِ في الجارِّ أي: مُشْبِهـاً المُهْلَ غالياً. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ المُهْلِ نفسِه. وجَوَّزَ أبو البقاء[5] أَنْ يكـونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: هو يَغْلي أي: الزقُّوم أو الطعامُ. والباقون «تَغْلي» بالتـاء مِنْ فـوقُ، على أنَّ الفاعـلَ ضميرُ الشجـرةِ، والجملةُ خبرٌ ثـانٍ أو حالٌ على رَأْيٍ، أو خبرُ مبتدأ مضمر أي: هي تَغْلي.

آ. (٤٦) قـوله: ﴿كغَـلْيِ الحَميم﴾: نعتٌ لمصـدرٍ محـذوفٍ، أو حـالٌ مِنْ ضميـرِه أي: تَغْلي غَلْيـاً مثـلَ غَلْيِ الحميمِ أو يَغْليـه مُشْبهـاً غَلْيَ الحميمِ.

آ. (٤٧) قوله: ﴿فـاعْتِلوه﴾: قرأ[6] نـافعٌ وابنُ كثيـر وابن عامـر بضمِّ عين «اعْتُلوه». والباقون بكسرِها، وهما لغتان في مضارع عَتَله أي: ساقَـه بجفاءٍ وغِلْظَة كـ عَرَش يَعْرِش ويَعْرُش. والعُتُلُّ: الجافي الغليظُ.

---

(١) الآية ١٧ من الطارق.

(٢) الإتحاف ٢/٤٦٣، والبحر ٨/٣٩.

(٣) السبعـة ٥٩٢، والبحـر ٨/٣٩، والقـرطبي ١٦/١٥٠، والحجـة ٦٥٧، والنشـر ٢/٣٧١.

(٤) الإملاء ٢/٢٣١.

(٥) الإملاء ٢/٢٣١.

(٦) السبعـة ٥٩٢، والنشـر ٢/٣٧١، والبحـر ٨/٤٠، والتيسيـر ١٩٨، والقـرطبي ١٦/١٥٠.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إنَّك أنت﴾: قرأه الكسائيُّ بالفتحِ على معنى العلَّةِ أي: لأنَّك. وقيل: تقديرُه: ذُقْ عذابَ أنَّك أنت العزيزُ. والباقون بالكسرِ على الاستئنافِ المفيدِ للعلَّة، فتتحدُ القراءاتان معنىً. وهذا الكلامُ على سبيلِ التهكمِ، وهو أغيَظُ للمُسْتَهْزَأ به، ومثلُه قولُ جريرٍ لشاعرٍ سَمَّى نفسه زهرةَ اليمن[١]:

٤٠٢٠ـ أَلَمْ يَكُنْ في وُسُومٍ قد وَسَمْتُ بها
مَنْ كان موعظةً يا زهرةَ اليَمَنِ

وكان هذا الشاعرُ قد قال[٢]:

٤٠٢١ـ أَبْلِغْ كُلَيْباً وأَبْلِغْ عَنْكَ شاعرَها
أنِّي الأَغَرُّ وأنِّي زهرةُ اليمنِ

آ. (٥٢) قوله: ﴿في جَنَّات﴾: / يجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ قولِه: «في مَقام» بتكرير العاملِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً. [٧٩٦/ب]

آ. (٥٣) قوله: ﴿يَلْبَسُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستكِنِّ في الجارِّ، وأَنْ يكونَ خبراً لـ «إنَّ» فيتعلَّقَ الجارُّ به، وأَنْ يكون مُسْتأنفاً.

---

(١) ديوانه ٥٦٩، وروايته فيه:
ألم يكنْ في وُسومٍ قد وَسَمْتُ بها ... من حان موعظةً يا حارثَ اليمنِ
وهو في المحرر ١٤/٣٠٠.

(٢) البيت في الخصائص ٢/٤٦١، والمحرر ١٤/٣٠٠ والوسوم: ج وسم وهو أثر الكيِّ. ويعني أذى هجائه.

قوله: «مُتقابلين» حالٌ مِنْ فاعلِ «يَلْبَسون» وقد تقدَّم تفسيرُ هذه الألفاظِ: السُّنْدُس[1] والإستبرق[2] والمقام[3].

آ. (٥٤) **قوله: ﴿كذلك﴾**: في هذه الكاف وجهان، أحدُهما: النصبُ نعتاً لمصدرٍ أي: نفعلُ بالمتقين فعلاً كذلك أي: مِثْلَ ذلك الفعلِ. والثاني: الرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: الأمرُ كذلك. وقَدَّر أبو[4] البقاء قبلَه جملةً حاليةً فقال: «تقديرُه: فَعَلْنا ذلك والأمرُ كذلك»، ولا حاجةَ إليه. والوقفُ على «كذلك»، والابتداءُ بقولِه «وزَوَّجْناهم».

قوله: «بِحُوْرٍ عِيْنٍ» العامَّةُ على تنوين «حور» مَوْصُوفين بـ «عِيْن». وعكرمة[5] لم يُنَوِّن، أضافهنَّ لأنهنَّ ينقسِمْنَ إلى عِيْنٍ وغيرِ عِيْنٍ. وتقدَّم تفسيرُ الحُور العين[6].

آ. (٥٥) **قوله: ﴿يَدْعُون﴾**: حالٌ مِنْ مفعولِ «زَوَّجْناهم»، ومفعولُه محذوفٌ أي: يَدْعُوْن الخَدَمَ بكلِّ فاكهةٍ.

قوله: «آمِنين» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً ثانيةً، وأَنْ يكونَ حالاً من فاعلِ «يَدْعُون» فتكونَ حالاً متداخلةً.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿لا يَذُوْقُون﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «آمِنين»، وأَنْ يكونَ حالاً ثالثةً أو ثانيةً مِنْ مفعولِ «زَوَّجْناهم»

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/٤٨٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٧/٤٨٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/١٠٦.

(٤) الإملاء ٢/٢٣١.

(٥) القرطبي ١٦/١٥٤، والمحتسب ٢/٢٦١.

(٦) انظر إعرابه للآية ٤٨ من الصافات.

و «آمنين» حالٌ مِنْ فاعلِ «يَدْعُون» كما تقدَّمَ، أو صفةٌ لـ «آمِنين» أو مستأنفٌ. وقرأ[1] عمرو بن عبيد «لا يُذاقون» مبنياً للمفعول.

قوله: «إلَّا الموتَةَ الأُوْلىٰ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه منقطعٌ أي: لكنْ الموتةُ الأولى قد ذاقُوها. الثاني: أنه متصلٌ وتَأَوَّلوه: بأنَّ المؤمنَ عند موتِه في الدنيا بمنزلته في الجنة لمعاينة ما يُعْطاه منها، أو لِما يَتَيَقَّنُه مِنْ نعيمِها. الثالث: أنَّ «إلَّا» بمعنى سِوى نقله الطبريُّ[2] وضَعَّفه. قال ابن عطية[3]: «وليس تَضْعيفُه بصحيحٍ، بل هو كونُها بمعنى سِوى مستقيمٌ مُتَّسِقٌ». الرابع: أن «إلَّا» بمعنى بَعْد. واختاره الطبريُّ[4]، وأباه الجمهورُ؛ لأنَّ «إلَّا» بمعنى بعد لم يَثْبُتْ. وقال الزمخشري[5]: «فإنْ قلت: كيف اسْتُثْنِيَتِ الموتةُ الأُولى المَذُوْقَةُ قبلَ دخول الجنةِ مِنَ الموتِ المنفيِّ ذَوْقُه؟ قلت: أُريدَ أَنْ يُقالَ: لا يَذُوْقون فيها الموتَ البتةَ، فوضع قولَه «إلا الموتَةَ الأولىٰ» مَوْضِعَ ذلك؛ لأنَّ الموتَةَ الماضيةَ مُحالٌ ذَوْقُها في المستقبلِ فهو من بابِ التعليقِ بالمُحال: كأنَّه قيل: إنْ كانت الموتةُ الأُولى يَسْتقيم ذَوْقُها في المستقبلِ؛ فإنَّهم يَذُوْقونها في الجنة». قلت: وهذا عند علماءِ البيانِ يُسَمَّى نَفْيَ الشيءِ بدليلِه. ومثلُه قولُ النابغةِ[6]:

٤٠٢٢ـ لا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُمْ
بهنَّ فُلولٌ مِنْ قِراعِ الكتائبِ

يعني: إنْ كان أحدٌ يَعُدُّ فُلولَ السيوفِ مِنْ قِراع الكتائب عَيْباً فهذا

---

(١) البحر ٨/ ٤٠.
(٢) تفسير الطبري ٢٥/ ١٣٧.
(٣) المحرر ١٤/ ٣٠٢.
(٤) تفسير الطبري ٢٥/ ١٣٧.
(٥) الكشاف ٣/ ٥٠٧.
(٦) تقدم برقم ١٥٦١.

عيبُهم، لكنَّ عَدَّهُ من العيوبِ مُحالٌ، فانتفى عنهم العيبُ بدليل تعلُّقِ الأمرِ على مُحال. وقال ابن عطية[1] بعد ما قَدَّمْتُ حكايَته عن الطبريِّ: «فبيَّنَ أنه نَفَى عنهم ذَوْقَ الموتِ، وأنه لا ينالُهم من ذلك غيرُ ما تقدَّم في الدنيا». يعني أنه كلامٌ محمولٌ على معناه.

قوله: «ووَقاهم» الجمهورُ على التخفيف. وقرأ[2] أبو حيوةَ «ووقَّاهم» بالتشديد على المبالغة، ولا يكونُ للتعدية فإنَّه متعدٍّ إلى اثنين قبلَ ذلك.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿فَضْلاً﴾**: هذا مفعولٌ مِنْ أجلِه، وهو مُرادُ مكي حيث قال[3]: «مصدرٌ عَمِلَ فيه «يَدْعُون». وقيل: العاملُ فيه «ووَقاهم» وقيل: آمِنين» فهذا إنما يظهر على كونِه مفعولاً مِنْ أجله. على أنَّه يجوزُ أن يكونَ مصدراً لأنَّ يَدْعُون وما بعده من باب التفضُّلِ، فهو مصدرٌ مُلاقٍ لعامِلِه في المعنى. وجَعَله أبو البقاء[4] منصوباً بمقدر أي: تَفَضَّلْنا بذلك فَضْلاً أي: تَفَضُّلاً.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿يَسَّرْناه﴾**: أي: القرآن بلسانك أي بلغتك. والباءُ للمصاحبة/. [٧٩٧/أ]

آ. (٥٩) **قوله: ﴿فارْتَقِبْ إنهم مُرْتقبون﴾**: مفعولا الارتقاب محذوفان أي: فارتقب النصرَ مِنْ رَبِّك إنهم مُرْتَقِبون بك ما يتمنَّوْنَه من الدوائرِ والغوائلِ ولن يَضِيْرَك ذلك.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الدخان]

---

(١) المحرر ١٤/٣٠٢.

(٢) البحر ٨/٤٠، والفخر الرازي ٢٧/٢٥٤.

(٣) إعراب المشكل ٢/٢٩٢.

(٤) الإملاء ٢/٢٣١.

سـورة الجاثيـة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿تنـزيلُ﴾: قـد تقدَّم مثلُه أولَ غـافر[١]. وقـال أبو عبدِ الله الرازيُّ: «العزيزِ الحكيمِ إنْ كانا صفـةً لله كان حقيقـةً، وإنْ كانـا صفةً للكتاب كان مجازاً». وقد رَدَّ عليـه الشيخ[٢] جَعْلَه إيـاهما صفـةً للكتاب قـال: «إذ لو كان كذلك لَـوَلِيَتِ الصفةُ مـوصوفَهـا فكان يُقـال: تَنزيـلُ الكتابِ العـزيزِ الحكيمِ من الله» قـال: «لأنَّ «من الله» إنْ تَعَلَّقَ بـ «تَنْزِيـل» وتنزيـل خبـرٌ لـ حم أو لمبتـدأ محذوفٍ لَـزِمَ الفَصْلُ بـه بين الصفـة والمـوصـوف، ولا يجـوزُ، كمـا لا يجوزُ «أعجبني ضَرْبُ زيدٍ بسوطٍ الفاضلِ؛ أو في موضع الخبـر، و «تنزيـلُ» مبتدأ، فلا يجوز الفصْلُ به أيضاً لا يجوز: ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ الفاضلِ».

آ. (٤) قوله: ﴿وما يَبُثُّ مِنْ دابَّة﴾: فيـه وجهان، أظهـرهما: أنه معطوفٌ على «خَلْقِكم» المجرورِ بـ «في» والتقديرُ: وفي ما يَبُثُّ. والثـاني: أنـه معطوفٌ على الضميرِ المخفوضِ بـالخَلْق، وذلـك على مـذهبِ مَنْ يـرى العطفَ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِّ[٣] واستقبحه الزمخشريُّ[٤] وإنْ

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢ من غافر.

(٢) البحر ٤٢/٨.

(٣) وهم الكوفيون. انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٤) الكشاف ٥٠٨/٣.

أُكِّد نحو: «مررتُ بك أنت وزيدٍ» يُشير بذلك إلى مذهب الجرميِّ فإنَّه يقول: إن أُكِّد جازَ، وإلاَّ فلا، فقولُه مذهبٌ ثالثٌ.

قوله: «آياتٌ لقومٍ يُوْقنون» و «آياتٌ لقوم يعقلون»[1] قرأ[2] «آياتٍ» بالكسر في الموضعَيْن الأخوَان، والباقون برفعهما. ولا خلافَ في كسرِ الأولى لأنها اسمُ «إنَّ». فأمَّا «آياتٍ لقومٍ يُوْقنون» بالكسر فيجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها معطوفةٌ على اسم «إنَّ»، والخبرُ قولُه: «وفي خَلْقِكم». كأنه قيل: وإنَّ في خَلْقِكم وما يَبُثُّ مِنْ دابة آياتٍ. والثاني: أَنْ تكونَ كُرِّرَتْ تأكيداً لآيات الأُولى، ويكونُ «في خَلْقكم» معطوفاً على «في السموات» كُرِّر معه حرفُ الجَرِّ توكيداً. ونظيرُه أَنْ تقولَ: «إنَّ في بيتك زيداً وفي السوق زيداً» فزيداً الثاني تأكيدٌ للأول، كأنك قلت: إنَّ زيداً زيداً في بيتك وفي السوق، وليس في هذه عطفٌ على معمولَيْ عاملَيْن البتةَ.

وقد وَهِم أبو البقاء[3] فجعلها مِنْ ذلك فقال: « «آيات لقوم يُوقنون» يُقرأ بكسر التاءِ، وفيه وجهان، أحدهما: أنَّ «إنَّ» مضمرةٌ حُذِفَتْ لدلالة «إنَّ» الأُولى عليها، وليسَتْ «آيات» معطوفةً على «آيات» الأولى لِما فيه من العطفِ على معمولَيْ[4] عاملَيْن. والثاني: أَنْ تكونَ كُرِّرَتْ للتأكيد لأنها مِنْ لفظ «آيات» الأُوْلى، وإعرابُها كقولِك: «إن بثوبك دماً وبثوبِ زيد دماً» فـ «دم» الثاني مكررٌ؛ لأنَّك مُسْتغنٍ عن ذِكْرِه» انتهى.

---

(١) الآية ٥.

(٢) السبعة ٥٩٤، والبحر ٤٤/٨، والنشر ٣٧١/٢، والحجة ٦٥٨، والقرطبي ١٥٧/١٦، والتيسير ١٩٨.

(٣) الإملاء ٢٣٢/٢.

(٤) سقط «معمولي» من الإملاء.

فقوله: «وليسَتْ معطوفةً على آياتِ الأولى لِما فيه من العطفِ على عامِلَيْن» وَهَمٌ؛ أين معمولُ العاملِ الآخر؟ وكأنه توهَّمَ أنَّ «في» ساقطةٌ مِنْ قولِه: «وفي خَلْقِكم» أو اختلطَتْ عليه «آياتٌ لقومٍ يَعْقِلون» بهذه؛ لأنَّ تَيْكَ فيها ما يُوْهِمُ العطفَ على عامِلَيْن وقد ذكره هو أيضاً.

وأمَّا الرفعُ[1] فمِنْ وجهَيْن أيضاً، أحدهما: أَنْ يكونَ «في خَلْقِكم» خبراً مقدَّماً، و «آياتٌ» مبتدأً مؤخراً، وهي جملةٌ معطوفةٌ على جملة مؤكدةٍ. بـ «إنَّ». والثاني: أَنْ تكون معطوفةً على «آيات» الأولى باعتبار المحلِّ عند مَنْ يُجيزُ ذلك، لا سيما عند مَنْ يقولُ: إنه يجوز ذلك بعد الخبرِ بإجماعٍ.

وأمَّا قولُه: «واختلافِ الليلِ والنهارِ» الآية فقد عَرَفْتَ أنَّ الأخَوَيْن يقرآن «آيات» بالكسرِ، وهي تحتاج إلى إيضاحٍ، فإن الناسَ قد تكلَّموا فيها كلاماً كثيراً، وخرَّجوها على أوجهٍ مختلفةٍ، وبها استدلَّ على جوازِ العطفِ على عاملين. قلت: والعطفُ على عامِلَيْن لا يختصُّ بقراءةِ الأخوَيْن بل يجوز أَنْ يُسْتَدَلَّ عليه أيضاً بقراءة الباقين، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. فأما قراءةُ الأخوين ففيها أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ «اختلافِ الليلِ» مجروراً بـ «في» مضمرةً، وإنما حُذِفَتْ لتقدُّم ذكرِها مرَّتَيْنِ، وحرفُ الجرِّ إذا دَلَّ عليه دليلٌ/ جاز [٧٩٧/ب] حَذْفُه وإبقاءُ عملِه. وأنشَدَ سيبويه[2]:

٤٠٢٣ـ الآن قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا
فاذهَبْ فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ

تقديرُه: وبالأيام لتقدُّم الباءِ في «بك» ولا يجوزُ عَطْفُه على الكاف لأنه ليس مِنْ مذهبه ــ كما عَرَفْتَ ــ العطفُ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ

---

(١) أي رفع آيات.
(٢) تقدم برقم ٩٣٨.

الجارِّ، فالتقديرُ في هذه الآيةِ: «وفي اختلافِ آيات» فـ «آيات» على ما تقدَّم من الوجهين في «آيات» قبلَها: العطفِ أو التأكيدِ. قالوا: ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ عبد الله[1] «وفي اختلافِ» تصريحاً بـ «في». فهذان وجهان.

الثالث: أَنْ يُعْطَفَ «اختلافِ» على المجرورِ بـ «في» وآياتٍ على المنصوبِ بـ «إنَّ». وهذا هو العطفُ على عامِلَيْنِ، وتحقيقُه على معمولَيْ عاملين: وذلك أنَّك عَطَفْتَ «اختلاف» على خَلْق وهو مجرورٌ بـ «في» فهو معمولُ عاملٍ، وعَطَفْتَ «آياتٍ» على اسمِ «إنَّ» وهو معمولُ عاملٍ آخرَ، فقد عَطَفْتَ بحرفٍ واحدٍ وهو الواوُ معمولين وهما «اختلاف» و «آيات» على معمولَيْن قبلَهما وهما: خَلْق وآيات. وبظاهِرِها استدلَّ مَنْ جَوَّز ذلك كالأخفشِ. وفي المسألة أربعةُ مذاهب[2]: المَنْعُ مطلقاً، وهو مذهبُ سيبويه[3] وجمهورِ البصريين. قالوا: لأنه يُؤَدِّي إلى إقامة حرفِ العطفِ مقامَ عاملين وهو لا يجوزُ؛ لأنه لو جاز في عامِلَيْن لجازَ في ثلاثةٍ، ولا قائل به، ولأنَّ حرفَ العطفِ ضعيفٌ فلا يَقْوَىٰ أَنْ ينوبَ عن عاملَيْنِ ولأنَّ القائلَ بجوازِ ذلك يَسْتَضْعِفُه، والأحسنُ عنده أن لا يجوزَ، فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ عليه كتابُ اللَّهِ، ولأنه بمنزلةِ التعديتَيْنِ بمُعَدٍّ واحد، وهو غيرُ جائزٍ.

قال ابن السراج[4]: «العطفُ على عاملَيْن خطأٌ في القياسِ، غيرُ مَسْموع من العرب» ثم حَمَل ما في هذه الآيةِ على التكرارِ للتأكيد. قال الرمَّاني: «هو كقولِك: «إنَّ في الدارِ زيداً والبيتِ زيداً» فهذا جائزٌ بإجماعٍ فتدبَّرْ هذا الوجهَ

---

(١) البحر ٨/٤٣.

(٢) انظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٨٧، ٣/٣٧٨، والارتشاف ٢/٦٥٩، والمقتضب ٤/١٩٥.

(٣) الكتاب ١/٣١.

(٤) الأصول ٢/٧٥.

الذي ذكره ابنُ السراجِ فإنه حسنٌ جداً، لا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ كتابُ اللَّهِ إلاَّ عليه. وقد بَيَّنْتُ القراءةَ بالكسرِ ولا عيبَ فيها في القرآن على وجهٍ، والعطفُ على عاملَيْن عيبٌ عند مَنْ أجازه ومَنْ لم يُجِزْه، فقد تناهى في العيب، فلا يجوزُ حَمْلُ هذه الآيةِ إلاَّ على ما ذكره ابنُ السَّراج دون ما ذهبَ إليه غيرُه». قلت: وهذا الحَصْرُ منه غيرُ مُسَلَّمٍ فإنَّ في الآيةِ تخريجاتٍ أُخَرَ غيرَ ما ذكره ابن السراج يجوزُ الحَمْلُ عليها. وقال الزجاج[1]: «ومثلُه في الشعر[2]:

٤٠٢٤ـ أكلَّ امرِىءٍ تَحْسَبين امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

وأنشد الفارسيُّ للفرزدق[3]:

٤٠٢٥ـ وباشَرَ راعيها الصَّلا بلَبانِه
وجَنْبَيْه حَرَّ النارِ ما يتحرَّق

وقول الآخر[4]:

٤٠٢٦ـ أَوْصَيْتُ مِنْ رُبْدَةَ قَلْباً حُرَّاً
بالكلبِ خيراً والحَماةِ شَرا

قلت: أمَّا البيتُ الأولُ فظاهرُه أنه عَطَفَ و «نارٍ» على «امرىء» المخفوض بـ «كل» و «ناراً» الثانية على «امرَأ» الثاني. والتقدير: وتحسبين كلَّ نارٍ ناراً، فقد عطف على معمولَيْ عاملَيْن. والبيتُ الثاني عَطَفَ فيه «جَنْبَيْه» على «بلبانه» وعَطَفَ «حَرَّ النارِ» على «الصلا»، والتقدير: وباشر بجَنْبَيْه حرَّ النار، والبيتُ

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٤/٤٣١.
(٢) تقدم برقم ٢٤٤٣.
(٣) الحجة للفارسي (خ) ٤/٢٩٦، ليس في ديوانه.
(٤) تقدم برقم ٢٥٨٦.

الثالث عَطَفَ فيه «الحَماة» على «الكلب» و«شَرًّا» على «خيراً»، تقديرُه وأَوْصَيْتُ بالحَماة شراً. وسيبويه[1] في جميع ذلك يرى الجرَّ بخافضٍ مقدرٍ لكنه عُورض: بأنَّ إعمال حرفِ الجرِّ مضمراً ضعيفٌ جداً، ألا ترى أنَّه لا يجوزُ «مررتُ زيدٍ» بخفض «زيد» إلاَّ في ضرورةٍ كقولِه[2]:

٤٠٢٧ـ إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ
أشارَتْ كليبٍ بالأكفُّ الأصابعُ

يريد: إلى كليبٍ، وقولِ الآخر[3]:

٤٠٢٨ـ ....
حتى تَبَذَّخَ فارتقى الأعلامِ

أي إلى الأعلام، فقد فَرَّ مِنْ شيءٍ فوقَع في أضعفَ منه. وأُجيب عن ذلك: بأنه لَمَّا تَقَدَّم ذِكْرُ الحرف في اللفظِ قَوِيَتِ الدلالةُ عليه، فكأنَّه ملفوظٌ به بخلافِ ما أَوْرَدْتموه في المثالِ والشعر.

والمذهب الثاني: التفصيلُ ـ وهو مذهب الأخفش ـ وذلك أنَّه يجوز بشرطَيْنِ، أحدُهما: أَنْ يكونَ أحدُ العاملَيْن جارًّا. والثاني: أن يتصلَ المعطوفُ بالعاطفِ أو يُفْصَلَ بلا، مثالُ الأولِ الآيةُ الكريمةُ والأبياتُ التي قَدَّمْتُها. ولذلك استصوب المبردُ[4] استشهادَه بالآيةِ. ومثالُ الفَصْل بـ لا قولك: «ما في الدارِ

---

(١) ليس في كتابه نص صريح يفيد ذلك، ولكنه في مسألة «لبيك أن الحمد لك» بفتح أنَّ قال: «أنَّ» في موضع جر كما حذفوا «ربّ» في قولهم: «وبلدٍ» انظر: الكتاب/ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٢) تقدم برقم ٢٩٢.

(٣) تقدم برقم ٢٩٣.

(٤) أشار المبرد في «المقتضب» إلى هذه الآية في قراءة الأخوين، وإلى إجازة الأخفش لهذا العطف ثم قال: «فعطف على إنَّ وعلى في، وهذا عندنا غير جائز» المقتضب ١٩٥/٤.

زيدٌ ولا الحجرةِ عمروٌ»، فلو فُقِدَ الشرطانِ نحو: إنَّ/ زيداً شَتَمَ بِشْراً، وواللَّهِ [٧٩٨/أ] خالداً هنداً، أو فُقِدَ أحدُهما نحو: إنَّ زيداً ضربَ بَكْراً، وخالداً بشراً. فقد نَقَلَ ابنُ مالكٍ[١] الامتناعَ عند الجميع. وفيه نظرٌ لِما سَتَعْرِفُه من الخلافِ.

الثالث: أنَّه يجوزُ بشرطِ أَنْ يكونَ أحدُ العامِلَيْنِ جارّاً، وأَنْ يكونَ متقدماً، نحوَ الآيةِ الكريمةِ، فلو لم يتقدَّمْ نحوَ: «إنَّ زيداً في الدار، وعمراً السوقِ» لم يَجُزْ، وكذا لو لم يكنْ حرفَ جرٍّ كما تقدَّمَ تمثيلُه.

الرابع: الجوازُ، ويُعْزَىٰ للفَرَّاء.

الوجهُ الرابعِ من أوجهِ تخريجِ القراءةِ المذكورة: أَنْ تنتصِبَ «آيات» على الاختصاصِ. قاله الزمخشريُّ[٢]، وسيأتي فيما أَحْكيه عنه.

وأمَّا قراءةُ الرفعِ ففيها أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يكونَ الأولُ والثاني ما تقدَّم في «آيات لقومٍ يُوْقِنون». الثالث: أَنْ تكونَ تأكيداً لآياتِ التي قبلها، كما كانَتْ كذلك في قراءةِ النصبِ. الرابع: أَنْ تكونَ المسألةُ من بابِ العطفِ على عامِلَيْن؛ وذلك أنَّ «اختلافِ» عطفٌ على «خَلْقِكم» وهو معمولٌ لـ «في» و «آيات» معطوفةٌ على «آيات» قبلَها، وهي معمولةٌ للابتداءِ فقد عَطَفَ على معمولَيْ عامِلَيْنِ في هذه القراءةِ أيضاً. قال الزمخشري[٣]: «قُرِىءَ «آيات لقومٍ يُوقنون» بالرفع والنصبِ على قولِك: «إنَّ زيداً في الدار وعمراً في السوقِ، أو وعمروٌ في السوق». وأمَّا قولُه: «آيات لقومٍ يَعْقِلون» فمن العطفِ على عامِلَيْنِ سواءٌ نَصَبْتَ أم رَفَعْتَ فالعاملان في النصبِ هما: «إنَّ»، و «في» أُقيمت الواوُ مُقامَهما فعَمِلَتْ الجرَّ في و «اختلافِ الليل والنهار» والنصبَ في «آياتٍ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٧٨.

(٢) الكشاف ٣/٥٠٩.

(٣) الكشاف ٣/٥٠٨.

وإذا رَفَعْتَ فالعاملانِ: الابتداءُ، و «في» عملت الرفع في «آيات» والجرَّ في «اختلاف» » . ثم قال في توجيهِ النصبِ: «والثاني أَنْ ينتصِبَ على الاختصاصِ بعد انقضاءِ المجرور» .

الوجهُ الخامسُ أَنْ يرتفعَ «آياتٌ» على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هي آياتٌ. وناقَشَه الشيخُ[1] فقال: «ونسبةُ الجرِّ والرفعِ، والجرِّ والنصبِ للواوِ ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ الصحيحَ من المذاهبِ أنَّ حرفَ العطفِ لا يعملُ» قلت: وقد ناقشه الشيخُ شهابُ الدين أبو شامةَ[2] أيضاً فقال: «فمنهم مَنْ يقولُ: هو على هذه القراءةِ أيضاً ـ يعني قراءةَ الرفعِ ـ عطفٌ على عاملَيْنِ وهما حرفُ «في»، والابتداءُ المقتضي للرفعِ. ومنهم مَنْ لا يُطْلِقُ هذه العبارةَ في هذه القراءةِ؛ لأنَّ الابتداءَ ليس بعاملٍ لفظي» .

وقُرىء «واختلافُ»[3] بالرفعِ «آيةٌ» بالرفعِ والتوحيدِ على الابتداء والخبر، وكذلك قُرىء[4] «وما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آيةٌ» بالتوحيد. وقرأ[5] زيد بن علي وطلحة وعيسى «وتصريف الريح» كذا قال الشيخ[6]. قلت وقد قرأ بهذه القراءةِ حمزةُ والكسائيُّ أيضاً، وقد تقدَّم ذلك في سورةِ البقرةِ[7] .

آ. (٦) **قوله: ﴿نَتْلُوهَا﴾**: يجوز أَنْ يكونَ خبراً لـ «تلك» و «آيات الله» بدلٌ أو عطفُ بيانٍ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «تلك آيات» مبتدأً أو خبراً،

---

(١) البحر ٨/٤٣، وحدث سقط في مطبوعة البحر من هذا النص.

(٢) إبراز المعاني له ٦٨٣.

(٣) القرطبي ١٦/١٥٨، والبحر ٨/٤٣.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي، انظر: البحر ٨/٤٢.

(٥) الإتحاف ٢/٤٦٦، والتيسير ١٩٨، والنشر ٢/٣٧١.

(٦) البحر ٨/٤٣.

(٧) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٧.

و «نَتْلُوهـا» حالٌ. قـال الزمخشـري[1]: «والعامـلُ ما دَلَّ عليـه «تلك» مِنْ معنىٰ الإشارةِ ونحوُه: «وهذا بَعْلي شَيْخاً»[2]. قال الشيخ[3]: «وليس نحـوَه؛ لأنَّ في «وهذا بَعْلي شَيْخاً» حـرفَ تنبيهٍ. وقيـل: العامـلُ في الحالِ مـا دَل عليه حـرفُ التنبيهِ أي: تَنَبَّهْ. وأمَّا «تلك» فليس فيها حرفُ تنبيهٍ؛ فإذا كان حرفُ التنبيهِ عاملاً بما فيه مِنْ معنى التنبيهِ، لأنَّ الحرفَ قد يَعْمَلُ في الحال، فالمعنىٰ: تَنَبَّـه لزيـدٍ في حـالِ شيخِه أو في حـال قيامِـه. وقيل: العـاملُ في مثـل هذا التـركيبِ فعلٌ محـذوفٌ يَدُلُّ عليـه المعنى، أي: انظرْ إليـه في حالِ شيخـه، ولا يكـون اسمُ الإشارةِ عاملاً ولا حرفُ التنبيهِ إنْ كان هناك.

قلت: بـل الآيةُ نحـوَ «هذا بَعْلي شيخـاً» من حيثيـةِ نسبـةِ العمـلِ لاسمِ الإشـارةِ. غايـةُ ما ثَمَّ أنَّ في الآيـةِ الأخرى مـا يَصْلُحُ أَنْ يكـونَ عـامـلاً، وهـذا لا يَقْدَحُ في التنظيرِ إذا قَصَدْتَ جهةً مشتركةً. وأمَّا إضمارُ الفعلِ فهو مشتركٌ في الموضعَيْن عند مَنْ يَرَىٰ ذلك. قال ابنُ عطيَـة[4]: «وفي «نتْلوها» حَـذْفُ مضافٍ أي: نَتْلُوْ شَأْنَها وشَرْحَ العِبْرَةِ فيها. ويُحتمل أَنْ يـريدَ بـآيات الله القـرآنَ المنزَّلَ في هذا المعنى، فلا يكونُ فيها حَذْفُ مضافٍ»/ وقـرأ[5] بعضُهم «يَتْلوها» بيـاءِ [٧٩٨/ب] الغَيْبـةِ عائـداً على الباري تعـالى. و «بـالحَقِّ» حـالٌ من الفـاعـل أي: مُلْتَبِسِينَ بالحق، أو من المفعولِ أي: مُلْتَبسـةً بالحقِّ. ويجـوزُ أَنْ تكونَ للسببيَّـةِ فتتعلَّقَ بنفس «نَتْلوها».

قوله: «بعدَ اللَّهِ وآياتِه». قال الـزمخشريُّ[6]: «أي: بعـد آياتِ اللَّهِ فهـو

---

(١) الكشاف ٣/٥٠٩.
(٢) الآية ٧٢ من هود.
(٣) البحر ٨/٤٣.
(٤) المحرر ١٤/٣٠٦.
(٥) القرطبي ١٦/١٥٨، والبحر ٨/٤٣.
(٦) الكشاف ٣/٥٠٩.

كقولِكَ: أَعْجبني زيدٌ وكرمُه تريدُ كرمَ زيدٍ». وردَّ عليه الشيخُ[1]: بأنَّه ليس مُراداً، بل المرادُ إعجابان، وبأنَّ فيه إقحامَ الأسماءِ مِنْ غيرِ ضرورة. قال: «وهذا قَلْبٌ لحقائقِ النحو».

وقرأ[2] الحرميَّان وأبو عمروٍ وعاصمٌ في روايةٍ «يُؤْمنون» بياء الغيبة. والباقون بتاءِ الخطاب. وقوله: «فبأيٍّ» متعلِّقٌ به، قُدِّم لأنَّ له صدرَ الكلام.

آ. (٨) **قوله**: ﴿يَسْمَعُ﴾: يجوزُ فيه أَنْ يكونَ مستأنفاً أي: هو يَسْمَعُ، أو دونَ إضمارِ «هو»، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «أثيم» وأَنْ يكونَ صفةً.

قوله: «تُتْلَىٰ عليه» حالٌ مِنْ «آياتِ الله» ولا يَجيْءُ فيه الخلافُ: وهو أنه يجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً؛ لأنَّ شرطَ ذلك أَنْ يقعَ بعدها ما لا يُسْمَعُ نحو: «سمعت زيداً يقرأ». أمَّا إذا وقع بعدها ما يُسْمَعُ نحو: «سمعتُ قراءةَ زيدٍ يترنَّم بها» فهي متعدية لواحدٍ فقط، والآياتُ مِمَّا يُسْمَعُ.

قوله: «ثم يُصِرُّ» قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: ما معنى «ثم» في قوله: «ثم يُصِرُّ مُسْتكبراً»؟ قلت: كمعناه في قولِ القائل[4]:

٤٠٢٩ــ . . . .

يرىٰ غَمَراتِ الموتِ ثم يزورُها

وذلك أنَّ غمراتِ الموتِ حقيقةٌ بأَنْ ينجوَ رائيها بنفسِه ويطلبَ الفِرارَ

---

(١) البحر ٨/٤٤.

(٢) السبعة ٥٩٤، والحجة ٦٥٩، والتيسير ١٩٨، والقرطبي ١٦/١٥٨، والنشر ٢/٣٧١.

(٣) الكشاف ٣/٥٠٩.

(٤) تقدم برقم ٣٦٧٤.

منها، وأمَّا زَوْراتُها والإقدامُ على مزاوَلَتِها فأمرٌ مُسْتَبْعَدٌ. فمعنى «ثم» الإيذانُ بأنَّ فِعْلَ المُقْدِمِ عليها بعدما رآها وعاينها شيءٌ يُسْتَبْعَدُ في العاداتِ والطباعِ، وكذلك آياتُ اللَّهِ الواضحةُ الناطقةُ بالحق. فَمَنْ تُلِيَتْ عليه وسَمِعها كان مُسْتَبْعَداً في القول إصرارُه على الضلالةِ عندها واستكبارُه عن الإيمان بها».

قوله: «كأنْ لم يَسْمَعْها» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكون مستأنفةً، وأَنْ تكونَ حالاً.

آ. (٩) **قوله: ﴿وإذا عَلِمَ﴾**: العامَّةُ على فتح العينِ وكسرِ اللامِ خفيفةً مبنياً للفاعلِ. وقتادة[1] ومطر الوراق[2] «عُلِّم» مبنياً للمفعول مشدَّداً.

قوله: «اتَّخَذها» الضميرُ المؤنث فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على «آياتِنا». والثاني: أنه يعودُ على «شيئاً» وإنْ كان مذكراً؛ لأنه بمعنى الآية كقول أبي العتاهية[3]:

٤٠٣٠ــ نفْسي بشيءٍ من الدنيا مُعَلَّقَةٌ
اللَّهُ والقائمُ المهديُّ يَقْضِيها

لأنه أراد بـ «شيء» جاريةً يقال لها: عُتْبَة.

قوله: «أولئك» إشارةٌ إلى معنى «كلِّ أَفَّاكٍ» حُمِل أولاً على لفظها فَأُفْرِدَ، ثم على معناها فَجُمِعَ كقولِه: «كلُّ حِزْبٍ بما لديهم فَرِحُون»[4].

قوله: «ولا ما اتَّخذوا» عطف على «ما كَسَبوا»، و «ما» فيهما: إمَّا

---

(١) البحر ٨/٤٤.

(٢) مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري. لا بأس به. توفي سنة ١٢٥. انظر: تهذيب الكمال ٣/١٣٣٤.

(٣) ديوانه ٦٦٨، والكشاف ٣/٥١٠.

(٤) الآية ٥٣ من المؤمنين.

مصدريةٌ أو بمعنى الذي أي: لا يُغْني كَسْبُهُمْ ولا اتِّخاذُهم، أو الذي كَسَبُوه ولا الذي اتَّخذوه.

آ. (١١) وقوله: ﴿مِنْ رِجْزٍ أليمٌ﴾: قد ذُكِر في سبأ[١].

آ. (١٣) قوله: ﴿جميعاً منه﴾: «جميعاً» حالٌ مِنْ «ما في السموات وما في الأرض» أو توكيدٌ. وقد عدَّها ابنُ مالكٍ[٢] في ألفاظِه. و «منه» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «جميعاً»، وأَنْ يتعلَّقَ بـ «سَخَّر» أي: هو صادرٌ مِنْ جهته ومِنْ عندِه. وجَوَّزَ الزمخشريُّ[٣] في «منه» أَنْ يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هي جميعاً منه، وأَنْ تكونَ «وما في الأرض» مبتدأً، و «منه» خبرَه. قال الشيخ[٤]: «وهذان لا يجوزان إلَّا على رَأْيِ الأخفش مِنْ حيث إنَّ الحالَ تَقدَّمَتْ بمعنى جميعاً، فقُدِّمَتْ على عاملِها المعنويِّ، يعني الجارَّ، فهي نظيرُ: «زيد قائماً في الدار». والعامَّةُ على «مِنْه» جارّاً ومجروراً. [وقرأ][٥] ابن عباس بكسرِ الميمِ وتشديدِ النونِ ونصبِ التاءِ، جعله مصدراً مِنْ: مَنَّ يَمُنُّ مِنَّةً، فانتصابُه عنده على المصدرِ المؤكِّد: إمَّا بعاملٍ مضمرٍ، وإمَّا بسَخَّر؛ لأنه بمعناه. قال أبو حاتم: «سَنَدُ هذه القراءةِ إلى ابنِ عباسٍ مظلمٌ». قلت: قد رُوِيَتْ أيضاً عن جماعةٍ جِلَّةٍ غيرِ ابنِ عباس، فنقلها ابنُ خالويه[٦] عنه وعن

---

(١) انظر إعرابه للآية ٥ من سبأ.

(٢) انظر: عمدة الحفاظ له ٥٥٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٧١، ولكنه نص على إضافتها إلى ضمير المؤكَّد نحو: جاءت النساء جميعهن وقول الشاعر:

فِذَاك حَيٌّ خولانْ جميعُهم وهَمْدانْ

(٣) الكشاف ٣/٥١٠.

(٤) البحر ٨/٤٥.

(٥) الإتحاف ٢/٤٦٦، والمحتسب ٢/٢٦٢، والبحر ٨/٤٤، والقرطبي ١٦/١٦٠. وقوله «قرأ» زيادة من ش.

(٦) الشواذ ١٣٨.

عبيد بن عمير، ونقلها صاحبُ «اللوامح» وابنُ جني[1]، عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو والجحدري وعبد الله بن عبيد بن عمير[2].

وقرأ مَسْلمة بن محارب كذلك، إلَّا أنَّه رفع التاءَ جَعَلَها خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هي منه. وقرأ أيضاً في روايةٍ أخرىٰ بفتحِ الميم وتشديدِ النون وهاءِ كنايةٍ مضمومة، جعله مصدراً مضافاً لضمير الله تعالى.

ورَفْعُه من وجهين، أحدهما بالفاعلية بـ «سَخَّر» أي: سَخَّر لكم هذه الأشياءَ مَنُّه عليكم. والثاني: أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو، أو ذلك مَنُّه عليكم.

آ. (١٤) قوله: ﴿قل للذين آمنوا يَغْفِروا﴾: قد تقدَّم نظيرُه في سورة إبراهيم[3].

قوله: «لِيَجْزِيَ» قرأ[4] ابنُ عامر والأخَوان «لنجزيَ» بنونِ العظمةِ أي: لنجزيَ نحن. وباقي السبعة «ليجزِيَ» بالياء مِنْ تحتُ مبنياً للفاعلِ أي: ليجزيَ اللَّهُ. وأبو جعفر بخلافٍ عنه وشيبةُ وعاصم في روايةٍ كذلك، إلَّا أنه مبنيٌّ للمفعولِ. هذا مع نصبِ «قوماً». / وفي القائمِ مَقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، [٧٩٩/أ] أحدُها: ضميرُ المفعولِ الثاني عادَ الضميرُ عليه لدلالةِ السِّياقِ تقديرُه: لِيُجْزَىٰ هو أي: الخيرُ قوماً. والمفعول الثاني مِنْ بابِ «أَعْطى» يقومُ مَقامَ الفاعلِ بلا

---

(١) المحتسب ٢/٢٦٢.

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير، أبو هاشم المكي، روى عن ثابت البناني وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر. قال النسائي: ليس به بأس. توفي سنة ١١٣. انظر: تهذيب الكمال ٢/٧٠٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/١٠٤.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٠، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٦٢، والبحر ٨/٤٥، والتيسير ١٩٨.

خلافٍ[1]. ونظيرُه: «الدرهمُ أُعْطي زيداً». الثاني: أنَّ القائمَ مقامَه ضميرُ المصدرِ المدلولِ عليه بالفعلِ أي: ليُجْزَى الجزاءُ. وفيه نظر؛ لأنه لا يُتْرَكُ المفعولُ به ويُقام المصدرُ ولا سيما مع عَدَم التصريحِ به. الثالث: أنَّ القائمَ مَقامَه الجارُّ والمجرورُ. وفيه حُجَّةٌ للأخفشِ والكوفيين[2]، حيث يُجيزون نيابةَ غيرِ المفعولِ به مع وجودِه وأنشدوا[3]:

٤٠٣١ــ .... لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكِلابا

[وقوله][4]:

٤٠٣٢ــ لم يُعْنَ بالعلياءِ إلاَّ سَيِّدا

والبصريون لا يُجيزونه.

آ. (١٨) قوله: ﴿على شَريعة﴾: هو المفعولُ الثاني لـ «جَعَلْناك». والشريعةُ في الأصلِ: ما يَرِدُه الناسُ من المياهِ في الأنهارِ. يقال

---

(١) بل هناك خلاف انظره في: الارتشاف ٢/١٨٦.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٢٩٤.

(٣) البيت لجرير وصدره:

ولو وَلَدَتْ قَفِيْرَةُ جَرْوَ كلبٍ

وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ١/١٦٣، والهمع ١/١٦٢، والدرر ١/١٤٤، والخصائص ١/٣٩٧، وأمالي الشجري ٢/٢١٥.

(٤) بعده:

ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلاَّ ذو هُدى

يُنسب البيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٧٣، ويُنْسب للعجاج، وهو في الهمع ١/١٦٢، والدرر ١/١٤٤، والعيني ٢/٥٢١.

لذلك الموضع: شَرِيعة. والجمعُ شرائِع قال[1]:

٤٠٣٣ـ وفي الشَّرائِع مِنْ جَيْلانَ مُقْتَنِصٌ
رَثُّ الثياب خَفِيُّ الشخصِ مُنْسَرِبُ

فاسْتُعير ذلك للدين لأنَّ العبادَ يَرِدُوْن ما تَحْيا به نفوسُهم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿هذا بَصائِرُ﴾: أي: هذا القرآنُ. جمعُ «بَصيرة» باعتبارِ ما فيه. وقُرِئ[2] «هذه» رُجوعاً إلى الآياتِ؛ ولأنَّ القرآنَ بمعناها كقوله[3]:

٤٠٣٤ـ ....
سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

لأنه بمعنى الصيحة.

آ. (٢١) قوله: ﴿أم حَسِبَ﴾: «أم» منقطعةٌ، فَتُقَدَّر بـ بل والهمزةِ، أو بـ بل وحدها، أو بالهمزة وحدَها. وتقدم تحقيق هذا[4].

آ. (٢١) قوله: ﴿كالذين آمَنوا﴾: هو المفعولُ الثاني للجَعْل أي: أَنْ نجعلَهم كائنين كالذين آمنوا أي: لا يَحْسَبُوْن ذلك، وقد تَقَدَّمَ في سورة الحج[5]: أنَّ الأخَوَيْن وحفصاً[6] قرؤُوا هنا «سواءً» بالنصب، والباقون

---

(١) تقدم برقم ١٧٣٥.
(٢) القرطبي ١٦/١٦٥، والكشاف ٣/٥١١.
(٣) تقدم برقم ٩١٧.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥.
(٥) انظر: إعرابه للآية ٢٥.
(٦) التيسير ١٩٨، والحجة ٦٦١، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٦٥.

بالرفع، ووَعَدْتُ بالكلام عليه هنا، فأقول وبالله التوفيق: أمَّا قراءةُ النصبِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنْ تَنْتَصِبَ على الحالِ من الضميرِ المستترِ في الجارِّ والمجرورِ وهما: «كالذين آمنوا»، ويكونُ المفعولُ الثاني للجَعْل «كالذين آمنوا» أي: أَحَسِبوا أَنْ نَجْعَلَهم مثلَهم في حالِ استواءِ مَحْياهم ومماتِهم ليس الأمرُ كذلك. الثاني: أنْ يكونَ «سواءً» هو المفعولَ الثاني للجَعْل، و«كالذين» في محلِّ نصبٍ على الحال أي: لن نجعلَهم حالَ كونِهم مثلَهم سواءً، وليس معناه بذاك. الثالث: أنْ يكونَ «سواءً» مفعولاً ثانياً لـ «حَسِب».

وهذا الوجهُ نحا إليه أبو البقاء[١]، وأظنُّه غَلَطاً لِما سَيَظْهَرُ لك فإنَّه قال: «ويُقْرأ بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: هو حالٌ من الضميرِ في الكافِ أي: نجعلَهم مثلَ المؤمنين في هذه الحالِ. والثاني: أنْ يكونَ مفعولاً ثانياً لـ «حَسِب» والكافُ حالٌ، وقد دَخَلَ استواءُ مَحْياهم ومَماتُهم في الحُسْبان، وعلى هذا الوجهِ مَحْياهم ومماتُهم مرفوعان بـ «سَواء»[٢]؛ لأنَّه قد قَوِيَ باعتمادِه» انتهى. فقد صَرَّح بأنه مفعولٌ ثانٍ للحُسْبان. وهذا لا يَصِحُّ البتةَ؛ لأنَّ «حَسِبَ» وأخواتِها إذا وَقَعَ بعدها «أنَّ» المشددةُ أو «أنْ» المخففةُ أو الناصبةُ سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين، وهنا قد وَقع بعد الحُسْبان «أنْ» الناصبةُ فهي سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْنِ، فَمِنْ أين يكونُ «سواءً» مفعولاً ثانياً لـ حَسِب؟

فإنْ قلتَ: هذا الذي قُلْتُه رأيُ الجمهورِ سيبويهِ[٣] وغيره، وأمَّا غيرُهم كالأخفشِ فيدَّعي أنها تَسُدُّ مَسَدَّ واحدٍ. إذا تقرَّر هذا فقد يجوزُ أنَّ أبا البقاءِ ذَهَبَ هذا المذهبَ، فأعرب «أنْ نجعلَهم» مفعولاً أولَ و«سواءً» مفعولاً ثانياً.

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٢) قال: «لأنه بمعنى مستوٍ».

(٣) انظر: الكتاب ١/٦٤.

فالجواب: أنَّ الأخفشَ صَرَّحَ بأنَّ المفعولَ الثاني حينئذٍ يكونُ محذوفاً. ولَئِنْ سَلَّمْنا أنَّه لا يُحْذَفُ امتنع مِنْ وجهٍ آخرَ: وهو أنه قد رفع به «محياهُم ومماتُهم» لأنه بمعنى مُسْتَوٍ كما تقدَّم، ولا ضميرَ يَرْجِعُ مِنْ مرفوعِه إلى المفعولِ الأولِ، بل رَفَعَ أجنبياً من المفعولِ الأولِ. وهو نظيرُ: «حَسِبْتُ قيامَك مُسْتوياً ذهابُك وعَدَمُه».

ومَنْ قرأ بالرفع[1] فتحتمل قراءتُه وجهَيْن، أحدهما: أَنْ يكونَ «سواءٌ» خبراً[2] مقدماً. و «مَحْياهم» مبتدأً مؤخراً/ ويكون «سواء» مبتدأً و «مَحْياهم» خبرَه. كذا أعربوه. وفيه نظرٌ تقدَّم في سورة الحج[3] وهو: أنَّه نكرةٌ لا مُسَوِّغ فيها، وأنه متى اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلْتَ النكرةَ خبراً لا مبتدأً. ثم في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها استئنافية. والثاني: أنها بدلٌ من الكافِ الواقعةِ مفعولاً ثانياً. قال الزمخشري[4]: «لأنَّ الجملةَ تقع مفعولاً ثانياً فكانَتْ في حكمِ المفردِ. ألا تراكَ لو قُلْتَ: أن نجعلَهم سواءٌ مَحْياهم ومماتُهم، كان سديداً، كما تقول: ظننتُ زيداً أبوه منطلقٌ». قال الشيخ[5]: «وهذا ـ أَعْني إبدالَ الجملة من المفرد[6] ـ أجازه ابنُ جني[7] وابنُ مالك[8]، ومنعَه

[٧٩٩/ب]

(١) أي: رفع سواء.

(٢) الأصل «خبر مقدم» وهو سهو.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٤) الكشاف ٣/٥١٢.

(٥) البحر ٨/٤٧.

(٦) انظر: المغني ٥٥٦.

(٧) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيانِ

قال: «كيف يلتقيان» بدل من حاجة كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما».

(٨) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٤٠.

ابنُ العِلْجِ »، ثم ذكر عنه كلاماً كثيراً في تقرير ذلك ثم قال: «والذي يَـظْهَرُ أنـه لا يجوزُ»، يعني ما جَـوَّزه الزمخشـريُّ قال: «لأنَّهـا بمعنى التصييرِ ولا يجـوزُ: «صَيَّرْتُ زيداً أبوه قائمٌ» لأنَّ التصييرَ انتقالٌ من ذاتٍ إلى ذاتٍ، أو من وصفٍ في الـذاتِ إلى وصفٍ فيها. وتلك الجملةُ الـواقعةُ بعـد مفعولِ «صَيَّـرْت» المقدرةُ مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقالٌ مما ذكَرْنا فلا يجوز». قلت: ولِقائلٍ أَنْ يقـولَ: بل فيها انتقالٌ مِنْ وصفٍ في الـذاتِ إلى وصفٍ فيها؛ لأنَّ النحـاة نَصُّوا على جـوازِ وقوع الجملةِ صفةً وحالاً نحو: مررتُ برجلٍ أبوه قـائمٌ، وجاء زيـدٌ أبوه قـائم. فالذي حكموا عليه بالوصفيَّةِ والحاليةِ يجوزُ أَنْ يقعَ في حَيِّز التَّصْييـر؛ إذ لا فَرْقَ بين صفةٍ وصفةٍ من هذه الحيثيَّة.

الثالث: أن تكونَ الجملةُ حـالاً، التقديـر: أم حَسِبَ الكفار أَنْ نُصَيِّـرهم مثلَ المؤمنين في حالِ استواءِ محياهم ومماتِهم، ليسوا كذلك بل هم مُفْترقون. وهذا هو الظاهر عند الشيخِ. وعلى الوجهين الأخيرين تكـونُ الجملةُ داخلةً في حَيِّز الحُسْبانِ. وإلى ذلك نحا ابن عطية[1] فـإنه قـال: «يَقْتضي هذا الكـلامُ أنَّ لفظَ الآية خبرٌ، ويظهر أنَّ قولَه: «سـواءٌ محياهم ومَمَـاتُهم» داخلٌ في المَحْسَبَـةِ المُنْكَرَةِ السيئةِ، وهذا احتمالٌ حسن والأولُ جيدٌ» انتهى. ولم يبين كيفيةَ دخولِه في الحُسْبـانِ، وكيفيَّةُ أحـدِ الوجهين الأخيـرَيْن: إما البـدلِ وإمَّا الحـاليـةِ كمـا عَرَفْتَه.

وقرأ[2] الأعمشُ «سواءً» نصبـاً «مَحْياهم ومَمـاتَهم» بالنصب أيضـاً. فأمَّـا «سـواءً» فمفعولٌ ثـانٍ أو حالٌ كمـا تقدَّم. وأمَّـا نصب «مَحْياهم ومماتَهم» ففيـه وجهـان، أحدهمـا: أَنْ يكونـا ظَرْفَيْ زمـانٍ، وانتصبـا على البـدلِ مِنْ مفعـولِ

(١) المحرر ١٤/٣١٤.
(٢) البحر ٨/٤٧، والقرطبي ١٦/١٦٦.

«نَجْعَلَهم» بدلِ اشتمال، ويكون «سواءً» على هذا هو المفعولَ الثاني. والتقدير: أن نجعلَ محياهم ومماتَهم سواءً. والثاني: أَنْ ينتصِبا على الظرفِ الزمانيِّ. والعاملُ: إمَّا الجَعْلُ أو سواء. والتقدير: أَنْ نجعلَهم في هذَيْن الوقتَيْن سواءً، أو نجعلَهم مُسْتَوِين في هذين الوقتين.

قال الزمخشري[1] مقدِّراً لهذا الوجه: «ومَنْ قرأ بالنصبِ جَعَلَ «مَحْياهم ومماتَهم» ظَرْفَيْنِ كمَقْدَمِ الحاجِّ وخُفوقِ النجم». قال الشيخ[2]: «وتمثيلُه بخُفوق النجم ليس بجيدٍ؛ لأنَّ «خُفوقَ» مصدرٌ ليس على مَفْعَل فهو في الحقيقةِ على حَذْفِ مضافٍ أي: وقتَ خُفوقِ بخلاف مَحْيا ومَمات ومَقْدَم فإنها موضوعةٌ على الاشتراك بين ثلاثةِ معانٍ: المصدريةِ والزمانيةِ والمكانيةِ. فإذا اسْتُعْملت[3] مصدراً كان ذلك بطريق الوَضْعِ لا على حَذْفِ مضافٍ كخُفوق؛ فإنه لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ لكونِه موضوعاً للمصدرية». وهذا أمرٌ قريبٌ لأنَّه إنما أراد أنه وَقَع هذا اللفظُ مُراداً به الزمانُ. أمَّا كونُه بطريق الأصالةِ أو الفرعيةِ فلا يَضُرُّ ذلك.

والضميرُ في «مَحْياهم ومماتُهم» يجوزُ أَنْ يعودَ على القَبِيْلَيْنِ بمعنىٰ: أنَّ مَحْيا المؤمنين ومماتَهم سواءٌ عند الله في الكرامةِ، ومَحْيا المجترحين ومماتَهم سواءٌ في الإِهانةِ عنده، فَلَفَّ الكلام اتِّكالاً على ذِهْنِ السَّامع وفهمِه. ويجوزُ أَنْ يعودَ على المُجْترحين فقط. أَخْبَرَ أنَّ حالَهم في الزمانَيْن سواءٌ.

قال أبو البقاء[4]: «ويُقْرَأُ «مَماتَهم» بالنصب أي: في مَحْياهم ومماتَهم.

---

(١) الكشاف ٣/٥١٢.

(٢) البحر ٨/٤٨.

(٣) عبارة البحر: «فإذا اسْتُعْملت اسم مكان أو زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامَه، لأنها موضوعةٌ للزمان وللمكان كما وُضِعت للمصدر، فهي مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف: خُفوق النجم فإنه وُضع للمصدر فقط».

(٤) الإملاء ٢/٢٣٣.

والعاملُ «نَجْعل» أو سواء. وقيل: هو ظـرفٌ». قلت: قولـه: «وقيل» هـو القولُ الأولُ بعينِه[1].

قوله: «ساء ما يَحْكُمون» قد تقدَّم إعرابُه[2]. وقال ابنُ عطيةَ[3] هنا: «ما» مصدريةٌ أي: ساء الحكمُ حُكْمُهم.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿بـالحقِّ﴾**: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ: حالٌ من الفـاعلِ أو من المفعول أو الباءُ للسببيَّة.

قـوله: «ولِتُجْـزَى» فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ: أَنْ يكونَ عـطفـاً على «بـالحق» في المعنى؛ لأنَّ كلاًّ منهما سببٌ/ فعـطفَ العلَة على مثلها. الثـاني: أنَّها معـطوفةٌ على مُعَلَّلٍ محـذوفٍ تقديـرُه: لِيَدُلَّ بهـا على الدلالـةِ على قُدْرَتِـه «ولتُجْزَى». الثالث: أنْ تكونَ لامَ الصيرورةِ أي: وصار الأمرُ منها مِنْ حيث اهْتـدى بها قـومٌ وضَلَّ عنها آخرون. [٨٠٠/أ]

آ. **(٢٣) قوله: ﴿أفَـرَأَيْتَ﴾**: بمعنى: أَخْبِرْني، وتقـدَّم حكمُها مشـروحاً[4]. والمفعـولُ الأولُ «مَنْ اتَّخـذ»، والثـاني محـذوف، تقـديـره بعـد غشاوة: أيهتدي، ودَلَّ عليه قولُه: «فَمَنْ يَهْديه» وإنما قـدَّرْتَه بعـد غشاوة لأجـلِ صلاتِ الموصول.

قوله: «على عِلْمٌ» حالٌ من الجلالةِ أي: كائناً على علمٍ منه فيه أنَّه أهـلٌ لذلك. وقيل: حالٌ من المفعول أي: أضلَّه وهو عالِمٌ، وهذا أشنعُ له.

---

(١) لأنَّ الظرفَ بتقدير «في».
(٢) انظر: الدر المصون ٣٤٨/٤.
(٣) المحرر ٣١٥/١٤.
(٤) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

وقرأ[1] الأعرجُ «آلهةً» على الجمع، وعنه كذلك مضافة لضميره: «آلهتَه هواه».

قوله: «غِشاوة» قرأ الأخَوان[2] «غَشْوَة» بفتح الغين وسكونِ الشين. والأعمشُ وابن مصرف كذلك إلاَّ أنَّهما كسرا الغَيْنَ. وباقي السبعة «غِشاوة» بكسر الغين. وابنُ مسعود والأعمشُ أيضاً بفتحها، وهي لغةُ ربيعةَ. والحسن وعكرمة وعبد الله أيضاً بضمِّها، وهي لغةُ عُكْلية. وتقدَّم الكلامُ في ذلك أولَ البقرة[3]، وأنَّه قُرِىء هناك بالعين المهملة[4]. والعامَّةُ: «تَذَكَّرون» بالتشديد والجحدريُّ[5] بتخفيفها. والأعمش بتاءَيْن «تَتَذَكَّرون».

قوله: «مِنْ بعدِ اللَّهِ» أي: مِنْ بعد إضلالِ الله إياه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وقالوا ما[6] هي إلاَّ حياتُنا﴾: تقدَّم نظيرُ هذه الآياتِ كلِّها. وقرأ[7] زيد بن علي «نُحْيا» بضمِّ النون.

آ. (٢٥) قوله: ﴿ما كانَ حُجَّتَهم﴾: العامَّةُ على نصب الحجة. وزيد بن علي[8] وعمرو بن عبيد وعبيد بن عمير بالرفع وتقدَّمَ تأويلَ

---

(١) البحر ٨/٤٨، والشواذ ١٣٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٥، والنشر ٢/٣٧٢، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٦/١٦٩، والحجة ٦٦١، والبحر ٨/٤٩، والشواذ ١٣٨.

(٣) انظر: الدر المصون ١/١١٣.

(٤) وهي قراءة طاوس انظر: الشواذ ٢.

(٥) البحر ٨/٤٩، والكشاف ٣/٥١٢.

(٦) الأصل: «إنْ هي» وهو سهو.

(٧) القرطبي ١٦/١٧٠، والبحر ٨/٤٩.

(٨) الإتحاف ٢/٤٦٧، والبحر ٨/٤٩، والنشر ٢/٣٧٢.

ذلـك، و «ما كـان» جوابُ «إذا» الشـرطية. وجعله الشيـخُ[1] دليـلاً على عـدمِ إعمالِ جواب «إذا» فيها؛ لأن «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قـال: «وخالفَتْ غيرَها مِنْ أدواتِ الشرطِ، حيث لم تقترنْ الفاءُ بجوابِها إذا نُفِي بـ «ما»[2].

آ. (٢٧) **قوله: ﴿ويـومَ تَقُومُ﴾**: في عـامِله وجهان، أحـدُهما: أنه «يَخْسَرُ» ويـومئذٍ بـدلٌ مِنْ «يومَ تَقـومُ»، التنوينُ على هـذا تنوينُ عـوضٍ من جملةٍ مقدرةٍ، ولم يتقدَّم من الجمل إلاَّ «تقومُ الساعةُ» فيصير التقديرُ: ويومَ تقومُ الساعةُ يومئذٍ تقومُ الساعةُ. وهذا الذي قَدَّروه ليس فيه مزيدُ فائدةٍ، فيكونُ بـدلاً توكيدياً. والثاني: أن العاملَ فيه مقدرٌ. قالوا: لأنَّ يومَ القيامةِ حالـةٌ ثالثـةٌ ليسَتْ بـالسمـاءِ ولا بـالأرضِ؛ لأنهمـا يتبـدَّلان فكـأنـه قيـل: ولله مُلْكُ السمـواتِ والأرضِ، والمُلْكُ يومَ تقومُ. ويكـون قولُـه «يومئـذ» معمولاً ليَخْسَـرُ. والجملةُ مستأنفةٌ من حيث اللفظُ، وإنْ كان لها تعلُّقٌ بما قبلَها مِنْ حيث المعنى.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿جاثيةً﴾**: حالٌ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّـة. والجاثية أي: على الرُّكَبِ؛ لأنَّها خـائفةٌ والمـذنبُ مُسْتَوْفِـزٌ. وقيل: مجتمعـةً، ومنه: الجُثْوَةُ للقَبْرِ لاجتماع الأحجارِ عليه. قال[3]:

٤٠٣٥ـ تَـرَىٰ جُثْـوَتَيْـنِ مِـنْ تُـرابٍ عـليـهـمـا
صَـفـائِـحُ صُـمٌّ مِـنْ صَفِيْـحٍ مُـنَـضَّـدِ

وقُرِيء[4] «جاذِيَةٌ» بالذال المعجمة، وهو أشدُّ اسْتيفازاً من الجاثي.

---

(١) البحر ٨/ ٤٩.

(٢) قال: «بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء تقول: إنْ تَزُرْنا فما جَفَوْتَنا».

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٣٦، وشرح القصائد للأنباري ٢٠٠. والصفائح: صخور عراض صلاب. والصفيح: الحجارة العراض. المنضَّد: الذي نضِّد على القبر.

(٤) البحر ٨/ ٥٠.

قوله: «كلُّ أمةٍ» العامَّةُ على الرفعِ بالابتداءِ. و«تُدْعى» خبرُها. ويعقوب[1] بالنصبِ على البدلِ مِنْ «كُلَّ أمة» الأولى بدلِ نكرةٍ موصوفةٍ مِنْ مِثْلها.

قوله: «اليومَ تُجْزَوْن» هذه الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مضمرٍ التقديرُ: يُقال لهم: اليومَ تُجْزَوْن. واليومَ معمولٌ لِما بعدَه «وما كُنتم» هو المفعولُ الثاني.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ «كتابُنا» بدلاً و«يَنْطِقُ» خبرٌ وحده. و«بالحق» حال.

آ. (٣١) **قوله: ﴿أَفَلَمْ﴾**: هو على إضمارِ القولِ أيضاً. وقدَّر الزمخشريُّ[2] على عادتِه جملةً بين الهمزةِ والفاءِ أي: ألَمْ تأْتِكم رُسُلي فلم تكنْ آياتي.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿إنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾**: العامَّةُ على كسرِ الهمزةِ: لأنها مَحْكِيَّةٌ بالقولِ. والأعرج[3] وعمرو بن فائد بفتحها. وذلك مُخَرَّجٌ على لغة سُلَيْمٍ: يُجْرُون القولَ مُجْرى الظنِّ مطلقاً. وفيه قولُه[4]:

٤٠٣٦ـ إذا قلتُ أنِّي آيِبٌ أهلَ بلدةٍ
. . . .

---

(١) الشواذ ١٣٨، والإتحاف ٢/٤٦٧، والنشر ٢/٣٧٢، والمحتسب ٢/٢٦٢، والقرطبي ١٦/١٧٥.
(٢) الكشاف ٣/٥١٣.
(٣) البحر ٨/٥١.
(٤) تقدم برقم ٣٣٣.

قوله: «والساعةُ» قـرأ حمزة[1] بنصبِهـا عطفـاً على «وعدَ الله». والبـاقون برفعها، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ: الابتداءُ وما بعدها من الجملةِ المنفيَّة خبرُها. الثاني: العطفُ على محلِّ اسم «إنَّ» لأنَّه/ قبل دخولِها مرفوعٌ بالابتداءِ. الثالث[2]: أنه عـطفٌ على محلِّ «إنَّ» واسمِهـا معاً؛ لأنَّ بعضَهم كـالفارسيِّ والـزمخشـريِّ[3] يَرَوْنَ أنَّ لـ «إنَّ» واسمِها موضعاً، وهو الرفعُ بالابتداء. [٨٠٠/ب]

قوله: «إلاَّ ظَنَّاً» هذه الآيةُ لا بُدَّ فيهـا مِنْ تأويـلٍ: وذلك أنـه يجوزُ تفـريغُ العاملِ لِما بعده مِنْ جميعِ معمولاته، مرفوعاً كان أو غيرَ مرفوعٍ، إلاَّ المفعـولَ المطلقَ فإنه لا يُفَرَّغُ له. لا يجوزُ «ما ضَرَبْتَ إلاَّ ضَرْباً» كأنه لا فائدةَ فيه؛ وذلك أنه بمنزلةِ تكريرِ الفعلِ فكأنَّه في قوةِ «ما ضَرَبْتُ إلاَّ ضربْتُ». وكانَتْ هذه العلةُ خَطَرَتْ لي حتى رأيتُ مكِّياً[4] وأبا البقاءِ[5] نَحَوا إليها فللَّه الحمدُ.

وقـال الزمخشـري[6]: «فإنْ قلتَ: مـا معنى «إنْ نَـظُنُّ إلاَّ ظَنّـا»؟ قلت: أصلُه نَظُنُّ ظنًّا. ومعناه إثباتُ الظنِّ فحسب. فأَدْخَلَ حرفَ النفيِ والاستثناءَ لِيُفادَ إثباتُ الظنِّ ونفيُ ما سواه؛ وزِيْدَ نَفْيُ ما سـوى الظنِّ تـوكيداً بقـولِه: «ومـا نحن بِمُسْتَيْقِنِيْن». فظاهرُ كلامِه أنه لا يَتَأَوَّلُ الآيـةَ بل حَمَلها على ظاهـرِها؛ ولـذلك قال الشيخ[7]: «وهذا كلامُ مَنْ لا شعورَ له بـالقاعـدةِ النحويـة: مِنْ أنَّ التفريـغَ

---

(١) السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٢، والبحر ٨/٥١، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٦/١٧٦.

(٢) الأصل «الثاني» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٣/٥١٣.

(٤) مشكل الإعراب ٢/٢٩٨.

(٥) الإملاء ٢/٢٣٣.

(٦) الكشاف ٣/٥١٣ ـ ٥١٤.

(٧) البحر ٨/٥٢.

يكونُ في جميع المعمولاتِ مِنْ فاعلٍ ومفعولٍ وغيرِهما إلَّا المصدرَ المؤكِّدَ فإنه لا يكونُ فيه».

وقد اختلفَ الناسُ في تأويلِها على أوجهٍ، أحدُها: ما قاله المبردُ وهو: أنَّ الأصلَ: إنْ نحن إلَّا نظنُّ ظنّاً. قال: «ونظيرُه ما حكاه أبو عمروٍ «ليس الطِّيْبُ إلَّا المِسْكُ»[1] تقديرُه: ليس إلَّا الطيبُ المسكُ» قلتُ: يعني أن اسمَ «ليس» ضميرُ الشأنِ مستترٌ فيها، وإلَّا الطيبُ المسكُ في محل نصب خبرُها، وكأنه خَفِيَ عليه أنَّ لغةَ تميمٍ إبطالُ عملِ «ليس» إذا انتقض نفيُها بـ «إلَّا» قياساً على «ما» الحجازيةِ، والمسألةُ طويلةٌ مذكورةٌ في كتابي «شرح التسهيل» وعليها حكايةٌ جَرَتْ بين أبي عمروٍ وعيسى بن عمر. الثاني: أنَّ «ظنّاً» له صفةٌ محذوفةٌ تقديره: إلَّا ظناً بَيِّناً، فهو مختصٌّ لا مؤكِّد. الثالث: أَنْ يُضَمَّنَ «نظنُّ» معنى نَعْتقد، فينتصِبَ «ظَنّاً» مفعولاً به لا مصدراً. الرابع: أنَّ الأصلَ: إنْ نظنُّ إلَّا أنكم تظنون ظنّاً، فحذف هذا كلَّه، وهو مَعْزُوٌّ للمبردِ أيضاً. وقد رَدُّوه عليه: من حيثُ إنَّه حَذَفَ أنَّ واسمَها وخبَرها وأبقى المصدرَ. وهذا لا يجوزُ. الخامس: أنَّ الظنَّ يكونُ بمعنى العِلْمِ والشكِّ فاستثنى الشكَّ كأنه قيل: ما لنا اعتقادٌ إلَّا الشكَّ. ومثلُ الآية قولُ الأعشى[2]:

٤٠٣٧ـ وحَلَّ به الشَّيْبُ أثقالَه ... وما اغْتَرَّه الشيبُ إلَّا اغْتِرارا

يريد اغْتِراراً بَيِّناً.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿لقاءَ يَوْمِكم هذا﴾**: من التوسُّعِ في

---

(١) انظر: الكتاب ١/٧٣، ومجالس العلماء ٣١٤.

(٢) ديوانه ٤٥. واعتره: عرض له.

الظرف؛ حيث أضاف إليه ما هو واقعٌ فيه كقوله: «بَلْ مَكْـرُ الليلِ والنهـار»[1]. وتقـدَّم الخلافُ في قـوله: «لا يُخْـرَجُون» في أولِ الأعـراف[2]. وتقـدَّم معنى الاستعتاب[3].

آ. (٣٦) قـولـه: ﴿رَبِّ السمـوات ورَبِّ الأرض وربِّ العـالمين﴾: قـرأ العامَّـةُ «ربِّ» في الثلاثـة بالجـرِّ تَبَعاً للجـلالة بيـاناً أو بـدلاً أو نعتاً. وابن محيصن[4] برفع الثلاثةِ على المدح بإضمار «هو».

آ. (٣٧) قوله: ﴿ولـه الكِبْريـاء في السموات﴾: يجـوزُ أَنْ يكونَ «في السموات» متعلقاً بمحذوف حالاً مِنْ «الكبرياء»، وأَنْ يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به الظرفُ الأولُ لوقوعِه خبراً. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «الكبرياء» لأنها مصـدرٌ. وقـال أبو البقـاء[5]: «وأَنْ يكونَ ــ يعني في السمـوات ــ ظرفـاً، والعـامـلُ فيـه الظرفُ الأولُ والكِبْريـاء؛ لأنَّها بمعنى العـظمة» ولا حـاجةَ إلى تـأويل الكبـرياء بمعنى العظمة فإنها ثابتةُ المصدرية.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الجاثية]

(١) الآية ٣٣ من سبأ.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٢٨٥.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٤ من فصلت.

(٤) القرطبي ١٦/١٧٨، والبحر ٨/٥٢.

(٥) الإملاء ٢/٢٣٣.

سورة الأحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿عَمَّا أُنْذِرُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أي: عن إنذارهم، أو بمعنى الذي أي: عن الذي أُنْذِرُوْه. و «عن» متعلقةٌ بالإعراض و «مُعْرِضون» خبرُ الموصول.

آ. (٤) قوله: ﴿أَرَأَيْتُم﴾: تقدَّمَ حُكْمُها[1]. ووقع بعدَها «أَرُوْني» فاحتملت وجهين، أحدُهما: أَنْ تكونَ توكيداً لها لأنَّهما بمعنى أَخْبروني، وعلى هذا يكونُ المفعولُ الثاني لـ «أَرَأَيْتُمْ» قولُه: «ماذا خَلَقوا» لأنه استفهامٌ، والمفعولُ الأولُ هو قولُه: «ما تَدْعُون». والوجه الثاني: أنْ لا تكونَ مؤكِّدةً لها، وعلى هذا تكون المسألةُ من بابِ التنازعِ لأنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلب ثانياً، و «أَرُوْني» كذلك، وقولُه: «ماذا خَلَقوا» هو المتنازَعُ فيه، وتكون المسألةُ من إعمالِ الثاني والحذفِ من الأولِ. وجوَّزَ ابنُ عطية[2] في «أَرَأَيْتم» أنْ لا يتعدَّىٰ. وجعل «ما تَدْعُوْن» استفهاماً معناه التوبيخُ. قال: «وتَدْعُوْنَ» معناه «تَعْبدون» قلت: وهذا رأيُ الأخفشِ وقد قال بذلك في قوله: «قال أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنا إلى الصخرة»[3] وقد مضَىٰ ذلك.

---

(١) انظر: الدر ٤/٦١٥. (٢) المحرر ١٥/٨.

(٣) الآية ٦٣ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٧/٥٢١، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٠٠.

قوله: «من الأرض» هذا بيانُ الإبهامِ الذي في قوله: «ماذا خَلَقُوا».

قوله: «أَمْ لهم» هذه «أم» المنقطعةُ. والشِّرْكُ: المُشاركة.

قوله: «مِنْ قبل هذا» صفـةٌ لـ «كتاب» أي: بكتـابٍ مُنَزَّلٍ من قبـل هذا. [٨٠١/أ] كذا قَدَّره أبو البقاء[١]. والأحسنُ أنْ يُقَـدَّرَ/ كونٌ[٢] مـطلقٌ أي: كائِن مِنْ قبـلِ هذا[٣].

قوله: «أو أَثَارَةٍ» العامة على «أَثارة» وهي مصدرٌ[٤] على فَعالـة كالسَّمـاحَة والغَواية والضَّلالة، ومعناها البقيةُ مِنْ قولِهم: سَمِنَتِ الناقةُ على أثارةٍ مِنْ لحم، إذا كـانت سَمينةً ثم هَـزَلَتْ، وبقِيَتْ بقيةٌ مِنْ شَحْمِهـا ثم سَمِنَتْ. والأثارَةُ غَلَبَ استعمالُها في بقيةِ الشَّرَف. يقال: لفلانٍ أثارةٌ أي: بقيةُ أشـرافٌ، ويُستعمل في غيرِ ذلك. قال الراعي[٥]:

٤٠٣٨ـ وذاتِ أثـارَةٍ أكـلَتْ عـليـهـا نـبـاتـاً فـي أكِـمَّـتِـهِ قِـفـارا

وقيل: اشتقاقها مِنْ أَثَرَ كـذا أي: أَسْنَدَه. ومنـه قول عمـر[٦]: «ما حَلَفْتُ

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٣.

(٢) هذه الصفحة أصابها خرم وطمس، أثبتنا معظمها من (ش).

(٣) لأن الكون المختص لا يحذف.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ ص ٨.

(٥) ديوانه ٦٦، يصف ناقة ذات سَمِنٍ لأن الأثارة هنا البقيـة من الشحم العتيق. الأكمة: ج كمام وهو العلف. والقفار أي: خال من النـاس فرعَتْـه وحدهـا. ونسب البيت في اللسان (أثر) إلى الشماخ.

(٦) قـال أبو عبيـد في غريب الحـديث ٢/٥٨: «وقال أبـو عبيد في حـديث النبـي عليـه السلام: «أنه سمع عمر رضي الله عنه يحلف بأبيه فنهاه عن ذلـك قال: «فمـا حَلَفْتُ بها ذاكراً ولا آثراً». أما قوله: «ذاكراً» فليس من الذكر بعد النسيـان إنما أراد متكلمـاً =

ذاكراً ولا آثِراً» أي: مُسْنِداً له عن غيري. وقال الأعشى[1]:

٤٠٣٩أ- إنَّ الـذي فيـه تَـمـارَيْـتُـمـا بُـيِّـنَ لـلسـامـعِ والآثِـرِ

وقيل فيها غيرُ ذلك. وقرأ[2] عليٌّ وابنُ عباس وزيـد بن علي وعكرمـة في آخرين «أَثَرَة» دونَ ألفٍ، وهي الواحدة. ويُجْمـع على أَثَر كقَتَـرَة وقَتَر[3]. وقـرأ الكسائيُّ «أُثْرَة» و «إِثْرَة» بضم الهمزة وكسرِها مـع سكونِ الثـاء. وقتادةُ والسُّلمي بالفتح والسكـون. والمعنى: بما يُؤْثَـرُ ويُرْوى. أي: ايتـوني بخبرٍ واحـدٍ يَشْهَدُ بصحةِ قولِكم. وهذا على سبيلِ التنزُّلِ للعِلْمِ بكذِبِ المُـدَّعي. و «مِنْ عِلْمٍ» صفةٌ لأَثارة.

آ. (٥) قوله: ﴿ومَنْ أضلُّ﴾: مبتدأ وخبرٌ.

قوله: «مَنْ لا يَسْتجيبُ» «مَنْ» نكـرةٌ موصـوفةٌ أو مـوصولـةٌ، وهي مفعولٌ بقولِه: «يَدْعُو».

قوله: «وهـم عَنْ دُعـائِهم» يجوزُ أَنْ يكـونَ الضميران عـائدَيْنِ على «مَنْ» مِنْ قولِه: «مَنْ لا يَستجيب له» وهـم الأصنامُ وتُوْقَعُ عليهم «مَنْ» لمعاملتهم إياهـا معاملةَ العقلاءِ، أو لأنَّه أراد جميعَ مَنْ عُبَدِ مِنْ دونِ الله. وغَلَّب العقلاءَ، ويكون

= به كقولـك ذكرت لفـلان حديث كـذا وكذا. وقـوله: «ولا آثـراً» يريـد ولا مخبراً عن غيري أنه حلف به. يقول: لا أقول إن فلاناً قال وأبـي لا أفعـل كذا وكـذا». وانظر: النهاية ١/٢٢، عمدة الحفاظ ص ٨.

(١) ديوانه ١٤١، برواية «والناظِرِ» بدل «والآثر» وغريب الحديث ٢/٥٩.

(٢) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/٢٦٤، والقـرطبـي ١٦/١٨٢، والبحـر ٨/٥٥، والشواذ ١٣٩.

(٣) القترة: الغبرة.

قد راعىٰ معنىٰ «مَنْ» فلذلك جَمَعَ في قوله: «وهم» بعدما راعىٰ لفظَها فأفردَ في قـوله: «يَسْتَجيب» وقيـل: يعود على «مَنْ» مِنْ قـوله «ومَنْ أضَـلُّ»، وحُمِلَ أولاً على لفظها فَأُفْرِدَ في قولِه: «يَدْعُو»، وثانياً على معنـاها فجُمِـعَ في قولـه: «وهم عن دعائِهم غافِلون».

آ. (٧) **قوله: ﴿قال الذين كفروا لِلْحَقِّ﴾**: هنا أقام ظاهـرَيْن مُقامَ مضمرَيْنِ؛ إذ الأصـلُ: قالـوا لها، أي لـلآياتِ، ولكنـه أبرزَهمـا ظاهـرَيْن لأجلِ الوصفَيْن المذكورَيْن. واللام في «للحق» للعلةِ.

آ. (٩) **قـوله: ﴿بِـدْعاً﴾**: فيـه وجهان، أحـدهمـا: على حَـذْفِ مضافٍ تقديرُه: ذا بِدْعٍ، قاله أبو البقاء[١]. وهذا على أَنْ يكونَ البِـدْعُ مصدراً. والثاني: أنَّ البِدْعَ بنفسِه صفةٌ على فِعْل بمعنى بديع كالخِفِّ والخَفيف. والبِدْعُ والبديعُ: ما لم يُرَ له مِثْلٌ، وهو من الابتداع وهو الاختراعُ. أنشد قطرب[٢]:

٤٠٣٩ب ـ فـمـا أنـا بِـدْعٌ مِنْ حـوادِثَ تَـعْتَـري
رجـالاً عَـرَتْ مِنْ بعـدِ بُؤْسَىٰ بـأَسْعُـدِ

وقرأ[٣] عكرمة وأبو حيوةَ وابنُ أبـي عبلة «بِدَعـاً» بفتح الـدال جمع بِـدْعة أي: مـا كنتَ ذا بِدَعٍ. وجَـوَّز الزمخشـري[٤] أَنْ يكونَ صفـةً على فِعَلٍ كـ «دِين قِيَم» و «لحم زِيَم»[٥]. قـال الشيخ[٦]: «ولم يُثْبِتْ سيبـويه صفـةً على فِعَـل إلاَّ

(١) الإملاء ٢/٢٣٤.
(٢) البيت لعـدي بن زيـد، وهـو في ديـوانـه ١٠٤، والبحـر ٨/٥٦، وتفسيـر القـرطبـي ١٦/١٨٥.
(٣) المحتسب ٢/٢٦٤، والقرطبـي ١٦/١٨٥، والبحر ٨/٥٦.
(٤) الكشاف ٣/٥١٧.
(٥) لحم زيم: متفرق.
(٦) البحر ٨/٥٦.

قوماً عِـدًا[1]، وقد اسْتُدْرِك عليه «لحم زِيَم» أي: متفرق، وهو صحيحٌ. فأمَّا «قِيَم» فمقصورٌ مِنْ قيام، ولولا ذلك لصَحَّتْ عينُه كما صَحَّتْ في حِوَل وعِوَض. وأمَّا قولُ العربِ: «مكان سِوَىً»[2] و «ماء رِوَىً» ورجل رِضا وماء صِرَىً[3] فمتأوَّلَةٌ عند التَّصْريفيِّين» قلت: تأويلُها إمَّا بالمصدريَّة أو القَصْر كقِيَم في قيام.

وقرأ أبو حيوةَ أيضاً ومجاهد «بِدَع» بفتح الباء وكسر الدال وهو وصفٌ كحَذِر.

وقوله: «يُفْعَلُ» العامَّةُ على بنائه للمفعول. وابنُ أبي عبلة[4] وزيد ابن علي مبنياً للفاعلِ أي: الله تعالى. والظاهرُ أنَّ «ما» في قوله: «ما يُفْعَلُ بي» استفهاميةٌ مرفوعةٌ بالابتداءِ، وما بعدها الخبرُ، وهي معلِّقَةٌ لأَدْري عن العملِ، فتكونُ سادَّةً مَسَدَّ مفعولَيْها. وجَوَّزَ الزمخشري[5] أَنْ تكونَ موصولةً منصوبةً يعني أنها متعديةٌ لواحدٍ أي: لا أعْرِفُ الذي يفعلُه اللَّهُ تعالى.

قوله: «إلاَّ ما يُوْحَىٰ» العامَّةُ على بناء «يُوْحَىٰ» للمفعول. وقرأ[6] ابن عُمير بكسرِ الحاءِ على البناءِ للفاعلِ، وهو اللَّهُ تعالى.

---

(1) الكتاب ٢/٣١٥.
(2) قال ابن عصفور: «فأما سِوى من قوله تعالى: «مكاناً سِوَى» فهو اسم في الأصل للشيء المستوي وُصف به». الممتع ص ٦٣.
(3) قال ابن عصفور: «وأما رِوَى وصِرَى فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة والصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء» الممتع ص ٦٥.
وماء صرىً: فاسد.
(4) البحر ٨/٥٧، والكشاف ٣/٥١٧.
(5) الكشاف ٣/٥١٨.
(6) البحر ٨/٥٧، والقرطبي ١٦/١٨٨.

آ. (١٠) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: مفعولاها محذوفان تقديره: أرأيتم حالَكم إنْ كان كذا ألَسْتُمْ ظالمين/، وجوابُ الشرطِ أيضاً محذوفٌ [٨٠١/ب] تقديره: فقد ظَلَمْتُم، ولهذا أتى بفعل الشرط ماضياً. وقَدَّره الزمخشريُّ[١]: ألسْتُمْ ظالمين. وردَّ عليه الشيخ[٢]: «بأنه لو كان كذلك لَوَجَبَتْ الفاءُ؛ لأنَّ الجملةَ الاستفهامية متى وقعت جواباً للشرط لَزِمَتِ الفاءُ. ثم إنْ كانت أداةُ الاستفهامِ همزةً تقدَّمَتْ على الفاء نحو: «إنْ تَزُرْنا أفما نُكْرِمُك»، وإنْ كانت غيرَها تقدَّمَتِ الفاءُ عليها، نحو: إنْ تَزُرْنا فهل تَرى إلاَّ خيراً». قلت: والزمخشريُّ ذكر أمراً تقديريَّاً فَسَّر به المعنى لا الإِعرابَ.

وقال ابن عطية[٣]: «وأَرَأَيْتُمْ تَحْتمل أن تكون مُنَبِّهةً، فهي لفظٌ موضوعٌ للسؤالِ لا يَقْتضي مفعولاً، وتحتمل أن تكونَ الجملةُ كان وما عملتْ فيه سادَّةً مَسَدَّ مفعولَيْها». قال الشيخ[٤]: «وهذا خلافُ ما قَرَّره النحاة». قلت: قد تقدَّم تحقيقُ ما قَرَّره[٥]. وقيل: جوابُ الشرطِ هو قولُه: «فآمَن واستكْبَرْتُمْ» وقيل: هو محذوفٌ تقديرُه: فَمَنْ المُحِقُّ منَّا والمُبْطِلُ. وقيل: فَمَنْ أَضَلُّ.

قوله: «وكَفَرْتُمْ به» الجملةُ حاليةٌ أي: وقد كَفَرْتُمْ. ومنهم من لا يُضْمِرُ «قد» في مثلِه.

آ. (١١) قوله: ﴿للذين آمنوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ لامَ العلة أي: لأجلِهم، وأَنْ تكونَ للتبليغ، ولو جَرَوْا على مقتضى الخطابِ لَقالوا:

---

(١) الكشاف ٣/٥١٨.
(٢) البحر ٨/٥٧.
(٣) المحرر ١٥/١٥.
(٤) البحر ٨/٥٧.
(٥) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

ما سَبَقْتُمونا، ولكنهم التفَتُوا فقالوا: ما سَبَقُوْنا. والضميرُ في «كان» وإليه عائدان على القرآن، أو ماجاء به الرسولُ.

قوله: «وإذْ لم يَهْتَدوا» العامل في «إذْ» مقدرٌ أي: ظهر عِنادُهم وتَسَبَّب عنه قولُه: «فسَيقولون». ولا يَعْمل في «إذ» «فسَيقولون» لتضادِّ الزمانَيْنِ ولأجل الفاءِ أيضاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿ومِنْ قبلِه كتابُ موسى﴾: العامَّةُ على كسر ميم «مِنْ» حرفَ جرٍّ. وهي مع مجرورِها خبرٌ مقدَّمٌ. والجملةُ حاليةٌ أو خبرٌ مستأنفٌ.

وقرأ[1] الكلبيُّ بنصبِ «الكتابَ» تقديرُه: وأَنْزَلَ مِنْ قبلِه كتابَ موسى. وقُرِىء[2] «ومَنْ» بفتح الميم «كتابَ موسىٰ» بالنصبِ على أن «مَنْ» موصولةٌ، وهي مفعولٌ أولُ لآتَيْنا مقدَّراً. وكتابَ موسى مفعولُه الثاني. أي: وآتَيْنا الذي قبلَه كتابَ موسى.

قوله: «إماماً ورَحْمَةً» حالان مِنْ «كتاب موسى». وقيل: منصوبان بمقدرٍ أي: أَنْزَلْناه إماماً. ولا حاجةَ إليه. وعلى كَوْنِهما حالَيْن هما منصوبان بما نُصِبَ به «مِنْ قبل» من الاستقرار.

قوله: «لِساناً» حالٌ مِن الضمير في «مُصَدِّقٌ». ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «كتاب» والعاملُ التنبيهُ، أو معنى الإشارةِ و«عربيًّا» [صفةً][3] لـ «لساناً»، وهو المُسَوِّغُ لوقوع هذا الجامد حالاً. [وجَوَّز أبو البقاء][4] أَنْ يكونَ مفعولاً به ناصبُهُ

---

(١) البحر ٨/٥٩.

(٢) وهي قراءة الكلبي، كما في البحر ٨/٥٩.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من ش.

(٤) الإملاء ٢/٢٣٤، وما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

«مُصَدِّقٌ». وعلى هذا تكون الإشارةُ إلى غيرِ القرآنِ؛ لأنَّ المرادَ باللسانِ العربيِّ القرآنُ وهو خلافُ الظاهر. وقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ أي: مُصَدِّقٌ ذا لسانٍ عربي، وهو النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقيل: هو على إسقاطِ حرفِ الجرِّ أي: بلسانٍ. وهو ضعيفٌ.

قوله: «لِيُنْذِرَ» متعلِّقٌ بمصدِّق. و«بُشْرَى» عطفٌ على محلِّه. تقديره: للإنذار وللبشرى، ولمَّا اختلف العلةُ والمعلولُ وَصَلَ العاملُ إليه باللامِ، [وهذا فيمَنْ قرأ[1] بتاء الخطابِ. فأمَّا مَنْ قرأ بياءِ الغَيْبة. وقد تقدَّم ذلك في يس[2] فإنهما مُتَّحدان. وقيل: بُشْرى][3] عطفٌ على لفظ «لتنذِرَ» أي: فيكونُ مجروراً فقط. وقيل: هي مرفوعةٌ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ. تقديرُه: هي بُشْرَى. وقيل: بل هي عطفٌ على «مُصَدِّقٌ» وقيل: هي منصوبةٌ بفعل مقدرٍ أي: وبَشِّر بُشْرى. ونقل الشيخُ[4] وجهَ النصبِ عطفاً على محلِّ «لتنذِرَ» عن الزمخشري[5] وأبي البقاء[6]. ثم قال: «وهذا لا يَصِحُّ على الصحيح من مذاهبِ النحويين لأنهم يَشْتَرِطون في الحَمْلِ على المَحَلِّ أَنْ يكونَ[7] بحقِّ الأصالة، وأَنْ يكونَ للموضعِ مُحْرِزٌ، وهنا المحلُّ ليسَ بحقِّ الأصالة، إذ الأصلُ في المفعولِ [له][8] الجرُّ، والنصبُ ناشِىء عنه[9]، لكن لَمَّا كَثُرَ بالشروط المذكورةِ وَصَلَ إليه الفعلُ فنصبَه» انتهى.

---

(١) قرأ نافع وابن عامر بالتاء والباقون بالياء، واختلفوا في الرواية عن ابن كثير. انظر: السبعة ٥٩٦، والحجة ٦٦٢، والتيسير ١٩٩، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٩١..

(٢) انظر إعرابه للآية ٧٠ من يس.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٨/٥٩.

(٥) الكشاف ٣/٥٢٠.

(٦) الإملاء ٢/٢٣٤.

(٧) أي: المحل.

(٨) زيادة من البحر.

(٩) البحر: «عن إسقاط الخافض».

قـوله: «الأصـلُ في المفعول لـه الجرُّ بـالحـرفِ» ممنـوعٌ بـدليـل قـولِ النَّحْويين: إنَّه يَنْصِبُ بشروطٍ ذكروها. ثم يقولون: ويجوزُ جـرُّه بلامٍ، فقـولُهم «ويجوز» ظاهرٌ في أنه فرعٌ لا أصلٌ.

و «للمُحْسِنين» متعلقٌ بـ «بُشْرَىٰ» أو بمحذوفٍ على أنَّه صفةٌ لها.

آ. **(١٣) قوله: ﴿فلا خوفٌ﴾**: الفاءُ زائدةٌ في خبرِ الموصـولِ لِما فيه من معنى الشـرطِ، ولم تمنَعْ «إنَّ» من ذلـك لبقاءِ معنى الابتـداء بخلاف «ليت» و «لعلَّ» و «كأن».

آ. **(١٤) قوله: ﴿خالدين﴾**: منصـوبٌ على الحاليَّـةِ. و «جزاءً» منصوب على المصدرِ: إمَّا بعاملٍ مضمرٍ أي: يُجْزَوْن جزاءً، أو بما تقدَّم؛ لأنَّ معنى أولئك أصحاب الجنة معنىٰ جازَيْناهم بذلك.

آ. **(١٥) قوله: ﴿إحساناً﴾**: قـرأ[1] الكوفيـون «إحْسانـاً» وباقي السبعةِ «حُسْناً» بضمِّ الحاءِ وسكونِ السينِ، فالقراءةُ الأولى يكون «إحسانـاً» فيها منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ أي: وَصَّيْناه أَنْ يُحْسِنَ إليهما إحساناً. وقيل: بل هو مفعولٌ به على تضمينِ وصَّيْنا معنىٰ أَلْزَمْنا، فيكونُ مفعولاً ثانياً. وقيل: بل هـو منصوبٌ على المفعولِ به أي: وصَّيناه بهما إحساناً مِنَّا إليهما. وقيل: هو منصـوبٌ على المصدرِ؛ لأنَّ معنى وَصَّيْنا: أَحْسَنَّا فهو مصـدرٌ صريـحٌ. والمفعولُ الثـاني / هو [٨٠٢/أ]

(١) السبعـة ٥٩٦، والحجـة ٦٦٣، والتيسيـر ١٩٩، والبحـر ٨/٦٠، والنشـر ٢/٣٧٣، والقرطبي ١٦/١٩٢.

المجـرورُ بـالبـاء. وقـال ابن عـطيـة[١]: «إنهـا[٢] تتعلَّق: إمَّـا بـوَصَّيْنـا، وإمَّـا بإحساناً». وردَّ الشيخُ[٣]: هذا الثاني بأنَّه مصدرٌ مُؤَوَّلٌ فلا يتقدَّم معمولُـه عليه، ولأن «أَحْسَنَ» لا يتعدَّىٰ بالباء، وإنما يتعدَّىٰ بالـلام. لا تقول: «أحسَنْتُ بـزيدٍ» على معنى وصول الإحسان إليه. وقد رَدَّ بعضُهم هـذا بقولِـه: «وقد أَحْسَنَ بـي إذ أَخْـرَجَني»[٤] وقيل: هـو بغير هـذا المعنى. وقدَّر بعضُهم: ووَصَّيْنـا الإنسانَ بـوالدَيْـه ذا إحسانٍ، يعني فيكـونُ حالاً. وأمَّـا «حُسْنـاً» فقيـل فيـه مـا تقـدَّم في إحسان.

وقـرأ عيسى والسُّلَمي «حَسَناً» بفتحِهمـا. وقـد تقـدَّمَ معنى القـراءتَيْنِ في البقرة[٥] وفي لقمان[٦].

قوله: «كُرْهَاً» قد تَقَدَّمَ الخلافُ فيه في النساء[٧]. وهل همـا بمعنىً واحد أم لا؟ وقال أبو حـاتم: «الكَرْهُ بـالفتح لا يَحْسُنُ لأنَّـه بالفتـح الغَصْبُ والغَلَبَةُ». ولا يُلْتَفَتُ لِما قاله لتواتُرِ هذه القراءةِ. وانتصابُها: إمَّا على الحـالِ من الفاعـلِ أي: ذاتَ كُرْه، وإمَّا على النعت لمصدرٍ مقدرٍ أي: حَمْلاً كُرْهاً.

قوله: «وحَمْلُه» أي: مدةُ حَمْلِه. وقرأ العامَّةُ «فِصالُه» مصدر فاصَلَ، كأنَّ الأمَّ فـاصَلَتْـهُ وهـو فـاصَلَهـا. والجحـدري[٨] والحسن وقتـادة «فَصْلُه». قيـل:

---

(١) المحرر ١٥/١٩.

(٢) أي الباء في «بوالديه».

(٣) البحر ٨/٦٠.

(٤) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٥) الآية ٨٣. انظر: الدر ١/٤٦٦.

(٦) لم ترد في لقمان.

(٧) الآية ١٩. انظر: الدر ٣/٦٢٧.

(٨) النشر ٢/٣٧٣، والإتحاف ٢/٤٧٠، والبحر ٨/٦١، والقرطبي ١٦/١٩٣.

والفَصْـلُ والفِصال بمعنىً كـالفَـطْمِ والفِـطام، والقَـطْفِ والقِـطاف. ولـو نَصَب «ثلاثين» على الظرفِ الواقعِ موقعَ الخبـرِ جاز، وهـو الأصلُ. هـذا إذا لم نُقَدِّر مضافاً، فـإنْ قَدَّرْنـا أي: مدةُ حَمْلِه لم يَجُـزْ ذلك وتعيَّن الـرفعُ، لتصـادُقِ الخبرِ والمُخْبَرِ عنه.

قوله: «حتى إذا بَلَغَ» لا بُدَّ مِنْ جملةٍ محذوفةٍ تكونُ «حتى» غايةً لهـا أي: عاش واستمرَّتْ حياتُه حتى إذا.

قوله: «أربعين» أي: تمامَها فـ «أربعين» مفعولٌ به.

قوله: «وأَصْلِحْ لي في ذرِّيَّتي» أَصْلَحَ يتعدَّى بنفسِه لقـولِه: «وأَصْلَحْنـا له زوجَه»[1] وإنما تعدَّىٰ بـ في لتضمُّنِه معنى الـطُفْ بـي في ذرِّيَّتي، أو لأنه جَعَـلَ الذرِّيَّة ظرفاً للصَّلاح كقولِه[2]:

٤٠٤٠ــ ....

.... يَجْرَحُ في عَراقيبِها نَصْلي

آ. (١٦) **قوله: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾**: قرأ الأخوان[3] وحفص «نَتَقَبَّلُ» بفتـح النـون مبنيًّاً للفـاعلِ ونصبِ «أَحْسَنَ» على المفعـول به، وكـذلك «ونتجـاوَزُ». والباقون ببنائِهما للمفعولِ ورفع «أحسنُ» لقيامِه مقـام الفاعـلِ ومكانَ النـونِ ياءٌ مضمومةٌ في الفعلَيْن[4]. والحسنُ والأعمش وعيسىٰ بـالياء مِنْ تحتُ، والفـاعلُ اللَّهُ تعالىٰ.

---

(١) الآية ٩٠ من الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٣) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٥٩٧، والنشـر ٢/٣٧٣، والبحـر ٨/٦١، والقـرطبـي ١٦/١٩٦، والحجة ٦٦٤، والقرطبـي ١٦/١٩٦.

(٤) يُتَقَبَّلُ.

قوله: «في أصحابِ الجنَّةِ» فيه أوجه، أحدُها: ـ وهـو الظاهـر ـ أنَّه في محلِّ حالٍ أي: كـائنين في جملةِ أصحابِ الجنـة كقولِـك: أكرَمَني الأميـرُ في أصحـابِه، أي: في جملتهم. والثـاني: أن «في» بمعنى «مع». والثـالث: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هم في أصحاب الجنة.

قوله: «وَعْدَ الصدقِ» مصـدرٌ مؤكِّد لمضمـونِ الجملة السابقـة؛ لأنَّ قولَـه «أولئك الذين نَتَقَبَّلُ عنهم» في معنى الوعد.

آ. (١٧) **قوله: ﴿أُفٍّ﴾:** قد تقدَّم الكـلامُ على «أُفّ» مستوفى[١] و «لكما» بيانٌ أي: التأفيفُ لكما نحو: «هَيْت لك»[٢].

قـوله: «أَتَعِـدانِني» العامَّـةُ على نونَيْن مكسـورتَيْن: الأولى للرفع والثـانية للوقاية، وهشام[٣] بالإِدغام، ونافع في روايةٍ بنونٍ واحدة. وهـذه مُشَبَّهةٌ بقـوله: «تَأْمُرونِّي أعبدُ»[٤]. وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر وعبد الـوارث عن أبـي عمروٍ بفتح النونِ الأولى، كأنَّهم فَرُّوا مِنْ توالي مِثْلَيْنِ مكسورَيْن بعدهما ياءٌ. وقال أبو البقاء[٥]: «وهي لغةٌ شـاذَّةٌ في فتح نـون الاثنين» قلت: إنْ عَنَىٰ نونَ الاثنين في الأسماءِ نحو قولِه[٦]:

٤٠٤١ـ عـلى أَحْـوَذِيَّـيْـنَ اسْـتَـقَـلَّتْ . . .

. . . .

(١) انظر: الدر المصون ٣٤١/٧.

(٢) الآية ٢٣ من يوسف.

(٣) انـظر في قراءاتهـا: البحر ٦٢/٨، والتيسيـر ١٩٩، والقـرطبـي ١٩٧/١٦، والنشـر ٣٧٣/٢.

(٤) الآية ٦٤ من الزمر.

(٥) الإملاء ٢٣٤/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٦٠٤.

فليس هذا منه. وإن عَنَى في الفعلِ فلم يَثْبُتْ ذلك لغةً، وإنَّما الفتحُ هنا لِما ذكَرْتُ.

قوله: «أَنْ أُخْـرَجَ» هو المـوعودُ بـه، فيجوزُ أَنْ تُقَـدِّرَ الباءَ قبـل «أَنْ» وأَنْ لا تُقَدِّرَها.

قـوله: «وقـد خَلَتْ» جملةٌ حاليـةٌ. وكذلـك «وهمـا يَسْتَغيثـان اللَّهَ» أي: يَسْألان اللَّهَ. واستغاث يتعدَّى بنفسِه تارةً وبالباء أخرى، وإن كـان ابنُ مالـكٍ[1] زعمَ أنَّه متعدٍّ بنفسِه فقط، وعابَ قـولَ النحاةِ «مستغـاث به» قلت: لكنـه لم يَرِدْ في القرآن إلَّا متعدِّياً بنفسِه: «إذ تَسْتغيثون ربَّكم»[2] «فاستغـاثه الـذي»[3] «وإنْ يَسْتغيثوا يُغاثوا»[4].

قوله: «وَيْلَكَ» منصـوبٌ على المصدرِ بفعـلٍ مُلاقٍ لـه في المعنى دونَ الاشتقـاقِ. ومثله: وَيْحَـه ووَيْسَـه ووَيْبَـه، وإمَّـا على المفعـولِ بـه بتقـديـر: ألزمَك الله وَيْلَكَ. وعلى كـلا التقديـرَيْن[5] الجملةُ معمولـةٌ لقولٍ مقـدرٍ أي: يقـولان وَيْلَكَ آمِنْ. والقولُ في محـلِّ نصب على الحـال أي: يَسْتغيثـان اللَّهَ قائلين ذلك.

قوله: «إنَّ وَعْـدَ اللَّهِ حَقٌّ» العامـةُ على كسرِ «إنَّ»/ استئنـافاً أو تعليـلاً. [٨٠٢/ب] وقرأ[6] عمرو بن فـائد والأعـرج بفتحِها على أنهـا معمولـةٌ لـ آمِنْ على حَذْفِ الباءِ أي: آمِنْ بأنَّ وَعْدَ اللَّهِ حقٌّ.

---

(١) انظر: عمدة الحفاظ له ص ٢٨٧.

(٢) الآية ٩ من الأنفال.

(٣) الآية ١٥ من القصص.

(٤) الآية ٢٩ من الكهف.

(٥) الأصل: «التقدير» وهو سهو.

(٦) البحر ٦٢/٨.

آ. (١٨) قوله: ﴿في أُمَمٍ﴾: كقوله: «في أصحاب الجنة»[1].

آ. (١٩) قوله: ﴿ولِيُوَفِّيَهُمْ﴾: مُعَلَّلهُ محذوفٌ تقديرُه: جازاهم بذلك. وقرأ[2] ابن كثير وأبو عمرٍو وعاصمٌ وهشامٌ بالياء مِنْ تحتُ. وباقي السبعة بالنونِ. والسُّلمي بالتاءِ مِنْ فوقُ أَسْنَدَ التوفيةَ للدرجات مجازاً.

قوله: «وهم لا يُظْلَمون»: إمَّا استئنافٌ، وإمَّا حالٌ مؤكِّدة.

آ. (٢٠) قوله: ﴿ويومَ يُعْرَضُ﴾: اليومَ منصوبٌ بقولٍ مقدرٍ أي: يُقال لهم: أَذْهَبْتُمْ في يومِ عَرْضِهم. وجَعَل الزمخشريُّ[3] هذا مثل «عَرَضْتُ الناقةَ على الحوضِ» فيكونُ قَلْباً. وردَّه الشيخُ[4]: بأنه ضرورةٌ. وأيضاً العَرْضُ أمرٌ نسبيٌّ فتصِحُّ نسبتُه إلى الناقةِ وإلى الحوضِ. وقد تقدَّم الكلامُ في القلبِ[5]، وأنَّ فيه ثلاثةَ مذاهبَ.

قوله: «أَذْهَبْتُم» قرأ[6] ابن كثير «أَأَذْهَبْتُم» بهمزتَيْن: الأولى مخففةٌ، والثانيةُ مُسَهَّلَةٌ بينَ بينَ، ولم يُدْخِلْ بينهما ألفاً، وهذا على قاعدتِه في «أَأَنْذَرْتهم»[7] ونحوِه. وابنُ عامرٍ قرأ أيضاً بهمزتَيْن، لكن اختلفَ راوياه عنه: فهشام سَهَّل الثانيةَ وخَفَّفَها، وأدخل ألفاً في الوجهَيْن، وليس على أصلِه فإنه من

---

(١) في الآية ١٦.

(٢) التيسير ١٩٩، والسبعة ٥٩٨، والنشر ٢/٣٧٣، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٦/١٩٩، والبحر ٨/٦٢.

(٣) الكشاف ٣/٥٢٣.

(٤) البحر ٨/٦٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٥٢٠.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٨، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٦/١٩٩، والنشر ١/٣٦٦، والتيسير ١٩٩، والبحر ٨/٦٣.

(٧) الآية ٦ من البقرة.

أهـلِ التحقيق. وابنُ ذكوان بـالتحقيقِ فقط دونَ إدخالِ ألفٍ. والبـاقون بهمـزةٍ واحـدةٍ فيكونُ: إمَّـا خبراً، وإمَّـا استفهامـاً، فـأُسْقِـطَتْ أداتُـه للدلالـةِ عليهـا، والاستفهامُ معناه التقريعُ والتوبيخُ.

قوله: «في حياتِكم» يجوزُ تَعَلُّقُه بـ «أَذْهَبْتُمْ» ويجوزُ تعلُّقُه بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ «طيباتكم».

آ. (٢١) قـولـه: ﴿إذ أَنْـذَرَ﴾: بـدلٌ مِنْ «أَخـا» بـدلُ اشتمـالٍ، وتقدَّم تحقيقُه[١]. والأَحْقافُ: جمعُ حِقْفٍ وهو الرَّمْلُ المستطيـلُ المِعْوَجُّ ومنـه «احْقَوْقَفَ الهِلالُ» قال امرؤ القيس[٢]:

٤٠٤٢ـ فلمَّـا أَجَـزْنـا سـاحـةَ الحـيِّ وانتحىٰ
بنـا بَـطْنُ حِقْـفٍ ذي قِفـافٍ عَـقَنْقَـلِ

قـوله: «وقـد خَلَتْ» يجوزُ أَنْ يكـونَ حالاً مِن الفـاعل أو من المفعـولِ، والرابطُ الواوُ. والنُّذُر جمعُ نَذير. ويجوزُ أَنْ تكونَ معترضةً بين «أَنْذَرَ» وبين «أن لا تعبدوا» أي: أَنْذَرهم بأَنْ لا.

آ. (٢٤) قوله: ﴿فلمَّا رَأَوْه عارِضاً﴾: في هـاء «رَأَوْه» قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على «ما تَعِدُنا». والثاني: أنه ضميـرٌ مُبْهَمٌ يُفَسِّرُه «عـارضاً»: إمَّا تمييزاً أو حالاً، قالهما الزمخشريُّ[٣]. وردَّه الشيخُ[٤]: بـأنَّ التمييزَ المفسِّـرَ للضميـرِ محصورٌ في بـاب: رُبَّ وفي نِعْمَ وبِئْس، وبأنَّ الحـالَ لم يَعْهَدُوهـا أَنْ تُوَضِّحَ الضميرَ قبلها، وأنَّ النَّحْويين لا يَعْرفون ذلك.

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/٥٧٦.
(٢) تقدم برقم ٤٥٠.
(٣) الكشاف ٣/٥٢٤.
(٤) البحر ٨/٦٤.

قوله: «مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهم» صفةٌ لـ «عارِضاً» وإضافتُه غيرُ مَحْضةٍ، فمِنْ ثَمَّ ساغ أَنْ يكونَ نعتاً لنكرةٍ وكذلك «مُمْطِرُنا» وقع نعتاً لـ «عارِض» ومثله[1]:

٤٠٤٣ـ يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُمْ
لاقى مباعَدَةً منكم وحِرْمانا

والعارِضُ: المُعْتَرِضُ من السحاب في الجوِّ. قال[2]:

٤٠٤٤ـ يا مَنْ رَأَى عارِضاً أَرِقْتُ له
بين ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقد تقدَّم: أَنَّ أَوْدِيَة جمعُ «وادٍ»، وأنَّ أَفْعِلة شذَّتْ جمعاً لـ فاعِل في ألفاظٍ: كوادٍ وأَوْدِيَة، ونادٍ وأَنْدِية، وجائِز وأَجْوِزة[3].

قوله: «ريحٌ» يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو ريحٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «هو»[4]. وقُرِىء[5] «ما استُعْجِلْتُمْ» مبنياً للمفعول «وفيها عذابٌ» صفةٌ لـ «ريحٌ» وكذلك «تُدَمِّرُ». وقُرِىء[6] «يَدْمُرُ كلُّ شيءٍ» بالياءِ من تحتُ وسكونِ الدال وضمِّ الميم «كلُّ» بالرفع على الفاعلية أي: يهلك كلُّ شيء. وزيد بن علي كذلك إلَّا أنه بالتاءِ مِنْ فوقُ ونصبِ «كلَّ»، والفاعلُ ضميرُ الريح، وعلى هذا فيكون دَمَّر الثلاثي لازِماً ومتعدياً.

---

(١) تقدم برقم ١٨١٠.
(٢) تقدم برقم ٣٦٤٤.
(٣) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: الدر المصون ٣٨/٧.
(٤) الأصل «هي» وهو سهو.
(٥) البحر ٦٤/٨.
(٦) البحر ٦٤/٨، والقرطبي ٢٠٦/١٦.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فأَصْبحوا لا يُرَىٰ إلَّا مساكنُهم﴾: قرأ[1] حمزةُ وعاصم «لا يُرَىٰ» بضمِّ الياءِ مِنْ تحتُ مبنياً للمفعولِ، «مَسَاكنُهم» بالرفع لقيامِه مقامَ الفاعلِ. والباقون من السبعةِ بفتح تاءِ الخطاب «مَساكنَهم» بالنصب مفعولاً به. والجحدريُّ والأعمش وابنُ أبي إسحاقَ والسُّلميُّ وأبو رجاءٍ بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ مبنياً للمفعول. «مساكنُهم» بالرفع لقيامِه مقامَ الفاعل، إلَّا أنَّ هذا عند الجمهور لا يجوزُ، أعني إذا كان الفاصلُ «إلَّا» فإنه يمتنع لَحاقُ علامةِ التأنيثِ في الفعل إلَّا في ضرورةٍ كقولِه[2]: / [٨٠٣/أ]

٤٠٤٥ـ ....

ومسا بَقِيَتْ إلَّا الضلوعُ الجراشِعُ

وقول الآخر[3]:

٤٠٤٦ـ كأنه جَمَلٌ هَمٌّ وما بَقِيَتْ

إلَّا النَّحِيزةُ والألواحُ والعَصَبُ

وعيسى الهمداني «لا يُرىٰ» بالياء مِنْ تحتُ مبنياً للمفعول، «مَسْكَنُهم» بالتوحيد. ونصر بن عاصم بتاء الخطاب «مَسْكَنَهم» بالتوحيد أيضاً منصوباً، واجتُزِىء بالواحد عن الجمع.

آ. (٢٦) قوله: ﴿ما إنْ مَكَّنَّاكم فيه﴾: «ما» موصولةٌ أو موصوفةٌ. وفي «إنْ» ثلاثةُ أوجهٍ: شرطية وجوابُها محذوفٌ. والجملةُ الشرطيةُ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٨، والبحر ٦٥/٨، والتيسير ٢٠٠، والقرطبي ٢٠٧/١٦، والحجة ٦٦٦، والنشر ٣٥/٢، والشواذ ١٣٩.

(٢) تقدم برقم ٣٤٣٣.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه: ٤٣، برواية «وَهْمٌ» بدل «هَمٌّ» وشرحَ الوهم بالضخم. والنحيزة: الطبيعة. وألواحها عظامها. فما بقي من الناقة بقية حيث فنيت من السير والتعب.

صلةُ ما والتقدير: في الذي إنْ مَكَّنّاكم فيه طَغَيْتُم. والثاني: أنها مزيدةً تشبيهاً للموصولةِ بـ «ما» النافيةِ والتوقيتيةِ. وهو كقوله(١):

٤٠٤٧ــ يُرَجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراهُ
وتَعْرِضُ دونَ أَدْناه الخُطوبُ

والثالث: ــ وهو الصحيحُ ــ أنها نافيةٌ بمعنىٰ: مَكَّنّاهم في الذي ما مكَّنّاكم فيه من القوةِ والبَسْطَةِ وسَعَةِ الأرزاق. ويدلُّ له قولُه تعالىٰ في مواضعَ: «كانوا أشَدَّ منهم قوةً»(٢) وأمثالِه. وإنما عَدَلَ عن لفظِ «ما» النافية إلى «إنْ» كراهيةً لاجتماعِ متماثلَيْن لفظاً. قال الزمخشري(٣): «وقد أَغَثَّ أبو الطيبِ في قولِه(٤):

٤٠٤٨ــ لَعَمْرُكَ ما ما بانَ منك لِضاربٍ
....

وما ضَرَّه لو اقتدىٰ بعُذوبة لفظِ التنزيل فقال: «ما إنْ بانَ منك».

قوله: «فما أَغْنَىٰ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» نفياً، وهو الظاهرُ أو استفهاماً للتقرير. واستبعده الشيخُ(٥) لأجْلِ قولِه: «مِنْ شيء» قال: «إذ يصيرُ التقديرُ:

---

(١) البيت لجابر بن رألان أو إياس بن الأرت، وهو في نوادر أبي زيد ٦٠، والخزانة ٣/٥٦٧، والدرر ١/٩٧، والهمع ١/١٢٥، والمغني ٣٨.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) الكشاف ٣/٥٢٥.

(٤) ديوانه بشرح العكبري ١/١٥٨. برواية:
يرى أنَّ ما بانَ منك لضاربٍ ... بأقتلَ مما بانَ مِنك لعائب
قال الشارح: يريد أنه ما الذي بانَ منك لضارب بأقتل من الذي بان لعائب يعيبك، يريد أن العيب أشد من القتل.

(٥) البحر ٨/٦٥.

أيُّ شيء أغنىٰ عنهم مِنْ شيءٍ، فزاد «مِنْ» في الواجب، وهو لا يجوزُ على الصحيح». قلت: قالوا تجوزُ زيادتُها في غيرِ الموجَبِ وفسَّروا غيرَ الموجَبِ بالنفيِ والنهيِ والاستفهامِ، وهذا استفهامٌ.

قوله: «إذ كانوا» معمولٌ لـ «أَغْنىٰ» وهي مُشْرَبَةٌ معنى التعليلِ أي: لأنهم كانوا يَجْحَدُون.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿قُرْباناً آلهةً﴾**: فيه أربعةُ أوجهٍ، أوجَهُها: أنَّ المفعولَ الأولَ لـ «اتَّخذوا» محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ. و «قُرْباناً» نُصِبَ على الحال و «آلهةً» هو المفعولُ الثاني للاتخاذ. والتقدير: فهَلَّا نَصَرهم الذين اتَّخَذُوْهم مُتَقَرَّباً بهم آلهةً. الثاني: أنَّ المفعولَ الأولَ محذوفٌ، كما تقدَّم تقريرُه، و «قُرْباناً» مفعولاً ثانياً و «آلهةً» بدلٌ منه. وإليه نحا ابنُ عطية[1] والحوفيُّ وأبو البقاء[2]. إلَّا أنَّ الزمخشريَّ[3] مَنَعَ هذا الوجهَ قال: «لفسادِ المعنى»، ولم يُبَيِّنْ جهةَ الفساد. قال الشيخ[4]: «ويَظْهَرُ أنَّ المعنى صحيحٌ على ذلك الإعراب» قلت: ووجهُ الفسادِ ـ واللَّهُ أعلم ـ أنَّ القُرْبان اسمٌ لِما يُتَقَرَّبُ به إلى الإله، فلو جَعَلْناه مفعولاً ثانياً، وآلهةً بدلاً منه لَزِمَ أَنْ يكونَ الشيءُ المتقرَّبُ به آلهةً، والفَرَضُ أنه غيرُ الآلهةِ، بل هو شيءٌ يُتَقَرَّب به إليها فهو غيرُها، فكيف تكون الآلهةُ بدلاً منه؟ هذا ما لا يجوزُ. الثالثُ: أنَّ «قُرْباناً» مفعولٌ مِنْ أجلِه، وعزاه الشيخُ[5] للحوفيِّ. قلت: وإليه ذهب أبو البقاء[6]

(١) المحرر ١٥/٣٦.
(٢) الإملاء ٢/٢٣٥.
(٣) الكشاف ٣/٥٢٦.
(٤) البحر ٨/٦٦.
(٥) البحر ٨/٦٦.
(٦) عبارته في الإملاء ٢/٢٣٥: «مصدر».

أيضاً، وعلى هذا فـ «آلهةً» مفعولٌ ثانٍ والأولُ محذوفٌ كما تقدَّم. الرابع: أَنْ يكونَ مصدراً، نقله مكيٌّ[1]. ولولا أنَّه ذكر وجهاً ثانياً وهو المفعولُ مِنْ أجلِه لأوَّلْتُ كلامَه: أنَّه أراد بالمصدرِ المفعولَ مِنْ أجلِهِ لبُعْدِ معنى المصدر.

قوله: «إفْكُهم» العامَّةُ على كسرِ الهمزةِ وسكونِ الفاءِ، مصدرُ أَفَكَ يَأْفِك إفْكاً أي: كَذِبُهم. وابن عباس[2] بالفتح وهو مصدرٌ له أيضاً. وابنُ عباس أيضاً وعكرمة والصباح بن العلاء[3] «أَفَكَهُمْ» بثلاثِ فتحات فعلاً ماضياً. أي: صَرَفَهم. وأبو عياض[4] وعكرمةُ أيضاً، كذلك إلَّا أنَّه بتشديد الفاءِ للتكثير. وابن الزبير وابن عباس أيضاً «آفَكَهم» بالمدِّ فعلاً ماضياً أيضاً، وهو يحتملُ أَنْ يكونَ بزنةِ فاعَلَ، فالهمزةُ أصليةٌ، وأَنْ يكونَ بزنةِ أَفْعَل، فالهمزةُ زائدةٌ والثانيةُ بدلٌ مِنْ همزةٍ. وإذا قلنا: إنه أَفْعَلَ فهمزتُه تحتملُ أَنْ تكونَ للتعديةِ، وأَنْ يكونَ أَفْعَلَ بمعنى المجرد. وابنُ عباس أيضاً: «آفِكُهم» بالمدِّ وكسرِ الفاءِ ورَفْعِ الكافِ، جعله اسمَ فاعلٍ بمعنى صارِفهم. وقُرِىء «أَفَكُهم» بفتحتين ورفعِ الكافِ على أنَّه مصدرٌ لأَفَكَ أيضاً فتكونُ له ثلاثةُ مَصادرَ: الأَفْكُ والإِفْكُ بفتح الهمزة وكسرها مع سكون الفاء، وفتح الهمزة والفاء[5]. وزاد أبو البقاء[6] أنه

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٣٠٣.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٦٦، والمحتسب ٢/٢٦٧، والقرطبي ١٦/٢٠٩، والشواذ ١٣٩.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) عمرو بن الأسود العنسي الشامي سكن داريا. روى عن عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت. مات في خلافة معاوية، روى له الجماعة سوى الترمذي. انظر: تهذيب الكمال ٢/١٠٢٦.

(٥) الأَفَكَ.

(٦) الإملاء ٢/٢٣٥.

قُرِيء «آفَكُهم» بالمدِّ وفتحِ الفاءِ ورفعِ الكافِ. قال: «بمعنىٰ أَكْذَبُهم» فجعله أفْعَلَ تفضيلٍ.

قوله: «وما كانوا يَفْتَرُون»/ يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً وهو الأحسنُ [٨٠٣/ب] ليُعْطَفَ علىٰ مثلِه، وأَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: يَفْتَرُونه. والمصدرُ مِنْ قولِه: «إفْكُهم» يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى الفاعلِ بمعنى كَذِبِهم، وإلى المفعول بمعنى صَرْفِهم.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وإذْ صَرَفْنا﴾: منصوبٌ بـ اذْكُرْ مقدَّراً. وقُرِيء[1] «صَرَّفْنا» بالتشديدِ للتكثيرِ. «من الجنِّ» صفةٌ لـ «نَفَراً»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «صَرَفْنا»، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ.

قوله: «يَسْتَمِعُون» صفةٌ أيضاً لـ «نَفَراً» أو حالٌ لتخصُّصِه بالصفةِ، إنْ قلنا: إنَّ «مِنَ الجنِّ» صفةٌ له، وراعىٰ معنى النَّفَر، فأعاد عليه الضميرَ جمعاً، ولو راعَىٰ لفظَه وقال: «يَسْتمع» لَجاز.

قوله: «فلَمَّا حَضَرُوْه» يجوزُ أَنْ تكونَ الهاءُ للقرآنِ، وهو الظاهرُ، وأَنْ تكونَ للرسولِ عليه السلام، وحينئذٍ يكونُ في الكلام التفاتٌ مِنْ قولِه: «إليك» إلى الغَيْبَةِ في قولِه: «حَضَرُوه».

قوله: «قُضِي» العامَّةُ على بنائِه للمفعولِ أي: فَرَغَ [مِنْ] قراءةِ القرآنِ، وهو يُؤَيِّدُ عَوْدَ هاء «حَضَروه» على القرآن. وأبو مجلز[2]. وحبيب بن عبد الله[3]

---

(١) البحر ٨/ ٦٧.

(٢) البحر ٨/ ٦٧، والقرطبي ١٦/ ٢١٦.

(٣) حبيب بن عبد الله الأزدي البصري، روى عنه ابنه عبد الصمد، روى له أبو داود حديثاً واحداً. انظر: تهذيب الكمال ١/ ٢٢٨.

«قَضَىٰ» مبنياً للفاعلِ أي: أتَمَّ الرسولُ قراءتَه، وهي تؤيِّدُ عَوْدَها على الرسولِ عليه السلام.

آ. (٣١) **قوله: ﴿مِنْ ذُنوبكم﴾**: يجوزُ أنْ تكونَ تبعيضيَّةً، وأن تكونَ مزيدةً عند مَنْ يرى ذلك[١].

آ. (٣٣) **قوله: ﴿ولم يَعْيَ﴾**: العامَّةُ على سكونِ العينِ وفتحِ الياءِ مضارعَ عَيِيَ بالكسر يَعْيا بالفتح، فلمَّا دَخَلَ الجازمُ حَذَفَ الألفَ. وقرأ[٢] الحسن «يَعِيْ» بكسر العين وسكون الياءِ. قالوا: وأصلُها عَيِيَ بالكسرِ، فجعلَ الكسرةَ فتحةً على لغةِ طَيِّىء فصارَ «عَيا» كما قالوا في بَقِيَ: بَقَا. ولَمَّا بُني الماضي على فَعَلَ بالفتح جاء بمضارعِه على يَفْعِل بالكسرِ، فصار يَعْيِي مثل: يَرْمي. فلمَّا دَخَلَ الجازمُ حَذَفَ الياءَ الثانيةَ فصار «لم يَعْيِ» بعين ساكنة وياء مكسورة ثم نَقَلَ حركةَ الياءِ إلى العينِ فصار اللفظُ كما ترى. وقد تَقَدَّم أن عَيِيَ وحَيِي فيهما لغتان: الفكُّ والإدغامُ، فأمَّا «حَيِي» فتقدَّمَ في الأنفال[٣]. وعَيَّ فكقوله[٤]:

٤٠٤٩ـ عَيُّوا بأَمْرِهِمُ كما ... عَيَّتْ ببَيْضَتِها الحَمَامَهْ

والعِيُّ: عَدَمُ الاهتداءِ إلى جهةٍ. ومنه العِيُّ في الكلامِ، وعَيِيَ بالأمرِ: إذا لم يَهْتَدِ لوَجْهه.

---

(١) وهو الأخفش حيث لا يشترط دخولها على نكرة. انظر: أمثلة من كتاب «معاني القرآن» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٧٣، والقرطبي ١٦/٢١٩، والمحتسب ٢/٢٦٩، والشواذ ١٣٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٦١٣.

(٤) تقدم برقم ٢٤٢٦.

قوله: «بقادرٍ» الباءُ زائدةٌ. وحَسَّنَ زيادتَها كونُ الكلامِ في قوةِ «أليسَ اللَّهُ بقادرٍ» وقاس الزجَّاجُ[1] «ما ظَنَنْتُ أنَّ أحداً بقـائمٍ» عليها، والصحيحُ التوقُّفُ. وقرأ[2] عيسى وزيد بن علي والجحدريُّ «يَقْدِرُ» مضارعَ قَدَرَ، والرسمُ يَحْتملُه.
وقوله: «بلىٰ» إيجابٌ لِما تضمَّنَه الكلامُ مِن النفي في قوله: «أو لم يَرَوْا».

آ. (٣٤) **قوله: ﴿أليسَ هذا﴾**: معمولٌ لقولٍ مضمرٍ هـو حالٌ، كما تقدَّمَ في نظيرِه.

آ. (٣٥) **قـوله: ﴿فـاصْـبِرْ﴾**: الفـاءُ عـاطفـةٌ هـذه الجملةَ على ما تقدَّمَ، والسببيَّةُ فيها ظاهرةٌ.

قوله: «من الرسُل» يجوزُ أنْ تكونَ تبعيضيَّةً، وعلى هذا فالرسلُ أولو عَزْمٍ وغيرُ أُولي عَزْمٍ. ويجوز أنْ تكونَ للبيانِ، فكلُّهم على هذا أُوْلو عَزْم.

قوله: «بلاغٌ» العامَّةُ على رَفْعِه. وفيـه وجهان، أحـدهما: أنَّـه خبرُ مبتـدأ محذوفٍ، فقدَّره بعضُهم: تلك الساعةُ بلاغٌ، لدلالةِ قوله: «إلَّا ساعةً من نهار» وقيل: تقديرُه هذا أي: القرآن والشرعُ بلاغٌ. والثاني: أنَّه مبتدأٌ، والخبرُ قولُـه: «لهم» الـواقـعُ بعـد قـولـه: «ولا تَسْتَعْجِـلْ» أي: لهم بـلاغٌ، فيُـوْقَفُ على «فلا تَسْتعجل». وهو ضعيفٌ جداً للفصلِ بالجملةِ التشبيهية، لأنَّ الظاهـرَ تَعَلُّقُ «لهم» بـالاستعجال، فهـو يُشْبِه التهيئـةَ والقطعَ. وقـرأ[3] زيد بن علي والحسن وعيسى «بـلاغاً» نصبـاً على المصدرِ أي: بَلَغَ بـلاغاً، ويؤيِّـده قراءةُ أبـي مجلز «بَلِّغْ» أمراً. وقرأ أيضاً «بَلَغَ» فعلاً ماضياً.

---

(١) معاني القرآن له ٤/٤٤٧.
(٢) الإتحاف ٢/٤٧٣، والقرطبي ١٦/٢١٩، والنشر ٢/٣٥٥.
(٣) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٤٧٣، والمحتسب ٢/٢٦٨، والبحـر ٨/٦٩، والقرطبي ١٦/٢٢٢.

ويُؤْخَذُ مِنْ كلامِ مكيّ[1] أنه يجوزُ نصبُه نعتاً لـ «ساعةً» فإنه قال: «ولو قُرِىء «بلاغاً» بالنصبِ على المصدر أو على النعتِ لـ «ساعةً» جاز». قلت: قد قُرِىء به وكأنه لم يَطَّلِعْ على ذلك.

وقرأ «الحسن» أيضاً «بلاغٍ» بالجرِّ. وخُرِّجَ على الوصف لـ «نهار» على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ نَهارٍ ذي بلاغ، أو وُصِفَ الزمانُ بالبلاغ مبالغةً.

قوله: «يُهْلَكُ» العامَّةُ على بنائِه للمفعولِ. وابن محيصن[2] «يَهْلِكُ» بفتح الياء وكسرِ اللام مبنياً للفاعل. وعنه أيضاً فتحُ اللامِ وهي لغةٌ. والماضي هَلِكَ بالكسر. قال ابن جني[3]: «كلٌّ مرغوبٌ عنها». وزيد بن ثابت بضمِّ الياءِ وكسرِ اللام/ والفاعلُ اللَّهُ تعالى. «القومَ الفاسقين» نصباً على المفعولِ به. [٨٠٤/أ] و «نُهْلِك» بالنون ونصب «القوم».

[تمَّت بعونه تعالى سورة الأحقاف]

(١) مشكل الإعراب ٢/٣٠٤.

(٢) الشواذ ١٤٠، والإتحاف ٢/٤٧٤، والبحر ٨/٦٩، والقرطبي ١٦/٢٢٢، والمحتسب ٢/٢٦٨.

(٣) عبارته في المحتسب ٢/٢٦٨ «وأمَّا يَهْلَك بفتح الياء واللام جميعاً فشاذة ومرغوب عنها؛ لأن الماضي هَلَكَ فَعَل مفتوحة العين ولا يأتي يَفْعَلُ بفتح العين فيهما جميعاً إلَّا الشاذ».

سورة محمد ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿الذين كفروا﴾**: يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداءِ. والخبرُ الجملةُ مِنْ قولِه: «أَضَلَّ أعمالَهم»، ويجوزُ نصبُه على الاشتغالِ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُه «أضَلَّ» من حيثُ المعنىٰ أي: خَيَّبَ الذين كفروا.

آ. (٢) **قوله: ﴿والذين آمنوا﴾**: يجوز فيه الوجهان المتقدمان. وتقديرُ الفعلِ: «رَحِمَ الذين آمنوا».

قوله: «بما نُزِّل على محمدٍ» العامَّةُ على بنائِه للمفعول مشدَّداً. وزيد ابن علي[1] وابن مقسم «نَـزَّل» مبنياً للفاعل، وهو اللَّهُ تعالى. والأعمش «أُنْـزِل» بهمزة التعدية مبنياً للمفعول. وقُرِىء «نَزَلَ» ثلاثياً مبنياً للفاعل.

قوله: «وهو الحقُّ» جملةٌ معترضةٌ بين المبتدأ والخبرِ، أو بين المفسِّر والمفسَّر. وتقدَّم تفسيرُ البال في طه[2].

آ. (٣) **قوله: ﴿ذلك﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأٌ.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٧٣، والمحرر ١٥/٤٩.

(٢) في الآية ٥١.

والخبرُ الجارُّ بعدَه. والثاني: قاله الزمخشري[1] أنَّه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ ذلك بسببِ كذا. فالجارُّ في محلِّ نصبٍ. قال الشيخ[2]: «ولا حاجةَ إليه».

قوله: «كذلك يَضْـرِبُ» خرَّجَـه الزمخشـريُّ[3] على: مِثْلَ ذلـك الضربِ يَضْرِبُ اللَّهُ للناسِ أمثالَهم. والضميرُ راجعٌ إلى الفريقين أو إلى النـاسِ، على معنى: أنه يَضْرِبُ أمثالَهم لأجلِ الناس ليَعْتَبِروا.

آ. (٤) **قوله: ﴿فإذا لَقِيْتُمْ﴾**: العاملُ في هذا الظرفِ فعلٌ مقـدر هو العاملُ في «ضَرْبَ الرِّقاب» تقديرُه: فاضربوا الرقابَ وقتَ ملاقـاتِكم العدوَّ. ومنع أبو البقاء[4] أنْ يكونَ المصدر نفسُه عاملاً قـال: «لأنه مؤكَّـدٌ». وهذا أحـدُ القولَيْن في المصدرِ النائبِ عن الفعل نحـو: «ضَرْبـاً زيداً» هـل العملُ منسـوبٌ إليه أم إلى عامِله؟ ومنه[5]:

٤٠٥٠ـ على حينَ أَلْهـىٰ النـاسَ جُـلُّ أمـورِهـمْ
فنَـدْلاً زُرَيْقُ المـالَ نَـدْلَ الثَّعـالـبِ

فـالمالَ منصـوبٌ: إمَّا بـ «انـدُلْ» أو بـ «نَدْلا»، والمصـدر هنا أُضيف إلى معمولِه. وبه اسْتُدِلَّ على أنَّ العملَ للمصدرِ لإضافتِه إلى ما بعدَه، ولـو لم يكنْ عامِلاً لما أُضِيْفَ إلى ما بعده.

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٣٠.
(٢) البحر ٨/٧٣.
(٣) الكشاف ٣/ ٥٣٠.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٣٦.
(٥) تقدم برقم ٢.

قوله: «حتى إذا» هذه غايةٌ للأمرِ بضَرْبِ الرقاب. وقرأ[1] السُّلَمِيُّ «فَشِدُّوا» بكسر الشين. وهي ضعيفةٌ جداً. والوَثاق بالفتح ـ وفيه الكسر ـ اسمُ ما يُوْثَقُ به.

قوله: «فإما مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فداءً» فيهما وجهان، أشهرهما: أنهما منصوبان على المصدر بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُه؛ لأنَّ المصدرَ متى سِيْقَ تفصيلاً لعاقبةِ جملةٍ وَجَبَ نصبُه بإضمارِ فِعْلٍ لا يجوزُ إظهارُه والتقديرُ: فإمَّا أَنْ تَمُنُّوا مَنًّا، وإمَّا تُفادُوا فداءً. ومثله[2]:

٤٠٥١ـ لأَجْهَدَنَّ فإمَّا دَرْءُ واقِعَةٍ
تُخْشَىٰ وإمَّا بلوغُ السُّؤْلِ والأَمَلِ

والثاني: ـ قاله أبو البقاء[3] ـ أنهما مفعولان بهما لعاملٍ مقدرٍ تقديره: «أَوْلُوْهُمْ مَنًّا، واقْبَلوا منهم فداءً». قال الشيخ[4]: «وليس بإعرابِ نحوي». وقرأ[5] ابن كثير «فِدَى» بالقصر. قال أبو حاتم: «لا يجوزُ؛ لأنه مصدرُ فادَيْتُه» ولا يُلْتَفت إليه؛ لأنَّ الفراءَ[6] حكى فيه أربعَ لغاتٍ: المشهورةُ المدُّ والإعرابُ: فداء لك، وفداءٍ بالمد أيضاً والبناء على الكسر والتنوين، وهو غريبٌ جداً. وهذا يُشْبه قولَ بعضِهم «هؤلاءٍ» بالتنوين، وفِدى بالكسر مع القصر، وفَدَى بالفتح مع القصرِ أيضاً.

---

(١) البحر ٨/٧٤.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٧٥، والهمع ١/١٩٢، والدرر ١/١٦٥.
(٣) الإملاء ٢/٢٣٦.
(٤) البحر ٨/٧٥.
(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٧٥، والبحر ٨/٧٥، والقرطبي ١٦/٢٢٦.
(٦) لم ترد في «معاني القرآن».

والأَوْزارُ هنا: الأَثْقال، وهو مجازٌ. قيل: هو مِنْ مجاز الحَذْف أي: أهل الحرب. والأَوْزار عبارةٌ عن آلاتِ الحرب. قال الشاعر[1]:

٤٠٥٢ـ وأَعْـدَدْتُ لـلـحَـرْبِ أوزارَهـا
رِمـاحـاً طِـوالاً وخَـيْـلاً ذُكـوراً

و «حتى» الأولى غايةٌ لضَرْبِ الرِّقاب، والثانيةُ لـ «شُدُّوا». ويجوزُ أَنْ يكونا غايتين لضَرْبِ الرِّقابِ، على أنَّ الثانيةَ توكيدٌ أو بدلٌ.

قوله: «ذلك» يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ ذلك، وأَنْ ينتصِبَ بإضمارِ افْعَلوا.

قوله: «لِيَبْلُوَ بَعْضَكم» أي: ولكنْ أَمَرَكم بالقتال لِيَبْلُوَ.

قوله: «قُتِلُوا» قرأ العامَّةُ «قاتلوا» وأبو عمروٍ[2] وحفص «قُتِلوا» مبنياً للمفعولِ على معنى: أنَّهم قُتِلوا وماتوا، أصاب القتلُ بعضَهم كقولِه: «قُتِل معه رِبِّيُّون»[3]. وقرأ الجحدري «قَتَلوا» بفتح القاف والتاءِ خفيفةً، ومفعولُه محذوفٌ. وزيد بن ثابت والحسن وعيسى «قُتِّلوا» بتشديد التاء مبنياً للمفعول. / [٨٠٤/ب]

وقرأ[4] أمير المؤمنين علي «تُضَلَّ» مبنياً للمفعولِ «أعمالُهم» بالرفع لقيامِه مَقامَ الفاعلِ. وقُرِىءَ «تَضِلَّ» بفتح التاء، «أعمالُهم» بالرفع فاعلاً.

آ. (٦) **قوله: ﴿عَرَّفَها﴾**: يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ مستأنفةً. والثاني: أَنْ تكونَ حالاً فيجوزَ أَنْ تُضْمِرَ «قد» وأن لا تُضْمِرَ.

---

(١) تقدم برقم ١٨٩٩.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٠، والنشر ٢/٣٧٤، والحجة ٦٦٦، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٨/٧٥، والقرطبي ١٦/٢٣٠.

(٣) الآية ١٤٦ من آل عمران. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. الدر ٣/٤٢٨.

(٤) البحر ٨/٧٥، والكشاف ٣/٥٣١، حيث ذكر الأول بالياء والثاني بالتاء.

و «عَرَّفها»: من التعريف الذي هو ضدُّ الجهل. وقيل: من الرَّفْع. وقيل: من العَرْف وهو الطِّيب. وقرأ[1] أبو عمروٍ في رواية «ويُدْخِلْهم» بسكون اللامِ. وكذا ميمُ «نُطْعِمْكم»[2] وعين «يَجْمَعْكم»[3] كأنه يَسْتَثْقِلُ الحركاتِ. وقد قرأتُ له بذلك في «يُشْعِرْكم»[4] و «يَنْصُرْكم»[5] وبابه.

آ. (٧) **قوله: ﴿ويُثَبِّتْ﴾**: قرأه العامَّةُ مُشَدَّداً. ورُوي[6] عن عاصم تخفيفُه مِنْ أَثْبَتَ.

آ. (٨) **قوله: ﴿والذين كفروا﴾**: يجوز أَنْ يكونَ مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ. تقديره: فَتَعِسُوا وأُتْعِسُوا، يَدُلُّ عليه «فَتَعْساً» فتعساً منصوبٌ بالخبرِ. ودَخَلَتِ الفاءُ تشبيهاً للمبتدأ بالشرط. وقدَّرَ الزمخشري[7] الفعلَ الناصبَ لـ «تَعْساً» فقال: «لأنَّ المعنىٰ: فقال تعساً أي[8]: فقضىٰ تَعْساً لهم». قال الشيخ[9]: «وإضمارُ ما هو من لفظِ المصدر أَوْلَىٰ». والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره «فتَعْساً لهم» كما تقول: زيداً جَدْعاً له، كذا قال الشيخ[10] تابِعاً للزمخشريِّ[11]. وهذا لا يجوزُ لأنَّ «لهم» لا يتعلَّقُ بـ «تَعْساً»، إنما هو

---

(١) وهي رواية العباس بن الفضل عنه، كما في المحرر ١٥/٥٤.
(٢) الآية ٩ من الإنسان.
(٣) الآية ٩ من التغابن.
(٤) الآية ١٠٩ من الأنعام.
(٥) الآية ٢٠ من الملك.
(٦) في رواية المفضل عنه كما في البحر ٧/٧٦.
(٧) الكشاف ٣/٥٣٢.
(٨) الكشاف: أو.
(٩) البحر ٨/٧٦.
(١٠) البحر ٨/٧٦.
(١١) الكشاف ٣/٥٢٣.

متعلقٌ بمحذوفٍ لأنَّه بيانٌ أي: أعني لهم: وقد تقدَّم تحقيقُ هذا والاستدلالُ عليه. فإنْ عَنَيا إضماراً مِنْ حيث مطلقُ الدلالةِ لا من جهةِ الاشتغالِ فمُسَلَّمٌ، ولكنْ تأباه عبارتُهما وهي قولُهما: منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفسره «فَتَعْساً لهم»، و «أَضَلَّ» عطفٌ على ذلك الفعلِ المقدرِ أي: أتعسَهُم وأضلَّ أعمالهم. والتَّعْسُ: ضدُّ السَّعْدِ يقال: تَعَسَ الرجلُ بالفتح تَعْساً وأَتْعَسَهُ اللَّهُ. قال مجمِّع[1]:

٤٠٥٣ـ تقولُ وقد أَفْرَدْتُها مِنْ حَلِيلِها
تَعِسْتَ كما أَتْعَسْتَني يا مُجَمِّعُ

وقيل: تعِس بالكسرِ، عن أبي الهيثم وشَمِر وغيرِهما. وعن أبي عبيدة[2]: تَعَسَه وأَتْعَسَه متعدِّيان فهما مما اتَّفَق فيهما فَعَل وأَفْعَل وقيل: التَّعْسُ ضدُّ الانتعاش. قال الزمخشري[3]: «وتَعْساً له نقيض لَعَا له» يعني أنَّ كلمةَ «لَعا» بمعنى انتعش. قال الأعشى[4]:

٤٠٥٤ـ بذاتِ لَوْثٍ عَفَرْناةٍ، إذا عَثَرَتْ
فالتَّعْسُ أَدْنى لها مِنْ أَنْ أقولَ لَعَا

وقيل: التَّعْسُ الهَلاكُ. وقيل: التَّعْسُ الجَرُّ على الوجهِ، والنَّكْسُ الجرُّ على الرأس.

آ. (٩) **قوله: ﴿ذلك بأنَّهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «ذلك» مبتدأً، والخبرُ الجارُّ بعدَه، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ. أي: الأمرُ ذلك بسبب أنهم كَرهوا،

---

(١) البيت لمجمِّع بن هلال وهو في اللسان (تعس)، والبحر ٨/ ٧٠.
(٢) لم يرد في «المجاز».
(٣) الكشاف ٣/ ٥٣٢.
(٤) ديوانه ١٣. اللَّوْث: القوة. العفرناة: الغول شبَّه ناقته بها.

أو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ أي: فَعَل بهم ذلك بسببِ أنَّهم كَرِهوا، فالجارُّ في الوجهَيْن الأخيرَيْن منصوبُ المحلِّ.

آ. (١٠) **قوله: ﴿دَمَّر اللَّهُ عليهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حَذَفَ مفعولَه أي: أهلك اللَّهُ بيوتَهم وخَرَّبها عليهم، أو يُضَمِّنَ «دَمَّر» معنى: سَخِطَ اللَّهُ عليهم بالتدمير.

قوله: «أمثالُها» أي: أمثال العاقبةِ المتقدِّمة. وقيل: أمثال العقوبة. وقيل: التَّدْميرة. وقيل: الهَلَكة. والأولُ أَوْلَى لتقدُّم ما يعودُ عليه الضميرُ صريحاً مع صحةِ معناه.

آ. (١١) **قوله: ﴿ذلك بأنَّ﴾**: كقوله فيما تقدَّم[1]. والوَلِيُّ هنا: الناصِرُ.

آ. (١٢) **قوله: ﴿كما تأكلُ الأنعامُ﴾**: إمَّا حالٌ مِنْ ضميرِ المصدرِ أي: يأْكلوا[2] الأكلَ مُشْبِهاً أَكْلَ الأنعامِ، وإمَّا نعتٌ لمصدرٍ أي: أكلاً مثلَ أكلِ الأنعامِ.

قوله: «والنارُ مَثْوىً لهم» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ استئنافاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، ولكنَّها مقدرةٌ أي: يأكلون مُقَدَّراً ثَوِيُّهم في النار.

آ. (١٣) **قوله: ﴿وكأَيِّنْ مِنْ قريةٍ﴾** يريد أهلَ قريةٍ، ولذلك راعى هذا المقدَّرَ في «أَهْلَكْناهم» «فلا ناصر لهم» بعد ما راعىٰ المضافَ في قوله: «هي أشدُّ» والجملةُ مِنْ «هي أشدُّ» صفةٌ لقرية. وقال ابنُ عطية[3]:

---

(١) الآية ٩.

(٢) لا وجه لحذف النون.

(٣) المحرر ١٥/٥٨.

«نَسَبَ الإخراجَ للقرية، حَمْلاً على اللفظِ، وقال: «أهلكناهم» حَمْلاً على المعنى». قال الشيخ[1]: «وظاهرُ هذا الكلامِ لا يَصِحُّ؛ لأن الضميرَ في «أهلكناهم» ليس عائداً على المضافِ إلى القرية التي أَسْنَدَ إليها الإخراجَ، بل على أهلِ القرية، في قوله: «وكأيِّنْ مِنْ قريةٍ» [فإنْ كان أرادَ بقوله: «حَمْلاً على المعنى» أي: معنى القرية مِنْ قوله: «وكأيِّنْ مِنْ قريةٍ»][2] فهو صحيحٌ، لكنَّ ظاهرَ/ قولِه: «حَمْلاً على اللفظِ» و«حَمْلاً على المعنى» أَنْ يكونَ في مدلولٍ [٨٠٥/أ] واحدٍ، وكان على هذا يَبْقى «كَأَيِّنْ» مُفْلَتاً غيرَ مُحَدَّثٍ عنه بشيء، إلاَّ أَنْ يُتَخَيَّلَ أنَّ «هي أشدُّ» خبرٌ عنه، والظاهرُ أنَّه صفةٌ لـ قرية». قلت: وابن عطية إنما أراد لفظَ القريةِ مِنْ حيث الجملةُ لا من حيث التعيينُ.

آ. (١٤) قوله: ﴿أفَمَنْ كانَ﴾: مبتدأٌ، والخبر «كَمَنْ زُيِّنَ»، وحُمِل على لفظ «مَنْ» فأُفْرِدَ في قوله: «له سُوْءُ عَمَلِه» وعلى المعنى فجُمِعَ في قوله: «واتَّبَعُوا أهواءَهم»، والجملةُ مِنْ «اتَّبعوا» عطفٌ على «زُيِّنَ» فهو صلةٌ.

آ. (١٥) قوله: ﴿مَثَلُ الجَنَّةِ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مبتدأٌ، وخبرُه مقدرٌ. فقدَّره النضر بن شميل: مثلُ الجنةِ ما تَسْمعون، فـ «ما تَسْمعون» خبرُه، و«فيها أنهارٌ» مُفَسِّرٌ له. وقَدَّره سيبويه[3]: «فيما يُتْلَى عليكم مَثَلُ الجنة»، والجملةُ بعدَها أيضاً مُفَسِّرةٌ للمَثل. الثاني: أن «مَثَل» زائدةٌ تقديرُه: الجنة التي وُعِدَ المتقون فيها أنهارٌ. ونظيرُ زيادةِ «مَثَل» هنا زيادةُ «اسم» في قوله[4]:

---

(١) البحر ٨/٧٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٣) الكتاب ١/٧١.

(٤) تقدم برقم ١٨.

٤٠٥٥ـ إلى الحَـوْلِ ثم اسْمُ السَّـلامِ عليكمـا

. . . .

الثالث: أنَّ «مَثَل الجنة» مبتدأٌ، والخبر قولُـه: «فيها أنهـارٌ»، وهذا ينبغي أَنْ يمتنعَ؛ إذ لا عائدَ من الجملةِ إلى المبتدأ، ولا يَنْفَعُ كونُ الضميرِ عائـداً على ما أُضيف إليه المبتدأ. الرابع: أنَّ «مَثَل الجنة» مبتدأٌ، خبرُه «كمَنْ هو خـالدٌ في النار»، فقَدَّره ابنُ عـطية[1]: «أمَثَـلُ أهلِ الجنـة كمَنْ هو خـالدٌ»، فقـدَّر حرفَ الإنكارِ ومضافاً ليصِحَّ. وقدَّره الزمخشري[2]: «أَمَثَلُ الجنـةِ كمَثَلِ جـزاءِ مَنْ هو خالدٌ». والجملةُ مِنْ قولِه: «فيها أنهارٌ» على هذا فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدهـا: هي حالٌ من الجنة أي: مستقرَّةٌ فيها أنهارٌ. الثاني: أنها خبرٌ لمبتـدأ مضمرٍ أي: هي فيها أنهارٌ، كأنَّ قائلاً قال: ما مَثَلُها؟ فقيل: فيها أنهار. الثالث: أَنْ تكونَ تكريراً للصلة؛ لأنَّها في حكمِها ألا ترىٰ إلى أنَّه يَصِـحُّ قولُـك: التي فيها أنهـار، وإنما عَـرِيَ قولُـه: «مَثَلُ الجنـةِ» من حرفِ الإنكـار تصويـراً لمكابـرةِ مَنْ يُسَـوِّي بين المُسْتَمْسِـكِ بالبيِّنَـةِ وبين التابِـع هواه كمَنْ يُسَـوِّي بين الجنة التي صفتُهـا كيتَ وكيتَ، وبين النارِ التي صفتُها أَنْ يُسْقَى أهلُها الحميمَ. ونظيرُه قولُ القائلِ[3]:

٤٠٥٦ـ أَفْـرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الـكـرامَ وأَنْ
أُوْرَثَ ذَوْداً شَـصـائِـمـاً نَـبْـلا

هو كلامٌ مُنْكِرٌ للفرح بـرُزْئِه الكـرامَ ووِراثةِ الـذَّوْدِ، مع تَعَـرِّيه من حـرف الإنكارِ، ذكر ذلك كلَّه الزمخشريُّ[4] بأطولَ مِنْ هذه العبارةِ.

---

(١) المحرر ١٥/٦٠.
(٢) الكشاف ٣/٥٣٣.
(٣) تقدم برقم ٣٤٠.
(٤) الكشاف ٣/٥٣٣.

وقـرأ[1] عليٌّ بن أبـي طالب «مثـالَ الجنةِ». وعنـه أيضاً وعن ابن عبـاس وابن مسعود «أمثالُ» بالجمع.

قوله: «آسِنٍ» قرأ[2] ابنُ كثير «أَسِنٍ» بزنة حَـذِرٍ وهو اسمُ فـاعلٍ مِنْ أَسِنَ بالكسرِ يَـأْسَنُ[3]، فهو أَسِنٌ كـ حَـذِرَ يَحْذَر فهـو حَذِرٌ. والبـاقون «آسِنٍ» بـزنةِ ضارِب مِنْ أَسَنَ بالفتح يَأْسُنُ، يقـال: أَسَن الماءُ بـالفتح يَـأْسِن ويَأْسُن بـالكسرِ والضمِّ أُسُـوْناً، كـذا ذكره ثعلب في «فصيحـه». وقال اليـزيدي: «يقـال: أَسِنَ بالكسرِ يَأْسَنُ بالفتـح أَسَناً أي: تَغَيَّـر طعمُه. وأمَّـا أسِن الرجـلُ ــ إذا دَخَل بئـراً فأصابه مِنْ ريحِها ما جعل في رأسِه دُواراً ــ فأَسِن بالكسرِ فقط. قال الشاعر[4]:

٤٠٥٧ــ قــد أتــرُكُ الـقِــرْن مُـصْـفَــرَّاً أنــامِـلُه
يَميــد في الـرُّمْـح مَيْـدَ المــائِـح الأَسِنِ

وقُـرِىءَ «يَسِنٍ» باليـاء بدلَ الهمـزةِ. قال أبـو علي[5]: «هو تَخفيفُ أَسِنٍ» وهو تخفيفٌ غريبٌ.

قوله: «لَم يَتَغَيَّرْ طَعْمُه» صفةٌ لـ «لبنٍ». قوله: «لذة» يجوز أَنْ يكونَ تأنيثَ

---

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ٢٣٦/١٦، والمحتسب ٢٧٠/٢، والشواذ ١٤٠.

(٢) السبعـة ٦٠٠، والنشر ٣٧٤/٢، والتيسيـر ٢٠٠، والقـرطبي ٢٣٦/١٦، والحجـة ٦٦٧، والبحر ٧٩/٨.

(٣) الـلازم، لأن المتعـدي يـأتي على فـاعِـل نحـو عَلِم فهـو عـالم. انـظر: الارتشـاف ٢٣٣/١.

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٢١، وروايته:
يُـغـادر القِـرْنَ مـصـفـرَّاً أنـامـله   يميل في الرمح مَيْلَ المـائحِ الأَسِنِ
وهـو في اللسان (أسن). ومصفـراً أنامله: أي دنـا موتـه. والمائـح: الذي يمـدُّ من فوق.

(٥) الحجة (خ) ٣١٢/٤.

لَذّ، ولَذٌّ بمعنى لذيذ، ولا تأويلَ على هذا، ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً وُصِفَ به. وفيه التأويلاتُ المشهورةُ. والعامَّةُ على جرِّ «لَذَّةٍ» صفةً لـ «خَمْرٍ» وقُرِىء[1] بالنصب على المفعولِ له، وهي تؤيِّدُ المصدريةَ في قراءةِ العامَّةِ، وبالرفع صفةً لـ «أنهارٌ»، ولم تُجْمَعْ لأنها مصدرٌ إنْ قيلَ به، وإنْ لا فلأنَّها صفةٌ لجمعٍ غيرِ عاقلٍ، وهو يُعامَلُ معاملةَ المؤنثةِ الواحدةِ.

قوله: «مِنْ عَسَلٍ» نقلوا في «عَسَل» التذكيرَ والتأنيثَ[2]، وجاء القرآنُ على التذكيرِ في قوله: «مُصَفًّى». والعَسَلان: العَدْوُ. وأكثرُ استعمالِه في الذئبِ، يقال: عَسَلَ الذئبُ والثعلبُ، وأصلُه مِنْ عَسَلانِ الرُّمح وهو اهتزازُه، فكأنَّ العادِيَ يهزُّ أعضاءَه ويُحَرِّكها قال الشاعر[3]: / [٨٠٥/ب]

٤٠٥٨ـ لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه
فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

وكُنِي بالعُسَيْلة عن الجماعِ لِما بينهما. قال عليه السلام: «حتى تَذوقي عُسَيْلَتَه ويذوقَ عُسَيْلَتَك»[4].

قوله: «مِنْ كلِّ الثمرات» فيها وجهان، أحدهما: أن هذا الجارَّ صفةٌ لمقدرٍ، ذلك المقدَّرُ مبتدأٌ، وخبرُه الجارُّ قبلَه وهو «لهم». و «فيها» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به. والتقديرُ: ولهم فيها زوجان مِنْ كلِّ الثمراتِ، كأنه انتزَعَه مِنْ قوله

---

(١) البحر ٨/ ٧٩.

(٢) ممن نقل تأنيثه ابن فارس في كتابه: المذكر والمؤنث ص ٥٣، ونقل في اللسان اللغتين (عسل).

(٣) تقدم برقم ٢١٥٣.

(٤) رواه البخاري. انظر: الفتح ٩/ ٢٨٤، وكتاب الطلاق، ٧، باب من قال لامرأته: أنت عليَّ حرام.

تعالى: «فيهما مِنْ كلِّ فاكهةٍ زوجان»[1] وقَـدَّره بعضُهم: صِنْفٌ، والأولُ أليقُ. والثاني: أن: «مِنْ» مزيدةً في المبتدأ[2].

قـوله: «ومَغْفِـرَةٌ» فيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه عـطفٌ على ذلـك المقـدر لا بقَيْدِ كونِه في الجنة أي: ولهم مغفرةٌ، لأن المغفرةَ تكـون قبلَ دخـولِ الجنة أو بُعَيْدَ ذلك. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضـافٍ حينئذٍ أي: ونعيمُ مغفـرةٍ؛ لأنه نـاشِيءٌ عن المغفرةِ، وهو في الجنة.

والثـاني: أن يُجْعَلَ خبـرُها مقـدَّراً أي: ولهم مغفرةٌ. والجملةُ مستـأنفةٌ. والفرقُ بين الوجهَيْنِ: أنَّ الوجهَ الذي قبل هذا فيه الإِخبارُ بـ «لهم» الملفوظِ بـه عن سَنَنِ ذلك المحذوف، و «مغفرةٌ»، وفي الوجه الآخر الخبر جارٌّ آخرُ، حُذِفَ للدلالةِ عليه.

قـوله: «كمَنْ هـو» قد تقـدَّم أنَّه يجـوزُ أَنْ يكونَ خبـراً عن «مَثَـلُ الجنـة» بالتأويلَيْن المذكورَيْن عن ابنِ عـطيةَ والـزمخشريِّ. وأمَّـا إذا لـم نجعَلْه خبراً عن «مَثَلُ» ففيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّـه خبرُ مبتـدأ محذوفٍ تقـديرُه: أحـال هؤلاء المتَّقين كحالِ مَنْ هو خالدٌ. وهذا تأويلٌ صحيحٌ. وذكر فيه أبو البقاء[3] الأوجـهَ الباقيةَ وقال: «وهو في موضعِ رفعٍ أي: حالُهم كحالِ مَنْ هو خـالدٌ في النـارِ. وقيـل: هو استهـزاءٌ بهم. وقيـل: هـو على معنى الاستفهـامِ، أي: أكَمَنْ هـو خـالدٌ. وقيـل: في موضـعِ نصبٍ أي: يُشْبِهون حـالَ مَنْ هو خـالـدٌ في النـار» انتهى. معنىَ قولِه: «وقيل هو استهزاءٌ» أي: إن الإِخبار بقولِك: حـالُهم كحالِ مَنْ، على سبيلِ الاستهزاءِ والتهكُّمِ.

---

(١) الآية ٥٢ من الرحمن.

(٢) وهذا مذهب مَنْ لا يشترط دخولَها على نكرة وهو الأخفش.

(٣) الإملاء ٢ / ٢٣٧.

قوله: «وسُقُوا» عطفٌ على الصلةِ، عَطَفَ فعليةً على اسمية، لكنه راعىٰ في الأول لفظ «مَنْ» فأَفْرَدَ، وفي الثانيةِ معناها فجَمَعَ.

والأَمْعاءُ: جمع مِعىً بالقصرِ، وهو المُصْرانُ الذي في البطن وقد وُصِفَ بالجمع في قوله[1]:

٤٠٥٩ـ . . . .

. . . . ومِعَىً جياعا

على إرادةِ الجنسِ. وألفُه عن ياءٍ بدليلِ قولهم: مِعَيان.

آ. (١٦) **قوله: ﴿آنِفاً﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحالِ، فقدَّره أبو البقاء[2]: «ماذا قال مُؤْتَنِفاً». وقَدَّره غيرُه: مُبْتَدِئاً أي: ما القولُ الذي ائْتَنَفه الآن قبلَ انفصالِه عنه. والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ أي: ماذا قال الساعةَ، قاله الزمخشري[3]. وأنكره الشيخ[4] قال: «لأنَّا لم نعلَمْ أحداً عَدَّه من الظروف». واختلفَتْ عبارتُهم في معناه: فظاهرُ عبارةِ الزمخشري أنه ظرفٌ حاليٌّ كـ الآن، ولذلك فَسَّره بالساعة. وقال ابن عطية[5]: «والمفسِّرون يقولون: آنِفاً معناه الساعةُ الماضيةُ القريبةُ منَّا وهذا تفسيرٌ بالمعنى».

وقرأ[6] البزيُّ بخلافٍ عنه «أَنِفاً» بالقصرِ. والباقون بالمدِّ، وهما لغتان

(١) تقدم برقم ٣٣٠٧، والأصل: «جياعُ» ورواية البيت بالنصب.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٣) الكشاف ٣/٥٣٤.

(٤) البحر ٨/٧٩.

(٥) المحرر ١٥/٦٢.

(٦) السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٨/٧٩، والنشر ٢/٣٧٤.

بمعنىً واحدٍ، وهما اسما فاعِل كـ حاذِر وحَذِر، وآسِن وأَسِن، إلَّا أنَّه لم يُسْتعمل لهما فِعْلٌ مجردٌ، بل المستعملُ ائْتَنَفَ يَأْتَنِفُ، واسْتَأْنف يَسْتأنف. والائْتِناف والاسْتِئْناف: الابتداء. قال الزجَّاج[1]: «هو مِنْ اسْتَأْنَفْتُ الشيءَ إذا ابتَدَأْتَه أي: ماذا قال[2] في أولِ وقتٍ يَقْرُب مِنَّا».

آ. (١٧) **قوله: ﴿والذين اهْتَدَوْا﴾**: يجوزُ فيه الرفعُ بالابتداءِ، والنصبُ على الاشتغالِ. و«تَقْواهم» مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. والضمير في «آتاهم» يعودُ على اللَّهِ أو على قولِ المنافقين؛ لأنَّ قولهم ذلك مِمَّا يزيدُ المؤمنينَ تقوى، أو على الرسول.

آ. (١٨) **قوله: ﴿أَنْ تَأْتِيَهم﴾**: بدلٌ من الساعة بدلُ اشتمالٍ. وقرأ[3] أبو جعفر الرؤاسي: «إنْ تَأْتِهم» بـ إنْ الشرطيةِ، وجزمِ ما بعدها. وفي جوابِها وجهان، أحدهما: أنَّه قولُه: «فأنَّى لهم» قاله الزمخشريُّ[4]. ثم قال: «فإنْ قلت: بِمَ يتصلُ قولُه: «فقد جاء أَشْراطها» على القراءتَيْن؟ قلت: بإتيان السَّاعةِ، اتصالَ العلةِ بالمعلولِ كقولك: إنْ أكرَمَني زيدٌ فأنا حقيقٌ بالإكرامِ أُكْرِمْه». والثاني: أنَّ الجوابَ قولُه: «فقد جاء أَشْراطُها»، وإتيانُ الساعةِ، وإنْ كان متحققاً، إلَّا أنهم عُوْمِلوا مُعاملةَ الشاكِّ، وحالُهم كانت كذا.

[٨٠٦/أ] والأَشْراط: جمع شَرْط بسكونِ/ الراءِ وفتحِها. قال أبو الأسود[5]:

٤٠٦٠ـ فإن كنتِ قد أَزْمَعْتِ بالصَّرْمِ بَيْنَنا ... فقد جَعَلَتْ أَشْراطُ أَوَّلِه تَبْدو

(١) معاني القرآن له ٥/١٠.

(٢) المطبوعة: «مِنْ».

(٣) المحتسب ٢/٢٧٠، والقرطبي ١٦/٢٤١، والبحر ٨/٧٩.

(٤) الكشاف ٣/٥٣٤.

(٥) ديوانه ٦٦، والقرطبي ١٦/٢٤٠.

والأشراطُ: العلاماتُ، ومنه أَشْراط الساعةِ. وأَشْرَطَ الرجلُ نفسَه أي: ألزمها أموراً. قال أوس[1]:

٤٠٦١ـ فأَشْرَطَ فيها نَفْسَه وهو مُعْصِمٌ
فألْقَى بأسبابٍ له وتَوَكَّلا

والشَّرْطُ: القَطْعُ أيضاً، مصدرُ شَرَطَ الجلدَ يَشْرُطُه شَرْطاً.

قوله: «فَأَنَّىٰ لهم» «أنىٰ» خبرٌ مقدمٌ و «ذِكْراهم» مبتدأٌ مؤخرٌ أي: أنَّىٰ لهم التذكيرُ. وإذا وما بعدها معترضٌ وجوابُها محذوفٌ أي: كيف لهم التذكيرُ إذا جاءَتْهم الساعةُ؟ فكيف يتذكَّرون؟ ويجوز أن يكونَ المبتدأُ محذوفاً أي: أنَّى لهم الخَلاصُ، ويكون «ذِكْراهم» فاعلاً بـ «جاءَتْهم».

وقرأ[2] أبو عمروٍ في رواية «بَغَتَّةً» بفتح الغينِ وتشديدِ التاء، وهي صفةٌ، فنصبُها على الحال، ولا نظيرَ لها في الصفات ولا في المصادر، وإنما هي في الأسماء نحو: الجَرَبَّة للجماعةِ، والشَّرَبَّة للمكان. قال الزمخشري[3]: «ما أَخْوَفني أن تكونَ غَلْطَةً من الراوي عن أبي عمرو، وأَنْ يكونَ الصوابُ «بَغَتَةً» بالفتح دون تشديد».

آ. (٢٠) **قوله: ﴿لولا نُزِّلَتْ﴾**: هذه بمعنىٰ: هَلَّا، ولا التفاتَ إلى قول بعضِهم: إنَّ «لا» زائدةٌ والأصلُ: لو نُزِّلَتْ. والعامَّةُ على رفع «سورةٌ مُحْكَمَةٌ» لقيامِها مقامَ الفاعل. وزيد بن علي[4] بالنصبِ فيهما على الحالِ

(١) ديوانه ٨٧، واللسان (شرط). والمعصم: المتعلق بحبل.
(٢) المحتسب ٢/٢٧٠، البحر ٨/٨٠، والقرطبي ١٦/٢٤١.
(٣) الكشاف ٣/٥٣٥.
(٤) البحر ٨/٨١.

والقائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ السورة المتقدمةِ، وسوَّغ وقوع الحال كذا وَصْفُها كقولك: الرجل جاءني رجلاً صالحاً. وقُرِىء[1]: «فإذا نَزَلَتْ سورةٌ». وقرأ[2] زيدُ بن علي وابن عمير «وذَكَرَ» مبنياً للفاعل أي: اللَّه تعالى. «القتالَ» نصباً.

قوله: «نَظَرَ المَغْشِيِّ» الأصلُ: نَظَراً مِثْلَ نَظَر المَغْشِيِّ.

قوله: «فأَوْلَىٰ لهم طاعةٌ» اختلف اللغويون والمُعْربون في هذه اللفظةِ، فقال الأصمعي[3]: إنها فعلٌ ماضٍ بمعنى: قارَبَ ما يُهْلِكه وأنشد[4]:

٤٠٦٢ـ فعادَىٰ بينَ هادِيَتَيْنِ مِنْها
وَأَوْلَىٰ أَنْ يَزِيدَ على الثلاثِ

أي: قارَبَ أن يزيدَ. قال ثعلب: «لم يَقُلْ أحدٌ في «أَوْلَىٰ» أحسنَ مِنْ قولِ الأصمعيِّ»، ولكنْ الأكثرون على أنه اسمٌ. ثم اختلف هؤلاء فقيل: هو مشتقٌّ من الوَلْيِ وهو القُرْبُ كقوله[5]:

٤٠٦٣ـ يُكَلِّفُني لَيْلَىٰ وقد شَطَّ وَلْيُها
وعادَتْ عَوادٍ بينَنا وخُطُوبُ

وقيل: هو مشتقٌّ مِن الوَيْلِ. والأصلُ: فيه أَوْيَل فقُلِبت العين إلى ما بعدَ اللام فصارَ وزنُه أَفْلَع. وإلى هذا نحا الجرجانيُّ. والأصلُ عدم القَلْبِ. وأمَّا معناها فقيل: هي تهديدٌ ووعيدٌ كقولِه[6]:

---

(١) البحر ٨/٨١، والكشاف ٣/٥٣٥، ذكر الأول قراءة «نُزِّلَتْ»، وذكر الثاني «نَزَلَتْ».
(٢) القرطبي ١٦/٢٤٣، والبحر ٨/٨١.
(٣) انظر: اللسان (ثلث).
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (ولي).
(٥) البيت لعلقمة بن عبدة. وهو في ديوانه ١٣١، والمفضليات ٣٩١. والعوادي هنا: العوائق.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الصحاح واللسان (ولي).

٤٠٦٤ـ فأَوْلَىٰ ثم أَوْلَىٰ ثم أَوْلَىٰ
وهَلْ للدَرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَردِّ

وقال المبرد: يُقال لمَنْ هَمَّ بالغضبِ: أَوْلَىٰ لك، كقولِ أعرابي كان يُوالي رَمْيَ الصيدِ فيَفْلَتُ منه فيقول: أَوْلى لك، ثم رمى صيداً فقارَبَه فأفلت منه، فقال[1]:

٤٠٦٥ـ فلو كان أَوْلَىٰ يُطْعِمُ القومَ صِدْتُهم
ولكنَّ أَوْلى يَتْرُكُ القومَ جُوَّعا

هذا ما يتعلَّقُ باشتقاقِه ومعناه. أمَّا الإعرابُ: فإن قلنا بقول الجمهور ففيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «أَوْلَى» مبتدأٌ، و«لهم» خبرُه، تقديرُه: فالهلاكُ لهم. وسَوَّغ الابتداءَ بالنكرة كونُه دعاءً نحو: «وَيْلٌ لكل هُمَزَةٍ»[2]. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه العقابُ أو الهلاكُ أَوْلَىٰ لهم، أي: أقربُ وأَدْنىٰ. ويجوز أن تكونَ اللامُ بمعنى الباءِ أي: أَوْلَىٰ وأحَقُّ بهم. الثالث: أنه مبتدأٌ، و«لهم» متعلِّقٌ به، واللامُ بمعنى الباء. و«طاعةٌ» خبره، والتقدير: أولَىٰ بهم طاعةٌ دونَ غيرِها. وإنْ قلنا بقول الأصمعيِّ فيكون فعلاً ماضياً وفاعلُه مضمر، يَدُلُّ عليه السِّياقُ كأنه قيل: فأَوْلَىٰ هو أي: الهلاكُ، وهذا ظاهرُ عبارةِ الزمخشري حيث قال[3]: «ومعناه الدعاءُ عليهم بأَنْ يَلِيَهم المكروهُ». وقال ابن عطية[4]: / «المشهورُ من [٨٠٦/ب] استعمالِ العرب أنك تقول: هذا أَوْلَى بك مِنْ هذا أي: أحقُّ. وقد تَسْتعملُ العربُ «أَوْلَىٰ» فقط على جهةِ الحذفِ والاختصارِ لِما معها من القول فتقول:

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان (ولي) والبحر ٧١/٨.

(٢) الآية ١ من الهمزة.

(٣) الكشاف ٥٣٦/٣.

(٤) المحرر ٦٧/١٥.

أَوْلَى لك يا فلانُ على جهةِ الزَّجْرِ والوعيد» انتهى. وقال أبو البقاء[1]: «أَوْلَى مؤنثة أَوْلات» وفيه نظر لأن ذلك إنما يكون في التذكير والتأنيث الحقيقيَّيْن، أمَّا التأنيثُ اللفظيُّ فلا يُقال فيه ذلك. وسيأتي له مزيدُ بيانٍ في سورة القيامة إنْ شاء الله.

آ. (٢١) **قوله: ﴿طاعةٌ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه خبرُ «أَوْلَى لهم» على ما تقدَّم. الثاني: أنها صفةٌ لـ «سورةٌ» أي: فإذا أُنْزِلَتْ سورةٌ مُحْكَمَةٌ طاعةٌ أي: ذاتُ طاعةٍ أو مُطاعةٌ. ذكره مكيٌّ[2] وأبو البقاء[3] وفيه بُعْدٌ لكثرةِ الفواصلِ. الثالث: أنها مبتدأٌ و «قولٌ» عطفٌ عليها، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: أَمْثَلُ بكم مِنْ غيرِهما. وقدَّره مكي[4]: مِنَّا طاعةٌ، فقدَّره مقدَّماً. الرابع: أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: أَمْرُنا طاعةٌ. الخامس: أنَّ «لهم» خبرٌ مقدمٌ، و «طاعةٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ، والوقف والابتداء يُعْرَفان مِمَّا قدَّمْتُه فتأمَّلْه.

قوله: «فإذا عَزَمَ» في جوابِها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: قولُه: «فلو صَدَقُوا» نحو: «إذا جاءني طعامٌ فلو جِئْتَني أطعمتُك». الثاني: أنه محذوفٌ تقديره: فاصْدُقْ، كذا قَدَّره أبو البقاء[5]. الثالث: أن تقديرَه: فاقْضُوا[6]. وقيل: تقديره: كَرِهوا ذلك و «عَزَمَ الأمرُ» على سبيل الإسنادِ المجازيِّ كقولِه[7]:

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٧.
(٢) مشكل الإعراب ٢/٣٠٨.
(٣) الإملاء ٢/٢٣٧.
(٤) المشكل ٢/٣٠٧.
(٥) الإملاء ٢/٢٣٧.
(٦) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ١٥/٦٨.
(٧) البيت لرويشد بن رميض العنبري، وقد تمثل به الحجاج في خطبته على أهل الكوفة. وهو في الكامل ١/٢٦٣، والمحرر ١٥/٦٨. وقبله:
قد شَمَّرَتْ عن ساقِها فَشُدُّوا

٤٠٦٦ـ قـد جَـدَّتِ الـحـربُ بـكـم فَـجُـدُّوا

. . . .

أو يكونُ على حَذْفِ مضافٍ أي: عَزَمَ أهلُ الأمرِ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ تُفْسِدُوا﴾: خبرُ «عسىٰ»، والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابُه محذوفٌ لدلالةِ «فهل عَسَيْتُم» عليه أو هو يُفَسِّره «فهل عَسَيْتُمْ» عند مَنْ يرىٰ تقديمَه. وقرأ عليٌّ[١] «إنْ تُوُلِّيْتُمْ» بضم التاءِ والواوِ وكسرِ اللام مبنياً للمفعول مِن الوِلايـة أي: إنْ وَلَّيْتُكم أمورَ النـاس. وقُرِىء «وُلِّيْتُمْ» من الـوِلايـة أيضاً. وهاتان تَدُلَّان على أنَّ «تَوَلَّيْتُمْ» في العامَّةِ من ذلك. ويجـوز أن يكونَ من الإعـراضِ وهو الـظاهرُ. وفي قـوله: «عَسَيْتُمْ» إلى آخره التفـاتٌ مِنْ غَيْبـة في قوله: «الذين في قلوبهم مَرَضٌ» إلى خطابِهم بذلك زيادةً في توبيخِهم.

وقرأ العامَّـةُ «وتُقَطِّعوا» بالتشـديد على التكثيـر. وأبو عمـروٍ[٢] في روايةِ وسلام ويعقوب بالتخفيف، مضارعَ قَطَعَ. والحسن بفتح التـاء والطاءِ مشـددةً. وأصلُها تَتَقَطَّعوا بتاءَيْن حُذِفَتْ إحداهمـا. وانتصابُ «أرحـامَكم» على هذا على إسقاط الخافض أي: في أرحامكم.

آ. (٢٣) قوله: ﴿أولئك﴾: مبتدأ، والموصولُ خبرُه. والتقديـر: أولئك المُفْسِدون، يَدُلُّ عليه ما تقدَّم. وقـوله: «فـأَصَمَّهم». ولم يَقُلْ: فـأَصَمَّ آذانَهم، و«أَعْمىٰ أَبْصـارَهم» ولم يَقُلْ: أَعْمـاهم. قيل: لأنَّـه لا يَلْزَمُ مِنْ ذهابِ الأُذُنِ ذَهـابُ السمـاع فلم يتعـرَّضْ لهـا، والأَبْصـار ـ وهي الأعينُ ـ يَلْزَمُ مِنْ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٧٧، والبحر ٨/٨٢، والنشر ٢/٣٧٤، والمحتسب ٢/٢٧٢، والقرطبي ١٦/٢٤٥.

(٢) الإتحاف ٢/٤٧٨، والبحر ٨/٨٢، والنشر ٢/٣٧٤، والقرطبي ١٦/٢٤٦.

ذهابِها ذهابُ الإبصارِ ولا يَرِد عليك «في آذانِهم وقرٌ»[1] ونحوه لأنه دونَ الصَّمَمِ، والصَّممُ أعظمُ منه.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿أم على قُلوب﴾**: أم منقطعةٌ. وقد عَرَفْتَ ما فيها. والعامَّةُ «على أَقْفالُها» بالجمع على أَفْعال. وقُرِىء[2] «أَقْفُلُها» على أَفْعُل. وقُرِىء «إقْفالُها» بكسرِ الهمزةِ مصدراً كالإقبال. وهذا الكلامُ استعارةٌ بليغةٌ جُعِلَ ذلك عبارةً عن عَدَمِ وصولِ الحقِّ إليها.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿الشيطانُ سَوَّل﴾**: هذه الجملةُ خبرُ «إنَّ الذين ارتدُّوا». وقد تقدَّم الكلامُ على «سَوَّل»[3] معنىً واشتقاقاً. وقال الزمخشري[4] هنا: «وقد اشتقَّه من السُّؤْل مَنْ لا عِلْمَ له بالتصريفِ والاشتقاقِ جميعاً» كأنَّه يُشير إلى ما قاله ابن بحر: مِنْ أنَّ المعنى: أعطاهم سُؤْلَهم. ووجهُ الغلطِ فيه أنَّ مادةَ السُّؤْلِ من السؤال بالهمز، ومادةَ هذا بالواوِ فافترقا، فلو كان على ما قيل لقيل: سَأَّل بتشديد الهمزة لا بالواو. وفيما قاله الزمخشريُّ نَظَرٌ؛ لأن السؤالَ له مادتان: سَأَل بالهمز، وسال بالألفِ المنقلبةِ عن واوٍ، وعليه قراءةُ «سال سايل»[5] وقوله[6]:

٤٠٦٧ـ سالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشةً
ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ

---

(١) الآية ٤٤ من فصلت.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٠، والبحر ٨/٨٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٤٥٧.

(٤) الكشاف ٣/٥٣٧.

(٥) الآية ١ من المعارج. وهي قراءة ابن عباس. انظر: البحر ٨/٣٣٢.

(٦) تقدم برقم ٥٠٤.

وقد تقدَّم هذا في البقرةِ مُسْتوفى[1].

قوله: «وأَمْلَىٰ» العامَّةُ على «أَمْلَىٰ» مبنياً للفاعل، وهو ضمير الشيطان. وقيل: هو للباري تعالَىٰ. قال أبو البقاء[2]: «على الأول يكونُ معطوفاً على الخبر، وعلى الثاني يكونُ مُسْتأنفاً». ولا يَلْزَمُ ما قاله بل هو معطوفٌ على الخبر في كلا التقديرَيْن، أخبر عنهم بهذا وبهذا. وقرأ[3] أبو عمروٍ في آخرين «أُمْلِيَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مَقامَ الفاعلِ الجارُّ. وقيل: القائم مَقامَه ضميرُ الشيطان، ذكره أبو البقاء[4]، ولا معنىٰ لذلك. وقرأ يَعْقُوبُ وسلام ومجاهد/ [٨٠٧/أ] «وأُمْلِيْ» بضمِ الهمزةِ وكسرِ اللام وسكونِ الياءِ. فاحتملَتْ وجهَيْن، أحدُهما: أَنْ يكونَ مضارعاً مُسْنداً لضمير المتكلم أي: وأُمْلِي أنا لهم، وأَنْ يكونَ ماضياً كقراءة أبي عمروٍ سُكِّنَتْ ياؤه تخفيفاً. وقد مضىٰ منه جملةٌ.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿إِسْرَارَهم﴾**: قرأ[5] الأَخَوان وحفصٌ بكسرِ الهمزة مصدراً، والباقون بفتحها جمعَ «سِرّ».

آ. (٢٧) **قوله: ﴿فكيف﴾**: إمَّا خبرٌ مقدمٌ أي: فكيف عِلْمُه بإسْرارِهم إذا تَوَفَّتْهم؟ وإمَّا منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: فكيف يَصْنعون؟ وإمَّا خبرٌ لـ «كان» مقدرةً أي: فكيف يكونون؟ والظرفُ معمولٌ لذلك المقدَّرِ.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٣٩٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠١، والبحر ٨/٨٣، والنشر ٢/٣٧٤، والقرطبي ١٦/٢٤٩، والحجة ٦٦٧.

(٤) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٥) السبعة ٦٠١، والبحر ٨/٨٣، والقرطبي ١٦/٢٥٠، والنشر ٢/٣٧٤، والحجة ٦٦٩، والتيسير ٢٠١.

وقرأ[1] الأعمش «تَوَفَّاهم» دونَ تاءٍ فاحتملَتْ وجهين: أن يكونَ ماضياً كالعامَّةِ، وأن يكونَ مضارعاً حُذِفَت إحدى ياءَيْه.

قوله: «يَضْرِبُون» حالٌ: إمَّا من الفاعلِ، وهو الأظهرُ، أو مِن المفعولِ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿أَنْ لَنْ يُخْرِجَ﴾: «أنْ» هذه مخففةٌ و«لن» وما بعدها خبرُها، واسمُها ضميرُ الشأن. والأَضْغان: جمعُ ضِغْن، وهي الأحقاد والضَّغِينة كذلك قال[2]:

٤٠٦٨ـ وذي ضِغْنٍ كَفَفْتُ الوُدَّ عنه
وكنتُ على إساءَتِه مُقِيتا

وقال عمرو بن كلثوم[3]:

٤٠٦٩ـ فإنَّ الضِّغْنَ بعد الضِّغْنِ يَغْشُو
عليكَ ويُخْرِجُ الداء الدَّفينا

وقيل: الضِّغْنُ العداوةُ. وأُنْشِد[4]:

٤٠٧٠ـ قُلْ لابنِ هندٍ ما أردْتَ بمنطقٍ
ساء الصديقَ وشَيَّد الأضغانا

يقال: ضَغِنَ بالكسرِ يَضْغَنُ بالفتح وقد ضُغِنَ عليه. واضْطَغَنَ القومُ وتَضاغنوا، وأصل المادة من الالتواءِ في قوائم الدابةِ والقناة قال[5]:

(١) الإتحاف ٢/٤٧٨، والبحر ٨/٨٤.

(٢) تقدم برقم ١٦٢٧.

(٣) ديوانه ٧٥، وشرح القصائد السبع ٣٩٢، والدفين: المستتر في القلوب.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٦/٢٥١، والبحر ٨/٧١.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (ضغن).

٤٠٧١ـ إنَّ قناتي مِنْ صَليباتِ القَنا
ما زادَها التثقيفُ إلاَّ ضَغَنا

وقال آخر(١):

٤٠٧٢ـ ....
كذاتِ الضِّغْنِ تَمْشي في الرِّفاقِ

والاضْطِّغانُ: الاحتواءُ على الشيء أيضاً. ومنه قولُهم: اضْطَغَنْتُ الصبيَّ أي: اختصَصْتُه وأنشد(٢):

٤٠٧٣ـ كأنه مُضْطَغِنٌ صَبِيًّا

وقال آخر(٣):

٤٠٧٤ـ وما اضْطَغَنْتُ سِلاحي عند مَغْرِضِها
....

وفرسٌ ضاغِنٌ: لا يَجْري إلاَّ بالضرب.

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم وصدره:
فإنك والشَّكاةَ مِنَ آلِ لأمٍ
وهو في ديوانه ١٦٣، واللسان (ضغن).

(٢) البيت للعامرية، وهو في اللسان (ضغن)، والقرطبي ٢٥٢/١٦. وقبله:
يَمْشي وراء القوم سَيْتَهِيًّا

(٣) البيت لابن مقبل. وعجزه:
ومِرْفَقٍ كرِئاسِ السَّيْفِ إذْ شَسَفا
وهو في ديوانه ١٨٦، واللسان (ضغن)، والقرطبي ٢٥٢/١٦. والمغرض: جانب البطن أسفل الأضلاع. ورئاسه: مقبضه والشاسف: اليابس. ورواية الديوان اضْطَبَنْتُ.

آ. (٣٠) قـولـه: ﴿لَأَرَيْنـاكَهُم﴾: مِنْ رؤيةِ البصـرِ. وجـاء على الأفصح من اتصالِ الضميرَيْن، ولو جاء على: أَرَيْناك إياهم جازَ.

قـوله: «فَلَعَـرَفْتَهُمْ» عطفٌ على جـوابِ لو. وقـوله: «ولَتَعْـرِفَنَّهم» جواب قسمٍ محذوفٍ.

قـوله: «في لَحْنِ القـولِ» اللحن يُقال بـاعتبـارَيْن، أحـدُهمـا: الكنـايـةُ بالكلامِ حتى لا يفهمَـه غيرُ مخـاطبَكِ. ومنـه قولُ القَتَّـالِ الكلابـي في حكـاية له[1]:

٤٠٧٥ـ ولـقــد وَحَيْـتُ لكـم لكيمـا تَـفْـهـمـوا
ولَـحَـنْـتُ لَـحْـنـاً لـيس بـالـمُـرْتـابِ

وقال آخرُ[2]:

٤٠٧٦ـ مــنـطِقٌ صـائــبٌ وتَــلْـحَــنُ أَحْــيـا
نـاً وخـيــرُ الحـديـثِ مـا كــان لَحْـنــاً

واللَّحْنُ: صَرْفُ الكلامِ من الإعـراب إلى الخـطأ. وقيـل: يجمعُـه هـو والأولَ صَرْفُ الكلامِ عن وجهِه، يقال من الأول: لَحَنْتُ بفتـح الحاء أَلْحَنُ لـه فأنا لاحِنٌ، وألحنتُه الكلامَ: أفهمتُه إياه فلَحِنَـه بالكسـر أي: فَهمه فهـو لاحِنٌ. ويُقال من الثاني: لَحِن بالكسر إذا لم يُعْرِبْ فهو لَحِنٌ.

آ. (٣١) قـولـه: ﴿ولَنَبْلُوَنَّكم حتى﴾: قـرأ[3] «ولَيَبْلوَنَّكم حتى يَعْلم ويبلوَ أخبارَكم» أبو بكر الثلاثةَ بالياءِ مِنْ أسفلَ يعني اللَّهَ تعـالى. والأعمش

---

(١) ديوانه ٣٦، واللسان (لحن).

(٢) البيت لمالك بن أسماء الفزاري، وهو في الأمالي للقالي ١/٥، واللسان (لحن).

(٣) السبعة ٦٠١، والنشـر ٢/٣٧٥، والحجـة ٦٧٠، والبحـر ٨/٨٥، والتيسيـر ٢٠١، والقرطبي ١٦/٢٥٤.

كذلك وتسكين الـواو والباقـون بنون العـظمةِ، ورُوَيس كـذلك وتسكينُ الـواوِ. والظاهرُ قَـطْعُه عن الأول في قـراءةِ تسكينِ الواو. ويجـوزُ أَنْ يكونَ سَكَّن الـواوَ تخفيفاً كقراءةِ الحسن «أو يَعْفوْ الذي»[1] بسكونِ الواو.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وتَـدْعُو إلى السَّلْمِ﴾: يجـوز جَزْمُـه عطفـاً على فعـل النهيِ. ونصبُـه بـإضمـار «أَنْ» في جـواب النهي. وقـرأ[2] أبـو عبد الرحمن بتشـديدِ الـدال. وقال الـزمخشري[3]: «مِنْ ادَّعَى القـومُ وتداعَـوْا مثـلَ: ارتَمَوْا إلى الصيـد وتَرَامَـوْا». وقال غيـره: بمعنى تَغْتَـرُّوا يعني تَنْتَسِبـوا. وتقدَّم الخلافُ في «السَّلم»[4].

قـولـه: «وأنتم الأَعْلَوْن» جملةٌ حـاليـةٌ. وكـذلـك «والله معكم» وأصـل الأَعْلَوْن: الأَعْلَيُون فأُعِلَّ[5].

قوله: «يِتِرَكُمْ» أي: يُنْقِصكم، أو يُفْرِدكم عنها فهو مِنْ: وَتَرْتُ الرجـلَ إذا قتلْتَ له قتيلًا، أو نهبْتَ مـالَه، أو من الـوِتْر وهـو الانفرادُ. وقيـل: كلا المعنيين يَرْجِعُ إلى الإفراد؛ لأنَّ مَنْ قُتِل له قتيلٌ أو نُهِبَ له مالٌ/ فقد أُفْرِد عنه. [٨٠٧/ب]

آ. (٣٧) قـوله: ﴿فيُحْفِكم﴾: عـطفٌ على الشـرط و «تَبْخَلوا» جوابُ الشرط.

قوله: «ويُخْرِجْ أَضْغانَكم» العامَّةُ على إسنادِ الفعل إلى ضميرِ فاعلٍ: إمَّا

---

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٤٩٤.

(٢) الشواذ ١٤١، والمحتسب ٢/٢٧٣، والبحر ٨/٨٥.

(٣) الكشاف ٣/٥٣٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٥٨.

(٥) أصله الأَعْلَوُوْن وقعت الـواو لاماً رابعـة فقلبت ياء فصـار الأَعْلَيُـوْن. تحـركت اليـاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم التقى ساكنان: الألف والواو فحذفت الألف. انـظر: معجم مفردات الإعلال ص ١٩٠.

اللَّهِ تعالى أو الرسولِ أو السؤالِ ؛ لأنَّه سببٌ وهو مجزومٌ عَطْفاً على جوابِ الشرط. ورُوي عن أبي عمرٍو رفعُه على الاستئنافِ[1]. وقرأ أيضاً بفتح الياء وضمِّ الراء ورفعِ «أَضْغانُكم» فاعلاً بفعله. وابن عباس في آخرين «وتَخْرُجْ» بالتاء مِنْ فوقُ وضم الراء «أضغانُكم» فاعلٌ به. ويعقوب «ونُخْرِجْ» بنون العظمة وكسرِ الراء «أضغانَكم» نصباً.

وقُرِىء «يُخْرَجْ» بالياء على البناء للمفعولِ «أَضْغانُكم» رفعاً به. وعيسى كذلك إلَّا أنه نَصَبه بإضمار «أَنْ» عطفاً على مصدر متوهَّمٍ أي: يَكُنْ بُخْلُكُمْ وإخراجُ أضغانِكم.

آ. (٣٨) قوله: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾: قال الزمخشري[2]: «هؤلاء» موصولٌ صلتُه «تَدْعُوْن» أي: أنتم الذين تَدْعُون، أو أنتم يا مخاطبون هؤلاء الموصوفون، ثم استأنف وصفَهم كأنهم قالوا: وما وَصْفُنا؟ فقيل: تَدْعُون». قلت: قد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُشْبَعاً في سورة آل عمران[3].

قوله: «يَبْخَلُ عن نفسِه» بَخِلَ وضَنَّ يتعدَّيان بـ على تارةً وبـ عن أخرى. والأجودُ أَنْ يكونا[4] حالَ تَعدِّيهما بـ «عن» مضمَّنَيْن معنى الإمْساك.

قوله: «وإنْ تَتَوَلَّوْا» هذه الشرطيةُ عطفٌ على الشرطية قبلها، و «ثم لا يكونوا» عطفٌ على «يَسْتَبْدِلْ».

[تمَّت بعونه تعالى سورة محمد ﷺ]

---

(١) ويُخْرِجُ. انظر في أوجه قراءاتها: البحر ٨/٨٦، والمحتسب ٢/٢٧٣، والقرطبي ١٦/٢٥٧، والإتحاف ٢/٤٧٩.

(٢) الكشاف ٣/٥٣٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٢٣٥.

(٤) الأصل «يكون».

سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿لِيغفرَ لك اللَّهُ﴾**: متعلقٌ بفَتَحْنا، وهي لامُ العلةِ. وقال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: كيف جُعِل فتحُ مكةَ علةً للمغفرة؟ قلت: لم يُجْعَلْ علةً للمغفرةِ، ولكن لِما عَدَّد من الأمور الأربعة وهي: المغفرةُ، وإتمامُ النعمةِ، وهدايةُ الصراطِ المستقيم، والنصرُ العزيزُ؛ كأنه قال: يَسَّرْنا لك فتح مكة ونَصَرْناك على عدوِّك؛ لنجمعَ لك بين عِزِّ الدارَيْن وأغراضِ العاجلِ والآجلِ. ويجوزُ أنْ يكونَ فَتْحُ مكةَ من حيث إنَّه جهادٌ للعدو سبباً للغفران والثواب». وهذا الذي قاله مخالِفٌ لظاهرِ الآية؛ فإنَّ اللامَ داخلةٌ على المغفرة، فتكونُ المغفرةُ علةً للفتح، والفتحُ مُعَلَّلٌ بها، فكان ينبغي أنْ يقولَ: كيف جُعِل فتحُ مكةَ مُعَلَّلاً بالمغفرةِ؟ ثم يقول: لم يُجْعَلْ مُعَلَّلاً. وقال ابنُ عطية[2]: «المرادُ هنا أنَّ اللَّهَ تعالى فَتَح لك لكي يجعلَ الفتح علامةً لغفرانه لك، فكأنها لامُ صيرورة» وهذا كلامٌ ماشٍ على الظاهر. وقال بعضُهم: إنَّ هذه اللامَ لامُ القسمِ والأصلُ: لَيَغْفِرَنَّ فكُسِرَتْ اللامُ تشبيهاً بـ لام كي، وحُذِفَتْ النونُ. ورُدَّ هذا: بأنَّ اللامَ لا تُكْسَرُ، وبأنَّها لا تَنْصِبُ المضارعَ. وقد

(١) الكشاف ٣/٥٤١.

(٢) المحرر ١٥/٨٧.

يقال: إنَّ هذا ليس بنصبٍ، وإنما هو بقاءُ الفتحِ الذي كان قبل نونِ التوكيد، بقي ليدُلَّ عليها، ولكنه قولٌ مردودٌ.

آ. (٥) قوله: ﴿لِيُدْخِلَ﴾: في متعلَّق هذه اللامِ أربعةُ أوجهٍ، أحدها: محذوفٌ تقديرُه: يَبْتَلي بتلك الجنود مَنْ شاء فيقبلُ الخيرَ مِمَّنْ أهَّله له، والشرَّ مِمَّنْ قضى له به لِيُدْخِلَ ويُعَذِّب. الثاني: أنها متعلقةٌ بقوله: «إنَّا فَتَحْنا». الثالث: أنَّها متعلقةٌ بـ«يَنْصُرَكَ». الرابع: أنها متعلقة بـ«يَزْدادوا». واسْتُشْكِلَ هذا: بأنَّ قولَه تعالى: «ويُعَذِّبَ» عطفٌ عليه، وازديادُهم الإيمانَ ليس مُسَبَّباً عن تعذيبِ اللَّهِ الكفارَ. وأجيب: بأنَّ اعتقادَهم أنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الكفارَ يزيدُ في إيمانِهم لا محالة. وقال الشيخ[1]: «والازديادُ لا يكونُ سبباً لتعذيب الكفارِ. وأُجيب: بأنَّه ذُكِر لكونِه مقصوداً للمؤمنِ. كأنه قيل: بسببِ ازديادِكم في الإيمان يُدْخِلُكم الجنة، ويُعَذِّبُ الكفار بأيديكم في الدنيا». وفيه نظرٌ؛ كان ينبغي أن يقولَ: لا يكونُ مُسَبَّباً عن تعذيب الكفارِ، وهذا يُشْبِهُ ما تقدَّم في «لِيغفرَ لك اللَّهُ»[2].

قوله: «عندَ الله» متعلقٌ بمحذوفٍ، على أنه حال مِنْ «فوزاً» لأنَّه صفتُه في الأصل. وجَوَّز أبو البقاء[3] أَنْ يكون ظرفاً لمكانٍ، وفيه خلافٌ، وأَنْ يكونَ ظرفاً لمحذوفٍ دَلَّ عليه الفوز أي: يفوزون عند اللَّهِ. ولا يتعلَّق بـ«فَوْزاً» لأنَّه مصدرٌ؛ فلا يتقدَّم معمولُه عليه. ومَنْ اغْتَفَر ذلك في الظرفِ جَوَّزَه.

---

(١) البحر ٨/ ٩٠.

(٢) الآية ٢.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٣٨.

آ. (٦) **قوله: ﴿الظانِّين بالله﴾**: صفةٌ للفريقَيْن. وتقدَّم الخلافُ في «السوء» في التوبة[1]. وقرأ الحسن[2] «السُّوء» بالضم فيهما.

آ. (٩) **قوله: ﴿لِتُؤْمِنوا﴾**: قرأ[3] «ليؤمنوا» وما بعده بالياء مِنْ تحت ابنُ كثير وأبو عمروٍ رُجوعاً إلى قولِه: «المؤمنين والمؤمنات». والباقون بتاءِ الخطاب. وقرأ[4] الجحدري «تَعْزُرُوْه» بفتح التاء وضمِّ الزاي. وهو أيضاً وجعفر بن محمد كذلك إلاَّ أنهما كسرا الزاي. وابنُ عباس واليماني «ويُعَزِّزُوه» كالعامَّةُ، إلاَّ أنه بزاءَيْن من العزَّة. والضمائر المنصوبةُ راجعةٌ إلى الله تعالى. / [٨٠٨/أ] وقيل: على الرسول إلاَّ الأخيرَ.

آ. (١٠) **قوله: ﴿إنما يُبايِعون اللَّهَ﴾**: خبرُ «إن الذين». و «يدُ اللَّهِ فوق أيديهم» جملةٌ حاليةٌ، أو خبرٌ ثانٍ. وهو ترشيحٌ للمجازِ في مبايعةِ الله. وقرأ[5] تمام بن العباس «يُبايعون الله». والمفعولُ محذوفٌ أي: إنما يبايعونك لأجل الله.

قوله: «يَنْكُثُ» قرأ[6] زيد بن علي «يَنْكِثُ» بكسر الكاف. والعامَّةُ على نصب الجلالة المعظمة[7]. ورَفَعَها ابنُ أبي إسحاق[8] على أنَّه تعالى

---

(١) انظر: الدر ٦/١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) القرطبي ١٦/٢٦٥، والبحر ٨/٩١.

(٣) السبعة ٦٠٣، والنشر ٢/٣٧٥، والبحر ٨/٩١، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ١٦/٢٦٦، والحجة ٦٧١.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٧٥، والبحر ٨/٩١.

(٥) المحتسب ٢/٢٧٥، والبحر ٨/٩١، ولم أقف على ترجمة تمام بن العباس.

(٦) البحر ٨/٩٢.

(٧) في قوله تعالى: «بما عاهد عليه الله».

(٨) المحرر ١٥/٩٦. ولم يذكر المصنف هنا أن حفصاً وحده ضم هاء عليه. انظر: السبعة ٦٠٣.

عاهدهم. وقرأ[1] نافع وابن كثير وابن عامر «فَسَنُؤْتيه» بنون العظمة. والباقون بالياءِ مِنْ تحت. وقرىء[2] «عَهِد عليه» ثلاثياً.

آ. (١١) قوله: ﴿شَغَلَتْنا﴾: حكى[3] الكسائيُّ عن ابن نُوح[4] أنه قرأ «شَغَّلَتْنا» بالتشديد.

قوله: «ضَرًّا» قرأ[5] الأخوان بضم الضاد. والباقون بفتحها فقيل: لغتان بمعنى كالفُقْر والفَقْر، والضُّعْف والضَّعْف. وقيل: بالفتح ضد النفع، وبالضم سوءُ الحال.

آ. (١٢) وقرأ عبد الله[6] «إلى أهلِهم» دونَ ياءٍ، بل أضاف الأهل مفرداً. وقُرِىء[7] «وزَيَّنَ» مبنياً للفاعل أي: الشيطان أو فِعْلُكم. و «كنتم قوماً بُوْراً» أي: صِرْتُم. وقيل: على بابها من الإخبار بكونهم في الماضي كذا. والبُوْرُ: الهَلاك. وهو يحتمل أن يكونَ هنا مصدراً أُخْبِر به عن الجمع كقولِهِ[8]:

٤٠٧٧ـ يا رسولَ الإلهِ إنَّ لِساني
راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذ أنا بُوْرُ

---

(١) السبعة ٦٠٣، والنشر ٢/٣٧٥، والبحر ٨/٩٢، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ١٦/٢٦٨، والحجة ٦٧٢.

(٢) البحر ٨/٩٢.

(٣) الشواذ ١٤١، والبحر ٨/٩٣.

(٤) في البحر إبراهيم بن نوح بن باذان. وفي طبقات القراء ١/١٤ «إبراهيم بن زاذان روى عن الكسائي، وفي التقريب ٦٠٨ «ابن شنبوذ عن قتيبة، عن الكسائي».

(٥) السبعة ٦٠٤، والنشر ٢/٣٧٥، والحجة ٦٧٢، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ١٦/٢٦٨.

(٦) عبد الله بن مسعود. انظر: البحر ٨/٩٣، ومعاني القرآن للفراء ٣/٦٥.

(٧) البحر ٨/٩٣.

(٨) تقدم برقم ٢٨٨٩.

ولذلك يَسْتوي فيه المفردُ والمذكرُ وضدُّهما. ويجوز أن يكون جمع بـائرٍ كحائل وحُوْل في المعتلِّ، وبازِل وبُزْل في الصحيح.

آ. (١٣) قـولـه: ﴿وَمَنْ لم يُؤْمِنْ﴾: يجـوزُ أَنْ تكـونَ شرطيـةً أو موصولةً. والظاهرُ قائمٌ مقامَ العائدِ على كلا التقديرَيْن أي: فإنَّا أَعْتَدْنا لهم.

آ. (١٥) قـوله: ﴿يُـريدون﴾: يجـوز أَنْ يكونَ مستـأنفـاً، وأَنْ يكونَ حالاً من «المخلَّفون»، وأن يكونَ حالاً من مفعول «ذَرُوْنا».

قوله: «كلامَ الله» قرأ[١] الأخَـوان «كَلِمَ» جمع كِلْمـة. والباقـون «كلامَ». وقرأ[٢] أبو حيوة «تَحْسِدُوْننا» بكسرِ السين.

آ. (١٦) قوله: ﴿أو يُسْلِمون﴾: العامَّةُ على رَفْعِه بإثبات النون عـطفاً على «تُقـاتلونهم» أو على الاستئنافِ أي: أو هم يُسْلِمـون. وقـرأ[٣] أُبَـيٌّ وزيد بن علي بحذفِ النون نَصَباه بحذفِها. والنصبُ بـإضمارِ «أَنْ» عنـد جمهور البصـريين وبـ «أو» نفسِها عنـد الجرميِّ والكسـائي، ويكون قـد عَطَفَ مصـدراً مؤولاً على مصدر متوهَّم. كأنه قيل: يكنْ قتال أو إسلامٌ. ومثلُه في النصبِ قولُ امرىء القيس[٤]:

٤٠٧٨ـ فـقـلتُ لـه لا تَـبْـكِ عَـيْـنُـك إنـمـا
نُـحـاول مُـلْكـاً أو نـمـوتَ فَـنُـعْـذَرا

---

(١) السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٣، والتيسير ٢٠١، والبحر ٨/٩٤، والنشر ٢/٣٧٥، والقرطبي ١٦/٢٧١.

(٢) البحر ٨/٩٤.

(٣) القرطبي ١٦/٢٧٣، والبحر ٨/٩٤، والمحرر ١٥/١٠٢.

(٤) تقدم برقم ١٣٣٥.

وقال أبو البقاء[1]: «أو بمعنى: إلاَّ[2] أَنْ، أو حتى».

آ. (١٨) **قوله: ﴿إذ يُبايِعُونـك﴾**: منصوبٌ بـ «رَضي» و «تحت الشجرة» يجوزُ أَنْ يكـونَ متعلِّقاً بـ «يُبـايعونـك»، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنـه حالٌ من المفعول. وفي التفسيرِ: أنه عليه السلام كان جالساً تحتها.

آ. (١٩) **قـولـه: ﴿ومغـانِمَ كثيـرةً﴾**: أي: وآتـاكم مغـانمَ، أو آتـاهم مغانمَ، أو أثـابَهم مغانم، أو أثـابكم مغـانمَ، وإنمـا قَـدَّرْتُ الخـطابَ والغَيْبَـة؛ لأنه يُقـرأ «يَأْخُذونها» بالغيبـة ــ وهي قـراءة العـامَّـةِ ــ «وتَـأْخُـذونهـا» بالخطاب، وهي[3] قراءةُ الأعمشِ وطلحةَ ونافعٍ في رواية سقلاب[4].

آ. (٢٠) **قوله: ﴿ولتكونَ﴾**: يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ بعده، تقديرُه: ولِتَكونَ فَعَلَ ذلك. الثاني: أنَّه معـطوفٌ على علةٍ محذوفةٍ، تقديرُه: وَعَدَ فعجَّل وكَفَّ لتنتَفِعوا ولتكونَ، أو لتشكروه ولتكونَ. الثالـث: أنَّ الواوَ مزيدةٌ، والتعليلُ لِما قبلَه أي: وكَفَّ لتكونَ.

آ. (٢١) **قـوله: ﴿وأُخْـرىٰ﴾**: يجوزُ فيهـا أوجهٌ، أحـدهـا: أَنْ تكـونَ مرفـوعةً بـالابتداءِ، و «لم تَقْـدِروا عليها» صفتُهـا. و «قد أحـاط اللَّهُ بها» خبـرُها. الثـاني: أنَّ الخبرَ محـذوفٌ، مقدَّرٌ قبلهـا أي: وثَمَّ أُخْـرى لم تَقْـدِروا عليها. الثالـث: أَنْ تكـونَ منصوبـةً بفعلٍ مضمـرٍ على شريـطةِ التفسيرِ، فيُقَـدَّرُ الفعـلُ مِنْ معنى المتـأخِّـر، وهـو قـد أحـاط اللَّهُ بهـا أي: وقَضى اللَّهُ أخـرىٰ.

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٨.

(٢) في المطبوعة «إلى».

(٣) البحر ٨/٩٦، والمحرر ١٥/١٠٧.

(٤) سقلاب بن شيبة أبو سعيد المصري قرأ على نافع، وروى عنـه كتاب التمـام، وروى عنه الأزرق. توفي سنة ١٩١. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٨.

الرابع: أَنْ تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضمرٍ لا على شريطةِ التفسير، بل لدلالةِ السِّياقِ أي: ووعَد أخرى، أو وآتاكم أخرى. الخامس: أنْ تكونَ مجرورةً بـ «رُبَّ» مقدرةً، وتكونَ الواوُ واوَ «رُبَّ»، ذكره الزمخشريُّ[1]. وفي المجرورِ بعد الواوِ المذكورة خلافٌ مشهورٌ: هو برُبَّ مضمرةً أم بنفسِ الواو. إلاَّ أنَّ الشيخ[2] قال: «ولم تَأْتِ رُبَّ جارَّةً في القرآنِ على كثرةِ دَوْرِها» يعني جارَّةً لفظاً، وإلاَّ فقد قيل: إنها جارَّةٌ تقديراً هنا وفي قوله: «رُبَما»[3] على قولنا: إنَّ «ما» نكرةٌ موصوفة.

قوله: «قد أحاط اللَّهُ بها»/ يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لـ «أُخْرى» كما تقدَّم، [٨٠٨/ب] أو صفةً ثانيةً إذا قيل: بأنَّ «أُخْرىٰ» مبتدأٌ، وخبرُها مضمرٌ أو حال أيضاً.

آ. **(٢٣) قوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾**: مصدرٌ مؤكِّد لمضمونِ الجملةِ المتقدمة أي: سَنَّ اللَّهُ ذلك سُنَّةً.

آ. **(٢٤) قوله: ﴿بما تَعْملون﴾**: قرأ[4] أبو عمروٍ «يَعْلمون» بالياء مِنْ تحتُ، رجوعاً إلى الغَيْبة في «أيديهم» و «عنهم» والباقون بالخطاب، رجوعاً إلى الخطاب في قوله: «أيديكم» و «عنكم».

آ. **(٢٥) قوله: ﴿والهَدْيَ﴾**: العامَّةُ على نصبِه. والمشهورُ أنَّه نسقٌ على الضميرِ المنصوبِ في «صَدُّوْكم». وقيل: نُصِبَ على المعيَّةِ. وفيه ضَعْفٌ لإمكان العطفِ. وقرأ[5] أبو عمروٍ في روايةٍ بجرِّه عطفاً على «المسجد

---

(١) الكشاف ٣/٥٤٧.

(٢) البحر ٨/٩٧.

(٣) الآية ٢ من الحجر.

(٤) السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والنشر ٢/٣٧٥، والتيسير ٢٠١.

(٥) انظر في قراءاته: الشواذ ١٤٢، والبحر ٨/٩٨، والقرطبي ١٦/٢٨٤.

الحرام»، ولا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ أي: وعن نَحْرِ الهَدْيِ. وقُرِىء برفعِه على أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ لم يُسَمَّ فاعلُه أي: وصُدَّ الهَدْيُ. والعامة على فتح الهاءِ وسكونِ الدالِ ورُوي عن أبي عمروٍ وعاصم وغيرِهما كسرُ الدالِ وتشديدُ الياء. وحكى ابن خالويه[1] ثلاثَ لغاتٍ: الهَدْيُ ـ وهي الشهيرةُ لغةُ قريشٍ ـ والهَدِيُّ والهَدَى.

قوله: «مَعْكوفاً» حالٌ من الهدي أي: محبوساً يُقال: عَكَفْتُ الرجلَ عن حاجتِه. وأنكر الفارسيُّ تعديةَ «عَكَفَ» بنفسِه وأثبتَها ابنُ سيده[2] والأزهريُّ[3] وغيرُهما، وهو ظاهرُ القرآنِ لبناء اسمِ المفعول منه.

قوله: «أَنْ يَبْلُغَ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه على إسقاطِ الخافضِ أي: عَنْ أَنْ، أو مِنْ أَنْ. وحينئذٍ يجوزُ في هذا الجارِّ المقدرِ أن يتعلَّقَ بـ «صَدُّوكم»، وأن يتعلَّقَ بمعكوفاً أي: مَحْبوساً عن بلوغِ محلِّه أو من بلوغِ مَحِلِّه. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجله، وحينئذٍ يجوز أن يكونَ علة للصدِّ، والتقدير: صَدُّوا الهَدْيَ كراهةَ أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّه، وأن يكون علةً لمعكوفاً أي: لأجل أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّه، ويكون الحبسُ من المسلمين. الثالث: أنه بدلٌ من الهَدْيِ بدلُ اشتمالٍ أي: صَدُّوا بلوغَ الهَدْيِ مَحِلَّه.

قوله: «لم تَعْلَموهم» صفةٌ للصِّنفَيْن وغَلَّب الذكورَ.

قوله: «أَنْ تَطَؤُوْهم» يجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ رجال ونساء، وغَلَّبَ الذكورَ كما تقدَّمَ، وأن يكونَ بدلاً مِنْ مفعول «تَعْلَموهم» فالتقدير على الأول: ولولا

---

(١) الشواذ ١٤٣.

(٢) المحكم لابن سيده ١/١٦٩. قال: عكفه عن حاجته يعكِفه ويعكُفه عَكْفاً: صرفه وحبسه.

(٣) تهذيب اللغة ١/٣٢١.

وَطْءُ رجالٍ ونساءٍ غيرِ معلومين، وتقدير الثاني: لم تعلموا وَطْأَهم، والخبرُ محذوفٌ تقديره: ولولا رجالٌ ونساء موجودون أو بالحضرة. وأمَّا جوابُ «لولا» ففيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه محذوفٌ لدلالةِ جواب لو عليه. والثاني: أنه مذكورٌ. وهو «لَعَذَّبْنا»، وجوابُ «لو» هو المحذوفُ، فَحَذَفَ من الأول لدلالةِ الثاني، ومن الثاني لدلالةِ الأول. والثالث: أنَّ «لَعَذَّبْنا» جوابُهما معاً وهو بعيدٌ إن أرادَ حقيقة ذلك. وقال الزمخشري[1] قريباً مِنْ هذا، فإنَّه قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «لو تَزَيَّلوا» كالتكرير لـ «لولا رجالٌ مؤمنون» لمَرْجِعِهما إلى معنىً واحدٍ، ويكون «لَعَذَّبْنا» هو الجوابَ». ومنع الشيخ[2] مرجِعَهما لمعنى واحدٍ قال: «لأنَّ ما تعلَّق به الأولُ غيرُ ما تعلَّق به الثاني»[3].

قوله: «فتُصيبَكم» نَسَقٌ على «أَنْ تَطَؤُوهم». وقرأ[4] ابن أبي عبلةَ وأبو حيوة وابنُ عونٍ «لو تَزايَلوا» على تفاعَلوا. والضمير في «تَزَيَّلوا» يجوز أَنْ يعودَ على المؤمنين فقط، أو على الكافرين أو على الفريقين أي: لو تَمَيَّز هؤلاء مِنْ هؤلاء لَعَذَّبْنا.

والوَطْءُ هنا: عبارةٌ عن القتلِ والدَّوْسِ. قال عليه السلام: «اللَّهم اشدُدْ وَطْأتك على مُضَرَ»[5]، وأنشدوا[6]:

---

(١) الكشاف ٣/٥٤٨.
(٢) البحر ٨/٩٨.
(٣) المطبوعة: «لأن ما تعلق به لولا الأولى غير ما تعلق به الثانية...».
(٤) البحر ٨/٩٩، والقرطبي ١٦/٢٨٨.
(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٢/٣٣٩، ١٠ كتاب الأذان، ١٢٨ باب: يهوي بالتكبير حين يسجد.
(٦) البيت لزهير. وليس في ديوانه، وهو في البحر ٨/٩٨، واللسان (وطأ)، والمحرر ١٥/١١٣، وشواهد الكشاف ٤/٥٤٠.

٤٠٧٩ـ ووَطِئْتَنا وَطْئاً على حَنَقٍ
وَطْءَ المقيَّدِ ثابِتَ الهَرْمِ

والمَعَرَّة: الإثم.

قوله: «بغيرِ عِلْمٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مَعَرَّةٍ»، أو أَنْ يكونَ حالاً مِنْ مفعول «تُصيبكم». وقال أبو البقاء[1]: «من الضمير المجرورِ» يعني في «منهم» ولا يَظْهر معناه، أو أن يتعلَّقَ بـ «يُصيبكم»، أو أن يتعلَّقَ بـ «تَطَؤُوْهم».

قوله: «لِيُدْخِلَ اللَّهُ» متعلقٌ بمقدرٍ أي: كان انتفاءُ التسليطِ على أهلِ مكةَ وانتفاءُ العذابِ لِيُدْخِلَ اللَّهُ.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿إذ جَعَلَ﴾**: العاملُ في الظرفِ: إما «لَعَذَّبْنا» أو «صَدُّوكم» أو اذكُرْ، فيكونُ مفعولاً به.

قوله: «في قلوبهم» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ جَعَلَ على أنها بمعنى أَلْقى فتتعدَّىٰ لواحدٍ أي: إذ أَلقى الكافرونَ في قلوبِهم الحميةَ، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ على أنها بمعنى صَيَّرَ.

قوله: «حَمِيَّةَ الجاهليةِ» بدلٌ مِنْ «الحميةَ» قبلها. والحميَّةُ: الأنَفَةُ من الشيء. وأنشد للمتلمِّس[2]:

٤٠٨٠ـ ألا إنني منهمْ وعِرْضي عِرْضُهُمْ
كذا الرأسُ يَحْمي أنفَه أَنْ يُهَشَّما

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٣٩.

(٢) ديوانه ٢١، والبحر ٨/ ٩٩، ورواية العجز في الديوان:
كذي الأنفِ يحمي أنفَه أَنْ يُكَشَّما

وهي المَنْعُ، ووزنُها فعيلة، وهي مصدرٌ يقال: حَمَيْتُ عن كذا حَمِيَّةً.

قوله: «وكانوا أحَقَّ» الضميرُ يجوزُ أَنْ يعودَ على المؤمنين، وهو الظاهر أي: أحقَّ بكلمةِ التقوى من الكفار. وقيل: يعودُ على الكفار/ أي: كانت [٨٠٩/أ] قُرَيْشٌ أَحَقَّ بها لولا حِرْمانُهم.

آ. (٢٧) قوله: ﴿لقد صَدَق﴾: صَدَقَ يتعدَّىٰ لاثنين ثانيهما بحرفِ الجرِّ يُقال: صَدَقْتُكَ في كذا. وقد يُحْذَفُ كهذه الآيةِ.

قوله: «بالحَقِّ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يتعلَّق بـ «صدق». الثاني: أَنْ يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أي: صِدْقاً مُلْتَبساً بالحق. الثالث: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الرؤيا» أي: مُلْتبسةً بالحق. الرابع: أنَّه قسمٌ وجوابُه «لَتَدْخُلُنَّ» فعلى هذا يُوقف على «الرؤيا» ويُبْتَدَأُ بما بعدَها.

قوله: «لَتَدْخُلُنَّ» جوابُ قسمٍ مضمرٍ، أو لقوله: «بالحق» على ذلك القولِ. وقال أبو البقاء[(١)]: «و «لَتَدْخُلُنَّ» تفسيرٌ للرؤيا أو مستأنفٌ أي: والله لَتَدْخُلُنَّ»، فجعل كونَه جوابَ قسمٍ قسيماً لكونِه تفسيراً للرؤيا. وهذا لا يَصِحُّ البتةَ، وهو أَنْ يكونَ تفسيراً للرؤيا غيرَ جوابٍ لقسم، إلَّا أَنْ يريدَ أنه جوابُ قسمٍ، لكنه يجوزُ أَنْ يكونَ هو مع القسم تفسيراً، وأن يكونَ مستأنفاً غيرَ تفسيرٍ وهو بعيدٌ من عبارته.

قوله: «آمِنين» حالٌ مِنْ فاعل «لَتَدْخُلُنَّ» وكذا «مُحَلِّقين ومُقَصِّرين»، ويجوزُ أَنْ يكونَ «مُحَلِّقين» حالاً مِنْ «آمِنين» فتكونَ متداخلةً.

قوله: «لا تَخافون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأنْ يكونَ حالاً ثالثةً، وأَنْ يكونَ حالاً: إمَّا مِنْ فاعل «لَتَدْخُلُنَّ» أو مِنْ ضميرِ «آمنين» أو «مُحَلِّقين»

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

أو «مقصِّرين». فإن كانَتْ حالاً مِنْ «آمِنين» أو حالاً من فاعل «لَتَدْخُلُنَّ» فهي حالٌ للتوكيد و «آمنين» حالٌ مقاربةٌ، وما بعدها حالٌ مقدرةٌ إلَّا قولَه: «لا تَخافون» إذا جُعِل حالاً فإنها مقارنةٌ أيضاً.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿محمدٌ رسولُ اللَّهِ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، لأنه لَمَّا تقدَّمَ: «هو الذي أَرْسَلَ رسولَه» دَلَّ على ذلك المقدَّرِ أي: هو أي: الرسولُ بالهدى محمدٌ، و «رسولُ» بدلٌ أو بيانٌ أونعتٌ، وأن يكونَ مبتدأً أو خبراً، وأن يكونَ مبتدأ و «رسولُ اللَّهِ» على ما تقدَّم من البدلِ والبيانِ والنعتِ. و «الذين معه» عطفٌ على «محمدٌ» والخبرُ عنهم قوله: «أشدَّاء على الكفار». وابن عامر[١] في روايةٍ «رسولَ الله» بالنصبِ على الاختصاصِ، وهي تؤيِّدُ كونَه تابعاً لا خبراً حالةَ الرفعِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «والذين» على هذا الوجه[٢] مجروراً عطفاً على الجلالة أي: ورسولُ الذين آمنوا معه؛ لأنه لَمَّا أُرْسِل إليهم أُضيف إليهم فهو رسولُ اللَّهِ بمعنى: أنَّ اللَّهَ أرسله، ورسولُ أمتِه بمعنى: أنه مُرْسَلٌ إليهم، ويكون «أشدَّاءُ» حينئذٍ خبرَ مبتدأ مضمر أي: هم أشدَّاء. ويجوزُ أَنْ يكونَ تَمَّ الكلامُ على «رسولُ الله» و «الذين معه» مبتدأٌ و «أشدَّاءُ» خبره.

وقرأ الحسن[٣] «أشداءَ، رحماءَ» بالنصبِ: إمَّا على المدحِ، وإمَّا على الحال من الضميرِ المستكنِّ في «معه» لوقوعِه صلةً، والخبرُ حينئذٍ عن المبتدأ.

قوله: «تَراهم رُكَّعاً سُجَّداً» حالان؛ لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ، وكذلك «يَبْتَغُون»

---

(١) البحر ٨/١٠١، والكشاف ٣/٥٥٠، وأورد السمين هذه القراءة على هيئة جملة اعتراضية في الحاشية وليس موضعها هنا.

(٢) أي: وجه كون «والذين» عطفاً على «محمدٌ».

(٣) الإتحاف ٢/٤٨٣، والمحتسب ٢/٢٧٦، والبحر ٨/١٠٢، والقرطبي ١٦/٢٩٣.

يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وإذا كانَتْ حالاً فيجوزُ أَنْ تكونَ حـالاً ثالثـةً مِنْ مفعول «تَراهم» وأن تكونَ من الضمير المستترِ في «رُكَّعاً سجداً». وجَوَّز أبو البقاء[1] أَنْ يكـونَ «سُجَّداً» حـالاً مِنَ الضمير في «رُكَّعـاً» حـالاً مقـدرة. فعلى هـذا يكـونُ «يَبْتَغـون» حالاً من الضميـرِ في «سُجَّداً» فتكـونُ حـالاً مِنْ حـال، وتلك الحـالُ الأولىٰ حالٌ مِنْ حال أخرى.

وقرأ[2] ابن يعمر «أَشِدًّا» بالقصرِ، والقصرُ مِنْ ضرائر الأشعار كقوله[3]:

٤٠٨١ـ لا بُـدَّ مِـنْ صَـنْعـا وإنْ طـالَ الـسَّـفَـرْ

فلذلك كانَتْ شاذَّةً. قال الشيخ[4]: «وقرأ عمرو بن عبيد «ورُضوانا» بضم الراء». قلت: هذه قراءةٌ متواترةٌ قرأها عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ عنه قَدَّمْتُها في سورة آل عمران[5]، واستثنيتُ له حرفاً واحداً وهو ثاني المائدة.

وقُـرِىء[6] «سِيْمِيـاؤهم» بيـاء بعـد الميمِ والمـدِّ، وهي لغـةٌ فصيحـةٌ وأُنْشِد[7]:

٤٠٨٢ـ غـلامٌ رَمـاه الـلَّهُ بـالـحُـسْـن يـافـعـاً
لـه سِيْـمِـيـاءُ لا تَـشُـقُّ عـلى الـبـصَـرْ

---

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.
(٢) البحر ٨/١٠٢.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٥١١، والهمع ٢/١٥٦، والدرر ٢/٢١١.
(٤) البحر ٨/١٠٢.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/٦٨.
(٦) البحر ٨/١٠٢، والشواذ ١٤٢.
(٧) تقدم برقم ١٠٨٧.

وتقدَّم الكلامُ عليها وعلى اشتقاقِها في آخر البقرة(1). و «في وجوهِهِم» خبرُ «سِيماهم».

قوله: «مِنْ أَثَرِ السُّجودِ» حال من الضمير المستتر في الجارِّ، وهو «في وجوههم». والعامَّةُ «مِنْ أَثَرِ» بفتحتين، وابن هرمز(2) بكسرٍ وسكون، وقتادة «مِنْ آثارَ» جمعاً.

قوله: «ذلك مَثَلُهم» «ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدَّم من وَصْفِهم بكونهم أَشِدَّاءَ رُحَماءَ لهم سِيما في وجوههم، وهو مبتدأ خبرُه «مَثَلُهم» و «في التوراة» حالٌ مِنْ «مَثَلُهم» والعاملُ معنى الإشارة.

قوله: «ومَثَلُهم في الإنْجيل» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه مبتدأٌ وخبرُه «كزَرْعٍ» فيُوقَفُ على قوله: «في التوراة» فهما مَثَلان. وإليه ذهب ابن عباس. [٨٠٩/ب] والثاني: أنه معطوفٌ على «مَثَلُهم» الأولِ، فيكونُ مَثَلاً/ واحداً في الكتابَيْن، ويُوْقَفُ حينئذٍ على «الإنجيل» وإليه نحا مجاهدٌ والفراء(3)، ويكون قولُه على هذا: «كزَرْع» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: مَثَلُهم كزَرْعٍ، فَسَّر بها المثل المذكور. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «مَثَلُهم» أي: مُماثِلين زَرْعاً هذه صفتُه. الثالث: أنها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي: تمثيلاً كزرع، ذكره أبو البقاء(4). وليس بذاك. وقال الزمخشريُّ(5): «ويجوزُ أَنْ يكونَ «ذلك» إشارةً مُبْهَمَةً أُوْضِحَتْ بقولِه: «كَزَرْع» كقوله: «وقَضَيْنا إليه ذلك الأمرَ أنَّ دابرَ»(6)».

---

(1) انظر: الدر المصون ٢/٦٢٢.
(2) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٢، والبحر ٨/١٠٢، والإتحاف ٢/٤٨٤.
(3) معاني القرآن ٣/٦٩.
(4) الإملاء ٢/٢٣٩.
(5) الكشاف ٣/٥٥١.
(6) الآية ٦٦ من الحجر.

قوله: «أَخْرَجَ شَطْأَه» صفةٌ لزرع. وقرأ[1] ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، والباقون بإسكانها، وهما لغتان. وفي الحرف لغاتٌ أخرى قُرِىءَ بها في الشاذِّ: فقرأ أبو حيوةَ «شَطاءَه» بالمدِّ، وزيد بن علي «شَطاه» بألفٍ صريحةٍ بعد الطاءِ، فاحتملَتْ أَنْ تكونَ بدلاً من الهمزةِ بعد نقلِ حركتِها إلى الساكنِ قبلَها على لغةِ مَنْ يقولُ[2]: المَراةُ والكَماةُ بعد النقلِ، وهو مقيسٌ عند الكوفيين، واحتملَ أَنْ يكونَ مقصوراً من الممدود. وأبو جعفر ونافعٌ في روايةٍ «شَطَه» بالنقل والحَذفِ وهو القياسُ. والجحدري «شَطْوَه» أبدل الهمزة واواً، إذ تكونُ لغةً مستقلةً. وهذه كلُّها لغاتٌ في فراخِ الزَّرْع. يقال: شَطَأَ الزَّرْعُ وأَشْطَأَ أي: أخرجَ فِراخَه. وهل يختصُّ ذلك بالحِنْطة فقط، أو بها وبالشعيرِ فقط، أو لا يختصُّ؟ خلاف مشهور قال[3]:

٤٠٨٣ـ أَخْرج الشَّطْءَ على وجهِ الثَّرى
ومِنَ الأشجارِ أفنانَ الثَّمرْ

قوله: «فآزَرَه» العامَّةُ على المدِّ وهو على أَفْعَل. وغَلَّطوا مَنْ قال: إنه فاعَلَ كمجاهدٍ وغيرِه بأنَّه لم يُسْمَعْ في مضارِعه يُؤَازِرُ بل يُؤْزِرُ. وقرأ[4] ابن ذكوان «فَأَزَره» مقصوراً جعله ثلاثياً. وقُرِىء «فأَزَّرَه» بالتشديدِ والمعنىٰ في الكلِّ: قَوَّاه.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والتيسير ٢٠٢، والنشر ٢/٣٧٥، والقرطبي ١٦/٢٩٥.

(٢) انظر: الممتع ٤٠٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٦/٢٩٤، والبحر ٨/١٠٢.

(٤) السبعة ٦٠٥، والتيسير ٢٠٢، والحجة ٦٧٤، والنشر ٢/٢٧٥، والقرطبي ١٦/٢٩٥.

وقيل: ساواه. وأُنْشد[1]:

٤٠٨٤ـ بِمَحْنِيَةٍ قد آزَرَ الضالُّ نَبْتَها
مَجَرَّ جُيُوشٍ غانِمِيْنَ وخُيَّبِ

قوله: «على سُوْقِه» متعلِّقٌ بـ «اسْتوى»، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: كائناً على سُوْقِه أي: قائماً عليها. وقد تقدَّم في النمل أن قنبلاً[2] يقرأ «سُؤْقِه» بالهمزةِ الساكنة كقوله[3]:

٤٠٨٥ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إليَّ موسى
....

وبهمزةٍ مضمومةٍ بعدها واوٌ[4] كقُرُوْح، وتوجيهُ ذلك. والسُّوْق: جمع ساق.

قوله: «يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ» حالٌ أي: مُعْجِباً، وهنا تَمَّ المَثَلُ.

قوله: «ليَغيظَ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه متعلِّقٌ بـ «وَعَدَ»؛ لأنَّ الكفارَ إذا سَمِعوا بعِزِّ المؤمنين في الدنيا وما أُعِدَّ لهم في الآخرة غاظَهم ذلك. الثاني: أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ دَلَّ عليه تشبيهُهم بالزَّرْعِ في نَمائِهم وتَقْويتِهم. قاله

---

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٤٥. والمحنية: حيث ينحني الوادي وهو أخصب موضع فيه. والضال: شجر. فقد لحق النبت بالشجر في هذه المحنية. وهذه المحنية في موضع مرور الجيوش من غانم وخائب، فلا ينزلها أحد ليرعاها خوفاً من الجيوش وهذا أوفر لخصبها.

(٢) انظر إعرابه للآية ٤٤.

(٣) تقدم برقم ١٢٨.

(٤) «سُؤُوْقه» وانظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٥، والحجة ٦٧٥، والنشر ٢/٣٣٨، والتيسير ١٦٨، والبحر ٨/١٠٣.

الزمخشري[1] أي: شَبَّههم اللَّهُ بذلك ليَغيظَ. الثالث: أنه متعلِّقٌ بما دَلَّ عليه قولُه: «أَشِدَّاء على الكفار» إلى آخره أي: جعلهم بهذه الصفاتِ ليَغيظَ.

قوله: «مِنْهم» «مِنْ» هذه للبيانِ لا للتبعيضِ؛ لأنَّ كلَّهم كذلك فهي كقولِه: «فاجْتَنبوا الرِّجسَ من الأوثان»[2]. وقال الطبري[3]: «منهم أي: من الشَّطْء الذي أخرجه الزرعُ، وهم الداخلون في الإسلامِ إلى يومِ القيامة»، فأعاد الضميرَ على معنىٰ الشَّطْءِ، لا على لفظِه، وهو معنى حسنٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الفتح]

---

(1) الكشاف ٣/٥٥١.

(2) الآية ٣٠ من الحج.

(3) الطبري ٢٦/١١٥. ولم يرد قوله: «إلى يوم القيامة» في مطبوعة الطبري.



فهرس

● ● ●